


د . ... د الإله نبهان

# ابن يعيش النحوي

## ٥٥٣ - ٦٤٣ هـ



دراسة



ابن يعيش الحلبي موفق الدين ابو البقاء يعيش
بن علي بن ابي السرايا الموصلي

# ابن يعيش النحوي

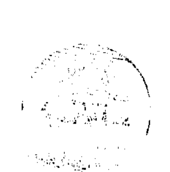
553 - 643 هـ

د. عبد الإله نبهان

# ابن يعيش النحوي

553 - 643 هـ

دراسة





منشورات اتحاد الكتاب العرب

١٩٩٧

# الإهـــــــداء

==============

إلى روح جـــدّي:

الشيخ طاهر أحمد نبهان

الرجل الذي طلب العلم من المهد إلى اللحد

وعاش حياته كلها

يدرك الدنيا ولايراها

نافذ البصيرة ٠٠حديد الفهم

قارئا " ٠٠٠ حافظا "٠٠٠ مقرئا"

متعلما " ٠٠٠ عالما " ٠٠٠ معلما:"

| | |
|---|---|
| ياساهر الطرف فـي كتب يقلبهـا | مـاذا رأيت مـن الآراء والحكم |
| خفض عليك فما ألفيت من رشـد | إلا التناقض في معنى وفـي كلم |
| خير من الكتب عقل قد أتيح له | فهم يضـيء سناه حلكـة الظلم |

فإلى روحه الطاهرة

أهدي هذا البحث

الذي هو ثمرة من غرسه ٠

*عبد الإله

# مُقَدِّمَة

خلّف العرب تراثاً نحوياً خصباً غنيـاً ، تجلى في كتـب النحـو المفصلة الجامعة ، التي اتضحت فيها مذاهب النحاة في تقعيد قواعـد النحو وصياغة حدوده واستنباط علله ، وظهـرت فيهـا طرائقهـم في تحليـل بنيـة الـتركيب اللغـوي ، وبيـان مايقتضيـه ذلـك مـن تـأويل وحـذف وتقدير . ويمكـن للبـاحث في هـذه الكتـب ــ ومعظمهـا لشـراح كبـار ــ أن يتتبـع نمـو التفكـير النحـوي ، وتطـور القضايـا النحوية ، ومن ثم يمكنه دراسة هـذا النمـو ورصـد ذلـك التطـور ، والبحث في صيرورتهما خلال القرون المتعاقبة .

وكـان أن دفعتـني ضـرورات البحـث النحـوي إلى تحقيـق الجزء الأول من الأشباه والنظائر في النحو لجلال الديـن السـيوطي ، واقتضى ذلك مني الاتصال بذخائر من تراثنا النحوي، مخطوطه ومطبوعه. فلما اتجهت إلى متابعة البحث ، وجدتني أمـام اختيـارات عـدة ، في كل منها للبحث متسع ، وللقـول مجـال ، فهنـاك القضايـا النحوية

الكبيرة ، وهناك الشخصيات النحوية الهامـة ، والمؤلفـات الشـامخة ، ولم أتـردد طويـلاً ليقـع اختيـاري علـى ابـن يعيـش النحـوي ، فقـد لازمني كتابه " شرح المفصل " مدة طويلة ، وطول الملازمـة يفضـي إلى الألفة ، ونمو الخبرة ، ولقد وجدت فيه تجلياً رائعاً للنحو العربـي في القرن السـابع الهجـري ، ورأيـت أن صـاحب هـذا الأثـر حـريّ بالاهتمام ، جدير بالدرس ، لاسيما أنـه لم يحـظ بدراسـة خاصـة ، وكل ماكتب عنـه في حـدود مـا اطلعـت عليـه لايتعـدى صفحـات قليلة، لا تفي بحقه ، ذكر فيها على نحو عابر ، ويصدق هذا على ما كتبه كل من الأستاذ الدكتور شوقي ضيف والأستاذ سعيد الأفغاني والدكتور محمود حسني محمود ، أمّا ما كتبه عنه كل من الدكتـور ك فوليرز k : VOLLERZ بالإنكليزية ، والدكتور عبد القادر الفاسـي بالفرنسية [1] ، فإنه لا يعد بحثاً في ابن يعيش خاصة ، وإنما هو بحث في الأصـوات العربيـة ، استمد مادتـه مـن بحـث الإدغـام في شـرح المفصل ، من دون أن يحرص أي منهمـا علـى بيـان خصوصيـة رأي لابن يعيش أو إبراز موقف له . ومن هنـا كـان لدراستنا هـذه أن تزعـم لنفسـها أنهـا مـن أولى الدراسـات الـتي تنـاولت ابـن يعيـش بـالبحث علـى نحـو موسـع مسـتفيض ، وحـاولت أن تـبرز ملامـح شخصيته النحوية ، مع التزام جـادة الموضوعيـة والحـذر مـا وسـعها ذلك .

---

[1] كتب الدكتور ك فوليرز بحثا بعنوان " نظام الأصوات العربية ، دراسـة معتمـدة على سيبويه وابن يعيش ونشره في الموسـوعة البريطانيـة ، الجـزء التاسـع ٦١٤ وكتب الدكتور الفاسي أطروحة بعنوان : (( ابن يعيش : نصوص من المشترك، تحليل ، ترجمة ومصطلحات فنية " . ويجب أن أشكر ههنا أخي الأسـتاذ محمـد طـالب سيد سـليمان والدكتـور عبـد المعطي سـويد لمسـاعدتهما لي في ترجمـة النصوص المشار إليها .

وكان عملي في ابن يعيش شاقاً بقدر ماهو ممتع ، وكان عليّ أن أنجز عملاً ضخماً قبل الشروع في البحث ، فعكفت على قراءة شرح المفصل وفهرسته وتخريج شواهده الشعرية ، ومافيه من قراءات قرآنية ، وأحاديث نبوية ، واجتهدت في اكتشاف مصادره التي استمد منها الشارح العلاّمة مادته ، ودفعتني ضرورات البحث إلى العمل في كتاب المفصل للزمخشري أيضاً ، وفي كتب أخرى مماثلة ككتاب الإيضاح العضدي واللمع وغيرهما ، وكان من ذلك كله هذا البحث ثمرة تلك السنوات الطوال .

وجعلت البحث في أربعة أبواب ، اشتمل كل باب منها على فصول ، فأما الباب الأول فقد جعل في فصلين ، خصص الأول منهما للبحث في عصر ابن يعيش ، واستقل الثاني بالبحث في سيرته وثقافته وشيوخه وتلاميذه ومصنفاته . أمّا الباب الثاني فقد أتى في أربعة فصول ، خصص الأول منها لتقديم خلاصة جامعة عن كتب تعليم العربية قبل المفصل ، فجاء بحثاً وجيزاً في كتاب سيبويه ومقتضب المبرد وأصول ابن السراج وموجزه ، وجُمل الزجاجي وإيضاح أبي علي ولمع ابن جني وملحة الحريري .

وكان الفصل الثاني بحثاً موسعاً في كتاب المفصل للزمخشري ، تناول مؤلف الكتاب ودواعي التأليف وطريقته ومادته وشواهده وشروحه ، وآراء الباحثين من المعاصرين ، إذ كان لهم فيه آراء ، وكان لهم فيه جدال .

وتناول الفصل الثالث شرح المفصل لابن يعيش ، فقدمت فيه وصفاً مسهباً للشرح ومواده ، مدعماً بالإحصاءات اللازمة لتوثيق ما ورد فيه من أحكام ، فتحدثت عن منهجه في شرح الشواهد ، وعن اهتمامه بشرح اللغة وتفسير غريبها ، وعن ظاهرة مزج النحو

بعلم المعاني ، وظاهرة الجدل النحوي ، وأبرزت أثر ثقافة الشارح في شرحه ، فجلوت أثر الثقافة الدينية والأدبية والتاريخية واللغوية والمنطقية وما إليها من مكونات ثقافته .

وبحث الفصل الرابع في الأثر الثاني لابن يعيش ، وهو شرح الملوكي ، فاتجه القول أولاً إلى التصريف الملوكي لابن جني مادة ومنهجاً ، ثم انتقل الحديث إلى شرحه ووصفه مادة ومنهجاً وتبيان ماللشارح وما عليه ، والإفصاح عن مصادره . وانتهى الفصل بعقد مقارنة بين مادة الصرف التي اشتمل عليها شرح المفصل ، ومادة الصرف في شرح الملوكي .

وأما الباب الثاني فقد خصص للبحث في أصول النحو عند ابن يعيش ، وبدأ الباب بالبحث في المفهوم العام لمصطلح أصول النحو ، ثم جعل في فصلين : خصص الأول منهما في أدلة السماع وموقف الشارح منها ، فبين مدلول مصطلح السماع أولاً ، وتلا ذلك البحث في أدلته ، فكان بحثاً موسعاً في الاحتجاج بالقرآن الكريم وقراءاته وموقف الشارح من ذلك ، وتناول البحث الاحتجاج بالحديث النبوي وكلام العرب : شعره ونثره ، وكشف عن مواقف الشارح من هذه الأدلة جميعاً .

وخصص الفصل الثاني للاستدلال الذهني ، وفيه كان حديث مفصل عن القياس والعامل والعلة والإجماع ، تناول نشأتها وتطورها وموقف الشارح منها وتم البحث في تجلي هذه الأصول لدى الشارح ، وبيان اعتماده عليها .

أمّا الباب الرابع فقد أفرد للبحث في ابن يعيش والمذاهب النحوية ، وجعل في ثلاثة فصول :

تناول الفصل الأول المذاهب النحوية في القرنين السادس والسابع الهجريين ، وقد قصرت البحث فيه على دراسة مذاهب أربعة من كبار النحاة ، هم : ابن الحاجب ، والرضي الأستراباذي ، وابن مالك ، وأبو حيان الأندلسي .

وتناول الفصل الثاني ظواهر المذاهب النحوية لدى ابن يعيش، فأبان عن المذهب البصري لديه ، ثم عن المذهب الكوفي .

واتجه الفصل الثالث إلى البحث في شخصية ابن يعيش النحوية، وجاء في ثلاثة مباحث :

تناول المبحث الأول آراء ابن يعيش الاجتهادية وترجيحاته ، وكانت هذه الترجيحات تتم حسب أصول المذهب البصري ، وكذلك آراؤه إنما كانت في الفروع والعلل ، أي في القضايا القابلة للجدل ، وتجلى ابن يعيش في هذا المبحث نحوياً مجتهداً في ظلال مذهبه البصري .

وتناول المبحث الثاني مواقف ابن يعيش من صاحب المفصل ، فهو - وان كان يُجلّ الزمخشري وينتصر لآرائه ، ويذب عنها ـــ قد خالفه في مسائل ، وقد رصد البحث هذه المسائل وناقش بعضها .

وعقد المبحث الثالث لتبيان أثر الشارح فيمن بعده من النحاة، وتم اختيار طائفة من أعلامهم لبيان ذلك في آثارهم ، فكان بحث في تأثير ابن يعيش أو عدم تأثيره في كل من ابن الحاجب والاستراباذي وابن مالك وأبي حيان الأندلسي والسيوطي والبغدادي .. وظهر أن منهم من لم يتأثر بابن يعيش و لم يعتن بآثاره كابن مالك و أبي حيان ، ومنهم من أكثر مناقشته والاقتباس منه والاستشهاد به كابن هشام والسيوطي والبغدادي .

وانتهى البحث بخاتمة تلخص أفكاره وتجمع خيوطه ، وتبرز بعض ما توصل إليه من نتائج .

أمّا مصادر هذا البحث فإنها تنوعت تنوع أبوابه وفصوله ، وكانت كتب التراجم وماكتب عن الدولتين النورية والأيوبية قديماً وحديثاً خير مصدر لي في الباب الأول ، أمّا في الباب الثاني فقد كان الاعتماد على كتب النحو الأساسية بدءاً من كتاب سيبويه ومانجم بعده وانتهاءً بمفصل الزمخشري ، واستعنت بطائفة من المراجع الأخرى التي جعلت من البحث في هذه الكتب وأصحابها موضوعاً لها ، فكان بين يدي كتبٌ عن سيبويه وكتابه ، وعن المبرد وكتبه ، وعن الفارسي ومسائله وغير ذلك .

أمّا في البابين الثالث والرابع فقد تنوعت المصادر والمراجع ، وكان لديّ - إلى جانب المصدر الأساسي وهو كتب ابن يعيش - مصادر كثيرة كمعاجم اللغة وكتب القراءات والتفسير والحديث وأصول الفقه ودواوين الشعراء وكتب الأمثال ، إلى جانب الدراسات النحوية الحديثة ، سواء ما تناول منها قضايا تاريخية أو بحوثاً نحوية ، أو ماكان ذا طبيعة فكرية لها صلة بإغناء البحث وتعميق افكاره .

**د . عبد الإله أحمد نبهان**

■

## البـــاب الأول

# عصر ابن يعيش وسيرته

# الفصل الأول

# عصر ابن يعيش

إن ما يهمنا في هذا الفصل هو أن نصور هذه الفترة المحددة التي عاش فيها ابن يعيش ، لنضع سيرة الرجل في سياق عصره . ولذلك فإننا سنكتفي من القلادة بما أحاط بالعنق .

## لمحة سياسية :

وإذا كان ابن يعيش قد عاصر دولة الزنكيين والأيوبيين ، فإن الغزو الأوربي كان قد وصل إلى بلاد الشام [(١)] ، ثم اتسع مدّه ، وكون الفرنجة الإمارات ، وأصبحت بلاد الشام مسرحاً للمعارك الدامية بين العرب والأوربيين طوال قرنين من الزمان ، دارت فيهما الحروب سجالاً ، وعانت البلاد والعباد كل ضرّ ووبال . وإلى جانب هذه الحروب كانت هناك معارك داخلية بين ملوك المنطقة التي كادت تصبح كل مدينة فيها مملكة [(٢)] .

(١) بدأت طلائع الغزو الأوربي تصل إلى مشارف الشام عام ٤٩١ هـ = ١٠٩٧ م

(٢) انظر الكامل في التاريخ ١٢ : ١٥٩ وما بعدها ومفرج الكروب ج٣ . وخطط الشام ١ : ٢٦٢ وما بعدها .

ودولة الزنكيين ولدت في الشام بدخول عماد الدين زنكي حلب سنة ٥٢٢ هـ [١] ، واتجه عماد الدين إلى توحيد الصف وجمع الكلمة ، وانتصر على الغزاة في عدد من المعارك [٢] ، ومهد الطريق للنصر أمام خالفيه [٣] .

وكان فجراً أغر ساطعاً في جبين الدهر ، تسلم نور الدين بن عماد الدين زمام الحكم [٤] ، إنه كان " سر أبيه " [٥] ، سار على خطاه ، وخاض المعارك ، ففتح دمشق [٦] ، ونازل الحملة الأوروبية الثانية عام ٥٤٣ هـ ، وردّها خائبة [٧] ، وفتح كثيراً من الحصون واستخلصها من الغزاة [٨] ، وفي عهده توحدت بلاد الشام وأضحت يداً واحدة ، وتهيأت أسباب الوحدة بين الشام ومصر [٩] . وكان نور الدين مهتماً ببناء المدارس والمستشفيات ، مشجعاً العلم والعلماء . واستمر حكمه من سنة ٥٤١ إلى سنة ٥٦٩ هـ وبوفاته انتهت دولة الزنكيين لتبدأ دولة الأيوبيين .

---

(١) كان دخوله حلب بصفته ( أتابك ) اي كان وصياً على الأمير ومدبراً للمملكة ، وأصبح لقب أتابك لقباً يلقب به كبار الأمراء . تكمله المعاجم العربية ١ : ٨٠ .

(٢) انظر كتاب الروضتين في أخبار الدولتين ١ : ٥ ـ ٤٨ . والخريدة : قسم شعراء الشام ١ : ١٠٨ وما بعدها و ١٥٤ .

(٣) قتل عماد الدين على يد مماليكه وهو يحاصر قلعة جعبر سنة ٥٤١ هـ ، الكامل ١١ : ١١٠ .

(٤) انظر الكامل في التاريخ ١١ : ١١٢ .

(٥) تاريخ العرب العام لسيديو : ٢٢٦ وانظر المقدمة الهامة التي قدّم بها أستاذنا الجليل الدكتور شاكر الفحام لكتاب ( ابن عساكر في ذكرى مرور تسعمائة سنة على ولادته ) .

(٦) الكامل ١١: ١٩٧ والحروب الصليبية لأرنست باركر : ١٥٧، ١٥٨ .

(٧) انظر الروضتين ١ : ٥٥ .

(٨) انظر الكامل ١١ : ١٣١ ، ١٣٩ ، ١٦٣ ، ١٩٧ ، ٢٢٧ ، ٢٨٥ .

(٩) وذلك بسيطرة عامله أسد الدين شيركوه صلاح الدين على مصر ، انظر الكامل ١١ : ٣٣٥، ٣٤٢ والروضتين ١ : ١٥٤ .

وفي أيام نور الدين ولد ابن يعيش سنة ٥٥٢ هـ ، وكان عمره عند وفاة نور الدين ستة عشر عاما ، وبذلك عاش مرحلة هامة من مراحل الطلب في ظلال الدولة النورية ، في رحاب مدارسها بحلب ، معاصراً بعض ما جرى فيها من أحداث .

وبدأ عصر الأيوبيين ، واستنّ صلاح الدين بسنّة سلفه ، فاستمرت حروبه الضارية للفرنجة ، وانتصر عليهم في حطين [(١)] ، وسار خلفاؤه - على الرغم من نزاعاتهم - على خطاه . وكذلك كان الأيوبيون يشجعون العلم والعلماء ويبنون المدارس ، ويجرون الجرايات . وفي عهدهم نبغ الكثير من العلماء .

وأهم ما يعنينا في دولة الأيوبيين مدينة حلب موطن ابن يعيش، وكان الصالح بن نور الدين يحكم هذه المدينة في أثناء حكم أبيه ، فلما جاء صلاح الدين تسلمها صلحاً عام ٥٧٢ هـ وأقر الصالح على حكمه لها ، فاستمر حتى وفاته [(٢)] . ثم حكمها الظاهر غياث الدين غازي بن صلاح الدين بولاية من عمه العادل حتى توفي سنة ٦١٣ هـ ، وكانت مدة حكمه لحلب إحدى وثلاثين سنة " وكان فيه بطش وإقدام على سفك الدماء ثم أقصر عنه [(٣)] " وأوصى بالملك بعده إلى ابنه الصغير الملك العزيز غياث الدين محمد الذي حكم حلب حتى وفاته سنة ٦٣٤ هـ . وكان حسن السيرة في رعيته ، وإليه قدم ابن يعيش كتابه " شرح المفصل". وتولى الحكم بعده الناصر يوسف وعمره نحو سبع

---

(١) معركة حطين في ١٧ رجب / ٥٨٣ هـ وانظر الكامل ١١ : ٥٣٤ والروضتين ٢ : ٩٣ والفتح القسي ٥٨ .

(٢) انظر مفرج الكروب ٣ : ٢٤٣ و الكامل ٢ : ٣١٣ .

(٣) مفرج الكروب ٣ : ٢٤٣ وخطط الشام ٢ : ٧٩ .

سنوات ، وقام بتدبير الدولة شمس الدين لولو الأرمني ، وعز الدين عمر بن مجلّي . وجمال الدين إقبال الخاتوني . والمرجع في الأمور إلى ضيفة خاتون بنت الملك العادل [١] .

حكم الناصر حلب من سنة ٦٣٤ هـ إلى سنة ٦٥٨ هـ[٢] . وفي أيامه هزم عسكر حلب أمام الخوارزمية سنة ٦٣٨ هـ ، ودخل الخوارزمية حلب وعاثوا فيها ، ثم حدثت معارك بين الخوارزمية والأيوبية .. ثم جاء البلاء الأعظم من التتر الذين دخلوا حلب سنة ٦٥٨ هـ وقتل الملك الناصر على يد هولاكو [٣] .

**لمحة اجتماعية اقتصادية :**

ساد النظام الإقطاعي منطقة الشرق العربي منذ أيام البويهيين ٣٢٠ - ٤٤٧ هـ ، فلما وزر نظام الملك السلجوقي ٤٠٨ - ٤٨٥ هـ حاول إصلاح الفساد الشامل الذي ورثته دولته عن البويهيين ، فوزع البلاد إقطاعاتٍ على الجند ، وفرق إقطاع الجندي الواحد في بلاد مختلفة [٤] ، وانتقل هذا النظام الإقطاعي إلى الدولة الزنكية ٥٢١ - ٦٣١ هـ ، ثم إلى الأيوبية ٥٦٩ هـ ثم إلى دولة المماليك ٦٤٨ هـ [٥] . وهنا تجدر الإشارة إلى أن هذه الإقطاعات

---

(١) انظر تفاصيل هذا في مفرج الكروب ٣ : ٢٤٨ .

(٢) مفرج الكروب ٥ : ١١٤ .

(٣) خطط الشام ٢ : ١٠٥ .

(٤) النظم الإقطاعية : ٢٤ .

(٥) المرجع السابق : ٢٣ .

لم تكن تمليكاً وإنما كانت استغلالاً . فإذا ورث الجندي أباه فإنه لايرث إلا حق الاستغلال [1] .

وهذا النظام الإقطاعي كان محصلة للظروف الاقتصادية والعسكرية التي كانت المنطقة تضطرب في دوّامتها آنذاك . ورافق النظام الاقطاعي ما يقترن به عادة من ظلم وجور ، ولكن هذا النظام حقق الهدف منه و " أدى إلى قيام تنظيم عسكري قوي ودقيق تخرج فيه فرسان ومقاتلون ممتازون أمكنهم أن يصمدوا أمام فرسان أوروبا ونظمها العسكرية طوال الحروب الصليبية " [2] .

وفي ظل هذا النظام انقسم المجتمع إلى عدد من الفئات ، ففي قمة الهرم الاجتماعي الاقتصادي أصحاب الإقطاعات من المتنفذين والأمراء ، تلحق بهم طبقة أصحاب الثراء وكبار التجار ، ثم تأتي طبقة سواد الشعب الذي يغلب عليه الفقر . وأرى أن التقسيم الدقيق الذي قدمه المقريزي ( ت ٨٤٥ هـ ) للمجتمع وأقسامه في عهد المماليك ينطبق على ما كان عليه المجتمع أيام الدولتين النورية والأيوبية ، قسم المقريزي المجتمع في مصر إلى سبعة أقسام هي:

١ـ أهل الدولة .
٢ـ أهل اليسار من التجار وأولي النعمة من ذوي الرفاهية .
٣ـ الباعة ، وهم متوسطو الحال من التجار ، ويلحق بهم أصحاب المعايش وهم السوقة .
٤ـ أهل الفلح ، وهم أهل الزراعة والحرث ، سكان القرى و الريف .
٥ـ الفقراء ، وهم جلّ الفقهاء وطلاب العلم والكثير من أجناد الحلقة ونحوها .

---

(١) المرجع السابق : ٢٢ .

(٢) الأدب في العصر الأيوبي : ٤٨ .

٦ـ أرباب الصنائع والأجراء وأرباب المهن .

٧ـ ذوو الحاجة والمسكنة، وهم الذين يتكففون الناس ويعيشون منهم[١] .

هذه الحال الاقتصادية رافقها التفاوت الكبير بين الناس ، وشيوع ظواهر اجتماعية متناقضة ،كالتصوف والزهد في جانب ، والترف والبذخ في جانب آخر . وكان هناك أيضاً اهتمام بتشجيع العلم والعلماء وبناء المدارس وربط الصوفية .

وازدهرت التجارة في مصر والشام ، ونشطت صناعات محلية وكان للدولة دخل هام من المكوس التجارية ، إلا أن الهزات الاقتصادية كانت أحياناً تعصف بالبلاد وتنتشر فيها الأوبئة والمجاعات إضافة إلى الحرب المتصلة التي أثقلت كاهل الناس بما تتطلبه من ضرائب وأموال[٢] ، وقد عانى الناس كثيراً من الحروب الداخلية وخلافات الملوك والأمراء ، كما صورت ذلك بعض كتابات العماد الأصفهاني[٣] . ومما قدمناه يمكن أن ندرك موقع أهل العلم أو غالبيتهم ومنهم ابن يعيش في درجات السلم الاجتماعي ، فهو ينتمي للفئة الخامسة التي جلها من الفقهاء وطلبة العلم .

**لمحة عن العقائد والمذاهب الدينية:**

كان للشيعة أيام الفاطميين شأن عظيمٌ في مصر والشام[٤] ،

(١) إغاثة الأمة : ٧٢ وما بعدها .

(٢) خطط الشام ٥ : ٦٣ .

(٣) انظر الفتح القسي : ٦٠٤ .

(٤) رحلة ابن جبير : ١٩٦ .

واستمر ذلك لهم حتى أيام صلاح الدين ، ثم انحسرت موجة التشيع هذه بعد انحسار ظلال الدولة الفاطمية أيام الزنكيين، ثم زوال رسومها أيام صلاح الدين .

وساد في أيام الزنكيين المذهب الحنفي ، وكان كل ملوكهم إلا واحداً على هذا المذهب ، وكذلك قضاتهم وقاضي قضاتهم[1] .

أمّا صلاح الدين فإنه شجع المذاهب الأربعة ، وأسس لها المدارس . وفي أيام الأيوبيين انتشر المذهب الشافعي . وكان جميع ملوك الأيوبيين من الشافعية إلا الملك المعظم عيسى ، فإنه كان حنفياً[2] .

واعتنى علماء هذا العصر بعلم الكلام ، لأنهم كانوا محتاجين إلى مقارعة علماء العقائد الأخرى للمنافحة والذب عقلياً وجدليا عن دينهم ومبادئه [3] .

وساد في هذه المرحلة ، الدولتين النورية والصلاحية ، المذهب الأشعري،وطغى على كل ماعداه من تيارات الفكر والعقيدة، وتصدى علماؤه للرد على كل من خالفهم أو خالف أبا الحسن الأشعري[4]. ويمكن أن نعد جمهور علماء المسلمين آنئذ من الأشاعرة[5] .

---

(١) الأدب في عصر الدول المتتابعة : ٨٥ .

(٢) المرجع السابق ٨٦ والنجوم الزاهرة ٦ : ٢١١ .

(٣) ذكر بعض هذه المناظرات ابن شداد في النوادر السلطانية : ٨٠ .

(٤) انظر على سبيل المثال كتاب "بيان كذب المفتري " لابن عساكر .

(٥) الحياة العقلية في العصر الأيوبي : ١٩٠ . (وفي ترجمة ابن عصرون في طبقات الشافعية الكبرى ٤ : ٢٣٩ نسب إلى ابن عصرون أنه ليس باشعري ، فعلق تاج الدين السبكي بأنه لا أحد يتجرأ في ذلك الزمان على إنكار مذهب الأشعري لأنه جادة الطريق . " توفي ابن عصرون سنة ٥٨٥ هـ ) .

وكتبَ الأشاعرة الكتب الكثيرة في توضيح عقيدتهم والرد على مخالفيهم من الحنابلة وغيرهم .

والأشاعرة وهم جمهور أهل السنة ـ كما هو معلوم ـ كانوا ورثة المعتزلة ، فإمامهم أبو الحسن الأشعري كان تلميذا للجبائي إمام المعتزلة ، وكان الناطق بلسانهم ، ثم أعلن في البصرة على رؤوس الأشهاد ، وفي مسجدها ، انسلاخه عنهم ، " وخلعهم عنه كما يخلع قميصه " ، ثم وضح عقيدته وطريقته في فهم النص [1] . ولكن طرائق البرهان وأساليب الجدل التي كان استقاها طبع بها تفكيره . وكأن الأشعري كان حجة العقل التي دُعم بها أهل الفقه والحديث في مجابهتهم ومجادلتهم الطويلة للمعتزلة ، كما تدل على ذلك خطبته في مسجد البصرة ، وكذلك كتبه وكتب علماء الأشاعرة من بعده حتى عصرنا هذا .

وتعد كتب العقائد والمناظرات الكلامية ـ من بعض الوجوه ـ ضرباً من الجهاد آنذاك ، لأنه في المعارك الكبرى التي تتلاقى فيها حضارات وشعوب مختلفة لاتشتجر السيوف والرماح وحسب ، بل تشتجر إلى ذلك الأفكار والعقائد والمذاهب ، فكان أمراً طبيعياً أن يناجز المسلمون أعداءهم فكرياً كما ينازلونهم في ساحات القتال ، فكتبوا يردون على معتقدات أعدائهم ويفندون مذاهبهم ، وينافحون عن عقيدتهم دفاعاً عنها وتأصيلاً لها ومحافظة عليها ، وقد عبر عن هذا الأمر على نحو جلي تاج الدين السبكي بقوله : " وقد أمرنا الله بالجهاد في نصرة دينه ، إلا أن سلاح العالم علمه ولسانه ، كما أن سلاح الملك سيفه وسنانه ، فكما لايجوز للملوك إغماد أسلحتهم عن الملحدين والمشركين [ كذلك ] لايجوز للعلماء إغماد ألسنتهم عن الزائفين والمبتدعين " [2] .

---

(١) ابن تيمية " محمد أبو زهرة ": ١٨٥ .

(٢) طبقات الشافعية الكبرى ٥ : ٩٠ .

وانتشر في ذلك العصر التصوف ، وكان هناك من الأسباب الاجتماعية والسياسية والاقتصادية ما شجع على نموه [1] ، ولاريب في أن التصوف الإسلامي استند في أساسه إلى مبادئ استقاها من القرآن الكريم . لكن الروافد الثقافية التي انصبت في خضم الثقافة العربية كان لها - في نطاق التأثر والتأثير المتبادلين - أثر في تغيير بعض المفاهيم ، على ألا نهمل خطط السياسة في تشجيع اتجاه وإهمال آخر أو محاربته . وقد اقتضت المصالح السياسية في العصر الأيوبي تشجيع التصوف ، فبنيت الأربطة والزوايا والخوانق[2] ، وكثرت الطرق الصوفية [3] ، وبعضها اتجه إلى الغلو والانحراف عن مفاهيم الإسلام السني [4] ، مما حدا بعض العلماء أن يكتبوا الردود المطولة في نطاق الدفاع عن الدين [5] .

لمحة عن الفكر والأدب في عهد الدولتين :

---

اتجه الزنكيون والأيوبيون إلى تشجيع العلم والعلماء وإحياء الفنون وإنعاش ما خبا ، يحفزهم إلى ذلك حافزان متحدان هما الحافز الديني والسياسي ، فإذا كانت الأمة تدافع في ساحة المعارك

---

(١) انظر رحلة ابن جبير ١٩٩ . وانظر مقال الدكتور أبي العلا عفيفي : أثر الغزالي في توجيه الحياة الروحية ضمن كتاب " أبو حامد الغزالي " : ٧٣٥ .

(٢) يراد بهذه ( الأربطة والزوايا والخوانق ) البيوت الخاصة بالصوفية . انظر تكملة المعاجم العربية ٤ : ١٠و٥ : ٧١ و ٣٩١ .

(٣) الأدب في عصر الدول المتتابعة ٩٧ وما بعدها .

(٤) انظر الأخلاق عند الغزالي ١٣٥ ، ١٣٦ .

(٥) المرجع السابق : ٢٥٢ وانظر تلبيس إبليس ٣٣٥ وما بعدها .

عن وجودها ، فإنها في مجالس العلم تحافظ على ذاتها وشخصيتها وكيانها ومعالم حضارتها الفكرية .

وإذا كان الإبداع العلمي قد شحب ضياؤه في تلك الفترة ، فإن ظروف العصر الحضارية قادت اتجاه العلوم المختلفة إلى المحافظة لا إلى الركود والخمود " والحق أنه لم يكن هناك ركود ولا خمود ولا تعطل ذهني ، إنما كان هناك محافظة قوية بدافع الاحتفاظ بالشخصية العربية أمام أعدائها المغيرين .. خشية أن تضعف أو تضمحل أو يصيبها أي وهن من شأنه أن يؤثر على قوانا العاتية"[١] .

لذلك كان نور الدين ثم صلاح الدين ثم أخوه الملك العادل ومَنْ بعده يبنون المدارس ويكرمون العلماء فأسسوا مدارس للفقه والحديث وللطب ... وكان بعض الحكام يخصص جائزة جزيلة لمن يحفظ كتاباً بعينه [٢] .

والنهضة المتجلية في المحافظة على العلوم العربية وتشجيعها وعلاقة ذلك بمحاولة الحفاظ على تماسك الشخصية العربية ، يجب أن تفهم في سياقها التاريخي لا بمقارنتها بعصر المأمون ، ولكن بالنظر إليها في إطار عصر الغزوين الهائلين : الفرنجي والمغولي ، وعصر التجزئة والتناحر بين الحكام ، وبين المذاهب ... ومثل هذا النظر المنصف يجعلنا ننظر إلى المحافظة نظرة تختلف عمن يقرنها بالاضمحلال والتدهور والجمود [٣] " ولكن كيف يكون هذا

---

(١) د.شوقي ضيف : البحث الأدبي ٥٤ .

(٢) وضعت جوائز لمن يحفظ الجامع الكبير وأخرى لمن يحفظ الجامع الصغير ، وكذلك لمن يحفظ الإيضاح العضدي ولمن يحفظ المفصل . انظر البداية والنهاية ١٣ : ٧٢ والحياة العقلية في عصر الحروب الصليبية ١٥٣ ـ والأدب في العصر الأيوبي ٨٠ ، ٨١ والنجوم الزاهرة ٦ : ٢٦٧ .

(٣) تاريخ الأدب لبروكلمان ٥ : ٢١ .

الخمود والركود في عصر ردت إلينا فيه قوانا الحربية الضارية وسحقنا الصليبيين والمغول سحقاً ذريعاً " [١] بل كيف يكون عصر جمود وخمود وفيه ازدهر التصنيف والتأليف في مجالات العلم والمعرفة ، وبعض أمهات الكتب ألفت في ذلك العصر ، كما شهدنا في ذلك العصر أعلاماً كباراً ـ حتى عصرنا ـ من علماء القرآن والحديث والفقه والأصول والأدب وسائر ألوان الثقافة والمعرفة .

ففي مجال التاريخ شهد العصر نشاطاً كبيراً ، وكتب المؤرخون تاريخ الدولتين وفصلوا القول فيه ، فمنهم ابن واصل الحموي [٢] ( ت ٦٩٧ هـ ) وأبو شامة [٣] ( ت ٦٦٥ هـ ) والعماد الأصبهاني [٤] ( ت ٥٩٧ هـ ) والقاضي ابن شداد ( ت ٦٣٢ ) [٥] .

وفي الأدب ألف العماد كتابه العظيم " خريدة القصر وجريدة العصر " [٦] ، وفي الأصول صنف الآمدي ( ت ٦٣١ هـ ) كتابه الرائع الإحكام في أصول الأحكام [٧] .

---

(١) البحث الأدبي : ٥٤ .

(٢) كتب ابن واصل كتاب مفرج الكروب في أخبار بني أيوب وهو مطبوع .

(٣) كتب أبو شامة كتاب الروضتين في أخبار الدولتين وهو مطبوع .

(٤) كتب العماد كتابيه : الفتح القسي وهو مطبوع . والبرق الشامي .

(٥) قاضي صلاح الدين كتب النوادر السلطانية والمحاسن اليوسفية وهو مطبوع .

(٦) طبع مجزءاً ، فقسم بدمشق وآخر في العراق وآخر بمصر وآخر بالمغرب ..

(٧) وهو مطبوع .

وازدهرت في هذا العصر العلوم الشرعية ، وتجلى هذا الازدهار بالعناية بالقرآن الكريم حفظاً ودرساً ، وبنيت لأجل ذلك المدارس وخصصت الجرايات ٠ وكان السلاطين يحرصون على سماع القرآن ويخشعون عند تلاوته كما ذكر عن صلاح الدين [(١)] ٠

وألفت في ذلك العصر تفاسير القرآن الهامة ، فقد ضم هذا العهد زهاء خمسين مفسراً ، تركوا أكثر من ثلاثين تفسيراً ٠ ومنها: تفسير القرطبي [(٢)] ( تـ ٦٧١ ) وتفسير الرازي [(٣)] ( تـ ٦٠٦ ) ، ومن أعلام المفسرين آنذاك : ابن عبد السلام ( تـ ٦٦٠ هـ ) [(٤)] والبيضاوي ( تـ ٦٩١ هـ ) [(٥)] ، والزمخشري (تـ ٥٣٨) [(٦)] وسبط ابن الجوزي ( تـ ٦٥٤ هـ ) [(٧)] والمهذب الأسواني ( تـ ٥٦١ ) [(٨)] وعالي بن إبراهيم [(٩)] ( تـ ٥٨٢ ) والمرسي السلمي ( تـ ٦٥٥ هـ ) [(١٠)] وابن منير السكندري ( تـ ٦٨٣ ) [(١١)] وغيرهم ٠

---

(١) النوادر السلطانية : ٩٠

(٢) انظر طبقات المفسرين ٢ : ٦٥ وشذرات الذهب ٥ : ٣٣٥ ومقدمة تفسيره المطبوع في عشرين مجلداً بعنوان الجامع لأحكام القرآن ٠

(٣) انظر طبقات المفسرين ٢ : ٢١٣ برقم ٥٥٠ وتفسيره مطبوع في ثلاثين جزءاً ٠

(٤) طبقات المفسرين ١ : ٣٠٨ برقم ٢٨٨٠

(٥) طبقات المفسرين ١ : ٢٤٢ برقم ٢٣٠ وتفسيره مطبوع في مجلد كبير ٠

(٦) طبقات المفسرين ٢ : ٣١٤ برقم ٦٢٥ وتفسيره مطبوع ٠

(٧) طبقات المفسرين ٢ : ٣٨٣ برقم ٧٠٠٠

(٨) طبقات المفسرين ١ : ١٣٥ برقم ١٣٢٠

(٩) طبقات المفسرين ١ : ٢٢١ برقم ٢١٥٠

(١٠) طبقات المفسرين ٢ : ١٦٨ برقم ٥١٣٠

(١١) طبقات المفسرين ١ : ٨٨ برقم ٨٢٠

كما اعتني في هذا العصر بالحديث عناية جليلة ، وكان للحديث دور خاصة ، وله حفّاظه ، وكان للملوك الأيوبيين " مسموعات على المحدّثين " [1] ، وبرز عدد كبير من المحدثين وعلماء الحديث كابن الصلاح الشهرزوري ( تـ ٦٤٣ هـ ) [2] وابن عساكر الدمشقي (تـ ٥٧١) [3] وأبو طاهر السِّلفي ( تـ ٥٧٦هـ) [4] وعبد الغني المقدسي ( تـ ٦٠٠ هـ ) [5] وعبد العظيم المنذري( تـ ٦٥٦ هـ ) [6] ومحيي الدين النووي ( تـ ٦٧٦ هـ) [7] والشرف الدمياطي (٧٠٥ هـ ) [8] .

وكان علماء ذلك العصر يأخذون بحظ وافر من علوم القرآن ورواية الحديث مهما كانت اختصاصاتهم ، فلا عجب ان رأينا تأثر ابن يعيش بهما ، كما أن معظم شيوخه كانوا من المحدثين والقراء وليسوا من النحاة .

## لمحة عن المنطق والفلسفة في عصر الدولتين:

إن نمو الفكر المنطقي والفلسفي في الحضارة العربية كان

(١) انظر ترويح القلوب : ٣٦ .

(٢) ذيل الروضتين ١٦،٤٦ وحسن المحاضرة ١ : ٣٥٤ .

(٣) إرشاد الأريب ١٣ : ٧٣ وطبقات الشافعية الكبرى ٤ : ٢٧٣ وجمعت وزارة التعليم العالي بدمشق ما دبجه المتقدمون والمتأخرون في ترجمة ابن عساكر في كتاب " ابن عساكر في ذكرى مرور تسعمائة سنة على ولادته " دمشق ١٩٧٩ .

(٤) طبقات الشافعية الكبرى٤:٤٣ والعبر٤:٢٢٧ وحسن المحاضرة ١ : ٣٥٤ .

(٥) ذيل الروضتين ١٦ ، ٤٦ وحسن المحاضرة ١ : ٣٥٤ .

(٦) طبقات الشافعية الكبرى ٥ : ١٠٨ وذيل الروضتين ٢٠١ وحسن المحاضرة ١ : ٣٥٥ .

(٧) طبقات الشافعية ٥ : ١٦٥ والبداية والنهاية ١٣ : ٢٧٨ .

(٨) طبقات الشافعية ٦ : ١٤٠ وفوات الوفيات ٢ : ٤٠٩ وحسن المحاضرة ١: ٣٥٧ .

محصلة تفاعل حضاري ثقافي شامل ، ونتيجة تقدم فكري ثقافي عام كان ثمرة عدة قرون [1] ، من الثاني الهجري إلى السادس، وبلغ هذا النمو أوجه في القرنين الرابع والخامس ، وفيهما برز سدنة الفكر الكبار كالفارابي ( تـ ٣٣٩ هـ ) ، وابن سينا ( تـ ٤٢٥ هـ ) وأبي الحسن العامري ( تـ ٣٨١ ) وأبي سليمان المنطقي (نحو ٣٨٠ هـ ) . وإخوان الصفاء ... ولم يتح لهذا الصعود الراقي الذي ناله البحث الفلسفي أن يستمر في مساره الصاعد وتقدمه المستمر ، فقد حاربته السلطة [2] ، كما حاربه الفقهاء ، بل إن الاهتمام بالعلوم العقلية أصبح تهمة خطيرة " فقد كان كمال الدين ابن يونس يُتّهم في دينه لكون العلوم العقلية غالبة عليه " [3] . وسنحاول فيما يلي أن نلم إلمامة سريعة بملامح النشاط الفلسفي والمنطقي في هذا العصر .

وتمثل فتوى ابن الصلاح الشهرزوري ( تـ ٦٤٣ هـ ) مدخلاً قائماً جداً لتاريخ المنطق والفلسفة في هذا العصر [4] ، وإذا كان الفقهاء قد استساغوا على نحو ما سدَّ باب الاجتهاد الفقهي [5] ، فلم يكن غريباً أن تحارب السلطة منذ وقت مبكر

---

(١) النزعات المادية في الفلسفة الإسلامية ١ : ٨٩٢ - ٨٩٥ .

(٢) الفلسفة في الوطن العربي المعاصر ١٥٦ .

(٣) طبقات الشافعية الكبرى ٥ : ١٦٢ .

(٤) انظر الفتوى في كتاب التمهيد لتاريخ الفلسفة الاسلامية ٨٥ .

(٥) انظر تاريخ التشريع الاسلامي ٣٢٣ ومادة ( اجتهاد ) في دائرة المعارف الاسلامية .

تحت مظلّة فتوى الفقهاء دراسة الفلسفة عموماً والمنطق خصوصاً[١]، لأن المنطق مدخل الفلسفة ، لذلك نص ابن الصلاح على أن الفلسفة شر، وأن المنطق هو مدخل الفلسفة ، ومدخل الشر شر[٢]، وليس الاشتغال بتعليمه وتعلمه من إباحة الشارع ، وسيؤيد ابن تيمية ( ٦٦١ - ٧٢٨ هـ ) بعد ذلك هذه الفتوى ، ويؤلف كتابيه " نقض المنطق " و " الرد على المنطقيين " وابن تيمية يجعل من المنطق علماً لا ضرورة له ، فهو علم " لا يحتاج إليه الذكي ولا ينتفع به البليد " [٣] وجعله مفسداً للعقول والأديان [٤] .

وهذا الهجوم على المنطق والعلوم العقلية لم يلق في روعنا أن هذه العلوم انتهت أو أصبحت خبراً ، فإن العلماء دأبوا يقرؤون المنطق ، ويؤلفون فيه ونقع في كتاب طبقات الشافعية الكبرى على مواضع عدة تشير إلى استمرار هذا العلم وإلى استمرار التأليف فيه[٥] ، بل إنه ذكر في ترجمة أحدهم أنه قرأ الفلسفة [٦] ، بل إن أحد العلماء حاول أن يقرأ المنطق سراً [٧] . ولكن الجو العام فيما يبدو في القرنين السادس والسابع لم يكن يشجع هذه الدراسات لذاتها ، وأن فتوى ابن الصلاح إنما كانت تقريرا لوضع اجتماعي

---

(١) النزعات المادية ١ : ٩٠٤.

(٢) تمهيد لتاريخ الفلسفة الاسلامية : ٨٥.

(٣) الرد على المنطقيين : ٣.

(٤) المرجع السابق : ٣١.

(٥) انظر على سبيل المثال طبقات الشافعية الكبرى ٤ : ١٩٨ ، ٣٠٤ ، و ٥ : ٤١ ، ٤٢ ، ٤٤ ، ١٣٢ ، ١٥٩ ، ١٦٨ ، و ٦ : ١٤٤ ، ١٤٧ وانظر ذكر تأليف العلماء في المنطق في المرجع نفسه ٥ : ٤٣ ، ١٢٩ ، ١٥٥ ، و ٦ : ٨٦.

(٦) المرجع السابق ٦ : ٤٨.

(٧) المرجع السابق ٥ : ١٦٠.

سياسي أكثر منها تقريراً لحكم ديني ، ولم أر فيما رجعت إليه خبر عالم عوقب أو منع من دراسة الفلسفة والمنطق لمجرد دراسته ، وإن ما نقرؤه من أخبار نكبات بعض الفلاسفة لايعود إلى تفلسفهم أو منطقهم بقدر ما يعود - إذا دققنا النظر - إلى علاقاتهم السياسية أو سوء علاقتهم بالسلطان " ومن أصيب منهم يوماً بمكروه فإنما كان مصابه من كيد السياسة ، ولن يكن من حرج بالفلسفة أو حجر على الأفكار " [١] .

وإن مطالعتنا في بعض كتب التراجم المتصلة بهذه المرحلة تبين لنا انتشار علم الكلام بين العلماء ، وخاصة علماء الأشاعرة ، ومذهبهم يعتمد النظر والتمييز ، والمنطق أداة من أدوات النظر ، لاجدال في ذلك ، وقد نص الغزالي في غير ما موضع في كتبه على ضرورة فن المنطق ، والغزالي من كبار الأشاعرة [٢] ، وهو يرى ضرورة المنطقيات لكل علم من العلوم [٣] .

ومما تقدم يتبين لنا أن تيارين سادا في صفوف العلماء في ذلك العهد ، تياراً سلفياً يحظر المنطق ، وتياراً آخر يأخذ بالمنطق درساً ويستفيد منه أداة وهو التيار الغالب في صفوف الأشاعرة .

أمّا التيار الأول فيمثله الحنابلة والمحدِّثون على نحو خاص ، وأظن أن نفور هؤلاء لم يكن من المنطق ذاته ، بل من الفلسفة ومباحثها ، بل من مباحث الإلهيات على نحو محدد ، وكانوا

---

(١) التفكير فريضة إسلامية : ٦٨ .

(٢) انظر تبيين كذب المفتري : ٢٩١ .

(٣) انظر محك النظر : ٤ والمستصفى ١ : ١٠٠ ومقاصد الفلاسفة : ٣٢ ومعيار العلم : ٢٠ ، ٢٤ .

حريصين على بقاء هذه المباحث في أضيق نطاق دون أن تشيع وتذيع ، ولذلك ألف الغزالي " إلجام العوام عن علم الكلام"[١] .

كما أن هذا التيار يحرص على أن يبقى النص الديني المصدر الوحيد للمعرفة من دون ما جدل وأخذ ورد . لذلك حاربوا المنطق والفلسفة وتعصبوا عليهما وبلغ الأمر بالإمام الحافظ الذهبي (تـ ٧٤٨ هـ ) أن قال : " ومادواء هذه العلوم وعلمائها القائمين بها علماً وعملاً إلا التحريق والإعدام من الوجود "[٢] .

أمّا التيار الثاني فهو الغالب في صفوف الأشاعرة والمتكلمين والنحاة وعلماء الأصول ، وهؤلاء درسوا المنطق وتأثروا به في أساليب تفكيرهم وطرائقهم في البرهان ، وذلك لأن تأثير المنطق المشتبك بنسيج الثقافة العربية الموروثة ، أقوى من أن تزعزع مكانته فتوى فقيه أو منع سلطان " فالواقع أن تأثير هذا المنطق كان أعمق وأرسخ من أن يستطيع التخلص من سيطرته أحد من المشتغلين بمسائل الفكر والعلم ـ كل علم ـ مهما اختلفت اتجاهاتهم الفكرية"[٣] . ولكن تجب الإشارة ههنا إلى أن المنطق الذي كان يدرس في هذا العصر هو المنطق الذي تشكل على أيدي المتأخرين بعد أن غيروا من اصطلاحه ، وأبقوا منه على ما يناسبهم ويحتاجون إليه ، قال ابن خلدون : " فتكلموا في القياس من حيث إنتاجه للمطالب على العموم لابحسب مادة،وحذفوا النظر فيه بحسب المادة وهي الكتب الخمسة :البرهان والجدل والخطابة والشعر والسفسطة . وربما يلم بعضهم باليسير منها إلماماً، وأغفلوها كأن لم تكن ، وهي

(١) انظر مقالاً للدكتور أبي العلا عفيفي ضمن كتاب ( أبو حامد الغزالي ) ص٧٣٥ بعنوان : " أثر الغزالي في توجيه الحياة الروحية " .

(٢) عن كتاب ( ابن تيمية ) للدكتور محمد يوسف موسى : ٥٠ وقارن بالنزعات المادية ١ : ٩٠٦ .

(٣) النزعات المادية : ٩٠٧ .

المهم المعتمدة في هذا الفن "[1] ويمكن توضيح قول ابن خلدون السابق بقول حسين مروة موضحاً ما فعله أصحاب هذا التيار : " فقد عمدوا إلى عزل منطق أرسطو عن دلالته المضمونية ، أي عن مادته المعرفية ، وحصروه في جانب وحيد هو الجانب الشكلي الصرف "[2] . .

هذا هو الجانب الذي ازدهر في هذا العصر ، وبرز منطقيون كبار كفخر الدين الرازي ( تـ ٦٠٦ هـ ) وأفضل الدين الخونجي ( تـ ٦٤٦ هـ ) وركن الدين الاستراباذي شارح الشمسية ( تـ ٧١٥ هـ ) وغيرهم .

أمّا الدرس الفلسفي فلم يزدهر في هذا العصر ، وخاصة في الشام ومصر ، فالدولة لم تشجع هذا الاتجاه ، كما أن الاتجاه الديني كان ضده ، إضافة إلى العوامل الأخرى التي لم تكن تشجع عليه، ومع ذلك فقد برز عدد من الأسماء عرفت بتعمقها ومعرفتها في علوم الأوائل ودون أن تنسب إلى الإبداع فيها كسيف الدين الآمدي[3] واللبودي[4] وكمال الدين بن يونس[5] .

(١) مقدمة ابن خلدون : ٣٦٧ .

(٢) النزعات المادية ١ : ٩٠٧ .

(٣) هو صاحب الإحكام في أصول الأحكام ، واسمه علي بن أبي علي (٥٥١ ـ ٦٣١ هـ) فقيه أصولي متكلم منطقي . انظر معجم المؤلفين ٧ : ١٥٥ .

(٤) عرف عالمان واشتهرا باللبودي وهما محمد بن عبدان ٥٧٠ ـ ٦٢١ هـ ويحيى ابن عبدان ٦٠٧ ـ ٦٦١ هـ و كلاهما معروفان بالعلوم الحكمية والطبية والرياضية ، انظر شذرات الذهب ٥ : ٩٦ والدارس في تاريخ المدارس ٢ : ١٣٥ ، ١٣٦ ، ومعجم المؤلفين ١٠ : ٢٧١ و ١٣ : ٢١١ .

(٥) كمال الدين بن يونس واسمه موسى ٥٥١ ـ ٦٣٩ هـ فقيه وأصولي ومفسر وحكيم ورياضي وفلكي وطبيب ، انظر معجم المؤلفين ١٣ : ٥١ .

وقد اهتم النحاة بالمنطق ، وتأثروا به ، واستخدموا مادته وأشكال قياسه ، مما سيرد موضحاً لدن بحث علاقة ابن يعيش بالمنطق .

## لمحة عن النشاط النحوي في عصر الدولتين :

ازدهر النحو في مصر والشام ، واتسعت حلقاته ، وكثر طلابه ومريدوه ، وبرز فيه أعلام كبار وأصبحت دمشق وحلب والقاهرة مركزاً لعلمائه كما كانت مركزاً لسائر العلماء .

واتخذ النشاط النحوي في هذا العصر منحيً تعليمياً محضاً ، فشيوخ النحو يدرسون في حلقاتهم كتاباً موجزاً في النحو يغنونه بشروحهم وتعليقاتهم ، فهذا يدرّس الجمل وذاك يدرّس اللمع وكان المفصل للزمخشري في طليعة تلك الكتب التي تُدرّس .

واهتم نحاة العصر بكتب السابقين من النحاة ، وقرأها بعضهم على بعض ، ونقلوا منها الكثير ، وجعلوها عمدتهم في شروحهم الكبيرة التي دونوها ، فقد اهتموا بكتاب سيبويه وبأصول ابن السراج وبكتب الفارسي وابن جني ، وكذلك بكتب الفراء والأخفش والزجاج .

وأهمّ نحاة هذا العصر ممن خلفوا تراثاً يذكرون به ويذكر بهم:الحسن بن صافي الملقب بملك النحاة (تـ ٥٦٨ هـ)[1] وأبو اليُمن

(١) إرشاد الأريب ٨ : ١٣٩ ، وطبقات الشافعية الكبرى ٤ : ٢١٠ ـ والنجوم الزاهرة ٦ : ٦٨ وبغية الوعاة : ١ : ٥٠٤ وانظر المسائل العشر في سفر السعادة ٢ : ٧٧٩.

الكندي [1] ( تـ ٦١٣ هـ ) وابن معـط يحيى بن عبد المعطي [2] (٦٢٨هـ) وأبو عمرو عثمان بن عمر المعروف بابن الحاجب [3] (٦٤٦ هـ) وابن مالك محمد بن مالك الأندلسي [4] ( تـ ٦٧٢ هـ ) وبهاء الدين بن النحاس [5] ( تـ ٦٩٨ هـ ) وبدر الدين بن مالك [6] ( تـ ٦٨٦ ) وأبو الفتح عثمان بن عيسى البلطي [7] ( تـ ٥٩٩ هـ ) وجمال الدين أبو محمد الحسين بن إياز [8] (٦٨١هـ) وموفق الدين أبو القاسم بن عبد العزيز الإسكندراني اللخمي [9] ( ٦٢٩ هـ ) ، ومن الطبيعي أن يعد بين هؤلاء ابن يعيش .

وكان هؤلاء النحاة مصنفين ومدرِّسين ، وبعض آثارهم لاتزال حتى الآن مراجع أساسية لايستغنى عنها [10] وماقدمناه على إيجازه يشير إلى حيوية النشاط النحوي تدريساً وتصنيفاً ،

---

(١) التكملة لوفيات النقلة ٢ : ٣٨٣ ( الترجمة ١٤٩٨ ) والبداية والنهاية ١٣ : ٧١ والنجوم الزاهرة ٦ : ٢١٦ ووفيات الأعيان ٢ : ٣٣٩ .

(٢) ارشاد الاريب ٢٠ : ٣٥ وذيل الروضتين ١٦٠ وشذرات الذهب ٥ : ١٢٩ ، بغية الوعاة ٢ : ٣٤٤ .

(٣) ذيل الروضتين ١٦٠ ، ١٨٢ ووفيات الأعيان ٣ : ٢٤٨ والنجوم الزاهرة ٦ : ٣٦٠ ، ٣٨٨ وبغية الوعاة ٢ : ١٣٤ .

(٤) النجوم الزاهرة ٧ : ٢٤٣ - وفوات الوفيات ٣ : ٤٠٧ وطبقات الشافعية الكبرى ٥ : ٢٨ ، وغاية النهاية ٢ : ١٨١ ونفح الطيب ٢ : ٢٢٣ وبغية الوعاة ١ : ١٣٠ .

(٥) غاية النهاية ٢ : ٤٦ وشذرات الذهب ٥ : ٤٤٢ وبغية الوعاة ١ : ١٣ .

(٦) شذرات الذهب ٥ : ٣٩٨ وبغية الوعاة ١ : ٢٢٥ .

(٧) إرشاد الأريب ١٢ : ١٤١ وإنباه الرواة ٢ : ٣٤٤ وخريدة القصر ، قسم شعراء الشام ٢ : ٣٨٥ وانظر مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق المجلد ٤٧ .

(٨) بغية الوعاة ١٢ : ٥٣٢ .

(٩) بغية الوعاة ٢ : ٢٣٥ .

(١٠) من ذلك مثلاً كافية ابن الحاجب وشافيته مع شروحهما ، وألفية ابن مالك وشروحها الكثيرة .

فهناك العلماء الكبار والناس الراغبون في العلم والحكام المشجعون على العلم ، كل هذه كانت عوامل دفعت بالنشاط النحوي إلى قمة من قمم حيويته خلال تاريخه الطويل .

مكانة حلب في عصر الدولتين :

حمد ذكر حلب بعد زوال دولة بني حمدان ، فلما كان عصر نور الدين اتخذها مركزاً أساسياً وعاصمة لدولته في الشام وازدادت ازدهاراً في عصر الأيوبيين ، وأشار كتاب ذلك العصر إلى عظمتها [1] .

وأول مدرسة أنشئت في حلب هي المدرسة الزجاجية [2] سنة ٥١٥ أو ٥١٧ هـ ، وأنشأ بها نور الدين المدرسة العصرونية سنة ٥٤٥ هـ نسبة إلى شرف الدين بن عصرون [3] ، وعمّر نور الدين المدرسة الحلاوية ، وهي من مدارس الحنفية ، قال ابن شداد : إنها من أعظم المدارس صيتا وأكثرها طلبة وأغزرها جامكية [4] ، وفي سنة ٥٤٤ هـ أنشأ نور الدين المدرسة النورية ، وتولى التدريس بها القطب النيسابوري [5] . ولما زار ابن جبير حلب سنة ٥٨٠ هـ كان بها خمس مدارس أو ست .

---

(١) رحلة ابن جبير ١٧٧.

(٢) إعلام النبلاء ٤ : ٢٥٠ - خطط الشام ٦ : ١٠٣ والأدب في العصر الأيوبي ١٣٣.

(٣) انظر طبقات الشافعية الكبرى ٤ : ٢٣٧ ونكت الهميان ١٨٥ والروضتين ١ : ١٣ ، ١٧ وخطط الشام ٦ : ١٠٣ ، وإعلام النبلاء ٤ : ٥٠٢.

(٤) خطط الشام ٦ : ١٠٧.

(٥) خطط الشام ٦ : ١٠٣.

وبقيت حلب قليلة المدارس حتى جاءها القاضي ابن شداد في عهد الظاهر غازي سنة ٥٩١ هـ ، قال ابن خلكان : " وكانت حلب في ذلك الزمان قليلة المدارس وليس بها من العلماء إلا نفر يسير ، فاعتنى أبو المحاسن بن شداد بترتيب أمورها ، وجمع الفقهاء بها ، وعمرت في أيامه المدارس الكثيرة " [١] وأضحت فيما بعد عندما دخلها ابن خلكان عام ٦٢٦ هـ " مشحونة بالعلم والعلماء والمشتغلين " [٢] . وفي أيام ابن يعيش كان هناك أكثر من عشرين مدرسة [٣] قد رُتِّب لها المدرسون وأمّها الطلاب وامتلأت خزائنها بالكتب . ولاشك في أن كثرة المدارس تدل دلالة بالغة على اهتمام الناس والحكام بالمحافظة على العلم ، والحرص على نشره وإذاعته ، وكل هذا يستدعي بذل المال ، وقد بُذل في بنائها وتهيئتها الكثير منه . وإلى جانب هذه المدارس كانت هناك حلقات العلماء في المساجد ، يتحلق حولهم الناس والطلاب ، يدرسون العلوم الشرعية، وفي المسجد الجامع كانت هناك سارية خضراء يفيء إليها المشتغلون بالأدب ويتحلقون حولها .

ومما يدل على علو مكانة حلب آنذاك أنها كانت موطناً ومقرَّ إقامة لعدد كبير من الأعلام ، فوزيرها القفطي معاصر ابن يعيش كان من كبار المصنفين ، وياقوت الحموي زارها غير مرة وبها توفي (٦٢٦ هـ ) وحل بها ابن خروف الأندلسي شارح كتاب سيبويه

---

(١) وفيات الأعيان ٧ : ٨٩ والحياة العقلية في عصر الحروب الصليبية ١٧١ والأدب في العصر الأيوبي ١٣٣ .

(٢) وفيات الأعيان ٧ : ٤٨ .

(٣) انظر أسماء هذه المدارس وأسماء بناتها في خطط الشام ٦ : ١٠٣ ، ١٠٥ .

( تـ ٦٠٩ هـ ) وابن العديم ( تـ ٦٦٦ هـ ) نابغة حلب وصاحب تاريخها المشهور ، وابن خلكان الذي دخلها سنة ٦٢٦ هـ وابن مالك والشواء وابن الصلاح و ....

نخلص من كل ماسبق إلى أن حلب كان يسودها جو علمي، هيأ له استقرار سياسي نسبي ، وكانت مواردها تنهض بأعباء الإنفاق ، وأصبحت حلب مقصد العلماء ومحط رحالهم ، وكان بها جمهور واسع من طلبة العلم .

وفي هذه البيئة نشأ ابن يعيش وتلقى علومه ، ثم تبوأ مركز العلم وتصدّر للتدريس ، وكان مجلسه يقصد من الآفاق .

واستمرت حلب في نشاطها هذا إلى أن سقطت وخربت وانتهت على يد تيمورلنك سنة ٨٠٢ هـ [1] .

■

(١) عجائب المقدور : ٨٨ وخطط الشام ٢ : ١٦٦

## الفصل الثاني

# سيرة ابن يعيش[1]

ابن يعيش هو أبو البقاء يعيش بن علي بن يعيش بن أبي السرايا بن محمد بن علي بن المفضل بن عبد الكريم بن محمد بن يحيى بن حيان القاضي بن بشر بن حيان الأسدي ، الموصلّي الأصل ، الحلبي المولد والمنشأ ، موفق الدين النحوي ويعرف بابن الصائغ[2] .

على هذا النحو أورد ابن خلكان نسب ابن يعيش ، وكان

(١) ترجمة ابن يعيش في المصادر التالية : وفيات الأعيان ٧ : ٤٦ ترجمة رقم ٨٣٣ ، وإنباه الرواة ٤ : ٣٩ وسير أعلام النبلاء ٢٣ : ١٤٤ والعبر ٥ : ١٨١ والنجوم الزاهرة ٦ : ١٧٤ والمختصر في أخبار البشر ٣ : ١٧٤ وتتمة المختصر ٢:٢٥٧ وشذرات الذهب ٥ : ٢٢٨ ومفتاح السعادة ١ : ١٩٧ والبلغة في تاريخ أئمة اللغة ٢٨٩ وبغية الوعاة ٢: ٣٥١.

(٢) وفيات الأعيان ٧ : ٤٦.

ابن خلكان دخل حلب سنة ٦٢٦ هـ ، وأخذ عن ابن يعيش وجالسه وقرأ عليه جزءا من كتاب اللمع لا بن جني . واقتصر القفطي على القول : يعيش بن يعيش العدل الخطيب النحوي الموصلي الأصل الحلبي المولد والمنشأ [1] . أمّا الحافظ الذهبي فقد ذكر نسب ابن يعيش [2] كما ذكره ابن خلكان مع خلاف في نقطة واحدة ، فقد ذكر ابن خلكان يحيى بن حيان القاضي بن بشر ابن حيان، أمّا الذهبي فإنه جعل بشر بن حيان هو القاضي . ونسبة ابن يعيش في نهاية النسب إلى بني أسد تدل على أنه كان عربي الأصل .

ولد ابن يعيش لثلاث خلون من شهر رمضان سنة ثلاث وخمسين وخمسمائة للهجرة بحلب ، ولم تقدم لنا المصادر معلومات جزئية أو تفصيلية عن أسرته ، ولم نعرف من أسرته سوى أخيه التقي أحمد [3] الذى مر ذكره عرضاً في برنامج ابن جابر إذ ذكر في ترجمة عبد الملك بن عبد الرحمن بن العنيقة أنه سمع بحلب من فلان وفلان ومنهم التقي أحمد ، وهذا يشعر أنه كان محدّثاً . وهذا الخبر يتيح لنا أن نقول : إن أسرة ابن يعيش كانت تهتم بطلب العلم ، وتدفع أولادها في هذه السبيل .

ويبدو ولنا أن ابن يعيش نشأ منذ البداية نشأة علمية ، فقد" رحل في صدر حياته قاصداً بغداد ليدرك أبا البركات عبد الرحمن ابن محمد المعروف بابن الأنباري فلما وصل إلى الموصل بلغه خبر

---

(١) إنباه الرواة ٤ : ٣٩

(٢) سير أعلام النبلاء ٢٣ : ١٤٤.

(٣) برنامج ابن جابر : ١٥٤.

وفاته " وأبو البركات توفي سنة ٥٧٧ هـ . ومعنى ذلك أن رحلة ابن يعيش كانت وهو ابن أربع وعشرين سنة ، وهذا يتيح لنا أن نفترض أنه كان استفاد ما استفاده من شيوخه في حلب ، وأحب أن يقرأ على عَلَمِ العصر في النحو ابن الأنباري فحالت المنية دون تحقيق رغبته . ولولا إتقان ابن يعيش النحو في تلك السن لما طمح وتجشم الرحلة للقاء ابن الأنباري والأخذ عنه .

كانت رحلته إلى الموصل إذن بين عامي ٥٧٧ – ٥٧٨ هـ ، ولما بلغه فيها خبر وفاة ابن الأنباري ، أقام فيها ( مديدة ) حسب تعبير ابن خلكان . وفي الموصل سمع الحديث من بعض علمائها ثم عاد إلى حلب .

وذكر ابن خلكان والقفطي أن ابن يعيش عندما عزم على التصدر للإقراء توجه إلى دمشق واجتمع بالشيخ أبي اليُمْن الكندي زيد بن الحسن الذي أقر له بالعلم ، وعرف مكانته في النحو ، وكتب له ثناء بذلك . ولم يذكر ابن خلكان والقفطي تاريخ هذا اللقاء . وأبو اليمن توفي عام ٦١٣ هـ ، فالمقابلة تمت قبل هذا التاريخ ، بل قبله بزمن ، لأن أبا اليُمْن بعد أن دخل الشام سنة ٥٦٣ هـ واستوطن حلب مدة ، ذهب إلى مصر ولازم مجلس القاضي الفاضل ( ت ٥٩٦ ) . وفي مجلسه التقى عز الدين فرُّخ شاه . وعز الدين هذا حكم بعلبك من سنة ٥٧٥ إلى سنة ٥٧٨ وكان الكندي قد وثق صلاته بعد وفاة عز الدين بأخيه تقي الدين عمر المظفر الأول صاحب حماة وحاكمها من سنة ٥٧٤ إلى سنة ٥٨٧ ، ويقولون إنه اختص به ، والاختصاص إنما يكون بالملازمة والقرب . . فكل ماذكرناه يعد دلائل ظنية تشي بأن أبا اليُمْن كان في تلك الفترة بالشام . ولا يبعد أن يكون ابن يعيش بعد أن عاد

من الموصل إلى حلب وأقام مدة قد عزم على التصدر للإقراء فاتجه إلى الكندي الذي كان مستقراً بدمشق في باب جيرون بدرب ابن العجمي ، ويتردد إليه هناك طلبة العلم ، فالتقاه وعرّفه امتيازه ، ونال منه الثناء مدوّناً . وربما كان ذلك بعد سنة ٥٨٠ هـ .

إننا لانستطيع أن نجزم بتاريخ حاسم لتحديد لقاء ابن يعيش أبا اليمن ، هذا يفوت علينا تحديد التاريخ الذي تصدر فيه ابن يعيش للتدريس في حلب ، ولكن مما لاشك فيه أنه كان سنة ٦٢٦ هـ " شيخ الجماعة في الأدب " وهذا النعت من ابن خلكان لابن يعيش يدل على أن موفق الدين كان قد سلخ عمراً مديداً في التعليم حتى أجاز القاضي لنفسه أن يصفه بشيخ الجماعة .

ومترجمو ابن يعيش لم يشيروا إلا إلى رحلتين ، الأولى إلى ابن الأنباري في بغداد ولم تتم ، وتحولت إلى إقامة " مُديدة " في الموصل. ثم الرحلة الثانية إلى دمشق للقاء أبي اليمن الكندي ، ويبدو أنها كانت رحلة سريعة ، فلم يذكروا أنه سمع على أحد أو سمع منه أحد بدمشق . ولقاؤه أبا اليمن لم يكن لقاء تعلم وإنما مجالسة وسؤال [1] ، ورواية بعض الأحاديث . فالرجل كما تفيد

---

(١) خبر هذا اللقاء في وفيات الأعيان ٧ : ٤٧ فقد ذكر ابن خلكان أن ابن يعيش لما عزم على التصدر للإقراء سافر إلى دمشق واجتمع بأبي اليمن وسأله عن مواضع مشكلة في العربية وعن إعراب ماذكره الحريري في المقامة العاشرة وهو قوله : " حتى إذا لألأ الأفق ذنب السرحان ، وآن انبلاج الفجر وحان " واستبهم الجواب على الكندي فقال له : " قد علمت قصدك ، وأنك أردت إعلامي بمكانتك من هذا العلم ، وكتب له خطه بمدحه والثناء عليه، ووصف تقدمه في الفن الأدبي " وانظر تفصيل القول في المسألة في وفيات الأعيان ٧ : ٤٨ ومقامات الحريري ص ٧٠ في نهاية المقامة العاشرة وهي الرحبية وشرح المقامات للشريشي ١ : ١٧٠ ومعنى قوله : لألأ : نور . الأفق : أقطار السماء . ذنب السرحان: الفجر الكاذب .

تراجمه كان ملازماً لمدينة حلب طوال سني حياته ، كثير الاشتغال بعياله الكثيرين ، مواظباً على التدريس وإفادة الطلاب في مجلسه وفي بيته ، ولم ينقطع حتى وفاته بحلب سحر الخامس والعشرين من جمادى الأولى سنة ثلاث وأربعين وستمائة .

## أخلاقه وعقيدته :

أجمع مترجموه على أنه كان يملك صفات المعلم الحق ، فهو لطيف الكلام حسن التفهيم ، طويل الروح على المبتدي والمنتهي . وذكروا أنه أيضاً كان خفيف الروح ظريف الشمائل ، ونعته ابن خلكان بأنه كان " كثير المجون " .

وإن مفهومنا للمجون لاينسجم مع حياة ابن يعيش ، فالرجل كان محدّثاً سمع وسُمع منه ولدينا سماعه مدوناً [1] ، لذلك لا أحب أن نفهم عبارة ابن خلكان فهماً حرفياً ، فابن خلكان كان قاضياً ، والقضاة عادةً شديدو التزمت ، فما رآه ابن خلكان مجوناً قد لايكون في حقيقة أمره أكثر من ميل إلى الفكاهة ، ولعل ما أسماه ابن خلكان مجوناً هو نفسه ماعناه الإمام الذهبي بقوله عن ابن يعيش: " طيب المزاج ، حلو النادرة ، مع وقار ورزانة " ، ولايمكن أن نذهب في فهم مجونه أبعد من ذلك . فمن أمثلة حبه للمزاح والنادرة ماذكره في شرح المفصل قال : " وسمع بعضهم قارئاً يقرأ:" ونادوا يامال ليقضِ علينا ربك " [2] فقال : ماأشغل أهل النار عن الترخيم ، فقال : ذلك لأنهم لايقدرون على التلفظ بتمام الكلمة

---

(١) تنظر صورة سماعه في ترجمته في الأعلام للزركلي .

(٢) الزخرف : ٤٣|٧٧.

لضعف قواهم " [1] . وكان شديد التحرج فيما يعرض له من قضايا تتّصل بالعقيدة أو بقراءات القرآن ، ومن أمثلة تحرجه منعه لجملة صحيحة نحوياً ، لكن معناها لايلائم كمال العقيدة . قال : " وتقول : إذا أقام ا لله القيامة عذب الكفار . ولا يحسن إن أقام ا لله القيامة . لأنه يجعل ما أخبر ا لله تعالى بوجوده مشكوكاً فيه"[2] . أمّا عقيدته ومذهبه فلم يهتم أحد من مترجميه بذكر شيء عنهما ، إذ انحصرت شهرته بالنحو والأدب ، ولم يذكر إلا بين النحاة ، وقد ذكر اسمه عدة مرات في طبقات الشافعية الكبرى[3]، ولكنه كان ذكراً عارضاً ، وفي مجال أن فلاناً قرأ عليه... وربما كان مذهبه الفقهي هو المذهب السائد آنذاك وهو الشافعي ، ومذهبه العقيدي هو الأشعري لأن أغلب أهل بلده كانوا كذلك .

## شيوخه :

لانستطيع أن نقدم ثبتاً دقيقاً لكل من قرأ عليهم ابن يعيش أو روى عنهم ، ولدينا فقط أسماء عدد من الشيوخ نص مترجموه أنه قرأ عليهم أو سمع منهم أو روى عنهم ، من غير تحديد لكتاب بعينه . وقد استخلصنا أسماء أولئك الشيوخ بقدر ما أسعفتنا المصادر وذكرنا خلاصة عن كل منهم ، ورتبناهم بحسب وفياتهم ، وأخرنا من لم تسعفنا مصادرنا بتحديد زمن وفاته:

---

(١) شرح المفصل ٢ : ٢٢ .

(٢) شرح المفصل ٨ : ٤ .

(٣) طبقات الشافعية الكبرى ٤ : ٩٧ و ٥ : ١٤ ، ١٩ .

ـ أبو السخاء فتيان الحلبي الحائك النحوي المتوفي سنة ٥٦٠ هـ[١]. قال القفطي : " إنه من عوام حلب وقرأ النحو على مشايخ بلده ، وفهم أوائله . وعدم في زمنه من يعرف هذا الشأن بسبب خراب حلب بنزول الفرنج عليها سنة ٥١٨ هـ وأقامت بعد ذلك برهة لاعالم بها ، فأخذ عنه الناس النحو بمقدار ما علمه " وبمقارنة تاريخ ولادة ابن يعيش ٥٥٣ بوفاة أبي السخاء يتبين أن موفق الدين قرأ عليه المبادئ الأولى في النحو وهو في السابعة . وقد نص القفطي على تلمذة ابن يعيش لأبي السخاء وتبعه الذهبي [٢].

ـ أبو الفضل عبد الله بن أحمد بن محمد بن عبد القاهر الطوسي الخطيب [٣] بالموصل ٤٨٧ ـ ٥٧٨ هـ كان محدثاً ثقة فقيهاً أديباً ، وشهر بالرواية ، وقصد لها من الآفاق ، ولد في بغداد وتوفي بالموصل . ذكر ابن خلكان أن ابن يعيش سمع عليه الحديث بالموصل [٤] .

– أبو محمد عبد الله بن عمر بن سويدة التكريتي [٥] ت ٥٨٣ هـ ، وذكره ابن كثير واليافعي باسم ابن سويد . كان عالماً بالحديث ، سمع بتكريت وببغداد وبالموصل وحدّث . ذكر ابن خلكان أن ابن يعيش سمع منه الحديث [٦] .

---

(١) ترجمة في إنباه الرواة ٤ : ١٢٢ وبغية الوعاة ٢ : ٢٤٣.

(٢) إنباه الرواة ٤ : ١٢٢ ، وسير أعلام النبلاء ٢٣ : ١٤٤.

(٣) ترجمته في وفيات الأعيان ٧ : ٨٥ والنجوم الزاهرة ٦ : ٩٤ وشذرات الذهب ٤ : ٢٦٢.

(٤) وفيات الأعيان ٧ : ٤٧.

(٥) ترجمته في التكملة لوفيات النقلة ١ : ٨٥ والبداية والنهاية ١٢ : ٣٣٢ وذكره في وفيات ٥٨٤ ومرآة الجنان ٤ : ١٠٦ والكامل ١٢ : ١١ ولسان الميزان ٣ : ٣١٩ ولم يفرد له ابن خلكان ترجمة وإنما ذكره عرضاً في ترجمته لابن يعيش .

(٦) وفيات الأعيان ٧ : ٤٧.

- أبو الفرج يحيى بن محمود الثقفي [1] ٥١٤ ـ ٥٨٤ هـ . كان محدثاً ، سمع كثيرا وحدث بأصبهان والشام والجزيرة . وقيل : إنه توفي سنة ٥٨٣ هـ في نواحي همذان غريباً . ذكر الذهبي وابن خلكان أن ابن يعيش سمع عليه الحديث [2] .

- أبو سعيد بن أبي عصرون [3] ٤٩٢ ـ ٥٨٥ هـ ، عبد الله ابن محمد بن هبة الله بن علي بن المطهر بن أبي عصرون ، فقيه الشام ، وقاضي القضاة ، تفقه بالموصل وسمع بها ، وتوجه إلى بغداد فقرأ القراءات ودرس النحو والأصلين وعلم بواسط ثم أقام في سنجار ، وقدم حلب ودرس بها ، وأكرمه نور الدين ، وولي قضاء حران وسنجار مدة ، ثم قدم دمشق وولي القضاء لصلاح الدين ذكر الذهبي أن ابن يعيش سمع عليه الحديث [4] .

- أبو البقاء موفق الدين خالد بن محمد بن نصر بن صقر القرشي المخزومي [5] ت ٥٨٨ هـ ، وزر للسلطان نور الدين ، كان من أعيان الكتاب ، وله خط منسوب ، سمع الحديث بمصر ، وتوفي بحلب ، ذكره ابن خلكان في شيوخ الحديث الذين سمع منهم ابن يعيش [6] .

---

(١) انظر برنامج ابن جابر ٢٠٥ ، ٢٦٥ والتكملة لوفيات النقلة ١ : ١٠٧ والنجوم الزاهرة ٦ : ١٠٩ .

(٢) وفيات الأعيان ٧ : ٤٧ وسير أعلام النبلاء ٢٣ : ١٤٤ .

(٣) طبقات الشافعية الكبرى ٤ : ٢٣٧ والتكملة لوفيات النقلة ١ : ١١٧ والنجوم الزاهرة ٦ : ١٠٩ والبداية والنهاية ١٢ : ٣٣٣ وشذرات الذهب ٤ : ٢٨٣ ومرآة الجنان ٣ : ٤٣٠ .

(٤) سير أعلام النبلاء ٢٣ : ١٤٤ .

(٥) البداية والنهاية ١٤ : ٣١ وشذرات الذهب ٤ : ٢٩٣ .

(٦) وفيات الأعيان ٧ : ٤٧ .

ـ أبو الحرم مكي بن زيان بن شبّة بن صالح الماكسيني [1] ت ٦٠٣ هـ نحوي ضرير ، نزيل الموصل ، دخل بغداد وأخذ عن علمائها كابن الأنباري وابن العصار وابن الخشاب وابن الدهان . وأخذ القراءات عن أبي يحيى بن سعدون ، كذلك أخذ عنه اللغة والحديث ، وسمع منه كتاب الموطأ . وأحكم القراءات الأصول منها والشواذ ، وبرع في فنه ، وأقرأ الناس مدة طويلة وحدث عن أبي الفضل الطوسي خطيب الموصل ، وخرج إلى الشام ، وأخذ عنه أهلها ، وأقام بحلب مدة ، وعاد إلى الموصل وتوفي فيها . وقراءة ابن يعيش على أبي الحرم إنما كانت في الموصل بين عامي ٥٧٧ ـ ٥٧٨ هـ ، أي عندما أقام ابن يعيش مديدة فيها ، يدل على هذا قول ابن جابر في برنامجه " وكان ابن يعيش قد أخذ عن جماعة بالشرق منهم أبو الحرم مكي بن زيان بن شبه الماكسيني ، ولم يذكر لأصحابه في خطه غير روايته عن أبي اليمن الكندي " [2] ولايمكن أن ينصرف الذهن إلا إلى ابن يعيش الحلبي لأن ابن جابر قال قبل ذلك : « أنا الإمام أبو البقاء يعيش بن علي بن يعيش الحلبي قراءة عليه من أوله ـ أي أول كتاب سيبويه ـ إلى باب الراء في الإمالة " .

ـ أبو اليمن الكندي زيد بن الحسن تاج الدين [3] ٥٢٠ ـ

(١) إرشاد الأريب ١٩ : ١٧١ وإنباه الرواة ٣ : ٣٢ وذيل الروضتين ٥٨ ووفيات الأعيان ٥: ٢٧٨ وشذرات الذهب ٥ : ١١ وغاية النهاية ٢ : ٣٠٩ ونكت الهميان ٤٦ ، والتكملة لوفيات النقلة ٢ : ١١٧ الترجمة ٩٨١ وبغية الوعاة ١ : ٢٩٩ .

(٢) برنامج ابن جابر ٢٨٥ .

(٣) وفيات الأعيان ٢ : ٣٣٩ والتكملة لوفيات النقلة ٢ : ٣٨٣ ورقم ترجمته ١٤٩٨ والبداية والنهاية ١٣ : ٧١ والنجوم الزاهرة ٦ : ٢١٦ وأفرده بالتصنيف الدكتور سامي مكي العاني والأستاذ هلال ناجي في كتابهما " أبو اليمن تاج الدين زيد بن الحسن الكندي البغدادي "

٦١٣ هـ . بغدادي المولد والمنشأ ، دمشقي الدار والوفاة ، مقرئ نحوي أديب ، كان أوحد عصره في فنون الآداب وعلو السماع ، وشهرته تغني عن الإطناب في وصفه . هذا ماقاله ابن خلكان في بداية ترجمة الكندي . أخذ أبو اليمن عن جلة شيوخ عصره كابن الشجري وابن الخشاب والجواليقي ، وكان له شأن لدى بني أيوب . قصده ابن يعيش في دمشق ، وسمع منه ، وانتزع منه ثناءً مكتوباً ليدل به على براعته في العربية ، وكان يعتز بروايته عن الكندي .

– ابن البوزوي أبو القاسم محمد بن عبد الله بن محمد الكلبي المقرئ الإشبيلي [١] . قال ياقوت : " كتب عنه السِّلَفي شيئاً من شعره ، وقال : مقرئ مجوّد " . وقال ياقوت : " قدم البوزوي هذا حلب وأقام بها مدة يقرأ القرآن ، وقرأ عليه شيخنا أبو البقاء يعيش ابن علي بن يعيش0 "

- أبو الحسن أحمد بن محمد بن عبد الصمد الطرسوسي الحلبي[٢] ، كان زاهداً فاضلاً ، ذكره كل من ابن خلكان والذهبي فيمن سمع عنهم ابن يعيش الحديث [٣] .

- أبو العباس النيروزي [٤] .

ذكر ابن خلكان أن ابن يعيش أخذ عنه النحو [٥] .

---

(١) انظر معجم البلدان "بوزو" .

(٢) لم نقف على تاريخ وفاته . وذكرت المراجع أن وفاة ابنه محمد كانت سنة ٦٤١ هـ انظر العبر: ٥: ١٨٤ والتكملة لوفيات النقلة ٣ : ٦١٨ الترجمة ٣١١٤ ومرآة الجنان ٤ : ١٠٦ .

(٣) وفيات الأعيان ٧ : ٤٧ وسير أعلام النبلاء ٢٣ : ١٤٤ .

(٤) لم نقع له على ترجمة .

(٥) وفيات الأعيان ٧ : ٤٧ .

وإن نظرة إلى مَنْ عرفنا من شيوخ ابن يعيش ، تبين لنا أنهم في جملتهم ـ عدا اثنين منهم ـ كانوا من شيوخ الحديث ورواته ، وقد قرأ عليهم وسمع منهم ، وهذا ما سيعلل لنا فيما بعد اتساع ثقافته الحديثية . ولم نجد لابن يعيش شيخاً كبيراً في النحو ، وهو لم يقرأ على الكندي وإنما لقيه ناضجا فأخذ منه ثناء . فهل اكتفى ابن يعيش بما تلقاه في صباه من مبادئ ثم تابع العناية بالنحو بنفسه؟ ربما ، فإن المصادر التي بين أيدينا لا تقدم لنا شيئاً ذا بال في هذا المقام .

**تلامذته ومن رووا عنه :**

أخذ عن ابن يعيش عدد جم من الطلاب والمشتغلين كما نص على ذلك ابن خلكان والقفطي والذهبي ومن أخذ عنهم من المؤرخين .

وذكر القاضي ابن خلكان أن ابن يعيش كان يقرئ في جامع حلب في المقصورة الشمالية بعد العصر ، ويدرس بين الصلاتين في المدرسة الرواحية ، بل إنه كان يعقد مجلساً للعلم في داره . قال القاضي : " وكنا يوماً نقرأ عليه في داره فعطش بعض الحاضرين.."[(١)] وذكر القفطي أن ابن يعيش كان مقصوداً وينثال عليه أجلّة الأصحاب مستسقين لفضله استسقاء السحاب "[(٢)] فالرجل كان يدّرس في غير ما مكان ، وتعدد الأماكن يعني

(١) وفيات الأعيان ٧ : ٤٩ .

(٢) إنباه الرواة ٤ : ٣٩ .

كثرة المستفيدين ، كما قد يعني اختلاف مستوى كل مجلس عن الآخر ، بدليل أن ابن خلكان ذكر أنه قرأ عليه اللمع أو شيئاً منه ، بينما نجد مجلساً آخر يُقرأ فيه كتاب سيبويه [(١)] .

وأتاحت الحياة المديدة التي متع بها الموفق أن يقرأ عليه الجم الغفير ، قال القفطي : " وطال عمره وشاع ذكره وغالب فضلاء حلب تلامذته " [(٢)] لذلك لايمكن أن نقدم ثبتاً بمن قرأ عليه فهذا أمر متعذر ، ولكننا تصيدنا من كتب التراجم أسماء من ذكر أنهم قرؤوا عليه أو رووا عنه ، فاجتمع لدينا عدد من أسماء الأعلام سنذكرهم مقدمين أقدمهم وفاة ومؤخرين من لم تتحدد سنة وفاته .

1ـ ياقوت الحموي [(٣)] : ٥٥٤ ـ ٦٢٦ هـ .

أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الرومي الحموي ، جلس إلى حلقة ابن يعيش ، وكان لايذكر اسمه إلا مسبوقاً بكلمة " شيخنا " ففي ترجمته لأبي نزار الملقب بملك النحاة قال : " وحدثني شيخنا أبو البقاء يعيش بن علي بن يعيش النحوي " [(٤)] . وقال كذلك : " وقدم البوزوي هذا حلب وأقام بها مدة يقرئ القرآن ، وقرأ عليه شيخنا أبو البقاء يعيش بن علي ابن يعيش " [(٥)] ، والغريب أن ياقوتاً لم يترجم لابن يعيش شيخه في إرشاد الأريب .

---

(١) برنامج ابن جابر : ٢٨٥ .

(٢) إنباه الرواة ٤ : ٣٩ .

(٣) ترجمته في وفيات الأعيان ٦ : ١١٩ ، والتكملة لوفيات النقلة ٣ : ٢٤٩ .

(٤) إرشاد الأريب ٨ : ١٢٨ .

(٥) معجم البلدان : بوزو .

٢ـ القفطي [١] ٥٦٨ ـ ٦٤٦ هـ .

القاضي الأكرم جمال الدين أبو الحسن علي بن يوسف . دخل القفطي حلب سنة ٥٩٨ هـ ، قال أخوه : واجتمع في هذه المدة بجماعة من العلماء المقيمين والوارد ين ، واستفاد بمحاضرتهم وفقه بمناظرتهم " [٢] وماندري أكان اجتماعة بابن يعيش لدن قدومه أم بعد ذلك ، ومهما يكن من أمر ، فإن القفطي ذكر أنه " كان يستفيدمن ابن يعيش عندما كان في جواره ، فلما شطت الدار وابتعد المزار أخذ يلتقط الفوائد من تلاميذه المشتغلين ، ويلتقط الفوائد من أصحابه المقيمين والمنتقلين"[٣] ونسب إليه صاحب كشف الظنون كتاباً في شرح المفصل [٤].

٣ـ ابن عمرون [٥] ٥٩٦ ـ ٦٤٩ هـ .

أبو عبد الله جمال الدين بن محمد بن أبي علي بن أبي سعيد ابن عمرون الحلبي النحوي . سمع من ابن طبرزد ، وأخذ النحو عن ابن يعيش وغيره ، وبرع به ، وتصدر لإ قرائه ، وأخذ عنه كثيرون . ذكر السيوطي نقلاً عن الذهبي أن ابن عمرون شرح المفصل [٦] .

---

(١) ترجمته في إرشاد الأريب ١٥ : ١٧٥ ، ومعجم البلدان (جبلة ) وسير أعلام النبلاء ١٣ : ٢٧٧ ومرآة الجنان ٤ : ١١٦ والنجوم الزاهرة ٤ : ٣٨٣ وبغية الوعاة ٢ : ٢١٢.

(٢) المحمدون من الشعراء : المقدمة ج . ترجمة القفطي بقلم أخيه الوزير المؤيد إبراهيم بن يوسف الشيباني القفطي .

(٣) إنباه الرواة ٤ : ٣٩، ٤٠.

(٤) كشف الظنون ٢ : ١٧٧٥.

(٥) بغية الوعاة ١ : ٢٣١.

(٦) المرجع السابق

٤ ـ ابن العديم [١] ٥٨٨ ـ ٦٦٠ هـ ، عمر بن أحمد بن هبة الله بن أبي جرادة ، محدّث ، كان من الكتّاب وأصحاب الخط ، ولد بحلب ورحل إلى دمشق وفلسطين والحجاز والعراق ، توفي بالقاهرة ، ذكر الذهبي أن ابن العديم روى عن ابنٍ يعيش ، والرواية عند الذهبي تنصرف إلى رواية الحديث [٢] حصرا .

٥ـ ابن هامل [٣] تـ ٦٧١ هـ .

شمس الدين محمد بن عبد المنعم بن عمار بن هامل الحراني ، عني بالحديث وكتب العالي والنازل ، ذكر الذهبي أنه روى الحديث عن ابن يعيش [٤] .

٦ـ ابن مالك [٥] ٦٠٠ ـ ٦٧٢ هـ .

محمد بن عبد الله بن مالك ، درس القراءة والنحو في الأندلس، ورحل إلى المشرق فأخذ عن علمائه ، ودخل حلب ، فدرس فيها النحو على ابن يعيش وعلى تلميذه ابن عمرون ، قال السيوطي : " وله شيخ جليل وهو ابن يعيش الحلبي ، ذكر ابن إيازفي أوائل شرح التصريف أنه أخذ عنه " [٦] وقال البغدادي : " ومن مشايخه ابن يعيش الحلبي " [٧] . ولم نستطع أن

---

(١) ذيل الروضتين ٢١٧ ، والنجوم الزاهرة ٧ : ٢٠٨ وحسن المحاضرة ١ : ٦٦ وتاج التراجم ٤٨ برقم ١٤٣.
(٢) سير أعلام النبلاء ٢٣ : ١٤٤ ، ١٤٥.
(٣) العبر٥ : ٢٩٦ ، النجوم الزاهرة ٧ : ٢٤٠ ، ومرآة الجنان ٤ : ١٧٢.
(٤) سير أعلام النبلاء ٢٣ : ١٤٤ ، ١٤٥.
(٥) سبقت الإ شارة إلى بعض مواضع ترجمته .
(٦) بغية الوعاة ١ : ١٣١.
(٧) حاشية على شرح بانت سعاد ١ : ١٠٤.

نحدد ما الذي أخذه ابن مالك عن ابن يعيش ، فقد أقرأ ابـن يعيـش كتاب سيبويه واللمع والمفصل وشَرَح كلام أبي علي الفارسـي .. فهل اقتصر أمر ابن مالك على سماع دروس الشيخ أو هل قـرأ عليـه كتاباً بعينه ؟ وقد ذكر ابـن الأثـير أن ابـن مـالك حضـر حلقـة ابـن يعيش ، مقتصراً على هـذه الإشـارة [1] . وذكـر صـاحب كشـف الظنون أنه شرح المفصل [2] .

٧ـ مجد الدين الصاحب بن العديم [3] ٦١٣ - ٦٧٧ هـ .

مجد الدين عبد الرحمن ، كان عالما بمذهب أبي حنيفة ، عارفـاً بالأدب ، وإليه انتهت رئاسة الحنفية في مصر والشام . ذكر الذهبي أن مجد الدين روى الحديث عن ابن يعيش [4]

٨ـ ابن رزين [5] ٦٠٣ - ٦٨٠ هـ .

محمد بن الحسن بن رزيـن العـامري الحمـوي ، ولـد بحمـاة ، واتجه إلى الفقه ، وحفظ المفصل والمستصفى وكتابي ابن الحاجب في الأصول والنحو . ثم سافر إلى حلب وذكر تاج الدين السبكي أنه قـرأ المفصـل علـى ابـن يعيـش [6] .. وولي في دمشـــق إعـادة دار الحديث بالأشرفية ، ثم ولي التدريس بالشامية البرانية ثم وكالة بيت المال بدمشق . ثم ذهب إلى القاهرة وعمل بالقضاء .

---

(١) غاية النهاية ٢ : ١٨١ وانظر نفح الطيب ٢ : ٢٢٣.

(٢) كشف الظنون ٢ : ١٧٧٤.

(٣) حسن المحاضرة ١ : ٤٦٦ والنجوم الزاهرة ٧ : ٢٨١.

(٤) سير أعلام النبلاء ٢٣ : ١٤٥.

(٥) طبقات الشافعية الكبرى ٥ : ١٩ ، وطبقات الشافعية لابـن قـاضي شـهبه٢ : ١٨٧ برقم ٤٤٩ والعبر ٥ : ٣٣١ ، وشـذرات الذهـب ٥ : ٣٦٨ والنجـوم الزاهـرة ٧ : ١٢٣ ، ٣٥٣.

(٦) طبقات الشافعية الكبرى ٥ : ١٩.

٩- ابن خلكان [1] ٦٠٨ - ٦٨١ هـ .

أحمد بن محمد بن إبراهيم بن أبي بكر بن خلكان البرمكي . تفقه على والده بمدرسة إربل ، ثم انتقل إلى الموصل ، وحضر دروس كمال الدين بن يونس ، ثم انتقل إلى حلب وأقام عند الشيخ بهاء الدين أبي المحاسن يوسف بن شداد وقرأ النحو على ابن يعيش . قال ابن خلكان " ولما وصلت إلى حلب لأجل الاشتغال بالعلم الشريف ... وهي إذ ذاك أم البلاد ، مشحونة بالعلماء والمشتغلين ، وكان الشيخ موفق الدين المذكور شيخ الجماعة في الأدب ، لم يكن فيهم مثله ، فشرعت في القراءة عليه ، وابتدأت بكتاب اللمع لابن جني ، فقرأت عليه معظمها ، مع سماعي لدروس الجماعة الحاضرين وذلك في أواخر سنة ٦٢٧ هـ وماأتممتها إلا على غيره لعذر اقتضى ذلك " [2] وهذا يدل على أن ابن خلكان قرأ على ابن يعيش وهو ابن ثماني عشرة سنة ، وامتدت قراءته نحو السنة . توفي ابن خلكان بدمشق .

١٠- الشَّريشي النحوي [3] ٦٠١ - ٦٨٥ هـ .

محمد بن أحمد بن محمد بنِ عبد الله سحمان أبو بكر الوائلي الأندلسي الرحلة ، سمع كثيراً ، وبحلب من ابن يعيش توفي بدمشق .

١١- ابن واصل الحموي [4] ٦٠٤ - ٦٩٧ هـ .

---

(١) طبقات الشافعية الكبرى ٥ : ١٤ ، وطبقات الشافعية لابن قاضي شهبه ٢ : ٢١٢ برقم ٤٦٣ والبداية والنهاية ١٣ : ٣٨ ، والعبر ٥ : ٣٣٤ .

(٢) وفيات الأعيان ٧ : ٤٨ .

(٣) بغية الوعاة ١ : ٤٤ ، وشذرات الذهب ٦ : ٦٣ .

(٤) بغية الوعاة ١ : ١٠٨ وشذرات الذهب ٥ : ٤٣٨ ــ وطبقات ابن قاضي شهبة ٢ : ٢٥٠ برقم ٤٨٧ .

محمد بن سالم بن نصر الله بن سالم بن واصل القاضي جمال الدين . قرأ المذهب ( الشافعي ) والأصول على الشيخ نجم الدين بن الخباز ، والنحو على الموفق بن يعيش وبرع في العلوم الحكمية والفلسفية والرياضيات وأخبار الناس . قال ابن واصل : " في هذه السنة ( ٦٢٨ هـ ) توجهت إليها ( إلى حلب ) للاشتغال فيها بالعلم على الشيخ نجم الدين ابن الخباز في المذهب والأصول ، وعلى الشيخ موفق الدين بن يعيش في علم النحو واللغة " (١) .

١٢- بهاء الدين النحاس (٢) ٦٢٧ - ٦٩٨ هـ .

محمد بن إبراهيم بن محمد الحلبي النحوي شيخ الديار المصرية في علم اللسان ، أخذ العربية عن ابن عمرون ، والقراءات عن الكمال الضرير ، وسمع الحديث من ابن اللتي وابن يعيش وغيرهم ، ودخل مصر وأخذ عن شيوخها ، وولي تدريس التفسير بالجامع الطولوني .

١٣- ابن العنيّقة (٣) ٦١٧ - ٧٠٠ هـ .

عبد الملك بن الرحمن بن عبد الأحد بن العنيقة ، محدِّث مُكثر، سمع بحلب من ابن يعيش بن علي بن يعيش وأخيه التقي أحمد(٤) وغيرهما ، ومات بطريق مصر .

١٤- عليّ بن أحمد الغرافي الحسيني (٥) ٦٢٤ - ٧٠٤ هـ .

---

(١) مفرج الكروب ٤ : ٣١١.

(٢) غاية النهاية ٢ : ٤٦ ، وبغية الوعاة ١ : ١٣ وشذرات الذهب ٥ : ٤٤٢.

(٣) شذرات الذهب ٥ : ٤٥٧.

(٤) برنامج ابن جابر ١٥٤، وسير أعلام النبلاء ٢٣ : ١٤٥.

(٥) شذرات الذهب ٦ : ١٠، وفي معجم البلدان : غراف : نهر كبير تحت واسط بينها وبين البصرة .

يدعى تاج الدين وسيف الدين ، والغرافي نسبة إلى غراف من بلاد واسط ، ذكر ابن جابر نقلا عن خطه أسماء بعض شيوخه ببغداد وحلب ودمشق والقاهرة والإسكندرية فذكر منهم يعيش بن علي بن يعيش النحوي [١] .. مات الغرافي بالإسكندرية .

١٥- ابن النحاس [٢] ٦٣٤ - ٧١٠ هـ .

إسحاق بن أبي بكر بن إبراهيم أبو الفضل . سمع الحديث عن ابن يعيش [٣] ، وهو حنفي المذهب .

١٦- أبو بكر أحمد بن محمد الدَّشتي :

ذكر الذهبي أنه روى الحديث عن ابن يعيش . وذكره نقلاً عن الذهبي طاش كبرى زاده [٤] .

١٧- أبو العباس بن الظاهري . ذكره الذهبي فيمن رووا الحديث عن ابن يعيش [٥] .

١٨- سُنقر القضائي . أيضاً من الذين ذكر الذهبي روايتهم الحديث عن ابن يعيش [٦] .

هؤلاء هم من عثرنا على أسمائهم ممن لهم رواية حديث أو قراءة نحو على ابن يعيش ، ونلاحظ أن أحد عشر منهم كانوا رواة حديث عنه ، وسبعة قرؤوا النحو ، وهناك ثلاثة من هؤلاء السبعة ذكر في تراجمهم أنهم شرحوا المفصل ، وأحدهم قام بنظمه . فهل كان اتجاه هؤلاء إلى المفصل بسبب من تأثير شيخهم عليهم وإعجابا

---

(١) برنامج ابن جابر ١٥٩.

(٢) شذرات الذهب ٢ : ٦٦.

(٣) برنامج ابن جابر ١٢٢.

(٤) سير أعلام النبلاء ٢٣ : ١٤٥ ومفتاح السعادة ١ : ١٩٧.

(٥) سير أعلام النبلاء ٢٣ : ١٤٥.

(٦) المرجع السابق .

منهم بشرحه وبسيرورة هذا الشرح وشهرته ؟ أو لأن المفصل كان الكتاب الذي يدرس في حلقات النحو فاتجهوا إليه ؟ أو لأن الأمرين معاً كانا من الدوافع التي حدت بتلاميذه أن يتجهوا إلى ما اتجه إليه فاهتموا بالمفصل ؟ .

على أنه مهما كانت الإجابة عن هذه التساؤلات ، فإن اتجاه ثلاثة من تلامذته إلى الاهتمام بالكتاب الذي شرحه ، يدل دلالة وافية على أنه أثر في توجيههم أو أنهم اقتدوا به ، وأن جلّ ماناأسف له أن شروح هؤلاء في حكم المفقودة ، ولو كتب لها البقاء لاستطعنا مقارنتها بشرح الأستاذ مبينين مواضع التأثر ومواطن التأثير .

## ثقافة ابن يعيش:

إن ما يهمنا من ثقافة ابن يعيش هو مدى ظهور أثرها في كتبه وتفكيره ، لذلك لن أتسع في الكلام عن ثقافته ، لأن في الكلام الذي سيعقد عن أثر ثقافته في شرحه مايغني عن الاتساع ههنا ، وسنقتصر على ذكر المعالم الكبرى لثقافته .

وتعد الثقافة الدينية العمود الفقري للثقافة آنذاك ، فالقرآن وقراءاته وتفسيره وتأويله ومباحثه العقيدية وما اتصل بها من علم الكلام والنحو واللغة .. كل هذا من الأمور التي فيها حظ مشترك لعلماء ذلك العصر ، بعد هذا الحظ المشترك يختلف حظ كل عالم بمقدار التفاته واهتمامه بفرع من فروع العلم ، وكذلك أمر الحديث النبوي وماتعلق به رواية ودراية ولغة وعلم مصطلح . ثم هناك ذلك الحظ العام من الثقافة الفقهية ومايتصل بها من أصول .. فإذا نظرنا في هذه العلوم وربطنا بينها وبين الشيوخ الذين قرأ عليهم ابن يعيش وهم محدّثون وقراء في معظمهم ، فإننا نرى أن الرجل قد نال

حظاً كبيراً من هذه الثقافة الدينية ، بل إن نصوص القرآن اختزنت في ذاكرته فتراه في شرحه ينتقل من آية إلى أخرى ، يذكر القراءات محللاً منافحاً ، حديث العارف المتمكن . ويحتج بالأحاديث النبوية وقد يخرجها . ويتبين لنا من استعراض أسماء تلاميذه - أو من عرفنا منهم - أنه كان مقصوداً لسماع الحديث ، واستمر طوال حياته المديدة يحدّث ويُحَدّث عنه .

ولانستطيع أن نزعم أن ابن يعيش كان من القراء المجازين بالقراءة ، فكتب طبقات القراء لم تذكره بينهم ، ولاذكر في تراجمه أنه أجيز بالقراءة ، ولكنه كان على حظ وافر من الإلمام بها ، فإنه - على الأقل - كان عارفاً بالقراءات التي يحتج بها النحاة ، ويثيرون الجدل حولها ، عالماً بعللها ، ولم يكن بعيداً عن " المحتسب " لابن جني ، بل إن هذا الكتاب كان ماثلاً في ذهنه شأن سائر تراث أبي علي وابن جني .

فإذا ربطنا معرفة القرآن الكريم والحديث الشريف بما ارتبط بهما من معارف على صعيد اللغة والتفسير والتاريخ والعقائد .. فإننا سنطلّ من ثقافته الدينية هذه على ثقافة لغوية عميقة ، وثقافة تاريخية شاملة ، نمت بقراءاته على شيوخه وبتبحره في العلم بنفسه ، فهو طالب علم منذ صغره ، واستمر يتعلم ويعلم طوال حياته المديدة .

وثقافة النحاة الأدبية العامة ، ومعرفتهم باللغة ، وأيام العرب، تكاد تكون حظاً شائعاً ، ولاسيما عند كبارهم . وكان ابن يعيش ممن عرفوا بهذه الثقافة وغلبت عليهم ، فقد نص القفطي على سعة أدبه وعلمه ، واعتذر عن وضعه بين النحاة لأنه على الرغم من كونه نحوياً كبيراً فهو أديب كبير " ولو أنصفته ما أجريته في حلبة

النحاة ولولا أن النحو قنطرة الآداب لنزهّته عن مشاركة مَنْ قصده ونحاه ، فإنني إنْ وصفته بالنحو فهو أديب أو بالبلاغة فهو خطيب أو بالعدالة فهو أبو ذرّها ، أو بالمعاني فهو مكنون دُرّها ، أو بالفضائل وجمعها فهو حالب دَرّها " [1] ، ولايمكن أن ننظر إلى أحكام القفطي هذه على أنها أحكام أملاها السجع كأحكام الثعالبي في يتيمة الدهر ، وذلك لأن القفطي لم يَسر على سنن الثعالبي في كيل المديح وإبراز الإعجاب لدن كل ترجمة ، وترجمة ابن يعيش من التراجم القليلة التي نحا فيها هذا المنحى ، ولولا أن ابن يعيش كان كبيراً لما نعته القفطي بما نعته ، ولما قال عنه ابن خلكان " شيخ الجماعة في الأدب لم يكن فيهم مثله " [2] وسنجلو أثر هذه الثقافة في شرحه فيما سنعقده بعدُ من كلام .

أمّا ثقافته النحوية فحديثنا عنه تحصيل حاصل ، لأن شرحه أكبر مثل شاخص عليها ، ورأى القفطي أن شرح ابن يعيش للمفصل فاق شروح غيره [3] ، وقارئ الشرح يلمح ذهنا وقادا واستحضاراً عجيبا ، ويستشعر وضوحاً أخاذاً . وقد نثر في شرحه كتب الفارسي التي خبرها درساً وتدريساً وجلى غامضها لطلابه[4]، كما نثر كتب ابن جني كسر الصناعة والخصائص ، وكان كتاب سيبويه ماثلاً في ذهنه في كل خطوة من شرحه .. كل هذه دلائل تشير إلى عمق ثقافته النحوية ، وقد كان يدرِّس

---

(١) إنباه الرواة ٤ : ٣٩ ومابعدها .

(٢) وفيات الأعيان ٧ : ٤٨ .

(٣) إنباه الرواة ٤ : الموضع السابق ، ووفيات الأعيان ٧ : ٥٢ .

(٤) إنباه الرواة ٤ : الموضع السابق .

كتب المتقدمين إلى جانب تدريسه لكتب المتأخرين ، مع معرفة واسعة بالخلاف ومذاهب النحاة والاحتجاج لها أو نقضها بالدليل والبرهان .

وأما ثقافته المنطقية فقد تألقت في شرحه ، وصبغته بصبغتها ، ولكن تراجمه لم تذكر لنا أنه قرأ المنطق على أحد ، إلا أنه لاشك قد قرأ المنطق ، وربما يكون قرأه بنفسه ، أو على بعض الشيوخ ممن لم يذكروا في تراجمه ، ولكنه كان على كل حال ممتلئا به ، حافظا له متطبعاً بطرائقه ، يحفظ عبارات " الشفاء " لأبي علي ابن سينا كما هي، ويستخدمها في حدوده . وقد يكون حفظ العبارات من أبرز الأدلة وأشدها سطحية ، ولكن الأشدَّ دلالة منها هو بنية تفكير الشارح في حرصه الدائم على مبدأ الهوية ، وعدم التناقض ، والاطراد والتعليل . . صحيح أن أسلوب ابن يعيش كان يخفف من الجفاف الذي تتسم به الأساليب المنطقية ، ولكنه لايلغي ولايخفي البنية الذهنية المنطقية الصارمة التي كان عمادها تراث النحاة ـ والنحو منطق العرب ـ وعلم المنطق كما دونه الشراح المسلمون ، ونخص ههنا كتاب " الشفاء " بل قسم المنطقيات ذاته .

كان ماتقدم إلمامة هدفها تبيان المعالم الكبرى والمفاصل الأساسية لثقافة ابن يعيش التي كانت ثمرة لدراساته وشيوخه وقراءاته . ولاريب أن أثر هذه الثقافة وجوانبها المتعددة يجلو أيضاً كل ماكتبناه وسنكتبه عنه هذا البحث ، سواء في سيرة حياته أو في سائر الأبواب المتعلقة بالنحو وأصوله .

**مؤلفاتـــــــــــه :**

اقتصر ابن يعيش على تأليف كتابين فقط طوال حياته المديـدة هما:

- شرح المفصل ٠
- شرح التصريف الملوكي ٠

وهناك كراسة في أربع ورقات أجاب بها عن أسئلة وجهـت اليه ، وسميت الأجوبة النحوية ، وكل مافيها من شرح المفصل[1] ٠

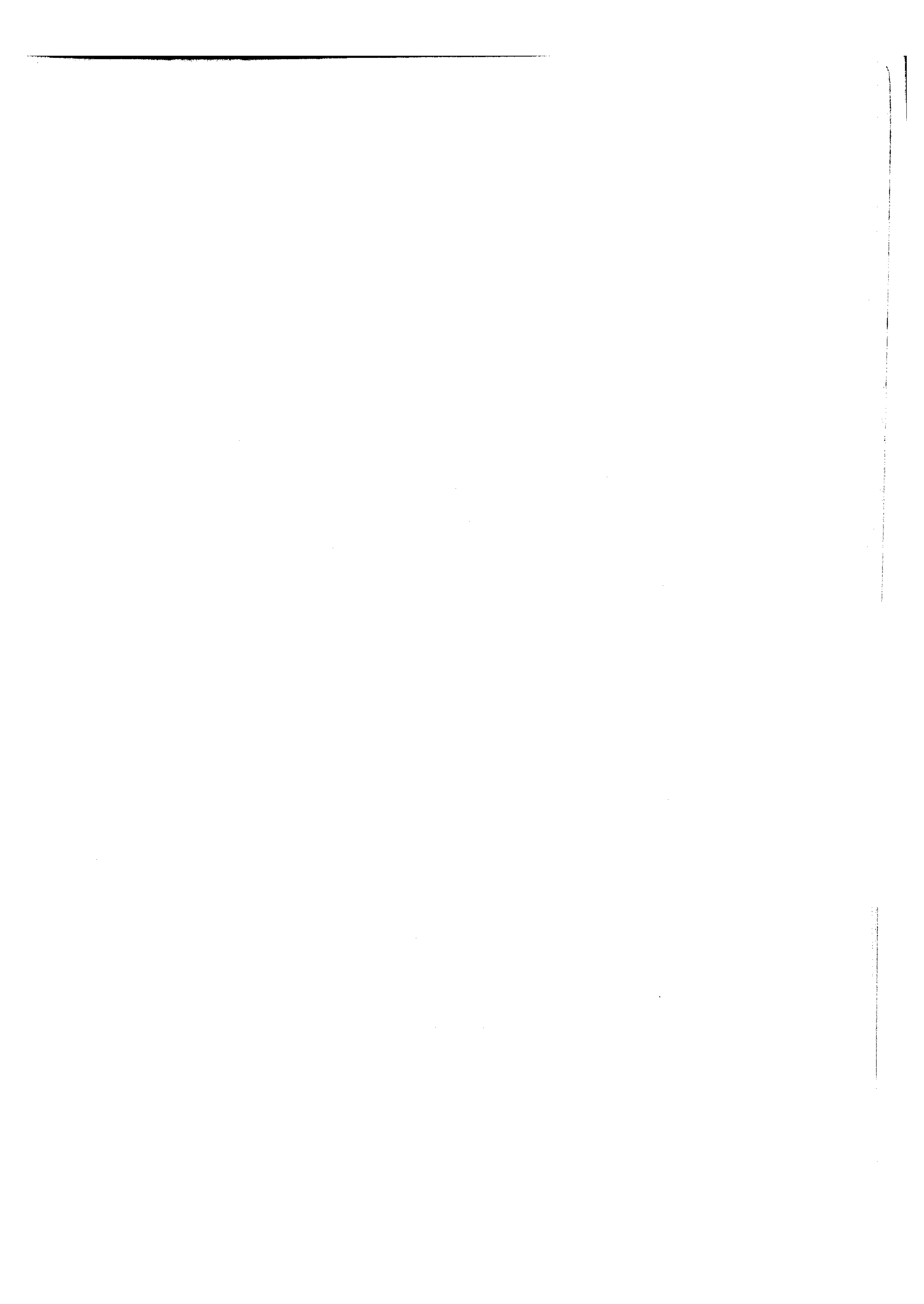
ونسب إليه بروكلمان كتاب " تفسير المنتهي من بيان إعراب القرآن " وذكر أنه بالمدينة ، ولم يذكر أحد ممن ترجموا لابن يعيش أن له كتاباً في إعراب القرآن ، ولو كان له لما فاتهم ذلك[2] ٠

■

---

(١) هي عشر مسائل مخطوطة في المتحف البريطاني ٠ ونشرها رودلف زلهايم في حوليات جامعـة القديس يوسف ببيروت في المجلد ٤٨ سنة ١٩٧٣٠

(٢) ذكر في نشرة أخبار التراث العربي ، العدد ٣٥ أن الأستاذ كاظم عبد السادة عيسى يعمـل في تحقيق الجزء الأول من " المستنهي في البيـان والمنـار للحيران في إعراب القـرآن " لابـن يعيش الصنعاني محمد بن علي بن أحمد المتوفى سنة ٦٨٠ ، وهو يعتمد على نسـخة الأصـل التي حصل عليها من المكتبة المحمودية بالمدينة المنورة ٠ ولعل هذه النسخة هـي التي ذكرهـا بروكلمان ونسبها إلى ابن يعيش الحلبي ٠



## الباب الثانـــي

# من سيبويه إلى ابن يعيش

# الفصل الأول

# كتب تعليم العربية قبل المفصل

كان هدف الزمخشري من المفصل " إنشاء كتاب في الإعراب محيط بكافة الأبواب ، مرتب ترتيباً يبلغ بهم الأمد البعيد بأقرب السعي "[(١)] فالمفصل وضع بقصد تسهيل العربية على طالبيها ، كما وضعت شروحه من بعد لهذه الغاية ولغايات أُخر ، ولن تكون دراسة المفصل في سياقها الصحيح إن لم نتناول بالتعريف ولو على نحو موجز كتب النحو التي اعتمدت في تعليم العربية قبل المفصل .

بدأ التأليف النحوي قبل سيبويه ، وذكرت المصادر أن عيسى ابن عمر ( تـ ١٤٩ هـ ) ألف كتابين في النحو ، وهما الإكمال والجامع ، ولانعرف عنهما إلا أنهما " شمس وقمر "[(٢)]. وإذا كان كتاب " مقدمة في النحو " صحيح النسبة لخلف الأحمر ( تـ ١٨٠ هـ ) فإن ماذكره صاحبه في مقدمته يدل على كثرة التأليف في النحو قبل هذا التاريخ ، قال : " لما رأيت النحويين وأصحاب

---

(١) المفصّل : المقدمة .

(٢) مراتب النحويين : ٢٣ .

العربية أجمعين قد استعملوا التطويل وكثرة العلل وأغفلوا مايحتاج إليه المتعلم المتبلغ .. "[1]ونحن نجهل كل شيء عن ذلك التطويل الذي أشار إليه خلف[2]. وكتاب خلف هذا ألف للمبتدئين - وهم جديرون به - ويصح أن نفترض أنه ألف حقيقة من أجل اجتناب اللحن كما صرح مؤلفه . ولكن الشك في نسبة هذا الكتاب إلى صاحبه - وهو شك له أسباب مقنعة - جعلت الباحثين لايقيمون وزناً لما ورد فيه من إشارات . ولهذا السبب سنهمل الكتاب المنسوب إلى خلف وسنبدأ بكتاب سيبويه ، أول كتاب كامل شامل وصل إلينا في هذه الصناعة .

## كتاب سيبويه :

لابد لنا بادئ ذي بدء من تقرير حقيقة عبر عنها أبو الطيب اللغوي ( ت ٣٥١ هـ ) بقوله : " إن سيبويه عقد أبواب كتابه بلفظه ولفظ الخليل "[3] أستاذه ، ومن هنا فإن كل ما يعقد من كلام عن كتاب سيبويه وآرائه ومصطلحه فهو يستهدف الخليل، دون أن يلغي هذا الازدواج ما انفرد به كل منهما عن الآخر في واضع. استوعب كتاب سيبويه علوم العربية ، ويتفقُ القدماء والمحدَثون على أن هذا الكتاب من أشمل كتب العربية وأكثرها استيعاباً ، ويعدونه

---

(١) مقدمة في النحو : ٣٤.

(٢) انظر مقدمة التنوخي في الكتاب ( مقدمة في النحو ) : ٤٠

(٣) مراتب النحويين : ٦٥.

فتحاً عظيماً مبتكراً في العربية[1]، فإن سيبويه جمع فيه آراء شيوخه ورتبها ونظمها ونسب الرأي إلى صاحبه . والعربية في أيام سيبويه لم تكن نحواً فقط ، " وإنما كانت شاملة لكل مايؤدي إلى سلامة اللغة في ألفاظها من حركة وبناء ، وفي تراكيبها من تقديم وتأخير ، وذكر وحذف ، وفي معرفة حقائقها وأسلوب الكلام على سمتها ، فكان في الكتاب نحو وصرف وبلاغة، وكانت فيه نصوص أدبية من قرآن وشعر ونثر ، وكان فيه قراءات وأصوات ولهجات "[2]وروى سيبويه آراء شيوخه كيونس والأخفش الأكبر وأبي زيد الأنصاري، أمّا الخليل فإننا نواجهه في كل صفحة من صفحات " الكتاب "[3]، إضافة إلى كثيرين روى عنهم ولم يذكر أسماءهم[4].

---

(١) قال ابن جني متحدثاً عن سيبويه في الخصائص ١: ٣٠٨ " صاحب هذا العلم الذي جمع شعاعه ، وشرع أوضاعه ورسم أشكاله ، ووسم أغفاله ، وخلج شطآنه ، وبعج أحضانه ، وزمّ شوارده ، وأفاء فوارده » . وقال أيضاً في الخصائص ٣ : ٣١٢ : " وحسبنا من هذا الحديث سيبويه وقد حطب بكتابه وهو ألف ورقة ، علماً مبتكراً ، ووضعاً متجاوزاً لما يسمع ولما يرى . ".

(٢) الرماني النحوي : ١١٠ .

(٣) أورد الأستاذ علي النجدي ناصف إحصاء لما وجده في كتاب سيبويه من الروايات ص ٩٨:

- عن الخليل ٥٢٢ مرة وواضح ههنا أن الأستاذ ذكر المواضع التي ذكر بها الخليل صراحة .
- عن يونس ٢٠٠ مرة .
- عن أبي الخطاب الأخفش ٤٧ مرة .
- عن أبي عمرو بن العلاء ٤٤ مرة .
- عن عيسى بن عمر ٢٢ مرة .
- عن أبي زيد الأنصاري ٩ مرات.أيضاً ذكر هنا عدد المرات المصرح فيها باسمه .
- عن هارون بن موسى ٥ مرات .

عن عبد الله بن أبي إسحاق ٤ مرات

- عن الكوفيين ٤ مرات .

(٤) شواهد الشعر في كتاب سيبويه : ٤٢ .

ومما يلفت النظر في " الكتاب " غزارة الاستشهاد بالقرآن الكريم والشعر ، وهذا يدل على جدية أخذ سيبويه بالمنهج الاستقرائي ، فهو لم يلخص كتابه من قواعد جاهزة أتم صياغتها من كانوا قبله ، وإنما كان يستنبط القواعد من نصوص اللغة الحية ، فهو يستمد نصوصه من القرآن الكريم ومن شعر العرب ، ومما سمعه من كلامهم من الرواة الثقات ، كما اشتمل كتابه على أبنية العربية، وأشار البغدادي إلى غنى الكتاب باللغة وأبنيتها فقال عن سيبويه : " وقد روى في كتابه قطعة من اللغة غريبة لم يدرك أهل اللغة معرفة جميع مافيها ولاردّوا حرفاً " وتداولها أصحاب المعجمات نقلاً عن " الكتاب "[1] .

ويقع كتاب سيبويه في قسمين متمايزين ، هما قسم النحو في مجلد ( ٤٩٢ صفحة ) إضافة إلى ثمان وستين صفحة من المجلد الثاني، ثم قسم الصرف في (٣٦٣ صفحة )[2] . فسيبويه جمع ما يتعلق بالنحو القائم على دراسة أواخر الكلم أو على دراسة عمل العامل في الكلمات ، وثنى بما يتعلق بالصرف الذي هو دراسة بنية الكلمة . وهذا التقسيم ليس قاطعاً ، لأن النحو والصرف يتداخل أحدهما بالآخر في كثير من مواضع الكتاب .

وبدأ سيبويه كتابه بأبواب عامة ( ١٢ صفحة ) ، وتتالت بعد ذلك أبواب النحو : الفاعل ، المفعول ، عمل المصادر ، عمل الصفة المشبهة ، المفاعيل ، والظرف والحال والتوابع .. فما الفكرة وراء هذا الترتيب ؟ .

---

(١) خزانة الأدب ١ : ١٧٩ .

(٢) الإشارة ههنا إلى الكتاب في طبعة بولاق .

رأى الأستاذ علي النجدي ناصف أن فكرة العامل هي المستسرة الفعالة في ترتيب مواد كتاب سيبويه على هذا النحو ، لأن سيبويه كان مدار حديثه على العامل دائما ، فهو عندما يعقد الأبواب للفاعل أو المفعول ، فإنه يدير الكلام بها على حال من أحوال الفعل نفسه ، وأحياناً يعقدها للفعل ويدير الكلام عليه "[1] ولعل في كلام الأستاذ علي توضيحاً ما لقول أستاذنا العلامة أحمد راتب النفاخ عن كتاب سيبويه : " إذ كان مؤلفه ـ رحمه الله ـ قد بناه على نسق نظر فيه إلى المقاييس والعلل وأصول أخرى من أصول ذا العلم عند المتقدمين "[2] ويبدو لي أن تلك الأصول الأخرى هي ما نثره سيبويه في تضاعيف كتابه من أصول النحو كالحذف والاستغناء ، والتعويض ، والحمل على اللفظ ، والحمل على المعنى، مما بنى عليه ابن جني فيما بعد كتابه " الخصائص " .

وكان سيبويه يكثر من الأبواب في المبحث الواحد ، إذ عقد باباً لإن وأن[3] ، ثم عقد لها عدة أبواب بعد ذلك ، ليبحث في كل باب جانباً معيناً من جوانب البحث وتركيب الجملة المتعلقة به، " ولم يحرص سيبويه على أن يكون حديثه في المسألة الواحدة في موضع واحد من كتابه ، وإنما كان ينثر الحديث نثراً ويفرقه تفريقاً"[4] على أنه يبقى للكتاب ترتيبه الأساسي من حيث قسماه: النحو ثم الصرف . وقد كتب الباحثون كثيرا عن ترتيب كتاب سيبويه ومنهجه ، واختلفوا اختلافاً كبيراً ، فمنهم من رآه منظماً ،

(١) سيبويه إمام النحاة : ١٧٨ ، ١٧٩ .

(٢) فهرس شواهد سيبويه : ٥ .

(٣) الكتاب ١ : ٤٦١ ثم انظر الجزء نفسه ٤٦٣ ، ٤٦٤ ، ٤٦٥ ، ٤٦٦ ، ٤٦٧ .

(٤) فهارس كتاب سيبويه : ١١ .

ومنهم من رآه لانظام له ، وليس هناك من فائدة ههنا للإفاضة في هذه القضية .

واتبع سيبويه منهجاً استقرائياً ، فكان يجمع مادته جمعاً شاملاً في حدود الإمكان ، ثم يأخذ في استنباط الأحكام وإبداء الرأي ، فهذا أحسن من هذا ، وهذا قبيح ، وهذا أكثر ، وهذا قليل في كلامهم ، وهذا من الشواذ وليس مما يقاس عليه[1] ، وذا لايُجسر عليه إلا بسماع ، وسمعت من أثق به من العرب .. [2] .

فهو يتصور الباب تصوراً شاملاً ثم يستفيض بذكر الأمثلة والشواهد محللاً ومقارناً ومعللاً ، منطلقاً من أن العرب في لغتهم لايضطرون إلى شيء " إلا وهم يحاولون به وجهاً "[3] ووظيفة النحوي أن يعرف موضع الاضطرار ، والوجه الذي يحاولونه ، ثم أن يعلل ويفسر[4] .

وسيبويه في مباحثه كلها يجري على ضرب من القياس القائم على الكثرة والاطراد والمشابهة والمماثلة ، وتبدأ فكرة القياس مع البحث من عنوانه ، كقوله " هذا باب حروف أجريت مجرى حروف الاستفهام وحروف الأمر والنهي ، وهي حروف النفي شبهوها بألف الاستفهام حيث قدم الاسم قبل الفعل لأنهن غير واجبات كما أن الألف وحرف الجزاء غير واجبة ، وكما أن الأمر والنهي غير واجبين ، وسهل تقديم الأسماء فيها لأنها نفي واجب"[5] .

---

(١) الكتاب ١ : ٢٩٨.

(٢) الكتاب ١ : ٢٥٨.

(٣) الكتاب ١ : ١٣.

(٤) انظر مثلاً تعليله لقضية التقديم والتأخير ١ : ١٥.

(٥) الكتاب ١ : ٧٢.

وكان بين يدي سيبويه لدن تـأليف كتابه مصطلحـات ثابتـة قارّة ورثها عن الخليل وسائر شيوخه ، ولكن المصطلح النحـوي لم يكن متكمل النمو ولاتام الاستقرار ، ولهذا وجدنا سيبويه يسـتعمل أكثر من مصطلح للفكـرة الواحـدة[1] ، أو يسـتخدم عبـارة طويلـة يفسر فيها مانسميه المصطلح[2] .

وشاع التعليل في " الكتاب " فكل ظـاهرة نحوية بحاجـة إلى تعليل ، فعلل سيبويه كثيراً من الظواهر بالخفة[3] والفرْق[4] والثقل . وكنا أشـرنا إلى أن " الكتـاب " بـني على فكـرة العـامل مما يضـح للناظر في أول الكتاب[5] ، ونجد عنده العوامل اللفظية والمعنويـة مما سيرد تفصيله لدى حديثنا عن أصول النحو .

**بعد سـيبويـه :**

تلقف الخالفون كتاب سيبويه قراءة وفهمـاً وشـرحاً ، ولما لم تكن غايتنا دراسة النشاط النحـوي دراسـة شـاملة ، فإننـا سـنقتصر على دراسة الكتب التي تعد مفاصل رئيسية في تعليم النحو على نحو موجز .

---

(١) نجده مثلاً يسمي المفعول المطلق الحدث والحدثان ١ : ١٥ ويسميه الفعـل ١ : ١١٨ ويسميه مصدراً وتوكيداً ١ : ١٨٩ .

(٢) عبر سيبويه عن اسم الآلة بقوله : هذا باب ما عالجت به ، وكل شيء يعالج بـه فهـو مكسور الأول ، كانت فيه هاء التأنيث أو لم تكن ٢ : ٢٤٩ .

(٣) الكتاب ٢ : ١٣٦ ، ١ : ١٠٤ .

(٤) الكتاب ١ : ٢٦٧ ، ٢٦٨ .

(٥) الكتاب ١ : ٣ .

- **المقتضب :**

ألف المبرد ( تـ ٢٨٥ هـ ) كتاب المقتضب في شيخوخته وهو إمام زمانه في العربية ، ولم ينل من عناية العلماء واهتمامهم ما ناله غيره من الكتب ، ويمكن أن يعلل ذلك بكون النحاة منصرفين آنذاك إلى كتاب سيبويه الذي يتيح لهم من الإطناب في الشرح والتعليق مالا يتيحه المقتضب ذو العبارة السهلة والأسلوب المبسط قياساً على " الكتاب " . كما أن المبرد لم يتمكن من وضع ترتيب جديد لأبواب النحو يغري طلاب العربية بالإقبال عليه والإعراض عن" الكتاب " .

تأثر المبرد بكتاب سيبويه ، ويطالعنا هذا التأثر من أول سطر خطه صاحب المقتضب ، وتدل تعليقات محقق المقتضب على الصلة الوثيقة بين الكتابين ، بل يمكن القول : إن المقتضب فرع على الأصل ، وإن كان هذا الفرع لايخلو من أصالة .

واتهم المقتضب بأنه يخلو من الترتيب ، بل اتهم بالخلط وعدم التنسيق ، والحق أن المقتضب لم يرتب على نسق الكتب النحوية لدى المتأخرين ، لكن من الحق أيضاً أننا نلحظ فيه ظواهر تنظيمية ، فهو مثلاً يحصر الإدغام في باب كامل[١] ، وكذلك يصنع بالتصغير[٢] وبالإمالة[٣] وبالنسب[٤] ، ويخصص باباً للهمز[٥] ، لكن

---

(١) المقتضب ١ : ١٩٢.

(٢) المقتضب ٢ : ٢٣٦.

(٣) المقتضب ٣ : ٤٢.

(٤) المقتضب ٣ : ١١٣.

(٥) المقتضب ٢ : ١٥٥.

بحوث النحو تتداخل مع بحوث الصرف ، وربما بحث الموضوع الواحد في موضعين كمبحث الفاعل . وربما ـ وهذا هو المرجّح كما تشير مقدمة التحقيق ـ كان الكتاب في صورته التي وصل بها إلينا يختلف عن وضعه الأول الذي وضعه عليه مؤلفه .

واتجه المبرد في كتابه إلى تجريد القاعدة النحوية بقدر الإمكان، وكان يقدم لبحثه بالقاعدة ثم تأتي بعد ذلك المادة اللغوية ، فهو يتجه إلى طرد القواعد في اتجاه واحد ، ولايحتمل خلافاً للقاعدة ولو أدى به الأمر إلى تخطئة بعض القراء ورفض بعض القراءات[1] مما سيرد بيانه ، ولايلتفت إلى الشاذ والنادر . ويلاحظ اهتمام المبرد بالتفريع والتشقيق ثم الجمع والتنسيق محاولة منه أن يبتعد عن ظاهرة الاستطراد الملاحظة لدى سيبويه . وكان المبرد أشد ميلاً إلى العبارات الموجزة القصيرة في عنوانات كتابه منه إلى العنوانات المطولة التي وضعها سيبويه لأبواب كتابه[2] ، كما أنه كان يستطرد إلى شرح اللغة في مواضع[3] ، وذكر النسب في مواضع أخر[4] .

---

(١) المقتضب ١ : ١١٤ ـ ٢ : ٤٥٣ ـ ٤ : ١٥٠٨ .

(٢) من ذلك مثلاً قول سيبويه ١ : ٢٩٨ : هذا باب ما ينصب نصب كم إذا كانت منونة في الخبر والاستفهام ... ثم في ١ : ٢٩٩ : هذا باب ما ينتصب انتصاب الاسم بعد المقادير . أمّا المبرد فإنه جمع هذه الأبواب في باب واحد سماه باب التبيين والتمييز . انظر المقتضب ٣ : ٣٢ . على أن المبرد لم يستطع أن يفعل هذا في العناوين كلها . فمثلاً قال سيبويه عن نائب الفاعل ١ : ١٩ باب المفعول الذي تعداه فعله إلى مفعول ... وعبر المبرد عن ذلك بقول قريب من قول سيبويه : هذا باب المفعول الذي لايذكر فاعله . المقتضب ٤ : ٥٠ .

(٣) المقتضب ١ : ٥٦ .

(٤) المقتضب ٢ : ٤٦٥ ـ ٣ : ٣٢٠ ، ٣٢١ .

واستعمل في كتابه مقاييس الخفة والثقل كما استعملها سيبويه، وكذلك الأمر في معظم المصطلحات ، كما أنه تابعه في المصطلحات التي لم تكن قد استقرت بعد ، فسيبويه سمى الحرف المتحرك حياً[1] ، فتابعه المبرد وقال عن الواو في مثل جدول وقسورة: إنها ظاهرة حية[2] ، كما سمى الحال مفعولاً فيها[3]، وسمى التوكيد المعنوي نعتاً[4] ، " لقد كان المبرد حارساً أميناً على مصطلحات سيبويه ، وحفظ للمصطلح وجهه البصري الذي تضافرت جهود أئمة النحو على صناعته "[5].

ومما يلاحظ في المقتضب بداية ظهور التأثير الكلامي والمنطقي على نحو واضح جلي ، في طريقة المعالجة وطبيعة التفكير ، ففي حديثه عن الإعراب والبناء في الأفعال يقول : " كان حدّها ألاّ يعرب منها شيء ، لأن الإعراب لايكون إلا بعامل ، فإذا جعلت لها عوامل تعمل فيها لزمك أن تجعل لعواملها عوامل ، وكذلك لعوامل عواملها إلى مالا نهاية "[6] وواضح أن هذا يتصل بمبحث السببية والعلة والمعلول عند المتكلمين.

وأكثر المبرد من افتراض الأمثلة وبناء الصيغ مما لم يرد مثالٌ له في كلام العرب ، وهذا المنحى للمبرد سيكون له ما بعده ، بل إنه

---

(١) الكتاب ٢ : ١٧٧.

(٢) المقتضب ٢ : ٢٨٣.

(٣) المقتضب ٤ : ٤٧٧ ، ٤٩٩.

(٤) مقدمة المقتضب ١ : ١١٧ وأحال محققه إلى مواضع كثيرة من سيبويه انظر ١ : ١٢٥ ، ١٤٠ ، ١٤٣ ، ٢٧٤ ، ٣٧٨ ، ٣٩٥...

(٥) المصطلح النحوي : ١٥٩.

(٦) المقتضب ٤ : ٤٠٨.

يغرب في هذه الافتراضات على نحو لانجده عند سيبويه ، فمن أمثلة ذلك قوله في " باب مسائل أي في الاستفهام : "

"تقول : أيُّ مَنْ إن يأتنا يأتِه عبد الله ، التقدير : أي الذين إن تأتونا يأتهم عبد الله . ولوقلت : أيُّ مَنْ إن يأت زيداً قائماً يوم الجمعة أخوك ، لم يجز لأنك لم تأت للجزاء بجواب . ولكن لوقلت : أيُّ مَنْ إنْ يأت مَنْ إن يأتنا نعطه يأتِ صاحبُك ، كان الكلام جيدا ، وكانت " أي " مرفوعة بالابتداء . وتأويل هذا " أي الذين إن يأتهم من يأتنا نعطه يأت صاحبك . فقولك : يأت ، وجواب الجزاء الأول ، و " صاحبك " خبر الابتداء . وتقدير هذا بلاصلة : أيُّ الذين إن يأتهم زيد يأت صاحبك ، لأن " من "الثانية وصلتها في موضع " زيد " . ولوقلت : أيَّ مَنْ إن يأته تأته تكرمه نأتي، كان إعراب " أي " النصب ، وكان التقدير : أيَّهم نأتي"[(1)] .

وإن مثل هذه التقديرات والتأويلات البعيدة هي التي هيأت لسعيد بن سعيد الفارقي تأليف كتابه حول تفسير المسائل المشكلة في أول المقتضب ، وكان نموذجا لمسائل بلغت الغاية في التعقيد والإغراق في التجريد .

وإضافة إلى ماتقدم ، نلحظ اعتناء المبرد بمسائل التمرين ، واختيار الأبنية الغريبة لذلك ، وهذا الاتجاه سيؤثر فيمن جاء بعده من تلامذته وغيرهم ، من أمثلة ذلك قوله : " ولكنك لوقلت مثل إوزة من " أويت لقلت : " إيّاة " فاعلم ، وكان أصلها إئواة ، فلما التقت الهمزتان أبدلت الثانية ياء لكسر ماقبلها ، كما ذكرت في جاءٍ ونحوه ، فصارت ياء خالصة وبعدها واو فقلبتها لها ، لأن الياء ساكنة ، و لم تجعلها مداً لأنه اسم . . .[(2)] .

---

(١) المقتضب ٢ : ٢٩٧ وانظر مدرسة البصرة النحوية ٨٩ ، ٩٠ .

(٢) المقتضب ١ : ١٧٩ .

وتكثر لديه أمثال هذه المسائل[1] ، كما يكثر لديه التعليل والحِجاج ، وكل حكم نحوي تصحبه علته ، وتكاد لاتخلو صفحة من صفحات المقتضب من هذه العلل ، ومن قياس الصيغ بعضها على بعض ، يقول مثلا : وكل موضع يرتفع فيه المضاف فهو الموضع الذي يقع فيه المفرد منونا ، تقول : ياأيها الرجل زيد، على قولك : ياأيها الرجل ذو المال ، لأن زيدا تبيين للرجل كما كان "ذو المال " نعتاً للرجل "[2] . وإذا كان سيبويه يقدم بين يدى بحثه حشداً من الشواهد ، فإن المبرد كثيراً ماكان يقدم الحكم الكلي الشامل ثم ينتقل إلى الجزئيات ، هذا التحول شُفع بتطور كبير في فن التعليل ينطلق أحيانا من النظر العقلي السابق على الواقع اللغوي" ولايلتزم بالموجود بالفعل ، وإنما يلتزم أسسا سابقة في الوجود على الموجود ومؤثرة فيه" [3] . وبنى المبرد كتابه على فكرة العامل كما فعل سيبويه . وعلى كل حال فإن المقتضب يبقى كما قال عنه محققه : " أول كتاب عالج مسائل النحو والصرف بالأسلوب الواضح والعبارة المبسوطة "[4] .

## الأصول في النحو لابن السراج ( ت ٣١٦ ) :

كتب ابن السراج كتابه " الأصول " لإعادة صياغة سيبويه بأسلوب جديد يتسم بالسهولة إذا قيس بأسلوب سيبويه ، واستطاع ابن السراج أن يجمع شمل ماتشتت في الكتاب وأن يعرضه في موضع واحد ، كما اتبع ترتيب سيبويه لأبوابه تقريبا بعد أن خلصها من التداخل ، وجرى في ترتيبها على النحو التالي : "

---

(١) المقتضب ٤ : ١٩٩.

(٢) المقتضب ٤ : ٢٢١.

(٣) تقويم الفكر النحوي : ١٩.

(٤) مقدمة محقق المقتضب : ٦٦.

مرفوعات الأسماء ثم المنصوبات ثم المجرورات ثـم التوابـع . وانتقـل إلى العوامـل في الأفعـال ، بعدهـا إلى مسـائل التصريـف : الوقـف ، الهمز ، الجموع ، التحقير ، النسب ، التعجب ، الإمالـة ، الأبنيـة ، الإبدال والإدغام.

وكـان ابـن السـراج مولعاً بـالمنطق فـلا جـرم إذا وجدنـاه حريصاً على حدود النحو ، وعلى تعليل الأحكام ، وذكـر العلـل ، وربما كان هو الـذي فتـح البـاب للزجـاجي ليقسـم العلـل إلى علـل تعليمية ، وعلل ثوان وثوالث[1] ، وصرح في بداية كتابه (الأصـول) بهذه العلل ، وتحدث عن علة العلـة قـال : " واعتـلالات النحويـين على ضربين : ضرب منها هو المؤدي إلى كلام العرب كقولنا : كل فاعل مرفوع، وضرب آخر يسمى علة العلـة ، مثـل أن يقولـوا : لم صار الفـاعل مرفوعـا والمفعـول بـه منصوبـا ، ولم إذ تحركـت اليـاء والواو وكان ماقبلهما مفتوحا قلبتا ألفا .. وهـذا ليـس يكسـبنا أن نتكم كما تكلمت العرب ، وإنما نستخرج منه حكمتها في الأصول التي وضعتها ، وتبين بها فضل هذه اللغة على غيرها من اللغات "[2] وكان في ذهن المؤلف قارئان للكتاب ، وهـو يسـتهدف إفـادتهما معاً ، وهما العالم والمتعلم ، وهناك القواعد وهناك الأصول .. وفي كل منها ، دربة للمتعلم ودرس للعالم"[3].

وتجنب ابن السراج ذكـر الخـلاف النحـوي ماوسعه ذلـك ، وذكر ذلك في منهجه الذي اختطه لكتابه قـال : " وإنمـا تضمنـا في هذا الكتاب الأصول والوصول إلى الإعراب ، فأما ماعدا ذلـك من

(١) الإيضاح في علل النحو : ٦٤ ومابعدها .

(٢) الأصول ١ : ٣٥.

(٣) الأصول ١ : ٣٢٨.

النظر بين المخالفين فإن الكلام يطول فيه ، ولايصلح في هذا الكتاب ، على أنا ربما ذكرنا من ذلك الشيء القليل "[1] . ولم يبالغ ابن السراج في إيراد الشواهد[2] ، فلم تتجاوز المواضع التي احتج فيها بالقرآن الكريم ٣٦٣ موضع ، وبالحديث الشريف أربعة مواضع وبالأمثال ١٢ موضعاً وكان أكثر شواهده من الشعر والرجز ، بلغت معاً ٥٥٩ ومعظمها مما احتج به سيبويه . وذكر الدكتور محمد محمود الطناحي نقطتين توقف لديهما في كتاب الأصول ورأى أنهما جديرتان بالتأمل :

"أولاهما : الفصل الواضح بين لونين من الدرس النحوي يعمد أولهما إلى معرفة الطرق التي يتوصل بها إلى معرفة كلام العرب ، والجري على سننها في التعبير إفراداً وتركيباً مما يجوز أن نطلق عليه النحو الوظيفي . ويخلص اللون الثاني إلى الكشف عن القواعد الكلية التي تردّ إليها مسائل النحو والصرف طلباً لمعرفة أصول هذه اللغة وفضلها على سائر اللغات .

وثانيتهما أن هذا الكتاب يحمل سمات واضحة للتيسير ، ويكشف عن نوازع مبكرة عند النحاة الأوائل للفصل أيضاً في الدرس النحوي بين ماهو ضروري للشادي المبتدئ ، وبين ما يطيقه العالم المتمكن .."[3] .

---

(١) الأصول ١ : ٣٨١ .

(٢) اعتمدنا في تعداد الشواهد على فهارس كتاب الأصول للدكتور محمد محمود الطناحي .

(٣) فهارس كتاب الأصول : المقدمة

وبذلك كان كتاب الأصول عملاً جاداً في تهذيب النحو وتيسيره ليلبي حاجة المتعلمين في عصره ، كما يلبي حاجة المعلمين والعلماء .

## الموجز في النحو لابن السراج :

عرف ابن السراج بكتابه " الأصول " أمّا الموجز فهو مختصر نحوي شديد الإيجاز ، الغرض منه أن يتلقاه الطالب ملخصاً مهذباً . وقيمته تكمن في أن مؤلفه جعل تنظيمه على نمط كتابه الأصول ، فجعل المرفوعات في مجموعة واحدة بعنوان " الاسم المرتفع " والمنصوبات في مجموعة واحدة ، وبعد ذلك أتى بالجر والأسماء المجرورة . وتحدث عن التوابع والمصروف والممنوع ، ثم عن الأفعال وانتقل إلى الصرف : الوقف، الهمز ، الممدود والمقصور والتثنية والتصغير والنسب ... واختتم كتابه بباب الإدغام . ولم يكن ابن السراج في كتابه هذا يستهدف الجمع والاستقصاء ، بل كان يهتم بالأساسيات ، والشواهد لديه محدودة جداً ، وبلغت سبعة عشر شاهداً شعرياً منها اثنا عشر شاهداً من كتاب سيبويه . واستشهد بسبع وعشرين آية فقط . وأهميته تكمن فيما ذكر محققاه بأنه " كتاب مختصر مهذب تغلب عليه الصبغة التعليمية لأن مؤلفه قد أملاه على تلاميذه مجلساً مجلساً، وهو على اقتضابه لايخلو من دقائق النحو والصرف ، وبه كثير من خصائص كلام العرب واختلاف لهجاتهم ، وهو ـ لإيجازه ووضوحه ـ يعين الباحث المستعجل في العثور على غايته دون أن يضل في مهامه إطناب الموسوعات "(1) .

ولابد لنا من الإشارة إلى التشابه بين عبارات الموجز وعبارات

---

(1) الموجز : 16 ، 17 .

الأصول ، وهذا أمر لاغرابة فيه لأن مؤلفهما واحد ، بل إن الموجـز قد اقتضبت عباراته من الأصول كما ذكر أبو العلاء المعـري قـال : " وحكى لي الثقة أن أبا علي الفارسي كان يذكـر أن أبـا بكـر بـن السراج عمل من " الموجز " النصف الأول لرجـل بـزاز ، ثـم تقـدم إلى أبي علي بإتمامه . وهذا لايقال : إنه من إنشاء أبي علي .

لأن الموضوع من الموجز هو منقول من كلام ابـن السـراج في الأصول وفي الجمل ، فكأن أبا علي جاء به على سبيل النسخ لا أنـه ابتدع شيئاً من عنده "[1] .

ونحـن نـرى الآن أن قيمـة الكتـاب تاريخية أكـبر مـن كونهـا علمية ، وأن الباحث اليـوم يعـود إلى الموجـز لاليقـرأ النحـو ، وإنمـا ليلاحـظ تطـور التـأليف النحـوي ، ورغبـة المؤلفـين في إيجـازه واختصاره ، وذلك من خلال المقارنة بـين الموجـز والأصـول . ولم ينل الموجز اهتمام المتقدمين ولم يشع ذكره على الرغم من أن هنـاك من رواه ومن شرحه[2] .

## كتاب الجمل للزجاجي ٣٣٧ هـ :

حظي كتاب الجمل في النحو للزجاجي باهتمام الناس معلمين ومتعلمين وشراحاً في أيامه ، ويبدو أنه كان كتاب تعليم النحو فترة طويلة ، وذكر القفطـي أن كتـاب الجمـل كـان " كتـاب المصريـين وأهل المغرب وأهل الحجاز واليمن والشام إلى أن اشـتغل النـاس بـ

---

(١) رسالة الغفران : ٤٢٤ .

(٢) فهرسة ابـن خـير : ٣١٠ . وذكر السيوطي في البغيـة ١ : ١٧٣ أن الرمـاني شـرح الموجز وذكر القفطي في الإنباه ٣ : ٢٩٥ أن أبا الحسن الأهوازي قد شرحه .

" اللمع " لابن جني و " الإيضاح " لأبي علي الفارسي "[1] .

وضع كتاب الجمل لينتفع به طلبه النحو من المبتدئين ، ولذلك أحكم مؤلفه وضعه على نحو موجز مركز واضح مقرب بالأمثلة ، فهو يعد الطالب للنظر في الأمهات بعد أن يعرفه معالم هذا العلم وأسسه . فبه يفتتح طالب العلم النظر على حد قول ابن السيد في الزجاجي وكتابه الجمل : " وإنه من أئمة هذه الصناعة ، فإنا بكتابه قد افتتحنا النظر في هذا العلم ، وهو الذي رشح بصائرنا لما منحناه من الفهم "[2] .

ونحن إذا ألقينا نظرة على كتاب الجمل وتنظيمه ، فإننا نجد أن الزجاجي لم ينتفع بالتنظيم الذي سبقه إليه ابن السراج في الأصول والموجز ، فإنه بدأ كتابه بأقسام الكلام ، باب الإعراب .. معرفة علامات الإعراب ، الأفعال ، التثنية والجمع ، ذكر الفاعل والمفعول به ، ما يتبع الاسم في إعرابه ( النعت ، العطف ، التوكيد ، البدل)، أقسام الفعل في التعدي ، باب ما تتعدى اليه الأفعال المتعدية وغير المتعدية ، الابتداء ، اشتغال الفعل عن المفعول بضميره ، الحروف التي ترفع الاسم وتنصب الخبر ، الحروف التي تنصب الاسم وترفع الخبر ، الفرق بين إن وأن ، حروف الخفض .. الخ . ولاحظ محقق شرح ابن عصفور لجمل الزجاجي : أن الصورة التي اختارها الزجاجي لترتيب أبواب كتابه هي من اجتهاده، إذ ليس في كتب النحاة الذين سبقوه ما يمكن أن نلحظ أثره في كتاب الزجاجي ، فلا كتاب سيبويه ولا المقتضب بل ولا أصول ابن السراج شيخ الزجاجي يمكن أن نعده نموذجا تأثر به الزجاجي في ترتيب أبوابه ، وكل ما يمكن ملاحظته في هذه السبيل

---

(١) انباه الرواة ٢ : ١٦١ .

(٢) الحلل في إصلاح الخلل : ٥٧ ، ٥٨ .

أن الزجاجي ، إيماناً منه بنظرية العامل ، عرض في أول كتابه مجموعة من الأبواب النحوية التي يتضح فيها أثر العامل ، كباب الإعراب والفاعل والمفعول به والتوابع وأقسام الأفعال في التعدي والنواسخ وحروف الخفض ونحوها من الأبواب التي يكون مدار القول فيها مايحدثه العامل من رفع أو نصب أو خفض في الأسماء أو الأفعال .

بعد ذلك عرض لطائفة من الأبواب الصرفية ، كالتصغير والنسب ، ثم لمجموعة من الأبواب التي تتناول موضوعات لغوية كألف الوصل والمذكر والمؤنث . ثم رجع إلى أبحاث نحوية حول بعض الحروف من مثل : لولا وما ومن وأي وأم وأو ، وبعد ذلك عاد إلى معالجة بعض أبواب الصرف كجمع التكسير وأبنية المصادر واشتقاقاتها والإدغام وصفات الحروف[1] . فكأنّ الزجاجي يقسم كتابه إلى مجموعات ، كل مجموعة ذات عناصر يتصل أحدها بالآخر ، ولكن كان بالإمكان دمج بعض هذه المجموعات في بعض، سعياً وراء مزيد من التنسيق والجمع ، ولكن يبدو أن هذا الأمر لم يكن آن أوانه بعد . ونحن لانوافق الدكتور عبد الفتاح شلبي في اتهامه للجمل بأنه مضطرب الترتيب والتنسيق[2] ولايخضع لفكرة معينة ، لأن هذه المجموعات تكوّن حداً من التنسيق لايمكننا إهماله ونحن نؤرخ لتطور التأليف النحوي .

ولم يكن الزجاجي ميالاً إلى النهج المنطقي - في كتاب الجمل على الأقل - الذي اتبعه أستاذه ابن السراج من حيث الحرص على الحد ، وإنما كان يصوغ حدوده على طريقة سيبويه ، فالحد يعني لديه تمييز الشيء لامعرفته ذاته . فهو مثلاً يعرف الاسم بقوله :

---

(١) انظر شرح الجمل : ٤٦ ، ١٤٧ .

(٢) أبو علي الفارسي ٥٢٠ : ، ٥٢١ .

الاسم ماجاز أن يكون فاعلاً أو مفعولاً أو دخل عليه حرف من حروف الخفض كالرجل والفرس وزيد وعمرو . وكان الزجاجي ينتقد النحاة الذين تجري حدودهم على أوضاع المنطق[1] ، إيماناً منه بأن نهج النحاة وقياسهم يختلف من نهج أهل المنطق .

واستخدم الزجاجي في كتابه ( الجمل ) مصطلحات البصريين، فإذا ذكر مصطلحاً كوفياً نص على ذلك ، قال : " باب الفصل ويسميه الكوفيون العماد "[2] ، وإذا خالف ألفاظ البصريين نص على ذلك أيضاً ، قال : " إذا كان الفعل يتعدى إلى مفعولين رفعت الأول منهما فأقمته مقام الفاعل وتركت الآخر منصوباً على حاله ، وذلك قولك : أعطي زيد درهما ، رفعت زيدا لأنه مفعول لم يسم فاعله ، ونصبت الدرهم لأنه مفعول ثان فبقي على أصله . وإن شئت قلت : نصبته لأنه تعدى إليه فعل مفعول هو بمنزلة الفاعل وهو قول سيبويه . وتقريبه على المتعلم أن يقول ، نصبته لأنه خبر ما لم يسم فاعله ، وليس هذا من ألفاظ البصريين ، ولكنه تقريب على المبتدئ "[3]، فكأن هذا العلم قد استقرت أسس تعليمه حسب أصول البصريين ، حتى احتاج كل خروج عن مصطلحاتهم أو عباراتهم إلى نص على ذلك .

إذن قدم الزجاجي لعصره كتاباً لتعليم النحو شاملاً موجزاً موضحاً بالأمثلة ، مرتباً على طريقة أداه إليها اجتهاده ، وهي تعدّ مرحلة من المراحل التي مر بها التصنيف النحوي قبل أن يصل إلى

---

(١) الزجاجي ، حياته وآثاره : ٥٠ .

(٢) الجمل : ١٥٣ وشرح ابن عصفور للجمل ٢ : ٦٥ وشرح ابن هشام للجمل : ٢٢٣ .

(٣) الجمل : ٨٩ ، ٩٠ وشرح ابن عصفور ١ : ٥٤٤ ، وشرح ابن هشام : ١٦٥ .

الترتيب الأمثل " وقلَّ أن نجد بين كتب النحو القديمة مثل كتاب الجمل وضوحاً وبياناً "[1] فلا عجب إذن في أنه " أنجد وأغار ، وطار في الآفاق كل مطار "[2] .

ولابد من الإشارة إلى أن الدكتور « شوقي ضيف » جعل الزجاجي في المدرسة النحوية البغدادية ، وحجته أن الزجاجي أخذ عن الكوفيين والبصريين ، وأيد رأيه بعدة قضايا نحوية جزئية تابع فيها الزجاجي الكوفيين ، وكأن مفهوم المدرسة لدى الدكتور شوقي ضيف يتمثل في بعض قضايا جزئية ، إلا أن المنهج الذي يتبعه النحوي هو الذي يحدد انتماءه ، أمّا الخلاف في بعض القضايا الجزئية فلا يكوّن مدرسة . وإن تبني الزجاجي آراء البصريين يعود إلى بصريته ، وأما عدم تعصبه على الكوفيين فإن ذلك يعود إلى اتساع آفاقه وإلى خمود حدة المنافسة بين المذهبين ، ولانجد أي مسوغ لوضعه في عداد المدرسة البغدادية التي سنقف لديها .

## الإيضاح العضدي لأبي علي الفارسي تـ ٣٧٧ هـ:

كان ظهور الإيضاح سبباً في إهمال الجمل ، فإنه أضحى مرجع المتعلمين ، وعليه المعوّل في تلقين النحو ، وربما كان أول كتاب جامع بعد كتاب سيبويه ، إذ " اشتمل على بحوث النحو والصرف اشتمالاً جامعاً "[3]مركزاً موجزاً ، وهذا ماساعد الشراح فيما بعد على إطالة القول فيه ، وتشقيق الكلام حوله ، حتى بلغ

---

(١) الزجاجي : ١٨ .
(٢) الحلل في إصلاح الخلل : ٥٠ .
(٣) أبو علي الفارسي : ٥١٩ ، ح ١ .

أحد شروحه ثلاثين جزءاً[1] ، وتنافس العلماء ذوو المكانة في شرحه .

ونال الحظ الوافر في حياة مؤلفه وبعد حياته ، واستمر تداوله في المشرق والمغرب حتى نهاية القرن السابع الهجري[2] وكان بعض أمراء الأيوبيين يدفع مكافأة سخية لمن يحفظ الإيضاح[3] ولاريب في أن مثل هذه العناية بالإيضاح لاتعود إلى شهرة مؤلفه فحسب ، بل إنها تعود إلى سبب رئيس فحواه أن العصر آنذاك كان بحاجة فعلا إلى كتاب يصلح لتعليم النحو ، شامل سهل موجز ، فكم رأوا من قارئ لكتاب سيبويه يهمّه التبجح بالرواية وهو أبعد ما يكون عن الدراية[4] ، فكان " الجمل " كتابا سهلاً ميسراً ، لكنهم الآن مع كتاب أحكم تنظيماً من الجمل وأكثر شمولاً . ولننظر الآن في كتاب الإيضاح ، وهو الكتاب الذي سيؤثر في سائر كتب تعليم النحو اللاحقة .

وقبل الحديث عن الإيضاح لابد من الإشارة إلى أننا ننظر

---

(١) صنف الإمام عبد القاهر الجرجاني كتاب المغني في شرح الإيضاح ، البغية ٢ : ١٠٦ واختصره في كتاب " المقتصد في شرح الإيضاح " في مجلدين . وذكر صاحب كشف الظنون أن المغني يقع في ثلاثين مجلداً . الكشف ١ : ٢١٣ ، وذكر الجرجاني كتابه المغني في مقدمته للمقتصد ١ : ٦٧ .

(٢) أبو علي الفارسي ٥٣٦ ، ٥٣٧ ، ٥٣٨ .

(٣) سبق ذكر هذا ص٦ .

(٤) قال سعيد بن سعيد الفارقي في مقدمة كتابه : " تفسير المسائل المشكلة من أول المقتضب " .. إذ كان كثير من الطالبين لهذه الصناعة قد رضي لنفسه منها أن يقول: قرأت كتاب فلان ، وأخذت عن فلان ، غرضه تكثير الرواية ، وهو أبعد الناس عن الدراية ، لايتحاشى أن يقرأ كتاب سيبويه وهو بالمدخل أحق وأولى وأخلق وأحرى .. " .

إلى الإيضاح وتكملته على أنهما كتاب واحد[1] .

وينقسم الإيضاح إلى قسمين كبيرين ، الأول يشتمل على موضوعات النحو ، والثاني وهو المطبوع باسم " التكملة " يشتمل على موضوعات الصرف .

فكيف رتب أبو علي موضوعات النحو في كتابه وما الفكرة التي صدر عنها في هذا الترتيب ؟ قدم أبو علي لكتابه بمقدمة يسيرة، تبيّن منها أنه ألف كتابه لعضد الدولة بناء على طلبه ، ووفق رسم رسمه له ، ولم يذكر أبو علي شيئاً عن ذلك الرسم . وبدأ كتابه بتقسيم الكلام إلى ثلاثة أقسام " اسم وفعل وحرف " وتحدث عن كل منها ، وعقد باباً لائتلاف هذه الكلم " الاسم والفعل والحرف" ثم عقد باباً حول حد الإعراب وعرفه بقوله : " الإعراب أن تختلف أواخر الكلم لاختلاف العامل " تلا ذلك " بابٌ من أحكام أواخر الأسماء المعربة " ثم عقد باباً للتثنية والجمع أعقبه باب لإعراب الأفعال .

وبعد أن انتهى أبو علي من هذه المقدمات بدأ بذكر المرفوعات من الأسماء : باب الابتداء ، خبر المبتدأ ، باب الفاعل ، باب الفعل المبني للمفعول به ، باب الأفعال التي لاتتصرف وهي نعم وبئس وفعل التعجب ، وتلا ذلك قسم المنصوبات فبدأ بذكر العوامل الداخلة على الابتداء والخبر وهي كان وأخواتها ، وإن وأخواتها وحسبت ونحوها ، ثم تحدث عن الأسماء التي أعملت عمل الفعل كأسماء الفاعلين والمفعولين والصفة المشبهة باسم

(١) وهما موجودان فعلاً على أنهما كتاب واحد في مجلد نفيس قديم في مخطوطات المكتبة الظاهرية بدمشق برقم ١٧٢٩ - عام .

الفاعل ، والمصادر التي أعملت عمل الفعل والأسماء التي سميت بها الأفعال .

ثم أخذ في الكلام عن الأسماء المنصوبة : المفعول المطلق ، المفعول به وههنا عقد بابا للفعل الذي يتعدى إلى مفعولين ، ثم بابا للفعل الذي يتعدى إلى ثلاثة مفعولين . بعد ذلك تحدث عن المفعول له، ثم عقد بابا لما انتصب على التشبيه بالمفعول فذكر الحال ثم التمييز ثم الاستثناء ، وقد ألحق الاستثناء بباب تحدث فيه عن أدوات الاستثناء ماعدا " إلا " وتلاه باب للاستثناء المنقطع . وبعده تحدث عن التمييز وعن " كم " تلا ذلك باب للنداء تبعه باب للترخيم وآخر للنفي بـ ( لا ) وبذلك انتهى أبو علي من المنصوبات وانتقل إلى المجرورات .

وفي مبحث المجرورات تحدث الفارسي عن المجرورات بـ ( من، وفي والباء ورب ) ثم تحدث عن نوع آخر من حروف الجر وهو الواو والتاء وحتى ، وأفرد لحتى بابا خاصا وعقد حديثا للحروف التي تستعمل مرة حرف جر ، ومرة غير حرف جر ، تلا ذلك حديث عن منذ ومذ ثم تحدث عن القَسَم وعن الإضافة ، فشرع بباب الأسماء المجرورة بإضافة أسماء مثلها إليها ، وأتبعها بباب الإضافة التي ليست بمحضة ، وبذلك انتهى أبو علي من المجرورات ليعقد بابا للتوابع التي هي مشتركة بين المرفوعات والمنصوبات والمجرورات ، فبدأ بباب كلي هو باب توابع الأسماء في إعرابها ، ثم تحدث عن كل تابع منها على نحو مستقل ، فبدأ بباب الصفة الجارية على الموصوف ثم باب وصف المعرفة ، وباب عطف البيان . فالبدل فحروف العطف . تلاذلك باب لما لاينصرف ، وكان وصفه في أول كتابه إلا أنه عاد ههنا ليفصل القول في الأسماء

الممنوعة من الصرف وفي أسباب المنع ، واشتمل هذا المبحث على عدة أبواب : باب ماكان على وزن الفعل ، باب الصفة التي لاتنصرف ، باب التأنيث ، باب ماكان في آخره ألف ونون مضارعتان لألف التأنيث ، باب التعريف ، باب العدل ، باب الجمع الذي لاينصرف ، باب الأسماء الأعجمية ، باب الاسمين اللذين يجعلان اسماً واحداً .

أمّا تكملة الايضاح فإنه تضمن مباحث الصرف ، ولم يقحم فيه من مباحث النحو سوى مبحث العدد المذكر والمؤنث ، وذكر في مقدمته أنه ذكر مباحث النحو في الجزء الأول ، وأن هذا الجزء الثاني مخصص لذكر التغيير الذي يلحق أواخر الكلم من غير أن تختلفُ العوامل ، أو يلحق أنفس الكلم وذواتها كما يحدث في التثنية والجمع والنسب وتخفيف الهمزة[1] .

وبدأ أبو علي التكملة بباب حكم الساكنين إذا التقيا ، وأتبع ذلك بعدة أبواب لالتقاء الساكنين ، ثم عقد أبواباً لهمزة الوصل وأبواباً أخرى للوقف ثم الهمز وتخفيفه والتقائه . ثم تحدث عن الجمع والتثنية وإضافة الاسم المنقوص وغير المنقوص إلى ياء المتكلم، وعقد أبواباً للنسب وباباً للمقصور والممدود ، وللتأنيث وعلاماته ، ولجموع التكسير ثم التحقير ، ولأبنية الأفعال وزوائدها وللإمالة وللزيادات ، وتحدث عن الإبدال والإعلال ، واختتم كتابه بأبواب الإدغام .

هذا الاستعراض يظهر لنا اشتمال الإيضاح وتكملته على

---

(١) التكملة : ٣ ، ٤ .

أبواب النحو والصرف ، وقد راعى أبو علي في ترتيبه أثر العوامل ، فبعد أن كان سيبويه ينظر إلى العوامل ويرتب بحوثه بمقتضاها ، أصبح النظر إلى أثر هذه العوامل ، وصُنف الكلام بحسب أثر العامل فيه ، فهناك المرفوعات فالمنصوبات فالمجرورات ، وأفرد كل موضوع بباب ، وهذا الترتيب " أجمع للشمل وأعون على الربط من نسق سيبويه "[1] . وإن أبا علي كان مبتكراً في ترتيبه هذا ، ويصدق في وصفه قول الدكتور عبد الفتاح شلبي : " وابتكار أبي علي هذا الترتيب يعد تجديداً في التبويب له دلالته على ما يمتاز به أبو علي من قدرة على التنظيم . وهذا الترتيب المبتكر يبدو لنا الآن شيئاً لاخطر فيه لإلفنا له في كتب النحاة ، ولكنه من غير شك كان قدوة للمؤلفين من النحاة الذين خلفوه ، فساروا على نهجه ونظروا إليه مقتفين أثره ، وتوارثوه في كتبهم حتى هذا الزمان "[2] .

امتاز الإيضاح بوضوح العبارة والبعد عن الإبهام والغموض ، وكان أبو علي يؤيد القواعد بالشواهد القرآنية والشعرية وأمثال العرب وبعض الأحاديث ، وسار على طريقة تقريرية ، فهو يقرر القاعدة أولاً ثم يأتي بالأمثلة التطبيقية عليها ، ففي باب الاستثناء المنقطع يقول : " الاستثناء المنقطع ألا يكون المستثنى من جنس المستثنى منه وذلك نحو : ماجاءني أحد الا حماراً ، فالاختيار فيه النصب وإن كان الكلام غير موجب ، ومن ذلك قوله : " وما باربع من أحد إلا أواريَّ "[3] . فالأواريّ ليس من جنس أحد ،

---

(١) سيبويه إمام النحاة : ١٧٩ .

(٢) أبو علي الفارسي : ٥٢٦ .

(٣) عجز بيت للنابغة الذبياني من معلقته ، وصدره "وقفت فيها أصيلانا أسائلها ، عيت جواباً ..."

ومن ذلك قوله عز وجل : ﴿ لاعاصمَ اليومَ من أمر الله إلا مَنْ رحم ﴾[1] . فعاصم فاعل ، ومن رحم معصوم ، والمفعول ليس بفاعل . ومنهم من يجعله استثناء متصلاً فيقول : إن عاصماً معناه : لاذا عصمة إلا من رحم " .

فالفارسي إذن يسوق الشواهد لتأييد القواعد التي جردها من كتاب سيبويه ، وكان الإيضاح غنياً بشواهده القرآنية والشعرية وكلام العرب[2] . وتأييد القواعد المشار إليه يندرج تحته ماسيق لمجادلة الكوفيين أو توجيه مسلك إعرابي ، أو قياس مثال على نظيره[3] . ويلاحظ أن ابا علي ذكر بيتاً من الشعر لأبي تمام الطائي[4] ، فهل يُشتّم من ذلك أن الفارسي أجاز الاحتجاج بالمحدَثين؟ .

إن الرجوع بالبيت إلى سياقه في الإيضاح يؤكد أن أبا علي استأنس بذكره استئناساً بعد احتجاجه بحديث نبوي ، وقد أبان عن مذهب أبي علي في ذلك الإمام عبد القاهر بقوله " والشيخ أبو علي ليس ممن يحتج ببيت محدَث في الإعراب ، وإنما يحتج بأشعار المولدين

---

(١) هود : ١١| ٤٣ .

(٢) الشواهد القرآنية في الإيضاح ١٥٩ آية + ١٧١ آية في التكملة . وبلغت الشواهد الشعرية ١٢٨ شاهداً في الايضاح + ٢٥٢ شاهداً في التكملة . والأمثال ٥ في الإيضاح + ٧ في التكملة وحديث واحد في الإيضاح .

(٣) أبو علي الفارسي ٥٢٦ .

(٤) بيت أبي تمام :

مَنْ كان مرعى عزمه وهمومه  روضُ الأماني لم يزل مهزولا

الإيضاح ١٠٢ وانظر المقتصد ١ : ٤١٢ وديوان أبي تمام بشرح التبريزي ٣ : ٦٧ والشاهد في البيت هو رفع قوله : "مرعى عزمه" بالابتداء . وروض الأماني خبره والجملة خبر كان ، واسمها مضمر فيها يعود إلى ( مَنْ ) في أول البيت .

في المعاني فقط ، لأن ذلك شيء مشترك ... وكان شيخنا ـ أي شيخ عبد القاهر ـ رحمه الله ، يحمله على أن يكون جرى في المجلس هذا الخبر ، فقال هو أو بعض الحاضرين : ومثل ذا بيت فلان تقريباً، فألحق ذلك بحاشية الكتاب ، ثم وقع في العمود ، فأما أن يكون دونّه فلا "[١] .

واستعمل أبو علي المصطلحات التي استعملها سابقوه ، فهو يعبر عن المركب المزجي بقوله ، " باب الاسمين اللذين ضم أحدهما إلى الآخر فجعلا اسماً واحداً "[٢] ويقول : " الفعل الذي لايتعدى"[٣] تعبيراً منه عن الفعل اللازم ، كما يستخدم مصطلح المبني للمفعول تعبيراً عن المبني للمجهول[٤] ، كما يعبر عن الضمير بلفظ " الذكر والراجع "[٥] وقد يعبر عنه بلفظه . وهذا يدل على أن المصطلح النحوي لم يكن استقر استقراره النهائي في عهد الفارسي،وإن كان أخذ يميل إلى التركيز والاختصار عما كان عليه .

وأبو علي بصري المذهب ، يستنتج هذا من طريقته في النظر ، ومنهجه في التفكير ، فإنه كان أحبَّ إليه أن يخطئ في خمسين مسألة من اللغة ، ولايخطئ في مسألة واحدة من القياس[٦] وكان معروفاً بإكبابه على كتاب سيبويه وتفرده في ذلك[٧] ، وهو دائم الانتصار لسيبويه ولآراء البصريين عامة . وههنا تثار مسألة بغدادية

---

(١) المقتصد ١ : ٤١٢ - ٤١٣ .

(٢) الإيضاح : ٣٠٦ .

(٣) الإيضاح : ٦٩ .

(٤) الإيضاح : ٦٩ .

(٥) الإيضاح ١٠٢ .

(٦) الخصائص ٢ : ٨٨ .

(٧) الإمتاع والمؤانسة : ١ : ١٣١ .

أبي علي التي ألح عليها الدكتور شوقي ضيف ، الذي اتخذ من موافقة أبي علي للكوفيين في بعض آرائهم ذريعة لإدراج أبي علي فيما سماه المدرسة البغدادية[1] ، ونحن لانقرّ هذا التصنيف لعدة أسباب:

أولاً : نتساءل من هم البغداديون الذين يشير إليهم النحاة بهذا الاسم؟.

وثانياً : هل عنى أحد النحاة بالبغداديين مرة أبا علي أو ابن جني أو غيرهما ممن سلك معهما ؟ .

وثالثاً : لماذا يعبر أبو علي وابن جني بضمير المتكلم عندما يتحدثان عن البصريين ، ثم ينصون على ذكر الكوفيين بالاسم ؟ .

ورابعاً : إن أبا علي يذكر البغداديين ويرد عليهم ويرفض رأيهم . فكيف يفعل ذلك وهو منهم على رأي الدكتور شوقي ضيف وغيره ممن ذهبوا مذهبه ؟ .

والذي أراه أن بدعة التصنيف فيما يسمونه المدارس النحوية استفاضت في عصرنا ، فهناك مدرسة أندلسية وأخرى شامية ، وربما ستكون غداً مدرسة حلبية وأخرى حموية ... وربما غير ذلك مما يمكن أن نسمع به من عجائب الدارسين ، وكأن النحو انقلب بين أيديهم فنا شعبياً يختلف من بلد إلى بلد ، والسبب الباعث في ذلك كله هو شهوة القول ، وهي شهوة ليست بالحسنة بل قبيحة . لقد نشأ النحو وتأصل في البصرة وفيها نمت فروعه ، ثم جاء الكوفيون فتأثروا بما خالف فيه الأخفش أصحابه ، وخالفوا في بعض الفروع والآراء الجزئية ، واتسعوا في قبول الشاذ ، فالنحو الكوفي ـ في صورته التي وصل بها إلينا ـ لايعدو أن يكون فرعاً على النحو البصري ، نما واستطال في اتجاه خرج فيه عن الأصل قليلاً ،

---

(١) المدارس النحوية " ٢٥٥ والمدرسة البغدادية : ٢٦٠ .

وإمام الكوفيين غير منازع الفراء ، مات وتحت وسادته كتاب سيبويه[1] ، وسائر النحاة - غير الفراء - ممن يسمونهم بالكوفيين ، عرفوا باللغة وشهروا بها ، ولم يعرف لأحدهم أثر يذكر في النحو ، سوى بعض الآراء التي اتسع فيها القدماء فأسموها بالمذهب الكوفي[2] واقترن بها عدد من المصطلحات . وآراؤهم كلها مع مصطلحاتها لاتجعل من مذهبهم مذهباً يسامق المذهب البصري ، بل إنه يبدو بجانبه فرعاً على أصل .

إن كلمة " المدرسة " حديثاً تقابلها قديماً كلمة " المذهب " ، والمذهب له أصول ، واختلاف أصحاب المذهب الواحد في الفروع أو في جزئيات القضايا لايعني خروج المخالف إلى مذهب جديد . لقد انفرد تلامذة أبي حنيفة مثلاً بكثير من الأقوال ، وربما خالفوا فيها إمامهم[3] ، وخالف بعضهم بعضاً في كثير من الأحكام ، لكن هذا لم يكن له ليخرجهم عن مذهبه . فكيف يُسيغ بعض الدارسين لأنفسهم إخراج كبار نحاتنا عن المذهب الذي تأسس عليه النحو ليجعلهم في مذهب أرى أنه اسم بلا مسمى ؛ ومن الجميل في هذا الموقع ماقاله الدكتور إبراهيم السامرائي معلقاً على مايسمى بالمذهب البغدادي : " ولا نعرف على وجه العلم الثابت

---

(١) مراتب النحويين : ٨٧ .

(٢) مجلة مجمع اللغة العربية الأردني ، العدد ٢١ - ٢٢ ص : ١٤ .

(٣) من أمثلة هذا الخلاف في المذهب الحنفي أن الإقالة فسخ محض عن محمد بن الحسن إلا أن لايمكن ، فتجعل بيعاً . وهي عند أبي يوسف بيع جديد ، إلا أن لايمكن فتجعل فسخاً ، وهي عند شيخهما أبي حنيفة فسخ في حق العاقدين ، بيعٌ جديد في حق الثالث . والإقاله من أقاله يقيله . وتقابلا إذا فسخا البيع وعاد المبيع إلى مالكه والثمن إلى المشتري إذا كان قد ندم أحدهما أو كلاهما . انظر كتاب الشروط وعلوم الصكوك ص ٢٢١ وأيضاً ص ٤٧ .

من هؤلاء البغداديون ، فقد تجد فيهم ثعلب وابن قتيبة وابن السكيت وغير هؤلاء ، والتحقيق في هذا أن عبارة البغداديين تعني الكوفيين ، وذلك لأنهم عرفوا في بغداد "[١] ويؤيد رأي السامرائي ماكان قاله أبو الطيب اللغوي : " فلم يزل أهل المصرين على هذا حتى انتقل العلم إلى بغداد قريباً ، وغلب أهل الكوفة على بغداد وحدثوا الملوك فقدّموهم ، ورغب الناس في الروايات الشاذة وتفاخروا بالنوادر وتباهوا بالترخيصات ، وتركوا الأصول ، واعتمدوا على الفروع ، فاختلط العلم "[٢]. وهذا التحديد للبغداديين كان واضحا في أذهان النحاة ، فابن يعيش مثلاً يقول : " وقد استغرب البغداديون بناء ميت وهين ، فذهب بعضهم إلى أنه فيعَل بفتح العين ، نقل إلى فيعِل بكسرها وذهب الفراء منهم إلى أنه فعيل "[٣] وان تأمل ذلك الضمير في " منهم " يدل دلالة بالغة على البغداديين . وإن أدنى تأمل لخصائص الاتجاه المسمى بالبغدادي في ضوء كلام أبي الطيب اللغوي ومقارنته بمذهب أبي علي وتلميذه ابن جني يظهر لنا البون الشاسع بين مذهب البغداديين ومذهب البصريين الذي لم يحد أبو علي وتلميذه عن أصوله . كما أن الزبيدي وضع الفارسي في الطبقة العاشرة من البصريين[٤]، وابن النديم ذكره كذلك في البصريين[٥] . وقد بسطت محققة "البغداديات " الأدلة على بصرية أبي علي وأوجزت حقيقة مذهبه إيجازاً بارعاً في قولها : " وإذا كان أبو علي من أصحاب ابن السراج من حيث الزمن والتلقي فإنه كان ينزع إلى تقدير الخليل وسيبويه

---

(١) مجلة مجمع اللغة الأردني ، العدد ٢١-٢٢ : ٨

(٢) مراتب النحويين : ٩٠.

(٣) شرح المفصل ١٠ : ٧٠.

(٤) طبقات النحويين واللغويين : ١٢٠.

(٥) الفهرست : ٦٩.

والأخفش ، يدور في فلكهم ولايخالفهم إلا قليلاً ، ويخالف من جاء بعدهم من النحاة بصريين كانوا أو كوفيين ، مما يدل على أنه كان إماماً بصرياً مستقلاً بآرائه في النحو "[1] ويمكن التعبير عن ذلك بلغة الفقه بأن أبا علي كان مجتهداً في المذهب البصري ، شأنه شأن أبي يوسف ومحمد بن الحسن وزفر في المذهب الحنفي وابن تيمية في الحنبلي ، وابن حزم في الظاهري .

وقد رجعت البصر فيما وصل إليّ من دراسات الذين حققوا كتب أبي علي وقدموا لها ، فلم أجد أحداً منهم جنح إلى بغدادية أبي علي ، بل أصرّ بعضهم على بصريته إصرارا لاهوادة فيه ولاتردد[2] .

وتجدر الإشارة ههنا إلى ما زعمه الدكتور هادي النهر في بحث له عن بغدادية أبي علي وابن جني .. ثم كوفية العكبري ؟ وفي هذا البحث يقول : " ويمكن اعتبار أبي علي الفارسي حداً فاصلاً بين النحاة المتقدمين والمتأخرين ، وقد عدّت آثار هؤلاء في علم النحو رمزاً لتقارب المدرستين البصرية والكوفية وتلاقيهما وتوحيدهما من جديد .. "[3] وواضح أن مثل هذا الكلام أدخل بباب الإنشاء منه في باب العلم ، لأنه لم يحمل إلا الأحكام التصنيفية دون استناد إلى حجة أو دليل ، ودون الاعتماد على استقراء ناجع .

لقد وقفت عند هذه القضية ، قضية بصرية أبي علي ، لعظيم أثره في النحاة الخالفين ، ومنهم ابن يعيش . وإن التأكيد على

---

(١) البغداديات : ١٥ بتحقيق رفاه طرقجي .

(٢) المسائل العضديات ٣٠ الحجة في القراءات ١ : ١١ ، المسائل البصريات ١ : ٧٣ المسائل العسكريات : ٢٣ ط . العراق . وانظر كتاب ابن جني النحوي ففيه تفنيد جيد لما سمي بالمدرسة البغدادية : ٢٥١ .

(٣) مجلة آداب المستنصرية ص ٢٦٢ .

بصرية أبي علي ههنا إنما هو إشارة إلى استمرار المذهب البصري مما سيرد بسطه فيما بعد .

## اللمع لابن جني (٣٩٥هـ) :

وهو الكتاب المطبوع باسم اللمع في النحو ، والمعروف باسم " اللمع في العربية " ومن المؤسف أن كتاب اللمع وصل إلينا من غيرما مقدمة تبين أسباب التأليف ودوافعه .

وكتاب اللمع شبيه إلى حد بعيد بكتاب الإيضاح للفارسي من حيث مادته وترتيبه ، ورزق كالإيضاح شهرة واسعة ، واعتنى العلماء بشرحه ، وذكر له بروكلمان سبعة شروح ، وأضحى اللمع إلى جانب الإيضاح من كتب تعليم النحو المعتمدة لدى العلماء .

وبمقارنة اللمع بالإيضاح يظهر لنا أن اللمع أشد إيجازاً من الإيضاح ، كما أنه أكثر بساطة وسهولة ، ولعل ابن جني كان يبغي تقديم كتاب موجز سهل لاتعترض المتعلم فيه صعوبة ما ، وكأنه كان يريد لكتابه أن يحل محل الإيضاح ومحل الجمل وأن يغدو كتاب التعليم الأساسي ، وما أقربه في أسلوبه من خلاصات النحو المدرسية المركزة الواضحة ، حتى الشواهد كانت فيه بقدر[1] .

والتشابه كبير بين ترتيب المواد في كل من الإيضاح واللمع ، بل إن ابن جني أخذ الترتيب العام من شيخه ثم تصرف في تقديم بعض المباحث أو تأخيرها ، فأبو علي ذكر نعم وبئس في مبحث الفاعل[2] ، أمّا ابن جني فإنه عقد لهما باباً خاصاً في آخر كتابه في

---

(١) اشتمل اللمع على ٨٤ شاهداً شعرياً و ٥٠ آية من القرآن الكريم .

(٢) الإيضاح : ٨١ ، ٨٨ .

مبحث الأفعال[1] ، وذكر الفارسي النداء في مبحث المنصوبات[2] وأخره ابن جني إلى ما بعد مبحث التوابع[3] . ونقصت عدة أبواب اللمع عن الإيضاح عشرات الأبواب ، وسبب ذلك رغبة ابن جني في الإيجاز والشمول ، فالممنوع من الصرف ذكره ابن جني في باب واحد ، بينما وزعه أبو علي على عشرة أبواب[4] .

لن أطيل القول في بصرية ابن جني ، فإنه كان تلميذاً مخلصاً لأستاذه ومذاهبه في النظر والبحث ، وتقدم القول في أن أبا علي كان على مذهب البصريين ، وكذلك كان تلميذه ، وكل ماذكره ابن جني في اللمع مستمد من الإيضاح . وبعدئذ نتساءل : ماذا قدم ابن جني للتأليف النحوي بكتابه اللمع ؟ .

يمكن القول إن ابن جني جمع في كتابه اللمع بين سهولة الجمل وترتيب الإيضاح ، بعبارة سهلة ميسرة ، وعلل مختزلة ، وحذف الخلافات ، وذكر الأمثلة والشواهد بقدر محدد ، وعلى الرغم أن اللمع ألف في ظلال هيمنة كتاب الإيضاح ، ولكنه كان خطوة جديدة على طريق تيسير تعليم النحو ، ولم يكن عبثاً اهتمام الشراح به وإكباب طلبة العلم على قراءته . ولعله آخر كتب تعليم النحو التي نالت الشهرة واهتمام الشراح قبل ظهور المفصل ، ولكن هذا لايمنع من الإشارة السريعة إلى كتب أخرى ألفت لتعليم النحو وظهرت بعد اللمع ، وإن كانت لم تشتهر شهرته ، ولم تحظ بالاهتمام الذي حظي به .

---

(١) اللمع : ٥٧ .

(٢) الإيضاح : ٢٢٧ .

(٣) اللمع : ٤٣ .

(٤) الإيضاح : ٢٩٤ ، ٣٠٦ .

## مُلحة الإعراب للحريري تـ ٥١٦ هـ:

منظومة نحوية على الرجز المزدوج ، صنفها الحريري ليسهل حفظ القواعد والأحكام النحوية على المتعلمين . وبدأ منظومته بباب الكلام:

| | |
|---|---|
| حد الكلام ما أفاد المستمع | نحو سعى زيد وعمرو متبع |
| ونوعه الذي عليه يبنى | اسم وفعل ثم حرف معنى |

ثم ذكر باب الاسم وتتالت سائر الأبواب ، وتم الكتاب في نحو من ٥٤ باباً ، وراعى الحريري السهولة التامة في النظم ، حتى ليمكّننا أن نزعم أن منظومته يمكن أن تستغني عن الشروح ، ولكنها بما أنها نظمت للتعليم فكان من الواجب شرحها ، ومن أمثلة ما ورد فيها:
فصل الأسماء الستة :

| | |
|---|---|
| وستة ترفعها بالواو | في قول كل عالم وراوي |
| والنصب فيها يا أخي بالألف | وجرها بالياء فاعرف واعترف |
| وهي أخوك وأبو عمرانا | وذو وفوك وحمو عثمانا |
| ثم هنوك سادس الأسماء | فاحفظ مقالي حفظ ذي الذكاء |

ويلي هذا النظم الشرح ، فينثر ما نظمه ، فيزيده تفصيلاً في موضع ، ويُدخل بعض التعريفات في موضع آخر ، لأن النظم لايتسع لكل مايريده النحوي ، ولم يقحم الحريري خلافات النحاة في منظومته ، وتم له نظم أبواب النحو في ٣٧٨ بيت . منها خمسة للمقدمة وسبعة للخاتمة ، وكان استيعاب أبواب النحو في ٣٦٦ بيت .

واهتم نفرٌ من الشراح بملحة الإعراب ، وربما كانت تُكَأة بعض الشيوخ في تعليم النحو ، وعدّ لها حاجي خليفة نحواً من عشرة شروح[1] ، عدا من اختصرها نظماً ثم شرحها ، ومن بين شراحها أعلام كبار كابن مالك النحوي ( تـ ٦٨٦ هـ ) والسيوطي ( تـ ٩١١ هـ ) .

وكان بالإمكان أن نقف لدن كتاب آخر من كتب تعليم النحو ، هو كتاب " الواضح في النحو " للزبيدي الأندلسي ( تـ ٣٧٩ هـ ) ، وكان له شأنه عند أهل الأندلس ، وسار فيه مؤلفه على إهمال تفصيل القواعد التي لاعلاقة للمتعلم بها ، وتجنب التعليل ، وامتاز كتابه بالسهولة واليسر ولكن هذا الكتاب لم يؤثر في تعليم النحو في المشرق ، لذلك سنتجاوزه مكتفين بالإحالة إلى الكتب التي عرفت به واهتمت بمنهجه[2]، لننتقل إلى كتاب المفصل، الذي قدمنا ما قدمناه تمهيداً للوصول إليه .

■

---

(١) كشف الظنون ٢ : ١٨١٧.

(٢) انظر تيسير العربية بين القديم والحديث للدكتور عبد الكريم خليفة ٤٧، ونشأة النحو في الأندلس حتى نهاية القرن السابع الهجري مع تحقيق كتاب الواضح في النحو للدكتورة منى الياس .

## الفصل الثاني

# المفصل في صنعة الإعراب

عاش الزمخشري في ظلال الدولة السلجوقية[1] التي بسطت سلطتها على بغداد من ٤٤٧ إلى ٥٨٩ هـ ، وعاصر دولة الخوارزمية[2] التي حكمت خوارزم بدءاً من سنة ٤٧٠ هـ واتصل الزمخشري بعدد من ملوك هاتين الدولتين وغيرهم ومدحهم بقصائد، ومنهم محمد بن أبي الفتح ملك شاه السلجوقي ( تـ ٥١١ هـ ) والأمير خوارزم شاه محمد بن أنوشتكين ( تـ ٥٢١ هـ) وأتز بن محمد بن أنوشتكين ، وله ألف الزمخشري كتاب " مقدمة الأدب"[3] ونظام الملك ( ٤٨٥ هـ ) وابنه مؤيد الملك ٠ وابن وهاس من أمراء مكة وأشرافها ٠ والتقى الزمخشري غير هؤلاء من

---

(١) تاريخ دولة آل سلجوق ٢٧٦٠

(٢)خوارزم : امبراطورية في العصور الوسطى بوسط آسيا ، عاصمتها أوجنتش ٠ دخلت في الإسلام في القرن ٨ م تحت حكم السلاجقة الأتراك ٠ أخضعت بخارى وسمرقند ومعظم فارس في القرنين ١٢ ، ١٣ م ٠ غزاها جنكيز خان ١٢١٨ - ١٢٢٤ م ٠
لقب حكامها بخوارزم شاه قبل الفتح العربي وبعده ٠ عن الموسوعة العربية الميسرة ٢٦٧ وانظر الكامل في التاريخ حوادث سنة ٤٩٠ وانظر الزمخشري لغوياً ومفسراً : ٢٣٠

(٣)كتاب مقدمة الأدب ألفه الزمخشري بالخوارزمية والعربية ثم ترجمه إلى الفارسية ٠ انظر كتاب الزمخشري لغوياً ومفسراً ١٣٦٠

رجال عصره ومدحهم • وينحصر شعره أو يكاد في المديح ، ويطغى هذا الغرض في ديوانه على سائر الأغراض •

وفي هذا العصر أُسس كثير من المدارس ، وبنى نظام الملك السلجوقي المدارس النظامية ، وتنافس الحكام في تزيين مجالسهم بالعلماء ، واستدعوا إليهم الشعراء وأهل الفضل ، ونبغ العدد الجم من العلماء والحكماء ، وتسنم بعضهم مناصب رفيعة[(١)] .

ورافق تَفتُّتَ الدولة العباسية إلى دويلات ، تقلصٌ جغرافي لانتشار العربية ، وأخذت تحل محلها في عدد من الدويلات اللغات المحلية القديمة ، وخاصة الفارسية " فقد شجع الصفاريون والسامانيون العلماء والأدباء على الكتابة باللغة الفارسية وإحياء تراثها ، وسادت الفارسية في شرق ما بين النهرين ، وأخذت العربية تفقد مكان الصدارة في هذه البلاد قليلاً قليلا ، وكان ذلك في القرن الثالث و الرابع "[(٢)] وهذا الأمر تؤكده ملاحظة ابن تيمية فيما بعد ، بأن أهل فارس بعد أن تعلموا العربية " تساهلوا في أمر اللغة واعتادوا الخطاب بالفارسية حتى غلبت عليهم ، وصارت العربية مهجورة عند كثير منهم "[(٣)] وتؤكد قصيدة المتنبي التي على

---

(١) من نوابغ ذلك العصر على سبيل المثال لا الحصر:
أبو زكريا التبريزي تـ ٥٠٢ هـ - الراغب الأصبهاني ٥٠٢ - الجواليقي ٥٣٩ هـ - ابن الشجري ٥٤٢ - كمال الدين بن الأنباري ٥٧٧ هـ - الميداني ٥١٨ - ابن القطاع ٥١٥ - ابن السيد ٥٢١ - الشهرستاني ٥٤٨ - ابن عساكر ٥٧١ - العماد الاصبهاني ٥٧٩ - السمعاني ٥٦٢ الشريف الإدريسي ٥٤٨ - الغزالي ٥٠٥ - ابن باجة ٥٣٣ - ابن طفيل ٥٨١ - فخر الدين الرازي ٦٠٦ وابن رشد ٥٩٥ وعمر الخيام • وذكر الثعالبي طائفة من أدباء خوارزم وشعرائها في يتيمة الدهر ٤ : ١١٤ ، ١٧٦•

(٢) الزمخشري لغوياً ومفسراً : ٥٩•

(٣) اقتضاء الصراط المستقيم ٢٠٦•

النون هذه النظرات[١] ، وتدل على شيوع الفارسية وانحسار العربية في بلدان الخلافة الشرقية .

ومع ذلك فإن العربية ظلت لغة الدين والثقافة والعلم ، كما أنها ظلت اللغة الرئيسة للتأليف على الرغم من محاولات بعض الحكام الغضّ من شأنها على نحو غير مباشر .

وإن هذه الهجمة على العربية وإحياء لغات أخر غيرها ، تكمن وراء مقدمة الزمخشري للمفصل ومافيها من غضب على الشعوبية واعتزاز بالعرب والعربية ، بل إن هذه الهجمة ربما كانت سبب تأليف المفصل نفسه ، هذا الكتاب الذي كان رداً عملياً على أولئك الداعين إلى ترك العربية ، فجاء الزمخشري وحاول تسهيل الطريق إلى تعلمها بالمفصل والأنموذج " لما بالمسلمين من الأرب إلى معرفة كلام العرب " [٢]

والزمخشري هو محمود بن عمر بن محمد بن أحمد جار الله ، أبو القاسم الزمخشري ، ولد في زمخشر في شهر رجب سنة سبع وستين وأربعمائة[٣] ، وكانت ولادته في عصر السلطان أبي الفتح ملكشاه ، ووزيره نظام الملك الذي عرف ببنائه للمدارس وتقريبه للعلماء[٤] ، ولا يعرف شيء ذو بال عن أسرة الزمخشري إلا ما يلمح من خلال قصائده أو بعضها ، ولكن يمكن القول إنه تلقى

---

(١) الإشارة ههنا إلى قصيدته:

مغاني الشعب طيباً في المغاني ... بمنزلة الربيع من الزمان

وفيها يقول:

ولكن الفتى العربي فيها ... غريب الوجه واليد واللسان

(٢) مقدمة المفصل .

(٣) إرشاد الأريب ١٩ : ١٢٧ . نزهة الألباء : ٢٩٢ .

(٤) انظر تاريخ دولة آل سلجوق ٥٤ .

مبادئ العلم الأولى في قريته وربما على والده ، ثم " إنه لما بلغ سن الطلب رحل إلى بخارى في طلب العلم "[1]

وكانت بخارى آنذاك في عهد الخانات وهو امتداد ثقافي للعهد الساماني ، ووصفها الثعالبي بقوله " كانت في الدولة السامانية مثابة المجد وكعبة الملك ومجمع أفراد الزمان ، ومطلع نجوم أدباء الأرض ، وموسم فضلاء الدهر "[2] ، وفي أثناء رحلته تعرض لحادث ما أو مرض تسبب في بتر ساقه . وبذلك نشأ الزمخشري " زَمِناً مُبتلى " وبعد إقامته في بخارى أو خوارزم وإلمامه بعلوم العربية والدين ، بدأ سلسلة رحلاته وتطوافه ، فذهب إلى خراسان ومدح أصحاب الدولة والنفوذ فيها، ورحل إلى أصبهان ومدح هناك السلطان السلجوقي محمد بن أبي الفتح ملكشاه ، ثم زار مرو ، ولقي فيها الإمام السمعاني ، وصور ديوانه هذه اللقاءات خير تصوير ، واستمرت مرحلة الطلب هذه حتى سن الخامسة والعشرين تقريباً[3] . ومن أبرز شيوخ الزمخشري محمود بن جرير الضبي الأصبهاني أبو مضر النحوي[4] ، وأبو علي الضرير[5] ، وأبو السعد المحسن بن محمد ابن كرامة الجشمي البيهقي[6] ، وركن الدين محمد الأصولي[7] .

وبعد مرحلة الطلب هذه بدأ الزمخشري مرحلة جديدة مفعمة

---

(١) وفيات الأعيان : ٢ : ١٢٨ .

(٢) يتيمة الدهر ٤ : ١٠١ .

(٣) الزمخشري لغوياً ومفسراً : ٩٣ .

(٤) إرشاد الأريب ١٩ : ١٢٣ ونزهة الألباء : ٢٩٠ وقد رثاه الزمخشري في ديوانه ص ٢٥١ .

(٥) الزمخشري لغوياً ومفسراً : ٩٦ .

(٦) مفتاح السعادة ١ : ٣٣ مقدمة . والزمخشري لغوياً ومفسراً : ٩٦ .

(٧) الزمخشري لغويا ومفسرا : ٩٧ .

بالمطامح تائقة إلى المناصب ، متشوقة إلى السلطة والمجد تصبو إليهما، مع حرص على طلب العلم ولقاء العلماء ، لأن الزمخشري لم يكن يطلب المجد بالسيف وإنما بالعلم ، لذلك شفع سعيه إلى السلطان والمنصب بحرصه على العلم ، ولولا التراث العلمي الذي خلفه الزمخشري لما كان أكثر من شاعر مداحة من طبقة متوسطة على أبواب الأمراء . ولقي الزمخشري في هذه المرحلة عدداً من العلماء أخذ عنهم ، ولقيه عدد من طلبة العلم أخذوا عنه ، ومن أبرز من لقيهم من العلماء : أبو بكر بن طلحة اليابري الأندلسي (ت ٥١٨ هـ ) وأبو منصور الجواليقي ( ت ٥٣٩ ) صاحب المعرب. وفي هذه المرحلة سافر الزمخشري إلى مكة ومصر وغيرهما.

وفي سنة ٥١٢ هـ ، وكان الزمخشري بلغ الخامسة والأربعين، أصيب بمرض شديد ذاق به " مس السخطة " التي سماها " المرضة الناهكة المنذرة " فكانت " سبب إنابته وفيئته ، وتغير حاله وهيئته ، وأخذه على نفسه الميثاق لله إنْ منَّ الله عليه بالصحة أن لا يطأ بأخمصه عتبة السلطان ، ولا واصل بخدمة السلطان أذياله ، وأن يربأ بنفسه ولسانه عن قرض الشعر فيهم ، ورفع العقيرة في المدح بين أيديهم ، وأن يعف عن ارتزاق عطياتهم وافتراض صلاتهم "(١)

وهذا النص يصور لنا نقطة تحول أساسي في حياته ، إذ ما لبث أن ارتحل نحو مكة المكرمة وأقام فيها مجاورا ، ولقب بجار الله، محاولة منه غسل ذنوبه ، والتكفير عما يظن أنه ارتكبه بسبب طلب العلم للدنيا ومديح الأمراء ومناجاة النفس بطلب المنصب ، ونفث

(١) مقامات الزمخشري : مقدمة المقامات : ٨٠

ذلك شعراً [1]

وفي هذه الإقامة لقي كل رعاية وتكريم من الأمير علي بن عيسى بن حمزة بن وهاس ، وفيها قرأ كتاب سيبويه على عبد الله بن طلحة اليابري .

وصنف الزمخشري في هذه المرحلة من جواره الأول بمكة مقاماته الخمسين سنة ٥١٢ هـ . وبدأ تأليف المفصل سنة ٥١٣ وفرغ منه سنة ٥١٥ هـ ، وصنف الفائق في غريب الحديث وفرغ منه سنة ٥١٦ هـ . ويظهر أنه في هذه السنة عاد إلى خوارزم ، ورجع سيرته الأولى ونقض ماعاهد عليه ، وشرع يمدح الحكام من جديد ، ولعل الأمل بالغنى وأحلام السلطان عادت تراوده بعد زوال أسباب الضعف واليأس .

ومالبثت كتب ابن وهاس أن وردت إليه من مكة تطلب عودته ، وكان الزمخشري قد نال حظوة عالية لدى خوارزمشاه محمد بن أنوشتكين ولدى ابنه أتز . ويبدو أن الزمخشري أحس أنه يدلف إلى الكبر ، وعاوده الحنين إلى المجاورة بمكة فعاد إليها[2] ، وفي طريقه مر بدمشق ومدح تاج الملك . ثم دخل مكة مجاوراً جواره الثاني في كنف ابن وهاس ، وأنهى تأليف تفسيره " الكشاف " سنة ٥٢٨ هـ ، وبعد ذلك ألف " ربيع الأبرار " و"أساس البلاغة " و " أعجب العجب " وربما كان في أثناء إقامته الطويلة بمكة قد رحل وزار معالم الجزيرة ومناطقها وتعرفها "

---

(١) انظر ديوانه ص ٩٠ ، ٩١ وأول القصيدة ==

== قامت لتمنعني المسير تماضر       أنى لها ؟ وغرار عزمي باتر

وانظر كتاب منهج الزمخشري في تفسير القرآن : ٣٦ .

(٢) منهج الزمخشري في تفسير القرآن ٣٩ .

"ووطئت كل تربة من أرض العرب" (1)

وبعد إقامة استمرت عشر سنوات ، عاد الزمخشري إلى وطنه، وفي طريقه مر ببغداد ، وزاره هناك أبو السعادات هبة الله بن الشجري وكان ذلك عام ٥٣٣هـ(2) . وتابع طريقه إلى بلاده وأقام هناك مرجعاً للعلماء وموئلاً للطلاب حتى وفاته سنة ٥٣٨ هـ. ودفن بجرجانية خوارزم .

ترك الزمخشري مؤلفات طبع أكثرها ، وربما كان ما طبع هو أهم ما ألفه الزمخشري ، وإن نظرة فاحصة إلى مؤلفاته التي بين أيدينا لتصور لنا مدى سعة ثقافته ، وسبب تربعه على عرش عدد من العلوم . فإنه كان إماماً من أئمة المعتزلة في عصر زال منه سلطانهم ، وكان يملك أدوات التفسير كلها من لغة ونحو وصرف وبيان وعلم كلام ، بل كان إماماً فيها كلها . ولم يقتصر في علمه على التلقي من الكتب والعلماء ، بل جمع إلى جانب ذلك سماعاً من البادية ، إضافة إلى أنه كان يتقن غير ما لغة ، فهو يعرف لغة بلاده الخوارزمية والتركية كما يعرف الفارسية(3)

وخلاصة القول إن الرجل كان إماماً متميزاً في عصره وبعد عصره ، وليس مجرد مصنف مكثر ، ولا أظن أن أحداً خلال عصور طويلة مضت ، حمل قول ابن مالك : " إن صاحب المفصل نحوي صغير "(4) على محمل الجد ، فمثل هذا الادعاء ـ إن صح وروده عن ابن مالك ـ يتعارض بإقبال العلماء على المفصل

---

(1) مقدمته لأساس البلاغة

(2) نزهة الألباء : ٢٩٠.

(3) الزمخشري لغويا ومفسرا ١٣٦.

(4) بغية الوعاة ١ : ١٣٤.

وتنافسهم في شرحه ، كما يتعارض مع الآراء الحسنة التي أبداها أناس في الزمخشري ، وهم من طبقة شيوخ ابن مالك ، فابنِ الأنباري صاحب الإنصاف قال عن الزمخشري " كان نحويا فاضلاً[١] وقال فيه السمعاني : كان يضرب به المثل في علم الأدب والنحو[٢] . هذا إضافةً إلى أن الزمخشري كان فقيها وأصولياً[٣] ، كان الزمخشري واسع العلم ، حاد الذكاء ، عصبي المزاج ، حاد الطبع ، شديد الاعتداد بنفسه ، وتكاد هذه الصفات تكون السمات الأساسية لشخصيته كما توحي بها جملة أخباره ، ولا يلغيها أو يخفف من غلوائها رجوعه إلى الحق في بعض مناقشاته .

لقد كتب الكثير عن الزمخشري[٤] ، واجتزأنا ههنا بأمور تصور الزمخشري ومراحل حياته قبل أن نبدأ بكتاب المفصل .

**المفصل في علم العربية[٥] :**

لاشك في أن المفصل يختلف عن كتب تعليم النحو التي ألفت قبله ، وسيتضح لنا هذا في حديثنا عنه ، وبواعث تأليف المفصل

---

(١) نزهة الألباء ٢٩٠ وانظر ثناء البغدادي عليه في حاشيته على شرح بانت سعاد ١ : ١٠٨

(٢) الأنساب : ٢٧٧.

(٣) تاج التراجم في طبقات الحنفية : ٧٠.

(٤) من ذلك مثلاً كتاب منهج الزمخشري في تفسير القرآن لمصطفى الصاوي الجويني والدراسات النحوية واللغوية عند الزمخشري للدكتور فاضل السامرائي و كتاب الزمخشري لغوياً ومفسرا لمرتضى آية الله زاده الشيرازي .

(٥) طبعات المفصل : طبع في الإسكندرية سنة ١٢٩١ هـ . وفي دهلي سنة ١٨٩١ ـ ١٩٠٣ م . ونشره المستشرق الألماني بروخ سنة ١٨٥٩م. ونشر في كلكتا بشرح المعوّل لمحمد عبد الغني سنة ١٣٢٢ هـ . ومع مقدمة بالهند وستانية في لكنو سنة ١٣٢٣ هـ . وفي القاهرة سنة ١٣٢٣ هـ ومعه شرح شواهده لمحمد بدر الدين النعساني وعن هذه الطبعة صورت طبعاته المتتالية .

تختلف في بواعثها السياسية والاجتماعية عما ألف قبله ، ومقدمة الزمخشري لكتابه هذا تصور موقفاً دينياً سياسياً تجاه ماكان يحدث في خوارزم وخراسان وغيرهما من بلدان الخلافة الشرقية من ترك للعربية وإقبال على اللغات المحلية[1] ، وكان الزمخشري مستاءً جداً من ذلك ، ويبدو أن هذا الاستياء تجمع في نفسه ثم فاض رداً عملياً في طائفة من المؤلفات منها المفصل ، والمفصل وإن كان يظهر على أنه حلقة في سلسلة كتب تيسير العربية التي توالى ظهورها ، فإنه لم يكن مجرد كتاب لتعليم النحو ، – في نظره على الأقل - بل إنه كان رداً عملياً على الشعوبية التي كرهها ، وثمرة اجتهادية ، لتسهيل تعليم العربية لطالبيها على ترتيب جديد وإيجاز فريد لم يسبق إليه ، ليكون إقبال الطلاب على تعلمها أبلغ رد على أولئك الذين زهدوا فيها وأهملوها ورغبوا في غيرها ، ولووا أعناقهم عن الآثار التي تحثّ على تعليم العربية والتكلم بها ٠

ترتيب المفصل :

أشرنا إلى أن الزمخشري رتب كتابه ترتيباً محكماً لم يسبق إليه، وأكاد أرجح أن مطلع كتاب سيبويه هو الذي أوحى إلى الزمخشري بهذا الترتيب ، فقول سيبويه : " الكلام اسم وفعل وحرف جاء لمعنى " ربما كان وراء تقسيم الزمخشري لكتابه إلى هذه الأقسام الثلاثة ، ثم نظر فوجد بحوثاً صرفية تنطبق على أنواع الكلم الثلاثة ، فوضع قسماً رابعاً سماه : المشترك ٠

تحدث الزمخشري - بعد المقدمة - عن معنى الكلمة والكلام

(١) اقتضاء الصراط المستقيم ٢٠٥ ومقدمة المفصل ٠

والاسم المعرب والممنوع من الصرف بصفتها مدخلاً إلى الكتاب ثم بدأ بمبحث الأسماء وقسمه إلى أقسام:

أولاً ذكر المرفوعات ، وهي تشتمل على الفاعل ، المبتدأ والخبر وما يتعلق بهما كتقديم الخبر ، وإن وأخواتها ، لا النافية للجنس ، ما ولا المشبهتين بليس .

ثم ذكر المنصوبات : ذكر فيها المفعولات وأشباهها كالمنادى والاختصاص والتحذير والاشتغال والحال والتمييز والاستثناء ، والخبر في كان وأخواتها .

ثم ذكر المجرورات فتحدث عن الإضافة وأنواعها .

وعقد باباً للتوابع وهي أسماء تعمل فيها العوامل الرفع والنصب والجر ، فتحدث عن التأكيد والوصف والبدل وعطف البيان والنسق . .

وانتهى الزمخشري من مباحث الاسم المعرب ، وانتقل إلى الاسم المبني فبحث فيه المضمرات ، وأسماء الإشارة والموصولات وأسماء الأفعال والأصوات والظروف والمركبات والكنايات . وانتقل إلى ما يتعلق بتثنية الاسم وجمعه وتقسيمه من حيث التعريف والتنكير ، والتذكير والتأنيث والتصغير والنسبة .

وتلا ذلك حديث عن العدد وعن المقصور والممدود ، والمشتقات وختم مباحث الاسم بمبحث عقده لأبنية الأسماء ، فجعل باباً للثلاثي وآخر للرباعي والخماسي . وبذلك أحاط الزمخشري بمباحث الاسم النحوية والصرفية إحاطة شاملة باستثناء ماسيرد في المشترك .

وانتقل الزمخشري إلى القسم الثاني من المفصل ، وهو قسم الأفعال ، فتحدث فيه عن الماضي وعن المضارع ووجوه إعرابه وعن الأمر ، وعن المتعدي واللازم ، والمعلوم والمجهول ، وعن أفعال القلوب والأفعال الناقصة ، وأفعال المقاربة والمدح والذم والتعجب. وتحدث عن الأفعال من حيث بنيتها الأصلية ومن حيث الزيادات الطارئة عليها ومعاني هذه الزيادات . وبذلك استوى للزمخشري أن يحيط إحاطة تامة بمباحث الفعل ، باستثناء المشترك .

وانتقل إلى القسم الثالث المخصص للحروف فتحدث عن حروف الإضافة والحروف المشبهة بالفعل ، وحروف العطف والنفي والتنبيه والتصديق والإيجاب والخطاب والصلة والتحضيض والتقريب والاستقبال والاستفهام والشرط والتعليل والردع واللامات وتاء التأنيث والنون المؤكدة وهاء السكت وشين الوقف وحرف الإنكار والتذكير ...

وفي القسم الأخير وهو المشترك تحدث عن الإمالة والوقف والقسَم وتخفيف الهمز والتقاء الساكنين وحكم أوائل الكلم وزيادة الحروف وإبدالها وإعلالها وإدغامها . وبذلك استوفى الزمخشري مباحث النحو والصرف في كتابه مقسَّمة مبوبة على نحو متميز واضح . ولاشك في أن صنيع أبي علي في الإيضاح وترتيبه وتنسيقه وجمعه وشموله كان بين سمع الزمخشري وبصره ، وكان رائداً له يترسم خطاه ويجتهد في أن يطور تنظيمه إلى تنظيم أشمل وأعم وقد تم له ذلك[1] فالآثار العلمية يتمم بعضها بعضا ،

---

(١) أبو علي الفارسي : ٥٢٦ .

ويستدرك اللاحق مافات السابق ، ويستطيع المتأخر أن ينظم المادة التي أبدعها واستنبطها المتقدم في ضوء نظرة كلية شمولية ، تستفيد من المعارف المجموعة والخبرات المتنامية ، ومن الطرق المستجدة في تنظيم العلوم الأخر ، ومن دواعي العصر وحاجاته ، فلا داعي إذن لماذهب إليه الدكتور حسن عون من أن تأليف المفصل كان " قفزة سريعة في ترتيب المؤلفات النحوية "[1] ، لأن المفصل لم يكن سوى حلقة متميزة في سلسة حية نامية ، كل حلقة تسلم إلى تاليتها وتتنزل من حيث التطور في مكانها الطبيعي ، فتفرّدها الذي أشار إليه الدكتور حسن عون لم يكن تفرداً متحرراً من سياقه ، وإنما هو تفرد وتجديد مهّد له ماقبله من المؤلفات وخاصة كتاب الإيضاح للفارسي ، فبرز ثمرة ناضجة أنضجتها ثلاثة قرون من البحث النحوي ومن محاولات تجديد الترتيب ، وتسهيل التعليم وتبسيطه .

## مادة الكتاب :

إن حديثنا عن ترتيب المفصل حدد لنا مادة الكتاب من حيث شمولها واستيعابها لموضوعات النحو والصرف ، ولكن لابد لنا من التطرق إلى طبيعة المادة في هذا الكتاب .

تمتاز مادة الكتاب بالإيجاز غير المخل ، وبالتركيز البالغ ، فالزمخشري الذي درس سيبويه ، واطلع على أكثر من نسخة من كتابه ، وأكب على السيرافي ، ودرس كتب الفارسي واستوعب التراث النحوي ، ومخض هذه المادة الغزيرة ، واستخرج زبدتها فصاغها في قواعد مركزة ، دون أن يدع للاستطراد والمغريات

---

(١) تطور الدرس النحوي : ٨٨ .

القياس والاتساع سبيلاً إلى أبحاثه ، لأن غرضه تقديم كتاب موجز شامل لتعليم النحو ، لذلك لم يستغرق في التبسيط و التعليل ، بل كان يشير إلى العلل إشارات عابرة لاتعوق الكتاب عن هدفه ، ولا تستنزف جهد المؤلف في ذكرها وتسويغها أو دفعها والرد عليها . وكان يرفد المادة النحوية في كتابه بشواهد تعد كافية وافية للاستدلال على صحة القاعدة والتمثيل لها . ويمكن أن نزجي الحديث عن مادة المفصل على النحو الوصفيّ التالي:

- القواعد النحوية : حرص الزمخشري على تصدير كل مبحث من مباحثه بالتعريف أو الحد ، فالكلمة هي اللفظة الدالة على معنى مفرد بالوضع ، وهي جنس تحته ثلاثة أنواع[1] . . . ، والكلام هو المركب من كلمتين أسندت إحداهما إلى الأخر[2] ، والاسم هو مادل على معنى في نفسه دلالة مجردة عن الاقتران وله خصائص منها[3] . . . ، ومن أصناف الاسم اسم الجنس وهو ماعلق على شيء وعلى كل ما أشبهه ، وينقسم إلى اسم عين واسم معنى[4] . . ، والاسم المعرب ما اختلف آخره باختلاف العوامل لفظا بحركة أو بحرف ، أو محلا[5] ، والفاعل ماكان من المسند إليه من فعل أو شبهه مقدماً عليه أبداً[6] ، والمبتدأ والخبر هما الاسمان المجردان للإسناد . . والمراد بالتجريد إخلاؤهما من العوامل[7] ،

(١) المفصل : ٦.
(٢) نفسه .
(٣) نفسه .
(٤) نفسه .
(٥) نفسه : ١٥.
(٦) المفصل : ١٨.
(٧) نفسه : ٢٣.

والمفعول له هو علة الإقدام على الفعل وهو جواب لِمَهْ[1] ، والاسم المبني وهو الذي سكون آخره وحركته لابعامل ، وسبب بنائه مناسبته مالا تمكن له بوجه قريب أو بعيد بتضمن معناه[2] .. وهذا الولع بالحد سنبحث فيه حين الكلام على شرح المفصل .

وبعد التعريف الخاص بكل مبحث يورد الزمخشري القواعد المتصلة به في فقرات ، عنون كل فقرة بقوله " فصل " وتوخى الزمخشري أن تكون تلك القواعد شاملة محيطة ، ودقيقة موجزة ، وكل حكم يدعم بشاهد ، دون الإشارة لِموضع الاستشهاد سواء في ذلك الآية القرآنية أو البيت الشعري أو المثل ، ولاعجب في ذلك فهو يقدم لنا متناً ، والمتن يجب أن يخلو من الاستفاضة ومن الفضول، ففي مبحث المبتدأ والخبر يأتي بعد المقدمة بثمانية فصول تشتمل على الآتي:

ـ تقسيم المبتدأ إلى معرفة ونكرة ، وتقسيم الخبر إلى نوعين مفرد وجملة ، وفصل عن الراجع إلى المبتدأ في الجملة الخبرية ، وتقديم الخبر على المبتدأ ، وحذف الخبر والمبتدأ ، ومجيء المبتدأ والخبر معرفتين ، وتعدد الخبر ، ودخول الفاء على الخبر إذا تضمن المبتدأ معنى الشرط .

فالترتيب والتقسيم ليس سمة من سمات الكتاب في كليته فحسب ، بل هناك تقسيم وترتيب ضمن المبحث الواحد ، في سرده لقواعده التي ينتظم من مجموعها هيكل المبحث .

ويظهر أثر الإيضاح لأبي علي في صوغ مادة المفصل على نحو

---

(١) نفسه : ٦٠.

(٢) نفسه : ١٢٥.

واضح كما أشرنا ، وكان اجتهاد الزمخشري يتجلى في تقديم صياغة أشد تركيزا وإيجازاً ، وأكثر إحكاماً من صياغة أبي علي ، ثم وضع هذه الصياغة ضمن سياق أشد تنظيماً من تنظيم كتاب الإيضاح . ويتضح هذا للناظر من مقارنة أبواب الكتابين بعضها ببعض . انظر مثلا إلى قول أبي علي في الإيضاح في باب الابتداء :

"الابتداء وصف في الاسم المبتدأ يرتفع به ، وصفة الاسم المبتدأ أن يكون مُعرّى من العوامل الظاهرة ، ومسنداً إليه شيء ، ومثاله : زيد منطلق وعمرو ذاهب ، والعلم حسنٌ والجهل قبيح ، فزيد ارتفع بتعرّيه من العوامل الظاهرة من نحو إنّ وكان وظننت ، وإسناد الانطلاق والذهاب ونحو ذلك إليه "(١)

وقارنه بقول الزمخشري : " المبتدأ والخبر هما الاسمان المجردان للإسناد نحو قولك زيد منطلق . والمراد بالتجريد إخلاؤهما من العوامل التي هي كان وحسبت وأخواتها ، لأنهما اذا لم يخلوَا منها تلعبت بهما وغصبتهما القرار على الرفع ، وإنما اشترط في التجريد أن يكون من أجل الإسناد ، لأنهما لو جردا " للإسناد لكانا في حكم الأصوات التي حقها أن ينعق بها غير معربة "(٢)

وهذا التشابه نجده في كثير من أبواب الكتابين ، لنأخذ مثلاً مبحث المفعول فيه في الكتابين ، وكذلك الحال والاستثناء ، فإننا نجد التطابق حتى في الأمثلة ، ولكن الآيات الكريمة والشواهد الشعرية والنثرية أغزر في المفصل مما هي عليه في الإيضاح .

ويتجلى أثر الثقافة المنطقية المحكمة في مادة المفصل ، فإننا نجده في تنظيم هذه المادة في مجموعات ، وفي صَوْغها وفي استخدام

---

(١) الإيضاح : ٢٩ .

(٢) المفصل : ٢٣

المصطلح . وسيرد كلام مفصل في هذا لدن حديثنا عن شرح ابن يعيش ، ولكن لابأس ههنا من الإشارة إلى بعض تلك الظواهر .

مربنا جعل الزمخشري الكلمة جنساً تحته ثلاثة أنواع ، وهذه الصياغة تشي بأن الكليات الخمس(1) ماثلة في ذهنه على نحو تلقائي لشدة تمرسه بالمنطق . ولننظر في قوله في تعريف الصفة : "هي الاسم الدال على بعض أحوال الذات" ، وهذا تعريف سيناقشه فيه ابن يعيش(2) ، كما أنه تبنى تلك المناقشة المتوارثة من ابن السراج ومن بعده أبي علي لهذه الجملة " يوسف أحسن إخوته"(3) وهي مناقشة أدخل في باب المنطق منها في باب النحو واللغة .

واشتملت مادة المفصل على عدد من آراء النحاة المتعارضة ، وكان يوردها من غير أن يعلق عليها أو يرجح رأياً على آخر ، فنجد مثلاً أنه ذكر في بحثه حول ( لولاي ولولاك ) الخلاف بين سيبويه والأخفش . قال : " واختلف في ذلك فمذهب سيبويه وقد حكاه عن الخليل ويونس أن الكاف والياء بعد لولا في موضع الجر، وأن للولا مع المكني حالاً ليس له مع المظهر ، كما أن للدن مع غدوة حالاً ليست له مع غيرها . وهما بعد عسى في محل النصب بمنزلتهما في قولك لعلك ولعلي ، ومذهب الأخفش أنهما في الموضعين في محل الرفع ، وأن الرفع في لولا محمول على الجر وفي عسى على النصب ، كما حمل الجر على الرفع في قولهم : ما أنا كأنت ، والنصب على الجر في مواضع"(4) .

---

(1) الكليات الخمس هي : الجنس والنوع والفصل والخاصة والعرض العام . انظر المعجم الفلسفي ٢ : ٢٣٩ مادة : الكلي .

(2) شرح المفصل ٣ : ٤٧ .

(3) المفصل : ٩٠ وانظر الأصول لابن السراج ١ : ٢٧٣ والبغداديات : ٥٨٧ ط . العراق ، والإيضاح : ٢٧٠ .

(4) المفصل : ١٣٨ .

وأومأ الزمخشري إلى مثل هذا الخلاف بين سيبويه والأخفش عدة مرات[1] ، كما ذكر خلافاً بين يونس والخليل ولم يعلق ولم يرجح ، ففي الفصل الذي عقده للمندوب ذكر رأي الخليل في أن الصفة لاتلحقها ألف الندبة ، " فلا يقال : وازيد الظريفاه ، وعقب بقوله : ويلحقها عند يونس "[2] وفي مبحث النسب نجد قوله : "وتقول في بنت وأخت : بنوي وأخوي عند الخليل وسيبويه ، وعند يونس بنتي وأختي "[3] ولم يعلق ولم يرجح رأياً على رأي .

وفي مبحث المذكر والمؤنث ذكر رأياً للخليل وآخر لسيبويه قال : " وللبصريين في نحو حائض وطامث وطالق مذهبان ، فعند الخليل أنها على معنى النسب كلا بن وتامر ، كأنه قيل : ذات حيض وذات طمث . وعند سيبويه أنه متأول بإنسان أو شيء حائض كقولهم : غلام ربعة ويفعة على تأويل نفس "[4] واكتفى الزمخشري بعرض الآراء ، وأيضاً نجده في هذا المبحث نفسه يقول : " عِزْهى عن ثعلب . وسيبويه لم يثبته صفة إلا مع التاء "[5] بل إنه أورد رأياً أو أكثر للكوفيين بلا مناقشة ولا اعتراض ، قال : " ولا يقع كل وأجمعون تأكيدين للنكرات ، لاتقول : رأيت قوماً كلهم ولا أجمعين ، وقد أجاز ذلك الكوفيون فيما كان محدوداً كقوله:

---

(١) المفصل : ١٧ ، ٢٧ ، ١٧٦ ، ٢٠٣ ، ٢١٧ ، ٢٨٣ ، ٣١٣ ، ٣٧٨ ، ٣٧٩.

(٢) المفصل : ٤٤.

(٣) نفسه : ٢١٠.

(٤) نفسه : ٢٠٠.

(٥) نفسه : ٢٠٢.

قد صرّت البكرة يوماً أجمعا[1]

وفي مبحث تخفيف الهمزة نجد قوله : " ومنهم من يقول : المراة والكماة فيقلبها ألفاً وليس بمطّرد وقد رآه الكوفيون مطرداً"[2]

على أن الزمخشري لم يكن دائماً يورد الآراء عارضاً إياها عرضاً ، بل إنه تصدّى للرأي في مواضع ، وأظن أنه عندما يعرض رأيين متعارضين ولا يرجح أحدهما على الآخر ، فهو إنما يقبلهما معاً ، وربما كان لديه لكل رأي دليل وتعليل ، ونجده في مواضع يضعف ويرجح ويرد ، ففي مبحث الممنوع من الصرف اتجه إلى الكوفيين وانتقدهم في منعهم الاسم من الصرف لسبب واحد في الشعر ، قال : " وأما السبب الواحد فغير مانع أبداً ، وما تعلق به الكوفيون في إجازة منعه ليس بثبت "[3] .

وقال في مبحث فعل الأمر : " وهو مبني على الوقف عند أصحابنا البصريين ، وقال الكوفيون هو مجزوم باللام مضمرة ، وهذا خُلْف من القول "[4]

وقال في مبحث المجرورات : " وقضية الإضافة المعنوية أن يجرد لها المضاف من التعريف ، وما تقبله الكوفيون من قولهم : الثلاثة الأثواب والخمسة الدراهم فبمعزل عند أصحابنا عن القياس واستعمال الفصحاء .. "[5]

---

(١) نفسه : ١١٣ من رجز مجهول القائل ، وقبله : "إنا إذا خُطافنا تقعقعا "وقد أنشده صاحب الإنصاف ٢ : ٤٥٤ ، المسألة ٦٣ وهو في الخزانة ١: ٨٧ ، ٢ : ٣٥٧ والهمع ٢: ١٢٤، والدرر ٢ : ١٥٧، والخطاف: الحديدة المعوجة ، وتقعقع : سمع له صوت ، وصرت : صوتت ، انظر شرح المفصل ٣ : ٤٤ ، ٤٥.

(٢) نفسه : ٣٤٩.

(٣) المفصل : ١٧.

(٤) المفصل : ٢٥٧

(٥) المفصل ٨٣ .

فهذه المواقف وأمثالها في المفصل[1] ذات أهمية بالغة لأنها تمثل رأي الزمخشري ، وتدل دلالة قوية على أن الزمخشري كان يرد ويعارض الآراء التي لايأخذ بها ، ولعل في هذا ما يؤيد زعمنا السابق بأنه إذا ذكر رأيين متعارضين و لم يردَّ أحدهما فهما مقبولان لديه ، إذ لو لم يكونا لاختار أحدهما كما فعل في مبحث المفعول فيه ، قال : " ومما يختار فيه أن يلزم الظرفية صفة الأحيان ، تقول : سير عليه طويلاً وكثيراً وقديماً وحديثاً "[2] وعرض في مبحث الاستثناء للمستثنى من كلام تام غير موجب فقال : " والثاني جائز فيه النصب والبدل ، وهو المستثنى من كلام تام غير موجب كقولك : ما جاءني أحد إلا زيداً وإلا زيدٌ ، وكذلك إذا كان المستثنى منه منصوباً أو مجروراً ، والاختيار البدل "[3] .

والآراء الكثيرة التي أوردها الزمخشري تدل على سعة استقرائه وشموله وإتقانه لصنعته ، كما يدل إيراده لبعض آراء الكوفيين وذكرها بلا مناقشة على سعة أفقه وعلى نبذه العصبية لمذهب معين، دون أن يلغي بصريته أو يتخلى عنها ، فعند حديثه عن ( إن) النافية و ( ما) النافية يورد رأي الفراء ولايرده ولا يعلق عليه قال " وعند الفراء أنهما حرفا نفي ترادفا كترادف حرفي التوكيد في إن زيداً لقائم "[4]

ومن استعراض الآراء الكثيرة التي ذكرها بإيجازه الدقيق يمكن أن نقف عند اختيارات للزمخشري تمثل توجهه ومواقفه:

---

(١) انظر المفصل : ٢٠٠ ، ٣٠٢ ، ٤٣٩ ...
(٢) نفسه : ٥٥ .
(٣) نفسه : ٦٨ .
(٤) نفسه : ٣١٢ .

ففي بحث المصدر يقول : " ومن إضمار المصدر قولك : عبد الله أظنه منطلق ، تجعل الهاء ضمير الظن كأنك قلت : عبد الله أظن ظني منطلق ، وما جاء في الدعوة المرفوعة " واجعله الوارث منا " محتمل عندي أن يوجه على هذا "[1] .

ويقول في مبحث الظرف : " ومما يختار فيه أن يلزم الظرفية صفة الأحيان ، تقول : سير عليه طويلاً وكثيراً وقليلاً وقد يما وحديثاً "[2]

ويقول في مبحث التأنيث معارضاً أبا عثمان المازني : " عن أبي عثمان المازني : العرب تقول : الأجذاع انكسرت لأدنى العدد، والجذوع انكسرت . ويقال : لخمس خلون ولخمس عشرة خلت ، وماذاك بضربة لازب "[3]

ويعرض في مبحث التعجب لرأي النحاة في أن صيغة " أفعل به " إنما هي فعل ماض أتى على صيغة الأمر لإنشاء التعجب فيقول: " وفي هذا ضرب من التعسف ، وعندي أن أسهل منه مأخذاً أن يقال : إنه أمر لكل أحد بأن يجعل زيداً كريماً ، أي بأن يصفه بالكرم ، والباء مزيدة "[4] ويعرض للخلاف بين البصريين والكوفيين في إعراب " ما " في نحو " كيمه " فهي عند البصريين مجرورة ، وعند الكوفيين منصوبة بفعل مضمر كأنك قلت : كي تفعل ماذا . ومأأرى هذا القول بعيداً عن الصواب "[5] .

ولما عرض لمبحث الفصل بين المتضايفين أورد الشواهد وأوّلها " بأنها على حذف المضاف إليه من الأول استغناء عنه بالثاني في نحو " إلا عُلالة أوبداهةَ سابح " ومايقع في بعض نسخ " الكتاب "

(١) نفسه : ٣٤ .
(٢) المفصل : ٥٥ .
(٣) نفسه : ٢٠١ .
(٤) نفسه : ٢٧٦ .
(٥) نفسه : ٣٢٤ .

من قوله :

فزججتها بزجة زج القلوصَ أبي مزادَهْ

فسيبويه بريء من عُهْدته "[1] .

وذكر في مبحث الاستثناء عدا وخلا وقال : " وبعضهم يجر بـ ( خلا ) وقيل : بهما ، ولم يورد هذا القول سيبويه ولا المبرد"[2]

ويلاحظ في ثنايا مادة المفصل أن مؤلفه كان لا يني يذكر بين موضع وآخر الصلة بين النحو والمعاني ، ففي مبحث التمييز يعرض للتمييز المزال عن أصله ويعلل ذلك بقوله " والسبب في هذه الإزالة قصدهم إلى ضرب من المبالغة والتأكيد "[3]

ويقول في مبحث التأكيد : " وجدوى التأكيد أنك إذا كررت فقد قررت المؤكد وما علق به في نفس السامع، ومكنته في قلبه وأمطت شبهة ربما خالجته، أو توهمت غفلة أو ذهاباً عما أنت بصدده فأزلته "[4]

وذكر في مبحث الصفة الأغراض المعنوية التي من أجلها تساق الصفة : " والذي تساق له الصفة هو التفرقة بين المشتركين في الاسم ، ويقال : إنها للتخصيص في النكرات ، وللتوضيح في المعارف ، وقد تجيء مسوقة لمجرد الثناء والتعظيم كالأوصاف الجارية على القديم سبحانه . . ، أو لما يضاد ذلك من الذم والتحقير "[5]

---

(١) المفصل : ١٠٢.

(٢) نفسه : ٦٧.

(٣) نفسه : ٦٧.

(٤) نفسه : ١١٢.

(٥) المفصل : ١١٤.

## الشواهد :

دعم الزمخشري مادة مفصلة وعززها بعدد كبير من الشواهد القرآنية والشعرية وكلام العرب ، إضافة إلى عدد من الأحاديث النبوية التي استشهد بها واحتج .

ونهج الزمخشري نهج مَنْ سبقه من النحاة تجاه الشواهد حذوك القذة بالقذة ، وكان بين يديه حشد هائل من آيات محكم التنزيل بقراءاته ، وحشد مثله من الشواهد الشعرية والنثرية ، استمدها من كتب سابقيه من النحاة بالدرجة الأولى ، ومن مطالعاته الواسعة ومن سماعه ، وإن كان السماع نادراً لتأخر زمن الزمخشري ، ولن نعرض ههنا لقضية الاستشهاد ومادته لأنها سترد فيما بعد ، وسيكون حديثنا هنا وصفياً محضاً .

### ١- القرآن الكريم :

استشهد الزمخشري في المفصل في ثمانية وأربعين وثلاثمائة موضع بعدد مماثل من الآيات الكريمة ، وتكاد لاتخلو صفحة من صفحات المفصل من آية يسوقها المؤلف لتأييد قاعدة أو التمثيل لها، وأحياناً لغرض لغوي ، فمن ذلك قوله في مبحث أسماء الإشارة : " ذا للمذكر ، ولمثناه ذان في الرفع وذين في النصب والجر ، ويجيء ذان فيهما في بعض اللغات ، ومنه " إن هذان لساحران "[١] .

وفي مبحث الجزم نراه يقول : " إن لم تقصد الجزاء فرفعت كان المرفوع على أحد ثلاثة أوجه إمّا صفة كقوله تعالى : ﴿ فهب

(١) نفسه : ١٤٠ والآية هي ٦٣ من سورة طه .

لي من لدنك ولياً يرثني ﴾[1] أو حالاً كقوله تعالى : ﴿ ونذَرُهُـمْ في طغيانهم يعمهون ﴾[2] وعلى هذا النمط توالى تقرير القواعد مدعمة بشواهد مـن الكتـاب العزيـز الـذي كـان أساسـاً في استنباط تلـك القواعد مذ أن وضع النحو .

وكان الزمخشري يأخذ بالقراءات جميعاً علـى أنهـا مما يحتج به، باستثناء مواقف له يميل فيها إلى عيب بعض القـراءات أو الغـض منها . فمن ذلك تعليقه على قراءة حمزة ﴿ والأرحام ﴾[3] بقولـه: وقـراءة حمـزة ليسـت بتلـك القويـة[4] . وعلـق علـى قــراءة نـافع ﴿ومحيايْ ومماتيَ﴾[5] بقوله : وهو غريـب[6] . وعلـق علـى قـراءة ﴿ولم يكن له كفؤاً أحد﴾[7] بقوله : وقراءة أهل الجفاء[8] . وعلق على قراءة أبي عمرو في الآيـة ﴿ لبعـض شـأنهم﴾[9] ـ وكـان أبـو عمرو يدغم الضاد في الشين ـ بقوله : فما برئـت مـن عيـب روايـة أبي شعيب[10] ، وباستثناء هذه الملاحظ فإن الزمخشري يحتـج بكـل قراءة حتى الشاذة[11] .

---

(١) سورة مريم : ١٩/ ٠٥

(٢) الأنعام ٦/ ١١٠ ـ المفصل : ٢٥٣ .

(٣) النساء : ٤/ ٠١

(٤) المفصل : ١٢٤ .

(٥) الأنعام : ٦/ ١٦٢ .

(٦) المفصل : ١٠٨ .

(٧) الإخلاص : ١١٢/ ٠٤

(٨) المفصل : ٢٩٦ وانظر كتاب سيبويه ١ : ٢٧

(٩) النور ٢٤/ : ٦٢ .

(١٠) المفصل : ٣٩٩ .

(١١) انظر فهرس شواهد المفصل ففيه تخريج للآيات وقراءاتها في مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق المجلد ٦١ الجزء ٣ ومعها تعليقات الدكتور شاكر الفحام . وانظر تعقيب الأستاذ عاصم بهجة البيطار على هذا الفهرس في المجلد ٦٢ من مجلة المجمع ج ٢ .

## ٢ـ الحديث النبوي :

لن أثير ههنا مسألة الاحتجاج بالحديث النبوي في كتب النحو ومباحثه مرجئاً ذلك إلى موضعه ، ولكن سأذكر أن الزمخشري احتج بعدد من الأحاديث النبوية وكلام الصحابة في معرض تقريره للقواعد والاستشهاد على صحتها ، وبلغ تعداد هذه الأحاديث وماجرى مجراها تسعة عشر حديثاً[1] ، هذا عدد كبير بالقياس إلى حجم المفصل مقارناً بماورد من الحديث في كتاب سيبويه . والفرق بينه وبين سيبويه أن الأخير كان يورد الحديث دون أن يشير إلى أنه حديث ، أمّا الزمخشري فهو يقول لنا : وفي الدعوة المرفوعة ... وعن ابن عباس ... وعن عمر .. وعن زيد بن ثابت ... وفي قوله عليه السلام .. فنحن هنا أمام عملية واعية مقصودة تستهدف الاحتجاج بالحديث في النحو واللغة ، ونجد الزمخشري يضع الحديث جنباً إلى جنب مع ماروي عن العرب من أمثال وعبارات دأب النحاة على الاحتجاج بها ، مع أنها لم يتوفر لها من السند وتوثيق الرواية جزء ضئيل مما توفر مثله للأحاديث النبوية وكلام الصحابة .

## ٣ـ الشعر :

كان الزمخشري شأنه شأن سابقيه من النحاة في الإكثار من الاحتجاج بالشعر ، بل إن الشعر يبدو غزيراً بالقياس إلى حجم

---

(١) انظر هذه الأحاديث في المفصل : ١٥ ، ٣٤ ، ٧٢ ، ٧٥ ، ٨٩ ، ١٠٨ ، ١١٥ ، ١٤٦ ، ١٥٣ ، ١٥٤ ، ١٧٩ ، ٢٨٠ ، ٣٠٠ ، ٣٠٥ ، (٣٢٦ ، ٣٦٦) ، ٣٦٢ . وسترد لاحقاً .

المفصل . والمفصّل كله لايكاد يبلغ عشر كتاب سيبويه ، ومع ذلك فقد اشتمل على ٤٥٦ شاهد شعري ، نسب المؤلف منها إلى أصحابها ١٦٥ مع حساب المكرر ، وتنطبق قواعد الاستشهاد على ١٦٤ شاهد منها ، أمّا الشاهد الذي لاتنطبق عليه هذه القواعد فهو بيت لأبي نواس ، ولم يأت به شاهداً ، وإنما ليشير إلى أن أبا نواس خطّىء في استعماله إحدى الصيغ[1] . وهؤلاء الشعراء الذين ذكرهم الزمخشري منهم سبعة وعشرون شاعراً جاهلياً ، وعشرون شاعراً مابين مخضرم وإسلامي وأربعة وعشرون أموياً ، مع أربعة مجهولين . أمّا الشواهد الشعرية التي لم ينسبها الزمخشري وعددها واحد وخمسون ومئتا شاهد فإن منها خمسة عشر ومائة شاهد من شواهد سيبويه ، أي بنسبة ٤٠ ٪ تقريباً ، وماحتج به سيبويه تنطبق عليه شروط الاحتجاج . أمّا الشواهد المتبقية وعددها سبعة وثلاثون ومائة شاهد فإن قائليها هم تسعة وثلاثون شاعراً جاهلياً ، وخمسة وخمسون شاعراً مابين إسلامي وأموي ، وستة لم نستطع تحديد زمنهم وإن كانت أسماؤهم مألوفة في الكتب القديمة .

وهناك شاهدان الأول لربيعة الرقي وهو شاعر عباسي[2] ، والزمخشري لم يحتج به ، وإنما أورد بيته ليمثل لأسلوب رفضه الأصمعي . وكان الفارسي ذكر هذا البيت في المسائل العسكريات[3] ، وماذكره الزمخشري لم يخرج عما قاله الفارسي في البيت . أمّا الشاهد الثاني فهو لأبي مهدية ، وهو بدوي فصيح عاش أيام بني العباس وروى عنه أبو زيد في نوادره ، وله ذكر في المعجمات .

---

(١) المفصل : ٢٣٦ .

(٢) المفصل : ١٦٣ .

(٣) المسائل العسكريات : ٥٢ .

بقي هناك شاهد تصحّف اسم قائله واضطربت فيه المصادر ، وذكر الزمخشري أنه أخذه من كتاب الحروف لأبي عمرو الشيباني[١] ، وقد وجدت أبا عمرو يرويه عن غسان ولم يذكر قائله .

والشواهد الباقية التي لم نهتد إلى قائليها بلغت أربعة وأربعين شاهداً ، لكنها في الوقت نفسه من الشواهد التي كثر دورانها في كتب النحو ومعجمات اللغة ، وربما لم ينفرد الزمخشري بالاستشهاد بأي واحد منها ، فمعظمها ورد في مجالس ثعلب وكتب المبرد والزجاجي والفارسي وابن جني .. وحتى لو تراءى لي أن الزمخشري انفرد بإيراد بعض الشواهد ، فإنني لا أستطيع ولا أجرؤ أن أقطع بتفرده ، لأن تراثاً نحوياً هائلاً سبق الزمخشري ، ولم يصل إلينا منه إلا جزء . فإذا كنا عثرنا على عدد لابأس به من هذه الشواهد في كتب الفارسي التي نشرت وفي المنصف والمحتسب والخصائص ، فما الذي يمنع أن نعثر على سائر الأبيات في كتب نحوية لم تنشر بعد ؟ ، وإن مثل هذا البحث سينحصر أخيراً في شواهد لاتتجاوز في عددها أصابع اليد ، وما أهونه من عدد بالقياس إلى ما احتج به الزمخشري .

وهنا يجب أن نشير إلى أن نصف الشواهد الشعرية في المفصل هي مما احتج به سيبويه في كتابه ، وكان الزمخشري يشير إلى ذلك في مواضع كأن يقول : وبيت الكتاب ، وأنشد سيبويه ، إلا أنه لم يلزم نفسه بذلك ، بل كان يأتي بالشاهد في سياقه من غير أن يشير إلى أنه من سيبويه أو غيره[٢] .

---

(١) المفصل ١٤٩ والبيت هو:

إذا ما أتيت بني عامرٍ      فسلّم على أيهم أفضلُ

وانظر كتاب الجيم ٢ : ٢٦٤.

(٢) انظر فهرس أبيات المفصل في مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق المجلد ٦١ ج ٤ ـ ٦٢ ج ١. وقد خرجنا هذه الشواهد ونسبناها إلى أصحابها ما استطعنا إلى ذلك سبيلاً .

## ٤ـ الأمثال و كلام العـــرب :

احتـج الزمخشـري بطائفـة لابـأس بهـا مـن أمثـال العـــرب في "المفصل" وبلغت نحوا من سـتة وعشـرين مثـلا ، وهـذا عـدد كبـير بالنسبة لحجم المفصل ، وخاصة إذا تذكرنا أن ابن السراج احتج في أصوله بخمسة عشر مثلاً فقط . واحتج الزمخشـري كثـيرا بعبـارات العرب ، وكان لديه ذخر وافر من قراءاته وسماعه ، وكثير من هـذه العبـارات ممـا كثر دورانـه في كتـب النحـاة واللغويـين كقولهـم : سبحان ما سخركن لنا[1] ، وسـبحان مـا سـبح الرعـد بحمـده[2] ، واذهـب بـذي تسـلم[3] ، ولا هـا الله ذا[4] . وذلـك إضافـة إلى عشرات النماذج النحوية المقتبسة مما شاع استعماله في أهل اللسـان أو مما سمع منهم .

## شـــروح المفصّـــل :

حل المفصل محل الإيضاح في مجـالس التعليـم ، ودأب العلمـاء في شـرحه والتعليـق عليـه ونظمـه واختصـاره وتخصيـص الكتـب لشواهده ، وسنقدم فيما يلي ثبتاً بما وقعنا علـى ذكـره مـن شـروح المفصل أو شواهده أو منظوماته لـنرى كيـف تجلى اهتمـام العلمـاء على مدى أجيال متتالية بهذا الكتاب .

### ١ـ شرح للزمخشري على المفصل ( تـ ٥٣٨ ) :

ذكـره بروكلمـان[5] ، وذكـر أن منـه نسـخة بليـدن ١٦٤ ،

(١) المفصل ١٤٦ والأصول ٢ : ١٣٥ .
(٢) الموضع السابق من المفصل .
(٣) المفصل ٩٩ والأصول ٢ : ١٥ .
(٤) المفصل ٣٤٨ والأصول ١ : ٣٩٥ .
(٥) تاريخ الأدب العربي ٥ : ٢٢٥ .



وفيينا ١٥٤ ، ويبدو أن ماسماه شرحاً هو نفسه ما أطلق عليه البغدادي اسم " حواشي المفصل "[1] أو شرح بعض مشكلات المفصل[2]

٢ـ شرح رضي الدين الطباخي .

٣ـ شرح تاج الأئمة الحدادي .

٤ـ شرح أبي حنيفة .

٥ـ شرح يعقوب الجندي .

٦ـ شرح للإمام فخر الدين الرازي محمد بن عمر ( ت ٦٠٦هـ) :

ذكر القفطي هذا الشرح ، ووجه إليه سهام نقده وتجريحه ، وأشار إلى صغر حجمه[3] وذكر طاش كبرى زادة[4] أن الإمام الرازي لم يتم هذا الشرح . ووضع الدكتور محمد صالح الزركان هذا الشرح ضمن الكتب المشكوك بصحة نسبتها للرازي . ولكننا نرى أن نقد القفطي لكتاب الرازي وهما من وفيات قرن واحد يدل على صحة هذه النسبة لقرب العهد بين الرجلين . وعلى كل فإن الجدل حول هذا الكتاب عقيم لأنه مفقود و لم يرد له ذكر فيما

(١) شرح أبيات مغني اللبيب ٢ : ١١٢ ، ١٤٤ . وفي الموضع الثاني قال البغدادي : "ونقل ابن المستوفي عن الزمخشري في "مناهيه" على المفصل .

(٢) حاشية على شرح بانت سعاد للبغدادي ١ : ١٠٩ وبغية الوعاة ٢: ٢٨٠. ومن الجدير بالذكر ههنا أن الدكتور عبد الرحمن العثيمين ذكر في مقدمته لكتاب التخمير الشروح التالية: شرح رضي الدين الطباخي وشرح تاج الأئمة الحدادي وشرح أبي حنيفة وشرح يعقوب الجندي وقال: إن هؤلاء الشراح الأربعة من تلاميذ الزمخشري ، وإن الإمام الإسفندري ذكر شروحهم في شرحه المسمى المقتبس | التخمير ١ : ٤٧ .

(٣) إنباه الرواة ٤ : ٤٢ ، ٤٣ .

(٤) مفتاح السعادة ٢ : ١١٨ .

اطلعنا عليه من فهارس المخطوطات[1] .

٧ ـ شرح محمد بن سعد المروزي ( تـ ٦٠٩ هـ ) :

ذكره القفطي ، ووصف شرحه " بأنه وقف مع الألفاظ النحوية والمعاني العربية ، و لم يتعرض لشرح العبارة الزمخشرية"[2]

وسمى كتابه : المحصل . وذكر بروكلمان أن من هذا الشرح نسخة في بريل ١٣٤ أول ـ ٣٠٧ ثان[3] .

٨ ـ شرح المفصّل للمطرزي ( تـ ٦١٠ هـ ) :

ذكره البغدادي منتقداً شرح المطرزي لشاهد من شواهد المفصل[4] .

٩ ـ شرح الفضل بن أبي السعد العصيفيري تـ ٦١٤ هـ من علماء اليمن .

١٠ـ شرح العكبري أبي البقاء ( تـ ٦١٦ هـ ) :

سمّاه بروكلمان : المحصل[5] ، وذكر منه نسخاً عديدة في مكتبات العالم : جاريت ٣٢٧ ـ القاهرة ثان ٢ : ١٢٧ ـ طهران : سبيه سالار ٢ : ٣٨٢ ، ٣٨٤ ومنه مختصر باسم " المسترشد "

---

(١) انظر بحث جورج قنواتي : " فخر الدين الرازي ، تمهيد لدراسة حياته ومؤلفاته " وهو بحث منشور في كتاب "إلى طه حسين في عيد ميلاده السبعين : ١٩٣ " وانظر أيضا كتاب فخر الدين الرازي للدكتور محمد صالح الزركان ص ١٢٩ و كتاب الدكتور محسن عبد الحميد: الرازي مفسراً ٤٤ .

(٢) إنباه الرواة ٤ : ٤٣ .

(٣) تاريخ الأدب لبروكلمان ٥ : ٢٢٦ وانظر هدية العارفين : ٣٨ ، ٤١ وبغية الوعاة ١ : ١١١ . وانظر التخمير ١ : ٤٨

(٤) خزانة الأدب ١ : ٨٤ وفي طبعة هارون ١ : ١٧٥ .

(٥) ذكره في مقدمة التخمير ١ : ٤٨

للعكبري نفسه : باتنه ١ : ١٦٤ رقم ١٦٠٥ بنكيبور : ٢٠: ٢٢٤ وفي مكتبة جستربيتي بدبلن برقم ٣١٢٨ باسم المحصل في شرح المفصل[١] . وفي مكتبة هافننس بكوبنهاجن ١٧٦ نحو .

١١- شرح الخوارزمي أبي محمد مجد الدين القاسم بن الحسين المعروف بصدر الأفاضل ( تـ ٦١٧ هـ)

وله على المفصل ثلاثة شروح : شرح سماه التخمير منه نسخة في المتحف البريطاني ثان ٩٢٧ وفي المكتبة الظاهرية بدمشق ١٦٧ (عمومية ٧٥ ) ١٢٦. وله شرح وسيط ومختصر[٢] .

ونقل عنه البغدادي كثيراً . وعلق الأستاذ عبد السلام هارون على اسم الخوارزمي بقوله : له على المفصل التخمير أو التجمير والمجمرة[٣] . وذكر البغدادي أيضاً التحبير لصدر الأفاضل ، فهل كتاب التحبير غير التخمير ؟ وذكر الأستاذ هارون كتاب شرح أبيات المفصل لبعض فضلاء العجم المسمى بالتخمير ، وعلق على ذلك " بأن الراجح أنه صدر الأفاضل الخوارزمي "[٤] والتخمير كما وصفه فهرس مخطوطات النحو في الظاهرية كتاب في شرح المفصل وليس في شرح أبياته فقط[٥] .

---

(١) تاريخ الأدب العربي ٥ : ٢٢٥ وانظر التخمير ١ : ٤٨

(٢) تاريخ الأدب العربي ٥ : ٢٢٥ وانظر تاج التراجم ٥٠ برقم ١٥٠. ونشر التخمير في أربعة مجلدات بتحقيق الدكتور عبد الرحمن العثيمين .

(٣) فهارس الخزانة ١٣ : ١٠٨ وانظر شرح أبيات المغني للبغدادي ٢ : ١٤١.

(٤) فهارس الخزانة ١٣ : ١٠٧.

(٥) فهرس مخطوطات النحو في الظاهرية : ٨٣ و كذلك ورد وصفه في فهرس مخطوطات المتحف البريطاني وذكر في خاتمته أنه انتهى من تأليفه سنة ٦١١ هـ والموجود منه في المتحف البريطاني المجلد الثاني في ٢٨٧ ورقة.

١٢- شرح الخاوراني أبي الفضل أحمد بن أبي بكر ( تـ ٦٢٠ هـ ) ذكره ياقوت وقال إنه لم يره وإنما ذكر له[1] .

١٣- شرح ضياء الدين بن العجمي ( تـ ٦٢٥ هـ ) منه نسخة في مكتبة ( يني جامع ) رقم ١١٠٢ وانظر التخمير ١ : ٤٩

١٤- شرح عبد اللطيف البغدادي ( تـ ٦٢٨ هـ ) له شرح أوائل المفصل ٠ ذكر في مقدمة التخمير ٠

١٥- شرح ابن الخباز الموصلي ( تـ ٦٣٨ هـ ) لم يتمّه ٠ ذكر في مقدمة التخمير .

١٦- شرح أبي العباس أحمد بن محمد المقدسي ( تـ ٦٣٨ هـ ) ذكر في مقدمة التخمير .

١٧- شرح البكري أحمد بن محمد أبي العباس الشريشي ( تـ ٦٤٠ هـ ) ذكره السيوطي[2] .

١٨- شرح سيف الدين الروزناني ٦٤١ هـ ٠ له مختصر في مكتبة أيا صوفيا برقم ٤٥٣٣ ذكر في مقدمة التخمير

١٩- شرح أبي الحسين بن فتوح ( تـ ٦٤٢ هـ ) ذكر في مقدمة التخمير .

٢٠- شرح ابن يعيش ( تـ ٦٤٣ هـ ) وسيرد الكلام عنه مفصلاً ٠

ذكر بروكلمان أن منه نسخاً مخطوطة في ( سليم آغا ١١٦٨) ، وبنكيبور ٢٠ / ٢٠٢٥ ـ ٢٠٢٦ والقاهرة ثان : ٢ :

---

(١) إرشاد الأريب ٢ : ٢٣٨ وبغية الوعاة ١ : ٢٩٩٠

(٢) بغية الوعاة ١ : ٣٦٠٠

١٣٦ . ونشره " يان " في ليبزج سنة ١٨٨٢ م وعن هذه النشرة أخذت طبعة القاهرة التي نتداولها ، وألحقت بها بعض الحواشي[١] .

٢١- شرح السخاوي علم الدين أبو الحسن علي بن محمد (تـ ٦٤٣ ) :

وسمى شرحه " المفضل في شرح المفصل " ذكر بروكلمان له نسخة وهي في ليدن ١٦٥ وفي باريس ٤٠٠٤ قطعة منه . وفي الأسكوريال ثان ٦١ والقاهرة ثان ١٣٦ ، ١٦٢ ورامبور ١ : ٥٥٦ رقم ٢٥٨[٢] . ووهم بروكلمان عندما عدّ كتاب (سفر السعادة وسفير الإفادة "[٣] شرحاً للمفصل ، وهو لاعلاقة له به، وتابعه على ذلك الدكتور فاضل السامرائي[٤] ، وزاد الأستاذ هارون الوهم وهماً عندما علق على شرحي السخاوي فقال : "أحدهما هو سفر السعادة والآخر شرح أحاجي الزمخشري"[٥] ، وهما لاعلاقة لهما بالمفصل . ونقل السيوطي عن هذا الشرح[٦] وكذلك عبد القادر البغدادي[٧] .

٢٢- شرح ابن النجار البغدادي ، محب الدين ـ أو مجيب الدين ـ أبي عبد الله محمد بن محمود ( تـ ٦٤٣ هـ ) : ذكره حاجي خليفة[٨] .

---

(١) تاريخ الأدب لبروكلمان ٥ : ٢٢٥.
(٢) تاريخ الأدب ٥ : ٢٢٥.
(٣) نشره مجمع اللغة العربية بدمشق بتحقيق الأستاذ محمد أحمد الدالي .
(٤) الدراسات النحوية واللغوية عند الزمخشري : ١٠٣.
(٥) فهارس الخزانة ١٣ : ١٠٧ حاشية رقم ١.
(٦) نقل عنه في كتابه الأشباه والنظائر في النحو . انظر فهارس الكتاب.
(٧) في كتابه شرح أبيات مغني اللبيب وفي الخزانة : انظر فهارس الكتابين .
(٨) كشف الظنون ٢ : ١٧٧٥.

٢٣ـ شرح المنتجب بن أبي العز بن رشيد أبي يوسف الهمداني المقرئ ( ت ٦٤٣ هـ ) : ذكره طاش كبرى زادة وغيره[١] .

٢٤ـ شرح أبي علي الشلوبين ( ٦٤٥ هـ ) وهو حواشٍ وتعليقات على كتاب المفصل . منه نسخة في تشستربيتي ٥٠٢٦ وأخرى في الزاوية الحمزاوية في المغرب ١٢٤٨ م . ذكر في مقدمة التخمير وقد نقل عنه البغدادي في شرح أبيات المغني ٦ : ٢٥٥ وانظر فهارس الخزانة ١٣ : ١٠٧

٢٥ـ شرح ابن الحاجب أبي عمرو عثمان بن عمر ( ت ٦٤٦ هـ ) : وسمى شرحه بالإيضاح ، ونقل عنه النحاة كالسيوطي في الأشباه ، والبغدادي في الخزانة وشرح أبيات مغني اللبيب وحاشيته على شرح بانت سعاد . ومنه نسخ مخطوطة في أنحاء العالم ذكرها بروكلمان[٢] ولن نكرر ذكرها نظراً لنشر الكتاب[٣] . وإنما سنضيف ذكر مخطوطة هامة اكتشفت ضمن مخطوطات عباس حلمي القصاب ووصفت بأنها نفيسة[٤] .

٢٦ـ شرح القفطي ، جمال الدين أبو الحسن علي بن يوسف ( ٦٤٦ هـ ) :

نسب هذا الشرح إليه في كشف الظنون[٥] ، ولم يذكر القفطي لدن حديثه عن شروح المفصل أن له شرحاً[٦] .

---

(١) مفتاح السعادة ٢ : ٥٤ . وانظر شذرات الذهب ٥ : ٢٢٧ .
(٢) تاريخ الأدب ٥ : ٢٢٥ .
(٣) نشر الجزء الثاني منه في بغداد عام ١٩٨٣ بتحقيق د. موسى بناي العليلي . ولم أره .
(٤) مجلة المورد : المجلد السادس ، العدد ١ : ٢٦٠ .
(٥) كشف الظنون ٢ : ١٧٧٥ .
(٦) إنباه الرواة ٤ : ٣٩ وما بعدها .

٢٧- شرح عبد الظاهر بن نشوان ( تـ ٦٤٩ هـ ) ذكره في مقدمة التخمير .

٢٨- شرح ابن عمرون الحلبي محمد بن محمد ( تـ ٦٤٩ هـ):

نقل عنه البغدادي في شرحه لأبيات مغني اللبيب وفي حاشيته على شرح بانت سعاد[1] .

٢٩- شرح الأنصاري عبد الواحد بن عبد الكريم الزملكاني (تـ ٦٥١ هـ) :

وسمّى شرحه " المفضّل " ذكر بروكلمان أنه منه نسخة في الأسكوريال ، ثان ٦١[2] .

٣٠ - شرح الأنصاري عبد الواحد الزملكاني ٦٥١ هـ ، وهو الشرح المختصر واسمه " غاية المحصل في شرح المفصل " ومنه نسخة تامة في مكتبة فيض الله ٢٠٠٩ ذكر في مقدمة التخمير .

(٣١) شرح ابن أبي الحديد ٦٥٥ هـ ، ذكر في مقدمة التخمير

٣٢- شرح المفصل للمظهري ، فرغ من تأليفه سنة ٦٥٩ هـ:

وهو مظهر الدين محمد ، سمى شرحه " المكمل " وذكره البغدادي ونقل عنه ، وذكر بروكلمان أن منه نسخة في الأسكوريال ٦٠ والجزائر ٤٣ وباريس ٦٤٣٨ والمتحف البريطاني ٦٥٢[3] .

---

(١) انظر حاشية على شرح بانت سعاد ١ : ٧١١ وبغية الوعاة ١ : ٢٣١.

(٢) تاريخ الأدب ٥ : ٢٢٦ وبغية الوعاة ٢ : ١١٩ وهدية العارفين ١: ٦٣٥.

(٣) الخزانة ١ : ٥٣ ط هارون وفهارسها ١٣ : ١٠٨ وتاريخ الأدب لبروكلمان ٥ : ٢٢٦.

٣٣ـ شرح عبد الوهاب بن أحمد الزنجاني ٦٦٠ هـ ذكر في مقدمة التخمير .

٣٤ـ شرح علم الدين اللورقي الأندلسي القاسم بن أحمد (ت ـ ٦٦١ هـ) :

وسمى شرحه الموصّل ، ومنه نسخة بمكتبة سليم آغا ١١١٧ ونقل عنه السيوطي في الأشباه كما نقل عنه البغدادي[1] .

٣٥ـ شرح أبي شامة المقدسي ٦٦٥ هـ . ذكر في مقدمة التخمير

٣٦ ـ شرح ابن مالك أبي عبد الله محمد بن عبد الله ( ت ـ ٦٧٢ هـ ) :

ذكر هذا الشرح حاجي خليفة ، ولم أر له ذكراً في منظومة الشيخ تاج الدين بن مكتوم التي نظم فيها مؤلفات ابن مالك ، واقتصر فيها على ذكر نظم ابن مالك للمفصل ، وسيرد ذكره . أمّا بروكلمان فإنه ذكر لابن مالك كتاباً باسم " ذكر معاني أبنية الأسماء الموجودة في المفصل " ـ الظاهرية بدمشق ٦٤ ، ٥٥ رقم

---

(١) تاريخ الأدب لبروكلمان ٥ : ٢٢٦ وفهارس الخزانة ١٣ : ١٠٧ ، ١٠٩ ، ومن الجزء الأول من هذا الشرح ثلاث نسخ ، الأولى في مكتبة أسعد أفندي في تركية برقم ١٦٦ ونسخة في مكتبة شهيد علي في تركية برقم ٢٤٨١ ونسخة في مكتبة آية الله مطهري " سبه سالار " سابقاً في طهران برقم ١١١٨١ . ومن الجزء الثاني نسخة واحدة في دار الكتب المصرية ٢٩٢ نحو ومن الجزء الثالث نسخة واحدة في مكتبة شهيد علي برقم ٢٤٨٢ ومن الجزء الرابع نسخة واحدة في مكتبة شهيد علي برقم ٢٤٨٢ ومن الجزء الخامس وهو الأخير نسخة واحدة في مكتبة شيخ الإسلام أسعد أفندي بتركية برقم ١٦٧ . والجزء الثالث من هذا الكتاب نسب خطأ إلى أبي البقاء العكبري في فهارس دار الكتب المصرية . انظر مجلة معهد المخطوطات العربية ، المجلد ٣٢ ج ١ ص ١٣٦ . وقد جعل الدكتور عبد الباقي الخزرجي من هذا الشرح موضوعاً لرسالة الدكتوراة في جامعة الأزهر .

٢ . والمخطوط كتاب لغوي صغير يشرح معاني الكلمات الغريبة التي ذكرها الزمخشري في أبنية الأسماء(١) .

٣٧ـ شرح محمد بن علي بن يعيش ٦٨٠ هـ . ذكر في مقدمة التخمير .

٣٨ـ شرح أبي جعفر اللبلي ٦٩١ هـ . ذكر في مقدمة التخمير .

٣٩ـ شرح الشيخ أبي عاصم علي بن عمر بن الخليل بن علي الفقيهي تـ ٦٩٨ هـ :

وسمّى شرحه " المقتبس في توضيح ماالتبس " ومؤلفه هو المعروف بالفخر الأسفيذاري نسبة إلى أسفيذار ، وهي بلدة كبيرة فيما وراء النهر . ونقل عنه البغدادي(٢) .

٤٠ـ شرح محمد بن علي بن دهقان النسفي الكبندي ٧٠٠ هـ سماه ( المقاليد ) الظاهرية ١٨١٢ عام . ذكر في مقدمة التخمير .

٤١ـ شرح الحسين بن علي الشيخ حسام الدين السنغاقي الحنفي توفي بحلب ٧١١ هـ أو ٧١٠ هـ قال السيوطي : وله شرح المفصل ، ذكر في أوله أن قرأه على حافظ الدين البخاري سنة ست وسبعين وستمائة ، وذكر أنه سماه " الموصل " جمع فيه الإقليد والمقتبس(٣) .

---

(١) كشف الظنون ٢ : ١٧٧٤ ومنظومة تاج الدين في بغية الوعاة ١ : ١٣١ في ترجمة ابن مالك . وأبنية الأسماء مخطوط في الظاهرية برقم ١٥٩٣ . وقد نشرناه محققاً في مجلة معهد المخطوطات العربية بالكويت ، المجلد ٣٣ ج١. سنة ١٩٨٩ وتاريخ الأدب لبروكلمان ٥ : ٢٢٧ .

(٢) كشف الظنون ٢ : ١٧٧٦ ـ هدية العارفين ١ : ٧١٥ معجم المؤلفين ٧ : ١٥٨ ، فهارس الخزانة ١٣ : ١٠٧ .

(٣) بغية الوعاة ١ : ٥٣٧ وتاج التراجم ٢٥ برقم ٦٣ وانظر كشف الظنون ١٧٧٦ .

٤٢- شرح فخر الدين الصلغوري ٧١٣ هـ وهو الذي ينسب لفخر الدين الرازي ( عرائس المفصل ) ذكره في مقدمة التخمير .

٤٣- شرح يحيى بن حمزة بن علي بن إبراهيم ، توفي باليمن ٧٤٥ هـ وهو مؤلف كتاب الطراز . وسمى شرحه " المحصل في كشف أسرار المفصل " أو : المحصل لكشف ... " وكان تأليفه سنة ٧١٢ هـ . وذكر بروكلمان أن منه نسخة في برلين ٦٥٢١ ، والفاتيكان ثالث ١٠٢١[١] .

٤٤- شرح عماد الدين يحيى بن أحمد الكاشي ٧٤٦ هـ . ذكره في مقدمة التخمير .

٤٥- شرح أحمد بن الحسين بن يوسف الجار بردي ٧٤٦ هـ منه نسخة في دار الكتب المصرية ٢٢ م نحو . ذكر في مقدمة التخمير .

٤٦- شرح المرادي بدر الدين الحسن بن قاسم ( ت ٧٤٩هـ ) :

ذكر هذا الشرح في ترجماته ، ويبدو أنه حتى الآن في حكم المفقود[٢] .

٤٧- شرح محمد بن حسام الهروي توفي بعد سنة ٧٥١ هـ له نسخة في مكتبة ( لاله لي ) رقم ٣٤٤٩ ذكر في مقدمة التخمير

---

(١) البدر الطالع ٢ : ٣٣١ وكشف الظنون ٢ : ١٧٩٥ وتاريخ الأدب لبروكلمان ٥ : ٢٢٦ والأعلام ٩ : ١٧٤ ط٣ ومعجم المؤلفين ٣ : ١٩٥.

(٢) بغية الوعاة ١ : ٥١٧ وحسن المحاضرة ١ : ٣٠٩ وكشف الظنون ٢ : ١٧٧٤ ومعجم المؤلفين ٣ : ٢٧١.

٤٨- شرح محمد بن أبي بكر الهروي ، معاصر لسابقه ، منه نسخة في مكتبة لاله لي برقم ٣٤٤٧ ذكر في مقدمة التخمير .

٤٩- شرح أبي القاسم اليمني ٧٦٠ هـ ، ذكر في مقدمة التخمير .

٥٠- شرح أبي زيد محمد بن عبد الرحمن السدوسي اليمني سنة ٧٧٤ هـ ذكر في مقدمة التخمير ،

٥١- شرح شمس الدين بن الصائغ ت ٧٧٦ هـ ( المجد المؤثّل في شرح المفصل ) ذكر في مقدمة التخمير .

٥٢- شرح جلال الدين التباني الأندلسي ت ٧٩٢ هـ ذكر في مقدمة التخمير

٥٣- شرح تاج الدين أحمد بن محمود بن عمر الخجندي (توفي في القرن الثامن) : نقل عنه البغدادي وسمى شرحه بالإقليد ، وذكر بروكلمان أن منه مخطوطات في : الأسكوريال ٦٢ وباريس ٤٠٠٣ والامبروز يانا ١٠٥ ، وتصحف الخجندي في تاج التراجم وكشف الظنون إلى الجندي[1] .

٥٤- شرح ابن هطيل علي بن محمد النجري اليماني المتوفى في صنعاء سنة ٨١٢ هـ ، شرح المفصل وسمى شرحه : التاج المكلل بجواهر الآداب في شرح المفصل ، منه نسخة مخطوطة في دار الكتب المصرية رقم ١٥٦ نحو ، تيمور[2]

---

(١) فهارس الخزانة ١٣ : ١٠٧ ، كشف الظنون ١١٥٥ ـ تاج التراجم ١٦ تاريخ الأدب لبروكلمان ٥ : ٢٢٦ .

(٢) البدر الطالع ١ : ٤٩٣ ـ الأعلام ٥ : ٧ ، مجلة معهد المخطوطات المجلد ٣٢ ج١ ص ١٤٠ .

٥٥ ـ شرح المهدي لدين الله أحمد بن يحيى المرتضى ( ت ـ ٨٤٠ هـ ) : وسماه " التاج المكلل " منه نسخة في المتحف البريطاني ثان ٩٢٨[1] .

٥٦ـ شرح أحمد بن داود الخالدي اليمني تـ ٨٨٠ هـ ذكر في مقدمة التخمير .

٥٧ـ شرح المفصل للمظفري : نقل عنه البغدادي[2] .

٥٨ـ شرح الإمام المحقق نجم الدين عثمان بن الموفق الأذكاني: وسمّى شرحه العقارب[3] .

٥٩ـ شرح أحمد بن محمد بن لقمان اليمني ١٠٣٩ هـ . ذكر في مقدمة التخمير .

٦٠ـ وهناك شرح نسب لمحمد عبد الغني سماه المؤول في شرح المفصل . وذكرت دائرة المعارف أنه طبع في كلكتا سنة ١٣٢٢ هـ . وربما كان محمد عبد الغني هو نفسه محمد بن عبد الغني الأردبيلي الذي ذكر بروكلمان أن وفاته كانت سنة ١٠٣٦ هـ ، وذكر خلافا كبيرا في تاريخ وفاته[4] .

٦١ـ شرح محمد الطيب المكي الهندي:
وسمى شرحه " الوشاح الحامدي المفصل على مخدرات المفصل " طبع بالهند سنة ١٨١٨ م[5] .

٦٢ـ شرح عبد العزيز بن أبي الغنائم الكاشي ؟ هناك نسخة

---

(١) البدر الطالع ١ : ١٢٢ ، ١٢٦ ، تاريخ الأدب لبروكلمان ٥ : ٢٢٧ معجم المؤلفين ٢ : ٢٠٦.

(٢) فهارس الخزانة ١٣ : ١٠٧.

(٣) كشف الظنون ٢ : ١٧٧٦.

(٤) انظر دائرة المعارف الإسلامية ١٠ : ٤٠٤ وتاريخ الأدب لبروكلمان ٥: ٢٢٨.

(٥) تاريخ الأدب لبروكلمان ٥ : ٢٢٧.

بخطه في مكتبة ( ملي ) بايران ١٣٩٢ ذكر في مقدمة التخمير .

٦٣- شرح لمجهول :

منه قطعة من المتحف البريطاني برقم ١٠٣١[1] .

٦٤- شرح في المكتبة الملكية بالرباط ( مجهول ) ذكره في مقدمة التخمير .

٦٥- شرح في مكتبة ابن يوسف في مراكش ناقص الآخر ذكره في مقدمة التخمير .

٦٦- شرح آخر في المكتبة نفسها ذكره في مقدمة التخمير

٦٧- شرح في مكتبة المتحف العراقي ( الجزء الرابع ) ذكره في مقدمة التخمير .

٦٨- شرح في مكتبة ( رباط مظهر ) بالمدينة المنورة ( قطعة منه ) ذكره في مقدمة التخمير .

٦٩- شرح مجهول في المتحف البريطاني ، مؤلفه أندلسي كما يبدو ، رقمه ١٢٤٤ ذكره في مقدمة التخمير .

٧٠- شرح مجهول في طهران في مكتبة ( ملي ) كتب سنة ٧١٦ هـ رقم ١٤٩٥ ذكره في مقدمة التخمير

٧١- شرح مجهول في طهران في مكتبة فيضية ١٢٢٤ ذكره في مقدمة التخمير .

٧٢- شرح في مراد منلا ١٦٨٥ .

٧٣- حاشية جيدة جميلة الخط في المكتبة الوطنية بتونس .

٧٤- شرح مجهول في قونية .

هذه جملة الشروح التي استطعنا استخراجها للمفصل ، وهي

---

(١) تاريخ الأدب لبروكلمان ٥ : ٢٢٨، وانظر مقدمة التخمير ١ : ٥٦.

حتماً متفاوتة في قيمتها وفي حجمها[1] ، ورأينا أن أحدها كان جمعاً بين شرحين[2] . وكما اهتم العلماء بشرحه كذلك اهتموا بنظمه وشرح شواهده ، وتلخيصه ، وهذه أسماء منظوماته التي ذكرت خلال تراجم الرجال من النحاة .

١ـ منظومة أبي نصر فتح بن موسى الخضراوي القصري ( تـ ٦٦٣ هـ )[3] . وهو أندلسي الأصل ، رحل إلى المشرق ، وأولع بنظم العلوم فنظم المفصل وسيرة ابن هشام وإشارات ابن سينا وغيرها .

٢ـ منظومة أبي شامة عبد الرحمن بن إسماعيل الدمشقي ( تـ ٦٦٥ هـ )[4] .

٣ـ منظومة ابن مالك النحوي[5] .

٤ـ نظم المفصل لطاووس العراقي ذكره في مقدمة التخمير .

ومن مختصرات المفصل :

١ـ مختصر عبد الكريم بن عطاء الله الإسكندراني ( تـ ٦١٢ هـ )[6] .

---

(١) انظر إنباه الرواة ٤ : ٣٩ وما بعدها .

(٢) الإشارة إلى شرح الفخر الاسفيذاري . كشف الظنون : ١٧٧٧ .

(٣) طبقات الشافعية للأسنوي ٢ : ٤٥٢ برقم ١١٣٤ ، وبغية الوعاة ٢: ٢٤٢ ونظمه للسيرة النبوية لايزال مخطوطاً ، ومنه المجلد الأول في ٨١٨٣ بيت في المكتبة الخديوية بمصر . وانظر حسن المحاضرة ١ : ٢٣٤ وطبقات الشافعية للسبكي ٥ : ١٤٦ ومعجم المؤلفين ٨: ٥٠ .

(٤) طبقات الشافعية للسبكي ٥ : ٦١ وللأسنوي ٢ : ١١٨ وبغية الوعاة ٢ : ٧٧ ومعجم المؤلفين ٥ : ١٢٥ .

(٥) بغية الوعاة ١ : ١٣١ .

(٦) بغية الوعاة ٢ : ١٠٧ وكشف الظنون ١٧٧٦ ومعجم المؤلفين ٥ : ٣١٩ .

٢ـ مختصر شمس الدين محمد بن يوسف القونوي ( تـ ٧٨٨ هـ )[١]

أمّا الشروح الخاصة بشواهد المفصل فهي :

١ـ شرح أبيات المفصل لمكي بن ريان الماكسيني ذكره في مقدمة التخمير .

٢ـ شرح شواهد المفصل لفخر الدين الخوارزمي ( تـ ٦١٧ هـ[٢]

٣ـ شرح أبيات المفصل للمبارك بن المستوفى ( تـ ٦٣٨ هـ) ونقل عنه البغدادي[٣] .

٤ ـ أمالي ابن الحاجب على أبيات المفصل ( تـ ٦٤٦ هـ ). نقل عنه البغدادي[٤] .

---

(١) كشف الظنون ١٧٧٦ ومعجم المؤلفين ٢ : ١٢٢.

(٢) فهارس الخزانة ١٣ : ١٠٨ وتاريخ الأدب لبروكلمان ٥ : ٢٢٧. ومنه نسخة في الظاهرية حسب فهرس مخطوطات النحو رقم ٣٣٤٣.

(٣) انظر فهرس شرح أبيات المغني ٨ : ١٠٨ وفهارس الخزانة ١٣ : ١٠٨ ومنه نسخة في ٢٣٤ ورقة في تركية : آقحصار ، زين الزادة . رقم ٥١. انظر نوادر المخطوطات العربية في تركية ١ : ١٨٠.

(٤) انظر فهارس شرح أبيات مغني اللبيب ٨ : ٤٤٣ وفهارس الخزانة ١٣ : ١٩ وحاشية البغدادي على شرح بانت سعاد ١ : ٦٥٨ ونقل عنه الدلائي في نتائج التحصيل انظر على سبيل المثال المجلد الأول ، الجزء الثالث : ١٠٤٥ ، ١١١٩ ، ١١٧٥ ، ١٢٢٨ ، ١٢٢٩.

٥ ـ شرح أبيات المفصل للصغاني رضي الدين حسن بن محمد ( تـ ٦٥٠ هـ )[١] .

٦ـ شرح شواهد المفصل للمراغي نقل عنه البغدادي ٠ جاء في مقدمة التخمير ١ : ٥٦ أن هذا الكتاب تعاون على تأليفه أحمد بن أحمد بن عطاء البخاري وشيخه عز الدين المراغي تـ ٦٦٦هـ وقال صاحب المقدمة إنه وقف على ثماني نسخ خطيه منه[٢] .

٧ ـ شرح شواهد المفصل للكرماني نقل عنه البغدادي[٣]

٨ ـ المفضل في شرح شواهد المفصل لبدر الدين النعساني الحلبي[٤] ، وهناك شروح للشواهد أيضاً لم تذكر أسماء مؤلفيها[٥] .

كما ذكرت حاشية للشلوبين ( تـ ٦٤٥ هـ ) على المفصل نقل عنها البغدادي وسماها التعليقة[٦] .

وصنف بعض العلماء كتباً في مآخذهم على المفصل وهم :

١ ـ الشرف محمد بن عبد الله المريسي ( تـ ٦٥٥ هـ )

قال حاجي خليفة : " إنه أخذ على الزمخشري سبعين موضعاً أقام على خطئه البرهان "[٧] .

---

(١) بغية الوعاة ١ : ٥٢٠ وتاج التراجم ٢٤ برقم ٠٦١ وذكر الأستاذ عدنان الدوري جريدة بالمراجع التي ذكر فيها هذا الشرح في الحاشية ٢٥ في كتاب الشوارد في اللغة للصغاني ص ٥٧ وقال " :

ذكر ابن قاضي شهبة في طبقات النحاة واللغويين ( ورقة ١٢٣ ) أنه له ــ أي للصغاني ــ شرح المفصل ، والصواب : شرح أبيات المفصل ، حيث لم يذكر أحد من المتقدمين ذلك"

(٢) شرح أبيات مغني اللبيب ١ : ٠٣٧٦

(٣) شرح أبيات المغني ٨ : ٢٢ وانظر فهارس الخزانة ١٣ : ١٠٩ وبغية الوعاة ٢ : ٠٢٧٩

(٤) بدر الدين النعساني توفي بحلب سنة ١٩٤٣ وهو من أعضاء المجمع العلمي العربي بدمشق ٠

(٥) مثلا هنالك حاشية على المفصل ، وهي شرح لأبياته في الظاهرية ٨٥١٩ ، وهناك نسخة من شرح شواهده بدون اسم المؤلف في الظاهرية ايضاً ٠١٨٢٢

(٦) فهارس الخزانة ١٣ : ١٠٧ وشرح أبيات المغني ٦ : ٠٢٥٥

(٧) بغية الوعاة ١ : ١٤٤ وفيه المرسي ، وكشف الظنون ٠١٧٧٥

٢ـ أبو الحجاج يوسف بن معزوز القيسي الأندلسي ( تـ ٦٢٥ هـ ) صنف كتاباً سماه " التنبيه على أغلاط الزمخشري في المفصل وما خالف فيه سيبويه "[١]

إن ما تقدم ذكره من شروح المفصل وشروح شواهده ومنظوماته ومختصراته والمآخذ عليه ، يصور لنا مدى اهتمام العلماء بهذا الكتاب الذي أضحى الكتاب الأساسي لتعليم النحو في القرن السادس الذي تم فيه وضع تسعة عشر شرحاً ما بين سنة ٦٠٦ وسنة ٦٩٨ هـ واستمر تأثيره إلى ما بعد ذلك ، فإذا كان هذا مبلغ اهتمام المتقدمين بالمفصل ، فماذا رأى فيه المحدثون وما موقفهم منه؟

## مناقشات حول المفصل في آثار المحدثين

اهتم المحدثون بالمفصل ، وكتبوا حوله البحوث الموجزة والبحوث الضافية ، وتباينت آراؤهم فيه بين المبالغة في قيمته والرفع من شأنه ، وبين الاعتدال في تقديره والحكم عليه بعين العدل والإنصاف .

وسأعرض فيما يلي آراء من وقفت لهم على رأي في المفصل ثم أعقب عليها .

### آراء الدكتور حسن عون[٢]

وسأقف في البداية مع آراء الدكتور حسن عون ، الذي يرى أن الدراسات اللغوية شهدت عصرها الذهبي في الفترة الممتدة من

---

(١) بغية الوعاة ٢ : ٣٦٢ وكشف الظنون ١٧٧٦ .

(٢) الإحالات ههنا على كتابه " تطور الدرس النحوي " .

سيبويه إلى الزمخشري ، واستشهد بقول أحد الأساتذة الفرنسيين بأنه " لم تخدم أية لغة على ظهر الأرض بمثل ماخدمت به اللغة العربية في العصور القديمة والوسطى " وعقب الدكتور حسن على ذلك بقوله : " غير أن أضواء هذه الفترة لم تسلط على هيكل النحو كما سلطت على المباحث اللغوية الأخرى التي تخدمه وتدعمه وتشد من أزره ، فبقي تقريباً على عهدنا به لدى سيبويه ، حتى جاء الزمخشري فتمرد عليه وجدد فيه ، وأعمل في مباحثه ما يشبه عملية الهدم والبناء "[1] ونستطيع أن نستنتج من كلام الدكتور حسن النتائج التالية :

أولا : استمرار جمود النحو بعد سيبويه حتى مجيء الزمخشري.

وثانيا : الزمخشري كان متمرداً .

وثالثا : الزمخشري كان مجدداً ، هدم وبنى .

وتابع الدكتور عون عرض رأيه بقوله : " كان الزمخشري فريداً في اتجاهه هذا من بين معاصريه الذين كانوا يحترمون القديم ، ويتمسكون به ويحرصون على الحفاظ عليه ، ومن أجل ذلك ساغ لنا أن نقول : إن الزمخشري صاحب مدرسة نحوية جديدة ، وإن هذه المدرسة كانت بالغة التأثير في الدرس النحوي ، بل إنها استطاعت أن تحل محل مدرسة سيبويه في الأوساط العلمية ، ومن أجل ذلك ساغ لنا أن نعدل عن تسمية المدارس النحوية بأسماء أمكانها إلى تسميتها بأسماء أصحابها وأئمتها "[2] ونخلص من قراءة هذه الآراء إلى أن الدكتور عون يرى ما يلي :

يرى أولاً أن الزمخشري لم يكن يحترم القديم و لم يكن يحرص عليه .

(١) تطور الدرس النحوي : ٨٠.

(٢) تطور الدرس النحوي : ٨٠.

ويرى ثانياً أن الزمخشري صاحب مدرسة نحوية جديدة .

ويرى ثالثاً أنه بناءً على ما تقدم يجوز للدارسين أن ينسبوا النحو إلى أصحابه دون تحفظ .

ثم تحدث الدكتور عون عن تقسيم المفصل إلى أربعة أقسام ــ مما تقدم ذكره ـ وعقب على ذلك بقوله : " وألف المفصل دون أن يكون في ذلك متأثراً بنظرية العامل ولا بنظرية المعمول ، ولا بالفصل بين قضايا النحو وقضايا الصرف ، هذه النظريات التي أربكت النحاة وسببت لهم الكثير من الخلط والاضطراب "[1]

والزمخشري ـ حسب عبارات الدكتور حسن ـ حسم الموقف، ووضع منهجاً حديثاً جريئاً وبارعاً لم يسبق إليه ، وبذلك يكون " المفصل الذي اعتبر من حيث مادته وتصنيفه وطريقة معالجته للقضايا النحوية ، أعظم كتاب ظهر بعد كتاب سيبويه " ولعل أهم ميزاته أنه تخلى عن كل ماكان يشوب المؤلفات النحوية من الحشو والاستطراد وذكر الخلافات ، كما تخلى عن التعليلات العقلية أو المنطقية " " وهكذا حل كتاب المفصل في الأوساط اللغوية في أثناء القرن السادس والسابع من الهجرة محل كتاب سيبويه في القرون السابقة على الزمخشري " ورأى الدكتور عون : " أن المفصل يمتاز بالأصالة المتمثلة بمخالفاته الكثيرة لسيبويه بالنسبة لبعض المسائل الجزئية " وتجلت أصالة الزمخشري أيضاً " في استشهاده بأحاديث الرسول ضارباً صفحاً عن صنيع سيبويه الذي لم يستشهد في كتابه بحديث واحد " .

---

(١) المرجع السابق : ٨٤ .

ورأى الدكتور عون " أن أبرز ما يصور شخصية الزمخشري كعالم لغوي عظيم هو اتصافه بالاجتهاد في النحو " وضرب أمثلة من هذا الاجتهاد ، منها أن الزمخشري أضاف ( كافة ) في قوله في مقدمة المفصل " محيط بكافة الأبواب " ومنها أن " من " بمعنى " بعض " تكون اسماً ويجرى عليها ما يجرى على الأسماء ، ومنها وجوب اقتران خبر عسى بأن[1] .

هذه هي جملة آراء الدكتور حسن عون في الزمخشري عموماً وفي المفصل خصوصاً ، وسأرجيء مناقشة هذه الآراء إلى ما بعد استعراض رأي غيره من الباحثين .

## رأي الدكتور شوقي ضيف :

عقد الدكتور شوقي ضيف في كتابه " المدارس النحوية " فصلاً بعنوان : المدرسة البغدادية[2] ، وهي تسمية لنا منها موقف وفيها رأي ، وتحدث عن نحاة صنفهم في عداد هذه المدرسة كالزجاجي والفارسي وابن جني . ثم ذكر من سماهم بالبغداديين من المتأخرين ، وعد منهم ابن الشجري وأبا البركات الأنباري والزمخشري وابن يعيش .

وذكر الدكتور ضيف أننا " إذا تعقبنا آراء الزمخشري وجدناه يمثل الطراز البغدادي الذي رأيناه عند أبي علي الفارسي وابن جني، فهو في جمهور آرائه يتفق ونحاة البصرة الذين نهجوا علم النحو ووطأوا الطريق إلى شعبه الكثيرة ، ومن حين إلى حين يأخذ بآراء الكوفيين أو بآراء أبي علي أو ابن جني ، وقد ينفرد بآراء خاصة لم

(١) هذه الآراء نثرت في الصفحات ٨٤ إلى ١٠٥ في كتاب تطور الدرس النحوي .

(٢) المدارس النحوية من ٢٤٥ إلى ٢٨٧ .

يسبقه أحد من النحاة إليها "[1] .

وهذا الحديث وإن كان يتجه إلى الزمخشري ، إلا أنه في فحواه يتجه إلى " المفصل " على نحو مباشر بدليل قوله : " ويكفي أن نرجع إلى المفصل فسنراه يضع كتاب سيبويه نصب عينيه حتى ليصبح ملخصاً له أحياناً على نحو ما يلقانا في باب المفعول المطلق وصوره الكثيرة ، وغالباً ما يتابعه في آرائه النحوية "[2] ويقول : " وجعله تشرّب روحه للمذهب البصري يعبر عن البصريين كما عبر عنهم أبو علي الفارسي وابن جني باسم : أصحابه . فهو في أغلب أحواله إمّا أن ينزع عن قوسهم جميعاً وإما أن ينزع عن قوس بعضهم "[3] .. " وللزمخشري بجانب اختياراته من المذاهب البغدادية والكوفية والبصرية آراء كثيرة ينفرد بها ، من ذلك ذهابه إلى أن " إذ " قد تقع مبتدأ .. "[4] ويمكن أن نرتب هذه الآراء التي نثرها الدكتور شوقي ضيف على النحو التالي:

- الزمخشري في جمهرة آرائه يأخذ بآراء علماء البصرة لأن روحه تشربت مذهبهم .

- والمفصل في بعض مواضعه يغدو وكأنه ملخص لسيبويه .

- والمؤلف يعبر عن البصريين بقوله " أصحابنا " .

وهو يأخذ بآراء أبي علي وابن جني وقد يأخذ بعض آراء

---

(١) المدارس النحوية : ٢٨٤.

(٢) الموضع السابق .

(٣) الموضع السابق .

(٤) المرجع نفسه : ٢٨٦.

الكوفيين ، واستناداً إلى هذا يصنفه الدكتور شوقي ضيف ضمن البغداديين أو ما يسميه المدرسة البغدادية ·

## رأي الدكتور محمود حسني محمود :

عقد الدكتور محمود حسني محمود في كتابه " المدرسة البغدادية في تاريخ النحو العربي " باباً للحديث عمن سماهم بالبغداديين المتأخرين ، وتوقف عند الزمخشري وقفة خاصة ، وقال: إن الزمخشري " يطلق اصطلاح أصحابنا على البصريين في أكثر من موضع ، وإن هذا لايدل على البصرية بقدر مايدل على الاتفاق معهم في الرأي الذي يذكر فيه هذا الاصطلاح " وكان الدكتور محمود ذكر في البغداديين الربعي وابن الشجري وابن الأنباري وابا البقاء العكبري وابن يعيش والرضي الاستراباذي ·

وخلاصة مايريده الدكتور محمود هو أن يصنف الزمخشري في المدرسة البغدادية ، وأن يقول : إن الزمخشري " كان بغدادي المذهب " ومن يمعن النظر في مذهب الزمخشري النحوي يجد أنه من أولئك النحويين الذين نهجوا نفس الطريق التي سار عليها الفارسي وابن جني وغيرهما من النحاة الذين كانوا يقفون موقفاً معتدلاً بين المذهبين ، ولكن في ميل إلى المذهب البصري الذي عم بغداد وطغى على أذهان الناس بعد القرن الرابع الهجري " " وسنجد أيضاً أن هذه البغدادية تتجلى في منهجه السماعي والقياسي وفي انتخابه ما راق له من آراء البصريين والكوفيين ، وتتجلى في اهتدائه إلى آراء جديدة استقل بها " ويمكن أن نوجز هذه الآراء في نقاط محددة:

كان الزمخشري ميالاً إلى المذهب البصري ويسير على سنن الفارسي وابن جني وهو عندما يطلق على البصريين " أصحابنا "

يعني أنه يوافقهم في الموضع فقط ، وكان يقف موقفاً وسطاً بين المذهب البصري والكوفي مع ميل إلى البصري ، وكان بغداديا ينتخب ما راق له من آراء البصريين والكوفيين .

وإننا نجد أن آراء الدكتور محمود هي نفسها آراء الدكتور شوقي مع شيء من التحوير في العبارة والتعديل في الصياغة .

**رأي الأستاذ سعيد الأفغاني :**

ذكر الأستاذ سعيد الأفغاني رأيه في المفصل على نحو موجز فقال : " أمّا المفصل فقد أراد فيه جمع ما استطاع من قواعد وضوابط ، وأوجز عبارته إيجازاً شديداً ، والظاهر أنه وضعه لطبقة متقدمة من الطلاب حظيت بقدرواف من الثقافة العامة حينئذ"[1]

**رأى الدكتور مازن المبارك :**

وخلاصة رأى الدكتور مازن المبارك أننا نجد في المفصل نحواً مصبوغاً بالصبغة النظرية لأن الزمخشري كان من كبار المعتزلة " فكان مفصل الزمخشري ككشافه ، نصاً منطقياً أبدع العقل في صياغته وإحكامه "[2] .

**رأى الأستاذ عبد الحميد حسن :**

يرى الدكتور عبد الحميد حسن أنه ليس بين كتاب سيبويه وبين مفصل الزمخشري كتاب عالج المباحث النحوية علاجاً كاملاً

---

(١) من تاريخ النحو : ١٣٨.

(٢) النحو العربي : العلة النحوية ١٣٣.

شاملاً . . أمّا كتاب المفصل " فيعتبر مرحلة تامة النمو وحلقة كاملة الوضع في سلسلة البحوث النحوية "[1] .

### رأى الأستاذ مرتضى آية الله الشيرازي :

عرض الأستاذ مرتضى آية الله الشيرازي لمذهب الزمخشري النحوي من خلال المفصل فقال : " وكان الزمخشري ينحو نحو المذهب البصري في النحو ، وقد جمع آراء البصريين في كتابه المفصل ، وهو في عمومه صورة مفصلة ومبوبة لآراء سيبويه في الكتاب ، ومع ذلك لم يكن يتعصب لمذهبهم على المذاهب الأخرى، ويذكر الأستاذ الشيرازي أن الزمخشري أخذ عن الكوفيين في بعض المواضع ، ويشير إلى انفراده في مواضع أخر[2] .

### مناقشة وتعقيب :

من استعراض الآراء السابقة يمكن جعلها في مجموعتين ، الأولى تشمل رأي أستاذينا الجليلين الأفغاني والمبارك ومعهما الشيرازي ، ويمكن أن نجمل معهم رأى الدكتور عبد الحميد حسن. ورأيهم أميل إلى الاعتدال في الحكم ، والرغبة في ألاّ يحملوا الكتاب مالا طاقة له به من جليل الثناء .

ورأي الدكتور عبد الحميد حسن قابل للنقاش ، فقد ظلم الكتب التي كانت قبل المفصل ومهدت له الطريق ، ثم ادعى الكمال المطلق للمفصل ، مع أن المفصل كانت عليه مآخذ جديرة

---

(١) القواعد النحوية ٢٦٧.

(٢) الزمخشري لغويا ومفسرا : ٣٩٧.

بالنظر والتدبر ، مما يقتضي الدكتور الحسن أن يعدل رأيه ، ويتخلى عما فيه من المبالغة[١] .

أمّا المجموعة الثانية فتشمل رأي الدكتور حسن عون والدكتور شوقي ضيف والدكتور محمود حسني محمود ، وهؤلاء يميلون - كل بقدر - إلى المبالغة في تعظيم شأن الزمخشري وكتابه المفصل . وآراء الدكتور حسن عون تحتاج إلى وقفة طويلة لو أننا حملناها على محمل الجد ، ونظرنا إليها على أنها وليدة البحث والاستقصاء ، ولكن بما أني أنظر إليها على أنها ضرب في التعبير الإنشائي المثير ، خالطته حماسة في غير محلها ، فإني رأيت أن أقف عندها بقدر .

رأى الدكتور حسن أن الزمخشري لم يكن متأثراً بنظرية العامل ، وهذا ادعاء ينقضه المفصل نفسه ، وأبواب المفصل صنفت بحسب أثر العامل ، والزمخشري صرح بالعامل كثيراً في كتابه المفصل وغيره ، فكيف يكون غير متأثر بنظرية العامل ؟[٢]

ووصف الدكتور حسن الزمخشري بالتمرد على النحو ، نحو سيبويه . وهذا وصف عجيب لرجل يصرح في شعره بأن حجره مأوى كتاب سيبويه ، ويفخر بأنه الراوية الوحيد لهذا الكتاب[٣] ، وما ندري على من تمرد الزمخشري ؟ فهو لم يخلف لنا كتاباً

---

(١) انظر الدراسات النحوية واللغوية عند الزمخشري : ١١٦ .

(٢) الدراسات النحوية واللغوية عند الزمخشري ٢١٩ .

(٣) انظر ديوانه ص ١٦٦ مخطوطة الظاهرية وفيه:

فقل أين خلى سيبويه كتابه ... يقل : حِجر جار الله مأواي حالفا

ومالي رواة الكتب راوية له ... سوى واحد فانظر فلست مصارفا

ولو لم تكن لي غير هذي فضيلة ... لبرزت سباق الأضاميم راعفا

ككتاب ابن مضاء مثلاً ، وكل ما تفرد به أو زعم له ذلك إنما هو آراء جزئية لاتقيم مذهباً ولاتكون تياراً[1] .

وادعى الدكتور حسن عون أن الزمخشري هدم وبنى ، أمّا أنه بنى فهذا ما لاشك فيه ، ولكن الشك يتطرق إلى الهدم ، فما الذي هدمه الزمخشري ، أحذف النحو وأتى بنحو جديد ، أصنف كتابا نقد فيه آراء النحاة وقدم لها بديلاً ؟ .

وادعى الدكتور أيضاً أننا نستطيع بسبب الزمخشري أن ننسب النحو إلى صاحبه ونعدل عن تسمية المدارس النحوية ، ومعنى ذلك أنه سيكون لدينا نحو ابن مالك ونحو ابن هشام ، وابن خروف .. ولاأريد أن أعلق على هذا الرأي خوفاً من جمحات القلم ، ولكن يكفي القول : إن النحو العربي هو ثمرة استنباط أجيال من العلماء ووضعهم ، وليست له طبيعة ذاتية كالشعر أو النثر الفني حتى ينسب لفلان وفلان . نعم يجوز أن يكون للنحوي رأي جزئي أو آراء ، أمّا أن يكون له نحو برأسه ينسب إليه فهذا حدث لم تعرفه العربية ، ولا غيرها من اللغات أيضاً .

وادعى أيضاً أن مدرسة الزمخشري حلت محل مدرسة سيبويه، ولو أنه قال : إنها امتداد لمدرسة سيبويه لما جانب الصواب ، أو لو قال : إنها مدرسة نحوية تطورت في بلدان الخلافة الشرقية مستظلة بمظلة مدرسة سيبويه آخذة بتوجهاتها ، لكان القول أقرب إلى الاعتدال . أما قرأ الدكتور المفصل ورأى اسم سيبويه يتكرر ويتكرر ، أمَا رأى أن نصف شواهد الشعر في المفصل من كتاب سيبويه ، إذا كان لم ير كل هذا في المفصل فماذا رأى ؟ وزعم

(١) انظر الدراسات النحوية واللغوية عند الزمخشري ١٢٥ .

أيضاً أن سيبويه لم يستشهد بحديث واحد ، بينما الزمخشري استشهد بعدة أحاديث ؟ نعم صحيح أن الزمخشري استشهد بعدة أحاديث ، ولكن غير صحيح أن سيبويه لم يستشهد ، لقد احتج سيبويه بعدد من الأحاديث وإن كان لم يذكر أنها أحاديث .

ومن الأمثلة التي ضربها الدكتور حسن عون ليصور اجتهاد الزمخشري في النحو قوله في مقدمة المفصل " محيط بكافة الأبواب"؟!! .

على كل حال فإن ما زعمه الدكتور عون للزمخشري لانقضه نحن ، بل ينقضه الزمخشري بشعره وينقضه بكتبه . فالزمخشري يحترم القديم ، ويعتز برواية كتاب سيبويه ، ولم يدّع لنفسه ولا ادعى له أحد من القدماء والمحدثين شيئاً مما ادعاه له الدكتور حسن عون ، فأساء إلى منهج البحث ولم يحسن إلى الزمخشري .

وسأجمل فيما يلي مناقشة رأي الدكتور شوقي ضيف والدكتور محمود حسني محمود:

ولن أكرر هنا ما كنت قلته في المدرسة البغدادية بصورتها المزعومة لدى بعض المحدثين ، وكلام الدكتور شوقي ينقض بعضه بعضاً ، فإذا كان الزمخشري في جمهور آرائه يأخذ بآراء أهل البصرة، وإذا كان كتابه " المفصل " في بعض مواضعه يغدو ملخصاً لكتاب سيبويه ، كما يقول الدكتور شوقي ، فماذا يضير الزمخشري إن خالفهم في مسائل جزئية ؟ أيخرج به هذا من المدرسة البصرية ذات الأصول الراسخة إلى مدرسة تسمى البغدادية تكاد تكون لا أصول لها حسب رأي أبي الطيب اللغوي ؟ . ويرى الدكتور ضيف أن الزمخشري انفرد بآراء لم يسبقه إليها أحد من النحاة ، وهذا لامانع منه ، ولكنه أمر يحتاج إلى استقراء شامل للتراث

النحوي كله قبل الزمخشري ، فهل هناك من يزعم لنفسه استطاعةذلك حتى يومنا هذا وشروح سيبويه لم ينشر منها شرح واحد بعد ؟ .

أمّا الدكتور محمود حسني فلن أفرد له مناقشة خاصة ، فهو يدور في فلك الدكتور شوقي ، وسمى كتابه " المدرسة البغدادية " وأخذ يتصيد لها من هنا وهناك ، ولو كان له سبيل لجعل من سيبويه بغدادياً . والطريف لديه أنه يريد أن يجعل مصطلح " أصحابنا " عند الزمخشري خاصاً بالموضع الذي يوافق فيه البصريين. وقياساً على ذلك فإن بإمكانه أن يقول " أصحابنا " عن الكوفيين في الموضع الذي يوافقهم فيه ؟ ومااندري لم لم يفعل ذلك؟.

وخلاصة ما نذهب إليه ونراه بعد هذا التطواف أن الزمخشري استفاد مما صنفه النحاة قبله من الكتب الخاصة بتعليم النحو ، وخاصة كتاب الإيضاح العضدي ، حتى أتيح له أن يصنف المفصل. فكان المفصل في عصره الكتاب الذي أصبح تاج الكتب لتعليم النحو ، ومثل قمة التأليف من أجل التعليم ، سواء أكان ذلك من حيث المادة أم من حيث المنهج ، فقد تمسك بأصول البصريين وطرائقهم مع سعة في الأفق ، ورحابة في الصدر ، وقوة في الشخصية ، أتاحت له أن يدلي بملاحظاته واختياراته وآرائه ، ونأت به عن أن يتعصب على الكوفيين ، ودفعت به في طريق السلف الصالح : الحكمة ضالة المؤمن .

■■

## الفصل الثالث

# وصف شرح ابن يعيش ومواده

وصف الشرح ومواده :

صنف ابن يعيش كتابه " شرح المفصل " في سني نضجه واكتماله ، ولانستطيع أن نحدد بالضبط متى بدأ كتابة الشرح ، ولكنه ـ وكما صرح في مقدمته ـ عاد إلى إتمام شرحه وإكماله وهو يدلف إلى السبعين ، وربما لم يتم له إكمال التأليف إلا بعد أن جاوز السبعين ، وهو متمتع بصحوة ذهنية رائعة ، حية وقادة ، لاتستكين إلا للبرهان ، ولاتقعد عن طلب العلة والسبب ، ولا تتغافل عن مسألة عويصة أو شائكة ٠ بل إنها تثير مثل هذه المسائل، وتفترضها افتراضاً ، وهي تمتح من صدر حوى أصول العلوم العربية الإسلامية وفروعها ، وتعتمد على فكر أتقن الحجاج والنقاش وتوليد القضايا ، وشحذته دراسة المنطق في أصوله ، وغذته مجادلات القرون السالفة ، وأمده تراث عريق غني خلفه له النحاة السالفون ٠

و لهذا كله لم يكن همه في شرحه مقتصراً على مجرد توضيح عبارة أو شرح شاهد ، بل إن المتن بين يديه ليس سوى منطلق ، ليشمل الشرح النحو العربي بأصوله وقواعده وعلله ومسائله وخلافات أئمته ومجادلاتهم ، وهو في ذلك كله مستند إلى أصل ، آخذ بمذهب ، عنه ينافح وإليه يؤول ، مع احتفاظه لشخصيته بحقها، ولرأيه بأصالته ، سواء أكان هذا الرأي ترجيحاً أم اختياراً أو رفضاً . وإذا كان الشارح قد جمع فأوعى ، وقرر فأفاد ، فإنه أيضاً حلل فجلى ، وناقش فأبدع " والبحث التقريري نوع لم يعرفه تراثنا، بل إن الشروح والملحقات ذاتها لم تكن مجرد جمع مادة أو إسقاط أخرى ، بل كانت محاولات فلسفية تزيد من نطاق التحليل الفعلي وبيان أسسها النظرية ، وهذا هو الشرح ، أو أن تركز على الأفكار الأساسية التي تبرز من خلال التحليلات والبراهين . . . وهذا هو التلخيص "[1]

وابن يعيش عني بهذا كله ، بالشرح والتفسير والتحليل والتعليل ، واستشهد بالقرآن والحديث والشعر وكلام العرب ، وبالنماذج النحوية ، متكئاً على ثقافة غنية ، تعينه على الاستطراد والاستيعاب ، آخذ بأصول منهجية تأخذ بيده وتهديه ، فتبعده عن التلفيق واصطناع المذاهب ، وتصونه من الولع بالخلاف وشهوة القول .

تتألف مادة الشرح من أبواب النحو العربي وأبواب التصريف، منسوقة على ترتيب الزمخشري : الأسماء ، الأفعال ، الحروف ،

---

(١) التراث والتجديد : ٧٠.

قسم المشترك . مدعمة بالشواهد والعلل ، وسار الشارح على هذا الترتيب والتقسيم[1]

وعمد ابن يعيش إلى شرح عبارة الزمخشري ، وإيراد آراء النحاة ، ومسائل الخلاف ، وشرح اللغات ، وأتى بشواهد غزيرة من القرآن الكريم والشعر وكلام العرب والحديث النبوي ، وربما خرج إلى بعض الترجيحات أو الاختيارات .

أمّا شرحه لعبارة الزمخشري فيلقانا في كل ثنية من ثنايا الشرح ، وغايته التوضيح والإبانة عن مقاصد المؤلف ، ودعمها بالشواهد ومناقشتها مقارنة بآراء الآخرين ، مع زيادة في التفصيل والتفريع ، وغالباً ما يثير تساؤلاً جدلياً ويجيب عنه ، فمن أمثلة ذلك قول الزمخشري في مبحث المنادى : " وانتصابه محلاً إذا كان مفرداً معرفة كقولك : يازيد وياغلام ويا أيها الرجل " .

قال الشارح : " وأما انتصابه محلاً ، فإذا كان المنادى مفرداً معرفة فإنه يبنى على الضم ، ويكون موضعه نصباً ، وذلك على ضربين : أحدهما ماكان معرفة قبل النداء . والثاني ما كان متعرفاً بالنداء ولم يكن قبل كذلك . وذلك نحو : يازيد ويارجل ، فرجل نكرة في الأصل ، وانما صار معرفة في النداء . وذلك أنك لما قصدت قصده ، وأقبلت عليه صار معرفة باختصاصك إياه بالخطاب دون غيره . قال الأعشى:

---

(1) نشير ههنا إلى أن شرح المفصل طبع في ألمانيا في جزأين ، وفي مصر في عشرة أجزاء ، وهذه التجزئة الطباعية أمر شكلي لاقيمة له . والقسمة الأساسية هي التي اعتمدها المؤلف أي : الأسماء والأفعال والحروف وقسم المشترك .

قالت هريرة لما جئت زائرها ويلي عليك وويلي منك يارجل[1]

لما أرادت رجلاً بعينه ، بناه على الضم "[2]

ثم أثار قضية التعريف في المنادى المفرد العلم ، أكان هذا العلم معرفة وبقي على حاله بعد النداء كما كان قبل ذلك ، أو أن تعريفاً حدث فيه غير تعريف العلمية ؟ وأجاب ابن يعيش عن هذا بقول المبرد ، وعرض رأي ابن السراج المخالف لرأي المبرد وانتصر للمبرد . ثم تساءل عن الضمة في نحو قولك : " ياخالد " أهي ضمة إعراب أم ضمة بناء ؟ واستطرد في هذا استطراداً طويلاً . ولم يترك ابن يعيش شرح عبارة الزمخشري إلا في مواضع قليلة[3] ، وذلك لوضوحها وعدم تعلق أي خلاف بها .

واشتمل شرحه على شرح تام لشواهد المفصل الشعرية وغيرها ، فهو يذكر الشاهد الذي يورده الزمخشري ، وغالباً ما يذكر اسم صاحبه ، ثم يشرح ما فيه من ألفاظ صعبة ، وينثر معناه ، ويدل على موضع الشاهد فيه ، فمثلاً أورد الزمخشري قول ذي الرمة:

وإن تعتذر بالمحل من ذي ضروعها إلى الضيف يجرح في عراقيبها نصلي[4]

فقال الشارح : " فأما قول ذي الرمة .. فالشاهد فيه قوله : " يجرح " والمراد يجرحها ، فحذف المفعول لما ذكرنا . يصف نفسه

---

(١) ديوان الأعشى ص ٥٧ ق ٢١.

(٢) شرح المفصل ١ : ١٢٨.

(٣) شرح المفصل ٧ : ١٥٨.

(٤) ديوان ذي الرمة ١ : ١٥٦ ق ٢ ب ٣٣.

بالكرم وقرى الضيف والتاء للتأنيث ، والضمير يعود إلى النوق يقول : إن اعتذرت النوق بقلة اللبن لأجل المحل عقرتها للأضياف ، والمراد بذي ضروعها:اللبن،كما يقال:ذو بطونها،والمراد : الولد "(١)

وكنا أشرنا إلى ولع الشارح بشرح مفردات اللغة ، سواء أكانت تلك المفردات مما ورد في نص الزمخشري أم في شواهده ، أو مما ورد في شواهد الشارح واستدراكاته على الزمخشري . فمن ذلك مثلاً قول الزمخشري : " والزيادتان المفترقتان في نحو : حَبَوْكَرَى وخَيْتَعُور ومَنْجَنُون وحِجِنْبَار .... "(٢) فقد وقف الشارح لدن هذه الأبنية وفسرها ، قال : " فالحَبَوْكَرى : الداهية ، والخَيْتَعُور : الداهية ، وقيل كل ما يغر ويخدع كالسراب ونحوه ، والدنيا خيتعور لأنها لاتدوم . والحجنبار : الضخم . والمَنْجَنُون : الدولاب " وأضاف الشارح أبنية أخرى وفسرها ، فذكر أن : " الخَيْسَفُوج : شجر . والعَيْسَجُور من النوق : الصُّلبة . والعَيْطَموس من النساء : التامة الخلق "(٣)

وأما الاحتجاج بالآيات الكريمة ، فإن الشارح سار على سنن الماتن ، فأكثر من الاستشهاد بها ، وكان يدعم شواهد القرآن التي أتى بها الزمخشري بنظائرها من القرآن ، فإذا أهمل الزمخشري أمراً مما له بالقراءات تعلق ، عرج عليه الشارح مفصلاً القول فيه . ومما تجدر الإشارة إليه ، أن ذكر الآية في الشرح قد لايتعلق بالاحتجاج

---

(١) شرح المفصل ٢ : ٤٠ .

(٢) في اللسان : الحَبَوْكَرى : " الداهية والصبي الصغير ومعركة الحرب بعد انقضائها ، والخيتعور : السراب والدنيا والذي ينزل من الهواء في شدة الحر أبيض الخيوط أو كنسج العنكبوت . والحجنبار : الرجل الضخم . والمنجنون : الدولاب ووزنه فعللول " .

(٣) شرح المفصل ٦ : ١٤٠ .

النحوي فقط ، فالشارح يورد الشاهد ليشرح كلمة أو بيان أسلوب ، وما نحا نحو ذلك ، وسيأتي تفصيل هذا ٠

وإذا كنا بسبيل الوصف العام ، فيمكننا أن نلاحظ أن الزمخشري احتج في المفصل بالقرآن الكريم في حوالي / ٣٤٨ / موضع ، وأضاف الشارح حوالي ( ١٠٨٠ ) موضع ٠ ومع افتراض حد من الخطأ النسبي في هذا الإحصاء ، فإن الأرقام في جملتها تبقى صحيحة وذات دلالة عامة على اتساع الشارح في اعتماده على الآيات الكريمة في شتى أنواع الاحتجاج والاستدلال ٠

واحتج الشارح بطائفة من الأحاديث النبوية ، وهي ستكون ذات دلالة هامة في بحث الاحتجاج ، على الرغم من قلة عددها بمقارنتها بعدد الشواهد القرآنية والشعرية ، ومما تجدر ملاحظته أن الشارح أضاف إلى ماذكره الزمخشري من الأحاديث ، نحو أربعين حديثا ٠

وأما شواهد الشعر في الشرح ، فهي غزيرة غزارتها في المفصل ، وطبيعي أن تتكرر شواهد المفصل في الشرح وهي (٤٥٦) شاهداً ، وأن يشرحها الشارح ويدل على موضع الاستشهاد ، وعلى صاحب الشاهد إن كان الزمخشري قد أهمله ، وأن يتبع كل شاهد بنظائره وبلغ تعداد المواضع التي احتج فيها بالشعر حوالي (١٣٣٨) موضع خالصة له ٠

وكان الزمخشري يريد أن يستوعب نماذج أبنية الأسماء جميعاً في كتابه ، ووقف الشارح لدى كل نموذج من نماذج الأبنية هذه ليذكر نظائره ، وكأنه يريد ألا يفوته بناء من الأبنية مع شرح لمعانيها ٠ ومن أمثلة ذلك أنه بعد أن ذكر " إثمد " التي ذكرها

الزمخشري قال : " ومثله إجرد ، وهو نبت ولا نعلمه جاء صفة " وبعد أن ذكر إصبع التي ذكرها الزمخشري قال : " ومثله إبين " وهو موضع بعدن ، وإشفى الذي للإسكاف وهو المخرز ، ولم يأت صفة " وبذلك اشتمل الشرح على كمية كبيرة من الأبنية ونوادرها[1]

كما اشتمل الشرح على طائفة صالحة من كلام العرب وأمثالهم . ففي شرح خطبة المفصل مثلاً نقع على أربعة أمثال ، ثلاثة ذكرها الزمخشري ، والرابع ذكره ابن يعيش وهو " أينما أوجه ألق سعدا "[2] . وفي أقسام العلم ذكر المثلين " دون عليان خرط القتاد "[3] و " لعن الله معزى خيرها خطة "[4] وخطة اسم معزى . وفي مبحث المبتدأ والخبر ذكر الزمخشري المثل " شر أهر ذا نابٍ "[5] فدعمه ابن يعيش بمثل آخر هو " أمت في حجر لافيك "[6]

---

(١) انظر أمثلة كثيرة في شرح المفصل ٦ : ١١٢ وما بعدها .

(٢) كتاب الأمثال لابن عبيد : ١٤٧ برقم ٤١٧ . وكان المفضل ينسبه للأضبط بن قريع السعدي ومعنى المثل : كل الناس مثل قومي في حسدهم ساداتهم . وانظر المستقصى ١ : ٤٤٩ برقم ١٩٠٩ ومجمع الأمثال ١ : ٥٣ برقم ٢١٨ .

(٣) المستقصى ٢ : ٨٢ برقم ٢٩٩ ولفظه فيه : دون عليان القتادة والخرط ، وهو بلفظه كما ذكره ابن يعيش في مجمع الأمثال ١ : ٢٦٩ برقم ١٤١٨ وفيه : غليان . وهو اسم لفحل كليب . والخرط أن تمر يدك على القتادة من أعلاها إلى أسفلها حتى ينتثر شوكها .

(٤) مجمع الأمثال ٢ : ١٨٠ برقم ٣٢٥٧ وهو مثل يضرب لمن له أدنى فضيلة إلا أنها خسيسة .

(٥) المثل في كتاب سيبويه ١ : ١١٦ والمستقصى ٢ : ١٣٠ برقم ٤٤٨ ومجمع الأمثال ١ : ٣٧٠ برقم ١٩٩٤ وهو مثل يضرب فيما يستدل به على الشر ، وانظر شرح الرضي على الكافية ١ : ٢٣٢ و جـ ٢ : ٧٤ .

(٦) المثل في كتاب سيبويه ١: ١٦٦ والمستقصى ١: ٣٦٠ برقم ١٥٤٨ ومعناه: جعل الله اعوجاجا في حجر لافيك ، يضرب في دعاء الخير وانظر شرح الرضي على الكافية ١ : ٢٣٣ .

ثم ذكر مثلاً آخر هو " في بيته يؤتى الحكم "[1] .

وشرح ابن يعيش جميع الأمثال التي ذكرها الزمخشري ، لكنه لم يلزم نفسه أن يشرح الأمثال التي أوردها هو ، مع أن حاجة المتعلم والقارئ إلى شرح أمثال الماتن والشارح واحدة .

وأما كلام العرب الذي اشتمل عليه الشرح فغزير ، يكاد يطالعنا في كل حنية من حنايا الكتاب ، ولنأخذ مثلاً الحديث الذي ساقه على لسان حاتم الطائي عندما كان أسيراً في بلاد عنزة[2] . واذا كانت العبارة مروية عن العرب فإنه يقدم لها بقوله : " وفي كلام العرب " وأحياناً يقول : " وأما قولهم " كقوله : " فأما قولهم: جاءت الخيل بداد ، أي متبددة "[3] " وقالوا : نعاء الرجل"[4] " وقالوا : قضية ولا أبا حسن لها "[5]

وأما أمثلة النحويين ونماذجهم التي يصنعونها للشرح والتوضيح والتمرين فهي من الكثرة الكاثرة بمكان ، ويلقانا العشرات منها في كل مبحث من مباحث الشرح .

وأما آراء النحاة فإنها مبثوثة في كل مسألة من المسائل ، وخاصة تلك المسائل التي كان للخلاف أو الرأي فيها نصيب ، واذا كان الخليل بن أحمد يطالعنا في كل صفحة من صفحات كتاب سيبويه ، فإن سيبويه يلقانا عدة مرات أحياناً في الصفحة الواحدة

---

(١) كتاب الأمثال : ٥٤ برقم ٧٩ والمستقصى ٢ : ١٨٣ برقم ٦٢٠ ومجمع الأمثال ٢ : ٧٢ برقم ٢٧٤٢ .

(٢) انظر شرح المفصل ١ : ٨٢ .

(٣) شرح المفصل ٤ : ٥١ .

(٤) شرح المفصل ٤ : ٥١ .

(٥) شرح المفصل ٤ : ١٢٣ والعبارة في كتاب سيبويه ١ : ٣٥٥ .

من صفحات الشرح ، فإذا تركنا سيبويه إلى غيره من النحاة فإننا نجد ابن يعيش يذكر آراء الكسائي والفراء ، أو يقول : " الكوفيون " كما يذكر الأخفش والجرمي والمازني والمبرد وابن السراج وابن درستويه والفارسي والسيرافي والرماني وابن جني .

فمن أمثلة ذلك أننا نراه في مبحث " نعم وبئس " يقرر أنهما فعلان ماضيان وضعا للمدح العام والذم العام ، ويستدل على فعلتيهما ويذكر رأي الكسائي في ذلك ويقول : " هذا مذهب البصريين والكسائي من الكوفيين ، وذهب سائر الكوفيين إلى أنهما اسمان مبتدآن .. " وذكر رأي الفراء ورده وفنده مبينا العلة في ذلك كله[١] .

وفي مبحث أفعال القلوب ذكر رأي سيبويه في " أي " في الآية الكريمة (ثم لننزعن من كل شيعة أيهم أشد على الرحمن عتيا[٢]

فسيبويه يرى أن " أي " اسم موصول . ثم ذكر الشارح رأي الكوفيين وفحواه أنهم لايعرفون الأصل الذي ذكره سيبويه ، وذكر رواية هارون في قراءتهم الآية بالنصب ، وأيد ذلك بما حكاه عن الجرمي[٣] .

---

(١) شرح المفصل ٧ : ١٢٧ ، ١٢٨.

(٢) سورة مريم ١٩/ ٦٩. وانظر كتاب سيبويه ١ : ٣٩٧.

(٣) شرح المفصل ٧ : ٨٧ وانظر الرماني النحوي : ١٤٧ ومعجم القراءات ٤ : ٥٤ والبحر المحيط ٦ : ٢٠٩. قال الشارح : وأما سيبويه فكان يذهب إلى أنه اسم موصول بمعنى الذي وقد حذف العائد من صلته ، وأصله : أيهم هو أشد . وحين حذف العائد من صلته أشبه الغايات من نحو قبل وبعد . كذلك أيهم لما حذف من صلتها العائد الذي هو من تمامها وبه إيضاحها صار كحذف المضاف إليه فبنيت على الضم .. والكوفيون لايعرفون هذا الأصل ، فإذا وقع الفعل عليها وهي بمعنى الذي نصبوها لامحالة .. وحكى عنهم هارون أنهم قرؤوا الآية بالنصب ويؤيد ذلك ما حكاه الجرمي قال : خرجت من الخندق ـ يعني خندق البصرة ـ حتى صرت إلى مكة فلم أسمع أحداً يقول : اضرب أيهم أفضل ، أي كلهم ينصب .

وعرض في مبحث الأفعال الناقصة لمسألة تقديم خبر ليس عليها، فذكر أنّ من النحاة من لا يُجيز تقديم خبرها عليها ولا على اسمها "ومنهم من أجاز تقديم خبرها عليها نفسها نحو : قائماً ليس زيد، وهو قول سيبويه والمتقدمين من البصريين، وجماعة من المتأخرين كالسيرافي وأبي علي، وإليه ذهب الفراء من الكوفيين ... ومنهم من منع من تقديم خبرها عليها مع جواز تقديمه على اسمها، وهو مذهب الكوفيين وأبي العباس المبرد .. وقال السيرافي وأبو علي لا خلاف في تقديم الخبر على اسمها، وإنما الخلاف في تقديم الخبر عليها . وحكى ابن دُرُسْتَوَيْهْ في كتاب "الإرشاد" أنّ فيه خلافاً على ما تقدم"[1] .

وعرض الشارح في مبحث الإعلال للخلاف في نحو "مَزْيَدَ وَمرْيَم" فقال : "فأما مَزْيَد ومَرْيَم فإنّ سيبويه وأبا عثمان يجعلانه من قبيل الشاذّ، والقياس الإعلال عندهما . وكان أبو العباس المبرد لا يجعله شاذّاً ويقول : إن مفعلا إنما يعتلّ إذا أريد به الزمان والمكان أو المصدر، وأما إذا أريد به الاسم فإنه يصحّ .."[2] .

وعرض في مبحث الإبدال للفظ "توراة" فذكر رأي البغداديين ورأي البصريين قال : "وقالوا : تَوْراة، لأحد الكتب المنزلة، التاء فيه بدل من الواو، وأصله وَوْرَاة : فوعلة . من وري الزند . و"تَوْلَج"[3] هو كناس الوحش الذي يَلِجُ فيه، وتاؤه مبدلة من الواو، وهو فَوْعَل قال الراجز :

---

(١) شرح المفصل ٧ : ١١٤.

(٢) شرح المفصل ١٠ : ٦٧.

(٣) انظر كتاب سيبويه ٢ : ٣٤٨، ٣٥٦.

مُتَّخِذاً في ضَعَواتٍ تَوْلَجَـا [1]

يصف ثوراً في عِضَاه، وقـال البغداديـون[2] : تـوراة : تَفْعَلَـة، وتَوْلَـج : تَفْعَـل، والصحيـح الأول لأن فوعـلاً أكـثر مـن تَفْعَـل في الأسمـاء، ولـو لم يقبلـوا الـواوا في تـوراة عندناتـاء لـزم قلبهـا همـزة لاجتماع الواوين على حدّ أواصل في جمـع واصلـة، ولا يـلزم ذلـك عندهم لأن التاء عندهم زائدة وليست بدلاً" .

وهذا الكلام في حقيقة الأمر لابن جني، تبنّاه الشـارح وقدّمـه في سياق شرحه مع تصرف يسير. ونلاحـظ أنّ قولـه "عندنـا" حـلَّ محلّ قول ابن جني "قولنا"[3] .

ويكثر ابن يعيش من ذكر النحاة المتقدمـين، ويريـد بهـم نحـاة القرنين الثاني والثالث، لأنه عندما يذكر النحاة المتأخرين فإنه يقـول : كالسيرافي وأبي علي [4] . فنحاة القرن الرابع عنده من المتأخرين، أما نحاة القرن الخامس والسادس، فإننا نكاد لا نقع على ذكرهم[5]، مع أنه يأخذ عن كتبهم دون أن يذكـر ذلـك[6] . كمـا أنـه يذكـر كثيراً من الآراء ولا ينسبها لأصحابها، وتبدو في سياقها كأنهـا لـه، كمـا في النـص السـابق المتعلـق بكلمـة "تـوراة" وكمـا في مبـاحث

(١) الرجز لجرير وهـو في ديوانـه ١ :١٨٧ ق ٢٣ ب ٩ وانظر المسائل العسكريات ١٢٦، والمنصف ٣: ٣٨ والخصائص ١: ١٧٢.

(٢) يريد ابن يعيش بالبغداديين، نحاة الكوفة الذين سكنوا بغداد، انظر شرح المفصل ١٠: ٧٠.

(٣) شرح المفصل ١٠: ٣٨ وقارن ما رود فيه بما ورد في سر صناعة الإعراب ١: ١٤٦.

(٤) شرح المفصل ٧ : ١١٤.

(٥) ذكر ابن بابَشاذ (ت ٤٦٩ هـ) مرة واحدة ٤ :٧٥.

(٦) انظر علـى سبيل المثال نقلـه عـن الإنصـاف لابـن الأنباري "المسـألة ٥" في شـرح المفصـل ١ :٨٤.

الحروف[1] . وسنعرض لهذه القضية في موضعها من البحث.

طريقته في الشرح :

تقيّد ابن يعيش تقيداً تاماً بعنوانات الزمخشري، وكانت طريقته تسير على نسق واحد في أبواب الكتاب كافة، فهو يثبت القطعة المراد شرحها من المفصل، ويصدرها بعبارة " قال صاحب الكتاب" ويورد العبارة كما هي إلى نهايتها، ثم يبدأ الشرح بقوله: "قال الشارح" . ولما كان منهج الزمخشري أنه يبدأ بحثه بالحدّ أو بالتعريف، فإنّ الشارح كان يبدأ شرحه بمناقشة تتجلى فيها أبعاد ثقافته المنطقية واللغوية، كما أنه تحدث عن الحد حديثاً مجرداً في بداية الشرح إذ قال : "اعلم أنهم إذا أرادوا الدلالة على حقيقة شيء، وتمييزه من غيره تمييزاً ذاتياً حدّوه بحدّ يحصل لهم الغرض المطلوب، وهذه طريقة الحدود، أن يؤتى بالجنس القريب ثم يقرن به جميع الفصول"[2] وسنعود إلى الكلام في الحد لدن كلامنا عن أثر ثقافته المنطقية في شرحه.

١ – العناية بالحدّ :

وعني الشارح بمناقشة الحد[3]، واعترض في مواضع من شرحه على بعض حدود الزمخشري وانتقدها، كما انتقد حد الاسم مثلا

---

(١) مباحث الحروف في الجزء الثامن من الشرح، ويكاد يكون ما فيه مأخوذا من سر الصناعة لابن جني .

(٢) شرح المفصل ١ : ١٨.

(٣) المصدر نفسه ٧: ٤ .

[1]، لكنه غالباً ما كان يتبنى حدّ الزمخشري ويزيده تأييداً وتمكيناً بالحجج والعلل، فنراه مثلاً يفسر حدّ الزمخشري للفعل الماضي" وهو الدالّ على اقتران حدث بزمن قبل زمانك" بقوله : "فالماضي ما عدم بعد وجوده، فيقع الإخبار عنه في زمان بعد زمان وجوده، وهو المراد بقوله : الدالّ على اقتران حدث بزمان قبل زمانك، أي قبل زمان إخبارك، ويريد بالاقتران وقت وجود الحدث لا وقت الحديث عنه، ولولا ذلك لكان الحد فاسداً"[2] .

والحدّ قد يأتي مفيداً العمومَ وإن كان في سياقه مقيّداً، فيوضح الشارح هذا الجانب، ففي مبحث النداء عرض بحث الترخيم، فعرّفه الزمخشري بقوله : "والترخيم حذف آخر الاسم على سبيل الاعتباط" فعقّب الشارح بقوله : "اعلم أن الترخيم في كلام العرب على ضربين، ترخيم يكون في باب التحقير، وهو حذف زوائد الاسم إن كانت فيه نحو قولك في أسود : سُويد، وفي أزهر : زُهير، وفي كتاب كُتَيِّب، وفي حمراء وصحراء : حُمَيِّر وصُحَيِّر، وهذا يوضح في فصله من هذا الكتاب، وترخيم يختص باب النداء، وهو ما نحن بصدد فَسْره وشرحه، وهو حذف آخر الاسم المفرد المعرفة في النداء" [3] . فالشارح ههنا نحا بالكلام من العموم إلى الخصوص الذي هو مقصود الباب .

وأهمل الزمخشري الحدّ في مواضع مكتفياً بالتمثيل للباب، أو بذكر ضروب إعرابه كما فعل في مبحث الاستثناء إذ قال :

---

(١) المصدر نفسه ١ : ٢٢.

(٢) المصدر نفسه ٧ : ٤ .

(٣) شرح المفصل ٢ : ٢١.

"المستثنى في إعرابه على خمسة أضرب، أحدها منصوب أبداً وهو على ثلاثة أوجه .. " وفي هذا الموضع بادر الشارح إلى وضع حدّ للاستثناء بقوله : "هو صَرْفُ اللفظ عن عمومه بإخراج المستثنى من أن يتناوله الأول ، وحقيقته تخصيص صفة عامة"[1] وكذلك حصل في مبحث التعجب، فالمفصل لم يعرض لتعريف التعجب، وبدأ البحث بالتمثيل له بقوله : هما[2] نحو قولك : ما أكرمَ زيداً، وأكرمْ بزيدٍ" أمّا الشارح فبدأ البحث بقوله : اعلم أنّ التعجب معنى يحصل عند المتعجِّب عند مشاهدةِ ما يجهل سببَه، ويقلُّ في العادةِ وجودُ مثلِه"[3] .

وحلّ محلّ الحدّ عند الزمخشري في مواضع تعليل للتسمية، فأتى الشارح وأعاد صياغة ذلك التعليل على نحو أوضح مما كان . ففي مبحث حروف الإضافة قال الزمخشري : "سُميت بذلك لأن وضعها على أن تُفضي بمعاني الأفعال إلى الأسماء" فأعاد الشارح صياغة هذا الكلام بقوله : "اعلم أن هذه الحروف تسمى حروف الإضافة، لأنها تضيف معاني الأفعال قبلها إلى الأسماء بعدها، وتسمى حروف الجر لأنها تجر ما بعدها من الأسماء، أي تخفضها"[4] .

وفي مبحث إبدال الحروف بدأ الزمخشري كلامه دون التعرض للحدّ، قال : «يقع الإبدال في الأضرب الثلاثة كقولك :

---

(١) المصدر نفسه ٢ : : ٧٥، ٧٦.

(٢) هما : أي فعلا التعجب .

(٣) شرح المفصل ٧ : ١٤٢.

(٤) المصدر نفسه ٨ : ٧.

أجوه وهَراقِ وألا فعلت » وبدأ الشارح البحث بقوله : " البدل أن تقيم حرفاً مقام حرف إما ضرورةً وإمّا صنعة وإمّا استحساناً. وربما فرقوا بين البدل والعِوض فقالوا : البدل أشبه بالمبدل منه من العوض بالمعوَّض" [1] وفصل الشارح القول في هذا، وميّز بين مبحثين متشابهين هما البدل والعوض مع ضرب الأمثلة الموَّضحة .

وحدّ الزمخشري يلامس الغموض في مواضع، كقوله في تعريف اسم الجنس " وهو ماعلّق على شيء وعلى كلّ ما أشبهه" فأعاد الشارح صياغة هذا الحد على نحو أوضح بقوله : " اعلم أن اسم الجنس ماكان دالاً على حقيقة موجودة وذوات كثيرة، وتحقيق ذلك أن الأسم المفرد إذا دلّ على أشياء كثيرة ودلّ مع ذلك على الأمر الذي وقع به تشابه تلك الأشياء تشابهاً تاماً حتى يكون ذلك الاسم اسماً لذلك الأمر الذي وقع به التشابه،فإن ذلك الاسم يسمى اسم الجنس . [2]

٢ - تفسير المصطلحات :

اهتم الشارح بتفسير المصطلح النّحوي وتوضيحه اهتمامه بالحد . وجرى على هذه الخطة في مباحث كتابه كلها، و لم يصرفه عن تفسير مصطلحٍ ماكونُ هذا المصطلح شائعاً متداولاً، وهو غالباً مايشرح المصطلح شرحاً لغوياً أولاً، ثم يذكر معناه الاصطلاحي ثانياً : والاصطلاح هو اتفاق القوم على وضع الشيء، وقيل :

(١) شرح المفصل ١٠: ٧

(٢) شرح المفصل ١: ٢٦.

إخراج الشيء عن المعنى اللغوي إلى معنى أخر لبيان المراد "[1]
والمصطلحات النحوية والصرفية وغيرها هي ألفاظ لغوية أخرجت عن معناها الأصلي إلى معنى نحويّ اصطلاحي خاص بهذا العلم، وهذه بعض أمثلة توضح طريقة الشارح :

قال الزمخشري : " وفلان وفلانة وأبو فلان وأم فلان كنايات عن أسامي الناس وغيرهم " قال الشارح : " اعلم أن المراد بالكناية التعبير عن المراد بلفظ غير الموضوع له لضرب من الاستحسان والإيجاز ... وهو مأخوذ من كنوت عن الشيء وكنيت - بالواو والياء - إذا عبّرت عنه بعبارة أخرى تورية، والمضمرات كلها كنايات عمَّا تقدّمها من الظواهر " .[2]

وفي مبحث القول في وجوه إعراب الاسم توقف الشارح لدى كلمة : "إعراب " فقال : " اعلم أن الإعراب في اللغة البيان، يقال : أعرب عن حاجته إذا أبان عنها، ومنه قوله عليه السلام : " الثيّبُ تَعْرِبُ عن نفسها "[3] وهو مشتق من لفظ العرب ومعناه، وذلك لما يُعزى إليهم من الفصاحة، يقال : أعرب وتعرب : إذا تخلّق العرب في البيان والفصاحة، كما يقال : تمعدد " إذا تكلم بكلام معد . والإعراب : الإبانة عن المعاني باختلاف أواخر الكلم

---

(١) الكليات ١ : ٢٠١

(٢) شرح المفصل ١ : ٤٨

(٣) الحديث في سنن ابن ماجة ١ : ٦٠٢ وروي الحديث في كتب السنة بألفاظ مقاربة، انظر صحيح البخاري ٤ : ١٣١ كتاب الحيل : باب في النكاح . وصحيح مسلم ٤ : ١٤٠ باب استئذان الثيّب . وورد الحديث في معجم مقاييس اللغة "عرب" وانظر الأشباه والنظائر للسيوطي ١: ١٦٤ .

لتعاقب العوامل في أولها " . [1]

ونجده أيضاً يقف لدى مصطلح " الترخيم" فيفسره تفسيراً لغوياً ثم يفسره تفسيراً اصطلاحياً يقول : " والترخيم مأخوذ من قولهم : صوت رخيم إذا كان ليناً ضعيفاً، والترخيم ضعف في الاسم ونقص له عن تمام الصوت، قال الشاعر :

لها بَشَرٌ مثلُ الحريرِ ومَنْطِقٌ　　　رَخِيمُ الحواشي لاهُرَاءٌ ولانَزْرُ .[2]

ثم خصص الشارح هذا المصطلح بعد عمومه بقوله : " وهو حذف آخر الاسم المفرد في النداء [3] وكان الزمخشري استخدم في كلامه عن الترخيم مصطلح " الاعتباط " قال : " والترخيم حذف في آخر الاسم على سبيل الاعتباط " فقال الشارح : " يعني من غير عِلّة موجبة، وإنما ذلك لنوع من التخفيف من قولهم : اعتبِط البعير: إذا مات من غير علّة . قال أمية :

مَنْ لم يَمُتْ عَبْطَةً يَمُتْ هَرَماً　　　الموتُ كأسٌ والمرءُ ذَائِقُها "[4]

ووقف الشارح في مبحث المفعول فيه ليشرح مفهوم الظرف لغة واصطلاحا بقوله : " اعلم أن الظرف ماكان وعاءً لشيء،

---

(١) شرح المفصل ١ : ٧٢

(٢) شرح المفصل ٢ : ١٩ والبيت لذي الرمة سبق أن استشهد به الشارح في الجزء الأول : ١٦، وهو في ديون ذي الرمة ١ : ٥٧٧ ق ١٥ ب ٢٥ وهو من شواهد النحاة انظر الخصائص ١ : ٢٩ و ٣: ٣٠٢ والمحتسب ١ : ٣٣٤ وشرح شواهد الشافية ٤٩١ .

(٣) شرح المفصل ٢ : ٢١

(٤) شرح المفصل ٢ : ٢١ والبيت لأمية بن أبي الصلت وهو في ديوانه : ٤٢١ ق ٤٧ ب ٩ وانظر الخزانة ١ : ٤٥٧ وديوان أمية : ٥٨٠ ففيه تخريج مفصل له .

وتُسمى الأواني ظروفا لأنها أوعية لما يجعل فيها، وقبل للأزمنة والأمكنة ظروف لأن الأفعال توجد فيها فصارت كالأوعية لها ... واعلم أن الظرف في عرف أهل هذه الصناعة ليس كل اسم من أسماء الزمان والمكان على الإطلاق، بل الظرف منها ماكان منتصبا على تقدير " في " واعتباره بجواز ظهورها معه" . [١]

ونجد الزمخشري في مبحث الموصولات معدّداً لها دون أن يتعرض لحدّها، بينما يقف الشارح مع المصطلح شارحاً فيقول : " معنى الموصول ألا يتّم بنفسه ويفتقر إلى كلام بعده تصله به ليتم اسما، فإذا تمّ بما بعده كان حكمه حكم سائر الأسماء التامة، يجوز أن يقع فاعلاً ومفعولاً ومضافاً إليه ومبتدأ وخبرا" . [٢]

ونجد الزمخشري ينحو إلى القصد في تعريف الإمالة، فيقتصر على القول : " وهي أن تنحو بالألف نحو الكسرة ليتجانس الصوت " أما الشارح فإنه ينحو إلى التفصيل، فيقف مع المصطلح لغوياً، ثم عُرْفيا فيقول : " اعلم أنّ الإمالة مصدر أملته أميله إمالة، والميل: الانحراف عن القَصْد، يقال منه : مال الشيء، ومنه مال الحاكم إذا عدل عن الاستواء، وكذلك الإمالة في العربية : عدولٌ بالألف عن استوائه وجنوحٌ به إلى الياء، فيصير مخرجُه بين مخرج الألف المفخّمة وبين مخرج الياء " . [٣]

وأما في مبحث الإعلال فإننا نجد الزمخشري غير متعرض

(١) شرح المفصل ٢ : ٤١

(٢) المصدر السابق ٣ : ١٣٨

(٣) المصدر السابق ٩ : ٥٣، ٥٤

لمصطلح " الإعلال " لابحدّ ولابتفسير مما يدعو الشارح إلى التوقف ليقول : " معنى الإعلال : التغيير، والعلّة تغيّر المعلول عما هو عليه، وسُمّيت هذه الحروف حروف علة لكثرة تغيّرها " [1].

وورد ذكر " الإشمام " عرضاً في كلام الزمخشري، فتوقف الشارح عند هذا المصطلح ليفرق بينه وبين الرَّوم فقال : " ومثله انقِيد واختيِر بمنزلة قيل وبيع، ويجوز فيه الأوجه الثلاثة، فتقول : انقيد بالكسر، وانقيد بالإشمام، وانقُودَ بالإخلاص واوا ... واعلم أن الجماعة قد عبّروا عن هذه الحركة بالإشمام وهي في الحقيقة رَوْمٌ. لأنّ الرّومَ حركةٌ خفيفةٌ، والإشمام تهيئة العضو للنطق بالحركة من غير صوت " [2] ويريد ابن يعيش بالجماعة التي ذكرها ههنا جماعة النحويين لاجماعة القراء،لأنّ القراء يفرقون بين المصطلحين.[3]

ومن نماذج شرحه للمصطلح أيضا تفسيره لمصطلح " المضارع " قال : " هذا القبيل من الأفعال يسميه النحويون " المضارع" ومعنى المضارع : المشابه، يقال : ضارعته وشابهته وشاكلته وحاكيته إذا صرت مثله، وأصل المضارعة : تقابل السخلين على ضَرْع الشاة عند الرضاع، يقال : تضارع السخْلان إذا أخذ كل واحد بحلمةٍ من الضرع، ثم اتسع فقيل لكل مشتبهين متضارعين، فاشتقاقه إذن من الضَّرع لامن الرضع، والمراد أنه ضارع الأسماء أي

(١) المصدر السابق ١٠ : ٥٤
(٢) المصدر السابق ١٠ : ٧٤
(٣) النشر في القراءات العشر ١ : ٢٩٤

شابهها بما في أوله من الزوائد الأربع " .[1]

وإضافةً إلى شرح المصطلح فإن الشارح كان يميز مصطلحات الكوفيين من مصطلحات البصريين، وهو في الأصل يعتمد المصطلح البصري، ولكن لما كان الكوفيون يعبرون في مواضع بمصطلحات أخر، فإنه كان يذكر تلك المصطلحات الخاصة وينصّ على كونها كوفية . ومن أمثلة ذلك قوله في مبحث المجرورات : " والجرّ من عبارات البصريين والخفض من عبارات الكوفيين " [2] وقال في مبحث ضمير الفصل : " ويقال له : فصل وعماد، فالفصل من عبارات البصريين، كأنه فصل الاسم الاول عما بعده وآذن بتمامه وإن لم يبق منه بقية من نعت ولابدل إلا الخبر لاغير . والعماد من عبارات الكوفيين كأنه عمّد الاسم الأول وقواه بتحقيق الخبر بعده " .[3]

وقال في مبحث ضمير الشأن : " وذلك قولك : هو زيد قائم، فـ "هو" ضمير لم يتقدمه ظاهر، إنما هو " ضمير الشأن والحديث " وفسره مابعده من الخبر وهو زيد قائم، ولم تأت في هذه الجملة بعائد إلى المبتدأ لأنها هو في المعنى، ولذلك كانت مفسرة له، ويسميه الكوفيون : الضمير المجهول، لأنه لم يتقدمه مايعود إليه"[4] من مظاهر تفريقه بين المصطلحين الكوفي والبصري أيضا قوله في مبحث حروف العطف بأن الكوفيين يطلقون عليها حروف النسق، ويقدم الشارح تعليلين، الأول يعلل به مصطلح البصريين والثاني

---

(١) شرح المفصل ٧ : ٦ .
(٢) المصدر السابق ٢ : ١١٧ .
(٣) المصدر السابق ٣ : ١١٠
(٤) المصدر السابق ٣ : ١١٤

مصطلح الكوفيين قال : يقال " حروف العطف وحروف النسق، فالعطف من عبارات البصريين، وهو مصدر عطفت الشيء على الشيء إذا أملته إليه، يقال : عطف فلان على فلان، وعطفت زمام الناقة، وسمّي هذا القبيل عطفاً لأن الثاني مَثنيّ إلى الأول ومحمول عليه في اعرابه والنسق من عبارات الكوفيين، وهو من قولهم : ثغر نسَق، إذا كانت أسنانه مستوية، وكلام نسَق إذا كان على نظام واحد، فلما شارك الثاني الأول وساواه في إعرابه سمي نسقاً " [1] وقال أيضاً في مبحث حروف الصلة : " يريد بالصلة أنها زائدة . ويعني بالزائد أن يكون دخوله كخروجه من غير إحداث معنى، والصلة والحشو من عبارات الكوفيين، والزيادة والإلغاء من عبارات البصريين " . [2]

وما قدّمناه يوضح على نحوٍ لالبس فيه طريقة الشارح في تفسير المصطلح لغوياً واصطلاحياً، وهذا منهج التزمه في شرحه كله، كما وضحت لنا هذه النماذج من الأمثلة تمييز الشارح دائماً وفي كل موضع يستدعي ذلك، مصطلحات الكوفيين من مصطلحات البصريين وكأنه يريد لشرحه أن يكون موسوعة نحوية يُستغنى بها عن غيرها، ولايستغنى بغيرها عنها .

٣ - تفسير كلام الزمخشري:

كان ابن يعيش بعد أن يطمئن إلى مافسره من الاصطلاحات ومناقشة الحدود، ينتقل إلى شرح كلام الزمخشري، فيأتي بعباراته ويفصل القول فيها، فينثر القواعد ويضرب الأمثلة، ويأتي بالشواهد

---

(١) المصدر السابق ٨ : ٨٨

(٢) المصدر السابق ٨ : ١٢٨ .

ويذكر آراء النحاة ويناقشها، ويقوم بمهمة الشارح المستقصي، وتتحول أقباس الزمخشري إلى أضواء ساطعةٍ واضحة، وتنقلب بلاغة الإيجاز إلى بلاغة الإطناب، فكل عبارة من عبارات المفصل تحلل إلى عناصرها وتدعم بالأمثلة والشواهد، ويمكن أن نضرب أمثلة يسيرة توضح طريقته :

قال الزمخشري في مبحث أفعال المقاربة : " ومنها أوشك يستعمل استعمال عسى في مذهبيها " فعقّب ابن يعيش شارحاً : " اعلم أن " أوشك " يستعمل استعمال " عسى " في المقاربة، فيقال : أوشكَ زيدٌ أن يقومَ، فزيدٌ فاعل و " أنْ يقومَ " في موضع المفعول ، والمراد قارب زيدٌ القيام ، ويقال : أوشك أن يقوم زيدٌ ، فتكون أن وما بعدها في موضع مرفوعٍ كما كانت عسى كذلك، وقد أسقط من خبرها " أنْ " تشبيهاً بـ " كاد" نحو قولك :أوشك زيدٌ يقوم" [1] ثم شرح الشاهد الذي أورده الزمخشري وعلق عليه.

وقال الزمخشري : " ولام جواب القسم في نحو قولك وا لله لأفعلن، وتدخل على الماضي كقولك : وا للهِ لكَذَبَ، وقال امرؤ القيس :

حَلَفْتُ لها باللّه حَلْفَةَ فاجرٍ ... لَنَاموا فَما إنْ مِنْ حَديثٍ وَلاصَالِ [2]

والأكثر أن تدخل عليه مع " قد " كقولك : وا لله لقد خرج " فقال الشارح : " اعلم أن أصل هذه اللام لام الابتداء، وهي

---

(١) شرح المفصل ٧ :١٢٦

(٢) ديوانه : ٣٢ ق ٢ ب ٢٣

أحد الموجبين اللذين يُتلقى بهما القسم، وهما اللام وأنْ، وهذه اللام تدخل على الجملتين الاسمية والفعلية، مثال الأول : وا لله لزيدٌ قائمٌ، كما تقول : وا لله إنّ زيداً قائمٌ . وإنما قلنا : إنّ أصلها الابتداء لأنها قد تتعرى من معنى الجواب وتخلص للابتداء، ولاتتعرى من الابتداء، فلذلك كان أخصَّ معنييها وذلك قولك : لعمرك لأقومّن، ولعمر ا لله ماندري .

ألا ترى أنها ههنا خالصة للابتداء إذْ لايصحّ فيها معنى الجواب، لأنّ القَسَم لايُجاب بالقسم . وأمّا الداخلة على الفعل فهي تدخل على الماضي والمستقبل، فإذا دخلت على المستقبل فلابدّ من النون الثقيلة أو الخفيفة نحو قولك : وا لله لأقومنَّ ، قال ا لله تعالى: ﴿وتا لله لأَكيدَنَّ أصنامكم﴾[1] وقال ﴿لَنَسْفَعنْ بالنّاصية﴾[2] فاللام للتأكيد وإيصال [3] القسم إلى المُقسم عليه، وتفصل بين النفي والإيجاب، ودخلت النون أيضا مؤكدة وصارفة للفعل إلى الاستقبال وإعلام السامع أن هذا الفعل ليس للحال كقوله تعالى: ﴿وإنّ ربك ليحكم بينهم يوم القيامة﴾[4] أي الحاكم. فإن زال الشكّ بغير النون استغني عنها قال ا لله تعالى: ﴿ولسوف تسألون﴾[5] وقال : ﴿ولسوف يعطيك ربك

(١) الأنبياء : ٢١/٥٧
(٢) العلق : ٩٦/١٥
(٣) في الأصل (واتصال ) وهذا من قبيل الغلط المطبعي .
(٤) النحل : ١٦/ ١٢٤
(٥) الزخرف : ٤٣/ ٤٤.

فترضى﴾[1] لأنَّ سوف تختص بالاستقبال ، ولم تأت هذه اللام والنون إذا وليت المستقبل إلا مع القسم أو نيّة القَسَم . قال سيبويه: سألت الخليل عن قوله : " ليفعلنّ " إذا جاءت مبتدأة . قال: هي على نية القسم، فإذا قلت : لتنطلقنّ فكأنك قلت: وا لله لتنطلقنّ . قال ا لله تعالى : ﴿ولتعلمنّ نبأه بعد حين﴾[2] أي : وا لله لتعلمن . " و أما دخولها على الماضي فإن الأكثر أن تدخل مع قد" .

وذلك أن أصل هذه اللام الابتداء، ولام الابتداء لاتدخل على الماضي المحض، فأتى بـ "قد" معها، لأنّ " قد" تقرّب من الحال، والذي حسّن دخولها على الماضي دخول معنى الجواب فيها، والجواب كما يكون بالماضي كذلك يكون بالمستقبل، فجواز دخولها على لفظ الماضي لما مازجها من معنى الجواب . ودخول "قد" معها قضاء من حق الابتداء، وذلك نحو قولك : " وا لله لقد قمت " قال ا لله تعالى : ﴿تا لله لقد آثرك ا لله علينا ﴾[3] وربما حذفت اللام نحو قوله تعالى : ﴿قَدْ أَفلَحَ مَنْ زَكّاها ﴾[4] أي لقد أفلح . وربما حذفت "قد" قال الشاعر :

حَلَفْتُ لها با لله حَلْفَةَ فَاجِرٍ     لَنَامُوا فما إنْ مِنْ حديثٍ ولا صَالِ [5]

أي وا لله لقد ناموا فاعرفه " [6] .

---

(١) الضحى : ٩٣| ٥
(٢) سورة ص : ٣٨| ٨٨
(٣) سورة يوسف : ١٢| ٩١
(٤) الشمس ٩
(٥) سبق ذكره ص ٩٢ .
(٦) شرح المفصل ٩ : ٢١

هذان نموذجان من شرحه لعبارة الزمخشري، ولن نطيل بذكر نماذج أخر، لأن الشرح يسير على هذا النمط المطّرد من التفسير الواضح والاستطراد الشامل والأمثلة الكثيرة، والشواهد الغزيرة، وكأن الشارح آلى على نفسه ألا يترك عبارة إلا بعد أن يشبعها بحثاً وتمحيصاً ليستوفي البحث حقه من اطرافه جميعاً .

٤ – شرح اللغة وذكر اللغات :

اهتم ابن يعيش في شرحه باللغة، وتجلى هذا الاهتمام في شرحه للمفردات، سواء المفردات التي وردت في المفصل أو المفردات التي وردت في شواهد الشارح، كما اهتم بذكر اللغات .

أ – شرحه للمفردات :

اشتمل الشرح على عدد كبير من الأبنية وغريب اللغة، كما ورد في الشواهد كثير من الكلمات التي رأى الشارح أنها بحاجة إلى توضيح وتفسير، فشرح كل ذلك وفسره، فمما ورد في المفصل مثلا : إنقحل وانفخر . وشرحهما الشارح بقوله : " قالوا رجل انقحل، أي مسنّ يابس الجلد على العظم من قولهم : قحل الشيء يَقْحَل إذا يبس . وقالوا : رجلٌ إنْزَهو للمزدهي، لأنّه من الزّهو وهو الفخر . وقالوا : إنْفخر، وهو في معنى إنْزَهو فاعْرفه .[1]

وورد في المفصل أيضا الكلمات : ضَهْيَاء، طَرْفَاء، قُوَبَاء، عِلباء، رحضاء، سيراء، وشرحها ابن يعيش بقوله :

الضّهْياء : الأرض التي لانبات فيها، وقد تكون صفة بمعنى

---

(١) شرح المفصل ٦ : ١٢

المرأة التي لاينبت لها ثدي، وقيل : التي لاتحيض، وفيها لغتان : القصر والمد .... الخ" .

الطَرْفاء : ضرب من الشجر واحداته طَرَفة .

القُوَبَاء: داءٌ معروفٌ ويداوى بالريق، وفيه لغتان، قوباء بالفتح، وقوباء بإسكان الواو .

علياء : عصب العنق، وهما عِلباوان ...

الرحضاء : العَرَق في أثر الحُمى .

سِيراء : بُرد فيه خطوط . (١)

ويستمر في شرح سائر المفردات، ذاكراً اللغات إن كان فيها لغات، مستحضراً آراء بعض اللغويين، مصححاً مواضعَ غلط فيها بعضهم، كقوله : " وقَرَماء، بالقاف وتحريك العين : موضع، والجوهري ذكره بالفاء وهو مصحّف، إنما هو بالقاف " (٢)

وشرح ابن يعيش المفردات التي وردت في الشواهد، سواء ماورد في شواهد المفصل أو ماورد في شواهد الشرح، فمن ذلك أن الزمخشري أنشد قول الراعي :

أشلي سَلوقيةً باتتْ وباتَ بها ... بِوَحْشِ إصْمِتَ في أصْلابِها أَوَدُ (٣)

---

(١) شرح المفصل ٦ : ١٢٨ – ١٢٩ وسفر السعادة ١ : ٣٣٩، ٣٤٨، ٤٣٨، ٣٨١، ٢٨٣، ٣١٠ .

(٢) المصدر السابق ٦: ١٢٩ وانظر الصحاح " قرم" وسفر السعادة ١ : ٤٢٦ وفي معجم البلدان ٤:٣٢٩ قرما وقرماء .

(٣) ديوان الراعي : ٦٩ : ق ١٧ ب ٢٠ وانظر خزانة الأدب ٣: ٢٨٤ واللسان والتاج "صمت " ومعجم البلدان : إصمت .

فعلّق الشارح على البيت شارحاً المفردات متحدثاً عن الضمائر في البيت وعما تعود إليه فقال :

"قوله : أشْلى أي دعا، يقال : أشلى الكلبَ إذا دعاه ، وآسَدَه إذا أغراه بالصيد . والضمير في أشلى يعود إلى الصائد . وسَلوقية : منسوبة إلى سلوق، وهي قرية باليمن ينسب إليها السيوف والكلاب . والضمير في باتت يعود إلى سلوقية، والضمير في بات يعود إلى الصائد . وإصْمت : فلاةٌ بعينها، كأنه في الأصل فعل أمر من صمتَ يصمت إذا سكت . كأن إنساناً قال لصاحبه : اصمتْ، يُسكّته ليسمع حساً، أو يكون في فلاة يسكّت المرءُ فيها صاحبه خوفاً . فسمِّي المكان بالفعل خالياً من الضمير ولذلك أعربه و لم يصرفه للتعريف والتأنيث . والمسموع في مضارع صمت يصمت بالضم، والكسر هنا إما أن يكون لغة أو من تغيير الأسماء، كما قطعت الهمزة في التسمية، وذلك أن همزة الوصل إنما حقّها الدخول على الأفعال وعلى الأسماء الجارية على تلك الأفعال نحو : انطلق انطلاقاً، واقتدر اقتداراً، فأما الأسماء التي ليست بجارية على أفعالها فألف الوصل غير داخلة عليها، إنما دخلت على أسماء قليلة نحو : ابن وابنة واثنين واثنتين وامرئ وامرأة واسم واست، وليس هذا منها .

و إذا نُقل الفعل إلى الاسم لزمته أحكام الأسماء، فقطعت الألف لذلك، وربما أنثو فقالوا : إصْمته، إيذاناً بغلبة الاسمية بعد التسمية . وشجعهم على ذلك تأنيث المسمّى وهو المفازة . والأصلاب جمع صُلب وهو الظهر . والأوَدُ: الاعوجاج . والمراد

أنها ذات هبوط وصعود وهي موحشة " [١] .

وكان الزمخشري يمثل للأبنية بمثال أو مثالين، فيأخذهما ابن يعيش ويشرح معانيهما ثم يضيف أمثلة أخر ويفسرها . فمن أمثلة ذلك أن الزمخشري مثّل لزيادة النون بعد اللام بـ " صليان" [٢] فذكر معها الشارح : "بلّيان [٣] وعِنظِيان [٤] وخِرِّبان . [٥] وقال : " فالصِلّيان : نبت . والبليان : قالوا بلد ويقال : " ذهب بذي بِلّيان " [٦] أي حيث لايدري . والعِنْظيان : الجافي، وقيل : الشاب الطري . والخِرِّبان : الجبان " . [٧]

## ب - اهتمامه باللغات :

واهتّم الشارح بلغات العرب، وأشار في مقدمته للشرح إلى تداخل اللغات، وكرر هذه الإشارة في أثناء شرحه . [٨] ونسب ماذكره من اللغات إلى أصحابه غالباً، فهذه لغة هُذَيل وتلك لغة تميم، والثالثة لطيّء ، واكتفى في مواضع بنسبة اللغة إلى بعض العرب، ومن أمثلة ذلك ماورد في تعليقه على البيت :

---

(١) شرح المفصل ١ : ٣٠، ٣١ .

(٢) الصليان وزنها فِعليان وقيل : فعّلان . انظر سيبويه ٢ : ٣٢٤ والممتع ١ : ١٣٢ وشرح الشافية ١ : ٢٠٠ والمزهر ٢ : ٢٣ والصحاح : " صلل ".

(٣) بليان وزنها فِعْليان . انظر سيبويه ٢ : ٣٢٤ والممتع ١ : ١٣٢ ومعجم البلدان "بليان .

(٤) عنظيان وزنه : فِعْليان . انظر سيبويه ٢ : ٣٢٤ والممتع ١ : ١٣٢ .

(٥) الخرّبان : وزنه فِعْليان . انظر سيبويه ٢ : ٣٢٤ والممتع ١ : ١٣٢ .

(٦) اللسان : (بلا).

(٧) شرح المفصل ٦ : ١٣٢ .

(٨) شرح المفصل ١ : ١١، ٣١ وانظر ج ٧ : ١٥٤ .

دَعَوْت لِما نابني مِسْورا    فَلَبّي فَلَبّي يدي مسورِ [1]

قال الشارح : " فجعل لبّي يدي مسور بالياء،وإن كان مضافا إلى الظاهر الذي هو يدي، دليل على أنه تثنية ، ولو كان مفرداً من قبيل لدى وكلا لكان بالألف . وبعض العرب يقول : لبِّ لبِّ، مبينة على الكسر، ويجعله صوتا معرفةً مثل : غاق . كأنه على صوت الملبّي " [2] وأشار في مبحث النداء إلى لغة عدّها أجود اللغات قال : " متى أضافوا المنادى إلى ياء النفس ففيه لغات، أجودها حذف الياء والاكتفاء منها بالكسرة وذلك نحو : ياقوم لابأس، وياغلام أقبل، وقال تعالى : ﴿ياعباد فاتقون﴾ . [3]

**٥ – شرح الشواهد الشعرية :**

اهتّم الشّارح بشواهد المفصّل الشعرية، فنسب ماأهمل الزمخشري نسبته، وأتم ماذكر جزء منه، وكان في مواضع ينشد ماقبل الشاهد ومابعده، ليضعه في سياقه، وليشبع نزعته الأدبية، ويشرح الشاهد شرحاً مفصلاً، يقدّم له بشرح المفردات، ويثني بشرح معاني الشاهد، ويذكر موضع الاستشهاد، ويندر أن يهمل

---

(١) البيت من شواهد سيبويه ١ : ١٧٦ . ونسبة العيني إلى أعرابي من بني أسد . انظر هامش الخزانة ٣ : ٣٨١ . وانظر المحتسب ١ : ٧٨و ٢ :٢٣ والخزانة ١ : ٢٦٨، ٥٧٨، والهمع ١ : ١٩٠ والدرر ١: ١٦٣.

(٢) شرح المفصل ١ : ١١٩

(٣) شرح المفصل ٢ : ١١ والآية من سورة الزمر برقم ١٦ . وانظر أمثلة أخرى على هذا المبحث في شرح المفصل ٢ : ٢٠، ١٢٢ . ٣ : ٤، ١٧، ١٣٦، ١٣٧، ١٣٩ ٦ : ١١٦، ١١٨ – ٩ : ٢٧ .

وهذا كله على سبيل المثال لا الحصر .

ذلك [1] . ويمكن أن نختار عدداً من الأمثلة توضح طريقته في شرح الشواهد الشعرية، فمن ذلك أنّ الزمخشري أنشد في مبحث الإضمار على شريطة التفسير قول ذى الرمة :

إذا ابن أبي موسى بلالاً بلغته　　فقام بفأس بين وصليك جازر [2]

قال الشارح : " البيت لذي الرمة – علماً أن الماتن ذكر ذلك – وقبله :

أقول لها إذْ شَمَّرَ الليل واستوت　　بها البيد واشتدت عليها الحرائر [3]

وبلال هذا ابن أبي بردة قاضي البصرة، وأبو موسى جدّه . واسم أبي بردة عامر، واسم أبي موسى عبد الله بن قيس الأشعري، والشاهد فيه نصب " ابنَ أبي موسى " بفعلٍ مضمر تفسيره " بلغته " كأنه قال : إذا بلغت ابن أبي موسى بلالاً بلغته . وربما رفع على تقدير فعل لم يسمّ فاعله كأنه قال : إذا بلغ ابن أبي موسى، لأن (إذا) فيها معنى الشرط فلا يليها إلا فعل، هذا هو الوجه . والمعنى أنه يخاطب ناقته يقول : إذا أوصلتني إلى بلال استغنيت عنك لأنّي أستغني به عن الرحيل إلى غيره . وقوله : " فقام بفأس بين وصليك جازر " دعاء . ولولا ذلك لم يجز دخول الفاء، ألا ترى أنك تقول:

(١) مثل هذا الإهمال حصل في المواضع التالية من شرح المفصل ٢ : ٢٤ – ٤ : ١٠٠ . ١٠ : ٢٤-٢٥ .

(٢) ديوانه ٢ : ١٠٤٢ ق ٣٢ ب ٦١ وهو من شواهد سيبويه ١ : ٤٢ . وانظر الخزانة ١ : ٤٥٠ وسيرد مرة أخرى في شرح المفصل ٤ : ٩٦.

(٣) في الديوان : واستنّت بمعنى اطردت .

إن أتاني زيد أتيته، ولايجوز فأتيته . وتقول : إن أتاني زيد فأحسن الله جزاءه، لأن فيه دعاء، والوصل واحد الأوصال . وقد عيب عليه ذلك . قالوا : كان سبيله إذا أوصلته إلى مقصوده ومطلوبه أن يعاملها بالحسنى، وينظر إليها لا أن ينحرها، فهو إذن إلى الهجاء أقرب، والحق أنه مديح والمراد ماذكرناه من أنه تقع الغنية عنك".[1]

وفي مبحث " كلا" أنشد الزمخشري قول الشاعر :

إنّ للخير وللشرّ مدى          وكلا ذلك وجه وقبَلْ[2]

فقال الشّارح : " وأما قول ابن الزِّبعرى :

يـا غراب البـين أنعمـت فقـل
إنما تنطـق شـيئاً قـدْ فعـلْ
إن للخـير وللشـر مـدى
وكـلا ذلـك وجـه وقبَـلْ
والعطيّـات خسـاس بينهـم
وسـواء قـبرْ مثـرٍ ومقـل
كـلّ عيـش ونعيـم زائـل
وبنـات الدّهـر يلعـبن بكـل

فالشاهد فيه إضافة " كلا " إلى مفرد يراد به التثنية، كما أضيف في الذي قبله إلى لفظ الجمع - يشير إلى كلانا - إذ كان

---

(١) شرح المفصل ٢ : ٣١

(٢) شعر عبد الله بن الزّبعري : ٤١ ومابعدها ق ١٥ وابن يعيش أنشد الأبيات : ١، ٢،٣،٤.
وخرّج المحقق الأبيات على نحو مستفيض .

المراد به التثنية . [1]

وفي مبحث الموصولات قال الزمخشري : لم يثبت سيبويه "ذا" بمعنى الذي إلا في قولهم " ماذا " وقد أثبته الكوفيون وأنشدوا :

عَدَسْ ما لعبّاد عليك إمارة
أمنت وهذا تحملين طليق [2]

قال الشارح : " البيت ليزيد بن مفرغ ، والشاهد فيه قوله : وهذا تحملين، جعل هذا بمعنى الذي موصولا، وتحملين صلته أي والذي تحميلنه طليق . يصف أمنه بخروجه عن ولاية عباد ويخاطب بغلته . فقوله : " عدس " : زجر للبغلة . كأنه زجرها ثم قال : مالعبّاد عليك إمارة أمنت .

ويجوز أن يكون " عدس " اسما للبغلة نفسها سميت بذلك لأنه مما تزجر به كما قال :

إذا حملت بِزتي على عدس [3]

والصواب ماذهب إليه أصحابنا [4] . وماتعلقوا [5] به لاحجة فيه . [6]

---

(١) شرح المفصل ٣ : ٣

(٢) شعر ابن مفرغ الحميري : ١١٥ ق ٣٩ ب ١ .

(٣) الرجز في المحتسب ٢ : ٩٤ والمخصص ٦ : ١٨٣ و ٧: ٨ والاقتضاب ٣٩٥ وفيه قال ابن السيّد : هذا الرجز لاأعلم قائله . واللسان " عدس" .

(٤) أصحابنا أي البصريون .

(٥) الضمير في تعلقوا عائد إلى الكوفيين .

(٦) شرح المفصل ٤: ٢٣-٢٤ .

وقال الزمخشري في مبحث حروف الإضافة : " و " حتى " تكون عاطفة، ومبتدأ مابعدها في قول امرئ القيس :

"وحتى الجياد مايقدن بأرسان "

فقال الشارح : " وأما البيت الذي أنشده وهو :

سريتُ بهم حتى تكل مطيّهم

وحتى الجياد مايقدن بأرسان [1]

البيت لامرئ القيس والشاهد فيه قوله : وحتى الجياد مايقدن بأرسان، فحتى : حرف ابتداء، ألا ترى أنها ليست حرف خفض لوقوع المرفوع بعدها، وليست حرف عطف لدخول حرف العطف عليها وهو الواو، فكانت قسما ثالثاً، ولذلك وقع بعدها المبتدأ والخبر، ولم تعمل فيما بعد ها. والمعنى أنه يسري بأصحابه حتى يكلّ المطيُّ وينقطع الخيل وتجهد فلا تحتاج إلى أرسان " [2] .

وأنشد الزمخشري في مبحث الوقف قول الاعشى :

ومن شانئ كاسف وجهه        إذا ماانتسبت له أنكرن [3]

قال الشارح : " ومن شانئ .... وقبله :

فهل يَمنعني ارتيادي البلا

د مِنْ حَذَرِ الموتِ أن يأتينْ

أليسَ أخو الموتِ مستوثقا

عليَّ وان قلت قد أنسأنْ

---

(١) ديوان امرىء القيس : ٩٣ ق ٩ ب ١٦ وفيه : مطوت بهم .

(٢) شرح المفصل ٨ : ١٩

(٣) ديوان الأعشى : ١٥ ق ٢ ب ٥ .

والمراد أنكرني ويأتيني وأنسأني، فحذف في الوقف كما قال تعالى : " أكرمن .. أهانن" والشانئ المبغض . والكاسف العابس . أي إذا حللت به تضيفته عبس،وإن انتسبت له أنكرني وإن كان عارفاً بي " (١)

٦ – مزج النحو بعلم المعاني :

استفاد نحاة العرب من إحاطتهم بمناحي الثقافة العامة، ومن معرفتهم وإتقانهم لعدد من العلوم الأخرى إلى جانب النحو، وكان لابدّ من تجلّي تلك الثقافة في شروحهم الكبيرة المبسوطة، ومتونهم المختصرة . فلابدْع إذن أن تحدثنا عن آثار منطقية وأخرى فقهية وأصولية وكلامية، ولاغرابة إطلاقاً أن نتحدث عن مزج النحو بعلم المعاني في شرح المفصل . لأن علم المعاني إنما تجلّت ظواهره، وارتسمت معالمه في كتاب سيبويه، ثم نما في كتب خالفيه، إلا أن كتب النحو الموجزة والمتون المختصرة، تخففت من كثير مما سُمّي فيما بعد بعلم المعاني، واتجهت إلى تجريد القواعد والتمثيل لها على نحو من الإيجاز . وكان الشرّاح الكبار عندما يتناولون هذه المتون يعودون إلى وضع القواعد في سياقها، وربطها بأوضاع اللغة وأوضاع المتكلمين والسامعين، إعادة منهم للأمور إلى نصابها . وإذا كان الإمام عبد القاهر قد جرد علم المعاني من كتب النحو ليكون علماً قائماً بذاته، فإن الشرّاح من النحاة أو معظمهم – ممن عرفناهم – ساروا على طريقة كتاب سيبويه في فهم النحو، والنحو عندهم هو انتحاء سَمْت كلام العرب في أساليبهم لا في قواعدهم فقط . وبذلك يعود للنحو رونقه وللقواعد روحها .

---

(١) شرح المفصل ٩ : ٨٦ . والاشارة هنا إلى الآيات ١٥، ١٦ من سورة الفجر .

وسنقدم فيما يلي أمثلة من شرح المفصل توضّح هذه الظاهرة، وصفحات الشرح تغص بالأمثلة، فمن ذلك ماقام به الشارح في مبحث الاختصاص من توضيح العلاقة بين أسلوب الاختصاص ومايرتبط به من معاني التعظيم والشتم . فالمنصوب على الاختصاص منصوب بفعل محذوف . وهذا من حيث الإعراب، أما من حيث الغرض فالأمر لايتعلق بالقاعدة بل بالسياق، وفي هذه القضية يقول الشارح " وكذلك قولهم : نحن العربَ أقرى الناس للضيف، فالعرب هم نحن، ونصب هذه الأسماء كنصب ماينتصب على التعظيم والشتم بإضمار أريد أو أعني أو أختص، فالاختصاص نوع من التعظيم والشتم، فهو أخصّ منهما لأنه يكون للحاضر نحو المتكلم والمخاطب، وسائر التعظيم والشتم يكون للحاضر والغائب.

وهذا الضرب من الاختصاص يراد به تخصيص المذكور بالفعل وتخليصه من غيره على سبيل الفخر والتعظيم، وسائر التعظيم والشتم ليس المراد منه التخصيص والتخليص من موصوف آخر، وانما المراد المدح أو الذم . فمن ذلك : الحمد لله الحميدَ ، والملك لله أهلَ الملك، وكلّ ذلك نصب على المدح، ولم ترد أن تفصله من غيره " (1)

وتحدث الشارح في مبحث ماأضمر عامله على شريطة التفسير عن نصب الاسم بعد حرف الاستفهام في نحو قولك : أعبد الله ضربته ؟ قال : " النصب في ذلك هو الوجه المختار، والرفع جائز، فالنصب بإضمار فعل يكون الظاهر تفسيره، وتقديره :

---

(1) شرح المفصل ٢ : ١٩.

أضربت عبد الله ضربته، وألقيت زيداً مررت به وأأهنت زيداً ضربت أخاه، فالنصب مع الاستفهام بالعامل الذي يقدر بعد الاستفهام، وهو في الاستفهام مختار كما كان الرفع مع الابتداء مختاراً، وأما الرفع مع الاستفهام فجائز بالابتداء ومابعده الخبر، إلا أنه مرجوح " .

وإلى هذا الحدّ عالج الشارح المسألة على نحو نحوي محض، فإذا انتقل إلى تسويغ ترجيحه وتعليله فإنه يستمد حججه من علم المعاني، ويذكرنا النص التالي بما كتبه في الموضوع نفسه الإمام عبد القاهر، قال الشارح : " وإنما كان النصب هو المختار من قبل أن الاستفهام في الحقيقة إنما هو عن الفعل لا عن الاسم، لأن السؤال إنما يكون عما وقع الشك فيه، وأنت إنما تشك في الفعل لافي الاسم. ألا ترى أنك إذا قلت : أزيداً ضربته، فإنما تشك في الضرب الواقع بزيد، ولست تشك في ذاته، فلما كان حرف الاستفهام إنما دخل الفعل لا الاسم كان الأولى أن يليه الفعل الذي دخل من أجله. وإنما دخل على الاسم ورفع الاسم بعده بالابتداء، لأن المبتدأ والخبر قبل دخول الاستفهام يوجب فائدة، فإذا استفهمت فإنما تستفهم عن تلك الفائدة " [1] .

وذكر الزمخشري حذف المفعول به في مثل قولهم : فلان يعطي ويمنع، ويضرّ وينفع، ويصل ويقطع . قال الشارح :

---

(١) شرح المفصل ٢ : ٣٤ وانظر دلائل الاعجاز :٨٣ تح د. الداية .

" والمراد: يعطي ذوي الاستحقاق، ويمنع غير ذوي الاستحقاق، وينفع الأودّاء ويضر الأعداء . إلا أنه حذف ولم يكن ثمَّ موصول يقتضي راجعاً، ولم يكن المراد إلا الإخبار بوقوع الفعل من الفاعل لاغير، فصار كالفعل اللازم في الإخبار بوقوع الفعل من الفاعل، وشبهه بالفعل إذا بني للمفعول من حيث لم يكن الغرض الإخبار عن الفاعلٍ، وإنما كان الغرض بيان من وقع به الفعل، فصار الفاعل نسياً منسياً، واشتغل الفعل بالمفعول، وارتفع وتمّ الكلام به من غير تشوّف إلى سواه . فكذلك قد يكون الغرض الإخبار عن الفاعل لاغير من غير تعرض لذكر المفعول " [1] والى مثل هذا كان الامام عبد القاهر قد جنح في دلائل الإعجاز عندما ذكر في مبحث الحذف أن الناس تختلف أغراضهم في ذكر الأفعال المتعدية، وأنهم يذكرونها تارة وهم يريدون أن يثبتوا المعاني التي اشتقت منها للفاعلين ولايعنيهم شأن المفعولين " فإذا كان الأمر كذلك كان الفعل المتعدي كغير المتعدي مثلاً في أنك لاترى له مفعولاً لا لفظاً ولا تقديراً . ومثال ذلك قول الناس : فلان يحلّ ويعقد، ويأمر وينهى ، ويضرّ وينفع ... " [2]

وتوقف الشارح لدى الجمل التي ترد في مبحث التمييز كقولهم : طاب زيد نفساً، وتصبب عرقاً وتفقّأ شحماً، وتحدث عنها منٍ الوجهة النحوية، ثم رأى أن هذه العبارات يراد بها المجاز لأن زيداً لا يوصف بالطيب والتصبب والتفقؤ فعُلم بذلك أن المراد

---

(١) شرح المفصل ٢: ٤٠ وانظر دلائل الاعجاز ١٠٩ .

(٢) دلائل الاعجاز : ١٠٩ .

المجاز، وذلك أنه في الحقيقة لشيء من سببه، وإنما أسند إليه مبالغة وتأكيداً . ومعنى المبالغة أن الفعل كان مسنداً إلى جزء منه فصار مسنداً إلى الجميع وهو أبلغ في المعنى . والتأكيد أنه لما كان يفهم منه الإسناد إلى ماهو منتصب به ثم أسند في اللفظ إلى زيد تمكن المعنى . ثم لما احتمل أشياء كثيرة وهو أن تطيب نفسه بأن تنبسط ولا تنقبض، وأن يطيب لسانه بأن يعذب كلامه، وأن يطيب قلبه بأن يصفو انجلاؤه تبين المراد من ذلك بالنكرة التي هي فاعل في المعنى فقيل : طاب زيد نفساً وكذلك الباقي، فهذا معنى قوله - أي الزمخشري - والسبب في هذه الإزالة قصدهم إلى ضرب من المبالغة والتأكيد" [1]

وفي مبحث العطف، عطف جملة على جملة، نحو : قام زيد وقعد عمرو، وزيد منطلق وبكر قائم، ونحوها من الجمل، قدّم لنا الشارح مبحثاً طريفاً في الفصل والوصل قال : " ... والآخر عطف جملة على جملة نحو : قام زيد وقعد عمرو، وزيد منطلق وبكر قائم ونحوها من الجمل، والغرض من عطف الجمل ربط بعضها ببعض واتصالها، والإيذان بأن المتكلم لم يرد قطع الجملة الثانية من الأولى والأخذ في جملة أخرى ليست من الأولى في شيء، وذلك إذا كانت الجملة الثانية أجنبية من الأولى غير ملتبسة بها، وأريد اتصالها بها فلم يكن بد من الواو لربطها بها، فأما إذا كانت ملتبسة بالأولى بأن تكون صفة نحو : مررت برجل يقوم، أو حالاً نحو : مررت بزيد يكتب ونحوها لم تحتج إلى الواو " [2] .

(١) شرح المفصل ٢ : ٧٥ .
(٢) شرح المفصل ٣ : ٧٥ وانظر دلائل الإعجاز : ١٥٧ .

وفي مبحث الحروف المشبهة بالفعل ذكر الزمخشري " إنّما" واقتصر على ذكر كونها كافّة ومكفوفة . أما الشارح فإنه استوعب على نحو موجز ماقاله فيها النحاة وعلماء المعاني قال :

فأما إنّما المكسورة فتقديرها تقدير الجمل كما كانت " إنّ " كذلك . و"ما" كافة لها عن العمل ويقع بعدها الجملة من المبتدأ والخبر والفعل والفاعل . وهي مكفوفة العمل على ماذكرنا ومعناها التقليل، فإذا قلت : إنما زيد بزّاز، فأنت تقلل أمره، وذلك أنك تسلبه مايدّعى عليه غير البز، ولذلك قال سيبويه في " إنما سرتُ حتى أدخلها " أنك تقلل [1]، وذلك أن إنما زادت " إن " تأكيدا على تأكيد فصار في معنى الحصر، وهو إثبات الحكم للشيء المذكور دون غيره، فإن معنى ﴿إنما الله إله واحد﴾ [2] أي ما الله إلا إله واحد نحو : ﴿لا إله إلا الله﴾ [3] وكذلك ﴿إنما أنت منذر﴾ [4] أي ماأنت إلا منذر . ومن ههنا قال أبو علي في قوله :

إنّما يدافعُ عن أحسابهم أنا أوْ مثلي [5]

والمراد : مايدافع عن أحسابهم إلا أنا " [6]

---

(١) كتاب سيبويه ١ : ٤٦٦ .

(٢) النساء : ٤/١٧١

(٣) وردت في سورة الصافات ٣٧/٣٥ وسورة محمد ٤٧/١٩.

(٤) الرعد : ١٣/٧٤.

(٥) هذا عجز بيت للفرزدق وهو بتمامه كما في ديوانه ٢ : ١٥٣ .

أنا الضامن الراعي عليهم، وإنما ... يدافع عن أحسابهم أنا أو مثلي

وانظر المسائل الحلبيات ٢٢٨ والمحتسب ٢ : ١٩٥ وشرح أبيات المغني ٥: ٢٤٨، ٢٥٥، وشرح الشواهد الكبرى للعيني ١: ٢٧٧ .

(٦) كلام أبي علي المشار إليه ورد في المسائل الحلبيات : ٢٢٨

وأما المفتوحة فهي تقدّر تقدير المفـردات، وهـي ومابعدهـا في تأويل المصدر كما كـانت " أنْ" كذلـك، فتفتحهـا في كـل موضـع يختص بالمفرد " [1] .

وتحدث الشارح في مبحث المرفوعـات عـن التقديـم والتأخـير وهو من مباحث علم المعاني قال : ألا ترى أنـك لوقلـت : ضـربْ زيدْ عمروْ، بالسكون من غير إعراب لم يعلم الفـاعل مـن المفعـول، ولـو اقتصرنـا في البيـان علـى حفـظ المرتبـة فيعلـم الفـاعل بتقدمـه والمفعول بتأخره لضـاق المذهـب و لم يوجـد مـن الاتسـاع بـالتقديم والتأخير مايوجد بوجود الإعراب " [2]

ولاشـك في أن الشـارح كتـب ماكتبـه ههنـا وفي ذهنـه قـول سيبوبه : " كأنهم إنما يقدمون الذي بيانه أهمّ لهم وهم ببيانه أعنى، وإن كانا جميعاً يهمانهم ويعنيانهم [3] وهذا الأصل هـو المدخـل إلى هذا المبحث عند المتقدمين والمتأخرين على السواء [4] .

٧ – الجدل النّحوي :

ظاهرة الجدل رافقت نشـأتها نشـأة عـدد مـن العلـوم العربيـة الإسلامية كنشأة علم الكلام مثلاً [5]، غير أن هذه الظـاهرة سـرت إلى سائر أصناف العلوم التي تحتمل الجدل ووسمتها بميسمها .

---

(١) شرح المفصل ٨ : ٥٦ وقارن بدلائل الإعجاز ٢٣٠ .

(٢) شرح المفصل ١ : ٧٢ .

(٣) كتاب سيبويه ١ : ١٥ .

(٤) انظر الخصائص : مبحث في شجاعة العربية ٢ : ٣٨٢ ودلائل الإعجاز : ٧٩، ٨٠ .

(٥) أبو حنيفة لمحمد أبي زهرة : ٨٤، ٨٥ وانظر الكلام والفلسـفة ص ١٤ ومابعدها حتى ص ٢١ .

وكان النحو العربي ميداناً فسيحاً لجدل النحاة ونقاشهم وخصوماتهم، على اختلاف البواعث والأسباب، ونلمس فيه هذه الظاهرة مذ أن استوى مكتملاً على يد الخليل وطبقته وتلامذته، ودوّن في كتاب سيبويه .

ولدى استعراضنا مفهوم الجدل، وخلاف العلماء في تحديده، وجدنا أن الجدل بمعظم مفهوماته [1] وقع منه نماذج في الجدل النحوي . فإذا فهمناه على أنه ضرب من الخصومة أو المناقشة فنحن واجدون ذلك فيه، وإذا فهمناه فهماً منطقياً بمعنى أنه " هو القياس المؤلف من المشهورات والمسلمات، والغرض منه إلزام الخصم وإفحام من هو قاصر عن إدراك مقدمات البرهان " [2] فإننا نجد ذلك فيه أيضاً . وإذا فهمناه بمعنى " حُسن السؤال والجواب بغرض الارتقاء من تصوّر إلى تصور ومن قول إلى قول " [3]، فما أكثر أمثلته، وإذا فهم بمعنى الاستدلال المبني على الآراء الراجحة أو المحتملة " [4]، فهذا موجود كثيراً أيضاً .

ونما الجدل في الكتب النحوية منذ كتاب سيبويه . وماكتاب مجالس العلماء للزجاجي إلا مرآة تصوّر لنا على نحو تطبيقي نماذج حيّةً للجدل الذي كان يخوضه النحاة، وهي مجالس هامة لأنها تجلو لنا المنهج الذي كان يصدر عنه النحاة في جدالهم ومناقشاتهم . ولنأخذ مثلاً هذا المقطع من أحد المجالس : " قال محمد بن عبد الله

---

(١) المعجم الفلسفي لصليبا : ١ : ٣٩١ مادة : الجدل .

(٢) التعريفات : ٥١

(٣) المعجم الفلسفي : مادة الجدل والرأي الأخير لأرسطو .

(٤) نفسه .

ابن طاهر للمبرد وثعلب : فخبّراني عن همزة بين بين، ساكنه أم متحركة ؟.

قال أحمد بن يحيى : لاساكنة ولا متحركة .

قال – ابن طاهر – : ماتقول يامحمد ؟.

قلت : قوله : لاساكنة، قد أقرّ أنها متحركة، وقوله : ولامتحركة قد أقرّ أنها ساكنة، فهي ساكنة لاساكنة، متحركة لا متحركة .

قال : فلم سميت بين بين ؟.

فقلت : لأنها إذا خففت فقد جعلت بين الهمزة وبين مامنه حركتها " . [1] فالمبرد نقض قول ثعلب " لأنه يترتب عليه اجتماع الضدين، وذلك محال، فما يقول به محال " [2] . وكذلك كتاب الزجاجي " الإيضاح في علل النحو " كتاب قام على الجدل ومناقشة الحدود، وهو " يوضح لنا كثيراً من المسائل الجدلية التي أثارها كتاب سيبويه بين النحاة [3] .

وانبثّت المسائل الخلافية مشفوعة بالحجاج والجدل في كتب النحاة، حتى أتى منهم من فكّر بتجريدها وإفرادها بالتأليف، فكان كتاب التبيين في خلاف النحويين لأبي البقاء العكبري [4]، وكتاب مسائل خلافية في النحو [5] له أيضا، ثم جاء ابن الأنباري عبد

---

(١) مجالس العلماء : ١٢٣ وانظر مدرسة البصرة : ٨٨

(٢) مدرسة البصرة : ٨٨ ,

(٣) مقدمة الأستاذ الدكتور مازن المبارك لكتاب الإيضاح في علل النحو : ١٧ .

(٤) نشر بتحقيق الدكتور عبد الرحمن العثيمين في دار الغرب الإسلامي ببيروت ١٩٨٦ .

(٥) نشر بتحقيق المرحوم محمد خير حلواني بحلب .

الرحمن بن محمد كمال الدين، فجمع ماتفرق من مسائل الخلاف في كتابه الرائع : الإنصاف في مسائل الخلاف " ونظر ابن الأنباري في ظاهرة الجدل النحوي، فوجد مادتها متراكمة ناضجة، ووجد أنه آن الأوان ليكون لهذه الظاهرة قوانين وأصول تصدر عنها، فصنف لطلابه كتابه " الإغراب في جدل الإعراب " " ليكون أوّل ماصنف لهذه الصناعة في قوانين الجدل والآداب، ليسلكوا به عند المجادلة والمحاولة والمناظرة سبيل الحق والصواب، ويتأدبوا به عند المحاورة والمذاكرة عن المناكرة والمضاجرة في الخطاب " (1) ثم سرد تلك القوانين مع أمثلة موضِّحة .

وجاء ابن يعيش، وفاته أن يلتقي ابن الأنباري، إذ سبقته إليه يد المنون، لكن لم يفته أن يطّلع على تراثه، على إنصافه وإغرابه ولمعه وغيرها، كما لم يفته أن يطلع على شروح النحاة السالفين، كشروحهم لسيبويه وأصول ابن السراج وإيضاح الفارسي ولمع ابن جني، وسائر كتب النحويين مما عرفناه وأدركناه، ومما لم نعرف عنه إلا الاسم، فكان أمراً طبيعياً أن حاول ابن يعيش استيعاب ذلك التراث الضخم في شرحه ليكون مشتملا على ماتفرق، جامعاً ما انتشر، ململماً ماانتثر، وملخصاً لما اتسع، واستطاع بحنكته وبراعته الأسلوبية أن يُدرج مسائل الخلاف في سياق الجدل ضمن شرحه الضخم . وإن اهتمامه بهذه المسائل، واستطراده الدائم إليها بعد شرحه لمادة المفصل، يشي بولعه بالجدل، وبقدرته على إيراد الحجج، سواء أكانت حجج السالفين أو حججه، فكلها تأتي في سياق واحد، في إطار التبّني التراثي الشامل، فكيف برزت الطريقة

---

(1) الإغراب في جدل الإعراب : ٣٥، ٣٦ .

الجدلية أو المنهج الجدلي الشامل لدى ابن يعيش ؟.

كان واضحاً في ذهن الشارح ماسيفعله في شرحه مذ أن خطّ مقدمة الكتاب، بل لعله خطّها بعد أن أنجز قسماً من الشرح، إذ صرح بأنه " سيشرح مُشْكِلَ المفصل ويوضّح مجمله، ثم سيتبع كلَّ حكم منه حججه وعلله "[1]. وتحت هذه العبارة الأخيرة ينضوي كلّ ماقدمه الشارح من جدل . فهو بعد أن يشرح المشكل، ويوضح الغامض، ويضرب الأمثلة، ويأتي بالشواهد، ويستوفي الكلام على عبارة الزمخشري من أطرافها جميعاً، يقول : " فإن قيل". وهي عبارة كثر دورانها في الشرح، ويتلوها عادة الآراء المحتملة للجدل والمسائل الخلافية التي نما حولها الجدل . وسنعرض فيما يلي نماذج من شرحه تتوضح من خلالها هذه الظاهرة :

نجد في مبحث اسم الجنس كلاماً على الاسم الصفة والاسم غير الصفة، وبعدئذ نجده ينتقل إلى الجدل ويثير مسألة اشتراط النحاة أن تكون الصفة مأخوذة من فعلٍ، فما بالنا نجد صفاتٍ وليست من فعل كبصري ومغربي ؟ فيجيبُ عن ذلك ويفرق بين الصفة وغير الصفة، قال : فإن قيل " اشترطتم في الصفة أن تكون مأخوذةً من فعلٍ، فما بالك حكمت على بصري ومغربيّ بأنّهما صفتان وليسا من فعل ؟؟.

قيل : لما أضفتهما حدث فيهما معنى الفعل لأنهما صارا في معنى منسوب أو معزوّ، والفرق بين الصفة وغير الصفة من جهة المعنى أن الصفة تدل على ذات وصفة نحو : أسود، مثلاً . فهذه

---

(١) شرح المفصل ١ : ٢

الكلمة تدل على شيئين، أحدهما الذات والآخر السواد، إلا أن دلالتها على الذات دلالة تسمية ودلالتها على السواد من جهة أنه مشتق من لفظه فهو من خارج . وغير الصفة لايدلّ إلا على شيء واحد وهو ذات المسمى " [1] .

وتحدث في مبحث العلم عن شاهد لأبي ذؤيب الهذلي :

على أطرقا باليات الخيا　　　　م إلا الثّمام وإلا العصيّ [2]

فشرحه وبيّن موضع الشاهد، ثم أثار مسألة أن يكون " أطرقا محتملاً أن يكون جملة، ومحتملاً أن يكون أمراً، وقبل الاحتمالين وناقشهما وقال : " فإن قيل : فإذا سمّي به وفيه ضمير فإنه يكون جملة، فينبغي أن يذكر مع الجمل المحكية في المركبات نحو : تأبط شراً، وشاب قرناها .

فالجواب أن " أطرقا" له جهتان : جهة كونه أمراً، وجهة كونه جملة، فأورده هنا من حيث أنه أمر، ولو أورده في المركبات من حيث هو جملة لجاز، وقد روى بعضهم : " علا أطرقا " [3] بضم الراء كأنه جعله جمع طريق، ويجعل " علا " فعلاً من العلوّ وفيه ضمير كأنه قال : السبيل علا أطرقا . وعلى هذا يكون قد أنث الطريق لأنّ فعيلا وفعالا إنما يُجمعان على أفعل إذا كان مؤنثاً نحو عَنَاق وأعنق، وعقاب وأعقب . ويكون " باليات الخيام " صفة "أطرق " .

---

(١) شرح المفصل ١ : ٢٦

(٢) شرح أشعار الهذليين ١ : ١٠٠ ق ٧ب٧ وديوان الهذليين ١ : ٦٥ والعيني ١ : ٣٩٧ والخزانة ٣ : ٢٨٧ وفي طبعة هارون ٧ : ٣٣١ .

(٣) انظر هذه الرواية في شرح أشعار الهذليين ١ : ١٠٠ .

وقيل :" أطرقا" بالكسر جمع طريق في لغة هذيل [١]، ويقوى هذه المقالة رواية من قال : " أطرقا" بالضم، ومجاز ذلك أن يكون مقصوراً من أطرقاء، كأنه جَمَع فعيلاً على أفعلاء، كصديق وأصدقاء، ثم حذفت الألف الأولى التي للمد فعادت ألف التأنيث إلى أصلها وهو القصر . وينبغي أن تكتب الألف بالياء على حد كتبها في حبارىٰ وسماني ولاشاهد فيه على هذين الوجهين " [٢].

ومن أنماط الجدل النظري الذي هو أدخل في باب فلسفة النحو منه في علم النحو ماورد لدن مناقشته لموضع الإعراب من الكلمة أين يقع قال : " فإن قيل : و لم كان الإعراب في آخر الكلمة و لم يكن في أولها ولا في وسطها ؟.

قيل : إنما كان كذلك لوجهين : أحدهما أن الإعراب دليل، والمعرب مدلول عليه . ولايصح إقامة الدليل إلا بعد تقدم ذكر المدلول عليه، فلذلك كان الإعراب آخراً .

الوجه الثاني : أنه لما احتيج إلى الإعراب لم يخل من أن يكون أولاً أو وسطاً أو آخراً، فلم يجز أن يكون أولاً لأنّ الحرف الأوّل لايكون إلا متحركاً، فلو جعل الإعراب أولاً لم يُعلم إعرابٌ هو أم بناء . ومع ذلك فإن من جملة الإعراب الجزم الذي هو سكون في آخر الأفعال، فلو كان الإعراب أولاً لامتنع منها الجزم، إذ الأول لايمكن أن يكون ساكنا . و لم يجعل وسطاً، لأنّ بوسط الكلمة

---

(١) انظر هذه الرواية في شرح أشعار الهذليين ١ : ١٠٠.

(٢) شرح المفصل ١ : ٣٢.

يعرف وزنها هل هي على فَعَل كفرس أو فَعِل كَكَتفٍ أو على فعل كعضد . مع أنّ من الأسماء ماهو رباعي لا وسط له . فلما امتنع الأول والوسط بما ذكرناه لم يبق إلا جعل الإعراب آخراً فاعرفه " [1] .

ونلاحظ ههنا أنّ الشارح كررّ في القضية ذكر ماكان الزجاجيّ قد كتبه في إيضاحه [2]، وأبو البقاء العُكبريّ من بعده في مسائله [3]، وكلام العُكْبَري بدوره مكرر عمّا سلف . فالشارح لم يخترع هذا الجدل، وإنما غير فيه زيادةً وصياغةً وتلخيصاً . وهذا يؤيد ماذكرناه سابقاً من أن الشارح استوعب التراث النحوي، وجعل من هذه الطريقة الجدلية منهجاً له اختطه في شرحه، وفي بحوث هذا الشرح كافة . ولو استرسلنا في ضرب الأمثلة لأتينا بمعظم الشرح، وذلك لانتشار هذا الجدل في صفحات الشرح كلها، ومع ذلك فإن ضرب أمثلة أخر يمكن أن يرسم صورة أوضح عن الجدل المبثوث في الشرح .

عالج الشارح في مبحث الإضافة اللفظية قضية إضافة الصفة إلى فاعلها في مثل قولك : زيد حسن الوجه، وأثار مسألة إضافة الشيء إلى نفسه أهي جائزة أم لا، وقدّم تعليلاً جوّز من خلاله استعمال العبارة على ضرب من التقدير . قال :" فإن قلت : إذا كان الحُسْنُ للوجه، والوجه هو الفاعل فكيف جاز إضافته إليه وقد زعمتم أنّ الشيء لايضاف إلى نفسه ؟.

---

(١) شرح المفصل ١ : ٥١

(٢) الإيضاح في علل النحو : ٧٦ .

(٣) مسائل خلافية في النحو : ١٠٦ وانظر التبيين عن مذاهب النحويين : ١٦١ .

فالجواب أنك لم تضفه إلا بعد أن نقلت الصفة عنه وجعلتها للرجل دون الوجه في اللفظ، وصار فيه ضمير الرجل . فإذا قلت : حسن الوجه، كان الحسن شائعاً في جملته كأنه وصفه بأنه حسن القامة بعد أن كان الحسن مقصوراً على الوجه دون سائره، فلما أريد بيان موضع الحسن أضيف إليه بعد أن صار أجنبياً ، ألا تراك تنصبه على التمييز فتقول : مررت بالرجل الحسن وجهاً، والتمييز فضلة .." [1] . ومن مظاهر هذا الجدل ماورد من كلامه في مبحث الصفة عن النعت بالمصدر قال :

" وتقول : هذا رجل حسبُك من رجل، وهدّك من رجل، وهذان رجلان حسبك بهما من رجلين، وهؤلاء رجالٌ حسبك من رجال، فيكون موّحداً على كل حال، لأن المصدر موحّد لايُثنّى ولايجمع لأنه جنس يدل بلفظه على القليل والكثير، فاستغني عن تثنيته وجمعه، إلا أن يكثر الوصف بالمصدر فيصير من حيّز الصفات لغلبة الوصف به، فيسوغ حينئذ تثنيته وجمعه نحو قوله :

شهودي على ليلى عدولٌ مقانع [2]

فإن قيل : فهذه مصادر مضافة إلى معارف، وإضافة المصدر صحيحة تعرف، فما بالكم وصفتم بها النكرة فقلتم : مررت برجل

---

(١) شرح المفصل ٢ : ١٢٠ .

(٢) البيت للبعيث المجاشعي من قصيدة ذكرها القالي في أماليه ١ : ١٩٦ رواية عن ابن دريد وصدر البيت :

وبايعت ليلى في الخلاء ولم يكن
شهودي على ليلى عدول مقانع

وانظر شعر البعيث المجاشعي ص ١٤ ق ٢٩ ب ٨ .

حسبك من رجل، وشرعك من رجل وهدك وكذلك سائرها ؟.

قيل : هذه وإن كانت مصادر فهي في معنى أسماء الفاعلين بمعنى الحال، وإضافة أسماء الفاعلين إذا كانت للحال أو الاستقبال لاتفيد التعريف نحو : هذا رجل ضاربك الآن أو غدا، قال الله تعالى : ﴿ فلمّا رأوه عارضاً مستقبل أوديتهم قالوا هذا عارض ممطرنا ﴾[1] فوصف عارضاً وهو نكرة بممطرنا مع أنه مضاف . فلو لم يكن نكرة لما جاز ذلك منه، ومثله قول الشاعر :

يارُبَّ غابطنا لو كان يطلبكم [2]

ألا ترى كيف أدخل "ربّ" وهي من خواصّ النكرات على قوله " غابطنا " وهو مضاف إلى معرفة وهو كثير . وكذلك هذه المصادر لما كانت في معنى اسم الفاعل لم تتعرف بالإضافة " [3] .

وكانت مناقشته وجدله وموازنته بين الآراء، تأتي كلها في سياق شرحه، ونحا مرة إلى ضرب من التهكم القاسي لدن عرضه لرأي الفراء في " لن " فسيبويه يرى أنها مفردة غير مركبة من شيء عملا بالظاهر، وذهب الخليل إلى أنها مركبة من : لا وأن الناصبة[4] . وانتصر الشارح لرأي سيبويه وأبدى إعجابه به، ولما عرض لرأي الفراء وخلاصته أن " لن" أصلها " لا " والنون فيها

---

(١) الأحقاف : ٤٦| ٢٤

(٢) الشعر لجرير وهو في ديوانه ١ : ١٦٣ ق ١٥ ب ٣٨ وعجز البيت " لاقى مباعدة منكم وحرمانا " والبيت من شواهد سيبويه ١ : ٢١٢ والمقتضب ٣ : ٢٢٧، ٤ : ١٥٠، ٢٨٩ والجمل : ١٠٣

(٣) شرح المفصل ٣ : ٥٠ .

(٤) انظر كتاب سيبويه ١ : ٤٠٧ .

بدل من الألف قال معلّقا : " وهو خلاف الظاهر، وهو نوع من علم الغيب " [1] ويبدو أن عدم وجود نظير لما ذهب إليه الفراء، وافتقار رأيه إلى الدليل هو الذي دفع الشارح إلى هذا التعليق الجارح .

و لم تخل مباحث الصرف في شرح المفصل من هذا الجدل، وإن كانت نسبته أقل مما في مباحث النحو، ففي مبحث إبدال الحروف تحدث الشارح عن حذف نون " إذن " وإبدالها في الوقف ألفا لسكونها وانفتاح ماقبلها من قبل مشابهتها الاسم والفعل " فإن قيل : إذا كنتم إنما أبدلتم من نون " إذن " في الوقف ألفاً لشبهها بالاسم والفعل، فهلا أبدلتم من النون الأصلية في الاسم نحو : " حسن وقطن " فكنت تقول : حساً وقطاً ؟.

قيل : القلب إنما كان لشبه هذه النون بالتنوين ونون التأكيد، ونون حسن وقطن متحركة، فقويت بالحركة . وقُلب التنوين والنون الخفيفة لأنهما ساكنان " [2] .

ومن هذا الضرب من الجدل قوله في باب زيادة الحروف : " وكذلك قوقيت وضوضيت فإن الياء الثانية فيهما أصل لأنها الأولى كررت وأصلها : قَوْقَوْت وضَوضَوت، وإنما قلبوا الثانية منهما ياء لوقوعها أربعة على حد أغزيت وأدعيت . فإن قيل : فهلا كانت زائدة على حد زيادتها في سلقيت وجعبيت ؟.

---

(١) شرح المفصل ٨ : ١١٢

(٢) شرح المفصل ١٠ : ٢١

قيل : لو قيل ذلك لصارت من باب سلس وقلق وهو قليل، وباب زلزلت وقلقلت أكثر، والعمل إنما هو على الأكثر .

فإن قيل : فاجعل الواو فيهما زائدة على حد صومعت وحوقلت .

قيل : لو قيل ذلك لصارت من باب : " كوكب ودَدَن " مما فاؤه وعينه من واد واحد وهو أقل من سلس وقلق " (١) .

ومن هذه الأمثلة ماعقده في باب الإعلال عند ماعرض لإعلال الواو في نحو " قال "، فذهب إلى أنها على " فعل " ثم تساءل لماذا كانت فَعَل، فافترض أنها فعَل أو فعِل ونقض ذلك من خلال الجدل ليثبت أنها فَعَل قال : " فما كان من الواو فإن الأول منه وهو " فعَل " يأتي متعدياً وغير متعدّ، فالمتعدي نحو : قال القول، وعاد المريض . وغير المتعدى نحو : قام وطاف، والأصل : قوَل وعوَدَ وقوَمَ وطوَفَ فإن قيل : ومن أين زعمتم أنها " فعل " بفتح العين ؟.

قيل : لايجوز أن يكون " فعل " بالكسر لأن المضارع منه على يَفْعُل بالضم نحو : يقول ويعود ويقوم ويطوف والأصل : يَقْوُل ويَعْوُدُ ويَطْوُف، فنقلوا الضمة من العين إلى الفاء على ماسنذكر، ويفعل بالضم لايكون من فَعِل إلا ماشذ من فضِل يفضُل ومات يموت، والعمل إنما هو على الأكثر . ولايكون فعُل بالضم لوجهين :

---

(١) شرح المفصل ٩ : ١٤٩

أحدهما : أن فَعُل لايكون متعدياً .

والوجه الثاني : أنه لو كان على فعل بالضم لجاء الاسم منه على فَعيل كما قالوا في ظرف : ظريف وفي شَرُف : شريف . فلمّا لم يقل ذلك بل قيل : قائم وعائد دلّ على أنه فعَل دون فعل"[1].

وأثار الشارح في مبحث الإدغام مسألة صوتيةً حول الجيم التي تنطق كالشين والشين التي تنطق كالجيم، و لَم نُظر إلى إحداهما على أنها حسنة وإلى الأخرى على أنها مستهجنة، قال : " وأما الجيم التي كالشين فهي تكثر في الجيم الساكنة إذا كان بعدها دال أو تاء نحو قولهم في " اجتمعوا والأجدر " : "اشتمعوا والأشدر " فتقرب الجيم من الشين لأنهما من مخرج واحد، إلا أن الشينَ أبْيَنُ وأفشى .

فإن قيل : فماالفرق بين الشين التي كالجيم حتى جعلت في الحروف المستحسنة، وبين الجيم التي كالشين حتى جعلت في الحروف المستهجنة ؟.

قيل : إن الأول كُره فيه الجمع بين الشين والدال لما بينهما من التباين الذي ذكرناه، وأما إذا كانت الجيم مقدمة كالأجدر واجتمعوا، فليس بين الجيم والدال من التنافي والتباعد مابين الشين والدال . ولذلك حسن في الأول وضعف في الثاني " [2] .

وعلى هذا المنهج الجدلّي بنى ابن يعيش شرحه، مستوعباً بجدله مسائل الخلاف وعلل النحو، وآراء النحاة، يقبل منها مايقبل

---

(١) شرح المفصل ١٠ : ٦٤

(٢) شرح المفصل ١٠ : ١٢٧

بالحجة والبرهان، ويرفض مايرفض بهما أيضاً، متبعاً أسلوباً مثيراً للتشويق،ومثيراً للذهن، وجاذباً للقارئ، للعالم والمتعلم معاً . وربما كان هذا من أسباب إقبال الناس على كتابه حتى يومنا هذا .

أثر ثقافة ابن يعيش في شرحه :

إنّ ماتقدّم من حديث عن ابن يعيش وحياته وشيوخه ووصف لشرحه وطريقته وماورد من إشارات عابرة إلى مصادره مما علمناه عنها نقلاً أو استدلالاً، ليدلّ دلالة قاطعة على عمق ثقافة الشارح وعلى اتساعها، وعلى مقدرته الفذة في توظيف هذه الثقافة المتعددة الجوانب في شرحه الكبير، وسنتتبع على نحو غير مخل أثر ثقافة الشارح في شرحه للمفصل .

١ – أثر الثقافة الدينية :

كان شيوخ الشارح ممن وقعنا على أسمائهم وتراجمهم من المحدّثين والقراء والنحاة . وبرزت الثقافة الدينية في شرحه على نحو بارز متجلية بثقافته القرآنية والحديثية والفقهية .

أ – ثقافته القرآنية وأثرها :

وهي أبرز من أن ندلّ عليها، فالشرح يتسم بغزارة الاستشهاد بالآيات الكريمة، وبعض عبارات الشارح الصريحة تدلّ على أن الكتاب العزيز كان ماثلاً في ذهنه حفظاً واستحضاراً، فهو يقول لدن شرحه كلام الزمخشري في عمل المصدر وفيه الألف واللام : " فنحو قولك : عجبت من الضرب زيد عمراً، أي من أن

ضرب زيد عمراً، ولا أعلمه جاء في التنزيل " [1] ويكرر هذه العبارة الأخيرة في مبحث النواصب [2] . ويستعين بالآيات محتجاً لقواعد النحو ولأساليب العرب، ولتوضيح معاني الأدوات . ومما يتصل بثقافته القرآنية معرفته بالقراءات ومعالجتها والموازنة بينها في ظل هيمنة معايير النحاة .

ب – أثر الثقافة الحديثية :

إنّ مَنْ ينظر في تراجم شيوخ الشارح يتوقع أن تبرز ثقافته الحديثية على نحو جلّي في شرحه، ولكن تتبع الشارح يظهر لنا أنه باستثناء الأحاديث التي احتجَّ بها الزمخشري وعلّق عليها الشارح، فإن الشارح شأنه شأن النحاة قبله، لم يعر اهتماماً خاصاً الحديث النبوي، والمواضع الثلاثة والثلاثون [3] التي احتجَّ فيها بالحديث قليلة جداً بالقياس إلى ضخامة الشرح . وهذه الأحاديث وردت إما شواهد على اللغة أو للاستدلال على قاعدة . و لم يبن عليها قاعدة أو يعترض بموجبها على قاعدة [4] . ومن هنا كان صدى ثقافته الحديثية باهتاً في شرحه .

ج – أثر ثقافته الفقهية :

لم يكن ابن يعيش من الفقهاء، و لم يدوّن اسمه في طبقاتهم على كثرتها، و لم يُعْنَ أحد ممن ترجموا له بذكر مذهبه الفقهي، على

---

(١) شرح المفصل ٦ : ٦٣، ٦٤ .

(٢) المصدر السابق ٧ : ٢٨ .

(٣) سترد كلها في مبحث الاحتجاج بالحديث .

(٤) انظر للاتساع في هذا الجانب : موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث :٢٢٦ .

الرغم من حرص كتب التراجم آنذاك على ذكر مذهب كلّ مترجَم، لكن ذلك لايعني بحال بُعْدَ ابن يعيش عن تلك الثقافة وهي حظّ شائع لدى دارسي العربية وغيرهم في تلك الأيام . وظهر بعض آثار هذه الثقافة في شرحه، ففي شرحه لخطبة المفصل ذكر حاجة الأصوليين للعربية، لأنهم يبنون معرفتهم على معرفة الكتاب والسنة، ولايعرف معناهما ويوقف على مقاصدهما إلا بمعرفة العربية – وهذا متداول منذ أيام الشافعي [1] – ولذلك كانت معرفتها شرطاً في صحة الاجتهاد . ثم دلّل على شدة حاجة الفقيه إلى العربية فضرب أمثلة من مسائل فقهية لايمكن الحكم فيها إلا بمعرفة العربية كقول القائل : " لفلان عندي مائة غير درهمٍ – برفع غير – إن هذا القائل مقرّ بالمائة كلها، لأنه برفع " غيرٍ" جعلها وصفا، ولو قال : " غير " – بالنصب – فإنّه يكون مقراً بتسعةٍ وتسعين درهما ... ومن ذلك لو قال أحدهم لزوجه : " إن دخلت الدار فأنت طالق " فإنه لايقع الطلاق إلا بدخول تلك الدار المعينة . ولو قال: "إن دخلت داراً فأنت طالق" وقع الطلاق بدخول أي دارٍ دخلتها،لأنه علّقَ الطلاق بدخول دارمنكورة، ولشياعها تَعُمُّ"[2].

وأطال الشارح القول في هذه المسألة وأشباهها، وهي في حقيقة أمرها من المسائل الفقهية التي اعتنى بها النحاة قديماً وتداولوها في كتب المجالس، وهي تظهر الصلة الوثيقة بين العلمين : النحو والفقه، وتظهر حاجة الفقيه للنحو وافتقاره إليه .

---

(١) انظر كتاب الرسالة : الفقرات من ١٦٧ حتى ١٧٨ من صفحة ٤٩ إلى ٥٣ وانظر أيضاً كتاب الصاحبي : ٥٠ .

(٢) شرح مفصل ١ : ١١.

ويظهر أثر هذه الثقافة الفقهية في مواضع على نحو خاطف، مما يدلّ على تأصلها في فكر الشارح، قال : " فإن قيل : فلم زعمتم أن المفرد أصل والجملة واقعة موقعه ؟ فالجواب : أن البسيط أول والمركب ثان ، فإذا استقل المعنى بالاسم المفرد ثم وقع موقع الجملة، فالاسم المفرد هو الأصل والجملة فرع عليه، ونظير ذلك في الشريعة، شهادة المرأتين فرع على شهادة الرجل [1] . فهو يقيس اجتهاد النحاة في كون الجملة ذات المحلّ من الإعراب نائبه عن المفرد الذي هو الأصل، على مسألة شرعية ثابتة بالنص لابالقياس . وهذا القياس الذي أورده الشارح – على طرافته – ليس في محله . إلا أنّ دلالته على تفقّه الشارح وتأثر شرحه بتلك الثقافة تبقى ثابتة غير منتقص منها .

ومن أمثلة تأثير ثقافته الفقهية في شرحه أنه أراد أن يبين الفرق بين البدل وعطف البيان على نحو تطبيقي، فأتى بقضية شرعية فقهية قال : " ومن الفصْل بين البدل وعطف البيان، أن المقصود في عطف البيان هو الأول، والثاني بيان كالنعت المستغنى عنه . والمقصود بالحديث في البدل هو الثاني، لأنّ المبدل والمبدل منه اسمان بإزاء مسمىً مترادفان عليه، والثاني منهما أشهر عند المخاطب فوقع الاعتماد عليه، وصار الأول كالتوطئة والبساط لذكر الثاني . وعلى هذا لوقلت : زوَّجْتك بنتي فاطمةَ – وكانت عائشة – فإن أردت عطف البيان صحَّ النكاح لأن الغلط وقع في

(١) شرح المفصل ٣ . ٥٤ .

البيان وهو الثاني، وإن أردتَ البدلَ لم يصحّ النكاح لأنّ الغلط وقع فيما هو معتمد الحديث وهو الثاني فاعرفه " [(١)]

ولاريب في أن استحضار هذا المثال الدقيق في هذا الموضع يجلو أثر الثقافة الفقهية خير جلاء في شرح ابن يعيش .

د – أثر الثقافة الكلامية :

علم الكلام كما ورد فيه التعريف : " هو علم يُقتدر معه على إثبات الحقائق الدينية بإيراد الحجج ودفع الشُّبه " [(٢)] وهو يسخّر العقل والنقل للبرهان على صحة قضاياه، ومعلوم أن هذا العلم ازدهر أيما ازدهار أيام المعتزلة، وعلى أيديهم . وامتاز كبارهم كأبي الهذيل العلاف والنظّام والجبائي بقوة الحجة وإفحام الخصم والذبّ عن حياض العقيدة بأدلة العقل وبراهينه . وأتقن هؤلاء طرائق البرهان والجدل، وكانت تلك المجادلات ثمرةً للتطور الاجتماعي والفكري، وأدت رسالتها على خير وجه، ونهضت بعبء الأمانة التي نيطت بها .

ولم يبق علم الكلام حِكْراً على المعتزلة، وبالأحرى لم يكن حِكْراً عليهم [(٣)] لكنهم كانوا فرسان الكلام، وسادة المنابر، وأعلام الحلقات . وآل علمهم فيما بعد إلى أعلام علم الكلام من السّنّة، وعلى رأسهم اثنان : أبو منصور الماتريدي من الحنفية، وأبو الحسن

---

(١) شرح المفصل ٣ : ٧٤ وانظر الكوكب الدرّي للأسنوي : ٤٤٦، ٤٤٧

(٢) المواقف في علم الكلام : ٧ وانظر مفتاح السعادة ٢ : ١٥٠ .

(٣) انظر المناظرة بين عبد العزيز الكناني السنّي وبشر بن المعتمر المعتزلي في كتاب الحَيْدة من تأليف الكناني . وفيه يبدو تمرس الكناني بعلم الكلام كمناظره بشر بن المعتمر .

الأشعري من الشافعية . وكنا ذكرنا فيما سلف سيادة المذهب الأشعري وانتشاره، وعدّل هؤلاء ماعدّلوه من آراء المعتزلة، واستمرت ظاهرة الجدل حية لديهم، وأذكتها أيام ابن يعيش الظروف السياسية والتفاعلات الاجتماعية أيام الغزو الفرنجي . ولاأحبّ أن أنساق ههنا وراء موضوع مُغرٍ مصادره غنية، بل إن مايهمنا هو أن ندل على أن هذا العلم كانً ذا أثر ما في غيره من العلوم وخاصة علم النحو . ويمكن أن نقف على أثّر علم الكلام في شرح المفصل متجلياً في الأمثلة الآتية الدالة على أن ثقافة الشارح الكلامية أثرت في شرحه على نحوٍ ما، مختلطة ممتزجة بالآثار المنطقية التي سيأتي الحديث عنها .

## ١ - الجدل النحْوي :

يُعدّ الجدل النحوي من أبرز المظاهر الكلامية في الشرح، ونراه يطلُّ برأسه بعد كل قاعدة أو حكم مصدّراً بعبارة فإن قيل . ويلي ذلك جواب أو جوابان . وتتبعها أحياناً عبارة " فإن قيل" أخرى . حتى غدت ظاهرة " الفَنْقَلة " طابعاً عاماً في هذا الشرح . وغرض الشارح من ذلك أن يستوعب الشرح اعتراضات المعترضين، وأدلة المانعين والمخالفين، ثم الرد عليهم وتفنيد آرائهم . فكان الشارح يتخيل المعترضٍ ويصوغ اعتراضه ثم يفند دعواه . وهذه الظاهرة تحدثنا سابقاً عنها [١] . ولكننا أشرنا إليها ههنا لعلاقتها الوثيقة بعلم الكلام من حيث الطريقة لامن حيث المضمون.

---

(١) انظر ص ١٩٦ من هذا البحث

## ٢ – الدقة :

من مظاهر علم الكلام الدقة في الصياغة، والاحتراز من الوقوع في الخطأ، وعلى نحوٍ خاص في القضايا التي تمّس العقائد . وإذا كان النحوي دقيقاً بمتطلبات علمه، فإن تأثره بعلم الكلام يكوّن فيه حساسية من نوع آخر تجاه كل ماله علاقة بالعقيدة الدينية، وفهم الصفات وسائر نصوص التنزيل، وماأكثرها في كتب النحو . ولنأخذ هذا النموذج على سبيل المثال لا الحصر :

يمكن للمؤلف المعاصر عندما يؤلف في النحو أن ينصّ على أن الاسم الصالح لجمع المذكر السالم يجب أن يكون علماً أو وصفاً لمذكر عاقل [١]، والمعاصرون يقبلون ذلك ولاغضاضة . ولكن الزمخشري قال في المفصّل : " إنه – أي جمع المذكر السالم – لمن يعلم " فقال الشارح : " وإنما قال : " لمن يعلم " ولم يقل لمن يعقل لأنّ هذا الجمع قد وقع على القديم سبحانه في قوله : ﴿والأرض فرشناها فنعم الماهدون ﴾[٢] وقوله : ﴿ أم نحن الخالقون ﴾ [٣] وقوله : ﴿أم نحن الزارعون ﴾ [٤] وهو كثير، فلذلك عدل عن اشتراط العقل إلى العلم، لأنّ الباريء يوصف بالعلم ولايوصف بالعقل، وإنما قال : لمن يعلم، ولم يقل لأولي العلم، لأنّ البارئ سبحانه عالم لذاته لا بعلم عنده . فجرى في العبارة على قاعدة مذهبه " [٥]

---

(١) الموجز في قواعد العربية : ١٢٣ .

(٢) الذاريات : ٥١| ٤٨ .

(٣) الواقعة : ٥٦| ٥٩ .

(٤) الواقعة : ٥٦| ٦٤ .

(٥) شرح المفصل ٥ : ٣ ويعني بمذهبه مذهب المعتزلة لأنّ الزمخشري كان منهم .

وواضح أن احتراز الزمخشري لايقدم ولايؤخر في قضايا النحو، ولكن اتصال قضايا العلوم بعضها ببعض هو الذي دفع بهم إلى هذه المضايق، وحفز الشارح إلى التنبه على كل دقيقة من تلك الدقائق سواء أكانت في صميم النحو أو على هامش النحو .

ولنتأمل أيضا مناقشة الشارح لآية كريمة في مبحث العطف أقامها الشارح على تقديرين، وكل تقدير له مقتضى، وقبل التقديرين كلا في سياقه قال : " فأما التسوية فهي أنّ الاسمين المسؤول عن تعيين أحدهما مستويان في علم المسائل، أي الذي عنده في علم أحدهما مثل الذي عنده في الآخر، فمن ذلك قوله تعالى : ﴿أأنتم أشدُّ خَلْقاً أم السماء بناها﴾ [1] فهذا على التقدير والتوضيح، ومثله قوله تعالى ﴿أهمْ خيرٌ أم قَوْمُ تُبَّع ) [2] فهو من الناس استفهام، ومن القديم سبحانه توقيف وتوبيخ للمشركين خرج مخرج الاستفهام ، ولاخير في واحد منهم ، إنما هو على ادّعائهم أنّ هناك خيراً، فقرعوا بهذا على هذه الطريقة.[3]

ومن أمثلة بروز الثقافة الكلامية إقحام قضية أفعال ا لله وأفعال العباد في قسم الأفعال، وهي قضية لاعلاقة لها بالنحو قال : " فإن قيل : ولَمَ لقّب هذا النوع فعلاً وقد علمنا أن الأشياء كلها أفعال ا لله تعالى ؟ قيل : إنما لقب هذا القبيل من الكلم بالفعل للفصل بينه

---

(١) النازعات : ٧٩/ ٢٧

(٢) الدخان : ٤٤/ ٣٧

(٣) شرح المفصل ٨ : ٩٨ .

وبين الاسم والحرف . وخُصّ بهذا اللقب لأنـه دالّ على المصدر، والمصدر هو الفعل الحقيقي، فلقب بما دل عليه " [1] .

وناقش الشارح صراحةً بعض المتكلمين في مبحث الفعل وهو بصدد تعريفه للزمان وتعداد لأقسامه ، قال : " وقد أنكر بعض المتكلمين فعل الحال وقال : إن كان قد وجد فيكون ماضياً وإلا فهو مستقبل . وليس ثَمّ ثالث . والحق ماذكرناه " وكان الشارح ذكر قبل ذلك أن " الأزمنة حركات الفلك فمنها حركةٌ مضت، ومنها حركة لم تأت بعد، ومنها حركة تفصل بين الماضية والآتية"[2] وواضح أن الحال هو ماعُبّر عنه بتلك الحركة الفاصلة بين الماضي والآتي . وهذا منسجم مع مذهب الكلاميين، فهم يرون أن " الزمان الحاضر موجود، وإلا لم يكن الزمان موجوداً، لأنه منحصر في الحاضر والماضي والمستقبل، والماضي ماكان حاضراً، والمستقبل ماسيصير حاضرا، وإذا كان لاحاضر فلا ماضي ولا مستقبل، فلاوجود للزمان . وهو خلاف المفروض " [3] .

وإذا كانت الثقافة المنطقية والكلامية قد جلت عما سميناه بعنصر الدقة وغذته، فإنها أيضا أمدّت الشارح بقوة العارضة وبالقدرة على مناقشة المسائل التي اضطربت فيها الدّلاء، ومثال ذلك مناقشته للآية الكريمة : ﴿إذا أخرج يده لم يكدْ يراها﴾ [4]

---

(١) شرح المفصل ٧ : ٣ .

(٢) المصدر السابق ٧ : ٤

(٣) المواقف في علم الكلام : ١٠٨، وانظر أيضاً غاية المرام في علم الكلام ٢٦٦ : الشبهة الرابعة ودَحَضَها المؤلف في ص ٢٧١ .

(٤) النور : ٢٤/ ٤٠ .

فالنفي ههنا كما رأى الزمخشري إنما هو نفي لمقاربة الرؤية، وهو أبلغ برأيه من نفي نفس الرؤية . ورد عليه الشارح هذا التفسير كما ردّ على غيره تفسيرهم، وناقشهم مناقشة مفسّرٍ لمفسر قال : " قد اضطربت آراء الجماعة في هذه الآية، فمنهمْ من نظر إلى المعنى وأعرض عن اللفظ، وذلك أنه حمل الكلام على نفي المقاربة، لأن كاد معناها قارب، فصار التقدير : لم يقارب رؤيتها، وهو اختيار الزمخشري، والذي شجّعهم على ذلك ماتضمنته الآية من المبالغة بقوله : ﴿ظلماتٌ بعضها فوق بعض﴾[1] ومنهم من قال : التقدير : لم يرها و لم يكد، وهو ضعيف، لأن " لم يكد " إن كانت على بابها فقد نقض أول كلامه بآخره، وذلك أن قوله : " لم يرها " يتضمن نفي الرؤية وقوله :" لم يكد" فيه دليل على حصول الرؤية وهما متناقضان . ومنهم من قال : إنّ " يكد" زائدة . والمراد : لم يرها، وعليه أكثر الكوفيين .[2]

و الذي أراه أن المعنى أنه يراها بعد اجتهاد ويأس من رؤيتها، والذي يدلّ على ذلك قول تأبّطَ شراً :

فأبْت إلى فَهْمٍ وما كدتُ آئبا[3]

والمراد ماكدت أؤوب، كما يقال : سلمتُ وماكدتُ أسلم ..." ثم احتجّ الشارح على ماذهب إليه بقوله تعالى : ﴿ فذبحوها

---

(١) النور : ٢٤| ٤٠ .

(٢) انظر معاني القرآن للفرّاء ٢ : ٢٥٥ . وقد أومأ الفراء إلى ماذكره الشارح قال : فقال بعض المفسرين " لايراها " وهو المعنى . ثم ذكر الفراء الرأي الآخر .

(٣) هذا صدر بيت وعجزه : وكم مثلها فارقتها وهي تصفِر
والضمير في مثلها يعود إلى قبيلة هذيل، شعر تأبط شرا ق ١٢ ب ٦ .

وماكادوا يفعلون ﴾ [1] وقد فعلوا الذبح بلا ريب [2] .

فالشارح يناقش المفسّرين، ويدلي بمالديه من حجج وشواهد يثبت بها مايذهب إليه . لقد اختار القرطبيّ والفخر الرازي رأي الزمخشري [3]، وضعف الفخر الرأي الآخر، وهو الرأي الذي اختاره الشارح فيما بعد، ولعل ابن يعيش كان يعني الفخر وغيره عندما قال : " والذي شجعهم على ذلك ماتضمنته الآية من المبالغة بقوله : ﴿ظلمات بعضها فوق بعض﴾ وإن مقارنة ماذهب إليه الشارح في هذه الآية مع ماورد في البحر المحيط تدلّ على أن ابن يعيش قد اجتهد في هذا الموضع اجتهاد المفسرين. ونحن نجد أن ابن عطية (تـ ٥٤٢ هـ) كان قد ذهب إلى أن " الفعل إذا كان بعد " كاد " منفيا دل على ثبوته نحو : كاد زيد لايقوم، أومثبتاً دل على نفيه : كاد زيد يقوم . و إذا تقدم النفي على كاد احتمل أن يكون منفياً تقول : المفلوج لايكاد يسكن، فهذا تضمن نفي السكون، وتقول : رجل منصرف لايكاد يسكن . فهذا تضمن إيجاب السكون بعد جهد " [4]

فابن عطية ترك القضية في مجال الاحتمال، أما ابن يعيش فإنه قررّ تقريراً جازماً بأن " النفي إذا دخل على كاد قبلها كان أو بعدها، لم يكن إلا لنفي الخبر، كأنك قلت : إذا أخرج يده يكاد لايراها، فكاد هذه إذا استعملت بلفظ الإيجاب كان الفعل غير

---

(١) البقرة : ٧١ .

(٢) شرح المفصل ٧ : ١٢٤ .

(٣) انظر تفسير الرازي ٣ : ١١٦ وتفسير القرطبي ١ : ٤٥٥ .

(٤) البحر المحيط ٦ : ٤٦٢

واقع. و إذا اقترن بها حرف النفي كان الفعل الذي بعدها قد وقع. هذا مقتضى اللفظ فيها وعليه المعنى، والقاطع في هذا قوله تعالى : ﴿فذَبَحُوها وماكادوا يَفْعَلون ﴾ وقد فعلوا الذبحَ بلاريب " [1].

إن هذه المناقشة الدقيقة الصارمة لتفسير الآية تدل دلالة بالغة الأهمية على قوة العارضة لدى الشارح، وعلى عقل قوي لايستسلم لآراء الآخرين، بل يناقشها بالحجة والبرهان فيقبل منها مايقبل ويردّ مايردّ .

ومن أمثلة تأثير الثقافة الكلامية ماوقع في كلامه في مبحث الصفة عند حديثه عن زيادة التاء للمبالغة في الصفة في نحو علامة ونسّابة .. قال : " ولاتدخل هذه التاء في صفات ا لله تعالى وإن كان معناها المبالغة لوجود لفظ التأنيث، ولايحسن إطلاقه على البارئ لأنها مبالغة بعلامة نقص" [2] .

إنّ ماقدّمناه يُعدُّ صوىً هاديةً تدل على تأثير الثقافة الكلامية ومااختلط بها في شرح المفصل، وإذا كانت بعض الأمثلة التي ضربناها تبدو لنا في أيامنا وكأنها مقحمة على النحو، فإنّ الأمر لم يكن كذلك في أيام الشارح . لقد كان من الضرورة بمكان من وجهة النظر الأشعرية، توضيح تلك المسائل والتنبه على هاتيك القضايا، لكي تجري عبارة الشارح النحوي على نحو يرضي عنه علماء النحو، وأيضا يرضى عنه علماء الكلام من المدققين والمنقرين وعلماء الأصلين والتفسير .

---

(١) شرح المفصل ٧ : ١٢٤ .

(٢) شرح المفصل ٣ : ٥٦ .

## ٢ - أثر الثقافة اللغوية :

كنّا أشرنا إلى اتساع ثقافة الشارح اللغوية، ونزيد ههنا أنّ ماورد من اللغة في شرح المفصل يكاد يكوّن معجماً لغويا إذ اشتمل على شرح ماورد في المفصل وشواهده من المفردات والأبنية وزاد عليها أضعافاً مضاعفة . كما أنه أكثر من الأمثلة وكلام العرب والشواهد المتنوعة . ويمكن أن نقتصر ههنا على ذكر بعض الأمثلة، منها مايمثل شرحاً لغوياً لما أورده الزمخشري، ومعها مايمثل اتساعا لغوياً من الشارح .

ذكر الزمخشري قول أبي الدرداء : " وجدتُ الناسَ اخْبُرْ تقْلَهْ " فقال الشارح : " وإنما ذلك على معنى وجدت الناس مقولا فيهم ذلك . ويروي تَقْلَه و تقْلِهْ " - بفتح اللام وكسرها - لأنه يقال : قَلِيَ يقلى ويقلي . فمن قال : يقلي - بالكسر - قال : تقْلِه مكسورا . والأصل تقليه، فلما جزم بالأمر حذفت الياء للجزم ثم دخلت هاء السكت فقلت : تقْلِه - بكسر اللام وسكون الهاء - ومن فتح وقال : يقلى، وهو قليل، جزم بحذف اللام وبقي ماقبلها مفتوحاً، ثم دخلت هاء السكت "[1] .

ومن الطريف هنا أن التفات الشارح إلى بيان أصل الفعل وحركة عين مضارعه قد أنساه أن يشرح معنى الفعل وهو الحريص على شرح كلّ ماورد في المفصل من ألفاظ، وكان قبل أسطر قليلة يشرح ألفاظ هذا البيت :

---

(١) شرح المفصل ٣ : ٥٣ .

حتـــــى إذا جـــــنَّ الظـــــلامُ واختلـــــطْ

جـاؤوا بمَـذْقٍ هـل رأيـتَ الذئـبَ قـط ؟[1]

فيقـول : " ويـروي بِضْيَـح، والضَّيْـحُ بـالفتح : اللـبن الرقيـق الممزوج. يقال ضيحت اللبَن أي مزجته، والمذق والمذيق مثله"[2].

وفي شـرحه كلمـة " دواليـك " قـال : " كأنـه مـأخوذ مـن المُداولة وهي المناوبة، فدواليك تثنيه " دوال " كما أن " حواليـك " تثنيه " حوال " ودوال وقع موقـع مداولـة، والمـراد الكـثرة لانفـس التثنية قال الشاعر عبدُ بني الحسحاس :

إذا شُـــقَّ بـــرْدٌ شُـــقَّ بـــالبُرْدِ مثلـــه

دواليـــكَ حتـــى ليـــسَ للـــبُرْدِ لابـــسُ[3]

فدواليك في البيت في موضع الحال، ومعناه : إذا شق برد شُقّ بالبرْد مثلـه ، دواليـك أي متداولـين . وذلـك أنّ مـن عـادة العـرب كانت إذا أرادات عَقْدَ تأكيد المـودة بـين الرجـل والمـرأة لبس كـلٌّ واحد منهما برْدَ الآخر، ثم تداولا على تخريقه، هذا مرة وهذه مرة، فهو يصف تداولهما على شقّ البُرْد حتى لايبقى فيه ملبس " [4] .

---

(١)ديوان العجاج ٢ : ٣٠٤ ملحقات الديوان عن الخزانة ٢ : ٩٥ – ٩٦ وفيه " حتى اذا كاد الظلام يختلط " وانظر الكامل : ١٠٥٤ والمحتسب ٢ : ١٦٥ .

(٢) شرح المفصل ٣ : ٥٣ .

(٣) البيت في ديوان سحيم ص ١٦ والرواية فيه :

إذا شقَّ بُرْدٌ شُق بالبرد برقع — دواليك، حتى كلُّنا غير لابس

والبيت كما ذكره ابن يعيش في كتاب سيبويه ١ : ١٧٥ ومجالس العلماء ١٥٧ وفي الخزانة ١ : ٢٧١ برواية غير لابس .

(٤) شرح المفصل ١ : ١١٩ وهذا المعنى الذي ذكره ابن يعيش نجده في الخزانة ١ : ٢٧١، وصبح الأعشى ١ : ٤٠٧ ونهاية الأرب ٣ : ١٢٦ .

ويلاحظ أنه بدأ بشرح كلمة " دواليك " ثم استطرد إلى ذكر بيت سُحيم، ورواه كما ورد في كتب النحاة، ولم يحقق روايته كما فعل في موضع آخر سيرد ذكره، ثم شرح البيت معرّجاً على ذكر عادةٍ من عادات العرب . وهذا المثال أيضا يصلح دليلاً على تأثير ثقافته الأدبية في شرحه، وعلى معرفته الواسعة بمعاني شعر العرب وعاداتهم وأخلاقهم .

وذكر في مبحث حروف الإضافة بيت المفصل :

حاشا أبي ثوبان إنّ بـه ... ضنّاً عن المَلْحاة والشّتْمِ

وعلق عليه محققا روايته، معيداً إياه إلى سياقه قال : " هكذا أنشده أبو العباس المبرد والسيرافي وغيرهما من البصريين، وفيه تخليط من جهة الرواية، وذلك أنه ركّب صدره على عجز غيره، وهذا البيت للجميح، وهو منقذ بن الطمّاح بن قيس بن طريف، أورده المفضّل الضبي في مفضلياته [1] وأوله :

ياجارَ نضْلَةَ قد أنَى لكَ أنْ
تسعى بجارِكَ في بني هِدْمِ
مُتَنَظّمينَ جِوارَ نَضْلَةَ يا
شَاةَ الوجَوهِ لذلك النّظْمِ
وَبَنُو رَوَاحةَ ينظرونَ إذا
نظرَ النَّديُّ بآنُفٍ خُشْمْ

---

(١) المفضليات : ٣٦٦ ق ١٠٩ ب ١ – ٥ .

حاشَــا أبـــي ثوبــانَ إنَّ أبـــا

قــابوس [1] ليــس بـبُكْمـــة فــدْمْ

عَمْــروَ بــنَ عبــدِ الله إنَّ بـــه

ضنًــا عــن المَلْحــاة والشتْــمِ

وتحدَّث عن مناسبة الأبيات وشرح هذه المفردات : " شاهت: قبحت، والشوه : قبح الخلقة . وقوله : متنظمين أي في سلك واحد . وبنو رواحة فَخِذ من بني عبس . والنادي والنديّ : المجلس، والمراد أهل الندي . والأُنف الخثم : العِراض ليست بشم . وقوله : إنَ به ضنًا أي يضن بنفسه عن المَلْحاة والشتم . والمَلْحاة : المَفْعَلة من لحوت الرجل إذا ألحت عليه باللائمة . وعمرو بن عبد الله بدل من " أبا قابوس ومنع قابوس من الصرف ضرورة لما فيه من التعريف " [2] .

ويلاحظ في هذا المثال اهتمام الشارح بتصحيح رواية البيت، وإنشاده لقسم من القصيدة التي فيها البيت، وتعريُجه على الصرف، وذكره للمصدر الذي ورد فيه الشعر، فإذا جمعنا ماذكرناه ههنا إلى الأمثلة التي ضربناها عند الحديث عن طريقته في الشرح تكونت لدينا صورة واضحة عن أثر ثقافة الشارح اللغوية في شرحه .

### ٣ – أثر الثقافة الأدبية والتاريخية :

ويتجلى أثر الثقافة الأدبية والتاريخية في ومضاتٍ من تعليقات الشارح، وسطور من استطراداته، وبدا ذلك واضحا جلياً مذ بداية

---

(١) في المفضليات : أبا ثوبان .

(٢) شرح المفصل ٨ : ٤٧، ٤٨ .

الشرح، إذ تأنق في شرحه مقدمة المفصّل، واستشهد وتمثّل، و لم يدع لفظا إلا أشبعه شرحا، ولاعبارةً إلا مخضها، حتى ماوضح آثر أن يزيده وضوحا وتوضيحا، ومثال ذلك أنه شرح كلمة " الإيجاز " ثم أتبعها بذكر أبيات لابن الرومي على سبيل الاستئناس لا الاستشهاد قال : " الإيجاز : الإقلال . يقال : كلام وَجْز ووجيز وموجَز وموجز، إذا قلّ مع تمام المعنى، وماأحسنَ قولَ ابن الرومي يصف المرأة بطيب الحديث :

وَحَديثُها السّحْرُ الحَلالُ لو أنّه
لَمْ يَجْنِ قَتْلَ المُسْلِمِ المتحرِّزِ
إنْ طالَ لم يُمْلَلْ وإنْ هي أوْجَزَتْ
ودَّ المحدِّث أنهَا لم تُوجِزِ
شَرَكُ القلوبِ وفتْنَةٌ مامثلُها
للمطمئنّ وعقْلَةُ المُسْتوفِز[1]

أرأيت إلى هذا الاستطراد ؟ وإلى الذوق الفني المرهف في حسن الاختيار ؟ لقد كان بإمكان الشارحِ أن يتجاوز لفظ " الإيجاز " وكان بإمكانه أن يكتفي بشرحه لغويا، لكن نزعته الأدبية وسَعَة محفوظه سهّلا عليه الاستئناس بأبيات ابن الرومي ليمزج جفاف النحو بنداوة الغزل .

ومر بنا قَبْل قليلٍ إنشاده أبيات منقذ بن الطمّاح وكان يكفي

---

(١) ديوان ابن الرومي ٣ : ١١٦٤ برقم ٩٤٤ وهناك خلاف في الرواية في بعض كلمات الأبيات، وفي ترتيبها، فالثالث عند ابن يعيش هو الثاني في الديوان . وكان ابن جني أنشد هذه الأبيات في الخصائص ١ : ٣٠ .

تصحيح البيت روايةً . ومن نماذج هذه النزعة ماذكره الشارح لدن أنشد الشاهد :

رُبّ ماتكْرَهُ النفوسُ من الأمـ
ـر لـه فَرْجَة كحل العِقَالِ [1]

فإنَه شرح " الفَرْجة" وتحدث عن الشاهد، ثم أورد الخبر الآتي: " وحكى أبو عبيدة عن أبي عمرو بن العلاء قال : أخافنا الحَجّاجُ، فهربَ أبي نحو اليمن وهربت معه . فبينا نحن نسير وقد دخلنا أرضَ اليمن لحقنا أعرابيّ على بعير ينشد :

لاتضيقنّ بالأمورِ فقدْ يُكـ
ـشف غمّاؤها بغير احتيالِ

ربّ ماتكره النفوس من الأمـ
ـر له فَرْجَةٌ كحلّ العِقال

فقال أبو عمرو : وما الخبر ؟ قال : مات الحَجّاج . قال أبو عمرو : وكنت بقوله : "فَرْجة" بفتح الفاء أشدَّ فرحاً مني بقوله : مات الحجاج " [2] .

غير أن هذه النزعة لدى الشارح لم تطغ على كتابه، ولم تصيّره كتاب أدب فيه شيء من نحو وإنما هي النتف تتناثر هنا وهناك، استجابة لنزعة الشارِح التي لاينساق وراءها، ولايطلق لقلمه العنان في مجراها . فإنْ جَنح إلى ذكر حادثة تاريخية أو أبيات

---

(١) البيت في ديوان أمية بن أبي الصلت ص: ٤٤٤ ق ٦٢ ب ٢٢ وهو من شواهد سيبويه ١ : ٢٧٠، ٣٦٢ وانظر تخريجه في الديوان .

(٢) شرح المفصل ٤ : ٣ .

فإنه سرعان مايعود إلى موضوعه الأساسي في مجال النحو وعلله وجدله، ولنا أن نفترض أن شهوة الاتساع في الشرح . والرغبة في ألا يغادر صغيرةً أو كبيرة، كانت تدفع به إلى شرح كل مايرد، وإلى الاتساعٍ في مواضع لايستدعي المقام الاتساع في شرحها، كوقوفه مثلاً عند بيت الأخطل :

أبَنِي كُلَيبٍ إنّ عمَّيَّ اللذا
قَتَلا الملوكَ وفكّكا الأغلالا [(١)]

والشاهد فيه حذف النون من " اللذان " وحرص الشارح بعد ذلك على إخبارنا بتفاصيل كان بالإمكان الاستغناء عنها، فإنه أخبر " أن الشاعر الأخطل يفخر في هذا البيت على جرير – وهو من بني كليب بن يربوع – بمن اشتهر من بني تغلب كعمرو بن كلثوم قاتل عمرو بن هند الملك . وعاصم بن النعمان بن مالك بن عتّاب أبي حَنَش بن حنش قاتل شُرَحْبيل بن عمرو بن حُجْر يوم الكُلاب الأول، وغيرهما من سادات تغلب . وقيل أراد بعمّيه هُذيل بن هبيرة التغلبي الشاعر، والهذيل بن عمران الأصغر الذي كان أخا لأمه " [(٢)] .

وتبدو نزعته الأدبية أيضا عندما يجنح إلى الاستشهاد ليبيّن لنا

---

(١) نسب الشارح هذا البيت للفرزدق وإنما هو للأخطل من نقيضته المشهورة التي أولها :

كذبَتْك عينُك أم رأيتَ بواسطٍ    غَلَسَ الظلامِ من الرّباب خيالا

وانظر نقائض جرير والأخطل ٧٣ وشعر الأخطل "١٠٨ ق ١٠ ب ١٥ والبيت من شواهد سيبويه ١ : ٩٥ والمقتضب ٤ : ١٤٦ والمنصف ١ : ٦٧ والمحتسب ١ : ١٨٥ وورد في الخزانة ٢ : ٤٩٩ و ٣ : ١٥٤ .

(٢) شرح المفصل ٣ : ١٥٥ . وفي شعر الأخطل ق ١٠ ب ١٥ ونقائض جرير الأخطل : ٧٢ : عُصْم بن النعمان

معنى اللفظ في سياق استعماله في كلام العرب، كما فعل عندما تعرض لشرح معنى قولهم : " نشدتُك الله إلاّ فعلتَ " قال : قولهم: نشدت الضالة إذا طلبتها، وأنشدوا لنُصيب :

ظَلِلْتُ بذي دَوْرَانَ أنشدُ ناقتي
وما لي عليها من قَلوصٍ ولابَكْرِ [1]

والناشد : الطالب . وأنشد الأصمعي عن أبي عمرو :

يُصيخُ للنَبْأةِ أسماعه
إصاخَةَ الناشدِ للمُنْشِدِ [2]

فهذه الشواهد وأمثالها لم تأت لغرض نحوي، وإنما لغرض لغويّ وأسلوبي .

٤ - أثر الثقافة المنطقية :

إذا نظرنا إلى المنطق على أنه نظام فكري يعتمد المقدمات ليصل إلى النتائج، وأنه يهتم أساساً بقضية الهوية، وبالحدود الجامعة المانعة، وبالعلل وبالبراهين، فشرح المفصل هذا، كلّه قد بني على نسق منطقيّ رصين، أخضعت فيه المادة النحوية لمقتضيات الصياغة المنطقية والترتيب المنطقي . ونجد الأثر المنطقي في الشرح بارزاً وعلى قدر من الوضوح والجلاء بحيث أصبح الشرح كله مثالا لدى المنطقيين ونموذجا لامتزاج المنطق بالنحو . ولم يبق الأمر مجرد تأثر

---

(١) البيت في شعر نصيب بن رباح : ٩٣ ق ٧٣ ب ٦ وروايته مخالفة لما أورده الشارح . ورواية الشارح مطابقة لرواية أبي علي في الأمالي ٢ : ٢٠٦ . وانظر تخريجه في الديوان .

(٢) شرح المفصل ٢ : ٩٤ .
والبيت للمثقب العبدي كما في الكامل للمبرد ١٤٢، وغير منسوب في أمالي القالي ١ : ٣٤ .

بعبارة أو استخدام لمصطلح، مما دفع الدكتور عبد الرحمن بدوي إلى أن ينظر إلى الشرح من هذه الزاوية ويعدّه بناءً منطقياً قال : " وبعدَ هذا القرن يختلط النحو بالمنطق والمنطق بالنحو، وكذا البلاغة اختلطت بالمنطق، حتى إننا نجد نحواً فلسفياً قد أقيمت أركانه على يد ابن يعيش في القرنين السادس والسابع " . (١)

وفي ضوء هذه النظرة الكلية العامة بإمكاننا أن ننظر إلى أثر الثقافة المنطقية التي وسمت الشرح، إنها ثقافة تأصلت في ذهن الشارح ، وكوّنت أساس تفكيره وبنيته، فلا فكاكَ له من أن تتسم بها عبارته وطريقته في معالجة النحو، والنحو منطق العرب، وبين النحو والمنطق من الملابسة والتلاقي مايربط أحدهما بالآخر ربطاً وثيقاً . ولذلك فإنه بالإمكان أن نزعم أننا في شرح المفصل نواجه بناءً منطقياً متماسكاً مادته النحو العربي، فإذا أحببنا أن نتلمس أثر الثقافة المنطقية في هذا البناء فإننا واجدوه شاملاً عاماً، وإن شئنا البحث عنه والتنقير في الجزئيات فإننا نواجهه في الشرح أنى توجهنا، في تقسيمات الكتاب وتفريعاته وحدوده وقياساته ومناقشاته وسنذكر فيما يلي أبرز جوانب التأثير المنطقي في الشرح.

### أ – الحدود :

اهتم النحاة بعد سيبويه بقضية الحد، ولم يكن هذا الاهتمام مقصوراً على النحاة، بل إن سائر العلماء في العلوم الأخرى اهتموا بالحدود وصنفوا فيها، لكن تناولهم للحدّ اختلف باختلاف مواقفهم الفكرية .

---

(١) المنطق الصوري :٣٧

وكان أرسطو قد عرّف الحد بأنه تحديد الشيء أو الفكرة بذكر الجنس أو الصنف الذي ينتمي إليه ذلك الشيء، أو تنتمي إليه تلك الفكرة كقوله : الإنسان حيوان . والفروق الخاصة التي تميزه أو تميزها من جميع أفراد الصنف : " الإنسان حيوان عاقل " وفي ضوء هذا التحديد للحدّ وضع ارسطو المقولات العشر [١]، ومعنى ذلك أن غاية الحد الأرسطي الأساسية هي تصوير الماهية . وهذا يقتضي تحليل المعرَّف إلى أجزائه ومقوماته، ثم إعادة تركيب هذه المقومات بدءا من المشترك منها بين المعرّف وسواه، حتى الانتهاء إلى مايخصّ المعرّف وحده [٢] .

وهذا المفهوم للحدّ ردّه ابن تيمية وفنّده، ووضّح موقف المحققين من الإسلاميين منه، وذكر أنّ فائدة الحدّ عند هؤلاء المحققين إنما هي التمييز بين المحدود وغيره قال " إن المحققين من النظّار يعلمون أن الحدّ فائدته التمييز بين المحدود وغيره، كالاسم ليس فائدته تصوير المحدود وتعريف حقيقته، وإنما يدّعي هذا أهل المنطق اليونانيون أتباع أرسطو ومَنْ سلك سبيلهم وحذا حذوهم تقليداً لهم من الإسلاميين وغيرهم، فأما جماهير أهل النظر والكلام من المسلمين فعلى خلاف هذا، وإنما أدخل هذا في كلام من تكلم في أصول الدين والفقه بعد أبي حامد في أواخر المائة الخامسة وأوائل السادسة، وهم الذين تكلموا في الحدود بطريقة أهل المنطق

---

(١) المقولات العشر هي : الجوهر والعرض، والكمية، والكيفية، والإضافة، والزمان، والمكان، والنصبة، والملك، والفاعل، والمنفعل، انظر التقريب لحد المنطق : ٤٣ والمواقف ٩٧ وحاشية حسن العطار على شرح مقولات أحمد السجاعي .

(٢) تقويم الفكر النحوي ١٢٦ وقصة الحضارة ٧ : ٤٩٦ ومنطق أرسطو ١٣٧ | ٤٤٩ .

اليوناني، وأما سائر النُّظّار من جميع الطوائف الأشعرية والمعتزلة والكرامية والشيعة وغيرهم فعندهم إنما يفيد الحد التمييز بين المحدود وغيره " [1] . والفرق كبير كما نرى بين أن يدلّ الحد على الشيء في ذاته ويحدد هُوِّيته، وبين أن يميزه بمجرد تمييز من غيره" فالحدّ التام يفيد تصور الحقيقة لدى المنطقيين " [2] .

وفي حدود هذا الاتجاه الذي عبر عنه - فيما بعد - ابن تيمية، كانت تسير حدود النحو، فكانت في بدايتها بسيطة جداً، ويمكن القول : إنها كانت غير دقيقة، إذ كان الهدف المباشر للنحاة من وضعهم الحدود هو تمييز المحدود من غيره مما قد يختلط به أو يشترك معه [3]، متأثرين في اتجاههم هذا - ربما - بعلماء الأصول قبل أبي حامد .

ويمكننا من ملاحظة اتجاهاتهم في بعض الحدود أن نُبيّن صحة ماذهبنا إليه، فالكسائي مثلا يعرف الفعل بقوله : " الفعل مادلّ على زمان " [4] وسيبويه يعرفه بقوله : " أما الفعل فأمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء وبنيت لما مضى ومايكون ولم يقع وماهو كائن لم ينقطع " [5] وأيضاً عرفه بعضهم بقوله :" الفعل ماحسنت فيه التاء نحو : قمت وذهبت " [6] ويظهر من أدنى تأمل لهذه

---

(١) الرد على المنطقيين ١٤، ١٥ وانظر تقويم الفكر النحوي ١٢٧ ومناهج البحث عند مفكري المسلمين ٩١، ٩٢ .

(٢) الرد على المنطقيين : ٧٣ .

(٣) تقويم الفكر النحوي : ٨٦.

(٤) الصاحبي : ٩٣

(٥) كتاب سيبويه ١ : ٢ والصاحبي : ٩٣

(٦) الصاحبي : ٩٣

الحدود أنها أقرب إلى اجتهادات تستهدف تمييز الفعل من غيره لاأكثر ولاأقل، ولاتنتطع للزعم بأنها تريد الدلالة على الماهية، وهذه الملاحظة التي قدمناها على حدّهم للفعل تصدق أيضاً على حدّهم للاسم وعلى سائر حدودهم قال سيبويه : " الاسم نحو رجل وفرس " (١) وحكى عنه ناس أنه قال : " الاسم هو المحدَّث عنه " (٢) وروي عن المبرد أنه قال : " الاسم ماصلح أن يكون فاعلا، وأيضا " كل مادخل عليه حرف الجر فهو اسم فإن امتنع عن ذلك فليس باسم " (٣) ...

وفرق كبير بين هذه الحدود وماستؤول إليه على أيدي اللاحقين الذين توازت لديهم معرفة المنطق ومعرفة النحو، ومن ثم اتجهوا في حدودهم إلى تصوير ماهية المحدود ليقدموا لنا صورة ذهنية عن حقيقته، وصرّح الزجاجي معبّراً عن هذا الاتجاه بقوله : " وعندنا الحد هو الدال على حقيقة الشيء " (٤) أما ابن السّيد فإنه بعد أن استعرض عدداً من حدود الاسم للزجاجي والمبرد والأخفش وابن السراج والزجاج والسيرافي والكسائي والفراء وهشام الضرير والرياشي وأبي عبد الله الطّوال ومعاذ الهرّاء وأبي على الفارسي وغيرهم وقف معقبا على حدودهم بقوله : " وجميع ماذكروه من هذه الأقوال لايصح أن يكون حداً للاسم، وإنما هو رسم وتقريب، لأن شرط الحدّ أن يستغرق المحدود كما ذكرنا . وهذه الأقوال

---

(١) كتاب سيبويه ١ :٢.
(٢) الصاحبي : ٨٩
(٣) الصاحبي : ٨٩ والمقتضب ١ : ٣ .
(٤) الإيضاح في علل النحو : ٤٦ .

كلّها لاتستغرقه إلا أن بعضها أقرب للتحديد من بعض " [(١)] .

وهكذا نجد أن الحدَّ النحوي اتجه اتجاها منطقيا - بغضّ النظر عن سلامة هذا الاتجاه أو عدمها - وأخذ النحاة يتبارون ويظهر كل منهم براعته في وضع الحد، وذكاءه في اعتراضه على حدّ الآخر ليضع حداً أدقّ من حده [(٢)]، وبذلك تبوأ المفهوم المنطقي للحدّ مكان الصدارة في الحد النحوي، وتبنى النحاة عناصره من جنس وفصل ونوع وخاصة، وتركز مفهوم الحد على أنه معرفة الماهية . فالحد هو القول الدال على ماهية الشيء، وقيل إنه قول على مابه الشيء هو هو، وذهبوا إلى أن الحد إنما يكون تاماً عندما يعرّف الماهية بجميع أجزائها الداخلة، فإذا عرفت الماهية ببعض أجزائها اللازمة فهذا حدّ ناقص " [(٣)] .

ومفهوم ابن يعيش للحدّ منسجمٌ مع فهم المنطقيين له، يدلنا على ذلك إجراء مقارنة بين مفهوم الحد عنده ومفهومه لدى الفارابي . فالحدّ عند الفارابي هو " ماكان تركيبه تركيب تقييد يشرح المعنى المدلول عليه باسم ما، بالأشياء التي بها قوام ذلك المعنى، وهو ماكان لشيء وحده حيث يجاب به في جواب أيّ شيء هو، ويستعمل للدلالة على تمييز الشيء من كل ما سواه[(٤)] ويرى

---

(١) الحلل في إصلاح الخلل : ٦٢ .

(٢) انظر مثلاً مناقشة تعريف الاسم في تفسير الرازي ١ : ٣٤ وصاحبه عن النحاة وشراح المفصل . وفي كتاب الحلل في إصلاح الخلل ٦٢، وفي كتاب الفصل في الملل والأهواء والنحل لابن حزم ٥ : ٢٧ .

(٣) مقاليد العلوم في الحدود والرسوم : ق ٣ .

(٤) الفارابي في حدوده ورسومه : ٢٠٣ و ٢٠٥ .

ابن يعيش أنهم إذا أرادوا الدلالة على حقيقة شيء من غيره تمييزاً ذاتياً حدّوه بحدّ يحصل لهم الغرض المطلوب، وهذه طريقة الحدود أن يؤتى بالجنس القريب ثم يقرن به جميع الفصول، فالجنس يدل على جوهر المحدود دلالة عامة، والقريب منه أدلّ على حقيقة المحدود لأنه يتضمن مافوقه من الذاتيات العامة، والفصل يدل على جوهر المحدود دلالة خاصة " [1] وقال الشارح في موضع آخر مؤكدا هذا الاتجاه إلى الحدّ المنطقي : " والمراد من الحدّ الدلالة على الذات لا على العلّة التي وضع لأجلها، إذ علّة الشيء غيره " [2] .

وكان ابن يعيش راصداً منطقياً بارعاً لكل الحدود التي قدّمها الزمخشري، وقد قدمت لنا مناقشاته لتلك الحدود تأييداً ودعماً لما ذهبنا إليه من تبني الشارح للمفهوم الأرسطي للحد، واتخاذه ذلك المفهوم قياساً تقاس به الحدود، وقد سبق أن ذكرنا مناقشة الشارح لحدّ الفعل واسم الإشارة ومناقشة لحدّ الحرف مما يغني عن الإعادة، ومما تجدر الإشارة إليه أن مناقشته لحدّ الحرف من أمتع المناقشات في الحدّ، ومن أطرف مافيها إشارته إلى أن النحاة يوردون كثيراً من التشكيكات لإثارة الذهن وتطلب الجدل، فإنه بعد أن ذكر مناقشة أبي عليّ لحدّ الحرف قال : " كأن أبا علي أورد هذه التشكيكات للبحث، وإذا أنعم النظر كانت غير لازمة " [3] ولاشك لدينا في أن أبا علي أنعم النظر، لكنه كان شديد الولع بهذه الإثارات والمناقشات التي تثير الجدل وتستدعي الأخذ والرد . وهذا ولع

(١) شرح المفصل ١ : ١٨

(٢) المصدر السابق ٨ : ٢

(٣) شرح المفصل ٨ : ٣

شاركه فيه ابن يعيش الذي لم يلبث أن استرسل في الردّ على أبي علي . ومن أمثلة اهتمامه بصياغة الحدود إعادته لصياغة حدّ المفعول المطلق، وكان الزمخشري حدّه بقوله : " هو المصدر، سمّي بذلك لأنّ الفعل يصدر عنه، ويسميه سيبويه : الحدث والحدثان وربما سمّاه الفعل " (١) وتبنى الشارح هذا الحدّ، بمعنى أنه لم يعترض عليه، وإنما ذكره بصيغة أخرى أشد تحديداً مستخدماً عبارات المناطقة قال : " اعلم أن المصدر هو المفعول الحقيقي لأن الفاعل يحدثه ويخرجه من العدم إلى الوجود، وصيغة الفعل تدل عليه" (٢) وهذا يدل على ملازمة المفعول المطلق لفعله سواء أذكر المفعول المطلق في الكلام أم لم يذكر، فكل حدثٍ له مفعول مطلق مذكور أو محذوف . ولاشك في أن هذا الحد هو ثمرة التحليل المنطقي لبنية الجملة، فنحن عندما نقول : كتبنا الرسالة، فإن فعلنا وقع على المفعول الحقيقي الذي هو المفعول المطلق وهو الكتابة . وماقدمه الشارح ههنا استقاه من السيرافي في شرحه كتاب سيبويه . قال سيبويه : " واعلم أن الفعل الذي لايتعدى الفاعل يتعدّى إلى اسم الحدثان الذي أخذ منه لأنّه إنما يذكر ليدل على الحدث " فقال السيرافي : " يعني أن الفعل يعمل في مصدره، وإن كان لايتعدى الفاعل كقولنا : قام زيد قياماً . والمصدر أصحّ المفعولات، لأن الفاعل يخرجه من العدم، وصيغة الفعل تدلّ عليه، والأفعال كلها

---

(١) انظر كتاب سيبويه ١ : ١٥، ١١٨، ١٦١ والإمتاع والمؤانسة ١ : ٢٥ والمصطلح النحوي ١٣٩.

(٢) شرح المفصل ١ : ١٠٩

متعدّية إليه عاملة فيه " [1] وإن نظرةً واحدة تكفي لأن نجد صدى كلام السيرافي في حدّ ابن يعيش، ومعنى هذا فيما يبدو أن الشارح تأمل حدود السابقين، وانتهى إلى تبني الحدّ الذي ذكرناه عنه، لانسجامه مع نظرته المنطقية إلى الحد، و لم يسترسل إلى مناقشة حدود أخر مكتفياً بما ضمنه لحده من عناصر استلهمها من السيرافي، عازلاً الحدود الأخر الممكنة جانباً، وذلك انسجاماً مع طريقته في الشرح .

ونلاحظ من استقراء الشرح أن الشارح لم يقدّم حدوداً لكلّ ماذكره من المصطلحات، فإنه أورد في مواضع عنوان البحث وتركه دون تحديد، وأخفق في حدّه وتمييزه على نحو دقيق، ففي مبحث حروف العطف ميّز العطف من سائر التوابع بقوله : " إن المعطوف لايتبع إلا بواسطة، والتوابع تتبع بلاواسطة " وذهب إلى أنّ العطف هو إشراك الثاني في إعراب الأول، ثم افترض أن هناك من يجادله بقوله : إنّ التوابع كلها يشارك الثاني الأول في إعرابه فلم لاتسميها عطفاً ؟ فعلّلَ الشارح ذلك بالفرق [2] . وقد كان معاصره ابن الحاجب أشدَّ براعة عندما حدّ العطف بقوله : " العطف تابع مقصود بالنسبة مع متبوعه، يتوسط بينه وبين متبوعه أحد الحروف العشرة " [3] . وأهمل ابن يعيشٍ الحدّ في غير ما موضعٍ، فلم يضع حدّاً للاستقبال ولا للشرط مثلاً، وهذا يدل على أنه على الرغم من تمسكه بالبنية المنطقية للبحث، فإنه كان يبدي تساهلاً تجاه بعض

---

(١) كتاب سيبويه وبهامشه بعض شرح السيرافي ١ : ١٥ .

(٢) شرح المفصل ٨ : ٨٨ .

(٣) شرح الرضي على الكافية ٢ : ٣٣١ والكافية : ١٠ .

المصطلحات، التي ربما كانت من وجهة نظره لاتحتاج إلى تحديد دقيق شأن المصطلحات الأخر . وهذا الأمر ربما كان مأخذا منهجياً نأخذه على الشارح، ولكن يجب أن ننظر أيضاً إلى أن المادة النحوية يمكن ألا تخضع خضوعاً كلياً لمناهج المنطق، فلعل في هذا بعض العذر لا كله للشارح .

ب - التعليل :

موضوع التعليل سنبسط القول فيه في موضع آخر من هذا البحث، ولكن سنكتفي ههنا بالقول : إن ثقافة الشارح المنطقية كان لها أثر كبير في مجال التعليل النحوي والولع به جمعاً واستقصاء وتوليداً، " وقد اتخذت العلة النحوية لبوس التعليل المنطقي من حيث اتّصافها لدى النحاة بالضرورة والغائية " [1] ونظروا إليها على انها في غاية القوة والمتانة [2] . وسنكتفي ههنا بمثال واحد يدلّ على أثر الثقافة المنطقية للشارح في شرحه عامة وفي مجال التعليل خاصة، ويمكن أن نقف معه في مبحث الفعل الماضي ونستعرض ماأورده من علل : فإنه علل انقسام الأفعال بانقسام الزمان بقوله : " لمّا كانت الأفعال مساوقة للزمان، والزمان من مقومات الأفعال، توجد عند وجوده وتنعدم عند عدمه انقسمت بأقسام الزمان " وعلل هذا الانقسام من خلال تعريفه للزمان [3] وقال : " فلذلك كانت الأفعال ماضياً وحاضراً ومستقبلاً، فالماضي ماعدم بعد وجوده فيقع الإخبار عنه في زمان بعد زمان وجوده، والمستقبل مالم يكن له

---

(١) تقويم الفكر النحوي ١١٩.

(٢) الخصائص ١ : ٤٨ .

(٣) ورد في ص ٢٧٧ من هذا البحث .

وجود بعد، بل يكون زمان الإخبار عنه قبل زمان وجوده، والحاضر هو الذي يصل إليه المستقبل ويسري منه الماضي فيكون زمان الإخبار عنه هو زمان وجوده " [1] .

ونلاحظ من بداية الأمر تبني الشارح للمفهوم الأرسطي عن الزمان دون أن يهتم باعتراضات الكلاميين من الإسلاميين، وعبارته عن الزمان تطابق عبارة أرسطو المترجمة حَذْوَك القذّة بالقذة مع تصرف في الكلام، قال صاحب المعجم الفلسفي : " لقد زعم أرسطو أن الزمان مقدار حركة الفلك الأعظم، وذلك لأنّ الزمان متفاوت زيادةً ونقصانا، فهو إذن كم، وليس كمّاً منفصلاً لامتناع الجوهر الفرد، فلايكون مركباً من آنات متتالية فهو إذن كمّ متصل،إلاأنه غير قارّ،فهوإذن مقدارلهيئة غير قارة وهي الحركة"[2]

ولو قارنا بين عبارة ابن يعيش عن الزمان الحاضر، وعبارة الفارابي وهو أرسطي صارم، للاحظنا اعتماد شارح الزمخشري في تعليله على عبارة المعلم الثاني شارح كتب المعلم الأول، قال الفارابي : " الزمان الحاضر هو الذي إذا أخذ له بُعدٌ محدود في الماضي من الآن الذي هو نهاية ومبدأ، وجمع إلى مثله من المستقبل، وكان بعدُهُما جميعا من الآن الذي هو النهاية والمبدأ بُعداً واحداً في الماضي والمستقبل وجمعا جميعا، كان ذلك الزمان هو الزمان الحاضر" [3].

---

(١) شرح المفصل ٧ : ٤ .

(٢) المعجم الفلسفي ١ : ٦٣٦ مادة (الزمان) وانظر الإشارات والتنبيهات في القسم ٣، ٤ ص ٥٠٠ ومابعدها . وقد ذكر صاحب المواقف رأي أرسطو المشار إليه ثم ذكر رأى الأشاعرة، وخلاصة رأيهم أن الزمان متجدد يقدر به متجدد، وقد يتعاكس بحسب ماهو متصور للمخاطب : ١١١، ١١٢ .

(٣) الفارابي في حدوده ورسومه : ٢٧٥ .

وهذا نموذج كاف للدلالة على ما نريد بيانه، وسترد أمثلة كثيرة من هذا الضرب في موضعها لاحقاً مما يغني عن الاستكثار منها ههنا .

### جـ - طريقة التأليف :

وطريقة التأليف مظهر من مظاهر تأثير الثقافة المنطقية، وكنّا بينا اتباع الشارح لصاحب المتن في الطريقة والترتيب . والأثر المنطقي في ترتيب المواد النحوية يكاد يكون حظاً شائعاً في مؤلفات النحاة آنذاك، فشرح الرضي للكافية يتجلى في تقسيماته هذا التأثير، إذ نجد باباً للمرفوعات وآخر للمنصوبات وثالثاً للمجرورات، لقد أخضعت أبواب النحو في تقسيماتها لأثر العامل، كما اتخذت عنواناتها طابع المصطلح الثابت المستقر [1] . وأرى ههنا أنْ أوضّح أنني لاأعني بأثر الثقافة المنطقية في طريقة التأليف أنّ النحاة نقلوا هذه الطرائق، ولكنني أذهب إلى أن ثمرة الثقافة المنطقية ونضجها في فكر النحاة دفعت بالمؤلفات النحوية نحو هذا الترتيب القائم على تقسيم المادة إلى مجموعات، وكل مجموعة تشتمل على العناصر المتشابهة، فإن قلنا : إنّ المؤلفات النحوية نمت نمواً ذاتياً واتجهت هذا الاتجاه، لم نكن مجانبين الصواب، على أن نضع في الحسبان أن هذا النمو الذاتي ساوقه نضج للنحاة في عدد من العلوم يأتي المنطق في رأسها . ومن هنا يكون تأثير الثقافة المنطقية في طرائق التأليف تأثيراً منهجياً، استدعاه الفكر النحوي القائم على

---

(١) انظر تقويم الفكر النحوي : ١٣٧ .

فكرة العامل، والمولع بطرد الأحكام . وجمع الأشباه إلى أشباهها، والنظائر إلى نظائرها .

ولانريد أن نطيل في ذكر أثر هذه الثقافة المنطقية في شرحه، لأننا لو سلكنا سبيل الاتساع لتحدثنا عن القياس وأنواعه والعلة وأنواعها، وهذا وأشباهه سيرد التفصيل فيه في مواضعه وحسبنا ههنا ماذكرنا .

مصادر الشرح :

كتب ابن يعيش شرحه وقد استحصدت مرته، وطال باعه، واستحكمت أصوله، واستكملت لديه أسباب الثقافة في عصره، وكان يستمد من تراث عريق عبّ منه ماشاء أن يعبّ : قرآناً وحديثاً وأدباً ولغةً ونحواً وفقهاً ومنطقاً، وتلاقت هذه الثقافات كلها - كما بينا - في الشرح، وسخّرها الشارح لخدمة المادة النحوية . وسار الشارح على طريقة ليست بمجهولة المعالم في تراثنا، فلم يكن ينصّ دائما في المواضع التي يأخذ فيها عن المصادر على أسماء تلك المصادر، وأحيانا يكتفي بذكر أسماء مؤلفي هذه المصادر، وقد يكون للواحد منهم أكثر من كتاب، وربما كان الشارح لايعبأ كثيراً بذكر المواضع التي ينقل منها لأنه ينظر إلى التراث على أنه صناعة أمة، فهو ينقل من هذا الصرح العلمي النحوي، ولايهمه أكان من فلان أو فلان " لأنّ الجميع يبنون صرحاً عقلياً واحداً[1] . ويمكننا أن نذكر فيما يلي ماتمكنّا من معرفته من المصادر التي اعتمد عليها الشارح .

---

(١) التراث والتجديد :٦٩ .

**المصادر اللغوية :**

إنّ المادة اللغوية الغزيرة التي اشتمل عليها الشرح تنبئ أن الشارح كان يعتمد في شرحه للألفاظ على معجم أو معجمات لايذكر أسماءها، إلا أن تتبعِ الشرح يتيح لنا أن نحظى بأسماء هذه المصادر التي ذكرت على ندْرة أو ذكر بعضها، فقد ذكر الشارح معجم " ديوان الأدب " [1] للفارابي أبي ابراهيم (تـ ٣٥٠ ) مرة واحدة، وهذا كاف للدلالة على أن هذا المعجم كان بين يديه، وذكرٍ كتاب " الحروف " [2] لأبي عمرو الشيباني (تـ ٢١٣ تقريباً) مرة واحدة، وكذلك ذكر مرة واحدة أيضا "أمالي ثعلب"[3] (تـ ٢٩١) وذكر "كتاب العين [4] للخليل بن أحمد (تـ١٧٠)، وذكر "الصحاح " [5] للجوهري (تـ٤٠٠) أربع مرات، ونقل عنه تسع مرات أخر عازياً الكلام إلى الجوهري [6]، كذلك ذكر معجم "المحكم" [7] لابن سيده الأندلسي (٤٥٨ هـ) مرة واحدة، وكذلك (النوادر ) [8] لابن الأعرابي (تـ ٢٣١ هـ)

---

(١) شرح المفصل ٦ : ١٢٧ .
(٢) الشرح ٤ : ٢١ .
(٣) الشرح ٦ : ٤٨ .
(٤) الشرح : ٥: ٩ – ٦ : ١١٠ – ١٠ : ٣، ٥، ١٢٨ .
(٥) الشرح ١ : ٦٤ – ٤ : ٨٤ – ٦ : ٤ – ٩ : ١١٩
(٦) ذكر الجوهري في الشرح في المواضع التالية ١ : ٦٤ – ٤ : ٨٤ – ٥ : ٧٥– ٦ : ٤، ٤٢، ٤٦، ٩٤، ١٢٩، ١٣٥، ١٣٩ – ٨ : ١٢٤ – ٩ : ١١٩، ١٤٦ – ١٠ :٩٧ .
(٧) الشرح ١ : ٥ .
(٨) الشرح ١ : ٣٨ .

أما (نوادر) [1] أبي زيد (تـ٢١٥) فإنه ذكرها أربــع مـرات، وذكـر كتاب (مايلْحَن فيه العامة ) [2] للأصمعي (تــ ٢١٦) مـرة واحـدة، ذكر كتــاب "إصـلاح المنطـق " [3] لابـن السـكيت (تــ ٢٤٤هــ ) ثلاث مرات، مع أنه ذكر ابن السـكيت في اثنـين وعشـرين موضعـاً [4]، وذكر الأزهري [5] (تـ ٣٧٠ هـ ) مـرة واحـدة وابـن دريـد[6] (تـ٣٢١) أربع مرات .

هذه هي المصـادر اللغويـة الـتي ذكرهـا الشـارح، وهـي تفـي بحاجة الشرح وتنهض بعــبء تفسـير مـاورد فيـه ولاسـيما أن فيهـا الصحاح والمحكم وديوان الأدب .

المصادر الأدبية والتاريخية :

نستطيع أن نتتبع مصادره الأدبية والتاريخية بتتبع تعليقاته علـى الشواهد الشعرية والأمثال على نحـو خـاص ، لأنّـه كـانٍ يسـتقصي القـول في الشـاهد ويشـرح المثـل ويذكـر خـبره، وغالبـاً لايذكـــر مصدره إلا أننا لانشك في أن عدداً من دواوين الشـعراء وشـروحها كـان بـين يديـه، وذكـر الشـارح عرضــا بعــض هــذه المصــادر ، فذكــر ( ديــوان الحماســة ) [7] لأبــي تمــام ( تـــ ٢٣١ هـــــ )

---

(١) الشرح ٤ : ١٤٣ – ٧ : ٤٣ – ٩ : ٢٤ .
(٢) الشرح ١ : ١٨ .
(٣) الشرح ١ : ٤٧ – ٥ : ١٠١ – ٩ : ٤٦ .
(٤) ذكر ابن السكّيت في المواضع التالية ١ : ٤٧ – ٢ : ١١٩ – ٤ : ٧٩ – ٥ : ٧٨، ١٠١، ١١٣ – ٦ : ١٠٥، ١٢٩، ١٣٠، ١٤١ – ٨ : ١١٨، ١١٩، ١٢٩ – ٩ : ٤٦، ٩٥ – ١٠ : ٢٤، ٢٥، ٣٥، ٣٦، ٤٢، ٥٠، ٥٧، ٦٥ .
(٥) الشرح ٣ : ٥٠ .
(٦) الشرح ١ : ٥، ٣٨ – ٤ : ٨١ – ١٠ : ١٢٧ .
(٧) الشرح ١ : ٨١، ٨٢ – ٣ : ١١٧، ١٤٨ – ٦ : ٤١ – ٧ : ١٣ .

والدرعيات[1] لأبي العلاء المعري (تـ ٤٤٩) وكتاب (الكامل) [2] لأبي العباس المبرد (تـ٢٨٥) و (المفضليات ) [3] للمفضل الضبي (تـ١٧٨ هـ).

أمّا المصادر التاريخية فلم يصرح بها، لكن يدل على رجوعه إليها كثيرٌ من النقول المتعلقة بالأنساب، وببعض الشخصيات، فنجده مثلاً في شرحه خطبة المفصل يذكر نسب الرسول محمد صلّى الله عليه وسلم بطوله، ثم يحدثنا عنِ قريش البطاح وبطونهم، وعن ذي المنار أحد ملوك اليمن ويذكر لَم سُمّي بذلك، وغير هذه الأمور مما تشتمل عليه عادة كتب السير والأنساب والتاريخ، ومايتصل منها بسبب ككتب الأدب العامة والتراجم الشاملة . وإذا كان بإمكاننا أن نعدد مانزعم أنه من مصادره النحوية بسبب ذكره أسماء أصحابها، أوبسبب نقله عنها، فإنه يصعب ههنا أن نذكر غير ماذكره، لأنّ ماأهمل ذكرَ مصادره من الأخبار كثير، وهذه الأخبار يمكن ردّ كل منها إلى عدد من المصادر، ولن نستطيع تحديد هذه المصادر بدّقة إلا إذا قُيِّضّ لهذا الشرح تحقيق جديد، يتتبع كلام الشارح وبعزوه إلى مصادره، ونحن لانستبعد أن تكون هذه الاستطرادات الأدبية والتاريخية من ذاكرة المؤلف الواعية، فقد كان مكينا في الأدب، حسب ترجمة القفطي له، ولكن لامانع من تحديد المصادر التي اختزنتها تلك الذاكرة ولو على سبيل الترجيح لا القطع. ولاأظن إطلاقا أن الشارح كان يتعمد إخفاء هذه المصادر،

---

(١) الشرح ٦ : ٤١
(٢) الشرح ٣ : ٧٩ – ٦ : ٢٧ .
(٣) الشرح ٨ : ٤٧ .

ولكنه كان يجري على عادة كثير من المتقدمين في ذلك .

**المصادر النحوية :**

لم يعن ابن يعيش أيضا بذكر مصادره النحوية، وجملة الكتب النحوية التي ذكرها صراحة لم تتعد عشرة الكتب، وابن يعيش ذكر سيبويه (تـ ١٨٠ ) كثيراً، وذكر كتابه صراحةنحو ثلاث وعشرين مرة [١] . وذكر كتاب " الإرشاد في النحو" [٢] لابن دُرُسْتَوَيه (تـ ٣٤٧) مرة واحدة، وكتاب "الأصول " [٣] لابن السراج (تـ ٣١٦) مرة واحدة، وذكر الإيضاح الشعري للفارسي [٤] (تـ ٣٧٧) مرة واحدة، وشرح الأصول للرماني [٥] (تـ ٣٨٤) مرتين، وسرّ صناعة الإعراب [٦] لابن جني (تـ ٣٩٢) مرتين، وشرح ابن بَرْهان [٧] ويريد به شرح ابن بَرْهان العُكْبَريّ (تـ ٤٥٦ هـ ) لكتاب اللمع لابن جني [٨]، وذكر شرح السيرافي (تـ ٣٦٨) كتاب سيبويه [٩] مرة واحدة أيضاً، كما ذكر المسائل الشيرازيات [١٠] للفارسي مرة واحدة .

---

(١) انظر المواضع التالية في شرح المفصل ١ : ١٠، ٧٨، ٨٠، ١١١ – ٢ : ٢٤، ٤٠، ١١٦ – ٣ : ١٩، ٣١ – ٤ : ٤٧، ٧٦ – ٦ : ١١، ٦٤، ٦٥، ١٣٣ – ٧ : ٥٠، ٥١، ٩١ – ٨ : ٧٢، ٩٣ – ٩ : ٧٩ – ١٠ : ٤٩، ٥٥ .

(٢) الشرح ٧ : ١١٤ .

(٣) الشرح ٧ : ٩٩ .

(٤) الشرح ٨ : ٨٩ .

(٥) الشرح ٢ : ١٢٤ – ٨ : ١٣٧ .

(٦) الشرح ٨ : ٧٦، ٨٩ .

(٧) الشرح ٨ : ٨٩ .

(٨) تأكدنا من ذلك مقابلة ماذكره ابن يعيش على شرح اللمع لابن برهان ١ : ٢٢٧ .

(٩) الشرح ٢ : ١٢٤ .

(١٠) الشرح ١٠ : ١١١ .

إن ماقدّمناه من ذكر المصادر النحوية، وعدد المرات التي ذكر فيها كل مصدر، لايعني أكثر من الإيماءة إلى مصادره النحوية، وهذا لايصور مقدار أخذه عنها . إنه مثلاً ذكر سرّ الصناعة لابن جني مرتين، مع أنه بالإمكان أن نقول : إنّ سرَّ الصناعة يكاد يكون كله منثوراً في شرحه، بفوائده وشواهده وعباراته، وقل الشيء نفسه عن كثير من النصوص التي أخذها من أصول ابن السراج دون ذكر للأصول ولا لمؤلفه، بل إن بعض كتب ابن الأنباري كمال الدين (تـ ٥٧٧) التي لم يذكرها الشارح إطلاقاً ولم يذكر مؤلفها قد نثرت بعبارتها نفسها أو بعبارتها ملخصّة في ثنايا هذا الشرح الكبير، وخاصة كتاب : الإنصاف في مسائل الخلاف، ولولا شخصية الشارح المتميزة، وأسلوبه المنطقي السلس، وآراؤه واختياراته التي تنبئ عن شخصية لها منهجها ونظرتها إلى النحو لقلنا إن نسبة هذا الشرح إلى شارحه تكاد تكون مجازية، وكأن النحاة من متقدمين ومتأخرين اجتمعوا على المفصل وشرحوه وناقشوه، وناقش بعضهم بعضاً على يد ابن يعيش وبإشرافه وتحت رعايته .

إن أعلام النحاة الذين ذكرهم الشارح، أشد دلالة على مصادره النحوية من أسماء الكتب التي ذكرها، ويمكننا استعراض أعلام النحاة الذين ذكرهم ولم يذكر كتبهم، مع التذكير أيضاً أنه قد ينقل عنهم دون أن ينصّ على أسمائهم .

ذكر الشارح عبد الله بن أبي إسحاق (تـ١٢٧ هـ) أربع مرات [١]، وأبا الأسود الدؤلي [٢] (تـ ٦٩ هـ) ست مرات وهما

---

(١) شرح المفصل ١ : ٦٤ - ٩ : ١١٨ - ١٠ : ١٣٤، ١٣٥ .

(٢) الشرح ١ : ٣٠، ٦٠ - ٢ : ٣٧ - ٣ : ١٠٦ .

من متقدمي النحاة، وهو يذكر ابن أبي اسحاق نحوياً وقارئاً .

وذكر الشارح ابن بابَشَاذ [1] (تـ ٤٦٩ هـ) مرة واحدة، وابن بَرْهان العُكْبري [2] (٤٥٦ هـ) مرتين، وأولهما مؤلف المقدمة المُحسبة وشارحها أيضاً، وثانيهما شارح اللمع كما تقدم .

وذكر أبا عمر الجرْميّ (تـ٢٥٥) خمساً وثلاثين مرة [3]، وابن جني [4] عشر مرات، وأبا حاتم السجستاني [5] (تـ ٢٥٥) والحريري (٥١٦) [6] مرة واحدة . وذكر أبا الخطاب الأخفش الكبير [7] (تـ ١٧٧ هـ ) تسع مرات، أما الأخفش الصغير علي بن سليمان (٣١٥) فإنه ذكر مرتين فقط [8] بينما ذكر الشارح الأخفش الأوسط سعيد بن مسعدة [9](تـ ٢١٥ هـ) في أربعة

---

(١) ٤ : ٧٥.

(٢) الشرح ١ : ٦٨ - ٨ : ٨٩ .

(٣) الشرح ١ : ٥٢، ٥٥، ٨١، ١٠٧ - ٢ : ٣، ٥٤، ٩٩، ١٠٢، ١٢٢ - ٣ : ٤٦ - ٤ : ٤٤، ١٤٠ - ٥ : ١٩، ٢٦، ٣٧، ٤٧، ٦٦، ٧٤، ٧٥، ١٢٣، ١٢٧، ١٣٩ - ٦ : ٦، ١٣٥، ١٣٨، ١٣٩ - ٧ : ٢١، ٨٧، ١٠٧، ١٤٩، ١٥٠ - ٨ : ٤٨، ٨٨، ١٣٥ - ١٠ : ٦.

(٤) الشرح ١ : ٧٦، ٩٠ - ٨ : ٧٦، ٨٩، ١١٧، ١٤٣ - ٩ : ١١٠ - ١٠ : ٢٣، ١٠٧.

(٥) الشرح ٤ : ٣٦ - ٥ : ١٢٣ - ٦ : ٧ - ٨ : ٨٠ - ٩ : ١٦ .

(٦) الشرح ١ : ١٧ .

(٧) الشرح ٢ : ٥٨، ٨١ - ٤ : ٣٠،، ٣٤، ١١٨ - ٥ : ٨، ٧٤ - ٩ : ٧٥، ٨١ .

(٨) الشرح ٣ : ٩٤، ١٣٠ .

(٩) الشرح ١ : ٨، ٣٠، ٣٦، ٥٢، ٥٨، ٦٣، ٦٤، ٦٧، ٦٨، ٧٠، ٨١، ٩٩، ١٠٠، ١٠١، ١٠٦، ١٠٩، ١٢٠، ١٢٦، ١٣٠ .
٢ : ٣٠، ٣٤، ٤٩، ٥٢، ٦٧، ٧٨، ٩٦، ١١٥، ١٢٤، ١٢٥ .
٣ : ٩، ١٣، ٢٢، ٢٤، ٢٧، ٢٨، ٢٩، ٦٧، ٧٠، ٩٨، ١٠٠، ١٠١، ١٢١، ١٢٢ .

وأربعين ومائة موضع، وذكر خلفاً الأحمر (تـ١٨٠) مرتين [1] والخليل بن أحمد [2] (تـ ١٧٠) في ثلاثة عشر موضعا ومائة وقد يتكرر ذكره في بعض المواضع . وابن درستويه [3] (تـ ٣٤٧) اثنتي عشرة مرة، والرماني [4] ست مرات، وأبا عمر الزاهد [5] (تـ٣٤٥)

---

٤ : ٣٥، ٤٩، ١١٣، ١١٤، ١٢٢، ١٣٩ – ٥ : ١٧، ٢٠، ٤٢، ٧٧، ٨٤، ٩١، ١٠٧، ١١٧، ١١٤، ١١٦، ١٢٣، ١٣٦ – ٧ : ٨، ٦٥، ٦٦، ١٢٣، ١٢٧، ١٤٤، ١٤٩، ١٥٠، ١٥٢، ١٥٤، ٨ : ٩، ١٠، ١٣، ١٤، ٢٣، ٢٤، ٣٢، ٣٤، ٤٨، ٤٩، ٥٥، ٦٠، ٦٩، ٨٥، ٨٦، ٩٥، ١٠٨، ١١٥، ١٢٤، ١٢٧، ١٣٧، ١٣٨، ١٣٩، ١٤٢ – ٩ : ٣٤، ٣٥، ٦٩، ٩٩، ١٠٣، ١٠٥، ١١٠، ١١١، ١١٢، ١٢٤، ١٢٨، ١٣١، ١٤٢، ١٥٨ .

١٠ : ٥، ٢٤، ٣٠، ٣١، ٤٢، ٤٣، ٤٤، ٥٨، ٥٩، ٦٧، ٧٠، ٧٨، ٨١، ٨٢، ٨٥، ٩١، ٩٩، ١٠٣، ١١٥، ١٢٤ .

(١) الشرح ١٠ : ٢٨، ٥٠

(٢) الشرح ١ : ٢، ١٦، ١٧،، ٢٤، ٣٠، ٤٣، ٦٣، ٦٤، ٦٦، ٦٧، ١٣١ .

٢: ٣، ٩، ١٠، ١١، ١٢،١٣، ١٤ ، ٢٧ | ٦٢، ٩٥، ٩٩، ١٠١، ١٠٢، ١٠٦، ١٠٧ – ٣ : ٢٧، ٩٨، ١٠٠، ١٢١، ١٤٦، ١٤٧، ١٥٢ .

٤ : ٨، ١٦، ٣٠، ٣٤، ٧٦، ١٢٨، ١٣٦ .

٥: ٩، ٨١، ١٠٠، ١٠١، ١١٦، ١١٧، ١٣٤، ١٤٦، ١٥٣، ١٥٤ .

٦ : ٥، ٦، ٢٥، ٤٠، ٥٨، ٩١، ٩٨، ١١٠ .

٧ : ١٥،١٦،١٨،٣٨، ٣٩، ٤٢، ٤٣، ٤٧ ، ٤٩، ٥٥، ٥٦، ٨٧، ١٤٦، ١٤٩، ١٦١ – ٨ : ١٧، ٨٢، ١١١، ١١٢، ١١٦، ١٢٧، ١٤٧، ١٤٨ .

٩ : ١٧، ١٨، ٢١، ٣٨ ٧٥ ، ٧٦، ٩١، ١٠٥، ١٠٦، ١١٧، ١١٨، ١٢٥، ١٥٣

١٠ : ٥، ٥٥، ٦٦، ٦٧، ٧٠، ٧١، ٧٧، ٧٨، ٨٤، ٩١، ١٠٠، ١٠٩، ١١٣، ١١٤، ١١٨، ١٢٤، ١٢٨ وفيها باسم صاحب العين، ١٣١، ١٣٣ .

(٣) الشـرح ١ : ٧٢ – ٣ : ١٦ – ٧ : ٧٧، ١٠١، ١١٢. ١١٤، ١٤٩، ٨ : ١٠، ١١، ٣٦، ٨٩ – ٩ : ٩٥ .

(٤) الشرح ١ : ٨٨ : ٢: ١٢٤ – ٣ : ٦٧ – ٨ : ١١٦، ١٣٧ – ١٠: ٨ .

(٥) الشرح ٦ : ٨٨ .

مرة واحدة، وأبا اسحاق الزجــاج [١] (تــ١ ٣١١) في أربعـة وأربعـين موضعـاً، والزجـاجي (تــ ٣٣٩ هــ ) في موضعــين[٢] وأبــا زيــد الأنصاري [٣] (تـ ٢١٥ ) في ثلاثة وخمسين موضعـاً، وابـن السـراج [٤] (تـ ٣١٦) في ستة وثلاثين موضعـاً، أمـا سيبويه فإنـه ذكـر في أربـع وأربعـين وأربعمئـة صفحـة [٥]، وكثـيراً مــايذكر ســيبويه في الصفحة الواحدة غير مرة . وإذا كان الشارح ذكر شـرح السـيرافي مرة واحدة فإنه كان قد أكثر النقل عـن هـذا الشـرح ونـاقش آراءه بدليل ذكره للسيرافي إحدى وأربعـين مـرة [٦]، و للسـيرافي أثـره في صاحب المفصل، فلا يبعد أن يكون له أثره في شارح المفصل .

---

(١) الشـــرح ١ : ٢٣ | ٥٢ | ٦٣، ٧٠، ٨٥، ١٠٦، ١١٦ – ٢: ٢٦، ٤٩، ٥٩، ٦٣، ٦٥، ٧٤، ٧٦، ٨٥ – ٣: ٩٤، ١٠٠، ١٣٠ – ٤ : ١٧، ٣٦، ٥٣، ١٠٣، ١٣٩ –٥ : ١٢٣، ١٤٠، ١٥٣ – ٦ : ٢١، ٢٤، ١٢٨ – ٧: ٣٣، ٤٨، ٨٨، ١٣٠، ١٤٨.
٨ : ٤٨، ٦٧، ٦٨، ٦٩ – ٩ : ١٢، ١٦، ٣٨ – ٨٣ – ١٠ : ٩٧، ١١١ .

(٢) الشرح ٧ : ١٥ – ٨ : ٤٦ .

(٣) الشرح ١ : ٢٥، ٣٩، ٦٤، ١٢٢– ٢: ٨٥ ، ٩٥ ، ١٢٢ – ٣: ٣٣، ١٤٥ .
٤ : ٦،٤٨، ٤٩، ٧٢، ٨٤، ٤٣، ١٥٣ – ٥ : ١٢، ٢٠، ٢٢، ٢٥، ٧٥، ٧٧، ٨٠، ٩٨، ١٠٨ – ٦ : ٣٣، ٤٥ ، ٤٦، ١٤١ – ٧ : ٤٣ | ٥٩، ١٥٤، ١٥٦، ١٥٧ – ٨ : ٩٧ – ٩ : ٥، ٤١،٦٦، ١٠١، ١١٦، ١١٧، ١١٧، ١١٨، ١١٩، ١٢٠، ١٣٠ .
١٠ . ١٣، ٢٦، ٣٣، ٤٤، ٨٤، ٨٦، ١٠٦، ١١٤ .

(٤) الشرح ١ : ٢٢، ٦٨، ٧٣، ٩٠، ٩٦، ١٢٩ – ٢ : ٥٤ | ٥٩ – ٣ : ٥٦ .
٤ : ٤٤، ٧٢، ١٠٦، ١٣٩ – ٥ : ٨٧ ، ٩٨، ١٣٣ – ٦ : ٥٨، ١٤٣ .
٧ : ٩٩، ١٣٢، ١٣٣، ١٣٤ ، ١٥٢، ١٥٤ – ٨ : ٣، ١٣، ٢٧، ٤٤، ٤٩، ٨٩، ١٠٣، ١٣٧ – ٩ : ٧٨، ١٠٤ – ١٠ : ٤، ٣٥ .

(٥) لم نذكر المواضع التي ذكر فيها سيبويه لأنه يكاد يذكر في كل صفحة .

(٦) الشرح ١ : ٢٢، ٨٣، ١١٢ – ٢ : ٥٩، ١١٦، ١٢٤ – ٣ : ٥٦، ٦٧ – ٤ : ١٢٠، ١٢٢
٥ : ٨٣، ٨٧، ١٠٧، ١١٦ – ٦ : ٧٨، ١٢٤، ١٢٧، ١٣٦، – ٧ : ٩٩، ١١٤، ١٣٢، ١٥٠ – ٩ : ٣٩، ٦٣، ٧٦، ٨٧ .
١٠ : ٤٠ .

ومن نقل عنهم ابن يعيش أبو عبيدة معمر بن المثنى (تـ ٢٠٩ هـ) في تسعة عشر موضعاً [١]، وأبو عمرو بن العلاء (تـ ١٥٤ هـ) نقل عنه أموراً تتعلق بالنحو وأخرى بالقراءات في تسعة وخمسين موضعاً [٢]، وعن عيسى بن عمر (تـ ١٤٩) في أربعة عشر موضعاً [٣]، وذكر الفارسي في واحد وثلاثين موضعاً [٤]، والفراء (تـ ٢٠٧) في أربعة وتسعين موضعاً [٥]، وقطرباً (٢٠٦) إحدى عشرة

---

(١) شرح المفصل ١ : ٦ - ٣ : ١٥، ١٩، ٢٥، ١٣٠ - ٤ : ٣، ٣٢، ٤٧، ٤٩، ٦٢ - ٥ : ٢٣، ٧٤، ١١١ - ٦ : ١٢٥ - ٨ : ١٣٦ - ٩: ١٥٣ - ١٠ : ١٦، ٢٥، ٤٠

(٢) شرح المفصل ١ : ٤٣، ٦٤ - ٢: ٣، ١١، ١٣، ٢٤، ٨٢، ٨٥، ٩٤، ٩٩، ٣ : ١٢٩، ١٤٧ - ٤ : ٣، ٤، ٦٧، ٨٨، ١١٥، ١٤٤، ١٥١ - ٥ : ٧٤، ٧٥، ٧٨، ١١٣، ١٢١، ١٢٥، ١٢٦، ١٥٣ - ٦ : ١٧ - ٧ : ٢٥، - ٨ : ٢٧، ٤٨، ١٠٦، ١٢٥ , ٩ : ٧٥، ٨٣، ٨٥، ١١٥، ١١٦، ١١٨، ١٢٠.
١٠ : ٢٥، ٣٥، ٤٨، ٤٩، ٥٠، ٨٠، ١٢٣، ١٢٧، ١٣٦، ١٣٧، ١٣٨، ١٣٩، ١٤٠، ١٤٣، ١٤٥، ١٤٦، ١٤٧، ١٥٠، ١٥٥ .

(٣) الشرح : ١: ٦١، ٦٤،، - ٢ : ٣، ٥٩ - ٣: ٦٢، ١١٢ - ٤ : ٦٦.
٥ : ١٢٥، ١٢٦ - ٦ : ٥١، - ٧ : ٢٥ - ٩ : ٣٣، ٣٥ - ١٠ : ١٠٨.

(٤) الشرح، والإشارة ههنا إلى كل موضع ورد فيه اسم أبي علي أو نسبته سواء الفارسي أو الفسوي :
١ : ٥٨، ٦٥، ٦٨، ٨٨، ١٢٧ - ٢ : ٥٢، ٦٠ - ٣ : ٦، ٢٩، ٦٧، ٧٥ - ٤ : ١٢٩
٦ : ٨٥، ٩٠ - ٧ : ٦٢، ١١٤، ١٣٢، ١٥٢ - ٨ : ٣، ٥٦، ٨٩، ٩٦، ١٠٣، ١٣٥ .
٩: ٢٣، ٣٩ ، ٤١، ٤٣، ١٢٨، ١٢٩ - ١٠ : ١١١ .

(٥) الشرح ١ : ٧، ٨، ٧٧، ٧٩، ٨٢، ٩٤، ١٠٤، ١١٧، ١٢١، ١٣١ - ٢ : ١٦، ٢٠، ٢١، ٢٨، ٦٩، ٧٦، ٨٢، ٨٥، ١٢٢، ١٢٣ - ٣ : ٩١، ٩٤، ١١٤، ١٢٢، ١٤٦ .
٤ : ٢٩، ٤٢، ٧٤، ١٤٠، ١٥٥ - ٥ : ٤٦، ٥٣، ٦٥، ٧٣، ٨٠، ١١١، ١٣٧.
٦ : ٤، ٢٤، ٣٩، ٥٦، ٥٨، ١٠٨، ١٠٩، ١١٢، ١١٨، ١٣١، ١٣٦، ١٣٨، ١٤٣ .
٧ : ١٢، ١٦، ٢١، ٨٧، ٨٨، ١٠١، ١١٣، ١١٤، ١٢٨، ١٣٨، ١٤٩ .

مرة [1] . وذكر الكسائي (تـ ١٨٩ تقريباً) خمساً وستين مرة [2] وابن كيسان (تـ ٣٢٠هـ ) ثلاث عشرة مرة[3]، وأبا عثمان المازني (تـ ٢٤٩) ثمانياً وخمسين مرة [4] والمبرد (تـ ٢٨٥) ثمانياً وأربعين ومائة مرة [5] وذكر يونس النحوي

---

٨ : ١٧، ٤٥، ٤٦، ٤٩، ٦٩، ٧٥، ٧٦، ٨٣، ١١١، ١١٢، ١٢٨، ١٢٩، ١٥٥، ١٥٦.

٩ : ١٠، ١٦، ٢٤، ٢٨، ٥٤، ٧٠، ١١١، ١١٦، ١٥٣ .

١٠ : ٦، ١٣، ٥٠، ٧٠، ٩٤، ٩٥، ١٠٠، ١٢٣، ١٤٣، ١٤٩، ١٥٤ .

(١) الشرح : ٣ : ٣٣، ٩٤، ١٣١ – ٤ : ١٠٩، ١١٠، ١٤٢ – ٥ : ٨٩ .
٩: ٦٥، ١٣٧ – ١٠ : ٤٢، ٤٥ .

(٢) ١ : ٨، ١٥، ١٧، ٦٤، ٧٧، ١١٧ – ٢ : ١٣، ٢٠، ٢٤، ٢٧، ٣٩، ٧٧، ٨٢، ١٢٢ ٣ : ٢٣، ١١٤، ١١٩، ١٤٦– ٤ : ١٢، ١٥، ٦٠، ٦١، ٧٤، ٧٨، ٨٢، ٩٠، ٩١، ١٠٨، ١٤٨، ١٥١ – ٥ : ٩٨، ١٠٤ – ٦ : ٣٣، ٥٦، ٧١، ٧٧، ١١٢، ١٤٣ .
٧ : ١٢، ٣٣، ٧٠، ٨٧، ١٢٧، ١٢٨، ١٢٩، ١٣٤، ١٥٦، ١٥٧ .
٨ : ١٧، ٢٦، ٢٧، ٦٩، ٨٤، ١٢٥، ١٣٥ – ٩ : ٢٤، ١١١، ١١٦، ١١٧، ١١٨ .
١٠ : ٧٤، ١٠٣، ١٤٢، ١٤٣، ١٤٦ .

(٣) الشرح ١ : ٦٣ – ٢ : ٥٩ – ٣ : ٢٣، ٦، ١٠٠ – ٤ : ٥٣، ١٣٦، ١٣٩ .
٥ : ٦١ – ٧ : ١١٣ – ٨: ٣٦، ١٣٤ – ٩ : ٩٥ .

(٤) الشرح ١ : ٥٢، ٦٤، ٧٣ – ٢ : ٣، ٨، ٩، ١٦، ٧٣، ٧٤، ٨٥، ٩٢، ١٠٢ .
٣ : ٤٦، ٧٨، ٨٨، ١٠٠، ١٥٣ – ٤ : ١٥١ – ٥ : ٣٦ : ٧٧، ١٠٦، ١١٠، ١٢١، ١٣٩، ١٤١ – ٦ : ٣٦، ٧٢، ١٢٨ – ٧ : ٧، ٤٢، ٩٤، ١٠٧، ١٥٤ –
٨ : ٤٦، ٩٥، ١٢٨، ١٣٥ – ٩ : ٣، ٤، ٧٦، ٧٧، ١٣٠، ١٤١، ١٥٢، ١٥٣ .
١٠ : ١٤، ٢٢، ٤٧، ٥٥، ٦٧، ٧٢، ٩١، ٩٧، ١١٠، ١١١، ١١٨، ١٤٥، ١٥٥ .

(٥) الشـــرح ١: ٢٢، ٤٤، ٤٥، ٥٨، ٦٠، ٦٤، ٦٨، ٨١، ١٠٧، ١٠٩، ١١٢، ١٢٣، ١٢٦، ١٢٧، ١٢٩ .
٢ · ٣، ٦، ١٠، ١٦، ٤٣، ٤٤، ٥٤، ٥٩، ٧٣، ٧٤، ٧٦، ٧٧، ٧٨، ٨٣، ٨٥، ٩٢، ٩٩، ١٠٦، ١١١، ١١٢، ١١٣، ١٢٥، ١٢٧ .

(تـ ١٨٥) سبعا وأربعين مـرة [1] . هـذا إضافـة إلى ذكـره المستمر للبصريين والكوفيين وسرد آرائهم ومناقشتها .

هذا الاستعراض الشامل للنحاة الذيـن ذكرهـم الشـارح يـدلٍ على أنٍ كتبهم أو معظمها كانت بين يديـه، يستمد منهـا مستعيناً مقارنـاً،وهـذا يعـني أن الـتراث النحـوي السـابق لابـن يعيـش كـان معظمه لديه، وخاصة تـراث البصريـين مـن متقدمـين كـأبي عمـرو وسيبويه، ومتأخرين كالسيرافي والفارسي وابن جني . فإذا أردنـا أن نصنع ثبتا بأسماء الكتب النحوية التي كانت مـن مصـادره فبإمكاننـا وضع الثبتٍ التالي في ضوء مـاذكره هـو مـن أسمـاء الكتـب وأعـلام النحاة معاً :

---

٣ : ٢١، ٢٢، ٢٨، ٣٦، ٦٧، ٧٣، ٧٨، ٧٩، ٩٤، ١٠٥، ١٢٠، ١٢٢، ١٣٥ .
٤ : ١٥، ٢٠، ٢٢، ٢٤، ٣٥، ٥٣، ٦٤، ١٣٦، ١٣٩، ١٥١ .
٥ : ١٢، ٥٤، ٥٨، ٨٤، ٩١، ٩٣، ١٢١، ١٣١، ١٤٠، ١٤٦، ١٤٧، ١٤٨، ١٤٩،
٦ : ٨، ١٢ : ٢٧، ٣٣، ٣٦، ٩٢، ٩٤، ١٣٨ .
٧ : ٢١، ٣٦، ٤١، ٤٩، ٨٨، ٩٥، ١١٢، ١١٤، ١٢٣، ١٣٢، ١٤٤، ١٥٠ .
٨ : ٩، ١٠، ١١، ١٢، ١٦، ٢٧، ٣٧، ٤٠،٤٤، ٤٧، ٤٨، ٥٣، ٦٠، ٨٧، ١٠٢، ١٠٥، ١٠٩، ١١٢، ١١٣، ١١٦، ١٣٥، ١٣٦، ١٣٧، ١٤٢، ١٥٣، ١٥٦ .
٩ : ٣، ٢٥، ٣٢، ٤١، ٦٢، ٦٣، ٦٥، ٧٠، ٨٧، ١٠٥، ١٠٦، ١٠٧، ١٢٨، ١٣٠، ١٤١، ١٤٣ .
١٠ : ٦، ٢٤، ٦٧، ٨٠، ٨٥، ٨٦، ٨٨، ١٠١، ١٢٦، ١٣٧، ١٥٣، ١٥٥ .

(١) الشرح : ١: ١٥ : ٦٤، ١١٤، ١١٩ .
٢ : ٣، ١٠، ١٢، ١٣،١٤، ٣٦، ٥٨، ٦٣، ١٠١، ١٠٢، ١٠٧، ١٠٨ .
٣ : ٣٣، ١٢١، ١٤٦ – ٤ : ١٤، ١٦، ١٩، ١٣٣، ١٣٦ .
٥ : ٧٨، ١٠٦، ١٢١، ١٤٦، ١٥٣، ١٥٤ . ٦ : ٥، ٦، ١٢، ١٠٨ – ٧ : ٨٧، ٨٨
٨ : ٢٧، ٨٠، ٩٧، ١٠٦ .
٩ : ٣٧، ٣٨، ٤٠، ٧٥، ٩٠، ٩٢، ١٣٧ .

| | |
|---|---|
| الإدغام الكبيـــــر | لأبي عمرو |
| الإرشاد في النحـــو | لابن دُرُستَوَيـــــه |
| أسرار العربية | لابن الأنباري كمال الدين |
| الأصول | لابن السراج |
| الإنصاف في مسائل الخلاف | لابن الأنباري |
| الإيضاح الشعري | لأبي علي الفارسي |
| الإيضاح في علل النحو | للزجاجي |
| الحـــــروف | للرماني |
| الخصائـــــص | لابن جني |
| سرصناعة الإعراب | لابن جني |
| شرح الأصول | للرماني |

شرح تصريف المازني(المنصف)لابن جني

شرح السيرافي لكتاب سيبويه لأبي سعيد السيرافي

| | |
|---|---|
| شرح المقدمة المحسبة | لابن بابشاذ |
| مجاز القرآن | لأبي عبيدة |
| المسائل البغداديات | لأبي علي الفارسي |
| المسائل الحلبيات | لأبي علي الفارسي |
| المسائل الشيرازيات | لأبي علي الفارسي |
| المسائل العسكريات | لأبي علي الفارسي |

| | |
|---|---|
| معاني القرآن | للأخفش سعيد بن مسعدة |
| معاني القرآن | للزجاج |
| معاني القرآن | للفراء |
| المقتضب | للمبرد |

وكان بإمكاننا أن نلحق بهذا الثبت أسماء كتب أخر، ككتب ابن كيسان : معاني القرآن، والمهذب في النحو ، والمختار في علل النحو، والبرهان والمسائل على مذهب النحويين مما اختلف فيه البصريون والكوفيون، وكذلك كتب قطرب وكتب الأمالي، أو الكتب التي تناقش مسائل النحو عرضاً كشرح النقائض لأبي عبيدة، وشرح النحاس للقصائد التسع وشروح التبريزي المتعددة . ولكننا اكتفينا بما ذكرناه كي لانتزيد من غير دليل، وإن كنا نرجح أن أضعاف هذه المصادر النحوية كانت بين يدي الشارح . كما أن تلك المصادر لم تكن سواسية لديه من حيث أهميتها، ومن حيث اعتماده عليها، فمكان الصدارة كان لكتاب سيبويه أولاً ثم تأتي كتب البصريين، كأصول ابن السراج ومقتضب المبرد وكتب الفارسي وابن جني وكتب ابن الأنباري كأسرار العربية والإنصاف وغيرها . أما المصادر الأخر فقد كانت تالية في أهميتها، وتكاد كتب البصريين تكون المصدر الأساسي للشارح .

### مصادر أخرى :

يمكن أن نعد في هذه المصادر كتب القراءات وكتب التفسير التي اهتمت بذكر القراءات، وكان الزمخشري ذكر عدداً من

القراءات واحتجّ بها، فأتى الشارح وبسط القول فيها وناقشها، وزاد أن احتجّ هو بقراءات أخر وبدهي أنه كان يعوّل في ذلك على كتب هذا الفن [1].

وتشير مناقشة الشارح للحدود وصياغته لها كما ذكرنا إلى أنه كان يستمدّ من مصادر منطقية، وليس أمرا عَرَضياً أن تتطابق بعض عباراته مع عبارات كتاب الشفاء لابن سينا[2]، ويمكننا أن نعد " الشفاء " في قسمه المنطقي على الأقل من مصادر ابن يعيش، إن لم يكن حصراً فعلى سبيل الترجيح .

ومن الكتب الأخر التي ذكرها الزمخشري، وفصّل الشارح القول فيها كتاب " الأيمان " [3]، لمحمد بن الحسن الشيباني صاحب أبي حنيفة، وفي هذا الكتاب مسائل تمثل الصلة المنعقدة بين النحو والفقه منذ القرن الثاني . وذكر الشارح أمثلة من هذا الكتاب ليوضح الصلة بين مسائل العلمين وليدل على حاجة الفقيه إلى

---

(١) يمكن أن نذكر منها سبيل الترجيح كتاب الحجة في القراءات لأبي علي الفارسي، والمحتسب لابن جني و كتاب السبعة لابن مجاهد والتيسير لأبي عمرو الداني ......

(٢) انظر شرح المفصل ١ : ١٩ وقارن بالشفاء : المنطق : المدخل ص ٤٧، ٥٤ .

(٣) الإمام محمد بن الحسن سبق أن أشار إليه ابن جني في الخصائص ١ : ١٦٣ . وكتاب الأيمان المذكور ههنا هو أحد الكتب التي ضمنها الإمام محمد كتابه "الجامع الكبير" وذكر الكوثري في كتابه عن الإمام محمد "بلوغ الأماني " ص ٧٩ مايلي :" وقال الإمام المجتهد أبو بكر الرازي في شرحه على الجامع الكبير : كنت أقرأ بعض مسائل من الجامع الكبير على بعض المبرزين في النحو – يعني أبا علي الفارسي – فكان يتعجب من تغلغل واضع هذا الكتاب في النحو ".

والفارسي من شيوخ الرازي المذكور ههنا وهو المشهور بأبي بكر الجصاص (ت ٣٧٠ ) انظر كتاب "الإمام أحمد بن علي الرازي الجصاص " : ٨٦، ٨٧ وانظر الكلام في هذا الكتاب عن شرح الجامع الكبير : ١٠٤ .

العربية ، وبنـاء مسـائل الفقـه على مسـائل النحـو اتجـاه علمـي نمـا صُعُدا حتى تجلـى ناضجـاً في كتـاب " الكوكـب الـدري في تـنزيل الفـروع الفقهيـة على القواعـد النحويـة " لجمـال الديـن الأسـنوي (تـ٧٧٢ هـ) [١] .

ومن هذه المصـادر الغزيـرة بمادتهـا الغنيـة بمناقشـاتها المتنوعـة بمعلوماتها، استمد الشارح مادة شرحه، متخـذاً مـن عبـارة المفصـل الدقيقة مدخلا يدلف منه إلى قضايا النحـو الموسعة، وإلى خلافـات النحاة دقيقها وجليلها . وكان حريصـاً على إيـراد الآراء والموازنـة بينها في مواضع كثيرة. كما كان ينتصر لسيبويه وللبصريين عموماً، مع احتفاظه لنفسـه بحقهـا في الـترجيح وإبـداء الـرأي ، كمـا يفعـل المجتهد في المذهب من الفقهاء .

■

(١) نشر هذا الكتاب في الكويت بتحقيق الدكتور عبد الرزاق السعدي ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤ م ومن الكتب التي ظهر فيها امتزاج النحو بالفقه كتاب " معاني الأدوات والحـروف " لابـن قيم الجوزية المتوفى ٧٥١ هـ والكتاب لايزال مخطوطاً .



# الفصل الرابع

## شرح التصريف الملوكي

عندما يتحدث القدماء عن بدايات علم العربية ، فإنهم غالباً مايطلقون على ذلك اسم النحو ، وهم في حقيقة الأمر إنما يريدون معه الصرف ، بدليل أن المسائل التي أثاروها منذ نشأة هذه العلوم منها ماهو نحوي ومنها ماهو صرفي . قال ابن سلاّم الجُمَحي : " قال /أبي/ : وقلت ليونس : هل سمعت من ابن أبي إسحاق شيئاً ؟ قال : قلت له : هل يقول أحد : الصَّويق ؟ يعني : السَّويق . قال : نعم ، عمرو بن تميم تقولها ، وماتريد إلى هذا ؟ عليك بباب من النحو يطّرد وينقاس " [1] وهذا الخبر يدل على نشأة التصريف مع النحو منذ البدايات الأولى . وغلب مصطلح النحو فأطلق على النحو والتصريف معاً ، كما يمثل ذلك أصدق تمثيل كتاب سيبويه الذي عرف بأنه " قرآن النحو " [2] وشَغَلَ الصرفُ معظم المجلد الثاني منه . واشتمال مصطلح النحو على مايسمى بالتصريف كان

---

(١) طبقات فحول الشعراء ١ : ١٥ .

(٢) مراتب النحويين : ٦٥ .

واضحاً لدى الخالفين لسيبويه ، حتى ممن أفردوا التصريف بالتأليف، فهذا ابن جني مصنف الملوكي يعرف النحو بقوله : " هو انتحاء سمت كلام العرب ، في تصرفه من إعراب وغيره ، كالتثنية والجمع والتحقير والتكسير والإضافة والنسب والتركيب وغير ذلك، ليلحق مَنْ ليس من أهل اللغة العربية بأهلها في الفصاحة ، فينطق بها وإن لم يكن منهم ، وإن شذّ بعضهم عنها رُدّ به إليها"[1] وواضح من هذا أن ابن جني دمج التصريف في النحو . وكذلك فعل الأستراباذي معاصر ابن يعيش إذ قال : " واعلم أن التصريف جزء من أجزاء النحو بلا خلاف من أهل الصنعة " [2] .

ومع ذلك فإن غلبة مصطلح النحو لم تمنع الخالفين بعد سيبويه من إفراد التصريف بالتأليف وتمييزه بالتصنيف ، وإن كان هذا الاتجاه ضعيفاً قديما وحديثا ، فغالبا مايفضّل المؤلفون كتابة كتاب في النحو يشتمل على التصريف .

ونُسبت أولية إفراد التصريف بالتأليف إلى أبي عثمان المازني بكر بن محمد بن بقية النحوي البصري (ت ٢٤٩هـ) ، ونصّ طاش كبرى زاده وحاجي خليفة [3] على " أن أول من دوّن علم الصرف أبو عثمان المازني ، وكان قبل ذلك مندرجاً في علم النحو " . وقد بحث الدكتور فخر الدين قباوة قضية الأولوية المنسوبة للمازني ، وذكر عدداً من كتب التصريف التي صنفت قبل المازني ، وانتهى إلى أن أولوية إفراد التصريف بالتأليف إنما تعود إلى الأخفش

---

(١) الخصائص ١ : ٣٤ .

(٢) شرح الشافية ١ : ٧ ، ٨ .

(٣) انظر مفتاح السعادة ١ : ١٣٢ و كشف الظنون ١ : ٤١٢.

الأوسط سعيد بن مسعدة : تـ ٢١٥ هـ " [١] . وربما كان أولئك الذين جعلوا الأولية في إفراد التصريف بالتصنيف للمازني قد أغراهم وجود كتاب المازني ، وفقدان ماكان قبله من كتب هذا الفن المستقلة ، فأهملوها ، وخصّوا الموجود بالأولوية ، ولاسيما أن أهمية كتاب المازني رَسَخت وتضاعفت بسبب شرح ابن جني له .
ولاأرى ههنا مسوغاً للتكرار والإعادة في قضية أشبعت بحثا [٢] ، والمهم لدينا ههنا أن التصريف أفرد بالتصنيف وأن أقدم أثر وصلنا هو كتاب التصريف للمازني ، وتلاه بعض كتب التصريف الخاصة على استحياء ، فكتب الصرف لم يكن التصنيف فيها غزيراً كما هو الشأن في كتب النحو الجامعة .

مؤلف التصريف الملوكي :

هو أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي [٣] ، كانت ولادته قبل سنة ثلاثين وثلاثمائة في الموصل . تلقى العلم ، وطوف في البلاد ، فزار الشام وحلب وواسط ، واتصل بالبويهيين ولازمهم ، وتوفي

---

(١) انظر كتاب ابن عصفور والتصريف ص ٣٠ ومابعدها وانظر إنباه الرواة ٢ : ٤٢ ومقدمة أستاذنا العلامة أحمد راتب النفاخ لكتاب القوافي للأخفش : ٢٤ ، ٢٥ .

(٢) أشبعها بحثاً الدكتور فخر الدين قباوة في كتابه " ابن عصفور والتصريف " واشتمل كتابه على تاريخ مفصل لتاريخ هذا العلم .

(٣) انظر ترجمته في إرشاد الأريب ١٢ : ٨١ وإنباه الرواة ٢ : ٣٣٥ والكامل لابن الأثير ٧ : ٢١٩ وتاريخ بغداد ١١ : ٣١١ والمختصر في أخبار البشر ٢ : ١٣٦ ووفيات الأعيان ٣ : ٢٤٦ وبغية الوعاة ٢ : ١٣٢ برقم ١٦٢٥ .
وكذلك صُدِّرت كتبه المحققة بترجمات ضافية له كمقدمة الخصائص لمحققه الشيخ محمد علي النجار ومقدمة المنصف لمحققيه . وكتب عنه بالتفصيل الدكتور فاضل صالح السامرائي في كتابه " ابن جني النحوي " .

ببغداد سنة إحدى وتسعين أو اثنتين وتسعين وثلاثمائة . ومن أهم شيوخه أبو علي الفارسي ، وقد اتصل به عام سبعة وثلاثين وثلاثمائة ، ودامت ملازمته له طويلاً ، وعليه قرأ الكثير من أمهات الكتب ، وكان مرجعه في السؤال ، وكان شديد الوفاء لشيخه في حياته وبعد مماته .

أولع ابن جني بالتصنيف ، وصنف كتبا أضحت مراجع أساسية في علم العربية حتى يوم الناس هذا ، ككتاب الخصائص وسر صناعة الإعراب ، والمحتسب والمنصف . كما ألف كتبا مختصرةً كاللّمع والمذكر والمؤنث والتصريف الملوكي ، إضافة إلى ماألفه من كتب المسائل والشروح . وبلغت مصنفاته نحواً من سبعة وستين مصنفاً في النحو واللغة والأدب .

التصريف الملوكي :[1] :

---

ألف ابن جني كتابه هذا بعد شرحه لتصريف المازني المسمى بالمنصف ، وبعد تصنيف كتابه سر صناعة الإعراب، بدليل إحالته

---

(١) نشر Hoberg كتاب التصريف الملوكي عام ١٨٨٥ م مع ترجمة إلى اللاتينية وذكر بروكلمان في تاريخه للأدب العربي ٢ : ٢٤٨ أن الكتاب نشر بالقاهرة عام ١٣٣١ هـ - ١٩١٣ م . وبين يدي طبعة له قاهرية قديمة بعناية محمد سعيد بن مصطفى النعسان الحموي لم يثبت عليها تاريخ النشر . فلعلها هي التي أشار إليها بروكلمان . ثم صدرت له طبعة في حماة سنة ١٩٧٠ م معتمدة على طبعة النعساني . ويمكن أن نعدّ المتن الذي صدّر به ابن يعيش صفحات شرحه طبعة ثالثة مشفوعة بالشرح . وقد صدر في حلب بتحقيق الدكتور فخر الدين قباوة ١٣٩٣ هـ - ١٩٧٣ م .

إليهما فيه [1] ، وسمي التصريف الملوكي أيضاً بمختصر التصريف[2]

قدم ابن جني لكتابه هذا بمقدمة في كُلَيمات ، بيّن فيها أنه يقدم موجزاً لمن يطلب هذا الفن ، ثم جعل من شرح مصطلح التصريف مدخلاً لكتابه فقال : " معنى قولنا : التصريف ، هو أن تأتي إلى الحروف الأصول فتتصرف فيها بزيادة حرف أو تحريف بضرب من ضروب التغيير فذلك هو التصريف فيها والتصريف لها " ثم انتهى إلى أن التصريف ، " ينقسم إلى خمسة أضرب : زيادة ، بدل ، حذف ، تغيير حركة أو سكون ، إدغام " ثم بحث هذه الموضوعات على نحو موجز ، فقدّم مختصراً لطيفاً واضحاً في التصريف لكنه ليس شاملاً ، كما أن مباحثه ليست بمستوفاة ، ومثل هذا الأمر لايمكن أن يغيب عن ابن جني ، فلعله قصد إليه قصداً ، لأنه لم يرد تقديم كتاب فيه التصريف كله ، وإنما أراد تقديم مادةً تقلّ الكُلْفة على ملتمس الفائدة منها " [3] لذا أتى باب الإدغام مقتصراً على المشهور وكذلك باب الحذف .

ولم يهتم ابن جني في كتابه بإيراد الآراء المختلفة ، واكتفى بالإشارة إلى بعض خلافات العلماء ، وإلى بعض الآراء الخاصة ، فقد ذكر مثلاً أن الميم في " دلامِص" زائدة عند الخليل [4] ، وأن الخليل كان يرى أن الهاء زائدة في " هِرْكَوْلة " وأن وزنها :

---

(١) انظر التصريف الملوكي ص ١١ ، ١٢ وص ٣٢ .

(٢) إرشاد الأريب ١٢ : ٨١ .

(٣) التصريف الملوكي : ٥ .

(٤) التصريف الملوكي : ١٨ .

هِفْعَولة[1] . وذكر أن مذهب الجماعة في تصغير (آل) : أُهيل ، ومذهب يونس : أويل [2] . وقال في " هَنَاه" وهي فَعَال من هنوك وأصلها هنا و ، فأبدلت الهاء من الواو ، هذا هو الصحيح لامارآه أبو زيد وأبو الحسن [3] . وقال في نحو " أول وأوائل وعُيّل وعيائل " : ان الألف في " أواول " لما اكتنفتها الواوان وقربت الأخرى من الطرف قلبت همزة وكذلك في عيائل . قال : هذا مذهب صاحب الكتاب – يعني سيبويه – وأبو الحسن يخالفه فلا يهمز إلا في الواوين خاصة " [4] .

هذه جملة الخلافات التي ذكرها ابن جني ، أما سائر المتن فإنه جرى على نحو تقريري محض .

شروحه : اهتّم بعض العلماء بهذا الكتاب على الرغم من صغر حجمه ، ووجدوا فيه من إيجاز العبارة مايدعو إلى بسطها ، ومن بُعْد الإيماءة مايستدعي تقريبها ، ولاسيما أنه كتاب يرغب فيه المتعلمون ، فيحتاجون إلى كتاب آخر يوضح ماورد فيه ويبسطه . وذكرت له الشروح الآتية :

١ – شرح عمر بن ثابت الثمانيني [5] (ت ٤٤٢ هـ) وهذا الشرح ذكر صاحبه ابن يعيش في شرح الملوكي [6] مما يدلّ على أنه

---

(١) التصريف الملوكي : ٢٤ والهِرْكَوْلة هي المرأة العظيمة الأوراك لأنها تركل في مشيها .

(٢) التصريف الملوكي : ٣٩ .

(٣) التصريف الملوكي : ٤٥ ، ٤٦ .

(٤) التصريف الملوكي : ٨٣ ، ٨٤

(٥) انظر نزهة الألباء ٢٥٦ وإرشاد الأريب ١٦ : ٥٧ والبلغة : ١٧١ برقم ٢٥٢ وبغية الوعاة ٢ : ٢١٧ برقم ١٨٣٠ وكشف الظنون ٤١٣ .

(٦) شرح الملوكي : ٣١١ .

كان بين يديه .

٢ – شرح ابن الشجري هبة الله بن علي [١] (تـ٥٤٢ هـ) .

٣ – شرح قاسم بن القاسم الواسطي (تـ ٦٢٦ هـ ) [٢]

٤ – شرح ابن يعيش .

ولم يعثر حتى الآن إلا على شرح ابن يعيش ، أما سائر الشروح فإنها في حكم المفقود .

شرح الملوكي لابن يعيش :

صنّف ابن يعيش هذا الشرح إبّان شرحه للمفصل ، ويرجح أن يكون ذلك في الربع الأول من القرن السابع ، كما تدلّ مقدمته لشرح المفصل في حديثه عما أحدثته السبعون بين القلم والأنامل[٣]، وقد ذكر ابن يعيش " شرح التصريف الملوكي ، في شرح المفصل ست مرات [٤] ، وأحياناً يذكره مختصراً باسم شرح الملوكي . كما أنه ذكر شرح المفصل في كتابه شرح الملوكي . وهذا يدلّ على أنه كان يعمل في تأليفهما في آونة معاً ، ويرجح أنه بدأ بشرح المفصل فقطع مرحلة فيه ، ثم إنه التفت إلى هذا المختصر يشرحه ، وفي الوقت نفسه كان يُتمّ ذاك ، كما تشي عبارته التي وردت في شرح

---

(١) إرشاد الأريب ١٩ : ٢٨٢ وبغية الوعاة ٢ : ٣٢١ برقم ٢٠٩٢ وكشف الظنون ٤١٣.

(٢) إرشاد الأريب ١٦ : ٢٩٧ وبغية الوعاة ٢ : ٢٦٠ برقم ١٩٣٠ وكشف الظنون ٤١٢.

(٣) شرح المفصل ١ : ٢ ، ٣ .

(٤) شرح المفصل ٤ : ٧٠ – ٥ : ١١٠ – ٦ : ٤٣ – ٧ : ١٥٦ – ٨ : ٧٩ – ١٠ : ٢٣ .

الملوكي عندما قال : " وهذا يأتي مُستقصى بحُججه في شرح المفصل " [1] .

بدأ ابن يعيش شرحه بمقدمةٍ ذكر فيها أهمية فن الصرف وحاجة النحوي إليه ، وقال : " إن المملق منه مملق من حقيقة العربية"[2] .

وسار الشارح في شرحه للملوكي على نسق شرحه للمفصل، فهو يورد فقرةً من كتاب ابن جني ثم يتبعها بشرحه وبسط علله .

بدأ كتابه بشرح ماذكره أبو الفتح في معنى التصريف ، ففسر كلام أبي الفتح في الملوكي بكلام أبي الفتح في المنصف ، فابن جني يرى " أن التصريف إنما هو لمعرفة أنفس الكلم الثابتة ، والنحو إنما هو لمعرفة أحوالها المنتقلة " [3] ويرى ابن يعيش : " أن التصريف كلام على ذوات الكلم ، والنحو كلامٌ على عوارضها الداخلة عليها " [4] . ولكن نزعة ابن يعيش المنطقية لاتلبث أن تطلّ برأسها ، فبعد أن بين بكل وضوح وجلاء معنى التصريف قدّم لنا مارأى أنه الحدّ المناسب قال : " وحدّه : دوْر الأصل في الأبنية المختلفة والصور المتغايرة " [5] وهو يرى " أن الأصل كالجوهر الذي يتصرف في جميع ضروب الخلق والصور ، وجوهر كل شيء مادته

---

(١) شرح الملوكي : ٣١ .
(٢) شرح الملوكي : ١٧ .
(٣) المنصف ١ : ٤ .
(٤) شرح الملوكي : ١٩ .
(٥) شرح الملوكي : ١٩ .

وجنسه الذي يصوّر منه ذلك الشيء نحو الذهب والفضة"[1] وهذا يذكّرنا بالمتكليمن وأهل المنطق عندما يتحدثون عن الجوهر والعرض والصورة والمادة .

بعدئذ تحدث الشارح عن الأسماء والأفعال والحروف ، فذكر أبنية الاسم الثلاثي العشرة مع مثالين لكل بناء ، للاسم مثالان وللصفة مثالان مع الاحتجاج بكلام سيبويه حيث يستدعي الموضع ذلك فعندما ذكر " فِعِل " ذكر مثالا له " إبل " وقال : قال سيبويه: وهو قليل ليس في الأسماء غيره " [2] واستدرك عليه قول أبي الحسن بأنه " يقال للخاصرة : إطل وأيْطل " [3] .

والملاحظ ههنا أن الشارح لايشرح كلام الماتن ، وإنما يستطرد ، فابن جني يقول : " وسنوضح قولنا : الأصول " [4] فأخذ الشارح نفسه بهذا التوضيح منذ البداية ، فتحدث عن الأسماء وأبنيتها ، وعن الأفعال والحروف ، ولم يعد إلى كلام ابن جني إلا بعد أن انتهى منها .

ويبدو أن الشارح لم يكن ينحو إلى الاحاطة والشمول في شرحه ، ففي أبنية الأسماء قال : " وليس في الأسماء فُعِل إلاّ دُئِل"[5] ولو استهدف الإحاطة لما غاب عنه رُئِم ووُعِل [6] وقال أيضاً :

---

(١) شرح الملوكي : ١٩ .

(٢) كتاب سيبويه ٢ : ١٧٩ ، ٣١٥ وانظر كتاب (ليس في كلام العرب) : ١٣ .

(٣) التصريف الملوكي : ٢٣

(٤) التصريف الملوكي : ١٨ .

(٥) التصريف الملوكي :٢٣ .

(٦) انظر شرح الشافية ١ : ٣٥ ، ٣٦ والمزهر ٢ : ٥٠ .

" وليس في الكلام " " فِعُل " كأنهم كرهوا الخروج من الكسر الذي هو ثقيل إلى الضم الذي هو أثقل منه " [1] ولو ابتغى الشارح الاستقصاء لما غابت عنه قراءة أبي مالك الغفاري : *(الحِبُك)[2] بكسر الحاء وضم الباء[3] . صحيح أن ابن جني ذكر هذه القراءة في المحتسب ولم يرضها وقال : " وأما الحِبك بكسر الحاء وضم الباء فأحسبه سهواً ، وذلك أنه ليس في كلامهم فِعُل أصلاً بكسر الفاء وضم العين ... أو لعل الذي قرأ به تداخلت عليه القراءتان بالكسر والضم ، فكأنه كسر الحاء يريد " الحِبك" وأدركه ضم الباء على صورة " الحُبُك " وقد يعرض هذا التداخل في اللفظة الواحدة " [4] . وكان بإمكان الشارح ذكر هذه القراءة على أنها تمثّل بناءً نادراً ثم يبين رأيه فيها كما فعل الأستراباذْي [5] لكن ابن يعيش لم يكن راغباً في الاستقصاء ومعالجة الأبنية الشاذة والنادرة . وقبل أن ينتقل الشارح إلى الرباعي كررّ كلام ابن جني بأن " الثلاثي أعدل الأبنية، لأنه حرف يُبْتدأ به لايكون إلا متحركاً، وحرف يوقف عليه لايكون إلا ساكناً ، وحرف يكون حشواً في الكلمة فاصلاً بينهما"[6] والملاحظ أنه كعادته في كثير من المواضع لم يعز هذا الكلام إلى صاحبه .

وانتقل الشارح إلى أبنية الرباعي فذكرها ومثّل لها ، ويلاحظ

---

(١) شرح الملوكي : ٢٤

(٢) الذاريات : ٧

(٣) انظر شرح الشافية ١ : ٣٨ .

(٤) المحتسب ٢ : ٢٨٦ .

(٥) شرح الشافية : ١ : ٣٨ .

(٦) شرح الملوكي : ٢٤ وانظر الكلام في الخصائص ١ : ٥٥ ، ٥٦ .

هنا أن الشارح لايذكر معاني الكلمات التي يُمثل بها للأبنية ، فهو يذكر (سَلْهب وخَلْجَم وحُبْرُج وجُرْشَع وكُنْدُر) [1] وغيرها مما اضطرّ محقق الكتاب أن يملأ الحواشي بشرح معاني هذه الأبنية . ويبدو لي أن الشارح كان وهو يشرح الملوكي يعيش في ذهنه على نحو دائم شرحه للمفصل ، فيهمل هنا ماشرحه هناك [2] أو ينوي شرحه واستقصاء القول فيه ، ولذلك نراه عندما انتقل إلى أبنية الأفعال وقف لدى بناء " فُعِلَ" وقفة عابرة وقال : " وهذا يأتي مستقصىً بحججه في شرح المفصل " [3] مع أنه ليس مايمنع أن يستقصيه بحججه هنا أيضا ، لأن شرح الملوكي عمل مستقل عن شرح المفصل .

ثم انتقل الشارح إلى الحروف فقسمها إلى مايكون على حرف واحد كلام الجرّوبائه ، وعلى حرفين مثل مِنْ وهلْ وأم ... وعلى ثلاثة أحرف نحو : نَعَم وأن وليت . وينكر الشارح أن يجيء الحرفُ على أربعة أحرف إلا إذا كان الرابع حرَف لين نحو : حتى وإلاّ وأمّا .. أما ماكان نحو : كأنّ ولعلّ ولكن فكلّ منها مركبة . واستعرض الشارح أمثلةً منها [4] .

وذكر الشارح بعد هذا ثمانية أسطر من متن ابن جني حول تصرف الأصل فشرحها في نحو أربعين صفحة ، واشتمل هذا

---

(١) شرح الملوكي : ٢٥ ومابعدها .

(٢) انظر شرح الأبنية السابقة في شرح المفصل ٦ : ١٣٦ .

(٣) شرح الملوكي : ٣١ وانظر استقصاء الكلام في شرح المفصل ٧ : ٦٩ ومابعدها وفي ص ١٥٢ منه .

(٤) شرح الملوكي من ص ٣٢ إلى ص ٣٥ .

الشرح على تصرف الفعل الصحيح والمضاعف والمعتل بأنواعه . ثم انتقل إلى تصرف الفعل بزيادة ، وتحدث بالمناسبة عن الإلحاق ، وعن الموازن للرباعي من غير إلحاق نحو أفعل وفعّل وفاعل ... وههنا استعرض الشارح معاني الزيادات بتفصيلاتها ، ثم انتقل إلى غير الموازن للرباعي ، فاستعرض أوزانه وذكر معاني الزيادات فيه . ثم ذكر تصرف الرباعي وزياداته . (١) .

ثم انتقل الشارح إلى تصرف الاسم فقال : إنه يتصرف على ضربين : صفة وغير صفة ، فالصفة على ثلاثة أضرب :

– أن يكون جارياً على فعله نحو ضارب وآكل .

– ومنه ماهو موضوع للمبالغة نحو ضَروب وضَراب ومضراب وفقيه وحذر .

وثالث الأضرب الصفة المشبهة باسم الفاعل نحو حَسن وشُجاع وصَعْب ...

أما الاسم الذي ليس بصفة فهو إمّا منقول نحو : زيد وجعفر.

وإما شبيه بالوصف ، وهذا يكون مطّرداً نحو مَجْلِس ومَحْبِس، وغير مطرد كالقارورة والخابئة والعِدْل والعديل (٢) .

وأشار ابن جني في سطرين من متنه إلى أن معنى التصريف هو التلعب بالحروف الأصول لما يراد فيها من المعاني المفادة منها .

وأمام هذا المعنى أقام الشارح البرهان على ضرورة اختصاص

---

(١) شرح الملوكي من ص ٣٦ حتى ٩٠ .

(٢) شرح الملوكي من ص ٩١ إلى ص ٩٤ .

كل لفظ بمعنى ، ثم أورد تقسيم سيبويه للألفاظ إلى ثلاثة أقسام : اختلاف اللفظين لاختلاف المعنيين ، واختلاف اللفظين والمعنى واحد ، واختلاف المعنيين . وقد شرح الشارح هذه الأقسام موردا الأمثلة ، وناقش أحمد بن يحيى الذي رأى أنّ في كل لفظ زيادة معنى ليس في الآخر ، ففي ذهب معنى ليس في مضى ، وردّ الشارح هذا الرأي بقوله : " وهذا ليس بالسديد لأنه يبطل بالكنايات المضمرة " . ثم استطرد إلى قضية التضادّ ، وذكر رأي المعارضين ، ويبدو أنه كان يميل منطقياً إلى رأي هؤلاء المضادّين لأنه قال : " فينبغي ألا يكون قصْداً في الوضع ولا أصلاً " . إلا أنه قَبِل ذلك على اعتباره لغاتٍ تداخلت ، ولأن أئمة اللغة قد حَكوه[1] .

ثم انتقل الشارح إلى أقسام التصريف وهي : الزيادة والحذف والتغيير بالحركة أو السكون ، والبدل والإدغام . وعلّل هذا التقسيم بأنه جاء " لكيلا يتوهم أن التصريف فقط كما في (ضرب يَضْرب) فقد يكون بغيره كالحذف والإبدال " ثم إن هذا التقسيم " يسهل حفظه على الطالب ويجعله يجري في ذلك مجرى الأبواب في كتب الفقه والنحو " [2] .

وبدأ الشارح أقسام التصريف ببحث الزيادة ، فتحدث عن معناها ، وعن أصل حروف الزيادة وهي الألف والواو والياء ، ونصّ على أن " غير حروف المد من الزيادة مشبّهة بها ومحمولة عليها " واستعرض هذه الحروف ليدل على أوجه الشبه بينها وبين

---

(١) شرح الملوكي من ص ٩٥ حتى ٩٨ وانظر كتاب سيبويه ١ : ٧ ، ٨ .
(٢) شرح الملوكي : ٩٩ .

حروف المد . " فالهمزة كثيرة الاعتلال والتغير ، وهي بمجاورة الألف في المخرج ، فلما اجتمع فيها ماذكر من شبه حروف اللين اجتمعت معها في الزيادة " " وأما الميم فمشابهة للواو لأنهما من مخرج واحد ، وهو الشفة وفيها غنّة تمتدّ إلى الخيشوم ، فناسبت بغنتها لين حروف اللين " " والتاء تشبه حروف المد واللين لأنها حرف مهموس ، فناسب همسه لين حروف المد واللين " وهكذا فعل الشارح مع كل حرف من حروف الزيادة ، ثم قرر أن هذه الحروف " منها مازيد لمعنى نحو ألف فاعل ، ومنها مازيد للإلحاق نحو : كوثر ، ومنها مازيد للبناء فقط كألف حمار وواو عجوز " ووضح ابن جني معنى الأصل والزائد ، فالأصل عنده هو الحروف التي تلزم الكلمة في كل موضع من تصرفها . وهذا الأصل يجري عند الشارح " مجرى الجنس للأنواع نحو الحياة للإنسان والفرس والطائر " و " كالمادة للمصنوعات نحو الخشب للباب والكرسي والذهب للحلقة والخاتم فالفروع كثيرة والأصل الذي هو الذهب أو الخشب واحد موجود في كل فرع منها لابدّ من ذلك ، لأنه يجري مجرى المسبَّب والسبب ، فإنه يستحيل وجود المسبَّب من غير وجود السبب " [1] والنزعة المنطقية في هذا النص لاتحتاج إلى إشارة

وعقد بعدئذ كلاماً عن الميزان الصرفي [2] وتساءل " لم اختاروا له الفاء والعين واللام ، ولماذا كرروا اللام في الرباعي ، ولماذا كان الميزان ثلاثياً . كل هذه أسئلة أثارها وأجاب عنها على

---

(١) شرح الملوكي :١٠٩ .

(٢) شرح الملوكي :١١٥ ، ١١٦ .

طريقته في شرح المفصل . ثم عاد وشرح معنى الحرف الزائد ، ليصل إلى مواضع الزيادة والأدلة عليها وهي الاشتقاق والمثال والكثرة ، واستعرض أحرف الزيادة ومواضع زيادتها في حوالي تسعين صفحة [1] ، وسنستعرض منها مبحثا واحداً ، وليكن مبحث زيادة اللام [2] ذكر أولاً كلام ابن جني حول زيادة اللام في أشياء محفوظة لايقاس عليها كما في (ذلك وأولا لك وعَبْدَل وفحجل وزَيْدَل وهنالك ) .

بدأ الشارح كلامه بالحديث عن أن اللام أبعدُ حروف الزيادة شبهاً بحروف المد واللين وهذا سبب قلة زيادتها . وذكر استبعاد الجرميّ أنْ تزاد اللام . وعلّق على ذلك بقوله : " والصواب أنها زائدة " ثم تناول الكلمات التي ذكرها ابن جني فحلل زيادتها وذكر علل الزيادة ، فزيادة اللام في أسماء الإشارة لتدل على بُعد المشار إليه ، فهي نقيضة (ها) التنبيه ، ولذلك لاتجتمعان فلاتقول : (هَذَا لك ) لأن هناك تنافيا وتضاداً بين هاء القرب ولام البعد . واللام مزيدة في هيقل إذا أخذناه من الهيق وهو الظّليم ، وإن أخذناه من (الهقل) وهو الفتيّ من النعام فهو أصل .

وأيضاً في مبحث هذا الحرف تصدق ملاحظتنا السابقة وهي أن ابن يعيش شرح كلام ابن جني الموجز في الملوكي ، بكلام ابن جني في سر الصناعة . وكأني به أمام الملوكي يستمد شرحه من مصدرين أساسيين هما المنصف وسر الصناعة [3] .

---

(١) شرح الملوكي :من ١٢٢ حتى ٢١٢ .

(٢) شرح الملوكي :من ٢٠٩ حتى ٢١٢ .

(٣) سر صناعة العرب : ١ : من ٣٢١ حتى ٣٢٤ .

وبعد باب الزيادة يأتي مبحث البدل ، وفيه حدّد ابن جني حروف البدل .

أما الشارح فقد بيّن معنى البدل ، وذكر الفَرق بين البدل والعوض ، ومثّل للبدل بتُخمة وتُكَأة وهَرَقْت ، أما العوض فهو كتاء عدة وزنة ، وهمزة ابن واسم . ثم ذكر أن البدل ضربان ، أحدهما في الألف والواو والياء والهمزة أيضاً ، وهو قلب الحرف نفسه إلى لفظ غيره ، على معنى إحالته إليه كقام من قوم ، وموسر من مُيْسر . والآخر هو إقامة حرف مقام حرف غيره نحو تاء تخمة وتكأة .

وقد نبه ابن يعيش على أن ابن جني لم يُرد إلى حصر الحروف التي يقع بها البدل ، وإنما ذكر في متنه الحروفَ التي كثر إبدالها . وبعد هذا المدخل إلى مبحث البدل ، وقف الماتن والشارح مع حروف البدل حرفاً حرفاً : إبدال الألف من الواو والياء ، إبدال الألف من الهمزة ، إبدالها من النون ، إبدال الياء إبدال الواو ، إبدال الهمزة ، إبدال النون ، إبدال الميم ، إبدال التاء ، إبدال الهاء ، إبدال الطاء ، إبدال الدال ، إبدال الجيم ، وسنختار حرفاً واحداً من هذه الحروف لاستعراضه بصفته مثالا عن هذا الباب ، وليكن حرف الياء [1] .

ذكر ابن جني في الملوكي كثرة إبدال الياء ، فعلّل الشارح

---

(١)شرح الملوكي :من ٢٣٩ حتى ٢٥٦ .

ذلك بقوله : لأنها حرف مهجور ، مخرجها من وسط اللسان ، فلمّا توسط مخرجها الفم ، وكان فيها من الخفة ماليس في غيرها ، كثر إبدالها كثرة ليست لغيرها ، وإبدالها وقع على ضربين : مطّرد وشاذ .

ثم ذكر الشارح إبدالها المطّرد من الألف في نحو مفتاح ومُفَيْتيح ، وقاتلت قِيتالاً ، وعلل الشارح انقلاب الألف ياءً بانكسار ماقبلها لضعفها وسعة مخرجها ولزومها المد فجرت لذلك جرى المدة المشبعة عن حركة ما قبلها ، فلذلك لم يجز أن تخالف حركة ماقبلها مخرجها ، بل ذلك ممتنع مستحيل . وانتقل إلى إبدالها من الواو في نحو ميزان وميعاد وريح وديمة وعلّل ذلك بسكون الواو وانكسار ماقبلها . ثم تحدث عن إبدالها من الهمزة في نحو ذئب ، ذيب ، وإيلاف ، وإيمان : إئلاف ، إئمان .

ثم انتقل بعد ئذ إلى القسم الثاني من إبدال الياء ، وهو الإبدال الشاذ ، فعرض الأمثلة التالية :

ديباج أصلها دِبّاج ، أمليت الكتاب أصلها أمللت ، لاوربيك أصلها لا وربِّك ، دينار أصلها دنار ، لبيّت بالحج أصلها ليتُ ، لم يتسنه أصلها لم يتسنى ، اتّصلت أصلها ايتصلت ، دَهْدَيْتُ الحجرَ أصلها دَهْدهتها ، دَيْجُوج وديـاجيّ أصلها دجاجّي ، صهصيت أصلُها صَهْصَهْتُ ، قِيراط أصله قِراط ، ديوان أصلها دِوّان ، شِيراز أصله شرّاز أو شِوْراز ، الثّعالي أصلها الثعالب ، تسّربت أصلها تسرَرْت ، الأراني أصلها الأرانب ، قصّيت أظفاري أصلها

قصصت، المثالي أصلها المثالث ، تقضّي البازي أصلها تقضض البازي ، السادي أصلها السادس ، تلعيت أصلها تلععت ، إنسان أصلها إيسان ، مكاكي أصلها مكاكيك .

وقد تحدث الشارح عن كل لفظة من هذه الألفاظ ، وذكر في حديثه علل الإبدال في كل موضع ، وقدم الشواهد من آيات كريمة وشواهد شعرية أو نثرية .

إن كل ماقدمه الشارح إنما هو ملخص أو مقتبس بتصرف من سر صناعة الإعراب ، وصحيح أن الشارح ذكر ههنا (الثمانيني)[1] شارح الملوكي ، لكن اعتماده الأساسي كان على ابن جني في منصفه وسر صناعته كما تظهر ذلك لنا المقارنة بين مادوّنه وبين ماذكره ابن جني . والفرق بينهما أن أبا الفتح ساق المعلومات في هذا الموضع مرتبة حسب عنوانات وضعها لها : فهنا إبدال الياء من الباء ، ثم إبدال الياء من الراء .... لكن الشارح أتى بكل هذه المواد دون أن ينظّم ورودها . ولنأخذ مثالا نقارنه بنظيره لدى ابن جني .

قال الشارح : " وقالوا : (لاوربيك) يريدون لاوربّك ، فأبدل من الباء الثانية ياء لثقل التضعيف "[2] قال ابن جني : " وأخبرنا أبو علي أن أبا العباس أحمد بن يحيى حكى عنهم : لا وَرَبْيك

---

(١) شرح الملوكي : ٣١١ .
(٢) شرح الملوكي : ٢٤٦ .

لأفعل ، أراد : لاوَرَبِّيك لأفعل ، فأبدل الباء الثانية ياء لأجل التضعيف " [1] .

كذلك كان كلام الشارح عن (لبيك) اختصاراً من سر الصناعة .

وبدأ بعد ذلك ماسماه فصل الحذف [2] ، وهو يشتمل على الإعلال بالحذف وعلى الحذف السماعي الذي ورد في كلام العرب. وقد قدّم الإعلال ، فذكر الإعلال بالحذف في نحو ورد ووزن ووعد ، وفي مضارع هذه الأفعال ، وذكر علّة الكوفيين واتهمها بالفساد ، واستطرد إلى الحديث عن صحة الواو إذا انفتح مابعدها نحو : يوعَد ، يولد ، وعن إعلال المصدر لاعتلال الفعل في نحو عِدَة وزِنة .

وذكر بعد ذلك إعلال الهمزة بحذفها في نحو أرى ويرى وأكرم ويكرم ، وميّز بين ما يحذف لعلّة ، ومايحذف لعلّةٍ عارضة كالحذف للوقف – البناء على السكون نحو اغْزُ – ، أو للجزم أو لالتقاء الساكنين نحو قُمْ وبِعْ .. واستطرد الشارحِ إلى شرح أحوال بعض الكلمات مثل قاض ورام ، وجَوارٍ وغواشٍ وناقش رأي الأخفش الذي ذهب إلى أنّ تنوين غواشٍ وجوارٍ هو تنوين عِوض ، فرجّح الشارح أنه تنوين صَرْفٍ ، وهذا رأي الخَليلِ وسيبويه . كما استطرد إلى مناقشة المذهب في الواو المحذوفة من مَقول ومبيع أهي

---

(١) سر صناعة الإعراب ٢ : ٧٤٤

(٢) شرح الملوكي من ٣٣٣ إلى ٤٤٣ .

الأولى أم الثانية ، فذكر رأي أبي الحسن ورأي المازني ، ومذهب الخليل وسيبويه ، واعتذر عن ابن جني في عبارته ههنا اعتذاراً جميلا فقال : وأما قول صاحب الكتاب " إنهم استثقلوا الضمة على الواو والياء في مقوول ومبيوع " فتقريب وتسهيل للعبارة والتحقيق ماذكرناه [1] .

وكان ذكر أن إعلال نحو مَقُول ومَبيع قد " وجب حَمْلاً له على فعله لجريانه عليه حكماً وإن لم يجر لفظاً " [2] ثم ذكر لغة تميم في مبيوع ومعيوب وعللّها ، كما علّل امتناعهم من نحو مقوول إلا في ألفاظ نحو : مقوود ومصوون . والى هنا ينتهي مبحث الإعلال القياسي بالحذف ليبدأ بالحذف السماعي [3] ، فتحدث عنه حسب التسلسل التالي :

حذف الهمزة ، الألف ، الواو ، الياء ، الهاء ، النون ، الباء ، الحاء ، الخاء ، الفاء ، الطاء . وسنختار حرفين لاستعراضهما نموذجاً عمّا ورد في الشرح :

أ — حرف الهمزة :

بدأ الشارح بذكر حذف الهمزة ، فذكر حذفها في الكلمات التالية : الله ، ناس ، خُذْ ، مُرْ ، تِ ، يابافُلان ، أرى ويرى ورَ ،

(١) شرح الملوكي : ٣٥٣ .
(٢) شرح الملوكي : ٣٥٣ .
(٣) شرح الملوكي ٣٥٦ .

وسوايَه وسوائيَة ، وأشياء ، وَبراء ، ومرّت بعض الكلمات الأخرى عرضاً نحو لم يكُ ، لاأدرِ ، لاكِ......

– الله : ذكر الشارح أنّ بعضهم قد ذكر أن هذا الاسم مرتجل للعلمية ولا اشتقاق له ، ثم ذكر قولي سيبويه :

آ – الرأي الأول أن أصله إلاه ، وأدخلت عليه الألف واللام للتعظيم ودفع الشّياع ، فصار لفظه الإله ، ثم حذفت الهمزة تخفيفاً على غير قياس ، ولزمت الألف واللام كالبدل من الهمزة المحذوفة ، وصارتا كأحد حروف الاسم لاتفارقانه ولايجوز حذفهما منه . واستعرض عدداً من التعليلات ، وذكر أن بعضهم رأى أنّ أصلها : ولاه ، وذكر أن الزجاجي حكى هذا القول في أماليه .

ب – الرأي الثاني لسيبويه أيضاً أن الله أصلها لاه ثم أدخلت الألف واللام عليه للتعظيم وجرى مجرى العلم نحو الحسن والعباس وغيرهما مما أصله الصفة . وذكر أن ألف لاه منقلبة عن ياء (ليَه) .

وذكر الشارح رأياً آخر مفاده أن (لاهٍ) مقلوب من الوَلَه ، وأصله وله ، قلب إلى لَوَهٍ ثم قلبت الواو ألفاً فصار لاهاً . وأورد ملاحظة تتعلق بالرسم وهي أن الألف التي قبل الهاء في الله تحذف لكثرة الاستعمال . وكل ماقاله الشارح ههنا كان قد قاله في شرحه لمقدمة المفصّل .

– ناس : ذكر الشارح أن وزنه (عال) والأصل أناس ، وزنها فعال . وذكر رأياً ثانياً وهو أن (ناس) أصله (فَعَل) من نَوسَ ، والهمزة في أناس زائدة . وعقّب برأي للكسائي يذهب إلى أنهما لغتان ، ليس أحدهما أصلا للآخر . رجّح الشارح الوجه الأول ،

وهو مذهب سيبويه .

– خُذْ ، كُـلْ ، مُرْ : أصله : أؤخذ ، أؤكل ، أؤمر :

شرع الشارح ههنا بشرح قواعـد بنـاء الأمـر مـن المضـارع ، فـالفعل ، إذا سـكن مـابعد حـرف المضارعـة منــه ، وأمــرْت منــه المخـاطب فـإنك تحـذف حـرف المضارعـة ، فيبقـى مـابعده سـاكناً لايبتدأ به ، فتجيء بهمزة الوصل توصّلاً إلى النطق بالساكن فتقـول : اضربْ ، اخرجْ ... وماكان فاؤه همزة تسكن في المضارع يصـير إلى نحوإيت ، والأصل ائت ، وإيثم والأصل ائثم ... كل هذا كـان توطئة ليقول لنا الشارح إنّه قد شـذّ مـن هـذا عـن مقتضى القيـاس ثلاثة أفعال لاغير ، تسمع ولايقاس عليها هـي : خُـذ وكُـلْ ومُـرْ ، فقد حُذفت همزتها التي هي فاء تخفيفاً لاجتماع الهمزتين فيما يكثر استعماله ، فاستغني عن همزة الوصل لزوال الساكن وتحرك مـابعده وهو الخاء والكاف والميم في خـذ وكـل ومـر ، ولـزم هـذا الحـذف لكثرة استعمال هذه الكلم .

وقـد اسـتطرد الشـارح ههنـا إلى مراتـب الحـذف لكـثرة الاستعمال فجعلها في ثلاث مراتب :

١ – مايكثر استعماله حتـى يصـير أغلـب مـن الأصـل حتـى يُهجر فيه الأصل ويرفض مثل :

خُذْ وكُلْ، ويَد ، ودَم .

٢ – مايصير موازياً للأصل نحو : لم يكُ ، لاأدرِ ، لاأُبلَ.

٣ – مانقص عن مرتبة الأصل : نحو : ولاك ،أصلها ولكـن ، ولاتأتي إلا في ضرورة شاعر .

وعقب الشارح على ذلك بمناقشة قوله تعالى : " وأمر أهلك بالصّلاة" [(١)] . وعلل مجيء الهمزة في هذا الفعل لنقصه عن مرتبة (خذ) في كثرة الاستعمال .

– يابا فلان : علل الشارح حذف الهمزة بأمور منها ثقل الهمزة وإيثار تخفيفها ، وطول الكلمة بكونها مضافة .. وهذا الاستعمال يجري مجرى لم يك في جواز استعمال الحذف والأصل .

– يرى ، ترى ،أرى : علل الشارح حذف همزته بأمرين : الأول : كثرة الاستعمال ، وقد قبل الشارح في هذا السياق القول بأن أرأى اجتمعت فيه همزتان بينهما ساكن ، وهو حاجز غير حصين ، فكأنهما قد توالتا ، فحذفت الثانية على حدّ حذفها في أكرم ، ثم أتبع بذلك سائر الباب ، وفتحت الراء لمجاورة الألف التي هي لام الكلمة ، وكثر هذا حتى غلب على الأصل الذي هجر ورفض .

والأمر الثاني : هو أن يكون حذف الهمزة للتخفيف القياسي، بأن أُلقيت حركة الهمزة على الراء قبلها ، ثم حذفت على حدّ قوله تعالى ( يخرج الخَبَ) [(٢)] ولزم التخفيف والحذف ههنا لكثرة الاستعمال . وقد رجّح الشارح العلة الثانية فقال : وهو أوجه عندي لقربه من القياس ، وإنما ذكر مع الحذف غير القياسي ، لأن التخفيف لزم على غير قياس .

– سُؤْتُ سَوايَةً وأصلها سَوائية : وبحث الشارح معها كلمة

---

(١) طه : ١٣٢.

(٢) النمل ٢٥ وهذه القراءة لأبيّ وعيسى انظر البحر المحيط ٧ : ٦٩ والمحتسب ١ : ١٠١.

مسَاية التي أصلها مسائية . ووزن سَوَاية فَعَالة حذفت منها اللام وقد ذكر الشارح ههنا قول سيبويه : وسألته - يعني الخليل - عن سُؤته سوائية فقال : هي فعالية بمنزلة علانية والذين قالوا : سَوَاية بالتخفيف ، حذفوا الهمزة [1] ، وأصله الهمز . ولم يذكر ابن جني مسائية ، لكن الشارح ذكرها وفصل القول فيها :

أما مسائية فأصله مساوئه ، ووزنها : مفاعلة : قلبت اللام إلى موضع العين فأصبحت مسائوة على مَفَالِعَة ، فقلبت الواو ياء لانكسار ماقبلها فأصبحت مسائية : مَفَالِعَة ، فاذا حذفت الهمزة أضحى وزنها مَفَاعَة لذلك = مَسَايَة ، وهذا مذهب الخليل ، وقد احتج ابن يعيش بقول سيبويه : " وسألته عن مسائية فقال : هي مقلوبة أصلها مساوئة ، فكرهوا الواو مع الهمزة " [2] .

– أشياء : ذكر ابن جني كلمة أشياء في متنه قال : " وقال أبو الحسن في أشياء : أصله أشْيئاء ، كأصْدِقاء ، فحذفت الهمزة التي هي لام تخفيفا . وأخذه منه الفراء فقال في قول الحارث ابن حِلّزة :

فإنّا مِنْ قَتْلِهم لَبُراء [3]

قال أراد برآء كظرفاء وشُركاء ، ثم حذفت الهمزة التي هي لام تخفيفاً ولهذا نظائر " [4].

---

(١) كتاب سيبويه ٢ : ٣٧٩ .

(٢) انظر كتاب سيبويه ٢ : ٣٧٩ . وشرح الملوكي : ٣٧٥ ، ٣٧٦ .

(٣) من بيت في معلقته وهو بتمامه :

أم جنايا بني عتيق ، فمن يغـ ـــدر فإنا من قتلهم لبُراء

وهو البيت ٤٦ من المعلقة برواية النحاس . انظر شرح القصائد التسع ٢ : ٥٨٤ .

(٤) شرح الملوكي ٣٧٣ .

وكلمة أشياء رشّحها مجيئها نكرةً غير موصوفة في القرآن الكريم " ياأيها الذين آمنوا لاتسألوا عن أشياء إنْ تُبْدَ لكم تَسُؤكَم "[1] ، رشّحها هذا لأن تكون موضع بحثٍ لدى النحويين والصرفيين ، فالكلمات التي أتت على مثالها كأصدقاء وأقرباء وماشابه ذلك كلها مصروفة ، فأخذ النحاة يبحثون عن العلّة في منع أشياء من الصرف ، ومن هنا وقع حَوْلها كلامٌ كثير ، وأضحت من المسائل الخلافية التي يُبحث فيها عن وزنها وأصلها وقلبها وتصغيرها .

ولم يكد الشارح يصل إلى كلام ابن جني المتقدم ذكره في المتن حتى بدأ بشرح مسألة أشياء :

– رأى أولاً أن ظاهر اللفظ يقتضي أن يكون جمع شيء ، وأن يكون وزنها أَفْعال ، لكنها لّما وردت نكرة غير مصروفة تشعبت آراء الجماعة فيها . واستعرض الشارح الآراء :

– ذكر رأي الخليل وسيبويه [2] في أن أصلها شيئاء على فَعلاء ، قلبت إلى أشياء على لفعاء وذكر علّة ذلك .

– ذكر رأي الأخفش في أن أصلها أشيئاء ، وحذفت لامها .

– ذكر رأي الفراء وهو كرأي الأخفش ، إلا أن طريق العلة والقياس كان مختلفاً .

---

(١) سورة المائدة : ٥/١٠١ .

(٢) انظر كتاب سيبويه ٢ : ٣٧٩ ، ٣٨٠ .

- ذكر رأي الكسائي في أن أشياء على وزن أفعال . وقال : إنه احتال لمنع الصرف .

- أيد رأي سيبويه والخليل ، وذكر الأقيسة والعلل المؤيدة لذلك .

- أعجبه اجتهاد الفراء ، لكن رآه يفتقر إلى الدليل ، فليس هناك مايدل على أن أصل شيء شيّء مثل هيّن .

- رفض رأي الكسائي .

- استطرد في مناقشة رأي القراء في قول الشاعر : "لَبراء" وأيد رأي البصريين بقوله :

"وقول البصريين أقرب إلى التحقيق لأنّهم يجرونه على ظاهره من غير تكّلف حذفٍ".

هذه هي الخطوط الأساسية من غير تفصيلات وعللٍ لما أورده ابن يعيش في عدة صفحات دارت كلها حول كلمة "أشياء" . ولو عدنا إلى " المنصف لوجدنا فيه مبحثاً عنْوَنَه المحققون بقولهم : "اختلاف العلماء في ميزان أشياء". ولو قارنا بينه وبين ماجاء في شرح الملوكي لوجدنا أن ابن يعيش قد لخص وهذّب ماأتى به ابن جني هناك مبسوطاً مع تصرف في العبارة يسيرٍ ، وفي مواضع يكون الأخذ حرفياً ، وسأضرب على ذلك مثالاً مقطعاً واحداً :

قال ابن يعيش : " وذهب الكسائي إلى أن أشياء أفعال بمنزلة أبيات وأشياخ ، إلا أنهم لما جمعوها على أشياوات أشبهت ما واحدُهُ ، فَعْلاء ، فلم تُصرف ، لأنها جرت مجرى صحراء وصحراوات ، كأنه تبع اللفظ ، وحمله على حيّ وأحياء ، واحتال لمنع الصرف " .

قال ابن جني في المنصف : " وذهب الكسائي إلى أن "أشياء": أفعال ، بمنزلة أبيات وأشياخ ، إلا أنها لما جمعت على أشياوات أشبهت ما واحده على فَعْلاء ، فلم تصرف لأنها جرت مجرى صحراء وصحراوات ، وهذا إنما حمله عليه وسوغه له ارتكابه اللفظ، لأن أشياء أشبهت أحياء جمع حيّ ، ثم احتال لامتناعها من الصرف فشبهها بفَعْلاء ، وهذا الاعتلال في امتناعها من الصرف على ضعفه إنما يكون فيه بعض العذر لترك الصرف لو صحّ أنها أفعال "[1] ...الخ

وسآخذ حرفاً آخر من مبحث الحذف لاستعراضه وبيان طريقه الشارح في تناوله وقد اخترت ههنا حرف الطاء .

حذف الطاء [2] :

قال ابن جني : " قالوا : قطْ وأصله : قطٌّ من قَطَطْتُ الشيءَ أي قَطَعْتُ " .

– ذكر الشارح أنّها بمعنى حَسْبُ ، وأنّها مبنية على السكون لوقوعها موقع الأمر ، وقارن بينها وبين (حَسْبُ) من حيث بناء قطٌّ وعدم بناء (حَسْب).

– ذكر اشتقاقها بأنها من قَطَطْتُ الشيء ، وأن أصلها قطّ ، وغلب فيها التخفيف على الأصل .

– أما قطّ بمعني الزمان فهي مبنية على الضم ، وذكر رأي الكسائي في أصلها (قطُط) وبيّن الشارح رأيه .

---

(١) المنصف ٢ : ٩٥ ، ٩٦

(٢) شرح الملوكي : ٤٤٠

– ذكر اللغات في قط وهي : قُطٌّ ، قَطُ ، قُطُ .

– ذكر الشارح شاهدين أحدهما متعلق بقط التي هي اسم فعل :

امتلأ الحوضُ ، وقال قَطْني
مَهْلاً ، رويداً ، قدْ ملأتُ بطني [1]

والشاهد الآخر له علاقة بـ (قدْ) التي هي اسم فعل :

قدْنِيَ مِنْ نَصْرِ الخُبَيْبَيْنِ قَدِي [2] .....

على اعتبار أن (قط) حملت على نظيرها (قدْ) .

انتقل الشارح بعد ذلك إلى مبحث يتعلق بإعلال الأجوف[3]، فذكر الإعلال في مثل يقوم ويخاف ويبيع ، وذكر علة ذلك ، وهي حَمْلها على ماضيها لأنّهم لم يروا أن يكون الفعل معتلاً في الماضي وفي المضارع صحيحاً . وردّ ههنا علّةً لم يرضها .

وعقد كلاماً موجزاً على الإدغام [4] ، كان عبارة عن مقدمة لكراهة اجتماع الأمثال للاستثقال وذكر معنى الإدغام ، واستعرض أمثلة الإدغام في نحو شدّ ومدّ وحَبْذا واستعدّ ويشُدّ ويَمُدّ. وناقش الإدغام وعَدَمه في نحو : لم يغضّ ولم يغضُضْ ، وذكر لغةَ تميم في ذلك . وختم كلامه على الإدغام بذكر الإتباع في نحو : مُدَّ وجواز : مُدُّ ....

(١) انظر مجالس العلماء : ١٨٩ والخصائص ١ : ٣٢ .

(٢) الرجز من شواهد سيبويه ١ : ٣٨٧ ونوادر أبي زيد ٢٠٥ والمحتسب ٢ : ٢٢٣ .

(٣) شرح الملوكي ٤٤٤.

(٤) شرح الملوكي : ٤٥٠ .

والمبحث الأخير من الكتاب عُقد حول التخفيف والإتباع[1]، استعرض فيه بعض الكلمات التي أسكن وسطها تخفيفا نحو (لم يَلْدَه أبوان )[2] و (انطلق زيدٌ) بسكون اللام ، وعلل ذلك بتشبيههم (طلق) من انطلق بـ (كتْف) فسكنوا اللام على حد تسكينهم التاء في كتف ، وذكر أيضاً الآية ﴿ويخشى الله ويتقْه﴾[3] بسكون القاف، ومن ذلك (اشتَرْ) بسكون الراء . إضافة إلى كلماتٍ أخر على هذا النسق ، مما يضعه علماء العروض في الضرورات الشعرية ، ويجتهد النحاة في تعليله[4] .

بهذا المبحث تنتهي مباحث الكتاب ، ولم يشأ ابنُ جني أن يترك التصريف الملوكي بهذا الإيجاز ، فألحق بمادته عقودا وقوانين مما يُنتفع به في التصريف ، وحسناً فعل ، صحيح أن هذه العقود تناثرت في كتابه العظيم الخصائص ، ووردت في مواضعها في كتابه المنصف ، وكثر ترددها في كتب شيخه أبي علي ، لكن جمعها على هذا النحو في كتاب تعليمي صغير ، يُعدّ عملاً ذا فائدة جليلة ، إنه بمنزلة جمع القواعد الفقهية الأساسية في مقدمة كتاب (المجلة) ، إنها تبصّرنا بالكليات الشاملة ، وتدلنا على التوجهات العامة ، ولايضيرنا بعدئذ إن لم نكن من المتبحرين أن تغيب عنا بعض جزئيات القضايا بعد إلمامنا بكلياتها .

---

(١) شرح الملوكي ٤٥٦ .

(٢) الإشارة هنا إلى الشاهد :

عجبتُ لمولود وليس له أب وذي ولد لم يَلْدَه أبوان

وانظر مغني اللبيب ١ : ١٤٤ برقم ٢٢٦ وخزانة الأدب ١ : ٣٩٧ .

(٣) سورة النور : ٥٢ . وانظر البحر المحيط ٦ : ٤٦٨ وشرح الشافية ٢ : ٢٣٨ ، ٢٤٠ .

(٤) الخصائص ١ : ٧٥ .

العقد الأول :

ذكر ابن جني أولا قاعدة قلب الواو ياء للإدغام " متى اجتمعت الواو والياء ، وقد سبقت الأولى بالسكون – أيتهما كانت – قلبت الواو ياء وأدغمت الياء في الياء " وضرب لذلك أمثلة : سيّد ، ميّت ، هيّن ، حيّز [1] ....

وتناول الشارح هذا العقد ، فبين سبب المماثلة بين الواو والياء ، ودلل على ذلك باجتماعهما ردْ فين في القافية في قصيدة واحدة " صُفونا ، المُحْجَرينا" [2] ثم علل سبب الانقلاب إلى الياء دون الواو بأن الياء من حروف الفم ، والإدغام في حروف الفم أكثر منه في حروف الطرفين ، ثم إن الياء أخفّ من الواو ، فهربوا إليها لخفتها .

وكعادته في شرح المفصل افترض سؤالاً وأجاب عنه : فإن قيل : اجتماع المتقاربين مما يجيز الإدغام نحو " قد سمع ..." فمابالكم أوجبتم ذلك في سيّد وميّت ؟ ثم أجاب بجوابين : أولهما : أن تناسب الواو الياء كان من وصفٍ في أنفسهما وهو المدّ وسعة المخرج .

والثاني : اجتماع المقاربة فيهما كمقاربة الدال والتاء ، فلما اجتمع لهما ذلك لزم القلب والإدغام ، ثم استطرد إلى الخلاف في

---

(١) شرح الملوكي : ٤٦١ وانظر الخصائص ١ : ٢٥٢ .

(٢) انظر الخصائص ١ : ٨٤ والأبيات المشار إليهما هي :

وسيّدِ معشرٍ قد توّجوه ... بتاج المُلْك يحمي المُحْجَرينا

تركنا الخيل عاكفةً عليه ... مقلدة أعنتها ، صُفونا

والبيتان هما ٢٢ و ٢٣ من معلقة عمرو بن كلثوم . انظر شرح القصائد التسع ٢ : ٦٣٠ .

وزن سيّد وميّت ، فأيّد رأي المحققين ونقض رأي البغداديين [1]

وأصل هذه المسألة مما ورد في المنصف [2] ، فقد ذكر ابن جني رأي البصريين ورأي البغداديين ورد على البغداديين رأيهم بالدليل ، وهو الرّد نفسه الذي ذكره ابن يعيش بفصّه ونصّه وشاهِده . إلا أن ابن يعيش ذكر مقدمة تبحث في الواو والياء وتقاربهما وسبب قلب أحدهما للآخر . وهو كلام يكثر وروده في كتب ابن جنيٍ والفارسي .. فقد ألف شارح الملوكي كلامه من مصادره مهذباً ملخصاً مكتفيا بشواهد دالة ومحددة تكفي لتوضيح كلام الماتن وتفسيره ومنحه أبعاده .

العقد الثاني :

كان خاصا بقلب الواو المتطرفة ياء في الأسماء الظاهرة المتمكنة في مثل : أحْقُو وأدْلُو ، قالوا : أحْقِيّ وأدْليّ ، كما تقول : هؤلاء مسلميّ . والعقد جمع الشارح شرحه من المنصف والخصائص [3] حتى البيت الذي ذكره الشارح :

رأى الأمر يُفْضي إلى آخِرٍ
فصيّر آخره أوّلا

هو مما ذكره ابن جني عن الفارسي ثلاث مرات في الخصائص [4] .

---

(١) شرح الملوكي ٤٦٤ وانظر الخصائص ١ : ٢٥٢ .
(٢) المنصف ٢ : ١٧ .
(٣) المنصف ٢ : ١١٨ - الخصائص ٢ : ٤٧٠ .
(٤) الخصائص ١ : ٢٠٩ - ٢ : ٣١ ، ١٧٠ .

العقد الثالث :

قلب الواو التي هي لام ياء في نحو : غازية ومَحنية . وكلام الشارح في هذا العقد بقدر كلام الماتن ، فقد آثر ابن جني التفصيل في هذا العقد ، وناقش قولهم : ثِوْر وَثِيرة [1] ....

العقد الرابع :

قلب الواو التي هي لام فُعُول ياء في مثل عصي وُدِلِيّ وُحِقي ومجيء بعض ذلك مصححاً كالنّجوّ وقد ذكر الشارح كل ذلك بالتفصيل مع علله من مصادره التي تقدم ذكرها .

العقد الخامس :

إبدال أولى الواوين همزة ، فكل واوين التقتا في أول الكلمة ، قلبت الأولى منهما همزة نحو :

واصل ، تصغيره أو يصل والأصل وويصل . والأواقي أصلها الوَوَاقِي . وقد ذكر الشارح ماجاء من الكلم مضعّفا في أوائله شذوذا نحو دَدَن ، ثم شرح ماقدَّمه ابن جني وذكر له العلل .

العقد السادس :

إبدال الواو همزة في منتهى الجموع نحو أوائل . وقد شرح الشارح هذا العقد وذكر العلل،وذكر كلمات حصل الخلاف فيها.

العقد السابع :

وتضمن قاعدة بناء اسم الفاعل من الفعل الأجوف " متى اعتلت عين فعلٍ فوقعت بعد ألف فاعل همزت البته لاعتلالها ، نحو

---

(١) الخصائص ١ : ١١٢ – المنصف ١ : ٣٤٧ – سر الصناعة ٢ : ٧٣٣ ، ٧٣٨ .

قائم وسائر وهائب " وقد قدم الشارح الدليل على أن الإعلال ههنا إنما سرى من الفعل الماضي إلى اسم الفاعل ، ثم ذكر نصّاً لابن جني اقتبسه من المنصف (١) – ولم ينصّ الشارح علي المنصف وإنما على ابن جني – والنص يتضمن تعليلاً اجتهادياً لأبي الفتح في إعلال اسم الفاعل من الأجوف . ولم يرض الشارح هذا التعليل .

العقد الثامن وهو الأخير :

عنوانه الإدغام يمنع قلب الواو والياء ونصه " الواو والياء متى أدغمتا احتمتا وتحصنتا من القلب نحو : عُيَّل وسُيّل وصُوّم وصُيَّم واجلوّذ واخروّط " وقد قدم الشارح لشرحه هذا العقد تذكيرا بأن الياء الساكنة إذا انضم ماقبلها قلبت واوا نحو موسر ، وتقلب ياء للكسرة قبلها نحو ميزان . أمّا في الإدغام فتتحصن الياء والواو من القلب لأنهما بالإدغام بعُدَتا عن الاعتلال ، ثم استعرض الكلمات التي ذكرها ابن جني واحدة واحدة وذكر عللها .

اختتم ابن جني – كما ذكرنا – كتابة بما يسمى مسائل التمرين ، وقد شرح هذا الفصل " فصل من التمرين " بإيجاز ، وهذه المسائل لاتخرج عن مسائل التمرين التي اختتم بها ابن جني كتابه المنصف (٢) ، لكنها وردت ههنا على سبيل الاختصار ، وكان ابن جني قد افتتح كتابه المنصف بالإشارة إليها (٣) .

---

(١) المنصف ١ : ٤٩٤

(٢) المنصف ٣ : ٩٧ .

(٣) المنصف ١ : ١٨٠ .

## لمحة عن موادّ الاستشهاد في شرح الملوكي :

١ - الآيات القرآنية : احتج الشارح بالآيات الكريمة في عشرة ومائة موضع ، من بينها ثلاثون موضعا احتجّ فيه بقراءات معينة . وكان احتجاجه إمّا لغرض لغوي أو صرفي ، فقد احتج بآيتين كريمتين ليدّل على أن يُملّ لغة في يملل : ﴿فهي تملى عليه بكرة وأصيلا﴾ (١) ، ﴿ وليُمْلِلِ الذي عليه الحقّ ﴾ (٢) قال : فجاء التنزيل باللغتين معاً . وذكر الآية ﴿ لها ماكسبت وعليها ما اكتسبت﴾ (٣) ليدل على أن افتعل تكون بمعنى فعل . وذكر قراءة ابن كثير ﴿ عمّهْ يتساءلون ﴾ (٤) في مبحث زيادة الهاء ... أما ابن جني فلم يحتجّ في كتابه الملوكي بالآيات إلا في موضعين (٥)

٢ - احتجّ بالشعر في أربعين ومائتي موضعٍ ، أما ابن جني فقد احتجّ في متنه بالشعر في واحدٍ وأربعين موضعا ، فإذا حذفناها من العدد الذي جاء به الشارح سلم له الاحتجاج في تسعة وتسعين ومائة موضع .

٣ - احتجّ بالأثر فقد ذكر حديثين عن الرسول صلى الله عليه وسلم وواحداً عن عمر رضي الله عنه وآخر عن علي رضي الله عنه .

٤ - احتج بكلام الفصحاء فذكر جملة للحجّاج ، ومثلاً هو:

---

(١) الفرقان : ٢٥| ٥ . وشرح الملوكي ٢٥١ .

(٢) البقرة ٢| ٢٨٢ .

(٣) البقرة ٢|٢٨٦ .

(٤) عمّ : ١. وانظر البحر المحيط ٨ : ٤١٠ .

(٥) التصريف الملوكي ص ٦٣ و ٨٢ .

حالَ الجَريضَ دون القريض ، وبعض العبارات الأخر . وهذه الشواهد النثرية من حديث ومثل وكلام فصيح وردت في أحدَ عشرَ موضعاً .

## مصادر الشرح :

لدن عرضنا لمادة شرح الملوكي ، وتحليلنا بعضها رأينا مدى اعتماد الشارح على المنصف والخصائص وسر صناعة الإعراب ، وقد ذكر اثنين منهما صراحة في كتابه [١] ، وذكر أيضا في كتابه: أمالي الزجاجي [٢] والعين [٣]كما ذكر الثمانيني [٤] ممايشير إلى اطلاعه على شرح الثمانيني للملوكي .

ويمكن أن نضيف إلى هذه المصادر كتاب سيبويه الذي كان ماثلاً في ذهن الشارح على نحو دائم سواء في شرحه للمفصل أو في شرحه للملوكي ، إضافة إلى كتب أبي علي التي كثيراً ماتشترك في مسائلها مع كتب ابن جني . فمصادر شرح الملوكي متداخلة مشتجرة مع مصادر شرحه للمفصل وخاصة أنه ألف الثاني في الوقت نفسه الذي كان يؤلف فيه الأوّل . وتدل تلك المناقشات التي ذكرها على تمكنه وسعة اطلاعه على مختلف الآراء وعلى مسائل الخلاف ، كما تدلّ تلك النصوص الشارحة التي أخذها من

(١) شرح الملوكي : ٢٣٩ ، ٣٥٨.
(٢) شرح الملوكي : ٣٦٠ .
(٣) شرح الملوكي : ٢٠٣ ، ٢٠٤ .
(٤) شرح الملوكي : ٣١١ .

المنصف وغيره على حسن تصرفه وعلى طول باعه في النقل .

**مقارنة موجزة بين مادة الصرف في شرح المفصل وبينها في شرح الملوكي :**

كنا ذكرنا أن المفصل قسم إلى أربعة أقسام : الأسماء ، والأفعال ، والحروف ، والمشترك . وقد استأثر قسم الأسماء بما يتعلق بها نحويا وصرفيا ، وكذلك قسما الأفعال والحروف ، وتجمعت القضايا المشتركة في قسم المشترك . ولمّا كان الشارح قد سار على ترتيب الزمخشري نفسه ، فقد تناثرت المادة الصرفية في أجزائه العشرة . فما تعلق بالاسم وزياداته وأبنيته نجده في قسم الأسماء ... وماتعلق بالفعل وتصرفه وزياداته ومعاني الزيادات نجده في قسم الأفعال وكذلك ماتعلق بالحرف ... وجمع قسم المشترك كل ما اشتركت فيه الأقسام السابقة من إمالة وإدغام وإبدال وإعلال ....

أما شرح الملوكي فهو كتاب خالص للصرف ، وجمعت فيه المادة ونسقت حسب تنسيق ابن جني أساساً ، وما جاء به الشارح من شروح واستطرادات ترتبط بمتن الكتاب ولاتبتعد عنه .

وقد كنا ذكرنا أن الشارح كان يكتب كتابيه في آن ، لذلك نجد في كل منهما إحالة إلى الآخر ، وسنعمد إلى مقارنة المادّة الصرفية في الكتابين بعضهما ببعض على نحو يكفي لتصوير مدى الاتفاق والاختلاف بينهما .

ولنبدأ أولا بالسلب ، فشرح الملوكي خلا من باب للإمالة ومن باب لالتقاء الساكنين ومن باب للوقف . وهذا عائد للماتن ، فقد خلا متن الملوكي من هذه المباحث فأهملها الشارح و لم يستطرد إليها .

ثم هناك مبحث الإدغام الذي ذكر عنه ابن جني شيئاً موجزا، فشرحه ابن يعيش ولم يشأ أن يتسع فيه ، فأتى شرحه ههنا بما يناسب إيجاز المتن ، فقد كتب خمس صفحات من طبعة شرح الملوكي ، أمّا في شرح المفصل فقد كتب فيه نحو خمس وثلاثين صفحة ، فإذا ذكرنا الفرق الطباعي بين شرح المفصل وشرح الملوكي ، وقدرناه قدره ، وجدنا أن ماكتب عن الإدغام في شرح المفصل يمكن أن يملأ أكثر من تسعين صفحة في شرح الملوكي . وهذا يعني أنه اكتفى في شرح الملوكي بمبادئ الإدغام وكلياته . كما أنه بإمكاننا أن ننظر إلى المقارنة نظرة سريعة على نحو كمي لنجد أن مادة الصرف الموزّعة في شرح المفصل أكبر وأضخم مما جمع في شرح الملوكي . وسننظر الآن في المادة هنا وهناك :

نرى أن مقدمة الشارح لشرح الملوكي مكررة بمعناها في شرح المفصل ، وهي تتحدث عن الحاجة إلى التصريف [1] .

وفي أبنية الأسماء ذكر عشرة أبنية للاسم الثلاثي ، ونجد أنها تكرر مجيئها في شرح المفصل مرتين : الأولى في صيغ الجموع ولم يفصل القول فيها ، ولم يذكر فيها إلا الأسماء دون الصفات ، ثم خصّها بعنوان مستقل في أوزان الاسم الثلاثي [2] . فذكر المادة نفسها التي ذكرها في شرح الملوكي بأمثلتها مع الشرح الموجز للأمثلة . مكرراً الملاحظة التي أخذها عن الخصائص والمتعلقة بكون الثلاثي أعدل الأبنية [3] .

---

(١) شرح المفصل ٩ : ٥٣ .

(٢) شرح المفصل ٥ : ١٤ – ٦ : ١١٢ .

(٣) الخصائص ١ : ٥٥ ، ٥٦ .

وانتقل إلى شرح أبنية الرباعي ، فذكر الأبنية مع أمثلتها ، وذكر في شرح المفصل كل ماذكره ههنا ، لكنه زاد عليه أنه شرح جميع الأبنية التي تحتاج إلى شرح [1] . فمثلاً ذكر في بناء فَعْلَل جعفر وجندل ومن الصفات سَلْهَب وخَلْجَم . وقد ذكرها في شرح الملوكي ولم يوضح معانيها ولّما ذكرها في شرح المفصل — وقد ذكر فيه بدلاً عن جندل عنتراً — قال : جَعْفر : نهر ، وقد سمّي به . والعنتر : الذباب الأزرق ، ونونه أصل لأن الأصل عدم الزيادة ، والسَلْهب من الخيل الطويل ، والخَلْجم : الطويل ... فشرح الملوكي في مثل هذه المواضع يحوجنا إلى معجم ، لذلك اضطر محققة إلى شرح كل تلك الأبنية الكثيرة في حواشيه ، كما أشرنا . ويختلف نسق إيراد المواد في الكتابين ، ففي شرح المفصل يتحدث عن أبنية الثلاثي المجرد ، يتلو ذلك الكلام عن الزيادات التي تلحق المجرد ... وسار على النسق نفسه في الرباعي والخماسي ... أما في شرح الملوكي فإنه يتحدث عن المجردات اولاً ثلاثية ورباعية وخماسية ، ثم ينتقل بعدها إلى تصريف الأفعال .

وقد سار في أبنية الخماسي على نسق سيره في أبنية الرباعي ... المادة نفسها في الكتابين ، لكنه زاد شرح الأبنية في شرح المفصل . والملاحظة التي ذكرها حول ابن السراج في زيادته بناء "هُنْدَلِع" وردت في الكتابين بالألفاظ نفسها . وكذلك ملاحظته على ماذهب إليه الفرّاء والكسائي [2] .

---

(١) شرح المفصل ٦ : ١٣٦ .

(٢) شرح الملوكي ٢٩ شرح المفصل ٦ : ١٤٣ .

**الأفعـــال :**

في شرح المفصل بدأ حديثه بالكلام عن قـوة الأسمـاء وضعـف الأفعال وعلـل ذلـك [1] . أمـا في شـرح الملوكـي فإنـه ذكـر الفعـل الثلاثي . وهو ثلاثة أبنية ، فذكرها ومثّل لها . وتوقف لدن " فُعِـل" المبني لما لم يسمَّ فاعله فذكره وقال : " وهذا يأتي مستقصى بحججه في شرح المفصل " .

واستطرد في شرح المفصل إلى ذكر مايأتي متعدياً ولازمـاً مـن تلك الأبنية ، واكتفى في شرح الملوكي بما يتعلـق بالمـادة الصرفيـة ، ولم يـنزلق إلى المـادة النحوية الـتي كـانت ماثلـة في ذهنـه وكـان بالإمكان الانزلاق إليها مـن بـاب الاسـتطراد . ثـم ذكـر في شـرح المفصل زيادات الثلاثي ومعنى تلـك الزيـادات ، وهـذا أمـر طبيعـي لأنه كان يسير حسب ترتيب الزمخشري ، بينما لم يكن باسـتطاعته أن يفعل ذلك في شرح الملوكي لأنه كان يسير حسـب ترتيـب ابـن جني .

وذكر في الرباعي مثالاً واحداً هو " فَعْلَـلَ" ... وكـان العمـل فيه على نسق ماقدمنا في الثلاثي . ويجدر بنا ههنا أن نذكـر أن ابـن يعيش لم يكن في شرح الملوكي يهتم بالحدود ، نعم قد يـرد بعضهـا في مواضع ، لكنه لايهتم بمناقشتها ولايجعل إيرادهـا مـن همـه كمـا فعل في شرح المفصل .

---

(١) شرح المفصل ٧ : ١٥٢ .

## الحروف :

ماورد من كلامه عن الحروف في شرح الملوكي ، نثره على نحو أوسع في شرح المفصل ، وجملة ماذكره في شرح الملوكي مأخوذ من سرّ الصناعة ، وهو لايتجاوز صفحات قليلة . تحدث بعد ذلك عن تصرف الأصل ، وكان هذا مقدمة لمايلي من تصرف الفعل .

## تصرف الفعل :

آ – تصرف الفعل الصحيح : فعَل ، فعِل فَعُل ومادته ذكرت كلها في شرح المفصل [1] .

ب – تصرف الفعل المضاعف : شرح معنى التضعيف ثم ذكر بناء الماضي والمضارع منه . ومثل هذا انتشر في شرح المفصل، ولم أره مجموعاً في موضع واحد [2] .

جـ – تصرف المعتل وقد قسم الكلام فيه إلى أقسام :

١ – المعتل الفاء ، والمادة في الكتابين واحدة ، ولكن هناك بعض زيادات اقتضتها طبيعة شرح المفصل [3] .

٢ – المعتل العين ، وهنا أيضا المادة نفسها هي هي في الكتابين ، حتى قضية التعدي واللزوم انتقلت إلى شرح الملوكي . واشتمل المفصل على استطرادات عدة تتعلق بالإعلال في الأفعال وأسماء الفاعلين والمفعولين [4] .

---

(١) شرح الملوكي : ٣٨ شرح المفصل ٧ : ١٥٢ ، ١٥٣ .
(٢) شرح الملوكي : ٤٥ شرح المفصل ٧ : ١٥٢ ومابعدها .
(٣) شرح الملوكي : ٤٨ – شرح المفصل ١٠ : ٥٩ ، ٦٢ .
(٤) شرح الملوكي ٥٢ – شرح المفصل ١٠ : ٦٤ ، ٦٥ .

٣ – المعتل اللام ، وقد ورد البحث فيه منظّماً في شرح الملوكي وتناثر في شرح المفصل [١] .

وختم مبحثه بتصرف الفعل يفعل ، ووعد بذكره في كلامه على حروف المضارعة . ثم تطرق إلى الفعل يعد . وذكر على نحو عارض وسريع بناء فعل الأمر .

وأظنّ أن الأمر سيطول بنا إذا سرنا في المقارنة على هذا النحو، وسنقع في التكرار لأن مادة الصرف التي اشتمل عليها شرح الملوكي قد اشتمل عليها شرح المفصل ، لكنها – كما قدمنا – تناثرت في شرح المفصل ، وأتت مجموعة بعضها على بعض في شرح الملوكي وقد حُذف منها شيء من الجدل ، وتخفف الشارح من الحدود ومناقشتها .. وقد فعل محقق شرح الملوكي حسنا عندما أثبت في حواشي كل مبحث من مباحث شرح الملوكي مايقابله في شرح المفصل بذكره أرقام الأجزاء والصفحات ، فسّهل بذلك المقارنة بين مادتي الكتابين ، وهما في حقيقة الأمر مادة واحدة ، اتخذت ترتيباً هنا يختلف عن ترتيبها هناك . وقد أطلق الشارح لقلمه العنان في شرح المفصل ، بينما كان أشدّ اقتصاداً وبعداً عن الاستطراد في شرح الملوكي ، نعم قد نجد مواضع في شرح الملوكي فيها من التفصيل مالا نجده فيما يقابلها من شرح المفصل ، إلا أن ذلك يجب ألا يخدعنا عن أمرٍ هام هو أن مانجده مجموعا في موضع في شرح الملوكي يكونٍ منثوراً في شرح المفصل في مواضع ومتوسعا فيه . فقد كتب نحواً من صفحتين عن (رُبَّ) في شرح الملوكي

---

(١) شرح الملوكي : ٥٨ – شرح المفصل ١٠ : ٩٨ .

تحت عنوان حذف الباء ، وهذا نجده ونجد أضعافه في شرح المفصل في جزأين متباعدين [1] .

إن مادة الصرف في شرح المفصّل كانت أغزر وأشمل ، وأتت مباحث الصرف فيه بتمامها لم ينتقص منها مبحث واحد . بينما انتقص منها في شرح الملوكي وبعضها أتى مختزلاً . لكن تبقى لشرح الملوكي فائدته التعليمية ، فقد اشتمل على جماع الأمور الهامة في الصرف ، وقد أوردها المؤلف متتالية على نسق ، مصفّاة من الاستطراد بريئة من الاختلاط بالمباحث النحوية آخذا بعضها برقاب بعض . ولعل هذا هو المسوغ الذي دفع الشارح إلى إفراد الملوكي بالشرح وتخصيصه بمصنف خاص .

■

(١) شرح المفصل ٥ : ١١٩ - ٨ : ٢٦ .

## الباب الثالث

# أصول النحو عند ابن يعيش



## المفهوم العام لأصول النحو :

إن نشوء فلسفة لعلم من العلوم لاتتم إلا بعد نمو هذا العلم واكتمال مسائله وقضاياه ، ولذلك لم يكن من الممكن مثلاً أن تبرز مقدمة ابن خلدون إلى الوجود إلا ضمن الإطار الفكري الذي برزت خلاله ، فاشتملت على فلسفة للتاريخ حسب التسميات المعاصرة ، وعلى أصول علم التاريخ وعلم العمران إذا اقتدينا في التسمية بسنة العرب القدامى ، وأصول الفقه لم يتم إلا بعد نمو الفقه كما هو معروف [1] . والأصل لغة هو " مايُبتنى عليه غيره بأن يكون مادة له حقيقة " [2] ولهذا وجب أن يكون لكل علم أصل أو أصول ، إذ لابدّ في بناء العلم من أصل يرجع إليه ، ويدعم به مسائله ويناقشها بموجبه . لذلك كان علم الأصول الخاص بكل علم ، يمثل فلسفة هذا العلم ويبين أسسه الفكرية . ولهذا كان في علومنا علم أصول الفقه وعلم أصول الدين ، وأصول اللغة ، وأصول النحو ، وقد " كان التفكير العربي الإسلامي كلما نضج

---

(١) انظر تعريف الفقه وأصوله في المستصفى ١ : ٤ ، ٥ .
(٢) فواتح الرحموت شرح مسلم الثبوت ١ : ٨ بذيل المستصفى .

علْم من العلوم أمامه عكف على دراسة أسسه النظرية ومبادئه العامة دراسة نقدية ، وكان كلما فعل ذلك أخذ اسم العلم وأضاف إليه كلمة أصول ، وهكذا كان ظهور أصول الفقه وأصول الكلام وأصول النحو " [١] .

وإذا كان لأصول الفقه بروز شامخ مبكّر تجلّى في كتاب "الرسالة" للإمام الشافعي ، فإن أصول النحو تأخر ظهوره ، بل لنقل إنه ظهر بالتدريج على نحو جزئي مستفيداً من نضج العلوم الشرعية وأصول الفقه ، وصوَّر هذه النشأة المتدرجة الأستاذ سعيد الأفغاني بقوله : " ولم يكن لنا إلا محاولات جزئية في مسائل قام بها نوابغ أقوياء كالفارسي وابن جني لكنّ أحداً لم يحاول وضع تصميم لإحداث فنّ أصولي في اللغة كما فعل أهل الشرع ... حتى جاء ابن الأنباري " [٢] فابنِ الانباري كمال الدين ، صاحب الإنصاف ، هو أول من جرد كتاباً نظرياً في أصول النحو على النمط الذي جرى عليه الأصوليون من تأليفهم كتباً في أصول الفقه ، ونص ابن الأنباري على ذلك منذ بداية كتابه إذ ابتدأه بشرح معنى أصول النحو وبيان فائدته فقال : أصول النحو : أدلة النحو التي تفرعت منها فروعه وفصوله ، كما أن أصول الفقه أدلة الفقه التي تنوعت عنها جمله وتفصيله ، وفائدته التعويل في إثبات الحكم على الحجة والتعليل ، والارتفاع عن حضيض التقليد إلى يفاع الاطلاع على

---

(١) الأسلوبية والأسلوب للدكتور عبد السلام المسدي : ١٣٤ .

(٢) مقدمة الأستاذ سعيد الأفغاني لكتاب " الإغراب في جدل الإعراب " ١٩ .

الدليل . فإن المخلدَ إلى التقليد لايعرف وجه الخطأ من الصواب ، ولاينفكّ في أكثر الأمر عن عوارض الشكّ والارتياب " [١] .

وبذلك اتخذ هذا العلم استقلاله النظري ، وأضحت له سماته وأقسامه ، وجعل ابن الأنباري أقسام أدلة هذا العلم ثلاثة : نقلا وقياسا واستصحاب حال [٢] .

وههنا أرى أن أشير بإيجاز إلى أمر سبق أن فصّلت القول فيه، وهو ادعاء جلال الدين السيوطي (ت ٩١١ هـ) في مقدمة كتابه " الاقتراح في أصول النحو " أنه " كتب في علم لم يسبق إلى ترتيبه ، ولم يتقدم إلى تهذيبه " [٣] . وهذا ادعاء فضفاض ، لأن كتابه الاقتراح ماهو إلا كتاب لمع الادلة لابن الأنباري مع فصول أخذها من كتاب الخصائص لابن جني ، وليس للسيوطي من كتابه إلا المقدمة [٤] .

وميز الدكتور عليّ أبو المكارم في بداية كتابه " أصول التفكير النحوي " بين اصطلاحين هما : علم أصول النحو ، وأصول التفكير النحوي . والأخير يعني لديه " دراسة الخطوط الرئيسية العامة التي سار عليها البحث النحوي والتي أثرت في إنتاج النحاة وفكرهم على السواء ، وهذه الخطوط العامة قديمة جدا في البحث النحوي ، حتى إنّ من الممكن أن نردها إلى البداية الباكرة لنشأة

---

(١) لمع الأدلة : ٨٠ .

(٢) لمع الأدلة : ٨١ .

(٣) مقدمة السيوطي لكتابه الاقتراح : ٢١

(٤) الأشباه والنظائر في النحو (ص ٢٦ (المقدمة) رسالة ماجستير محفوظة في كلية الآداب بجامعة دمشق . وانظر مقدمة الأستاذ الأفغاني لكتاب الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة.

البحث في النحو العربي " [1] ويرى الدكتور أبو المكارم : " أن علم أصول النحو هو المحاولة المباشرة من النحاة لدراسة هذه الخطوط التي اتبعت في الانتاج النحوي . وهي محاولة متأخرة فترة طويلة عن الوجود الواقعي لأصول التفكير النحوي " [2] .

ولاجدال مع الدكتور أبي المكارم في أن الخطوط العامة التي سار عليها البحث النحوي قديمة جدا ، وهذا أمر طبيعي ، ولكن ألا نرى أن البحث فيها لايمكن أن يتم إلا متأخراً عن الوجود الواقعي لأصول التفكير ؟ وسواء أسمى بحثه أصول التفكير النحوي أم علم أصول النحو فالمباحث التي سيتطرق إليها لن تتغير و لم تتغير كما رأينا في مباحث كتابه . صحيح أنه كانت له مواقف نقدية وآراء خاصة ، ولكن هذا لايعني أنه خرج عن العلم الرئيس إلى علم جديد .

وكان الدكتور أبو المكارم وجّه تهمة إلى أصحاب " علم أصول النحو " فحواها " أن دراسات علم أصول النحو ذاتية التناول أنتجتها الثقافة الخاصة والأحكام المسبقة " [3] . ومثل هذه التهمة يمكن أن توجه إلى كل علم أو رأي ، لأن أي رأي إنما هو نتاج الثقافة الخاصة ، ومهما كانت المعالجة موضوعية فلابدّ فيها من حدّ أدنى من الذاتية ، وهذا ينطبق أيضا على آراء الدكتور أبي المكارم في كتابه هذا ، أما قضية الآراء المسبقة التي أشار إليها فإنني

---

(١) أصول التفكير النحوي : ٣ ، ٤ .
(٢) المرجع السابق : ٤ .
(٣) أصول التفكير النحوي : ٥ .

أجلّ علماءنا عن هذا [1] . ومع ذلك فهي تهمة لايمكن الجزم بها ولا البرهان على صحتها على نحو مطلق ، فمن أين لنا وكيف السبيل إلى التهدي لمعرفة الآراء المسبقة للمعاصرين الذين نعرفهم ، فما بالنا بالغابرين وبيننا وبينهم مئات السنين ؟.

إن علم أصول النحو الذي يبحث في أدلة النحو ، ويجنح إلى التعويل على الحجة والتعليل ، هو بحث في صميم التفكير النحوي . و لم يكن من قبيل القسر – فيما أقدّر – أن ترجم الدكتور عبد السلام المسدى مصطلح الا بستمولوجيا Lepistemologie بالأصولية، وحدد موضوعها بقوله : " هذا اللفظ يعني إجمالاً فلسفة العلوم ، وعلى وجه التحديد يختص هذا الفرع من المعرفة الإنسانية أساساً بنقد المبادئ والفرضيات والمصادرات التي ينبني عليها علم من العلوم مع محاولة ربطها على قواعد منطقية بنتائجها " [2] وبناء على هذا فإنه يبدو لي أن الفرق بين الاصطلاحين اللذين حاول الدكتور أبو المكارم تمييز أحدهما من الآخر ، ليس بعيداً ولاشاسعاً إلى الحد الذي ذهب إليه ، وأن البحث في أصول النحو يعني ضمناً البحث في أصول التفكير النحوي . وسنتناول فيما يلي الأصول العامة للنحو العربي ، فنبحث في تاريخيتها وتطورها ، ثم نقف عند موقف شارحنا المتأخر منها ، ونرى طريقة تعامله معها .

---

(١) أنا أجلّهم والدكتور أبو المكارم يجلهم أيضاً في موضع آخر من كتابه حيث قال ص ٥٨ " إن الاختلاف في المذهب ليس سبباً لرفض نقل ذوي الأهواء ... وعلق على ذلك بقوله : " ولعل هذا الموقف يكشف عن جانب أصيل في الفكر الاسلامي وهو موضوعية الأحكام دون التأثر بآراء مسبقة " فكيف ساغ له أن يتهمهم في أول كتابه بما برأهم منه بعد ؟.

(٢) الأسلوبية والأسلوب : ١٣٣ .

## الفصل الأول

# السّمـــاع

السماع والرواية مصطلحان يُفْضي أحدهما إلى الآخر ، فسماع الشعر وكلام العرب مآله إلى الرواية ، التي هي سماع عن الراوي ورواية عنه فيما بعد . وظاهرة السماع القصْدي عند العرب شاعت في عصر التدوين وقبله بقليل ، فأكثر علماء اللغة ذهبوا إلى البوادي ، وأقاموا بين ظهراني الفصحاء ، يسمعون ويحفظون ويدوّنون ، أو كانوا يجتمعون إلى الأعراب الفصحاء الذين يأتون البصرة مثلا فيخالطونهم ويأخذون عنهم ، فأبو عمرو ابن العلاء خرج إلى البوادي كما اجتمع إلى الأعراب في البصرة ، وكذلك الخليل بن أحمد ثم من بعده الكسائي والأصمعي وغير هؤلاء ، وجمعوا ماجمعوا ، وكانت مادة غزيرة ، وعلى الرغم من غزارتها قال أبو عمرو بن العلاء : " ما انتهى إليكم مما قالت العرب إلا أقلُّه ، ولو جاءكم وافراً لجاءكم علم وشعر كثير " (1).

تلك المادة اللغوية ، شعرها ونثرها وأمثالها ، استفاد منها مفسرو الكتاب العزيز ، وشارحو الحديث الشريف ، كما استفاد

---

(1) طبقات فحول الشعراء 1 : 25 .

منهـا أصحـاب الرسـائل اللغويـة وأصحـاب المعجمـات ، ولم تكـن استفادة النحاة منها بأقلّ من استفادة غيرهم ، بل إن معظـم النحـاة كانوا ممّن جَمَع اللغة سماعـاً ، شـأنهم شـأن غـيرهم ، لأنّ نصـوص اللغة هي مادة استقرائهم ، ومنها يستنبطون أحكـامهم وقوانينهـم ، ثم يحتجون لهذه الأحكام وتلك القوانين بنصوص اللغـة " والنحـوي بحاجة إلى الحجة ، فإن احتاج إلى الحجـة العقليـة لجأ إلى القيـاس ، وإن احتاج إلى الحجة النقلية وجد حاجته في السماع " [1] .

ووضع علماء اللغة شروطاً صارمة لقبول مـاروي مـن اللغـة ، فالنقل " هو الكلام العربي الفصيح المنقول بالنقل الصحيـح الخـارج عن حد القلة إلى حد الكثرة " [2] كما حـددوا القبـائل الـتي تؤخـذ عنها اللغة ، وهي : قَيْس وتميم وأسد " فإن هؤلاء هم الذيـن عنهـم أخذ أكثر ماأخذ ومعظمه ، وعليهم اتكل في الغريب وفي الإعـراب والتصريف ، ثم هذيل وبعض كنانـة وبعـض الطـائيين ، ولم يؤخـذ من غيرهم من سائر قبائلهم " [3] .

وأخذت اللغة من فصحاء الحضر، وهم الأعراب البداة الذيـن أقاموا في الحواضر كبني عقيل في البصـرة [4] ، وبعـض بطـون قيـس عيلان [5] ، وممن أخذت عنهـم اللغـة أيضـاً " نفـر مـن أهـل المـدن الكبرى ، ثقفوا أنفسهم بمرويات اللغة ومأثوراتها ، وحفظوا القرآن

---

(١) الرماني النحوي : ٢٥٥ .
(٢) لمع الأدلة : ٨١ .
(٣) الاقتراح ٥٦ نقلا عن كتاب الحروف للفارابي .
(٤) الأغاني ٣ :١٣٦٠ (أخبار بشار بن برد) .
(٥) معجم البلدان " البصرة " وانظر أصول التفكير النحوي : ٢٧ وانظر أسماء من عرف من هؤلاء الأعراب في كتاب " الأعرابيات " لخليل مردم بك .

والشعر واحتجّ النحاة بأشعارهم كعمر بن أبي ربيعة وكثيّر عَزّة[1]. وعُدّ كلام الإمام الشافعي حجة في اللغة [2] .

وحدد العلماء زمن أولئك الذين يحتج بكلامهم ، فقبلوا الاحتجاج بأقوال عرب الجاهلية والمخضرمين والإسلاميين ، ونقل ثعلب عن الأصمعي قال : " ختم الشعر بابن هَرْمة وهو آخر الحجج [3] ، وأجازوا الاحتجاج بكلام المحدثين وأولهم بشار في مجال المعاني ، أما في اللغة والنحو فلا . قال الإمام البغدادي : " علوم الأدب ستة : اللغة والنحو والصرف والمعاني والبيان والبديع ، والثلاثة الأولى لايستشهد عليها إلا بكلام العرب دون الثلاثة الأخيرة ، فإنه يستشهد عليها بكلام المولدين لأنها راجعة إلى المعاني، ولافرق في ذلك بين العرب وغيرهم ، إذ هو أمر راجع إلى العقل ، ولذلك قبل من أهل هذا الفن الاستشهاد بكلام البحتري وأبي تمام وأبي الطيّب وهلّم جراً " [4] .

وأعلى نصوص اللغة ثقة في مجال السماع ماتحقق له التواتر ، وهي صفة تحققت للقرآن الكريم ، ولبعض نصوص السنة ولكثير من كلام العرب أقوالهم وأشعارهم – مع خلاف للعلماء حول شروط التواتر – وكان السبيل إلى السماع الرواية ، والقرآن الكريم ينقل بالمشافهة ، ولايضير هذه الطريقة وجود التدوين ، فلم

---

(١) أصول التفكير النحوي : ٢٩ .

(٢) أنظر الاقتراح : ٥٧ وآداب الشافعي ومناقبه ١٣٦ ، ١٣٧ ومقدمة الشيخ أحمد محمد شاكر لكتاب الرسالة : ١٤ .

(٣) الاقتراح : ٧٠ .

(٤) خزانة الأدب ١ : ٣ وفي طبعة هارون ١ : ٥ وهذا الكلام ذكره البغدادي نقلاً عن أبي جعفر أحمد بن يوسف بن مالك الرعيني (ت ٧٧٩هـ) من كتابه في شرح بديعية ابن جابر .

تكن تقبل الرواية من صُحُفي ، كما أن قارئ القرآن الكريم لايعدّ في القراء إلا إذا أخذ عن الشيوخ بالتلقي حتى يومنا هذا ، على الرغم من تدوين القرآن الكريم على أيدي كتبة الوحي منذ نزوله .

ويُعَدُّ القرآن الكريم أعلى وأدقّ وأوثق نصّ يعتمد عليه في السماع ، وشرط التواتر تحقق فيه بلا خلاف ، وأخبار جمعه وتدوينه أولاً وثانياً ، مع تحرّي الدقة البالغة والأمانة المتناهية معروفة مشهورة [1] ، لذلك كله كان نصه برئياً من عيوب التصحيف أو التحريف التي وقعت في بعض ماروى عن العرب من شعر وغيره على ألسنة كبار العلماء [2] .

تلك النصوص من قرآن كريم ، ومن كلام العرب شعرهم ونثرهم كانت بين أيدي النحاة ، بل لنقل : إنها كانت ملء أسماعهم وأبصارهم ، فاستلهموا منها القواعد ، واستمدّوا منها الحجج على صحة مااستنبطوه وحاولوا تعليله من ظواهر تارة بالخفة والثقل وتارة بالفرق أو الاتساع أو الاستغناء أو الحمل على اللفظ أو على المعنى ... يحفظون لغة ورد بها سماع و لم تطرد ، ويقعدون لأخرى كثرت واطردت في كلام العرب . صحيح أن جمعهم للمادة اللغوية ربما شابته بعض الشوائب التي يأخذها عليهم بعض

---

(١) انظر البرهان في علوم القرآن ١ : ٢٣٣ حتى ٢٤١ والإتقان ١ : ٥٨ ومابعدها ومناهل العرفان ١ : ٢٣٦ ومابعدها . وتاريخ القرآن لعبد الصبور شاهين : ٩٩ ومابعدها وتاريخ القرآن للزنجاني : ٦٢ ومابعدها ومباحث في علوم القرآن : ٦٣ ومابعدها .

(٢) انظر أمثلة من ذلك في كتاب شرح مايقع فيه التصحيف لأبي أحمد العسكري وإصلاح غلط المحدّثين للخطابي .

أصحاب المناهج الجامعية في عصرنا [1] ، لكننا – والحق يقال – إذا نظرنا إلى القوم بعين العدل والإنصاف ، وقدّرنا حدود إمكاناتهم ، ووضعنا في التقدير والحسبان مدى تطور البحث العلمي واللغوي في عصرهم ، فإننا سنجد أنه لم يكن بالإمكان آنئذ أبدع مما كان .

وسنتناول فيما يلي موادّ السماع مادة مادة لنبحث أولا موقف النحاة منها ، ثم نعرض لموقف ابن يعيش إن كان له موقف متميز ، او لنصوّر قبوله لها ونرى صداها في مادته النحوية .

وإنه لمن المهم أن نشير إلى تطور مفهوم السماع بعد أن تم التدوين ، وتوقف العلماء عن الأخذ عن الأعراب وغيرهم لفساد السلائق ، وأصبح السماع معتمداً على تلك المواد التي دونها العلماء منذ عصر التدوين ، يقرؤها الطلبة على شيوخهم ويضبطونها عليهم ، وهذا الإلزام كان ومازال محتوماً في نص القرآن الكريم ، أما سائر المواد فإنه جرى التساهل فيها ، حتى إنه برز نحاة كبار لانعرف ماقرؤوه بالضبط على شيوخهم من الكتب الأصول ، فنحن عندما نتحدث عن السماع لدى المتأخرين فإنما نعني به مواقف هؤلاء المتأخرين من المادة المدّونة التي أسست على السماع، مع أن هذه المواقف أيضا كانت محكومة غالباً بمواقف المتقدمين .

### موقف ابن يعيش من السماع عامة :

كان ابن يعيش يحترم موادّ السماع ، ويقف عندها ويسلم

---

(١) انظر على سبيل المثال لا الحصر كتاب الدفاع عن القرآن : ١٠٢ وأصول التفكير النحوي : ٢٦ .

لها، فإذا خالفت المادة المسموعة شيئاً مما كثر واطردّ حفظها و لم يبن عليها قاعدة ما ، وستظهر علائم هذا الاعتدال في موقفه عندما سنتحدث عن موقفه من القراءات ، أما ههنا فسنقصر حديثنا عن موقفه من السماع عامة ، وأحبّ أن أشير مقدّماً إلى أن ابن يعيش كان قياسياً ؛ لكن سَعَة أفقه وفهمه لطبيعة اللغة ، جعلاه يفسح للمسموع – وإن خالف القياس – موضعاً رحباً من الحفظ والصون.

إن ماكتبه الشارح في آثاره ينبئ عن معرفة تامة بمذاهب العرب في كلامهم ، كما ينبئ عن استقراء واسع لنصوص اللغة ولكتب النحاة ، فنحن مثلاً نجد لديه أمثال هذه العبارة : " ولا أعلم أحداً تعرّض لتفسير ذلك إلا سيبويه " [(١)] ويقول أيضاً :" فلايجوز أن تقول : سَقْيَك قياساً على وَيْحَك لأنّ العرب لم تدع به" [(٢)] . ونجد أيضاً كثيراً من العبارات التي تأتي بعد قوله : " لايجوز " وهذا مايمكن أن نسميه الأساليب المرفوضة لمخالفتها أساليب العرب في كلامهم . ويمكننا أن نستعرض نصوصاً عدة تظهر لنا موقفه الأساسي من السماع .

يرى ابن يعيش أن لغة التنزيل العزيز أفصح لغات العرب ، فنجده في بحثه في اسم "لا" و " ما " المشتبهين بـ " ليس" انتهى إلى أن القياس يقتضي عدم إعمال " ما" عمل ليس ، لأن " ما" النافية تدخل على الأسماء والقياس ألا تعمل شيئاً ، " لأنّ عوامل الأسماء لاتدخل على الأفعال ، وكذلك عوامل الأفعال لاتدخل على الأسماء

---

(١) شرح المفصل ١ : ١٢١ .

(٢) الموضع السابق .

" أما لغة أهل الحجاز فهي جارية على إعمال " ما" عمل ليس فيقولون : مازيد منطلقا ... وعلّق على هذا بقوله : " فاللغة الأولى أقيس ، والثانية أفصح ، وبها ورد الكتاب العزيز ، قال الله تعالى : ﴿ماهذا بشراً﴾ [1] وقال : ﴿ماهنَّ أمهاتهم﴾ [2] .

ويقف ابن يعيش في مواضع ضد الاتساع في القياس على ماسمع عن العرب ، ويرى الوقوف عند حدود السماع في مواضع ، فقد رفض – كما تقدم – أن يقال : سَقْيَك ، قياسا على ويَحْك . وقال : " وإنما وجب اتباعِ العرب فيما استعملوه ههنا ولم يجاوزوه"[3] وكذلك نرى مثل هذا التسليم للسماع في مبحث المفعول فيه إذ يقول : " فكل اسم من أسماء الزمان لك أن تجعله اسما وظرفا إلا ما خصّته العرب بالظرفية ولم تستعمله مجروراً ولامرفوعاً وذلك يؤخذ سماعا عنهم " [4] .

ويتضح موقفه على نحو أبرز من حيث تسليمه للمسموع في مبحث الخبر والاسم في بابي كان وإنْ فيقول في مثل : إن خير فخيراً أو إنْ خيراً فخير : " واعلم أن هذا الحذف والإضمار لايسوغ مع كل حرف لايقع بعده إلا الفعل ، وإنما ذلك مسموع منهم ، تضمر حيث أضمروا ، وتظهر حيث أظهروا ، وتقف في ذلك حيث وقفوا" [5] .

---

(١) سورة يوسف : ١٢|٣ .

(٢) سورة المجادلة : ٥٨| ٢ وانظر شرح المفصل ١ : ١٠٨ .

(٣) شرح المفصل ١ : ١٢١ .

(٤) شرح المفصل ٣ : ٤١

(٥) شرح المفصل ٢ : ٧٩ .

وهو يرى أن القرآن الكريم والشعر الفصيح منزهان عن الغلط ، وكان تصريحه بذلك عندما عرض لمبحث بدل الغلط فذهب " إلى أنّ مثل ذلك لايكون في القرآن ولا في الشعر ، أما القرآن فهو منزّه عن الغلط وكذلك الشعر الفصيح ، لأن الظاهر من حال الشاعر معاودة مانظمه ، فإذا وجد غلطاً أصلحه ، وإنما يكون مثله في بدأة الكلام ومايجيء على سبيل سبق اللسان إلى مالايريده ، فيلغيه حتى كأنّه لم يذكره [(١)] .

ويحتج ابن يعيش لبعض الأحكام في مواضع بالسماع والقياس معاً ، ونرى ذلك لديه عندما عرض لمناقشة بيت المرّار الأسدي الذي أنشده سيبويه :

أنا ابن التاركِ البكريّ بشرٍ
عليه الطيرُ تَرْقُبُه وقوعا [(٢)]

والمبرد رفض هذه الرواية وكان ينشده " بشراً " فقال ابن يعيش : " والقول ماقال سيبويه ، للسماع والقياس ، فأما السماع فإن سيبويه رواه مجروراً ، قال : " سمعناه ممن يوثق به عن العرب " ولاسبيل إلى ردّ رواية الثقة " [(٣)] .

وصرح في مبحث أسماء الأفعال بأن أسماء الأفعال في غير

---

(١) شرح المفصل ٣ : ٦٦ .
(٢) البيت في كتاب سيبويه ١ : ٩٣ ، وانظر كلاماً مفصلاً عنه في الخزانة ٢ : ١٩٣ و ٣٦٤ و ٣٨٣ .
وفي طبعة هارون منها ٤ : ٥٨٤ و ٥ : ١٨٣ ، ٢٢٥ ، والبيت في أوضح المسالك برقم ٤١١ ، والأشباه والنظائر ١ : ٦٨٦ برقم |٢٨٩| .
(٣) شرح المفصل ٣ : ٧٣ .

الأمر قليلة وبابها السماع دون القياس [١] ، فالشارح يحترم السماع ويقبله ، ويقدمه في مواضع على القياس ، وينعته بأنه أفصح، ففي باب المتعدي واللازم ذكر الفعلين " علم " و "رأى" وذكر تعديهما إلى مفعولين ، فإذا نقلا إلى وزن أفعل تعديا إلى ثلاثة مفاعيل نحو : أعلمتُ عمراً زيداً قائماً . وأريت بكراً محمداً ذا مال، ثم قال : " وهذا النقل مقصور على هذين الفعلين دون أخواتهما ، وهو المسموع عن العرب ، فبعضهم يقف عند المسموع ولايتجاوزه إلى غيره . وكان أبو الحسن الأخفش يقيس عليهما سائر أخواتهما فيجيز : أظنَّ زيد عمراً أخاك قائماً ....." قال الشارح : " والمذهب الأول لقلة ذلك " [٢] . فالشارح يرجح في هذا الموضع الاقتصار على السماع لقلّة ورود مثل هذا الأسلوب عن العرب ، وصرح بالاكتفاء بما ورد . ومما يتصل بهذا قوله معلقاً على كلمة " الإباء : " والإباء ممدود أيضاً ، فهذه مسموع فيها القصر والمد ، ليس للرأي فيها مساغ " [٣] .

ومن الوقوف عند حدود السماع موقفه من إبدال الهمزة هاء في نحو ﴿هيّاك نَعْبُد﴾[٤] قال : " وهذا الإبدال وإن كثر عنهم على ماذكر فإنه نَزْر يسير بالنسبة إلى مايبدل ، فلايجوز القياس عليه، فلاتقول في أحمد : هحمد ، ولا في إبراهيم : هيبرهيم : ولافي

---

(١) شرح المفصل ٤ : ٣٥ .

(٢) شرح المفصل ٧ : ٦٦ .

(٣) شرح المفصل ٦ : ٤٣ .

(٤) الفاتحة : ٤ والقراءة المشار إليها هي قراءة أبي السوار الغنوي وهما روايتان عنه ، بكسر الهاء وفتحها ، انظر البحر المحيط ١ : ٢٣ وتفسير القرطبي ١ : ١٤٦ وانظر كتاب الإبدال لأبي الطيب اللغوي ٢: ٥٦٩ والإبدال لابن السكيت : ٨٩ والمحرر الوجيز ١ : ١١٤ .

أترجّة : هتْرجّة ، بل تتبع ماقالوا وتقف حيث انتهوا " [1].

فإذا ورد عن العرب ماقلّ ودخل في باب الشذوذ فإنّ الشارح يقبله للحفظ ، وينص على عدم جواز القياس عليه ، ففي مبحث حروف الإضافة ذكر بيت الفرزدق :

ومنا الذي اختيرَ الرجالَ سماحةً
وجوداً إذا هبَّ الرياحُ الزعازعُ [2]

والشاهد فيه نزع الخافض " من " على تقدير : اختير من الرجال . قال الشارح : " وهذا الحذف وإن كان ليس بقياس لكن لابدّ من قبوله لأنك إنما تنطق بلغتهم وتحتذي في جميع ذلك أمثلتهم ولاتقيس عليه، فلا تقول في (مررت بزيدٍ) : مررت زيداً . على أنه حكى ابن الأعرابي عنهم : مررت زيداً ، وهو شاذ " [3] . ومن قبيل ذلك أيضا ماقاله لما عرض لبيت زيد الخيل الذي أنشده الزمخشري : .

سائل فوارسَ يَرْبُوعٍ بشدّتنا
أهَلْ رَأَوْنا بِسَفْحِ القاعِ ذي الأكمِ [4]

وعلق على دخول همزة الاستفهام هل بقوله : " وهو قليل

---

(١) شرح المفصل ١٠ :٤٣ .

(٢) ديوانه ١ :٤١٨ وورد البيت مطلع قصيدة . وروايته (منا الذي) . بالخرم . والبيت في سيبويه ١ : ١٨ والمقتضب ٤ : ٣٣٠ ومجالس العلماء ١٩٣ والخزانة ٣ : ٦٧٢ .

(٣) شرح المفصل ٨ : ٥١ .

(٤) البيت في المقتضب ١ : ٤٤ – ٣ : ٢٩١ والخصائص ٢ : ٤٦٣ ومغني اللبيب برقم ٦٥٧ وشرح أبيات المغني للبغدادي ٦ : ٦٧ برقم |٥٦٩| والبيت من خمسة أبيات ذكرها البغدادي .

لايقاس عليه " [1] . ومما هو قريب من هذا موقفه مما رواه أبـو زيـد أنه يجوز أن تقول في " فم" : فم وفِم ، بضم الفاء وكسرها . وكان ابن يعيش جزم بأنها بفتح الفاء ، ثم ذكر قول أبي زيدٍ وقـال : " ليس ذلك فيها بالشائع ، والحكـم إنمـا هـو علـى الأكـثر ، والكثير المشهور هو الفتح ، والضم والكسر قليل من قبيل الغلط " ثم ذكـر مآتي ذلك الغلط وهـي " اختـلاف حركـة الفـاء لـدن إضافـة هـذا الاسم إلى الضمـائر في نحـو : هـذا فـوك ، ورأيـت فـاك ، ومـررت بفيك ، فعاملوه في حال الإفراد تلك المعاملة " [2] .

ومـن نظـائر مواقفـه هـذه مـاورد في مبحـث التفضيـل ، فهـو كسائر البصريين يمنع صياغة فعل التعجب مـن المزيـد ومـن الأفعـال المشتقة من الألـوان والعيـوب ، ثـم قـال : " وقـد قـالوا : ماأعطـاه للدرهـم وأولاه للخـير ، فهـذا ونحـوه مقصـور علـى السـماع عنـد سيبويه [3] ، لايجيز منـه إلا مـاتكلمت بـه العـرب ، فـالتعجب مـن "فَعَل" قياس مطـرد ، ومـن " أفعـل" مسـموع لايجـاوز مـاورد عـن العرب [4] . ثم ذكر الشارح مذهب الأخفش والمـبرد في تجويزهمـا القياس على ذلك القليل المسموع ، وعلق على هذا بقوله : " وذلك ضعيف " ثم علل سـبب الضعـف [5] وفي المبحـث نفسـه رأى " أن نقل الفعل الثلاثي بالهمزة في غير التعجب موقوف على السماع غير مطرد في القياس ، لأنه قد يكون بتشديد العين ، ألا ترى أنك تقول

---

(١) شرح المفصل ٨ : ١٥٣ .
(٢) شرح المفصل ١٠ : ٣٣.
(٣) انظر هذا المبحث في كتاب سيبويه ٢ : ٢٥٠ ، ٢٥١ .
(٤) انظر كتاب سيبويه ١ : ٣٧ .
(٥) شرح المفصل ٧ : ١٤٤ .

: عرف زيد الأمر وعرّفته إياه و لم يقولوا : أعرفته . وقالوا : غرم زيد وغرّمته و لم يقولوا : أغرمته ، فلا يسوغ النقل بالهمزة إلا فيما استعملته العرب " [(١)] .

ونراه أيضاً في مبحث أبنية صفات الجموع ذكر وزن " فِعال " ويذكر من أمثلته : صَعْب وصِعاب ، فَسْل وفسال ، خَدْل وخدال .... ويقول : "وهذا هو الغالب المطرد ، وربما جاء فُعول مثل كُهول " ويذكر تمام الأبنية وهي تسعة مع أمثلتها ويقول : " فجاءت أمثلته على تسعة أبنية ، منها بناء واحد مطرد وهو فِعال، والبواقي شاذة تسمع ولايقاس عليها وبعضها أكثر من بعض"[(٢)] ونجد مثل هذه العبارة في مبحث صيغ الجموع [(٣)] ، وفي هذا المبحث أيضاً عرض لبناء فُعَلاء فقال : " قالوا : شاعر وشُعراء ، وجاهل وجُهلاء ، وعالم وعُلماء ، وصالح وصُلحاء ، شبهوه بفعيل الذي هو بمنزلة فاعل نحو : كريم وكُرماء وحكيم وحُكماء ، لأنه إنما يقال ذلك لمن قد استكمل الكرم والحكمة ، وكذلك شاعر ، لايقال إلا لمن قد صارت صناعته ، وكذلك جاهل فلما استويا في العدة وتقاربا في المعنى حُمل عليه كما حُمل بازل وبُزل وصبور وصُبّر . وليس فُعَّل وفعلاء فيه بمطرد فيقاس عليه لقلته ، وإنما يسمع ماقالوه ولايتجاوز " [(٤)] وتكرر مثل هذا من الشارح في هذا المبحث [(٥)] . وافتتح الشارح مبحث جمع الجمع بقوله : " اعلم أن جمع

---

(١) شرح المفصل ٧ : ١٤٦ .
(٢) شرح المفصل ٥ : ٢٤ ، ٢٥ .
(٣) شرح المفصل ٥ : ٤٢ .
(٤) شرح المفصل ٥ : ٥٥ .
(٥) شرح المفصل ٥ : ٦٧ .

الجمع ليس بقياس ، فلا يجمع كل جمع وإنما يوقف عنـد مـا جمعـوه من ذلك ولايتجاوز إلى غيره " [١] .

وهو يقبل السماع ويؤوّله بما ينسجم مع القواعد المطّردة ، إن بدا ماسُمع في ظاهره مخالفاً لما عليه الأكثر في كـلام العـرب . فمـن ذلك أن النحاة - يعدّون الصفة والموصوف شيئاً واحداً لأنهما لعين واحدة ، فلايجوز إضافة أحدهما إلى الآخر ، " فلا نقول : هذا زيدٌ العاقلِ ، وهذا عاقل زيدٍ ... وورد عنهم ألفاظ ظاهرها مـن إضافـة الموصوف إلى صفته والصفة إلى موصوفها ، والتأويل فيها على غير ذلـك . فمـن ذلـك قولهـم : " صـلاة الأولى ، ومســجد الجـامع ، وجانب الغربي ، وبقلـة الحمقـاء " فهـذه الأشـياء حقهـا أن تكـون صفة للأول ، فالصلاة هي الأولى ... وإنما أزيل عن الصفة وأضيف الاسم إليه على تأويل أنه صفة لموصوف محذوف ، والتقديـر صـلاة الساعة الأولى ، يعني من الزوال . ومسجد الوقـت الجـامع أو اليـوم الجامع ، وجانب المكان الغربي ، وبقلة الحبّة الحمقاء ، فـإن قلـت : الصلاة الأولى والمسجد الجامع فأجريته وصفا له فهو الجيد والأكثر. وإن أضفت فوجهه ماذكرناه وهو قبيـح لإقـامتك فيـه الصفـة مقـام الموصوف وليس ذلك بالسهل " [٢] .

ولما ذكر عرضا حذف الجار رأى " أنه جاء في كلامهـم ولـه وجه من القياس ، فأما مجيئه في نحو :

---

(١) شرح المفصل ٥ : ٧٤.

(٢) شرح المفصل ٣ : ١٠ ، ١١.

وبلدةٍ ليس بها أنيس إلا اليعافير وإلا العيس [1]

والمراد ورب بلدة ، وقولهم في القسم : الله لأفعلن . ويحكى عن رؤبة أنه كان يقال له : كيف أصبحت ؟ فيقول : خير عافاك الله ، يريد بخير .... [2] فقد ثبت بهذا جواز حذف الجار في الاستعمال وإن كان قليلاً " فهو قد قبل المسموع بعد أن أخضعه لضرب من التأويل ومذهب من التقدير .

ولعلّ ماقدمناه كافٍ للدلالة على موقف ابن يعيش من السماع عامة ، إنه موقف النحوي البصري الذي يعتمد القياس ، لكنه لايرفض السماع ، لأن هذا المسموع إن لم يكن صالحا للقياس عليه ، فهو صالح للحفظ والتدوين . وسيزداد موقف الشارح جلاءً عندما سنتحدث عن موقفه من أدلة السماع بالتفصيل .

القرآن الكريم :

ذكر الكفوي " أنّ الأمة من السَّلف مجمعةٌ على أنّ القرآن كلام الله تعالى ، وهو منتظم من الحروف والأصوات ، ومؤلف ومجموع من سور وآيات ، مقروء بألسنتنا ، محفوظ في صدورنا ، مسطور في مصاحفنا ، ملموس بأيدينا ، مسموع بآذاننا ، منظور بأعيننا" [3] ومعروف أن القرآن له قراءات ، وأجمع القراء على أنّ

---

(1) الرجز لجران العود وهو في ديوانه : ٥٢ برواية أخرى ، والبيت في كتاب سيبويه ١ : ١٣٣ ، ومعاني الفراء ١ : ٤٧٩ والمقتضب ٢ : ٣١٩ ، ٣٤٧ - ٤ : ٤١٤ والخزانة ٤ : ١٩٧ .

(2) شرح المفصل ٣ : ٢٧ .

(3) الكليات ٤ : ٣٦ .

أقوى القراءات ماتوافرت له الشروط الثلاثة المنصوص عليها :

١ – التواتر . ٢ – وموافقة العربية ولو بوجه . ٣ – وموافقة رسم المصحف العثماني [١] .

وانصرف اهتمام القراء إلى التواتر ، واهتم النحاة بموافقة القراءة للعربية ، وكان موقفهم من القرآن موقف سائر الأمة من الخلف والسلف ، إنما هو التبجيل والتعظيم ، وإن مانقل عن بعضهم من طعنٍ في بعض القراءات لايستهدف الطعن بالقرآن بحال، لأن النحويَّ الذي يطعن بقراءةٍ ما هو نفسه الذي يقبل قراءت أخر. وإنما كان الطعن في بعض مفردات القراءات – وهي معدودة – .

في ضوء المعايير النحوية التي استنبطت من الكلام العربي الفصيح [٢] ، ومن القرآن ذاته فيما اشتهر من قراءاته ، وهم بذلك إنما يريدون أن يحملوا القرآن الكريم على أوثق وجه من وجوه العربية وأقواها ، ولاوجه لاتهامهم بأنهم " طغاة" وأنهم " تعصبوا ضد القراءات القرآنية " [٣] . وعلى كل حال فإنني سأستعرض بعض مواقف للنحاة من المتقدمين من بعض القراءات ، لأنّ هذه المواقف سنجد صداها لدى الخالفين ومنهم الزمخشري وشارحه ابن يعيش . فقدامى النحاة هم الذين نهجوا السبيل في الاحتجاج بالقرآن وبالقراءات ، وهم الذين قبلوا ماقبلوه أو ذموا ماذموه ، فسار على سنتهم الخالفون . فلابدْع أن نجد الجِدال يدور حول

---

(١) النشر ١ : ٩ .

(٢) الأصول د . تمام حسان : ١٠٥ .

(٣) الدفاع عن القرآن ضد النحويين والمستشرقين : المقدمة .

قراءات بأعيانها في آيات معدودة ، ونجد المتأخرين يتبعون السابقين، مع زيادة في التعليل وقوة في الاحتجاج ، ونصرة مذهب على آخر ، أو تفضيل رأي على رأي حتى في بعض القراءات المعدودة في السبع أو العشر أو غيرها من القراءات المعروفة . وهذا يدل على أن النحاة أو أن بعضهم لم يكن ينظر إلى بعض القراءات المشهورة أو غيرها بأنه مما تواترت روايته عن النبي صلى الله عليه وسلم ، وإلا لأذعنوا لها بالقبول ، ولأظهروا تجاهها الرضا والسماح ، أو على الأقل جعلوها مما يحفظ ولايقاس عليه ، وخففوا عن أنفسهم عبء مهاجمتها والطعن فيها . ومما يجدر ذكره ههنا أن النحاة لم يخترعوا هذه الوجوه من القراءات ، ولم يسعوا وراءها ، بل إن قضيتها بدأت منذ أيام الرسول صلى الله عليه وسلم ، فإننا مثلاً نجد عمر بن الخطاب ينكر قراءة حروف سمعها من هشام بن حَكيم ، لم يكن عمر قرأها على الرسول على ذلك النحو ، وكاد عمر يساوره ، ثم ذهبا إلى الرسول فأقرَّ هشاماً وأقرّ عمر ، وقال لهما إن هذا القرآن أنزل على سبعة أحرف فاقرؤوا ماتيسر منه[1].
وبعد وفاة الرسول صلى الله عليه وسلم اتجه الناس إلى سؤال الصحابة الذين تلقوا عن الرسول عن وجه القراءة " ومن أقدم ماوقع إلينا من ذلك ماأخرجه الحاكم النيسابوري في المستدرك

---

(١) انظر الحديث بتمامه في صحيح البخاري ، كتاب فضائل القرآن ، باب أنزل القرآن على سبعة أحرف ٣ : ١٤٦ وانظر ملحقاً خاصا بحديث الأحرف السبعة ورواياته في كتاب تاريخ القرآن للدكتور عبد الصبور شاهين ص ٢٢٩ ومابعدها وانظر البرهان علوم القرآن للزركشي ١ : ٢١٣ وكتاب فنون الأفنان في عجائب علوم القرآن : ٧٦ والإبانة عن معاني القراءات ٧٨ إلى ٨٥ وتاريخ القرآن للزنجاني ٣٥ ومابعدها ومباحث في علوم القرآن : ١٠١ إلى ١١٦ ومناهل العرفان ١ : ٤٢٨ وانظر أيضاً النشر ١ : ١٩ ومابعدها والمحرّر الوجيز ١ : ٣٣ ومابعدها .

بإسناده عن عبد الرحمن بن غُنْم الأشعري قال : سألت معاذ بن جبل عن قول الحواريين ﴿هل يستطيع ربّك أن ينزل علينا مائدة من السماء﴾ [1] أو " هل تستطيع ربك ؟" فقال : أقرأني رسول صلى الله عليه وسلم : " هل تستطيع " بالتاء . وقد صحح الحاكم الحديث ووافقه الذهبي ، ونسبه السيوطي في الدرّ المنثور إلى الطبراني وابن مردويه " [2] ونواجه أيضا مثل هذه الأخبار التي تصور الخلاف فيما روى عن التابعين ومن تلاهم . قال محمد بن سلاّم الجُمَحِيُّ : " وكان عيسى بن عمر إذا اختلفت العرب نزع إلى النصب . كان عيسى بن عمر وابن أبي إسحاق يقرآن : ﴿ياليتنا نُردّ ولانكذبَ بآيات ربنا ونكون من المؤمنين﴾ . وكان الحسن وأبو عمرو بن العلاء ويونس يرفعون ( نردُّ ونكذّب ونكونُ) قلت لسيبويه : كيف الوجه عندك ؟ قال : الرفع . قلت: فالذين قرؤوا بالنصب ؟ قال : سمعوا قراءة ابن ابي إسحاق فاتّبعوه"[3] وهذه الروايات وأمثالها وردت في كتب التفسير والحديث وغيرها ، فلاداعي لتتبعها ، وإنما الغرض هو الإشارة إليها للإيماء إلى أن هذه الأحرف بخلافاتها إنما تعود إلى توْسعة الرسول صلى الله عليه وسلم " على المسلمين في أول الأمر وإذنه لهم أن

---

(١) سورة المائدة : ١١٢/٥ . وقراءة " تستطيع ربك " قرأ بها الكسائي وعلي ومعاذ وابن عباس وعائشة ومجاهد وابن جبير . انظر البحر المحيط ٤ : ٥٤ وتفسير القرطبي ٦ : ٣٦٤ ومعاني القرآن للأخفش ١ : ٢٦٧ ومعاني الفراء ١ : ٣٢٥ ، ٣٦٧ وتفسير الرازي ٣ : ٤٦٧ والنشر ٢ : ٢٤٧ .

(٢) المستدرك للحاكم النيسابوري ٢ : ٢٣٨ والدر المنثور للسيوطي ٢ : ٣٤٦ ومحاضرات الأستاذ أحمد راتب النفاخ في دبلوم الدراسات العليا بجامعة دمشق ١٩٧٨/١٩٧٩ .

(٣) طبقات فحول الشعراء ١ : ١٩ ، ٢٠ وانظر الإتحاف ٢٠٦ والبحر المحيط ٤ : ١٠٢ وتفسير القرطبي ٦ : ٤١٨ ، وتفسير الرازي ٤ : ٢٨ والنشر ٢ : ٢٨٤ .

يقرأ كلٌّ على حرفه ، أي على طريقته في اللغة " [1] أو كما قال الأستاذ النفاخ : " وإنما يعود أمر الخلاف فيها إلى الإذن لأهل الصدر الأول أن يقرؤوا بما يجوز في لغاتهم إذا لم يؤدّ إلى تغيير في جوهر اللفظ أو إحالة في المعنى " [2] وقد قال العلامة الأستراباذي " ولانسلم تواتر القراءات " [3] وقال في موضع آخر : " ولانسلم تواتر القراءات السبع وإن ذهب إليه بعض الأصوليين" [4] وقال الشَّوْكاني : " فمن قرأ بما يخالف الوجه النحوي فقراءته ردّ عليه " [5] وقال أيضا في موضع آخر : " وقد ادّعي تواتر كل واحدة من القراءات السبع وهي قراءة أبي عمرو ونافع وعاصم وحمزة والكسائي وابن كثير وابن عامر دون غيرها ، وادُّعي أيضا تواتر القراءات العشر وهي هذه مع قراءة يعقوب وأبي جعفر وخلف . وليس على ذلك أثارة من علم ، فإن هذه القراءات كل واحدة منها منقولة نقلاً أحادياً كما يعرف ذلك من يعرف أسانيد هؤلاء القراء لقراءتهم ، وقد نقل جماعة من القراء الإجماع على أن في هذه القراءات ماهو متواتر وفيها ماهو آحاد ، ولم يقل أحد منهم بتواتر

---

(١) مباحث في علوم القرآن : ١٠٨ .

(٢) محاضرات الأستاذ أحمد راتب النفاخ في دبلوم الدراسات العليا بجامعة دمشق ١٩٧٩ .

(٣) شرح الكافية ٢ : ٣٣٦ .

(٤) شرح الكافية ٢: ٢٦١ .

(٥) فتح القدير ٢ : ١٥٧ ويريد بالوجه النحوي الوجه الإعرابي بدليل ماقاله في كتابه إرشاد الفحول : ٢٩ : والحاصل أن ماشتمل عليه المصحف الشريف ، واتفق عليه القراء المشهورون فهو قرآن . وما اختلفوا فيه فإن احتمل رسم المصحف قراءة كل واحد من المختلفين مع مطابقتها للوجه الإعرابي والمعنى العربي فهي قرآن كلها . وإن احتمل بعضها دون بعض ، فإنْ صحّ إسناد مالم يحتمله وكانت موافقة للوجه الإعرابي والمعنى العربي فهي الشاذة ، ولها حكم أخبار الآحاد في الدلالة على مدلولها ، وسواء أكانت من القراءات السبع أو غيرها . وانظر مايتعلق بحكم أخبار الآحاد في إرشاد الفحول ٤٦ ، ٤٧ .

كل واحدة من السبع فضلاً عن العشر ، وإنما هو قول قاله بعض أهل الأصول ، وأهل الفن أخبر بفنهم " [1] . وقد وردت قراءات غير مشهورة وبطريق الآحاد وكان للعلماء منها مواقف ، كما مرّ بنا حديثنا عن قراءة من قرأ ﴿والسماء ذات الحِبُك﴾ [2] . كما وردت قراءات لاسبيل إلى قبولها ، قال أستاذنا العلامة النفاخ : "بَيْدَ أن فيما حكي من هذه الوجوه ماهو خطأ منكر ارتكبه ألفاف لأُعاج عليهم ، تعلموا القرآن من المصحف ، ولم يتلقوه سماعاً من الشيوخ – وهذا ماتنزهت عنه القراءات المشهورة التي لاشك أن أصحابها أخذوا القراءة عن شيوخ قرؤوا على من قبلهم – وفيها ماهو موضوع مفتعل ، ومن أمثلة ذلك قراءة جمعها محمد بن جعفر الخزاعي ونسبها إلى الإمام أبي حنيفة ، ومنها ﴿إنما يخشى اللهُ من عباده العلماءَ﴾[3] كما أن فيها ماهو مظنّة وهْم ممن قرأ به أو رواه، دعا إليه تشابه الحروف أو تضييع السماع ، حتى كان في الصحابة من لايتردد في دفع بعضها وتخطئه قارئها" [4] والنحاة المتقدمون ومنهم القراء ، وجدوا أنفسهم قبل جمع السبع على يد ابن مجاهد (ت ٣٢٤ هـ) أمام عدد من القراءات كبير ، وكان هؤلاء يبنون قواعدهم ويستنبطونها من الكتاب العزيز ومن كلام العرب ، فواجهتهم بعض القضايا ، وكان لابدّ من ذلك ، فكان لهم كلام ومواقف سنعرض لبعضها دون استطراد ، ونقف ههنا عند موقفهم من بعض القراءات دون التعرض لخلافاتهم في إعراب بعض الآيات

---

(١) إرشاد الفحول : ٢٩ .

(٢) انظر ص ٢٦٦ من هذا البحث .

(٣) سورة فاطر : ٣٥/ ٢٨ وانظر في المحيط ٧ : ٣١٢ وتفسير القرطبي ١٤ : ٣٤٤ والكشاف ٣ : ٤٨١ والفخر الرازي ٢٦ : ٢١ .

(٤) انظر كتاب المصاحف ٨٢ والدر المنثور ٣ : ٣٨ ومحاضرات الأستاذ أحمد راتب النفاخ .

المتفق على قراءاتها ، وسآخذ أمثلتي ههنا عن سيبويه والفراء والأخفش الأوسط سعيد بن مسعدة والمازني ثم عن بعض خالفيهم كالمبرد والفارسي ثم أقف مع الزمخشري .

مواقف للنحاة :

كنا تحدثنا عن احتجاج سيبويه بالقرآن الكريم ، وبيّنا غزارة مااحتج به ، وسنقف الآن مع مواقف له تجاه بعض القراءات القرآنية التي وردت في كتابه :

احتج سيبويه بالآية الكريمة ﴿كُنْ فيكونُ﴾ [1] واستشهد بها على قراءة مَنْ رفع " فيكون " فقال سيبويه : " واعلم أن الفاء لاتضمر فيها (أن) في الواجب ، ولايكون في هذا الباب إلا الرفع ... ومثله ﴿كن فيكون﴾ كأنه قال : إنما أمرنا ذاك فيكون ، وقد يجوز النصب في الواجب في اضطرار الشعر ، ونصبه في الاضطرار من حيث انتصب في غير الواجب ، وذلك لأنك تجعل (أن) العاملة فمما نصب في الشعر اضطرارا قول الشاعر :

سَأتْرُكُ مَنْزِلي لبني تَميم
والحقُ بالحِجَاز فأستريحا [2]

---

(١) سورة البقرة : ٢/١١٧ وانظر في قراءة هذه الآية التيسير ٧٦ والنشر ٢ : ٢١٢ والإتحاف: ١٤٦ والفخر الرازي ١ : ٤٥٤ والبحر المحيط ١ : ٣٦٦ . قال العلامة النفاخ في فهرس شواهد سيبويه ١٤" وقد اختلف في قراءة هذا الحرف بعد فعل الأمر " كن " في ستة مواضع، حرف البقرة هذا وآل عمران ٤٧ والنحل ٤٠ ومريم ٣٥ ويس ٨٢ وغافر ٦٨ فقرأ ابن عامر بالنَّصب في الستة ، ووافقه الكسائي في حرفي النحل ويس . وقرأ باقي العشرة بالرفع فيها جميعاً .

(٢) البيت للمغيرة بن حَبْناء ، ورد في سيبويه في موضعين ١ : ٤٢٣ ، ٤٤٨ والمقتضب ٢ : ٢٤، والمحتسب ١ : ١٩٧ والخزانة ٣ : ٦٠٠ .

وقال الأعشى ، وأنشدناه يونس :

ثمّت لاتَجْزونني عند ذاكم

ولكن سيجزيني الإله فيُعقِبا [1]

وهو ضعيف في الكلام " [2] .

وهذا الحكم بالضعف ، ليس على الشعر فقط ، وإنما على قراءة ابنُ عامْر في ستة مواضع ، وعلى قراءة الكسائي في حرفي النحل ويس . ووافقه فيما بعد الفارسي في " الحجة " وأطنب في الحديث عن ضعف قراءة ابن عامر وقال : " ... إلاّ ماروي عن ابن عامر ، وهو من الضعف بحيث رأيت ، فالوجه في يكون الرفع "[3].

وجاء في سيبويه أيضاً قوله تعالى ﴿فما كان جوابَ قومه إلاّ أنْ قالوا﴾[4] فأن محمولة على كان كأنه قال : فما كان جوابَ قومه إلا قول كذا كذا ، وإن شئت رفعت الجواب فكانت (أن) منصوبة " [5] .

فسيبويه يجوّز القراءة بالرفع والنصب ، والنصب قراءة الجمهور، " وجاء الرفع في هذه الآية وفي مثيلتها من سورة العنكبوت عن الحسن ، وقد زاد أبو حيان في البحر المحيط نسبة

---

(١) البيت للأعشى في ديوانه ١١٧ ق ١٤ ٣٢ والبيت على رواية سيبويه أصابه الثلم والرواية في الديوان : هنالك لاتجزونني .

(٢) كتاب سيبويه ١ : ٤٢٣ .

(٣) الحجة للفارسي ٢ : ٢٠٧ .

(٤) النمل : ٢٧| ٥٦ والعنكبوت : ٢٤ و ٢٩ وانظر في قراءة هذه الآية : الإتحاف : ٣٣٨ والبحر المحيط ٧ : ٨٦ والمحتسب ٢ : ١٤١ .

(٥) كتاب سيبويه ٧ : ٦٨ .

الرفع في هذه الآية إلى ابن أبي اسحق . وأما في آية العنكبوت فزاد أبو حيان نسبته إلى سالم الأفطس " [1] ، فسيبويه لايحتّم في هذه الآية الأخذ بقراءة الجمهور ، بل يجعل إلى جانبها في الجواز قراءةً ليست من السبع ولا من الثلاث المتممة للعشر .

وذكر سيبويه الآية ﴿وأمّا ثمود فهد يناهم﴾ [2] وقال : إن بعضهم قرأها بالنصب " والنصب عربي كثير ، والرفع أجود ..." فهو يعد قراءة الجمهور – وهي الرفع – الأجود ، ويذكر كثرة قراءة النصب ، ونسب ابن خالويه هذه القراءة بالنصب إلى ابن أبي إسحاق وعيسى الثقفي [3] . وهي قراءة الحسن أيضاً ، وأحد وجهين في قراءة المطوّعي عن الأعمش [4] .

ويلاحظ أن سيبويه لايهتم بنسبة القراءة ، وإنما المهم لديه هو الوجه النحوي الذي يتجه إليه الاحتجاج ، فهو يذكر قراءة أهل المدينة [5] ، ويذكر أن ناساً يقرؤونها بالجر [6] ، أو على قراءة مَنْ شدّد النون [7] ، وقراءة بعض القراء : ﴿وتلتقطه بعض

---

(١) البحر المحيط ٧ : ١٤٨ وانظر فهرس شواهد سيبويه : ٣٦ وقد استشهد بها سيبويه في ١ : ٤١ ، ٤٩ برفع ثمود وهي قراءة الجمهور ، وفي ١ : ٤٢ ، ٧٤ ذكر أن بعضهم قرأها بالنصب .

(٢) سورة فصلت : ٤١ | ١٧ وانظر الإتحاف ٤٦٧ والبحر ٧ : ٤٩١ والمعاني للفراء ٣ : ١٤ وتفسير الفخر ٢٧: ١١٣ .

(٣) انظر مختصر في شواذ القراءات : ١٣٣ وفهرس شواهد سيبوية : ٤٣ .

(٤) الإتحاف : ٤٦٧ .

(٥) الكتاب ١ : ٤٢٩ .

(٦) الكتاب ١ : ٢٧٥ .

(٧) الكتاب ١ : ٤٥٦ .

السيارة ﴾ [1] فالمهم لديه أن تجري هذه القراءات على المقاييس المستنبطة من الكلام العربي ، مراعياً علوّ الفصاحة والجَوْدة ، مخالفاً ماذهب إليه القراء فيما بعد من الاعتداد بالقراءات جميعاً " لأنهم يعملون على الأثبت في الأثر ، والأصح في النقل والرواية ، لاعلى الأفشى في اللغة والأقيس في العربية " [2] .

و لم تختلف مواقف الفراء تجاه القراءات عن مواقف سيبويه فإنه ينهج نهجه ، وقد أوجز القول في موقفه الدكتور أحمد مكي الأنصاري بقوله : " إن الفراء استشهد كثيراً بالقراءات ، وهو ينسبها كثيراً ، وأحياناً يعفيها من النسب ، وهو يفتنّ في الاستعانة بالقراءات ، فتارة يستعين بها على ردّ إعراب لايعجبه ، وأخرى يستعين بها على بيان مذاهب العربية في أسلوب التعبير .. ثم هو يفاضل بين القراءات لا على أساس السند والرواية ، بل على مدى اتفاقها أو اختلافها مع الأساليب العربية .. ثم هو يحتج لكثير من القراءات [3] وسنذكر ثلاثة نماذج أيضاً تمثل مواقفه المختلفة من القراءات ، ففي معرض حديثه عن قوله تعالى : ﴿متكئين على رَفْرف خُضْر وعبقري حسان﴾ [4] قال : " ذكروا أنّها رياض الجنة، وقال بعضهم : هي المخادّ ، وعبقريّ حسان : الطنافس

---

(١) سورة يوسف : ١٢/١٠ وانظر الكتاب ١ : ٢٥ وانظر مختصر في شواذ القرآن : ٦٢ ونسب ابن خالويه هذه القراءة " تلتقطه " إلى الحسن وعن ابن كثير وقتادة ": ٦٢ وانظر الإتحاف : ٣١٣ والبحر المحيط ٥ : ٢٨٤ والقرطبي ٩ : ١٣٣ ومعاني الفراء ٢ : ٣٦ والفخر الرازي ١٨ : ٩٦ .

(٢) منجد المقرئين : ٦٥ .

(٣) أبو زكريا الفراء ومذاهبه في النحو واللغة : ٢٩٦ ، ٢٩٧ .

(٤) سورة الرحمن ٥٥/ ٧٦.

الثّخان . حدثنا أبو العباس قال حدثنا محمد قال : حدثنا الفراء قال: وحدثني معاذ بن مسلم بن أبي سادة قال : كان جارك زهير القرقبي[1] يقرأ : ﴿متكئين على رفارف خضر وعباقري حسان﴾[2] قال : الرفارف قد يكون صواباً ، وأما العباقريّ فلا ، لأن ألف الجمع لايكون بعدها أربعة أحرف ولاثلاثة صحاح" [3] فهو هنا يحتكم إلى قاعدة صرفية ويرد قراءة زهير .

وذكر أيضاً في معرض كلامه عن الآية ﴿والليل إذ يسر﴾ [4] أنهم " ذكروا أنها ليلة المزدلفة ، وقد قرأ القراء " يسري " بإثبات الياء . و" يسْر" بحذفها . وحذفها أحبُّ إليّ لمشاكلتها رؤوس الآيات ، ولأن العرب قد تحذف الياء وتكتفي بكسر ماقبلها، أنشدني بعضهم :

كفّاكَ كفٌ ماتليق دِرْهَما
جُوداً ، وأخرى تُعْطِ بالسيف الدما[5]

وأنشدني آخر :

---

(١) ذكره ابن الأثير الجزري في غاية النهاية ١ : ٣٩٥ باسم زهير الفرقبي - بفاء ثم بقاف - وفي معاني الفراء : القرقبي - بقافين - وهو نحوي يعرف بالكسائي ، له اختيار في القراءة يروى عنه .

(٢) انظر قراءات هذه الآية البحر المحيط ٨ : ١٩٩ والقرطبي ٧ : ١٩٢ والفخر الرازي ٩ : ١٣٧ .

(٣) معاني القرآن ٣ : ١٢٠ .

(٤) سورة الفجر.:٨٩/ ٤ وانظر في قراءات هذه الآية الإتحاف : ٥٤٠ والبحر ٨ : ٤٦٧ والقرطبي ٢٠ : ٤٢ وكتاب السبعة ٦٨٣ والفخر الرازي ٣١ : ١٦٤ والكشاف ٤ : ٥٩٦ .

(٥) ذكره في معاني القرآن ٣ : ٢٦٠ وهو في الخصائص ٣ : ٩٠، ١٣٣ وأمالي ابن الشجري ٢ : ٧٢ وفي اللسان (لبق) .

ليس تخفى يسارتي قَدْرَ يوم
ولقد تُخْفِ شيمتي إعساري [1]

فهو يفاضل بين قراءة وأخرى ، وإحداهما أحبّ إليه لمشاكلتها رؤوس الآيات . وكان سيبويه أكثر موضوعية عند ذكره هذه الآية وقراءتيها وتجويزه القراءة بهما على السواء قال : "ومايختار فيه ألا يحذفُ في الفواصل والقوافي ، فالفواصل قول الله عزوجل ﴿والليل إذا يسر﴾ و ﴿ماكنّا نَبْغِ﴾ و ﴿ الكبير المتعال﴾ [2] ..... وأما القوافي فنحو قوله وهو زهير :

وأراكَ تَفْري ما خلقتَ وبعـ
ـض القوم يخلق ثم لايفْر [3]

وإثبات الواوات والياءات أقيس الكلامين ، وهذا جائز عربي كثير " [4] ونجد ههنا أن سيبويه تجنب ذكر (أحب وأبغض) واكتفى ببيان أيهما أقيس .

وقد يذكر الفراء غير ما قراءة للآية الواحدة ثم يقول : وكلٌّ صواب . ففي الآية ﴿ولاتحاضّون على طعام المسكين ﴾ [5] يقول: " قرأ الأعمش وعاصم بالألف وفتح التاء ، وقرأ أهل المدينة:

---

(١) معاني القرآن ٣ : ٢٦٠ ولم ينسبه .

(٢) الآيات على التتالي : الفجر : ٨٩|٤ الكهف : ١٨| ٦٤ وغافر : ٤٠| ٣٢والرعد:١٣|٩

(٣) ديوان زهير شرح ثعلب ص ٩٤ وفيه : ولأنت تفري . وانظر كتاب سيبويه ٢ : ٢٨٩، ٣٠٠ وورد في فهرس العلاّمة النفاخ على أصله : لاتفري : ٩٦ .

(٤) الكتاب ٢ : ٢٨٩ .

(٥) سورة الفجر : ٨٩|١٨ ووانظر الإتحاف : ٥٤١ والبحر ٨ : ٤٧١ وكتاب السبعة ٦٨٥ والقرطبي ٨ : ٤٧١ والفخر الرازي ٣١ : ١٧٢ والكشاف ٤ : ٥٩٩ والنشر ٢ : ٣٨٣ ومعجم القراءات ٨ : ١٤٤ .

" ولاتحضون " وقرأ الحسن البصري : " ويحضون " و " يأكلون" من قوله : ﴿وتأكلون التراث﴾ [1] ، وقد قرأ بعضهم "تحاضون" برفع التاء ، وكل صواب [2] .

وللفراء مواقف لايرضى فيها عن قراءة حرف ما من إحدى القراءات بل إنه يجنح إلى الطعن ، قال عندما ورد ذكر الآية : ﴿إلا أن يخافا ألا يقيما حدود الله﴾ [3] : " وفي قراءة عبد الله : "إلا أن تخافوا " فقرأها حمزة على هذا المعنى " إلا أن يخافا " [4] ولا يعجبني ذلك" [5] وكذلك طعن في قراءة وردت في بعض مصاحف أهل الشام ، وهي قراءة ابن عامر ، وأبدى عدم إعجابه بها ، وعدم رضاه عنها قال " ولم نجد مثله في العربية " [6] . وكتاب الفراء غني خصب بالقراءات ومناقشاتها ، وما أجدره بالعناية الخاصة في هذا الباب .

وكانت للأخفش الأوسط سعيد بن مسعدة في كتابه " معاني القرآن " مواقف تجاه القراءات ، فهو يذكر بعض القراءات ويعللها

---

(١) سورة الفجر ٨٩/ ١٩ : وانظر في قراءاتها المواضع المذكورة في التعليق السابق .
(٢) معاني القرآن ٣ : ٢٦١ .
(٣) سورة البقرة : ٢/ ٢٢٩ وانظر القراءة المشار إليها ههنا في البحر ٢ : ١٩٨ والكشاف ١ : ٢٠٩ . ومعجم القراءات ١ : ١٧٥ .
(٤) انظر كتاب السبعة ١٨٣ والإتحاف " ١٨٩ والنشر ٢ : ٢١٩ والبحر ٢ : ١٩٨ والقرطبي ٣ : ١٣٧ ومعجم القراءات ١ : ١٧٥ .
(٥) معاني القرآن ١ : ١٤٥ .
(٦) معاني القرآن ١: ٣٥٧ ، ٣٥٨ والمناقشة فيها حول قراءة ابن عامر في الآية " وكذلك زين لكثير من المشركين قتل أولادهم شركائهم " الأنعام : ١٣٧ وانظر النشر ٢ : ٢٥٤ ففيه دفاع عن هذه القراءة وردّ على الزمخشري الذي هاجمها .

ويفسرها ، ويفضل بعضها على بعض ، بل إنه يرمي بعضها باللحن، وينعت بعضاً بأنه رديء ، فمن ذلك ماورد عند ذكره الآية ﴿ قل بفضل الله وبرحمته، فبذلك فلْيَفرحوا هو خير ممايجمعون﴾ [1] قال : " وقال بعضهم : " فلتفرحوا ، وهي لغة للعرب رديئة ، لأن هذه اللام إنما تدخل في الموضع الذي لايُقدر فيه على " افعل " يقولون : ليقل زيد ، لأنك لاتقدر على " إفعل " ولاتدخل اللام إلا إذا كلمت الرجل فقلت : " قل" ولم تحتج إلى اللام " [2] .

فهو ينعت قراءة نسبت – فيما بعد – إلى النبي صلى الله عليه وسلم وعثمان وأبيّ والحسن وأبي رجاء وابن سيرين والأعرج وأبي جعفر – بخلاف – والسلمي وغيرهم ، بأنها رديئة [3] . وهذا موقف سيكون له تأثيره في الخالفين . وقد ينسب الأخفش قراءة ما إلى اللحن . ففي الآية ﴿وماأنتم بمصرخيّ﴾ [4] فتحت ياء الإضافة لأن قبلها ياء الجميع الساكنة التي كانت في " مصرخي " فلم يكن من حركتها بدّ ، لأن الكسر من الياء . وبلغنا أنّ الأعمش قال : " بمصرخيّ " فكسره ، وهذه لحن لم نسمع بها من أحد من العرب ولا من أهل النحو " [5] .

ويمكن أن نذكر ههنا موقفاً للمازني الذي قيل فيه : " إنه

---

(١) سورة يونس ١٠/٥٨ .
(٢) معاني القرآن للأخفش ٢ : ٣٤٤ .
(٣) انظر النشر ٢ : ٢٧٤ وانظر المحتسب ١ : ٣١٣
(٤) سورة ابراهيم : ١٤/٢٢ .
(٥) معاني القرآن للأخفش ٢ : ٣٧٥ وانظر المحتسب ٢ : ٤٩ .

كان من أهل القرآن " [1] فإنه هاجم قراءة نافع كما هـاجم قارئهـا نافعاً قال : " فأما قراءة من قرأ من أهل المدينة " معائش" [2] بـالهمز فهي خطأ فلا يلتفت إليها ، وإنما أخذت عن نـافع بـن أبـي نُعيـمْ ، و لم يكن يدري ماالعربية وله أحرف يقرؤها لحناً نحواً من هـذا " [3] ثم جاء ابن جني ودافع عن نافع القارئ لاعن هذه القـراءة المنسوبة إليـه ، ونسـب هـذه القـراءة إلى خارجـة بـن مصعـب قـال : " قـد اختلفت الرواية عـن نـافع فـأكثر أصحابه يـروي عنـه " معـايش " بلاهمز ، والذي روى عنه بالهمز خارجة بن مصعب"[4] ونجـد ابـن الأثير الجزري يقول في خارجة هذا : " إنـه أخـذ القـراءة عـن نـافع وأبي عمرو ، وله شذوذ كثير عنهما لم يتابع عليـه " [5] ودافـع أبـو حيان الأندلسي عن قراءة نافع هذه المنسوبة إليه عن طريـق خارجـة ، بحجة فصاحة نافع ونقله للقراءة عن العرب الفصحاء [6] .

فإذا تركنا هؤلاء من المتقدمين ، فإننا سنجد الخالفين يسـيرون علـى نَهْجهـم مـن حيـث الاحتجـاج بالآيـات الكريمـة وبـالقراءات القرآنية ، ولكنهم أيضاً يطعُنون في بعضها ، وقد يلحِّنون القارئ أو

---

(١) مراتب النحويين : ٢٤ .

(٢) الأعراف : ٧/١٠ " وجعلنا لكم فيها معايش " وأيضاً الحجر : ٢٠ .

(٣) المنصف شرح تصريف المازني : ١ : ٣٠٧ .

(٤) المنصف ١ : ٣٠٨ .

(٥) غاية النهاية ١ : ٢٦٨ برقم ١٢١١ ، وذكر ابن مجاهد في كتاب السبعة ٢٧٨ : أن السبعة قرؤوا (معايش) بغير همز . ثم ذكر (معـايش) عـن خارجـة ، وهـذا يعـني أن خارجـة انفـرد بروايتها عن نافع . ولذلك نعتها الشهاب الخفـاجي بأنهـا شـاذة غير متواتـرة . انظـر كفايـة الراضي ٤ : ١٥٢ . وانظر ص ٣٥١ من هذا الكتاب ، الحاشية رقم ١٨٩ .

(٦) البحر المحيط ٤ : ٢٧١ ، ٢٧٢ .

يفضلون قراءة على أخرى . وقد ضرب العلاّمة محمد عبد الخالق عضيمة في مقدمته للمقتضب أمثلة لموقف المبرد من بعض القراءات، فذكر أن المبرد اقتدى بأستاذه المازني الذي طعن على القرّاء وسخر منهم ، وعدّهم من الجهلاء " الذين يتعلقون بالألفاظ ويجهلون المعاني " [1] ويمكن أن نذكر أمثلة من مواقف المبرد . قال : "وقد قرأ بعض القراء بالإضافة فقال ﴿ثلاثمائةِ سنين ﴾ [2] وهذا خطأ في الكلام غير جائز ، وإنما يجوز مثله في الشعر للضرورة " [3] قال محقق المقتضب : " وهذه قراءة سبعية "[4].

وقال المبرد أيضاً : " وأما قراءة من قرأ ﴿ثم ليقطع فلْينظر﴾[5] فإن الإسكان في لام " فلْينظر " جيد وفي لام "ليقطع" لحن ، لأن " ثم" منفصلة عن الكلمة [6] . قال محقق المقتضب : " وقد قرأ بذلك يعقوب بن إسحاق الحضرمي " [7] .

---

(١) مقدمة المقتضب : ١١١ .

(٢) سورة الكهف : ٢٥ وانظر هذه القراءة في الإتحاف : ٣٤٨ قال : فحمزة والكسائي وخلف بغير تنوين على الإضافة ، أوقعوا الجمع في سنين موقع المفرد ، ومائة واحد وقع موقع الجمع لأن مميز الثلاثة إلى العشرة مجموع مجرور فقياسه ثلاث مئات أو مئين لكن وحد قياساً على العقد السابق . ومميز المائة موّحد مجرور فقياسه مائة سنة وجمع تنبيها على الأصل . وانظر البحر ٦ : ١١٧ وكتاب السبعة ٣٩٠ والفخر ٢١ : ١١٢ والنشر ٢ : ٢٩٨ ومعجم القراءات ٣ : ٣٥٩ .

(٣) المقتضب ٢ : ٤٥٣ .

(٤) انظر الحاشية رقم ١ ومقدمة المقتضب : ١١٢ .

(٥) سورة الحج : ٢٢/١٥ وانظر الإتحاف ٣٨٠ وكتاب السبعة ٤٣٤ والنشر ٢ : ٣١٢ ومعجم القراءات ٤: ١٦٩ .

(٦) المقتضب ٢ : ٤١٦ .

(٧) مقدمة المقتضب : ١١١ .

وقال في الكامل : " والقراءة الجيدة ﴿مافعلوه إلا قليلٌ منهم﴾[1] وقد قرئ " إلا قليلاً منهم" فهو يفاضل بين قراءتين سبعيتين ويفضّل إحداهما على الأخرى . وقراءة النصب هذه هي قراءة ابن عامر .

وسار على هذا النهج أبو علي الفارسي ، فضعف قراءة حمزة في الآية ﴿واتّقوا الله الذي تساءلونَ به والأرحام﴾ [2] فقال : " وأما مَنْ جرّ (الأرحام ) فإنه عطفه على الضمير المجرور بالباء ، وهذا ضعيف في القياس ، وقليل في الاستعمال وماكان كذلك فترك الأخذ به أحسن [3].

وقال ايضاً : " فأما قراءة من قرأ : ﴿ومن وراء إسحاق يعقوب﴾[4] بالفتح ، فلا يخلو من أن تعطفه على الباء الجارة ، كأنه أراد أنها بشرت بهما ، أو تحمله على موضع الجار والمجرور على حدّ من قرأ ﴿وحورا عينا﴾ [5] بعد ﴿يُطاف عليهم بكأس﴾[6] . والوجه الأول ليس بالسهل لأنّ الواو عاطفة على

---

(١) سورة النساء : ٤/٦٦ وانظر الإتحاف ٢٢٧ والنشر ٢ : ٢٤١ والبحر ٣ : ٢٨٥ والكشاف ١ : ٤١٠ وكتاب السبعة ٢٣٥ والقرطبي ٥ : ٢٧٠ والفخر الرازي ٣ : ٢٥٤ ومعجم القراءات ٢ : ١٤٣ ، وانظر كتاب الكامل ٢ : ٦١٤ .

(٢) سورة النساء : ١ وانظر الإتحاف ٢٢٠ والسبعة : ٢٢٦ والبحر ٣ : ١٥٧ والقرطبي ٢ : ٥ والفخر ٣ : ١٣١ والنشر ٢ : ٢٣٩ ومعجم القراءات ٢ : ١٠٤ .

(٣) علي الفارسي : ٢٤٠ .

(٤) هود : ١١/٧١ وانظر الإتحاف ٢٢٠ والسبعة : ٢٢٦ والبحر ٣ :٢٤٤ والسبعة ٣٢٨ والفخر ١٨ : ٢٦ والنشر ٢٧٩ والبصريات ٢ : ٧٧٥ .

(٥) الواقعة : ٥٦/٢٢ وانظر النشر ٢ : ٣٦٦ والمسائل المشكلة للفارسي ٢٢٠ والبحر ٨: ٢٠٦.

(٦) الصافات : ٣٧/٤٥ .

حرف جر ، وقد فصل بينها وبين المعطوف بها بـالظرف ، والآخـر أيضا كذلك ، وإن كان الأول أفحـش . وهـذا كمـا أعلمتـك إنمـا تجده في الشعر . وعلى هذا قوله :

أبو حَنَشٍ يؤرّقنا وطلق وعَبّادٌ وآونةً أثـالا [1]

ففصل بالظرف أيضا بينهما " [2] .

ولاحظ الدكتور عبد الفتاح إسماعيل شلبي بحق " أن الفارسي أجـرى مقـاييس العربيـة علـى القـراءات المرويـة ، وأصـدر أحكـام الحسن والقبح علـى هـذه القـراءات بمقـدار مالهـا مـن جريـان علـى القياس ، فما اتفق من هذه القراءات مع تلك المقاييس كان حسناً ، ومالم يتفق كـان رديئـاً ، ثـم إنـه يعتـد بـآراء النحـاة فيـأخذ بهـا ، ولايعتد بالقراء السبعة إذا خالفوا في قراءاتهم مذهبه النحوي ، متّبعا في ذلك مسلك القياس والنظر لامسلك الرواية والأثر " [3] .

وحسبنا هذه الوقفة مع تلك النماذج ، فقد بينا مواقف بعـض أعـلام النحـاة الكبـار تجـاه القـراءات ، وإن القـول ليطـول بنـا إذا

---

(١) البيت لعمرو بن أحمر الباهلي وهو في شعره : ١٢٩ ق ٣٣ ب ١٨ وهو من شواهد سيبويه ١ : ٣٤٣ وهو في أمالي ابن الشجري ١ : ١٢٦ ، ١٢٨ – ٢ : ٩٢ ، ٩٣ والخصائص ٢ : ٣٧٨، قال الأعلم : والشاهد فيه أن (أثالا) منصوب على محمول على الضمير المنصوب في قوله "يؤرقنا " عن تحصيل عين الذهب بهامش سيبويه ١ : ٣٤٣ وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ١ : ٤٨٧ كما ذكره أبو علي في المسـائل العضديـات ٢١٦ بـلا نسبة . والمسـائل البصريات ٢ : ٧٧٤ ، ٨٩٠ .

(٢) المسائل العسكريات : ٨٣ ، ٨٤ .

(٣) أبو علي الفارسي : ٢٤٢ . .

تتبعناهم واحداً واحداً ، وماهذا غرضنا وماإليه قصدنا ، ولم يعد يهمنا سوى الزمخشري، ولم نقف عند ابن جني لأن مواقفه لاتختلف اختلافا جوهريا عن مواقف شيخه [(١)] ، صحيح أنها أكثر اعتدالا في مواضع أو أرق وألطف ، لكنه كان أيضا لايتوانى عن دفع قراءة ما ولو كانت سبعية كما فعل في سر صناعة الإعراب عندما عرض لقراءة أبي عمرو ﴿يغفر لكم﴾[(٢)] بإدغام الراء في اللام فقال : " إن ذلك مدفوع عندنا وغير معروف عند أصحابنا ، إنما هو شيء رواه القراء ، ولاقوة له في القياس " [(٣)] .

إن مواقف هؤلاء الأعلام ، كان لها الأثر الكبير في الزمخشري النحوي ، والزمخشري المفسر ، وفي ابن يعيش شارح المفصل والملوكي ، وسنعرج قليلا على مواقف الزمخشري لنقف بعدئذ عند الشارح .

يرى الزمخشري شأنه شأن علماء المسلمين أن القرآن الكريم " كتاب ساطع تبيانه ، قاطع برهانه ، عربي غير ذي عوج ، ومعجز دون كل معجز ، على وجه كل زمان ، دائر من بين سائر الكتب على كل لسان في كل زمان " [(٤)] وقد نهض الزمخشري بواجب تفسيره لإخوانه " من أفاضل الفئة الناجية ، العَدْلية ،

---

(١) انظر كتاب ابن جني النحوي ١٢٤ ومابعدها .

(٢) الأحقاف ٤٦/ ٣١ وأيضا سورة الصف ١٢ . وإدغام أبي عمرو مرويّ عن الدّوري ، وهناك من رواة أبي عمرو من روى الإظهار . وانظر النشر ١ : ٢٨٠ ومابعدها وكتاب (أثر القراءات ٦ : ١٧٦ و ٧ : ١٤٠ .

(٣) سر صناعة الإعراب ١ : ١٩٣ .

(٤) مقدمة الكشاف ١ : ى .

الجامعين بين علم العربية والأصول الدينية "[1] كما أنه أكثر من الاحتجاج بآياته في كتبه اللغوية والنحوية . واتخذ هذا الاحتجاج صوراً يمكن أن نشير إلى بعض منها فيما يلي :

نجد أنه احتج على إعمال الأقرب دون الأبعد في مثل : ضربت وضربني قومك ، وهو الوجه المختار لديه في قوله تعالى : ﴿آتوني أفرِغْ عليه قِطْرا﴾ [2] و ﴿هاؤوم اقرؤوا كتابيه ﴾ [3] وإليه ذهب أصحابنا البصريون [4] .

واحتج بقراءة ابن عامر وعاصم في رواية أبي بكر بقوله تعالى: ﴿ يُسبّح له فيها بالغدوّ والآصال رجال ﴾ [5] شاهداً على أن الفاعل قد يجئ وفعله مضمر [6] .

واحتج على أنّ كلّ واو أو ياء لاتحذف فإنها تحذف في الفواصل كقوله تعالى : ﴿ الكبير المتعال ﴾[7] ، و﴿يوم التناد﴾[8] و ﴿ والليل إذا يسر﴾ [9] . وقد تقدم ذكر القراءة في الآية الأخيرة ، أما (يوم التناد) فقد استشهد بها للسبب نفسه الذي استشهد لأجله سيبويه بها ، وهو الاحتجاج على أن جميع مالا يحذف في

---

(١) مقدمة الكشاف ١ : ك .

(٢) سورة الكهف : ١٨| ٩٦ .

(٣) سورةُ الحاقة : ٦٩ | ١٩ .

(٤) المفصل : ٢٠ .

(٥) سورة النور : ٢٤| ٣٦ ، ٣٧ وانظر النشر ٢ : ٣١٨ .

(٦) المفصل : ٢١ .

(٧) سورة الرعد ١٣| ٩ وانظر الإتحاف ٣٢٤ .

(٨) سورة غافر ٤٠| ٣٢ وانظر الإتحاف ٤٦٣ ومعجم القراءات ٦ : ٤٤.

(٩) سورة الفجر ٨٩| ٤ وانظر الإتحاف : ٥٤٠ .

الكلام ، ومايختار فيه ألا يحذف ، يحذف في الفواصل والقوافي . وهذا الحرف اختلف في قراءته فقرأه ابن كثير ويعقوب بإثبات الياء في الوصل والوقف جميعا ، وأثبتها في الوصل وحده ابن وَرْدان عن أبي جعفر وورش عن نافع ، واختلف عن قالون عن نافع . وقرأ باقي العشرة بحذف الياء في الحالين [1] .

واحتج بقوله تعالى ﴿ حمّالةَ الحطب﴾ [2] . بنصب حمالة على الذم والشتم ، وهي قراءة عاصم وحده ، وقرأ الباقون رفعاً .

واحتج على إبدال الهمزة من الواو بقراءة سعيد بن جبير ﴿إعاء أخيه﴾ [3] وهي قراءة شاذّة ، ذكرها ابن خالويه .

واحتج بقراءتين لإحدى الآيات وقَبِل القراءتين معاً ، ففي كلامه عن إعمال (إذن) قال : و إذا وقعت بين الفاء والواو وبين الفعل ففيها الوجهان . قال ا لله تعالى : ﴿ وإذن لايلبثون ﴾ وقرئ ﴿ لايلبثوا ﴾ وهذه الأخيرة شاذّة ذكرها ابن خالويه في مختصر شواذ القرآن وذكر أنها لأبيّ بن كعب . قال العلامة النفاخ : هذه قراءة شاذّة عن رسم المصحف استشهد بها سيبويه على جواز النصب بإذن إذا تقدمها واو ، و لم يعزها إلى قارئ بعينه ، وإنما ذكر أنه بلغه أنها كذلك في بعض المصاحف وأنه سمع بعض العرب قرأها، وقد نسب أبو حيان في البحر المحيط هذه القراءة إلى ابيّ بن كعب ، وذكر أنها كذلك في مصحف عبد ا لله . وهي في

---

(١) المفصل : ٣٤٠ وانظر فهرس شواهد سيبويه : ٤٣ والنشر ٢ : ٣٥٠ .

(٢) سورة المسد : ١١١/٤.وانظر المفصل ٤٦ وفهرس شواهد سيبويه ٥٤ والنشر ٢ : ٣٨٧.

(٣) سورة يوسف ١٢/ ٧٦ وانظر المفصل ٣٦٢ ومختصر في شواذّ القرآن ٦٥ .

المصاحف العثمانية " وإذن لايلبثون" بإثبات النون [1] .

ويَقْسم الزمخشري إدغام اللام غير المعرفة في نحو هل وبل إلى جائز حسن ، وجائز قبيح ، وجائز وسط ، وجعل من الجائز الوسط قراءة الآية : ﴿ هل ثوب الكفار﴾ [2] : هثّوب ، استشهد به على إدغام اللام من هل في الثاء من ثوب . وهذا الإدغام رواه هارون عن أبي عمرو .

فالزمخشري في احتجاجه بالقرآن الكريم يحتج بالقراءات المشهورة وبإحداها ، وقد يحتج بالشاذّة ، وقد يقبل قراءتين معاً متخذاً منهما حجةً لإثبات الأحكام النحوية . ولكن الزمخشري كان كمن قبله من النحاة أيضاً ، فقد طعن في بعض القراءات التي رأى أنها لاتتفق وقوانين العربية ، حتى لو كانت هذه القراءة من القراءات السبعية . فقد ذكر في مبحث الإدغام أن الضاد لاتدغم إلا في مثلها كقولك : اقبض ضعفها . ثم قال : وأما ماروى أبو شعيب السّوسي عن اليزيدي أن أبا عمرو كان يدغمها في الشين في قوله تعالى ﴿لبعض شأنهم ﴾[3] فما برئت من عيب رواية أبي شُعيب . وهذه القراءة ذكرت في النشر .

ولما ذكر قراءة نافع﴿ ومَحيايْ ومماتي ﴾[4] بتسكين الياء في (محياي) علّق بقوله : وهو غريب . ولمّا ذكر قراءة حمزة

---

(١) سورة الإسراء : ٧٦/١٧ . المفصل ٣٢٤ ومختصر في شواذ القرآن ٧٧ والبحر المحيط ٦ : ٦٦. وفهرس شواهد سيبويه : ٣٠ .

(٢) سورة المطففين: ٣٦/٨٣ .والمفصل ٣٩٩و كتاب السبعة ١٢٠ وفهرس شواهد سيبويه:٥١.

(٣) سورة النور : ٦٢/٢٤ – المفصل : ٣٩٩ – النشر : ١ : ٢٩١ .

(٤) سورة الأنعام : ١٦٢ – المفصل ١٠٨ وانظر كتاب السبعة : ٢٧٤ .

﴿والأرحام﴾ [1] قال عنها : إنها ليست بتلك القوية .

كما أنه يأخذ على الرواة قلة ضبطهم ، ويرى أن السبب في قلة الضبط قلة الدراية ، ولايضبط نحو هذا إلا أهل النحو [2] ... وقال في قراءة الآية ﴿ فهل ينظرون إلا الساعةَ أنْ تأتيهم بغْتَةً﴾[3]. قرئ : بغتّة بوزن جربّة ، وهي غريبة لم ترد في المصادر أختها ، وهي مروية عن أبي عمرو ، ومأخوفني أن تكون غلطةً من الراوي على أبي عمرو ، وأن يكون الصواب : (بغَتة) بفتح الغين ، من غير تشديد كقراءة الحسن فيما تقدم [4] .

ولايهمنا ههنا أن نستعرض ردود الذين ردّوا على الزمخشري وغيره ، وظنوا أنهم نقضوا ماذهب إليه ، أو أنهم نصروا مذهب الرواية على مذهب النحاة ... المهم لدينا أن الزمخشري كان كمن سبقه من كبار النحاة في موقفه من شواهد القرآن الكريم ، فقد كانت الآيات الكريمة عمدتهم في الاحتجاج ، ولها الصدارة في كتبهم . وإن طعنهم في بعض وجوه القراءة من التي ابتعدت عن الوجه الأقوى في العربية أو لم يكن لها وجه ، لايجعل منهم أعداء للقراءات . فقد احتجّ الزمخشري بقراءة لابن عامر وبأخرى لأبي عمرو وبأخرى لنافع ، وببعض القراءات الشاذة ... ولكن لايمكن

---

(١) سورة النساء : ٤/١ - المفصل : ١٢٤ وانظر كتاب السبعة ٢٢٦ .

(٢) الكشاف ١ : ٢٥٣ ، في تفسير الآية ٢٨٤ من سورة البقرة . وقد رد عليه أبو حيان في البحر ٢ : ٣٦١ ، ٣٦٣ .

(٣) سورة محمد : ٤٧/١٨ .

(٤) الكشاف ٤ : ٢٥٦ وانظر المحتسب ٢ : ٢٧١ والجربّة معناها الجماعة . والبحر ٨ : ٨٠ ، وتفسير القرطبي ١٦ : ٢٤١ .

أن نطالب النحاة بأن يجعلوا قواعدهم وقوانينهم مفتوحةً لكل راوٍ، أو قابلةً لكل رواية ، وإلا لانتقض عليهم اطّراد الأحكام ولقال كلٌّ قوم بأهوائهم ... وقد لاحظ الدكتور شوقي ضيف بحق أن " معارضة النحاة للقراءات إنما كانت محدودة في عدد قليل منها رأوها لاتطّرد مع قواعدهم فردّوها و لم يأخذوا بها " [١] .

ابن يعيش والاحتجاج بالقرآن والقراءات :

لم يكن موقف ابن يعيش يختلف عمن قبله من النحاة ، فهو يحتجّ بالقرآن الكريم على نحو مطلق ، يدعم القواعد بشواهد من آياته الكريمة ، ويستدلّ على صحة الأساليب بقياسها على ماورد في الكتاب العزيز من أساليب . وله عباراتٌ تُنبئ عن استحضار دائم لآيات القرآن تدل على حفظ وعلى استقراء شامل ، فقد صرح في غير ما موضع بقوله : " ولاأعلمه جاء في التنزيل " [٢] . ونرى القواعد في كتابيه شرح المفصل وشرح الملوكي تقترن بالآيات في معظم المواضع ، ولاحاجة بنا ههنا للتدليل على ذلك بعد ماقدمناه في وصف الكتابين . ولكنّ الذي نريد بحثه ههنا هو موقفه من القراءات على وجه التحديد ، فالحديث في القراءات غير الحديث في القرآن ، لأنّ القرآن كلّه برأي ابن يعيش جملة واحدة كالسورة الواحدة [٣] يرتبط بعضه ببعض ، ويؤخذ كله ولايترك بعضه . أما القراءات فأمرها مختلف ، وقد وضح الزركشي هذا الفرق بقوله :" القرآن والقراءات حقيقتان متغايرتان فالقرآن هو

---

(١) المدارس النحوية : ١٩ .

(٢) انظر شرح المفصل ١ : ١٢٧ - ٦ : ٦٤ - ٧ : ٢٨ .

(٣) شرح المفصل ٨ : ١٠٩ .

الوحي المنزل على محمد صلى الله عليه وسلم للبيان والإعجاز ، والقراءات هي اختلاف ألفاظ الوحي المذكور في كتبة الحروف أو كيفيتها من تخفيف وتثقيل وغيرها " [1] ولقد بات من تحصيل الحاصل أن نتحدث عن الاستشهاد بالقرآن ، فهذا أمر غدا مفروغا منه ، وإنما سيكون الحديث عن الاستشهاد بالقراءات وموقف الشارح منها .

وقد رأينا النحاة قبل ابن يعيش يحتجون بالقراءات ، المشهورة والشاذة ، ويقبلونها ويفاضلون بين قراءة وقراءة . ولم تنج بعض القراءات التي خالفت القواعد الموضوعة على الأكثر في كلام العرب، من الطعن ، وربما لم ينج أصحابها من التجريح .. وسواء في هذا موقف الزمخشري وموقف من سبقه من النحاة . فما موقف ابن يعيش ، وكيف تصدى وعالج هذه المادة السماعية ؟.

القراءات القرآنية التي وردت لدى ابن يعيش في شرح المفصّل ذات مصدرين ، المصدر الأول هو المفصّل ، فقد ذكر ابن يعيش جميع القراءات التي وردت في المفصل وبلغت نحو التسعين قراءة ، ونسب بعضها وتكلم عنها . أما القراءات الأخر سواء في شرح المفصل أو شرح الملوكي فهي القراءات التي احتج بها الشارح ، وقد وردت في شرح المفصل في نحو خمسة وعشرين ومائة موضع . وكان بالإمكان الفصل في الكلام بين تعليقه على القراءات التي أشار إليها الزمخشري وبين تعليقه على القراءات التي يذكرها هو .

---

(١) البرهان في علوم القرآن ١ : ٣١٨ .

ولكن رأينا أنّ هذا لاداعي له لأننا نستهدف الحديث عن موقفه من القراءات عموماً ، سواء تجاه ماذكره الزمخشري أو غيره ، وقد ننصّ إذا لزم على القراءات التي ذكرها الزمخشري إذا استدعت الضرورة المقارنة بين الماتن والشارح .

وإذا نظرنا إلى الأمر من حيث المبدأ ، فإننا نجد ابن يعيش يقبل القراءات المختلفة ، سواء السبعية أو العشرية أو الشاذة . ويحاول تعليلها وتخريجها إن احتاجت إلى ذلك ، وقد يقبل قراءتين معاً ويعللهما . وقد يحتج بقراءة مالقاعدة من القواعد . وقد يدافع عن قراءة هاجمها النحاة قبله ، مخففاً من عنف هجومهم ، أو ذاهباً مذهباً مافي قبول القراءة . وسنرى مصداق ماسبق في استعراض نماذج تدل على مواقفه وان كانت لاتحيط بها ولاتشتمل عليها ، وسنقدم ذكر بعض مواضع كان له فيها موقف ما ، ثم نعقب على ذلك بذكر نماذج مما قبله وعلّله .

فمن القراءات التي احتج بها الزمخشري ﴿ وقالتُ اخرج﴾[1] بضم التاء إتباعا لهمزة (اخرج) ، احتج بها ابن يعيش أيضاً شاهداً على أنه قد يُعدل من الكسر إلى الضم عند التقاء الساكنين ، قال : " فكذلك يكون الضم لالتقاء الساكنين ، وعدلوا عن الكسرة للإتباع على حدّ قوله تعالى : ﴿وقالت اخرج﴾[2] . ثم ذكرها مرة أخرى لذكر الزمخشري لها ، ولكن على القراءة الأخرى بكسر

(١) سورة يوسف : ٣١/١٢ وانظر الإتحاف ٣١٦ .

(٢) شرح المفصل ٣ : ١٣٢ .

التاء. وعلق الشارح على هذه القراءة بقوله : وكان أبو العباس لايستحسن الضم في هذا لأن فيه خروجاً من كسر إلى ضم ، وذلك مستثقل في لغتهم معدوم في كلامهم [1] . ولم يعلّق الشارح على كلام المبرد ، فكأنه يقرّه على ماذهب إليه .

واحتجّ الزمخشري بقراءة رواها اليزيدي عن أبي عمرو : ﴿فمن زحزح عن النار﴾[2] بإدغام الحاء في العين ، وهي لايدغم فيها إلا مثلها . وعلق ابن يعيش على ذلك بقوله : فأما ماروي عن أبي عمرو في قوله تعالى : ﴿ فمن زحزح عن النار ﴾ بادغام الحاء في العين فهو ضعيف عند سيبويه ، لأن الحاء أقرب إلى الفم ولاتدغم إلا في الأدخل في الحلق ، ووجهه أنه راعى التقارب في المخرج"[3] فقد قرر رأي سيبويه في تضعيف هذا الإدغام ، ثم حاول تسويغه بعلة قرب المخرجين أحدهما عن الآخر .

وفي مبحث التقاء الساكنين احتجّ الزمخشري بقوله تعالى : ﴿ألم ا لله﴾ بفتح الميم ، وهي قراءة نافع وابن كثير وأبي عمرو وابن عامر وعاصم وحمزة والكسائي وحفص ... [4] وعلق الشارح على هذه القراءة بقوله : وأما قوله تعالى "ألف لام ميم ا لله" فحرك بالفتح . شذّ هذا الحرف عن القياس كما شذ قولهم : من الرجلين

---

(١) شرح المفصل ٩ : ١٢٨ .

(٢) سورة آل عمران ٣/١٨٣ وانظر الإتحاف ١٨٣ ومعجم القراءات ٢ : ٩٢ وأثر القراءات في الأصوات ص ١٤١ .

(٣) شرح المفصل ١٠ : ١٣٧ .

(٤) سورة آل عمران : ١ وانظر السبعة : ٢٠٠ ، والإتحاف : ٢٠٢ والبحر ٢ : ٣٧٤ – ومعجم القراءات ٢ : ٤

ومـنَ المؤمنـين . وكـان الأخفـش يجيز فيـه الكسـر علـى مايقتضيـه القياس . ولم يره – أي الكسر – سيبويه . ثم قـدم الشـارح تعليلـه للقراءة بالفتح بقوله : ووجه الفتح فيه التقاء الساكنين ، الميم واللام الأولى من الله ، ولم يكسروا لأن قبل الميم ياء (م ى م) وقبـل اليـاء كسرة فكرهوا فيها الكسر ، كما كرهوا الكسـر في أيـن وكيـف . والثقل في الميم أبلغ لانكسار ماقبل اليـاء [1] . وهـذا التعليـل الـذي ذكـره ابـن يعيـش يكـاد يكـون التعليـل نفسـه الـذي قدمـه السـيرافي وبلفظـه . وكـان سـيبويه قـد علـل هـذه القـراءة علـى نحـو موجـز فحـواه أنـه لما كـان في كلامهـم أن يفتحـوا لالتقـاء السـاكنين فتحـوا هـذا ولما كـثر في كلامهـم نحـو : مـن الله ، مـن الرسول ، من المؤمنين .. وكان الفتح أخفَّ عليهم فتحوا وشـبهوها بأين وكيف [2] .

وذكر الزمخشري إدغام الفاء في الباء في قوله تعالى ﴿ نخسـف بهم﴾ [3] وقال : وهو ضعيف تفرّد به الكسائي . وقـد شـايعه ابـن يعيش فنعت هذه القراءة بالشذوذ ، ولم يقدم لها تعليلا [4] .

ومن القراءت التي شايع ابن يعيش الزمخشـري في موقفـه منهـا

---

(١) شرح المفصل ٩ : ١٢٤ .
(٢) الكتاب ٢ : ٢٧٥ وبهامشه تعليل السيرافي .
(٣) سورة سبأ : ٩/٣٤ انظر النشر ٢ : ١٢ ، ٣٣٥ ومعجم القراءات ٥ : ١٤٥ .
(٤) شرح المفصل ١٠ : ١٤٦ .

قراءة نافع : " محياي ومماتي " [1] بسكون ياء محياي وتحريك ياء مماتي ، فقد نعتها الزمخشري بالغرابة لأنّ القياس فيها أن تكون مفتوحة . ورأى ابن يعيش أنها غريبة لخروجها عن القياس ولمخالفتها ماعليه الجمهور [2].

ومن القراءات التي هاجمها بعض النحاة و لم يشايعهم في ذلك ابن يعيش ، القراءة التي طعن بها الزمخشري وغيره ، وهي قراءة حمزة : ﴿ واتقوا الله الذي تساءلون به والأرحامِ ﴾ [3] فقد ذكر الزمخشري أنها ليست بتلك القوية . وواضح أن الزمخشري كسائر البصريين لايجيز العطف على المضمر المجرور إلا باعادة الجار ، إلا في الضرورة ولا ضرورة هنا ، وقد طعن المبرد في هذه القراءة وقال : "وهذا مما لايجوز عندنا" [4] .

ولابنٍ يعيش ههنا موقف متميز ، لو أتيح له الاطراد لكان صاحبه سبّاقاً في الدفاع عن كل قراءة وردت . فهو هنا يدافع عن هذه القراءة لشهرتها ولمكانة قارئها وغيره ممن قرؤوا بها ، ويقبلها لصحة روايتها لالصحة قياسها . وقد علق على تحريم المبرد القراءة بها بقوله : " وهذا القول غير مرضيّ من أبي العباس ، لأنه قد رواها إمام ثقة ، ولاسبيل إلى رد نقل الثقة ، مع أنه قد قرأتها جماعة من غير السبعة كابن مسعود وابن عباس والقاسم وإبراهيم النخعي والأعمش والحسن البصري وقتادة ومجاهد . و إذا صحّت

---

(١) سورة الأنعام : ٦/١٦٢ .

(٢) شرح المفصل : ٣ : ٣١ ، ٤ و٩ : ٣٨ .

(٣) سورة النساء : ٤/١ .

(٤) الكامل ٢ : ٩٣١ .

الرواية لم يكن من سبيل إلى ردها " . ثم يقدم ابن يعيش وجهين لقبول قراءة حمزة :

الأول : أنْ تكون الواو واو قسم ، وهم يقسمون بالأرحام ويعظمونها ، وجاء التنزيل على مقتضى استعمالهم . ويكون قوله ﴿إن الله كان عليكم رقيباً﴾ جواب القسم .

الثاني : أن يكون اعتقد أن قبله باءً ثانية حتى كأنه قال : " وبالأرحام " ثم حذف الباء لتقدم ذكرها كما حذفت في نحو : بمن تَمْرُرْ أمْرُر ، وعلى من تنزل أنزل . ولم تقل : أمرر به ولا أنزل عليه لأنهما مثلها في موضع نصب ، وقد كثر عنهم حذف حرف الجر :

رسم دارٍ وقفت في طلله كدت أقضي الحياة منْ جَلَلِهْ[1]

والمراد : ربَّ رسم دار وقفت في طلله . وكان رؤبة إذا قيل له : كيف أصبحت ؟ يقول : خيرٍ عافاك الله . أي بخير . فيحذف الباء لدلالة الحال عليه [2] .

وماموقف الشارح ههنا إلا صدى لموقف ابن جني في الخصائص ، فقد عقد باباً سماه : باب في أن المحذوف إذا دلت الدلالة عليه كان في حكم الملفوظ به ... وأنشد البيت السابق . وذكر كلام رؤبة ثم قال : وعلى نحو من هذا تتوجه عندنا قراءة حمزة ، وهي قوله سبحانه : ﴿واتقوا الله الذي تساءلون به

---

(١) ديوان جميل بثينة : ١٨٧ وأمالي القالي ١ : ٢٤٦ واللسان " جلل " وشرح المفصل ٣ : ٢٨ ، ٧٩ و ٨ : ٥٢ .

(٢) شرح المفصل ٣ : ٧٨ وانظر أيضاً ٣ : ٢٧ ، ٢ : ٥١ – ٨ : ٥٣ – ٩ : ١٠٥ .

والأرحامِ ﴾ ليست هذه القراءة عندنا من الإبعاد والفحش والشناعة والضعف على ماراَه فيها وذهب إليه أبو العباس ، بل الأمر فيها دون ذلك وأقرب ، وأخف وألطف ، وذلك أن لحمزة أن يقول لأبي العباس : إنني لم أحمل الأرحام على العطف على المجرور المضمر ، بل اعتقدت أن تكون فيه باء ثانية ، حتى كأني قلت : وبالأرحام ثم حذفت الباء لتقدم ذكرها ، كما حذفت لتقدم ذكرها في نحو قولك : بمن تمرر أمرر وعلى مَنْ تنزل أنزل . و لم تقل أمرر به ولاأنزل عليه . لكن حذفت الحرفين لتقدم ذكرهما[1] .

وقد أثبتّ نصّ ابن جني بتمامه لنلحظ تعقب ابن يعيش خطاه، واحتجاجه بعلله ، واستخدامه أمثلته نفسها . وقد قبلت قراءة حمزة لا لأنها متواترة أو سبعية ولكن لأنهم وجدوا لها تخريجا مقبولاً لديهم وهو تقدير حرف جر محذوف دل عليه المذكور قبله فكان في حكم الملفوظ به .

وقد كثر الكلام واللغط حول هذه القراءة في كتب النحاة وكتب المفسرين ، فمن متحمس لها أو مزرٍ بها ، وأرى الأمر قد بولغ فيه كثيرا ، وكاد يدخل لدى أحدهم وربما بعضهم في حيز التعصب والغضب والحنق[2] . والأمر لايعدو أنّ بعض النحاة رفضها على اعتبار لم يكن مقبولا ، ثم قبلها بعضهم على اعتبار آخر من التقدير يجنبهم حملها على الضرورة لأن آيات الكتاب العزيز أجل من أن تحمل على الضرورة .

---

(١) الخصائص ١ : ٢٨٥ ، ٢٨٦ .

(٢) انظر الدفاع عن القرآن : من ص ١ حتى ص ٣١ .

وقد يعترض ابن يعيش على قراءة حكيت عن أحد السبعة فقد ذكر أنه حكي عن أبي عمرو ﴿ الرعب بما أشركوا با لله ﴾[1] بإدغام الباء في الباء في (الرعب بما) وهذا يقع في الإدغام الكبير الذي مداره على أبي عمرو فمنه أخذ وإليه أسند وعنه اشتهر بين القراء السبعة [2] . وقد علق ابن يعيش على هذا الإدغام بقوله : وهو غير جائز عندنا للجمع بين ساكنين على غير شرطه وصحة محمله على الإخفاء ، وأجازه الكوفيون [3] .

وقد ذكر هذا الإدغام عن أبي عمرو أبو سعيد السيرافي قال : وقد جمع – أي أبو عمرو – بين ساكنين في قوله : " الرعب بما " وهذا مذهب أبي عمرو ... وحكى القراء عنه مثل هذا الجمع بين ساكنين في حروف كثيرة .. وأباه سيبويه والبصريون . وحملوا ذلك على الإخفاء من أبي عمرو . وأجاز الجمع بين ساكنين الفراء والكوفيون [4] .

فابن يعيش في رفضه لهذا الإدغام كان على مذهبه البصري . والصلة بين كلامه وكلام السيرافي لاتحتاج إلى بيان .

وفي مبحث الإعلال ذكر الشارح أن حروف العلة في مقامة

---

(١) سورة آل عمران : ١٥١ " سنلقي في قلوب الذين كفروا الرعب بما أشركوا با لله ..."

(٢) إبراز المعاني : ٦١ وانظر النشر ١ : ٢٧٨ وأثر القراءات في الأصوات : ١٢١ .

(٣) شرح المفصل ١٠ : ١٤٧

(٤) إدغام القراء للسيرافي : ٤ وانظر كتاب سيبويه ٢ : ٤٠٧ والبحر ١ : ٤٧ – القرطبي ١ : ١٦١ .

ومعونـة ومعيشـة عينـات . وأصلهـن الحركـة ، فلمـا احتيـج إلى تحريكهن في الجمع ردّت إلى اصلها واحتملت الحركة لأنها قوية في الواحد بالحركة ..ثم ذكر قراءة نافع " معائش " [١] بالهمز . فقال: هي ضعيفة ، وانما أخذت عن نافع و لم يكن يدري ما العربية "[٢].

وواضح أنه ههنا يرفض هـذه القـراءة متابعاً المـازني وغـيره ، وقد تقدم كلام في ذلك عندمـا تحدثنـا عـن موقـف المـازني . ومـن الجدير بالذكر أن أستاذنا الجليل سعيد الأفغـاني ذكـر هـذه القـراءة وقال : إنها متواترة عـن نـافع وابـن عـامر [٣] ، مـع أن ابـن مجـاهد نسبها لنافع عن طريق خارجة بـن مصعـب فقـط . ونـص علـى أنّ السـبعة – ومنهـم نـافع وابـن عـامر – قـرؤوا (معـايش ) باليـاء [٤] كذلك نص ابن مِهران على أن القراء كلهم قرؤوا " معـايش" بغير همز و لم يختلفـوا [٥] فيـه ... لذلـك نـص الشـهاب الخفـاجي علـى شذوذ هذه القـراءة – أي معـائش – وعـدم تواترهـا وإن كـان قـد قبلها بضرب من القياس [٦] . ومـاذكره ابـن مهـران هـام في بابـه ،

---

(١) سورة الأعراف : ١٠ .

(٢) شرح المفصل ١٠ : ٩٠ ، ٩٧ وانظر هـذا الكـلام في موقـف المازني ص٣٣٣مـن هـذا البحث.

(٣) والعجيب في الأمر أن أجيالا وأجيالا غبرت تدرس كتابه (في أصـول النحـو) وتقـرأ أنّ هـذه القراءة متواترة عن نافع ، وأستاذنا – سامحه الله – كان قد جعل مرجعه في هذا الأمر كتاب صبح الأعشى ١ : ٧٩ ولم يكلف نفسه مشقة تدقيق هذا الأمر في كتب القراءات وما كـان أيسره .

انظر في أصول النحو : ٣٣ .

(٤) كتاب السبعة ٢٧٨ والمبسوط لابن مهران ٢٠٧ والقرطبي ٧ : ١٦٧ والإتحاف : ٢٦٤ .

(٥) المبسوط في القراءات العشر : ٢٠٧ .

(٦) : كفاية الراضي ٤ : ١٥٣.

فقد ذكر أن أسيداً روى عن الأعرج وخارجة عن نافع أنهما همزا " معائش " . قال ابن مهران : " فأما نافع فهو غلط عليه لأن الرواة عنه الثقات كلهم على خلاف ذلك ، وقال أكثر القراء وأهل النحو والعربية : إن الهمزة فيه لحن ، وقال بعضهم : ليس بلحن وله وجه وإن كان بعيداً " [1] .

فنحن أمام كتابين من كتب القراءات المتقدمة المعتمدة تؤازر النحاة وتعضد رأيهم وتظهر لنا أنّهم بنوا رأيهم على مارواه الرواة الثقات . فليت شعري من أين أتت دعوى تواتر هذه القراءة التي أنكر القراء أنفسهم نسبتها إلى نافع ونصوا على أنها غلط عليه [2].

نعم قد يكون لقراءة " معائش " وجه تحمل عليه في العربية ، تشبيه الأصلي بالزائد لكونه على صورته كما في مصائب والأصل : مصاوب ، ومنائر والأصل : مناور . لكن هذا بابه الشذوذ والخروج عن الجادة والقياس [3] فلا يعتمد أصلا في قاعدة بناءً على رواية لم تثبت صحتها ولانسبتها إلى صاحبها لدى أحدٍ من المتقدمين . وتلقّفها بعض المتأخرين ودافع عنها بسيف القراءة والتواتر وفصاحة الرواة وأمانتهم ، والمتقدمون من ذلك كله براء ، بل كانوا أشد حرصاً على التحري والتأكد من صحة الرواية أو غلطها ومن صحة نسبتها إلى قارئها .

لقد كان موقف النحاة الذين رفضوا هذه القراءة – ومنهم

---

(١) المبسوط : ٢٠٧ .

(٢) انظر الإتحاف ٢٦٤ – تفسير القرطبي ٧ : ١٦٧ .

(٣) حاشية الخفاجي ٤ : ١٥٣ .

ابن يعيش – منسجما تمام الانسجام مع ماروي عن القراء من شذوذ هذه القراءة وعدم صحة نسبتها إلى نافع أو ابن عامر ومن اتهامهم خارجة ابن مصعب بالغلط على نافع . بل إن بعض كتب القراءات نكبت عن ذكرها جانبا وتجاهلتها [1] .

وقد دافع أبو حيان عن هذه القراءة ، وهاجم نحاة البصرة ، ومع أنه قرر أن الجمهور قرأها " معايش" وذكر أن رواية "معائش" وردت فقط عن نافع في رواية خارجة عنه ، ونسبت في رواية لابن عامر ، وذكر أبو حيان أنها نسبت إلى الأعرج وزيد بن علي والأعمش ... [2] وراح يدافع عنها وكأنها الرواية الوحيدة التي وردت عن نافع وابن عامر .. وكأن المهم لديه ليس أن يتأكد من صحة الرواية بقدر ماالمهم لديه أن يهاجم نحاة البصرة ليقول : إنه ليس متعبدا بأقوالهم . ولو كان أبو حيان منصفاً لنظر في ضعف هذه الرواية عن نافع وابن عامر قبل أن يتهجم على النحاة ، لأن هؤلاء النحاة وضعوا قواعدهم على الأعمّ والأكثر لا على الأقل والنادر والشاذ ، مع أنه هو نفسه ينزه القرآن الكريم أن يحمل على النادر [3] . ولم يقتصر أبو حيان على ذلك من مهاجمته للنحاة ، بل راح يموّه على قراء تفسيره بقصة فصاحة ابن عامر وروايته القرآن عن عثمان بن عفان مع أنه لاأحد يماري في ذلك ، ولكن هل كانت القراءة المذكورة قراءة ابن عامر ؟ لقد كان الأحرى به أن يأخذ بالرواية الموثقة التي وردت عن ابن عامر والتي ذكرتها عنه

---

(١) النشر ٢ : ٢٥٨ .

(٢) البحر المحيط ٤ : ٢٧١ .

(٣) البحر المحيط : ٣ : ١٢٣ .

كتب القراءات ووثقتها وربما لم تذكر غيرها . وإذا كانت "ظاهرية" أبي حيان قد أثرت في مواقفه تجاه بعض القراءات في تفسيره ، فإنها كانت جديرة ههنا أن تأخذ بيده إلى تدقيق صحة الروايات قبل أن يصب على النحاة جام غضبه ليؤازر قراءة لم تثبت نسبتها إلى الذين نسبت إليهم ، حتى إن ابن مجاهد الذي يعترف أبو حيان بأنه المرجوع اليه في باب القراءات لم يثبت شيئاً من ذلك [1] فلم لم يجعله عمدته في توثيق هذه القراءة ؟! .

إن موقف ابن يعيش ورفضه لهذه القراءات لايتناقض مع ماذكره سابقاً من أنّه لاسبيل إلى رد نقل الثقة [2] ، وذلك لأن هذه القراءة كما قدمنا لم تثبت نسبتها حتى إلى قارئها ، ففقدت عنصر التوثيق ، فكان موقفه أشد انسجاما من الوجهة المنطقية من موقف أبي حيان . ولم يفت ابن يعيش أن يذكر وجها لقبول "معائش" أتى به معللاً نقلا عن الجوهري دون أن يقحم القراء والروايات والمفسرين في الموضوع .

وفي مبحث اللامات اعترض قراءة للكسائي وضعّفها . فهو يرى أنه لايجوز إسكان لام الأمر بعد (ثم ) " فأما قراءة الكسائي : ﴿ ثم لْيقضوا تفثهم﴾ [3] ﴿ ثم لْيقطع ﴾ [4] فضعيفة عند أصحابنا، لأن ثم حرف على ثلاثة أحرف يمكن الوقوف عليه ، فلو أسكنت مابعده من اللام لكنت إذا وقفت عليه تبتدئ بساكن

---

(١) المرجع السابق ٣ : ١٢٣ .

(٢) شرح المفصل ٣ : ٧٣ .

(٣) سورة الحج : ٢٩/٢٢ وانظر كتاب السبعة ٤٣٤ .

(٤) سورة الحج : ١٥/٢٢ وانظر كتاب السبعة ٤٣٤ .

وذلك لايجوز " [1] .

ولو عدنا إلى سر الصناعة لوجدنا أن ابن يعيش قد اقتبس كل كلامه ههنا منه بتصرف يسير ، فابن جني يرى " أن تسكين اللام بعد ثم كما في قراءة الكسائي غير جائز بإجماع ، فمن هنا دفعه أصحابنا واستنكروه فلم يجيزوه " كما يقول . وقد حاور ابن جني أستاذه الفارسي طمعا في إبداء رأي ما في جواز هذه القراءة ، فما كان من الفارسي إلا المنع . [2]

وقراءة الكسائي هذه هي قراءة عاصم وحمزة ، قال ابن مجاهد: إن هؤلاء قرؤوا لام الأمر التي في كل القرآن إذا كان قبلها واو أو فاء أو ثم ساكنة . وذكر ابن مجاهد أن هذه القراءة وردت عن نافع في إحدى الروايات عنه [3] .

ولم يناقش ابن يعيش منع أولئك الأصحاب لهذه القراءة واكتفى بتبني رأيهم ، مع أن في الأمر متّسعاً للنقاش فيما أرى .

وقد يذكر ابن يعيش قراءتين فيقبل إحداهما ، ويجرّح الثانية وينعتها بالضعف . فقد ذكر الآية ﴿ وقالت اليهود عزيرٌ ابن الله﴾[4] فقد قرئ " عزير " بالتنوين [5] وبغير التنوين [6] ، فمن نوّن جعله مبتدأ ، وابن الله الخبر حكاية عن مقال اليهود . ومن

---

(١) شرح المفصل : ٩ : ٢٤ .

(٢) سر صناعة الإعراب ١ : ٣٨٤ ، ٣٨٥ .

(٣) كتاب السبعة ٤٣٤ وانظر المبسوط : ٣٠٦ والنشر ٢ : ٣١٣.

(٤) سورة التوبة : ٩/٣٠ .

(٥) هي قراءة ورش : غيث النفع ١٢١ .

(٦) هي قراءة ابن عامر وابن كثير وحمزة ونافع وأبي عمرو .. وانظر البحر ٢ : ٣١ . والسبعة : ٣١٣ .

حذف التنوين منه جعله وصفا ، وقدر مبتدأ محذوفا تقديره : هو عزير بن الله . فيكون (هو) مبتدأ و (عزير) الخبر ، وابن الله صفته. وهذا فيه ضعف لأن (عُزَيراً) لم يتقدم له ذكر فيكتنى عنه ، والأشبه أن يكون أيضاً خبراً إلا أنه حذف منه التنوين لالتقاء الساكنين من قبيل الضرورة ، وله نظائر نحو قوله تعالى : ﴿قل هو الله أحد الله الصمد﴾[1] بحذف التنوين من أحد . ومنه مارواه أبو العباس عن عمارة بن عقيل أنه قرأ ﴿ ولا الليل سابقُ النهارَ﴾[2] بنصب النهار على إرادة التنوين .

وذكر ابن يعيش قراءة هي من الشهرة والذيوع بمكان ، ثم قبلها بضرب من التأويل لسبب معنوي اعتقادي محض . فقد ذكر في مبحث التعجب أن التعجب معنى يحصل عند المتعجب عند مشاهدة مايجهل سببه ، ويقلّ في العادة وجود مثله ، وذلك المعنى كالدهش والحيرة . ثم ذهب إلى أنه لايصحّ التعجب من القديم سبحانه لأنه عالم لايخفى عليه شيء .

فأما قراءة من قرأ ﴿ بل عجبت ويسخرون ﴾[3] بضم التاء، فتأوله على ردّ الضمير إلى النبي عليه الصلاة والسلام . أي : قل بل عجبت ويسخرون . أو أنّه أخرج مخرج العادة في استعمال المخلوقين تعظيماً لأمره وتفخيماً له[4] .

---

(١) سورة الإخلاص : ١/١١٢ ، ٢ وكتاب السبعة " ٧٠١ وهذه القراءة هي من رواية هارون عن أبي عمرو .

(٢) سورة يس : ٤٠/٣٩ – وانظر البحر ٧ : ٣٣٨ ومعجم القراءات ٥ : ٢٠٩ .

(٣) سورة الصافات : ١٢/٣٧ .

(٤) شرح المفصل ٧ : ١٤٢ وانظر السبعة ٥٤٧ والقرطبي ١٥ : ٦٩ والبحر ٧ : ٣٥٤، والإتحاف : ٤٤٩ .

ومما نحا به هذا النحو و لم يقبله إلا بعد تأويله قراءة أبي جعفر يزيد بن القعقاع ، فقد قرر الشارح أن الغرض بالنحو أن ينحو المتكلم به كلام العرب ، وسبيل مايجيء من ذلك – أي مما خرج عن كلام العرب – أن يتأول ويحمل على الشذوذ ، فمن ذلك قوله تعالى في قراءة أبي جعفر يزيد بن القعقاع : ﴿ وَيُخرج له يوم القيامة كتابا يلقاه منشورا ﴾ [١] .

ذهب ابن يعيش ههنا إلى أن الجار والمجرور ليس هو نائب الفاعل ، وإنما نائب الفاعل مفعول به مضمر في الفعل يعود على الطائر في قوله ﴿ وكلّ إنسان ألزمناه طائره في عنقه ﴾ و ﴿كتاب﴾ منصوب على الحال ، والتقدير " ويخرج له يوم القيامة طائره ، أي عمله – كتاباً – أي مكتوباً – وهو محذوف في قراءة الجماعة ﴿ ونخرج له يوم القيامة كتاباً ﴾ أي ونخرج له طائره أي عمله كتابا . ويؤيد ذلك قراءة يعقوب (وَيَخْرُجُ ) أي ويخرج عمله كتابا [٢] . فقد حمل قراءة أبي جعفر على الشذوذ ، ثم قبلها بضرب من التأويل ، واحتج لصحة هذا التأويل بقراءة يعقوب.

وقد كنا ذكرنا موقف الأخفش من قراءة حمزة والأعمش ﴿وماأنتم بمصرخيِّ﴾ [٣] بكسر الياء المشددة فعرض ابن يعيش لهذه القراءة وقال : إنها قليلة النظير جداً على أنه لم يذهب مذهب

---

(١) سورة الإسراء : ١٧|١٣

(٢) شرح المفصل ٧ : ٧٤ ، ٧٥ – البحر ٦ : ١٥ ، والنشر : ٣٣٩ .

(٣) سورة إبراهيم : ٢٢ .

لالتقاء الساكنين ليدلوا بذلك أن الحركة لالتقاء الساكنين لا للبناء، فلم يراعوا أصل حرف اللين فاعرفه [1] .

وفي مواضع نشتم رائحةً تشي بجنوحه إلى رفض قراءة ما ، لكنه مايلبث أن يعود إلى تعليلها وقبولها . فقد ذهب إلى أننا نقول : بالغداة والعشي ولانقول بالغدوة والعشي ... إلا في قراءة ابن عامر: ﴿ واصبر نفسك مع الذين يدعون ربهم بالغدْوة والعشي﴾[2] .

ثم عاد إلى تسويغ قراءة ابن عامر ، فذهب إلى أن " غدوة" كثر استعمالها ، ولكثرة الاستعمال أثر في التغيير ، ألا ترى أنهم قالوا : أيش ، والمراد أي شيء . قالوا : ويْلمه ... فغيروا هذه الأشياء عن مقتضاها لضرب من التخفيف عند كثرة الاستعمال[3]. وهذه القراءة ليست فقط لابن عامر وإنما قرأ بها غيره أيضا [4] .

وذهب ابن يعيش إلى أن الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالمفعول ضعيف جداً ، ولم يصح نقله عن سيبويه ، وذكر أن ابن كيسان يرى جواز ذلك إذا جاز السكوت على الأول منهما . ثم ذكر قراءة ابن عامر ﴿ وكذلك زُيّن لكثيرٍ من المشركين قتلُ

---

(١) شرح المفصّل ٣ : ٣٦ وانظر كتاب السبعة ٣٦٢ ومعاني الأخفش ٢ : ٣٧٥ ومعاني الفراء ٢ : ٧٥ والقرطبي ٩ أ: ٣٥٧ والبحر ٥ : ٤١٩ . وقد عزيت هذه القراءة أيضا إلى غير الأعمش وحمزة وانظر الإتحاف : ٣٢٦ .

(٢) سورة الكهف : ١٨|٢٨ .

(٣) شرح المفصل ٤ : ١٠٢ .

(٤) انظر السبعة ٣٩٠ والبحر ٦ : ١١٩ ، والإتحاف : ٣٤٩ ومعجم القراءات ٣ : ٣٦٠

أولادَهم شركائهم ﴾ [1] بنصب الأولاد وخفض الشركاء . وقال: " فهذا فصل بين المضاف والمضاف إليه بالمفعول " [2] فابن يعيش لم يرض هذه القراءة وإن كان لم يعلّق عليها ، لأن قوله السابق (ضعيف جداً) يدل على عدم رضاه ، كما يدل على ذلك قوله اللاحق معلقاً عما حكي عن الكسائي : " أخذته بأرى ألف درهم " فقد قال : وهذا أفحش مما تقدم ، لأنه أدخل حرف الجر على الفعل ، وفصل به بين الجار والمجرور . ولايقاس على شيء من ذلك.

وهذه القراءة مما تعاور النحاة القدح فيها ، فقد ذكر البغدادي أن الفراء هو الذي فتح ابتداء باب القدح فيها [3] وذكر أن الفارسي رماها بالقبح وقال : لو عدل عنها كان أولى ، وأن أبا عبيد قال : لاأحب قراءة ابن عامر لما فيها من الاستكراه . واشتد الزمخشري في نقدها في " الكشاف " حتى أن البغدادي عد كلام الزمخشري طعناً فيما يعتقده البغدادي من المتواتر [4] .

ووصف ابن يعيش القراءة في الآية ﴿ مثلاً مابعوضة﴾ [5] برفع بعوضة ، بأنها قبيحة جداً لحذف ماليس بفضله [6] ، يعني حذف المبتدأ بعد (ما) الموصولية . وقال في موضع آخر إن هذا

---

(1) الأنعام : ٦/١٣٧ .

(2) شرح المفصل ٣ : ٢٣ .

(3) خزانة الأدب ط هارون ٤ : ٤٢٢ .

(4) المرجع السابق وانظر الدفاع عن القرآن : ١٠٤ ومابعدها .

(5) سورة البقرة : ٢/٢٦ .

(6) شرح المفصل : ٢ : ٨٥ .

الحذف – يعني في الآية على هذه القراءة – ضعيف جداً [١] . وهذه القراءة نسبت لقطرب ورؤبة والضحاك وإبراهيم بن أبي عبلة[٢] .

وقد ذكر قراءة نسبها إلى بني تميم واحتج بها شاهداً على رفع الاسم بعد إلا على البدلية ﴿ ماهم به من علم إلا اتّباعُ الظن﴾[٣] فهم يجعلون اتباع الظن علمهم ومنه قول الشاعر :

وبلدةٍ ليس لها أنيس ... إلا اليعافيرُ وإلا العيس [٤]

جعل اليعافير (أنيس ) ذلك المكان ، ومثله قول النابغة :

وقفت فيها أصيلاناً أسائلها ... عيّت جواباً وما بالربع من أحد

إلا الأواريّ لأياً ما أبيّنها ... والنؤيُ كالحوض بالمظلومة الجلدِ [٥]

فمن رفع الأواريّ جعلها من (أحد) ذلك المكان ... ويرى ابن يعيش أن الوجه النصب وعليه أكثر الناس [٦] .

ووصف قراءة سبعية بأنها لاحجة فيها لقلتها ورفض الاحتجاج بها . فقد ذهب في كلامه عن الضمير (أنا) إلى أن الضمير هو الألف – الهمزة – والنون ، وهذا رأي البصريين .

---

(١) شرح المفصل ٣ : ١٥٢ .

(٢) انظر المحتسب ١ : ٦٤ والقرطبي ١ : ٢٤٣ – البحر ١ : ١٢٣ ومختصر في شواذ القرآن : ٤ .

(٣) سورة النساء : ٤/١٥٧ .

(٤) تقدم تخريجه ص ٣١٩ .

(٥) ديوان النابغة بشرح ابن السكيت ص ٢ : ٣ : ق ١ ، ب ٢ ، ٣ .

(٦) شرح المفصل ٢ : ٨٠ .

والألف الأخيرة إنما أتى بها في الوقف لبيان الحركة . وذكر رأي الكوفيين وهو أن (أنا ) بكمالها هي الاسم . وكان من جملة ماحتجّ به الكوفيون قراءة نافع ﴿أنا أحيي﴾ [1] بإثبات ألف (أنا) في حال الوصل . قال ابن يعيش : ولاحجة في ذلك لقلته ، ولأن الأعم الأغلب سقوطها ، ومجاز القراءة على إجراء الوصل مجرى الوقف . وهو بالضرورة أشبه [2] . ونحن نعلم أنهم يعدّون القرآن الكريم ليس موضع ضرورة .

وهذا الموقف عينه هو موقف أبي علي في كتابه الحجة ، قال: وقد يجرون الوقف مُجرى الوصل في ضرورة الشعر ، فيثبتون فيه ماحكمه أن يثبت في الوقف . وليس ذلك ماينبغي أن يؤخذ في التنزيل ، لأنهم إنما يفعلون ذلك لتصحيح وزن أو قافية ، وذانك لايكونان في التنزيل [3] .

وقد يذكر طعن النحاة في قراءة ما ، ويدع ذلك دون تعليق ، فقد ذكر الزمخشري في المفصّل قراءة (ولا الضألين) [4] وذكر أنها هرب من التقاء الساكنين . فذكر ابن يعيش أن هذه القراءة رويت عن أيوب السِّختياني . ثم ذكر سؤال المبرد للمازني أيقيس ذلك فأجابه : لا ولا أقبله . ولم يعلق الشارح بشيء . لكن ماروراه بعدُ عن أبي زيد يوحي بأنه يقبله وإن لم يصرح بذلك . فقد ذكر أبو زيد قال : سمعت عمرو بن عبيد يقرأ : ﴿ فيومئذ لايُسأل عن ذنبه

---

(١) سورة البقرة : ٢/٢٥٨ .

(٢) شرح المفصل ٣ : ٩٣ وانظر كتاب السبعة ١٨٨ – البحر ٢ : ٢٨٨ .

(٣) الحجة للقراء السبعة للفارسي ٢ : ٣٦٠ ، ٣٦١ .

(٤) الفاتحة : ١/٦ .

إنْسُ ولاجأن ﴾ (١) فظننته قد لحن ، حتى سمعت العرب تقول : شأبة . ومن ذلك قول الشاعر :

وَبَعْدَ بياضِ الشيبِ من كلّ جانب      علا لِمّتي حتى اشعألّ بَهيمُها (٢)

وقد يحتجون بقراءة شاذّة فيقبلها ويعللها ، فقد ذكر الزمخشري من الأسماء التي صححت شذوذاً : مَكْوَزة ومَزْيَد ومَرْيَم ومَدْيَن ومَشْوَرة ... وقرئ : ﴿ لَمَثْوَبَة من عند الله ﴾ (٣) فذكر الشارح أن هذه قراءة قتادة وأبي السمَّال . وقال : إن القياس : مثابة . وذكر عدة أسماء وردت على أصلها عن أبي زيد ، وعلل ماورد بقوله : كأنهم أخرجوا بعض المعتل على أصله تنبيهاً عليه ومحافظة على الأصول المغيَّرة (٤) .

وقد يحتجّ الزمخشري بالقراءة الشاذة فيؤيده الشارح ، ويحتجّ بهذه القراءة في غير ما موضع فقد ذكر الزمخشري أنه قد جاء قليلا أن يؤمر الفاعل المخاطب بالحرف ، ومنه قراءة النبي صلى الله عليه وسلم ﴿ فبذلك فَلْتفرحوا ﴾ (٥) . فذكر ابن يعيش أن الأمر قد يجيء على أصله شاذّاً ، فمن ذلك القراءة المعزوّة إلى النبي صلى الله عليه وسلم وهو قوله تعالى : ﴿ فبذلك فلتفرحوا ﴾ وقرأ بها أيضاً عثمان بن عفان وأبيّ بن كعب وأنس بن مالك (٦) . وقد قبلها

---

(١) سورة الرحمن : ٥٥/٣٩ وانظر المحتسب ١ : ٤٦ ، البحر : ١ : ٣٠ - القرطبي ١ :١٥١.

(٢) في اللسان " شعل " ولم يعزه . وروايته مخالفة لماورد ههنا .

(٣) سورة البقرة : ٢/١٠٣ .

(٤) شرح المفصل ١٠ : ٨٥ ، ٨٦ ، وانظر شواذ ابن خالويه : ٨ .

(٥) سورة يونس : ١٠/٥٨ .

(٦) شرح المفصل ٧ : ٦١ .

الشارح واحتجّ بهـا مرتين قبل ورودها في نـصّ الزمخشـري [1] .
وهذه القراءة ذكرها ابن خالويه في شواذه عن النبي صلـى ا لله عليـه وسلم [2] ، وعن الكسائي في رواية زكريا بن وَرْدَان وعن يعقـوب ... وذكرها ابن جني في المحتسب ، وكـلام ابـن يعيـش مختصـر مـن المحتسب [3] .

ويذكر قراءةً مـا ولا يذكـر قارئهـا فيقبلهـا إن حُملـت نحويـاً على وجه ، وينعتها بالشذوذ إن حملت على وجه آخر ، فقـد ذكـر أن بعضهم قرأ ﴿ وقولوا للناس حسنى ﴾ [4] قال : فإن حُمل علـى الصفة كان شاذّاً ، والجيد أن يحمل على المصدر لمـا ذكرنـاه مـن أنّ المصدر يكون معرفة ونكرة [5] . وهذ القـراءة ذكـرت عـن الحسـن والأخفش وأبي وطلحة بن مصرف .

هذه معظم وجوه القراءات التي عرض لها ابنِ يعيش بالمناقشة، فقبل بعضاً وعلله ، وضعف آخر . وربما قبل ضرباً منها بعد التأويل والتقدير .. لكن وجوه القراءات المتبقية وهي الأكثر والأغزر والـتي لم نعرض لها ، كانت مقبولة عند الشـارح احتـجّ بهـا وعلـلّ قسـما منها ، وقد يعرض للقراءتين في الآية الواحدة فيقبلهما ويعللهما معـا أو يعلل إحداهما دون أن يعرض للقـراءة الأخـرى بنقـد أو لقارئهـا بتجريح . وهذا هو الغالب على موقفه من القراءات الـتي يحتج بهـا

---

(١) شرح المفصل ٤ : ٥٠ - ٧ : ٤١ .
(٢) شواذ ابن خالوية : ٥٧ .
(٣) المحتسب ١ : ٣١٣ .
(٤) سورة البقرة : ٢/٨٣ .
(٥) شرح المفصل ٦ : ١٠٢ وانظر البحر المحيط ١ : ٣٨٥ والإتحاف : ١٦٩ .

سواء أوردت في المفصل أم في الشرح :

احتجّ مثلاً على إبدال الهمزة من الهاء بقراءةٍ شاذة ، نسبها ابن خالويه إلى أبي السوار الغنوي وهي ﴿ هيّاكَ نَعبد وهيّاك نستعين﴾[1] وأشار إلى كثرة مثل هذا الإبدال [2] .

ومن ذلك أنه ذكر أن صيغة (القيّام) تكون بمعنى القيّوم ، واحتج على ذلك بقراءةٍ نسبت إلى ابن مسعود وابن عمر وعلقمة والنخعي والأعمش وعمر وهي ﴿ الحيّ القيّام ﴾ [3] .

وفي مبحث الجموع ذكر أسماء الجمع وهي أسماء مفردة دالة على الجمع وليست بجمع على الحقيقة ، فذكر منها الجامل وهو القطيع من الإبل ، وذكر الباقر وهو جماعة البقر ، واحتجّ لذلك بقراءة ذكرت في الشواذ هي " إنّ الباقر تشابه علينا " [4] .

واحتج بقراءة الكسائي في تمثيله للرَّوم ، وقد ميز ابن يعيشٍ الرّوم عن الإشمام بعد أن أشار إلى أنّ بعضهم يعدونهما شيئا واحداً. " فالإشمام هو تهيئة العضو للنطق بالحركة من غير صوت ، أما الرّوم فهو حركة خفيفة "[5] وضرب مثالاً لذلك قراءة الكسائي بالرّوم ، وهو : أن يشرب الكسرة ههنا شيئاً من الضمة " : ﴿وإذا

---

(١) الفاتحة : ١/٤ . وسبق تخريجها .

(٢) شرح الملوكي ٢٨٢ وشرح المفصل ١٠ : ٤٢ . شواذ ابن خالويه : ١ .

(٣) سورة البقرة : ٢/٢٥٥ وآل عمران : ٢ وشرح المفصل ٦: ١٢٧ والبحر ٢ : ٢٧٧ والقرطبي ٣ : ٢٧٢ .

(٤) سورة البقرة : ٢/٧٠ وانظر شرح الملوكي ٣٧٦ وشرح المفصل ٥ : ٧٨ وشواذ ابن خالويه : ٦ ، والبحر ١ : ٢٥٣ والقرطبي ١ : ٤٤٦ .

(٥) شرح المفصل ١٠ : ٧٤.

قيل لهم ﴾ و ﴿ وغيض الماء ﴾ و ﴿ حيل ﴾ و ﴿ وسيق الذين كفروا ﴾ [(١)] . وعلل هذه القراءة بقوله : " وذلك أنهم أرادوا نقل حركة العين إلى الفاء لما ذكرناه من إرادة إعلال الفعل والمحافظة على حركة الفاء الأصلية فلم يمكن الجمع بينهما ، فأشربوا ضمة الفاء شيئاً من الكسرة فصارت حركة بين حركتين بين الضمة والكسرة " [(٢)] .

وقد ذكر ابن يعيش التداخل بين وزني يفْعُل ويفْعِل : ينصُر ويضربِ . وكان قد ذهب إلى أن القياس أن يكون مضارع غير المتعدي بضم العين نحو : سكَت يسكتُ ، ومضارع المتعدي بكسرها نحو : ضرب يضرب . ثم قال : " إلا أنهما قد يتداخلان، وربما تعاقبا على الفعل الواحد وذكر أنه قد قرئ : ﴿ يعكُف ﴾ بضم الكاف وكسرها و ﴿ يَعْرِش﴾ بضم الراء وكسرها أيضاً[(٣)] وهو بهذا يشير إلى قراءتين سبْعيتين ويقبلهما تسليماً ، ولايرجّح إحداهما على الأخرى [(٤)] .

وقد يذكر قراءةً هي مما ورد في الشواذ فيسوّي في المعنى بينها وبين قراءة سبعية مشهورة ، فإنه عرض لقراءة ابن مسعود ﴿ وفوق كل ذي عالم عليم ﴾ [(٥)] وهي مما ذكره ابن جني في المحتسب وابن خالويه في شواذه . فعللها ورأى أن الأشبه بالقياس أن يكون العالم

---

(١) الآيات على التتالي:البقرة:٢/١١–هود : ١١/٤٤ – سبأ : ٣٤/٥٤ – الزمر : ٣٩/٧١.

(٢) شرح المفصل ١٠ : ٧٤.

(٣) سورة الأعراف : ٧/١٣٧ ، ١٣٨ وانظر كتاب السبعة ٢٩٢ والقرطبي ٧ : ٢٧٣ والبحر ٤ : ٣٧٧ والإتحاف ٢٧٣ والمبسوط : ٢٠٣ .

(٤) شرح المفصل ١٠ : ٧٤.

(٥) سورة يوسف : ١٢/٧٦ .

ههنا مصدرا كالفالج والباطل ، فكأنه قال : " وفوق كل ذي علم عليم " فالقراءتان في المعنى سواء . ويجوز أن يكون على مذهب من يرى زيادة ذي فيكون حاصله : ﴿ وفوق كل عالم عليم﴾ ، ويجوز أن يكون من إضافة المسمّى إلى الاسم ، أي وفوق كل شخص يسمى عالماً ، أو يقال له عالم ، عليم . وذلك على حدّ قول الشاعر :

إليكُمْ ذَوِي آلِ النّبي تطلّعت نوازع من قلبي ظِماء وألببُ

وكلام ابن يعيش ههنا كلّه مأخوذ من المحتسب . وقد رأينا أنه لم يَعْرِض لقراءة ابن مسعود بمدح ولاذمّ وإنما ساوى بينها وبين السبعية [(١)] .

واحتجّ بقراءة شاذّة نسبها ابن جني في المحتسب إلى الأعمش ، وابن خالويه في شواذه إلى ابن مسعود وهي قوله تعالى ﴿وهذا بعلي شيخ﴾ [(٢)] برفع " شيخ " احتجّ بها على تعدد الخبر . وقد نسبت هذه القراءة إلى المطوعي وأبيّ ، وناقشها ابن جني مناقشة مطولة في المحتسب ، لكن ابن يعيش اكتفى بالوشل ، ولم يعرض لذكر الوجوه المختلفة في رفع " شيخ " [(٣)] .

وقد يأتي بقراءةٍ يحتمل إعرابها أكثر من توجيه ، فيذهب إلى

---

(١) شرح المفصل ١ : ٥٣ ، ٣ : ١٣ والمحتسب ١ : ٣٤٦ ، ٣٤٧ وشواذ ابن خالويه : ٦٥، والبحر المحيط ٥ : ٣٣٣ .

والبيت المذكور بيت مشهور للكميت بن زيد وهو في شرح الهاشميات ص : ٣٩ .

(٢) سورة هود : ٧٢ .

(٣) شرح المفصل ٤ : ٣ : والمحتسب ١ : ٣٢٤ وشواذ ابن خالويه : ٦٠ والبحر ٥ : ٢٤٤ والقرطبي ٩ : ٧٠ ومعاني الأخفش ٢ : ٣٥٦ ومعاني الفراء ٢ : ٢٣ والإتحاف : ٣٠٩ .

وجه تدعمه قراءة أخرى للآية نفسها . ففي مبحث الحال ذكر الآية ﴿أو جاؤوكم حَصِرَتْ صدورُهم﴾ [1] فجعل جملة " حصرت " حالية على تقدير " قد" . وقال : يؤيد ذلك قراءة من قرأ " حصرةً" بالنصب وهي قراءة نسبها ابن مهران إلى يعقوب وحده ، وذكرت في معاني الأخفش ولم تعز فيه إلى قارئ بعينه[2] . وذكر ابن يعيش مذهب الأخفش والكوفيين في جواز مجيء الماضي حالا سواء أكانت معه (قد) أو لم تكن [3] . ومن الجدير بالذكر أن الفارسي نقل في البغدايات عن المسائل الكبير للأخفش قولا آخر يجعل فيه جملة (حصرت) صفة لموصوف محذوف : أو جاؤوكم قوم حصرت صدورهم [4] .

واحتج في مبحث الترخيم بقراءة نسبها ابن جني في المحتسب إلى علي بن أبي طالب وابن مسعود ويحيى والأعمش ﴿ونادَوا يامال ليقض علينا ربك﴾[5] . وقد خرج تعليق ابنِ يعيش على هذه الآية مخرج النادرة ، فزعم أن أحدهم سمع قارئا يقرأ هذه الآية بالترخيم فقال : ماأشغل أهلَ النار عن الترخيم [6] . وكان ابن جني قد علل هذه القراءة تعليلاً يناسب مافيه أهل النار من انشغالٍ بأنفسهم عن الترخيم .

واحتجّ ابن يعيش بقراءة ابن مسعود على إجراء مصدر التنزيل

(١) سورة النساء : ٤/٩٠ .
(٢) انظر المبسوط : ١٨٠ والنشر ٢ : ٢٤٢ . ومعاني الأخفش ١ : ٢٤٤ .
(٣) شرح المفصل ٢ : ٦٧.
(٤) المسائل البغداديات : ٢٤٥ .
(٥) سورة الزخرف : ٤٣/٧٧.
(٦) شرح المفصل : ٢ : ٢٢ .

على أنزل في قراءته إذ قرأ ﴿وأنزل الملائكة تنزيلاً﴾ [1] لأن معنى أنزل ونزّل واحد ، ونسبت هذه القراءة أيضاً إلى أبي رجاء . وقراءة الجماعة ﴿ونزّل الملائكة تنزيلا﴾[2] .

واحتجّ أيضا بقراءة ابن عامر ليستدلّ بها على شَبَه الجملة الفعلية بالجملة الأسمية من حيث صار أول جزء منها غير فعل . قال الله تعالى في قراءة ابن عامر : ﴿ولاتتبعان سبيل الذين لايعلمون﴾[3] بتخفيف نون (تتبعان) وكسرها . " فقوله (لاتتبعان) في موضع الحال ، فهو مرفوع والنون علامة الرفع ، وليس بنهي لثبوت النون فيه . ولاتكون نون التأكيد لأن نون التأكيد الخفيفة لاتدخل فعل الاثنين عندنا . والتقدير فاستقيما غير متبعين [4] .

فهذه قراءة انفرد بها من السبعة ابن عامر ، وقد قبلها ابن يعيش وعللها على الرغم من "أن القراءة بالنون المشددة هو الاختيار لصحته في المعنى والإعراب ولأن الجماعة عليه "[5] .

وقد كثر ذكر القراءات في مبحث الإدغام ، وقبل ابن يعيش معظمها ، وقدم لها تعليلات صوتية تدل على طول باعه في معرفة الأصوات وصفاتها ومخارجها . وأكثر من ذكر قراءات أبي عمرو ابن العلاء لأن أبا عمرو هو صاحب الإدغام الكبير كما تقدم النص

---

(١) سورة الفرقان : ٢٥|٢٥ .
(٢) شرح المفصل ١ : ١١١ وانظر البحر ٦ : ٤٩٤ – القرطبي ١٣ : ٢٤ .
(٣) سورة يونس : ٨٩|١٠ .
(٤) شرح المفصل ٩ : ٣٨ ، ٣٩ .
(٥) الكشف : ١ ٥٢٢ وانظر كتاب السبعة ٣٢٩ وكتاب سيبويه ٢ : ١٧٢ والبحر ٥ : ١٨٧ ، والقرطبي ٨ : ٣٧٦ .

على ذلك . ولم يعترض على إدغام أبي عمرو إلا في مواضع محدودة.

فقد قبل قراءة أبي عمرو وحمزة شاهداً على إدغام التاء والطاء في الآية ﴿بيت طائفة﴾[1] وعلّق على إدغام أبي عمرو الشين في السين في قوله تعالى ﴿ إلى ذي العرش سبيلا ﴾ [2] والسين والشين في قوله تعالى ﴿واشتعل الرأس شيبا﴾ [3] لأنهما متواخيتان في الهمس والرخاوة ، وعلّق الشارح بقوله : " وليس هذا مذهب البصريين لأن للشين فضل استطالة في التفشي وزيادة صوت على السين [4]

وذكر أنّ الضّاد لاتُدغم إلا في مثلها ، وذكر قراءة أبي عمرو رواية عن أبي شعيب السوسي عن اليزيدي أن أبا عمرو أدغمها في الشين في قوله تعالى ﴿لبعض شأنهم﴾[5] وقد تقدم القول في حملها على الاختلاس لا على الإدغام .

---

(١) سورة النساء : ٤/٨١ وانظر الإتحاف ٢٢٨ والقرطبي ٥ : ٢٨٩ وكتاب السبعة ٢٣٥ والكشاف ١ : ٤١٨ ومعجم القراءات ٢ : ١٤٨ وأثر القراءات في الأصوات : ١٣٩ .

(٢) سورة الإسراء : ١٧/٤٢ وانظر غيث النفع ١٦١ وقال : ولم يقع في القرآن إدغام شين في سين إلا في هذا وعلله بقوله : من أجل زيادة الشين بالتفشي . ومعجم القراءات ٣ : ٣٢٤.

(٣) سورة مريم : ١٩/٤ وانظر الكشاف ٣ : ٣ والفخر الرازي ٢١ : ١٨٠ ومختصر في شواذ القرآن : ٨٣ ومعجم القراءات ٤ : ٣٠ .

(٤) شرح المفصل ١٠ : ١٣٩ .

(٥) سورة النور : ٢٤/٦٢ وانظر غيث النفع ١٩٣ .

وبمثل هذا عامل ابن يعيش مارواه ابن جبير[١] عن اليزيدي من إدغام الضاد في الذال من قوله عزوجل ﴿لكم الأرض ذلولا﴾[٢] فحمل الشارح مثل هذا الإدغام على الإخفاء واختلاس الحركة لا على الإدغام[٣] .

وذكر ضروباً انفرد بها بعض القراء وقبلها ولم يعلق عليها ، فقد ذكر أن حمزة والكسائي اتفقا على إدغام لام بل وهل في التاء والثاء والسين في جميع القرآن فقرآ : ﴿ بتّؤثرون الحياة الدّنيا﴾[٤] = بل تؤثرون . و" هثوب" [٥] = هل ثوب و " بسّولت "[٦] بل سولت وقرأ الكسائي وحده بإدغام لام بل وهل في الطاء والضاد والزاي والظاء والنون ، وقرأ ﴿ بل طبع ﴾[٧] و﴿ بل ضلّوا ﴾ [٨] و ﴿ بل زين للذين كفروا ﴾ [٩] و ﴿ بل ظننتم أنْ لَنْ ينقلبَ الرسولُ ﴾ [١٠] و : ﴿ بل نتبع ما ألفينا ﴾ [١١] و ﴿ من يفعل ذلك ﴾ [١٢] فابن يعيش فيما يبدو قبل جمع هذه القراءات وأقرها [١٣] .

---

(١) في الأصل ابن صقر ، والتصحيح عن الإدغام الكبير ، نسخة العلامة النفاخ .
(٢) سورة الملك : ١٥/٦٧ .
(٣) شرح المفصل ١٠ : ١٤٠ .
(٤) سورة الأعلى : ١٦/٨٧ .
(٥) سورة المطففين : ٣٦/٨٣ .
(٦) سورة يوسف : ١٨/١٢ .
(٧) سورة النساء : ١٥٥/٤ .
(٨) سورة الأحقاف : ٢٨/٤٦ .
(٩) سورة الرعد : ٣٣/١٣ .
(١٠) سورة الفتح : ١٢/٤٨ .
(١١) سورة البقرة : ١٧/٢ .
(١٢) سورة الفرقان : ٨٦/٢٥ .
(١٣) شرح المفصل ١٠ : ١٤٢ ، ١٤٣ .

وقد عرض للخلاف في إدغام الراء في اللام ، فذكر مذهب سيبويه والبصريين في عدم جواز إدغام الراء في اللام ، وقال : لم يخالف سيبويه أحدٌ من البصريين في ذلك إلا ماروي عن يعقوب الحَضْرمي أنه كان يدغم الراء في اللام في قوله عزوجل : ﴿ يغفر لكم ﴾ [1] . ثم ذكر حكاية عن ابن مجاهد أن أبا عمرو كان يدغم الراء في اللام سواء أكانت الراء ساكنة أم متحركة ، فالساكنة نحو قوله تعالى : ﴿ فاغفر لنا ﴾ [2] وقوله ﴿ واستغفر لهم ﴾ [3] و ﴿ يغفر لكم ذنوبكم ﴾ [4] .... والمتحركة في قوله : ﴿ سخَّرَ لكم﴾[5] و ﴿ هنَّ أطهرُ لكم ﴾ [6] ثم ذكر إجازة الكسائي والفراء إدغام الراء واللام ، وذكر " أن الحجة في ذلك أن الراء إذا أدغمت في اللام صارت لاما ، ولفظ اللام أسهل وأخفّ من أن تأتي براء فيها تكرير وبعدها لام . وهي مقاربة للفظ الراء ، فيصير كالنطق بثلاثة أحرف من موضع واحد .

ويبدو أنه قبل على نحو ماهذا الإدغام وذلك التعليل ، ولكنه أومأ في النهاية إلى أن ذلك انتهى في قراءة أبي عمرو فقط . وذكر قول أبي بكر بن مجاهد : " لم يقرأ بذلك أحد علمناه بعد أبي عمرو سواه [7] .

---

(١) سورة الأحقاف : ٣١/٤٦ وغيرها .

(٢) سورة آل عمران ١٦/٣ وغيرها .

(٣) آل عمران : ١٥٩/٣ .

(٤) آل عمران : ٣١/٣ .

(٥) سورة ابراهيم : ٣٢/١٤ وغيرها .

(٦) سورة هود : ٧٨/١١ .

(٧) شرح المفصل ١٠ : ١٤٣ والقراءات المشار إليها ههنا لايذكرها علماء القراءات في باب فرش الحروف وإنما يشيرون إليها في مبحث الإدغام الصغير والإدغام الكبير انظر النشر ٢ : ٢ ومابعدها و كتاب السبعة ١١٣ وما بعدها .

وأظن أن ماقدمنا أصبح وافياً شافياً في تصوير موقف ابن يعيش من القراءات ، إنه موقف النحوي البصري المتأخر ، والمتمسك بأصول مذهبه ، وقد خمدت العصبية ، وهمدت الحدّة ، فمال إلى الاعتدال والهدوء ، وتمسك بأصوله من غير رفض مطلق لآراء الآخرين ، فللكسائي مكان وللفراء مثله وحتى لابن كيسان ، لكن " كتاب سيبويه " تبقى له الصدارة ، وآراء البصريين لها الأفضلية ولها الحجة والبرهان .

وابن يعيش وإن وافق على تضعيف بعض القراءات فإنه لم يذهب مذهب المبرد في الطعن بها ، ولا مذهب الزمخشري في الحط من شأن بعضها ، ولم يذكر أحداً من القراء بالزّراية والانتقاص . وماذكر في كتابه من أنّ نافعاً لم يكن يدري ماالعربية ، جاء عرضاً، وربما ساقه اليه اتساعه في النقل ، وقد تقدّم أن هذا الكلام هو كلام المازني في نافع . ولم يصرّح الشارح بعدم تواتر السبع وغيرها كما فعل الاستراباذي ، ولكن مواقفه من القراءات تشي بأنه كان يرى هذا ، شأنه شأن العلامة الأستراباذي .

وبعد كل ماتقدّم فإن القرآن الكريم بقراءاته يبقى مصدراً جليلاً وأساسياً لابن يعيش ، عوّل عليه واعتمده ، واستمدّ منه واستشهد به واستفتاه في مسائله ، واستنطقه في قضاياه ، وكانت آياته الكريمة تتلألأ في كل صفحةٍ من صفحات شرحيه ، وفي كلِ سطرٍ من سطورهما ، ولاسيما أنه كان قد أحكمه قراءةً ودرساً وتدبّراً ، فآياته مستحضرةٌ ماثلة في الذهن ، ومعانيه في حبالة الخاطر والفكر لاتندّ عنها . فلا عجب أن كان أعلى مصادر السماع وأعزّها ، وأغلاها وأهمها ، لالدى ابن يعيش فقط بل لدى النحاة قاطبة ، فإذا رموا فإنما به يرمون وعنه ينافحون ، وعن فصاحته

بفصاحته يجالدون . وإنني لأجلّ النحاة – خدمة القرآن الكريم – أن يُلَزّوا مع المستشرقين في قَرَن ، فيُتّهموا بالتهجم على القرآن ، ويُنعتوا بأنهم طُغاة ، وهم الذين كان همهم وسدَمُهم في نحوهم أن يدرسوا النص القرآني ويستنطقوه ويستنبطوا قواعده ، وكان منهم القراء والحفاظ ، فهم لايقلّون غَيْرَةً على النص القرآني من أي منافح غيور ، ولعل غيرتهم وحرصهم على سلامة النص القرآني هي التي دفعت ببعضهم إلى الطعن في بعض القراءات لا في القرآن ، تنزه القرآن عن ذلك ، وجلّ النحاة أن ينزلوا إلى هذا الدَّرك . ولكنها – وحسب تعبير العلامة محمود محمد شاكر – شهوة القول وهي ليست حسنة بل قبيحة .

الحديث النبوي :

كان بالإمكان تجاوز مبحث الاحتجاج بالحديث النبويّ الشريف لدن كلامنا عن السماع ، لأنَّ مسألة الاحتجاج بالحديث لم تكن مطروحة على نحو نظري لدى النحاة ولم يلتفتوا إليها ، مع أنهم كانوا يحتجّون بالحديث ولكن بمقدار وعلى ندْرة . فسيبويه احتجّ بالحديث في عشرة مواضع [1] ، أما المبرد فإنه أكثر من الاحتجاج بالحديث على قضايا لغوية وبلاغية في كتابه الكامل [2] ، واحتجّ فيه بالحديث فيما يقرب من أربعين ومائة موضع ، ولكنّ

(١) كتاب سيبويه ١ : ٧٣ ، ١٣٠ ، ١٦٤ ، ١٦٥ ، ٢٣٢ ، ٢٥٧ ، ٣٥٦ ، و ٢ : ٣٥ ، ٤٠ ، ٢٥٩ . وذكر أستاذنا العلامة النفاخ ستة أحاديث في فهرسه لشواهد سيبويه : ٥٧ ، ٥٨ ثم دلني على حديثين آخرين هما : " لايدخل الجنة إلا نفس مسلمة " ٢ : ٢٠ و " إن الله ينهاكم عن قيل وقال " ٢ : ٥٣ ثم وقعت على التاسع في أثناء عملي في المفصل وهو " الناس مجزيون بأعمالهم .. " سيبويه ١٢ : ١٣٠ ووقعت على العاشر في فهارس محقق سيبويه الأستاذ عبد السلام هارون وهو " فبها ونعمت " ٢ : ٢٥٩ .

(٢) انظر فهارس الكامل : ٩٦ ، ومابعدها .

احتجاجه بالحديث في كتابه المقتضب كان محدوداً ، وربما لم يجاوز عشرةمواضع [1] . وأقلّ منه استشهادا بالحديث كان ابن السراج الذي احتجّ بثلاثة أحاديث في أربعة مواضع [2]، أما الفارسي فإن استشهاده بالحديث يختلف كثرة وقلة من كتاب إلى آخر ، ففي الإيضاح العضدي احتجّ بحديث واحد [3] وكذلك في المسائل المنثورة [4] بينما نجده يحتجّ بأحد عشر حديثاً في المسائل الحلبيات [5] وبسبعة احاديث في " العضديات " [6] وبخمسة أحاديث في المسائل البصريات [7] ، وبثلاثة في المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات [8] ، ونجد ابن جني أكثر احتجاجا بالحديث الشريف واستئناساً به من شيخه [9] ، وذهبت الدكتورة خديجة الحديثي إلى أن " ابن جني أول من أكثر من الاحتجاج بالحديث كثرة فاقت مَنْ

---

(١) انظر المقتضب ١ : ٣٤ ، ٢٣٢ ، ٢٣٣ ، و ٢ : ١٨٤ ، ٢٠٥ ، ٢١٨و ٣ : ٢٥٠و ٤ : ٢٥٤ ، ٣١١ ، ٣٦٢ ، ٣٦٣ وانظر موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث ٨٨ وما بعدها .

(٢) الأصول ١ : ١٣١ ، ٢٧٢ ، ٤٠١و ٢ : ٤٤ .

(٣) الإيضاح : ١٠١ .

(٤) المسائل المنثورة : ٥١ .

(٥) المسائل الحلبيات : ١٩ ، ٢٣ (٢) ، ٢٤ ، ٣٠ (٢) ، ٦٢ ، ٦٤ ، ٩٩ ، ٢٧٦ ، ٣٠٤

(٦) المسائل العضديات : ١٢ ، ١٥ | ٥٦ ، ١٤٦ ، ١٨٧ ، ٢١٦ .

(٧) المسائل البصريات : ٢٧٠ ، ٢٨٣ ، ٣٧٨ ، ٧٤٢ ، ٧٦٤ .

(٨) المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات ٢٥٤ ، ٤١٦ ، ٤٩٨ .

(٩) انظر على سبيل المثال كتاب المحتسب ١ : ٨٨ ، ١٨٦ ، ٣٤٢ ، و ٢ : ١٦ ، ٣٣ ، ٣٤ ، ٤٣ ، ٤٥ ، ١١٧ ، ١١٨ ، ٢٠٤ ، ٣٣١ ، ٣٣٢ ، ٣٦٠ ، ٣٦١ ، والمنصف ١ : ٦١ ، ١٣٤ ، ٣٨٩ ، و٢ : ١٨٣ ، ٣٢٦ ، و ٣ : ١٠ ، ١١ والخصائص ١ : ٢٥، ٢٥١ ، و ٣ : ٧٧ ، ٢٣٦ ، ٢٣٧ ، و كتاب الدكتورة خديجة موقف النحاة : ١٣٦ ومابعدها و كتاب ابن جني النحوي ١٣١ وما بعدها .

تقدمه ، ووصلت إلى أكثر من أربعة أضعاف الأحاديث التي احتجّ بها أبو عليّ الفارسي " [١] . ومن الجدير بالذكر أن بعض هذه الأحاديث يرد في كتب النحاة وكأنه من كلام العرب ، فسيبويه لم يصرح بأي حديث ، وإنما يرد الحديث عرضاً شأنه شأن أي قول من أقوال العرب . وهذه الأحاديث التي وردت لدى النحاة لم تكن محور اهتمامهم ، ولا عقدوا حولها بحوثهم ولا بنوا عليها قواعد ولا ضوابط ، ولم يكن هذا استهانة منهم بها ، ولا استصغاراً منهم لشأن الحديث ، ولكنّ رواية الحديث ورواته أحاط بهم من الملابسات ماأخرجهم بادئ ذي بدء خارجَ دائرة الاحتجاج النحوي إلا ماندر، وفي إطار هذه النّدرة كان الاحتجاج ، " والقدامى لم يثيروا هذه القضية ولم يناقشوا مبدأ الاحتجاج بالحديث، وبالتالي لم يصرّحوا برفض الاحتجاج به " [٢] . ولذلك أشرنا إلى أنه كان بالإمكان تجاوز هذا المبحث لانعدام تأثيره في النحو ، ولكن المتأخرين أثاروا هذه القضية ، ثم اهتمّ بها المعاصرون نظرياً وتطبيقياً، ومنهم من ناقشها بحماسةٍ واندفاع . ولمّا كان الزمخشري من الذين احتجوا بالحديث كما احتج به متقدمو النحاة، وتابعه الشارح فاحتجّ بأحاديث أخر زيادة عما أورده الزمخشري ، فإنه بات من اللازم أن نقف عند هذا المبحث لنوفيه حقّه من النظر والبحث .

لاخلاف في فصاحة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، بل جلّت فصاحته أن توضع موضع الشك ، وجلَّ بيانه أن يُثار حوله جدال. وقد امتلأت معاجم المتقدمين بأحاديثه تحتجّ بها في اللغة ، وأفردت لمفردات أحاديثه وغريبها المعجمات الخاصة ، أما كتب

---

(١) موقف النحاة : ١٤٨ .

(٢) الحديث النبوي في النحو العربي : ١١٠ .

النحاة فإنّها اقتبست من أحاديثه القليل ، والأحاديث المحتجّ بها في النحو إنما هي قلّة نادرة بالقياس إلى ماا احتجّوا به من آيات القرآن الكريم وأشعار العرب وكلامهم و لم يؤثر عن أحد من المتقدمين أنه رفض الاحتجاج بالحديث ، و لم تكن هذه المسألة – كما أشرنا – موضع بحث حتى جاء ابن الضائع أبو الحسن علي بن محمد (تـ ٦٨٠هـ) فأثار هذه القضية عندما صرّح في شرحه للجمل أنه " قد تبين في أصول الفقه أنه يجوز نقل الحديث بالمعنى وعليه حُذّاق العلماء ، فهذا هو السبب عندي في ترك الأئمة كسيبويه وغيره الاستشهاد على إثبات اللغة بالحديث ، واعتمدوا في ذلك على القرآن وصريح النقل عن العرب ، فلولا تصريح العلماء بجواز النقل بالمعنى في الحديث ، لكان الأولى في إثبات فصيح اللغة حديث النبي صلى الله عليه وسلم ، لأنه من المقطوع به أنه أفصح العرب"[1] وتابع أبو حيان الأندلسي ( تـ ٧٤٥ هـ) إثارة هذه القضية عندما زعم في معرض مناقشته آراء ابن مالك في " شرح التسهيل " وردّه عليه ، أن النحاة المتقدمين لم يحتجوا بالحديث ، وأخذ على ابن مالك احتجاجه بالحديث ، وزعم أنه اول مَنْ لهج بالاحتجاج بالحديث قال : " قد لهج هذا المصنف – أي ابن مالك – في تصانيفه بالاستدلال بما وقع في الحديث من إثبات القواعد الكلّية في لسان العرب بما روي فيه ، ومارأيت أحداً من المتقدمين ولا المتأخرين سلك هذه الطريقة غيرَ هذا الرجل " [2] .

وعللّ أبو حيان مااعتقده من سببٍ لانصراف النحاة عن الاحتجاج بالحديث بأمرين هما : جواز نقل الحديث بالمعنى ،

---

(١) النحاة والحديث النبوي نقلاً عن شرح الجمل لابن الضائع ، مخطوط دار الكتب المصرية ق ٧٢ وانظر خزانة الأدب ١ : ١٠ .

(٢) موقف النحاة : ١٨ نقلاً عن شرح التسهيل . وانظر الخزانة ١ : ١٠ .

والثاني : وقوع اللّحن كثيراً فيما روي من الحديث . ويمكننا ههنا أن نثبت نصّ أبي حيان بتمامه لأهميته في هذا الباب قال : " وقد جرى الكلام في ذلك – أي سبب عدم الاحتجاج بالحديث – مع بعض المتأخرين الأذكياء فقال : إنما تنكبت العلماء ذلك لعدم وثوقهم أن ذلك نفس لفظ رسول الله صلى الله عليه وسلم ، إذ لو وثقوا به لجرى مجرى القرآن الكريم في إثبات القواعد الكليّة به ، وإنما كان كذلك لأمرين :

أحدهما : أنّ الرواة جوّزوا النقل بالمعنى ، فنجد قصة واحدة قد جرت في زمانه صلى الله عليه وسلم فقال فيه لفظاً واحداً ، فنُقل بأنواعٍ من الألفاظ ، بحيث يجزم الإنسان بأن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يقل بتلك الألفاظ ، نحو ماروي من قوله عليه السلام " زوّجتُكها بما معك من القرآن " و " ملّكتكها بما معك " وغير ذلك من الألفاظ الواردة في هذه القصة ، فنعلم قطعاً أنه لم يلفظ بجميع هذه الألفاظ ، بل لانجزم بأنه قال بعضها ، إذ يحتمل أنّه قال لفظاً مرادفاً لهذه الألفاظ غيرها فأتت الرواة بالمرادف إذ هو جائز عندهم النقل بالمعنى ، و لم يأتوا بلفظه صلى الله عليه وسلم ، إذا المعنى هو المطلوب مع تقادم السماع وعدم ضبطه في الكتابة والاتكال على الحفظ . فالضابط منهم من ضبط المعنى ، أما ضبط اللفظ فبعيد جداً ، لاسيما في الأحاديث الطّوال التي لم يسمعها الراوي إلا مرةً واحدة ، و لم تُملَ عليه فيكتبها . وقد قال سفيان الثوريّ فيما نقل عنه : " إن قلت لكم إني أحدّثكم كما سمعت فلا تصدقوني إنما هو المعنى " ومن نظر في الحديث أدنى نظر علم العلم اليقين أنهم يروون بالمعنى .

الأمر الثاني : أنه وقع اللحن فيما روي من الحديث ، لأنّ

كثيراً من الرواة كانوا غير عرب بالطبع ، ولاتعلموا لسان العرب إلا بصناعة النحو ، فوقع اللحن في نقلهم وهم لايعلمون ذلك ، ووقع في كلامهم وروايتهم غير الفصيح من لسان العرب . ونعلم قطعياً من غير شك أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان أفصح الناس ، فلم يكن ليتكلّم إلا بأفصح اللغات وأحسن التراكيب وأجزلها . وإذا تكلم بلغة غير لغته فإنما يتكلم بذلك مع أهل تلك اللغة على طريق الإعجاز وتعليم الله له ذلك من غير معلم إنساني ولا ملقّن لها من أهلها ، كحديثه عليه السلام مع النّمر بن توْلب ومع الوافدين عليه من غير أهل لغته ، و لله درّ أبي عبد الله بن الأعرابي – رحمه الله – فإنّه مرّ على قوم من الزنادقة وهم يتطلبون – على زعمهم – في القرآن لحناً فقال لهم : ويلكم ، هَبكم شككتم في كونه نبياً ، أتشكون في كونه عربياً ؟ " [1] .

وكلام أبي حيان هذا فيه نظر ، ولن أقف عنده لأنه لاغرض لنا به ، إلا من حيث أنه أثار هذه القضية ، وبيّن أسباب عدم الاحتجاج بالحديث ، وانقسم العلماء بعد إثارة القضية إلى ثلاثة أقسام : فكانَ هناك المجوّزون الذين يجيزون الاحتجاج بالحديث . ويأخذون على المتقدمين إهمالهم ذلك ، ويردّون على المانعين أسبابهم . وكان هناك المانعون كابن الضائع وأبي حيان اللذين أثارا المسألة . وكان هناك مذهب المعتدلين الذين وقفوا موقفاً وسطاً بين المانعين مطلقاً والمجوزّين مطلقاً كالشاطبي (ت ٧٩٠هـ) الذي وضع شروطاً للاحتجاج بالحديث ، وهاجم النحاة الذين احتجوا

---

(١) موقف النحاة : ٢٠ نقلاً عن شرح التسهيل . وانظر الخزانة ١ : ١٠ ، ١١ والاقتراح : ٥٢ .

بأجلاف العرب الذين يبولون على أعقابهم ، وتركوا الاحتجاج بالحديث النبَوي الذي اعتنى رواته بنقل ألفاظه وضبطها ، عنايتهم بمعانيه وأسانيده [1] . وتردد السيوطي بين المانعين والمجوزين ، واختلف كلامه من موضع إلى آخر ، ولم يكن له موقف ثابت فمن هنا نجد مَنْ ينسبه إلى المانعين ومن ينسبه إلى المجوّزين " [2] .

وإذا تركنا كلام المتأخرين هذا وهو كلام تحكمه اعتبارات لم تكن مثارة ولا مطروحة أمام المتقدمين – ونظرنا بعين العدل والإنصاف – قدْر المستطاع – إلى قلة مااحتج به النحاة من الحديث النبوي ، فإننا نجد قلة احتجاجهم منسجمةً تمام الانسجام ، من وجهة نظر منهجية مع أصولهم ومصادرهم . فأعلى مصادرهم القرآن الكريم ، ثم كلام العرب شعراً ونثراً ، وكلام العرب هذا يجب أن يسمع من أعراب سليقيين ينتمون إلى قبائل محددة وأماكن معينة ، لم يفسد الاختلاط بأهل المدن أو بغير العرب سلائقهم ، ولم يؤثر في فطرهم اللغوية . ورواة الحديث لم يكونوا جميعا كذلك فإذا كنّا نجد بينهم من عَلَت فصاحته واشتهر بها وعرف كحمّاد ابن سلمة ، فإننا واجدون أيضاً إلى جانبه من لايستطيع تجنب اللحن، وقد بلغ شياع اللحن بين المحدّثين حدّاً دفع بابن قتيبة إلى التساهل في أمر اللحن ، ورفع الإصر عن المحدّث إذا مازلّ في

---

(١) خزانة الأدب ١ : ١٢ .

(٢) موقف النحاة ٢٩ والحديث النبوي في النحو العربي ١٣٣ والسيوطي النحوي ٢٥٢ ومابعدها .

الإعراب [1] ، وهذا موقف منه عجيب غريب . فإذا كان النحاة قد أقلّوا الاستشهاد بالحديث فإنّ هذا عائد إلى أن كثيراً من رواة الحديث لاتنطبق عليهم مقاييس الفصاحة والمستوى الصّوابي الذي استقر عليه أمر النحاة ، لا إلى رفضهم للحديث بحال . فلا لوم على النحاة ولاتثريب إذا تمسكوا بمنهجهم وكانوا شديدي الدقة في تحرّي مصادر سَماعهم .

ومع ذلك فإنّ أحداً من النحاة لم يصرّح برفض حديث ثبتت صحته لفظاً ومعنى ، حتى أبو حيان الأندلسي الذي مثل بموقفه موقف المانعين للاحتجاج بالحديث ، احتجّ هو نفسه ببعض الأحاديث[2] ، ولم ير أنه باحتجاجه بها يتناقض مع موقفه ، لأنه إذا صحّ الحديث واشتهر فلا سبيل إلى رفض الاحتجاج به " كالأحاديث التي قُصد بها بيان فصاحته صلى الله عليه وسلم ، وككتابه لهمدان ولوائل بن حجر والأمثال النبوية " [3] .

وقد تسرع بعض الباحثين من المحدَثين إذ نسبوا إلى قدامى النحاة أنهم رفضوا الاحتجاج بالحديث ، ومن هؤلاء على سبيل المثال لا الحصر الدكتور مهدي المخزومي ، الذي أطلق حكما

---

(١) تأويل مختلف الحديث | ٧٨ وقد شكا ابن فارس من لحن المحدّثين في الصاحبي ٥٦ قال : " ... حتى إنّ المحدث يُحدّث فيلْحن " وتندر التنوخي بلحن أحد المحدثين : نشوار المحاضرة ٢ : ٣٤٤ وذكر ابن حزم أنه فرض على المحدث أن يصلح الحديث ويَنْشُره إذا كان ملحوناً ولايلتفت إلى ماوجد في كتابه من لحن ، ولا إلى ماحدث شيوخه ملحوناً | الإحكام ٢ : ٢٦٤.

(٢) موقف النحاة : ٣٣٩ وانظر فهارس ارتشاف الضرب ٣ : ٥٨٦ لستجد فيه ٣٥ حديثاً .

(٣) موقف النحاة : ٢٦ .

عجيباً متأثّراً بما زعمه السيوطي في الاقتراح أن " الحديث لم يجوّز اللغويون والنحاة الأولون كأبي عمرو بن العلاء وعيسى بن عمر والخليل بن أحمد من البصريين ، والكسائي وهشام والفراء وغيرهم من الكوفيين الاستشهاد به في النحو . وحاكاهم المتأخرون من بغداد والأندلس ، اللهم إلا جماعة منهم في مقدمتهم ابن مالك وأبو حيان النحوي الغرناطي " [1] .

وهنا لم يحصر الدكتور المخزومي نسبة الرفض إلى القدماء فحسب ، بل نسب إلى أبي حيان وهو على رأس المانعين ، الاحتجاج بالحديث ومتابعة ابن مالك . ولو أن الدكتور المخزومي قام بما ينبغي عليه من الاستقراء آنذاك ، وبما يجب عليه من التدقيق في كلام البغدادي ، لما وقع في هذا التعميم . ونعتقد أنه بعد تحقيقه لكتاب العين قد غيّر رأيه ورأى أن الخليل وغيره من اللغويين القدامى كانوا يحتجون بالحديث النبوي ، ولاريب أن الاحتجاج بالحديث طالعه في أول مادة بدأ بها معجم العين ، كما أننا نعتقد أنه بعد أن رأى البحوث النحوية الخالفة ، نظر وأعاد النظر ليرى أن أبا حيان كان من الذين منعوا الاحتجاج بالحديث ، وأنه كان ثاني اثنين من الذين أثاروا هذه القضية من أساسها . ولانحب أن نتتبع سائر المعاصرين في هذا الأمر ، فكثير منهم تابع السابقين ، ونسب

---

(١) مدرسة الكوفة : ٥٢ وتكررت هذه الفكرة في الكتاب المذكور انظر ص ٥٠ ، ١١٧ وانظر كتاب الاقتراح : ٥٢ .

الأقدمين إلى عدم الاحتجاج بالحديث أو رفضه من غير استقراء ولا بينة [1] ، وإن كان بعضهم أبدى لوناً من الاحتياط وضرباً من الاحتراز .

إن عدداً من الدراسات الحديثة الجادّة التي اعتمدت الاستقراء الشامل ، ومارس أصحابها التتبع الدقيق [2] ، والفهارس العلمية التي صدرت لعدد من كتب النحو كلّها تبين لنا أن المتأخرين كانوا مخطئين فيما ادّعوه من رفض النحاة القدامى الاستشهاد بالحديث ، وكانوا واهمين حينما ظنّوا أنهم هم أيضاً برفضهم الاستشهاد بالحديث إنما يتأثرون خطاهم وينهجون نهجهم " [3] .

---

(١) من هؤلاء مثلاً المرحوم طه الراوي قال : ومع ذلك نجد النحاة متقدميهم ومتأخريهم لم يعتمدوا عليه في الاحتجاج لتأييد قواعدهم ، نظرات في اللغة والنحو : ٢٠ . ومنهم الدكتور شوقي ضيف الذي نسب إلى سيبويه أنه أسس بمدرسته (البصرية) في عدم الاستشهاد بالحديث الذي روى بالمعنى لابااللفظ ، المدارس النحوية : ٨٠ . وأنظر مواقف مشابهة في : موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث " : ٣٦ ففيه ذكر لقول الدكتور عبد المنعم أحمد في دراسته عن ابن الشجري " أما في مجال النحو فقد رفض النحاة الأولون الاحتجاج بالحديث " وانظر أيضا كتاب مدرسة البصرة : ٢٥٥ ، ٢٥٦ وكتاب الأصول للدكتور تمام حسان ١٠٥ ومابعدها ، وكتاب في أصول النحو للاستاذ سعيد الأفغاني : ٤٩ ، ٥٠ وابن جني النحوي : ١٣١ وقد بدأ مؤلفه الدكتور فاضل السامرائي حديثه بقوله : " النحويون القدامى لايحتجون بالحديث النبوي ولايستشهدون به ورفضوه جملة .... " وكذلك كتب الدكتور أحمد مكي الأنصاري : " كان النحويون من رجال المدرستين يرفضون الاحتجاج بالحديث الشريف ، أبو زكريا الفراء : ٣٩٤ .

(٢) أخصّ بالذكر ههنا كتاب الدكتورة خديجة الحديثي " موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف " وكتاب الدكتور محمود فجّال " الحديث النبوي في النحو العربي " وكتاب الدكتور حسن موسى الشاعر " النحاة والحديث النبوي " .

(٣) الحديث النبوي في النحو العربي " ١١٠ .

إن الصحيح في هذا الأمر ماقاله ابن الطيب المغربي في شـرحه للاقـتراح : " لانعلـم أحـداً مـن علمـاء العربيـة خـالف العلمـاء في الاحتجاج بالحديث الشريف ، إلا ماأبداه الشيخ أبو حيان في شرح التسهيل وأبو الحسن بن الضـائع في شـرح الجمـل ، وتابعهمـا علـى ذلك الجـلال السيوطي – رحمـه الله ،– فـأولع بنقـل كلامهمـا ، وألهج به في كتبه ، واعتنى باستيفائه في كتابه الموسوم بـ " الاقـتراح في علم أصول النحو " وهو كتاب بديع ، رتبه على ترتيـب أصـول الفقه في الأبواب والفصول وأبدى فيه نكتـا غريبـة جعلهـا للفـروع النحوية كالأصول ، واسـتوفاه فيمـا كتبـه علـى المغـني ولهـج بـه في غيرهما من كتبه ظانّاً أنه من الفوائد الغريبة متلقياً له بالقبول تقليداً، غافلاً عن أنه في هذا الباب لايسمن ولايغني " [1] .

فالقدماء من اللغويين والنحاة لم يرفضوا الاحتجاج بالحديث، بل إن الاحتجـاج بـه كثـير وغزيـر لـدى اللغويـين ، وإذا نظرنـا في كتب النحاة الأوائل فإننا نجـد الاحتجـاج بـالحديث قليـلاً ، ولكـن هذا يدلّ على قبول الاحتجاج بالحديث من حيـث المبـدأ ، وبمـا أن القضية لم تكن مثارة فإنه لم يكن وكدهم تتبع الأحاديث لتوثيقها ، بل إنهم احتجوا بما اشتهر منها ، ثم تداولوه في كتبهم – على قلتـه – إلى أن جاء من المتأخرين ابن خروف (تـ ٦١٠ تقريباً) ومن بعده ابن مالك فأكثر من الاستشهاد به ، فأنكر ذلك ابن الضـائع أولاً ، وأبو حيان ثانياً ، وأثيرت المسألة .

وجاء معاصرونا ، وناقشوا المسألة وأعجبهم ما قاله ابن حزم

---

(١) الحديث النبوي في النحو العربي : ١١٣ نقلاً عن تحرير الرواية في تقرير الكفاية ٩٦ ، ٩٧

في لوم النحاة [١] ، وماقاله الدماميني [٢] ، ووجلوا هذا المبحث بعقول إن لم تكن تمرست بأصول الفقه فإنّ أصوله رسخت فيها ، وأول أصولهُ القرآن الكريم ، ويليه السنّة وعمادها الحديث ، فإذا كان الحديث النبوي هو الأصل الثاني في أصول الفقه فلمَ لايكون هو الأصل الثاني في أدلة السماع في أصول النحو ؟.

وأول مَنْ طرق هذا المبحث من المُحْدثين وأثاره – حسب علمي – هو الشيخ محمد الخضر حسين [٣] ، شيخ الجامع الأزهر ، ونشر فيه بحثاً في مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة [٤] .

وذهب الشيخ بالأدلة التي رآها مقنعة إلى وجوب الاستشهاد بالحديث ، وتبع هذا البحث بحث آخر للعلامة طه الراوي [٥] عام ١٩٣٦ – وطه الراوي حقوقي الثقافة شرعيّها – وتحمس في بحثه للاستشهاد بالحديث ، وهاجم النحاة متكئاً على ماقاله الدماميني ، ثم تساءل قائلاً : " ثم لاأدري لم ترفّع النحويون عمّا ارتضاه اللغويون من الانتفاع بهذا الشأن ، والاستقاء من ينبوعه الفياض بالعذب الزلال ، فأصبح ربع اللغة خصيباً ، بقدر ماصار ربع النحو منه جديباً :.

---

(١) قال ابن حزم في كتابه الإحكام في أصول الأحكام ٤ : ٥٤٠ ، ٥٤١ ، : ... إنه عليه السلام أفصح من امرئ القيس ومن الشمّاخ ومن الحسن البصري ، وأعلم بلغة قومه من الأصمعي وأبي عبيدة وأبي عبيد فما في الضلال البعيد من أن يُحتج في اللغة بألفاظ هؤلاء ولايحتج بلفظه فيها عليه السلام ... وقال كلاماً شبيهاً بهذا في كتابه الفصل في الملل والنحل: ٣ : ١٩٢ ورمى أهل النحو بالافتعال انظر الفصل ٥ : ٢٩ .

(٢) انظر كلام الدماميني في الخزانة ١ : ٦ وفي ١/ ص ١٤ ط هارون .

(٣) محمد الخضر حسين ١٨٧٤ – ١٩٥٨ تولى مشيخة الأزهر ١٩٥٢ .

(٤) انظر البحث في كتابه " دراسات في العربية وتاريخها " : ١٦٦ .

(٥) طه الراوي ١٨٩٠ – ١٩٤٦ م .

وكـــان حالهمـــا في الحكـــم واحـــدة
لــو احتكمنــا مـــن الدنيـــا إلى حكـــم "[1]

ويعدّ هذان البحثان على إيجازهما المحرّض والموّجه لمن تلاهما من المحدَثين . ولم يلتمس أحد منهم العذر لمتقدمي النحاة ، أو يبحث عن سبب نَدْرة استشهادهم بالحديث ، واكتفوا بما قاله الدماميني وغيره ممن تقدم ذكرهم .

وتبنّت الآراء التي انتهى إليها الشيخ محمد الخضر حسين كتبُ أصول النحو الجامعية ، كما تبنّاها مجمع اللغة العربية بالقاهرة[2] ، وفتح هذا البحثان باب البحث في الاحتجاج بالحديث على مصراعيه ، فكتبت عدة كتب مستقلة فيه ، كما كتبت فيه مباحث فَرْعية في كتب الدراسات النحوية . ومن الطريف في هذه الفصول أنّ بعض أصحابها ، كان يدّعي كل منهم أسبقية الاحتجاج بالحديث النبوي للشخصية التي يكتب عنها . فالدكتور أحمد مكي الأنصاري ادّعى هذه الأولوية لأبي زكريا الفراء ، زاعماً أن الفراء باحتجاجه بالحديث إنما يدلّ " على أنه يؤسس مذهباً جديداً يغاير المذهبين معاً وهو المذهب البغدادي " [3] وذهب الدكتور عبد الفتاح شلبي إلى أن الفارسي " من حقه أن يوضع في أوائل الذين احتجّوا بالحديث " [4] وإذا كان ابن الضائع من المتأخرين قد ذهب إلى أن ابن خروف أول من أكثر الاستشهاد

---

(١) نظرات في اللغة والنحو : ٢٣ .

(٢) موقف النحاة : ٤١٨ .

(٣) أبو زكريا الفراء : ٣٩٤ .

(٤) أبو علي الفارسي : ٢٠٣ ، ٢٠٤ .

بالحديث في النحو ، فإن الدكتور محمد عيد من المعاصرين يرى أن " السهيلي سبق ابن خروف . وأن عمل السهيلي يعدّ مقدمة صالحة لعمل ابن مالك " [١] .

ولوْ أنّ هؤلاء المعاصرين ، غضّوا النظر عن قضية الأولوية هذه ، واكتفوا بالقول : إن صاحبهم كان ممن احتجّوا بالحديث ، لكان هذا أدعى إلى سلامة البحث وموضوعية الموقف . ولاكتشفوا بعد حين أن جميع اللغويين والنحاة من أبي عمرو بن العلاء إلى الخليل وسيبويه ومَنْ تلاهم من الخالفين ، حتى أبو حيان من المانعين[٢] .. كانوا ممن احتجّ بالحديث ، ولكن الفرق بين واحدٍ وآخر كان كميّاً ، فابن خروف وابن مالك وابن هشام قد أكثروا من ذلك فيما قيل[٣] أو ادّعيَ عليهم من غير إحصاء دقيق يدعم الأحكام بالكثرة أو القلة ، ولفت نظري قول العلاّمة محمد عبد الخالق عضيمة في رسالته إلى مؤلف كتاب الحديث النبوي في النحو العربي قالَ : إنه تبين له من قراءة كتاب «شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح» أنّ ابن مالك كان ذا وجهين ، إذا تكلم في شواهد التوضيح عن مسألة قال : هذا مما فات النحويين ، واذا تكلم عن هذه المسألة في كتبه النحوية تكلم بكلام النحويين ... وهذه ظاهرة شائعة في الكتاب[٤] . ويبدو لي من هذا الكلام أن ابن مالك – برأي عضيمة – لم يستفد كما

(١) موقف النحاة : ١٩١ نقلا عن أصول النحو للدكتور محمد عيد : ٥٣ .

(٢) احتج أبو حيان في ارتشاف الضرب بخمسة وثلاثين حديثا. انظر ارتشاف الضرب ٣ : ٥٨٦.

(٣) الخزانة ١ : ١٠ .

(٤) الحديث النبوي في النحو العربي : مقدمة الكتاب (د) .

شاع عنه – في كتبه النحوية من الحديث الشريف استفادة لها أثر بيّن في النحو[1] ، وأن جهوده هذه كانت في كتابه المشار إليه ، وهو كتاب مختص بالحديث عن مشكلات البخاري فقط .

وذهب المُحْدَثون الذين أتيح لي الاطلاع على بحوثهم إلى وجوب الاحتجاج بالحديث النبوي في النحو ، وانقسموا إلى فريقين، الأول يرى جواز الاحتجاج بالحديث مطلقاً ، وقد عبّر عن هذا الموقف الدكتور محمود فجّال الذي "ذهب إلى جواز الاستشهاد مطلقاً سواء أكان الحديث مروياً باللفظ أم بالمعنى ، لأنه لا ينتج ضرر عن الرواية بالمعنى ، لأن شرط الراوي بالمعنى أن يكون من أهل الضبط والاتقان والحفظ .. وسواء أكانت الرواية من رواية العرب أم العجم ، لأن النقاد والمحدّثين لم يشترطوا أن يكون عربياً ، وألا يكون من العجم ، بل الإجماع على جواز شرح الشريعة للعجم بلسانها للعارف به ، ولأن جميع الرواة يتحرّون اللفظ ، فإذا روى أحدهم بالمعنى أوجبوا عليه أن يقول : أو كما قال .."[2] وهذا قريب جداً من رأي الأستاذ سعيد الأفغاني الذي رأى أن وقوع اللحن في بعض الأحاديث المروية قليل جداً – إن كان قد وقع – وأنه لا ينبني عليه حكم" [3] وقريب أيضا من رأي الدكتور المخزومي الذي رأى أن ما رُوي من الأحاديث بالمعنى إنّما رواه العرب الخُلص ، وما روته الأعاجم إنما روي

---

(١) ذكر ابن مالك في كتابه شرح الكافية ٧٨ حديثاً مقابل ١٢٥٠ موضعاً احتجّ فيها بالشعر و ٦٧٠ موضعاً احتج فيها بالقرآن الكريم .

(٢) واحتج في كتابه التسهيل بالحديث في ١٥ موضعاً بـ ١٢ حديثاً وبـ ١٠٣ مواضع بالقرآن الكريم وبـ٦٦ موضعاً بالشعر .

(٣) في أصول النحو : ٤٨ .

باللفظ فلم يُسمح لهم بالرواية بالمعنى ، وعلى هذا فإنه يصحّ الاحتجاج بلفظ الحديث كما صح الاحتجاج بما نقله الرواة من اللغة [1] ، وإلى مثل هذا ذهب الدكتور محمد عيد الذي رأى أن نصوص القرآن والسنة – صحيحة أو غير صحيحة – ينبغي درسها من جديد باعتبارها مصدراً مهماً يمثل نثر الفصحى في عصر ظهور الإسلام وما قبله من لغة الجاهلية [2] .

أمّا مذهب الفريق الثاني من المُحْدَثين فهو منسجم مع مذهب الشاطبي الذي وضع شروطاً للحديث الذي يحتج به [3] ، وعلى هَدْيه وضع الشيخ محمد الخضر حسين شروطه للحديث الذي يقبل الاحتجاج به[4] ، وعن بحثه هذا استقى مجمع اللغة العربية بالقاهرة شروطه التي ذكرها في قراره المتعلق بالاستشهاد بالحديث[5] . وأضاف الدكتور عبد الرحمن السيد شرطين آخرين[6] ، وأضاف الدكتور محمد ضاري الحمادي نوعاً آخر من الأحاديث التي يحتج بها[7]. وقد تابعتْ هؤلاء الدكتورة خديجة الحديثي التي ذهبت إلى "جواز الاحتجاج بالحديث الثابت الصريح من هذه الأنواع التي أوردناها – وخاصة ما دوّن منه في الصدر الأول – لاستخلاص قواعد النحو والصرف التي وردت فيه مما خلا من أمثالها أسلوب

---

(١) مدرسة الكوفة : ٥٨ ، ٥٩.
(٢) موقف النحاة : ٤٠٣ نقلاً عن كتاب الدكتور محمد عيد الرواية والاستشهاد باللغة ٢٦٢.
(٣) خزانة الأدب ١: ١٢ ط هارون .
(٤) دراسات في العربية وتاريخها ١٧٧.
(٥) موقف النحاة : ٤١٨ .
(٦) مدرسة البصرة : ٢٥٩ ، ٢٦٠.
(٧) موقف النحاة : ٤٢١.

القرآن الكريم ، وما جمعه اللغويون من كلام العرب منثوره ومنظومه ، وبهذا نعيد إلى الحديث النبوي مكانته ورفعة منزلته ، ونعيد الاطمئنان إلى نفوس المحتجين به المعتمدين عليه"[1] . وقد تبنّى الأستاذ سعيد الافغاني رأي الشيخ محمد الخضر حسين وختم كلامه بنصّ من كلام الشيخ[2]

والحقيقة أنه لا يمكننا أن نُغفل هذه المدوّنات الحديثية الثمينة ، فقد اهتم بها اللغويون والمحدِّثون والمفسرون وسائر علماء الشريعة واللغة ، ولكن لا يمكننا أن نزعم أو ندّعي أن هذه المدونات ستقدم لنا قواعدَ نحوية جديدة ، إن القواعد الأساسية استنبطت واستقرت، ولكنْ وعلى ضَوء ما عرف من كتب البحث النحوي في الحديث النبوي نستطيع القول : إن الأحاديث النبوية قد يستنبط منها بعض القواعد الجزئية التي تحدّ من تعميمات بعض القواعد الكلية ، ويمكن أن تقدم لنا أساليب في القول قد لا نحظى بها في كلام العرب[3] .. وأرى أنه من الطموح المجاوز للحدّ أن نظن أننا سنظفر بالكثير ، ولكن الظفر بالقليل في هذا الميدان يعدّ ذا قيمة كبيرة ، ولا تخفض قلّته من شأنه ، ولا تقلل من قيمته . وقد أشرت سابقاً إلى أثر الثقافة الشرعية في معاصرينا الذين أثاروا هذه القضية ، وبوّؤوا الاستشهاد بالحديث مكاناً مرموقاً ، لأشير إلى أن الثقافة الدينية

(١) المرجع السابق : ٤٢٢.
(٢) في أصول النحو : ٥٤.
(٣) انظر التطبيقات في القسم الثاني من كتاب الحديث النبوي في النحو العربي ١٣٧ وما بعدها.

استمرّ تأثيرها في النحو على أيدي المعاصرين ، كما كان لها أثرها الكبير في النحاة الأقدمين وخالفيهم ، وإنّ مَنْ يقرأ بحوث المعاصرين من النحاة في قضية الاستشسهاد بالحديث ليخال أنهم من علماء أصول الحديث الأقحاح قبل أن يكونوا من علماء النحو الأثبات. وإذا كان ابن مالك قد فاقهم في الرواية ، فإننا نظنُّ أنهم لم يقصروا عنه في الدّراية ، ليبقى حاضر الأمة موصولاً بماضيها ، ويستمر حبل العلم ممدوداً بين سالفيها وخالفيها.

وبعد هذا التمهيد الذي نظنه ألم بأطراف القضية قديماً وحديثاً يمكننا أن ننتقل إلى ابن يعيش لنرى صدى الاحتجاج بالحديث النبوي في كتابيه.

**ابن يعيش والحديث النبوي :**

رأينا أن الزمخشري احتجَّ بالحديث النبوي الشريف والأثر ، وقد مرّ الشارح بهذه الأحاديث وعلّق عليها ، ولكنه أيضاً احتجَّ بأحاديث أخر وآثار في أثناء شرحه لكلام الزمخشري. ولا نريد أن ندّعي ههنا أن الزمخشري وابن يعيش كانا من أوائل من احتج بالحديث ، أو ممن يرون الاحتجاج به . إن المسألة لم تكن قد أثيرت في أيامهم ، وإنهم باحتجاجهم ببعض الأحاديث إنما كانا يسيران على سَنن السالفين من متقدّمي النحاة وخالفيهم ، من حيث الاحتجاج بالحديث ، ولكن باقتصاد شديد . وسنعرض الآن للأحاديث التي ذكرها الزمخشري ولموقف الشارح منها ، ثم نعقّب على ذلك بذكر الأحاديث التي ذكرها الشارح في شرحيه ، شرح المفصل وشرح الملوكي ، وسنعدّ من الأقوال حديثاً كل ما يشتمل عليه المفهومُ التالي للحديث "يراد بالحديث الشريف أقوال النبيّ

صلى ا الله عليه وسلم وأقوال الصحابة التي تروي أفعالـه أو أحوالـه أو ما وقع في زمنه ، وقد تشتمل كتب الحديث على أقوال التـابعين أيضاً كالزهري وهشام بن عروة وعمر بن عبد العزيز. والذي جعل بعض اللغويين والنحويين يثبتون أقوال التـابعين هـؤلاء مـع الرسـول والصحابة ثقتهم بصحة صدورها عنهم ، فيحتجـون بهـا في إثبـات مادة لغوية أو دعم قاعدة نحوية أو صرفية"[1] .

وبهذا تندرج أقوال الصحابة وما روي في المدوّنات الصحيحة من كـلام التـابعين تحـت مفهـوم الحديـث ، وبهـذه كلهـا احتـجَّ الزمخشري في مفصّله. ويجب ههنا أن نشير إلى أننا قد تمرّ بنـا بعـض العبارات الحديثية دون أن يشار إلى أنها أحاديث ، وقد لا نكتشف بعضها ، لأن اكتشاف كل شيء على وجه اليقين والقطع يحتاج إلى الزمن المديد، وربمـا أسعفت بـه المصادفـات أكـثر ممـا يسـعف بـه البحث والتدقيق أحياناً .

١ – ذكر الزمخشريُّ حديث زيد بن ثابت مستدلاً بـه على تعريـف الاسـم المجمـوع بـالواو والنـون بـالألف والـلام قـال : وفي حديث زيد بن ثابت رضي ا الله عنه "هؤلاء المحمدون بالبـاب" قـال ابن يعيش : وأما المحمدون في حديث زيد بن ثـابت فهـم محمـد بـن أبي بكر ومحمد بن حاطب ومحمد بن طلحة بن عبيد ا الله ومحمد بن جعفر بن أبي طالـب" واكتفى ابن يعيش بهذا القدر[2] .

٢ – احتج على حذف خبر (إن) بكـلام ورد لعمـر بـن عبـد العزيز قال : ومنه قول عمر عبد العزيز رضي ا الله تعالى عنه لقرشـي

---

(١) في أصول النحو : ٤١ وانظر توجيه النظر ص ٢ وما بعدها .

(٢) المفصل ١٥ وشرح المفصل ١ : ٤٦.

مَتَّ إليه بقرابة : فإنَّ ذاك ، ثم ذكر حاجته فقال : لعلّ ذاك" وفسره الزمخشري بقوله : أي فإنّ ذاك مصدَّقٌ ولعل مطلوبَك حاصلٌ . وقد علّق الشارح على ذلك بقوله : فإنما ساغ حذف الخبر ههنا وإن لم يكن ظرفاً لدليل الحال عليه كما يحذف خبر المبتدأ عند الدلالة عليه نحو قولك : مَنِ القائمُ ؟ فيقال : زيدٌ. أي زيد القائم . والجيد أن يقدَّر المحذوف ظرفاً نحو : إنّ لك ذاك ، أي حق القرابة . ولعلَّ لك ذاك . فالمعنى واحد ، إلا أنه من جهة اللفظ جارٍ على منهاج القياس" [(١)] .

وقد ذكر الزمخشري هذا الأثر بنصّه وتقديره في الفائق[(٢)] ، وعلّقت الدكتورة الحديثي على كلام الزمخشري في الحديث بقولها : و لم يتحدث أحدٌ من النحويين المتقدمين عليه بهذا القول[(٣)] .

٣ - وقال في مبحث المفعول المطلق : ومن إضمار المصدر قولك : "عبدُ الله - أظنه - منطلقٌ" تجعل الهاء ضمير الظن ، كأنك قلت : عبدُ الله - أظنّ ظني - منطلقٌ. وما جاء في الدعوة المرفوعة" واجعله الوارِثَ منّا" محتمل عندي أن يوّجه على هذا.

وبعد أن شرح ابن يعيش كلام الزمخشري تعرّضِ للحديث بقوله : "وما جاء في الدعوة المرفوعة : " واجعله الوارثَ منا" يجوز أن تكون الهاء عائدة إلى ما تقدم ، لأن من جملة الدعاء : وأمتِعْنا اللهم بأسماعنا وأبصارنا ما أحييتنا. فيجوز أن تكون الهاء عائدة إلى المذكور كأنه قال : واجعل الإمتاع الوارث منا. ثم ذكر رأي

---

(١) المفصل : ٢٩ - الشرح ١ : ١٠٤ وانظر الفائق ١ : ٦٢ .

(٢) الفائق : ١ : ٦٢ .

(٣) موقف النحاة : ١٦٦.

الزمخشري "ويمكن أن يوجّه على إضمار المصدر" كأنه قال : واجعل الوارث منا – أي أعضاءنا إشارة إلى السمع والبصر – جعلا ، ثم كنى عن الجعل[1] .

٤ – وفي مبحث التحذير أورد الزمخشري من أمثلة المنصوب باللازم إضمارُه هذا القول : "إيايَ وأن يحذفَ أحدُكم الأرنبَ" أي نحّني عن مشاهدة حذف الأرنب ، ونحّ حذفَها عن حضرتي ومشاهدتي . والمعنى : النهي عن حذف الأرنب. وقد ذكر هذه العبارة صاحب اللسان على أنها مَثَلٌ حكاه سيبويه [2] عن العرب.

وذكر ابن يعيش هذه العبارة وعلّق عليها بقوله : يعني يرميه بسيف أو ما أشبهه. فأن في موضع نصب كأنه قال : إياي وحذفَ أحدكم الأرنبَ . وقال الزجاج : إياي وإياكم ودلّ عليه قوله : وأن يحذف أحدكم الأرنب. ولو حذف الواو هنا لجاز مع (أن) فيقال : أن يحذف أحدكم الأرنب. ولو صرّح بالمصدر لم يجز حذف الواو ولا من . والفرق بينهما أن (أن) وما بعدها من الفعل وما يعمل فيه مصدر. فلما طال جوزوا فيه من الحذف ما لم يجز في المصدر الصريح[3] .

وقد رأيت هذه العبارة في أساس البلاغة للزمخشري غير معزّوة

---

(١) المفصل ٣٤ – الشرح ١ : ١٢٤ وسنن الترمذي برقم ٣٤٩٧ وقال محققه : تفرّد به الترمذي. ونقله عنه ابن الديبع في تيسير الوصول ٢ : ٧٧ وانظر غريب الحديث للخطابي ١ : ٣٤٣.

(٢) الكتاب ١ : ١٣٨.

(٣) المفصل ٤٩ – الشرح ٢ : ٢٦.

أيضاً[1] . وقد وضعتها ضمن الحديث والأثر استناداً إلى الدكتورة الحديثي التي صرّحت بأنها وجدت ابن الحاجب يصرّح بأن عبارة " إياي وأن يحذف أحدكم الأرنب " من كلام عمر بن الخطاب ، وأحالت إلى شرح المفصل لابن الحاجب المسمى بالإيضاح . ولم يكن الزمخشري أول من تحدث في هذا الباب بالاحتجاج بهذه العبارة دون أن يذكر أنها حديث ، فقد رأينا أن العبارة وردت في كتاب سيبويه ، وربما حفظها عنه الزمخشري على أنها من عبارات العرب [2] .

٥ – ٦ واستشهد الزمخشري في مبحث الاستثناء بحديثين على إيقاع الفعل موقع الاسم المستثنى قال : وقد أوقع الفعل موقع الاسم المستثنى في قولهم : نشدتك بالله إلا فعلت ، والمعنى ماأطلب منك إلا فعلك ، وكذلك أقسمت عليك إلا فعلت ، وعن ابن عباس : بالإيواء والنصر إلا جلستم . وفي حديث عمر : عزمت عليك لّما ضربت كاتبك سوطاً . بمعنى إلا ضربت [3] .

وقد وقف ابن يعيش عند هذين الحديثين فقال :

وأما قول ابن عباس " بالإيواء والنصر إلا جلستم " فهو حديث مشهور ذكره التوحيدي في كتاب " البصائر " [4] وذلك أن ابن عباس دخل على بعض الأنصار في وليمة فقاموا فقال :

---

(١) أساس البلاغة : (حذف) . ولسان العرب (حذف) .

(٢) موقف النحاة : ١٦٦ ، ١٦٧ وأحالت الدكتورة خديجة على شرح المفصل لابن الحاجب المسمى بالإيضاح ص ٣٨ مخطوطة وزارة الأوقاف بالعراق وانظر كتاب السير الحثيث ١ : ٢٠٤ .

(٣) المفصل : ٧٢.

(٤) البصائر والذخائر ١ : ٣١٨ .

بالإيواء والنصر إلا جلستم . وأراد بالإيواء والنصر قوله تعالى ﴿ والذين آووا ونصروا ﴾ [١] فاستعطفهم بما ورد فيهم وماهو من خصائصهم [٢] . وتابع الشارح إلى الحديث الثاني قال :

وأما حديث عمر : " عزمت عليك لّما ضربت كاتبك سَوْطاً " ففي هذا الحديث رواية أخرى عن يحيى بن أبي كثير أن كاتباً لأبي موسى كتب إلى عمر بن الخطاب : " منِ أبو موسى " فكتب إليه عمر : " إذا أتاك كتابي هذا فاضربه سوطاً واعزله عن عملك " فقوله : لّما ضربت كاتبك بمعنى إلا ضربت أي لاأطلب إلا ضربه . وقوله : عزمت عليك من قسم الملوك ، وكانوا يعظّمون عزائم الأمراء [٣] .

وواضح أن الغرض من إتيان ابن يعيش بالرواية الثانية إنما كان من باب تفسير رواية برواية أخرى .

٧ – وفي مبحث الخبر في بابي كان وإن قال : ويضمر العامل في خبر كان في مثل قولهم : الناس مجزيّون بأعمالهم إن خيراً فخير وإن شراً فشر [٤] .

ولم يعزه الزمخشري إلى أحد ، وأظن أنه حفظه من سيبويه ، وقد ذكره صاحب " كشف الخفاء" على انه من الأحاديث التي وقعت في كتب النحاة كشروح الألفية وتوضيحها ، وذكره عرضا في معرض كلامه عن الحديث : الجزاء من جنس العمل . وذكره مرة ثانية في حرف النون . ووقعت له على تخريج في حاشيةٍ في

---

(١) سورة الأنفال : ٨|٧٢.

(٢) شرح المفصل ٢ : ٩٤ . ٩٥ .

(٣) شرح المفصل ٢ : ٩٥ وانظر النهاية (لما) .

(٤) المفصل ٧٢.

كتاب الدكتور محمود فجّال قال : قال البغدادي في تخريجه أحاديث شرح رضيّ الدين للكافية ورقه ٦ " وأورد في خبرٍ كان حديث : الناس مجزيون بأعمالهم إن خيراً فخير وإن شراً فشر " رواه ابن جرير في تفسيره عن ابن عباس موقوفاً . ورواه ابن مالك في التوضيح مرفوعاً إلى النبي صلى الله عليه وسلم المرء مجزيّ بعمله ... إلى آخره . كذا في الدرر المنتثرة في الأحاديث المشتهرة ، وهو من أمثلة النحويين . وأول من مثل به سيبويه ... " [1]

وقد وقف الشارح عند هذا الحديث ، ولم يصرّح بأنه حديث، بل أورده على أنه من (قولهم) وأطال الكلام في أوجه إعرابه ، واختار أحدها وعلل اختياره [2] .

٨ – وفي مبحث المنصوب بلا التي لنفي الجنس ، استشهد لمجيء اسم (لا) مفرداً مفتوحاً ، وخبره مرفوع بعبارة " ولا إله غيرُك " بعد أن قدم لها بقوله : ويقول المستفتح .

ولم يقف الشارح وقفة خاصة عند هذه العبارة ، وإنما أجمل الكلام عنها وعن النماذج التي ذكرت معها قال : " إذا قلت لارجلٍ أفضلُ منك ولاأحدَ خيرٌ منك ولاإله غيرك " كان مبنيّاً مفتوحاً لوجود علّة البناء وهو تضمنه معنى الحرف الذي هو (من) على ماتقدم ، إذا المراد العموم واستغراق الجنس ، ولم يوجد مايمنع من البناء [3] .

---

(٢) كشف الخفاء ١ : ٣٩٨ والمساعد ٣ : ١٤٤ ودقائق التصريف ٤٨٦ وشرح الكافية الشافية ٤١٨ والحديث النبوي في النحو العربي ٢٩٣ وفيه تخريج الحديث . وشواهد التوضيح : ٢٨ ط طه محسن وص ٧١ ط محمد فؤاد عبد الباقي ، وكتاب سيبويه ١ : ١٣٠.

(٢) شرح المفصل ٢ : ٩٧

(٣) المفصل ٧٥ الشرح ٢ : ١٠١ وانظر شرح الكافية الشافية ٥٣٦ ، وتيسير الوصول ٢ : ٦٨ والترمذي برقم ٢٤٢ ، ٢٤٣ .

٩ – وأيضاً في مبحث " لا " أورد الزمخشري عبارة " قضيةٌ ولاأبا حسن لها " على تقدير التنكير ، لأن الاسم الذي تعمل فيه (لا ) لايكون إلا نكرة .

وقد ذكر الشارح هذه العبارة وقال : فالمراد علي بن أبي طالب رضوان الله عليه ، أي مثل أبي الحسن ، كأنه نفى منكورين كلهم في صفة علي ، أي لافاضل ولاقاضي مثل أبي الحسن . فالمراد بالنفي هنا العموم والتنكير لانفي هؤلاء المعرفين .

ولم يشر الشارح إلى كون هذه العبارة حديثاً ، وهي في حقيقة الأمر من العبارات التي احتجّ بها سيبويه . وقد لخّص الزمخشري كلامه هنا من سيبويه . وعلّق الدكتور فجال على هذه العبارة بقوله : وهو نثر من كلام عمر في حق علّي كما في شرح الجامع ثم صار مثلاً للأمر المتعسر [1] .

١٠ – وفي مبحث أفعل التفضيل احتجّ بحديث نبوي صراحةً قال : وقد اجتمع الوجهان في قوله عليه السلام : " ألا أخبركم بأحبّكم اليّ وأقربكم مني مجالس يوم القيامة ؟ أحاسنكم أخلاقاً، الموطّؤون أكنافاً الذين يألفون ويؤلفون . ألا أخبركم بأبغضكم إليّ وأبعدكم مني مجالس يوم القيامة؟ أساوئكم أخلاقاً الثرثارون المتفيهقون " وقد علق عليه ابن يعيش تعليقاً وافياً قال : هذا الحديث عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم يحثّ فيه على حسن الخلق ولين الجانب فالموطؤون : اللّيّنون . من قولهم وطّأت الفراش أي لينته ومهدته . والأكناف : جمع كَنَف وهو الجانب ومنه كنفا

---

(١) المفصل ٧٧ – الشرح ٢ : ١٠٣ – الكتاب ١ : ٣٥٥ ، الحديث النبوي في النحو العربي ٢٠١ موقف النحاة : ١٦٥ .

الطائر : جناحاه . وقوله : الذين يـألفون ويؤلفـون : أي يصبحـون الناس بـالمعروف فـيرغب في لينهـم ... الخ والشـاهد فيـه أنـه وحّـد (أحبكـم ) و (أقربكـم) لأنـه أراد المعنـى الأول ، وهـو أفعـل الـذي بمعنى التفضيل لأنــه يكـون في جميـع الأحـوال بلفـظ واحـد لايثنـى ولايجمع ولايؤنث . . وجمع أحاسنكم وهو جمع أحسن لأنّه لم يرد به التفضيل ، وإنما المراد بـه الـذات نحـو الحسـن وكذلـك أبغضكـم وأقربكم وحّدهما لأن المراد بهما التفضيل ، وجمـع أسـاوئكم وهـو جمع أسوأ لأنه بمعنى السيء .

وقد علقت الدكتورة الحديثي على الاحتجـاج بهـذا الحديـث بقولها : " ولم يسبق الزمخشريَّ إلى الاحتجاج بهذا الحديث أحدٌ من النحاة على هذا الموضوع . وإن احتجّ ابن جني بقوله " إن أبغضكم إلي الثرثارون المتفيهقون : على أن الثرثار رباعي مشترك مع " ثرّة " في اللفظ ومعنى الكثرة [1] .

ويظهر لنا من خـلال هـذا النقـل اهتمـام الشـارح بـالحديث النبوي وشدة احتفاله به ، فقد فسّره تفسيراً مفصلاً ، وذكر موضـع الشاهد ، وذكر الصحابيّ الذي روى عنه الحديث . وكذلـك فعل تجاه الحديث التالي .

١١ – ففي مبحث ماأضيف إلى ياء المتكلم عرض الزمخشـريّ لما سمّاه لهجة هذيل في قلب الألف ياءً وإدغامهـا بيـاء المتكلـم ، في نحو : هواي : هويّ . وهُداي : هديّ .. قال : وفي حديث طلحـة رضي الله عنه : " فوضعوا اللجّ علي قَفَيَّ " .

---

(١) المفصل ٨٩ والشرح ٣ : ٥ ، ٧ والكامل ١ : ٨٨ والمنصف ٢ : ١٩٩ وشرح الكافية الشافية ١١٣٧ والمساعد ٢ : ٢٢٨ وموقف النحاة : ١٦٤ والحديث النبوي في النحو العربي : ٢٥٣ والترمذي ٦ : ٢٢٣ برقم ٢٠١٩.

فقد وقف الشارح مع هذا الحديث وأعاده إلى سياقه ، فذكر أنه حدث يومَ الجمل حين قال عليٌّ لطلحة : عرفتني بالحجاز وأنكرتني بالعراق فما عدا ممّا بدا ؟ فقال طلحة : بايعتُ واللجّ على قَفَيّ" أي مكرها . واللجّ : السيف . يشبّه السيفَ لكثرة مائه وبصيصه باللج وهو الماء الكثير .

ولم يقف الشارح عند الكلمة (قفيّ) التي هي موضع الشاهد، لأنه سبقها من الشرح ماأغنى عن إعادة القول فيها .

وذكرت الدكتورة الحديثي أن الزجاجيَّ سبق الزمخشري إلى الاحتجاج بهذا الحديث في موضع الاستشهاد نفسه . قلت : وقد ذكر الزمخشري هذا الحديث في الفائق وذكر هناك أن " قفي " لغة في قفاي طائية [1] .

١٢ - واحتجّ الزمخشريّ في مبحث وصف الجُمَل بقول الراجز :

"جاؤوا بمَذْق هلْ رأيتَ الذئبَ قَطْ "

على أن الجُمل التي لايدخلها الصدق والكذب لايوصف بها، ثم قال : ونظيره قول أبي الدرداء : " وجدت الناس أخبُرْ تَقْلِهِ" أي وجدتهم مقولاً فيهم هذا المقال .

وقد وقف الشارح عند هذا القول ، وفصّل الكلام في شرحه، ووقف عند الروايتين (تقلِه) بفتح اللام وكسرها ، وذكر أنه يقال : قلي يقَلى ويقلي ، فمن قال يقلي بالكسر ، قال تَقْلِه مكسوراً

---

(١) المفصل ١٠٨ والشرح ٣ : ٣١ والنهاية (قفا) وقد ذكر الزمخشري هذا الحديث في الفائق ٣ : ٤٣١ وفيه أن القائل لطلحة ليس علياً ، وإنما رجل قام إلى طلحة وهو بالبصرة فقال ... وانظر موقف النحاة ١٦٢ واللامات للزجاجي : ٩٦ وديوان الأدب ٣ : ١٨ .

والأصل تَقْليه حذفت الياء للجـزم ودخلـت هـاء السـكت . ومـن قال: يَقلى بالفتح – وهو قليل – جزم بحذف الـلام وبقـي ماقبلهـا مفتوحاً ثم دخلت هاء السكت ، وهذا الحديث ذكره الزمخشري في الفائق وشـرحه بقولـه : أي مـامنهم – أي النـاس – أحـدٌ إلا وهـو مسخوط الفعل عند الخِبرة .

وقد علّقت الدكتورة الحديثي بقولها : لم يسبق إلى الاحتجاج به أحد من النحاة قبل الزمخشري [1] .

١٣ – واحتجّ الزمخشري في كلامه عن قلب الألـف في (مـا) الاستفهامية هاءً بحديث أبي ذؤيب الهذلي " قدمت المدينـة ولأهلهـا ضجيج بالبكاء كضجيج الحجيـج أهلّـوا بـالإحرام . فقلـت : مـهْ ؟ فقيل : هلك رسول الله .

وقد ذكر الشارح أن المراد بقوله " مَهْ" هو : ما الخبر ؟ فقلبوا الألف هاء ، وحذفوا الخـبر لدلالـة الحـال عليـه ... ثـم استطرد في ذكر خبر الحديث .

وأيضاً فقد قررت الدكتورة الحديثي أسـبقية الاحتجـاج بهـذا الحديث للزمخشري [2] .

١٤ – واحتـجّ الزمخشـريّ علـى تعديـة " حيّهـل " بالبـاء بالحديث " إذا ذكر الصالحون فحيّلا بعمر " ولم يعلق عليه الشـارح لأنه كان قـد احتج بـه قبـل أسـطر وهـو يتحـدث عـن اللغـات في "حيّهـل، وذكـر فيـه الروايتـين : حيّهـلا ، وحيّهـلاً . وقـد علّقـت

---

(١) المفصل ١١٥ والشرح ٣ : ٥٢ والفائق ٣ : ٢٢٣ والنهاية : قلي وموقف النحـاة : ١٦٧

(٢) المفصل ١٤٦ والشرح ٤ : ٦ وموقف النحاة : ١٦١ والحديث في أسـد الغابـة ٦ : ١٠٢ برقم ٤٨٦٥ .

الدكتورة الحديثي ههنا بقولها : " وقد كان سيبويه أوّل من تكلم على " حيهل" واحتج بـ " حيّ على الصلاة " لكن المبرد كان أول من احتج بـ : "حيّهلا بعمر " وذكر الأوجه الجائزة في استعماله ، والصور التي ورد عليها من حيث الفتح والتنوين والوقف بالألف ، وهو موضوع غير الموضوع الذي احتجّ به عليه الزمخشري وهو تعديته بالباء " [١] .

١٥ – احتجّ الزمخشري على أن (حيّ) يستعمل وحده بمعنى أقبل . ومن ذلك قول المؤذن : " حيّ على الصلاة " واكتفى الشارح أيضا بإسناد القول إلى المؤذن ، ولم يشر إلى أنه حديث[٢] .

١٦ – في مبحث المركبات ذكر "بادي بدا" ، واحتج لمجيئه مهموزاً بما ورد في حديث زيد بن ثابت " أما بادئ بَدْء فإني أحْمَدُ الله " وذكره الشارح ولم يعلق عليه [٣] .

١٧ – وفي مبحث التثنية احتجّ على تثنية الجمع بالحديث : " مَثَلُ المنافق كالشّاة العائرة بين الغنمين " .

قال الشارح : فإنه شبّه المنافق وهو الذي يظهر أنه من قومٍ وليس منهم بالشاة العائرة وهي المترددة بين الغنمين أي بين القطيعين ، لاتعلم من أيّ القطيعين هي .

وقد ذهبت الدكتورة الحديثي إلى سبق الزمخشري في

---

(١) المفصل ١٥٣ والشرح ٤ : ٤٥ والمقتضب ٣ : ٢٠٥ وموقف النحاة ١٦٤ والحديث النبوي في النحو العربي : ١٥٠ ، ٢٦٩ والنهاية : هلا ، وانظر مسند أحمد ٦ : ١٤٨ .

(٢) المفصل ١٥٤ والشرح ٤ : ٤٧ والنهاية (حيي) وانظر سنن الترمذي برقم ١٩٨ وابن ماجة ١ : ٢٣٢ برقم ٧٠٦ كتاب الأذان والأم للشافعي ١ : ٧٣ وفي سائر كتب الحديث في باب الأذان وفي مسند أحمد ٣ : ٤٠٨ ، ٤٠٩ وغير هذه المواضع .

(٣) المفصل ١٧٩ والشرح ٤ : ١٢٣ .

الاحتجاج بهذا الحديث [1] .

١٨ – وذكر الخضروات مجموعاً بالألف والتاء لجريه مجرى الاسم في قوله صلى الله عليه وسلم : "ليس في الخَضْرَوات صدقة" ولم يعلّق عليه الشارح . وهذا الحديث بدأ الاحتجاج به المبرد ثم من جاؤوا بعده [2] .

١٩ – واحتجّ الزمخشري بما سماه حديث عبد الله بن الزبير بقوله فيه " إنّ وراكبها " على إن (إنّ) بمعنى أجَل. ولم يقف ابن يعيش عند هذا الحديث ، بل اكتفى بالإشارة إلى أنه ذكره في فصل المنصوب بـ (لا) وكان قد ذكر الخبر كله هناك [3] .

٢ – وفي مبحث حروف الجواب ذكر أن كنانة تكسر العين من (نعِم) وذكر أن عمر سأل قوماً عن شيء فقالوا : نَعَم ، بالفتح. فقال عمر : إنما النَّعَم الإبل ،فقولوا : نعِم .

وعلّق الشارح على الحديث بقوله : إن الفتح والكسر في (نعم) لغتان فصيحتان ، وإن الفتح أشهر ثم ذكر أنّ الكسر ورد في كلام النبي صلى الله عليه وسلم وجماعة من الصحابة منهم عمر

---

(١) المفصل ١٨٦ والشرح ٤ : ١٥٥ والفائق ٢ : ٢٤ وموقف النحاة ١٦٥ والحديث النبوي في النحو العربي ٦٦ وأمثال الحديث : ٨٦ وصحيح مسلم ٨ : ١٢٥ ، كتاب صفات المنافقين .

(٢) المفصل ١٩٥ والشرح ٥ : ٦١ والمقتضب ٢ : ٢١٨ وموقف النحاة : ١٦٣ و الحديث النبوي في النحو العربي ١١٠ والتبصرة والتذكرة للصيمري ٢ : ٦٧٣ . وسنن الترمذي برقم ٦٣٨ ونيل الأوطار ٤ : ٢٩ .

(٣) المفصل ٣٠٠ والشرح ٨ : ٧٨ وسبق أن ذكره ابن يعيش مع خبره في الشرح ٢ : ١٠٣ . وانظر النهاية (أنن) .

وعلي والزبير وابن مسعود. ولكنه لم يذكر شيئاً من أحاديثهم(١).

٢١ – وذكر الزمخشريّ في مبحث اللامات أنّ أهل اليمن يجعلون الميم مكان الألف واللام ، ومنه " ليس من امبرّ امصيامُ في مسفر" . ثم ذكر في مبحث الإبدال أنّ الميم أبدلت من اللام في لغة طيء في نحو ماروى النّمر بن تولب عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وقيل ، إنه لم يروِ غيرَ هذا " ليسَ منَ امبر مصيامُ في مسفر " .

وقد نقل الشارح كلام الزمخشري أولاً ، ونسب الحديث إلى النمر بن تولب ، ثم ذكر بعد كلام الزمخشري بأنّ النّمر لم يرو إلا هذا الحديث . وعلّق بقوله : وذلك شاذّ – أي إبدال الميم من الألف واللام – لايقاس عليه . ولما تكرر ذكره لم يعلق مكتفياً بما تقدم ، ثم أعاد تعليقه نفسه مرة ثانية . وقد علق الدكتور فجال على هذا الحديث تعليقاً هاماً سأورده بتصرف وإيجاز قال : " وماقاله فريق من النحاة كابن يعيش والزنجاني وابن هشام وغيرهم: " إن الذي روى الحديث هو النمر بن تولب وأنه لم يَرْوِ عن النبي إلا هذا الحديث : لم أجدْ له أصلا في كتب الحديث ، فما أدري من أين تم لهم ذلك " ونقل الدكتور فجّال كلاما طويلا حول ذلك وذكر أن الإمام أحمد روى هذا الحديث في مسنده عن كعب بن عاصم" .

و إذا صحّ ماذكرته الدكتورة الحديثي من أن الزمخشري لم يسبق إلى الاحتجاج بهذا الحديث لهذه المسألة ، فإنّ تبعة الغلط في إسناد الحديث ، إلى النمر بن تولب تقع عليه أولاً ، ثم على الشراح

---

(١) المفصل ٣١١ والشرح ٨ : ١٢٥ .

الذين تابعوه بلا تدقيق ، إلى أن جاء البغدادي فقال ناقداً النحاة الذين نسبوا الحديث إلى النمر : " وكلهم تواردوا على مالا أصل له" [1] .

٢٢ – وفي مبحث إبدال الهمزة من الواو أشار الزمخشري إلى قوله صلى الله عليه وسلم في حديث : أحّد أحّد .

وقد أعاد الشارح هذا الحديث إلى سياقه فقال : وفي الحديث أنه قال لرجل أشار بسبابتيه في التشهد : أحّد أحّد . أي وحّد وحّد [2] .

ويلاحظ في كل ماتقدم تلقي الشارح لاحتجاج الزمخشري بالحديث بالقبول ، كما تُلاحَظ شدة احتفائه أحياناً بذكرِ الحديث والصحابي ، ثم حرصه على شرح الحديث شرحاً مفصلاً ، مما يدل على القبول به ضمناً في ميدان الاحتجاج . وسننتقل الآن إلى الأحاديث التي احتجّ بها الشارح لنرى موضع الاحتجاج وقيمته .

١ – في المقدمة عرض لشرح كلمة " طعّان" قال : ورجل طعّان في أعراض الناس . وفي الحديث " لايكون المؤمن طعّاناً " فكأنه ذكر الحديث استئناساً ليدلّ على أن هذه الكلمة بهذا المعنى استخدمتْ في الحديث النبوي [3] .

٢ – ثم احتجّ في المقدمة أيضاً بحديث آخر لغرض تاريخي

---

(١) المفصل ٣٢٦ ، ٣٦٦ والشرح ٩ : ١٧ ، ٢٠ ، ١٣٦ ، ١٠ : ٣٣ ، ٣٤ وشرح الكافية الشافية ١٦٤ والمساعد ١ : ١٩٥ والحديث النبوي في النحو العربي ١٤٧ .

(٢) المفصل ٣٦٢ والشرح ١٠ : ١٤ ، ١٥ وانظر الفائق ١ : ٢٦ والترمذي برقم ٣٥٥٢ .

(٣) شرح المفصل ١ : ٥ وانظر سنن الترمذي : كتاب البر برقم ١٩٧٨ ومسند أحمد ١ : ٤٠٥ ، ٤١٦ والنهاية : (طعن) .

يتعلق بنسب الرسول فقد ذكر حديثه صلى الله عليه وسلم : " كذب النسابون فيما بعد عدنان " [1] .

٣ – واحتجّ بالحديث " الثيّبُ تُعْربُ عن نفسها " في صدد شرحه لكلمة : الإعراب " بمعنى البيان ، تقول : أعرب عن حاجته إذا أبان عنها . فاحتجاجه ههنا لغويّ أيضاً [2] .

٤ – وذكر الشارح أن ( سائر ) مأخوذ من السؤر وهو البقية . قال ومنه الحديث : " إذا شربتم فأسئروا " أي اتركوا في الإناء بقية ، هكذا ذكره الفارابي . والملاحظ أن احتجاجه ههنا لغويّ أيضاً[3] .

٥ – واحتجّ على حذف الصفة بحديثه صلى الله عليه وسلم " لاصلاةَ لجار المسجد إلا في المسجد " قال : والمراد لاصلاة كاملة أو تامة ونحو ذَلك[4] .

٦ – واحتجّ على إلحاق ضمير الجمع باسم الفعل لقوة شبهه بالفعل بالحديث " هاتوا رُبْعَ عشور أموالكم " [5] .

---

(١) شرح المفصل ١ : ٦ قال السهيلي في الروض الأنف ١ : ٨ : الأصح في هذا الحديث أنه من قول ابن مسعود ، وانظر نهاية الأرب ١٦ : ٣ وتاريخ دمشق ٢ : ١٦٩ لابن عساكر ومختصر شرح الجامع الصغير ٢ : ١٥٠ .

(٢) شرح المفصل ١: ٧٢ وانظر سنن ابن ماجه ١:٦٠٢ برقم ١٨٧٢ كتاب النكاح ومسند أحمد ٤: ١٩٣ وكشف الخفاء ١: ٣٩١ برقم ١٠٤٩ .

(٣) شرح المفصل ٢ : ٤٧ . ولفظ الفارابي : ويقال : إذا شربتَ فأسئر . انظر ديوان الأدب ٤ : ٢٢٢ وانظر كشف الخفاء ١ : ٨٥ ومرّ فيه الحديث عرضا في الحديث رقم ٢٠٥ وأسرار العربية : ١٨ .

(٤) شرح المفصل ٣ : ٦٣ وانظر مختصر شرح الجامع الصغير ٢ : ٣٦٣ وانظر الحديث وتخريجه في كشف الخفاء ٢ : ٥٠٩ برقم ٣٠٧٣ .

(٥) شرح المفصل ٤ : ٣٠ وانظر سنن ابن ماجة ١ : ٥٧٠ برقم ١٧٩٠ كتاب الزكاة .

٧ – ونسب الشارح إلى أبي الحسن " الأخفش " أنه يقول إن (آمين) اسم من أسماء الله تعالى ورفض ابن يعيش هذا القول مؤيداً الرأي بأن هذه الكلمة اسم فعل بمعنى استجب . واحتجّ بما جاء في الخبر أن موسى كان يدعو وأخاه كان يؤمّن [1] .

فاستعمال يؤمنّ ههنا ينفي أن تكون " آمين" بالمعنى الذي ذهب إليه أبو الحسن .

٨ – واحتجّ بالحديث : " الكُبَادُ من العبّ " في سياق شرحه لكلمة العبّ ، والعب : شرب الماء من غير مصّ ، فاحتجاجه لغوي[2] .

٩ – ولدن حديثه عن اسم الفعل " حسّ" بمعنى أتألم ، استأنس بذكر حديث وردت فيه هذه الكلمة : " فأصاب قدمُه قدمَ رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : حسٍّ ، كأنه تألم " [3].

١٠ – وفي سياق كلامه عن " الآنَ " وأصله وعلة بنائه ذكر الحديث : " نهى عن قيلَ وقالَ " فاحتجّ على أن الخافض دخل على قيل وقال وتركهما على ماهما عليه . وقد أتى بهذا الحديث ليقيس عليه مسألة أخرى تتعلق (بآن) رفضها فيما بعد . وقد أتى الاستشهاد بالحديث على لسان الذين سيردّ عليهم . وقد استشهد بهذا الحديث في موضع آخر [4] .

---

(١) شرح المفصل : ٤ : ٣٥ .

(٢) شرح المفصل ٤ : ٥٦ وديوان الأدب ٣ : ١١٧ وانظر مختصر شرح الجامع الصغير ١ : ٤٧ .

(٣) شرح المفصل ٤ : ٧٨ وانظر الفائق ٤ : ١٠٦ والنهاية ١ : ٢٦٠ .

(٤) شرح المفصل ٤ : ١٠٣ ، ٥ : ١٢٣ وديوان الأدب ٣ : ١٨ و إعراب الحديث ٣٥٣ برقم ٢٨٩ وكتاب سيبويه ٢ : ٣٥ ومسند أحمد ٢ : ٣٢٧ ، ٣٦٠ .

١١ – في شرحه كلمة " سواب " قال : إنها جمع سابياء وهو النتاج ومنه الحديث : تسعة أعشار البركة في التجارة وعشر في السّابياء . والاحتجاج هنا لغوي (١)

١٢ – واحتجّ أيضا بقوله صلى الله عليه وسلم : " فكأنما خِيرت له الدنيا بحذافيرها " في سياق حديثه عن حِذْفار ، وأن جمعه حذافير (٢) .

١٣ – وفي كلامه على أن فَيْعِل تكسّر على أفعال وفِعال وأفعلاء كأموات وجياد ، ذكر أنه يأتي من فَيْعِل جمع السلامة نحو: هينون ... وفي الحديث : " المؤمنون هينون لينون " فالاحتجاج ههنا صرفي منصب على مجيء الصيغة في الحديث الشريف (٣) .

١٤ – وفي كلامه عن " است" وأن أصلها : ستهٌ قال : وربما حذفوا العين وأبقوا اللام التي هي هاء ، فقالوا : رجل سه... وفي الحديث : العينُ وكاء السَّه " والاحتجاج ههنا صرفي أيضاً (٤) .

١٥ – ومن الاحتجاج الصرفي ماورد في مبحث المذكر والمؤنث فقد ذُكر أنه يقال : رجل ورَجُلة واحتجّ بما حكاه أبو زيد: " وكانت عائشة رضي الله عنها رجلة الرأي " (٥) .

---

(١) شرح المفصل ٥ : ٥٤ وانظر الفائق ٢: ١٤٧ والنهاية : (سبى) والحديث بلفظ مختلف في مختصر شرح الجامع الصغير ١ : ٢٢٤ .

(٢) شرح المفصل ٥ : ٦٥ وانظر النهاية (حذف) قال : والحذافير : الجوانب أي فكأنما أعطي الدنيا بأسرها .

(٣) شرح المفصل ٥ : ٦٥ وانظر مختصر شرح الجامع الصغير ٢ : ٣٢٤ وغريب الحديث للخطابي ١ : ٤٥٣ والنهاية : هين ، وكشف الخفاء ٢ : ٤٠٢ برقم ٢٦٧٣ .

(٤) شرح المفصل ٥ : ٨٣ ، ٩ : ١٣٥ والنهاية : وكى . والعين في الحديث كناية عن اليقظة وانظر سنن ابن ماجة ١ : ١٦١ برقم ٤٧٧ كتاب الطهارة وكشف الخفاء ٢ : ١٠٠ والمسند ٤ | ٩٧ .

(٥) شرح المفصل ٥ : ٩٨ وانظر النهاية : رجل .

١٦ - في كلامه عن إلحاق التاء بمثل طلحة وحمزة ، فسر كلمة " حمزة " بأنها بقلة ، واحتج بحديث أنس " كنّاني رسول الله صلى الله عليه وسلم ببقلةٍ كنت أجتنيها " وكان يُكنى أبا حمزة . فنقلت إلى أسماء الأعلام . والاحتجاج لغوي [(١)] .

١٧ - وقد احتجّ في غير ما موضع بقوله صلى الله عليه وسلم " ارْجَعْنَ مأزوراتٍ غير مأجورات " فمأزورات أصله مَوْزورات ، قلبت الواو ألفاً للتخفيف [(٢)] .

١٨ - ولدن شرحه كلمة " العاقب " احتج بالحديث " السيد والعاقب " فالعاقب مَنْ يخلف السيّد ، وقول النبي صلى الله عليه وسلم : أنا العاقبُ أي آخر الأنبياء [(٣)] .

١٩ - ولدن تحدثه عن فِعّيلى وأنه أتى مضعّفَ العين للمبالغة والتكثير ذكر حديث عمر : لولا الخِلّيفى لأذّنتُ " أي لولا الخلافة والاشتغال بأمرها عن تعهّد أوقات الأذان لأذّنت . يشير بذلك إلى فضل الأذان [(٤)] .

٢٠ - وفي سياق شرحه لأبيات زياد العنبري :

---

(١) شرح المفصل ٥ : ٩٩ وديوان الأدب ١ : ٤٠ والنهاية " حمز " والحديث في تهذيب اللغة ٤ : ٣٧٩ .

(٢) شرح المفصل ٥ : ١٥٤ ، ٩ : ٦٤ ، ١٠ : ١٩ وانظر سنن ابن ماجة ١ : ٥٠٢ كتاب الجنائز ومختصر شرح الجامع الصغير ١ : ٦٢ وكشف الخفاء ١ : ١١٧ برقم ٣١١ والأشباه والنظائر للسيوطي ١ : ٢٠ .

(٣) شرح المفصل ٦ : ٥٢ وانظر غريب الحديث للخطابي ١ : ٤٢٥ وسنن الترمذي برقم ٢٨٤٢ ، ومسند أحمد ٤ : ٨٠ ، ٨١ ، ٨٤ ، ٦ : ٢٥ .

(٤) شرح المفصل ٦ : ٥٦ وديوان الأدب ١ : ٣٤٣ والفائق ١ : ٣٩١ والنهاية : " خلف " وكشف الخفاء ٢ : ٢٣٠ برقم ٢١١٨ .

قَدْ كنتَ دَاينت بها حسّانا        مخـافة الإفـلاس والليانا

يحسن بيع الأصل والقيانا

قال : واللّيان مصدر اللي ، ومنه قوله عليه السلام " ليّ الغني ظلم " . فإنه أورد الحديث ههنا لغرض لغوي ولمجرد الاستئناس [(1)].

٢١ – وأيضاً ذكر الحديث : البرقُ مخاريقُ الملائكة " لدن شرحه كلمة المخاريق جمع ومِخراق ، وهو المنديل يلف ليضرب به[(2)] .

٢٢ – وذكر حديث عمر " إني لأكره أن أرى أحدكم سَبَهْلَلاً لا في عملِ دنيا ولا في عمل آخره : ليبين استعمال كلمة " سبهلل " بمعنى الفارّغ [(3)] .

٢٣ – ولدن حديثه عن مجيء لامِ الأمر في مواضع مع فعل المخاطب كما في قراءة أبيّ " فبذلك فلْتفرحوا " قال : وقد جاء في بعض كلام النبي صلى الله عليه وسلم في غزاة : " لتأخذوا مصافّكم " فأتى الحديث بمنزلة احتجاج لدخول لام الأمر على فعل المخاطب مراعاة للأصل [(4)] .

٢٤ – وفي كلامه عن الأفعال الناقصة ذكر أن أصل " كاد "

---

(١) شرح المفصل ٦ : ٦٦ وانظر ابن ماجة : ٢ : ٨٠٣ برقم ٢٤٠٤ وكشف الخفاء ٢ : ٢٤٥ برقم ٢١٦٠ وأيضا ٢ : ٢٩٦ برقم ٢٣١٥ والنهاية : لوى والمعجم المفهرس لألفاظ الحديث ٦ : ٢٤٢ .

(٢) شرح المفصل ٦ : ١٣٢ وانظر النهاية : خرق ، قال : وفي حديث علي : البرق مخاريق الملائكة .

(٣) شرح المفصل ٦ : ١٤٠ ، وانظر الفائق ٢ : ١٤٩ والنهاية سبهل .

(٤) شرح المفصل ٧ : ٤١ ، ٦١ والمساعد ٣ : ١٢٤ وتذكرة النحاة : ٦٦٦ وأسرار العربية : ٣١٨ . وفي الترمذي برقم ٣٢٣٣ : قال لنا : على مصافكم كما أنتم .

ألا يكون في خبرها " أن " لأن المراد بها قرب حصول الفعل ، ولكن قد تشبه " كاد" بـ"عسى " فيشفع خبرها بـأنْ . وهنا احتجّ ابن يعيش بما ورد في الحديث " كاد الفقر أن يكون كفراً " [(١)] .

٢٥ - ٢٦ - وفي مبحث نِعْم وبئس وحبذا ... ذكر أن (حَبَّ) و(أحب) لغتان . تقول : حببت وأحببت ، إلاّ أنّ الثانية أكثر في الاستعمال . وأورد شواهد منها هذان الحديثان : وقال عليه السلام : مَنْ أحبَّ لقاءَ الله أحبَّ الله لقاءه [(٢)] . وقال : أحْبِبْ حبيبك هَوْناً ما[(٣)] .

٢٧ - ٢٨ - ٢٩ - وفي كلامه عن الواو ذكر أن قوماً قالوا إن واو العطف تدلّ على الترتيب ، واستدلوا :

آ - بما روي عن ابن عباس أنه أمر بتقديم العمرة . فقال الصحابة : لِمَ تأمرنا بتقديم العمرة وقد قدّم الله الحج عليها في التنزيل . فدلّ إنكارهم أنهم فهموا الترتيب من الواو .

ب - لمّا نزل قوله تعالى : ﴿ إن الصَّفا والمَرْوَةَ من شعائر الله﴾ فقال الصحابة . بم نبدأ يارسول الله ؟ فقال : ابدؤوا بما بدأ

---

(١) شرح المفصل ٧ : ١٢١ وانظر مختصر شرح الجامع الصغير ٢ : ١٤٨ وكشف الخفاء ٢ : ١٥٩ برقم ١٩١٩ .

(٢) شرح المفصل ٧ : ١٣٨ وانظر الترمذي برقم ١٠٦٦ ، ١٠٦٧ و ٢٣١٠ ومختصر شرح الجامع الصغير ٢ : ٢٧٣ وكشف الخفاء ٢ : ٣٠٨ برقم ٢٣٥٦ والمعجم المفهرس لألفاظ الحديث ١ : ٤٠٦ .

(٣) شرح المفصل ٧ : ١٣٨ وانظر الترمذي برقم ١٩٩٨ كتاب البر ، وكشف الخفاء ١ : ٥٤ برقم ١٣٠ ومختصر شرح الجامع الصغير ١ : ١٧ والنهاية : هون .

ا لله بذكره فدلّ ذلك على الترتيب [1] .

جـ – بعضُ الأعـراب قـام خطيبـاً بـين يـدي النـبي فقـال في خطبته : من أطـا ع ا لله ورسـوله فقـد رَشَـد ، ومَـنْ عَصاهمـا فقـد غوى . فقال النبي صلى ا لله عليه وسلم : بئس خطيب القوم أنت. هلا قلت ومَنْ عصى ا لله ورسوله . فلو كانت الواو للجمع المطلـق لما افترق الحال بين القولين [2].

وقد فنّد ابن يعيش استدلال هؤلاء القوم بتقديـم تفسـير آخـر للأحاديث التي احتجـوا بهـا لينتهـي إلى أن الـواو للجمـع مـن غـير ترتيب .

٣٠ – وفي بحث القسم ذكر قول الفقهاء بأن القائل لو قال : أقسم أو أحلف أو أشـهد ثـم حَنِـث وجبـت عليـه الكفـارة ، لأنـه يُصرف إلى معنى أقسم با لله ونحوه ، إذ كان يلزم المسلم إذا حلـف أن يحلف با لله . ولذلك قال النبي صلـى ا لله عليـه وسـلم : " مَـنْ كان حالفاً فليحلف با لله أو فليصمت ".

فاحتجاجه ههنا لغوي أتى للدلالة على أن حلف بمعنى أقسَم[3].

٣١ – وفي حديثه عن زيادة الحروف ذكر كلمة " معدّ" وأن الميم فيها أصلية لقولهم : تمعدد أي صار على خلق " معدّ" ومنه قول عمر رضي ا لله عنه : اخشوشنوا وتَمَعْدَدُوا [4] .

---

(١) شرح المفصل ٨ : ٩٣ وانظر كشف الخفاء ١ : ٢٣ برقم ٣٢ .
(٢) شرح المفصل ٨ : ٩٣ .
(٣) شرح المفصل ٩ : ٩٥ وانظر الموطأ ٢٩٧ كتاب النُذُور : ١٤ ، والمسند ٢ : ٧ ، ١١ ومختصر شرح الجامع الصغير ٢ : ٣١٣ وزاد المسلم ٣ : ٢٣٨ برقم ٨٢٩ .
(٤) شرح المفصل ٩ : ١٥١ والمنصف ١ : ١٢٩ والنهاية واللسان والتاج : (معد) والفائق ٣ : ١٠٦ وكشف الخفاء ١ : ٦٩ و ٣٧٨ برقم : ١٥٧ و ١٠١٨ .

٣٢ - وأيضاً في معرض الاحتجاج اللغوي أورد قوله صلى الله عليه وسلم " ليس لعِرْق ظالمٍ حق " ليدل على أن العِرق يراد به عروق الشجرة لامتدادها وانتشارها . والعِرْق الظالم هو أن يغرس الرجلُ غِراسه أو يزرع في أرض غيره [(١)] .

٣٣ - ومن الاستشهاد اللغوي ماورد في شرحه لكلمة " التّوى " بمعنى الهلاك : والتوّ : الفرد ، ومنه الحديث : " الطوافُ توّ والاستجمار توّ " فهو من معناه ولفظه ، لأن الهلاك أكثر مايكون مع الواحد [(٢)] .

هذه هي الأحاديث التي احتجّ بها ابن يعيش في شرح المفصل، فإذا حللنا احتجاجه وجدنا أنه يتجه إلى الاحتجاج بالحديث في اللغة في سبعة عشر موضعاً ، وفي النحو في ستة مواضع وفي الصرف في خمسة مواضع . وذكر حديثاً واحداً لأمر تاريخي يتعلق بالأنساب. وقد احتجّ في كتابه الآخر " شرح الملوكي " بستة أحاديث :

١ - الأول لم يذكره على أنه حديث ، ولم ينسبه إلى أحد وإنما قدّم له بقوله : قال " أضربه كي يلَبّ ، وكي يقود ذا اللجب " والشاهد فيه استعمال " يلبّ" بفتح عينه على الأكثر . وهذا القول لصفية بنت عبد المطلب [(٣)] .

---

(١) شرح المفصل ١٠ : ٦٨ وانظر الموطأ : ٤٦٣ كتاب الأقضية ٢٦ ، والترمذي برقم ١٣٧٨ وكشف الخفاء ٢ : ٤٢١ برقم ٢١٤٦ والمعجم المفهرس ٤ : ١٩٨ .

(٢) شرح المفصل ١٠ : ١١٩ وانظر الفائق ١ : ١٥٧ والنهاية (تو) وغريب الحديث للخطابي ١ : ١٠١ ، ١٠٢ وصحيح مسلم ٤ : ٨٠ كتاب الحج : باب بيان أن حصى الجمار سبع .

(٣) شرح الملوكي ٤٧ . وقد نسب محققة القول لصفية وهو في الفائق ٣ : ٣٠٠ واللجب والجلب بمعنى . وانظر النهاية : (جلب ، لب) .

٢ – استدلّ بما ورد في الحديث " شَكَوْنا إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم حرَّ الرمْضَاء فلم يُشْكنا " أي لم يفسح لنا في إزالة مانشكوه " على أنّ يُشكنا مضارع أشكى الذي همزته أتت للدلالة على الإزالة [(١)] .

٣ – احتجّ بقول عمر : " اخشوشنوا وتمعْددوا " وقد مرّ ذكره في شواهد الحديث في شرح المفصل برقم ٣١ .

٤ – في سياق شرحه للفظ الدَّقْعاء قال : الدّقعاء هي الأرض، يقال : دَقِع – بالكسر – أي لصق بالتراب ومنه الحديث : " إذا جُعْتُنَّ دَقِعْتُنَّ " أي خضعْتُنّ [(٢)] .

٥ – أستشهد بقوله صلى الله عليه وسلم : " لتأخذوا مصافّكم " للغرض نفسه الذي ذكره في شرح المفصّل برقم ٢٣ .

ذكر حديث عليّ رضي الله عنه : " إياكم والعِضَة ، أتدرون ما العِضَةُ ؟ هي النميمة " واصلها عِضْهَة " فِعْلة" من العَضْه وهو البَهْتُ . وتجمع على عِضِين [(٣)] .

ويبدو أنه ذكر الحديث ههنا لمجرد الاستئناس لأن كلمة "العِضَة" استعملت فيه .

فقد احتج للصرف بثلاثة أحاديث ، وبحديثين للغة ، وبحديث للنحو ورد عرضاً .

---

(١) شرح الملوكي ٦٩ والنهاية واللسان والتاج : شكا ، وابن ماجة ١: ٢٢٢ برقم ٦٧٥، ٦٧٦ ، والفائق ٢ : ٨٦ ومسند أحمد ٥ : ١٠٨ ، ١١٠ .

(٢) شرح الملوكي ١٦٤ وديوان الأدب ٢ : ٢٤١ والنهاية والتاج واللسان : دقع والفائق ١ : ٤٣١ .

(٣) شرح الملوكي ٤٢١ وانظر الفائق ٢ : ٤٤٣ والنهاية : عَضِه ، ومسند أحمد ١ : ٤٣٧.

إنّ ابن يعيش في احتجاجه بالأحاديث الشريفة في شرحيه – شأنه شأن متقدمي النحاة – لم يبن على هذه الأحاديث قاعدة ، ولم يردّ بها قاعدة ، بل إن كلّ همّه أنه استدل بها على صحة القواعد المقررة ، وقوّى بذكرها أدلّته السماعية . وكان معظم احتجاجه بها كما بينا يتجه إلى الاحتجاج اللغوي . ومع ذلك فإن ورود نحو ثلاثين حديثاً في شرح المفصل زيادة عمّا ذكره الزمخشري ينبئ عن أن ابن يعيش كان يحتج بالحديث من حيث المبدأ على الأقل ، وإن كان لم يجعل من الأحاديث أساساً للقواعد . إن قضية الاحتجاج بالحديث أو عدمه لم تكن قد أثيرت في أيامه ، لذلك فإننا لانحظى بأية ملاحظة نظرية حول هذه القضية . لكن وجود هذه الكمية من الأحاديث تدل على أن الرجل كان يأخذ بمبدأ الاحتجاج بها على نحو عملي تطبيقي ، ويرى أن الحديث مما يحتجّ به اللغة والنحو كما يحتج به في الفقه وسائر أمور الدين الأخر . وبناء على هذا فإنّ الشارح يمكن أن يعدّ من النحاة الذين احتجّوا بالحديث وأكثروا – نسبياً – من الاحتجاج به.

## الشعر :

كان الشعر من الركائز الأساسية للنحويين في استنباط القواعد ودعمها والتمثيل لها ، اهتموا به وبرواته ، وسَعَوا إليهم ، واستمعوا للأعراب وقصدوهم ، وكانوا لايبالون إذا سمعوا من أعرابي فصيح شعراً ألاّ يسمعوه من صاحبه ، ثم لايبالون أعرفوا اسم ذلك الأعرابي أم لم يعرفوه ، وحسب سيبويه أن يقول : هذا

بيت سمعناه من بعض العرب الموثوق به [1] ، أو ممن يوثق بعربيته، حتى يصبح هذا البيت من شواهد النحو ، ويرويه خالف عن سالف .

والنحاة لشدة اهتمامهم بشواهد الشعر أفردوها بالتصنيف ، فصنفوا مصنفات خاصة في شواهد الشعر في كتاب سيبويه ، واستمر هذا الاهتمام ، فصنفوا في شواهد الجمل وشواهد الإيضاح وشواهد المفصّل وشواهد المغني وشواهد شرح الكافية وغير ذلك ، حتى أضحى بين أيدينا تراث ضخم مرتبط بالشاهد الشعري في كتب النحاة ، بينما لانحظى بأثر ذي بال اختصّ بالشواهد القرآنية التي وردت في كتب النحاة على غزارتها ، وكأنهم تركوا ذلك لكتب التفسير ، أما الحديث النبوي فليس أحسنَ حظاً ، فباستثناء ماقدّمه عبد القادر البغدادي من تخريج للأحاديث النبوية الواردة في شرح الاستراباذي على كافية ابن الحاجب ، فإننا نكاد لانقع على أثر آخر ، صحيح أن ابن مالك صنف كتابه " شواهد التوضيح والتصحيح " والعُكْبَري صنف " إعراب الحديث النبوي " ثم صنف السيوطي كتاباً في إعراب الحديث [2] أيضا . إلا أن هذه الكتب جميعاً لم تجعل موضوعها الحديث النبوي الوارد في كتب النحاة ، وإنما عالجت قضايا نحوية في الأحاديث ذاتها .

وكان مفسرو الكتاب العزيزسبقوا إلى الاحتجاج بالشعر للاستشهاد

---

(١) انظر على سبيل المثال كتاب سيبويه ١ : ٣٦ ، ٤٤ ، ٢٠١ ، ٢١٤ وانظر أيضا كتاب شواهد الشعر في كتاب سيبويه : ٢٥٠ .

(٢) الكتاب مخطوط في دار الكتب المصرية ١٩٦٩٦ ب باسم عقود الزبرجد على مسند الإمام أحمد ، وسماه فهرس دار الكتب : إعراب الحديث . وقد صدر بأخرة بتحقيق الدكتور سلمان القضاة .

به لتفسير ألفاظ القرآن الكريم ، وذلك منذ زمن مبكر يرقى إلى عصر الصحابة أنفسهم ، والأمثلة على ذلك كثيرة مدوّنة[1] .

ثم كان النحويون وأهل اللغة والمؤرخون ، فجعلوا همهم وسدَمهم الاستشهاد بالشعر ، وخاصة في مجال اللغة ، ويندر أن نجد مادة مافي معجم من معجماتنا القديمة لم تقترن بعدد من شواهد الشعر تكثر أو تقلّ ، بدءاً من معجم العين ومروراً بالجمهرة والتهذيب والصحاح والتكملة والعباب وانتهاء باللسان ثم التاج . على أن مايهمنا ههنا هو الاحتجاج بالشعر في النحو ليس غير .

عندما تكوّن علم أصول النحو استنبط علماؤه بالنظر والاستقراء الأصول المعتمدة من قبل النحاة في الاحتجاج بالشعر ، فوجدوا أن الشعراء الذين احتجّوا بشعرهم هم شعراء أزمنة بعينها فجعلوهم في طبقات زمنية [2] :

– الطبقة الأولى : طبقة الشعراء الجاهليين

– الطبقة الثانية : طبقة الشعراء المخضرمين

– الطبقة الثالثة : طبقة الإسلاميين (شعراء عصر بني أمية ) وآخرهم إبراهيم بن هَرْمة.

– الطبقة الرابعة : طبقة الشعراء المولّدين . " والمولد والمحدث من الشعراء من لايصحّ الاستشهاد بكلامه . وهو من جاء بعد عصر المئتين وأولهم بشار بن برد وأبو نواس ومنهم أبو تمام والبحتري الطائيان والمتنبي " [3] .

---

(١) انظر إيضاح الوقف والابتدا ١ : ٦٤ ، ٦٥ ومصادر الشعر الجاهلي ١٥٢ .

(٢) انظر خزانة الأدب ١ : ٣ والاقتراح : ٥٦ وفي أصول النحو : ١٧ وأصول التفكير النحوي ١٩ ، ٤٣ ، وأصول النحو العربي ٥٩ .

(٣) شرح أبيات مغني اللبيب ٣ : ٣٩١ .

واستقر الأمر على الاحتجاج بالطبقات الثلاث في مجال اللغة والنحو والتفسير وغير ذلك . أما الطبقة الرابعة فإنها لايُحتج بشعرها إلا في مجال المعاني ، ولاقيمة لما ذكر من رفض بعضهم الاحتجاج بالطبقة الثالثة ، لأنه رفضٌ لم يؤخذ به ، وجرى النحاة واللغويون على الاحتجاج بشعر الفرزدق كما احتجوا بشعر زهير وامرئ القيس حذوك القذة بالقذة .

إضافة إلى تحديدهم زمن الاستشهاد ، فإنّهم حدّدوا القبائل والمواطن التي تؤخذ عنها اللغة التي يحتجّ بها ، فوجدوا أن الأخذ كان عن قيس وتميم وأسد ، فمنهم أخذ معظم مأخذ ، كما أخذ على نحو أقلّ عن هذيل وكنانة وبعض الطائيين . وقد نصّ الفارابي على العرب الذين لم يؤخذ عنهم ، فذهب إلى أنه لم يؤخذ من لخم ولامن جُذام ولا من غسان ولاقضاعة ولا إياد ولاتغلب ولا النّمر بن قاسط ولا بكر ولا عبد القيس ، لمجاورتهم غير العرب أو لمخالطتهم لهم ، كذلك لم يؤخذ من ثقيف وسكان الطائف لمجاورتهم تجار الأمم المقيمين عندهم ....

إن نص الفارابي الذي ذكره السيوطي [1] يحتاج إلى مناقشة واستقراء ، للتأكد من صحة أحكامه ، وللتثبّت مما إذا كان الفارابي يريد بهذه الأحكام الحكم بالقلة أو بالكثرة ، أو الحكم على نحو مطلق أو تقريبيّ . وإنّ البحث في شعراء الشواهد وقبائلهم يبيح لنا أن نقول : إن الحكم على نحو مطلق لايستقيم للفارابي ، لأننا نجد النحاة واللغويين منذ سيبويه ومن بعده ، قد احتجوا بشعر عدد من شعراء القبائل التي نص الفارابي أنه لم يؤخذ

---

(١) الاقتراح في أصول النحو : ٥٦ ، ٥٧ .

عنها ، فقد احتجوا بشعر أمية بن أبي الصلت وهو من ثقيف[1] ، كما احتجوا بشعر أبي محجن الثقفي [2] . واحتجوا بشعر زياد الأعجم والأعور الشني والصَّلتان العبدي وغيرهم وهؤلاء من عبد القيس [3] ، وبشعر عديّ بن زيد [4] وهو ممن خالطوا الأعاجم. أما إذا كان الفارابي يذهب بعدم الاحتجاج إلى ضآلة كمية مااحتج به النحاة من شعر شعراء هذه القبائل فإن الأمر يبدو مقبولاً ولكن بتحفظ ، وذلك لأن استعمال المجاز في بحوث العلم أمر له حدود ، لأنه لايصار فيها إلى المجاز إلا إذا تعذرت الحقيقة ، والحقيقة ههنا غير متعذّرة ، والفارابي ينصّ قطعياً على أنهم احتجوا ببعض وأهملوا بعضاً ، وهذا مايلقي في النفس ظلالا كثيفة من الشكّ على مصداقية نص الفارابي الذي تلقفته كتب أصول النحو وكأنه نصّ منزل ، إن توزيع الشعراء الذين احتج بهم سيبويه إلى مجموعات بحسب قبائلهم ، أظهر لنا أن سيبويه ومنْ بعده طبعاً سائر الخالفين احتجوا بشعر كثير من القبائل التي قال الفارابي إنهم لم يحتجوا بكلامها [5] فإذا زعمنا أن الاحتجاج بكلامها غير الاحتجاج بشعرها ، فإننا نقع في ضرب من التناقض المنطقي لأن

---

(١) احتج سيبويه في عدة مواضع ١ : ١٦٤ ، ٢٧٠ ، ٣٦٢ ، ٤٢٠ ، ٤٣٩ ، ٤٧٩ و ٢ : ٥٩ ، ٢٥٠ .

(٢) احتج سيبويه ١ : ٢١٢ ، ٣٥٠ .

(٣) انظر سيبويه ١: ١٥٢ ، ٤٢٨ – ٢ : ٢٨٧ ففي هذه المواضع احتج بشعر زياد الأعجم وفي ١ : ٣١ نجد بيتاً للأعور الشنّي وفي ١ : ٣٢٨ نجد بيتاً للصلتان العبدي .

(٤) استشهد به سيبويه في عدة مواضع وهو من تميم انظر سيبويه ١ : ٧٠ ، ٧٨ ، ٢٠٢ ، ٣٦٣ ، ٤٤٠ ، ٤٥٨ ، ٤٦٢ ، و ٢ : ٣٦٩ .

(٥) انظر شواهد الشعر في كتاب سيبويه : ٢٧٣ ومابعدها .

شعرها جزء من كلامها ، والفارابي لم يفرق في نصه بين شعر ونثر.

وربما كان من أسباب كثرة استشهادهم بشعر بعض القبائل ، وقلة استشهادهم بشعر بعضها يعود إلى موطن هذه القبائل بحسب قربها أو بعدها من موطن الرواة ، وهذا له أثر كبير لايخفى ولايحتاج إلى تأمل .

وقد استمدّ النحاة الأوائل – كاللغويين الأوائل – مادة استشهادهم من الشعر من مصدرين أساسيين هما : فصحاء الأعراب الذين كانوا يردون الأمصار ، أو الذين كان يلقاهم النحاة لدن خروجهم إلى البادية طلباً للغة والفصاحة ، واستمر ذلك إلى أوائل العصر العباسي – القرن الثاني وقسم من الثالث [1] .

والثاني هم الرواة الذين أخذوا عن الأعراب ، والنحوي يتحرى أن يكون هؤلاء الرواة من الثقات . وقد أثار الاعتماد على الرواة قضية الخلاف في إنشاد الشاهد على عدة أوجه ، وبعض الأوجه قد تلغي وجه الاحتجاج به . وتعرّض النحاة لهذه المسألة وناقشوها وعالجوها علاجاً ينسجم وطبيعة اللغة ، فقبلوا كلّ الروايات التي وردت عن العرب والرواة الثقات ، قال ابن السيرافي: واعلم أنّ خلاف الإنشاد إذا وقع في مثل ذا الموقع ، لاينبغي أن ينسبه أحد إلى اضطراب سيبويه ، وإنما الرواية تختلف في الإنشاد ، ويسمعه سيبويه ينشد على بعض الروايات التي له فيها حجة فينشده على ماسمعه ، ويرويه راوٍ على وجه آخر لاحجة فيه ، والرواة مختلفون ، إنما أخذوه من أفواه العرب الذين يحفظون الأشعار ،

(١) انظر الخصائص ٢ : ٥ وفي أصول النحو : ٢٣ ، ٢٤.

فالتغيير في الإنشاد واقع من جهتهم ، والشواهدُ في كل رواية صحيحةٌ ، لأنّ العربيّ الذي غيّر الشعر وأنشده على وجه دون وجه ، قوله حجة ، ولو كان الشعر له لكان يحتج به ... ألا ترى أن الحطيئة راوية زهير ، وكثيراً راوية جميل ، والراوي والمرويّ عنه كلاهما حجة " [1] .

وأثيرت في سياق مناقشة الشواهد قضية الضرورات الشعرية ، فوجد ابن جني " أن العرب قد تلزم الضرورة في حال السّعة أنساً بها واعتياداً لها ، وإعداداً لها لذلك وقت الحاجة إليها " [2] كما ذكر أنّ الشاعر إذا اضطر جاز له أن ينطق بما يبيحه القياس وإن لم يرد به سماع [3] ، وفسر أبو حيان الضرورة بقوله : " وإنما يعنون بالضرورة أن ذلك من تراكيبهم الواقعة في الشعر المختصة به، ولايقع في كلامهم النثري ، وإنما يستعملون ذلك في الشعر خاصة دون الكلام ، ولايعني النحويون بالضرورة أنه لامندوحة عن النطق بهذا اللفظ ، وإنما يعنون ماذكرناه ، وإلا كان لاتوجدضرورة لأنه مامن لفظ إلا ويمكن الشاعر أن يغيّره " [4] .

إن الشواهد الشعرية التي وردت في كتاب سيبويه ، ثم انضاف إليها ماذكره الأخفش والفرّاء والمبّرد والفارسي وابن جني وغيرهم ، أضحت المصدر الذي استمد منه النحاة المتأخرون شواهدهم بعد أن انسدّت في وجههم سُبل المصادر التي نَهِل منها المتقدمون . وسيسير المتأخرون على سنن المتقدمين على نحو عام ،

---

(١) شرح أبيات سيبويه ٢ : ١١٨ .
(٢) الخصائص ٣ : ٣٠٣ .
(٣) الخصائص ١ : ٣٩٦ .
(٤) الأشباه والنظائر في النحو : ١ : ٤٨٤ .

و إذا كان يهمنا من هؤلاء المتأخرين واحدٌ فقط هو ابن يعيش ، فإن باستطاعتنا أن نقدم جريدة إحصائية بالشعراء الذين احتج بهم حاذفين شواهد المفصل ، وذلك للتدليل على اتجاهات الشارح ، شارح المفصل والملوكي ، في الاحتجاج بالشعر والشعراء . ولن نقسم شعراءه إلى مجموعات حسب قبائلهم ، وإنما سنقسمهم إلى مجموعات حسب أزمنتهم مع بيان انتساب كل منهم إلى قبيلته ، وسأجعلهم في ثلاث طبقات :

١ – الشعراء الجاهليون .

٢ – المخضرمون والإسلاميون (الأمويون)

٣ – المولّدون والعباسيون

فالجاهليون هم الذين ولدوا وماتوا قبل الإسلام ، والمخضرمون سنفصلهم عن الجاهليين ونضعهم في الطبقة التالية وإن كان كثير منهم يعدّ جاهلياً من الوجهة الفنية كلبيد والحطيئة ، وسندمج شعراء صدر الإسلام مع شعراء بني أمية . أما الشعراء الذين لم نستطع تحديد زمانهم فسنفرد لهم قسماً خاصاً بهم .

وقد لاحظنا من إحصائنا أن الشعراء الجاهليين الذين احتجّ بهم الشارح في شرح المفصل بلغوا ٨٦ شاعراً ، إلا أن ما احتج به من شعر كل منهم متفاوت كمّاً ، فهو يحتج مثلاً ببيت واحد من شعر بشر بن أبي خازم ، وبمثله من شعر حاتم الطائي ، بينما نجده يحتج بتسعة عشر بيتاً من شعر امرئ القيس في خمسة وعشرين موضعاً ، كما يحتج بشعر شعراء من بكر ومن تغلب وثقيف وقضاعة ، متابعاً في ذلك سُنّة من سبقه من النحاة . واحتجّ بكثير من شعر المخضرمين الإسلاميين والأمويين وبلغ تعدادهم ١٥٦ ، وهؤلاء ينتسبون إلى عدد كبير من قبائل العرب ، عدنانيّها

وقحطانيها ، صحيح أنه أكثر الاحتجاج بشعر التميميين والهُذليين ، ولكنه استشهد أيضاً بشعر شعراء ينتسبون إلى قضاعة ويشكُر ومَذحج وَكِنْدة . وتفاوت الاحتجاج كمّاً تفاوتاً كبيراً ، فقد أكثر الشارح من الاحتجاج بشعر ذي الرّمة والعجاج ورؤبة وجرير والفرزدق ، بينما نجده يحتج ببيت واحدٍ لسراقة البارقيّ ، وبمثله لسوّار بن المضّرب السَّعديّ وبمثله لسُويد بن أبي كاهل ولصخر الغيّ ولضابئ بن الحارث ....، وهذا راجع في تقديرنا إلى أن النحاة قبله أكثروا من الاحتجاج بشعر أولئك الشعراء ، وأقلّوا من الاستشهاد بشعر هؤلاء ، ولما كان ابن يعيش يستمد منهم فإنه وجد لديهم مادة ناجزة فاتكأ عليها . وقد لاحظنا لدن تخريجنا للأبيات التي احتجّ بها في شرحيه أنه لم ينفرد بالاستشهاد إلا بأبيات قليلة ، وهذا الانفراد المزعوم قد يزول لدى ظهور كتب نحوية ليست الآن بين أيدينا ككتب الفارسي والسيرافي والرماني وسائر النحاة الذين استمدّ منهم الشارح . ومما يلاحظ أنه كان يهتم بالكلام عن الأبيات التي احتجّ بها الزمخشري في المفصل ، أما مايورده هو في الشرح فإنه كثيرا ماكان يهمل النص على اسم الشاعر . وإن مقارنة الجريدة التي ذكرنا فيها أسماء الشعراء المحتجّ بهم في شرحه للمفصّل بفهرس الأعلام الذين ذكرهم في شرحه ، تظهر لنا أن إهمال ذكر أصحاب الشواهد هو الغالب ، وقد كان حريّا به وهو الحريص على الإستفاضة في الحديث عن شواهد المفصل أن يكون أكثر اهتماماً ، أو أن يكون اهتمامه بشواهده مساوياً على الأقل اهتمامه بشواهد المفصّل ، حتى لايحتاج شرحه إلى حاشية . وربما كانت شهرة هذه الشواهد – في رأيه – وكثرة دورانها في كتب النحاة قبله مسوّغاً جعله يُعفي نفسه مما ألزمها به

تجاه شواهد الزمخشري ، ولكنّ شواهد الزمخشري لاتقلّ عن شواهده شهرةً ودورانا أيضاً وليس لذلك من تفسير إلا أن الرجل كان ملزماً بموجب منهجه في الشرح أن يهتم بشواهد الزمخشري ، ومنهجه لايلزمه بذلك تجاه مايحتج هو به .

وابن يعيش ينظر إلى الشعر العربي الفصيح المستوفي شروط الاحتجاج على أنه منزّه عن الغلط ، شأنه شأن القرآن الكريم ، فإذا كان القرآن منزّهاً عن الغلط فكذلك " الشعر الفصيح ، لأن الظاهر من حال الشاعر معاودة مانظمه ، فإذا وجد فيه غلطاً أصلحه ، وإنما يكون مثله – أي بدل الغلط – في بدأة الكلام ، ومايجيء على سبيل سبْق اللسان إلى مالايريده فيلغيه حتى كأنه لم يذكره " [1] ، وبناء على ذلك فإن هذا الشعر مما يصلح لأن تستنبط منه القواعد ، ويحتجّ به عليها ، فإن ارتكب الشاعر الفصيح مخالفةً لما كثر وشاع واشتهر من لغة العرب ، فإن مخالفته هذه تحمل على باب الضرورة " والضرورة جائزة وإن لم تكن بالمختارة"، و " للشاعر مراجعة الأصول المرفوضة " [2] إذا احتاج إلى ذلك . ومثال ماقبله الشارح من الضرورات رجز ابن ميادة :

لَتَقْرُبِنَّ قَرَبًا جُلْذِيّـا　　　　مادامَ فيهن فَصِيلٌ حيا
وَقَدْ دَجَا اللَّيل فهيّا هيّـا [3]

---

(1) شرح المفصل ٣ : ٦٦ .
(2) شرح المفصل ٩ : ١٦ .
(٣) شرح المفصل ٧ : ٩٦ والرجز في ديوانه ٢٣٧ ق ٩٢ ب ، ١ ، ٢ ، ٣ وانظر كتاب سيبويه ١ : ٢٧ والنوادر ١٩٤ والمقتضب ٤ : ٩١ وشرح أبيات سيبويه ١ : ٢٦٦ ، والصحاح : جلذ ، واللسان : هيا ، والتاج : هوو والمخصص ٧ : ٤٩ والخزانة ٤ : ١٩ والقرب " سير الليل لورد الغد . والجلذي : الشديد ، والفصيل : ولد الناقة بعد فطامه ، وورد الرجز في موضع آخر من شرح المفصل ٤ : ٣٣ ، ٧ : ١١٥ .

" فإنه قدّم الجار والمجرور ، مع أنه لغو ، لأنه شعر . والشاعر له أن يأتي بالجائز وإن لم يكن المختار ، مع أنه قد أفاد بقوله " فيهن " المعنى المراد ، ولو حذف " فيهن" لكان على معنى آخر وهو التأبيد [1] فالشاعر الفصيح يقبل شعره مطلقاً ، ولكن ماجاء على باب الضرورة لايتخذ منه نموذج يقاس عليه ، بل يقبل للحفظ، وذلك كقول الفرزدق في تقديمه الجار والمجرور على اسم التفضيل في قوله :

فقالت لنا : أهلاً وسهلاً ، وزوّدت
جنى النحل ، أوْ مَا زوّدت منه أطيب[2]

فقد جعل الشارح هذا من قبيل الضرورة [3] ، وكذلك موقفه من إضافة الكاف الاسمية إلى المضمر بعدها في قول العجاج :

نحّي الذنابات شمالا كثَبا وأمّ أوعالٍ كَهَا أوْ أقربا [4]

" فالشاهد فيه إدخال الكاف على المضمر ، وهو عندنا من قبيل ضرورة الشعر ، وحملها في ذلك على مثل لأنها في معناها"[5]

---

(١) شرح المفصل ٧ : ٩٦ .

(٢) ديوانه ٣٢ ط الصاوي . والمسائل الحلبيات ١٧٧ ، ١٨١ . والهمع ٢ : ١٠٤ والدرر ٢ : ١٣٧ والمقاصد النحوية ٤ : ٤٣ .

(٣) قارن بما ورد في المسائل الحلبيات : ١٧٧ .

(٤) ديوان العجاج ٢ : ٢٦٩ وانظر سيبويه ١ : ٣٩٢ وشرح شواهد الشافية ٣٤٥ والخزانة ٤ : ٢٧٧ والمقاصد النحوية ٣ : ٢٥٣ وورد الرجز في مواضع من شرح المفصل ٨ : ١٦ ، ٤٢ ، ٤٤ ، وشرح أبيات سيبويه ٢ : ٩٥ برقم ٣٩٩ والذنابات جمع : ذنابة وهي آخر الوادي ينتهي به السيل وقيل هي الجبال الصغار ، والكثب : القرب . وأم أوعال : هضبة في ديار بني تميم .

(٥) شرح المفصل ٨ : ٤٤ .

وكذلك موقفه من الشواهد التي حذفت فيها الفاء من جواب " أمّا" كما يحذفونها من جواب الشرط المحض ، وهو من قبيل الضرورة ، قال الشاعر ، أنشده سيبويه :

فأمّا القتالُ لاقتالَ لديكم
ولكنّ سيراً في عِراض المَواكبِ[1]

أراد فلا قتال ، فحذف الفاء ضرورة ، ومثله قول آخر :

فأمّا صدورٌ ، لاصُدورَ لجَعْفَر
ولكنّ أعجازاً شَديداً ضريرها[2]

أراد فلا صدور "[3] ومايرد عن الثقات من الشعر لاسبيل إلى ردّه ، فإنْ لم يطرد له قياس حُفظ سماعاً ، أو التمست له نظائر لتبرهن على اطّراد قياسه ، فمن ذلك دفاعه عن بيت احتجّ به سيبويه على إعمال فَعِل:

حَذِرٌ أموراً لاتَضِيرُ وآمِنٌ
ماليس مُنْجِيَه من الأقدار[4]

---

(١) البيت للحارث بن خالد المخزومي . ديوانه ٤٥ ق ١ ب ٢ وانظر الأغاني ١ : ٣٨ والمقتضب ٢ : ٧١ والمنصف ٣ : ١١٨ والأمالي الشجرية ١ : ٢٨٥ ، ٢٩٠ – ٢ : ٣٤٨ والمغني برقم ٨٥ وشرح أبياته ١ : ٣٦٩ والمقاصد النحوية ١ : ٥٧٧ ، ٤ : ٤٧٤ والهمع ٢ : ٧٦ والدرر ٢ : ٨٤ والخزانة ١ : ٢١٧ .

(٢) نسبه ابن يعيش لرجل من الضباب وانظر الإيضاح العضدي ٨٦ والضرير المريض المهزول وأسرار العربية ١٠٦ والرواية فيه صريرها .

(٣) شرح المفصل ٩ : ١٢ .

(٤) انظر سيبويه ١ : ٥٨ والمقتضب ٢ : ١١٦ والجمل ١٥٥ والخزانة ٣ : ٤٥٦ وشواهد الشعر في كتاب سيبويه ٧٤ ، ٢٣٠ ، ٢٣١ .

فقد زعموا أنّ هذا البيت لم يصحّ عن العرب ، وروي عن المازني أن اللاحقي قال : سألني سيبويه عن شاهد في تعدّي " فعل" فعملت له هذا البيت ، ويروى أيضاً أن البيت لابن المقفع . وعلق الشارح على هذا الكلام بقوله : " إن سيبويه رواه عن بعض العرب، وهو ثقة لاسبيل إلى ردّ مارواه " [1] ولّما عرض لبيت يزيد بن الحكم الثقفي :

وكم موطنٍ لولايَ طِحْتَ كما هوى
بأجرامه من قُلّةِ النِّيقِ مُنْهَوي[2]

ذكر إنكار المبرّد لاستعمال " لولاي" وقوله : إن هذا خطأ ، ونعْتَه لقصيدة الثقفي بأن فيها اضطراباً ، وعلّق على ذلك بقوله : " وإنكار مثل هذا لايحسن ، إذ الثقفي من أعيان شعراء العرب وقد روى شعر الثقات ، فلا سبيل إلى منع الأخذ به ، مع أنه قد جاء من غير جهة الثقفي نحو بيت عمر [3] :

لولاكِ هذا العامَ لم أحْجِجِ [4]

---

(١) شرح المفصل ٦ : ٧٣ .

(٢) استشهد به الشارح في عدة مواضع ، انظر شرح المفصل ٣ : ١١٨ ، ١١٩ ، ٧ : ١٥٩ – ٩ : ٢٣ والبيت في سيبويه ١ : ٣٨٨ والقالي : ١ : ٨٦ والمقتضب ٣ : ٧٣ حاشية ، والقصيدة التي منها البيت ذكرها أبو علي الفارسي في المسائل البصريات ١ : ٢٨٥ ومابعدها وعنه نقلها صاحب الخزانة ١ : ٤٩٦ وانظر شعراء أمويون ٣ : ٢٧٦ وطحت : هلكت ، والأجرام مفردها جرم وهو الجسم ، والقلة : أعلى الجبل .

(٣) شرح المفصل ٣ : ١١٩ ، ١٢٠ .

(٤) صدر البيت : أومت بكفيها من الهودج .

انظر ديوان عمر ٤٧٨ (الملحقات) وأمالي ابن الشجري ١ : ١٨١ والإنصاف ٢ : ٦٩٣ مسألة ٩٧ والهمع ٢ : ٣٣ والدرر ٢ : ٣٣ والخزانة ٢ : ٤٢٩ . وشرح المفصل ٣ : ١١٨ ، ١١٩ ، ١٢٠ .

ومن تنزيهه للفصحاء عن الغلط ، وأخذه بتوثيق الثقات ، موقفه من تخطئة الأصمعي لذي الرمة في قوله :

وقَفْنا فقلنا : إيهِ عن أمّ سالم
وما بال تكليم الدِّيار البَلاقِعِ [(١)]

فإنّ الأصمعي كان يخطّىء ذا الرمة في هذا البيت " ويزعم أن العرب لاتقول إلا إيهٍ بالتنوين ، وجميع البصريين صوّبوا ذا الرمة ، وقسموا "إيه" إلى معرفة ونكرة ، فالمعرفة "إيه" بلا تنوين ، والنكرة "إيه" منونة ، وقالوا : خفي هذا الموضعُ على مَنْ عابه " [(٢)] ورأى ابن يعيش أن إنكار الأصمعي له وجه ، وهو قلّة الاستعمال ، ورأى في موضع آخر أن الشاعر " أراد من "إيه" المعرفة ، وأن هذا المعنى للطفه خفي عن الأصمعي " [(٣)] .

أما الشعر الذي لم تلابسه ضرورة ، ولم يعتره شذوذ ، ولم تجرّح روايته ، بل توثقت ، فهو الكلام الذي يطرد القياس عليه ، ويتخذ حجة للقاعدة ، وبرهاناً على صحتها ، فمن ذلك مثلاً احتجاجه على ظرفية " سوى " بقول لبيد :

وابذُلْ سَوامَ المال إنْ
نَ سَواءها دُهْمَاً وجُونا [(٤)]

---

(١) ديوانه ٢ : ٧٧٨ ق ٢٥ ب ٢ ومجالس ثعلب ٢٢٨ والمقتضب ٣ : ١٧٩ وخزانة الأدب ٣ : ١٩ ، ٣١ وقد ذكره الشارح في أكثر من موضع انظر شرح المفصل ٤ : ٣١ ، ٧١ – ٩ : ٣٠ ، ١٥٦ . والبال : الشأن والحال . والبلاقع التي ارتحل سكانها فهي خالية.

(٢) شرح المفصل ٤ : ٧١ .

(٣) شرح المفصل ٩ : ٣٠ .

(٤) البيت للبيد وهو في ديوانه ٣٢٤ ق ٤٩ ب ١٢ وفيه : وابذل سنام القدر ، وإن سواءها أي إنك ستصيب سواءها دهماً وجوناً .

وذلك لأن العامل " إنّ " تخطاها وعمل فيما بعدها ، فنصب الشاعر " سواءها " على الظرف ، و " دُهماً" وهو اسم " إن " ولايكون ذلك في شيء من الأسماء إلا ماكان ظرفاً [1].

ومن ذلك احتجاجه على مجيء الظروف نحو : خلف وقدام وفوق وتحت متصرفة ، بقول الشاعر وهو لبيد :

فَغَدتْ كلا الفَرْجَيْنِ تحسبُ أنه
مولى المخافةِ خلفُها وأمامُها [2]

فرفع " خلفها وأمامها " لأنه بدل من مولى المخافة " [3] .

وكذلك احتجّ على اتساعهم في الظروف بأنهم فصلوا بها بين المضاف والمضاف إليه كما في قول ذي الرمة :

كأنّ أصواتَ من إيغالهنّ بنا
أواخرِ المَيْسِ أصواتُ الفراريجِ [4]

والمراد أصوات أواخر الميس من إيغالهن بنا [5] ، ومن ذلك :

---

(١) شرح المفصل ٢ : ٨٣ .

(٢) البيت من معلقة لبيد . انظر ديوانه ٣١١ ق ٤٨ ب ٤٨ ، والضمير في غدت يعود على البقرة الوحشية . وكلا الفرجين : أي في كلا الفرجين ، والفرج : الواسع من الأرض ومولى : أولى ، كأنها تحسب أن كل فرج أولى بالمخافة من الثاني . وخلفُها إما بدل من مولى أو خبر لمبتدأ محذوف ، والبيت في سيبويه ١ : ٢٠٢ والمقتضب ٣ : ١٠٢ - ٤ : ٣٤١ والهمع ١ : ٢١٠ والدرر ١ : ١٧٨ .

(٣) شرح المفصل ٢ : ٤٤ .

(٤) ديوان ذي الرمة ٢ : ٩٩٦ ق . ٣٠ ب ٢٥ ، والميس : الرحل. وفي الديوان : أنقاض الفراريج أي أصوات الفراريج . والميس في الأصل : شجر يعمل منه الرحل . والبيت في سيبويه ١ : ٩٢ ، ٢٩٥ ، ٣٤٧ والمقتضب ٤ : ٣٧٦ والخصائص ٢ : ٣٠٤ والإنصاف ٢ : ٤٣٣ مسألة رقم ٦٠ ، والخزانة ٢ : ١٢٠ ، ٢٥٠ وذكره في شرح المفصل في مواضع انظر ١ : ١٠٣ - ٢ : ١٠٨ - ٣ : ٧٧ - ٤ : ١٣٢ .

(٥) شرح المفصل ١ : ١٠٣ .

كمـــــا خُــــطَّ الكِتـــــابُ بكـــــفِّ يومــــاً

يهـــــوديٍّ يُقـــــارب أو يُزيـــــل[1]

ومن المعـروف أن الحـال تـأتي نكـرة مشـتقة ، ولكنهـا وردت مصدراً معرفة في الاستعمال الفصيح ، وذلك في قول لبيد :

فأرْسَـــلَها العِـــراكَ ولم يذُدْهَــــا

ولم يُشْــفِق علـــى نَغَــص الدِّخـــالِ[2]

فكأنه قال : اعتراكاً . حسب تعبير سيبويه[3] .

كذلك احتجّ الشارح على الكنية من الأعـلام ، وأنهـا تجـري مجرى الأسماء المضافة نحو عبد الله ، يقول الشاعر :

مــــازلت أفتـــح أبوابـــا وأغلقهـــــا

حتــى أتيــت أبــا عمــرو بــن عمّــار[4]

---

(١) البيت لأبي حيّة وهو في ديوانه ١٦٣ - المقطوعة ٥٦ ب ١ وانظر سيبويه ١ : ٩١ والمقتضب ١ : ٢٣٧ - ٤ : ٣٧٧ والموشح ٣٥٥ والإنصاف ٢ | ٤٣٢ مسألة رقم ٦٠ والمقاصد ٣ : ٤٧٠ والهمع ٢ : ٥٢ والدرر ٢ : ٦٦ واللسان : عجم ، الخزانة ٢ : ٢٥٣ وتقدير البيت : كما خط الكتاب يوما بكف يهودي يقارب أو يزيل . وانظر شرح المفصل ١ : ١٠٣ . ومعنى قوله : يزيل أي يفرّق .

(٢) ديوان لبيد ٨٦ ق ١١ ب ٤١ وأرسلها العراك : أي جماعة ، ولم يذدها : لم يحبسها ، والدخال : أن يشرب بعضها ثم يرجع فيزاحم الذي على الماء . والضمير يعود على الأتن . والبيت في سيبويه ١ : ١٨٧ والمقتضب ٣ : ٢٣٧ والأمالي الشجرية ٢ : ١٦٤ والإنصاف ٢ : ٨٢٢ ، المسألة رقم |١١٩ | والخزانة ١ : ٥٢٤ والمقاصد ٣ : ٢١٩ وذكره ابن يعيش في شرحه ٢ : ٦٢ - ٤ : ٥٥ - ٦ : ٨٥ .

(٣) شرح المفصل ٤ : ٥٥ .

(٤) ديوان الفرزدق ١ : ٣٨٢ ط الصاوي وانظر سيبويه ٢ : ١٤٨ ، ٢٣٧ وشرح شواهد الشافية ٤٣ وشرح أبيات سيبويه ٢ : ٢٦١ فقرة ٥٠٨ والمخصص ١٤ : ١٧٢ ، ١٧٤ ، واللسان : غلق ، وفرحة الاديب : ١٤٠ .

" فحذف التنوين من أبي عمرو ، لأنه لو لم يكن عَلَماً لما حذف بمنزلة حذفه من جعفر بن عمار " [1] .

وكذلك احتج على أنه من العرب من يبدل من الواو المكسورة همزة إذا كانت فاء لاغير نحو : وسادة وإسادة ، بقول ابن مقبل الذي أنشده سيبويه :

أمّا الإفادة فاستَلْوَتْ ركائبُنا
عندَ الجبابير بالبأساء والنِّعَم [2]

" ووجه ذلك أنهم شبهوا الواو المكسورة بالواو المضمومة ، لأنهم يستثقلون الكسرة أيضا كما يستثقلون الضمة " [3] . كما احتج لمجيء (إنّ) بمعنى نعم بقول الشاعر :

بَكَرَ العواذل في الصَّبو
ح يَلُمْنني وألومُهُنَّهْ
ويقلنَ شيبٌ قَدْ علا
كَ وقد كَبِرْتَ فقلتُ : إنَّهْ [4]

وبقول الآخر :

---

(١) شرح المفصل ١ : ٢٧ .

(٢) ديوان تميم ٣٩٨ ق ٥٠ ب ٥ . والإفادة : الوفادة . واستلوت أي : لوت بمعنى : رجعت وعطفت . والجبابير : الملوك . والبيت في سيبويه ٢ : ٣٥٥ والمنصف ١ : ٢٢٩ واللسان وفد .

(٣) شرح الملوكي ٢٧٣ ، ٢٧٤ وشرح المفصل ١٠ : ١٤ .

(٤) البيتان لعبد الله بن قيس الرقيات وهما في ديوانه ٦٦ ق ٢٨ ب ١ ، ٢ وانظر سيبويه ١ : ٤٧٥ ٢ : ٢٧٩ والبيان والتبيين ٢ : ٢٧٩ والأمالي الشجرية ١ : ٣٢٢ واللسان : أنن والخزانة ٤ : ٤٨٧ . واحتج بهما ابن يعيش في مواضع من شرح المفصل انظر ٣ : ١٣٠ - ٨ : ٦ ، ٧٨ ، ١٢٢ . ١٢٥ .

قالوا : غدرتَ ، فَقُلْتُ : إنّ وربّما

نالَ العُلا وشفا الغليل الغادر [(١)]

غير أنّ بعض الشواهد الموثّقة يختلف النحاة في فهمها ومن ثم في توجيهها مع العلم أن روايتها لاتتغير . وهنا تبرز شخصية الشارح ممثلة بوجهة النظر التي تبناها والعلل التي يعلل بها ، مما يدل على مذهبه ويبرز توجهه . فمن ذلك مثلاً أن البصريين جعلوا معاني التصغير ثلاثة وهي : تصغير مايجوز أن يتوهم أنه عظيم كقولك : رجيل وجميل ، وتقريب مايجوز أن يتوهم أنه بعيد كقولهم : بُعيد العصر ، وقبيل الفجر والسّقف فُوَيْقَنا ، وتقليل مايجوز أن يتوهم أنه كثير كقولنا : دُريهمات ودُنَيْنيرات . ثم ذكر أن الكوفيين أضافوا قسماً رابعاً أسموه بتصغير التعظيم ، واحتجوا له بقول الشاعر :

" وكلّ أناس سوفَ تدخلُ بينهمْ

دُوَيْهِيَةٌ تصفرّ منها الأنامل [(٢)]

فقال : دويهية والمراد تعظيم الداهية ، إذا لاداهية أعظم من الموت " وبقول الآخر وهو أوس بن حَجَر :

" فُوَيقَ جُبَيْلٍ شامخ الرأس لم تكنْ

لتبْلُغَه حتى تكلّ وتَعْمَلا [(٣)]

---

(١) الأمالي الشجرية ١ : ٣٠٨ ، ٣٢٣ وانظر شرح المفصل ٣ : ١٣٠

٢) البيت للبيد وهو في ديوانه ٢٥٦ . ق ٣٦ ب ١٠ والبيت في أمالي ابن الشجري ١ : ١٥- ٢ : ٤٩ ، ١٣١ وفي الإنصاف ١١ : ١٣٩ المسألة رقم|١٥| والخزانة ٢ : ٥٦١ وشرح شواهد الشافية ٨٥ ومغني اللبيب برقم ٦٧ ، ٢٢٨ ، ٣٥٧ ، ١٠٦٣ وشرح أبيات المغني ١ : ٢٧٤ و ٣ : ١٥٦ ، ١٨٥ و ٧ : ٣١٢ .

(٣) ديوان أوس بن حجر ، وهو في ديوانه ٨٧ ق ٣٥ ب ٢٣ وأمالي ابن الشجري ١ : ١٥ وشرح شواهد الشافية ٨٥ ومغني اللبيب برقم | ٢٢٧| وشرح أبيات المغني ١ : ٢٧٤، ٢٨٢ و ٣ : ١٧٩ .

فقال " جُبيل ، ثم قال : شاهق الرأس وهو العالي ، فدلّ على أنه أراد تفخيم شأنه " وهذه الشواهد التي استدل بها الكوفيون لامطعن عليها من حيث الرواية ، فالبيت الأول للبيد من قصيدة موثقة ، وكذلك أمر الثاني فهو لأوس بن حجر من قصيدة تعدّ من أجود مابقي من شعره وأكثره دورانا في كتب الرواية واللغة ، فلاسبيل إلى الغض منها أو التقليل من شأنها . لذلك قبلها الشارح ورفض توجيه الكوفيين لما فيها من تصغير على معنى التعظيم ، وتبني توجيهاً ينسجم وأصل البصريين الذين جعلوا معاني التصغير جميعا راجعة في فحواها إلى معنى التحقير . لذلك وجه المعنى في البيتين بقوله : " فأما قولهم دُوَيْهية فالمراد أن أصغر الأشياء قد يفسد الأصول العظام ، فحتف النفوس قد يكون بصغير الأمر الذي لايؤبه له . وأما قوله : فويق جبيل ، فالمراد أنه صغير العرض دقيق الرأس شاق المصعد لطوله وعلوه " [1] ، ومعنى التعظيم هذا في التصغير، ذكره الاسترابادي ملحقاً بالمعاني الثلاثة السابق ذكرها وقدّم له بقوله : " وقيل" وكأنه لايقره [2] ، وظاهر كلام ابن الأنباري أنه يقرّ هذا المعنى للتصغير [3] ، وتوجيه الكوفيين معنى صيغة التصغير إلى التعظيم في مثل هذين البيتين يبدو مقبولاً ولاتكلّف فيه ، أما توجيه ابن يعيش فهو أشد منطقية وأحكم صنعة .

واتجه كذلك إلى توجيه مخالفٍ للكوفيين في الشاهد الذي لامطعن في روايته :

---

(١) شرح المفصل ٥ : ١١٤ .
(٢) شرح الشافية ١ : ١٩١ .
(٣) الإنصاف ١ : ١٣٨ المسألة رقم ١٥

جاريـــــةٌ في درعهـــــا الفَضْفَـــــاضِ
أبيـــضُ مـــن اخـــت بـــني إبـــاضِ[1]

فقد احتج به الكوفيون لجواز التعجب من البياض والسواد ، وذهب الشارح إلى أن التعجب ههنا شاذّ معمولٌ على فسادٍ للضرورة ، فلا يُجعل أصلا يقاس عليه ، ولكن يحتمل أن تكون أفعل ههنا هي التي مؤنثها فعلاء نحو أحمر وحمراء ، فتكون عندئذ (من) صفةً متعلقة بمحذوف وتقديره : كائنة من أخت بني إباض ، أبيض مبتدأ تقدم خبره ، والتقدير في درعها الفضفاض جسد أبيض[2] .

فهو قبل شاهد الكوفيين لأنه لابدّ له من قبوله روايةً ، ولكنه فعل كما فعل ابن الانباري ومَنْ قَبْله من البصريين ، فوجّهه وجهةً ينقض بها على الكوفيين ماذهبوا إليه .

وبعض الشواهد لها روايتان ، يحتجّ بها على رواية ، ولاشاهد فيها على الرواية الأخرى ، وفي مثل هذه المواضع نرى الشارح يأتي بروايات الشاهد ويوازن بينها ، ويقبل منها مايقبل ، ويرفض ما يرفض بالحجة والبرهان ، فمن ذلك أنه أنشد بيت عنترة في مبحث الموصولات في سياق عرضه لرأي الكوفيين بأنهم يقولون بأن " مَنْ" تأتي زائدة مؤكدة كما تزاد " مـا" ، كما في رواية الكسائي لبيت عنترة :

---

(١) ديوان رؤبة ١٧٦ (الملحقات) وانظر الإنصاف ١ : ١٤٩ ، المسألة رقم ١٦ والجمل ١١٥ ، والخزانة ٣ : ٤٨١ وشرح المفصل ٦ : ٩٣ و ٧ : ١٤٧ .

(٢) شرح المفصل ٧ : ١٤٧ وقارن بالإنصاف ١ : ١٥٢ مسألة رقم ١٦ .

ياشاةَ مَنْ قَنَصٍ لِمَنْ حلَّتْ لهُ
حَرُمَتْ عليَّ وليتها لم تَحْرُمِ [1]

قال : أراد ياشاة ماقنص" فإن صحت روايتهم - أي رواية الكوفيين - حمل على أنها - أي مَنْ - موصوفة ، وقنص الصفة ، فهو مصدر بمعنى قانص ... والمراد ياشاة إنسان قانص" فهو يرفض زيادة " مَنْ " ويجعلها نكرة كـ " ما " في رواية البصريين[2] .

وفي مبحث إعمال المصدر عرض لقول الشاعر وهو مما احتجّ به الزمخشري :

لقد علمتْ أولى المغيرةِ أنني
كررتُ فلم أنْكُلْ عن الضرب مِسْمَعا [3]

قال الشارح : " فهو في الكتاب - سيبويه - منسوب إلى المرّار الأسدي ورواه بعضهم في شعر مالك بن زغبة الباهلي . ورواية البيت في كتاب سيبويه " لحقت" مكان " كررت" والاحتجاج على رواية من روى كررت ، فيكون " مِسمع " منصوباً بالضرب " وأما من روى لحقت ، فإن مِسْمعاً يجوز أن يكون منصوباً به لا بالضرب " فلا يكون فيه حجة " [4] .

---

(١) البيت من معلقة عنترة في ديوانه ١٥٢ والبيت هو التاسع بعد الخمسين في رواية ابن الأنباري في شرح القصائد السبع الطوال ٣٥٣ والشاة في البيت كناية عن المرأة ، ومغني اللبيب برقم ٦١٥ وشرح أبيات المغني ٥ : ٣٤١ .

(٢) شرح المفصل ٤ : ١٢ .

(٣) البيت من شواهد سيبويه ١ : ٩٩ والمقتضب ١ : ١٤ والجمل ١٣٦ والخزانة ٣ : ٤٣٩ ، والهمع ٢ : ٩٢ والدرر ٢ : ١٢٥ والمقاصد ٣ : ٤٠ ، ١٠٥ وشرح أبيات سيبويه ١ : ٥٩ (فقرة ٢٤) وفرحة الأديب ٣٠ . وقد ذكره ابن يعيش في مواضع من شرحه ٦ : ٩ ، ٥٩ ، ٦٤ .

(٤) شرح المفصل ٦ : ٦٤ .

والشارح يأخذ بما صح من الرواية ، ويرفض ما لم يصح منها، فقد ذهب الكوفيون إلى جواز تأكيد النكرة بالتأكيد المعنوي اذا كانت النكرة محدودة معلومة المقدار نحو يوم وشهر وفرسخ واستدلوا على جواز ذلك بقوله :

يا ليتَ عِدّةَ حولٍ كلِّه رجب [(١)]

فجر " كلّه" على التأكيد لحول وهو نكرة . وأنشدوا أيضا :

إذا القَعُود كَرَّ فيها حَفَدا
يوماً جديداً كلَّه مطرّدا [(٢)]

وقال الآخر :

قد صرّتِ البكرةُ يوما أجمعا [(٣)]

ورفض الشارح الاحتجاج بهذه الأبيات ، وذلك لقلّتها وشذوذها ، ومع ذلك فالرواية الصحيحة لها كما ذكر : " ياليت عدة حولِ كلّه رجب " بالإضافة ، و إذا أضيفت كان معرفة . والرواية في قوله : " يوماً جديدا كلُّه مطرد " برفع " كل" على

---

(١) البيت لعبد الله بن مسلم الهذلي من قصيدة له في شرح أشعار الهذليين ٢ : ٩١٠ ق ٢ ب ٤ ورويها على الباء المنصوبة (رجبا) وصدر البيت :
لكنه ساقه أن قيل ذا رجب

(٢) هذا الرجز مما لم يُعثر على قائله ، وقد أنشده صاحب اللسان في (طرد ) وكذلك ابن الأنباري في الإنصاف ٢: ٤٥٢ في المسألة ٦٣ . والقعود : البكر من الإبل حين يركب وحفد : فعل ماض بمعنى خف وأسرع . واليوم المطرد : الطويل وانظر شرح المفصل ٣ : ٤٥ .

(٣) سبق ذكره ص

تأكيد المضمر في "جديد" والمضمرات كلها معارف . أما الشاهد الأخير " قد صرت " فهو مرفوض لديه لشذوذه ولأنه مجهول القائل. وهذه الحجج والروايات التي ساقها الشارح كلّها مما تداوله البصريون قبله ، وهي مما نصَّ عليه ابن الأنباري في الإنصاف [1] والشارح يرفض الاحتجاج بالشواهد المجهولة القائل ، أو التي لم يصحّ نقلها ولا روايتها ، من ذلك رفضه لشاهد نسب الاستشهاد به إلى سيبويه ، لأنه مما لم يصحّ نقله عن سيبويه ، ففي معرض كلامه على الفصل بين المضاف والمضاف إليه بغير الظرف ورد قول الشاعر :

فَزَجَجْتُها بِمَزَجَّةٍ
زَجَّ القَلوصَ أبي مَزادَه [2]

فعلّق الشارح بقوله : " فإنه أنشده الأخفش في هذا الباب ، والشاهد فيه أنّه أضاف المصدر إلى الفاعل ، وفصل بينهما بالمفعول وذلك ضعيف جداً لم يصحّ نقله عن سيبويه " [3] .
ونجد له مثل هذا الموقف في ردّه شاهداً مجهول القائل ، فإنه رفض مااستشهد به الكوفيون على ظهور "أن"بعد"لكي" في قوله :

أردت لكيما أنْ تَطيرَ بقِرْبتي
وتتركها شَنّاً ببيداءَ بلْقَعِ [4]

---

(١) شرح المفصل ٣ : ٤٥ وقارن بالإنصاف ٢ : ٤٥١ ، المسألة ٦٣ .
(٢) سيبويه ١ : ٨٨ (في الحاشية) ومعاني الفراء ١ : ٣٥٧ ومجالس ثعلب ١٢٥ والخصائص ٢ : ٤٠٦ والإنصاف ٢ : ٤٢٧ والمسألة : ٦٠ والخزانة ٢ : ٢٥١ والمقاصد ٤ : ٣٦٨ .
(٣) شرح المفصل ٣ : ٢٢ ، ٢٣ وانظر شواهد الشعر في كتاب سيبويه ١٢١ .
(٤) البيت مجهول القائل وهو في الإنصاف ٢ : ٥٨٠ ، المسألة ٨٠ ، وفي المغني برقم ٣٣٣ وشرح أبيات المغني ٤ : ١٥٧ والخزانة ٣ : ٥٨٥ والمقاصد ٥ : ٤٠٥ ، وأوضح المسالك برقم ٤٩٢ وشرح المفصل ٧ : ١٩ - ٩ : ١٦ .

وذكر أن هذا البيت " ليس بمعروف ولا قائله ، ولئن صحّ كان حمله على الزيادة والبدل من كيما لأنّه في معناه ، كما يبدل الفعل من الفعل إذا كان في معناه " [١] .

وكذلك كان موقفه من بيت أنشده الكوفيون شاهداً على الجمع بين " يا" و " الميم " في اللهم وهو قوله :

إنّي إذا ماحَدَثٌ ألمّا — دعوتُ يا اللهمَّ ياالّلهمّا [٢]

فهذا البيت لايعرف قائله ، وغاية مافيه أنه يمكن حمله على الضرورة [٣] ، وكذلك كان موقفه من شواهد الكوفيين في مبحث التأكيد ، وفي مبحث الفعل المضارع . فهذه الأبيات يحكم عليها بالشذوذ والخروج على ماعليه جَمْهَرة كلام العرب من القواعد والأصول ، وذلك كرفعهم المضارع بعد (لم) في بيت أنشده أبو الحسن و لم يعزه إلى قائل :

لولا فوارسُ من نُعْمٍ وأسرتهم
يومَ الصُّلَيْفَاء لم يوفون بالجار [٤]

ومثله ما أنشده الفراء عن القاسم بن معن :

---

(١) شرح المفصل ٩ : ١٦ .

(٢) البيت في ملحقات شعر أبي خراش في شرح أشعار الهذليين ٣ : ١٣٤٥ وانظر الإنصاف ١ : ٣٤١ ، المسألة ٤٧ والأمالي الشجرية ١ : ١٤٤ - ٣ : ٩٤ ، ٢٢٨ والمحتسب ٢ : ٢٣٨ والخزانة ١ : ٣٥٨ - ٢ : ٧٦ واللسان : أله .

(٣) شرح المفصل ٢ : ١٦ .

(٤) انظر المحتسب ٢ : ٤٢ ومغني اللبيب برقم ٥٠١ و ٦٤٠ وشرح أبيات المغني ٥ : ١٣١ ، والخزانة ٣ : ٦٢٦ والهمع ٢ : ٥٦ والدرر ٢ : ٧٢ واللسان : صلف .

أنْ تهبطينَ بلادَ قَــوْ          مٍ يَرْتَعون من الطّــلآحِ[1]

فالبصريون يعدّون هذا شاذّاً ، خارجاً عن القياس ، وسبيله عندهم على تشبيه " لم" بـ " لا" في البيت الأول . ويجعلون " أن " في البيت الثاني مخففة من الثقيلة للضرورة [2] .

وقد يسم بالشذوذ شاهداً صحّت روايته ورواه الثقات ، فإنه عرض للبيت :

أتــوا نــاري فقلــتُ مَنُــونَ أنتــم
فقــالوا : الجــنّ . قلــت : عِمُــوا ظلامــا[3]

فهذا البيت من قطعةٍ رواها أبو زيد الأنصاري في نوادره ، ونسبها لشمير بن الحارث الطائي ، وذكر الشارح أن قوله " منون " شاذ من وجهين " أحدهما أنه أثبت الزيادة في الوصل ، وهي إنما تكون في الوقف لاغير ، والثاني أنه فتح النون وحقها السكون"[4] ونجد مثل هذا الموقف في الشرح كثيراً وذلك كقوله: " وهو قليل من قبيل الشاذ " [5] وذلك شاذ قليل " [6] وشاذ نادر " [7] " وهو من الشاذ الذي لايقاس عليه " [8]

---

(١) المقاصد ٢ : ٢٩٧ .
(٢) شرح المفصل ٧ : ٩ .
(٣) سيبويه ١ : ٤٠٢ والنوادر ١٢٣ والمقتضب ٢ : ٣٠٧ والجمل ٣٢٠ والخصائص ١ : ١٢٩ ، والخزانة ٣ : ٢ والهمع ٢ : ١٥٧ ، ٢١١ والدرر ٢ : ٢١٨ ، ٢٣٧ ، والحيوان ١ : ١٧٦ ، ٣٢٨ - ٦ : ١٩٧ .
(٤) شرح المفصل ٤ : ١٦ ، ١٧ .
(٥) شرح المفصل ٤ : ٢٥ .
(٦) المرجع السابق ٨ : ٧٢ ، ٧٤ .
(٧) المرجع السابق ٨ : ٧٦
(٨) المرجع السابق : ٨ : ٩١ ، ٩٢ .

" فشاذ قليل لايعتدّ به " (١) " وهو شاذ قياساً واستعمالاً " (٢) وهو مردود لايعرف قائله " (٣) .

وهو يحكم في مواضع على بعض الاستعمالات في بعض الشواهد بالقلة ، كحكمه على حذف لام الأمر في الشعر كما في قوله فيما أنشده سيبويه لمتمم بن نويرة :

على مثل أصحاب البعوضة فاخمشي
لك الويل ، حرَّ الوجه أويبكِ مَنْ بكى (٤)

وقوله :

محمدُ تَفْدِ نفسَك كلُّ نفسٍ
إذا ماخِفْتَ من شيء تَبَالا (٥)

أي لِتَفْد . قال الشارح : وهو قليل (٦) .

---

(١) المرجع السابق ٩ : ١٥ .

(٢) المرجع السابق ٨ : ٢ ، ٩ .

(٣) المرجع السابق ٢ : ٩ .

(٤) البيت من شواهد سيبويه ١ : ٤٠٩ والمقتضب ٢ : ١٣٢ والأمالي الشجرية ١ : ٣٧٥ والإنصاف ٢ : ٥٣٢ ، المسألة ٧٢ ومغني اللبيب برقم ٤١١ وشرح أبيات المغني ٤ : ٣٣٥ ومعجم البلدان (البعوضة) والبعوضة اسم موضع .

(٥) البيت متنازع في نسبته إلى حسان أو أبي طالب أو الأعشى وهو من شواهد سيبويه ١ : ٤٠٨ ، والمقتضب ٢ : ١٣٢ ، والأمالي الشجرية ١ : ٣٧٥ والإنصاف ٢ : ٥٣٠ مسألة ٧٢ ومغني اللبيب برقم ٤٠٩ و ١٠٩٣ وشرح أبيات المغني ٤ : ٣٣٩ و ٧ : ٣٥٢ والخزانة ٣ : ٦٢٩ و ٦٦٦ ، والمقاصد ٣ : ٤١٨ والهمع ٢ : ٥٥ والدرر ٢ : ٧١ .

(٦) شرح المفصل ٧ : ٦٠ ، ٦١ . وشعر ربيعة الرقي ص ٦٠ ق ٩ ب ٣ ط دمشق وق ١٨ ب ٣ ط بغداد .

أما شعر المولّدين فإنّ الشارح لايأخذ به ، ولايجيز الاحتجاج بشاعر من المولدين ، ويُظهر هذا موقفه من بيت ربيعة الرقي :

لشتّان مابين اليزيدين في النّدى
يزيد سليم والأغرّ ابن حاتم [(١)]

فإنه صرّح بأنّ ربيعة هذا مولّد ولايؤخذ بشعره [(٢)] ، وكان سبق لابن يعيش أن ذكر هذا الشاهد في موضع سابق [(٣)] ، ولم يعلّق عليه بمثل هذا التعليق ، فهل يعني ذلك أنه قبله هناك ورفضه هنا ؟ والجواب هو أنّ ابن يعيش كان يسير في شرحه على نهج مطّرد وأصول ثابتة ، وكل ماورد في شرحه من شعر لشعراء مولّدين ، إنما ورد في معرض التمثيل أو الاستئناس أو لردّ أسلوب ما ، ولم يورد شعرهم لاستنباط قاعدة أو ليحتج على قواعد . ويمكننا تتبع ذلك كله أو أمثلة منه .

فمن ذلك أنه ذكر بيتاً للبحتري للاستئناس لقضية لاعلاقة لها بالنحو ، وإنما ليورد فقط عبارة " قريش الأباطح" [(٤)] .

وكذلك استأنس بقول أبي تمام " فعليقها الإسراج والإلجام"[(٥)] في سياق شرحه لبيت لعلقمة الفحل .

أما أبيات الحيص بيص فإنه ذكرها في مقدمته إعجاباً بمعناها،

---

(١) ديوانه ٦٠ ق ١٩ ب ٣ والكامل ٢ : ٧٦٣ والأغاني ١٦ : ٥٥ ٢ واللسان : شتت، والخزانة ٣ : ٤٥ .
(٢) شرح المفصل ٤ : ٦٩ .
(٣) شرح المفصل ٤ : ٣٧ ، ٣٨ .
(٤) شرح المفصل ١ : ٧ .
(٥) شرح المفصل ٦ : ٤٥ . وانظر ديوان أبي تمام ٣ : ١٥٥ ق ١٣٣ ب ٣٢ .

كما ذكر أبيات ابن الرومي مُشْبعا نزعته الأدبية ، وكان سبق لابن جني أن أعجب بالأبيات نفسها . وأما بيت المعري " كمُغْتَسِل أعلى جُمادى ببارِدٍ " [(١)] فإنه أورده في سياق شرحه بيت مُرّة ابن مَحْكان السَّعْديّ :

في ليلةٍ من جمادى ذاتِ أنديةٍ
لايبصرُ الكلبُ من ظَلْمَائها الطُّنُبا

فقال الشارح : وخصّ جُمادى لأن الشتاء عندهم جمادى لجمود فيه . ثم ذكر بيت أبي العلاء استئناسا لما ذهب إليه من المعنى [(٢)] .

وأما الموضع الثاني الذي ذُكر فيه المعري ، فسياقه أن الشارح ذكر رجزاً أنشده المعري ، وأبدي الشارح استقباحه لهذا الرجز ولم يبن عليه أمراً [(٣)] .

وأبو الطيب المتنبي ذكر مرتين ، فإن الشارح أنشد بيته :

هذي بَرَزْتِ لنا فَهِجْتِ رَسِيسا [(٤)]

وذلك في معرض توضيحه مذهبَ الكوفيين في تجويزهم حذف حرف النداء في مثل قولك : هذا أقبلْ ، على إرادة النداء ،

---

(١) شرح المفصل ٦ : ٤٠ ، ٤١ .
(٢) شرح المفصل ٦ : ٤٠ ، ٤١.
(٣) شرح المفصل ٢ : ٩ .
(٤) شرح المفصل ٢ : ١٦ وانظر المقرّب ٣٧ والمغني برقم ١٠٩٥ وشرح أبيات المغني ٧ : ٣٥٣ والمقاصد ٤ : ٢٣٣ وديوانه بشرح البرقوقي ٢ : ٣٠١ وعجزه : " ثم انثنيت وماشفيت نسيسا" .

فذكر بيت المتنبي مثالاً على مذهبهم .

وذكره مرة ثانية في معرض حديثه في إبدال الحروف عن هاء السكت قال : " إن هاء السكت إنما تلحق في الوقف ، فإذا صرت إلى الوصل حذفتها البتة ، ولم توجد لا ساكنة ولا متحركة ، ولذلك رد قول المتنبي :

واحرَّ قَلْبَاهُ مِمَّن قَلْبُه شَبِمُ
ومَنْ بجسمي وحالي عنده سَقَمُ[1]

لكونه أثبت هاء السكت وحركها "[2] .

نخلص من كل ماذكر إلى أنّ كلَّ ماأورده الشارح من شعر للمولدين إنما أتى به للاستئناس أو التوضيح أو التمثيل ، وليس للاحتجاج به و استنباط القواعد منه . وابن يعيش كان يشرح ويعلّم ويوضِّح ، ولم يكن يؤسّس علماً ولايؤصّل فنّاً ، فلامانع لديه من الاستئناس ولاشبهة في التمثيل مادام هذا يخدم غرضه ويحقق مايرمي إليه .

وورد في شرح المفصل خاصّة عدد كبير من أبيات الاستشهاد لم يذكر قائلها ، فتتبعتها كلها واستطعت نسبة معظمها ، ومنها مالم أقع على قائله ولكني عثرت عليه في كتب النحاة الذين تقدموا ابن يعيش وأخذ عنهم . ووجدت فيها عدداً من الشواهد التي لم يذكرها المرحوم عبد السلام هارون إلا في شرح المفصل وذلك لبعد تلك الكتب عن يده لدن إعداد فهرسه ، ولم يشمس عليّ من

---

(١) شرح المفصل ١٠ : ٤٤ وديوانه ٤ : ٨٠ .

(٢) شرح المفصل ١٠ : ٤٤ .

شواهده إلا أبيات معدودة . وسأضرب مثالين فقط لتوضيح ماذكرته وأولهما أنه أنشد بيتاً شاهداً على مجيء " عن" اسمية قال : وقال الآخر :

وقلتُ اجعلي ضَوْءَ الفراقدِ كلّها
يميناً ، ومَهْوى النّجمِ مِنْ عَنْ شمالكِ

ولم يُحلْ هارون إلا على ابن يعيش ، ووجدت هذا البيت في أسرار العربية [1]

وثانيهما أنه أورد شاهداً في سياق كلامه عن الأعلام التي جاءت بلفظ التثنية ، ومنها لفظ " عَمَايتين" فاحتج بوروده في قول الشاعر :

لو أنّ عُصْمَ عَمَايتين ويَذبُلٍ
سمعا حديثَك أنزلا الأوعالا [2]

وأيضاً فإن فهرس هارون جعل ابن يعيش متفرداً بهذا الشاهد، وقد وجدته في سر الصناعة والإيضاح الشعري وديوان جرير .

ونخلص من كل ماتقدم إلى أنّ ابن يعيش سار على سنن البصريين في الاحتجاج بالشعر ، فهو يحتجّ بما أجمع عليه النحاة من أشعار الجاهليين والإسلاميين ، ويستمدّ شواهده من كتب النحاة غالباً ، ومن دواوين الشعر . ولايأخذ بشعر المولدين ويرفض الاحتجاج بالشاذ المجهول القائل . ويقبل مايرويه سيبويه والثقات

---

(١) أسرار العربية : ٢٥٤ .

(٢) شرح المفصل ١ : ٤٦ والبيت لجرير في ديوانه ١ : ٥٠ ق ١ ب ١٣ وانظر الإيضاح الشعري ١٥٣ وسر الصناعة ٤٦٢ .

من الرواة . ويردّ ماخالف القياس ، فإن صحت فيه الرواية حمله على الضرورة وجعله مما يحفظ ولايقاس عليه . وجمع كتابه إضافة إلى ماورد في المفصل عدداً كبيراً من شواهد الشعر . وإن تتبع هذه الشواهد في مظانّها من كتب النحو وغيرها ، دلّنا على عدد من مصادر ابن يعيش التي اعتمد عليها ، إن لم يكن على سبيل القطع فعلى سبيل الرجحان.

## كلام العرب وأمثالهم :

احتجّ ابن يعيش كما فعل الزمخشري قبله وسائر النحاة بطائفة من نثر العرب ، من أمثالهم وأقوالهم مما رواه الرواة عنهم وسطروه في كتبهم ، ومما احتجّ به مَنْ قبله من النحاة من الأقوال التي جرت مجرى المثل أو الشاهد لكثرة تداولها . وتتسم مادة الاستشهاد بالنثر بغزارتها في شرح المفصل ، ناهيك عن أن النثر أداة مرنة للتمثيل والتوضيح ، فلا عجب أن يشتمل الشرح – إلى جانب اشتماله على الأمثال وكلام العرب – على مئات العبارات النثرية العادية مما كثر دورانه في كتب النحاة .

وهذا الاتجاه إلى الاحتجاج بكلام العرب من أمثال وأقوال عرف منذ نشأة النحو واللغة ، فإن عين الباحث تحظى في كل صفحة من صفحات كتاب سيبويه بشيء من كلام العرب النثري أو أمثالهم ، فنجد لديه على سبيل المثال ماروي من قول أحدهم " أغدّةً كغدّة البعير وموتاً في بيت سلولية " [1] ونجد كذلك قوله : "

---

(١) كتاب سيبويه ١ : ١٧٠ .

وحدثنا من يوثق به أن بعض العرب قيل له : أما بمكان كذا وكذا وُجْذ ؟ فقال : بلى وجاذا . أي فأعرف بها وجاذا " [1] وكقوله : " قال بعض العرب : " اللهم أشركنا في دعوى المسلمين " [2] كما نجد لديه طائفة من الأمثال فهو يحتجّ بالمثل : " كلَّ شيء ولاشتيمةَ حرٍّ "[3] وبالمثل الآخر : " أمرَ مُبْكياتك لا أمرَ مُضْحِكاتك" [4] وبقولهم : " تسمعُ بالمعيديّ لا أن تراه " [5] ونَهَج النحاة من بعدُ هذا النهجَ من الاحتجاج بكلام العرب وأمثالهم وبما روي عنهم في كتب اللغويين ومتقدمي النحاة ، لم يشذّ أحد عن ذلك فيما نعلم ، بل إن العلاّمة الاستراباذي زاد على ذلك أنه أكثر من الاستشهاد بكلام الإمام على بن أبي طالب وآل البيت [6] .

ولما كان ابن يعيش من المتأخرين ، ولم يحْظَ بالسماع عن العرب ، ولامُتّع بمشافهتهم ، فإن كلَّ ماأتى به من أقوالهم وأمثالهم مستمدّ من تلك الذخائر التي جمعها الأسلاف في كتب الأدب والنوادر والأمثال ، ومما احتج به كثير ممن سبقه من النحاة واللغويين.

---

(١) كتاب سيبويه ١ : ١٢٩ . والوجْذُ : مكان يمسك الماء .

(٢) كتاب سيبويه ٢ : ٢٢٨ .

(٣) كتاب سيبويه ١ : ١٤٢ .

(٤) كتاب سيبويه ١ : ١٢٩ وكتاب الأمثال لأبي عبيد ٢٢٣ برقم ٦٨٧ ومجمع الأمثال ١ : ٣٠ برقم ١١٦ والمستقصى ١ : ٣٦٢ برقم ١٥٥٧ وفصل المقال ٣١٩ .

(٥) كتاب سيبويه ٢ : ٣٢٩ وفي كتاب الأمثال لأبي عبيد ٩٧ برقم ٢٢٩ أن تسمع بالمعيدي خير من أن تراه وانظر الفاخر ٦٥ والمستقصى ١ : ٣٧٠ برقم ١٥٩٨ ومجمع الأمثال ١ : ١٢٩ برقم ٦٥٥ والوسيط في الأمثال ٨٣ برقم ٥١ .

(٦) انظر فهرس شرح الكافية ٤٧ ففيه ثلاثون عبارة مقتبسة من نهج البلاغة .

احتجّ ابن يعيش بطائفة من الأمثال وردت في ثنايا شرحه ، ولم تبلغ هذه الأمثال من الكثرة مبلغ شواهد الشعر أو القرآن الكريم . وكان يأتي بالمثل إما بمناسبة شرحه للفظ من الألفاظ ، أو بيت من الأبيات ، أو إيراد استعمال شاذ ، أو تأييد حكم نحويّ ، فمن ذلك أنه ذكر المثل :

" أخْرقُ من حَمامة" [١] في سياق شرحه لبيت عبيد بن الأبرص :

عَيّوا بأمرهم كما عَيَّتْ ببيضتها الحمامةْ[٢]

واحتجّ بالمثل : إن في المعاريض لمندوحةً عن الكذب " [٣] وهو يشرح موانع الإمالة ، وكان الزمخشريّ ذكر أن كلمة " المعاريض " مما لاتجوز فيه الإمالة ، فعلّق الشارح بأن " المعاريض هو التورية بالشيء عن الشيء" وذكر المثل استئناسا به . وذكر قولهم " إنّ الشقيَّ وافدُ البراجم " [٤] وهو في سياق ذكره لخبر تحريق عمرو بن هند لمئة رجل من بني دارم .

---

(١) شرح المفصل ١٠ : ١١٧ وانظر كتاب الأمثال لأبي عبيد ٣٦٦ برقم ١٢٣٩ ولفظه : إنه لأخرق من حمامة . وفي المستقصى ١ : ٧٨ برقم ٣٠٥ : أحمق من حمامة وفيه ٩٩ برقم ٣٧٩ أخرق . والدرة الفاخرة ١ : ١٦٩ ، ١٧٣ برقم ٢٠٣ ومجمع الأمثال ١ : ٢٥٥ برقم ١٣ ٥٨ والحيوان : ٣ : ١٨٩ .

(٢) ديوانه : ٣٦ ق ٤٨ ب ٨ ، ٩ وورد الشعر في كتب الأمثال في المواضع المذكورة في الحاشية السابقة .

(٣) شرح المفصل ٩ : ٥٩ ومجمع الأمثال ١ : ١٣ برقم ٢٦ .

(٤) شرح المفصل ٣ : ١٩ وكتاب الأمثال لأبي عبيد ٣٢٨ برقم ١٠٨٣ وفيه : راكب البراجم وانظر فصل المقال ٤٥٤ والمستقصى ١ : ٤٠٥ برقم ١٧٢٦ .

وذكر الزمخشري في المفصل لفظ " مَلاع" في الأعلام المعدول بها عن فاعلة ، وهو مبني على الكسر ، فسنح لابن يعيش أن يستأنس بذكر المثل الذي ذكر فيه هذا اللفظ " أَوْدَتْ بهم عُقابُ مَلاع" [(١)] كما انه أورد قولهم " أينما أوجِّه ألقَ سعدا " [(٢)] وذلك لدى ذكره أن وجّه وتوجّه بمعنى واحد . وذكر أيضاً قولهم: " برح الخفاء " [(٣)] وهو يذكر كلمة الخفاء في الأسماء الممدودة " والخفاء ممدود من قولهم : خفي الأمر عليه خفاء ، ومنه برح الخفاء " كما أن تفسيره لكلمة جرائض جرّه إلى ذكر المثل " حال الجريض دونَ القريض" [(٤)] فالجرائض هو " البعير الضخم ، ويجوز أن يكون من الجرض وهو الغصص ، كأنه يجرض به كل أحد لثقله ومنه المثل ..." ومعظم ماورد في شرحه من الأمثال إنما ورد لغاية لغوية كقولهم : " دون عُلّيان خَرّط القتاد " [(٥)]

---

(١) شرح المفصل ٤ : ٦٣ كتاب الأمثال لأبي عبيد ٣٤٠ برقم ١١٢٩ وفصل المقال ٤٦٧ والمستقصى ١ : ٤٢٨ برقم ١٨٢٠ ومجمع الأمثال ٢ : ٣٦٥ برقم ٤٣٦٩ ومابنته العرب على فَعالِ ٦٦ ، وفيه طارت بهم .. لسان العرب : ملع .

(٢) شرح المفصل : ١: ٩ كتاب الأمثال لأبي عبيد ١٤٧ برقم ٤١٧ ومجمع الأمثال ١ : ٥٣ برقم ٢١٨ ، والمستقصى ١ : ٤٤٩ برقم ١٩٠٩ واللسان : وجه .

(٣) شرح المفصل ٦ : ٤٣ كتاب الأمثال ٦٠ برقم ٩٧ وفصل المقال ٦٣ والأمثال لأبي عكرمة ٨٤ برقم ٤٣ والفاخر ٣٥ والمستقصى ٢ : ٧ برقم ١٨ ومجمع الأمثال ١ : ٩٥ برقم ٤٦٠ واللسان : برج .

(٤) شرح المفصل ٩ : ١٤٦ كتاب الأمثال ٣١٩ ، ٣٤١ برقم ١٠٤٨ وفصل المقال ٤٤٤ والفاخر ٢٥٠ والمستقصى ٢ : ٥٥ برقم ٢٠٢ ومجمع الأمثال ١ : ١٩١ برقم ١٠١٧ .

(٥) شرح المفصل ١ : ٣٤ وعليان اسم علم لجمل كليب . وانظر المستقصى ٢ : ٨٢ برقم ٢٩٩ ومجمع الأمثال ١ : ٢٦٩ برقم ١٤١٨ .

وقولهم: " شَرعك مابلغك المحل " [١] و " فسا بينهم الظَّربان"[٢] و " لعن ا لله معزى خيرها خُطّة " [٣] و " لقيته صحرةً بَحْرة " [٤] و " مَرْعى ولا كالسّعدان " [٥] .

واحتجّ بطائفة أخرى من الأمثال ليمثّل بها على بعض أساليب العرب في الخطاب ، فمن ذلك أنه ذكر أنه " يجوز أن تقول : من أنت زيداً ، لمن ليس اسمه زيداً على سبيل المثل ، أي أنت بمنزلة الذي يقال له ذلك كما قالوا : أطرّي فإنك ناعلة[٦]، والصيف ضيعت اللبن[٧]، فتخاطب الرجل بهذا وإن كان

---

(١) شرح المفصل ٣ : ٥٠ واحتج به في صدد الوصف بالمصادر وانظر كتاب الأمثال ١٦٨ في الحاشية والمستقصى ٢ : ١٣٢ برقم ٤٥٤ ومجمع الأمثال ١ : ٣٦٢ برقم : ١٩٤٣ : .

(٢) شرح المفصل ١٠ : ٢٧ والمستقصى ٢ : ١٨٠ برقم ٦١٠ ومجمع الأمثال ٢ :٧٤ برقم ٢٧٤٨ .

(٣) شرح المفصل ١ : ٣٤ وكتاب الأمثال ٣٥٥ برقم ١١٩٣ وفيه : قبح ا لله ... والمستقصى ٢ : ١٨٦ برقم ٦٢٧ ومجمع الأمثال ٢ : ١٨٠ برقم ٣٢٥٧ .

(٤) شرح المفصل ٥ : ١١٠ وكتاب الأمثال ٣٧٧ برقم ١٢٩٥ ومجمع الأمثال ٢ : ١٩٥ برقم ٣٣٦٢ واللسان : صحر ، بحر .

(٥) شرح المفصل ٦ : ١٣٠ وكتاب الأمثال ٣٧٠ وفصل المقال ١٩٩ والمستقصى ٢ : ٣٤٤ برقم ١٢٥٩ ومجمع الأمثال ٢ : ٢٧٥ برقم ٣٨٣٧ واللسان : سعد ، والأمثال للضبي ٥٤ .

(٦) شرح المفصل ٢ : ٢٨ وكتاب سيبويه ١ : ١٤٧ وكتاب الأمثال ١١٥ برقم ٢٩٢ ومجمع الأمثال ١ : ٤٣٠ برقم ٢٢٦٦ والمستقصى ١ : ٢٢١ برقم ٩٢٧ . وفصل المقال ١٦٩ واللسان : طرر ، ومعنى العبارة : اركب الأمر من الشديد فإنك قويّ عليه .

(٧) شرح المفصل ٢ : ٢٨ وكتاب الأمثال ٢٤٧ برقم ٧٨٨ وفصل المقال ٣٥٧ والفاخر ١١١ والمستقصى ١ : ٣٢٩ برقم ١٤٢٦ ومجمع الأمثال ٢ : ٦٨ برقم ٢٧٢ واللسان : صيف .

اللفظ للمؤنث ، وإنما يقال للرجل ذلك على معنى : أنت عندي بمنزلة التي قيل لها هذا " فهو هنا يورد الأمثال ليعلل ويؤوّل استعمال أسلوب من أساليب الكلام.

كما احتجّ بطائفة من الأمثال على قضايا نحوية وصرفية ، فمن ذلك أنه ذكر المثل " استنْوَق الجمل " [1] ضمن الألفاظ " الشاذّة في القياس القليلة بالنسبة إلى ما يُعلّ ، وذكر أنها جاءت كذلك تنبيهاً على أصل الباب " وذكر أيضاً المثل : " أمْتٌ في حَجَرٍ لافيك " [2] ليبين أن الاسم النكرة (أمت) هو " مما جاز الابتداء به لأنه ليس إخباراً وإنما هو دعاء على معنى ليكن الأمت في الحجارة لافيك ، والأمت انخفاض وارتفاع " وذكر قولهم في المثل " بعين ماأرَيَنّك" [3] شاهداً على أن " ما " حرف تأكيد كاللام ، فلمّا شابهت اللام لزمت الفعل بعدها النون في الشرط ، كما لزمت اللام في ليفعلن ، وصار الشرط في مواضع النون بعد أن لم يكن موضعاً لها . وقد جاءت أخبار مثبتة قد لزمها النون لدخول هذا الحرف أعني " ما" المؤكدة في أوائلهن وذلك قولهم : " بعينٍ ماأرينّك " .

---

(١) شرح المفصل ١٠ : ٧٦ وكتاب الأمثال : ١٢٩ برقم ٣٥١ وفيه : قد استنوق ، وفصل المقال ١٩٠ والمستقصى ١ : ١٥٨ برقم ٦٢٥ ومجمع الأمثال ٢ : ٩٣ برقم ٢٨٤٦ واللسان : نوق .

(٢) شرح المفصل ١ : ٨٧ وكتاب سيبويه ١ : ١٦٦ والمستقصى ١ : ٣٦٠ برقم ١٥٤٨ ، اللسان: أمت.

(٣) شرح المفصل ٩ : ٥ وكتاب سيبويه ٢ : ١٥٣ والمستقصى ٢ : ١١ برقم ٣١ ومجمع الأمثال ١ : ١٠٠ برقم ٤٩٤ .

واحتجّ بقولهم : " أيْدي سَبَا وأيادي سبا " [1] ليدلَّ بـه علـى أن ألف " سبا" منقلبة عن همزة وفي مبحث زيادة الحروف ذكر أن التاء تدخل للمبالغة ولايراد بها التأنيث كما في قولهم علاّمة ونسّابة ، ومن أمثلة ذلك : فَروقة للدلالة علـى الرجـل الكثـير الفـرق وهـو الخوف ، وذكر المثل " ربَّ عَجَلَةٍ تَهَبُ رَيْثا وربّ فَرُوقه يدعى ليثا " [2] كذلك ذكر أن التاء زيدت آخراً في مثل مَلَكُـوت ورَحَمـوت وذكر المثل :" رَهَبوت خَيْر من رَحموت [3] " شاهداً على ذلك .

واحتجّ بقولهم " عسى الغُوير أبؤسا" [4] شـاهداً علـى تصغـير غار على غوير ، وفي مواضع أخر على استعمال الاسم " أبؤسا" في موضع الفعل " أن يكون " .

كما احتجّ بقولهم : " في بيتـه يؤتـى الحَكـم" [5] علـى تقديـم المضمر على الظاهر لفظاً لأن النية به التأخير ، وبقولهم : " لـو ذاتُ

---

(١) شرح المفصل ٦ : ٣٧ والمستقصى ٢ : ٨٨ برقم ٣١٨.

(٢) شرح المفصل ٥ : ٩٨ وكتاب الأمثال ٢٣٢ برقم ٧٢٦ والمستقصى ٢ : ٩٧ برقم ٣٤٠

(٣) شرح المفصل ٩ : ١٥٧ وكتاب الأمثال ٣٠٩ في الحاشية ، ومجمع الأمثال ١ : ٢٨٨ برقم ١٥٢٧ .

(٤) شرح المفصل ٥ : ١٢٣ ، ٧ : ١٤ ، ١١٦ ، ١١٩ ، ١٢٣ وكتاب سيبويه ١ : ٢٤، ٧٩ وكتاب الأمثال ٣٠٠ برقم ٩٨٢ وفصل المقال ٤٢٤ والمستقصى ٢ : ١٦١ برقم ٥٤٦ ومجمع الأمثال ٢ : ١٧ برقم ٢٤٣٥ واللسان : غور ، بأس .

(٥) شرح المفصل ١ : ٩٢ وكتاب الأمثال ٥٤ برقم ٧٩ وكتاب الأمثال للسدوسي ٤٧ والفاخر ٧٦ والمستقصى ٢ : ١٨٣ برقم ٦٢٠ ومجمع الأمثال ٢ : ٧٢ برقم ٢٧٤٢ ، واللسان : حكم .

سِوار لطمتني "[1] على حذف جواب لو ، والتقدير : لانتصفت. وذكر أن كلمة " وحدَه " لاتستعمل إلا منصوبةً على الحال إلا ما ورد شاذاً في قولهم : هو نسيج وحدِه[2] وهو أمدحُ وأصله أنّ الثوب إذا كان رفيعاً فلا ينسج على منواله معه غيره ، فكأنه قال : نسيج إفراده ، يقال هذا للرجل إذا أفرد بالفضل " .

ونلاحظ أن منحى احتجاجه بالأمثال – ومنها ماورد في كتاب سيبويه – كان على نهج احتجاجه بسائر أنواع الشواهد، فهو يقبل ماشذّ منها ولايرفضه ، على أنه يحفظ ولايقاس عليه ، لأن هذه الأمثال لاتغيّر عما ورد به السماع ، أما ماطّرد منها فإنه تؤيد به القواعد وتستنبط منه ، ويعدُّ من الكلام الذي يصح القياس عليه .

أمّا كلام العرب فهو الكلام الذي روي عنهم وسُمع منهم، ولم يجر مجرى الأمثال ، وإنما هو كلام سمعه الرواة من الأعراب في عصر السماع فدوّنوه وتلقفه عنهم علماء اللغة والنحو ، لذلك اشتملت كتب متقدمي النحاة على طائفة صالحة من كلام العرب ، ونجد هذا في كتاب سيبويه ومقتضب المبرد ومسائل الفارسي وخصائص ابن جني ثم نجده بعد ذلك في مفصل الزمخشري وشرحه لابن يعيش يحتجّ في غير ما موضع بقول رؤبة عندما قيل له : كيف

---

(١) شرح المفصل ٩ : ٩ ، ١٠ وكتاب الأمثال ٢٦٨ برقم | ٨٦٤ | وفصل المقال ٣٨١، والمستقصى ٢ : ٢٩٧ برقم ١٠٥٠ ومجمع الأمثال ٢ : ١٧٤ برقم ٣٢٢٨ – واللسان : سور .

(٢) شرح المفصل ٢: ٦٣ والمستقصى ٢: ٢٦٧ برقم ١٣٥٥ .

أصبحت ؟ فقال : خير عافاك الله [1] ليبيّن أنّ رؤبة أراد حرف الجرّ ثم حذفه . ويحتجّ أيضاً ببعض العبارات النثرية التي كثر دورانها في كتب النحو كقولهم :"اللهم اغفر لنا أيتها العصابة "[2] و " ماز رأسك والسيف "[3] و "لاأبالك"[4] و "سبحان الله وبحمده "[5] و "اللهم اغفرلي ولمن سمع حاشا الشيطان وابن الأصبغ"[6] وقولهم " لانولك أن تفعل كذا " [7] و " أهلك الناس الدرهم والدينار " [8] و " سبحان ماسخركن لنا " [9] و " سبحان ماسبّح الرعد بحمده " [10] و " ضرب مَنٌ مناً " [11] و " حجْر ضب خربٍ " [12] وأمثال هذه العبارات كثير وهي مما رواه ودوّنه أصحاب النوادر ، واستثمره النحاة في بناء القواعد والتمثيل لها ، ومن هذه العبارات ماأصبح يجري لكثرة تكراره مجرى المثل . ويقال في مثل هذه العبارات ماقيل في الأمثال ، فمنها مايحفظ ولايقاس عليه ويستعمل كما استعملته العرب ، أما ما اطرد قياسه وصحّ

---

(١) شرح المفصل ٣ :٢٧ .

(٢) كتاب سيبويه ١ :٤٨٣ .

(٣) كتاب سيبويه ١ : ١٣٨ .

(٤) كتاب سيبويه ١: ٣٤٥ ، ٣٤٦ .

(٥) الزاهر ١ :١٤٤ وسنن ابن ماجة ١ ص ٢٦٥ . الحديث رقم ٨٠٦ .

(٦) شرح المفصل ٢ : ٨٥ – ٨ : ٤٧ ، ٤٨ .

(٧) شرح المفصل ٢ : ١١١ ، ١١٢ .

(٨) شرح المفصل ٣ : ٥ .

(٩) شرح المفصل : ٣ : ١٤٥ – ٤ : ٥ ، ٦ .

(١٠)شرح المفصل :٤ : ٥ ، ٦ .

(١١)شرح المفصل :٤ : ١٦ ، ١٧ .

(١٢)شرح المفصل : ١ : ٧٩ .

وجهه فيقبل صالحاً للاستنباط منه والقياس عليه .

وأما عبارات النحويين وجملهم فهي كثيرة ، وكأن النحاة منذ نشأة النحو ، قد صاغوا لقواعدهم ولتبيينها والتمثيل لها كثيراً من العبارات ، بغرض التوضيح للمتعلمين ، وتنزلت في كتبهم وشروحهم بمنزلة الجمل الأساسية التي نمّطت وصيغت لتصبح نموذجاً للأساليب المقبولة التي يقاس عليها ، وتلقانا هذه العبارات بكثرة كاثرة في كل مبحث ، وذلك للتمثيل على كل قاعدة من القواعد . فنجد مثلاً أمثال هذه العبارات : هذا بُسْراً أطيب منه رطْباً[١] ، قامت هند وقعدت زينب[٢] ، عجبت من كلامك زيداً[٣] ، كلَّ يوم لك ثوب[٤] ، ضرب الموسيان العيسيين[٥] ، ضرب عيسى الكريمُ موسى[٦] ، وأكل الكمثرى عيسى[٧] ، وأتاني القومُ ليس زيدا[٨] ، وعندي راقود خلا[٩] ، و لله درّه فارسا[١٠] ، وسير عليه ليلُ[١١] ، ومررت برجل وحمار[١٢] ،

---

(١) شرح المفصل : ١ : ١٣ - ٢ : ٦٠ .

(٢) شرح المفصل ١ : ١٤ .

(٣) شرح المفصل ١ : ٢٠ .

(٤) شرح المفصل ١ : ٢٨ .

(٥) شرح المفصل ١ : ٧٤ .

(٦) شرح المفصل ١ : ٧٢ .

(٧) شرح المفصل ١ : ٧٢ .

(٨) شرح المفصل ١ : ١٠٩ .

(٩) شرح المفصل ٢ : ٧٠ ، ٧١ ، ٧٢ ، ٧٥ .

(١٠) شرح المفصل ٢ : ٧٢ ، ٧٣ .

(١١) شرح المفصل ٣ : ٦٣ .

(١٢) شرح المفصل ٨ : ٩٣ .

وبعض هذه العبارات تمثّل أسلوباً مقبولاً عند الكوفيين غير مقبول عند البصريين كقولهم مثلاً : جئتك لكي أن تكرمني [1] ، ولأسيرنّ حتى أن أصبحَ القادسية [2] ، فمثل هذه الاستعمالات يرفضها البصريون لأنهم - كما تقدم - لايجيزون إظهار " أن " بعد حتى وبعد لكي ، بينما يقبلها الكوفيون .

وواضح أن هذه العبارات وأمثالها ليست بقوة الشواهد الأخرى ، بل إنها ليست منها ، ولكنها أضحت تمثل أنماطاً أساسية يحتكم إليها ويقاس عليها .

*

---

(١) شرح المفصل ٧ : ١٩ .

(٢) شرح المفصل ٧ : ٢٠ .

## الفصل الثاني

# الاستدلال الذهني

### أولاً القياس :

تعود نشأة القياس النحوي إلى بداية نشأة النحو ، فإنّ النحـاة – وكانوا في البداية من اللغويين أيضاً – لاحظوا وهم يجمعون موادّ اللغـة ويستقرونها اطّراد بعض الظواهر في كلام العـرب ، أو في الكثرة الكاثرة منه ، وقد اتخذت هذه الظواهر شكل القانون الجامع الذي ينتظم تحته عدد كبير من الجزئيات .

ويعدّ ماذكره محمد بن سلاّم الجُمَحِيّ عـن عبد الله بن أبي إسحاق الحَضْرمي من أقدم ماوصل إلينا فيما يتعلق بنشأة القياس قال فيه : " وكان أول مَنْ بعجَ النحو ، ومدَّ القياس والعلل " [1] وهذا يعني أن عبد الله اتّسع في استنباط أحكام النحو " ووسع أصول قياس العربية وأحكامها وبين علل النحو " [2] كما قال عنه

---

(١) طبقات فحول الشعراء ١ : ١٤ .

(٢) انظر تعليقات الأستاذ محمود محمد شاكر على الموضع السابق .

أيضاً : إنه " كان أشدَّ تجريداً للقياس " [1] أي " أشد معرفة بحقائقه واجتهاداً في ضبطه " [2] ومن هذا المنطلق أخذ ابن أبي إسحاق يهاجم الشعراء الذين يخرجون في شعرهم عن سنن قياس العربية ، فنراه يهاجم الفرزدق وكأنه يحْفزه لتصحيح شعره ، وذلك أن الفرزدق كان قد قال في مديح يزيد بن عبد الملك :

مُسْتقبلينَ شمالَ الشأمِ تضربنا ... بحاصبٍ كنديف القطْنِ منثْور

على عمائمنا يُلْقى وأرْحُلنا ... على زواحف تُزْجى مخّها رير[3]

فقال ابن أبي اسحاق : " أسأت ، إنما هي ريرٌ ، وكذلك قياس النحو في الموضع " [4] واهتدى ابن أبي اسحاق أيضاً إلى أن هناك من الظواهر مالا ينتظم تحت تلك القوانين الجامعة ، فهذا يحفظ ولايقاس عليه ، لذلك قال ليونس عندما سأله : " هل يقول أحد الصَّويق ؟ قال : نعم ، عمرو بن تميم تقولها . وماتريد إلى هذا؟ عليك بباب من النحو يطَّرد وينقاس " [5] فهو يقبل اللهجة ويعزلها عما اطّرد في القياس .

---

(١) الموضع السابق في الحاشية ١ .

(٢) الموضع السابق في الحاشية ٢ .

(٣) البيتان من قصيدة في ديوانه ص ٢٦٢ ط الصاوي و ١ : ٢١٣ ط صادر ، مطلعها :

كيف ببيتٍ قريبٍ منك مطلبه ... في ذاك منك كنائي الدار مهجورِ

وانظر طبقات فحول الشعراء ١/١٧ وخزانة الأدب ١: ١١٥ والموشح ١٥٦ وصححت رواية البيت الثاني في الديوان وانظر كلاماً مفصلاً في هذين البيتين في الموضع ١٥٦ ، ١٥٧ ، ١٥٨ ، ١٥٩ .

(٤) طبقات فحول الشعراء ١ : ١٧ .

(٥) طبقات فحول الشعراء ١ : ١٥ .

" وكان يختار قراءاته على هدى تصوّره لمقاييس العربيـة " [1] ويَجْرى ماروي من أقيسة أبي عمرو بن العـلاء هـذا المجرى ، فهـو يبني آراءه على الأصول الـتي استنبطها ممـا وقـف عليـه مـن كـلام العرب . [2] كل ماذكرناه إنما هو إشـارة إلى البدايـات الـتي رسمـت معالم الطريق ، ونبهت إلى المسالك التي تقـود إلى جمـع شـتات هـذا العلم في قوانين جامعـة ، إلى أن جـاء الخليـل بـن أحمـد الفراهيـديّ فوطّد أركان النحو ، وكان " كاشف قناع القياس في علمه " [3] و " بلغ القياس على يديه ويدي تلميذه سـيبويه ذروة نمائـه " [4] ولـن نفرق في حديثنا عن القياس بـين الأستاذ وتلميـذه ، لأننـا سـبق أن أشرنا إلى أن سيبويه عقـد كتابـه بلفظـه ولفـظ أسـتاذه الخليـل [5]. ومأأتى به الخليل من صور القياس إنما هو امتداد لمـا بدأبـه ابـن أبـي إسحاق . ولكنه امتداد نما واغتنى وكثر واستفاض ، ودعـم بشـيء من العلل ، وبغير ماقليل من التفسير والتسويغ ، لكن استمر مفهومه العام لديهم سائدا ، وهو أنهم كانوا يرون أن " أهـم صـور القيـاس أن يطلـق علـى القـاعدة أو القـانون الـذي يسـتنبط مـن اسـتقراء الكلام"[6] .

فمن صور القياس عند سيبويه أنه قال " هذا باب مايكون من الأسماء صفة مفردة وليس بفـاعل ولاصفـة تشبّه بالفـاعل كالحسـن

---

(١) القياس في النحو : ١٣ وانظر طبقات النحويين للزبيدي ٢٧ .

(٢) القياس في النحو : ١٥ ، ١٦ .

(٣) الخصائص ١ : ٣٦١ .

(٤) القياس في النحو : ٢٢ .

(٥) انظر مراتب النحويين : ٦٥

(٦) القياس في النحو ٧٩ .

وأشباهه وذلك قولك : مررت بحيةٍ ذراعٍ طولها ، ومررت بثوب سبعٍ طولهُ ، ومررت برجلٍ مائةٍ إبلــه ، فهـذه تكـون صفـات كمـا كانت " خير منك " [1] صفة " وحتى الآن فإن سيبويه يقرر قـاعدة استنبطها ، ويلي ذلك القياس ، فهو يقيس ماذهب إليه علـى عبـارة مسموعة عن العرب فيقول " يدلك على ذلك قـولٍ العـرب : أخـذ بنو فلان من بني فلان إبلاً مائةً ، فجعلوا مائة وصْفاً .

وقال الشاعر :

لئن كنت في جبّ ثمانينَ قامةً ورُقيت أسباب السماء بسلّم [2]

فاختـير الرفـع فيـه لأنـك تقـول : ذراعٌ الطـول ، ولاتقـول : مررت بذراع طوله ، وبعض العرب يجره كما يجر الخزّ حين يقول: مررت برجل خزٍ صفّته " [3] .

فهذه صورة من أبسط صور القياس المنتشر في كتاب سيبويه، ونرى فيها تلازم القياس والسماع ، ونلمس ترجيح سيبويه لما كـثر واطّرد وشاع على مـاقلّ ونـدر وانحصـر في بعـض العـرب . بـل إن سيبويه رفض بعض ماأجازه النحويون قياساً ، لأن العرب لم تتكلـم به ، وأهمية هذه المسـألة تكمـن في أنـه كـان مـن النحـاة في القـرن الثاني مَنْ يتّسع في القياس مجـاوزاً بـه السـماع قـال : " وإنمـا كـان المخاطب أولى بأن يُبدأ به من قبل أن المخاطب الذي هو أقرب مـن الغائب أولى بأن يبدأ به من الغائب والمخـاطب إذا بُـدئ بهمـا قبـل

---

(١) إشارة سيبويه ههنا إلى مثال ورد في صفحة سابقة .

(٢) البيت للأعشى وهو في ديوانه ١٢٣ ق ١٥ ب ٣٢ .

(٣) كتاب سيبويه ١ : ٢٣٠ ، ٢٣١ .

المتكلم ، ولكنك إذا بدأت بالغائب قلت : قد أعطاه إياك . وأما قول النحويين : قد أعطاهوك وأعطاهوني ، فإنما هو شيء قاسوه لم تكلّم به العرب ، فوضعوا الكلام في غير موضعه "[1] ومثل هذا القياس قبيح برأي سيبويه ، وقبحُه ناشئ " من وضع الشيء في غير موضعه " أي لم يجر على قياس كلام العرب ، فلايجوز القياس عليه، ومثله في إهمال القياس عليه ماوقع فيما أسموه بالضّرائر كحذف مالا يحذف تشبيهاً له بما يحذف ، وهذا يجوز في الشعر ولايجوز في الكلام ، وذلك كقول خُفَاف بن نَدْبَة السّلمي :

كنَواحِ ريشِ حَمَامَةٍ نَجْدِيَّةٍ
ومسَحْتِ بِاللِثَتَيْنِ عَصْفَ الإثْمِدِ [2]

يريد كنواحي ريش . ومثل هذا كثير في كتاب سيبويه [3] ، ونجده كثيراً أيضاً في كتب خالفيه ، إذ أصبح النحو يعني القياس[4] وماقترن به من فكرتي الأصول والفروع والتعليل عند النحاة جميعاً على اختلاف طرائقهم في النظر أو اتفاقها ، وهذا الإمام الكسائي رأس أهل الكوفة في النحو والقراءة يقول :

إنّما النحْو قياسٌ يُتّبَعْ ... وبه في كلِّ أمرٍ يُنْتَفَعْ
فإذا مانصرَ النحوُ الفتى ... مرَّ في المنطق مرّاً فاتّسَعْ [5]

---

(١) كتاب سيبويه ١ : ٣٨٤ .

(٢) كتاب سيبويه ١ : ٩ والإنصاف ٢ : ٥٤٦ وضرائر ابن عصفور : ١٢٠ وعبث الوليد : ٥١٢ .

(٣) الكتاب ١ : ٩ .

(٤) انظر لمع الأدلة ٩٥ .

(٥) إرشاد الأريب ١٣ : ١٩١ .

وأمرَ بديهي أن هذه الأقيسة لم تأتِ عفو الخاطر ، وإنما كانت نتيجة التفكير الطويل والتأمل العميق ، ونموّ العلم من جيل إلى جيل بالتدرج ، لقد قسم النحاة الكَلِمَ أولاً إلى اسم وفعل وحرف جاء لمعنى ، ثم ذكروا مكتشفين مااللاسم من خصائص عامة ينفرد بها جنسه ، ومبينين ماهنالك من خصائص خاصّةٍ ينفرد بها كلّ نوع من أنواعه، وكذلك فعلوا في قسم الأفعال والحروف ، فتوصلوا إلى فكرة الأصل والفرع ، فوجدوا أنّ الإعراب أصل في الأسماء فرع في الأفعال ، وأن البناء أصل في الأفعال فرع في الأسماء ، وأصل الحروف أن تكون مبنيّة ، فإذا خرج أحد الفروع عن أصله قيس بنظيره وشبيهه ، أو حمل على المعنى أو اللفظ ، أو روعي فيه الأصل الأبعد دون الأقرب ، وقرن هذا القياسِ بعلّة مسوّغة ، وبذلك غدا القياس سلاحاً في أيدي النحاة ، ووسيلة يردّ بها بعضهم آراء بعض، فنجد الرمانيَّ مثلاً يستخدم قياس الشبه لنُصرة رأي لابن السراج يعارض به رأي سيبويه ، قال : " واختلفوا في كيمه ، فذهب سيبويه إلى أن بعض العرب جعلها بمنزلة لِمَهْ ، ويجب على قوله أن تضمر بعدها أن ، كما تضمر بعد اللام ، إلا أنه ظهر أنّ أنْ لاتظهر بعد كي بإجماع ، وتظهر بعد اللام . وخالفه ابن السراج في ذلك فذهب إلى أنه لايضمر بعدها أن ، وإنما تنصب الفعل بحقّ الأصل عند الجميع . إلا أن الذي قال كيمه ، شبهها بلمه ، من جهة الغرض الذي تكون كل واحدة منهما له ، إذا قلت: جئتك لتفعل وكي تفعل فالمعنى متفق " ويؤيد الرمانيّ مذهب ابن السراج فيقول : " ويقوّى قول ابن السراج أنه لو كانت بمنزلة اللام لجاز : المال كي زيدٍ ، كما يجوز : المال لزيدٍ . فكانت تدخل على الأسماء الظاهرة المتمكنة فتقع مواقع اللام .

فلما امتنع ذلك دلّ على الشبه في موضع مخصوص " ثم علّق الرماني على هذا الخلاف مناصراً مذهب ابن السراج بقوله : " ومذهب ابن السراج في هذا الباب أقوى ويقوّي مذهب ابن السراج دخول اللام عليها في قولك جئتك لكي تفعل كذا ، وذلك لأنها شبهت بأن من جهة موافقة المعنى في قولك : لأن تفعل ولكي تفعل " ونجد ابن السراج يعلق على القياس في هذه المسألة بقوله : " وقد يشبّهون الشيء بالشيء وإن كان بعيداً منه : إلا أن هذا القياس لم يسلم لابن السراج ولا لمناصره الرماني لأن البصريين ردّوه بالنص "(١) .

على كل حال فإن القياس الذي نما واتّسع على يد الخليل وتلميذه سيبويه ، كان مختلفاً عما سيؤول إليه على أيدي الخالفين ، وإن أهم صوره عندهما أنه " يُطلق على القاعدة أو القانون الذي يستنبط من استقراء الكلام ، وهذا المعنى يكاد يكون هو المراد دون غيره لدى الطبقات الأولى من النحويين " (٢) .

لقد اعتمد قياسُ الأقدمين ماسماه الدكتور عبد الفتاح شلبي بـ " الحسّ اللغوي " وطبيعة الأساليب العربية ، ويرى أنه قياس " غلبت فيه الروح الفطرية على الصناعة الفلسفية أو المنطقية " (٣) .

إلا أنّ القياس لم يستمر على هذا النسق ، وإنما تغير مفهومه ،

---

(١) انظر المسألة في الكتاب ١ : ٤٠٨ والأصول لابن السراج ٢ : ١٤٧ والإنصاف ٢ : ٥٧٠ ، المسألة : ٧٨ والرماني النحوي ٢٥٦ ، ٢٥٧ وحاشية الصبان على الأشموني ٣ : ٢٥٥ .

(٢) القياس في النحو : ٧٩ .

(٣) أبو علي الفارسي : ٢١٩ .

واستبدت به فكرة القاعدة ، وأضحى يدل عند الخالفين " على العملية التي يتم فيها إلحاق بعض الظواهر أو النصوص ببعض ، فأخذ طابعاً شكلياً أقرب مايكون إلى المفهوم المنطقي وكأنه امتد منه وتفرع عنه " [١] وأضحى القياس الركن الأساسي في أصول النحو ولذلك قال أبو علي : " أخطئ في خمسين مسألة في اللغة ولا أخطئ في واحدة من القياس " [٢] ونوّع أبو علي " في أشكال القياس وتوسع فيه متعمقاً حتى أصبح القياس عقلياً منسجماً مع الصناعة المنطقية ، كما أنه حكّم القياس فيما هو ثابت بالنقل والأثر " [٣] وانتقل تأثيره إلى مَنْ بعده من النحاة ولاسيما أن تلميذه عبقريّ العربية ابن جني عمل على إشاعة طرائق أستاذه ، وفصّل القول فيها وضرب لها الأمثال . وأضحى القياس صناعةً تتخذ ، لها أهميتها وتعدّ لها عدّتها ، ولاسيما أنّ المنطقيين اتسعت آثارهم في تلك الآونة بل إن ابن سينا تـ ٤٢٨ هـ " أفرد للقياس كتاباً خاصاً به في كتابه " الشفاء " فضلاً عن الحديث عنه على نحو نظري وتطبيقي في كتب الفقهاء والأصوليين والمتكلمين ، فكان أمراً طبيعياً جدّاً أن يتأثر القياس النحويّ ويغتني ويكتسب مفهوماً جديداً بسبب تمازج علوم العربية بعضها ببعض من جهة ، واتصالها بعلم المنطق واكتسابها طرائقه من جهة أخرى . وفي هذا المجال برز المفهوم الجديد للقياس الذي عبر عنه ابن الأنباري بقوله : " وهو في عرف العلماء عبارة عن تقدير الفرع بحكم الأصل ، وقيل : هو

---

(١) أصول التفكير النحوي ٧٣ .

(٢) الخصائص ٢ : ٨٨ .

(٣) أبو علي الفارسي ٢١٩ ، ٢٣٠ .

حمل فرع على أصل بعلّة وإجراء حكم الأصل على الفرع "[1] بل إن شكل القياس اتخذ شكل القضايا المنطقية فهو يقول : " لابدّ لكل قياس من أربعة أشياء : أصل وفرع وعلة وحكم ، وذلك مثل أن تركب قياساً في الدلالة على رفع ما لم يسم فاعله فتقول :

" اسم أسند الفعلُ إليه مقدّما عليه فوجب أن يكون مرفوعاً قياساً على الفاعل ، فالأصل هو الفاعل ، والفرع هو ما لم يسم فاعله ، والعلة الجامعة هي الإسناد ، والحكم هو الرفع "[2] .

فنحن هنا أمام عناصر أربعة هي : الأصل وهو الفاعل ، والفرع وهو نائب الفاعل ، والعلّة وهي الإسناد ، ثم الحكم وهو الرفع ، وحلّت عبارة الأصل والفرع محلَّ عبارة المنطقيين المقيس عليه والمقيس [3] .

ولانصل إلى عصر ابن يعيش إلاّ بعد أن يكون القياس قد شهد تطوراً حياً خلاقاً ، تطبيقياً ونظرياً ، وورث ابن يعيش هذا كلّه ، واستفاد منه واستخدمه في مصنفاته ، وأغنى قياسَ سيبويه بطرائق قياس أبي عليٍ وعلله : ومذهب ابن يعيش لم يكن في حقيقة الأمر إلا امتدادا لمذاهب أبي علي الفارسي وابن جني ومدرستهما في هذا الباب "[4] وسنحاول فيما يلي تلمسّ صور القياس لدى ابن يعيش .

---

(١) لمع الأدلة : ٩٣ .

(٢) لمع الأدلة ٩٣.

(٣) انظر الأصول للدكتور تمام حسان : ١٨٣ .

(٤) القياس في النحو : ١٤٠ .

ومن أكثر صور القياس وأشدِّها شِياعاً قياسُ النظير على نظيره لعلّة جامعةٍ ، أو شبَهٍ ظاهرٍ أو خفيّ ، وذلك "أنَّ العربَ تؤثر من التَّجانس والتَّشابه ، وحمل الفرع على الأصل ، ما إذا تأملته ، عرفتَ منه قوةَ عنايتها بهذا الشأن"[1] لكنّ هذا التَّشابه يكون على درجات ، فليس كلّ شبهٍ يُوجب القياس ويستدعيه فـ "الشيء إذا أشبه الشيءَ أُعطي حُكماً من أحكامه حسب قوة الشبه ، وليس كل شَبَهٍ بين شيئين يُوجب لأحدهما حُكماً هو في الأصل للآخر ، ولكن الشّبه إذا قويَ أوجب الحكم ، وإذا ضعف لم يوجب ، فكلما كان الشبه أخصَّ كان أقوى ، وكلّما كانَ أعمَّ كان أضعف، فالشبه الأهم كشبه الفعل بالاسم من جهة أنه يدلّ على معنى ، فهذا لا يوجب له حكماً لأنه عامّ في كل اسم وفعل" [2] وبناء على هذا نراه يقيس توسُّعَهم وتصرفهم في استعمال "إنْ" الشرطية لأنها تدخل في مواضع الجزاء كلها ، على همزة الاستفهام التي هي أعمُّ تصرفاً وأقوى في باب الاستفهام ، فتوسعوا فيها أكثر مما توسعوا في غيرها من أدوات الاستفهام [3] ووجه الشبه بينهما أن الهمزة هي أمُّ الباب في الاستفهام كما أنّ "إنْ" هي أم الباب في الشرط ، وكلٌّ منهما له الصدارة ، وهما مشتركتان في النوع وهو الحرفية.

ومن أمثلة قياس النظير قياسه (ما) النافية العاملة على "ليس" . ووجه الشبه بينهما "أنهما جميعاً لنفي ما في الحال. وأن "ليس" مختصة بالمبتدأ والخبر ، فإذا دخلت"ما" على المبتدأ والخبر أشبهتها

---

(١) الخصائص ١:١١١.
(٢) شرح المفصل ١ : ٥٨ .
(٣)شرح المفصل ١ : ٨٢.

من جهة النفي ومن جهة الدخول على المبتدأ والخبر"[1] .

ولكن شبه الفرع بالأصل أو المقيس عليه لا يعطي الفرعَ حقوقَ الأصل كاملةً ، إنه يمنحه حقوقه بشروط ، فـ (لا) النافية المشبهة بـ "ليس" والتي لها حكمها في الشبه والإعمال ، لا تعمل عمل "ليس" إلا بشروط ، فإن لم تتوافر هذه الشروط بطلَ إعمالها[2]

ومن ذلك أيضاً قياسه المنادى المضارع للمضاف كقولك : "يا خيراً من زيد ، ويا ضارباً زيداً ويا مضروباً غلامُه ، ويا حسناً وجه الأخ ، ويا ثلاثة وثلاثين "على المضاف بجامع الشبه بينهما من ثلاثة أوجه :

أولها : كون الأول عاملاً في الثاني كما كان المضاف عاملاً في المضاف إليه .

وثانيها : اختصاص الاسم الأول بالثاني كما أن المضاف يتخصص بالمضاف إليه .

والثالث : أن الاسم الثاني من تمام الأول كما أن المضاف إليه من تمام المضاف.

فإن اعترض معترض على الشبه الأول فقال : إن المضاف يعمل في المضاف إليه الجرَّ ، والنداء ههنا عامل نصباً أو رفعاً فقد اختلفا . وهنا يجيب الشارح قائلاً : "إذا أشبه الشيء الشيء من جهة فلابدَّ أنه يفارقه من جهات أخرى ، ولولا تلك المفارقة لكان

---

(١)شرح المفصل ١ : ١٠٨.
(٢)شرح المفصل ١ : : ١٠٩.

إياه ، فلم تكن المفارقة قادحة في الشبه" [1] وهذا الضرب من القياس كثير في كلام الشارح ، لأننا لانعدم نظيراً نقيس عليه إلا نادراً ، وسيرد الكلام فيما بعد عن هذا الضرب.

ومن قياس النظير على نظيره ما ورد في مبحث التحذير ، فإنه ذكر هذا المثال "إياك والأسدَ" وذكر أن ظهور العامل في مثل هذا التركيب يُعدّ من الأصول المرفوضة ، وأنَّ اختلاف المعنى بين (إيّاك) وبين (الأسد) لا يمنع من عطف الأسد عليه "لأنَّ العامل قد يعمل في المفعولين وإن اختلف معناهما ، ألا تراك تقول : أعطيتُ زيداً درهماً" فيتعدى الفعل إليهما تعدياً واحداً ، وإنْ كان زيدٌ آخذاً والدرهم مأخوذاً "فهما مختلفان من جهة المعنى ، فكذلك ههنا ، إذا عطفت "الأسد" على "إياك" شاركه في عمل الفعل المحذوف وإن اختلف معناهما ، فالمخاطب حذرٌ خائف ، والأسد محذور منه مَخُوف ، وإن كان الفعل قد تعدّى إليهما ، إلا أن تعديه إلى الأول بنفسه وإلى الثاني بحرف" [2] فهو هنا يقيس تركيباً على تركيب يناظره من حيث حكم العامل . ولا أريد ههنا أن أعرض لقضية العلّة التي تعدُّ من مباحث القياس الهامة لأننا سنخصها بالحديث.

وبعض التراكيب قد يحتمل أكثر من قياس لكثرة نظائره ، وكلها جائز له وجهٌ ، فمن ذلك أن الزمخشري ذكر أن التعبير "

---

(١)شرح المفصل ١ : ١٢٨.

(٢)شرح المفصل ٢ : ٢٥.

لاحول ولاقوة إلا با لله "[1] فيه ستة أوجه ، واستعرض الشارح هذه الأوجه وذكر عللها وقياسها على نظائرها من شواهد وتراكيب :

فالوجه الأول هو البناء على الفتح،وتكون(لا) الثانية نافية كالأولى.

والوجه الثاني أن تفتحِ الأول وتنصب الثاني نصباً صريحاً بالتنوين فتقول : " لاحول ولاقوةً إلا با لله ، ونظير ذلك قول الشاعر :

لانَسَبَ اليومَ ولا خُلَّةً
اتَّسَعَ الخَرْقُ على الرَّاقِعِ[2]

فهنا كما في " لاحولَ ولاقوةً..." عطفنا المنصوب المنون على المركب ، إمّا على فتحةِ البناء لشبهها بحركة الإعراب ، وإما على عمل "لا" في المنفي ، وحقه أن يكون منوناً إلا أن البناء منعه .

أما الوجه الثالث فهو : " لاحولَ ولاقوةٌ إلاّ با لله " فهنا عُطف الثاني على موضع " لا" واسمها لأنهما في موضع رفع بالابتداء . وهنا يأتي الشارح بالنظير فيقول : " ونظير ذلك : كلُّ رجل ظريفٍ في الدار ، إنْ شئتَ خفضت ظريفاً على النعت لرجل، وإنْ شئتَ رفعته على النعت لكل . وإن شئت عددت (لا) الثانية بمعنى ليس ، وقدرّت لها خبراً منصوباً .

---

(١) انظر مسند أحمد ٥ : ١٥٠ ، ١٥٢ ، ١٥٧ وإعراب الحديث النبوي ١٧٤ برقم ١٠٣ .
(٢) شرح المفصل ٢ : ١٠١ ، ١١٣ – ٩ : ١٣٨ .
والبيت لأنس بن العباس السُلمي انظر سيبويه ١ : ٣٤٩ ومغني اللبيب برقم ٤١٣ ، ١٠٢٤ .
وشرح أبيات المغني ٤ : ٣٤٤ برقم ٣٧٣ والمؤتلف والمختلف ١٢٧ وفرحة الأديب ١٢٦ والمقاصد النحوية ٢ : ٣٥١ وشرح أبيات سيبويه : لابن السيرافي ١ : ٥٨٣ والهمع ٢ : ١٤٤ ، ٢١١ – والدرر ٢ : ١٩٨ ، ٢٣٨ .

أما الوجه الرابع فأن ترفعهما جميعاً فتقول : " لاحول ولاقوة إلّا بالله " قياساً على نظيره الذي ورد في القرآن الكريم ﴿لا بيعٌ فيه ولاخُلّةٌ ولاشفاعةٌ﴾ [1] وقياساً على قول الراعي :

وما هجرتُكِ حتّى قُلتِ مُعْلِنَةً
لاناقةٌ ليَ في هذا ولاجَمَلُ [2]

ويمكن أنْ نعدّ " لا" ههنا بمعنى "ليس" ويكون الظرف الخبر ، ويمكن أن تكون نافيةً ومابعدها مبتدأ وخبرٌ .

أما الوجه الأخير فهو أن نرفع الأول ونفتح الثاني ، على أن الأول اسم "لا" التي بمعنى " ليس" أو على الابتداء به على الرغم من أنها غير مكررة ، و " لا" الثانية مشبهة بـ (إنّ) [3] .

و لم يأت بنظير لهذا الوجه الأخير ، واكتفى بمناقشته على ضوء القواعد الناجزة ، ومن أمثلة هذا قبوله إضافة غير الزمان إلى الفعل لجريانه مجراه في مثل قولهم : " أتيتني بآية قامَ زيد " فأضافوا " آية" إلى الجملة لأنها بمنزلة الوقت وعلل ذلك بقوله : " وذلك أن الآية العلامة ، والأوقات علامات لمعرفة الحوادث وترتيبها في كونها مايتقدم منها ومايتأخر ، ومايقترن وجوده بوجود غيره . والمقدار الذي بين وجود المتقدم منها والمتأخر ، فصار ذكر الوقت عَلَماً له .

---

(١) البقرة : ٢|٢٥٤ .

(٢) شرح المفصل ٢ : ١١١ ، ١١٣ وديوانه ١٩٨ ق ٥٣ ب ٤ وسيبويه ١ : ٣٥٤ والأصول لابن السراج ١ : ٣٩٤ والموجز لابن السراج ٥٤ ومجالس ثعلب ١ : ٢٨ ومجمع الأمثال ٢ : ١١٤ ، والمستقصى ٢ : ٢٦٧ وتفسير القرطبي ٣ : ٢٦٧ والرواية في الديوان : وماصرمتك ، وفي بعض المصادر الأخرى كذلك .

(٣) شرح المفصل ٢ : ١١٣ . وهذه خمسة أوجه من جهة اللفظ وهي ستة أوجه من حيث التقدير وجعل (لا) بمعنى ليس .

ألا ترى أنها تكون علاماتٍ لحلول الديون وغيرها ، فصحّ إضافة الآية إلى الفعل ، كما تضيف الوقت لأنهما في التحصيل يؤولان إلى شيء واحد :" فإننا نجد الشارح في هذا المثال يبحث عن التشابه بين كلمةً " آية " وبين الزمان ، فلمّا وقع عليه قاس استعمال " آية" مضافة على إضافة الزمان إلى الفعل مما هو وارد ومشهور .

ومن هذا الضرب قياسه عدم جواز الفصل بين المتضايفين على عدم استحسان الفصل بين التنوين والمنون ، وذلك لأن المضاف والمضاف إليه " كالشيء الواحد ، فالمضاف إليه من تمام المضاف يقوم مقام التنوين ويعاقبه ، فكما لايحسن الفصل بين التنوين والمنون كذلك لايحسن الفصل بينهما " ومن هنا رفض الشارح القياس على الفصل بين المتضايفين وقال : " والقياس يدفعه " كما قال " ولايقاس على شيء من ذلك ، أما ماورد من الشواهد فإنه حملها على ضرب ارتضاه من التأويل والتقدير .

وبالحمل على النظير قبل الشارح قراءة حمزةٍ ﴿واتّقوا الله الذي تسَاءلونَ به والأرحامِ﴾[1] على أن هناك جاراً محذوفاً، وأن التقدير وبالأرحام ، وذلك لأنّ حذف الجار قد ثبت في الاستعمال وإن كان قليلاً ، ولم يثبت في الاستعمال العطف على عاملين (حرف الجر والمضاف ) . فكان حمله على ماله نظيرٍ أولى ، وهو من قبيل أحسن القبيحين "[2] فالشارح ههنا قبل وجهاً من وجوه القياس على المسموع القليل الذي يحفظ عادة ولايقاس عليه ليجد

---

(١) النساء : ٤/١ .
(٢) شرح المفصل ٣ : ٢٧ .

وجهاً مقبولاً لقراءة حمزة ، فكأنه قياس ضرورة ، أو كما يقول الفقهاء : يُتحمل الضرر الأدنى لدفع الضرر الأعلى [(١)] ، فقد لجأ الشارح إلى أحسن القبيحين وأهون الشرين فقدّر العامل - حرف الجر - محذوفاً كي لايقرّ عطف الاسم الظاهر على الضمير المخفوض متابعاً في ذلك أصحابه البصريين [(٢)] ، مؤولاً - كما أولوا - سائر النصوص التي احتجّ بها الكوفيون على هذا التوجيه .

ومن طرائف القياس على النظير لديه أنه يقدم قياساً لكل لغة من اللغات في القضية الواحدة ، إذ كان أهل كل لغة " لهجة " إنما يعملون على قياس لغتهم . فنجده يتحدث عن الكسرة قبل ياء المتكلم ناظراً إليها على أنها عارضة في الاسم وليست كسرة بناء ، وإذا كانت عارضة فإنّ الكلمة لاتصير بها مبينة ، ونظير ذلك حركة التقاء الساكنين نحو : " لم يقم الرجلُ" و " لم تذهب الجارية " فهذه الحركة ليست إعراباً لأنّ " لمْ" لاتعمل الكسرة ، وإنما عملُها الجزم الذي هو سكون [(٣)] . ثم عرض لقولهم : عصايَ وهُداي وبشراي ، وذكر وجوب تحريك الياء بالفتح لسكون الألف قبلها ، وعلل ذلك بقوله "فلمّا وجب تحريكها كان تحريكها بحركتها الأصلية أولى مَن اجتلاب حركة غريبة ، ثم ذكر لغةً لبعض العرب يقلبون فيها هذه الألف ياء في الإضافة إلى ياء المتكلم فيقولون بدلاً من : هواي وعصاي وهداي : هَوِيَّ وعَصيَّ وهُدَيَّ، فوجد الشارح لهذه اللغة قياساً صالحاً فقال : " وله وجه صالحٌ في

---

(١) انظر المجلة : المادة : ٢٦ .

(٢) شرح المفصل ٢ : ٣٧ وأيضاً ص ٧٧ والإنصاف ٢ : ٤٦٣ والمسألة: ٦٥ .

(٣) شرح المفصل ٣ : ٣٢ .

القياس ، وذلك أنه لّما كانت ياء المتكلم أبداً يُكسر الحرفُ الذي قبلها إذا كان حرفاً صحيحاً نحو : هذا غلامي ، ورأيت غلامي ، ومررت بغلامي، وكانت الياء وسيلة الكسرة في نحو : أخيك وأبيك ، وفي التثنية والجمع من نحو الزيدَين والزيدِين ، وجب ألا يقولوا رأيت عصاي بإثبات الألف ، كما لم يقولوا: رأيت غلامي بفتح الميم ، فأبدلوا من الألف ياء كما أبدلوا من الفتحة كسرة فقالوا : هذه عَصيَّ وهُديَّ كما قالوا : صاحبي وغلامي وهو كثير ، قال أبو ذؤيب :

سَبقوا هَويّ وأعنقوا لهَواهمُ
فَتُخرِمُوا ولكلُّ جَنْبٍ مَصْرَعُ [1]

ثم احتجّ أيضاً بكلامٌ نُسب إلى طلحة " حين قالَ له عليّ كرم ا لله وجهه : عَرَفْتَني بالحجاز وأنكرتني بالعراق فما عدا ممّا بدا . فقال طلحة : بايعتُ واللجُّ على قَفَيَّ " [2] كما احتج بقراءة ابن أبي اسحاق وأبي الطفيل والجَحْدَريّ ﴿يابُشْرَيَّ هذا غلام ﴾[3] .

وابن يعيش يقرن القياس بالتعليل ، على الرغم من إتيانه

---

(١) شرح المفصل ٣ : ٣١ ، ٣٣ ، والبيت في شرح أشعار الهذليين ٧ ق ١ ب ٧ وفي ديوان الهذليين ١ : ٢ والمفضليات ق ١٢٦ ب ٦ وسيبويه ١ : ٧٦ وأمالي ابن الشجري ١ : ٢٨١ والمقرب : ٤٦ والعيني ٣ : ٤٩٣ والهمع ٢ : ٥٣ والدرر ٢ : ٦٨ .
قال ابن حبيب : هويّ : لغة هذيل ، وكذلك : تقيّ وعَصيّ ، وجميع المقصور ، يريد هواي وعصاي . وأعنقوا : تبع بعضهم بعضاً . عن شرح السكري .

(٢) سبق تخريجه في الكلام على الاستشهاد بالحديث .

(٣) شرح المفصل ٣ : ٣٢ ، ٣٣ ، والآية من سورة يوسف ١٩ ، وانظر في هذه القراءة إملاء مامنّ به الرحمن للعكبري ٢ : ٢٨ والبحر المحيط ٥ : ٢٩٠ والمحتسب ١ : ٣٣٦ ومعاني القرآن للفراء ٢ : ٣٩ . وانظر المسائل العسكريات : ٨١ .

بنظائر لما ذهب إليه ، وبشواهد عالية من حيث السماع التزاماً بمنهجه الذي نصّ عليه في مقدمته للشرح .

ومما يتصل بهذا قياس (لا) على ليس لما علمت عملها في قول سعد بن مالك :

مَنْ صَدَّ عَنْ نِيرانِها فأنا ابن قَيْسٍ لابَراحُ [(١)]

ثم قاسها على (إنّ) لمّا وجدها تعمل عملها في مواضع فقال : " وإنما استحقت أن تكون عاملة لشبهها بـ(أنّ) الناصبة للأسماء ، ووجه الشبه بينهما أنها داخلة على المبتدأ والخبر كما أنَّ " أنّ" كذلك ، وأنها نقيضه (إنّ) لأن (لا) للنفي و (إنّ) للايجاب ، وحقُّ النقيض أن يخرج على حدّ نقيضه من الإعراب .. فلمّا أشبهت (لا) (إنّ) وكانت (إنّ) عاملة في المبتدأ والخبر ، كانت (لا) كذلك عاملة في المبتدأ والخبر لأن (لا) تقتضيهما جميعا كما تقتضيهما (إنّ)[(٢)] . ثم قاسها في موضع آخر على (لم) من حيث المعنى دون العمل في نحو قوله تعالى ﴿فلا اقتحمَ العقبة ﴾ [(٣)] أي : لم يقتحم .. حملوا (لا) في ذلك على (لم) إلا أنهم لم يغيروا لفظ الفعل بعد (لا) كما غيروه بعد " لم " لأن (لا) غير عاملة [(٤)] .

نرى مما سبق أنهم قاسوا (لا) وهي متغيرة الوضع من موضع لآخر على أمور ثابتة مطردة ، فمن هنا كثر التصرف بـ (لا) لأنها لم ترْقَ في استعمالها إلى درجة الأصل المطرد الذي يقاس عليه غيره

---

(١) شرح المفصل ١ : ١٠٩ .

(٢) شرح المفصل ١ : ١٠٥ .

(٣) البلد : ٩ .

(٤) شرح المفصل ٨ : ١٠٨ .

فنحن نجدهـا أيضاً في حـروف العطـف في مثـل قولنـا : جـاء زيـدٌ لاعمروٌ [١] ، بينما لايجوز العطف بـ (ليس) على الرغم مـن شـبهها بـ (لا) من حيث المعنى ، لأنها فِعْلٌ والأفعال لايُعطـف بهـا ، كمـا لايجوز العطف بـ (ما) لأنّ (ما) لها صدُر الكلام ، وحـرف العطـف لايقع إلا تابعاً لشيء قبله ، فلايجوز ذلك بالإجماع [٢] .

فنحن في مسألة قياس (لا) أمام ضربٍ من قياس المجهول علـى المعلوم ، وإلحاق غير المطرد بالثابت المطرد .

ومن قياسه هذا اعتماده التشابه بين الهمزة وحروف اللين علة لقياس الهمزة عليها في الزيادة ، أما مواضع الشـبه فهـي " أن الهمـزة تُصوَّر بصورة حـروف المـدّ واللين ، فتكـون تـارة ألفـاً وتـارة واواً وتارة ياءً ، وصورتها في الأصل ألف ... يدلّك على ذلـك أنهـا إذا وقعت موقعاً لاتكـون فيـه إلا محققـة لاتكـون إلا ألفـاً ، وذلـك إذا وقعت أولا نحو : أحمد وإبراهيم وأترجّة ، فتكون ألفاً في كل حـال وأن اختلفت حركاتها ، لأنها إذا وقعت أولاً لايمكن تخفيفها ، لأنّ في تخفيفها تقريباً من الساكن ، فكما لايبتدأ بساكن كذلك لايبتـدأ بما قرب منه ، وهي كثيرة الاعتلال والتغير وهـي بمجاورة الألـف في المخرج . فلمـا اجتمـع فيهـا مـاذكر مـن شبه حـروف المد واللين اجتمعت معها في الزيادة " [٣] .

وابن يعيش يقيس في مواضع الشيء على نظيره ، ثم يقـرر أن مثل هذا قليل في القيـاس والاستعمال ، فمـن ذلـك دخـول الألـف

---

(١) شرح المفصل ٨ : ١٠٤ ، ١٠٥ .
(٢) شرح المفصل ٨ : ١٠٥ .
(٣) شرح الملوكي ١٠٢ ، ١٠٣ وانظر شرح المفصل ٩ : ١٤١ .

واللام على " الجَوْت" وهو دعاء للإبل لتشرب ، ويقال : جَوْت جَوْت ، وهو من الأصوات المحكية ، فلما أدخلوا عليه الألف واللام أبقوه على حاله كما في الشاعر :

دعاهُنَّ ردفي فارْعَوَيْن لصوته
كما رعت بالجَوْتَ الظماء الصَّواديا [١]

فهذا شاهد على صحة الاستعمال . وقد قاس الشارح قوله "بالجوت" وإبقاءه إياه على حاله من الحكاية والبناء ، لأنّ إلحاق الألف واللام الأسماء المبنية لايوجب لها الإعراب ، على ماذهبوا إليه في الآن والذي والتي ونحوها " فكلها دخلت عليها اللام و لم توجب لها إعراباً ، فكذلك الألف واللام في " الجوتَ " زائدة على حدّ زيادتها فيما ذكر .. وهذا قليل قياساً واستعمالاً [٢] .

وقد يتشابه تركيبان في كون العامل فيهما نائباً عن الفاعل ، فيقيس الشارح أحدهما وهو المختلفُ في عامله ، على مالا خلاف في العامل فيه ، فمن ذلك قولهم : "ضرباً زيداً" فإنّ "كثيراً من النحويين يقولون : العاملُ في زيد "ضرباً" والذي عليه المحققون أن العامل فيه الفعلُ الذي نصبَ المصدرَ ، وتقديره : اضرب ضرباً زيداً "وهنا يتدخل الشارح ليدلي برأيه وينصر رأيَ من أسماهم بالمحققين فيقول : "ولا يبعد عندي أن يكون هذا المصدر عاملاً في زيد لنيابته عن الفعل لا بحكم أنه مصدر. وجاء كقولك : زيد في الدار قائماً . فالعامل في الحال الظرف الموجود لا الفعل العامل فيه ، وذلك

---

(١) شرح المفصل ٤ : ٧٥ ، ٨٢ وانظر الخزانة ٣ : ٨٦ ومابعدها ، وللبغدادي فيه كلام مفصل ، وانظر شعر عويف القوافي في (شعراء أمويون ) ٣ : ١٥٤ .

(٢) شرح المفصل ٢ : ٨٢ ، ٨٣ .

لنيابته عن الفعل ، وكذلك ههنا"[1] . فوجه التشابه هنا أن النيابة عن العامل الحقيقي حصلت في كل من التركيبين ، فقيس أحدهما على الآخر ، وقبل الأول على التقدير الذي قبل عليه الثاني.

وكما قاس الشارح النظائر بعضها على بعض : كذلك قاس صيغ المفردات بعضها على بعض ، ومثل هذا نراه في مبحث الجموع ، فهو يقيس صيغة على أخرى ، كما فعل عند كلامه عن الاسم الذي في آخره ألف التأنيث التي تقع لازمة غير منفصلة من الكلمة ، لذلك نزلوها منزلة ما هو من نفس الكلمة كحُبلى وسكرى وعلقى وذِفرى ، وقالوا في جمعها عَلاقى وذَفارى ، وفي جمع حُبلى حُبالى وسكرى سكارى . وهنا يشير إلى أن حبالى وذَفارى بمنزلة جحادب ودَراهم ، فالألف في حبالى وأمثالها ليست للتأنيث كما كان شأنها في حبلى ، لان الألف في حبالى منقلبة عن ياء ، ولأن امتناع حبلى من الصرف كان لأنها صفة منتهية بألف التأنيث ، أما امتناع حبالى من الصرف فكامتناعه في مساجد وجعافر ، أي لكونها على صيغة منتهى الجموع [2] . ونجد أمثلة كثيرة تمثل صنيعه هذا في البحث لكل صيغة عن نظير لقياسها عليه[3] فهو يقيس التكسير على التصغير بجامع أننا في كل منهما نغيّر الحرف الأول ، إلا أن تغيير أول المكبّر بالفتح ، وتغيير أول المصغر بالضم. ، ففتحة الميم في مَساجد ليست هي فتحة الميم في

---

(١)شرح المفصل ٦ : ٥٩.

(٢)شرح المفصل ٥ : ٥٨ .

(٣)انظر شرح المفصل ٥ : ٥٩ ، ٦١ ، ٨٢ .

مسجد ، لأن فتحة الباء في براثن أتت لأجل الجمع وكذلك في زبارج [١] .

ويطول بنا الأمر لو ذهبنا نستعرض أقيسته ، فهو يقيس الخبر على الفاعل بجامع الشبه بينهما من حيث اختصاص الخبر بالمبتدأ والفاعل بالفعل[٢] ويقيس الحروف المشبهة بالفعل على الأفعال[٣] ويقيس تخفيف لكنّ على تخفيف إنّ[٤] ويقيس عمل الحروف على عمل الفعل [٥] ، والأفعال الناقصة على أفعال القلوب [٦] ، وحبّذا على نِعْمَ [٧] ، فقد كثر هذا القياس ، وكثرته هذه تنبئ عن عقلية الشارح المنطقية التي كنا أشرنا إليها ، وإن كان معظم هذه الأقيسة لا يتّخذ سمت قياسات المنطق في أشكالها المعروفة ، بل هو أكثر قرباً في شكله من القياسات الفقهية التي اعتمدت هذا الضرب من التمثيل على نحو موسّع . وقد بيّن ابن سينا الفرق بين قياسات المنطق وبين القياسات الفقهية والعقلية : وسمّاها قياسات مثالية "وهي أن تحكم فيها على شبيه بحكمٍ موجود في شبيهه المأخوذ من صاحب الشريعة" وواضح أنّ الشاهد الذي يعود إلى عصر الاحتجاج مما قَبِله النحاة ، مساو لديهم للشاهد المأخوذ عن

(١)شرح المفصل ٥ : ١١٨ .
(٢)شرح المفصل ٨ : ٢٣ .
(٣)شرح المفصل ٨ : ٥٤ .
(٤) المصدر السابق ٨ : ٨٠.
(٥)المصدر السابق ٨ : ١٢١ .
(٦)المصدر السابق ٧ : ٨٩ .
(٧)المصدر السابق ٧ : ١٤٠ .

صاحب الشريعة عند الفقهاء" ويسمى الشبيه أصلاً ، وما يتشابهان به معنى وعلّة ، وما ينقلُ عن الشبيه إلى شبيهه حكماً" [١] .

وإن هذا الاتجاه إلى طلب النظائر للقياس عليها عند النحاة وغيرهم يمكن ردّه إلى نزعة طبيعية في الإنسان تحفِزه دائماً إلى ربط الأمر المعروفِ بأمرٍ معروفٍ آخر ، وربط معرفة المجهول بمعرفة المعلوم أولاً ، ليقاسَ المجهول على المعلوم والغائب على الشاهد ، فإن الأشياء المجهولة تقرب إلى الإنسان بقياسها له على أشياء لديه "فإذا أخبر الإنسان بما لم يدركه أو حُدِّث بما لم يشاهده ، وكان غريباً عنده ، طلب له مثالاً من الحسّ" [٢] ومعروف أن ما يعرفه الإنسان يتنزل بمنزلة ما يحسه. وإن هذا التوجه العام إلى هذا الضرب من القياس يبيّن لنا سبب حرص الشارح وحرص غيره من النحاة عليه، ويمكن أن نقول : إنّ معظم أقيسة النحاة تكاد تؤول إليه .

وابن يعيش كان مولعاً بالقياس ، ولكن إلى الحدّ الذي يقف فيه عند السماع ، ولكن إذا اطّرد له القياس واستقام ، فإنه يندفع فيه إلى نهاياته ولو أدى به ذلك إلى مخالفة سيبويه . فمن مواقفه في الوقوف عند حدود السماع موقفه من صيغة "فَعالِ" فإنّ سيبويه طرد القياس في صياغة "فَعالِ" من كل فعل ثلاثي [٣] ، ولكن

---

(١) القياس لابن سينا : ٥٥٥ .

(٢) الهوامل والشوامل ٢٤٠ .

(٣) قال سيبويه ٢ : ٤١ : واعلم أن "فَعَالِ" جائزة من كل ما كان على بناء فَعَل أو فَعُل أو فَعِل ، ولا يجوز من أفعلت لأنّا لم نسمعه من بنات الأربعة ، إلا أن تسمع شيئاً فتجيزه فيما سمعت ولا تجاوزه فمن ذلك قَرْقارِ وعرعارِ .

الشارح وجد أن القياس في ذلك أن تكون صيغة "فَعال" تعني : إفْعَلْ ، فإذا لم تعنِ ذلك لم تجز صياغتها ، فلا يقال قوامِ ، في معنى قُمْ ولا قَعَادِ في معنى اقعد "وهو القياس، لأن فَعَالِ اسم وضعته العرب موضعَ افعلْ ، وليس لأحدٍ أن يبتدع اسماً لم يتكلم به العرب" [1] فهو هنا يحدّ من شمولية القياس الذي ذهب إليه سيبويه بقياس له ضوابط ، وهذه الضوابط تتمثل في معنى الصيغة المرادة ، وفي مدى استعمال العرب لها . وكان الشارح واعياً العلّة التي من أجلها جرى طرد الحكم عند سيبويه ، وهي كثرة الثلاثي ، ومع ذلك فإنه رأى أن يكون لها ضوابط تحدّ من شِياع القياس فيها .

ومما يتصل بهذا القياس بسبب ، القياسُ الذي يتّجه إلى التوجيه أو التخريج " وقوامه الاجتهاد في إلحاق لفظ غامض الأصل، بالأصل الذي تهدي إليه الأقيسة المستنبطة من كلامهم" [2] فمن أمثلة ذلك كلمة فم ، وجمعها "أفواه" يدلّ على أن أصلها "فوه" إلا أن النحاة اختلفوا في تقدير وزنها ، ويرى الشارح أنها على زنة "فَوْز" "يدلك على ذلك قولك في تكسيره : "أفواه" وفي تصغيره : "فويه" فلامه هاءٌ ، والهاء مشبهة بحروف العلة لخفائها وقربها في المخرج من الألف ، فحذفت كحذف حرف العلة ، فبقيت الواو - التي هي عين - حرفَ الإعراب ، وكان القياسُ قَلْبَها ألفاً لتحركها بحركات الإعراب وانفتاح ما قبلها . ثم يدخل التنوين على حدّ دخوله في نحو : عصا ورحى ، فتحذف الألف لالتقاء الساكنين ، فبقي الاسم المعرب على حرف واحد ، وذلك

---

(١) شرح المفصل ٤ : ٥٢ .

(٢) القياس في النحو ٩٣ .

معدوم النظير ، فلمّا كان القياس يؤدي إلى ما ذكر ، أبدلوا من الواو ميما ، لأنّ الميم حرف جلْدٌ يتحمل الحركات من غير استثقالٍ ، وهما من الشفتين، فهما متقاربان ، وقلت : هذا فم ورأيت فماً ومررت بفم" (١) .

ومثل هذا التوجيه اتجه إليه الشارح في بحثه أصل (ذو) ، فالأصل فيه ذوا مثل : عصا وقفا . ورجّح الشارح أن تكون لامه ياء ، لأنّ هذا أمثلُ مِن أن تكون واواً" لأن القضاء عليها بالواو يصيرها من باب القُوّة والهوّة ممّا غينه ولامه من وادٍ واحد ، والقضاء عليها بالياء يصيّرها من باب شويت ولويت ، وهو أكثر من الأول ، والعمل إنما هُو على الأكثر" (٢) . فتوجيه القياس في أصل (ذو) كان نحو الأكثر الذي ينسجم مع الاستقراء وما يترتب عليه من استنباط ، فإذا كان الاستقراء قد دلّ على أن باب شويت ولويت أكثر من باب القوة والهوّة ، كان القياس عليه أمثلَ وأقومَ من القياس على القليل.

والقياس في مواضع قد يكون محلَّ نزاع ، ففي مبحث النسب نجد الشارح يذكر رأي سيبويه بأن "فَعُولة" حكمها حكم "فَعِيلة" فكما تسقط الياء عند النسب إلى فعيلة كذلك تسقط الواو عند النسب إلى فَعولة ، واحتج سيبويه بقول العرب في النسبة إلى شنؤة: شَنَئِيّ ، فعلى هذا يقال في رَكُوبة : رَكَبِيّ ، وفي حَلُوبة : حَلَبِيّ(٣)

---

(١) شرح المفصل ١ : ٥٣ وانظر المسائل البغداديات ١٤٩ ، ١٥٠ والمخصص ١ : ١٣٤ .

(٢)شرح المفصل ١ : ٥٣ .

(٣) شرح المفصل ٤ : ١٤٦ وانظر كتاب سيبويه ٢ : ٦٩ ، ٧٠ ، ٧١ .. والمقتضب ٣ : ١٣٣ ، والخصائص ١ : ١١٦ .

ومنع أبو العباس المبرد القياس على شَنَئِيّ ، على أنه من الشاذ الذي لا يقاس عليه لأسباب ذكرها . قال الشارح : " وقول أبي العباس متين من جهة القياس ، وقول سيبويه أشدّ من جهة السماع وهو قولهم : شنئي . وهذا نصّ في محل نزاع"[١] فنحن نرى في هذا النص أن سيبويه اعتمد صيغة سماعية غير مطردة وقاس عليها ، مما دفع المبرد إلى الاعتراض على هذا النمط من القياس ، لأنه يريد للقياس أن يطّرد ، ولا يسمح بالقياس على النادر أو غير المطرد . فنحن مثلاً لا نقول في النسبة إلى صرورة : صرريّ ، ولا بالنسبة إلى حرورة : حَرَرِيّ ، وإنما نقول : صَرُورِيّ وحَرُورِيّ [٢] ، وقد قَبِل الشارح وجهة نظر المبرد ، ولم يرفض وجهة نظر سيبويه ، واكتفى بقوله : " وهذا نصّ في محل نزاع" وقد أطلق الدكتور أبو المكارم على هذا القياس : قياس المشكوك فيه على المشكوك فيه[٣]. ومن هذا الضرب من القياس قياسهم عمل "لاتَ" العاملة عمل "إنّ" على "لا" العاملة عمل "إنّ" مع أنها ليست من حيث الأصالة بموضع يجعلها مقيساً عليه ، فقد جعلها الشارح بمنزلة "لا" وقد دخلت عليها التاء لتأنيث الكلمة" [٤] وشبهها بتاء "ثمت" أو بناء المبالغة في نحو علاّمة ونسّابة ، وقدر الآية الكريمة ﴿ولاتَ حينَ مناصٍ﴾[٥] على هذا النحو : "ولات حين نحن فيه حينَ مناص"

---

(١) شرح المفصل ٤: ١٤٦ .

(٢) قال المبرد في الكامل ٣ : ١١٠١ : والنسب إلى مثل حروراء : حروراويّ ، وكذلك كل ما كان في آخره ألف التأنيث الممدودة ، ولكنه نسب إلى البلد بحذف الزوائد فقيل الحروريّ.

(٣) أصول التفكير النحوي : ٩٣ .

(٤) شرح المفصل ١ : ١٠٨ .

(٥) سورة ص : ٣/٣٨ .

فالاسم محذوف ، إلا أن عملها مختصّ بالحين "فلات حال مع الحين ليست لها مع غيره كما كان لـ "لدُن" مع "غدوة" حين نصبها نحو "لدُنْ غدْوةً" [(١)] . ففي هذا الضرب نجد الشارح ومن قبله النحاة يقيسون فرعاً على فرع لم يتخذ سمة الأصل الذي هو مستحق للحكم بذاته ، وقد يشعر هذا التوجه بضعف هذا الضرب من القياس ، ونزوله عن درجة قياس الفرع على الأصل ، ولكن التأمل والنظر يبيحان أن نسوغ مثل هذا القياس في قياس الفرع على الفرع بجامع تشابههما في العمل ، وإن كان المقيس عليه لم يتمكن تمكن الأصل ، لأن اللغة – على الرغم من منطقها الصارم – أوسع وأعمّ من أن تخضع خضوعاً مطلقاً وصارماً لقواعد المنطق[(٢)] .

ومن ضروب القياس قياس الشيء على ما يساويه ، فمما ورد من ذلك ما جاء في مبحث تخفيف الهمز ، فالهمزتان لا تلتقيان في كلمة إلا إذا كانت عيناً مضاعفة نحو رأاس وسأال ، وتلتقي الهمزتان في كلمتين ، وعندئذ فمن العرب من يخفف الأولى ويحقق الآخرة كما قال أبو عمرو ، واستدلّ بقوله تعالى ﴿ فقد جاء أشراطها ﴾[(٣)] و ﴿يا زكرياء إنا ﴾ [(٤)] ويقيسون ذلك على التقاء

---

(١)شرح المفصل ١ : ١٠٩ .

(٢) انظر حول هذه الفكرة كتاب اللغة لفندريس : ١٥٣ .

(٣) سورة محمد : ٤٧| ١٨ وقرأها أبو عمرو وقالون والبزي بإسقاط الهمزة الأولى مع القصر والمدّ انظر اتحاف فضلاء البشر : ٤٨٤ وغيث النفع ٢٢٤ ومعجم القراءات ٦ : ١٩٠ و ٢ : ٣٦٤ ,اثر القراءات في الأصوات في النحو العربي ١١٠ ، ١١١.

الساكنين بجامع "أن التغيير يقع على الأول منهما دون الثاني كقولك : ذهبت الهندات و لم يقم القوم" [(١)] وسُمع العكس عن العرب ، أي سمع تحقيق الأولى وجعل الثانية بين بين [(٢)] . و" تحقيقهما جائز لأنهما منفصلتان في التقدير" [(٣)] . وقد شُبّه تليين الهمزة الثانية وجعلها بين بين في الكلمتين بما حصل لهمزة آدم [(٤)] وآخر ، إذ "وقع التغيير والبدل في كلمة واحدة على – الهمزة – الثانية" فكذلك إذا كانتا في كلمتين ، وعلى هذا قاس الشارح إنشاد سيبويه :

كلُّ غراءَ إذا ما برزتْ
تُرْهَبُ العينُ عليها والحَسَدْ [(٥)]

---

(٤) سورة مريم ١٩/٧ ولأبي عمرو في هذه الآية وجهان من القراءة الأول بتحقيق الهمزة الأولى في زكريا وتسهيل الثانية كالياء . والثاني بتحقيق الأولى وإبدال الثانية واوا مكسورة . انظر الإتحاف ٣٥٩ وغيث النفع ٢٨٤ ومعجم القراءات ٤ : ٣٢ وأثر القراءات في الأصوات ١١٠ ، ١١١ .

(١) شرح المفصل ٩ : ١١٨ .

(٢) بينَ بينَ أي : بين مخرج الهمزة وبين مخرج الحرف الذي منه حركة الهمزة وهذا القياس في كل همزة متحركة ، لأن فيه تخفيفا للهمزة بإضعاف الصوت وتليينه وتقريبه من الحرف الساكن مع بقية من آثار الهمزة ليكون ذلك دليلاً على أن أصله الهمزة ، ويكون فيه جمع بين الأمرين . شرح المفصل ٩ : ١١٢ .

(٣) شرح المفصل ٩ : ١١٨ .

(٤) البدل لازم في نحو (آدم) لاجتماع الهمزتين ، ومعنى اللزوم أنه لا يجوز استعمال الأصل ، شرح المفصل ١٠/١٩.

(٥) كتاب سيبويه ٢ : ١٦٧ ، ١٦٨ . والشاهد في البيت تخفيف الهمزة الثانية في قوله «غراء إذا» وجعلها بين بين ، لأنها مكسورة بعد فتحة ، فتُجعل بين الهمزة الياء ، وتحقيقهما جائز لأنهما منفصلتان في التقدير لا تلزم إحداهما الأخرى ، فلتزم إحداهما البدل . انظر تحصيل عين الذهب ٢ : ١٦٧ .

فقد أنشده سيبويه بتليين الثانية ، وجعلها بين بين لأنها مكسورة بعد فتحة [1] .

ومن ذلك أيضاً وفي المبحث نفسه قياسه إدخال ألف بين ألف همزة الاستفهام وبين الهمزة على إدخالهم الألف للفصل بين النونات في مثل قولهم : اخشينانّ كراهية التقاء هذه الحروف المضاعفة ، وعلى هذا خرّج قول ذي الرمة :

فيا ظبيةَ الوَعْساءِ بين جُلاجِلٍ
وبين النَّقا آأنت أمْ أمّ سالِمِ [2]

ففي قوله : آأنت " أدخل الألف بين الهمزتين ، كراهية اجتماع الهمزتين ، كما دخلت بين النونات في قولهم : اضربنانّ كراهية اجتماعهما " [3] .

ومن صور القياس قياس الشيء على عكسه ، لأنّ الشيء قد يحمل على نظيره كما يحمل على نقيضه ، مثال ذلك " لمّا" وأصلها مركبة من لم وما النافية ، فهي حرف يعمل الجزم ، وإذا وقع بعدها الماضي في قولك " جئتُ لمّا جئت " ومعناه حين ، وهو الزمان المبهم ، وهو مبني لإبهامه واحتياجه إلى جملة بعده كبناء إذ وإذا " فإنه يحصل لـ " لمّا " بالتركيب معنى لم يكن لها وهو الظرفية ، فخرجت بذلك إلى حيّز الأسماء ، فاستحالت بالتركيب من الحرفية

---

(١) شرح المفصل ٩ : ١١٩ .

(٢) شرح المفصل ١ : ٩٤ ، ٩٥ – ٩ : ١١٨ ، ١١٩ ديوان ذي الرمة ٢ : ٧٦٧ ق ٤٢ ب ٤٤ وسيبويه ٢ : ١٦٨ والمقتضب ١ : ١٦٣ والكامل ٢ : ٩٥٢ والقالي ٢ : ٥٨ والخصائص ٢ : ٤٥٨ والأمالي الشجرية ١ : ٣٢٠ والإنصاف ٢|٤٨٢ المسألة ٦٧ وشرح شواهد الشافية ٣٤٧ والهمع ١ : ١٧٢ والدرر ١ : ١٤٧ .

(٣) شرح المفصّل ٩ : ١١٩ .

إلى الاسمية " وهنا يقيسها الشارح على " إذْ " الظرفية التي تستحيل من الاسمية إلى الحرفية بدخول " ما " عليها ، وتغير معناها بالتركيب من المضي إلى الاستقبال [1] .

ومن هذا الضرب من القياس أي حمل الشيء على نقيضه ، حمل " كم " الاستفهامية في بنائها على الهمزة لتضمنها معنى حرف الاستفهام ووقوعها موقعه " فإذا قلت : كم غلاماً لك أو كم مالك؟ فمعناه : عشرون غلاماً لك أم ثلاثون ونحوهما من الأعداد ـ لأنه يُسأل بها عن جميع الأعداد . فأغنت كم عن همزة الاستفهام [2] . و إذا كانت " كم " خبرية كان بناؤها حملاً على " رُبّ" لأنها بلفظ الاستفهامية وتقع في الخبر موقع ربَّ ، ورب حرف ، فضارعتها كم في الخبر فبُنيت كبنائها ، والمراد بمضارعتها لها أن ربَّ لتقليل الجنس ، وكم في الخبر لتكثيره ، وكل جنس فيه قليل وكثير ، فالكثير مركب من القليل ، والقليل بعض الكثير ، فهما شريكان لذلك ، وبنيت على الوقف ، لأن أصل البناء على الوقف " [3] .

ومما يجري هذا المجرى في حمل الشيء على نقيضه ، إلحاق عدمت وفقدت بأفعال القلوب ، فإنه ذكر إجراء العرب لـ "عدمت وفقدت" مجرى ظننت ونحوه من الأفعال التي يجوز إلغاؤها ، فهم يقولون : " عدمتني وفقدتني " ، وذلك لأنّ معناها يؤول في التحصيل إلى معناها ، ألا ترى أن معنى عدمت الشيء : علمته غير موجود ، إذا كانا في معنى العلم أجريا مجراها ، مع أن النظر يحيل عدمتي ، ألا ترى أنك إذا قلت : عدمتني ، فمعناه : علمتني غير

---

(١) شرح الفصل ٤ : ١٠٦ .

(٢) شرح المفصل ٤ : ١٢٥ .

(٣) شرح المفصل ٤ : ١٢٦ .

موجود ، ومحال أن تعلم شيئاً وأنت غير موجود ، لأنك إذا علمت كنت موجوداً ، وصحته على الاستعارة ، وأصله : عدمني غيري ، وإنما استعير إلى المتكلم " [1] .

ومن ذلك إجراؤهم " كثُرَ مايقولون ذلك " مجرى قَلَّما ، إذ كان خلافه ، كما قالوا : صَدْيَان وريّان ، وغَرْثان وشبعان"[2].

ومما يذكر في بحث القياس أن بعض الصيغ تأتي مخالفة للقياس، فيقوم الشارح بتعليلها وإيجاد نظير لها مما ورد سماعاً ، بمعنى أنه يستعمل القياس حتى فيما خالف القياس ، ففي مبحث الاسم المرفوع أنشد بيت ابن نهيك النهشلي :

لِيبكَ يزيدُ ، ضارعٌ لخصومةٍ
ومختبطٌ مما تُطيحُ الطوائحُ [3]

وقال : " الطوائح جمع مطيحة ، وهي القواذف ، يقال " طوحته الطوائح أي ترامت به المهالك . والقياس أن يقال : المطاوح، لأنه جمع مطيحة ، وإنما جاء حذف الزوائد كما قال الله تعالى ﴿وأرسلنا الرياحَ لَواقحَ﴾[4] والقياس : مَلاقحَ ، لأنه جمع مُلْقحة ، وإنما جاء محذوف الزوائد " [5] .

---

(١) شرح المفصل ٧ : ٨٨ وانظر الأشباه والنظائر ١ : ٤٢٢ .
(٢) شرح المفصل ٨ : ١٣٢ .
(٣) شرح المفصل ١ : ٨٠ وانظر سيبويه ١ : ١٤٥ ، ١٨٣ والمقتضب ٣ : ٢٨٢ والخصائص ٢ : ٣٥٣ والمحتسب ١: ٢٣٠ وخزانة الأدب ١ : ١٤٧ قال الأستاذ عبد السلام هارون : والأصح أن هذا البيت لنهشل بن حرى كما في الخزانة ، ونسب أيضا إلى لبيد ومزرّد والحارث بن ضرار النهشلي . وانظر شرح مايقع فيه التصحيف والتحريف : ٢٠٨ .
(٤) الحجر : ٢٢/١٥ . في البحر المحيط ٥ : ٤٥١ ولواقح جمع لاقح ، يقال : ريح لاقح : جائيات بخير من إنشاء سحاب ماطر ، كما قيل للتي لاتأتي بخير بل شر : ريح عقيم . وملاقح أي حاملات للمطر.
(٥) شرح المفصل ١ : ١٨٠ . .

وإذا كان الأصل في القياس أن يقاس الفرع على الأصل ويقدر بقدره ، فإنّ الأمر ينعكس في مواضع ، ويقاس الأصل على الفرع ويُعطى حكمه ، فمن ذلك استواء الجر والنصب في المظهر المثنى كقولك : رأيت الرجلين ومررت بالرجلين . وقد قاس الشارح ذلك على قولهم في الإضمار نحو : ضربتك ، وغلامك . و"النصب" أخو (الجر) ، وإنما كان أخاه لأنه يوافقه في كناية الإضمار نحو : ضربتك ، وغلامك ، فالكاف في ضربتك في موضع نصب ، وهي في غلامك في موضع خفض . فلما اتفقا في الكناية حمل أحدهما على الآخر ، ثم إن المثنىٍ المجرور شريك المنصوب ، لأن الفعل يصل إلى كلٍ منهما لأن كلاً منهما فضلة ، غير أنه يقع على المنصوب بلا واسطة ، ويقع على المجرور بوساطة حرف الجر .

ففي هذا النص نجد الشارح يقيس المظهر وهو أصل ، على المضمر وهو فرع ، فالمضمر أصلٌ في عدم الإعراب لأنه مبني ، والأصل في المظهر الإعراب ، فحملنا المظهر عليه لأنه فرع في البناء[1] .

ومما نحا فيه هذا النحو من تشبيهه الأصلي بالزائد ، ومن ثم قياسه الأصل على الفرع وحمله عليه ، ماورد في مبحث النسب : فإنهم قالوا في نحو : مَلْهى ومَغْزى وهو مَفْعل وماألحق به نحو أرْطى ومغزى : ملهي وأرطي ، ومغزي .. فحملوا الألف ههنا وهي أصلية على الألف في نحو : حبلى وسكرى وهي زائدة " فشبهوا الأصلي بالزائد وكذلك ماكان ملحقاً به " [2] .

---

(١) شرح المفصل ٤ : ١٣٩ وانظر الخصائص ٢ : ٣٥٥ والأشباه ١ : ٤٢٨ .

(٢) شرح المفصل ٥ : ١٥٠ وانظر الخصائص ٢ : ٣٥٥ ومابعدها ، والأشباه ١ : ٤٣٤ .

بل إننا نجد الشارح يحمل المصدر في العمل على الفعل ، والمصدر أصل الأفعال ، وكان المقتضى أن تحمل عليه الأفعال . ولكن النحاة شبهوا الأصل في مواضع " بالفرع في المعنى الذي أفاده ذلك الفرع من ذلك الأصل " (١) فنرى الشارح يعلل عمل المصدر بأنه في معنى الفعل ولأنه " تضمن حروف الفعل فجرى مجرى اسم الفاعل ، فعمل عمله ، ألا ترى أنَّ " أنْ" ومابعدها من الفعل لمّا كانت في تأويل المصدر أعطيت حُكمه، فوقعت فاعلة ومفعولة ومضافاً إليها نحو قولك : أعجبني أن قمت ، فأنْ ومابعدها من الفعل في موضع مرفوع بأنه الفاعل . وتقول : أكره أن تقوم ، والمعنى : أكره قيامك . كذلك المصدر إذا كان مقدّراً بـ أنْ والفعل، كان له حكم الفعل في العمل . والمصدر المنون أقيسُ الضروب الثلاثة العاملة من المصادر " في العمل ، وذلك لشبهه بالفعل "(٢).

وفي مبحث القياس تثار قضية الشاذ ، أيقاس عليه أم لايقاس؟ وهنا يجب الإشارة إلى معنى الشذوذ والى موقف الشارح منه .

أما مصطلح " الشّاذ والشواذ " فمما استعمله سيبويه ، ويعني به القليل الذي لايقاس عليه ، فيقول : " لاينبغي لك أن تقيس على الشاذّ المنكر في القياس " (٣) وأرجع ابن جني معنى الشذوذ إلى التفرق والتفرد ، ومعنى الاطراد إلى التتابع ومن ذلك " جعل أهل علم العرب ماستمرّ من الكلام في الإعراب وغيره من مواضع

---

(١) الخصائص ١ : ٣٠٣ .

(٢) شرح المفصل ٦ : ٦٠ .

(٣) كتاب سيبويه ١ : ٣٩٨ وانظر ٢ : ٢٢٧ .

الصناعة مطّرداً ، وجعلوا مافارق عليه بقية بابه وانفرد عن ذلك إلى غيره شاذاً " (١) .

وفرق الجاربردي من المتأخرين / ت ٧٤٦ هـ/ بين الشاذ والنادر والضعيف ، فجعل الشاذّ مايكون بخلاف القياس من غير النظر إلى قلة وجوده وكثرته كالقَوَد . والنادر هو ماقلّ وجوده وإن لم يكن بخلاف القياس كـ " خَزْعال " ، والضعيف هو مايكون في ثبوته كلام كـ " قُرطاس" – بضم القاف – (٢) .

ونجد الشارح يسير على سنن النحاة ، فهو يرفض القياس على الشاذ المخالف لما اطّرد من الأحكام ، فقد ذكر أنه " حكي عن بعضهم ضم النون في التثنية نحو : الزيدان والعمران " فعلّق على هذا بقوله : " وهذا من الشذوذ بحيث لايقاس غيرهما عليهما " فالشارح يحفظ لما استعمل حقّه من الحفظ ، ولكن يمنع القياس عليه ويدعه محصوراً في أضيق نطاق . وكذلك كان موقفه من قول الراجز الذي أنشده سيبويه :

كأنّ خصييه منَ التّدلدلِ
ظَرفُ عجوز فيه ثِنتا حَنْظَلِ (٣)

فقوله : " خُصييه " بحذف تاء التأنيث فيه شذوذ من جهة القياس دون الاستعمال ، وكذلك فيه شذوذ آخر في قوله :

---

(١) الخصائص ١ : ٩٧ .

(٢) شرح الشافية ١ : ١٩ ومخطوط الظاهرية ق ٦ والأشباه والنظائر ١ : ٤٩٦ .

(٣) شرح المفصل ٤ : ١٤٣ ، ١٤٤ والرجز لخطام المجاشعي ، انظر سيبويه ٢ : ١٧٧ ، ٢٠٢ ، والمقتضب ٢ : ١٥٦ والمنصف ٢ : ١٣١ وإصلاح المنطق ١٨٩ والخزانة ٣ : ٣١٤ ، ٣٦٧ . والهمع ١ : ٢٥٣ والدرر ١ : ٢٠٩ .

"حنظل" لأنّ القياس أن يقول : " حَنْظَلتان " ومما استعملته العرب وجاء في أشعارهم قولهم : " ياصاح" وقولهم في المَثَل: "أطرق كرا" فهم يرخّمون " صاحبي وكروانا " وهما ليسا عَلَمين ، والترخيم بابه الأعلام كقولهم : "ياحارِ" . ويرى الشارح " أن ترخيم هذين الاسمين شاذ قياساً واستعمالاً ، فالقياس لما ذكرناه من أنّ الترخيم بابه الأعلام ، وأما الاستعمال فظاهر لقلّة المستعملين له ، ففي قولهم : " أطرقْ كرَا" شذوذ من وجهين :

أحدهما : حذف حرف النداء منه وهو مما يجوز أن يكون وصفاً لـ " أي " نحو : يأيها الكروان والوجه الثاني : أنه رخّمه وهو نكرة ليس فيه تاء تأنيث وذلك معدوم [1] .

ومما لايقاس عليه لقلته ولأنه من " قبيل الغلط " بناء مثل تَمَسْكَنَ وتَمَدْرَع [2] . غير أن قلة الاستعمال ليست دائماً علة قادحة في القياس ، فقد يقلّ استعمال الشيء ويقبله القياس ، فإن العرب قالت : " مَوْحَد ومَثْنى " " فأما مَثْلَث ومَرْبَع إلى العقد فقياس ولم يُسمع . ونظير ثُلاث ورُباع في الصفة والوزن أُحاد وثُناء وقد سُمعا ، قال الشاعر :

مَنَتْ لكَ أن تُلاقِيني المَنَايا
أحادَ أحَادَ في شهرٍ حَلالِ [3]

---

(١) شرح المفصل ٢ : ٢٠ ، ٢١ .

(٢) شرح المفصل ١ : ٥٧ . وانظر كتاب ليس في كلام العرب ص : ٥ .

(٣) شرح المفصل ١ : ٦٢ والبيت في مجاز القرآن ١ : ١١٥ منسوب لصخر الغيّ وهو في شرح أشعار الهذليين ٢ : ٥٧٠ لعمرو ذي الكلب من القصيدة ١ ب ٢١ وكذلك في ديوان الهذليين ٣ : ١١٧ وفي جمهرة اللغة ٢ : ١٢٧ وفي اللسان (منى، بغير عزو) وانظر المخصص ١٧ : ١٢٤ .

وأما ماوراء ذلك إلى عُشار ، فغير مسموع ، والقياس لايدفعه، على أنه قد جاء في شعر الكميت : خِصالا عُشارا" [1] .

ومما جاء على هذا السمت ما روى بعضُهم من أن بعض العرب تقول : "مضى أمسٌ بما فيه" لأنهم يعتقدون فيها التنكير ، فيعربونها ويصرفونها ويجرونها مجرى الأسماء المتمكنة. وصرح الشارح بأن هذا غريب في الاستعمال دون القياس [2] . أما ما جاء من الشواهد على خلاف القياس فإن الشارح يحملها على الضرورة ، وقد تقدّم القول فيها لدن حديثنا عن شواهد الشعر.

مما سبق تجلّى لنا مدى اعتماد الشارح على القياس ، في شتى صوره ، وللقياس صور ، فإذا كان الأصل في القياس أن تقيس الفرع على الأصل ، فإن النحوي يُضطر أن يقيس الأصل على الفرع في مواضع ، كما يضطر أن يقيس الفرع على الفرع . وقد يلجأ إلى القياس ليجلو العماية عن لفظ غمض أصله فيلحقه بما ظهر.

والشارح اتّبع منهج أبي علي وابن جني في طرائق القياس مستعينا بأقيستهما ، متسعاً في ذلك ما أُتيح له الاتساع ، معلّلاً كلّ

---

(١) شرح المفصل ١ : ٦٢ والإشارة ههنا إلى بيت الكميت بن زيد :

فلم يستريثوك حتى رميت    فوقَ الرجال خِصالا عُشارا

قال أبو عبيدة : ولا تجاوز العربُ رُباع ، غير أن الكميت بن زيد الأسدي قال – وأنشد البيت – فجعل عُشار على مخرج ثُلاث ورُباع . مجاز القرآن ١ : ١١٦ والبيت في ديوانه ١ : ١٩١ ق ٢٤٠ ب ٣ والزينة ٢ : ٣٨ والخصائص ٣ : ١٨١ ومختصر تهذيب الألفاظ ٣٥٦ والأغاني ١٥ : ٧٨ ، وتفسير القرطبي ٥ : ١٦ والصحاح واللسان (عشر) .

(٢)شرح المفصل ٤ : ١٠٧ وانظر فيه ٨ : ١١٦ الشاذ قياساً واستعمالاً وفي ٩ : ١٢٣ الشاذ في القياس وكذلك في ١٠ : ٧٧.

حكم على شتى وجوهه الجلية والمفترضة ، مستعرضاً أقيسة من سبقه من النحاة ، يقبل منها ما يقبل ويرد ما يرد ، حتى تجلّى النحو في كتابه قياساً ، والقياس نحواً ، فكان الأمر كما قال ابن الأنباري: "النحو كلّه قياس" [1] وقد نصَّ الشارح على الشواذّ بعباراتها وشواهدها ، وذكر رأيه في قبولها ومنع القياس عليها .

ولعلّ من أهم الاتجاهات التي لاحظناها لدى الشارح – وهو اتجاه ملاحظ عند أبي علي أيضاً – أنه على الرغم من اعتماده القياسَ واتساعه فيه ، فإنه لم يَجُرْ على السماع ولم يتجاوزه ولم يرفضه ، ولم يطرد القياس في المواضع التي توقف عندها العرب ، بل كان اتجاهه أنه يسعُنا في ذلك ما وسعهم ، وأنه ينبغي أن نقف حيث وقفوا ، لذلك لم يسمح بقياس "لدن بكرةً" [2] على "لدن غدوةً" مثلاً . ولم ترعه الشواهد الكثيرة لديه ، والتي شذت عما اطرد من الأحكام ، فحملها على الضرورة أو الشذوذ أو مراجعة الأصول المرفوضة التي يُفسح للشعراء مراجعتها[3] . فكانت مواقفه كلها منسجمةً تمام الانسجام ومذهبه البصري ، فتجلى لديه الاتساع في القياس واحترام السماع [4] ، والحرص على ما يطّرد وينقاس مع اتساع في التعليل وذكر العلل مما سيلي لاحقاً .

---

(١) لمع الأدلة : ٩٥ .

(٢)شرح المفصل ٤ : ١٠٢ وكذلك رفض قياس مَنْ على أي ٤ : ١٧ ورفض قياس أبي حاتم شتان على سبحان ٤ : ٣٦ وتحدث عن خروج الحجازيين في لغتهم عن القياس والتزام بني تميم بقياس لغتهم ٤ : ٢٠ .

(٣)شرح المفصل ٦ : ٢٣ .

(٤) انظر وقوف البصريين في همز الواو المكسورة على السماع دون القياس ١٠ : ١٤ وكذلك مواقف مشابهة ١٠ : ٤٣ ، ٤٩ ، ٥٣ .

## ثانياً – العلّـة :

رافق التعليل نشأة النحو التي عرفناها ، فمنذ البدايات رأينا النحاة يقرنون كل حكم بعلةٍ تسوغه ، ولا نصل إلى عصر الخليل حتى يصبح التعليل مما يقصد إليه قصداً ، ويجتهد فيه اجتهاداً على نحو واعٍ . والتعليل قائم على معنى السببية المتحصل من اقتران الظواهر بعضها ببعض . ويعدُّ النص الذي رواه الزجّاجي عن الخليل ابن أحمد نصاً رائعاً ورائداً في وضوحه وصراحته ، ودلالته على حرص النحاة على العلل وطلبهم لها واجتهادهم في تحصيلها ، واعتقادهم أن العرب عرفت علل كلامها وإن لم يُنقل ذلك عنها. قال الزجاجيّ : "وذكر بعض شيوخنا أن الخليل بن أحمد رحمه الله سُئل عن العلل التي يعتلّ بها في النحو ، فقيل له : أعن العرب أخذتها أم اخترعتها من نفسك ؟ فقال : إن العرب نطقت على سجيتها وطباعها ، وعرفت مواقع كلامها ، وقام في عقولها علله ، وإن لم يُنقلْ ذلك عنها ، واعتللتُ أنا بما عندي أنه علة لِما عللته منه ، فإنْ أكن أصبت العلة فهو الذي التمست ، وإن تكن هناك علة له فمثَلِي في ذلك مثَلُ رجل حكيم دخل داراً محكمة البناء عجيبة النظم والأقسام ، وقد صحت عنده حكمة بانيها ، بالخبر الصادق أو بالبراهين الواضحة والحجج اللائحة ، فكلما وقف هذا الرجل في الدار على شيء منها قال : إنما فعل هذا هكذا لعلة كذا وكذا ولسبب كذا وكذا ، سنحت له وخطرت بباله محتملة لذلك. فجائز أن يكون الحكيم الباني للدار فعل ذلك للعلة التي ذكرها هذا الذي دخل الدار ، وجائز أن يكون فعله لغير تلك العلة . إلا أن ذلك مما ذكره هذا الرجل محتمل أن يكون علة لذلك ، فإن سنح

لغيري علة لما عللته من النحو هي أليق مما ذكرته بالمعلول فليأت بها" [(١)] .

وقد نقلت هذا النص بتمامه لِقِدَمِه ، ولأنّه يمثل اتجاهاً واعياً قاصداً إلى استنباط العلل النحوية ، ولأنّ الخليل لم ينظر إلى علله على أنها الغاية التي لا مطمح وراءها ، بل إنه ترك باب الاجتهاد في استنباط العلل مفتوحاً لمن جاء بعده ، كما نرى في النص إشارة إلى جواز وجود أكثر من علة للحكم ، منها ما نعرفه ومنها ما يعرفه غيرنا . وهذا الاتجاه إلى التعليل بدا على نحو جليّ بارز في القرن الثالث في كل مجال من مجالات المعرفة ، حتى إنهم أخذوا يبحثون عن علل أمور كانت تقبل كما هي قبلاً [(٢)] .

وتناثرت علل الخليل النحوية في كتاب سيبويه ، وانضمت إليها تعليلات تلميذه واضع الكتاب وما حصله سيبويه من شيوخه. فمن تعليلات الخليل مما ذكره سيبويه قال : " وسألته عن أيِّهم لِمَ لَمْ يقولوا : أيّهم مررت به ؟ فقال : لأنّ أيّهم هو حرف الاستفهام، لا يدخل عليه الألف ، وإنما تركت الألفُ استغناءً ، فصارت بمنزلة الابتداء . ألا ترى أن حدَّ الكلام أن تؤخر الفعل فتقولَ : أيّهم رأيتَ ، كما تفعل ذلك بالألف ، فإنْ قُلتَ : أيُّهم زيداً ضَرَبَ ، قبُح كما قبح في متى ونحوها . وصار أن يليها الفعلُ هو الاصلُ ، لأنها من حروف الاستفهام ، ولايحتاج إلى الألف ، فصارت كمتى وأين . وكذلك مَنْ وما لأنّهما تجريان معها ولا

---

(١) الإيضاح في علل النحو ٦٥ ، ٦٦ وانظر النص أيضاً في الاقتراح ١٣٥ ، ١٣٦ .
(٢) انظر كتاب الحيوان للجاحظ ١ : ٢٨٤ ففيه تعليل لسبب النوم في الليل مثلاً .

تفارقانها . تقول : مَنْ أمةَ الله ضربَها ، وما أمةَ اللهِ أتاها . نصبٌ في كل ذا ، لأنه أنْ يليَ هذه الحروفَ الفعلُ أولى" [١] .

ولاشك في أنّ التمرس بالقياس يتصل بادئ ذي بَدْء باكتشاف العلل وتحصيلها ، على أن نراعي في مفهوم العلة في بداياته ما راعيناه عند بحثنا في القياس ، فمفهوم العلة عند الخليل وسيبويه لم يخرج من المعنى العام "الذي كان بعض المتقدمين يريدونه منه ، وهو مختلف الأحكام النحوية مع ما يرونه من الأسباب الداعية إلى تلك الأحكام" [٢] فقد تقترن العلة بمعنى السبب ، لأنَّ كلاً منهما يحتمل بأن يفسر " بأنه ما يحتاج إليه الشيء فلا يتغايران" [٣] والسبب هو ما يتوصل به إلى الحكم من غير أن يثبت ، أما العلة فهي ما يثبت الحكم بها" [٤] . وسيبويه جعل عنوان بابٍ من كتابه على هذا النحو : "هذا باب علل ما تجعله زائداً من حروف الزوائد وما تجعله عن نفس الحرف" [٥] فمن العلل التي ذكرها أن "الهمزة إذا لحقت أولاً رابعة فصاعداً فهي مزيدة أبداً عندهم.

ألا ترى أنك لو سميت رجلاً : بأفكل وأيْدَع لم تصرفه ، وأنت لا تشتق منهما ما تذهب فيه الألف ، وإنما صارت هذه الألف عندهم بهذه المنزلة وإن لم يجدوا ما تذهب فيه مشتقاً ،

---

(١) الكتاب ١ : ٦٤ .
(٢) القياس في النحو : ٢٥ .
(٣) الكليات ٢ : ٢٢١ .
(٤) الكليات ٢ : ٢٢١ .
(٥) الكتاب ٢ : ٣٤٣ .

لكثرة تبينها زائدة في الأسماء والأفعال ، والصفة التي يشتقون منها ما تذهب فيه الألف ، فلما كثر ذلك في كلامهم أجروه على هذا "فالعلة في هذا الموضع لدى سيبويه كانت لعدم تبين ذهاب الألف في المشتقات وكثرة ذلك في كلامهم . ثم زاد دليلاً آخر يقوي ما ذهب إليه فقال : ومما يقوّي على أنها زائدة أنها لم تجئ أولا في فعل فيكون عندهم بمنزلة دحرج ، فترك صرف العرب لها ، وكثرتها أولا زائدة ، والحال التي وصفت في الفعل يقوّي أنها زائدة" [(١)] .

ومن تعليلات الخليل وسيبويه ما ينحو إلى التعليل بالاستثقال والاستخفاف ، وهي علل صرفية ، يُتجه بها إلى تعليل التغيرات التي تطرأ على الكلام على ألسنة الناطقين به بغير ما شعور منهم ، لأنّ المتكلم عادة ينحو إلى الاقتصاد ، والتخفيفُ ضرب من الاقتصاد في الجهد العضلي ، فمن أمثلة ذلك ما ذكره سيبويه في تصريف الفعل الثلاثي المثال قال : "تقول : وعدته أعده وعْدًا ، ووزنته فأنا أزنه وَزْنًا ، ووأدته فأنا أئِدُه وأْدًا ، كما قالوا : كسرته فأنا أكسِره كسرا ، ولا يجيئ في هذا الباب يَفْعُل ، وسأخبرك عن ذلك إن شاء الله" وبعد أن قرر سيبويه هذا الحكم وهو حكم يؤدي إليه الاستقراء انتقل إلى ما نسميه العلّة ، فذكر أنّ الأصل في هذه الأفعال أن تعامل معاملة غيرها مثل : قَتَلَ يقتل وضرَب يضرب ولكن "لّما كان من كلامهم استثقال الواو مع الياء حتى قالوا : ياجل وييجل ، كانت الواو مع الضمة أثقل ، فصرفوا هذا الباب

---

(١) الكتاب ٢ : ٣٤٣ .

إلى يفعِل ، فلما صرفوه إليه كرهوا الواو بين ياء وكسرة إذ كرهوها مع ياء ، فحذفوها كأنهم إنما يحذفونها من يفعِل ، فعلى هذا يجري ما كان على فعَل من هذا الباب" [1] ومن أمثلة ذلك ما ذكره في قولهم : ميْت وهيْن وليْن بالتخفيف" فإنهم يحذفون العين كما يحذفون الهمزة من هائر ، لاستثقالهم الياءات ، كذلك حذفوها في كينونة وقيدودة وصيرورة" [2] فهذه العلة وهي طلب الخفة فراراً من الثقل نجدها منثورة في كتاب سيبويه ثم في كتب خالفيه ، وقد لاحظ الدكتور مازن المبارك أن التعليلات في هذه المرحلة تتسم "بكونها بعيدةً عن الفلسفة ، قريبة من روح اللغة، تلتزم موافقة الإعراب للمعنى ، وقد وردت بأسلوب أقرب إلى الجزم والتقرير منه إلى الفرْض والتخيّل والجدل ..."[3] ورأى أن سيبويه سار على طريقة شيخه إلا أنه كان له "فضل في التوسع والإكثار مما كان نزراً قليلاً عند شيوخه المتقدمين" [4] .

فإذا ما تركنا سيبويه وكتابه ، فإننا سنجد كتباً نجمت بعده ، وجعلت من العلة موضوعاً خاصاً لها ، فقطرب تلميذ سيبويه ألف كتاب "العلل في النحو" [5] وكذلك المازني ألف كتاب "العلل في النحو" [6] وإذا فاتنا أن يصل إلينا هذان الكتابان فقد وصل إلينا كتاب الزجاجي "الإيضاح في علل النحو" . ونجد الزجاجي يقسم

---

(١) الكتاب ٢ : ٢٣٢ .

(٢) الكتاب ٢ : ٣٧٢ .

(٣) انظر النحو العربي ٥٧ حتى ٦٨ بتصرف .

(٤) انظر النحو العربي ٥٧ حتى ٦٨ بتصرف .

(٥) الفهرست : ٥٨ .

(٦) إرشاد الأريب ٧ : ١٢٢ .

علل النحو إلى ثلاثة أضرب :

١ - علل تعليمية وهي التي يُتوصّل بها إلى تعلم كلام العرب، كقولك لمن قال لك : بمَ رفعتَ زيداً في قولك : جاء زيدٌ؟ : إنه فاعل اشتغل فعله به فرفعه .

٢ - علل قياسية كقولك لمن قال : "لَمَ نصبت زيداً بـ إنّ في قوله "إنّ زيداً قائم" ولَمَ وجب أنْ تنصب "إنّ" الاسم ؟ فالجواب في ذلك "أنها وأخواتها ضارعت الفعل المتعدي إلى مفعول ، فحُملت عليه فأعملت إعماله لمّا ضارعته ، فالمنصوب بها مشبه بالمفعول لفظاً ، فهي تشبه من الأفعال ما قدم مفعوله على فاعله نحو: ضربَ أخاك محمدٌ وما أشبه ذلك" .

٣ - علل جدلية نظرية ، وهي كل ما يعتل به في باب "إنّ" بعد ما سبق ذكره ، كأن نسأل إذا كانت إنّ قد شُبهت بالفعل ، فبأي الأفعال شبهت ، وإذا كانت قد شُبّهت بالفعل فلماذا شُبّهت بما تقدّم مفعوله على فاعله ؟ "وهلاّ أجزتم تقديم فاعليها على مفعوليها ، كما أجزتم ذلك في المشبه به في قولكم : ضرب أخاك محمد ... الخ" وكل شيء اعتل به المسؤول جواباً من هذه المسائل فهو داخل في الجدل والنظر" [(١)] .

ولاشك أننا نجد أنفسنا عندما نقرأ الإيضاح في علل النحو للزجاجي ، تجاه بحث منهجي في العلل ، فهو قد جمعها ثم أفردها بالتصنيف ، وقسمها إلى ضروب متمايزة ، وإذا كانت العلّة حتى الآن لم تصطبغ على نحو جليّ بالتفكير الفلسفي فإنّ الامر سيختلف

---

(١) الإيضاح في علل النحو ٦٤ ، ٦٥ والاقتراح ١٣٣ ، ١٣٤ .

فيما بعد. ويعد حكم الدكتور مازن المبارك على العلّة في هذه المرحلة من أدقّ ما وقعت عليه من أحكام الدراسين ، فإنه وجد أنّ العلة النحوية "وجدت على ألسنة النحاة منذ وُجد النحو ، وأنها كانت عند سيبويه والذين عاصروه وسبقوه مستمدةً من روح اللغة، معتمدة على كثرة الشواهد من حيث الدليل والبرهان ، وعلى الفطرة والحس من حيث طبيعتها ، ولم تكن ذات طبيعة فلسفية وإن كانت فكرتها في الأصل مقتبسة من التفكير الفلسفي"[(١)] .

وعلى الرغم من اعتماد العلل عند المتقدمين على الفطرة والحس ، فإننا نقع في تعليلاتهم على العلل ذات الطبيعة العقلية التي لا تعتمد على ما يسمى بالخفّة أو الفرق ، وإنما على تحليل المعنى الأساسي للجملة ، كما فعل سيبويه مثلاً في تعليله عدم الاقتصار على أحد المفعولين دون الآخر في باب ظن [(٢)] ، وكما فعل في باب الإخبار عن نكرة بنكرة [(٣)] .

وأتى القرن الرابع ، وقد اكتمل النحو واستوى ، وبدأ عهد الشروح الكبيرة ، والمسائل الدقيقة ، واهتم العلماء بالعلة أيّما اهتمام ، لأن استنباط العلل هو مجلى الذكاء ، ومناط البراعة ، وارتبط التعليل كما ذكرنا سابقاً بالثقافة المنطقية ، وبرزت إلى الوجود عبارة "علة العلة" [(٤)] وهو مصطلح نجده عند الفلاسفة

---

(١) النحو العربي : ٦٩ .
(٢) الكتاب ١ : ١٨ والقياس في النحو ٥٥
(٣) الكتاب ١ : ٢٦ والقياس في النحو ٥٧ .
(٤) الأصول لابن السراج ١ : ٣٥ وانظر الخصائص ١ : ١٧٣ .

والمتكلمين [١] . وقد دلّل ابن جني على نُبْل قَدْر أبي علي ونباوة محله بقوله : "أحسب أن أباعلي قد خطر له وانتزع من علل هذا العلم ثلث ما وقع لجميع أصحابنا" [٢] وإذا كنّا لا نستطيع أن نجتهد رأياً يبيّن : كيف تمكن ابن جني من تحديد علل أبي علي بثلث العلل ، فإن قول ابن جني هذا أمام الملأ وسكوتهم عنه ، يدلّ على اعترافٍ بكثرة ما قدّمه أبو علي في هذا الميدان .

وتابع ابنُ جني جهود شيخه في ميدان التعليل واستنباط العلل بل وتعليل العلل ، وكتبَ في ذلك بحوثاً في العلة [٣] ودفاعاً عنها لايزال عليها معوّل الدارسين حتى يومنا هذا . وكان يذهب – كما ذهب الخليل قبله – إلى أن العرب كانوا لقوة طباعهم أحسّوا بتلك العلل وقصدوا إليها . وصرّح بذلك بقوله : " والذي يدلّ على أنهم قد أحسوا ما أحسسنا ، وأرادوا وقصدوا ما نسبنا إليهم إرادته وقصده شيئان : أحدهما حاضر معنا ، والآخر غائب عنّا إلا أنه في أدنى تأمل في حكم الحاضر معنا " [٤] وضرب ابن جني أمثلة كثيرة مفصّلا القول .

ونثر الفارسي علله فيما صنفه من كتب المسائل ، وفي كتابه " الحجة للقراء السبعة" وكان أحيانا يعلل بما يحضره الحال ، كما فعل عندما علل نصب الاسم الواقع بعد " إلاّ " أمام عضد الدولة

---

(١) قال الفارابي في دعائه : "اللهم إني أسألك يا واجب الوجود وياعلة العلل" مبادئ الفلسفة القديمة : يد (المقدمة) وانظر المباحث المشرقية ١ : ٤٥٩ .

(٢) الخصائص ١ : ٢٠٨ .

(٣) الخصائص.١ : ٢٠٨ .

(٤) الخصائص ١ : ٢٤٥ .

في الميدان [1] ، وكان يقلّب النظر في الحكم ، فيتغير حكمه حسب قوة العلة . قال ابن جني : " وكان أبو علي – رحمه الله – يقول في هيهات : أنا أفتي مرة بكونها اسماً سُمّي به الفعل كصه ومه وأفتي مرة بكونها ظرفاً ، على قدر مايحضرني في الحال ، وقال مرة أخرى : " إنها وإن كانت ظرفاً فغير ممتنع أن تكون مع ذلك اسماً سمي به الفعل "[2] .

ومن علل أبي علي تعليله قصور الفرع عن مرتبة الأصل وهو يتحدث عن "ما" النافية المشبهة بـ "ليس" قال : "ألا ترى أن هذه الفروع العواملَ لم يُتّسع فيها اتساعهم في الأصول ، فلم يُتّسع في اسم الفاعل الاتساع الذي في نفس الفعل ، ولا في المشبَّهة باسم الفاعل اتساع اسم الفاعل فكذلك هذا الحرف – أي ما – لا يتسع فيه اتساع "ليس" في تقديم الخبر ، فكان أحد الشَّبَهين يقاومه هذا الاتساع الذي هو تقديم الخبر ، فيبقى شَبَه واحد وهو الدخول على المبتدأ والخبر ، فلا يعمل حينئذ عمل ليس ، كما أنه في نقض النفي لمَّا بَقي شَبَه واحد لم يعملْ عملها . فمن ههنا اجتمع تقديم الخبر ونقضُ النفي في إبطال عمل "ما" فيهما ، إلا أن هذا الوجه – الذي هو تقديم الخبر – وإن كان قد قاوم أحدَ الشّبَهَين تقديمُ الخبر، فقد بقي المعنيان جميعاً في الكلام ، ولم يبطل أحدهما ، كما بطل في نقض النفي أحدُهما ، فصار لذلك أبعدَ من إبطال عمل "ما" فيه من الوجه الذي يُنْقَض فيه معنى النفي ، ولذلك أعمَلَهُ الشاعر في الضرورة ، فنصب الخبر مقدَّماً كما نصبه مؤخراً في :

---

(١) الإنصاف ١ : ٢٦٣ المسألة رقم ٣٤ .

(٢) الخصائص ١ : ٢٠٦ .

.......................... مَا مِثْلَهم بَشَـرُ [1]

لأن أحد المعنيين وإن كان قد قاومه الاتساع الذي ذكرناه من تقديم الخبر ، فلم يَبْطُل البتةَ من الكلام ، كما يبطل في نقض النفي ، فهذا يكشف مذهبَ سيبويه في حمله ذلك على تقديم الخبر دون غيره" [2] .

ونشير ههنا أيضاً إلى مناقشتهِ عدمَ جواز قولهم : "زيدٌ أفضلُ إخوتِه" لِما تؤدّي إليه من الفساد ، لأنه يلزم أن يكون أخا نفسه[3]، وذلك لندلل على مذهب أبي علي في اتساعه في العلل ، ولنشير إلى طبيعة تلك المناقشات العقلية التي سيطرت على منطق التعليل لديه ووجهته . وهذا الإرث الكبير الذي خلفه أبو علي حمله تلميذه أبو الفتح بن جني ونماه وتوسع فيه وحملته عنه أجيال النحاة من بعده . وابن جني جعل العلل ضربين :

ضرب واجب لابدّ منه لأن النفس لا تطيق في معناه غيرَه . وذلك لأنه لابدّ للطبع منه ، كقلب الألف واواً للضمة قبلها ، وياءً للكسرة قبلَها كما في سائر وسُوَيْئِر وضارِب وضُوَيْرِب. وأما الياء فنحو قولك في تحقير قِرطاس وتكسيره : قُريطيس وقَراطِيس، "فهذا ونحوه لابدّ منه ، من قبل أنه ليس في القوة ولا احتمال الطبيعة

---

(١) من بيت للفرزدق وهو بتمامه :

فأصبحوا قَدْ أعاد اللهُ نعمتَهم ... إذْ هُمْ قُرَيشٌ وإذْ ما مثلَهم بشرُ

والبيت في ديوانه ١ : ١٨٥ وكتاب سيبويه ١ : ٢٩ والمقتضب ٤ : ١٩١ ومجالس العلماء ١١٣ ، والخزانة ٢ : ١٣٠ ومغني اللبيب برقم ١٢٨ ، ٦٨٠ ، ٩١١ وشرح أبيات المغني ٢ : ١٥٨ ، برقم ١١٨ .

(٢) المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات : ٥٩٥ ، ٥٩٦ – وانظر كتاب سيبويه ١ : ٢٩.

(٣) المسائل المشكلة ٥٨٧ ، ٥٨٨ .

وقوع الألف المدة الساكنة بعد الكسرة ولا الضمة ، فقلب الألف على هذا الحدّ علته الكسرة والضمة قبلها . فهذه علة برهانية ولا لبس فيها ولا توقّفَ للنفس عنها"[١] .

وأما الضرب الثاني من العلل ، وهو ما يمكن تحمله على تجشّم واستكراه ، فهو كقلب واو عصفور ونحوه ياءً إذا انكسر ما قبلها نحو : عصيفير وعصافير . فإنه بالإمكان أن نقول : عصيفور وعَصافِور ، إلا أنّ ذلك لا يكون إلا مع المشقّة [٢] . ويرى أن الحكم قد يكون معلولاً بعلتين كالاسم الممنوع من الصرف [٣] ، كما يري أن علل النحويين بلغت من المكانة والقوة ما يجعلها أقربَ إلى علل المتكلمين منها إلى علل الفقهاء ، لأن النحاة يحيلون على الحسّ ، ويحتجّون بثقل الحال وخفتها على النفس [٤] ، بل إنه يرى أن الشيء الواحد قد يتعاوره حكمان مختلفان إذا دعت إليهما علتان مختلفتان ، كإعمال أهل الحجاز "ما" النافية للحال ، وترك بني تميم إعمالها[٥] . وهو يرى أن هناك علةً موجبةً وعلةً مجوّزة ، وهي التي يسميها السبب ، ومن ثم فرق بين العلة والسبب . والسبب هو علة مجوّزة ، وذلك كالأسباب الستة الداعية إلى الإمالة[٦] ، وكلُّ مُمَالٍ لعلّةٍ من تلك الأسباب الستة لك أن تترك

---

(١) الخصائص ١ : ٨٨ .

(٢) الخصائص ١ : ٨٨ .

(٣) الخصائص ١ : ١٧٧ .

(٤) الخصائص ١ : ٤٨ .

(٥) الخصائص ١ : ١٦٧ .

(٦) قال ابن يعيش في شرح المفصل ٩ : ٥٥ : إن الإمالة لها أسباب وتلك الأسباب ستة وهو : أن يقع بقرب الألف كسرة أو ياء قبله أو بعده ، أو تكون الألف منقلبة عن ياء أو كسرة، أو مشبهة للمنقلب ، أو يكون الحرف الذي قبل الألف يكسر في حال إمالته لإمالته. فهذه أسباب الإمالة وهي من الأسباب المجوزة لا الموجبة وانظر الخصائص ١ : ١٦٩ وشرح الشافية ١ : ٤ .

إمالته مع وجودها فيه ، فهذه علة الجواز لا علة الوجوب[1] .
ويعترف ابن جني أن علل النحاة لا تبلغ قَدْر علل المتكلمين . ولا عليها براهين المهندسين [2] .

إن فنّ التعليل نما بأبعاده جميعاً على يدي أبي علي وابن جني، سواء في ذلك العلل التعليمية والعلل الثواني والعلل الجدلية – حسب تعبير الزجاجي – وتأثر بهما معاصروهما وخالِفوهما ، وكان أبو عليّ يتباهى بهذه البراعة ، فنراه يصرح في معرض المباهاة بأن جميع علماء النحو من معاصريه تأثّروا به ، وقالَ عن أبي سعيد السيرافي وهو مَنْ هو : "إنه تعلم مني وأخذ عني هو وغيره ممن ينظر اليوم في شيء من هذا العلم" وإن كان السيرافي لم يقرأ عليه ، لأنه قد يتعلم منك مَنْ لا يقرأ عليك وقد يقرأ عليك مَنْ لا يتعلّم منك" حسب تعبير أبي علي [3] .

وهذه العلل بدرجاتها المتفاوتة لازمت كل حكم من أحكام النحاة ، بل إن النحاة قد يتّفقون في الحكم ويختلفون في العلة . وتبوأت العلة مكانةً رفيعة في مبحث القياس ، لأنها ركن من أركانه ، ولا يتم قياس بدون علة ، سواء أكانت ظاهرة جلية أم غامضة خفية ، لأن بعض العلل لا يظهر بيّناً ، مما يضطر النحوي إلى أن يجنح "إلى طريق الاستخفاف والاستثقال ، فإنه لا يعدم هناك مذهباً يسلكه" [4] .

---

(١) الخصائص ١ : ١٦٤ وانظر شرح المفصل ٩ : ٥٥ .
(٢) الخصائص ١ : ٨٨ .
(٣) انظر المسائل الحلبيات ١٥٩.
(٤) الخصائص : ١ : ٧٨.

ويرى الدكتور أبو المكارم أن العلة "انتقلت من بحث هامشي في مرحلة الاستقراء إلى عنصر محوريّ في مرحلة القياس" [١] وبرز أثر المنطق على نحو بارز في تعليل الفارسي والسيرافي ومن تلاهما على الرغم من تهجم الفارسي والسيرافي على المنطق وإزرائهما بأهله [٢] .

هذا التراث النحوي بعلله وأقيسته ، وما حققه من نماء ونضج خلال قرون من السنين ، متأثراً بمختلف التيارات الفكرية ، كان كله ماثلاً أمام ابن يعيش ، حاضراً في ذهنه . فإذا كان شرحه للمفصل موسوعة نحوية ، فإنه كان أيضاً مستودعاً للعلل النحوية ، على اختلاف درجاتها وصورها ، وليس الجدل النحوي الذي ذكرناه في منهجه إلا وسيلة يدلف بها إلى ذكر العلل والأقيسة المختلفة ، يردّ بعضاً ويقبل بعضاً ، متتبعاً منهج الفارسي وابن جني مستهدياً بهديهما ، بانياً على ما أسساه ، وإذا كان لم يكثر ذكرهما في كتابه ، فإن كتبهما كانت منثورة في هذا الكتاب.

وكانت قضية العلة والتعليل في صلب منهج ابن يعيش ، فإنه لمّا باشر شرح كتابين في العربية ، مما قُصد به التعليم – وكانت تلك الكتب بحكم منهجها ووظيفتها تتجه إلى ذكر الأحكام بأوجز لفظ – خطّ لنفسه مسلكاً في كلا الكتابين ، وجعل من مستلزمات شرحه أن يذكر الحجج والعلل ، ففي مقدمته لشرح المفصل ذكر

---

(١) تقويم الفكر النحوي : ٩٠ .
(٢) تقويم الفكر النحوي ٩٦ .

أنه سيتبع كل حكم حججَه وعلله [١] ، وفي شرحه للملوكي صرح بأنه سيقيّد كلَّ فصل منه بحججه وعلله [٢] وسار على هذا النهج ، وقرن كل حكم بعلته ، فقدم نحواً معللاً ترابطت أحكامه بحججها ، ولعل هذا مادفع الدكتور عبد الرحمن بدوي – كما سبقت الإشارة – إلى تسميته بالنحو الفلسفي [٣] . والشارح كان حريصاً على العلل كافة ، سواء منها التعليمية أو العلل الثواني أو الجدلية ، بل إنه يذكر عللا تكاد تكون متخيّلة ، كما فعل عندما تحدث في مبحث إبدال الحروف عن " بَقْوى" ومانحا نحوه من الأسماء ، كالتقوى والرعوى والشروى قال : أما الصفة فتترك على حالها نحو خَزْيَا وصَدْيَا وريّا ، ويعلل ذلك بأنهم فرّقوا بين الاسم والصفة ، فأبدلوا في الاسم و لم يبدلوا في الصفة " والياء غلبت الواو في أكثر المواضع من سيّد وميت ، وشويته شيا ... فأرادوا أن يعوضوا الواو من كثرة دخول الياء عليها ، فيكون ذلك كالقصاص ، فقلبوا الياء واواً هنا " [٤] فمثل هذا القصاص لايكون إلا متخيلاً لتسويغ الحكم . ولكن مثل هذه العلة لاتقنع عقلاً ولا تلزم خصماً إلا إذا دعمت بحجة أخرى من الضرب الجدلي ، لذلك جنح ابن يعيش إلى ابن جني فتبنّى علته التي ساقها في هذا الموضع فقال : " وإنما اختصّوا هذا القلب بالاسم دون الصفة ، وذلك لأن الواو أثقل من الياء ، فلما عزموا على قلب الأخف إلى الأثقل لضرب من الاستحسان ، جعلوا ذلك في الأخف لأنه أعدل من أن يجعلوا الأثقل في الأثقل .

---

(١) شرح المفصل ١ : ٢ .
(٢) شرح الملوكي : ١٨ .
(٣) المنطق الصوري والرياضي : ٣٧ .
(٤) شرح المفصل ١٠ : ٣٢ .

والأخفّ هو الاسم ، والأثقل هو الصفة لمقاربتها الفعل وتضمنها ضمير الموصوف "[1].

وتنتشر التعليلات الصوتية في شرحي ابن يعيش ، وهي تعليلات تجنح إلى الاعتلال بثقل الحال أو خفتها ، وهذه التعليلات لاتقتصر على مباحث الصرف بل إنها تتناثر في كل موضع ، فنحن نلقاها في مباحث النحو كما نجدها في مباحث الصرف ويستند مثل هذا الاعتلال إلى مايسمى بقانون الاقتصاد اللغوي ، إذ إن " المتكلم يميل بطبعه إلى الاقتصاد في تأديته لكلامه . أي يحاول – بدون ماشعور منه – أن يقلل من المجهود الذي يبذله ليبلغ غرضه ... ويسمى اللغويون العرب هذه الظاهرة بالتخفيف "[2] ويرى الدكتور عبد الرحمن حاج صالح " أن الاقتصاد اللغوي لايقتصر فقط على الجهد العضليّ ، بل يشمل أيضاً الجهد الذاكري "[3] كما في مباحث الحَمْل . غير أن هذه الاقتصاد اللغوي مقيّد ، فلا يجوز ولايمكن التمادي فيه إذا أدّى ذلك إلى الإجحاف بالمعنى أو الإخلال به ، لأنه عندئذ ينقض الغرض منه ، لذلك نجد النحاة يقولون في أصولهم : إن اختصار المختصر إجحاف [4] .

والاقتصاد اللغوي الذي ينحو إليه المتكلم إنما يتم "إذا أمكن له أن يستغني عن بعض العمليات العضلية دون أن ينتج عن ذلك

---

(١) شرح المفصل ١٠ : ٣٢ وانظر سر صناعة الإعراب ٢ : ٥٩١ .

(٢) محاضرات الدكتور عبد الرحمن الحاج صالح في اللسانيات : ٢٤ .

(٣) المرجع السابق : ٢٧ .

(٤) الأشباه والنظائر في النحو : ١ : ٧٤ .

أي إجحاف في العناصر الصوتية [1] لأن الغرض من هذه العناصر تأدية المعنى ، فإذا حصل أن نتج إخلال بالمعنى نتيجة لبعض هذه التغييرات أو لبْس فإن المتكلم عندئذ يجنح إلى إبقاء الشيء على أصله واستثنائه من القاعدة ، ومثال ذلك أن الإدغام واجب بين المتماثلين في مثل مَدَّ وشدَّ ، ولكن المتكلم ينبذه في مثل : دَدٍ ومَهْدَد وقَرْدَد ، لأنه يفوّت الغرض الذي من أجله أتي بهذا البناء . وتحت هذا الأصل الذي هو التخفيف أو الاقتصاد اللغوي تندرج عمليات الإعلال والإبدال والإدغام وتخفيف الهمز وماشابه ذلك .

فمن التعليلات الصوتية التي ذكرها الشارح ماوقع له في مبحث المضمرات عندما عرض لتعليل سيبويه حذَف نون الوقاية في " إني وأني " بأنه إنما كان لكثرة الاستعمال واجتماع النونات وأن العرب يستثقلون التضعيف ، فاعترض بقوله : " فإن قيل : فإذا كانوا إنما حذفوا نون الوقاية لثقل التضعيف واجتماع النونات فمابالهم حذفوها في لعلي وليتي ولم يجتمع في آخرها نونات ؟" وهنا يلجأ الشارح إلى معرفته بالأصوات ومخارجها وصفاتها وأحكام إدغامها ، فيرى في لام لعلي – وهي مضاعفة – شبيها بالنون ، بدليل أنها تدغم فيها في نحو " من لدنه " فلما كانت هذه اللام مضاعفة ، وهي شبيهة بالنون ، فإنهم تركوها على حالها وتخففوا بحذف نون الوقاية منها ، وعلى هذا تكون " لَعلي" أخفَّ من "لعلّني". فلما انتقل الشارح إلى " ليتني " وليس فيها لامٌ كلام " لعل" تساعده على التعليل جنح إلى أن ذلك من قبيل الضرورة[2].

---

(١) محاضرات الدكتور عبد الرحمن ٢٥ .

(٢) شرح المفصل ٣ : ٩٠ ، ٩١ ، ١٢٣ .

وكان يمكن له – فيما أرى – أن يعلل ذلك بحمل الحذف في " ليتي " على مثله في " لعلّ " لقوة المشابهة في المعنى والعمل بينهما .

ومما يتصل بحذف نون الوقاية ههنا ماذكره في تعليله زيادة نون الوقاية في نحو ضربني وخاطبني وحدثني ، فالنون ههنا زائدة ، والاسم هو الياء وحدها ، ولايكون ماقبلها إلا مكسوراً إذا كان حرفاً صحيحاً " والأفعال لايدخلها جرّ ، والكسر أخو الجرّ لأن معدنهما واحد ، وهو المخرج ، فلما لم يدخلِ الأفعالَ جرّ آثروا ألا يدخلها ماهو بلفظه ومن معدنه خوفاً وحراسة من أن يتطرق إليها الجر ، فجاؤوا بالنون مزيدةً قبل الياء ليقع عليها الكسر ، وتكون وقايةً للفعل من الكسر " ثم عللّ علة تخصيص النون بالزيادة بأنها إنما اختصت بذلك " لقربها من حروف المد واللين " وذلك بدليلٍ أنها تكون إعراباً في الأفعال الخمسة كما تكون حروف اللين إعرابا في الأسماء الستة [1] ولكن الأمر لاينتهي في حدود هذه العلل التعليمية والعلل الثواني ، بل لابدّ من العلل الجدلية التي تفرضها التساؤلات ، فإذا كان الفعل لايدخله جرّ ولاكسر ، فما بالهم كسروا الفعل في مثل قولِهم : " اضرب الرجل " ولم يحصّنوه بالنون أو غيرها ؟ وهنا يعلل الشارح ذلك بالتقاء الساكنين ، وأن الكسرة وإن كانت موجودة " فلا يعتّد بها موجودة " لأنها عارضة ، والدليل على صحة هذه العلة أننا في قولنا : " بغتِ الأمة " كنا قد حذفنا ألف "بغت" لالتقاء الساكنين ، فلمّا تحركت التاء بالكسر لالتقاء الساكنين لم نُعِدِ الألف وكأنّ الحركة العارضة غير

---

(١) شرح المفصل ٣ : ١٢٣ .

موجودة.

ومن هذه العلل الصوتية المتصلة بأصل الاستخفاف ، ماذهب إليه الشارح في تعليله لتسكين بعض العرب العين في قولهم : " أحد عْشَر" فيرى أن ذلك إنما كان لأنهم " لّما ركبّوا الاسمين اسما واحداً توالى في " أحَدَ عَشَر " ستُ متحركات ، وفي ثلاثة عشر وخمسة عشر ، خمس متحركات ، ولايتوالى في كلمة أكثر من ثلاث حركات إلا أن يكون مخففاً من غيره ، فيجتمع فيه أربع متحركات نحو : عُلَبِط وهُدَبِد ، وأصلهما علابط وهدابد " فحذفت الألف تخفيفاً ، فَلا يجتمعَ في كلمة أكثر من أربع متحركات ، فلما اجتمع في أحَدَ عَشر ستُ متحركات وفي خمسة عشر خمس متحركات أسكنوا الحرف الذي بتحريكه يكون الخروج عن منهاج الأسماء وطريقها " [1] وبذلك استقام له تعليل تلك اللغة باستثقال توالي الحركات والعدول عنه إلى إسكان العين ، ولم يفته وهو يعلل هذه اللغة في " أحد عشر" أن ينبه إلى أن أصحاب هذه اللغة لايسكنون العين في " اثني عَشر " كي لايلتقي ساكنان ، ولأنه لم يتوال فيها من المتحركات ماتوالى في أحد عشر .

والتعليل الصوتي قد يجتمع مع العلة النحوية القياسية في موضع واحد كالحمْل على المعنى . ويذكرهما الشارح ويقبلهما معاً ، لأن كلَّ علةٍ لها وجه . ففي مبحث صيغ الجموع يذكر الشارح أنّ فَعْلاً يُكسَّر على أفعُل قياساً ، وأنه من الشاذ أن نكسّر فَعْلا على أفْعال كقولهم : رأد وأرآد ، وزَنْد وأزناد وفَرْخ وأفراخ

(١) شرح المفصل ٤ : ١١٣ . العُلَبِط : كل غليظ عُلبط . والهُدَبِد : اللبن الخاثر جداً ، والخَفَشْ أيضاً .

وأنف وآناف . فعلل الشارح هذا الشذوذ بأنهم " جمعوا هذه الأسماء على أفعال حملاً لها على ماهي في معناه ، وذلك أن رأداً في معنى ذقن ، وزند في معنى عود ، وفرْخ في معنى طَيْر أو ولد وأنف في معنى عضو ، فكما قالوا أذقان وأعواد وأطيار وأعضاء فكذلك قالوا : أرآد وأفراخ وأزناد وآناف ، لأنها في معناها فأعطوها حكمها " [1] وبهذه العلة يردّ الشارح هذه الصيغ التي نُعتت بالشذوذ إلى ضرب من القياس لاتأباه اللغة بل ربما كان هو الأصل الذي جنح إليه الناطقون باللغة بضربٍ من سليقتهم ، وتوجهٍ من فطرتهم اللغوية ، حتى إنّ نعت هذه الصيغ بالشذوذ أمرٌ فيه نظر ، لأن قبول علّة الحمل على المعنى فيها يمكن أن يخرجها ويبرئها من الحكم عليها بالشذوذ . ولم يقف الشارح عند هذه العلة المقنعة القوية بل اتجه إلى دعمها بعلّة صوتية ، وإن كانت العلة الأولى أقوى لأنها ترقى إلى مستوى العلة البرهانية ، أما العلة الصوتية فقد صدَّرها بقوله : وقيل ، وهي عبارة تضعيف قال : "وقيل : إنما قالوا أرآد لأن الهمزة مقاربة للألف ومن مخرجها فعاملوها معاملتها في الجمع ، فكما قالوا : باب وأبواب وناب وأنياب ، كذلك قالوا : رأد وأرآد . والنون في زند وأنف ساكنة ، فهي غُنّة فجرت لُغنّتها مجرى المتحركة . والراء في "فَرْخ" حرف مكرر ، فجرى تكريره مجرى الحركة فيه ، فلذلك قالوا : أفراخ . وربما توارد البناءان على الاسم الواحد منها . قالوا : أزْنُد وأزناد" [2] ولم يوازن الشارح بين العلّتين ، وقد اتضح من سياق كلامه أن العلّة المعتمدة هي الأولى ،

---

(١) شرح المفصل : ٥ ١٦

(٢) شرح المفصل ٥ : ١٦ وانظر مثالا آخر في شرح الملوكي ٣٠ .

وأن الثانية على مافيها يمكن أن تكون مقبولة على نحو ما .

ومع أن مبحث الجموع وصيغها القياسية والشاذة بحث واسع منتشر ، فإن الشارح سلك فيه بتؤدة ورفق ، ولم تصرفه كثرة مافيه من شذوذ عن التماس العلة في كل موضع ، حتى إنه توصل إلى مايمكن أن نسميه بالعلة الجامعة التي يتهدى بها إلى غيرها من العلل، ويمكن عدها أصلاً في باب العلة . فمن ذلك هذه الخلاصة المركزة التي قدمها في صيغة علة جامعة : " وفي الجملة إن الأسماء الثلاثية لما اشتركت في عدة واحدة وأصل واحد جاز أن يشبه بعضها ببعض فيدخل كل واحد منها على الآخر ، ولزوم فعَل – مفتوح العين – لأفعال ، وبناؤه عليه أكثر من لزوم فعْل ساكن العين لأفْعُل ، وذلك لخفة فعَل وكثرته ، توسعوا فيه أكثر من توسعهم في فعْل ، ولذلك كان الشاذ في جمع فَعَل أقل من الشاذ في جمع فَعْل" (1) ومثل هذه العلة الجامعة لاتخطئ أمثالها لدى الشارح ، إلا أنها على دقتها تحتاج إلى ضرب من التحقيق الدؤوب والإحصاء الدقيق ، وذلك للتأكد من صحة مايذهب إليه الشارح من كثرة هذا البناء وقلة ذاك . صحيح أن الشارح ربما كان تبنى ههنا رأيَ مَنْ سَبَقه من النحاة ، إلا أن هذا لايعفي من تحقيق هذه الأحكام للتأكد من صحتها . وكذلك حكمه بأن فَعَل أخف من فَعْل، هو حكم بحاجة إلى قياس للتأكد من هذه الخفّة ، لأنّ الخفّة والثّقل حالان يكون ظهورهما جلياً في مواضع يدركها الناطق بحسه وسليقته ، ويكون خفيفاً ضعيفاً في مواطن أخر ، مما يحتاج في إثباته إلى قياس الجهد المبذول في كل موضع لتحديد درجته من الخفة والثقل .

---

(1) شرح المفصل ٥ : ١٨ .

ومن المواضع التي تتضح لنا فيها قوة الاعتلال بالاستثقال والاستخفاف ماذهب إليه لدن ذكره أنّ المضاعف يجمع في القلة على أفعلة نحو : كنان وأكنّة ، وعنان وأعنّة وخِلال وأخلّة . وذكر أنّ العرب استغنوا ببناء القلة عن بناء الكثرة في المضاعف هذا ، فاقتصروا على أكنّة وأعنّة ولم يقولوا : كُنن وعُنن " فيكرروا النون من غير إدغام كأنهم استثقلوا ذلك ، وكان عنه مندوحة وهو الاجتزاء ببناء القلة " [1] ويقيس اجتزاءهم ببناء القلة في هذا الموضع على موضع آخر حيث لا ضرورة ، فهم إذا كانوا " قد اجتزؤوا ببناء القلة حيث لا ضرورة نحو : زمان وأزمنة ومكان وأمكنة ورسن وأرسان ، كان مع الضرورة أولى " [2] فإن قيل : " فهلا أدغموه وقالوا : كنّ ، وعُنّ قيل : لو فعلوا ذلك لم ينفكّ من ثقل التضعيف " ولاشك في أن الاعتلال بالثقل والخفّة في هذا الموضع أوضح على نحو جلّي منه في بنائي فَعَل وفَعْل ، لأن الحسّ يقع عليه على نحو مباشر .

ويكثر التعليل الصوتي لديه في مباحث الهمز والإعلال والإبدال وماجرى مجراها ، بل إن مثل هذا التعليل هو المعوّل عليه وحده في مثل هذه المباحث ، لأن مدار الأمر كلّه فيها على الاستثقال والاستخفاف ، ولن يحتاج الباحث أن يبحث عن مثال أو نموذج لهذه العلل ، لأنها منتشرة في كل موضع ومصرّح بها . ففي مبحث الإبدال مثلاً يقرر الشارح أن السين إذا وقعت قبل الدال ساكنة أبدلت زايا خالصة نحو : يزدر في يسْدر إذا تحيّر .

---

(١) شرح المفصل ٥ : ٤٣ .
(٢) الموضع السابق .

ويُزْدل في يُسْدل ثوبه إذا أرخاه " والعلة في ذلك أن السين حرف مهموس ، والدال حرف مجهور ، فكرهوا الخروج من حرف إلى حرف ينافيه ، ولم يمكن الإدغام ، فقربوا أحدهما من الآخر ، فأبدلوا من السين زاياً لأنها من مخرجها ، وأختها في الصفير ، وترافق الدال في الجهر فيتجانس الصوتان" [١] . ومثل هذه العلة الصوتية في وضوحها وجلائها ماذكره في مبحث إبدال الطاء ، وذلك أن فاء افتعل إذا كانت صاداً أو ضاداً أو طاء أو ظاء قلبت تاؤه طاء كاصطلح واضطرب وقد لزم هذا الإبدال ووجب حتى "صار الأصل فيه مرفوضاً لايتكلم به البتة" [٢] وعلل الشارح لزوم مثل هذا الإبدال بقوله : " والعلة في مثل هذا الإبدال أن الصاد والضاد والطاء والظاء من حروف الاستعلاء ،وهي مطبقة ، والتاء حرف مهموس منفتح غير مستعل ، فكرهوا الإتيان بحرفٍ بعد حرفٍ يضادّه وينافيه ، بأبدلوا من التاء طاء ، لأنهما من مخرج واحد ، ألا ترى أنه لولا إطباق الطاء لكانت دالا، ولولا جهر الدال لكانت تاء ، فمخرج هذه الحروف واحد ، إلا أنّ ثمة أحوالاً تفرق بينهن من الإطباق والجهر والهمس ، وفي الطاء استعلاء وإطباق يوافق ماقبله ، ليتجانس الصوت ، ويكون العمل من وجه واحد ، فيكون أخفَّ عليهم " [٣] . فالشارح في مثل هذه المواضع يوظف كل ماتوصل إليه النحويون وعلماء التجويد من وصف للحروف وتصنيف لها ليصوغ منه علةً يعلل بها ظاهرة إبدال الصاد

---

(١) شرح المفصل ١٠ : ٥٢ .

(٢) شرح الملوكي. ٣١٧ .

(٣) شرح الملوكي : ٣١٧ ، ٣١٨ .

ونظائرها من حروف الاستعلاء المطبقة تـاء . ونحن نجد مثل هـذا الاعتلال لدى ابن جني [1] الذي ذهب به مذهب شيخه الفارسي ، وتابعهما ابن يعيش . وقد أشرنا إلى متابعته لهما في العلل والاتسـاع فيها ، وإن كان لايصرح بالأخذ إلا نـادراً . كمـا فعـل مثـلاً لـدى تعليله لورود حرف العلة ثابتاً في موضع الجزم ، والقياس حذفه كما في قول أبي عمرو للفرزدق :

هجـوتَ زبَّـانَ ثـمَّ جئـتَ مُعْتـذراً
مـن هجـو زبَّـانَ لمْ تهجـو ولم تَـدَعِ [2]

فأثبت الواو في تهجو ، وكقول الآخر :

ألـمْ يـأتيكَ والأنبـاء تنمـي
بمـا لاقَـتْ لبـونُ زيـادِ [3]

وكما ورد في قـراءة ابن كثير ﴿إنـه مـنْ يتّقـي ويصـبر﴾ [4]

---

(١) انظر سر صناعة الإعراب ١ : ٢١٧ .

(٢) المنصف ٢ :١١٥٠ والأمالي الشجرية ١ : ٨٥ والإنصاف ١ : ٢٤ المسألة ٢ وشرح شواهد الشافية ٤٠٦ والهمع ١ : ٥٢ والدرر ١ : ٢٨ .

(٣) البيت لقيس بن زهير وهو من شواهد سيبويه ١ : ١٥ ، ٢ : ٥٩ وانظر النوادر ٢٠٣ والجمل ٣٧٣ والخصائص ١ : ٣٣٣ ، ٣٣٧ والمحتسب ١ : ٦٧ ، ١٩٦ ، ٢١٥ والمنصف ٢ : ٨١ ، ١١٤ ، ١١٥ وشرح شواهد الشافية ١ : ٨٤ ، ٨٥ ، ٢١٥ والإنصاف ١ : ٣٠ المسألة رقم ٢ والمغني برقم ١٦٤ و٧١٨ وشرح أبيات المغني ٢ : ٣٥٣ والهمع ١ : ٥٢ والدرر ١ : ١٢٨ .

(٤) سورة يوسف ٩٠/١٢ قال ابن مجاهد : قرأ ابن كثير وحده : "إنّه مَنْ يتقي ويصبر" بياء في الوصل والوقف فيما قرأت على قنبل . وقرأ الباقون بغير ياء في وصل ولاوقف . انظر كتاب السبعة ٣٥١ .

وعلل الشارح ذلك بأنه قدَّر ههنا ضمةً منويّةً في الرفع ، فلمّا دخل الجزم ، حذفت تلك الضمة المقدرة في الأصل ، وأسكن الحرف ، كما هو العمل في الحرف الصحيح [1] وهذه علة قوية مقبولة يمكن أن نعلل بها الشواهد الكثيرة التي تضافر ورودها سواء في القراءات أو في الشعر المحتج به أو في بعض الأحاديث النبوية ، ولكنْ مالبث ابن يعيش أن قدم لنا علّة أخرى لابن جني تتعلق بثبات لام الفعل (ترى) بعد الجازم في قول عبد يغوث الحارثي :

**وتضحكُ منّي شيخةٌ عبشميّةٌ**

**كأن لم ترى قبلي أسيراً يمانيا [2]**

ونحن نعلم أن ترى أصلها ترأى ، وحذفت عين الفعل حذفاً غير قياسيّ للتخفيف ، فلما ناقش ابن جني بيت عبد يغوث وجد سبيلاً إلى تعليل ثبات الألف في الجزم بعلةٍ نظر فيها إلى أصل الفعل فقال : " إنه قد جاء مخففاً على " كأن لم ترَأ " ثم إن الراء لما جاورت الهمزة وهي متحركة ، صارت الحركة كأنها في التقدير قبل الهمزة ، واللفظ بها " كأن لم تَرأ " ثم أبدل الهمزة ألفاً لسكونها وانفتاح ماقبلها على حدّ راس وفاس ، فصارت : ترى . فالألف على هذا التقدير بدل من الهمزة التي هي عين الفعل ، واللام محذوفة للجزم على مذهب التخفيف " [3] ولم يعلق الشارح على علة ابن جني هذه ، مع أنّ أثر التكلف والبراعة ظاهر فيها ،

---

(١) شرح المفصل ١٠ : ١٠٥ .

(٢) البيت لعبد يغوث الحارثي من قصيدة له في المفضليات ١٥٨ وفي الأغاني ١٦ : ٣٣٣ و ٣٣٤ ، وانظر الجمل ٢٥٧ والقالي ٣ : ١٣٢ والمحتسب ١ : ٦٩ والمغني برقم ٥٠٣ و٥٠٦ وشرح أبيات المغني ٥ : ١٣٢ ، ١٣٧ .

(٣) شرح المفصل ١٠ : ١٠٦ ، ١٠٧ .

وكأن ذكره لها لايعدو تحقيق رغبته في استقصاء العلل النحوية وذكرها ، مع أنه يعرض في مواضع لمناقشة العلة ولايقبلها كما سنذكر بعد [1] .

ويطول بنا الأمر ولن ينتهي ، إذا ألقينا الحبل للقلم على غاربه، وتركناه يتتبع العلل الصوتية ، لأنّ الشارح والحق يقال ، جمع فأوعى ، ولم يترك موضعاً يمكن النفاذ منه إلى ذكر هذه العلل إلا انسرب إليه ، ناثراً ماالديه من تراث خصب غني ، مقدّماً تلك العلل لطلبة العلم في عصره وبعد عصره بأسلوبه النديّ الجميل الواضح ، لذلك كان لابد أن نقتصر على ماقدمناه في هذا المجال ، لنلتفت إلى مظاهر التعليل لديه في مجالات أخر .

ومن أطرف مظاهر التعليل والبحث عن العلّة لدى ابن يعيش، حرصه على تعليل مايسميه الحسن والقبح ، فالنحاة استقبحوا أموراً كما استحسنوا أخرى ، وقد يقرر بعضهم الاستقباح أو الاستحسان من غير ذكر لعلّة ذلك ـــ أما الشارح فإنّه قرن كل تقبيح أو استحسان بعلة . وقضية الحسن والقبح في أصلها من قضايا علم الكلام والأصول والفقه والأخلاق وغيرها . وحدّ الحسن والقبح موضع نزاع واسع بين المعتزلة والأشعرية [2] . ولا موضع هنا لتفصيل ذلك ولكن يمكن أن نستفيد من مناقشاتهم الكلامية وحدودهم أمرين يتعلقان بموضوعنا : الأول : فكرة الكمال والنقص ، فالحسن مقترن بالكمال ، والقبيح مقترن بالنقص .

---

(١) شرح المفصل ٤ : ١١٤ .

(٢) المواقف : ٣٢٣ وشرح المواقف ٢ : ٣٩٣ وانظر أيضاً المحيط بالتكليف ٢٣٩ ونظرية التكليف ٤٣٤ والمعجم الفلسفي للدكتور صليبا ٢ : ١٨٥ .

والثاني : ملاءمة الغرض ومنافرته ، فالحسن ملائم للغرض ، والقبيح منافر له [(١)] ، وفي ضوء هذا يمكن أن نلج إلى علل الحسن والقبح لدى الشارح ، ولكن لابد لنا من الإشارة إلى أن هذين المصطلحين قد استعملهما النحاة بدءاً من الخليل وسيبويه ومن تلاهما ، فسيبويه يقول مثلاً : " فاستحسن مااستحسنه العرب وأجره كما أجرته " [(٢)] وتمر بنا لديه مثل هذه الأحكام : " كلام قبيح ضعيف " [(٣)] و " قليل خبيث " [(٤)] وهو لايفصّل القول في علة الاستحسان أو الاستقباح ، وإنما يشير إليها في مواضع كتعليقه على هذه العبارة : " مررت بـ قائماً رجل " فهذا أخبث من قِبل أنه لايفْصل بين الجار والمجرور ، ومن ثم أسقط : ربّ قائماً رجلٍ ، فهذا قبيح ضعيف فاعرف قبحه ، فإنّ إعرابه يسير ، ولو استحسنّاه لقلنا هو بمنزلة : فيها قائماً رجل ، ولكنّ معرفة قبحه أمثل من إعرابه " [(٥)] . وابن يعيش استحسن كثيراً واستقبح كثيراً، وسنعرض بعضاً من ذلك .

يُعدُّ عطف الاسم الظاهر على المضمر المستكن في الفعل موضع ضرورة ، كما في بيت عمر بن أبي ربيعة :

قلتُ إذْ أقبلتْ وَزُهْرٌ تهَادَى

---

(١) المواقف ٣٢٣ ، ٣٢٤ .
(٢) الكتاب ١ : ٢٥٢ .
(٣) الكتاب ١ : ٢٧٧ .
(٤) الكتاب ١ : ١٩٤ ، ٢٧٢ ، ٣٦٣ .
(٥) الكتاب ١ : ٢٧٧ .

كنِعَاجِ المَلا تعسَّفنَ رَمْلا [1]

أي هي وزهر ، ورأى الشارح أنّ مثل هذا قبيح " ويتفاوت قبحه ، فقولك : زيد ذهب وعمرو ، أو قُمْ وعمرو ، أقبح من قولك : قمت وعمرو ، لأن الضمير في قمت له صورة ولفظ ، وليس له في قولك : قم وعمرو ، صورة وقولك : قمت وزيد أقبح من قولك : قمنا وزيد ، لأن الضمير في قمت على حرف واحد ، فهو بعيد من لفظ الأسماء ، والضمير في " قمنا " على حرفين ، فهو أقرب إلى الأسماء ، وعلى هذا كلما قوي لفظ الضمير وطال ، كان العطف عليه أقل قبحاً " [2] ولاتُشبع هذه العلة نهم الشارح إلى التعليل ، فلا يلبث أن يتبعها بعلة أخرى في سياق ماسميناه بالجدل النحوي فيتساءل : و لم كان العطف على الضمير المرفوع من غير تأكيدٍ قبيحاً ؟ [3] .

وعلل الشارح هذا بأن ضمير الرفع وهو الفاعل ، لّما اتصل بالفعل ، صار كأنه حرف من حروفه للتلازم بين الفعل والفاعل ، و إذا كان هذا الفاعل بمنزلة حرف من حروف الفعل وجزء منه فإنه يقبح العطف عليه " لأنه يصير كالعطف على لفظ الفعل ، وعطف الاسم على الفعل ممتنع " [4] وهذا الحكم الأخير لابدّ له من

---

(1) البيت لعمر بن أبي ربيعة وهو في ملحقات ديوانه ٤٩٨ والبيت في سيبويه ١ : ٣٩٠ . والخصائص ٢ : ٣٨٦ والإنصاف ٢ | ٤٧٥ ، ٤٧٧ المسألة : ٦٦ وفي شرح المفصل ٣ : ٧٤ ، ٧٦ .

(2) شرح المفصل ٣ : ٧٦ ، ٧٧.

(3) شرح المفصل ٣ : ٧٧ .

(4) شرح المفصل ٣ : ٧٧ .

تعليل ، إذ ما المانع من عطف الاسم على الفعل ؟ .

ويجيب الشارح بأن " المراد من العطف الاشتراك في تأثير العامل ، وعوامل الأفعال لاتعمل في الأسماء ، كما أن الفعل قد يكون مبنيا ليس له عامل ، فكيف تعطف عليه مايحتاج إلى عامل ؟ لذلك قبح أن تقول : قمت وزيد حتى تقول : قمتُ أنا وزيدٌ ، فتؤكده فيكون التأكيد منبها على الاسم ، ويصير العطف كأنه على لفظ الاسم المؤكد ، وإنْ لم يكنِ في الحقيقة معطوفاً عليه ، إذ لو كان معطوفاً عليه لكان تأكيداً مثله ، وليس الأمر كذلك ، لأنّ المرادَ إشراكه في عمل الفعل لا في التأكيد " [1] .

وفي مثل هذا التعليل نجد الشارح يصل علةً بعلّةٍ ، ويبني واحدة على الأخرى ، ليبين لنا سبب الاستقباح وعدم قبول هذا الأسلوب ، على الرغم من ورود شواهد يحتج بها له ، إلا أنه لم يبلغ من الكثرة والشيوع مايكفل له الاستحسان ، ولأنّ صورته الظاهرة التي توحي بعطف الاسم على الفعل تبعده عن أن يكون مقبولاً بله حسناً ، ومما يتصل بهذا الضرب بسبب وإن كان تعليلاً للحسن لا للقبح ، استحسان الشارح لحذف الموصوف وإقامة الصفة (الجملة ) مكانه في بيت النابغة :

كأنّكَ منْ جمالِ بني أُقَيْشٍ
يُقَعْقَعُ خَلْفَ رِجْلَيْهِ بشَنِّ [2]

---

(١) شرح المفصل ٣ : ٧٧ .

(٢) شرح المفصل ١ : ٦١ ، ٣ : ٥٩ ، ٦٠ وانظر : ديوان النابغة : ١٢٦ ق ٢٣ ب ١٠ وكتاب سيبويه ١ : ٣٧٥ والمقتضب ٢ : ١٣٨ ، والخزانة ٢ : ٣١٢ .

أي كأنك جمل يقعقع ، ويرى الشارح : " أنّ الذي حسَّن هذا الحذف للموصوف ههنا كونه خبراً ، والخبر يكون جملة وجاراً ومجروراً نحو قولك : إنّ زيداً أبوه قائم ، وإن زيداً من الكرام ، فأبوه قائم ، في موضع الخبر ، وكذلك الجار والمجرور " ونرى أن التعبير الدقيق ههنا يتجه إلى أن يكون سبب الاستحسان إنما هو الاختصار بالحذف ، لأن المحذوف " الموصوف " مفهوم من السياق، ولالبْس في حذفه ، كما أنه لافائدة من ذكره .

ومما استقبحوه في الأساليب ، إيلاء الفعل الماضي لـ (إذْ) الدالة على الماضي ، فتتعاقب الدلالتان ، فالمضارع يحسن تقديمه وتأخيره في نحو : جئتك إذْ يقومُ زيدٌ ، وإذْ زيدٌ يقوم .

وأما الماضي فلا يستحسنون تأخيره " فلا يكادون يقولون : إذْ زيدٌ قام " وذلك لأن " إذ " ظرف زمان ماض ، فإذا كان معك فعل ماض استحبوا إيلاءه إياه لتشاكل معناهما " [1] ولاشك في أن مثل هذا التعليل يعتمد على رصيد كبير من السماع والاستقراء، فإذا كان قد صحّ نحوياً فإنه يستقبح ذوقيا ، لأنه لم يجر على ماكثر وشاع في لسان العرب . وتعليل الحسن والقبح أمر يطول فيه الكلام ، لذلك سنجعل آخر كلامنا فيه ماذكره الشارح من تعليل حسن الشين التي كالجيم ، وقبح الجيم التي جعلت كالشين ، يقول:
" فما الفرق بين الشين التي كالجيم حتى جُعلت في الحروف المستحسنة ، وبين الجيم التي كالشين حتى جعلت في الحروف المستهجنة ؟ .

---

(١) شرح المفصل ٤ : ٩٦ .

" قيل : إن الأول كره فيه الجمع بين الشين والدال لما بينهما من التباين .. وأما إذا كانت الجيم مقدمة كـ " الأجدر " و " اجتمعوا " فليس بين الجيم والدال من التنافي والتباعد مابين الشين والدال ، ولذلك حسن الأول وضعف الثاني "[1] .

إن التعليل والتماس العلة لدى ابن يعيش يبدءان دائماً من بداية كل مبحث وينتهيان بانتهائه ، لذلك نجده ، يبدأ بتعليل التسمية والمصطلح في بداية كل بحث ، ويتابع نهجه هذا في كل جزئية من جزئيات بحثه ، فنجده مثلا يعلل لم سميت حروف الجر بحروف الإضافة فيقول : " لأنها تضيف معنى الفعل الذي هي صلته إلى الاسم المجرور بها ، ومعنى إضافتها معنى الفعل إيصاله إلى الاسم ، فالاضافة معنى ، وحروف الجر لفظ ، وهي الأداة المحصلة له "[2] . كما يعلل تسمية الظروف بالغايات بأن " غاية كلّ شيء ماينتهي به ذلك الشيء ، وهذه الظروف إذا أضيفت كانت غايتها آخر المضاف إليه ، لأنّ به يتمّ الكلام وهو نهايته ، فإذا قطعت عن الإضافة ، وأريد معنى الإضافة صارت هي غايات ذلك الكلام ، فلذلك من المعنى قيل لها غايات "[3] وبعد أن انتهى من تعليل تسميتها راح يعلل بناءها على الضم لدن قطعها عن الإضافة، فهي من الأسماء الإضافية التي لايتحقق معناها إلا بالإضافة ، فإذا قطعت عن الإضافة أي حذف ماأضيفت إليه مع إرادته صارت كأنها "

---

(١)شرح المفصل ١٠ : ١٢٧ .
(٢) شرح المفصل ٢ : ١٢٧ .
(٣) شرح المفصل ٤ : ٨٦ .

بعض الاسم ، وبعض الاسم مبني لايستحق الإعراب"[١] وذلك لأن المضاف والمضاف إليه كالاسم الواحد ، ثم يتابع تعليل بنائهـا علـى الضم الذي هو غريب عنها ، أي إن الشارح يدخل الآن فيما سمـاه الزجاجي بالعلل الثوالث وهي الجدلية ، وهي علل ذهنية تحتاج إلى كدّ وقياس واستنباط ، ويحرص عليها حذاق النحاة من المتقنين لأنها تدلّ على طول باع ورسوخ قدمٍ وحدّة ذهن ، ولأنها تتيح للنحويّ أن يبدع شيئاً ما جديداً بعد أن انتهـى سابقوه مـن تقعيـد القواعـد وصياغتها .

واهتم الشارح بتعليل بعـض مـايرد مـن القـراءات القرآنيـة في أثناء شرحيه تعليلاً نحوياً ، فمن ذلـك أنـه عـرض لقـراءة عـاصم في روايـة أبـي بكـر وحمـزة والكسـائي في قولــه تعــالى ﴿ومــاعملت أيديهم﴾ [٢] بغير هاء ، فذكر أن سائر القـراء قرؤوهـا وماعملتـه ، فقال : " فمن أثبتها فهو الأصل ، ومن حذفها فلطول الأمر بالصلـة حذفت الهاء تخفيفاً ، ويكون التقدير : ليأكلوا مـن ثمـره وماعملتـه أيديهم فـ " مـا" في موضع خفض بالعطف علـى ثمـره ، ويجـوز أن تكون " مـا" نافيـة ، ويكـون المعنـى : ليأكلوا مـن ثمـره و لم تعملـه أيديهم،فيكون أبلغ من الامتنان" [٣] وكنا عرضنـا في موضـع سـابق مواقفه من القراءات وتعليلها فلاحاجة لتكـرار ماسـبق ، ويمكـن أن

---

(١) شرح المفصل ٤ : ٨٦ .

(٢) سورة يس ٣٦/٣٥ قال ابن مجاهد : واختلفوا في إثبات الهاء وإسقاطها من قوله تعالى " وماعملته أيديهم " فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وابـن عـامر وحفـص عـن عـاصم : (ومـا عملته) بالهاء . وقرأ عاصم في رواية أبي بكر وحمزة والكسـائي " ومـاعملت أيديهـم " بغير هاء . كتاب السبعة ٥٤٠ .

(٣) شرح المفصل ٢ : ٣٩ ، ٤٠ .

ننظر أمثلة أخرى من هذا الضرب في شرحه على سبيل المثال[1] .

وبرزت في تعليلاته النزعة الكلامية ، فهو يقف عند علّة الفاعلية والمفعولية وأصالة التذكير ، وعلة بناء الفعل ، وعلة كون النعت والمنعوت كالشيء الواحد ، والعلل في كل ماذكرناه وغيره علل ذات طبيعة عقلية برهانية ، استمدّ منها ما استمدّه من تراث النحاة ، وصاغه وهذبه ونماه ، وقدمه إلينا مصطبغاً بصبغة كلامية .

فمن ذلك تعليله رفع الفاعل بعلة الاسناد على وجه التقريب، وجعل ذلك على وجه التقريب لأنّ الإسناد معنى ، ولاخلاف في أن عامل الفاعل لفظي ، ثم ينتقل إلى العلل الثواني ثم الجدلية فيتساءل : ولم كان حق الفاعل أن يكون مرفوعاً ؟ ويستوعب في تعليله هذا كل ماذكره النحويون قبله مع زيادة في التفصيل وضرب الأمثلة ، وقد ذكر لذلكَ ثلاث علل: أولها أن الفاعل رفع للفرق بينه وبين المفعول ، الذي لولا الإعراب لجاز أن يتوهم أنه فاعل .

وثانيها أن الفاعل إنما اختص بالرفع لقوته ، والمفعول بالنصب لضعفه . والمعنيّ بقوة الفاعل تمكنه بلزومه الفعل وعدم استغناء الفعل عنه ، وليس المفعول كذلك .

وثالثهما أن الفاعل أقل من المفعول ، إذ الفعل لايكون له إلا فاعل واحد ، وقد يكون له مفعولات كثيرة [2] .

ولم يقتصر ابن يعيش على هذه العلل العقلية ، بل أتبعها بعلة صوتية مستفيداً من عبارة ابن جني في هذا السياق " فرفع الفاعل

---

(١) انظر شرح المفصل ٢ : ٣٤ ، ٤٥ ، ٥٠ ، ٥١ ، ١١٣ - ١٠ : ٨٢ .

(٢) شرح المفصل ١ : ٧٥ وانظر الإيضاح في علل النحو ٦٩ والخصائص ١ : ٤٩ .

لقلتــه ، ونصــب المفعــول لكثرتــه ، وذلــك ليقــلّ في كلامهــم مايستثقلون ، ويكثر في كلامهــم مايستخفون " [1] فـاتخذ الشـارح من هذه العبارة مدخلاً إلى علة لها أصل في كلام النحاة . ومــاأدري أصرح بها أحدهم قبله أم لا ؟.

وتقوم هذه العلة على أن الفاعل أقوى من المفعول ، والمفعـول أضعف ، والضمّة أقوى من الفتحة ، وذلك لأن الضمة من الـواو ، والفتحة من الألف ، والواو أقوى من الألف لأنهــا أضيـق مخرجـاً ، فناسـبوا بـأن أعطـوا الأقـوى الأقـوى ، والأضعـف الأضعــف " [2] ونرى أنه ليس من الصعب نقض هذه العلة ، أو مماحكة الشارح في حججه ، ولكننا نلتمس له العذر في التماس أمثالها ، لأنه أتــى وقـد ملأ النحاة قبله مئـات الصحـف بعللهـم ، فلـم يجـد أمامـه إلا هـذه المداخل الضيقة ، فلجأ إلى اصطياد العلل وماشرد منها بما خطر له ، متهديا بقول ابن جني : " فكلّ مَنْ فُرق له من علّة صحيحة وطريق نَهْجةٍ ، كان خليل نفسه وأبا عمرو فكره " [3] .

ومما اتسع فيـه الشـارح العلـل القياسية ، وهـذه علـل ترتقـي لتصبح عله وجوبٍ ، كما في مبحث المفعول له الـذي يشـترط فيـه أن يكـون مصـدراً وفعـلا لفـاعل الفعـل المسـوَّغ ، ومقارنــاً لــه في الوجود ، فإن الشارح اتجه إلى تعليـل وجـوب نصـب هـذا المفعـول عندما تجتمع له هذه الشرائط المذكورة ، وذلك لأنه " أشبه المصـدر الذي يكون من لفظ الفعـل نحـو : ضربـتُ ضربـةً وضربـاً ، فكمـا

---

(١) الخصائص ١ : ٤٩ .

(٢) شرح المفصل ١ : ٧٥ .

(٣) الخصائص ١ : ١٩٠ .

نصبتَ ضربةً وضرباً بضربت ، من حيث أن الفعل كان متضمناً ضروب المصادر ودالاً عليها ، فكذلك نصبت المفعول له إذا اجتمع فيه الشرائط المذكورة نحو : ضربتُه تأديباً ، وصار في حكم أدبته تأديباً ، وجرى مجرى ماينتصب به من المصادر ، إذ كان نوعاً من الأوّل وان لم يكن من لفظه نحو رجع القهقري وعدا الجَمَزَى"[1]

ومن هذا الضرب أيضا تعليله للاستثناء بـ " عدا وخلا" تعليلاً قياسياً بمقارنتهما بـ " ليس " فإنه استثنى بهما " وإن لم يكن لفظهما جَحْدا ، لمّا فيهما من معنى المجاوزة والخروج عن الشيء ، فجريا في هذا المكان مجرى " ليس " و " لايكون " وصار لذلك منصوبهما هو المرفوع في التقدير كما كان كذلك في ليس ولايكون " [2] كما أنه علل مجيء الألف واللام فيما إضافته لفظية قياساً على دخولهما على النكرة غير المضافة ، تقول : مررت بزيدٍ الحسنِ الوجه ، وهند الجائلة الوشاحِ ، وعلل ذلك بأنه " ساغ من قِبل أنّ الإضافة لاتكسوها تعريفاً ، من حيث كان النية فيها الانفصال ، إذ التنوين مراد ، والمضاف إليه في نية المرفوع ، إذ كان فاعلاً في المعنى ، فلما كانت الإضافة لاتكسوها تعريفا ولاتخصيصا لم يمتنع دخول الألف واللام إذا احتيج إلى التعريف ، كما لايمتنع دخولهما على النكرة غير المضافة " [3] .

هذه العلل القياسية وماجرى مجراها تستقر في شرحية ، كأنها في كل موضع ضربة لازب، وكأن القاعدة لاتستقيم إلا بهذه

---

(١) شرح المفصل ٢ : ٥٤ .
(٢) شرح المفصل ٢ : ٧٨.
(٣) شرح المفصل ٢ : ١٢٢.

العلل، وإذا كنا أحياناً نضيق بها في مواضع كما ضاق بها ابن حـزم ومن بعده ابن مضاء ، إلا أنها والحـق يقـال لم تكـن إلا ثمـرة تطـور الفكر العربي ونضجه على مر العصور ، وإن هذا الاتجاه إلى التعليل والإغراق فيه لم يكن إلا نتيجة منطقية لما سبقه من مقدمات ، وقـد كوّن تياراً جارفاً ، لذلك لم يلتفت أحدٌ من نحـاة المشـرق والمغـرب معاً – حسبما نعلم – إلى ماردده ابن حزم الأندلسي (تـ ٤٥٦ هـ) من أن علل النحاة ضعيفة وفاسدة " ولايرجع منها شيء إلى الحقيقة البتة ، وإنما الحقّ من ذلك أنّ هذا سُمع من أهل اللغة الذيـن يُرجـع إليهم في ضبطها ونقلهـا ، ومـاعدا هـذا فهـو مـع أنـه تحكـم فاسـد متنـاقض ، فهـو أيضـاً كـذب ، لأنّ قولهـم : كـان الأصـل كـذا ، فاستثقل فنقل إلى كذا ، شيء يعلم كلّ ذي حسّ أنه كذب لم يكن قط ، ولا كانت العرب عليه مدة ثـم انتقلـت إلى مـاسمع منهـا بعـد ذلك "[1] . وكذلـك لم يلتفتـوا إلى مـاردده ابـن مضـاء القرطـبي " تـ٥٩٢ " مقتفياً أثر ابن حزم موسّعاً مابدأه ، لذلك لم نجد لدى ابن يعيش إشارةً ما إلى هـذا المذهـب الـذي ينكـر القيـاس ويذهـب إلى إبطاله ، وينكر العلل ويدّعي فسادها ، بل إن ماردده ابن حزم كان سبق إلى أذهان النحاة فذكروه وأبطلوه ، وقد وضح ذلك الفارسـي وابن جني ، وبيّنا أنّ النحويين لم يقولوا إن العرب كانت مدة علـى ذلك ثم استثقلوا فنقلوه إلى كذا ، وإنما عرفوا بحكمتهم مايؤول إليه الأمر ، فكانوا كما قال الحكيم :

رأى الأمـــــر يُفْضـــــي إلى آخـــــرِ

---

(١) التقريب لحد المنطق١٦٨ وانظر الإحكام في أصول الأحكام لابن حزم ٤ : ٥٤٠ ، ٥٤١.

ونرى أن الاعتراض على علل النحو واستثقالها مع أنها نشاط ذهني لابدّ منه في التفكير اللغوي ، يرجع إلى سبب رئيس ، هو النظرة إلى النحو من وجهة نظر تعليمية فقط ، ولاأظن أحداً في عصرنا أو في عصور غبرت طالب أن يُعلّم النحو بعلله على نحو مطلق ، بل إننا نجد قديماً وحديثاً كتباً تعلّم قواعد النحو فقط مجردة من العلل ، أو مع بعض العلل التعليمية ، وكتبا أخرى للمختصين تقدم النحو بعلله ، وفيها يظهر النحاة براعتهم وقوة عارضتهم ، بل إننا نرى أن الأستاذ المرحوم عباس حسن الذي تعاطف مع ابن مضاء ودعوته ، فهاجم علل النحاة ، وعدّ العمل بها إضاعة للجهد والوقت في عبث لفظي [2] ، عاد فاتكأ على هذه العلل في كتابه " النحو الوافي " وجعلها في القسم الخاص بالمختصين . وهناك بعض علماء اللسان من المعاصرين من يأخذ بتعليلات النحاة ويتبناها لاطرادها وانسجامها وإظهارها حكمة العرب في لغتهم [3] ، وهذا يدل على مصداقية قول أبي عبد الله الحسين بن موسى الدينوري الجليس فيما نقله عنه السيوطي بأن اعتلالات النحويين صنفان :

" علة تطّرد في كلام العرب وتنساق إلى قانون لغتهم . وعلة تظهر حكمتهم وتكشف عن صحة أغراضهم ومقاصدهم في موضوعاتهم .

وهم للأولى أكثر استعمالاً وأشد تداولاً ، وهي واسعة

---

(1) الخصائص ١ : ٢٠٩ - ٢ : ٣١ ، ١٧٠ والمحتسب ١ : ١٨٨ .

(2) اللغة والنحو ١٨٦ .

(3) محاضرات في اللسانيات : الملحق ١٣ ومابعدها .

الشُّعب ، إلا أن مدار المشهورة منها على أربعة وعشرين نوعا " [١]
وعدّد الدينوري الجليس هذه العلل التي استخرج أسماءها المتناثرة ، حتى اتخذت لديه وضع المصطلح ، ويمكننا على ضوئها أن نتتبع أنواع هذه العلل فيما صنفه ابن يعيش ، وذلك على ضرب من الإيجاز ، ولاسيما أن منها مامررنا به لدى الاستعراض الشامل للعلل عنده .

العلة الأولى علة السماع ، وذلك بأن يقتصر في ذكر علة الحكم على السماع دون تسويغ عقلي ، وقد مرت بنا أمثلة من ذلك في بحث السماع ، ويمكن أن نمثل هنا بقبوله لجمع الجمع على أنه سماعي وليس بقياس ، وإنما يوقف عند ماجمعوه من ذلك ولايتجاوز إلى غيره " ومن ذلك تعليله مجيء " ينعمن " - بكسر العين ، بالسماع اكتفاء منه بقول سيبويه : سمعنا من العرب من يقول : وهل ينعمن ، والفتح في هذا كله هو الأصل [٢] .

والعلة الثانية علة التشبيه وذلك كتعليله عمل " إنّ" وأخواتها بمشابهتها للفعل من حيث اختصاصها بالأسماء وكونها على لفظ الأفعال إذ كانت على أكثر من حرفين ، وأنها مبينة على الفتح كالأفعال الماضية ، ويتصل بها المضمر المنصوب [٣] . ومن هذا الضرب تعليله مشابهة الفعل المضارع للاسم من حيث وقوعه موقع الأسماء وتأديته معانيها نحو قولك : زيد يضرب ، وزيد ضاربٌ ، ودخول لام التأكيد عليه ، وإبهامه وذلك لصلاحه لزماني الحال

---

(١) الاقتراح : ١١٥ .
(٢) شرح الملوكي ٤٢ وشرح المفصل ٧ : ١٥٣ وكتاب سيبويه ٢ : ٢٢٧ .
(٣) شرح المفصل ١ : ١١٢

والاستقبال ، مما يجعله بحاجة إلى التخصيص ليخلص لواحد منهما [(١)] وكتعليله مشابهة الحال للمفعول وللظرف [(٢)] ومشابهة " الآن " للحروف [(٣)] وشبه المضمرات للحروف [(٤)].

والعلة الثالثة علة استغناء قال سيبويه : " لأنّ من كلامهم الاستغناء بالشيء عن الشيء " [(٥)] وقد تتبع النحاة هذا الأصل ، ونصوا عليه في مواضع كثيرة [(٦)] ونجد ابن يعيش يستخدم هذه العلة في مواضع من شرحه ، فمن ذلك تعليله بأن العَلَم الخاص لايجوز إضافته ولا إدخال لام التعريف فيه وذلك لاستغنائه بتعريف العلمية عن تعريف آخر [(٧)] ، ومن ذلك استغناؤهم بجمع السلامة في قولهم: رَجْلُ الشعر ورَجْلون عن جمع التكسير وذلك لقوة الجمع السالم في الصفة ، واستغنوا بُظبات وسِيات ولم يقولوا : ظبون ولاسيون ، كأنهم استغنوا عنه بالألف والتاء [(٨)] .

والعلة الرابعة علة استثقال ، وقد سبق ذكر أمثلة عنها ، وذلك كاستثقال الواو في يَعِدُ ويزن لوقوعها بين ضمة وكسرة ، ويجري ذلك في المتعدي واللازم ليجري الباب على منهاج واحد في التخفيف بحذف الواو [(٩)] .

---

(١) شرح المفصل ٧ : ٦ .
(٢) شرح المفصل ٢ : ٥٥ .
(٣) شرح المفصل ٤ : ١٠٣ .
(٤) شرح المفصل ٣ : ٨٥ .
(٥) كتاب سيبويه ١ : ٤٧٧ ، ٢ : ٢٤٩ .
(٦) انظر الخصائص ١ : ٢٦٦ والأشباه والنظائر ١ : ١١٣ .
(٧) شرح المفصل ١ : ٤٤ .
(٨) شرح المفصل ٥ : ٣٧ وانظر أيضا ٥ : ٤٨ ، ٦٦ - ٩ : ١٢٣.
(٩) شرح الملوكي ٤٨ ، ٥٠ .

والعلة الخامسة علة فَرْق . وبهذه العلة علّل النحاة كثيراً من الأحكام ، واستعان بها ابن يعيش كثيراً ، وبها علل الفصل بين الفاعل والمفعول " لأن العلة الموجبة لإعراب الأسماء الفصل بين فاعلها ومفعولها " [1] وبها علل رفع الفاعل ونصب المفعول[2]، وفتح نون جمع التصحيح وكسر نون المثنى [3] ، وحذف ألف هاء السكت للفرق بين الاستخبار والإخبار [4] ، وكذلك فإن تاء التأنيث تدخل الاسم المؤنث للفرق بينه وبين المذكر [5] ، وقد تحذف التاء للفرق بين الجمع والواحد كقلنسوة وَقَلْنس، وقَمحدوة وقمحد[6] . وكذلك علل الفصْل في التسمية لدى سيبويه بين حركات البناء وحركات الإعراب للفرق بينهما [7] .

والعلة السادسة علة تعويض ، وابن جني تحدث عن التعويض مطولاً في الخصائص [8] ، وبه استعان الشارح في مواضع كثيرة من شرحه . فمن ذلك تعليله دخول الميم على لفظ الجلالة في قولنا: " اللهمّ " بأنها عوض عن حرف النداء ، " ولذلك لايجتمع " يا " مع الميم في " اللهم " إلاّ في شعر أنشده الكوفيون ولايعرف قائله ، ويكون ضرورة ، وذلك قوله :

---

(١) شرح المفصل ٧ : ٤ .

(٢) شرح المفصل ١ : ١٠٢ .

(٣) شرح المفصل ٤ : ١٤١ .

(٤) شرح المفصل ٩ : ٤٥ .

(٥) شرح المفصل ٥ : ٥٧ .

(٦) شرح المفصل ٥ : ٣٥ .

(٧) شرح المفصل ١ : ٧٢ .

(٨) الخصائص ٢ : ٢٨٥ وانظر الأشباه والنظائر ١ : ١٣٤ .

إني إذا ماحـدث ألمّا دعوت ياالّلهمّ ياالّلهما [1]

فجمع للضرورة بين " يا " و " الميـم " [2] ومـن ذلـك تعليلـه وزن المصـادر علـى الفَعْلَلـة في نحـو دَحْـرَج وسـرهف ، دحْرجـةً وسرهفةً . فإنه علل دخول التاء بأنه عوض عن الألف التي تزاد قبل الآخر في نحو الإعطاء والاكرام [3] .

والعلة السابعة علة توكيد ، وبها علل الشـارح إدْ خَال نـون التوكيد على فعل الأمر والنهي والاستفهام كقولك : اضربن زيدا ، ولا تَخرُجَنْ ياعمرو ، وهل يقومن ، فإنه أثبتها للتأكيد [4].

والعلة الثامنة علة نظير ، وهو أن يُحمـل الشـيء علـى نظـيره ليثبت له حكمه لعلةٍ جامعة ، وبهـا علّـل ابـن يعيـش تحريـك أحـد السـاكنين إذا التقيـا بالكسـر بعلـلٍ منهـا أنـه رأى "الجـزمَ مختصّـاً بالأفعال، فصار الجزم نظير الجر منْ حيث كـان كـلّ منهمـا مختصـاً بصاحبه ، فإذا اضطررنا إلى تحريك الساكن حركنـاه بحركـة نظـيره وهي الكسر[5] .

والعلة التاسعة علة نقيض ، والعرب قد يحملـون الشـيء علـى نقيضه كمـا يحملونـه علـى نظـيره ، قـال ابـن إيـاز : " ربمـا جعلـوا النقيض مشاكلاً للنقيض ، لأنّ كل واحد منهما ينـافي الآخـر ولأنّ

---

(١) سبق ذكره ص ٤٤٧.

(٢) شرح المفصل ٢ : ١٦ ، ١٧ .

(٣) شرح المفصل ٦ : ٤٩ وانظر أيضا ١ : ٥١ – ٢ : ٩ ، ١٧ ، ١١٧ – ٣ : ٤٥ .

(٤) شرح المفصل ٩ : ٤٣ .

(٥) شرح المفصل ٩|١٢٧ .

الذهن يتنبه لهما معا بذكر أحدهما " [1] فمن هذا الضرب لدى ابن يعيش تعليله عمل (لا) النافية للجنس بشبهها بـ (إنّ) الناصبة للأسماء ، ووجه الشبه بينهما أنها داخلة على المبتدأ والخبر ، كما أنّ "إنّ" كذلك ، " وأنها نقيضة إنّ ، لأنّ " لا" للنفي و (إنّ) للإيجاب ، وحق النقيض أن يخرج على حدّ نقيضه من الإعراب ، نحو ضربت زيداً ، ما ضربت زيداً ، والإعراب في هذين المثالين لايختلف من حيث هو فعل وفاعل ومفعول ، مع أن الجملة الأولى إيجاب والثانية نفي . " فقد أعربته إعرابه من حيث كان نقيضه يشعر بمعنى الرفع له " [2] .

ومن ذلك حمله " كم" على " ربّ " فـ " كم " الخبرية معناها التكثير ، و"رب" معناها التقليل ، " فضارعتها " كم" في الخبر ، فبنيت كبنائها ، والمراد بمضارعتها لها أن " رب" لتقليل الجنس ، و" كم " في الخبر لتكثيره ، وكل جنس فيه قليل وكثير ، فالكثير مركب من القليل ، والقليل بعض الكثير ، فهما شريكان لذلك " [3] .

والعلة العاشرة علة حمل على المعنى ، وهذه العلة كثر التعليل بها ، وهي من بواكير العلل التي استخدمها النحاة ، واتسع القول فيها واستفاض ، فمن ذلك تأنيث المذكر وتذكير المؤنث ، وتصور معنى الواحد في الجماعة والجماعة في الواحد ، وفي حمل الثاني على

---

(١) الأشباه والنظائر : ١ : ٤٢١ .

(٢) شرح المفصل ١ : ١٠٥ وانظر الأشباه والنظائر ١ : ٤٢١ .

(٣) شرح المفصل ٤ : ١٢٥ ، ١٢٦ وانظر الأشباه والنظائر ١ : ٤٢٢ .

لفظ قد يكون عليه الأول أصلاً كان ذلك اللفظ أو فرعا عليه[1]. وكنا ذكرنا أمثلة من هذا الضرب في مبحث القياس ، ويمكن أن نمثل لهذه العلة في هذا الموضع بمثال آخر ، فمن ذلك ماذكره في مبحث الجوازم بصدد حديثه وتعليله لجزم جواب الأمر قال : " لأن العلة في جزم جواب الأمر إنما كانت من جهة المعنى لامن جهة اللفظ ، وإذا كان من جهة المعنى لزم في كل ماكان معناه معنى الأمر ، فمن ذلك قولهم : اتقى الله امرؤ وفعل خيراً يُثَبْ عليه ، لأنّ المعنى ليتقَ الله وليفعل خيراً " [2]

والعلة الحادية عشرة وهي علة المشاكلة ، وذلك كإمالتهم في الآية ﴿والشمس وضحاها﴾ [3] والقياس يأبى الإمالة ، لأن الضّحا من الواو وليس فيه كسرة " وإنما أمالوه حين قرن بـ " جلاها " و " يغشاها " وكلاهما مما يمال ، لأن الألف فيهما من الياء لقولك : جليته ، وكذلك ألف " يغشى" لقولك في التثنية: يغشيان ، فأرادوا المشاكلة ، والمشاكلة بين الألفاظ من مطلوبهم ، ألا ترى أنهم قالوا : أخذه ماقدم وما حدث ، فضموا فيها ، ولو

---

(١) انظر الخصائص ٢ : ٤١١ والأشباه والنظائر ١ : ٤٠٦ .

(٢) شرح المفصل ٧ : ٤٩ وانظر ١ : ٣٧ ، ١٢٠ - ٢ : ٩٤ ، ٩٥ ، ٥ : ١٦ - ٧ : ٤٩.

(٣) الشمس : ٩١/١ وقراءة الإمالة لحمزة والكسائي وأبي عمرو وخلف وورش وجاء في الحاشية (١) ص ١٥٧ من معجم القراءات ج ٨ نقلا عن تحبير التيسير ١٩٧ : وأمال حمزة والكسائي وخلف أواخر آي هذه السور كلها إلا قوله تلاها وطحاها . فإن حمزة وخلفاً فتحاهما . وأبو عمرو : وجميع ذلك بين بين . والباقون بإخلاص الفتح وانظر كتاب السبعة ٦٨٨ والتيسير ٢٢٣ والنشر ٢ : ٤٦ والإتحاف ٥٤٢ والحجة لابن خالوية ٣٧٢ وتفسير الرازي ٣١ : ١٨٩ ومعجم القراءات ٨ : ١٥٧ .

انفرد لم يقولوا إلا : حدَث – مفتوحاً – ومنه الحديث : ارجعْنَ مأزوراتٍ غير مأجورات [1] ، والأصل مَوْزَورات . فقلبوا الواو ألفاً مع سكونها لتُشاكل مأجورات . ولو انفرد لم يقلب ، وكذلك الضحى إذا انفرد لم يُمَل ، وإنما أميل لازدواج الكلام حين اجتمع مع مايمال " [2] .

والعلة الثانية عشرةَ علّة المعادلة ومثال ذلك ماجاء في مبحث العدد ، فإن عدد المؤنث من ثلاثة إلى عشرة بغير هاء نحو : ثلاث نسوة وأربع جوار وعشر ليال ، وعدد المذكر بالهاء نحو خمسة أبيات وسبعة ودراهم وعشرة دنانير ، وعلل الشارح ذلك بأنه لما " أريد الفرق بين المذكر والمؤنث ، وكان المذكر أخف من المؤنث أسقطوا الهاء من المؤنث ليعتدلا " [3] .

ومن المعروف أن مالا يحتاج إلى علامة أخفّ من المحتاج إليها، لذلك كان المذكر أخف من المؤنث ، فإذا أثبتنا تاء التأنيث في العدد مع المعدود المؤنث اجتمع فيه ثقلان ، لذلك تخففوا من أحدهما بإعطاء علامة التأنيث للعدد مع المعدود المذكر فحصل التعادل [4] .

والعلة الثالثة عشرةَ علّة المجاورة ، وتقوم هذه العلة على تأثر

---

(١) سبق تخريجه ص : ٤١٧ .
(٢) شرح المفصل ٩ : ٦٤ .
(٣) شرح المفصل ٦ : ١٩ .
(٤) وانظر أمثلة أخرى في شرح المفصل في باب النسب ٥ : ١٤٦ والتصغير ٥ : ١١٥ وانظر الأشباه والنظائر ١ : ٢٣١ .

الكلمة بما يجاورها ، فجعل النحاة من هذه المجاورة علةً لهذا التأثير قال : " ومما يدل على رعايتهم جانب القرب وحرمة المجاورة أنهم قالوا : جُحْرُ ضبٍ خربٍ ، وماءُ شنٍ باردٍ ، فأتبعوا الأوصاف إعراب ماقبلها وإن لم يكن المعنى عليه ، ألا ترى أن الضب لايوصف بالخراب والشنّ لايوصف بالبرودة ، وإنما هما من صفات الجُحْر والماء . ومن الدليل على مراعاة القرب والمجاورة قولهم : خشّنت [1] بصدره وصدر زيد ، فأجازوا في المعطوف وجهين ، أجودهما الخفض ، فاختير الخفض هنا حملاً على الباء وإن كانت زائدة في حكم الساقط للقرب والمجاورة " .

وقد جرت علة المجاورة في كتب النحاة مجرى العلل المقبولة والمعوّل عليها ، مع أن سيبويه أشار عند ذكر قولهم " هذا جحر ضبٍ خرب " أنه جرى نعتاً على غير الوجه ، وأن الوجه هو الرفع، وهو كلام أكثر العرب وأفصحهم وهو القياس[2] ، ويبدو أن تواتر أمثلة هذه المجاورة بوأها هذا الموضع في كتب النحاة .

والعلّة الرابعة عشرة علة الوجوب ، وهي " مايجب وجود المعلول عندها ويتوقف عليها وجود الشيء " [3] ونجد أمثال هذه العلة في تعليلهم وجوب رفع الفاعل ونصب المفعول [4] ووجوب نصب المفعول له عند اجتماع الشرائط الثلاث [5] ووجوب رفع المبتدأ [6] .

---

(١) تقول : خشّنت صدره تخشينا : أوغرتُ . عن اللسان : خشن . شرح المفصل ١ : ٧٩.

(٢) كتاب سيبويه ١ : ٢١٧ والخصائص ٣ : ٢١٨ والأشباه والنظائر ١ : ٣٢٢ .

(٣) التعريفات ١٠٤ .

(٤) شرح المفصل ١ : ٧٤، ٧٥ .

(٥) شرح المفصل ٢ : ٥٤ .

(٦) شرح المفصل : ١ : ٨٥ .

والعلة الخامسة عشرة علةُ الجواز ، وهي خلاف السابقة ، بمعنى أنها ليست موجبة ، وقد مثل لها الشارح بعلل الإمالة وهي ست ، فبعد أن عددها قال " فهذه أسباب الإمالة ، وهي من الأسباب المجوّزة لا الموجبة ، ألا ترى أنه ليس في العربية سبب يوجب الإمالة لابدّ منها ، بل كل ممال لعلة لك ألا تميله مع وجودها فيه ، ونحو ذلك مما هو علة للجواز الواو إذا انضمت ضما لازماً نحو: وقتت وأقتت ، ووجوه وأجوه ، فانضمام الواو أمر يجوز الهمزة ولايوجبها " (١) .

والعلة السادسة عشرة علة التغليب ، والتغليب أسلوب شائع في العربية ، وشواهده كثيرة في الكتاب العزيز وكلام العرب (٢). وبه علل الشارح جمع " الأحاوص " في بيت الأعشى :

**أتاني وعيد الحوص من آل جعفر**
**فيا عبد عمرو لو نهيت الأحاوصا** (٣)

فقد قال الأحاوص تغليباً لجانب العلمية (٤) . وبالتغليب علل قولهم " العُمَران والقمران " لدلالة الأول على أبي بكر وعمر، والثاني على الشمس والقمر بلا التباس ، ولاتضاح الأمر فيهما وعدم الإشكال (٥)

---

(١) شرح المفصل ٩ : ٥٥ وقارن بالخصائص ١ : ١٦٤ .

(٢) انظر الأشباه والنظائر ١ : ٢٨٨ ومجالس العلماء ٣٧ والكليات ٢ : ٤٨ ومغني اللبيب ٢ : ٧٦٤ .

(٣) شرح المفصل ١ : ٢٩ ، ٣٠ ، ٥ : ٦٢ ، ٦٣ والبيت في ديوانه ١٤٩ ق ١٩ ب ٥ والخزانة ١ : ٨٨.

(٤) شرح المفصل ٥ : ٦٤ .

(٥) شرح المفصل ٤ : ١٣٨ .

والعلة السابعة عشرة علّة الاختصار [1] ، وهي علّة استعان بها النحاة كثيراً لتسويغ بعض الأحكام ، وقبول بعض التراكيب ، وتعليل وضع أحد أنواع الكلم . فالشارح مثلا يعلل وضع المضمرات بأنها " وضعت نائبة عن غيرها من الأسماء الظاهرة لضرب من الإيجاز والاختصار ، كما جيء بحروف المعاني نائبة عن غيرها من الأفعال . فـ " ما " نائبة عن أنفي ، والهمزة نائبة عن أستفهم " [2] بل إنهم مبالغةً في الإيجاز والاختصار جعلوا بعض الحروف المتصلة في النية كالضمير ، وذلك " كحروف المضارعة التي تدل على المضمرين ، كما في قولك : أفعل وتفعل : أي أنا وأنت" [3] . والأعلام عنده " إنما أتي بها للاختصار وترك التطويل بتعداد الصفات ـ ألا ترى أنه لولا العلَمُ لاحتجت إذا أردت الإخبار عن واحد من الرجال بعينه أن تعدد صفاته حتى يعرفه المخاطب ، فأغنى العَلَم عن ذلك أجمع [4] كما أنه علل تفريق سيبويه بين ألقاب حركات البناء وألقاب حركات الإعراب بأن في التسمية فائدة الإيجاز والاختصار " لأنّ ذلك أغنى عن القول: ضمة حدثت بعامل ، أو فتحة حدثت بعامل [5] ، وكذلك علل استخدامهم لصيغة التثنية بأنها " أوجز عندهم من أن يذكروا الاسمين ويعطفوا أحدهما على الآخر " [6] .

---

(١) انظر الأشباه والنظائر ١ : ٦٦ .
(٢) شرح المفصل ٣ : ٩٢ .
(٣) شرح المفصل ٤ : ١٣٨ .
(٤) شرح المفصل ١ : ٢٧ .
(٥) شرح المفصل ١ : ٧٢ .
(٦) شرح المفصل ٤ : ١٣٧ .

والعلة الثامنة عشرة علة التخفيف ، وهذه العلة من أكثر العلل انتشاراً في كتب النحاة ، وقد وضّح معناها أبو البقاء العُكْبري بقوله : "الخفيف من الكلمات ما قلّت مدلولاته ولوازمه، والثقيل ما كثر ذلك فيه" وعلل خفة الاسم بدلالته على مسمى واحد لا يلزمه غيره ، وثقل الفعل بكثرة مدلولاته ولوازمه ، فمدلولاته : الحدَث والزمان . ولوازمه : الفاعل والمفعول والتصرف[1] .

ونجد أمثلة ذلك عند ابن يعيش لدى حديثه عن الأصول والفروع ، فالنكرة أصل ، "ولا تتحول إلى معرفةٍ إلا بعد لوازم تلحقها من تعريف بأل أو الإضافة أو الإشارة .. فالنكرة سابقة والمعرفة لاحقة ، وما خلا من اللوازم هو الأصل لخفته منها"[2] ويمكن أن نلحق بعلة التخفيف هذه جميع العلل الصوتية التي تحدثنا عنها وذكرنا أمثلة منها[3]

والعلة التاسعة عشرةَ علة الأصل ، وبها علل النحاة استعمال ما استعمل على أصله خلافاً لاستعمال أهل اللغة له ، فالممنوع من الصرف لا يجوز صرفه في سَعَة الكلام ، فلما صرفه الشعراء في ضرورة الشعر ، أجاز النحاة صرفه لهذه الضرورة ، ورأوا "أن ضرورة الشعر تبيح كثيراً مما يحظره النثر واستعمال ما لا يسوغ استعماله في حال الاختيار والسعة ، فجميع مالا ينصرف يجوز صرفه في الشعر لإتمام القافية وإقامة وزنها بزيادة التنوين ، وهو من

---

(١) انظر الأشباه ١ : ٣٣٩ .

(٢) شرح المفصل ٥ : ٨٥ .

(٣) وانظر شرح المفصل ١٠ : ١٢١ .

أحسن الضرورات ، لأنه ردّ إلى الأصل" [1] وقد وجد النحاة أشياء شذت عن القياس كقولهم : استحوذ واستنوق واستصوب ، فهي على تغددها شاذة في القياس ، وقليلة بالنسبة إلى ما يعلّ ، وجاءت تنبيهاً على أصل الباب"[2] وكذلك علل بهذه العلة قراءة أبي السمَّال في قوله تعالى ﴿لَمَثْوَبة من عند الله﴾[3] والقياس : مثابة ، قال : "كأنهم أخرجوا بعض المعتل على أصله تنبيهاً عليه ومحافظة على الأصول المغيّرة"[4] وهذه العلل هي علل ابن جني نفسُها ، تبناها ابن يعيش ، ولم يقبل ما قدمه أبو العباس المبرد من تعليلات أخر في الموضع نفسه ، وبهذه العلة علل مجيء المضارع من أكرم على أصله يؤكرم بدلاً من يكرم[5] .

والعلة العشرون علة الأَوْلَى ، وذلك كتعليله بأنّ المبتدأ أولى بالتقديم من الخبر ، لأن حقَّ المعرفة أن تكون هي المبتدأ ، وأن يكون الخبر النكرة[6] ، وكتعليله كون الفاعل أولى بالتقديم من المفعول[7] .

العلة الحادية والعشرون هي علة دَلالة الحال أو ما يقتضيه السياق ، وبها علل حذف المبتدأ وحذف الفاعل وغيرهما في

---

(١) شرح المفصل ١ : ٦٧ .
(٢) شرح المفصل ١٠ : ٧٦ ، ٧٧ .
(٣) البقرة : ٢/١٠٣ وانظر مختصر في شواذ القرآن : ٨ والمحتسب ١ : ١٠٣ .
(٤) شرح المفصل ١٠ : ٨٦ .
(٥) شرح الملوكي ٣٣٩.
(٦) شرح المفصل ١ : ٨٥ .
(٧) شرح المفصل ١ : ٧٤ .

مواضـع ، كمـا في مبحـث التحذيـر مثـلاً[1] وكقولهـم : القِرْطـاسَ وا للهِ، أي أصبت القرطاس ، على طريـق التفـاؤل والحَدْس لصحـة التسديد "فحذفوا الفعـل لكـثرة الاستعمال ودلالـة الحـال عليـه"[2] كما حذفوا المبتدأ في قولهم : المسكُ وا لله ، وقول المستهلّ : الهـلالُ وا لله ، أي هو المسك وهذا الهلالُ ، وذلك لوجود قرينة حالية تغني عن النطق به فحذف[3] .

العلة الثانية والعشرون علة الإشعار ، وتبدو هذه العلة في مثـل قولنا : رمَوا وغزَوا ، والأصل رميوا وغزووا "فتحركـت الياء والـواو وانفتح ما قبلهما فقلبا ألفين ، ثم وقعت الواو التي هي ضمير الفاعل بعدها ، فحذفت الألف لالتقـاء السـاكنين ، وبقيـت الفتحـة قبلهـا تدل على الألـف المحذوفـة" فهـذه الفتحـة هـي علـة إشـعار بـالألف المحذوفة[4] .

العلة الثالثة والعشرون علة التضادّ ، وتتمثل في وجوب إعمال أفعال القلوب إذا أكدت ، لأن في إلغائها تضاداً للتأكيد بهـا ، فـإذا تقدمت لم يكن بدّ من إعمالهـا ، لأن المقتضـى لإعمالهـا قـائم ، لم يوجد ما يوهي الفعل ويسوغ إبطاله ، وكذلك إن بـدأت بـالمصدر كـان الإلغـاء قبيحـاً ممتنعـاً في قولـك : ظـني زيـد ذاهـب اليـوم[5] وكذلك حذف المضاف إنما هو ضدّ الغـرض الـذي قصـد إليـه مـن

---

(١) شرح المفصل ٢ : ٢٨ ، ٢٩ .
(٢) شرح المفصل ٢ : ٢٩ .
(٣) شرح المفصل ١ : ٩٤ .
(٤) شرح المفصل ٧ : ٦ .
(٥) شرح المفصل ٧ : ٨٥ ، ٨٦ .

ذكره وهو التعريف أو التخصيص ففي حذفه نقض للغرض الذي يذكر من أجله[1] ،وكذلك حذف الموصوف والصفة[2] .

العلة الرابعة والعشرون علة التحليل ، وذلك كاستدلال البصريين ومعهم الكسائي من الكوفيين على فعلية "نِعْمَ وبئسٍ" بنفي اسميتها بدليل أنك تضمر فيهما كما في قولك : "نعم رجلا زيد" وربما برز ذلك الضمير واتصل بالفعل كما يتصل بسائر الأفعال كقولك "نعما رجلين" و "نعموا رجالا" كما حكى ذلك الكسائيّ عن العرب ، كما تلحقهما تاء التأنيث نحو : نعمتِ المرأة هندُ ، وهنا كرَّ الشارح ناقضاً علل الكوفيين الذين ذهبوا إلى اسميتهما ، وعلل عدم تصرف نعم وبئس" بأنهما نقلا عن الخبر إلى نفس المدح والذم ، والأصل في إفادة المعاني إنما هي الحروف ، فلما أفادت فائدة الحروف خرجت عن بابها ومنعت التصرف كـ "ليس وعسى"[3] .

ونجد هذه العلة في كلامه على كيف ، فإنه استدل على اسميتها بنفي فعليتها ، وعلل عدم كونها فعلاً لأنها تفيد مع الفعل نحو : كيف أصبحت ، والفعل لا يفيد مع الفعل ولا يكون منهما كلام. ولم تدخل عليها حروف الجر لأنها سؤال عن الأحوال، والأحوال لا تدخل عليها حروف الجر ، ولا على ما ناب عنها[4].

---

(١) شرح المفصل ٧ : ١٢٧ .

(٢) شرح المفصل ٣ : ٥٩ .

(٣) شرح المفصل ٧ : ١٢٧ .

(٤) شرح المفصل ٤ : ١٠٩ ، ١١٠ .

هذه هي جملة أنواع العلل النحوية التي ذكرها النحاة ، أتينا على نماذج منها وضروب مما تناثر في شرحي ابن يعيش ، وكان عليها معوّل الشارح . أما مسالك هذه العلل فإن الشارح استوعبها جميعاً ، بدءا من علة الإجماع وانتهاء بالسبر والتقسيم والاخالة – أي المناسبة – مروراً بالنص على العلة والإيماء إليها [1] .

ومسالك الإجماع تذكرها كتب النحاة دون أن تنص عليها غالباً لأنه لا خلاف فيها ، كإجماعهم على أن الأسماء المقصورة تعرب بحركات مقدرة[2] ، وكاستحالة التقاء الساكنين في درج الكلام[3] . وقد ينص العربي على العلة كما ذكر عن أبي عمرو ابن العلاء أنه سمع رجلا يقول : فلان لَغُوب ، جاءته كتابي فاحتقرها . فقلت : أتقول : جاءته كتابي ؟ فقال : نعم أليس بصحيفة [4] ؟.

كما ذكر الإيماء إلى العلة في الحديث الذي ذكر عن النبي صلى الله عليه وسلم عندما قال لقوم أتوه من العرب : من أنتم ؟ فقالوا : نحن بنو غَيّان . فقال : أنتم بنو رَشْدَان [5] .

أما السبر والتقسيم فهو من أكثر المسالك التي طرقها الشارح

---

(١) انظر الاقتراح ١٣٧ .
(٢) شرح المفصل ١ : ٥٢ .
(٣) شرح المفصل ٩ : ١٢١ .
(٤) الخصائص ١ : ٢٤٩ والاقتراح ١٣٧ .
(٥) الخصائص ١ : ٢٥٠ والمحتسب ١ : ٨٨ والاقتراح ١٣٨ وفي الاشتقاق ٥٢١ أن بني جرم وفدوا إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال : أنتم بنو رَشد، فهم إلى اليوم يسمون بني رَشَد. وانظر الإصابة ترجمة بسبسة بن عمرو ١ : ١٤٧ برقم ٦٤٠ وسنن أبي داود باب تفسير الأسماء من كتاب الأدب ٥ : ٢٤١ ، ٢٤٢ ، ٢٤٣ .

إلى العلل ، كتعليله فعلية نعم وبئس واسمية كيف ، ورفع الفاعل والمبتدأ . وهو يبدأ عادة بالتساؤل ويجيب ، ويتبع ذلك بقوله : فإن قيل . كما أشرنا إلى ذلك عندما تحدثنا عن ظواهر الجدل النحوي.

### ثالثاً – العامل :

تعدّ فكرة العامل من الأصول الأساسية التي قام عليها النحو العربي ، وإنه ليصعب علينا اليوم أن نتصور النحو مجرداً عن فكرة العامل ، على الرغم من كل ماكتب وقيل فيها ، سواء أكان هجوماً عليها أو دعوة لإلغائها أو نقداً لها .

ظهرت فكرة العامل مبكرة ، وتجلت واضحة في تاريخ النحو قبل الخليل بن أحمد ، في أخبار عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي ومن تلاه . وإن خبر عبد الله هذا مع الفرزدق له دلالته البليغة على تمكّن فكرة العامل في أذهان النحاة وفحوى الخبر أنّ ابن أبي إسحاق سمع قول الفرزدق :

وعضّ زمانٍ يابن مروان لم يدع
من المال إلاّ مُسْحتا أو مُجَلّفُ[1]

---

(1) ديوانه ٢ : ٢٤ وطبقات فحول الشعراء ١ : ٢١ وفيه : أو مجرف ، والجمل ٢١٣ والخصائص ١ : ٩٩ والخزانة ١ : ٢٣٧ ، ٢ : ٣٤٧ والإنصاف ١ : ١٨٨ المسألة ٢٣ والاشتقاق ٥٠٩ . وشرح المفضليات لابن الأنباري ٣٩٥ واللسان : جلف والموشح : ١٦٠ ، ١٦١ وانظر قصة مشابهة في مجالس ثعلب ٤٠ ، ٤١ والمسحت : المستأصل . والمجلف . الذي قد بقيت منه بقية .

فقال للفرزدق : بم رفعتَ أو مجلف ؟ فقال : بما يسوءك وينوءك علينا أن نقول ، وعليكم أن تتأولوا (١) .

إنّ صيغة التساؤل : بم رفعت ؟ تدل على تنبّه ابن أبي إسحاق إلى فكرة العامل ، وإنْ كانت – على تمكنها في نفسه – لاتزال غائمةً على نحو ما ، وغير مضبوطة في مصطلح يعبر عنها . كما كان شأنها لدىً أبي عمرو بن العلاء ، فإننا نجد أخباراً تتصل به ، وتدل على رسوخ فكرة العامل في تفكيره وإن لم يصرح بمصطلحها ، فمن ذلك هذا الخبر الذي نقله أبو عبيدة معمر بن المثنى عن أبي عمرو في قول كعب :

تسعى الوشاةُ جَنَابَيْها وقِيلهمُ
إنّك يابن أبي سُلْمى لمقتول (٢)

قال : "سمعت أبا عمرو بن العلاء يقول : معناها : ويقولون، كذا كل شيء من هذا المنصوب كان في موضع "فعل" أو "يفعل" كقولك : "صبراً ، ومهلاً ، وحلاً أي : اصبرْ وامهل وتحلل" (٣).

فأبو عمرو ههنا يقدر العامل الذي عمل النصب ، لأنَّ النصبَ إنما كان بفعلٍ تركت العربُ إظهاره في مثل هذا الموضع .

ونقع على مثل هذا التوجه إلى العامل أيضاً عند عيسى بن عمر ، معاصر أبي عمرو بن أبي اسحاق ، وكان عيسى فيما أخبر عنه ابن سلام ينزع إلى النصب إذا اختلفت العرب ، وكان يقرأ :

---

(١) انظر الموشح : ٦٠ ، ٦١ .

(٢) ديوان كعب : ١٩ وفيه : يسعى الوشاة بجنبيها . ومأنشده أبو عبيدة رواية أخرى ومعنى قوله : جنابيها أي حواليها .

(٣) مجاز القرآن ١ : ١٢٣ .

﴿هؤلاء بنـاتي هُـنَّ أطهَـرَ لكـم﴾[1] ومثـل هـذا النصـب في هـذه القراءة لايمكن قبوله وتفسيره إلا بما ذهب إليه فيما بعد ابـن جـني ، إذ جعل (هنّ) خبراً لـ "بناتي" وجعل "أطهـرَ" حـالاً مـن "هُـنّ" أو من "بناتي" على أن يكون العامل في الحال معنى الإشارة كقولك : هذا زيد هو قائماً أو جالساً ، فعلى هذا مجازه . وهذا كقراءته أيضاً ﴿حمّالةَ الحطب﴾ [2] بالنصب ويعلل ذلك بأنه ذمّ لها ، هذا مانعبر عنه بأنه المنصوب علىالذم بتقدير عـاملٍ (فعـل) تقديـره : أذم[3] . وهذا أيضاً كتقديره النصب على المدح في قول الشاعر :

لَقَـدْ حَمَلَـتْ قَيـسُ بـنُ عَيْـلانَ حَرْبَنـا
علـى مسـتقلٍ للنـوّائبِ والحَـرْبِ
أخاهـا إذا كـانت غضابـاً سَمَالـها
علـى كـلّ حـالٍ مـن ذَلـولٍ ومـن صَعْـبِ[4]

قال سيبويه : " فجعله ثناءً وتعظيماً ونصبه على الفعل ،

---

(١) سورة هود : ٧٨ وانظر طبقات فحول الشعراء ١ : ٢٠ وهذه قراءة سعيد بن جبير ، والحسن (بخلاف) ، ومحمد بن مروان ، وعيسى الثقفي وابن أبي اسحاق . انظر كتاب سيبويه ١ : ٣٩٧ والمحتسب ١ : ٣٢٥ ، ٣٢٦ وطبقات الزبيدي ٤١ .

(٢) المسد : ٤ وانظر المختصر في شواذ ابن خالويه ١٨٢ والقراءة المنسوبة إلى ابن أبي إسحاق فيه : ومريته حمالةَ الحطب . وانظر مجاز القرآن ٢ : ٣١٥ ، وفي النشر ٢ : ٣٨٧ ، والتيسير ٢٢٥ والإتحاف ٥٤١ : وامرأته حمالة النصب قراءة عاصم وحده وقرأ باقي العشرة بالرفع . وانظر سيبويه ١ : ٢٥٢ ، ٢٨٨ .

(٣) مجاز القرآن ٢ : ٣١٥ .

(٤) انظر ديوان ذي الرمة (ملحق الديوان) ٣ : ١٨٤٧ وقال محققه : " في كتاب سيبويه ١ : ٢١٣ وقبله فيه : وزعم عيسى أنّ ذا الرمة ينشد هذا البيت نصباً : وهذه العبارة ترجّح أن البيتين ليسا لذي الرمة ،وانما أنشدهما أمام عيسى بن عمر .

ولكنه فعلٌ لايستعمل إظهاره " [١] فنحن إذن أمام أخبار كثيرة ، عميقة الدلالة على أن هؤلاء النحاة قبل الخليل و سيبويه ، كانوا في استنباطهم قوانين الكلام ، يهتمون بتحليل التركيب وبالقرائن اللفظية ، ليربطوا بينها وبين الحركة الإعرابية معتمدين على فكرة العامل بالتضمين لا بالتصريح ، ثم نجد هذا الأصل مأخوذاً به مصرَّحاً بمصطلحه لدى الخليل وسيبويه ومن تلاهم ، فتكون فكرة العامل قد مرت بأطوارها جميعاً وتكونت حتى تجلّت بما هي عليه من وضوح ورسوخ ، وتم أرساؤها على نحو عملي ونظري في كتاب سيبويه .

وفكرة العامل تطالعنا واضحةً جلية في مطلع الكتاب ، فقد ذكر سيبويه مجاري أواخر الكلم من العربية فقال : " وهي تجري على ثمانية مجارٍ ، على النصب والجر والرفع والجزم ، والفتح والكسر والضم والوقف ، وهذه المجاري الثمانية يجمعهن في اللفظ أربعة أضرب ، فالنصب والفتح في اللفظ ضربٌ واحد ، والجر والكسر ضربٌ واحد ، وكذلك الرفع والضم ، والجزم والوقف . وإنما ذكرت لك ثمانية مجارٍ لافرّق بين مايدخله ضربٌ من هذه الأربعة لما يُحدث فيه العاملُ ، وليس شيء منها إلا وهو يزول عنه، وبين ما يُبنى عليه الحرفُ بناءً لا يزول عنه لغير شيء أحدث فيه من العوامل التي لكل عامل منها ضربٌ من اللفظ في الحروف ، وذلك حرف الإعراب " [٢] ويتكرر لفظ العامل باشتقاقاته المختلفة في كتاب سيبويه على نحو واسع ، ويفهم من تتبع مواضع

---

(١) الكتاب ١ : ٢٥٠ .
(٢) الكتاب ١ : ٣ .

منه أن سيبويه يرى أن العمل الإعرابي إنما يتم نتيجة للاقـتران بـين عامل ومعمول ، وليست العلاقة بينهما علاقة آلية مجردة ،وإنما هـي علاقة يقتضيها منطق العقل ، وتمليها طبيعة الحس ، وتفرضها طبيعـة تركيب اللغة . فمـن ذلـك أننـا نجـد أن العمـل أصـلٌ في الأفعـال ، ولابد للفعل من فاعل ، فـالفعل يرفـع فاعله ولاخـلاف في ذلـك ، ولكن إذا حدث الفعل وظهـر أثـره واختفـى فاعلـه ، فهـل سيبقى الفعل بلا فاعل ؟ لاشـك في أن هـذا مرفـوض ، ولـذا نجـد سيبويه يذهب إلى رفع المفعول كما يرتفع الفاعل ، وذلك " لأنك لم تشغل الفعـل بغـيره وفرغتـه لـه كمـا فعلـت ذلـك بالفـاعل " [١] وعلاقـة الاقتران هـذه بـين العـامل ومعمولـه تخضـع في طريقـة تركيبهـا مـن الوجهة النفسية والعقلية إلى مرامي المتكلم وغاياته من كلامه ، فـإذا كنا نعدّ المفعول به أدنى مرتبة من الفاعلِ ، وأن الفاعل من حقه أن يتقدم على المفعول به فإننا لن نبذل جهداً كبيراً لنقع علـى عشـرات التراكيب الفصيحة العالية في فصاحتها والتي تقدم فيها المفعول علـى الفاعل ، لأنّ العرب كانوا كما قال سيبويهِ " يقدّمون الـذي بيانـه لهم أهم ، وهـم ببيانه أعنى ، وإن كانا جميعاً يهمانهم ويعنيانهـم "[٢] فتغير علاقات الاقتران بين معمولـين وعاملهمـا مـن حيـث التقديـم والتأخير ليست من تأثير العاملِ وهو الفعـل ، وإنمـا يتـم هـذا التغـير بناء على أغراض معنوية أيضاً إلى جانب علاقات الاقتران اللفظيـة . فقد تدفعنا تلـك الأغـراض المعنويـة إلى إلغـاء عمـل العـامل الظـاهر وتقدير عامل آخر مناسب للمعنى الذي يتجه إليه مقصود المتكلـم، لأن مدار النحو أولا وآخراً على المعاني .

---

(١) الكتاب ١ : ١٤ .

إن هذه النظرية تعدّ من أهم ماعتمده الخليل [1] وسيبويه ، لأنها غدت الأساس الذي بُنِيَ عليه النحو العربي ، وجرى وفقها تقسيم بحوثه .

و سيبويه ميز بين نوعين من العوامل ، فهناك العامل اللفظي، وذلك كالمبتدأ الذي يعمل الرفع في الخبر ، والفعل الذي يرفع الفاعل وينصب المفعول ، وأدوات الجزم وعملها الجزم ، والحروف المشبهة التي تعمل النصب والرفع[2] ، وهناك العامل المعنوي ، وهو عامل غير مصرح به، وسيغدو - فيما بعد - موضع خلاف بين النحاة ، وذلك كالابتداء الذي يرتفع به المبتدأ[3] ، والعامل اللفظي عند الخليل و سيبويه يعمل محذوفاً كما يعمل ظاهراً ، قال سيبويه : وسألت الخليل عن قوله :

ألا رجلاً جزاه الله خيراً
يدلّ على مُحَصِّلَةٍ تُبِيتُ[4]

فزعم أنه ليس على التمني ، ولكنه بمنزلة قول الرجل : فهلاّ خيراً من ذلك ، كأنه قال : ألا ترونني رجلا جزاه الله خيراً[5] .

---

(٢) كتاب سيبويه ١ : ١٥ .

(١) انظر كلام الخليل على عمل حروف الجزاء في كتاب سيبويه ١ : ٤٣٥ .

(٢) الكتاب ١ : ٢٨٠ .

(٣) الكتاب ١ : ٢٧٨ .

(٤) البيت لعمرو بن قعاس وهو من شواهد سيبويه ١ : ٣٥٩ وانظر النوادر لأبي زيد ٥٦. والخزانة ١ : ٤٥٩ - ٢ : ١١٢ ، ١٥٦ - ٤ : ٤٧٧. ومغني اللبيب برقم ١١٢ ، ٤٥٨ ، ١٠٢٥ والمحصلة هي التي التي تحصّل الذهب فتميزه من تراب المعدن. وأراد تبيت عنده للزنا عن شرح أبيات المغني ٢ : ٩٥ - ٣٤:٥و ٧ :٢٦٥ وقصائد نادرة من كتاب منتهى الطلب للدكتور الضامن ص ٤٣.

(٥) الكتاب ١ : ٣٥٩.

وهذا العامل قد يحذف على الوجوب كما في أساليب الاختصاص والتحذير والتعظيم والمدح والذم. وأورد سيبويه شواهد كثيرة على ذلك من الكتاب العزيز ، ومن شعر العرب وأقوالهم [1] .

والمهم في الأمر – كما قدمنا – أن نظرية العامل أرسيت واستقرت على يد الخليل و سيبويه ، وغدت أصلاً من الأصول التي قام عليها النحو العربي ، وقد أفردت العوامل بالتصنيف والشرح والتعليق واستمر هذا إلى أزمنة متأخرة[2] .

وهذه العوامل التي أقرها النحاة وأصّلوها في بحثهم الكلام وتوجيههم له ، لم تكن كلّها موضعَ وفاق وتسليم ، فإن بعض هذه العوامل اختلف النحويون في شأنها ، بل إن الخلاف في العامل تصدّر بعض المسائل الخلافية ، فقد اختلفوا في رافع المبتدأ والخبر ، وفي العامل في الاسم المرفوع بعد لولا ، وفي عامل النصب في المفعول وفي غيرها[3] .

ومن الملاحظ أن الخلاف في العامل لا يغير شيئاً من الحكم اللفظي ، فالكوفيون والبصريون متفقون على رفع الاسم بعد لولا ، ولكن الخلاف يكمن في عامل الرفع ، وهم متفقون على أن المبتدأ والخبر مرفوعان ، ولكن الخلاف في عامل الرفع. وأدّى بهم هذا الخلاف إلى جدل طويل ، كالذي دار مثلا بين أبي عمر الجَرْمي وأبي زكريا الفراء ، وحفظه لنا أبو البركات بن الأنباري ، فأبو

---

(١) الكتاب ١ : ٢٤٨.

(٢) انظر كشف الظنون ٢ : ١١٧٩.

(٣) انظر المسائل التالية في كتاب الإنصاف في مسائل الخلاف : ٥،٦،١٠،١١،١٢،١٣،١٩،٢٢،٣٠،٣٤،٥٥،٥٦،٧٥،٧٦،٧٩،٨٤،٨٥.

عمر والفراء اختلفا في عامل الرفع في المبتدأ ، وتجادلا طويلاً ليثبت كل منهما للآخر أن ما يقوله مُحال ، لأنه لا يظهر ولا يتمثل[1]، ومثل هذا الجدل هو الذي دفع بأخرة أبا حيان الأندلسي أن يقول إنه جدل "ليس فيه كبير جدوى ، لأن الخلافَ في ذلك لا ينشأ عنه حكم نطقي فينبغي ألا يُتشاغل به" [2] .

وكان من الطبيعي أن تتأثر نظرة النحاة بعد سيبويه إلى العامل النحوي بثقافاتهم المختلفة ، حتى غدا العامل عند بعضهم وكأنه شيء حسي يفعل كما تفعل السكين ، فالعامل عند الرضي هو "الشيء الذي يختلف آخر المعرب به ، لأن الاختلاف حاصل من العامل بالآلة التي هي الإعراب ، فهما في الظاهر كالقاطع والسكين، وإن كان فاعل الاختلاف في الحقيقة هو المتكلم بآلة الإعراب، إلا أن النحاة جعلوا العامل كالعلة المؤثرة ، وإن كان علامة لا علّة ، ولهذا سمّوه عاملاً"[3] . كما أنهم تجادلوا جدالاً نظرياً حول العامل نفسه ، أهو الذي يعمل الرفع والنصب والجزم أو المتكلم[4] ؟ وعدّ ابن جني العوامل المعنوية أقوى من اللفظية ، وذهب إلى أن العوامل كلها في الحقيقة راجعة إلى أنها معنوية "وإنما قال النحويون : عامل لفظي وعامل معنوي ، ليروك أن بعض العمل مسبب عن لفظ يصحبه كمررت بزيد وليت عمراً قائمٌ ، وبعضه يأتي عارياً من مصاحبة لفظ يتعلق به ، كرفع المبتدأ بالابتداء ،

---

(١) الإنصاف ١ : ٤٩ المسألة رقم ٥ .

(٢) أبو حيان النحوي ٣٩٨ نقلا عن مخطوط التذييل والتكميل (باب الإعراب) ج ٥ ص ٨٤ ب وانظر الأشباه والنظائر ١ : ٥١٩ وهمع الهوامع ١ : ١٦٥.

(٣) شرح الكافية ١ : ٥٧ .

(٤) انظر الرد على النحاة : ٧٦ ، ٧٧ .

ورفع الفعل لوقوعه موقع الاسم . هذا ظاهر الأمر وعليه صفحة القول"[1] ومثل هذا التوجه إلى المعنى هو ما لحظه النحاة بعد ابن جني ، فنراهم يجعلون تأثير العامل ذا تعلق بالمعنى التركيبي كما في قول الدلائي "ت١٠٨٩" : "العامل ما أثّر في آخر الكلمة أثراً له تعلّق بالمعنى التركيبي ، فخرج به مثال التقاء الساكنين" [2] ، ويجدر بنا ههنا وقد ذكرنا ابن جني أن نقف وقفة قصيرة ذات علاقة ماسّة ببحثنا ، لأن ابن مضاء نسب إلى ابن جني أنه ذهب إلى أن العمل من الرفع والنصب والجر والجزم إنما هو للمتكلم نفسه لا لشيء غيره[3] ، وتبنى من المعاصرين الأستاذ أحمد أمين هذه المقولة وبنى عليها أن "ابن جني أراد أن يؤسس نحواً آخر ، غير النحو العربي المعتمد على العامل" ورأى الاستاذ أن "ابن جني حسم هذه النظرية لأنه قال : إن العامل الحقيقي هو المتكلم" [4] .

إن المتأمل كلام ابن جني في موضعه وسياقه ليدرك أن الرجل لم يذهب خلافَ ما ذهب إليه النحاة كما أراد ابن مضاء ، و لم يخطر بباله يوماً أن يؤسس نحواً آخر كما أراد له الأستاذ أحمد أمين، وإنما كان ابن جني يشير بهذه العبارة التي اقتطعها كلّ من ابن مضاء ومن بعده أحمد أمين من سياقها، إلى أمر يتعلق بعقيدته وهو معتزلي . فالقول بأنّ العامل الحقيقي هو المتكلم يرجع إلى أصل في عقيدة المعتزلة ، فحواه أن المكلف خالق لأفعاله[5] ، وهذا لا يعني

(١) الخصائص ١ : ١٠٩ .

(٢) نتائج التحصيل ١ : ٣٦٠ .

(٣) الرد على النحاة : ٨٧ .

(٤) ظهر الإسلام ٢ : ١١٧ .

(٥) انظر المحيط بالتكليف ٣٤٠ ونظرية التكليف ٤١٩.

بحال أن المتكلم لا يراعي في كلامه قوانين الكلام ، وإن كان هو الفاعل للكلام. ثم إن نظرية العامل كانت أساساً في فكر ابن جني وكتبه ، فليس صحيحاً بحال أن نزعم أنه هدمها وقال بخلافها [١] ، بل إنه في الموضع نفسه كان يتحدث عن العامل اللفظي والعامل المعنوي كما ذكرنا ، وهو لا يختلف إطلاقا في موقفه من العامل عن سائر النحاة ، وليس في كتب ابن جني ما ينصر رأي ابن مضاء ولا أحمد أمين[٢] .

ويرى بعض الباحثين أن مصدر فكرة العامل إنما هو علم الكلام والمنطق [٣] ، لأنه وجد أن صفات العامل في النحو هي صفات العلة في علم الكلام تقريباً ، فكل معمول لابد له من عامل، كما أن كل معلول لابد له من علة ، وليس للمعمول الواحد أكثر من عامل ، ولا يجتمع عاملان على معمول واحد[٤] ....

ولست أرى خطأ في هذا الكلام ، إنما هو اجتهاد محمود لأصحابه ، ولكن يكاد يستقر لديّ أن انبثاق فكرة العامل في أذهان النحاة لم تتأخر عن انبثاق فكرة "الصانع" [٥] لدى المتكلمين إن لم تكن متقدمة عليها ، وهي فكرة تعود في أصلها إلى عقيدة التوحيد ذات الجذور القديمة التي رسخها الإسلام ، وتنطلق من الاعتقاد بوجود فاعل لكل فعل ، أي عامل لكل معمول ، فلما

---

(١) انظر على سبيل المثال الخصائص ١ : ٣٧ ، ١٠٣ ، ١١٠ ، ١٢٥ – ٢ : ٣٩١ والمنصف ١ : ٤.

(٢) انظر ابن جني النحوي ١٩٣.

(٣) إحياء النحو ٣١ ، وابن جني النحوي ١٩٢ .

(٤) ابن جني النحوي ١٩٣ .

(٥) حول الصانع انظر المحيط بالتكليف ٨٤ ، ١٤٥ والمواقف ٢٦٦.

رأى النحاة تغير الحركات لتغير المعاني ، طلبوا هذا العامل وألحّوا في طلبه ، حتى استقامت لهم فيه نظرية متماسكة ، وأضحى العامل أصلاً من أصولِ النحو حتى غدا من الصعب علينا - كما قدمنا - أن نتصور نحواً بلا نظرية في العامل. لذا لم تفلح الجهود التي بذلها بعضهم منذ ابن حزم وابن مضاء الذي أخذ بتوجيهاته العامة ، وهاجم نحو المشرق وعامله وعلله وخفف من شأنها ، أقول لم تفلح تلك الجهود من التخفيف من شأن العامل النحوي ، وبقيت آراء ابن مضاء مجرد مماحكات لفظية حدت بالأستاذ سعيد الأفغاني إلى القول "وأراد ابن مضاء المتوفى بعد ابنٍ حزمٍ بـ ١٣٦ سنة أن يزيد على ما قال ابن حزم ، فلم يصنع شيئاً وخلّط"[١] . كما لم تفلح جهود معاصرينا[٢] في ذلك أيضاً ، بل إننا نجد الأستاذ عباس حسن الذي شايع ابن مضاء في ثورته على العامل[٣] ، لا يلبث لدى تدوينه كتابه "النحو الوافي" أن يعود إلى بناء النحو على هذه النظرية في أبواب الكتاب جميعاً.

وبهذا نجد أن ابن مضاء ومن تابعه في الدعوة إلى الغاء العامل، لم يستطع أحد منهم أن يقدم البديل المقنع "الذي يقوى على تفسير هذه الظواهر وصياغتها في مبادئ وقوانين محددة ، يطرد بناء الكلام عليه ، وكذلك الأمر في سائر الأصول التي بنى عليها الخليل

---

(١) نظرات في اللغة عند ابن حزم ٣٢ .

(٢) انظر على سبيل المثال إحياء النحو ٣١ وانظر الرد عليه للأستاذ عباس محمود العقاد في كتابه "أشتات مجتمعات" ١٩ .

(٣) اللغة والنحو : ١٨٦ .

منهجه"[1] .

كل ما تقدم كان لابدّ منه لنلج إلى فكرة العامل عند ابن يعيش ، لنرى موقفه منها إن كان له موقف ما .

بادئ ذي بدء نرى ابن يعيش يتبنى مذهب سيبويه في الفصل بين ألقاب حركات الإعراب وألقاب حركات البناء للفرق بينهما ، فإذا قيل : هذا الاسم مرفوع أو منصوب أو مجرور "فإنه يُعلم بهذه الألقاب أن عاملاً عمل فيه يجوز زواله ودخول عامل آخر يُحدث عمله ، ووقعت الكفاية في الفرق بهذا اللفظ ، وأغنى عن أن يقول: ضمة حدثت بعامل ، أو فتحة حدثت بعامل ، أو كسرة حدثت بعامل ، فكان في التسمية فائدة الإيجاز والاختصار"[2] . ثم ذكر ابن يعيش مخالفة الكوفيين لسيبويه في التسمية تلك ، ورأى أن "الصواب مذهب سيبويه لما فيه من الفائدة" [3] .

فهو منذ البداية يتخذ من العامل نظرية يبنى عليها ويفسر بها كثيراً مما يواجهه من قضايا ، فبه يعلل تقديم الفعل على الفاعل في الجملة الفعلية ، فالفعل لم يتقدم لمجرد كونه خبراً " إذْ لو كان الأمر كذلك لوجب تقديم كل خبر من نحو : زيد قائمٌ وعبد الله ذاهبٌ، فلما لم يجب ذلك في كل خبر ، علم أنه إنما وجب تقديم خبر الفاعل لأمر وراء كونه خبراً ، وهو كونه عاملاً فيه ، ورتبة العامل أن يكون قبل المعمول ، وكونه عاملاً فيه سبب أوجب تقديمه ، كما أن تضمن الخبر همزة الاستفهام في قولك : أين زيد ؟

---

(١) القياس في النحو .
(٢) شرح المفصل ١ : ٧٢.
(٣) شرح المفصل.

ونظائره، سبب أوجب تقديمه" [١] .

وتنقسم العوامل لديه كما عند سائر النحاة إلى عوامل لفظية وعوامل معنوية ، فمن العوامل اللفظية المختصة بالمبتدأ والخبر مثلاً "أفعال وحروف ، فأما الأفعال فنحو كان وأخواتها ، والحروف نحو إن وأخواتها وما الحجازية" [٢] .

أما العوامل المعنوية فكعامل الابتداء ، لأن شرط المبتدأ أن يتجرد من العوامل اللفظية، لأنه يجب أن يكون مرفوعاً ، وإذا لم يتجرد تلاعبت به هذه العوامل فجعلته منصوباً تارة ، مرفوعاً أخرى ، فيخرج عن حكم المبتدأ والخبر إلى شبه الفعل والفاعل. وذكر الشارح رأي البصريين في كون الابتداء عاملاً للرفع في المبتدأ، وذكر خلافهم في تفسير الابتداء ، كما ذكر رأيَ الكوفيين في أن المبتدأ والخبر يترافعان ، وعدَّه فاسداً ، وقدم رأياً في ذلك يدعم به رأي البصريين فقال : "والصحيح أن الابتداء اهتمامك بالاسم وجعلك إياه أولاً لثان كان خبراً عنه ، والأولية معنى قائم به يكسبه قوة إذا كان غيره متعلّقاً به ، وكانت رتبته مقدمة على غيره ، وهذه القوة تشبه به الفاعل ، لأن الفاعل شرط تحقق معنى الفعل، وأن الفاعل قد أسند إليه غيره كما أن المبتدأ كذلك ، إلا أن خبر المبتدأ بعده ، وخبر الفاعل قبله ، وفيما عدا ذلك هما فيه سواء" [٣] فالشارح ههنا يقدم لنا رأياً اجتهادياً في تفسير هذا العامل المعنوي الذي اتفق نحاة البصرة على القول به ، لكنهم اختلفوا في

---

(١) شرح المفصل ١ : ٧٤.
(٢) شرح المفصل ١ : ٨٣ .
(٣) شرح المفصل ١ : ٨٥ .

تفسيره، ولا يخفى أن تفسيره هذا مستمد من تعمقه في فهم كتاب سيبويه ، وحسن تأتيه لمعانيه ، واستخدامه لإشارته وإيماءته ، كإشارته إلى تقديم العرب في كلامهم لما يهمهم وما يعنيهم[1] ، أي لما هو أقوى في نفوسهم. فأحسن الشارح استخدام هذه اللفتة الهامّة من سيبويه ، وقدّم اجتهاداً جديداً يدعم به ما ذهب إليه البصريون.

وعرض بعد ذلك للعامل في رفع الخبر ، وذكر أن كثيراً من البصريين ذهبوا إلى أن عامل الرفع في الخبر هو الابتداء والمبتدأ معاً ، ورأى أنّ هذه الحجّة لا تنفك من ضعف ، وذلك لسبب منطقي ، ذلك لأن الأصل في الأسماء ألا تعمل ، والمبتدأ اسم ، فالأصل ألا يعمل ، أما الابتداء فقد ثبت لديه بما كان قدمه من حُجج أنه يعمل وأنّ له تأثيراً ، "فإضافة ما لا تأثير له إلى ما له تأثير لا تأثير له" وبهذه الصيغة المنطقية نفى أن يكون المبتدأ أو الابتداء معا عاملاً لرفع الخبر ، فما العامل إذن ؟ .

يعود ابن يعيش ليتبنى رأي الزمخشري بأن الابتداء هو رافع المبتدأ والخبر ، وذلك بموجب قوله : " وكونهما مجردين للإسناد هو رافعهما" ويقدم الشارح تعليلاً جميلاً يبرهن به أن العامل في الخبر إنما هو الابتداء وحده ، إلا أن هذا الابتداء عمل في المبتدأ ، وإن لم يكن للمبتدأ أثر في العمل ، إلا أنه كالشرط في عمله "ويرى الشارح أن ذلك بمنزلة تسخينك الماء الذي لا يتمّ إلا عند وجود القِدْر ، فالماء يسخن بالنار عند وجود القدر لا بها [2] . وقد صرح

---

(١)شرح المفصل ١ : ١٣.

(٢)شرح المفصل ١ : ٨٥ . وهذا الاجتهاد لابن الأنباري. انظر الإنصاف ١ : ٤٧ ، المسألة : ٥

في موضع آخر بأن عامل الابتداء ليس بلفظ[1] .

وتبنى ابن يعيش أيضاً رأي جمهور البصريين بأن علة إعراب الفعل المضارع إنما هي مضارعته للاسم ، وأن عامل رفعه هو وقوعه موقع الاسم ، فهذه المشابهة خرجت به عن أصل البناء الذي للأفعال ، وأعطته الإعراب الذي اختصت به الأسماء ، ورأى الشارح أن هذه المشابهة تقع للمضارع من ثلاث جهات :

أولاها : أنه مبهم لأنه يصلح للحال والاستقبال ، ولا يخلص لواحدٍ بعينه إلا إذا خصصناه بحرف الاستقبال ، كما أن (ال التعريف) تخلص (الرجل) من تنكيره وتخصصه بواحد بعينه ، "فاشتبها بتعيينهما ما دخل عليهما من الحروف بعد وقوعهما أولاً مبهمين.

وثانيتها : وقوع المضارع موقع الاسم ، كما في قولك : زيد يضرب ، وزيد ضارب.

وثالثتها : أنه تدخل عليه لام التأكيد التي هي في أصلها للاسم، لأنها في حقيقة أمرها لام الابتداء ، كما في قولك : إن زيداً ليقوم[2] .

وما ساقه الشارح ههنا ليدعم به وجهة نظر البصريين ، هو

---

(١)شرح المفصل ٣ : ٤٣ وهذا الاجتهاد لابن الأنباري انظر الإنصاف. الموضع السابق .

(٢)شرح المفصل ٧ : ٦ ، ١٢ .

نفسه ما ذكره ابن الأنباري[١] ، ويبدو أن ابن يعيش اقتبسه منه بألفاظه نفسها . وهنا لابدّ من الإشارة إلى أن عامل الرفع في المضارع هو مما اختلف فيه على سبعة أقوال[٢] ، وقد علق عليها أبو حيان الأندلسي بقوله : "فهذه سبعة مذاهب في الرافع للفعل المضارع .. وليس لهذا الخلاف فائدة ، ولا ينشأ عنه حكم نطقي"[٣] ومن الملاحظ أن ابن يعيش تبنى رأي البصريين وعللهم ، ولم يعرض للخلاف بين النحاة في ذلك .

ومن (الخِلافِ) جَعَلَ الكوفيون عاملاً معنوياً ثالثاً ، وفسره ابن يعيش بقوله : "معنى الخلاف عندهم عدم المماثلة"[٤] ، وهم يجعلون من هذا (الخلاف) عاملاً معنوياً لنصب المضارع بعد (أو) وبعد (الفاء) وبعد الواو في الأجوبة الثمانية [٥] ، كما جعلوا (الخلافَ) عاملاً للنصب في المفعول معه في قولهم : استوى الماءُ والخشبةَ ، وذلك لأننا إذا قلنا : استوى الماء واستوت الخشبة لا يحسن تكرير الفعل ، لأن الخشبة لم تكن معوجّة حتى تستوي ، فلما خالفه ولم يشاركه في الفعل ، نُصب على الخلاف . وقد رفض الشارح هذا العامل ورأى أن الصواب ما ذهب إليه سيبويه

---

(١) الانصاف ٢ : ٥٥٠ رقم المسألة : ٧٤ .

(٢) الأشباه والنظائر في النحو : ١ : ٥١٩ .

(٣) الأشباه والنظائر في النحو ١ : ٥١٩ .

(٤) شرح المفصل ٢ : ٤٩ ونسب أبو حيان القول بهذا العامل (الخلاف) إلى الفراء وبعض الكوفيين . أما الكسائي ومن وافقه من أصحابه والجرمي فإنهم ذهبوا إلى أن الناصب هو هذه الأحرف نفسها. انظر الارتشاف ٢ : ٤٠٧ .

(٥) انظر الأشباه والنظائر ١ : ٥١٩ والأجوبة الثمانية المشار إليها هي : الأمر والنهي والاستفهام والتمني والعرض والتحضيض والدعاء والترجي.

من أن العامل الفعل الأوّل لأنه وإن لم يكن متعدياً ، فقد قويَ بالواو النائبة عن (مع) فتعدّى كما تعدى الفعل المقوّى بحرف الجر نحو : مررت بزيد" [1] ثم تابع نقضه لما ذهب إليه الكوفيون.

ويرى الشارح أن العامل في المفعول به إنما هو معمول الفعل ، لأنه هو الذي يقع عليه فعل الفاعل [2] ، ولم يشر الشارح إلى رأي بعضهم بأن العامل في المفعول به معنوي [3] ، وهو معنى المفعولية ، فهو لا يقرّ بوجود هذا العامل ، كما أنه رفض أن يكون عامل الرفع في الفاعل معنوياً، لأن رافعه "هو ما أسند إليه من الفعل أو ما كان في معناه من أسماء الفاعلين والمفعولين والصفات المشبهة بأسماء الفاعلين" [4] ويرى أنه لاخلاف في أن عامل الفاعل لفظي[5] أما قول بعضهم : "إنّ الفاعل ما ارتفع بإسناد الفعل إليه ، إنما هو تقريب ، وهو في الحقيقة غير جائز" [6] كما أنه لم يشر إلى ما ذهب إليه الأخفش من أن "عامل الصفة والتأكيد وعطف البيان معنوي ، وهو كونها تابعة"[7] بل إنه ذهب إلى "أن التوابع هي الثواني المساوية للأول في الإعراب ، بمشاركتها له في العوامل ، ومعنى قولنا : ثوان ، أي فروع في استحقاق الإعراب لأنها لم تكن

---

(1) شرح المفصل ٢ : ٤٩ وانظر الإنصاف ١ : ٢٦٢ رقم المسألة : ٣٤ .

(2) شرح المفصل ١ : ١٢٤ .

(3) الأشباه والنظائر ١ : ٥٢٠ والإنصاف في مسائل الخلاف ١ : ٧٩ المسألة رقم ١١ .

(4) شرح المفصل ١ : ٧٤ .

(5) شرح المفصل ١ : ٧٥ .

(6) شرح المفصل ١ : ٧٤ .

(7) الأشباه والنظائر ١ : ٥٢٠ .

المقصودة ، وإنما هي من لوازم الأول كالتتمة له" [(١)]

نخلص من كل ما سبق إلى أن ابن يعيش قبل من العوامل المعنوية عاملين فقط هما عامل الابتداء وعامل رافع المضارع. وسلّط الأول على المبتدأ والخبر ، وعلى الضمير المنفصل المرفوع ، وعلى الاسم المرفوع بعد لولا . ورفض ما ذهب الكوفيون إلى تسميته بالخِلاف ونقضَه ، وتجاهل العاملين الآخرين اللذين أشرنا إليهما وهما المفعولية والتبعية فلم يذكرهما . فالشارح أقرّ من العوامل المعنوية ما قال به البصريون ، وهما عاملان لم نعثر لهما على ثالث ، وقد يوهم بعض كلام سيبويه في مواضع من كتابه بأنه يقول بعامل الخِلاف ، فقد ذكر في مبحث الاستثناء في باب "لايكون المستثنى فيه إلا نصباً لأنه مُخْرَج مما أدخلت فيه غيره "فالمستثنى هنا نصب لمخالفته لما قبله ، لكن سيبويه لم يلبث أن نصّ على أن العامل فيه إنما هو ما قبله [(٢)] . وعلى هذين العاملين المعنويين اقتصر الجرجاني لدى تعداده للعوامل المعنوية .

أما العوامل اللفظية فهي الأفعال والأفعال الناقصة ، وما يشبه الأفعال كاسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة باسم الفاعل والمصدر والمضاف والحروف المختصة والأسماء التي أشبهت الحروف كأسماء الشرط ، والأسماء التي تنصب على التمييز أسماء نكرات ، وأسماء الأفعال ، فهذه كلّها يظهر عملها في المعمول الذي تصحبه ، وذلك كظهور الجزم والنصب في المضارع مقترناً بدخول الجازم والناصب . وهذه العوامل اللفظية يطول تتبعها لكثرتها وانتشارها ،

---

(١) شرح المفصل ٢ : ٣٨ .

(٢) كتاب سيبويه ١ : ٣٦٩ وانظر مدرسة البصرة : ٣٠٢ .

لذلك سنجمل القول فيها إجمالاً مستعينين بتصنيف الإمام عبد القاهر لها إلى مجموعات.وسنبدأ بماسماه الإمام بالعوامل القياسية[1].

فالعوامل القياسية هي الفعل مطلقاً وما عمل عمله كاسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة باسم الفاعل والمصدر العامل عمل فعله والاسم المضاف إلى اسم آخر ، والاسم الجامد الذي ينصب التمييز لأنه فرع على اسم الفاعل في العمل .

يرى ابن يعيش أن الفعل يعمل في الفاعل والمفعول لتعلقهما به واقتضائه إياهما ، لذلك قُدّم في المرتبة عليهما ، لأن مرتبة العامل قبل مرتبة المعمول ، وكونه عاملا فيهما يوجب تقديمه أولاً ، فيكون الترتيب بحسب المراتب أن يأتي الفعل أولاً والفاعل بعده ثم المفعول ، إلا إذا اقتضى الغرض البلاغي تقديم المفعول لضرب من التوسع والاهتمام ، والنية فيه التأخير[2] .

وقرر الشارح أن العاملين لا يجتمعان على معمول واحد خلافاً للفراء ، ففي قولك : ضربني وضربت زيداً ، يكون زيد من حيث المعنى فاعلاً للأوّل ومفعولاً للثاني ، فلا يجوز أن يكون مفعولاً للفعلين" لأن ذلك يؤدّي إلى أن يكون الاسم الواحد مرفوعاً ومنصوباً في حال واحدة وذلك فاسد ، وإذ لم يجز أن يعملا معاً فيه وجب أن يعمل أحدُهما فيه ، وتقدر للآخر معمولاً يدلّ عليه المذكور" [3] وذهب النحاة إلى إعمال أي الفعلين شئت ، إلا أنّ

---

(١) العوامل في النحو .

(٢) شرح المفصل ١ : ٧٤، ٧٥، ٧٦.

(٣)شرح المفصل ١ : ٧٧.

البصريين رجحوا أن يكون الإعمال للفعل الثاني لأنه أولى ، لأن الإضمار قبل الذكر ورد عنهم كثيراً على شريطة التفسير . أما الكوفيين فإنهم رجّحوا الإعمال بالأول من حيث المعنى، ففي المثال السابق ينصب "زيد" بالفعل ضربت الثاني ، و لم نعمل الأول فيه لفظا وإن كان المعنى عليه[1] .

وابن يعيش رجح مذهب سيبويه – كعادته – في إعمال الثاني ، لأن إعمال الأقرب هو ما يقتضيه القياس [2] . وناقش رأي الكوفيين في وجوب إعمال الأول وذلك بمناقشته لبيت عمر ابن أبي ربيعة الذي أنشده الزمخشري :

إذا هي لم تَسْتَكْ بعُودِ أراكة
تُنُخِّلَ فاستاكتْ به عودُ إسْحل[3]

فقد رأى الكوفيون أن رفع "عود" بالفعل الأول ، والتقدير : تُنخل عودُ إسحل فاستاكت به . وحسب الرأي الثاني أي إعمال الثاني يكون التقدير : تُنخّل فاستاكت بعود إسحل .

ويرى الشارح أن هذا لا دليل فيه للكوفيين على وجوب إعمال الأول ، لأن فيه ما يدلّ على جواز إعمال الأول والثاني ، أما أنه يدل على الأولية فلا . ثم ينتصر لحجة البصريين في إعمال الثاني لأنه أقرب إلى المعمول ، فيكون في إعماله رعاية لجانب

---

(١) شرح المفصل ١ : ٧٧.

(٢) شرح المفصل ١ : ٧٨.

(٣) كتاب سيبويه ١ : ٤٠ والبيت في ديوان عمر ورد مفرداً ص ٤٩٨ والأصح أنه لطفيل الغنوي كما ذكر الأصمعي ، وقد ورد ضمن قصيدة في ديوانه ص ٦٤ ق ٦ ب ١٥ وانظر المقاصد النحوية ٣ : ٣٣.

القرب وحرمة المجاورة ، كما راعوا ذلك في قولهم : هذا جُحْر ضبٍ خربٍ ، وهذا شنٌّ ماء باردٍ [1] . فالشارح يقرّأن يعمل أحدُ الفعلين فقط لفظاً ومعنى ، ويعمل الآخر من جهة المعنى لا غير.

وكان مما احتجّ به الكوفيون أيضاً على أن الإعمال للفعل الأول قول امرئ القيس :

فلو أنّ ما أسعى لأدنى معيشةٍ
كفاني ولم أطلُبْ قليلٌ من المال[2]

فردّ عليهم الشارح بأن هذا البيت ليس مما يحتجّ به في هذا الباب "لأنّ شرط هذا الباب أن يكون كل واحد من الفعلين موجها إلى ما وجّه إليه الآخر ، وهو الاسم المذكور ، وليس الأمر في البيت كذلك لأن الفعل الأول موجه إلى القليل من المال ، والثاني موجه إلى المُلك ، ولم يجعل القليلَ مطلوباً وإنما كان مطلوبه الملكَ ، وتلخيص معنى البيت : أنني لو سعيت لمنزلة دنيّة كفاني قليلٌ من المال ، ولم أطلب الكثير ، ألا ترى أنه قال في البيت الثاني :

ولكنّما أسعى لمجدٍ مؤثَّلٍ
وقد يُدرِكُ المجدَ المؤثَّلَ أمثالي [3]

ولو نصب "قليلاً" بـ "أطلب" استحال المعنى [4] والشارح في

---

(١) شرح المفصل ١ : ٧٨ ، ٧٩.

(٢) ديوانه : ٣٩ ق ٢ ب ٥٢ والبيت في سيبويه ١ : ٤١ والمقتضب ٤ : ٦٧ والخصائص ٢ : ٣٨٧ والإنصاف ١ : ٨٤ المسألة ١٣ والمغني برقم ٤٥٩ ، ٤٨٣ ، ٨٩٨ ، وشرح أبيات المغني ٥ : ٣٥ والخزانة ١ : ١٥٨ ، ٢٢١ والهمع ٢ : ١١٠ والدرر ٢ : ١٤٤ .

(٣) ديوانه ٣٩ ق ٢ ب ٥٣ .

(٤) شرح المفصل ١ : ٧٩.

هذا الموضع يستمدّ مباشرةً من ابن الأنبـاري[1] ويقـدم لنـا حججـه متبنياً رأي البصريين مخالفاً ما عداه ناقضاً له .

ففي هـذه المجموعـة نلاحـظ أن العمـل للفعـل بالأصالـة "لأن أصل العمل إنما هو للأفعال"[2]، ولسائر عناصر المجموعـة بالفرعيـة، وذلـك حسـب قـوة الشـبه بينهـا وبـين الفعـل ، لأن مـا يعمـل مـن المصادر هو "ما كان مقدراً بأن والفعـل كقولـك : أعجبـني ضـربُ زيدٍ عمـرا"[3] فأمـا قولهـم : ضربـاً زيـداً ، فالعـامل في "زيـد" عنـد المحققين كما يقول الشارح هو نفسه الفعلُ الـذي نصـب المصـدر ، ولا يستبعد الشارح أن يكون هذا المصدر عاملاً في زيد ، لا بحكـم أنه مصدر ، ولكن لنيابته عن الفعل [4] . وأقوى المصـادر عمـلاً مـا كان منها منوّناً والتنوين يدلّ على التنكير فهو في المعنى موافق لمعنى الفعل [5] ، ويليه في القوة عملاً المصدر المضاف ، وأضعف المصـادر ما كان فيه الألف واللام [6] .

واسم الفاعل كذلك يعمل عمل الفعل بشروط ، لأنـه فـرع عليه في الإعمال "لأن الفروع تنحط أبداً عن درجـات الأصـول"[7] ، فإذا أريد باسم الفاعل "ما أنت فيه وهو الحال أو الاستقبال صـار مثله – أي مثل الفعـل – مـن جهـة اللفـظ والمعنـى ، فجـرى مجـراه

---

(١) انظر الإنصاف ١ : ٩٢ رقم المسألة : ١٤

(٢) شرح المفصل ٦ : ٧٨.

(٣)شرح المفصل ٦ : ٥٩ .

(٤) الموضع السابق .

(٥) انظر الأشباه ١ : ١٨٥ مبحث : الأفعال نكرات .

(٦)شرح المفصل ٦ : ٦٠ .

(٧)شرح المفصل ٦ : ٧٨.

وحمل عليه في العمل ، ولقوة مشابهته الفعل أعمل عمله مقدّماً ومؤخرا ، فتقول : هذا ضاربٌ زيدا ، وهو عَمْراً مكرم"[1] وجرت مبالغات اسم الفاعل مجراه في الإعمال .

أما الصفة المشبهة باسم الفاعل ، فهي دون اسم الفاعل في المنزلة ، لأن المشبه بالشيء يكون دون ذلك الشيء في الحكم ، فلذلك ضاق نطاق عمل الصفة المشبهة حتى انحصر في شيئين لا غير ، هما ضمير الموصوف ، والثاني ما كان من سبب الموصوف ، ولا تعمل في الأجنبي [2] . تقول مررت برجل حسنٍ ، فيكون في حسن ضمير يعود إلى الموصوف ، وهو في موضع رفع بحسن ، وتقول : مررت برجل حسنٍ وجْهُهُ ، فترفع الوجه بحسن ، ولولا الهاء العائدة على رجل من وجهه لم تجز المسألة [3] .

أما العامل في الإضافة فهو حرف الجر مذكوراً أو مقدّراً ، وليست الإضافة هي العاملة للجرّ، وإنما هي المقتضية له . ويرى الشارح أنّ العامل يختلفُ عن المقتضي "فالمعنيّ بالمقتضي ههنا أنّ القياسَ يقتضي هذا النوعَ من الإعراب لتقع المخالفة بينه وبين إعراب الفاعل والمفعول فيتميز عنهما ، إذ الإعرابُ وُضع للفرق بين المعاني" [4] وبناءً على ذلك يكون عاملُ الجرِّ في الإضافة لفظياً حتى لو كان مقدراً ، فإن المقدّر في حكم الملفوظ.

وآخر عامل من هذه العوامل اللفظية القياسية الأسماء الجامدة العاملة في التمييز لشبهها باسم الفاعل ، فقولك : هذا راقودٌ خلاً

---

(١) شرح المفصل ٦ : ٨٠ .
(٢) شرح المفصل ٦ : ٨١ ، ٨٢ .
(٣) شرح المفصل ٦ : ٨٢ .
(٤) شرح المفصل ٢ : ١١٧ .

ومَنَوان سمناً ، إذا نونّت نصبت ما بعدها على التمييز الذي هو شبيه بالمفعول ، لأنه يأتي آخراً بعد استقلال الفاعل بفاعله ، كما تقول: ضاربٌ زيداً ، فإذا أسقطنا التنوين ، فإن التمييز يصبح مجرورا بالإضافة ، كما أنّ المفعول به بعد اسم الفاعل يُجرّ بالإضافة في قولك : هذا ضاربُ زيدٍ . ويرفض الشارح أن يكون العاملُ في التمييز معنوياً، لأن التمييز شبيه بالمفعول به ، والمعاني لا تعمل في المفعول به [١] .

وهذه العوامل القياسية سميت بذلك لأن كلّ واحد منها يصح أن يقال فيه : كلُّ ما كان كذا فإنه يعمل كذا ، كقولنا : غلام زيدٍ، لّما رأيت أثر الأول في الثاني وعرفت علته قست عليه : ضَرْبُ زيدٍ وثَوْبُ بكر" [٢] .

أما العواملُ اللفظية السماعية فقد جعلها الإمام عبد القاهر في اثنتي عشرة مجموعة ، تشتمل كلُّ مجموعةٍ على عدد من العناصر تشترك في العمل نفسه ، وإن اختلفت معانيها في أنفسها ، والمقصود بالعوامل السماعية" هو ما صحّ أن يقال فيه : هذا يعمل كذا ، وهذا يعمل كذا ، وليس لك أن تتجاوز" [٣] ، فليس لنا مثلا أن نقول : إنّ " إلى " تجرّ، فلمَ لْم تَجْزم ؟ بل نقتصر في إعمالها على ما جرى عليه اللسان العربي .

وأولى هذه المجموعات حروف الإضافة والجر [٤] ، وهي

---

(١) شرح المفصل ٢ : ٧١ .
(٢) التعريفات : ٩٧ .
(٣) التعريفات : ٩٧ .
(٤) حروف الجر تنقسم إلى ثلاثة أقسام : منها تسعة حروف لازمت الحرفية هي : من ، إلى ، حتى ، في ، الباء ، اللام ، رب ، واو القسم ، تاء القسم ، وخمسة منها قد تستعمل أسماء هي : على ، عن ، الكاف ، منذ ، مذ ، وثلاثة منها مشترك بين الفعلية والحرفية وهي : حاشا ، عدا ، خلا .

حروف إضافة لأنها تضيف معاني الأفعال قبلها إلى الأسماء بعدها ، وتسمى بحروف الجر لأنها تجرّ ما بعدها من الأسماء . وهذه الحروف وهي سبعة عشر حرفا متساوية في إيصال الأفعال إلى ما بعدها ، وعملِ الخفض ، وإن اختلفت معاني بعضها عن بعض ، وقد استخدمها العرب لأنّ بعض الأفعال ضعفت في العرف والاستعمال عن أن تفضي إلى الأسماء بعدَها ، فاحتاجت إلى ما تستعين به إلى الوصول ، فاستعانت بحروف الخفض هذه ، فهذه الحروف إنما جيء بها مقوية ومُوصِلةً لما قبلها من الفعل أو ما في معناه إلى الاسم بعدها ، ولابدَّ لها من تعليق بالفعل ، وهي إنما عملت لشبهها بالأفعال واختصاصها بالأسماء ، ويرى الشارح أن حرف الجر يتنزل منزلة جزء من الاسم من حيث كان وما بعده في موضع نصب ، وبمنزلة جزء من الفعل من حيث تعدّى به [(١)] ، والملاحظ هنا أن الشارح تبنى رأي ابن جني وردد كلامه [(٢)] وإن لم يشر إليه كعادته ، كما ذكرنا ذلك قبل.

وثانية هذه المجموعات هي الحروف التي تنصب الاسم وترفع الخبر ، وعملها فرع على عمل الفعل ، لأنها تشبهه ، وهذا الشبه من وجهين : أحدهما من جهة اللفظ ، وهو بناؤها على الفتح ، وكونها على أكثر من حرفين ، وكون المضمر يتصل بها . والآخر من جهة المعنى ، من قبل أن هذه الحروف تطلب الأسماء وتختص بها ، فتنصب وترفع ، كما أن الفعل يرفع وينصب، لذلك شبّهت بالأفعال التي تقدَّم مفعولُها على فاعلها [(٣)] ، ولا يجوز تقديم اسمها

---

(١) شرح المفصل ٨ : ٧ ، ٨ .

(٢) سر الصناعة ١ : ١٢٤ .

(٣)شرح المفصل ٨ : ٥٤ وانظر ١ : ١٠٢ .

عليها ولا خبرها ، ولا تقديم الخبر على الاسم ، وذلك لعدم تصرف هذه الحروف وكونها فروعاً على الأفعال في العمل ، فانحطت عن درجة الأفعال ، فجاز التقديم في الأفعال ، ولم يجز في هذه الحروف إلا إذا كان الخبر شبه جملة[١] .

أما المجموعة الثالثة من هذه العوامل فهي من حرفين يرفعان الاسم وينصبان الخبر ، وهما (ما) و (لا) المشبهتان بليس ، وكان القياس ألاّ تعملا شيئاً لأنّهما تدخلان على الأسماء والأفعال ، وعوامل الأسماء لا تدخل على الأفعال ، كما أن عوامل الأفعال لا تدخل على الأسماء ، إلا أن أهل الحجاز شبّهوا "ما" بـ "ليس" فأعملوها عملها ، لأنها تشبهها من جهة النفي ، ومن جهة الدخول على المبتدأ والخبر ، وبها ورد التنزيل ﴿ما هذا بَشَراً﴾[٢] و ﴿ما هُنّ أمهاتِهم﴾[٣] ولأنّها ليست في قوة "ليس" فإنّهم اشترطوا شروطاً لإعمالها ، فلا يجوز تقديم خبرها على اسمها ، ولا دخول حرف الاستثناء بين الاسم والخبر ، وذلك لانحطاطها عن رتبة الأصل . أما "لا" فإنَّ حكمها حكم "ما" ولا تعمل إلا بشروط أيضاً ، وشبهها بـ "ليس" أيضاً كشبه "ما"[٤] .

أما المجموعة الرابعة فهي حروف تنصب الاسم المفرد فقط ، وهي واو المعية ، وإلاّ وأدوات النداء "يا وهيا وأيا وأي والهمزة" .

---

(١) شرح المفصل ١ : ١٠٣ .

(٢) يوسف : ٣١/١٢ .

(٣) المجادلة ٥٨/٤٢ قال ابن مجاهد : قرأ عاصم في رواية المفضل "ما هن أمهاتُهم" رفعاً ، ولم يختلف في أن الحرف نصب في لفظ حفص "ما هنّ أمهاتِهم" ولم يروه عن عاصم غيره. وقرأ الباقون "ما هن أمهاتِهم" نصباً . كتاب السبعة ٦٢٨.

(٤) شرح المفصل ١ : ١٠٨ ، ١٠٩ .

وسبق لنا أن ذكرنا في مبحث العوامل المعنوية ما ذهب إليه الكوفيون من أن عامل النصب في المفعول معه هو " الخِلاف" وبيّنا هناك رأي الشارح الذي هو مذهب سيبويه أيضاً ، والذي يذهب إلى أن العامل في المفعول معه هو الفعل وإن لم يكن متعدياً إلا أنه قويَ بالواو [1] .

أما الاستثناء فالعامل فيه هو الفعل المقدّم ، وإنّما كان عمله بواسطة إلا ، لأنّها لمّا دخلت الكلام قوت الفعل ، وأحدثت فيه معنى الاستثناء ، ولم يجز أن تعمل إلا بنفسها ، لأنّ العامل يجب أن يكون له اختصاص ، ولما لم يكن لإ لاّ اختصاص بالاسم لم يجز أن تعمل فيه [2] وهنا أيضاً يؤيد الشارح مذهب سيبويه ، وينقض رأي الكوفيين وبعض البصريين فيما ذهبوا إليه خلافاً لسيبويه .

وأما المنادى فإنَّ العامل فيه فعل مضمر ، تقديره : أنادي أو أريد أو أدعو "ولا يجوز إظهار ذلك ولا اللفظ به ، لأن "يا" قد نابت عنه ، ولأنك إذا صرحت بالفعل وقلت : أنادي أو أريد كان إخباراً عن نفسك ، والنداء ليس بإخبار ، إنما هو نفس التصويت بالمنادى ، ثم يقع الإخبار عنه فيما بعد ، فتقول : ناديتُ زيداً [3] فالعامل في المنادى إذن ليس أداة النداء النائبة عن الفعل كما ذهب المبرد ، وليس أداة النداء التي هي من أسماء الفعل كما ذهب الفارسي في بعض كلامه ، إنما العامل هو الفعل المضمر المقدر. وهذا مذهب سيبويه ، وهو ما أيده الشارح والماتن معاً .

---

(١)شرح المفصل ٢ : ٤٨ وانظر ص ٣٠٥ من هذه الرسالة .

(٢)شرح المفصل ٢ : ٧٦ .

(٣)شرح المفصل ١ : ١٢٧ .

ونلاحظ أن هذه المجموعة من العوامل ، ليست هي العاملة ذاتها ، وإنما هي نائبة عن العامل الأصلي الذي هو الفعل ، ونسبة العمل إليها إذا وقعت إنما هي على المجاز ، وإن كان هناك من النحاة من عدَّها عاملة بأنفسها ، والشارح اعتمد في آرائه التي قدمها على تحليله للكلام، وإعادته بالتقدير إلى بنيته العميقة الأصلية، حيث ظهرت له العلائق التركيبية من مقاصد المتكلم ، فوجد العامل الحقيقي ظاهراً في التقدير ، يدلّ على هذا ما نراه لديه من تحليل للجمل ، وتقدير لما حذف منها ، ووضع للكلم في مواضعه من السياق .

أما المجموعة الخامسة من العوامل ، فهي عوامل نصب المضارع ، وهي عوامل لفظية ، وهي : أنْ ولَنْ وكي وإذنْ ، وهذه الأربعة تنصب الفعل بنفسها ، وما عداها فبإضمار (أن) وأصل هذه العوامل هي (أن) وسائر النواصب محمولة عليها ، وإنما عملت لاختصاصها بالأفعال ، واختص عملها بالنصب لشبهها بـ "أن" المخففة من الثقيلة "أنّ" الناصبة للاسم ، وهي تشبهها لفظاً ، كما تشبهها معنى من قبل أن كلاً منهما تكون مع ما بعدها في تأويل مصدر [1] .

أما المجموعة السادسة فهي عوامل جزم المضارع ، وهي قسمان ، حروف وأسماء وسنقتصر ههنا على ذكر القسم الاول ، وهو الحروف الجازمة لأنها الأصل في عمل الجزم" وإنما عملت لاختصاصها بالأفعال دون الأسماء ، والحرف إذا اختصّ عمل فيما

---

(١)شرح المفصل ٧ : ١٥ .

يختصّ به" [1] وهذه الحروف هي لمْ ولّما ولام الأمر ولا الناهية وإن الشرطية ، ويرى الشارح أن هذه العوامل "قد أثرت في الأفعال تأثيرين ، وذلك أنّ "إنْ" نقلت الفعل إلى الاستقبال والشرط ، و"لم" نقلته إلى الماضي والنفي ، و"لما" كذلك ، إلا أنّ "لما" لنفي فعل معه قد ، و(لم) لنفي فعلٍ ليس معه قد" [2] وتابع الشارح تعليل عمل هذه الحروف الجزَمَ مما لسنا بسبيله ههنا .

وفي المجموعة السابعة تأتي عوامل جزم المضارع الاسمية [3]، فالأسماء هي : مَنْ وما ، ومهما وأيْ ، والظرفية هي : أنى ، وأين ، ومتى وحيثما والحرفية هي : إذ ما وإذا ما .

وهذه الأسماء لم تعمل في المضارع بأصالتها في أنفسها ، وإنما عملت فيه لتضمنها معنى (إنْ) الشرطية بدليل أن "مَنْ" إذا خرجت عن معنى "إنْ" إلى الاستفهام أو إلى معنى (الذي) لم تَجْزِم. وكذلك سائرها[4] .

وأما المجموعة الثامنة من العوامل فهي أسماء تنصب على التمييز أسماء نكرات بعدها ، وهي الأعداد المركبة ، من أحد عشر إلى تسعة عشر ، وكم في الاستفهام ، وكأين وكذا في نحو : كأين رجلاً عندك ، وعندك كذا درهماً .

وواضح أنّ التمييز بعدَ الأعداد المركبة لا يكون إلاّ منصوباً ، وهو مشبّه في ذلك بالمفعول ، كما هو مشبه بالحال ، لأنه يرفع

---

(١)شرح المفصل ٧ : ٤٠ .
(٢)شرح المفصل ٧ : ٤١ .
(٣)شرح المفصل ٧ : ٤٤ .
(٤)شرح المفصل ٧ : ٤١ ، ٤٢ ، ٤٣ .

الإبهام ويزيله ، وهو يشبه المفعول من حيث كونه يقع آخراً ، فهو يأتي فضلة بعد تمام الكلام "[1] ويستخلص من كلام الشارح أن العامل في التمييز في هذا الموضع هو أن أحدَ عشرَ وما جرى مجراها إنما عملت فيما بعدها لأنّها في حكم المنون ، إذا كان المراد منه العطف ، وإنما حذف التنوين منه للبناء الذي أوجب سقوطه ، وكذلك مشابهته للحرف.

وأما "كم" الاستفهامية فإنها تعمل وكأنها عدد منونٍ ، أو فيه نون ، نحو : أحد عشر، وعشرين ، فإذا قلت : كم درهماً لك، فتعمل كم في الدرهم كما تعمل العشرين" وكل ما حسنٍ أن تعمل فيه العشرين تعمل فيه كم ، وإذا قبح للعشرين أن يعمل قَبُح ذلك في كم لأن مجراهما واحد" [2] .

وأما "كأين" فإنها تعمل فيما بعدها النصب : كأين رجلاً أتاني ، ويقصد بها التكثير ، و"إنما نصبوا بها للزوم التنوين لها ، والتنوين مانع من الإضافة ، فعدل إلى النصب لأنها للتكثير ، بمنزلة "كم" في الخبر ، تخفض مميزها عند قوم وتنصبه عند آخرين ، والخفض هنا ممتنع ، قال سيبويه : لأن المجرور بمنزلة التنوين ، فلذلك نصبوا ما بعدها ، وأكثر العرب لا يتكلمون بها إلا مع "مِنْ" نحو قوله تعالى ﴿وكأيِّنْ من قريةٍ أهلكناها﴾[3] .

---

(١) شرح المفصل ٧ : ٤٠ .

(٢) شرح المفصل ٤ : ١٢٦ ، ١٢٧ ، ١٢٩ .

(٣) الحج : ٤٥/٢٢ . قال ابن الأنباري : الكاف في موضع نصب بفعل مقدر يفسره هذا المظهر، وتقديره : وكأين من قرية أهلكتها أهلكتها. الا أنه اكتفى بقوله : (أهلكتها) وهذا إنما يصح اذا جعلت (أهلكتها) خبراً ، فإن جعلتها صفة لـ(قرية) لم يجز أن تكون مفسرة لفعل مقدر .. انظر البيان في غريب إعراب القرآن ٢ : ١٧٧ ، ١٧٨ .

وحمل الشارح "كأين" في العمل على "كم" فكأنها بمنزلة "كم" في الخبر ، ولم يفصّل القول فيها ، وإن كان قد أشار إلى عملها [1]

ونجد أن أصل العمل في هذه المجموعة إنما يعود إلى كون هذه العوامل منونة أو في حكم المنونة ، وكنا رأينا أن المنون إنما عمل لشبهه باسم الفاعل الذي يعمل في نحو ضاربون زيداً ، كما تقدم في العوامل القياسية.

وأما المجموعة التاسعة من العوامل فهي أسماء الأفعال ، منها ما يعمل النصب وهي : رويدَ وبَلْهَ ودونكَ وعليك وها وحيّهل ، ومنها ما يعمل الرفع وهي هيهات وشتان وسرعان .

ويرى الشارح أنها عملت للشبه الواقع بينها وبين الأفعال ، وذلك لأنها لّما كانت عوضاً عن اللفظ بالفعل ، ونائبة عنه أعملت عمله ، فما ناب منها عن الفعل المتعدي تعدّى نحو قولك : رويدَ زيداً ، وما ناب منها عن اللازم كان لازماً نحو : شتان زيدٌ وعمرو[2] .

وأما المجموعة العاشرة فهي الأفعال الناقصة "كان وأخواتها" وهي من العوامل الداخلة على المبتدأ والخبر ، وسميت بناقصة لعدم دلالتها على الحدث ، فهي ليست أفعالاً إلا من جهة اللفظ والتصرف ، وفائدتها أنها تفيد زمان وجود الخبر ، فهي تشبه أفعال اليقين والشك من حيث دخولهما على المبتدأ والخبر ، ومن حيث تعلقهما بالخبر " قال سيبويه في التمثيل : تقول : (كان) عبد الله

---

(١) شرح المفصل ٤ : ١٣٦ .

(٢)شرح المفصل ٤ : ٢٥ .

أخاك ، فإنما أردت أن تخبر عن الأخوة ، وأدخلت كان لتجعل ذاك فيما مضى ، وذكرت الأول ، كما ذكرت الأول في ظننت" [1].

ولما كانت هذه الأفعال مُشْبهةً للفعل من جهة اللفظ ، وجب لها أن ترفع المبتدأ وتنصب الخبر ، تشبيها للفعل في رفع الفاعل ونصبه المفعول به ، فإن قيل : لم يذكر الشارح هذا في باب الفاعل والمفعول ؟ قيل : لأن الفاعل والمفعول متغايران ، والمبتدأ والخبر متحدان .

فالشارح ههنا يدعم ما أومأ إليه سيبويه وأيده الزمخشري من أن عمل الأفعال الناقصة ليس بأصالتها ، وإنما لشبهها بأفعال القلوب[2] .

وأما المجموعة الحادية عشرة فهي أفعال المقاربة ، وعملها هو عمل الأفعال الناقصة ، فهي في عملها محمولة على باب كان في رفع الاسم ونصب الخبر ، والجامع بينهما الدخول على المبتدأ والخبر، وإفادة المعنى في الخبر[3] .

وأمّا المجموعة الثانية عشرة فهي أفعال المدح والذم "نِعْم وبئس" ، ولابدّ لها من فاعل لضرورة انعقاد الكلام واستقلال الفائدة ، فهي ترفع فاعلاً ، ولا يكون فاعلها الظاهر إلا جنساً ليكون عاماً ، وليدل على أن الممدوح والمذموم مستحق للمدح والذم في ذلك الجنس ، فإذا لم يكن الفاعل ظاهراً فإنها ترفع فاعلا

---

(١)شرح المفصل ٧ : ٨٩ .

(٢)شرح المفصل ٧ : ٩٠ . وانظر كتاب سيبويه ١ : ٢١ .

(٣)شرح المفصل ٧ : ١١٥ .

مضمراً كما في قولك : نعم رجلاً زيد ، وبئس غلاماً عمرو[١] .

وأما المجموعة الثالثة عشرة والأخيرة من العوامل السماعية فهي أفعال القلوب ، المعروفة بأفعال الشك واليقين ، وهي ظننت وحسبت وخِلْت وزعمت ورأيت ووجدت ، وهي أفعال غير مؤثرة، وإنما هي أمور تقع في النفس ، وهي ضعيفة في العمل في المفعولين "وإنما أُعملت لأنَّ فاعلها قد تعلق ظنه أو علمه بمظنون أو معلوم ، كما أن قولك : ذكرت زيداً يتعدى إلى زيد ، لأن الذكر اختصّ به ، وإن لم يكن مؤثراً فيه ، فلذلك تعدّت هذه الأفعال وإن لم تكن مؤثرة "وتدخل هذه الأفعال على المبتدأ والخبر ، ومعناها متعلق بهما جميعاً لا بأحدهما وتنصبهما ، "لأن الفعل إذا اشتغل بفاعلٍ ورفعه ، فجميع ما يتعلق به غيره يكون منصوباً ، لأنه يصير فضلة" [٢] .

هذا استعراض شامل للعوامل جميعاً ، وهي عوامل نص عليها سيبويه ومَنْ بعده ، وأتى شارح المفصل فتبناها ووضح عملها وطبيعته ، ورد على الكوفيين ما انفردوا به من القول ببعض العوامل التي لم يقرها البصريون .

وتطرق ابن يعيش كثيراً إلى خلاف النحاة في العامل ، وسبق أن ذكرنا أن النحاة قد يتفقون في الحكم ، ويختلفون في العامل ، كما يختلفون في العلّة . وكان الشارح يجد في مواضع الخلاف في العامل مجالاً رحباً لذكر الآراء ولترجيح ما يذهب إليه ، ففي

---

(١) شرح المفصل ٧ : ١٣٠ ، ١٣١ .
(٢)شرح المفصل ٧ : ٧٨ .

مبحث المضارع اختلفوا في عامل رفعه ، – وكلهم مجمعون على الرفع – فمنهم من ذهب إلى أن التجرد هو العامل ، ورفض الشارح هذا ، وذلك لأن التجرد عامل عدميّ محض "لأن التعرّي هو عدم العامل ، والعامل ينبغي أن يكون له اختصاص بالمعمول ، والعدم نسبته إلى الاشياء كلها نسبة واحدة ، لااختصاص له بشيء دون شيء ، فلا يصح أن يكون عاملا" [1] ورأى الكسائي أن عامل الرفع في المضارع هو الزوائد الأربعة في أوله ، ولم يغفل الشارح هذا "لأن هذه الزوائد إذا دخلت الفعل صارت من نفس الفعل ، كحرف من حروفه ، وجزء الشيء لا يعمل في باقيه ، لأنه يكون عاملا في نفسه"[2] .

كما عرض لخلافهم في العامل في البدل ، فقد أكد الزمخشري أن البدل مستقل بنفسه ، وأنه ليس من تتمة الأول ، فهو يستقل بعامله ، فإذا قلت : رأيت أخاك زيدا ، فتقديره : رأيت أخاك رأيت زيداً "فذلك المقدر هو العامل في البدل ، إلا أنه حذف لدلالة الأول عليه ، فالبدل من غير جملة المبدل منه . هذا مذهب أبي الحسن الأخفش وجماعة من محققي المتأخرين ، كأبي علي والرماني وغيرهم" [3] وأيد هؤلاء ما ذهبوا إليه بكون عامل البدل ظهر في مواضع ، في مثل قوله تعالى ﴿وقال الملأ الذين استكبروا من قومه للذين استُضْعِفوا ، لمن آمن منهم﴾[4] فقوله :

---

(١) شرح المفصل ٧ : ١٢.

(٢) المرجع السابق.

(٣) شرح المفصل ٣ : ٦٧ .

(٤) الأعراف : ٧٥/٧ .

"لمن آمن منهم" بدل من الذين استضعفوا ، وهـو بـدل بعـض من كل "فلو كان العامل في البدل هـو العـامل في المبـدل منـه لأدّى ذلك إلى محال ، وهو أن يكون قد عمل في الاسم عـاملان ، وهمـا اللام الأولى واللام الثانية" [1] ثم يعرض الشارح رأي سيبويه والمبرد والسيرافي في كون العامل في البدل هو العامل في المبدل منه كالنعت والتأكيد ، ويرفض الشارح هذا المذهب ، لتضافر الأدلة لديـه علـى تأييد المذهب الأول.

إن ابن يعيش لا يختلف عن النحاة ممـن كـانوا قبلـه أو جـاؤوا بعده في موقفه من نظرية العـامل ، فإنـه أخـذ بهـا ، وجعلهـا أصـلاً وعماداً في النحـو ، فهـو يـأخذ بالعـامل المعنـوي ، ويقـول بعـاملين معنويين فقط ، هما الابتداء والمضارعة ، وسـائر العوامـل لديـه مـن الضرب اللفظي ، وهو يعلل عمل كل منها ، ولا يدعهـا غفـلاً مـن العلل، ونستطيع القول إنه يقدم لنا العامل المعلل عملُـه. ولم يعـرض ابن يعيش لما عرض له أبو الفتح بن جني مـن أن المتكلـم هـو عـامل الرفع والنصب ... وذلك لأنه لا جدوى من إثارة هذه المسألة ذات الأساس الكلامي ، ولأنه كان يدرك مرامي ابن جني ، فهـو يعـرف أن أبا الفتح يقول بالعوامل اللفظية والمعنوية ، وأن عمل العوامـل لا يكون إلا بالاقتران للدلالة على المعاني ، وأنه لم يصرح بما صرح به إلا بتأثير مذهبه الاعتزالي ، والشارح في غنى عن إثـارة مسـألة مـن مسائل المعتزلة في عهد سادت فيه عقيدة الأشـاعرة وأصبـح جمهـور أهل السنة منهم.

وكذلك لا نجد في شرح ابن يعيش تأثـيراً لمـا ذهـب إليـه ابـن

---

(١) شرح المفصل ٣ : ٦٧.

حزم ومن بعده ابنُ مضاء مـن محاربـة علـل النحـو وعواملـه . وإنمـا كان يسير على سنن المتقدمين في ذلك ومن تلاهم من المتأخرين.

إن فكرة العامل في أساسها إنما كانت سبيلاً إلى جلاء المعـاني والكشف عنها ، وإننـا نشـير إلى هـذا كـي لا يُتوهّـم أن النحـاة – ومنهم الشارح – يقولون بعوامل لفظية لا علاقة لها بالمعـاني ، فقـد رأينا في مواضع كثيرة أن المعنى هو الذي يحـدد الإعمـال أو الإلغـاء أو التعليق ، كما في مبحث أفعال القلوب ، الـتي لا تعمـل مطلقـاً ، بل تتعرض للإلغاء ويعلق عملها إذا تطلب المعنى مثل هذا الإلغاء أو التعليق ، وقد تقتصـر علـى مفعـول واحـد إذا انـتزعت عنهـا دلالـة الشك أو اليقين .

واسم الفاعل عامل لفظـي ، ولكنـه لا يعمـل إلا إذا أريـد بـه معنـى الفعـل المضـارع ، والحـروف المشـبهة بـالفعل لم تعمـل إلا لمشابهتها الفعـل لفظـا ومعنـى . وإن تـأمل كـلام الشـارح في هـذه العوامل اللفظية وتعليله عملها يعيد إلى ذاكرتنا قول ابن جني المتقـدم ذكره ، وهو أن هذه العوامـل اللفظيـة راجعـة في حقيقتهـا إلى أنهـا معنوية .

ونحن لا يهمنا اليوم كثيراً أو قليلاً الخلافُ في هذه العوامـل ، ولا الجدال فيها ، ولكنْ لنا أن نحصد نتائجهـا ونتبنـى منهـا مـا هـو أكثر عمقاً ونفعاً في تحليلنا للكلام وفهمنا لـه ، لأن فهـم الكـلام في نهاية التحليل وخاتمة المطاف إنمـا يتوقـف علـى معرفـة العلائـق بـين مفردات التركيب .

رابعاً – الإجماع :

الإجماع من مصطلحات أصول الفقه ، ويعني لدى الأصوليين "اتفاقَ المجتهدين من أمة محمد صلى الله عليه وسلم في عصرٍ على أمرٍ ديني"[1] فلمّا استخدمه النحاة اتّجهوا به إلى أن المرادَ منه "إجماع نحاة البلدين : البصرة والكوفة"[2] واتخذ التعبير عن اتفاق الآراء والإجماع في كتاب سيبويه عبارة ما اتفق عليه لدى العرب ، وأجمعوا على قوله ، كأن يقول : والعربُ تقول ، وسمعنا العرب الفصحاء يقولون[3] ، ولا نعلم أحداً يوثق بعلمه قال خلاف ذلك [4] . وكذا قول العرب وقول الخليل[5] ، وليس من العرب أحدٌ إلا يقول في تصغير نَاسٍ : نويس[6] ، ولا يقولون وَدَعَ ، استغنوا بترك[7] ، ويرى المبرِّد في إجماع النحويين أصلاً ، وقال : " إن اجماعهم حجّة على من خالف منهم" [8] أما ابن جني فلا يرى في إجماع أهل البلدين "البصرة والكوفة" حجة " إلا إذا أعطاك خصمك يده ألا يخالف المنصوص والمقيس على المنصوص ، فأما إن لم يعط يده بذلك فلا يكون إجماعهم حجة عليه .. وإنّما هو عِلْمٌ منتزع من استقراء هذه اللغة، فكل من فرق له عن علةٍ صحيحة وطريق نَهْجَةٍ كان خليلَ نفسه وأبا عمرو فكره". [9] إلا أنّ ابن جني

---

(١) التعريفات وانظر المستصفى ١ : ١٧٣ وكشف الأسرار ٣ : ٩٤٦ .
(٢) الاقتراح ٨٨ .
(٣) كتاب سيبويه ٢ : ٧٧ .
(٤) كتاب سيبويه ٢ : ٨٥ .
(٥) كتاب سيبويه ٢ : ١١٢ ، ١٦٤ .
(٦) كتاب سيبويه ٢ : ١٢٥ .
(٧) كتاب سيبويه ١ : ٧ .
(٨) المقتضب ٢ : ١٧٥ .
(٩) الخصائص ١ : ١٨٩ ، ١٩٠ والاقتراح : ٨٨.

لا يلبث أن يقول بأنه لا يسمح لمن يريد الخلاف" بالإقدام على مخالفة الجماعة التي قد طال بحثها وتقدم نظرها .. إلا بعد أن يناهضه إتقاناً ويثابته عرفاناً ، ولا يخلد إلى سانح خاطره ، ولا إلى نزوة من نزوات تفكّره"[1] ورأى السيوطي أن إجماع العرب حجة[2] ، ولكنه لم يلبث أن اعترف بالعجز عن إدراكه فقال : "ولكن أني لنا بالوقوف عليه ، ومن صوره أن يتكلم العربي بشيء ويبلغهم ويسكتون عليه"[3] وكذلك نجد في كتب أصول الفقه اعتراضا على هذا الأصل ، بل إننا نجد أن منهم من ذهب إلى أن "الإجماع لا يوجد إلى يوم القيامة"[4] لتعذّر ذلك ، وأنكربعض المتكلمين هذا الأصل لأنّ "انتشار أهل الإجماع في مشارق الآرض ومغاربها يمنع نقل الحكم إليهم عادة ، فإذا امتنع ذلك امتنع الاتفاق "[5]

ولكن الأصوليين عموماً يرون أن الإجماع "لّما كان متصوراً في الأخبار المستفيضة يكون مُتَصَوّراً في الأحكام أيضاً ، لأنه كما يوجد سبب يدعو إلى إجماعهم على الأخبار المستفيضة ، يوجد أيضاً سبب يدعو باعتقاد الأحكام"[6] .

فإذا ما نقلنا هذا الأصل إلى المجال النحويّ ، فإننا نجد أن الأصل عند النحاة هو الاتفاق في الأحكام المستفيضة ، وهي

---

(١) الخصائص ١ : ١٩٠ والاقتراح ٨٨ .

(٢) الاقتراح ٨٨ .

(٣) المرجع السابق : ٨٩ .

(٤) كشف الأسرار ٣ : ٩٤٦ وانظر المستصفى ١ : ١٧٣ .

(٥) كشف الأسرار ٣ : ٩٤٧

(٦) كشف الأسرار ٣ : ٩٤٧ والمستصفى ١ : ١٧٣ .

الأحكام الأساسية المنصوص عليها ، فالإجماع منعقد مثلا على رفع الفاعل ونصب المفاعيل وجرّ المضاف إليه ، ورفع المبتدأ والخبر ونصب الحال والتمييز ، وما شابه ذلك ، ومثل هذه الأحكام لا تحتاج إلى نص على الإجماع عليها ، لذلك تأتي على أنها من القواعد المقررة ، لأنها من المجمع عليها ولم نقف على خلاف فيها . أما إذا طلبنا الإجماع على العلة فهذا ما لايكاد يوقف عليه لأن باب الاجتهاد في العلّة مفتوح ، ولم يقتصر الخلاف في العلة على البصريين والكوفيين ، بل كان أيضاً بين البصريين أنفسهم ، وبين الكوفيين أنفسهم أيضاً . وكذلك أمر الخلاف في الأحكام الفرعية يصعب أو يستحيل أن تصل فيه إلى الإجماع.

على كل حال فإننا لا نجد صدى واسعاً لهذا الأصل في كتب النحاة ، وإنما ينحون إلى الاحتجاج بكثرة الاستعمال وكأنها تمثل ضرباً من ضروب الإجماع في نظرهم ، وقد يعبرون عن إجماع مذهبي ، كأن يقولوا : ذهب أصحابنا ، أو : أكثرُ أصحابنا البصريين[١] ... ومن ذلك ما وجدناه لدى ابن يعيش في عبارة "مجمع عليه" في مبحث المبتدأ[٢] ، فهو يذكر أن الخبر عندما يكون اسم فاعل أو اسم مفعول أو صفة مشبهة باسم الفاعل ، فإنه يكون فيه ضمير مرفوع بأنه فاعل لابدّ منه ، لأن هذه الأخبار في معنى الفعل، وذلك في قولك : زيد ضارب ، وعمرو مضروب وخالد حسن .." وتحمّل هذه الأخبار الضمير مجمع عليه" [٣] ومما هو

---

(١)شرح المفصل ٢ : ٦١ .

(٢) شرح المفصل ١ : ٨٨ .

(٣) الموضع السابق .

قريب من الإجماع موافقة الأكثرية ، فنجده يقـول : وعليـه الأكـثر من أصحابنا".

وقد يتقرر الإجماع الجزئي سلباً بنفـي الخـلاف ، فممـا هـذه سبيله ما ذكره من أن الخبر إذا وقع "ظرفـاً أو جـاراً أو مجـروراً نحـو زيد في الدار وعمرو عندك ، ليس الخبر بالظرف على الحقيقة ، لأن الدار ليست من زيد في شيء ، وإنما الظرف معمول للخـبر ونـائب عنه ، والتقدير زيد استقر عنـدك أو حـدث أو وقـع ونحـو ذلـك . فهذه هي الأخبار في الحقيقة بلا خلاف بين البصريين" [1] وقد يعبر عن الإجماع بقوله : "قال النحويون"[2] وعبر عمـا ذهـب إليـه ابـن جني من جواز القياس على عودة الضمير المتأخر لفظاً ورتبة في مثـل قوله :

جَـــزَى رَبُّـــه عـــني عـــديَّ بـــنَ حـــاتِمٍ
جـــزاءَ الكـــلابِ العاويـــاتِ وَقَـــدْ فَعَـــلْ [3]

أقول : ذَهبَ إلى أنّ هذا خلاف ما عليه الجمهور [4] .

وفي باب إعمال الفعلين ، ذكر لنا الإجماع على جواز إعمـال أيِّهما شئت [5] ، ولكنَّ الخلاف حصل في الأوّلية. وكذلك نقل لنـا الإجماع على مفهوم الفـاعل ، فالفـاعل في عـرف النحويـين " كـل

---

(١) شرح المفصل ١ : ٩٠ .
(٢) شرح المفصل ١ : ٢٧ .
(٣) في نسبة البيت خلاف انظر الخزانة ١ : ١٣٤ وانظر الخصائص ١ : ٢٩٤ وأمالي ابن الشجري ١ : ١٠٢ وهمع الهوامع ١ : ٦٦ .
(٤)شرح المفصل ١ : ٧٦ .
(٥)شرح المفصل ١ : ٧٧.

اسم ذكرته بعد فعل ، ونسبت ذلك الفعل إلى ذلك الاسم ، وذلك في الإيجاب والنفي سواء[1] . والإشارة إلى الاطـراد والكـثرة إشـارة إلى الإجماع أو ما يشبهه كقوله : وهذا الحذف والإضمار وإن كـثر فهو فاشٍ في كلام العرب مطرد[2] ، أو يقول : لكـثرة اسـتعماله في كلام العرب[3] ، ولا حجة في القليل[4] .

ولا نجد لابن يعيش رأياً نظرياً في الإجماع ، وإنمـا نلمـح أثـره في أثناء ترجيحاته وموازناته .

■

---

(١)شرح المفصل ١ : ٧٤ .
(٢)شرح المفصل ١ : ١١٥ .
(٣)شرح المفصل ١ : ٩٢ .
(٤)شرح المفصل ١ : ٩٣ .



## الباب الرابع

# ابن يعيش والمذاهب النحوية

## الفصل الأول

# المذاهب النحوية في القرنين السادس والسابع

لا نريد بالبحث في المذاهب النحوية في عصر ابن يعيش أن نعود إلى أصول هذه المذاهب ، لندرس نشأتها وتطورها وأعلامها والمؤثرات فيها ، فإن هذا كله أشبع بحثاً ودرساً وفحصاً في عدد من المؤلفات الجامعية والبحوث الرصينة [1] ، وإنما نريد أن ننطلق مما استقر عند الباحثين جميعاً من مسلمات أولية مستندة إلى ما سبقها من الدراسات ونتائجها ، بعد فحصٍ وتأملٍ ومناقشةٍ لهذه النتائج.

وكنا في حديثنا عن كتاب الإيضاح لأبي علي الفارسي ، ألمحنا إلى أننا لا نؤيد الاتساع في التعددية في مذاهب النحو ، بله نسبةَ مذهب نحوي خاص لكلّ نحوي كما اقترح أحد الباحثين[2] . وموقفنا هذا ينطلق من مفهومنا للمذهب ، فالمذهب هو طريقة في التفكير والتطبيق ، تعتمد مجموعة مترابطةً من الأصول ، تكوّن

---

(١) نذكر على سبيل المثال كتاب المدارس النحوية للدكتور شوقي ضيف ومدرسة الكوفة للدكتور مهدي المخزومي ومدرسة البصرة للدكتور عبد الرحمن السيد.

(٢) تطور الدرس النحوي : ٨٠ .

وحدة عضوية منسقة ومتماسكة . ووحدة المذهب[1] لا تعني أن يتطابق أصحابه في آرائهم كلّها ، فهم متفقون على الأصول ، لكنهم كثيراً ما يختلفون في الفروع ، بل إن أحدهم قد يتبنى قضية ما أو مسألة ما من مذهب آخر دون أن يخرجه هذا عن مذهبه ، كما هو واضح عند أهل الفقه وأصحاب الكلام .

فإذا كنا ننطلق من هذا المفهوم للمذهب ، فإننا نجد أنفسنا أمام مذهب أساسي في النحو العربي ، هو المذهب البصري ، ففي كنفه وعلى يد أعلامه تمّ إرساء أصول النحو العربي ، وتقعيد قواعده ، واستنباط علله ، ووضع حدوده . ثم ولد المذهب الكوفي ونما متأخراً زمنياً عن المذهب البصري ، وقد تتلمذ أعلامه على كتاب سيبويه وآراء البصريين ، وأكثروا من الخلاف ، وما كان لنا أن نعدّه مذهباً مستقلاً – وإن كان في أساسه فرعاً على أصل – لولا اختلافه في المنهج وطريقة التقعيد عن المذهب البصري ، ويمكننا أن ندلّ بإيجاز على الاختلاف الأساسيّ بين المذهبين :

فالكوفيون والبصريون يأخذون بالقياس ، ولكنّ القياس لدى البصريين يجب أن يكون على الأعمّ والأكثر تداولاً ودورانا في كلام العرب. أما الكوفيون فإنهم يعتدّون بالشاهد الواحد ويعممون قاعدته[2] ، ويجعلونه نصاً يقيسون عليه ، ثم هم لا يتثبتون من رواتهم ، وخبر الكسائي مع أعراب الحطمية أشهر من أن يذكر[3] . فالبصريون كانوا أكثر دقة وأشد حيطة لأمرهم في

---

(١) انظر تفصيل القول في كلمة "مذهب" المعجم الفلسفي ٢/٣٦١ .

(٢) انظر مدرسة البصرة ١٤٥ وما بعدها ومدرسة الكوفة ٣٧٦ وما بعدها وأبو حيان النحوي : ٢٩٨ .

(٣) مجالس العلماء : ٤ .

قبول الشواهد ، وذلك لأنها الأساس الذي ستبنى عليه قواعد العلم الذي يقومون ببنائه ، وخبر أبي عمرو مع أبي خيرة ذو دلالة هامة[1] ، فهو يثبت أن البصريين كانوا يمتحنون الأعراب والرواة حتى الثقات منهم ، وذلك للتأكد من سلامة سليقتهم وعدم فسادها بمخالطتهم أهل المدن وغيرهم. ثم هم بعد ذلك يستنبطون القواعد المطردة . وهذه النزعة إلى طرد القواعد ظهرت معالمها عندهم مبكرة ، وتجلت في قول ابن أبي اسحاق ليونس وقد سأله : هل يقول أحد الصويق ؟ يعني السويق . قال : نعم ، عمرو بن تميم تقولها ، وما تريد إلى هذا ؟ عليك بباب من النحو يطرد وينقاس[2]. فهم يجمعون الشواهد الكثيرة ، من الرواة الثقات ، ويستنبطون قاعدتهم لتشمل الأعم الأكثر من كلام العرب ، ويرفضون تعميم الظاهرة الفردية المسموعة في أبيات شاذة أو مجهولة القائل ، أو منسوبة لأناس لا يعتد بروايتهم ، فإن ثبت لهم شذوذ في نصّ فصيح ، فإنهم يقبلونه ويحفظونه ولكنهم لا يقيسون عليه ، فنجد سيبويه مثلاً يقبل تحقيق الهمز في لغة الحجازيين في "نبي" ويراها مما يحفظ ، ولكنه يرى هذا رديئاً قليلاً على الرغم من وروده في قراءة قرآنية[3] . فالبصريون كانوا ينهجون نهجاً علمياً في التثبّت من الرواية ، وفي شمول الاستقراء ، وفي القياس على الأكثر ، واستنباط القواعد مما كثر لتطّرد في سائر ما يولّد من الكلام على نسقها ، وقد لاحظ العلماء من المتأخرين ذلك ، فإننا نجد السيوطي مثلاً يصرح بأنهم اتفقوا "على أن البصريين أصحّ قياساً لأنهم لا يلتفتون

---

(١) مجالس العلماء : ٥ .

(٢) طبقات فحول الشعراء ١ : ١٥ وانظر طبقات النحويين للزبيدي : ٢٦ .

(٣) كتاب سيبويه ٢ : ١٧٠ .

إلى كل مسموع ، ولا يقيسون على الشاذ ، والكوفيون أوسع رواية"[١] ونقل عن علم الدين اللورقي قوله في شرحه للمفصل : "الكوفيون لو سمعوا بيتاً واحداً فيه جواز شيء مخالف للأصول جعلوه أصلاً وبوّبوا عليه" [٢] وهذا المذهب هو الذي حدا بالدكتور المخزومي أن يعبر عن إعجابه الشديد بالمذهب الكوفي بقوله : "بأنه أبعد ما يكون عن الأخذ بأسباب المنطق ، أو التعلق بأساليب الفلاسفة"[٣] .

وإن هذا الاختلاف المنهجي بين البصريين والكوفيين هو المسوّغ الوحيد للنظر إليهما على أنهما مذهبان مختلفان، على الرغم من أنّ ما اتفقا فيه من الأحكام الكلية والجزئية أكثر مما اختلفا فيه.

وقد استطاع النحاة إحصاء مسائل الخلاف وصنّفوا فيها ، وما عدا هذه المسائل يدخل فيما اتفقوا عليه أو فيما لم يختلفوا فيه . فلا يمكننا إذن أن ننسب نحوياً إلى المذهب الكوفي لأنه يقول إنّ "مِنْ" تأتي لابتداء الزمان[٤] ، والبصريون يقولون إنها لابتداء المكان[٥] ، أو لأن هذا النحوي يقول : إن أصل الاسم من الوسم وليس من السموّ مثلاً ، إنّ المسوغ الوحيد – في نظرنا – لنسبة

---

(١) الاقتراح : ٢٠١ ، ٢٠٢ .

(٢) الاقتراح : ٢٠٢ .

(٣) مدرسة الكوفة : ٣٨٠ .

(٤) انظر مثلاً إعراب الحديث النبوي : ١٢٠ رقم الحديث ٥٤ ونصه : هذا أول طعام أكله أبوك من ثلاثة أيام . وذهب العكبري إلى أن (من) ههنا لابتداء غاية الزمان ، وهذا ما منعه أكثر البصريين ، وهو جائز عند الكوفيين وانظر شرح المفصل ٨ : ١٠ ، ١١.

(٥) انظر الانصاف ١ : ٣٧٠ – المسألة : ٥٤ – والبيان في غريب إعراب القرآن ١ : ٤٠٥ وشواهد التوضيح والتصحيح ١٢٩ ، ١٣٠ – وشرح المفصل ٨ : ١٠ ، ١١ ومغني اللبيب ١ : ٣٥٣ .

نحوي ما إلى مذهب معين هو اتباعه أصول ذلك المذهب . وبهذا الفهمِ المنهجي سننظر إلى المذاهب النحوية ، وفي نسبة النحاة إلى كل منها.

وبعد تكوّن المذهبين البصري والكوفي ، برز في كتب النحاة مصطلح البغداديين ، وذلك بعد نشوء مدينة بغداد ، وانتقال النحاة من البصرة والكوفة إليها . ونما هذا المصطلح في أذهان بعض الدارسين المعاصرين ، حتى جعلوا من البغداديين أصحاب مذهب نحوي خاص بهم ، وصنف أحدهم كتاباً بعنوان " المدرسة البغدادية في تاريخ النحو العربي " والطريف في هذه المدرسة أن الباحث قسم نحاتها إلى قسمين :

القسم الاول : هم البغداديون الكوفيون ومنهم أبو موسى الحامض وكراع النمل والأخفش الأصغر ونفطوية وأبو بكر بن الأنباري وابن شقير وابن الخياط وابن كيسان .

والقسم الثاني : هم البغداديون البصريون : ومنهم الزجاج وابن السراج والسيرافي والرماني والزجاجي والفارسي وابن جني .

ثم ذكر قسماً ثالثاً سماه بالبغداديين المتأخرين وجعل منهم الربعي وابن الشجري وأبا البركات بن الأنباري والعكبري والزمخشري وابن يعيش والرضي [1] .

ونحن إذا تأملنا الأصول المستنبطة لهذه المدرسة فإنه يلفت نظرنا أمران ، أولهما الزعم بأن هذه المدرسة تحتج بشعر المولّدين ، ونسب مثل هذا الاحتجاج إلى الفارسي والزمخشري ، وهذا موقف إن صحّ - وهو لايصح - له سمة الموقف الفردي لا المذهبي .

---

(١) المدرسة البغدادية ٤٦٢ وما بعدها .

والثاني وهو أهم أصول هذه المدرسة هو الانتخاب من المذهبين البصري والكوفي [1] ، فإذا كانت المسائل المنتخبة لدى هؤلاء النحاة إنما هي مسائل جزئية لاتمسّ الأصول الكلية ، بل إنه يمكن لأصحاب المذهب الواحد أن يختلفوا بشأنها دون أن يخرج أحدهم عن مذهبه ، فإننا ننفي نفياً منهجياً أن يكون هناك مذهب بغدادي في النحو ، وللسبب نفسه ننفي أن يكون هناك مذهب مصري وآخر أندلسي . أما مافعله السيوطي [2] من تجميع لشتى الآراء في كتبه فهو عمل معرفي هدفه الجمع والاستقصاء ، ولكنه لايمثل مذهباً بأي مفهوم منطقي .

إن المعنيّ بالبغداديين – كما ذكرنا – حصراً عند النحاة هم الكوفيون الذين سكنوا بغداد ، ولايمكن أن تنصرف دلالة اللفظ إلى غيرهم ، وكان سبق أن ذكرنا قولاً لأبي علي وآخر لابن يعيش يقطعان بهذه الدلالة [3] ، ومن ثم يدعمان ماذهبنا إليه من نفي لوجود ماسمي بالمذهب البغدادي .

---

(١) المدارس النحوية ٢٤٥ والمدرسة البغدادية ١٤٦ .

(٢) كما فعل في كتابه همع الهوامع وفي كتابه الآخر الأشباه والنظائر في النحو .

(٣) انظر ذلك فيما كتبناه عن الايضاح لأبي علي ص ٨٠ ونضيف ههنا قولاً آخر لأبي علي ، فهو يذكر رأيا للبغداديين وينكره ، وهذا الرأي في حقيقته للفراء . قال أبو علي "ومن البغداديين من قال في قوله "لم يكن له كفوًا أحد "إن في "يكن "مجهولاً ، وإن " كفوًا " انتصب على الحال ، لما تقدم على الاسم وكان نكرة ، وهذا ينبغي أن يكونوا حملوا الكلام فيه على المعنى ، لانه إن لم يحمل على المعنى فحش وامتنع ، لأن الجملة التي تقع بعد المجهول توجب ، فإذا كان كذلك صار "له كفوًا أحد "بمنزلة "له أحد كفوًا . فهذا عظيم "ثم يجد أبو علي وجهاً لهذا بضرب من الحمل على معنى النفي ، والمهم في الشاهد ههنا أن أبا علي كان يناقش البغداديين كما سماهم ، وهو في حقيقة الأمر إنما يناقش الفراء . انظر المسائل الحلبيات ٢٥٤ وقارن بمعاني القرآن للفراء ٣ : ٢٩٩ ، ٣٠٠ .

ونستطيع أن نطمئن إلى أننا تجاه النحو العربي حتى عصر ابن يعيش ، إنما نقف إزاء مذهبين فقط هما البصري والكوفي ، وقد خمدت حدة العصبية بينهما منذ قرون بعد أن انقضت أسبابها وهي أسباب لم تكن لها علاقة بالعلم ، وإنما أرثتها مصالح الحياة ولقمة العيش . بل إننا نستطيع القول بأن المذهب الكوفي لم يستطع حتى وهو في أوج نموه لدن حياة مؤسسه الحقيقي أبي زكريا الفراء أن يكون منافسا حقيقياً أو معادلاً على وجه ما في ميزان العلم للمذهب البصري ، فلا غرابة أن عفى الزمن على ذلك المذهب واستمر المذهب البصري حياً متطوراً في حلقات العلم وكتب المؤلفين ، مع أخذ كثير منهم ببعض آراء الكوفيين الجزئية . ويرى الدكتور مهدي المخزومي على نحو من الجزم والتقرير أن النحاة المتأخرين لم يعد منهم بصري أو كوفي " فلم يبق بين النحاة المتأخرين من كان يعتنق مذهباً نحوياً أو ينطق في وعي عن مذهب نحوي بعينه ، وصارت النسبة إلى بغداد أو الكوفة أو البصرة قضية تاريخية ليس لها معنى يرتبط بواقع ، بالرغم من اصطناع المتأخرين الانتساب إلى هذا الفريق أو ذاك ، فقد نجد في كلام الزمخشري، أو في كلام ابن الحاجب أو غيرهما مايدل على انتصار للبصريين ، أو انتساب إلى مذهبهم ، فليس ذلك في رأينا إلا متابعة خالصة وتقليداً محضا ، لأن أسلوب الدرس البصري أو الكوفي كما كان لم يعد له وجود ، لأن مصادر الدرس التي كان يصدر عنها الدارسون لم يعد لها وجود ، والاختلاف في المذهب إنما يقوم - فيما نرى - على أساس أسلوب الإفادة من المصادر الحية في استخراج الأصول العامة في الدرس ، أو بعبارة أدق على أساس أسلوب الإفادة منها في ذلك. أما المتأخرون من النحاة فلم يجدوا أمامهم إلا مصنفات في

النحو تضمنت وجهات نظر مختلفة ، فراحوا يختارون هذا الجانب أو ذاك بحسب ملاءمته لأسلوب الدرس الذي اصطنعوه"[1] إن رأي الدكتور المخزومي هذا وجه بعض الدارسين المحدثين إلى القول بأن النحاة المتأخرين أخذوا بما سمي بالمنهج الاختياري[2] . إننا نرى في نطاق مفهومنا للمذهب أن المتأخرين من النحاة عموما ونعد منهم الزمخشري والرضي وابن يعيش وابن الحاجب والعكبري وأبا حيان وابن مالك ... كانوا يسيرون على منهج رصين واضح ، لانه لاسبيل للعلم بغير منهج ، وإن تلك المصنفات التي نعتها الدكتور المخزومي بأنها تضمنت وجهات نظر مختلفة ، ماهي إلا مصنفات ذات مناهج ، واختلاف الآراء لاينفي المنهج الناظم لها ، ثم إن الدكتور المخزومي لم يقدم لنا إحصاءًما للآراء في أي كتاب من كتب هؤلاء المتأخرين ليبرهن أن آراء المذهبيين اختلطت على نحو ضاعت فيه معالم هذين المذهبيين ليظهر مكانهما مذهب جديد أو منهج مغاير . على كل حال وبما أننا بسبيل دراسة شارح نسبه بعض الباحثين إلى المدرسة البغدادية ، أو إلى المزج بين المذهبين ، فإننا سنجعل منه نموذجاً لهؤلاء المتأخرين ، لنختبر صدق تلك الأحكام من خلال استعراض شامل لكل من المذهبين لديه .

وقبل هذا أرى أن نقف قليلاً أمام تلك الأحكام الشاملة التي قدمتها الدراسات التي تصدت للبحث في نحو القرنين السادس والسابع . ونحن لانبغي الغض من شأن تلك الأحكام ولانستهدف ذلك ، وإنّما نريد التروّي في سبيل مزيد من الدقة ، وذلك لأن هذه الأحكام الشاملة انطلقت اعتماداً على أمرين ، أحدهما قياس

---

(١) الدرس النحوي في بغداد : ٨٢ ، ٨٣ .

(٢) مجلة آداب المستنصرية العدد : ٢ : ٢٦١ : مناهج واتجاهات الدراسات النحوية.

الغائب على الشاهد ، وذلك أنها اكتفت بالقليل الذي بين يديها من تراث هذين القرنين فأخذته ونظرت فيه وعممت أحكامها ، والثاني اعتمادها على ماانقل من تراث هذين القرنين في كتب المتأخرين كالسيوطي وخاصة في كتابه همع الهوامع ، فأخذت هذه الشذرات والنقول وبنت أحكامها بموجبها .

إن هذه الآراء أو تلك الأحكام ، قد تملك رصيداً كبيراً من المصداقية ، كما أن قياس الغائب على الشاهد أمر مقبول عقلياً ، لكن هذا لاينفي أن الحكمة تقتضي التريث في التعميم ، وذلك ريثما تتم معرفة جانب من ذلك التراث ، لأنه لايجوز الحكم عليه اعتماداً على تراث نحويّ واحد أو اثنين من النحاة .

وبناء على هذه المقدمات فإن بحثنا في المذاهب النحوية في عصر ابن يعيش لن يكون شاملاً إلا في حدود ماأتيح لنا الاطلاع عليه من دراسات ونصوص. فإذا ماتركنا ابن يعيش لأننا سنقف معه مطولا فإننا سنختار أربعة من أعلام النحو لننظر إلى النحو في هذين القرنين من خلال آثارهم، لذلك فإننا اخترنا ابن الحاجب (تـ ٦٤٦ ) وابن مالك (تـ ٦٧٢) ورضي الدين الاستراباذي (تـ٦٨٨) وهؤلاء جميعا من معاصريه ، ونختار واحداً من خالفيه هو أبو حيان الأندلسي (تـ ٧٤٥) وسننظر في الاتجاه النحوي " المذهب " لدى كل منهم على نحو من الإيجاز غير المخل ، وسنرتب حديثنا عنهم حسب تسلسل وفياتهم[1] .

أما ابن الحاجب فبين أيدينا نقول " من كتابه " الإيضاح في شرح المفصل" وخلاصتاه الكافية في النحو والشافية في الصرف .

---

(١) ان مسوغ اختيار هؤلاء النحاة هو وجود آثارهم بين أيدينا .

وتلك الكافية صيغت صياغة موجزة منطقية صارمة ، ولم يكن مجانباً الصواب لما سمّاها الخلاصة . وطبيعي في خلاصة كهذه أن تكون قواعدها مجردةً بلا تعليل ولاتفسير ، نظراً لشدة إيجازها ، وكذلك نجدها تخلو أو تكاد من ذكر خلافات النحاة إلا مواضع ، فهو يصرح بخلافه للكوفيين في مواضع ثلاثة [1] وفي مثلها للكسائي والفراء [2] ، ويقول في موضع " ومأأجازه الكوفيون ضعيف " [3] وقد ذكر رأيا للمذهبين وتركه بلا ترجيح وذلك في مبحث التنازع فإنه اكتفى بقوله " يختار البصريون إعمال الثاني والكوفيون الأول " [4] ، وهو لم يصرح إطلاقاً بخلافه للبصريين عامة ، وإنما خالف سيبويه في موضعين وكذلك خالف المبرد في مثلهما [5] ، ويونس في موضع واحد [6] ، كما أشار إلى الخلاف بين البصريين أنفسهم في موضع [7] وذكر خلافه للزجاج في موضعين [8] وخلافه للمازني في موضع [9] هذه جملة المواضع التي صرح فيها بالخلاف [10] ، وسائر أحكامه جارية على ما استقرّ من القواعد بمصطلحات البصريين ومذهبهم . ونراه فيما نقله عنه السيوطي يعلل مذهباً لسيبويه في حذف الخبر مع الأول في نحو : زيد وعمرو قائم ، مع أن مذهبه –

---

(١) الكافية في النحو ١٩ ، ٢٠ .

(٢) المرجع السابق : ٤ ، ٩ ، ١٠ ، ١٥ ، ١٧ .

(٣) المرجع السابق : ٩ .

(٤) المرجع السابق : ٤ .

(٥) المرجع السابق : ٩ ، ١٠ – ٦ ، ٩ .

(٦) المرجع السابق شرح الكافية ١ : ٤٢١ .

(٧) المرجع السابق : ٥ .

(٨). المرجع السابق : ٧ ، ١٣ .

(٩)المرجع السابق : ٨

(١٠) نلحق بهذه المواضع خلافه لابن كيسان : ١٨ والاخفش ٣ : ١٩.

أي سيبويه – في نحو "زيد زيد اليعملات"[1] هو أن الحذف من الثاني ، فقال ابن الحاجب" إنما اعترض بالمضاف الثاني بين المتضايفين ليبقى المضاف إليه المذكور في اللفظ عوضاً مما ذهب ، وأما هنا فلو كان "قائم" خبراً عن الأول لوقع في موقعه ، إذ لا ضرورة تدعو إلى تأخيره ، إذ كان الخبر يحذف بلا عوض نحو : زيد قائم وعمرو ، من غير قبح في ذلك"[2] .

كما نلاحظ حرص ابن الحاجب على التعليل ، كتعليله مجيء " أي" للتوصل إلى نداء ما فيه الألف واللام ، كما نلاحظ احتجاجه لما يذهب إليه برأي الفارسي وذلك أنه لا يعد "أما" من حروف العطف لدخول العاطف عليها ، لأنهم لا يجمعون بين حرفي عطف [3] .

ونراه يؤيد البصريين في إعمال "ما" الحجازية في الخبر ، وهو منصوب بها خلافاً للكوفيين الذين يجعلون الخبر منصوباً بنزع الخافض ، كذلك يذهب مذهبهم في جواز تقديم الخبر على المبتدأ قال "وإنما حسن تقديم الخبر على المبتدأ لأن المتكلم إذا قال : "زيد قائم" تعلق بنفس السامع احتمالات شتى من أنه قائم أو قاعد إلى ما لايحصى ، فإذا قدم الخبر ارتفع هذا الإشكال"[4] . وهو يستحسن رأي البصريين في عامل المفعول معه وهو الفعل الذي قبله

---

(١) العبارة من بيت من شواهد سيبويه وهو بتمامه :

يا زيد زيد اليعملات الذبل     تطاول الليل عليك فانزل .

(٢) الأشباه والنظائر ١ : ٦٦٨ .

(٣) الأشباه والنظائر ١ : ٦٧٥ .

(٤) آداب المستنصرية العدد ٢ ص ٢٦٨ نقلاً عن الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب ٥٥.

بتوسط الواو ، ويؤيد الأخفش بأن ما بعد الواو ينتصب بانتصاب (مع) في نحو : جئت معه ، ويرفض رأي الكوفيين الذين جعلوا من الخلاف عاملاً للنصب [1] . كما يؤيد البصريين بأن "ما" في التعجب مبتدأ ، وهي نكرة بمعنى شيء ، وذهب الأخفش إلى أنها موصولة ، وقال الفراء بأنها استفهامية دخلها معنى التعجب ، وذهب الكسائي إلى أنها لا موضع لها من الإعراب . وقد نعت ابن الحاجب رأي الأخفش بالتعسّف "لأنه يحتاج فيه إلى تقدير خبر محذوف ، ونحن نقطع باستقلاله كلاماً من غير نظر إلى أن "ما" استفهامية دخلها معنى التعجب ، ومابعده خبره ، وكان الأصل : أي شيء أحسن زيداً ، وليس بجيد لأن صيغ الاستفهام لم يثبت فيها نقل إلى آخر باختلاف صيغ الإخبار فإنها تنقل إلى الأشياء كثيراً، فثبت أن الوجه ما صار إليه سيبويه ، إذا لا يلزم فيه ما يلزم في غيره"[2] كما نجده مؤيداً البصريين معارضا الكوفيين في "نعم وبئس" فهو يقول بفعليتهما لأنه يجوز فيهما ما يجوز في الأفعال من إلحاق العلامة في المؤنث ، وامتيازه بجواز حذفها ، وإن كان مؤنثا حقيقياً" [3] .

ونلحظ تأييده للبصريين في عامل المستثنى بعد إلا . والمعروف أن الكوفيين ليسوا على قول واحد في هذا العامل. فأشهر ما ذهب إليه الكوفيون هو رأيُ الفراء ومن تابعه في أن "إلاّ" مركبة من إنَّ ولا . فالعامل إذا نصبت "إنَّ" ، وإذا رفعتَ لا . وذهب بعض الكوفيين وتابعهم المبرد إلى أن العامل هو (إلا) نفسها لأن معناها

---

(١) الموضع السابق.

(٢) المرجع السابق نقلا عن الإيضاح في شرح المفصل ١٦٥/ظهر.

(٣) المرجع السابق نقلا عن الإيضاح في شرح المفصل ١٦٤ | ظهر.

أستثني . وذهب آخرون إلى أن العامل هو (إنّ) بعد (إلا) كأنك قلت: إلا أنَّ زيداً. أما رأي البصريين فهو أن العامل هو الفعل ، أو معنى الفعل بتوسط إلا .

قال ابن الحاجب : "وهوالمذهب الصحيح ، لأنك إذا قلت : جاء القوم إلا زيداً فقد وقع زيد فضلة ، وقد توصلت إليه في معنى الإخراج من قولك : جاء القوم بـ "إلا" فقد صار كقولك : جاء القوم بواسطة (إلا) في زيد ، معنىً هو الاستثناء " ثم ردّ ابن الحاجب آراء الكوفيين بالتفصيل" فالقول الأول "ليس بشيء لأنه غير مستقيم لفظاً ومعنى، أما اللفظ فإنك لو لفظت به لم يستقم ، وأما المعنى فعلى خلاف ذلك "، ورد القول الثاني بقوله : "إن الأمر لو كان كذلك لوجب ألا ينفك عن النصب" وكذلك رفض الثالث[1] .

ويبدو أن ابن الحاجب يسير على نمط غيره من الشراح الكبار في تأييد آراء البصريين واستنباط ما يستطيعه من العلل. ويقتصر اجتهاده الشخصي على مواضع تمس الجزئيات ولا تمس كليات المذهب وأصوله حتى وإن خالف المبرد أو سيبويه أو غيرهما من البصريين فإن هذا لا يؤثر في توجهه العام.

وننتقل إلى ابن مالك (تـ ٦٧٢هـ) وهو نحوي كبير لا تزال كتبه وآثاره حية متداولة ، وهو على الرغم من أصله الأندلسي فإن آثاره انجزت وانتشرت بالمشرق ، إضافة إلى أنه قرأ على علماء المشرق ومنهم ابن يعيش كما قدمنا ، وكذلك فهو مصنّف لمتون

---

(١) المرجع السابق نقلا عن الإيضاح في شرح المفصل ١٦٣ ظهر . وانظر في هذه المسألة المقتضب ٤ : ٣٩٠ والخصائص ٢ : ٢٧٦ والإنصاف ١ : ٢٦٠ المسألة ٣٤ .

تناولها الشراح بالشرح المسهب وبنوا عليها كتباً كبيرة كالتذييل والتكميل في شرح التسهيل [١] والمساعد على تسهيل الفوائد [٢] ونتائج التحصيل في شرح كتاب التسهيل [٣] . وسأقصر كلامي على مذهبه النحوي معتمداً على كتابه التسهيل [٤] .

وتسهيل الفوائد وتكميل المقاصد متن نحوي شديد التركيز والإيجاز ، صعب المرتقى ، عالي التجريد ، تغمض عبارته في مواضع فلا تفهم إلا مقترنة بالشرح والتحليل، وقد حرص ابن مالك على الإشارة إلى مواضع الخلاف في كل موضع دون تفصيل ، مستحضراً هذه المواضع في أماكنها استحضاراً مدهشاً. والناظر في الكتاب لن يطول بحثه طويلاً ليكتشف أن المسحة البصرية هي الغالبة، وأن مخالفة الكوفيين تكاد تكون دأب المؤلف من أول الكتاب إلى آخره [٥] ، وقد لا تخطئ العين مخالفته للبصريين في مواضع محددة ، ولكنها قليلة لم تجاوز خمسة مواضع أو ستة [٦] ، بينما تربو مخالفته للكوفيين على الستين. كذلك نلحظ عنده مواضع ينص فيها على خلافه للخليل[٧] ولأبي زيد[٨] ولسيبويه[٩]

(١) هذا الكتاب ضخم جامع ولازال مخطوطاً وبين أيدينا منه مصورة عن نسخة الأحمدية بحلب.

(٢) نشر هذا الكتاب بتحقيق د . محمد كامل بركات بجامعة الملك عبد العزيز سنة ١٤٠٠هـ.

(٣) نشر من الجزء الأول منه ثلاث مجلدات في ليبيا ، انظر ثبت مراجع التحقيق.

(٤) نشر بتحقيق محمد كامل بركات مصر ١٩٦٨ . ولهذا الكتاب نحو من ستة وثلاثين شرحاً. انظر المساعد على تسهيل الفوائد المقدمة : ب .

(٥) انظر التسهيل : ١٤ ، ٢٨ ، ٣٤، ٤٧، ٤٨، ٤٩، ٥٤، ٦٢، ٦٤، ٧٤ ، ٨٤، ٨٦ ، ٨٧ ، ٩٩ ١١٠، ١٢٠، ١٢٤، ١٤٧، ١٥١، ١٦٣، ١٦٥، ١٧٤، ١٨١، ١٨٤، ١٨٥، ١٨٦، ١٨٨، ٢٣١، ٢٣٤، ٢٣ ٥، ٢٣٦، ٢٣٨، ٢٤٠، ٢٤٢، ٢٧٩، ٢٩٧، ٣٠٣ ، ٣٢٩.

(٦) انظر التسهيل ١٠٣، ١٥٩ ، ١٨٣ ، ٢٢٤، ٢٩١ .

(٧) التسهيل : ٨٣ ، ٢٢٩ .

وللأخفش[1] وللمبرد [2] ولابن السراج[3] ولأبي علي[4] ولابن جني[5] وغيرهم[6] ، ولكن المواضع التي خالف فيها الكسائي[7] والفراء[8] تفوق كثيراً مواضع خلافه للبصريين . وهو – على الرغم من خلافه للبصريين في بعض أحكام جزئية – يتبنى أحكامهم وعللهم ، وقد توحي كثرة إشارته إلى الخلاف أنه حقاً ممثل لما سمي بالمنهج الاختياري ، لكننا – وكما سبق أن ذهبنا – لا نجد مسوغا لهذه التسمية ، لأن الخلاف في الأحكام الجزئية أو بعضها لا يمس الأصول الكلية الجامعة التي يتكون منها ما يستحق أن نسميه

---

(٨) التسهيل : ٢٦٥ ، ٢٨٧ ، ٣١٢ .

(٩) التسهيل : ٢٦، ٤٢، وتجد وفاقاً لسيبويه في : ٢٥، ١٢٢، ١٢٦، ١٤٣، ١٨٧، ١٨٨، ٢٣٧.

(١) التسهيل : ٣٧، ٤٤، ٥١، ٥٧، ٦٢، ٦٤، ٦٥، ٨١، ٩٢، ١٠٨، ١١٨، ١٣٧، ١٣٩، ١٦٤، ١٧٤، ٢٢٩، ٢٣١، ٢٣٤، ٢٣٥، ٢٧٩، ٣٠١، ٣٢٢، وتجد فيه ما وافق فيه الأخفش في ٤٥، ٤٩ ، ٦٥ ، ٧٧، ١٠٧، ١٤٣، ١٦٥، ١٧٥، ١٧٨، ٣٠٨، ٣١٠.

(٢) التسهيل : ٩٤، ١٠٥، ١٠٩، ١١٦، ١٢٩، ١٩١، ٢٢٩، ٢٦٣، ٢٧٩، ٢٨٦، ٣٠٤.

(٣) التسهيل : ٣٦، ٤٨، ١٢٧، ١٢٩، ١٣٤.

(٤) التسهيل : ١٥، ٥٧، ٥٨، ١٢٦، ١٢٧، ١٧٨، ١٨٠، ٢٢٢.

(٥) التسهيل : ٩٩.

(٦) انظر على سبيل المثال خلافه للزجاج ، التسهيل : ٩٤، ٩٩، ١١٢، ١٩٦ وللجرجاني : ٩٩ ولابن برهان ٢٢٢ ولابن السيد ٨١ولابن الأنباري ٦٤، ٢٢٨، ٢٨٧، وللأصمعي ١٨٠.

(٧) التسهيل : ١٦، ١٧، ٢٩، ٤٧، ٦٢، ٦٦، ٧٧، ٨١، ٨٣، ٨٦ ، ١٠٢، ١٠٥، ١٣٩، ١٥٦، ١٧٠، ١٩٧، ٢٣٠، ٢٣٢.

(٨) التسهيل : ٥٤، ٦٢، ٦٦، ٦٨ ، ٧٧، ٨٦، ٩٥، ١٢٦ ، ١٣٨، ١٤٩، ١٦٤، ١٦٥، ١٧٤، ١٨٨، ٢٢٠، ٢٢٨، ٢٢٩، ٢٣٧، ٢٦٩.

بالمذهب ، وقد لاحظ محقق التسهيل بحق النزعة البصرية الغالبة على الكتاب[1] ، وابن مالك في التسهيل يجتزئ بالتصريح بمخالفة الكوفيين ، دون أن يتبع هذه المخالفة تعليلا أو توضيحا ، وذلك لطبيعة الكتاب الذي أريد له أن يكون مشتملا على رؤس مسائل الخلاف ، فمن ذلك مثلا أنه يرى أن الجملة الاسمية والفعلية لايمتنع كونها طلبية خلافاً لابن الأنباري وبعض الكوفيين "[2] ، ويرى " أنه ربما وقع خبراً الزمان الموقوع في بعضه، ويفعل ذلك بالمكاني المتصرف بعد اسم عين ، راجحا إن كان المكانيّ نكرةً ، ومرجوحا إن كان معرفة ، ولايُخصَ رفع المعرفة بالشعر ، أو بكونه بعد اسم مكان خلافاً للكوفيين [3] ويرى أن " نعم وبئس " فعلان لايتصرفان للزومهما إنشاء المدح والذم على سبيل المبالغة ، وليسا باسمين خلافاً للفراء " [4] وهو يرى أن الابتداء يرفع المبتدأ " والمبتدأ هو ما عدم حقيقة أو حكماً عاملاً لفظياً من مخبر عنه ، أو وصف سابق رافع ما انفصل وأغنى ، والابتداء كون ذلك كذلك ، وهو يرفع المبتدأ " [5] ولكنه يخالف البصريين فيجعل من المبتدأ رافعا للخبر ، ويخالف أيضا من قال بترافعهما " [6] ، وهو في باب التنازع يؤيد البصريين في إعمال الأقرب دون الأبعد ، ويقرر أن " العامل في المعمول أحد الفعلين لاكلاهما خلافاً للفراء " [7] .

---

(١) التسهيل : ٤٥ (المقدمة)
(٢) التسهيل : ٤٨ .
(٣) التسهيل : ٤٩ .
(٤) التسهيل : ١٢٦ .
(٥) التسهيل : ٤٤ .
(٦) التسهيل : ٤٤ .
(٧) التسهيل : ١٢٦ .

ويطول بنا الأمر إذا رحنا نتتبع مواضع الخلاف والوفاق لدى ابن مالك ، لأنّ كلّ ما يهمنا ههنا منهجه الشامل ، فهو يبقى على الرغم من كثرة الخلاف على فلان وفلان من البصريين والكوفيين ، بصريّ المنهج والتوجه ، وهو يمثل نمواً حقيقياً للمذهب البصري متمثلا في الانفتاح على الآراء الأخرى الجزئية ، مستفيداً من التراث النحوي بمجمله ، غير متعصب لرأي بعينه أو شخص بذاته . فهو يخالف سيبويه كما يوافقه ، وكذلك كان شأنه مع الفراء والأخفش والمبرد وغيرهم كما تقدم . وكل هذا لاينقض التوجه العام لهذا النحوي سواء في شرح التسهيل أو غيره من كتبه التي عرفناها . ويجدر ههنا أن نعرض لما ذهب إليه الدكتور هادي النهر من أن ابن مالك ينتمي لأولئك النحاة الذين يميلون إلى المذهب الكوفي [1] ، نعم إنه لاأحد ينكر أو يستطيع أن ينكر أن ابن مالك وغيره من النحاة المتأخرين أخذوا ببعض آراء الكوفيين ، وذلك لأن الحق لايمكن أن يكون مع البصريين على نحو مطلق في الكليات والجزئيات ، ولكن الأخذ ببعض الآراء شيء وادّعاء الميل إلى المذهب الكوفي أمر آخر يحتاج إلى برهان ، ونحن نعتقد أن الاحصاء الذي قدمناه عن مواقفه في كتاب التسهيل أشد دلالة وأقوى برهاناً من ست مسائل قدمها الدكتور النهر ليثبت بها ميله إلى الكوفيين . لأننا نستطيع أن نضع مقابلاً لها ستين مسألة على الأقل من كتاب التسهيل وحده، وقف ابن مالك منها موقف البصريين والمؤيد لهم .

فإذا ماتركنا ابن مالك لنقف مع رضي الدين الاستراباذي

---

(١) مجلة آداب المستنصرية ، العدد ٢ ص ٢٧٧ .

(تـ٦٨٨هـ) فإننا نجد أنفسنا تجاه نحوي كبير ، ينتمي إلى طبقة الشراح من مؤلفي الموسوعات النحوية والصرفية ، فالرضي جمع مسائل النحو ودقائقه وعلله وافتن في صياغه حدوده في كتابه شرح كافية ابن حاجب ، كما جمع قضايا الصرف بعللها وخلافاتها في كتابه الآخر شرح شافية ابن الحاجب ، وليس له في النحو والصرف إلا هذان الكتابان اللذان بُنيا على متني الكافية والشافية لابن الحاجب ، والرضي هذا من النحاة الذين جعلهم الدكتور النهر من النحاة الذين اختاروا من آراء الكوفيين ، ومالوا إلى مذهبهم [١] ، ونحن نقرّ للدكتور النهر أن الرضي اختار بعض آراء للكوفيين ، أما أنه مال إلى مذهبهم إلى حد أن نعدّه منهم فهذا أمر فيه نظر ، ويتطلب بحثاً وتدقيقاً.

وإن قارئ شرح الكافية للرضي لايمكنه إلا أن يخرج بالانطباع التالي وهو أن الرضي رجل منطق صارم ومنهج دقيق ، وقد اتسع في القياس وأنواعه ، ودقق في مصادر السماع حتى بلغ به الأمر أن صرّح بما لم يصرح به غيره ، وسبق أن ذكرنا تصريحه هذا وهو قوله بأن القراءات ليس بالمتواترة [٢] ، وذلك لأنه لايأخذ إلا بالقراءة التي تنسجم ومقاييس العربية ، ورد بعض القراءات . ونحن نعلم أن الكوفيين لايسلكون هذا المسلك ، ولا يتشددون مثل هذا التشدد تجاه مصادر السماع ، وبسبب من نزعته الجدلية كان ينظر إلى أمور النحو على أن أكثرها ظني [٣] ، وهذا يذكرنا تلقائياً

---

(١) مجلة آداب المستنصرية ، العدد : ٢ ص ٢٧٧ .

(٢) شرح الكافية ٢ : ٢٦١ و ٢٣٦ .

(٣) شرح الكافية ٣ : ٢١١ .

بابن جني وماذهب إليه من أن علل النحاة فوق علـل الفقهـاء ودون علل المتكلمـين . وأنهـا لاتسـلم لـك إلا إذا أعطـاك خصمـك يـده وسلم لك مقادته ، وإلا فإن بإمكانه أن يرد عليك كل ماتقدمه من علل [١] ، والذين يميلون بنسبة الرضي إلى المذهـب الكـوفي يقولـون إنه وسع دائرة السماع وعبر أحدهم عن هذا بقوله " وهكذا يحطـم الرضي القاعدة البصرية التي تقول : لم يؤخذ عن حضري قـطّ ولا عن سكان البراري ممن كان يسكن أطـراف بلادهـم " [٢] ودليلهـم على ذلك أنه احتج بكلام أمير المؤمنين علي بن أبي طالب وبشعراء من المولّدين .

والرضي استشهد بكلام عليّ بن أبي طالب في نحو من ثلاثين موضعاً [٣] ، منها مااستأنس به استئناساً ومنهـا مااسـتدل بـه علـى صحة بعض الأساليب ، وهذا كلّ مافي الأمر . ثم إن علياً كرم الله وجهه وهو مَنْ هو في فصاحته إنما ينتمي لعصر الاحتجـاج أصـلاً ، فإذا كان قد ثبت للرضي نسبة هـذا الكـلام إلى الإمـام فـلا تـثريب عليـه إن احتـج بـه ، ولكـن هـل احتـج الرضـي حقـاً بالشـعراء المولّدين؟.

لقد راجعت أبيات المولّدين كلها في شرح الكافية فلم أجـده، أورد بيتاً من أبياتهم على سبيل الاحتجاج ، فهو لم يسـتنبط قـاعدة ولم يدعم قاعدة بهذه الأبيات ، لقد أنشد بيت أبي نواس :

---

(١) الخصائص ١ : ٨٥ .

(٢) منهج الرضي الاستراباذي : ٤١٢ .

(٣) انظر فهارس الكافية : ٤٧ ، ٤٨ .

غير مأسوف على زمن ينقضي بالهم والحزن [١]

مرتين [٢] ، وهو إنما أتى به مثالاً لاشاهداً كما قال البغـدادي [٣] ، أما بيت أبي تمام :

علـــى مثلهـــا مـــن أربـــع وملاعـــب
أذيلـــت مصونـــاتُ الدمـــوع الســـواكب [٤]

فإنما ذكره استطراداً لتوضيح المعنى الـذي ذهـب إليه في شرح قولهم " سلام عليك ، من أن تأخير الخبر إنما هو للمبادرة إلى المراد، وخشية أن يوضع في مكان المبتدأ لو قدّم الخبر شيء غير المقصود "[٥] وكذلك يقال في بيت بشار [٦] وبيت آخر لأبي نواس [٧] وبيت للمتنبي [٨] وآخر لأبي تمام [٩] .

والاستئناس والتمثيل وتوضيح بعض المعاني بشعر لاينتمي إلى عصر الاحتجاج ، ظاهرة نلمسها عند المتأخرين عموما ، وكنا وقفنا على مثلها لدى الفارسي في بيت واحد ولدى الزمخشري وابن يعيش ، وبيّنا أن هذا لايعني توسيع عصر الاحتجاج ولااستنباط

---

(١) لم أجده في ديوان أبي نواس المطبوع بتحقيق الغزالي وذكره صاحب الخزانة منسوباً لأبي نواس ١ : ١٦٧ .

(٢) شرح الكافية ١ : ٢٢٦ – ٤ : ٢٩٠ .

(٣) خزانة الأدب ١ : ١٦٨ قال البغدادي : هذا البيت لأبي نواس ، وهو ليس ممن يستشهد بكلامه ، وإنما أورده الشارح مثالا للمسألة .

(٤) ديوانه ١ : ١٩٨ ق ١٥ ب ١ وهو مطلع قصيدة يمدح بها أبا دلف .

(٥) شرح الكافية ١ : ٢٣٥ .

(٦) شرح الكافية ٢ : ٤٢ .

(٧) شرح الكافية ٤ : ٣٩٠ .

(٨) شرح الكافية ٢ : ٤٦٥ .

(٩) شرح الكافية ١ : ٢٥٨ .

قواعد جديدة لم تكن قبل ، وإنما يعني استئناساً أو تمثيلاً ، بل إن النحويّ يأتي أحياناً بمثل هذه الأبيات لتخطئتها في مواضع ، فلا يجوز لمن شاهد اسم أبي نواس أو أبي تمام أو المتنبي أو بشار أو غيرهم في كتاب نحوي أن يسارع إلى القول بأن المؤلف احتجّ بشعر المولّدين ، بل لابد من النظر إلى هذه الأبيات في سياقها وتحرّي مقاصد المؤلف من الإتيان بها ، وتأمل كلام الشراح وأقوالهم فيها . لأن ليس من الحق أن نصنّف النحاة في مذاهب حسب نظرة سطحية في أسماء الشعراء وحسب أهوائنا ، ولايكفي أن يخالف النحويّ رأيا للبصريين لنعده في الكوفيين والعكس صحيح ، بل لابدّ أولاً من اكتشاف منهج النحويّ والأصول الثابتة التي استقر عليها ، وهذا مايحدد مذهبه . أما الخلافات الفرعية فما أكثرها بين أصحاب المذهب الواحد .

وإننا نزعم أن منهج الرضي في شرحه إنما كان منهجاً بصرياً في أصوله ، مع نزعة اجتهادية في الفروع والجزئيات التي اتفق بعضها في مواضع مع الكوفيين ، حتى إن دارس الرضي الذي ذكرنا أنه قال إنه حطم قاعدة البصريين رجع ليقرر بأن " انتصار الرضي للبصريين كان أكثر وأن النزعة البصرية لديه أقوى " (١) وإن مانراه هو أن الأمر ليس أمر نزعة أو رغبة في هذا المذهب أو ذاك ، بل الأمر أمر منهج واتجاه في تحرّي تطبيق هذا المنهج وإغنائه، وما أبعد أصحاب المناهج في صرامتهم من ذلك الذي يسمونه "المنهج الاختياري" (٢) ، وكأن الأمر أمر مصالحة أو تسوية . لقد كان الرضي صاحب منهج متجرداً له في عصر زالت فيه المنافسة

---

(١) منهج الرضي : ٤١٣ .

(٢) منهج الرضي : ٤١٤ .

بين المذهبيين ، فلم يبق منهما إلا ماينتفع به الناس ، لذلك لم يكن هناك مايدفعه عما يطوله منهجه ويشتمل عليه وينطبق من آراء الكوفيين وغيرهم من المتقدمين والمتأخرين . وكان لسيبويه المكانة الأولى في الشرح ، يأتي بآرائه ويحتجّ بها ويثني عليه ، وأحياناً يأخذ برأي غير رأي سيبويه ، ولايذكر معارضته له [١] . وفي مواضع قليلة ضعف مذهب سيبويه . أو خالفه في تأويل بعض الشواهد[٢]. وهذا كله كان في اطار الجزئيات والقضايا القابلة للاجتهاد ، ولم يخرج الرضي من هذا الإطار البصري الاجتهادي إلى اطار آخر . وأيد الرضي بعض آراء جزئية للكوفيين أو وافق عليها . ومن أمثلة ذلك قوله في باب الحال : " والأخفش والكوفيون غير الفراء لم يوجبوا " قد " في الماضي المثبت ، ظاهرة أو مقدرة ، استدلالا بنحو قوله :

وإنّي لتعْرُوني لذكراك هزّة
كما انتفض العصفور بلله القَطْرُ [٣]

وقوله تعالى : ﴿ أو جاؤوكم حَصِرت صدورهم ﴾ [٤] . وغيرهم أوجبوه لما مضى . والأول قريب " [٥] فهو ههنا لايرى بأساً من الأخذ برأي الأخفش والكوفيين – غير الفرّاء – ولكنه

---

(١) منهج الرضي : ١٨٦ .

(٢) انظر مثلا كلامه في شرح الشافية ٣ : ٦٥ في مناقشته (ذا) في بيت لبيد :

ألا تسألان المرء ماذا يحاول    أنحب فيقضى أم ضلال وباطل

وانظر كذلك ٣ : ١٧٣ و ١ : ٣٥٣ .

(٣) البيت لأبي صخر الهذلي ، انظر شرح أشعار الهذليين ٢ : ٩٥٧ وشرح الكافية ٢ : ٤٥ ، وخزانة الأدب ١ : ٥٥٢ .

(٤) النساء : ٩٠/٤ .

(٥) شرح الكافية ٢ : ٤٥ .

لايدعمه ولا يعلله ، كما أنّه أيد ماذهب إليه الفراء أو الكسائي في مواضع ، فنراه في حدّ العامل يذكر أن " العامل في كل واحد من المبتدأ و الخبر هو الآخر ، على مذهب الكسائي والفراء ، إذ كل واحد منهما صار عمدة بالآخر " [1] ثم نصّ في باب المبتدأ و الخبر بعد أن عرض رأي البصريين على أنّه " قوّى ماذهب إليه الفراء والكسائي في حد العامل " [2] مع العلم أنه لم ينقض ماذهب إليه البصريون ، بل سوغه أيضاً بإجابته للمعترضين عليه [3] .

وإن هناك أمثلة كثيرة في شرحه تصور تأييده لرأي كوفي هنا ورأي للفراء هناك ، ولكن هذا كله لم يخرجه إلى مذهب جديد ، و لم يجعله أميل إلى الكوفيين أو إلى مايسمى المزج بين المذهبين ، والعين لاتخطئ منذ النظرة الأولى في كتابه ، صرامة المنطق ودقة المناقشة في الحدود ، وتجريد القياس ، على نحو لانجده إلا في كتب المنطق ، وهذه الاتجاهات كلها نفيت عن المذهب الكوفي [4] . وإن شرح الرضي لجدير أن يعد تطويراً للمذهب البصري نحو مزيد من التجريد والصياغة المنطقية الصارمة ، وهو اتجاه وجدت أصوله عند أوائل البصريين وتابع حياته ونموه على يد أعلامهم كالرماني والفارسي والسيرافي وابن جني وسار على نهجهم ابن يعيش . أما الاستراباذي فإنه كان أشدّ تأثراً بلغة المنطقيين وطرائقهم في التعبير ، وكأنه منطقي مكلف بصياغة النحو ، واصطبغ أسلوبه بأسلوبهم ، واستمد منهم مصطلحاتهم ، بل إنه عبر صراحة مرة باستمداده من

---

(١) شرح الكافية ١ : ٦٣ .

(٢) شرح الكافية ١ : ٢٢٧ .

(٣) نفسه .

(٤) مدرسة الكوفة : ٣٨٠ .

كتب الأصوليين قال : " والحكم في اصطلاح الأصوليين : ماتوجبه العلة " [1] وكان سبق لنا أن ذكرنا استمداد الأصوليين مصطلحاتهم من كتب المنطق بدءاً من أبي حامد الغزالي . ولانريد أن نتسع ههنا أكثر من ذلك لأن الإمام الاستراباذي يستحق أكثر من دراسة مطولة .

ويمكننا أن نقف آخر وقفة لنا مع نحوي كبير أيضاً هو أبو حيان الأندلسي ، ونسوّغ وقفتنا لديه على الرغم من وفاته في القرن الثامن (٧٤٥ هـ) بأنه عاش نصف حياته في القرن السابع ، وذلك لأن ولادته كانت سنة ٦٥٤ هـ أي بعد وفاة ابن يعيش بأحد عشر عاماً ، وبأنه ترك آثاراً هامة لايمكن تجاوزها في إطار حديثنا عن المذاهب النحوية في هذين القرنين . وأول مانلاحظه عند أبي حيان أول وهلة مايوهم تمرده على المذهب البصري في أقوال كثر نقلها عنه، وانتثرت في شتى كتبه ـ فمن ذلك قوله : والذي نذهب إليه أن ماصحت الرواية به من إثبات القراءة ، وجب المصير إليه وإن خالف أقوال البصريين ورواياتهم ، وقد استقرأ هذا اللسان البصريون والكوفيون ، فوجب المصير إلى ما استقرؤوه ، ومن حفظ حجة على من لم يحفظ " [2] وقال في موضع آخر : " وليس العلم محصوراً ولا مقصوراً على مانقله وقاله البصريون ، فلا تنظر إلى قولهم : إن هذا الأمر لايجوز " [3] وقال أيضاً في موضع آخر :

---

(١) شرح الكافية : ١: ١٠١ .

(٢) ارتشاف الضرب ١ : ٣٣٩ .

(٣) البحر المحيط ٢ : ٣١٧ ، ٣١٨ .

"ولسنا متعبدين باتباع مذهب جمهور البصريين بل نتبع الدليل "[1] فإن لسان العرب ليس محصوراً فيما نقله البصريون فقط ، والقراءات لاتجئ على ماعلمه البصريون ونقلوه ، بل القراء من الكوفيين يكادون يكونون مثل قراء البصرة "[2] ومثل هذه الأقوال – إذا لم تُعد إلى سياقها في مواضعها من كلام أبي حيان – توهم أننا أمام نحوي متمرد على البصريين ثائر عليهم ، ولكن حقيقة الأمر غير ذلك ، فأبو حيان في مجمل آرائه واتجاهاته كان بصريّ النزعة ، شديد التحري للمسموع ، وقد عاب على ابن مالك " أنه استشهد بأبيات لشعراء من لخم وخزاعة وقضاعة ، وهو يرد على الكوفيين اتباعهم الشاذ من كلام العرب " [3] وهو لايقبل القياس على القليل أو الشاذ قال : " ... وهو منقول عن العرب لكنه شاذ قليل لايقاس عليه " [4] وكان يعظم كتاب سيبويه ، ويعتز بتحصيله النحو في كتاب سيبويه على شيخه أبي جعفر أحمد بن إبراهيم بن الزبير الثقفي [5] ، وكان يرى أن كتاب سيبويه " هو المرقاة إلى فهم الكتاب – القرآن الكريم – إذ هو المطلع على علم الإعراب ، والمُبْدي من معالمه مادرس ، والمنطق من لسانه ماخرس ، والمحيي من رفاته مارمس ، والراد من نظائره ماطمس ، فجدير لمن تاقت نفسه إلى علم التفسير ، وترقت إلى التحقيق فيه والتحرير ، أن يعتكف على سيبويه ، فهو في هذا الفن المعوّل عليه والمستند في حل

---

(١) النهر الماد ٢ : ١٤٦ بهامش البحر .

(٢) البحر المحيط ٢ : ٣٦٢ ، ٣٦٣ .

(٣) أبو حيان النحوي : ٢٨٩ .

(٤) ارتشاف الغرب ٢ : ١٧١ .

(٥) البحر المحيط ١ : ٦ .

المشكلات إليه "[1] لكن هذا لايعني تبعية أبي حيان للبصريين في كل حكم أو جزئية ، لقد كان شأنه شأن ابن مالك والاسترابادي وغيرهما من كبار النحاة ، أي كانت له مخالفات كثيرة للبصريين وخاصة فيما يتعلق ببعض القراءات أو الآراء الجزئية، أما ماعدا ذلك فإننا نعده بصريّ المنهج ولكن في غير ماتعصب ولاهوى ، ودليلنا على ذلك أنه رجح كما ألمحنا بعض آراء للكوفيين في مواضع من كتبه ، فمن ذلك أننا نجده في بحثه عن عامل الرفع في الخبر والمبتدأ يعرض رأي البصريين ثم يقول : " وذهب الكوفيون إلى أن كلا منهما رفع الآخر ، كذا أطلق النقل عنهم ابن مالك ، وقيده غيره فحكى أن المبتدأ مرفوع بالذكر ، أي الذي هو في الخبر ، فإن لم يكن ثم ذكر ترافعا ، أي رفع كل واحد منهما الآخر ، قال : وهذا مذهب الكوفيين ، وأقول : الذي نختاره من هذه المذاهب هو مذهب الكوفيين ، وهو أنهما يرفع كل منهما الآخر وهو اختيار ابن جني " [2] وكذلك نجده يرجح رأي الكوفيين في تجويز العطف علىالضمير المخفوض من غير إعادة الخافض وذلك لدن تفسيره قوله تعالى : ﴿ وفي خلقكم ومايبث من دابة آيات لقوم يوقنون ﴾ [3] فإنه جعل : ما " معطوفة على الضمير في " خلقكم " قال : " ومن أجاز العطف على الضمير المخفوض من غير إعادة الخافض أجاز في " ومايبث" أن يكون معطوفاً على الضمير في

---

(١) البحر المحيط ١ : ٣ .

(٢) ارتشاف الضرب ٢ : ٢٨ ، ٢٩ وماأدري من أي مصدر استمد أبو حيان مانسبه إلى ابن جني . وابن جني يقول في اللمع : ١٠ عن المبتدأ أنه مرفوع بالابتداء ، ويقول عن الخبر انه مرفوع بالمبتدأ ص ١٠ وانظر شرح اللمع لابن برهان ١ : ٣٣ .

(٣) الجاثية : ٤٥|٤ .

" خلقكم " وهو مذهب الكوفيين ويونس والأخفش وهو الصحيح ، واختاره الأستاذ أبو علي والشلوبين"[1] ويمكن أن تحصر موافقاته للكوفيين ، أما موافقاته للبصريين فهي الأعم والأغلب ، فهو يصرح مثلا بموافقته للبصريين في كون المصدر أصلاً للمشتقات وهو مذهب الجمهور من البصريين " والفعل واسم الفاعل واسم المفعول وسائر الأسماء التي فيها مادة المصدر فروع اشتقت من المصدر خلافاً للكوفيين " [2] ويدعم في مواضع مايذهب إليه بكونه مذهب سيبويه فيقول : " وهذا هو مذهب المحققين من أصحاب سيبويه " [3] وقد يذمّ رأيا مافيقول " إنه مخالف لما ذهب إليه سيبويه والجمهور " [4] فأبوحيان لايختلف عن النحاة الذين تحدثنا عنهم قبله إلا في أمر واحد ، وهو تعاطفه مع ابن مضاء القرطبي في النظر إلى العلل النحوية الجدلية التي لاتغير من الحكم النحوي شيئاً ، على أنها لاحاجة إليها ، فنجد لديه مثلاً هذه التعليقات كقوله معلقاً على خلافات النحاة في علامات إعراب المثنى وجمع المذكر السالم : " وهذا الخلاف الذي في هذه الحروف وهذه النون ، ليس تحته طائل ولاينبني عليه حكم " [5] . وكذلك علّق على خلافاتهم في باب المعرف بالأداة ، فقد عرض لخلافهم في " أل" وذكر فيها مذهبين :

---

(١) البحر المحيط ٨ : ٤٢ .
(٢) ارتشاف الضرب ٢ : ٢٠٢ .
(٣) ارتشاف الضرب ٣ : ١٧ وانظر ٢ : ٢٤٦ .
(٤) ارتشاف الضرب ٢ : ٢٠٤ .
(٥) ارتشاف الشرب ١: ٢٦٥ .

أحدهما : أنها أحادية الوضع وهي اللام والألف وصل جيء بها وصلة إلى النطق بالساكن.

والثاني : ينحو إلى انها ثنائية الوضع نحو قد وهل ، وهمزتها همزة قطع .

فعلّق أبو حيان : " وهذا الخلاف في الأداة قليل الجدوى ، وبعض الألسن خال من أداة التعريف كلسان الترك ، وبعضهم فيه أداة التنكير ، وحذفها علامة التعريف كلسان الفُرْس ، وبعضهم مختلف الأداة في التعريف بالنسبة إلى التذكير والتأنيث ، وهذه كلها أوضاع لاتعلل " (1) .

ولكن يلاحظ أن أبا حيان – على الرغم من هذه المواقف هنا وهناك – كان يكثر من ذكر العلل كغيره من النحاة ، ولاتأتي مثل تلك التعليقات إلا بعد أن يكون قد استوفى العلل وناقشها ، فموقفه لم يكن موقف من يدعو إلى نبذ العلل ، وإذن كان عليه أن ينبذها ، ولكنه موقف المعلم المنبه الذي يلفت النظر إلى أن مثل هذه العلل النظرية لهذا الحكم الواحد عادمة الجدوى . ونجد له موقفاً أوضح مما مربنا تجاه العلل ، فهو يرى أن علم العربية من الوضعيات، ولايحتاج فيه إلى تعليل " فلا يقال : لم جاء هذا التركيب هكذا ... فهذا كله تعليل يسخر العاقل منه ويهزأ من حاكيه فضلاً عن مستنبطه ، فهل هذا كله إلا من الوضعيات ، والوضعيات لاتعلل:(2) . ولاشك في أن هذا الموقف من العلل في العربية إنما هو صدى لموقف ابن حزم الظاهري الذي اتجه إلى محاربة

---

(1) ارتشاف الضرب ١ : ٥١٣ ، ٥١٤ .

(2) أبو حيان النحوي ٣٩٤ نقلا عن منهج المسالك ٢٣٠ .

التعليل فقال : " لايحلّ التعليل في شيء من الدين ، ولاأن يقول قائل لم حرم هذا وأحل هذا [1].

وعلى كل حال فإن مهاجمة أبي حيان علل النحو إنما هي مهاجمة نظرية ، يعقب بها أحياناً على بعض العلل في مواضع من كتبه ،وهو في الوقت نفسه يملأ صفحات وصفحات من هذه العلل ويناقشها ، وكأن تيار التعليل والاتجاه إليه كان من القوة والثبات بحيث لايستطيع أبو حيان ولاغيره أن يتصدى له أو يواجهه أو يستغني عنه ، وذلك على الرغم مما تصوره لنا تعليقاته العابرة من كونه غير مقتنع بهذه العلل . وله مواقف مشابهة تجاه بعض العوامل مما سبق أن أشرنا اليه .

ويمكننا الآن في ضوء ماتقدم أن ننظر إلى الاتجاه المذهبي النحوي العام خلال هذين القرنين متهدين باتجاهات هؤلاء النحاة الكبار من شراح ومصنفين ، ولا ننسى أننا كنا سابقاً قد تحدثنا عن الزمخشري بالتفصيل وهو من نحاة القرن السادس .

وإن أبرز مانلاحظه عند هؤلاء النحاة جميعاً هو وحدة المنهج ووحدة الأصول المعتمد عليها لديهم جميعاً ، وإن الخلافات فيما بينهم إنما هي في الأحكام والمسائل الجزئية لا في الأصول والقواعد الكلية . ويمكننا أن نقول بثقة واعتماداً على ماتقدم : إن المذهب البصري كان يحيا ويتطور ويغتني على أيدي هؤلاء النحاة من مصنفين وشراح . وأما ما بقي من المذهب الكوفي فإنما حفظ وصين لأنه كان يذكر في مجادلاتهم ومقايساتهم . وإن ماأخذه هؤلاء

---

(١) الإحكام في أصول الأحكام ٤ : ١٤٦٣ وانظر فيه باباً كاملاً حول هذه القضية بعنوان : إبطال القول بالعلل في جميع أحكام الدين ٤ : ١٤٢٦ .

النحاة من المذهب الكوفي من آراء وتبنوها ، لايخرج بهم عن المذهب البصري إلى منهج آخر كوفي أو اختياري ، لأن الاختيار كان في نطاق الأحكام والجزئيات وليس في باب الأصول والكليات، وهذا أمر معروف في سائر المذاهب ، فالمعتزلة مثلاً كلهم يقولون بالأصول الخمسة [1] ، ثم نجدهم فرقاً متعددة ، فهناك الواصلية والهذيلية والنظامية والخابطية والبشرية والجاحظية[2]، وغيرها وكلها ذات آراء خاصة جزئية ، ولم تخرجهم هذه الآراء خارج نطاق المعتزلة ، وكذلك الأمر في مجال الفقه ومذاهبه كما أشرنا .

ولهذا فإننا لانرى أن يصنف ابن مالك والاستراباذي والعكبري في مجموعة يقال عنها إنها تميل في اختيارها إلى الكوفيين لمجرد أن ابن مالك وصاحبيه قد اختاروا أقوالاً محددة للكوفيين وقالوا بها . فالمهم في الأمر أولاً وأخيراً هو منهجهم الذي حكم اختيارهم. والعكبري أبو البقاء الذي لم نقف عنده اتجه معظم دارسيه إلى انه بصري الاتجاه والمنهج [3]وكان حكم من ذهب إلى كوفيته لاصحة له لأنه اعتمد على توجيهات كوفية في شرح لديوان المتنبي [4] ، نُسب إلى العكبري وثبت أنه ليس له [5] ، ومابني على الباطل فباطل مثله . فنحن إذن مع هؤلاء النحاة أمام

---

(١) الأصول الخمسة هي : ١ - التوحيد . ٢ - العدل . ٣ - الوعد والوعيد . ٤ - أن مرتكب الكبيرة في منزلة بين المؤمن والكافر . ٥ - الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر . انظر ابن حنبل لأبي زهرة ١١٩ .

(٢) انظر الملل والنّحل للشهرستاني ١ : ٥٧ ومابعدها .

(٣) التبيين : ١٠٢ ومابعدها والنحاة والحديث النبوي : ١٧ ومابعدها .

(٤) نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة : ١٨٠ .

(٥) مجلة المجمع العلمي العربي بدمشق : مجلد ٢٢ ، العدد ١ ، ٢ .

منهج ذي أصول واحدة واختيارات جزئية جمة ، واجتهادات فرعية كثيرة ، وقد زالت حدة التعصب لمذهب ما أو شخص ما ، وانحصر نشاط النحاة في الشرح والتعليق ، واقتصر إبداعهم على ترجيح رأي على رأي ، وحدّ على حدّ أو وضع حدّ جديد واستنباط علة جديدة ، ويمكننا الآن أن نقف مع ابن يعيش لنرى لديه ملامح المذاهب النحوية .

■

## الفصل الثاني

# المذاهب النحوية لدى ابن يعيش

### ١ - المذهب البصري

==============

إنّ كل كلام عن المذهب البصري لدى ابن يعيش ، يرتبط تلقائياً بالمذهب الكوفي ، لأن قضية المذهبية لاتثار إلا عند ذكر القضايا الخلافية ، ومع ذلك فإننا سنحاول من أجل جلاء وجه الدراسة أن نفصل أحدهما عن الآخر ماستطعنا إلى ذلك سبيلا . ثم إن الحديث عن المذاهب النحوية لدى الشارح يبين لنا حتماً عن جوانب من شخصيته النحوية ، وهنا نقول أيضاً : إننا سنتجنب البحث في شخصيته النحوية ماوسعنا ذلك لنفرد لها بعد فصلا خاصاً بها ، وإن كانت هذه الفصول على تعددها وانفصالها في الظاهر تكوّن في النهاية بحثاً واحداً .

وإننا لن نحتاج بعد كل ماقدمناه إلى القول : إننا عندما نتحدث عن المذهب البصري لدى ابن يعيش فإننا نتحدث عن نحوي بصريّ المذهب أيضاً ، فمن تحصيل الحاصل أن يكون المذهب

البصريّ الذي هو مذهبه ، طاغياً في شرحيه ، وابـن يعيش يصرح بهذه المذهبية كما فعل الزمخشري ، فالزمخشري يقول في مبحث الأمر : " وهو مبني على الوقف عند أصحابنا البصريين . وقال الكوفيون : هو مجزوم باللام مضمرة : وعقب الشارح بقوله : " اعلم أن فعل الأمر على ضربين مبني ومعرب ، فإذا كان للحاضر مجردا من الزيادة في أوله كان مبنيا عندنا خلافا للكوفيين " [1] ثم يستطرد في رد كلام الكوفيين مستفيضاً في ذلك مستعيناً بعبارة ابن الأنباري [2] ، ومن ذلك قوله مثلاً : " يجوز قصر الممدود في الشعر ولايجوز مد المقصور عندنا " [3] .

وتكثر أمثال هذه العبارات التي تدل صراحةً على بصريته إضافة إلى منهجه الصريح ومواقفه الواضحة حتى في كثير من جزئيات الأحكام . ولانريد ههنا أن نكرر ونعيد في قضية المنهج ، فمنهج الرجل بصري ، وأصوله أصولهم ، فلذلك لن نقف لدى هذه القضية لأننا أشبعناها مناقشة في مبحث الأصول عنده ، لذلك سنلتفت إلى المظاهر الأخرى للمذهب البصري لديه .

إنّ أول مظهر من مظاهر هذا المذهب يطالعنا من تأييد الشارح لسيبويه على نحو يكاد مطرداً ، ولولا أنه خالفه في مواضع قليلة جداً سنعرض لها بعدُ لقلنا : إن الأصل عند الشارح هو موافقة سيبويه والدفاع عن آرائه وتعليل ما يذهب إليه ، وقد يستشهد

---

(١) شرح المفصل ٧ : ٦١ .

(٢) انظر أسرار العربية : ٣١٥ .

(٣) شرح المفصل ٦ : ٣٨ .

بنصوص ينقلها حرفياً من كتابه في مواضع كثيرة من شرحيه[1] .
فنراه يؤيد ما ذهب إليه سيبويه من الفصل بين ألقاب حركات الإعراب وألقاب حركات البناء ، ويذكر خلاف الكوفيين له وتسميتهم الضمة اللازمة رفعاً والفتحة والكسرة نصباً وجراً ، ويرى الشارح أن "الصواب مذهب سيبويه لما فيه من الفائدة"[2]
ونراه أيضاً يؤيد مذهب سيبويه في "كلتا" ويرفض رأي الجرْمي. فقد عرض لقوله تعالى ﴿كلتا الجنتين آتت أكلها﴾[3] فقال : "وقد اختلف العلماء في هذه التاء ، فذهب سيبويه إلى أن الألف للتأنيث والتاء بدل من لام الكلمة كما أبدلت منها في بنت وأخت ووزنها: فعلى ، كذكرى وحفرى[4] ، وذهب أبو عمر الجرمي إلى أن التاء للتأنيث والألف لام الكلمة كما كانت في "كلا" قال الشارح: "والأوجه الأول – أي مذهب سيبويه – وذلك لأمرين :

أحدهما : ندرة البناء وأنه ليس في الأسماء فعتل.

والثاني : أن تاء التأنيث لا تكون في الأسماء المفردة إلا وقبلها مفتوح نحو حمزة وطلحة وقائمة وقاعدة . وكلتا اسم مفرد عندنا ، وما قبل التاء فيه ساكن ، فلم تكن تاؤه للتأنيث ، مع أن تاء التأنيث لا تكون حشوا في كلمة . فلو سميت رجلا بـ "كلتا" لم تصرفه في معرفة ولا نكرة كما لو سميت بذكرى وسكرى لأن

---

(١) انظر على سبيل المثال : شرح الملوكي ٤٤ ،٤٧ ، ٤٨، ٦٦ ، ٦٧ ، ٧٥، ٨٢، ٨٤، ، ١٢٠ ، ١٤٨، ١٨٩.
وشرح المفصل ٢: ١١، ١٨، ٢٣، ٤٥، ٤٧، و ٧ : ٤٧، ١١٤،، و ٩ : ٣٩، ٥٩، ٦٢.
(٢) شرح المفصل ١ : ٧٢، ٧٣ وانظر سيبويه ١ : ٣ .
(٣) الكهف : ١٨|٣٣ .
(٤) الحِفرى :اسم نبت . ديوان الأدب ٦ : ٢ .

الألف للتأنيث" [1] والشارح ههنا لم يؤيد رأي سيبويه فحسب بل إنه راح يعلل ويبرهن على صحة ما ذهب إليه وهو من آراء البصريين عامة. وأيضاً نراه ينتصر لرأي سيبويه على الكسائي في مبحث التنازع في مثل قولنا : ضربني وضربت زيداً ، فـ "زيداً" انتصب بالثاني ، ولم نعمل فيه الأول لفظاً وإن كان المعنى عليه "وذهب سيبويه إلى أن في ضربني فاعلاً مضمراً دلّ عليه المذكور ، وحمله على القول بذلك امتناع خلو الفعل من فاعل في اللفظ. وذهب الكسائي إلى أن الفاعل محذوف دلّ عليه الظاهر، وكان الفراء لا يرى الإضمار قبل الذكر" [2] وقيمة هذا الخلاف أيضاً أن أثره يظهر في التثنية ويفرض أسلوباً معيناً ينسجم ومقولة كل مذهب ، لذلك راح الشارح يوضح ذلك بقوله : "فتقول على مذهب سيبويه في التثنية : ضرباني وضربت الزيدين، وفي الجمع ضربوني وضربت الزيدين ، فتظهر علامة التثنية والجمع لأن فيه ضميرا. وتقول على مذهب الكسائي : ضربني وضربت زيداً ، وفي التثنية : ضربني وضربت الزيدين، وفي الجمع : ضربني وضربت الزيدين ، فتوحد الفعل الأول في كل حال لخلوه من الضمير" [3] وقد أيد الشارح رأي سيبويه وعلله قال : "والصحيح مذهب سيبويه لأن الإضمار قبل الذكر قد ورد عنهم في مواضع على شريطة التفسير "وضرب لذلك مثلاً ضمير الشأن والقصة ، وإضمار فاعل نعم في قولهم : "نعم رجلاً زيد" ورأيه : "أن الحمل على

---

(١) شرح المفصل ١ : ٥٥ وانظر المسألة في الإنصاف ٢ : ٤٣٩ برقم ٦٢.
(٢) شرح المفصل ١ : ٧٧.
(٣) شرح المفصل : ١ : ٧٧ .

الإضمار بشرط التفسير أولى إذا كان له نظير في كلام العرب فكان أقل مخالفة"[1] ومن هذا الضرب تأييده لمذهب سيبويه في منع دخول الفاء في خبر" كأن وليت ولعل ولكن" لأنها عوامل تغير اللفظ والمعنى، "فهي جارية مجرى الأفعال العاملة ، فلمّا عَمِلت في هذه الموصولات والنكرة الموصوفة بعدت عن الشرط والجزاء فلم تدخل الفاء في خبرها كدخولها في خبر الموصولات إذا لم يكن فيها أدوات الشرط ولا يعمل فيها ما قبلها من الأفعال وغيرها" ، ولكن سيبويه لا يرى منع دخول الفاء في خبر "إن" خلافاً للأخفش الذي يمنع دخول الفاء في خبر "إن" لأنها عاملة كأخواتها ، أما سيبويه فيجيز دخول الفاء لأن "إنّ" وإنْ كانت عاملة كأخواتها فإنها غير مغيرة معنى الابتداء والخبر ، ولذلك جاز العطف عليها بالرفع على معنى الابتداء" ويرى الشارح أن رأي سيبويه أقرب إلى الصحة ، ولاسيما أن التنزيل ورد به قال تعالى : ﴿ إن الذين قالوا : ربُّنا الله ثمّ استقاموا فلا خوف عليهم ولا هم يحزنون﴾ [2] وقال : ﴿إن الذين يكفرون بآيات الله ...﴾ إلى أن قال : ﴿فبشرهم بعذاب أليم﴾[3] وقال : ﴿قل إنّ الموت الذي تفرون منه فإنه ملاقيكم﴾[4] فأدخل الفاء في الخبر ، وحمل الأخفش الفاء في ذلك كله على الزيادة. والأول – أي رأي سيبويه – أظهرَ ، لأن الزيادة على خلاف الأصل ، وسيوضح ذلك"[5] كما عرض الشارح للخلاف

---

(١) الموضع السابق .
(٢) الأحقاف : ١٣|٤٦ .
(٣) آل عمران : ٢١|٣.
(٤) الجمعة : ٨|٦٢ .
(٥) شرح المفصل ١ : ١٠١.

بين يونس وسيبويه في الياء التي في "لبيك" فإنّ يونس يراها كالياء في عليك، ويرى أن الياء منقلبة عن ألف (لبّى) وذلك لأنها أضيفت كما في عليك ولديك ، ولكن سيبويه يرى أن هذه الياء إنما هي للتثنية المراد بها التكثير ، واحتجّ على يونس بأن الياء لو كانت "في لبيك بمنزلة ياء لديك وإليك لوجب أنك متى أضفتها إلى ظاهر أقررت ألفها بحالها ، كما أنك اذا أضفت لدى وعلى وإلى ، إلى الظاهر أقررت ألفها وكنت تقول : هذا لبى زيد ، ولبى جعفر كما تقول لدى زيد وإلى عمرو وأنشد :

دَعَوْتُ لِمَا نابَنِي مِسْوَرا فلَبَيْ فلبّيْ يدي مسوَرِ[1]

فجعل "لبي يدي مسور" بالياء وإن كان مضافا إلى الظاهر الذي هو يدي ، ودليل على أنه تثنية ، ولو كان مفردا من قبيل لدى وكلا لكان بالألف"[2] وابن يعيش وإن لم يصرح هنا بانتصاره لسيبويه إلا أنه في تقريريه للقواعد على رأي سيبويه ، ثم بإيراده حجة سيبويه على يونس ، إنما يقدم لنا ترجيحاً واضحاً معللاً رأي سيبويه . وكذلك نراه يرجح رأياً لسيبويه على رأي لأبي علي الفارسي، فقد ذكر أن الفارسي كان يذهب في بعض كلامه إلى أن: يا" ليس بحرف "وإنما هو اسم من أسماء الفعل ، والمذهب الأول، وهو مذهب سيبويه"[3] أي إن يا حرف نداء ناب عن فعل النداء الذي لا يجوز إظهاره. ويرى أيضاً أن الصواب إلى جانب سيبويه في مذهبه أن عذيرك" وردت على معنى عاذرك "فكأنه قال:

---

(١) من شواهد سيبويه ١ : ١٦ وسبق ذكره ص ٩٦ .

(٢) شرح المفصل ١ : ١١٩ .

(٣) شرح المفصل ١ : ١٢٧ .

هات عاذرك أو أحضر عاذرك ، وهو مذهب سيبويه، وهو الصواب ، لأنه وضع موضع الفعل ، والمصدر يطّرد وضعه موضع الفعل نحو رويدك وحذرك"[1].

كما أنه رجح رأي سيبويه على أقوال عدد من النحاة في الآية ﴿أيحسب الإنسان أن لن نجمعَ عظامَه ، بلى قادرين على أن نسّويَ بنانه﴾[2] فسيبويه يرى أن قادرين انتصبت بفعل محذوف تقديره : نجمعها قادرين ، وقد دل على ذلك قوله : تعالى : ﴿أن لن نجمع عظامه﴾ بينما ذهب الفراء إلى أن قادرين انتصبت بفعل محذوف دل عليه الفعل المذكور أولاً ، وهو قوله : أيحسب الإنسان ، وتقديره : فليحسبنا قادرين ، فتكون "قادرين ، عندئذ مفعولاً ثانياً .. وذهب بعضهم إلى أن تقديره : نقدر قادرين "وهو ضعيف أيضاً لأن اسم الفاعل إذا وقع حالاً لم يجز أن يعمل فيه فعل من لفظه ، لا تقول : قمت قائماً وأنت تريد الحال ، لأن الحال لابدّ فيها من فائدة إذا كانت فضلة في الخبر ، وليس في ذلك فائدة لأنك لاتقوم إلا قائما. والوجه الأول . وهو مذهب سيبويه"[3] وإننا حتى الآن نلمح اتجاهاً يكاد يكون مطرداً لدى الشارح، وهو تأييده لسيبويه سواء أكان الخلاف بين سيبويه وبعض الكوفيين ، أم بين سيبويه وبعض البصريين، لا فرق في ذلك ، فهو غالباً ما يؤيد سيبويه على المبرد في مواضع الخلاف ، وكذلك الأمر مع الكسائي والفراء ،

---

(١) شرح المفصل ٢ : ٢٧ .

(٢) القيامة ٧٥/٣-٤ وانظر سيبويه ١ : ١٧٣ .

(٣) شرح المفصل ٢ : ٦٩ وانظر سيبويه ١ : ١٧٣ ومعاني القرآن للفراء ٣ : ٢٠٨ ويلاحظ أن ما نسب للفراء هنا من قول ليس هو قوله في معاني القرآن .

فقد ذهب الفراء والكسائي مثلاً إلى أن الأصل في الاسم الثلاثيُّ ، وأن الرباعي فيه زيادة حرف وأن الخماسي فيه زيادة الحرفين ، وجنح الشارح إلى أن المذهب الحق هو مذهب سيبويه القاضي بأن "الأسماء المتمكنة على ثلاثة أضرب ، ثلاثي ورباعي وخماسي، فلا تكون أصلاً على أكثر من الخمسة لثقله ولئلا يتوهم أنه مركب من ثلاثيين وكذلك ما زاد"[1] . وكذلك يتجه الشارح إلى تأييد سيبويه تجاه رأي المبرد والأخفش في اسم التفضيل ، فإن سيبويه ذهب إلى جواز بناء "أفعل" من كلٍ فعل ثلاثي قياساً نحو : ما أكرم زيداً ، من كرم. وما أضرب محمداً ، من ضرب . وما أعلم جعفرا، من علم . وبعضهم يجيزه أيضاً مما كان من أفعل وهو مذهب سيبويه وذلك قولهم : هو أعطاهم للدينار والدرهم وأولاهم للمعروف ، وأنت أكرم لي من زيد ، أي أشد إكراماً والمكان أقفر من غيره ، إنما هو من أقفر ، ومن ذلك المثل السائر : هو أفلس من ابن المذلق .. والمثل الآخر : أحمق من هبنقة . واتسع أبو الحسن الأخفش في قياس بناء اسم التفضيل وتابعه المبرد فأجاز بناء : أفعل من كذا ، من كل فعل ثلاثي لحقته زوائد قلت أو كثرت كاستفعل وافتعل وانفعل لأن أصلها ثلاثة أخرى قال "وإنما قالوا : ما أعطاه للمال وأولاه للخير ، لأنه ثلاثي الأصل ، وهذا المعنى موجود في انطلق ونحوه مما فيه زيادة "ورأى الشارح أن ما ذهب إليه الأخفش وتابعه عليه المبرد إنما هو فاسد ، وعلل ذلك من "قبل أن ما في أوله همزة يجوز استعماله بغير همزة ، ثم تدخل الهمزة للنقل وغيره نحو قول امرئ القيس :

---

(١) شرح المفصل ٦ : ١١٢ .

وتَعْطُـو برخْـصٍ غـيرِ شـثْنٍ كأنّـه
أسـاريعُ ظبـيٍ أو مسـاويكُ إسـحل [1]

وإذا كان أصله أن يستعمل بغير همزة وإنما الهمزة داخلة عليه، فجاز أن يعتقد عدم دخولها وتقدر الهمزة محذوفة غير موجودة . وليس كذلك استخرج وانطلق فإن الكلمة منهما بُنيت على هذا البناء فاقترن أمرهما ، فلم يجز أن يقاس على أعطى وأولى وبابه ، فعلى هذا يكون قولهم : هو أعطاهم للدينار والدرهم ، وأولاهم للخير شاذاً من جهة الاستعمال لا القياس" فهو لم يتجه فقط إلى معارضة ما ذهب إليه الأخفش والمبرد ، ولكنه اتجه إلى تفسير ما ذهب إليه سيبويه معللاً إجازته له بأنه شاذ من جهة الاستعمال لا القياس" . كما عرض الشارح لخلاف النحويين لسيبويه في بناءين من أبنية مبالغة اسم الفاعل وهما : فعِل كحِذر وفعيل كـ كريم. فقالوا : هذان بناءان "موضوعان للذات والهيئة التي يكون عليها الإنسان ، لا لأن يجريا مجرى الفعل ، وحملوا ما احتجَّ به من الأبيات على غير ما ذكره". وكان سيبويه احتج بالبيت الذي نسب إلى أبان بن عبد الحميد وسبق ذكره وببيت آخر للبيد وثالث لساعدة بن جؤية ، فأوّلوها على غير ما ذهب إليه سيبويه ، فعلق الشارح بقوله : "والصحيح ما ذهب إليه سيبويه وهو القياس ، لأن صفات المبالغة إذا كانت معدولة جاز أن تتعدى ، فمن ذلك : فعول ومِفعال وفعّال ، فهكذا سبيل فعيل إذا كان معدولاً كقولك: رحيم من راحم ، وعليم من عالم ، فيجوز : زيد رحيم عمرا ،

---

(١) ديوانه : ١٧ ق ١ ب ٣٨ .

كما تقول : راحم عمراً ، لأنه معدول عنه. هذا مع السماع"[1]
وراح الشارح بعد ذلك يناقش الشواهد التي أشرنا إليها وينقض ما ذهب إليه من سماهم :أكثر النحْويين" مؤيداً ما ذهب إليه سيبويه . وكذلك أيضاً أيد سيبويه في أن ميم منجنيق أصلية والنون بعدها زائدة، وذلك لقولهم في الجمع : مجانيق ، فسقوط النون في الجمع دليل على زيادتها " وإذا ثبت أن النون زائدة قضي على الميم بأنها أصل لئلا يجتمع زائدان في أول الاسم ، وذلك معدوم إلا ما كان جارياً على فعله نحو : منطلق ومستخرج . هذا مذهب سيبويه والمازني ، ووزنه عندهما : فنعليل كعنتريس" ثم عرض لرأي غيرهما في أن الميم والنون معاً زائدتان وذلك لأن من العرب من يقول " جنقاناهم ، أي رميناهم بالمنجنيق" ويعلق الشارح بأن الصحيح في هذا إنما هو مذهب سيبويه ، لما تقدم من قولهم في التكسير مجانيق، وأما قولهم جنقونا ، فهو من معناه لا من لفظه ، كـ دَمِث ودِمثر وسَبِط وسِبطر" واحتج الشارح برأي للفراء دعم به ما ذهب إليه سيبويه فإن الفراء ذكر "جنقناهم" وزعم أنها مولدة وقال : ولم أر الميم تزاد على نحو هذا . قال الشارح : "ومعنى قوله: مولدة ، يعني أنه أعجمي معرب ، وإذا اشتقوا من الأعجمي خلّطوا فيه لأنه ليس من كلامهم . وقوله : فلم أر الميم تزاد على نحو هذا ، إشارة إلى عدم النظير . وهذا يقوّي أن الميم أصلية والنون زائدة"[2] . وكذلك الأمر كان عندما عرض لحروف البدل ، فإنه ذكر أن بعضهم أضاف اللام إلى حروف البدل ، فأصبحت بذلك

---

(١) شرح المفصل ٦ : ٧٣.

(٢) شرح الملوكي ١٥٥ وشرح المفصل ٩ : ١٥٢ .

اثني عشر حرفاً يجمعها قولهم : "طال يوم أنجدته" وذلك لأنهم رأوها أبدلت من الفاء في قوله :

**مال إلى أرطاة حقف فاطجع**[١]

يريد اضطجع ، ومن النون في قوله :

**وقفت فيها أصيلالاً أسائلها**
**عيّت جوابا وما بالربع من أحد**[٢]

يريد أصيلاناً . وأصيلان تصغير أصيل على غير قياس كـ مغيربان. وذكر أن الرماني أضاف إلى حروف البدل الصاد والزاى لقولهم : الصراط والزراط في السراط وقد قرئ بهما . وقد علق الشارح على هذه الآراء بقوله : "والأول الصحيح" أي إخراج اللام والصاد والزاي من حروف البدل ، وهو مذهب سيبويه ، وعلل ذلك بكثرته[٣] . والطريف ههنا أن الشارح يناقض نفسه ، فهو في شرح المفصل يثبت ما ينكره ههنا . وسبب ذلك أن ابن جني لم ينص على أن اللام من حروف البدل في التصريف الملوكي ، ونصّ على شذوذ إبدالها من الضاد في قوله : "واضطجع" وجعل إبدالها من النون في أصيلال سماعياً ، ولم أره يذكر صراحة أنها من حروف البدل ، وربما أهمل ذكرها في التصريف لقلة إبدالها وشذوذه[٤] ، بينما نجد الزمخشري ينص صراحة على أنها تبدل ،

---

(١) الرجز المنظور بن مرثد وانظر الخصائص ١ : ٦٣ ، ٢٦٣ ، ٢ : ٣٥٠ و ٣ : ١٦٣ ، والمنصف ٢ : ٣٢٩ ، والمحتسب ١ : ١٢٤ .
(٢) سبق ذكره .
(٣) شرح الملوكي : ٢١٦ ، ٢١٧ وشرح المفصل ١٠: ٤٥ ، ٤٦ .
(٤) انظر سر الصناعة ١ : ٣٢١ .

فقدم الشارح شرحه في هذا الاتجاه و لم ينص ههنا على ما نصّ عليه في شرح الملوكي .

وأيضا يكاد يكون انتصاره لسيبويه على المبرد مطرداً إلا في مواضع ، ومن فضول القول الإشارة إلى أن الخلاف بين سيبويه والمبرد إنما هو خلاف في نطاق المذهب الواحد ، فمن أمثلة هذا الخلاف أن سيبويه "لا يرى الإضمار مع كاف التشبيه ولا مع مذ، ولا يجيز : كه ولا كي قال : استغنوا عن ذلك بمثله ومثلي ، وعن مذه بـ مذ ذاك . هذا رأي سيبويه . وكان أبو العباس المبرد يجيز إضافة ما منع سيبويه إضافته إلى المضمر في هذا الباب ولا يمنع منها، ويقول : إذا كان ما بعد حتى منصوباً إياه ، وإذا كان مرفوعا حتى هو ، وإذا كان مجروراً حتاه وحتاك ، ويقول في منذ ذلك إذا كان ما بعدها مرفوعاً مذ هو ، وإذا كان مجروراً مذه ومذك" وواضح أن هذا الخلاف مبني على اتساع المبرد في طرد القياس ، وتقييد سيبويه بما ورد واطرد في كلام العرب . لذلك رأى الشارح أن "الصحيح ما ذهب إليه سيبويه لموافقته كلام العرب"[1] والحقيقة أن ما ذهب إليه المبرد وردت له شواهد في لسان العرب ، ولكن هذه الشواهد وضعت في باب الضرورة الشعرية ، وذلك كبيت العجاج :

وأم أوعالٍ كها أو أقربا [2]

وكذلك ذهب هذا المذهب عندما عرض للخلاف بين سيبويه والمبرد في "من" الزائدة في النفي في قولنا : ما جاءني من رجل. "فذهب سيبويه إلى أن "من" تكون فيه زيادة مؤكدة . قال : ألا

---

(١) شرح المفصل : ٨ : ١٦ .

(٢) سبق ذكره ص ٤٣٣ .

ترى أنك إذا أخرجت "من" كان الكلام حسنا، ولكنه أكد بـ "من" لأن هذا موضع تبعيض ، فأراد أنه لم يأت بعض الرجال. وقد رد ذلك أبو العباس فقال : إذا قلنا : ما جاءني رجل احتمل أن يكون واحداً وأن يكون الجنس ، فإذا دخلت مِنْ صار للجنس لا غير "ورأى الشارح أن ما اعترض به المبرد غير لازم" لأنه إذا قال : ما جاءني رجل ، جاز أن ينفي الجنس بهذا اللفظ كما ينفي في قولك : ما جاءني أحد . فإذا أدخل "مِنْ" لم تُحدث ما لم يكن وإنما تأتي توكيداً"[1]. وابن يعيش وإن كان ههنا يدافع عما ذهب إليه سيبويه ويرد اعتراض المبرد ، إلا أنه لم يخفِ تردده في الحكم على مثل هذا التركيب ، وقد ظهر ذلك من إيراده قولاً لابن السراج من غير أن يعلق عليه ، قال ابن السراج : "حق الملغى عندي ألا يكون عاملاً ولا معمولاً فيه حتى يلغى من الجميع ، ويكون دخوله كخروجه ، لا يحدث معنى التوكيد" . واستغرب أن تكون هذه الخوافض زائدة لأنها عاملة . قال : ودخلت لمعان غير التأكيد"[2] . وكذلك نجده عندما ناقش الكاف في رويدك ، فإنه نقض ما ذهب إليه بعضهم من أن هذه الكاف "اسم موضعه من الإعراب رفع ، وقال آخرون : موضعها نصب. وذهب سيبويه إلى أنها حرف مجرد من معنى الاسمية للخطاب كالكاف في : ذلك وأولئك والنجاءك" ورأى أن الصحيح هو مذهب سيبويه ، وذلك "لأنها لو كانت في موضع بأنها فاعل لم يجز حذفها ، وأنت قد تقول : رويد زيداً فتحذفها ، وتجعل في رويد ضميراً مرفوعاً في النّية

---

(١) شرح المفصل ٨ : ١٣٧ .

(٢) شرح المفصل ٨ : ١٣٧ وقارن بكتاب الأصول لابن السراج ١ : ٤١٠ .

يجوز أن يؤكد وأن يعطف عليه بحسب ما يجوز في ضمائر الفاعلين نحو قولك : رويدكم أنتم وزيد ، ورويدكم أجمعون كما تقول : قم أنت وعبد الله ، وقوموا أجمعون. فلما ساغ فيها ذلك دلّ على أن الكاف فاعله. ولا تكون أيضاً في موضع نصب لأن رويد اسم أرود ، وأرود إنما يتعدى إلى مفعول واحد ، فلو كانت الكاف في محل نصب لكنت إذا قلت : رويدك زيداً معدّياً إلى مفعولين أحدهما مضمر وهو الكاف والآخر ظاهر وهو زيد . ولو جاز ذلك لجاز : رويد زيداً خالداً . ولا نعلم أحداً قاله . ولو كانت منصوبة أيضاً لجاز أن تقول : رويدك نفسك ، إذا أردت تأكيد الكاف وكذلك لو كانت مجرورة لجاز أن تقول : رويدك نفسك . على أنه تأكيد . ولا يسمع مثل ذلك" [1] فابن يعيش أتبع تأييده لرأي سيبويه بطائفة من العلل والأدلة التي تمنع ما ذهب إليه بعضهم من اسمية هذه الكاف وعلل ذلك بعدم السماع.

وكذلك نجده في مبحث حروف الزيادة يذكر الهاء ضمن هذه الحروف ويتحدث عن صفاتها ويقول : إنها لما وجد فيها من شبه حروف اللين وافقتها في الزيادة ، ثم عرض لما ذهب إليه المبرد من إخراج الهاء من تلك الحروف بحجة أنها لم تزد إلا في أواخر الكلم للوقف نحو : ارمه واغزه واخشه. ويجنح الشارح إلى القول بزيادتها ويقول : "وهو مذهب سيبويه لأنها زيدت فيما ذكر ، وقد زيدت في مواضع أخر"[2] .

والملاحظ في هذا الموضع أن المؤلف لا ينقل رأي المبرد عنه

---

(١) شرح المفصل ٤ : ٤٠ .

(٢) شرح الملوكي ١٠٥ وانظر شرح المفصل ٨ : ١٤٣ .

مباشرة وإنما يأخذ عن ابن جني[1] ، وذلك لأننا نجد المبرد في المقتضب[2] ينص صراحة على أن الهاء من حروف الزيادة ، على خلاف ما نسبه إليه ابن جني وتلقفه عنه من بعده سائر النحاة كابن عصفور وابن يعيش والرضي[3] ، وربما كان هذا الرأي في كتاب المبرد الذي صنفه للرد على سيبويه ثم رجع عنه؟.

وقد كنا ذكرنا جنوحه إلى رأي سيبويه في عامل المفعول معه وتأييده ، وتضعيف رأي الأخفش ، وكذلك رجح رأي سيبويه على رأي الأخفش لدن مناقشته كيفية النسب إلى شية ودية فقال : "وتقول على مذهب سيبويه : وشويّ وفي دية ودويّ ، وذلك أن أصله وشِية ودِية ، فألقيت كسرة الواو على ما بعدها وحذفت الواو لأن الفعلَ قد اعتل بحذفها في يشي ويدي فبقي شيه وديه كما ترى ، فلما نسبت إليهما حذفت منهما تاء التأنيث على القاعدة فبقي الشين والياء ، ولا عهد لنا باسم على حرفين الثاني منهما حرف مد ولين ، ووجب زيادة حرف ليصير إلى ما عليه الأسماء المتمكنة ، فكان رد المحذوف أولى من زيادة حرف غريب ، فردت الواو مكسورة على أصلها وبقيت العين مكسورة أيضاً ، ثم أُبدل من الكسرة فتحة ومن الياء ألف ، ثم قلبت الألف واواً كما فعلت في عم وشج فقلت : عمويّ وشجويّ "ثم يعرض لرأي أبي الحسن الأخفش الذي يرد الكلمة إلى أصلها عند رد ما سقط منها "فكأنه ينسب إلى وشية فيقول : وشيّ كما تقول في ظبية : ظبي. وحجته

---

(١) سر صناعة الإعراب ٢ : ٥٦٣ .

(٢) المقتضب ١ : ٥٦، ٦٠ - ٣ : ١٦٩ .

(٣) انظر الممتع ٢٠٤ وشرح الشافية للرضي ٢ : ٣٨٢ وشرح شواهد الشافية :٣٠١ .

أن العين أصلها السكون ، وإنما تحركت عند حذف الفاء منها ، فاذا أعيد ما سقط منها عادت إلى أصلها وهو السكون " ويرى الشارح"أن"المذهب ما قاله سيبويه لأن الشين متحركة والضرورة لا توجب أكثر من رد الحرف الذاهب فلم تحتج إلى تغيير البناء"[1].

ومما جاء على هذا المنهاج مناقشته قضية إبدال الهمزة من الألف للتأنيث في نحو : صفراء وصحراء ونحوها ، وابن جني يرى أن الهمزة في ذلك ونحوه بدل من ألف التأنيث كالتي في حبلى وسكرى ، وقد أيد الشارح مذهب ابن جني وعلق في النهاية بأن هذا مذهب سيبويه والمعتمد عليه فقال : "اعلم أن الهمزة في صحراء وأصدقاء وصفراء وعُشراء ونحو ذلك إنما هي ألف التأنيث كالتي في حبلى وبشرى وسكرى ، وقعت بعد ألف زائدة للمد . فالتقى ألفان زائدتان ، فلم يكن بدّ من حذف إحداهما أو حركتها ، لأنك لو حذفت الأولى لزال المد ، وقد بُنيت الكلمة ممدودة ، ولو حذفت الثانية لزال علم التأنيث وهو أقبح من الأول ، فلم يبق إلا تحريك إحداهما ، فلم يجز تحريك الأولى لأن حرف المد متى حرك فارق المد فوجب تحريك الثانية ، فلما حركت انقلبت همزة فقلت: حمراء وصفراء . هذا مذهب سيبويه وعليه المعول"[2] .

كما نرى أنه يخالف الزمخشري في معنى "أو" التي ينتصب بعدها المضارع ، فالزمخشري جعلها بمعنى إلى ، وسيبويه قدرها بمعنى إلا أن ، وهو ما اختاره الشارح وأيده بطائفة من العلل والبراهين [3] مما سيأتي في فصل لاحق.

---

(١) شرح المفصل ٦ : ٤ .

(٢) شرح الملوكي ٢٦٧ وانظر شرح المفصل ١٠ : ٩ ، ١٠.

(٣) شرح المفصل ٧ : ٢١، ٢٢ .

ونرى أن ما أوردناه من أمثلة ومواقف صورت تأييده لسيبويه كافٍ للدلالة على هذا الموقف الذي اتخذه الشارح في كثير من مواضع شرحيه ، علماً أن في شرحيه أضعاف هذه المواقف المؤيدة لسيبويه . وسيبويه إمام البصريين في النحو بعد الخليل غير مدافع ، وكتابه إمامهم به يهتدون واليه يؤولون ، وقد أسموه بـ "قرآن النحو"[1] تعظيماً له. وتعدّ مواقف الشارح هذه من سيبويه من أبرز معالم المذهب البصري في شرحيه، ولكنها ليست هي المظهر الوحيد، بل كانت هناك مظاهر أخر ستتضح فيما يلي من البحث. وإذا كنا لم نعرض للخليل في هذا الموضع على نحو منفرد فالسبب كنا ذكرناه قبلاً ، ونذكره الآن وهو أن سيبويه عقد كتابه بلفظه ولفظ أستاذه الخليل[2] ، ولا يمكننا تمييز ما لأحدهما من الآخر إلا عندما يصرح سيبويه بذلك . ومع هذا فإننا نرى ابن يعيش يحتجّ بقول الخليل ويفسره ، فقد ذكر في مباحث العدد أنه "يستغنى بجمع الكثير عن القليل لأنه داخل في معناه ، فعلى هذا لا تقول : عندي ثلاثة كلاب لأن له بناء قلة وهو أكلب ، إلا في ضرورة الشعر. قال الخليل : شبهوه بثلاثة قروء ، يريد بذلك أنهم شبهوا ما يستعمل فيه القليل بما لا يستعمل فيه القليل"[3] وأيضاً نجده يرد على سيبويه حجته في أن "لن" مفردة وليست مركبة من (لا وأن) كما روي عن الخليل في أحد قوليه . ويدفع عن الخليل بقوله :

---

(١) مراتب النحويين : ٦٥ .

(٢) مراتب النحويين : ٦٥ .

(٣) شرح المفصل ٦: ٢٥ .

"وللخليل أن يقول إنهما لّما ركّبا زال حكمهما عن حال الإفراد"[1].

فإذا تركنا سيبويه والخليل فإننا نجد ابن يعيش يقف موقفاً وسطاً مع سائر أئمة البصريين فهو كما يؤيد المبرد في مواضع فإنه يردّ عليه ويعترض في مواضع ، وكذلك شأنه مع ابن السراج والفارسي وابن جني ، وهو غالباً ما يرجح أراءهم على آراء الكوفيين ويحتجّ لها ويعللها ، وهذه المواقف منشورة في صفحات شرحيه كما ألمحنا ، ولن نقف مع كل منها ، وحسبنا سيبويه نموذجاً ، وإنما سنقف مع نماذج من قضايا أعم من مسألة الخلافات الجزئية ، وأعني بها مسائل الخلاف المذهبية المعروفة والمشهورة بين البصريين والكوفيين لنرى موقف الشارح ولنبين بالدليل أيضاً بروز المذهب البصري لديه . ومن المعروف أن مسائل الخلاف النحوي أفردت بالتصنيف أسوة بمسائل الخلاف الفقهي كما صرح ابن الأنباري[2] . ويمكننا أن تستعرض نماذج من مسائل الخلاف هذه لنبين اتجاه الشارح وموقفه منها .

ونقف أولاً مع مسألة اشتقاق الاسم أمن السموّ أم من الوسم، فقد اختلف البصريون والكوفيون في ذلك . فذهب الكوفيون إلى أن الاسم مشتق من الوسم وهو العلامة ، وذهب البصريون إلى أنه مشتق من السموّ وهو العلو . وعلل كلٌّ من أصحاب المذهبين رأيه . أما الشارح فإنه استحسن رأيَ البصريين

---

(١)شرح المفصل ٧ : ١٦ وانظر له احتجاجا برأي الخليل في شرح المفصل ٥ : ٨١ - ٦ : ٥ ، ٦ .

(٢) مقدمة الإنصاف ١ : ٥ .

والكوفيين معاً ، إلا أنه وجد أن الحجة ترجّح رأي البصريين قال : "وكلاهما حسن من جهة المعنى ، إلا أن اللفظ يشهد مع البصريين ألا ترى أنك تقول : أسميته إذا دعوته باسمه أو جعلت له اسماً ، والأصل : أسموته فقلبوا الواو ياءً لوقوعها رابعة على حد أدعيت وأغزيت ولو كان من السمة لقيل : أوسمته . لأنّ لام السمو واو تكون آخراً ، وفاء السمة واو تكون أولاً "ثم ساق الشارح حججا أخرى منها أن تصغير اسم : سُميّ ، ولو كان من الوسم لقيل : وسيم . وأن تكسيره أسماء وأصلها أسماو . ولو كان من الوسم لقيل أوسام" فلما لم يُقل ذلك دلّ على صحة مذهب البصريين"[1] .

وفي مسألة الخلاف في إعراب الأسماء الستة ذهب الكوفيون إلى أنها معربة من مكانين بالحروف والحركات ، فإذا قلت : هذا أخوك فهو مرفوع ، والواو علامة الرفع والضمة التي قبلها ، وإذا قلت : رأيت أخاك فالألف علامة النصب والفتحة التي قبلها ، وإذا قلت : مررت بأخيك فالياء علامة الجر والكسرة التي قبلها . وذهب البصريون إلى أنها معربة من مكان واحد ، والواو والألف والياء هي حروف الإعراب . وعقّب الشّارح على رأي الكوفيين بقوله : "وهو قول ضعيف من قِبل أن الإعراب أمارة على المعنى وذلك يحصل بعلامة واحدة ، ولم يكن لنا حاجة إلى أكثر منها"[2] وكنا ذكرنا مسألة القول في الخلاف في عامل الرفع في المبتدأ

---

(١) شرح المفصل ١ : ٢٣ وشرح الملوكي ٣، ٤ – وانظر المسألة في مشكل إعراب القرآن ١ : ٦ ، وأمالي ابن الشجري ٢ : ٦٦ ، ومسائل خلافية في النحو : ٥٨ . والتبيين : ١٣٢، والإنصاف ١ : ٦ – المسألة رقم ١ . ورسالة الملائكة ١٣٣، وتفسير أرجوزة أبي نواس ١٨٤ والمخصص ٧ : ١٣٤ وتفسير القرطبي ١ : ١٠٠ والبحر المحيط ١ : ١٤ .

(٢) شرح المفصل ١ : ٥٢ والإنصاف ١ : ١٧ – المسألة ٢ والتبيين ١٩٣ .

والخبر، ويمكن ههنا أن نشير مرة أخرى إلى أن الكوفيين قالوا بترافعهما ، والبصريين قالوا بارتفاع المبتدأ بعامل معنوي هو الابتداء. ثم اختلف البصريون في رافع الخبر ، فذهب بعضهم إلى أنه يرتفع بالابتداء ، وذهب آخرون إلى أنه يرتفع بالمبتدأ والمبتدأ يرتفع بالابتداء. وتمّ للشارح بنزعته المنطقية أن يدمج ما ذهب إليه البصريون في رأي واحد وينتصر له بعد أن نقض قول الكوفيين . وقد سبق لنا ذكر هذا الرأي في مبحث العامل[1] .

ومن هذه المسائل مسألة تحمل الخبر الجامد ضمير المبتدأ . فقد ذهب الكوفيون إلى أن خبر المبتدأ إذا كان اسماً محضاً ، يتضمن ضميراً يرجع إلى المبتدأ كقولك : زيد أخوك وعمرو غلامك ، وإليه ذهب عليّ بن عيسى الرماني من البصريين . أما البصريون فإنهم ذهبوا إلى أنه لا يتضمن ضميراً" .

وذهب ابن يعيش في هذه المسألة إلى أن الخبر المحتمل للضمير " هو ما كان مشتقاً من الفعل نحو اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة وما كان نحو ذلك من الصفات نحو : زيد ضارب وعمرو مضروب ، وخالد حسن ، ومحمد خير منك ، ففي كل واحد من هذه الصفات ضمير مرفوع بأنه فاعل لابدّ منه ، لأن هذه الأخبار في معنى الفعل" فلا بد لها من مستلزمات الفعل من اسم مسندٍ إليه "ولما كانت مسندة إلى المبتدأ في المعنى ، ولا يصح تقديم المسند إليه على المسند ، أسند إلى ضميره ، وهذا هو التحقيق .

---

(١)شرح المفصل ١ : ٥٨ ، والإنصاف ١ : ٤٤ ، والمسألة : ٥ . وأسرار العربية : ٦٦ ، والتبيين : ٢٢٤ ، ٢٢٩ .

والذي يدل على تحملها الضمير المرفوع أنك لو أوقعت موقع المضمر ظاهراً لكان مرفوعاً نحو : زيد ضارب أبوه ، ومكرم أخوه، وحسن وجهه ، وإذا عملت في الظاهر لكونه فاعلاً ، عملت في المضمر إذا أسندت إليه لكونه فاعلاً "ومثل هذا مجمع عليه ولا خلاف فيه ، ولكن الخلاف كما قدمنا في تَحَمُّلِ الخبر الضميرَ إذا كان اسماًجامداً" فالخبر إذا كان اسماً محضاً غير مشتق من فعل نحو : زيد أخوك وعمرو غلامك ، فهذا لا يتحمل الضمير لأنه اسم محض عار من الوصفية "وذكر ابن يعيش هنا مذهب الكوفيين والرماني في أنه يتحمل الضمير" لأنّه اسم ، وإن كان اسماً جامداً غير صفة إلا أنه في معنى ما هو صفة ، ألا ترى أنك إذا قلت : زيد أخوك وجعفر غلامك ، لم تُرِدِ الإخبار عن الشخص بأنه مسمى بهذه الأسماء ، وإنما المراد إسناد معنى الأخوة وهي القرابة ، ومعنى الغلامية وهي الخدمة ، إليه . وهذه المعاني معاني أفعال". وجنح الشارح إلى أن الصحيح هو المذهب الأول ، أي مذهب البصريين، "وعليه الأكثر من أصحابنا ، لأن تحمل الضمير إنما كان من جهة اللفظ لا من جهة المعنى ، وذلك لما فيه من معنى الاشتقاق ولفظ الفعل ، وهو معدوم هنا". وابن يعيش في عرضه لهذه المسألة يتبنى كل ما أتي به ابن الأنباري من موافقة البصريين وعرض حججهم ، حتى الأمثلة التي ذكرها هي أمثلة ابن الأنباري نفسها [1] ، ونجد مثل هذا الموقف لديه في مسألة تقديم الخبر على المبتدأ ، فقد ذهب الكوفيون إلى منع جواز ذلك ، وحجتهم أن هذا يؤدي إلى تقديم

---

(١)شرح المفصل ١ : ٨٨،٨٧ ، والإنصاف ١ : ٥٥ – المسألة رقم ٧ ، والتبيين : ٢٣٦ .

ضمير الاسم على ظاهره ، فإذا قلت : قائم زيد ، كان في قائم ضمير زيد ، ودليل ذلك ظهوره في التثنية والجمع في قولك : قائمان الزيدان وقائمون الزيدون" ولو كان خالياً عن الضمير لكان موحداً في الأحوال كلها . وكذلك إذا قلت : أبوه قائم زيد" وكانت الهاء في "أبوه" ضمير زيد "فقد تقدم ضمير الاسم على ظاهره ، ولاخلاف أن رتبة ضمير الاسم أن يكون بعد ظاهره"[1] ويرجح ابن يعيش المذهب الذي قرره أساساً وهو مذهب البصريين، وذلك "لكثرة تقديم الخبر على المبتدأ في كلام العرب كقولهم : مَشْنُوءٌ مَنْ يَشْنَؤُكَ ، وتميميٌّ أَنَا. فمن يشنؤك مبتدأ ، وقوله : مشنوء : الخبر . وهو مقدم ، وكذلك تميميٌّ أنا . أنا : مبتدأ ، وتميميٌّ : خبر مقدم . ألا ترى أن الفائدة المحكوم بها إنما هي كونه تميمياً لا أنا المتكلم" ويردّ على الكوفيين رفضهم مثل هذا التقديم بقوله : "إن تقديم المضمر على الظاهر إنما يمتنع إذا تقدم لفظاً ومعنى نحو : ضرب غلامُه زيداً . وأما إذا تقدم لفظاً والنية به التأخير فلا بأس به نحو : ضرب غلامه زيدٌ ، ألا ترى أن الغلام ههنا مفعول ، ومرتبة المفعول أن يكون بعد الفاعل ، فهو وإن تقدم لفظاً فهو مؤخر تقديراً وحكماً"[2] .

كما أيد البصريين في عامل الاسم المرفوع بعد لولا[3] مما

---

(١) شرح المفصل ١ : ٩٢ وانظر التبيين : ٢٤٥ .

(٢) شرح المفصل ١ : ٩٢ .

(٣) شرح المفصل ١ : ٩٦ والإنصاف ١ : ٧٠ المسألة ١٠ والتبيين : ٢٣٩ .

تقدمت الإشارة إليه في بحثنا في العامل وكذلك في مبحث التنازع[1] والعامل في المفعول به[2] والاشتغال[3] .

وكذلك نراه في مسألة نعم وبئس ،يذهب مذهب البصريين في كونهما فعلين ، ويرد مذهب الكوفيين المزعوم [4] في اسميتهما، فنراه يقرر أن نعم وبئس فعلان ماضيان ، فنعم للمدح العام وبئس للذمّ العام . ودليل فعليتهما أننا نضمر فيهما في مثل قولنا : نعم رجلا زيد ، ونعم غلاماً غلامك ، وربما برز ذلك الضمير واتصل بالفعل في قولنا : نعما رجلين ، ونعموا رجالاً كما حكى الكسائي عن العرب . ومن أدلة فعليتهما لحاق تاء التأنيث الساكنة بهما وصلاً ووقفاً : نعمت الجارية هند ، وبئست الجارية جاريتك ، كما تقول : قامت هند وقعدت ، وأيضاً فإن آخرهما مبني على الفتح من غير عارض عرض كما تكون الأفعال الماضية كذلك . ثم علل منعهما من التصرف في المضارع والأمر بكونهما تضمنتا ما ليس لهما في الأصل ، لأن الأصل في إفادة المعاني هي الحروف ، فلما أخرجت هذه الأفعال من الخبر إلى نفس المدح والذم ، أفادت فائدة الحروف فأخرجت من بابها ومنعت التصرف كـ ليس وعسى ، وهذا موجز ما عرضه ابن يعيش وهو مذهب البصريين ومعهم من الكوفيين الكسائي. أما الكوفيون فقد ذهبوا إلى اسميتهما وإلى أنهما اسمان مبتدءان بحجة مفارقتهما للأفعال بعدم التصرف ، وبدخول

---

(١)شرح المفصل ١ : ٧٩ وانظر التبيين ٢٥٢ والإنصاف ١ : ٨٣ ، المسألة : ١٣.

(٢)شرح المفصل ١ : ١٢٤ والإنصاف ١ : ٧٨ – المسألة ١١ والتبيين ٢٣٦ .

(٣)شرح المفصل ٢ : ٣٠ والتبيين : ٢٦٦ .

(٤) سنوضح هذا الزعم فيما يلي من البحث .

حرف الجر عليهما ودخول حرف النداء ، وحجتهم في ذلـك قـول حسان بن ثابت :

ألســـتُ بنعـــمَ الجـــارُ يؤلـــف بيتـــه
أخـــا قلـــة أو معـــدمَ المـــال مصرمـــا [1]

وما حكاه الفراء عن العرب أنَّ أحدهم بُشِّر بمولودةٍ فقيل له : نعم المولودة مولودتك . فقال : والله ما هي بنعم المولودة . وحكوا يا نعم المولى ونعم النصير" .

واتجه ابن يعيش إلى أنّ الحقَّ هو ما ذكره البصريـون ، ووجـه دخول حـرف الجر على "نعـم" في قـول حسـان بأنـه على معنـى الحكاية ، والمراد فيه : ألست بجار مقول فيه : نعم الجار ، وكذلـك البواقي ، وأما النداء في قولهم : يا نعم المولى ، فعلـى تقديـر حـذف المنادى والمعنى يا مَنْ هو نعم المولى ونعم النصير ، كما قال تعـالى : ﴿ألا يا اسجدوا﴾ [2] والمراد : ألا يا قوم اسجدوا [3] .

ونلاحظ أنَّ الشارح أوجز القول في هذه المسـألة ، وإن كـان أحاط بها من جوانبهـا ، ولكنـه لم يفصـل القـول كثـيراً ، واكتفـى بعدد من الشواهد التي أكثر منهـا ابـن الأنبـاري ، لكـنّ الحجـج في الكتابين واحدة ، والشواهد التي ذكرها الشارح هي نفسها شـواهد الإنصاف. والمهم في الأمر ههنا تبنيه رأي البصريين واحتجاجه له ،

---

(١) ديوانه ٤٢٥ وعجز البيت فيه : لذي العرف ذا مال كثير ومعدما . وفي أمالي ابن الشجري ٢ : ١٤٧ : "أخا قلة أو معدم المال مصرما" كما في ابن يعيش والإنصاف ١ : ٩٧ ، المسألة ١٤ وأسرار العربية : ٩٧ .

(٢) النمل : ٢٧/٢٥ .

(٣) شرح المفصل ٧ : ١٢٧ ، ١٢٨ والإنصاف ١ : ٩٧ المسألة : ١٤ .

ورفضه رأي الكوفيين . ولم يختلف موقفه في مسألة أفعل التعجب أاسم هو أم فعل عن موقفه من مسألة نعم وبئس ، فإنه قرر أن أفعل التعجب إنما هي فعل ماض غير متصرف لا يستعمل إلا بلفظ الماضي ولا يكون منه مضارع ولا أمر ولا اسم فاعل ، فلا تقول في: ما أحسن زيداً ، ما يُحسن زيداً ولا نحوَه . وذهب الكوفيون إلى أن أفعل في التعجب إنما هو اسم بمنزلة أفعل في التفضيل لأنه صُغّر في قول الشاعر :

يامـا أُمَيْلِـحَ غِزلانـاً شَـدَنّ لنـا
مـن هؤليـائكنّ الضّـالِ والسَّـمُرِ [1]

ولو كان فعلاً لما دخله التصغير . واستدلوا على اسميته أيضاً بأن عينه تصحّ في التعجب فتقول : ما أقوَله وما أبيعه . وهذا التصحيح يكون في الأسماء كقولك : زيد أقوم من عمرو وأبيع منه، ولو كان فعلاً لاعتل بقلب عينه ألفا نحو : أقال وأباع ، وهنا يبين الشارح موقفه ثم يتجه إلى تعليله فيقول : والحق ما ذهب إليه البصريون وذلك لأمور :

الأول : أنها تدخل عليها نون الوقاية نحو : ما أحسنني عندك، وما أظرفني في عينك ، وما أعلمني في ظنك. ونون الوقاية تدخل على الفعل لا على الاسم . ودخولها على الاسم في مواضع إنما هو من قبيل الشاذ الذي لم يُلتفت إليه .

الثاني : أن أفعل التعجب ينصب المعارف والنكرات كقولك:

---

(١) البيت في ديوان مجنون ليلى : ١٦٨ ق ١٥٣ ب ٦ . ونسب لغيره وانظر أمالي ابن الشجري ٢ : ١٣٠ ، ١٣٣، ١٣٥ والإنصاف ١ : ١٢٧ ، المسألة : ١٥ والخزانة : ١ : ٤٥ ، ٤ : ٩٥ وشرح شواهد الشافية ٨٣ ومغني اللبيب ٢ : ٧٦ برقم ١١٦١ :

ما أحسنَ زيداً وما أجمل غلاماً اشتريته ، وأفعلِ التفضيل لا ينصب إلا نكرة على التمييز نحو : زيد أكثر منك مالاً . ولو قلت : زيد أكثر منك المال والعلم لم يجز .

والثالث : أنه مبنيّ على الفتح من غير موجب .

فكلّ هذه الدلائل دلت على أفعل التعجب . ثم أخذ الشارح يردّ حجج الكوفيين ، فبيّن لهم أن عدم تصرف أفعل التعجب لا يدل على اسميته ، لأن ثم أفعالاً لا ريب في فعليتها وهي غير متصرفة نحو : عسى وليس . وعلة منع أفعل التعجب من التصرف هي العلة نفسها التي منعت نعم وبئس وسبقت الإشارة إليها . وأمر ثان أيضاً يعلل منع تصرفه ولزومه صيغة الماضي ، وهو أن المضارع يحتمل زمانين هما الحال والاستقبال ، وأنّ التعجب إنما يكون مما هو مُشاهَد موجود "والماضي قد يُتعجب منه لأنه شيء وجد وقد يتصل آخره بأول الحال ، ولذلك جاز أن يقع حالا إن اقترن به ، فلو استعملِ المضارع لم يعلم التعجب ممَّ وقع من الزمانين فيصير اليقين شكّاً. وأما التصغير فإنما دخله – وإن كانت الأفعال لا تصغّر – من قِبَل أنه مشابه للاسم من حيث لزم طريقة واحدة وامتنع من التصرف ، وكان في المعنى : زيد أحسن من غيره ، فلذلك الشبه حمل عليه في التصغير"(١) .

ويستطرد ابن يعيش معللاً اختصاص هذا الفعل ببناء أفعل على نحو مفصل . والملاحظ ههنا أيضاً أن الشارح يورد ما أورده ابن الأنباري من آراء وشواهد ومناقشات ، فكأنه ينثر كتابيْ

---

(١) شرح المفصل ٧ : ١٤٣ وما بعدها ، والإنصاف ١ : ١٢٦ ، المسألة ١٥ ، وأسرار العربية : ١١٢ .

الأنصاف وأسرار العربية في تضاعيف كتابيه ، وفي كلٍ موضعٍ يقتضي ذلك ، كما أنّ طريقة عرضه للقضايا تكسبه سِمة مذهبية بارزة ، فهو يعرض رأيه أولاً وهو رأي البصريين ، ويعقب عليه برأي الكوفيين ، ثم يتجه إلى نقض رأيهم وتأييد ما ذهب إليه وهو رأي البصريين . ونرى أن ابن الأنباري كان – من حيث الظاهرِ فقط – أكثرَ موضوعية في إظهار نفسه في موقف المحايد أولاً والقاضي ثانياً . وقد قلت من حيث الظاهر فقط ، لأن منهج ابن الأنباري كان قائماً أساساً ومسبقاً على نقض رأي الكوفيين إلا في مسائل ، وتأييد رأي البصريين في جمهور المسائل الخلافية.

ومما يتصل بمسألة التعجب خاصة مسألة جواز التعجب من البياض والسواد دون غيرهما من الألوان ، فقد ذهب الكوفيون إلى جواز ذلك ، فيجوز عندهم أن تقول : هذا الثوب ما أبيضه ، وهذا الشعر ما أسودَه . وذهب البصريون إلى أن ذلك لا يجوز فيهما كغيرهما من سائر الألوان. واستدل الكوفيون على ما ذهبوا إليه بقول الشاعر :

جاريةٌ في دِرْعِها الفَضْفَاض
أبيضُ من أختِ بني إباض [1]

ووجه استدلالهم أنه قال : أبيض من أخت بني إباض" وأفعل من كذا وما أفعله مجراهما واحد في أنْ لا يستعمل أحدهما إلا إذا استعمل الآخر.

ورفض ابن يعيش هذا الاستدلال ، وقال عن الشاهد : "إنه

---

(١) سبق ذكره ص ٤٤٢.

شاذّ مَعْمول على فساد للضرورة ، فلا يُجعل أصلاً يُقاس عليه" ثم وجّه الشاهد مؤولاً إياه على نحو ينقض به على الكوفيين وجه الاستشهادبه ، لأنه يرى مع البصريين أنه "لايقال في الأفعال الثلاثية المستعملة في الألوان والعيوب : أفْعَل. فلا يقال : ما أسمره وما أحمره ونحوهما من الألوان ، ولا ما أعوره ولا ما أحوله ونحوها من العيوب"(1) .

ونفهم من هذا الكلام ومما ورد في الإنصاف أن الكوفيين يتفقون مع البصريين في منع التعجب من الألوان والعيوب ، ولكن الخلاف محصور فقط في مسألة التعجب من السواد والبياض ، فالبصريون يطردون القاعدة المتفق عليها على جميع الألوان والعيوب، أما الكوفيون فإنهم يخرقونها لشاهدٍ استقرّ بين أيديهم . وقد ردّه عليهم الشارح ، كما ردّه عليهم مَنْ قَبْله من النحاة ، بل إنه عندما قبله وجّهه على نحو آخر كما ذكرنا قبل.

وكذلك وجدنا الشارح يؤيد البصريين في أن "إن وأخواتها" ترفع الخبر ، وينقض رأي الكوفيين الذي يجنح إلى أنّ "إنّ وأخواتها" لا ترفع الخبر وإنما تنصب المبتدأ ، ويبقى الخبر مرفوعاً على حاله كما كان من قبل مع المبتدأ . ويرى الشارح أن مذهب الكوفيين ههنا مذهب فاسد وذلك "لأن الابتداء قد زال به ، وبالمبتدأ كان يرتفع الخبر ، فلما زال العامل بطل أن يكون هذا معمولاً فيه ، ومع ذلك فإننا وجدنا كل ما عمل في المبتدأ عمل في خبره نحو : ظننت وأخواتها ، لمّا عملت في المبتدأ عملت في الخبر ،

---

(1)شرح المفصل ٧ : ١٤٦، ١٤٧ ، والإنصاف ١ : ١٢٦ – المسألة ١٥ وأسرار العربية ١٢١ والتبيين : ٢٩٢ .

وكذلك كان وأخواتها لما عملت في المبتدأ أعملت في الخبر ، وليس فيه تسوية بين الأصل والفرع ، لأنه قد حصلت المخالفة بتقديم المنصوب على المرفوع"[1].

ومما يتّصل بباب "إن" مذهبُ البصريين في تجويزهم إعمال "إنْ" المخففةَ من الثقيلة ، وقد منع الكوفيون إعمالها بحجة زوال المشابهة بينها وبين الفعل لنقص لفظها ، ويرى ابن يعيش أن ما قدمه من شواهد يكفي للردّ على الكوفيين ، وكان قد احتجّ بقوله تعالى ﴿وإنْ كلاً لما جميع لدينا محضرون﴾[2] فذكر أن هذه قراءة حكاها سيبويه في كتابه قال "حدثنا من نثق به أنه سمع من العرب وقراء أهل المدينة هذه القراءة" وهم بذلك يجرون إنْ في الإعمال على أصلها ، ويشبهونها بفعل حذف بعض حروفه وبقي عمله نحو: لم يك زيد منطلقا و لم أبل زيداً"[3] ونلاحظ في هذه المسألة غلط الشارح في استشهاده بالآية الكريمة التي ذكرها على هذا النحو ﴿وإن كلاً لما جميع لدينا محضرون﴾ لأن صواب القراءة "وإنْ كلٌّ" و لم أجد فيما رجعت إليه من كتب القراءات القراءة التي أشار إليها ، لأن خلاف القراء في هذه الآية محصور في "لمّا" فمنهم من قرأها بالتشديد ومنهم من قرأها بالتخفيف. وكذلك فإن عبارة الشارح صريحة بأنه أخذ هذه الآية على هذه القراءة من كتاب سيبويه ، ولدى مراجعتنا كتاب سيبويه وجدناه يحتجّ بهذه الآية في

---

(١)شرح المفصل ١ : ١٠٢ والإنصاف ١ : ١٧٦ ، المسألة ٢٢ والتبيين ٣٣٣.

(٢) يس : ٣٦/٣٢ .

(٣)شرح المفصل ٨ : ٧٢ ، ٧٤ وكتاب سيبويه ١ : ٢٨٣ ، والإنصاف ١ : ١٩٥ ، المسألة ١٤ والتبيين : ٣٤٧.

ثلاثة مواضع[1] وليس في موضع منها تلك القراءة "إنْ كلاً" وإنما كان سيبويه يحتجّ بآية أخرى قال : "وحدثنا من نثق به أنه سمع من العرب من يقول : إنْ عمراً لمنطلقٌ ، وأهل المدينة يقرؤون ﴿وإنْ كلاً لَما لَيُوَفينّهم ربُّك أعمالَهم﴾[2] يخففون وينصبون ، كما قالوا:

كأنْ ثدييه حُقّان [3]

وذلك لأن الحرف بمنزلة الفعل ، فلمّا حذف من نفسه شيء لم يغير عمله ، كما لم يغير عمل لم يك و لم أبَل حين حذف"[4] ونستطيع أن نسوّغ غلط الشارح في استشهاده بآية مكان أخرى بتشابه الآيتين أولاً ، وبكونهما في موضع واحد في كتاب سيبويه لا يفصل بينهما أكثر من سطرين ، وقفزة بصرية ضئيلة تزل بالناقل من موضع الثانية إلى موضع الأولى ولا سيما أن موضع الشاهد متشابه : وإن كلاً ، وانْ كل.

وكذلك نجده يرد على الكوفيين ويؤيد البصريين في القول في زيادة لام الابتداء في لكن ، فإنه قرر أن لكنّ "حرف نادر البناء لامثال له في الأسماء والأفعال، وألفه أصلٌ لأنّا لا نعلم أحداً يؤخذ

---

(١) كتاب سيبويه ١ : ٢٧٣ ، ٢٨٣، ٤٧٥.

(٢) هود : ١١١/١١ وقراءة أهل المدينة هذه بإنْ مخففة وبتخفيف الميم من "لِمَا" هي قراءة نافع وابن كثير ، ونحوها قراءة أبي بكر عن عاصم إلا أنه يشدد الميم من لما وهما يخففانها. انظر كتاب السبعة ٣٣٩ والمبسوط ٢٤٢ والنشر ٢ : ٢٨٠ والتيسير ١٢٦ والإتحاف : ٣١١ وفهرس شواهد سيبويه : ٢٨.

(٣) سيبويه ١: ٢٨١ ، ٢٨٣ والمحتسب ١ : ٩ والمنصف ٣ : ١٢٨ وأمالي ابن الشجري ١ : ٢٣٧ - ٢ : ٣ ، ٢٤٣ - والإنصاف ١ : ١٩٧ ، المسألة ٢٤ والخزانة ٤ : ٣٥٨.

(٤) كتاب سيبويه ١: ٢٨٣ . ومناقشة هذا الموضع والتنبه لهذا الغلط لدى الشارح هو مما استفدته من أستاذي الجليل أحمد راتب النفاخ.

بقوله ذهب إلى أن الألفات في الحروف زائدة" وذكر ابن يعيش أن مذهب الكوفيين في لكنّ ينحو إلى أنهامركبة، وأن أصلها أنَّ زيدت عليها لا والكاف ، ونراه يستحسن رأي الكوفيين هذا على غير عادته فيقول : "وهو قول حسن لندرة البناء وعدم النظير ، ويؤيده دخول اللام في خبره كما تدخل في خبر أن على مذهبهم ومنه :

ولكنني من حبّها لعميد"[1]

وإلى هنا يوهم موقف الشارح أنه يقف في هذه المسألة عند حدّ استحسان ما ذهب إليه الكوفيون ، ولكنه لا يلبث أن يلغي كل هذا بقوله : إن المذهب هو الأولُ – يعني مذهب البصريين – وهذا المذهب لا يرى تركيبِ لكنّ ، وذلك لضعفِ تركيب ثلاثة أشياء وجعْلِها حرفاً واحداً ، ويعدّ ذلك الشاهد الذي ذكره الكوفيون من القليل الشاذ[2] . والشارح يكاد أيضاً يوافق الكوفيين في أن اللام الأولى في لعلّ أصلٌ ، وأنّ لعلّ وعلّ لغتان ، وأن الزيادة نوع من تصرف وهو بعيد في الحروف . ويقول الشارح بأن هذا القول جنح إليه جماعة من متأخري البصريين" وهو قول سديد لولا نَدْرة البناء في الحروف وعدم النظير" ويذهب الشارح إلى تأييد المبرد[3] وجماعة من البصريين في أن الأصل : علّ، واللام في لعل

---

(١) الإنصاف ١ : ٢٠٩ وفيه : لكميد ، المسألة : ٢٥ وشرح الكافية للرضي ٤ : ٣٦٣ ومغني اللبيب ١ : ٢٥٧ برقم ٤٢٢ و٤٤٩ وشرح أبيات المغني ٤ : ٣٥٦ برقم ٣٨١ ، والخزانة ٤ : ٣٤٣ والهمع ١ : ١٤٠ والدرر ١ : ١١٦ .

(٢) شرح المفصل ٨ : ٧٩ ، ٨٠ والإنصاف ١ : ٢٠٨ ، المسألة ٢٥ .

(٣) انظر المقتضب ٣ : ٧٣ ، ٧٤ ونسب ابن السراج هذا الرأي إلى أصحابه البصريين وذهب هو إلى أن لعلّ وعلّ لغتان . الأصول ٢ : ٢٢٠ .

زائدة على حدّ زيادتها في قوله تعالى : ﴿وما أرسلنا قبلك من المرسلين إلا أنهم ليأكلون الطعام﴾[1] وفي قراءة مَنْ فتح وهي قراءة سعيد بن جُبير، وعلى حدّ قول الشاعر :

مرّوا عَجالى فقالوا : كيفَ صاحبكم
قال الذي سألوا : أمسى لَمَجْهُودا[2]

واحتجوا لزيادة اللام في لعل بأن هذه اللام قد حذفت كثيراً كما في قوله مثلا :

علَّ الهوى مِنْ بَعيدٍ أن يقربَّه
أمُّ النجوم ومرُّ القومِ بالعيسِ[3]

فابن يعيش يؤيد مذهب البصريين لورود السماع وكثرته ولأنّ ما ذهب إليه الكوفيون معدوم النظير. بينما تقاس زيادة اللام في لعل على نظائرها في مذهب البصريين[4] .

ومن مسائل الخلاف التي كثر تداولها ودورانها وشاع القول فيها مسألة القول في أصل الاشتقاق أمن الفعل أم من المصدر؟.

وكان سيبويه قد ذكر رأي البصريين في ذلك في أول كتابه

---

(١) الفرقان : ٢٥/٢٠ . قال أبو حيان : وقرئ "أنهم" بالفتح على زيادة اللام ، وأن مصدرية ، التقدير إلا أنهم يأكلون ، أي ما جعلناهم رسلاً إلى الناس إلا لكونهم مثلهم . وزاد العكبري : ويجوز أن تكون في موضع الحال ويكون التقدير أنهم ذوو أكل . البحر المحيط ٦ : ٤٩٠ وإملاء ما منّ به الرحمن ٢ : ٨٨.

(٢) مجالس ثعلب ١٢٩ والخصائص ١ : ٣١٦ _ ٢ : ٢٨٣ والخزانة ٤ : ٣٣٠ ، والهمع ١ : ١٤٤ والدرر ١: ١١٧.

(٣) ديوان جرير ١ : ١٢٦ ق ٩ ب ٩ .

(٤) وانظر المسألة في شرح المفصل ٨: ٨٧ والإنصاف ١ : ٢١٨ ، المسألة ٢٦.

عندما قال : "وأما الفعل فأمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء وبُنيت لما مضى ، ولما لم يقع ، وما هو كائن لم ينقطع" و"الأحداث نحو : الضرب والقتل والحمد"[1] وهذا نصٌّ صريح من سيبويه في أن المصدر هو أصل الاشتقاق. ثم فصّل الزجاجي القول في المسألة[2] وتعاورها النحاة بعد ذلك . وذكر ابن يعيش هذه المسألة مفصّلاً القول فيها رادّاً على الكوفيين ما ذهبوا إليه وهو "أن الأفعال هي الأصل والمصادر مشتقة منها ، واحتجوا في ذلك بأن المصادر تعتل باعتلال الأفعال وتصح بصحتها كقولك : قام قياما، فيعتل عاملاً في المصدر ، ورتبة العامل أن يكون قبل المعمول ومقدما عليه".

ويردّ الشارح آراء الكوفيين واحداً تلو الآخر فيقول : "وهذا الذي ذكروه لا حجّة لهم فيه أما قولهم : أنه يعتلّ باعتلال الفعل ويصح بصحته فلا يدل على أن المصدر فرع ، لأنه يجوز أن يعتل الفرع باعتلال الأصل لما بينهما من الملابسة طلباً للتشاكل ، ولا يدل على أنه أصل . ألا ترى أنّ بعض الأفعال قد تعتل باعتلال الآخر ولا يدلّ ذلك على أن بعضها أصل لبعض. ألا ترى أنك قلت : أقام وأقال فأعللتهما بقلب عينهما ألفا بالحمل على (قام وقال) حين اعتلاّ لتجري الأفعال على سَنَن واحد ومنهاج واحد في الاعتلال والصحة " وأمّا قولهم : إنّ الأفعال تكون عاملة في المصادر

---

(١) كتاب سيبويه ١ : ٢ .

(٢) الإيضاح في علل النحو : ٥٦ وانظر الإنصاف ١ : ٢٣٥ ، المسألة ٢٨ وأسرار العربية ٦٩ والتبيين ١٤٣.

فنقول : يجوز أن تكون عاملةً فيهـا ولاتكـون أصـلاً لهـا ، لأنـا قـد أجمعنا على أن الأفعال والحروف عاملة في الأسمـاء ، ولم يقـل أحـد إنها أصل لها وكذلك ههنا "[1] .

وابن يعيش يأخذ برأي سيبويه ويقدمه مدعماً بـالعلل فيقـول عن المصدر : " ويسميه سيبويه : الحدث والحدثان ، وذلـك لأنهـا أحداث الأسماء التي تحدثها ، والمراد بالأسماء أصحـاب الأسمـاء وهـم الفاعلون ، وربما سماه الفعـل مـن حيـث كـان حركـة الفـاعل . ثـم يقول : " واعلـم أنّ الأفعـال مشـتقة مـن المصـادر ، كمـا أن أسمـاء الفاعلين والمفعولين مشتقة منها ، ولذلك قال : لأن الفعل صدر عنه " وعلل ابن يعيش ذلك بـأن المصـادر تختلـف " كمـا تختلـف سـائر أسمـاء الأجنـاس ، ألا تـراك تقـول : ضربـت ضربـاً وذهبـت ذهابـاً وقعـدت قعـوداً وكذبـت كذابـاً ، ولم تـأت علـى منهـاج واحـد ، ولوكانت مشتقة من الأفعال لجرت علـى سنن واحـدٍ في القيـاس ، ولم تختلف كما لم تختلف أسماء الفاعلين والمفعولين " فلمـا اختلفـت المصادر كاختلاف أسماء الأجناس نحو رجل وفرس وغلام ولم تكـن على منهاج واحد كأسماء الفاعلين والمفعولين دلَّ على أنها الأصل " ويرى الشارح أن يقدم برهانـاً آخـر علـى أنّ المصـادر هـي الأصـل فيقول : " ومما يدل على أنّ المصادر أصل وأنّ الأفعال مشـتقة منهـا أن الفعل يدل على الحدث والزمان وعلـى معنـى ثـالث كمـا دلـت أسمـاء الفـاعلين والمفعولـين علـى الحـدث وذات الفـاعل والمفعـول ،

---

(١) شرح المفصل ١ : ١١٠ ، ١١١ .

وكذلك كل مشتق يكون فيه الأصل وزيادة المعنى الذي اشتق له. فلمّا لم تكن المصادر كذلك علم أنها ليست مشتقة من الأفعال"[1].

وهذه الأدلة التي ذكرها الشارح كلها أدلة البصريين ،وقد تداولتها كتب الخلاف باتساع وإيجاز ، ولاتزال هذه المسألة حيّة على أقلام بعض المعاصرين يتجادلون بشأنها ، وبلغ من اهتمام الدكتور مصطفى جواد بها أنه استنبط ثلاثة عشر دليلاً لينقض بها دعوى سيبويه ، ومن ثمّ دعوى سائر البصريين بأن أصل المشتقات هو المصدر مستنداً إلى مقولة أن اللغات في نشوئها وتطورها سارت من الإشارة إلى العبارة ، ومن التجسيد إلى التجريد ، فالفعل يمثل المجسّد والمصدر يمثل المجرد ، وذلك لأنّ الفعل يحتوي على الحدث والزمان والفاعلية ، ويحتوي أحياناً على المفعولية [2] ... الخ وأدلة الدكتور جواد كلّها على هذا النمط ، وكل واحد منها قابل للجدل وربما للنقض ، لأن بعضها يحمل نقيضه في ذاته ، ولايمكن أن يكون دليلاً قطيعاً . وإننا نرى أن سيبويه والبصريين عندما جعلوا الأصالة للمصدر في الاشتقاق لم ينظروا إلى سبق وجوديّ بين الفعل والمصدر ، وإنما نظروا إلى المعنى المستقر في النفس ، ذلك المعنى الذي تصدر عنه صيغة الفعل . وقد لايشكّ أحد في أن الناس في كلامهم قد استخدموا الفعل قبل المصدر ، ولكن هذا لاقيمة له، لأن الاتجاه في تقرير الأصالة – كما يستشف من كلام سيبويه –

---

(١) شرح المفصل ١ : ١١٠ .

(٢) دراسات في فلسفة النحو والصرف : ٥٧ .

متجه إلى تلك المعاني القارّة التي تنتج عنها الصيغ المختلفة للأفعال [1] .

ولن أقف عند كل مسألة خلافية لأنه سبق لنا أن عرضنا لبعض هذه المسائل في مبحث العامل والعلة ، ورأينا رفض ابن يعيش للعوامل وللعلل التي انفرد الكوفيون بالقول بها ، ورأينا تأييده لعوامل البصريين وعللهم . وسنقتصر فيما يلي على اختيار نماذج من مسائل خلافية أُخر لنفي البحث حقه من الشمول .

فمن هذه المسائل مسألة فعل الأمر وقد قال فيه الزمخشري : " وهو مبني على الوقف عند أصحابنا البصريين ، وقال الكوفيون : هو مجزوم بلام مضمرة ، وهذا خُلْف من القول " وابن يعيش فصل القول فيما أجمله الزمخشري ، فعرض رأيه – وهو رأي البصريين – ثم ذكر قول الكوفيين وكر عليه بالنقض والإبطال ، فذكر أن فعل الأمر على ضربين مبني ومعرب " فإذا كان للحاضر مجردا من الزيادة في أوله كان مبنيا عندنا خلافاً للكوفيين ،وإنما قلنا ذلك لأن الأصل في الأفعال كلها أن تكون مبنية موقوفة الآخر ، وإنما أعرب الفعل المضارع منها بما في أوله من الزوائد الأربع وكينونته على صيغة ضارع بها الأسماء ، فإذا أمرنا منه ونزعنا حرف المضارعة من أوله فقلنا : اضرب واذهب ، فتتغير الصورة والبنية التي ضارع بها الاسم فعاد إلى أصله من البناء استصحاباً للحال الأولى " ثم بسط رأي الكوفيين في أن الأمر معرب مجزوم بلام محذوفة هي لام الأمر،

---

(1) انظر في هذه المسألة : كتاب سيبويه ١ : ٢ والإيضاح في علل النحو : ٥٦ والمنصف ١ : ٦٥ والخصائص ١ : ١١٣ ، ١١٩ ، ١٢١ والإنصاف ١ : ٢٣٥ ، المسألة ٢٨ ، وأسرار العربية ٦٩ ، ٧١ ، ١٧٦ ، ومسائل خلافية في النحو : ٧٢ .

فإذا أمرت أحداً وقلت له : اذهب فإنما الأصل لتذهب ، وإنما حذفت اللامُ تخفيفاً ، وماحذف للتخفيف فهو في حكم الملفوظ به، فكان معرباً مجزوماً بذلك الحرف المقدر ، وأيدوا قولهم هذا بقياسه على المضارع المعتل الآخر نحو يرمي ويغزو ويخشى . فإذا أمرتٍ من هذه الأفعال قلت : ليرم وليغز وليخشَ ، والبناء لايوجب حذفاً .

ثم شرع الشارح ينقض كلام الكوفيين ، فنقض مذهبهم في كون الأمر معرباً بتذكيرهم بالأصل وهو أن الأصل في الأفعال البناء ولايعرب الفعل إلا لعلة ، وقولهم بأن الأمر مجزوم بلام محذوفة فاسد، وذلك " لأنّ عوامل الأفعال ضعيفة فلايجوز حذفها وإعمالها كما لم يجز ذلك في لم ولن ونظائرهما ، وذلك لأن عوامل الأفعال أضعف من عوامل الأسماء ، لأن الأفعال محمولة على الأسماء في الإعراب ، فكانت الأسماء أمكن وعوامل الأصل أقوى من عوامل الفرع . وعوامل الأسماء على ضربين : أفعال وحروف ، فما كان من الأفعال فقد يجوز حذفه وتبقية عمله نحو : لولا زيد ، وهلا عمرو ، ويجوز : زيداً ضربته وأشباه ذلك ، وما كان من الحروف نحو أنّ وأخواتها وحروف الجر فإنه لا يجوز حذف شيء من ذلك وتبقية عمله ، فكان ذلك في الفرع الذي هو أضعف أولى بالامتناع " ويضيف ابن يعيش إلى ماسبق أن كلام الكوفيين لو كان صحيحا لثبت حرف المضارعة في الأمر كما بقي في قول الشاعر :

محمّدُ تفدِ نفسك كلُّ نفس [1] .........

---

(١) وتمام البيت : إذا ماخفت من أمرٍ تبالا . والبيت مختلف في نسبته انظر سيبويه ١ : ٤٠٨ والمقتضب ٢ : ١٣٢ والأمالي الشجرية ١ : ٣٧٥ والإنصاف ٢ : ٥٣٠ المسألة : ٧٢ وأسرار العربية : ٣١٩ ومغني اللبيب ١ : ٢٤٨ برقم ٤٠٩ ورقم ١٠٩٣ وشرح أبيات المغني ٤ : ٣٣٩ و ٧ : ٣٥٢ والخزانة ٣ : ٦٢٩ ، ٦٦٦ .

وكما قال الآخر :          .... أو يبكِ مَنْ بكى [1] .

فلما حذف حرف المضارعة وتغيرت بنية الفعل دلَّ على أن فعل الأمر مبني على الوقف ، أما قياسهم حذف حرف العلة من آخر الفعل المعتل نحو : ارم واغز واخش فإن تعليله أنه لما استوى لفظ المجزوم والمبني في الصحيح نحو : لم تذهب واذهب ، أرادوا أن يكون مثل ذلك في المعتل ، فحذفوا آخره في البناء ليوافق آخره آخر المجزوم "[2] .

ومن مسائل الخلاف خلافهم في طبيعة " ربّ" ونرى الشارح يعالجها حسب طريقته ، فيقرر حرفيتها ويذكر معناها والفروق بينها وبين كم ، والملاحظ ههنا أن معظم كلامه في " ربّ" مقتبس من كتاب الأصول لابن السراج [3] . واستدل ابن يعيش على حرفية ربّ بأدلة منها : أنّ كم الخبرية يخبر عنها في مثل قولك : كم رجلٍ أفضلُ منك ، بينما لايصحّ مثل ذلك في رب ، ومنها أنّ "ربَّ" حرف لأن معناها في غيرها ، ورب لايدخل عليها حرف الجر كما يدخل على كم ، كما أن رب توصل معنى الفعل إلى مابعدها إيصال غيرها من حروف الجر فتقول : رب رجلٍ عالم أدركت ، فهنا أوصلتْ ربَّ معنى الإدراك إلى الرجل ، كما أوصلت الباء الزائدة معنى المرور إلى زيد في قولك : مررت بزيد ثم ذكر أن الكسائي ومَنْ تابعه من الكوفيين ذهبوا إلى أنّ رب اسم

---

(١) سبق ذكره.

(٢) شرح المفصل ٧ : ٦١ ، ٦٢ ، والإنصاف ٢ : ٢٥٤ والمسألة : ٧٢ ، وأسرار العربية ٣١٧ ، ومسائل خلافية في النحو : ١٢٤ .

(٣) الأصول في النحو ١ : ٤١٦ .

مثلها مثل كم . وعلة ذلك لديهم أنهم حكوا عن بعض العرب أنهم يقولون : رب رجلٍ ظريفٌ على أن : ظريف " خبر رب ، وقد علق الشارح بأن الصواب هو مذهب البصريين ، وماتعلق به الكوفيون من سماع إنما هو من الشاذ . وقال عنه ابن السراج : إنما هو من قبيل الغلط والتشبيه ، يريد التشبيه بكم ، أما تقديمها وتخصيصها بالصدارة فذلك أنه لما كان معناها التقليل كانت لاتعمل إلا في نكرة ، فصارت مقابلة كم الخبرية التي يجب تصدرها لشركتها كم الاستفهامية [1].

ونراه في مسألة تقديم التمييز إذا كان العامل فعلا متصرفا يقف إلى جانب البصريين المانعين مع أن المبرد والمازني وافقا الكوفيين على جواز مثل هذا التقديم ، واستدلوا بقول الشاعر :

أتهجُرُ سَلْمى بالفِراق حَبِيبها
وماكادَ نَفْساً بالفراق تطيب [2]

أي وماكاد تطيب نفساً بالفراق ، ورأى الشارح أنه لاحجة في ذلك لقلته وشذوذه ، وذكر أن الرواية الصحيحة في هذا البيت هي مانقل عن أبي اسحاق : " وماكاد نفسي بالفراق تطيب " وبناء على هذه الرواية يكون لاشاهد لهم في هذا البيت . كما أن تقديم التمييز في مثل هذا التركيب لايجوز لأن أصله فاعلٍ من حيث المعنى ، لأن قولنا : تصبَّب زيدٌ عرقاً ، وتفقّأ شحماً تقديره : تصبب عرق زيدٍ وتفقأ شحمه ، فإذا قدّمنا التمييز ههنا فإنه يقع

---

(١) شرح المفصل ٨ : ٢٦ ، ٢٧ ، ٢٨ ، والأصول : ١ : ٤١٨ ، والإنصاف ٢ : ٨٢٣ ، المسألة ١٢١ وأسرار العربية : ٢٦١ .

(٢) البيت في شعر المخبّل السعدي ق ٣ بما في مجلة المورد ، المجلد ٢ ، العدد ١ والبيت في الخصائص ٢ : ٣٨٤ والمقتضب ٣ : ٣٧ والجمل ٢٤٦ وألأصول ١ : ٢٢٤ والإيضاح العضدي ٢٠٣ ، والإنصاف ٢ : ٨٢٨ ، والمسألة ١٢٠ وأسرار العربية ١٩٧ .

موقعاً لايقع الفاعل في مثله وإلا خرج عن أن يكون فاعلا [1] .

ومن المسائل مايوجز رأيه فيه إيجازاً دون أن يتعرض لمناقشته ، فمن ذلك أنه يذهب إلى أن الأسماء المتمكنة ثلاثة أضرب : ثلاثي ورباعي وخماسي ، ولاتكون أصلاً على أكثر من الخمسة لثقله ولئلا يتوهم أنه مركب من ثلاثيين ، بينما رأى الكسائي والفراء أن الأصل هو الثلاثي ، وأن الرباعي فيه زيادة حرف والخماسي فيه زيادة حرفين . ويرى الشارح أن المذهب هو ماقرره مسبقاً موافقاً به سيبويه قال : " والمذهب الأوّل وهو رأي سيبويه " [2] .

ومن هذه المسائل أيضاً مسألة وزن كلمة " خطايا " ونحوها ، وهي من الكلمات التي اهتم بها الصرفيون وقام الخلاف بين المذهبين حول وزنها ، فالبصريون يقولون إن وزنها فعائل ، والكوفيون يرون أن وزنها فعالى . ورأى الشارح في هذا الموضع أن يكتفي بتقرير مذهب البصريين مهملاً الرأي الآخر ، قال : " وأما خطايا فإنه جمع خطيئة على طريقة فعائل ، جمع على الزيادة جمع الرباعي ، ثم تدرج في ذكر تحولات الكلمة التي افترضها الصرفيون، فذكر أن أصلها : خطائئ بهمزتين لأنك همزت ياء خطيئة في الجمع كما همزت ياء قبيلة وسفينة حين قلت : قبائل وسفائن ، الا أن الفرق بينهما أنّ موضع اللام من خطيئة مهموز فاجتمع همزتان ، فقلبت الثانية ياء لاجتماع الهمزتين فصارت : خطائي ثم استثقلوا الياء بعد الكسرة مع الهمزة فأبدلوا من الكسرة

---

(١) شرح المفصل ٢ : ٧٤ والإنصاف ٢ : ٨٢٨ ، المسألة ١٢٠ وأسرار العربية ١٩٦ .

(٢) شرح المفصل ٦ : ١١٢ .

فتحة ومن الياء ألفا فصارت خطاءا بهمزة بين ألفين ، فصرت كأنك جمعت بين ثلاث ألفات لقرب الهمزة من الألف ، فقلبوا الهمزة ياء فصارت خطايا وإنما جعلوها ياء ولم يجعلوها واواً لأن الياء أقرب إلى الهمزة من الواو فلم يريدوا إبعادها عن شبه الحرفين اللذين اكتنفاها " (١) .

وناقش ابن يعيش مسألة ضمير الفصل من حيث كونه يمتلك محلاً من الإعراب أو لايمتلك هذا المحل . وتبنى موقف البصريين ودعمه بالحجج ، وعرض لموقف الكوفيين دون أن يصرح بذكرهم واكتفى بقوله : " وقد ذهب قوم إلى أن هو ونحوها من المضمرات لاتكون فصلاً وإنما هي في هذه المواضع وصف وتأكيد وهي باقية على اسميتها ، وقد بيّنا فساد ذلك بوقوعه بعد الظاهر والمضمر ، ولا يؤكد به الظاهر ، وبدخول لام التأكيد عليه " (٢) .

وابن يعيش فصل القول في هذه المسألة التي أوجز القول فيها ابن الأنباري ، وعرض للنظر في احتمالات هذا الضمير ، وقلّب مختلف الأوجه ، فذكر أن مصطلح ضمير الفصل من عبارات البصريين ، كأنه فصل الاسم الأول عما بعده وآذن بتمامه ، وإن لم يبق منه بقية من نعت ولابدل إلا الخبر لاغير . والعماد من عبارات الكوفيين ، كأنه عمد الاسم الأول وقواه بتحقيق الخبر بعده . والغرض من دخول الفصل في الكلام هو إرادة الإيذان بتمام الاسم وكماله وأن الذي بعده خبر وليس بنعت ، والحقّ أن ابن يعيش لم يكن متشددا في مناقشة هذه المسألة التي اختلف فيها الكوفيون

---

(١) شرح المفصل ٩ : ١١٧ ، الإنصاف ٢ : ٨٠٥ ، المسألة ١١٦ .

(٢) شرح المفصل ٣ : ١١٣ ، ١١٤ .

أنفسهم ، واكتفى برفض وجهة نظرهم في مواضع . وعرض موقف البصريين ، ولم يقف عند ما نسبه إليهم ابن الأنباري من القول بأن ضمير الفصل لامحلّ له من الإعراب ، وإنما ناقش وجهات نظر أخرى وبين التباس ضمير الفصل بالتأكيد والبدل ،وبين جواز اعتبار ضمير الفصل مبتدأ ومابعده خبر له ، ثم يكون للجملة حقّها من الإعراب ، ففي قولك مثلاً : ماظننت أحداً هو خير منك ، وأحداً مفعول به ، أول ، وقولك : هو خير منك : مبتدأ وخبر في موضع المفعول الثاني .

وبين الشارح أن مايفارق به المبتدأ الفصل في هذا الموضع وأمثاله هو أن الضمير إذا نظر إليه على أنه مبتدأ فإنه يغير إعراب مابعده فيرفعه البتة على أنه خبر المبتدأ ، أما ضمير الفصل فإنه لايغير الإعراب عمّا كان عليه بل يبقى على حاله فتقول : كان زيدٌ هو القائمَ . ففي مثل هذا الموضع سلبنا الضمير معنى الاسمية وأصرناه إلى حيز الحروف ، وألغيناه إلغائها ، ومثّل الشارح لذلك بإلغاء "ما" في قوله تعالى : ﴿فبمارحمةٍ من الله﴾[1] ووجد له نظيراً في ذلك الإهمال تلك الكاف التي في ذلك وأولئك ورويدك والنجاءك. ولعلّ تفصيل القول في هذه المسألة لدى الشارح سببه أن وجدَ ابن الأنباري قد أوجز القول فيها ، وكان جعل دأبه أن يوجز المسائل التي استفاض ابن الأنباريّ في شرحها ومناقشتها ، فلمّا رآه ههنا قد أوجز أطال هو ليوفي المسألة حقها .

ومما هو من جنس هذه المسألة التي اكتفى فيها بعرض رأي البصريين وتبنيه ، ثم عرض رأي الكوفيين دون تعليق عليه موقفه

---

(١) آل عمران : ١٥٩/٣ .

من مسألة مراتب المعارف ، فنراه يجعل ترتيب المعارف في المعرفية على هذا النحو : المضمرات وهي أخصّ المعارف ، وذلك لأننا لانضمر الاسم إلا بعد تقدم ذكره ، ومعرفة المخاطب على من يعود ومن يعني [1] . ثم العلم ، ثم المبهم ، ثم ماأضيف إلى معرفة من المعارف فحكمه حكم ذلك المضاف إليه في التعريف لأنه يسري إلى مافيه من التعريف . ثم مافيه الألف واللام . وهذا الذي قدمه الشارح هو مذهب سيبويه . ثم عرض آراء أخر منها رأي الكوفيين ، وهو أن الاسم المبهم هو أعرف المعارف لأنه يتعرّف بشيئين هما القلب والعين ، بينما الاسم العلم لايعرف الا بالقلب وحده ، فكان مايتعرف بشيئين أعرف مما يتعرف بشيء واحد .

والملاحظ ههنا أن ابن يعيش كان على غير ديدنه ، فلم يلج في مخاصمة الكوفيين وتفنيد آرائهم ، وإنما اجتزأ بعرض رأيهم بعد أن بين لنا ترتيبه المعتمد ، وهو ترتيب سيبويه [2] .

ومما يتصل بمبحث الضمائر هذا مبحث النحاة في " إياك " وقد اختلفوا فمنهم من ذهب إلى أن " إياك " كلها ضمير ، وبعضهم ذهب إلى أن " إيّا" وحدها هي الضمير . ويبدو أن ماتبناه البصريون ونسب إليهم إنما هو رأى أبي الحسن الأخفش ، وقد عبر عن ذلك ابن يعيش بقوله : " اعلم أن هذا الضرب من المضمرات فيه إشكال ، ولذلك كثر اختلاف العلماء فيه ، وأسدّ الأقوال إذا أمعن النظر فيها ماذهب إليه أبو الحسن الأخفش وهو أن إيّا اسم مضمر ومابعده من الكاف في إياك والياء في إياي والهاء في إياه ، حروف مجردة من مذهب الاسمية للدلالة على أعداد المضمرين

---

(١) انظر كتاب سيبويه ١ : ٢٢٠ .

(٢) شرح المفصل ٣ : ٥٦ وانظر الإنصاف ٢ : ٧٠٧ ، والمسألة ١٠١ وانظر كتاب سيبويه ١ : ٢١٩ ، ٢٢٠ .

وأحوالهم لاحظّ لها في الاعراب " [1] . ثم يقدّم لنا جدالا طويلاً معللا يبرهن به على أن الضمير هو إيّا وأن الكاف إنما خلعت عنها دلالة الاسمية لتبقى لمجرد الخطاب كحالها في كلمة ذلك ، وأما إيّاه وإياها فإنها تقاس على إياك فتجرد الهاء من معنى الاسمية وتخلصها لدلالة الحرفية ، لأنه لم يسمع عنهم تأكيدها في هذه المواضع .

ورفض الشارح مانقل عن الخليل والمازني من أن " إيا " في إياك مضمر مضاف إلى الكاف ، وذلك اعتمادا على ماروراه سيبويه قال : " حدثني من لا أتّهم عن الخليل أنه سمع أعرابيا يقول : إذا بلغ الرجل الستين فإياه وإيّا الشواب " وذكر الشارح أنّ أبا الحسن الأخفش استقل هذه الحكاية و لم يجز القياس عليها . وسار على هذا الرأي جمهور البصريين حتى نسب إليهم [2] .

ثم ذكر الشارح رأيا نسبه إلى " بعضهم : وهو الرأي الذي نسبه ابن الأنباري إلى الكوفيين ، وخلاصته أن الياء والكاف والهاء في إياي وإياه ، هي الأسماء ،وإيا عماد لها : وذلك لأنها هي الضمائر في أكرمتني وأكرمتك ، فلما أريد ذلك فصلها عن العامل إما بالتقديم وإما بتأخيرها عنه ، و لم تكن مما يقوم بنفسه لضعفها وقلتها ، فدعمت بإيا وجعلت وصلة إلى اللفظ بها ، فإيا عندهم اسم ظاهر يتوصل به إلى المضمر كما أن " كلا" اسم ظاهر يتوصل به إلى المضمر في قولك : كلاهما " .

ويرفض ابن يعيش هذا القول ويراه واهياً " لأن إيّا اسم

---

(١) شرح المفصل ٣ : ٨٦ .

(٢) الإنصاف ٢ : ٦٩٥ ، المسألة : ٩٨ و سيبويه ١ : ١٤١ وشرح المفصل ٣ : ٦٩ ، ١٠٠ .

مضمر منفصل بمنزلة أنا وأنت ونحن وهو ، في أنها مضمرات منفصلة ، فكما أن أنا ونحن وأنت مخالف لفظ المرفوع المتصل نحو التاء في قمت والنون والألف في قمنا وهي ألفاظ أخر غير ألفاظ المضمر المتصل ، وليس شيء منها معموداً بل هو قائم بنفسه ، فكذلك إيا اسم مضمر منفصل ليس معموذاً به غيره . وكما أن التاء في أنت وإن كان لفظها لفظ التاء في قمت فهي ليست إياها معمودة بما قبلها ، وإنما الاسم ماقبلها وهي حرف معنى وافق لفظ الاسم ، كذلك ماقبل الكاف في إياك هو الاسم وهي حرف خطاب " وأما تشبيه الكوفيين إيا بكلا فيراه الشارح غير صحيح ، وذلك لاختلاف طبيعة الكلمتين ، لأنّ " كلا" اسم ظاهر مفرد يدل على الاثنين وليس بوصلة إلى المضمر ، لأنه اطردت إضافته إلى الظاهر اطرادها إلى المضمر ، ولو كانت وصلة إلى الضمير لم تضف إلى غيره . والطريف في هذا المبحث أن الشارح أورد في نهايته قول سيبويه بأن إيا اسم لاظاهر ولا مضمر بل هو مبهم كني به عن المنصوب وجعلت الكاف والياء والهاء بيانا عن المقصود ، وليعلم المخاطب من الغائب ولا موضع لها . قال الشارح : ويعزى هذا القول لأبي الحسن الأخفش .

ورفض ابن يعيش القول بأن إيا بين الظاهر والمضمر فهو لايريد أن يجعلها بين بين وإنما قرر بأن الدلالة قد قامت على أنه اسم مضمر بما فيه مقنع [1] .

وإن الأمر ليطول بنا إذا رحنا نتتبع مسائل الخلاف في الشرح

---

(١) انظر كتاب سيبويه ١ : ١٤١ ، ٣٨٠ ، ٣٨١ ، ٣٨٢ وشرح المفصل ٣ : ١٠٠ ، ١٠١ - والإنصاف ٢ : ٦٩٥ ، والمسألة : ٩٨ .

واحدة تلو الأخرى ، وهي مسائل تنيف على المائة ، وماعرضناه حتى الآن يمثل لنا طريقة مطردة لابن يعيش تتجلى بأنه يلتزم دائما جانب البصريين ، ويذكر رأي الكوفيين ويكرّ عليه بالنقض والإبطال مؤيداً ومناصراً وجهة نظر البصريين ، ويكاد يطرد هذا في شرحيه ، وأقول : يكاد ، لأننا سنجد مواضع قليلة نادرة يعدل فيها من موقفه كما سنرى ، ولكنها لاتخرجه عنه ولاتكسر القاعدة التي ذكرنا اطرادها .

## ٢ - المذهب الكوفي

بعد كل ما قدمناه أصبحت صورة المذهب الكوفي واضحة لنا لدى ابن يعيش ، سواء في شرحه للملوكي أو في شرحه للمفصل ، إن المذهب الكوفي لديه بارز أشد البروز، لكن على وجه السلب ، وذلك لأنه المذهب المستهدف للردّ عليه في كل موضع ، فآراؤه تنقض وتفنّد ، كما تردّ غالبا آراء أعلام الكوفيين كالكسائي والفراء. فإذا تذكرنا هنا مواقف معاصريه الذين تحدثنا عنهم كابن مالك والاستراباذي وابن الحاجب ، وتذكرنا مواقف أبي البركات من قبلهم في الإنصاف وأسرار العربية وهو المناصر دائماً إلا في سبع مسائل للبصريين [١] ، وتلك المسائل السبع منها ما اختلف فيه البصريون أيضاً ، لأنه عندما خالف الكوفيين فإنه كان يؤيد مذهب بعض البصريين[٢] ، إذا تذكرنا هذا كله ـ فإننا ندرك أن ابن يعيش لم يكن بعيداً عن ابن الأنباري وغيره في مواقفه ، فقد نثر كتب ابن

---

(١) هي المسائل : ١٠، ١٨، ٢٦ ، ٧٠، ٩٧، ١٠١ ، ١٠٦.

(٢) انظر المسألة رقم ١٨ و ٧٠ و ٩٧ .

الأنباري في كتبه ، وتبنى آراءه سواء أنسبها إليه أم لم ينسبها ، فقول ابن يعيش مثلاً : إن رافع الخبر إنما هو الابتداء بواسطة المبتدأ إنما هو قول لابن الأنباري[1] . وإننا نرى أن مواقف النحاة الذين عرفناهم من المذهب الكوفي ليست عبارة عن موقف فلان وفلان ، وإنما هو موقف العصر أو العصور المتتالية من هذا المذهب ، الذي لم يتح له أن يشتدّ عودُه بعد أن فجع بالفراء ، فكأنه مذهب ابتدأ وانتهى في جيل واحد ، فبقي تجاه المذهب الآخر غضّاً طرياً هشاً ، لا قدرة له على مجابهة منطق البصريين وثقافتهم في العقليات ، ولم يتح له من الأئمة والعلماء مثل ما أتيح للمذهب البصري ، و حسبنا أن نذكر أن ثعلباً أحمد بن يحيى الذي كان رأس الكوفيين في القرن الثالث إنما كان حنبلي المذهب[2] ، وكراهية الحنابلة للعلوم العقلية والمنطقية معروفة مشهورة ، بينما كان أئمة البصريين معظمهم على مذهب المعتزلة أو من المتمكنين في العلوم العقلية ، وقد خبروا المنطق والكلام وأساليب الحجاج والنظر والمجادلة . إلا أننا وعلى الرغم من الموقف السلبي للشارح تجاه المذهب الكوفي ورجاله ، نقع له في مواضع على مواقف يؤيد فيها وجهة نظر كوفية، أو يغض النظر عنها ولا يشغل نفسه بتفنيدها ، فمن ذلك ما أورده في مبحث الخبر والاسم في بابي كان وإن ، قال : "قال سيبويه : وسألته – يعني الخليل – أما أنت منطلقا أنطلقُ معك. فرفع ، وهو قول أبي عمرو ويونس ، ولو كان جزاء لجزمه ، ثم قال : "والكوفيون يذهبون إلى أن (أن) المفتوحة هنا في معنى الشرط و(ما) زائدة ،

---

(١) شرح المفصل ١ : ٨٥ والإنصاف ١ : ٤٦.

(٢) طبقات الحنابلة ٨٣ (لابن أبي يعلى) .

والفعل الناصب محذوف على ما ذكرنا، حكى ذلك أبو عمر الجرمي عن الأصمعي ، ويحملون قوله تعالى : ﴿أنْ تضلَّ إحداهما فتذكر إحداهما الأخرى﴾ [1] على ذلك ، وتؤيده قراءة حمزة : ﴿إن تضل﴾[2] بكسر الهمزة ، المعنى عندهم واحد "ثم أنشد بيت العباس بن مرداس :

أبا خراشة أمّا أنت ذا نفرٍ
فإنّ قوميَ لم تأكلهم الضبُعُ[3]

وقال بعد توضيح الشاهد : "واعلم أنّ البيت يقوّي مذهب الجزاء في "أمّا" لأنه ليس معك ما يتعلق به (أن) كما كان معك في قولهم : أما أنت منطلقا انطلقت معك ، ولا يجوز إظهار الفعل بعد أما هنا لما ذكرناه من كون ما نائبه عنه ، وإن أظهرت الفعل لم تكن "إما" إلا مكسورة نحو قولك : إمّا كنت منطلقاً انطلقت معك فيكون شرطاً محضا ، ولا يجوز حذف الفعل بعد إما المكسورة كما لم يجز إظهاره بعد أما المفتوحة . وذلك أنّ أمّا المفتوحة كثر استعمالها حتى صارت كالمثل الذي لا يجوز تغييره"[4] .

وكل ما أتى به الشارح ههنا من تأييد للكوفيين في (أما) وكون "ما" عوضا عن الفعل إنما استمده من ابن الأنباري ،

---

(١) البقرة : ٢/٢٨٢ .

(٢) قال ابن مجاهد : قرأ حمزة وحده (إن تضل) بكسر الألف .. وقرأ الباقون : (أن تضلّ) كتاب السبعة : ١٩٣ ، ١٩٤ .

(٣) سيبويه ١: ١٤٨ ، والخصائص ٢ : ٣٨١ والمنصف ٣ : ١١٦ والإيضاح العضدي ١٠٩ والأمالي الشجرية ١ : ٣٤ ، ٣٥٣ - ٢ : ٣٥٠ والإنصاف ١ : ٧١ ، المسألة ١٠ والمغني برقم ٤٥، ٨٧، ٨٠٨ ، ١١٨٥ وشرح أبياته ١ : ١٧٣ والخزانة ٢ : ٨٠، ٤٢١.

(٤) شرح المفصل ٢ : ٩٨، ٩٩ ، كتاب سيبويه ١: ١٤٨ .

ولاسيما أنّ ابن الأنباري كان – على غير عادته – مؤيداً للكوفيين في هذه المسألة[1] . وتأييد ابن يعيش هذا للكوفيين من النادر الذي يصعب الوقوع عليه ، ومثله لديه تحسين قول الكوفيين في لكنّ قال : "وذهب الكوفيون إلى أنها مركبة وأصلها أن زيدت عليها لا والكاف ، وخففت الهمزة فصارت لكن ، وهو قول حسن لندرة البناء وعدم النظير ، ويؤيده دخول اللام في خبره كما تدخل في خبر إنّ نحو قول الكوفيين :

.................. ولكنني من حُبِّها لَعَمِيدُ[2]

إلا أنه بعد هذا التحسين لم يلبث أن رجع إلى مذهب البصريين كما تقدم[3] .

وفي مبحث المصدر ذكر المصادر التي زيدت فيها زوائد للإيذان بكثرة المصدر وتكريره وذلك في قولهم في الهدر : التّهدار بمعنى الهدر الكثير ، وفي اللعب : التّلْعاب، وفي الصفق : التصفاق وفي الرد : الترداد ، وفي الجَوَلان : التّجْوال ، وفي القتل : التّقْتال ، وفي السير التّسْيار، وليس في هذه المصادر ما هو جار على فعله "لكن لّما أردت التكثير عدلتَ عن مصادرها وزدت فيها ما يدلّ على التكثير ، لأنّ قوّة اللفظ تؤذِنُ بقوة المعنى ، ألا ترى أنهم يقولون : خشُنَ الشيء ، وإذا أرادوا الكثرة والمبالغة قالوا : اخشوشنَ. وقالوا: عشبت الأرض وإذا أرادوا الكثرة قالوا : اعشوشبت ، فهي مصادر جرت على غير أفعالها "ثم عرض قولاً

---

(١) الإنصاف ١ : ٧١، المسألة : ١٠.

(٢) سبق تخريجه ص : ٦٥٥.

(٣) ص ٦٥٥ من هذا البحث وشرح المفصل ٨ : ٦٤ ، ٧٩ وشرح الملوكي ٣٥.

للكوفيين يرضى عنه قال : "وقال الكوفيون : التّفْعال هنا بمنزلة التفعيل ولا بأس به ، لأنّ التفعيل مصدر فعّل ، وهو بناء كثرة ، فلم يأتوا بلفظه لئلا يتوهم أنه منه ، فغيروا الياء بالألف وبقوا التاء مفتوحة"[1] .

ومن نوادر تساهله تجاه بعض آراء الكوفيين ، أنه ذكر رأيهم في الاسم المرفوع بعد إذا الشرطية و لم يعقّب عليه ، والبصريون لا يقرّون رفعه على الابتداء ، لأن إذا فيها معنى الشرط ، والشرط يقتضي الفعل ، فيقدر البصريون رفعه بتقدير فعل يفسره المذكور ، ومثّل لذلك بقوله :

إذا ابنُ أبي موسى بلالاً بلغْتِه
فقامَ بفأس بين وِصلَيْكِ جَازِرُ[2]

والمراد إذا بُلغ ابنُ أبي موسى بلالٌ بلغته ، وعليه قوله تعالى : ﴿إذا السماءُ انشقت﴾[3] وقوله ﴿إذا السماءُ انفطرت﴾[4] فالسماء في الآيتين رفعت بإضمار فعل يفسره الظاهر كما ذهب البصريون. أما الكوفيون فانهم أجازوا وقوع المبتدأ والخبر بعد إذا لأنها ليست شرطاً في الحقيقة . و لم ينقض الشارح رأي الكوفيين هذا مكتفياً بذكره [5] . ومثل هذا الموقف نراه للشارح عندما ذكر مذهب الكوفيين في (هذي) فقال على مقتضى مذهبه أولاً : "فأما الياء في

---

(١) شرح المفصل ٦ : ٥٦ ، ٥٧ والخصائص ٣ : ٢٦٤ .
(٢) انظر تخريجه في ص ٩٧ من هذا البحث .
(٣) الانشقاق : ٨٤/١ .
(٤) الانفطار : ٨٢/١ .
(٥) شرح المفصل ٤ : ٩٦ ، ٩٧ والإنصاف ٢ : ٦٢ ، والمسألة ٨٥ .

هذي فليست علامة للتأنيث كما ظن وإنما هي عين الكلمة ، والتأنيث مستفاد من نفس الصيغة ، وعلى قياس مذهب الكوفيين تكون الياء للتأنيث لأنّ الاسم عندهم (الذال) وحدها ، والألف من ذا مزيدة ، وكذلك الياء مزيدة للتأنيث ، فالمؤنث ما وجد فيه إحدى هذه العلامات"[1] ولكن لم يخدعنا هنا هذا الموقف المتساهل من الكوفيين أو من قياس مذهبهم كما قال ، لأنه كان سبق له أن نعت مذهب الكوفيين هذا بالفساد في موضع آخر حيث قال : "وذهب الكوفيون إلى أن الاسم إنما هو الذال وحدها والألف مزيدة لتكثير الكلمة ، قالوا : والدليل على ذلك قولهم في التثنية : ذان وذين ، فحذفوا الألف لقيام حرف التثنية مقامها في التكثير وهذا فاسد ، لقولهم في التحقير : ذيا، فأعادوه إلى أصله وهذا شأن التصغير ، وأما ذهاب ألفه في التثنية فلم يكن لما ذكر من الاستغناء عنه بحرف التثنية ، إنما حذفه لالتقائه مع حرف التثنية ، فحذف لالتقاء الساكنين ، ولم يقلبوه كما قلبوه في رحيان لبعده من التمكن وعدم تصرفه"[2] ويبدو أن الشارح لم يعقب على رأي الكوفيين في الموضع السابق لأنه كان قد نقض هذا الكلام فتحاشى النقض مرة ثانية تجنباً للتكرار. وفي مبحث المذكر والمؤنث عرض لقولهم : مِلحفة جديد ، فذكر رأيَ الكوفيين بأنها على فعيل بمعنى مفعول أي مجدودة وهي المقطوعة عن المنوال عند الفراغ من نسجها. ثم ذكر رأي البصريين في أنها بمعنى فاعلة، أي جدّت" يقال : جدّ الشيء يجد إذا صار جديداً وهو ضد الخَلَق ، فسقوط

---

(١) شرح المفصل ٥ : ٩١ .
(٢) شرح المفصل ٣ : ١٢٧ .

الهاء عندهم شاذّ شبه بالمفعول"[1] ويبدو أن ابن يعيش عندما يذكر رأياً للكوفيين ويغضّ النظر عنه فإنما يعبّر بذلك عن قبوله . ومن هذه المواقف النادرة ما نجده في مبحث التصغير ، فقد عرض لأيام الأسبوع نحو الثلاثاء والأربعاء وقال : إنه لا يُحَقَّر شيء منها وكذلك أسماء الشهور ، نحو المحرم وصفر "وذلك لأنها أعلام على هذه الأيام فلم تتمكن تمكن زيد وعمرو ونحوهما من الأعلام، لأن العَلَم إنما وُضع على شيء لا شريك له ، وهذه الأسماء وضعت على الشهور والأسبوع ليعلم أنه الشهر الأول من السنة واليوم الأول أو الثاني من الأسبوع ، وذلك لا يختلف فيصغر بعضها عن بعض" ثم ذكر رأي الكوفيين وأبي عثمان المازني وأبي عمر الجرْمي ، وهم يجيزون تصغير ذلك ، وأورد الشارح هذا الرأي ولم يعلق عليه فكأنه يقبله[2] ونراه يفعل الشيء نفسه في مسألة تقديم خبر ليس وما زال ، فإنه بعد أن ذكر مذهب سيبويه والبصريين في أنه لا يجوز تقديم أخبارها عليها فلا يقال : قائماً ما زال زيد ، وهو أيضاً رأي الفراء، عاد فذكر مذهب الكوفيين بقوله : "وأجاز الكوفيون، وإليه ذهب أبو الحسن بن كيسان ، فيقولون : قائماً ما زال زيد وكذلك ما كان في معناها من أخواتها"[3] .

وموقف الشارح تجاه الآراء الفردية لرجال المذهب الكوفي لا يختلف عن موقفه تجاه آرائهم المشتركة ، فإنّ الرد على الكسائي والفراء يكاد يكون المطرد السائد ، ولا ينقض هذا الاطراد بعض

---

(١)شرح المفصل ٥ : ١٠٢ .

(٢)شرح المفصل ٥ : ١٣٩ .

(٣)شرح المفصل ٧ : ١١٣ ، ١١٤ .

مواقف يحتج فيها بقول الفراء أو يميل إليه ، بل إن رده على الفراء قد يعنف في مواضع أو يتخذ طابع التهكم، كما فعل عندما علق على رأي الفراء في لن و لم وأن أصلهما : لا ، وإنما أبدلت من ألف لا النون في لن والميم في لم ، فقال الشارح : ولا أدري كيف اطلع على ذلك ، إذ ذلك شيء لا يطلع عليه إلا بنص من الواضع"(١) إلا أن هذا لم يمنع أن يحتج بقول للفراء عندما بحث في جمع كلمة حديث ، فإنهم جمعوه على أحاديث ، والقياس كما يرى الشارح أن يجمع على حدائث ، وذلك على حدّ قلوص وقلائص وسفينة وسفائن ، "إلا أنهم قالوا : أحاديث ، وكأنهم جمعوا أحدوثة في معنى الحديث وإن لم يستعمل . قال الفراء : وهو جمع أحدوثة واستعمل في الحديث"(٢) .

ولكن أمثال هذا الموقف قليلة نادرة ، لأن الأصل عند الشارح – كما ألمحنا – يكاد يكون مهاجمة الفراء وغيره من الكوفيين ، فنراه يرفض رأيه في أن حبّذا من حبب كظرف ، وكان الفراء قد استدل على ذلك من قولهم : حبيب كـ ظريف ، ورد عليه الشارح ما ذهب إليه ، لأن (حبب) فعل متعد ، و(ظرف) فعل لازم ، وفَعُل لا يكون متعدياً ، فدلَّ هذا على أن حبذا من حب"(٣) ونراه يعترض على رأي الكسائي فيما ذهب إليه من "جواز إعمال اسم الفاعل إذا كان بمعنى الماضي ، وأن يقال:

---

(١) شرح المفصل ٧ : ١٦ .
(٢) شرح المفصل ٥ : ٧٣.
(٣) شرح المفصل ٧ : ١٣٧ .

هذا ضاربٌ زيداً أمسِ ، واحتج بأمور منها قوله تعالى : ﴿وكلبُهم باسطٌ ذِراعيه بالوصيد﴾ [1] فأعمل (باسط) في الذراعين وهو ماض، ومن ذلك ما حكاه عن العرب : هذا مارٌّ بزيد أمسِ، فأعلموه في الجار والمجرور، ومن ذلك قولهم : هذا معطي زيد درهما أمسِ ، ومن ذلك قوله سبحانه : ﴿فالقُ الإصباح وجاعلُ الليلِ سكناً والشمس والقمر حسبانا﴾[2] ومن ذلك : هذا الضارب زيداً أمس ، تعمله إذا كان فيه الألف واللام لا محالةً وما قدمناه هو وجهة نظر الكسائي وأدلته ، ولكن رأي سيبويه والبصريين غير ذلك ، وهذا ما وضحه الشارح في اعتراضه على الكسائي وتوجيهه القول في الشواهد التي قدمها الكسائي على مقتضى مذهب البصريين فيقول : والجواب :أما الآية الأولى وهي قوله تعالى ﴿وكلبهم باسط ذراعيه بالوصيد﴾ فحكاية حال ماضيه كقوله : ﴿ودخل المدينة على حين غفلةٍ من أهلها فوجد فيها رجلين يقتتلان﴾ ثم قال : ﴿هذا من شيعته وهذا من عدوّه﴾ والإشارة بهذا إنما يقع إلى حاضر، ولم يكن حاضراً وقت الخبر عنه ، وأما قولهم : هذا مارّ بزيدٍ أمسِ ، فإنما أعمله في الجار والمجرور ولم يعمله في مفعول صريح ، والجار والمجرور يجري مجرى الظرف ، والظروف يعمل فيها روائح الأفعال.

وأما ما فيه الألف واللام من نحو : هذا الضارب زيداً أمس ، فإنما عمِل لأن الألف واللام فيه بمعنى الذي ، واسم الفاعل المتصل

---

(١) الكهف : ١٨/١٨ .

(٢) الأنعام : ٦/٩٦ .

بها بمعنى الفعل. فلما كان في مذهب الفعل عمل عمله ، فهو اسم لفظاً وفعلٌ معنى ، وإنما حول لفظ الفعل فيه إلى الاسم لأن الألف واللام لا يجوز دخولهما على لفظ الفعل ، فكان الذي أوجب نقل لفظه حكماً أوجب إصلاح اللفظ ومعنى الفعل باق على حاله "ثم ذكر ابن يعيش رأيَ الأخفشٍ في هذه المسألة ، وخلاصته أن زيداً في قولك : هذا الضاربُ زيداً في الماضي إنما ينتصب على التشبيه بالمفعول وليس على المفعول الصريح ، فهو ينتصب كما ينتصب الوجه في قولك : هذا الحسن الوجه "والشارح لا يرى هذا ولا رأي الكسائي ، وإنما يرى أن ما ذهب إليه هو ، هو الصحيح وهو مذهب سيبويه [1] كما رد على الفراء مذهبه في (الآن)[2] ونعت حكايته بالشذوذ في مبحث أسماء الأفعال ، فقد ذكر الشارح مذهب بني تميم في التثنية والجمع في قولك : هلمّا يا رجلان وهلموا يا رجال ، وهلمي يا امرأة ، وهلممن يا نِسوةُ ، وهذا مذهب البصريين وأكثر الكوفيين ، "وزعم الفراء أن الصواب أن يقال : هَلُمَّنَّ ، والذي أوجب ذلك أنّ هذه النون التي هي ضمير الجماعة لا توجد إلا وقبلها ساكن ، فزادوا نوناً ثانيةً قبلها ليقع السكون عليها وتسلم فتحة الميم في هلمّ ، فتكون وقايةً لها من السكون كما قالوا : منّي وعنّي ، فزادوا نوناً ثانية لتسلم نون من وعن من الكسر، إذ كانت ياءُ المتكلم أبداً تكْسِرُ ما قبلها ، وحكي عن بعضهم : هَلُمّينَ يا نسوة ، يجعل الزائد للوقاية ياء ، وهذا شاذّ"[3].

---

(١) شرح المفصل ٦: ٧٧.

(٢) شرح المفصل ٤ : ١٠٣.

(٣) شرح المفصل ٤ : ٤٢.

ومن مواضع احتجاجه بأقوال الفراء ما ذهب إليه من موافقة أبي الحسنِ الأخفش على إضافة بناء سادس إلى الأسماء الرباعية ، وهو بناء فُعْلَلٍ ، وسيبويه لايثبت هذا الوزن ، ويورد بناء جُخْدُب على مثال بُرْثُن ، والأخفش يجعلها جُخْدَب ، ويرى ابن يعيش أنّ الرأيَ ما ذهب إليه أبو الحسنِ بدليل ما حكاه الفراء من قولهم : بُرْقُع وبُرْقَع ، وطُحْلُب وطُحْلَب ، وقُعْدُد وقُعْدَد، ودُخْلُل ودُخْلَل "فهذا وإن كان الضم فيه المشهور إلا أنّ الفتح قد جاء عن الثقة فلا سبيل إلى ردّه"[1] . ويحتجّ في موضع آخر راضياً بما رواه الفراء في "حمٍ" بالهمز، قال : وحم وحمء مهموز ، حكاه الفراء وأنشد :

قلتُ لبوّابٍ لديه دارُها

تِئْذَن ، فإنّي حَمْؤُها وجارُها[2]

وهذان الموضعان فقط هما ما وافق فيه الشارح الفراء في كتابه شرح الملوكي ، وكاد يوافقه في موضع ثالث استجاد فيه قوله إلا أنه وجده بلا دليل قال "وأما ما ذهب إليه الفراء من أن أصل شيء شيّئ بالتشديد، فهو جيد لو أنّ عليه دليلا"[3] . ونراه في الموضع نفسه ينعت رأي الكسائي في منع صرف أشياء بالتعسف ، ومذهب الكسائي فيها أنها منعت الصرف لأنها أشبهت ما واحده "فعلاء" فلم تصرف ، لأنها جرت مجرى صحراء وصحراوات ، وجعل الشارح هذا تعسفاً لايصار إليه ماوجد عنه مندوحة[4] .

---

(١) شرح الملوكي : ٢٦ .

(٢) الرجز لمنظور بن مرثد الأسدي وهو في الجنى الداني ١١٤ ومغني اللبيب ١ : ٢٤٩ برقم ٢١٤ ، وشرح أبيات المغني ٤ : ٣٤٠ والمقاصد النحوية ٤ : ٤١٤ .

(٣) شرح الملوكي : ٣٨٠ .

(٤) شرح الملوكي : ٣٨٠ .

ولما عرض لكلمة (إنسان) ذكر أن وزنها فعلان ، وأنّ الأصل في وزن (ناس) : عالٍ ، والأناس : الفعال . وذكر رأياً آخر يذهب إلى أن (ناس) وزنه فَعَل في الأصل من ناس ينوس إذا اضطرب ، والهمزة في الأناس زائدة . دلّ على ذلك قولهم في التصغير : نويس. ثم ذكر الشارح رأي الكسائي بأنهما لغتان ليست إحداهما أصلاً للأخرى . لكن ابن يعيش أخذ بالوجه الأول الذي هو مذهب سيبويه [(١)] .

ونرى أن ماذكرناه حتى الآن أصبح كافياً للدلالة على وضع المذهب الكوفي لدى ابن يعيش ، ولن نفرد بالبحث ماأسموه بالمذهب البغدادي ، لأن الشارح يعدّ هؤلاء البغداديين من الكوفيين، ويعدّ الفراء منهم [(٢)] ومع ذلك فإنه لايضير البحث في شيء أن ننظر في مواقفه – على قلّتها – من أولئك الذين أسماهم بالبغداديين في مواضع محدودة .

فمن ذلك مثلا أنه ذكر أن البغداديين يسمون باب مالا ينصرف : باب مالا يجري [(٣)] ، وينقل عنهم حكاية قول عن

---

(١) شرح الملوكي ٣٦٣ وشرح المفصل ٢ : ٩ و ٥ : ١٢١ والإنصاف ٢ : ٨٠٩ المسألة ١١٧ وشرح شواهد الشافية ٢٩٦ ، ٢٩٧ والخزانة ١ : ٣٥١ ، ٣٥٧ والصحاح واللسان والتاج : أنس .

(٢) شرح المفصل ١٠ : ٧٠.

(٣) انظر المصطلح النحوي : ١٦٦ . وهذا المصطلح الكوفي استعمله المبرد في المقتضب إذ عقد باباً سماه "باب مايجري ومالايجري" ٣ : ٣٠٩ ونسب هذا المصطلح للفراء كما في فتح الباري بشرح صحيح البخاري ٨ : ٤٨٤ وقد استعمله الفراء في معاني القرآن ٢ : ١٩ ، ١٧٥ وصنف ثعلب كتابا جعل عنوانه : مايجري ومالا يجري ، الفهرست : ٨١ . وقد نسب السهيلي هذا المصطلح إلى سيبويه على سبيل التوهم ، أمالي السهيلي : ٢٩ وانظر : أبو زكريا الفراء : ٤٥٢ .

العرب هو : تيدك زيداً بمعنى : تيد زيداً . ويوجه الشارح الكاف في تيدك إلى انها يمكن أن تكون اسما في موضع خفش ، ويكون انتصابه على المصدر بمنزلة : ضرب زيد عمرا ، ويجوز أن تكون للخطاب مجردةً من معنى الاسمية بمنزلة رويدك زيداً [1] .

وكذلك ذكر الشارح البغداديين في مبحث التثنية لدى حديثه عن كسر نون المثنى واطّراد ذلك ثم قال : " إنّ من العرب من يفتح نون التثنية في حال الجر والنصب ، ويجري الياء وإن كانت غير لازمة مجرى الياء اللازمة في نحو : أين وكيف فيقول : مررت بالزيدين ومررت بالزيدينَ ، وضربت الزيدينَ " وهذه الحكاية نسبت إلى البغداديين الذين أنشدوا دليلاًعلى ذلك قول أبي ذؤيب:

فلمّا اجتلاها بالإيام تحيزت
ثباتاً عليها ذلّها وانكسارها [2]

وحكوا أيضاً : سمعت لغاتَهم " وعقّب الشارح على البغداديين كما يعقب على الكوفيين تماماً ، فذكر أنه لاحجة للبغداديين فيما حكوه ، وذلك لاحتمال أن يكون (لغات وثبات) واحدا ، فأصل ثبة : ثبوة ، وأصل لغة : لُغوة مثل نُقْرة وثغرة ، وإن كان استعمالها بحذف اللام إلا أنهم تموها لقولهم : حلاة وحلى ومهاة ومهى . وقال أبو الخطاب : واحد الطلى : طلاة ، فكذلك

---

(١) شرح المفصل ٤ : ٣٠ .

(٢) البيت لأبي ذؤيب ، وصواب إنشاده : " عليها ذلّها واكتئابها " وهو في شرح السكري ١ : ٥٣ ق ٢ ب ٢٥ وقد أنشده ابن يعيش على الصواب في شرح المفصل ٥ : ٤ ومعنى اجتلاها : طردها ، والإيام : دخان ، وتحيزت : بقيت لاتدري أين تذهب ورواها الأصمعي تحيزت : أي تفرقت وتميزت . والثبات جمع ثبه وهو القطعة من القوم . والضمير في اجتلاها يعود إلى النحل .

(لغاتهم) تكون على فعلة " ثم يستطرد لينقض أدلة البغداديين واحداً تلو الآخر ، ولم يلن موقفه ، ولم يُبْدِ شيئاً من التساهل على الرغم مما حكوه من عبارات سمعت أو عبارة وردت في كتاب العين[1] .

وكذلك ذكر رأيهم بأن وزن تـوارة : تَفْعَلة ، ورجح عليه رأي البصريين بكونها فَوعلة[2] ، وكذلك ردّ على البغداديين تجويزهم الإدغام في " ايتمن " وهي بناء افتعل من (أمن) وقد احتج البغداديون بقراءة من قرأ : ﴿فليؤد الذّتمن أمانته﴾[3] . ولم يرض ابن يعيش ماذهبوا إليه ، وقال : والقياس مع أصحابنا[4] ، وكذلك عارض البغداديين (والفراء منهم) في مسألة سيّد وميّت[5].

إن كلّ ماذكرناه وضح لنا على نحو جليّ اتجاه الشارح وموقفه من مذهب الكوفيين ، وصور لنا وضع النحو الكوفي في شرحي ابن يعيش ، إنه يكاد يكون موقف المعارض على نحو مطلق أوشبه مطلق ، حتى بلغ به الأمر أن المسائل التي وافق فيها ابن الأنباري الكوفيين لم تجد لها قبولاً لدى ابن يعيش ، وابن الأنباري شديد التمسك بنحو البصريين فقد " كان نحوه بصرياً بكل ماهذه

---

(١) شرح المفصل ٥ : ٨ ، ٩ .

(٢) شرح المفصل ١٠ : ٣٨ وانظر سر الصناعة ١ : ١٤٦ .

(٣) البقرة : ٢/٢٨٣ قال في البحر ٢ : ٣٥٦ : وقرأ عاصم في شاذّه : اللذتمن ، بإدغام التاء المبدلة من الهمزة قياساً على اتّسر في الافتعال من اليسر .

(٤) شرح المفصل ١٠ : ٦٤ .

(٥) شرح المفصل ١٠ : ٧٠ ، ٩٥ .

الكلمة من دلالة ، بل كان في دراسته النحوية غالياً كلّ الغلوّ في اتباع حرفية المنهج البصري " [1] . وعلى الرغم من ذلك فقد كان أشد تساهلاً وتسامحاً من ابن يعيش عندما انتصر للكوفيين في الإنصاف في سبع مسائل مقابل أربع عشرة ومائة مسألة كان الفلج فيها إلى جانب البصريين .

وابن يعيش الذي تبنى مادة كتاب الإنصاف وأسرار العربية ، ونثرها في كتابيه ، كان على درجة من الحذر الشديد تجاه تلك المسائل النزرة التي ناصر فيها ابن الأنباري الكوفيين فلم يتابعه ، وإنما أيد وجهة النظر البصرية ، فإن لم يؤيد صراحة فإنه يغض النظر عن الرد على الكوفيين ويورد رأيهم على سبيل الحكاية كما فعل في مسألة تقديم خبر مازال عليها .

ولابدّ لنا قبل أن نختم كلامنا عن المذهب الكوفي لدى الشارح ، أن نقرر حقيقة هامة تجلت لنا في أثناء المراجعات الكثيرة لمراجع الشارح ، ومقارنة مافيها بما ورد لديه ، وخلاصتها أن الشارح لم يكن ينقل أراء الكوفيين من كتبهم ، وإنما مما بين يديه من مصادر بصرية ، لأنه ليس من باب المصادفات المحض أن تتطابق عبارته عن آراء الكوفيين مع عبارة ابن الأنباري ، بل إنه كان ينقل آراء بعض أئمة البصريين دون أن يتحقق من وجودها في كتبهم ، وقد مرّ بنا مثال من هذا الضرب ، وذلك عندما نسب رأيا للمبرد ووجدنا نقيضه في المقتضب ، ونسب إلى الفراء رأيا ووجدنا نقيضه

---

(١) مدرسة الكوفة : ٣٦١ .

في معاني القرآن . والسبب في ذلك أنه كـان ينقـل رأي المـبرد عـن ابن جني ، ورأي الفراء من كتب البصريين . إن مانأخذه علـى ابـن يعيش هو المأخذ نفسـه الـذي أخـذه الدارسـون المحدثـون علـى ابـن الأنباري وغيره من متأخري النحاة ، وذلك أنهم جعلوا مـن كتـب البصريين مصادر للنحو الكوفي . وجرى ابن يعيش علـى سنن ابـن الأنباري ونسب إلى الكوفيين أنهم يقولون : إن الاسـم مـن الوسـم وليس من السمو ، و لم يكلّـف نفسـه عنـاء التحقيـق في نسـبة هـذه المسألة التي أخذ النحاة المتأخرون من النصف الثاني من القرن الرابع ينسبونها إلى الكوفيين ، مع أن نصـوص أئمـة الكوفيـين لاتشـير إلى ذلـك ولاتصـرح بـه ، بـل إن مانقلـه ابـن السـراج عـن المـبرد عـن أصحاب الفراء يدل على أن الكوفيين لم يكونـوا مخـالفين للبصريـين في هذه المسألة ، فقد نقل أن أصحاب الفراء زعموا عنه " أنه يقـول في بنات الحرفين من الاسماء نحو : أخت وبنت وقلـة وثبـة ، وجميـع هذا المحذوف : أن كل شيء حذفت منه الياء فأولـه مكسـور ليـدل عليها ، وكل ماحذفت منه الواو فأولـه مضمـوم ليـدل عليهـا "(١) وهذا النص وإنْ لم ترد فيه كلمة اسـم إلا أن نظـائر لهـا قـد وردت واشتمل عليها قوله : " وجميع هذا المحذوف منه " وكذلك نقل عـن ثعلب أنه كـان يقـول : " مـن قـال سـم بضـم السـين ، أخـذه مـن سموت أسمو ، ومن قـال بالكسـر أخـذه مـن سميـت أسمـي ، وعلـى اللغتين قوله:

---

(١) الأصول لابن السراج ٣ : ٣٢٠ .

وعامنـــا أعجبنـــا مقدّمـــه

يُدعى أبا السمح وقرضابٌ سِمُهْ[1]

ولو أنّ الشارح أراد تتبع هذه المسائل في أصولها ، و لم يعتمد النقل عن ابن الأنباري ، لوصل إلى أن بعض هذه المسائل ، كمسألة (اسم) مثلاً ، مما لاتصح نسبة القول به إلى الكوفيين ، لأن ابن الأنباري كان قد نقل هذا الكلام أيضا عن شيخه ابن الشجري الذي نقله بدوره عن مكي القيرواني الذي قال عن الاسم : " وهو عند الكوفيين مشتق من السمة ، إذ صاحبه يعرف به ، وأصله : وسم، ثم أعلّ بحذف الفاء ، وحركت العين على غير قياس أيضاً " وعقب مكّي بعد أن ذكر رأي كل من البصريين والكوفيين بقوله " وقولهم أقوى في المعنى ، وقول البصريين أقوى في التصريف " [2] وتناقل المتأخرون من النحاة هذه المسألة على النحو الذي استقرت عليه من الوهم ، ونسبوا إلى الكوفيين مسألة لم يقولوا بها .

ومن تلك المسائل التي تتطلب التحقيق لتحرير القول فيها ، مسألة القول باسمية نعم وبئس المنسوبة للفراء ، وقد راجعت مواضعهما في كتابه معاني القرآن ، فما وجدت تصريحاً بذلك ولا تلميحا إليه ، بل إن ماذكره الفراء يستنبط منه على وجه القطع واليقين أنه يقول بفعلية نعم وبئس ، وسأذكر نصه في ذلك ،

---

(١) المنصف ١ : ٦٠ والأمالي الشجرية ٢ : ٦٦ والإنصاف ١ : ١٦ ، المسألة ١ واللسان : قرضب وبرك وسمو . وانظر الدرّ المصون للسمين الحلبي ١ : ١٩ وتفسير القرطبي ١ : ١٠٠ والخلاف النحوي : ٢١٦ .

(٢) الأمالي الشجرية ٢ : ٦٧ والإنصاف ١ : ٤ . وانظر مشكل اعراب القرآن ١ : ٦ ومسائل خلافية للعكبري : ٥٨

قال:"وقوله : ﴿فساءَ قرينا﴾ [1] بمنزلة قولك : نعم رجلا ، وبئس رجلا . وكذلك ﴿وساءت مصيرا﴾[2] و ﴿كبر مقتا﴾ [3] ، وبناء نعم وبئس ونحوهما أن ينصبا ماوليهما من النكرات ، وأن يرفعا مايليهما من معرفة غير موقّتة ، ومـاأضيف إلى تلك المعرفة . وماأضيف إلى نكرة كان فيه الرفع والنصب .

فإذا مضى الكلام بمذكر وقد جعل خبره مؤنثا مثل : الدار منزل صدق ، قلت : نعمت منزلا ، كما قال ﴿وساءت مصيرا﴾[4] وقال : ﴿وحسنت مرتفقا﴾ [5] ولو قيل : وساء مصيرا، وحسن مرتفقا لكان صوابا ، كما تقول : بئس المنزل النار، ونعم المنزل الجنة ، فالتذكير والتأنيث على هذا ، ويجوز : نعمت المنزلُ دارُك ، وتؤنث فعلِ المنزل لما كان وصفاً للدار . وكذلك تقول : نعم الدارُ منزلُك ، فتذكّر فعل الدار إذ كانت وصفا للمنزل. وقال ذو الرمة :

أو حَـرّةٌ عيْطـل ثبجـاء مُجَفِـرةٌ

دعـائم الـزّوْر نِعمَـتْ زورقُ البلـد [6]

ويجوز أن تذكّر الرجلين فتقول : بئسا رجلين ، وللقوم : نِعمَ

---

(١) النساء : ٤/٣٨ .

(٢) النساء : ٤/٩٧ .

(٣) الصف : ٦١/٣ .

(٤) النساء : ٤/٩٧ .

(٥) الكهف : ١٨/٣١ .

(٦) البيت لذي الرمة في وصف الناقة ، وهو في ديوانه : ١٧٤ ق ٤ ب ١٥ والحرة : الكريمة ، والعَيْطل : طويلة العنق . والثبجاء : ضخمة الثبج وهو الوسط والمُجفرة : ضخمة الوسط . ودعائم الزّور : الضلوع . والزور : عظم الصدر ويجوز نصب دعائم على التشبيه بالمفعول . والبلد : المفازة . جعل الناقة زورقاً وسفينة على التشبيه . وانظر الخزانة ٤ : ١١٩ .

قوما ونعموا قوماً . وكذلك الجمع من المؤنث . وإنما وحّدوا الفعل وقد جاء بعد الأسماء لأن بئس ونعم دلالة على مدح أو ذم لم يُرِد منهما مذهب الفعل ، مثل قاما وقعدا . فهذا في بئس ونعم مطرد كثير . وربما قيل في غيرهما مما هو في معنى بئس ونعم . وقال بعض العرب : قلت أبياتاً جاد أبياتاً ، فوحّد فعل البيوت . وكان الكسائي يقول : أضمِرْ : جاد بهن أبياتاً ، وليس ههنا مضمر إنما هو الفعل ومافيه " [1].

ونعتقد أن هذا النصّ صريح الدلالة على أنّ الفراء يرى نعم وبئس فعلين ولايقول باسميتهما وقد صرح بذلك وقاسهما على الفعل ساء ، ثم تحدث عن عملهما للنصب والرفع ،وأجاز لحاق تاء التأنيث بهما مع المؤنث ، كما أجاز إلحاق الضمائر بهما ، وعلل جمودهما بخروجهما عن معناهما الأصلي [2] .

وليس معنى كلامنا هذا أن البصريين افتروا ادعاء اسميتهما على الفراء وعلى الكوفيين افتراءً ، فإن تلاميذ الفراء نقلوا عنه قول بعض العرب " ماهي بنعم الولد " فربما ذهب الرجل إلى اسمية نعم في هذا الموضع وتناقلوه عنه . وكان الجدير بالنحاة وهم أصحاب تحقيق أن يجعلوا الأصل في نقلهم لهذه المسألة وأمثالها كلام الفراء المدون في كتبه لاذلك الكلام الذي تناقله تلاميذه ، ثم نسب إلى مذهب بتمامه . وقد بلغ من نفوذ كتب البصريين أن مؤلف كتاب " الموفي في النحو الكوفي " جازت عليه هذه المسألة و لم يحقق النظر

---

(١) معاني القرآن ١ : ٢٧٦ ، ٢٦٨ وقوله : جاد بهن يريد أن الفاعل عنده محذوف وهو (بهن) والباء زائدة ، والفراء يرى أن الفاعل ضمير مستتر في الفعل .

(٢) انظر أيضا معاني القرآن ١ : ٥٦ ، ٥٧ و ٢ : ١٤١ ، ١٤٢ .

فيها فقال : " نعم وبئس كلها أسماء عند الجمهور – أي الكوفيين – أفعال عند الشيخ – أي الكسائي – " [١] ولو تأمل المؤلف كلام الفراء السابق ذكره لكانت أحكامه مختلفة ، بل كانت ستبدو أكثر دقة وأشد إحكاما . وإن ابن يعيش ليس الوحيد الذي جازت عليه هذه المسائل ، بل إنه في الأصل أخذها عن ابن الأنباري الذي أخذها بدوره عن ابن الشجري وهذا بدوره أخذها عن مكي ، وتناقلها النحاة [٢] .

وهناك مسائل أخرى من هذا الضرب نسبت إلى الكوفيين ، ولو أنصف النحاة من المتأخرين وحققوا القول فيها – وهو سهل ميسور عليهم – لحذفوا هذه المسائل التي أطالوا القول فيها من غير ماسبب غير حبّ المجادلة ، ولكنهم آثروا سهولة النقل على وعورة التحقيق ، فاستفاضوا في القول ، وملؤوا صفحاتهم بتلك الخلافات التي كان من الميسور تحاشي الكثير منها .

ولهذه الأدلة التي تقدم ذكرها قلنا إن الشارح لم يدون مذهب الكوفيين من كتب الكوفيين ، وإنما من كتب أصحابه البصريين

---

(١) الموفي في النحو الكوفي : ٨٦ .

(٢) مشكل إعراب القرآن ١ : ٦٢ والأمالي الشجرية ٢ : ١٤٧ والإنصاف ١ : ٧٩ المسألة ١٤ وشرح الكافية ٤ : ٢٣٧ وارتشاف الضرب ٣ : ١٥ وانظر نموذجاً من تحقيق بعض هذه المسائل في كتاب الخلاف النحوي : ١٨٣ ومابعدها ومن هذه المسائل : اشتقاق لفظ اسم ونعم وبئس وإلا والفصل بين المضاف والمضاف إليه ومجيء إلا بمعنى الواو والعطف على الضمير المتصل المجرور . ومن الكتب الهامة في هذا الموضوع كتاب : ابن الأنباري وكتابة الإنصاف .

الذين حفظ كتبهم وآراءهم ، وتنزلت في نفسه منزلة اليقينيات ، ولم يكن الشارح بدعاً في ذلك ، فإن من عرفنا آثارهم من معاصريه ومن بعدهم كانوا على سيرته ونهجه ، وليس في هذا عذر له ولا لهم ، ولعل إعادة تحقيق هذه المسائل بعد أن أصبح قسم من كتب الكوفيين بين أيدينا ، يكون سبيلا لاختصار مسائل الخلاف وحصرها في عدد محدود.

■

## الفصل الثالث

# شخصية ابن يعيش

لعل ماقدمناه في دراستنا حتى الآن قد أثبت على نحو قاطع مذهبية ابن يعيش البصرية ، وأنه نقل ماشاء من تراث البصريين ، وكانت مناقشاته تسير في كنف أصولهم ، لايحيد عنها قِيدَ أنملة . ولكن وعلى الرغم من أن الشارح العلامة لم يكتب مؤلفاً خاصّاً به، وأن أعماله اقتصرت على شرح كتب غيره ، فإننا وجدنا له ملامح شخصية نحوية متميزة ، طبعت شرحيه وصبغتهما بصبغتها ، ولكنها لم تجعل له نحواً خاصاً به كما يقال ، ولا مذهباً محصوراً فيه أو مقصوراً عليه ، إن جلّ مايمكن أن يقال في صنيعه هو أن المذهب البصري الذي بلغ أوجه على يدي السيرافي والفارسي والرماني وابن جني ، قد نما لدى ابن يعيش وجمع ، واغتنى بالعلل والحدود التي استعملت فيها ألفاظ المناطقة . ولكن هذا الاتجاه على قوته لدى الشارح ، لم يُفْقد أسلوبه نداوة الأدب، ولا جمالَ العبارة وسهولتها ، ويتمثل لنا وكأنه ابن جني يعيد كتابة النحو في القرن السابع. وإني لأعجب أشد العجب من ذلك الحكم الذي رماه به يوهَان فك JOHANN FUCK وهو يتحدث عن انحطاط المستوى

اللغوي والثقافي العام في القرنين السادس والسابع فقال : "وحتّى النحوي ابن يعيش يتنازل في شرحه للمفصل عن التظاهر بالأدب ، فيكتب في أسلوب عادي ركيك"(١) . وليت يوهان فك قد ذكر المقياس الذي يشاؤه للركاكة لنحتكم إليه ، وقد بحثنا عن تعريف للركاكة – مع علمنا أنها مما يحس بها متذوق اللغة وإن لم يعرف أسبابها غالباً – فوجدنا لها هذا التفسير الذي قدمه الدكتور عبد العزيز الأهواني بقوله : "إن الركاكة تنشأ من عدم تمكن الأديب من اللغة التي يكتب بها لافتقاره إلى معرفة أصولها ، وإدراك أسرارها، ولقلة بصره بالفروق الدقيقة بين دلائل المفردات ومعاني التراكيب ومناسبات الجمل وروابطها ، إن ما نسميه بالركاكة ليس بشرط أن يكون خطأً في اللغة واستعمال مفرداتها فيما وضعت له ، وإنما هو في العجز عند التصرف باللغة بحيث تؤدّي الأفكار وتعبّر عن الإحساس تعبيراً مرهفاً ، وبحيث يكون تأليفها محكماً متيناً ، ونظمها متساوقاً منسجماً ، إن المثل الواقعي للركاكة هو ما يحسه ابن اللغة فيمن يكتب أو يتكلم بلغته من أبناء اللغات الأجنبية ، حين يكون هذا الأجنبي قد درس اللغة بعيداً عن وطنها الأصلي . والركاكة بهذا المعنى لا يحسها إلا من كان حظه من إتقان اللغة عظيماً"(٢) وقد عرضت ما كتبه ابن يعيش على هذا المقياس للركاكة ، فلم أجد لديه إلا الأسلوب الناصع ، والبيان الجليّ، والبصر بالفروق الدقيقة بين دلالات المفردات ، والقدرة على التصرف باللغة تصرف الأديب المتمكن والعالم المتبحر ، وما أدري كيف أحس يوهان فك بركاكة أسلوب ابن يعيش ولم يحسّ بها

---

(١) العربية : ٢٢٩ .

(٢) ابن سناء الملك ومشكلة العقم والابتكار في الشعر : ٣٧ .

غيره من الباحثين القدماء والمحدثين ، أولئك الذين أثنوا على الرجل وعلى أدبه وعلى أسلوبه .

وشخصية ابن يعيش النحوية يمكن أن تتضح على نحو جلي – وإن كانت معالمها البارزة قد اتضحت فيما سبق – من خلال ثلاثة أمور سنعرض لها دون إطالة مملة ولا إيجاز مخل ، وتتمثل هذه الأمور الثلاثة في آرائه وترجيحاته أولاً ، وفي مواقفه التي خالف فيها الزمخشري ثانياً ، وفي مدى تأثيره في النحاة الخالفين ثالثاً .

**١ – آراؤه وترجيحاته**

أتى ابن يعيش وقد بلغ النحو العربي من النضج مبلغاً رائعاً ، وكثرت مصنفاته كثرة مستفيضة ، وشاء الشارح أن يتجه إلى التأليف الموسوعي ، فكان أبرز مظهر من مظاهر شخصيته تلك الإحاطة الشاملة والاستيعاب الدقيق ، والاستحضار المعجب ، والصياغة المحكمة . ولاشك في أننا لن نجد كما ألمحنا مسبقا مايمكن أن يقال عنه إنه جديد لدى الشارح بالمعنى المطلق للجدّة ، ولكننا مع ذلك نجد عنده شيئاً مايشبه إلى حدّ ما مانجده لدى متأخري الفقهاء من ترجيح رأي على رأي أو اختيار رأي معين من جملة الآراء ، أو إبداء رأي في مسألة قد يكون مسبوقا إليه أو لايكون ، ولكنه ينصّ عليه أنه رأيه ، وهذا أحد الجوانب التي تتجلى فيها شخصيته في تفردها عندما لايتحدث على لسان المذهب البصري . وسنعرض فيما يلي نماذج من مواقفه واجتهاداته وآرائه .

إن ماقدمناه عندما تحدثنا عن المذهب البصريّ لدى الشارح

أوحى دون شك أنه كان متعبداً بكلام سيبويه ، ولكن الحقيقة أن الشارح على الرغم من متابعته لسيبويه واحتجاجه بكلامه قد كانت له مواقف تنبئ عن شخصيته النحوية الجدلية ، وتتمثل هذه المواقف في مخالفته لسيبويه ومجادلته بالحجة والبرهان في مواضع محدودة ، وهذه المخالفة تتخذ طابع ترجيح رأي آخر على رأي سيبويه ، وليس بالضرورة أن يكون هذا الرأي رأي الشارح ، ففي مبحث التصغير ذكر ابن يعيش أن تصغير مثل : متّعد ومتّسر ومتّزن إنما هو : مويعد وميبسر ومويزن ، " فعدت إلى الأصل ، لأن متّعداً من الوعد ، ومتّزنا من الوزن ، ومتّسراً من اليسر " وإنما قلبت الفاء تاء منها لوقوع تاء الافتعال بعدها ، فإذا صغرتها حذفت ، لكون الاسم بها خمسة أحرف . وإذا حذفت التاء عادت الواو والياء إلى أصلهما لأن القلب إنما كان لأجل التاء ، هذا مذهب أبي اسحاق الزجاج " وتبنى الشارح هذا المذهب مخالفاً سيبويه الذي لايرى ردّ هذه الكلمات إلى أصلها ويقول فيها : مُتيعد ومتيزن ومتيسر وذلك " لأن قاعدة مذهبه أنه إذا وجب البدل في موضع الفاء والعين لعلة ثم زالت العلة بالتصغير لم يغير البدل ، كأن التصغير قام مقام العلة ، فمتعد بمنزلة مغتسل ، فإذا صغرت حذفت تاء الافتعال وبقيت التاء الأولى على حالها " [1] ويرى الشارح أن مذهب أبي إسحاق هو الأقيس ، فلذلك تبناه وقدمه في الذكر على مذهب سيبويه . ولاشك في أنّ مثل هذا الترجيح ينبئ عن اتجاهه العقلي نحو القياس والرغبة في اطّراد القواعد . فهو يفضل مذهب الزجاج لأن التصغير يرد الأشياء إلى أصولها عند النحاة ، ففضل اطراد هذا الأصل نأياً به عن الشذوذ .

---

(١) شرح المفصل ٥ : ١٢٣ وانظر كتاب سيبويه ٢: ١٢٩

ويخالف سيبويه مؤيداً الزجاج في موضع آخر ، مرجحاً رأيه على رأي سيبويه للسبب نفسه ، وهو كون رأي الزجاج أقرب إلى القياس ، وذلك لدى بحثه في تصغير كلمة أولاء ، ورأى الشارح أن أولاء وزنها فُعال كغراب ، وقياس تصغيره لو صغّر على حد الأسماء المتمكنة أن تقول : هذا أوليّ كما تقول : عطيّ ، إلا أنهم لمّا لم يغيروا أوّله عن حاله أرادوا أن يزيدوا في آخره الألف كالعوض من ضمة التحقير في أوله ، فلم تسغ زيادتها بعد الهمزة لئلا يتحول الممدود عن لفظه ، وقد بنوه على المد فزادوا ألف العوض قبل الهمزة فصار " الياء" على لفظ الياع . هذا رأي سيبويه وهو مذهب المبرد " ثم عرض الشارح رأي الزجاج فوضح أنه كان يقدر الهمزة في ألاء ألفاً في الأصل ، فإذا صغر دخلت ياء التصغير ثالثة بعد اللام ، فتنقلب الألف الأولى ياء لوقوع التصغير قبلها على حد قلبها في غلام وعناق فتقول : غليم وعنيق ، ثم أدخلوا الألف المزيدة للتصغير آخراً فاجتمع ألفان في التقدير ، فقلبت الثانية همزة لاجتماع الألفين على حدّ قلبها في حمراء وصحراء . ويرى الشارح أن هذا الرأي أقرب إلى القياس لاعتقاد زيادة ألف التصغير آخراً على منهاج سائر المبهمات . وموطن الضعف في هذا يتأتى من جهة تقدير الهمزة بالألف " [1] .

إنّ شخصية الرجل في الموقفين السابقين تتجلى في إقدامه على الموازنة بين آراء سيبويه وآراء الزجاج ، وفي خروجه عما قرره سيبويه ، وإن كان في حقيقة الأمر لايخرج عن مذهبه ، فهو يوازن بين آراء تنتمي لمذهب واحد ، ويختار منها ماهو أقوى في القياس .

---

(١) شرح المفصل ٥ : ١٤٠ كتاب سيبويه ٢ : ١٢٦ .

وكذلك نراه يخالف سيبويه في مسألة (مِنْ) التي حصر سيبويه معنى الابتداء فيها في المكان [1] ، أما المبرد فإنه جعلها لابتداء كل غاية ، وإلى ذلك ذهب ابن دَرَستويه وغيره من البصريين ، وإليه ذهب الكوفيون ، واحتجوا بقوله تعالى : ﴿لمسجد أسس على التقوى من أول يوم﴾ [2] ويقول الشاعر :

لِمَنِ الدّيار بقُنّةِ الحِجْرِ أقْوَيْنَ من حِجَجٍ ومن دَهْرِ [3]

ومن لم ير استعمالها في الزمان فإنه يتأول بأنّ ثمّ مضافاً محذوفاً تقديره : من تأسيس أول يوم ، ومن مرّ حججٍ ومرّدَهر ، لكن هذا التأويل لايحجب عن الشارح حقيقة المعنى ، فيرى أن (مِنْ) بعد التأويل استعملت في غير ماقرره لها سيبويه وهو المكان : وذلك لأن التأسيس والمر مصدران وليسا بزمانين ، وإن كانت المصادر تضارع الأزمنة من حيث هي منقضية مثلها " [4] وهو في مخالفته سيبويه في هذه المسألة لايؤيد الكوفيين فحسب وإنما يؤيد أيضا المبرد وابن دستو يه وجمهورَ البصريين .

وكذلك نراه يستدرك على سيبويه في جوازم الفعل المضارع، فيقول : فأما (إذاما) فإنّ سيبويه لم يذكرها في الحروف

---

(١) قال سيبويه : وأما (من ) فتكون لابتداء الغاية في الأماكن . وذلك قولك : من مكان كذا وكذا إلى مكان كذا و كذا . وتقول إذا كتبت كتابا : من فلان إلى فلان ، فهذه الأسماء سوى الأماكن بمنزلتها . كتاب سيبويه ٢ : ٣٠٧.

(٢) التوبة : ١٠٨/٩ .

(٣) البيت لزهير بن أبي سلمى وهو في ديوانه بشرح الأعلم ١١٠ ق ١٠ ب ١ وفيه : ومن شهر وديوانه بشرح ثعلب : ٨٦ وفيه : ومن دهر . وانظر الجمل ١٥٠ وشرحه لابن عصفور ١ : ٤٨٩ والإنصاف ١ : ٣٧١ ، المسألة ٥٤ وشرح الكافية للرضي ٤ : ٢٦٤ والخزانة ٤ : ١٢٦ والمغني ١ : ٣٧٣ برقم ٦٣٣ وشرح أبياته ٦ : ٢٣ برقم ٥٤٩ .

(٤) شرح المفصل ٨ : ١١ ، ١٢ وانظر الإنصاف .

والقياس أن تكون حرفاً كإذْمَا ، ولذلك لايعود إليها ضمير مما بعدها كما يعود إلى غيرها مما يجازى به من نحو من وما ومهما"[1].

وكذلك نجده يناقش الخليل في أصل خطايا ورزايا وأشباهها ، وكان الخليل ذهب إلى أنّ أصلها خطايئ بياء قبل الهمزة ، وابن يعيش لم ير هذا الرأي وذهب مذهب أكثر النحويين كما تقدم وذكر التقلبات النظرية المفترضة [2] .

وفي إطار هذه المناقشات والترجيحات ورد ماكنا ذكرناه حول مناقشة سيبويه في جعله حكم فعولة في النسب كحكم فعلية فيقول في شنوءة : شَنَئي . أما المبرد فإنه يرى أن تخالف فَعُولة حكم فَعلية للفرق بين الواو والياء . وهنا تبدو شخصية الشارح في أخذه بالأقيس مع حرصه على السماع ، فيرى أن قول سيبويه قويّ من جهة السماع ، إلا أن قول المبرد متين من جهة القياس [3] .

وكذلك نجد الشارح يقر مخالفة سيبويه في حمله (قَرْقَارِ وعَرْعَار) على العدل لخروجهما عن الباب الذي هو الثلاثي ، وقد جعلهما مخالفوه على أنهما حكاية للصوت دون أن يكونا معدولين، وأيّد الشارح هذا الرأي ورأى أنه القياس " لأن بناء فعال إنما يجيء من الثلاثي ، وهذا العدل إنما جاء فيه ، فأما الرباعي نحو قرقار وعرعار فهو : فَعْلال وليس بفَعالِ " [4] ونرى أن هذه المخالفة لسيبويه تنسجم منهجياً مع مخالفاته السابقة لسيبويه ، لأنه ينحو دائماً نحو ما هو أشد أصالة في ميدان القياس . وفي هذا الموضع

---

(١) شرح المفصل ٧ : ٤٧ .

(٢) شرح المفصل ١٠ : ١١٣ .

(٣) شرح المفصل ٥ : ١٤٧ وكتاب سيبويه ٢ : ٧٠ ، ٧٤ .

(٤) شرح المفصل ٤ : ٥٢ .

أيضاً نجد الشارح يخالف النحاة في طردهم اشتقاق فعال من كل فعل ثلاثي لكثرة ماورد عنهم ، وهو مذهب سيبويه . إلا أن الشارح يرى أن القياس في هذه المسألة " أن يقتصر على ماسُمع عن العرب من هذا الوزن ، لأنه لايقال : قوام في معنى قم ، وليس لأحدٍ أن يبتدع اسماً لم يتكلم به العرب " [1] .

وإننا لنعجب من موقف الشارح تجاه هذه القضية ، ومن تضييقه مجال القياس ، وحصره المقبول من هذه الصيغ بما سُمع عن العرب ، مع أنه لاوجه لهذا الحظر حسب مقتضيات منهجه الذي أصبح النحو بموجبه قياساً، وربما كان السبب في تضييق مجال القياس في هذا الموضع ، وحصر المقبول من الصيغ بما ورد عن العرب ، أن الشارح لم يجد تلك الكلمات المفترضة كقعاد وقوام مستساغة ، وأحسّ في ذوقه وسليقته نبوّاً عنها ، ولكن هذا لا يسوّغ الاقتصار في هذه الصيغة بما سُمع عن العرب ، وإننا نجد في هذا الموقف صدى لمواقف الفارسي ، فالفارسي الذي عرف بمنهجه القياسي كانت له مثل هذه المواقف التي اقتصر فيها على السماع ووقف عند حدوده لايعدوه [2] .

وسبق أن رأينا تصدّي الشارح لتردد سيبويه والأخفش في (إيا) فقد جعلها سيبويه اسماً لا ظاهراً ولامضمراً ، فذكر ابن

---

(١) شرح المفصل ٤ : ٥٢ .

(٢) انظر المسائل الحلبيات ٢٢٦ قال أبو علي : ولو لم يعاضد القياسُ السماعَ حتى يجيء السمع بشيء خارج عن القياس ، لوجب اطّراح القياس والمصير إلى ماأتى به السمع ، ألا ترى أن النطق بالقياس من غير مراعاة السماع منه ، يؤدي إلى الخروج عن لغتهم والنطق بما هو خطأ في كلامهم .. فالقياس أبداً يترك للسماع ـ وإنما يُلجأ إليه إذا عدم في الشيء السمع، فأما أن يترك السماع للقياس فخطأ فاحش .

يعيش أنه ثبت لديه بالأدلة أنها اسم مضمر [1] . وكنا ذكرنا خلافه لسيبويه في العامل في البدل [2] ، وهو يرى كما رأى الفارسي والرماني من محققي المتأخرين – على حد تعبيره – أن البدل مستقل بنفسه . فهو مستقلّ بعامله ، على خلاف ماذهب إليه سيبويه [3] .

فإذا تركنا مخالفاته لسيبويه ، وهي بحد ذاتها – وعلى الرغم من قلّتها – مواقف تنبئ عن شخصيته ، فإن الشارح لم يكن ينطلق من التسليم بالمسائل لأنها وردت عند سيبويه أو غيره ، ولكنه كان يناقشها حسب مقتضيات المذهب البصري كما استقرت أصوله لدى سيبويه أولاً ولدى أعلام المذهب من المتأخرين ثانياً ، ويتحرى مواضع الرأي حسب مقتضيات ذلك المنهج ، وإننا لانجد أنفسنا مع ابن يعيش تجاه نحوي يدعي التجديد والاستقلالية ، وإنما هو نحوي شديد التبعية لمذهبه ، لكن هذه التبعية لم تفقده استقلاليته وقدرته على المناقشة والترجيح والرفض مما رأينا نماذج منه في مخالفاته لسيبويه ، ونرى نموذجاً آخر منه في موقفه مما ذهب إليه ابن جني في تعليله وجوب همز عين اسم الفاعل ، فهو يرى أنه " إنما وجب همز عين اسم الفاعل ، لأن العين لما كانت اعتلت فانقلبت في قال وباع ألفا ، فلما جئت إلى اسم الفاعل ، وهو على فاعل ، صارت قبل عينه ألف فاعل ، والعين كانت قد انقلبت ألفا في الماضي. فالتقت في اسم الفاعل ألفان ، فلم يجز حذف إحداهما، فيعود إلى لفظ قام،فحركت الثانية التي هي عين ، كما حركت راء

---

(١) شرح المفصل ٣ : ١٠١ .

(٢) انظر ص ٥٨٦ من هذه البحث .

(٣) شرح المفصل ٣ : ٦٨ .

ضارب،فانقلبت همزة،لأن الألف إذا حركت صارت همزة"[(١)] .

وابن يعيش لايوافق ابن جني على تعليله هذا ، لأن تعليل ابن جني يؤدي إذا طرد القياس عليه إلى أشياء لم يقل بها أحد ، وذلك لأنه يؤدي إلى أن نصوغ اسم الفاعل من أقام وأخاف على مخئف ومقئم ، لأن الألف نقلت من الماضي إلى اسم الفاعل ، ثم حركت بالكسر ، فصارت همزة ، وهذا لاقائل به [(٢)] .

ومن هذا الضرب من الترجيحات والموازنات موازنته بين ماذهب إليه أبو زيد في ضَيْفَنٍ من أن وزنه : فيعل ، فتكون النون فيه أصلاً وذلك لقولهم : ضَفَن الرجل يضْفِن إذا جاء مع الضيف ، وذهب المازني إلى أن وزنه فعْلن . وهنا علق الشارح بأن مذهب أبي زيد أقوى قياساً وذلك لكثرة بناء فَيعَل كصَيْرف ، وقلة فعْلن نحو : علْجن . ورأى أن مذهب أبي عثمان أقوى من جهة الاشتقاق [(٣)] .

كما يناقش ابن جني في مسألة جواز حذف الخبر إذا كان استقراراً تعلق به الظرف ، قال : " وقد صرح ابن جني بجواز إظهاره ، والقول عندي في ذلك : أنّه بعد حذف الخبر الذي هو الاستقرار ، ونقل الضمير إلى الظرف ، لايجوز إظهار ذلك المحذوف لأنه قد صار أصلاً مرفوضاً" [(٤)] . فإذا ما تركنا سيبويه وابن جني

---

(١) شرح الملوكي : ٤٩٤ .
(٢) شرح الملوكي : ٤٩٤ .
(٣) شرح الملوكي : ١٨٦ .
(٤) شرح المفصل ١ : ٩٠ .

فإننا نجد أن شخصية ابن يعيش النحوية تنحصر من حيث تقديم الرأي والاجتهاد في إطار ترجيح رأي على رأي ، أو تقوية مذهب وتضعيف آخر ، أو استحسان أسلوب دون آخر ، فمن ذلك تضعيفه ماذهب إليه المازني والجرمي في إعراب الأسماء الستة ، وكان الجرمي قد ذهب إلى أن الانقلاب في هذه الأسماء بين الواو والياء والألف انما هو بمنزلة الإعراب . ويرى الشارح أن هذا الرأي " فيه ضعف لأنه يلزم أن تكون في حال الرفع غير معربة ، لأن الواو لام الكلمة في الأصل ، ولم تنقلب عن غيرها " وهنا نلمس النزعة المنطقية الصارمة لدى الشارح ، فإذا كان الانقلاب هو علامة الإعراب كما يقول الجرمي ، فإن هذا يقتضي أن يقترن الانقلاب بالإعراب ، فإذا لم يحصل الاقتران ، وهو غير حاصل في حالة الرفع ، فإن هذا يؤدي إلى فساد ماذهب إليه الجرمي . أما رأي المازني فينحو إلى أن الاسماء الستة معربة بالحركات " وأن الباء في (أبيك) وأمثالها هو حرف الإعراب ، أما الواو والألف والياء فليست إلا إشباعاً حدث عن الحركات ، وإشباع حركات الإعراب حتى ينشأ عنها هذه الحروف كثير في الشعر وغيره . وتؤيده عنده لغة من يعرب بالحركات في حال الإضافة نحو : هذا أَبُك ، ورأيت أَبَك ومررت بأبك " ويرى الشارح أن هذا المذهب ضعيف أيضاً ، لأن ماالحتج به المازني لايكون إلا في ضرورة الشعر، والضرورة ليست موضع احتجاج ، إضافة إلى أننا لو أخذنا به لترتب عليه أن يكون لنا " اسم ظاهر معرب على حرف واحد وهو فوك وذو مال ، وهذا معدوم " وهكذا راح الشارح يفنّد هذه الآراء : رأي الجرْمي والمازني والزياديّ وعلي بن عيسى الرّبَعي ،

وينقض أدلتهم دليلاً دليلاً ، مستخدماً منهجه الجدلي ، حتى استقام له أن يقيم الدليل على صحة مااستقر عليه رأي معظم النحاة من أن هذه الأسماء معربة بالحروف [1] .

ونراه كذلك لايوافق من يسميهم " بعضهم " على ماذهبوا إليه من أن لفظ المكان مأخوذ من (كان يكون فهو مفعل منه كالمقام والمراح " ولايرى هذا صحيحاً ، لأن هذه الميم تظهر أصالتها وصحتها في قولك : تمكّن ، ووزنها تفعل ، ولو كان المكان من الكون لقيل : تكون ، ولو كانت الميم زائدة في (تمكن) لكان وزنها تمفعل ، وهذا الوزن لم ترد عليه إلا أبنية قليلة سمعت ولايقاس عليها كقولهم : تمسكن وتمدرع [2] ، وقد قال عنه ابن يعيش : إنه من قبيل الغلط ولايقاس عليه [3] ، وذهب الجوهري إلى أنّ (مكان) من مفعل ، وإلى أن الميم زائدة ، فلما كثر استعمالها عوملت معاملة الأصلية : ونجد أن الأرجحية في هذه المسألة تميل إلى جانب ابن يعيش ، فإن الميم لو كانت زائدة كما ذهب بعضهم لكانت (تمكن) على وزن تمفعل . والكلمات التي جاءت على هذا الوزن قليلة محدودة العدد ، وقد أحصاها ابن خالويه ولم يذكر (تمكّن) بينها . كذلك فإننا نجمع المكان على أمكنة ووزنها أفعلة ، ولايأتي بعد همزة أفعلة حرف زائد [4] .

وهذا الرأي في اشتقاق كلمة (مكان) شديد الدلالة على استقلالية رأي ابن يعيش ، وعلى تحريه صحة القياس . ويدلنا على

---

(١) شرح المفصل ١ : ٥١ ، ٥٢ .
(٢) ليس في كلام العرب : ٥ .
(٣) شرح المفصل ١ : ٥٧ .
(٤) انظر الصحاح واللسان : كون ، ومكن .

ذلك أننا إذا عدنا إلى المعجمات فإننا نجد الأزهري والجوهري على سبيل المثال ، يجعلان كلمة المكان من كون ، وكذلك أحمد بن يحيى ثعلب فيما نقله عنه صاحب اللسان ، فلما وردت لديهم كلمة أمكنة ، سارعوا إلى القول بأن هذه الميم زائدة وعوملت معاملة الأصيلة لّما كثرت ، ولذلك أجروها مجرى فعال ، وكان اللغويون في غنى عن هذه الافتراضات لو جعلوا المكان من مادته الاصلية وهي " مكن" وهو رأي يعضده السماع والقياس كما رأينا.

ومن مناقشاته التي تبرز شخصيته النحوية مناقشته لابن السراج في مبحث الممنوع من الصرف ، فقد ذكر أنّ ابن السراج كان يقول : " لو صحت الرواية في ترك صرف مالا ينصرف ماكان بأبعد من قوله :

فبيناه يشري رحله قال قائل
لمن جملٌ رخو الملاط نجيب [1]

إنما هو : بينا هو ، فحذف الواو من هو ، وهي متحركة من نفس الكلمة ، وإذا جاز حذف ماهو من نفس الحرف ، كان حذف التنوين الذي هو زيادة للضرورة أولى " . واعترض ابن يعيش اعتراضا وجيها على ماذهب إليه ابن السراج ، وذلك لأنه لايجوز لديه قياس حذف التنوين على حذف حرف من الكلمة ، وذلك " لان التنوين حرف دخل لمعنى ، فإذا حذف أخلّ بذلك المعنى ، وليس كذلك ماهو من نفس الكلمة ، ألا ترى أنه لما

---

(١) كتاب سيبويه ١ : ١٤ في الحاشية ، والتكملة للفارسي : ٣١ وأمالي ابن الشجري ٢ : ٢٠٨ والخزانة ٢ : ٣٩٦ وفي طبعة هارون ٥ : ٢٥٧ ونسب البيت للعجير السلولي أو المخلب الهلالي .

اجتمع التنوين مع ياء المنقوص في مثل قاض ، ومع المقصور في مثل عصا ، واقتضت الحال حذف أحدهما ، حذف لام الكلمة وبقي التنوين ؛ لأن حذف التنوين ربما أوقع لبساً وليس كذلك حذف الواو من قوله." فبيناه يشري رحله" .

ثم وضح ابن يعيش موقفه تجاه هذه المسألة ، وأظهر شيئاً من المرونة في قبوله مامنعه سيبويه والزمخشري ، وحجته في ذلك قوة الشواهد الواردة في هذا الباب ، قال : " واعلم أنّ النصوص الواردة في هذا الباب ليس ردها بالسهل ، والمذهب فيه منع صرف المنصرف من الأسماء إذا كان فيه علة واحدة من العلل التسع للضرورة ، حتى لو اجتمع معها علة أخرى امتنع الصرف في حال الاختيار والسعة ، فللضرورة اعتبر مطلق الثقل ، وفي حال الاختيار اعتبر ثقل مخصوص . فإذا اعتبرت النصوص الواردة في هذا الباب كان أكثرها أعلاما معارف ، فامتنع الصرف للضرورة بسبب واحد من سببين . فلو جاء مثل : رجل وفرس وأريد منعه الصرف للضرورة لم يجز عندي . وأما صاحب الكتاب – أي الزمخشري – فإنه اختار منع جواز صرف مالا ينصرف في الضرورة ، وهو مذهب سيبويه والأكثر من البصريين " [1] فنحن نجد الشارح هنا يقف موقفاً وسطاً في هذه المسألة ، فهو لايغمط النصوص التي أوردها الكوفيون حقها ، ولاينكر حقهم في الاحتجاج بها ، بل يراها جديرة بالنظر والتدبر ، ولكن هذه النصوص لم تقده كما قادت الكوفيين إلى إطلاق القول في جواز منع المنصرف من الصرف للضرورة ، بل إنه قيد ذلك بالأعلام في مجال الضرورة ، وذلك لأن الأعلام اشتملت على علة واحدة من العلل التسع ،

---

(١) شرح المفصل ١ : ٦٩.

فواءم في هذا الرأي بين رفض سيبويه وأكثر البصريين لهذا المذهب، وبين قبول أبي علي والأخفش وابن البرهان له [1] .

ومن مناقشاته المنطقية ماناقش به الفراء عندما ذهب إلى أن (ما وإنْ) جميعا للنفي ، كأن (ما) تزاد ههنا على النفي مبالغة في النفي وتأكيداً له ، وذلك كزيادة اللام تأكيداً للإيجاب كما تقول : إن زيداً لقائم . قال الشارح : " وغالى في ذلك حتى قال : يجوز أن يقال : لا إنْ ما ، فيكون الثلاثة للنفي وأنشد :

إلا الأواريّ لا إنْ مـــــا أبيّنهـــــا

والنـؤي كـالحوض بالمظلومـة الجلـد " [2]

والبيت على هذه الرواية يجمع بين ثلاثة من أحرف النفي . ويرى الشارح أن الصواب ماذهبت إليه الجماعة من أن " إنْ" بعد (ما) زائدة ، و(ما) وحدها للنفي ، إذ لو كانت (إنْ) أيضا للنفي لانعكس المعنى إلى الايجاب ، لأن النفي إذا دخل على النفي صار إيجاباً " [3] . ومن نظراته الخاصة ماذهب إليه من جواز الابتداء بالساكن ، فإنه ذكر أن " أصحابنا يقولون إن الابتداء بالساكن لايكون في كلام العرب ، وقد أحاله بعضهم ومنع تصوره : وهذا هو المتداول المعروف ، لكن الشارح يرى أن العرب وإن كانت لم تبدأ بساكن إلا أنّه لاشبهة في الإمكان ، ألا ترى أنه يجوز الابتداء بالساكن مدغماً نحو " ثّاقلتم واتخذتم " ويتخذ دليلا على ذلك " أن

---

(١) شرح المفصل ١ : ٨٦ ، ٦٩ .

(٢) البيت للنابغة وهو في ديوانه : ٣ ق ١ ب ٣ ط د . شكري فيصل ومن ١٥ ق ١ ب ٣ ط دار المعارف بمصر وشرح القصائد التسع المشهورات ٢ : ٧٣٥ ولم أقع على هذه الرواية المعزوة إلى الفرّاء .

(٣) شرح المفصل ٨ : ١٢٩ .

العرب لم يخففوا الهمزة إذا وقعت أولا بأي حركة تحركت ، نحو : أحمد وإبراهيم ، ونحو قول الاعشى :

أأنْ رأتْ رجلاً أعشى .... [1]

لأنّ في تخفيفها تضعيفاً للصوت وتقريباً له من الساكن ، فامتناعهم من تخفيف الهمزة مع إمكان تخفيفها والنطق بها دليل على أن ذلك من لغة العرب " [2] .

ومن مواضع التحقيق لديه وبروز الرأي ماتجلّى في مناقشته لمسألة سبب بناء الظرف " الآن" . فقد ذكر أنّ جماعة" ممن ينتمي إلى التحقيق والحذق بهذه الصناعة ذهبوا إلى أنه مبني لتضمنه لام التعريف ،وتلك اللام غير اللام الظاهرة فيه على حدّ بنائه في أمس ، وتلك اللام المقدرة هي المعرِّفة ، وذلك لأنه معرفه ، وتعريفه لايخلو إما أن يكون تعريفه بما فيه من اللام ، لأنا استقرينا جميع مافيه لام التعريف ، فإذا إسقاط لامه جائز نحو : الرجل ورجل ، والغلام وغلام .. ولم يقولوا : فعل آن ذلك ، كما قالوا الآن . فدلّ ذلك على أنّ اللام فيه ليست للتعريف ، وإذا لم تكن للتعريف كانت زائدة على حد زيادتهما في الذي والتي ، ألا ترى أن تعريف الذي والتي بالصلة لا بما فيه من اللام ، يدلّ على ذلك أنّ (مَنْ) و (ما) معارف وليس فيها لام ، فعلمت بذلك أنّ التعريف بالصّلة لاباللام، وإذا ثبت أنها زائدة لم تكن المعرّفة ، وليس بمضمر لأن المضمرات محصورة ، وليس الآن منها ، وليس بعَلَم لأن العلَمَ يقع على كل شيء بعينه ،والآن يقع على كل وقت حاضر لايخص

(١) وتتمة البيت : " أضرّ به ريب المنون ودهر مفند خبل " ديوانه ص ٥٥ ق ٦ ب ١٠ وهو من معلقته .

(٢) شرح المفصل ٣ : ٨٢ ، ٨٣ .

بعض ذلك دون بعض ، وليس من أسماء الإشارة لما ذكرناه من دخول اللام عليه ،واللام لاتدخل على أسماء الإشارة ، وليس بمضاف لأننا لانشاهد مضافاً إليه ، وإذا ثبت أنه معرفة وليس من أنواع المعارف الأربعة تعيّن أن يكون معرفة باللام المقدرة فيه كما قلنا في أمس لتعذّر أن يكون التعريف بهذه اللام الظاهرة فيه " وقد عرض الشارح كلّ هذا الاحتجاج المفصّل لمن سماهم " جماعة ممن ينتمي إلى التحقيق والحذق بهذه الصناعة " ليرد عليهم رأيهم الذي ذهبوا اليه . وذكر ابن الأنباري أن صاحب هذا الرأي الذي عرضه الشارح إنما هو أبو علي الفارسي ، ويتلخص رد ابن يعيش على الفارسي في نبذة بسيطة ومقنعة لاتكلف فيها ، فهو يرى أن تعريف الآن إنما هو بما فيه من اللام الظاهرة ، وسبب لزومها له هو إرادة معنى التعريف فيها ، بخلاف الرجل والغلام فإن اللام لم تلزمهما لأنهما يستعملان معرفة ونكرة ، فإذا أريد النكرة لم يأتوا باللام ، وإذا أرادوا المعرفة ألحقوهما اللام وكذلك نظائرهما . وأما الآن فلما أريد به المعرفة البتة لزمت أداته ، ويرى الشارح أن علة بنائه إنما هي لإبهامه ووقوعه على كل حاضر من الأزمنة ، فإذا انقضى لم يصلح له ، ولزمه حرف التعريف فجرى مجرى الذي والتي [1] . والشارح في هذه المسألة يجتهد رأيا هو أقرب إلى البساطة والحس اللغوي مما ذهب إليه أبو علي ، فأن نقول إنّ تعريف الآن بلام هي غير اللام الظاهرة فيه ، قول فيه من التكلف مافيه ، لذلك جعل ابن يعيش اللام المعرفة هي لام الآن ، وجعل لزومها بسبب إرادة معنى التعريف الدائم ، وهذا ماجرى عليه الاستعمال وجاءت به النصوص . وهذه المسألة تمثل نموذجاً من اجتهادات الشارح ضمن

---

(١) شرح المفصل ٤ : ١٠٤ ، والإنصاف ٢ : ٥٢٠ ،والمسألة ٧١ .

المذهب ، فهو لم يذهب في (الآن) مذهب الكوفيين [1] ، وإنما وافق البصريين في كليات المسألة ، وأدلى برأيه في الجزئيات ، شأنه في هذا شأن السيرافي والمبرد والفارسي [2] . وشبيه بهذا الموقف ماذكره عند حديثه عن كيف ، فقد ذهب قوم إلى إجراء (كيف) مجرى الظروف وإلى تقديرها بحرف الجر ، فإذا قلت : كيف أنت فتقديره على أي حال ، ويرى الشارح أنها ليست بظرف ،وأن الصحيح " أنها اسم صريح غير ظرف وإن كان قد يؤدي معناها معنى : على أي حال " واستدل على ذلك أننا نبدل منها الاسم " فنقول : كيف أنت أصحيح أم سقيم ؟ ويقع الجواب بالاسم فتقول في جواب مَنْ قال : كيف أنت ؟ صحيحٌ أو سقيم . ونحوهما من أحواله . ولو كانت ظرفا لوقع البدل منها والجواب عنها بالظرف . ألا ترى أن (أين) لّما كانت ظرفا لم يجب عنها إلا بظرف نحو : أين أنت ؟ فيقال : في المسجد ، أو في السوق ، ولو قال في جواب مَنْ قال : كيف أنت ؟ على حال كذا ، لم يمتنع وكان الجواب معنوياً لا على اللفظ " ووجد الشارح أيضاً أنّ من مؤيدات كونها اسما لاظرفاً أن حروف الجر لاتدخل عليها كما تدخل على أين ومتى .

وهذه الفكرة الأخيرة تبدو غريبة ، لأنه من خصائص الأسماء دخول حروف الجر عليها وقبولها لها ، فكيف يستدل على اسمية (كيف) بأنها لاتدخل عليها حروف الجر ؟ .

و لم يكن هذا التساؤل بعيداً عن ذهن الشارح ، لذلك

(١) الإنصاف ٢ : ٥٢٠ ، المسألة ٧١ ورأي الكوفيين هو ا، (الآن) مبني لأن الألف واللام دخلتا على فعل ماض من قولهم " آن يئين " أي حان وبقي الفعل على فتحته .

(٢) انظر الموضع السابق في الإنصاف .

سرعان ماتصدى للإجابة فبيّن أن "أين لما كانت سؤالا عن الأمكنة ونائبه عن اللفظ بها ، وكانت الأمكنة المنوب عنها مما تدخلها حروف الجر فتقول : من السوق ومن الجامع ، وإلى السوق وإلى الجامع ، جاز أن تدخل على ما ناب عنها وقام مقامها ، وأما كيف فإنما هي سؤال عن الأحوال ، والأحوال لا تدخل عليها حروف الجر ، ألا تراك لاتقول : أمن صحيح ولاأمن سقيم ، فكذلك سائر الأحوال ، فلم تدخل على كيف كما لم تدخل على ماناب عنه " ورأى ابن يعيش أن دخول حرف الجر عليها فيما حكاه قطرب في قولهم : انظر إلى كيف تصنع ، إنما هو من الشاذ [1] .

وإن هذه الاجتهادات في الرأي في حدود أصول المذهب ، تمثل جانباً هاماً من جوانب شخصيته النحوية ، وتبرز أصالة فكره في مناقشة تلك المسائل التي طال النقاش والجدال حولها وكثر وغزر، وفي موازناته بينها وترجيحه رأيا على آخر ، أو اختياره رأيا من جملة الآراء الكثيرة بعد أن يعضده بالحجة ويقويه بالبرهان ويشد أزره بالعلل .

وإن من أهم جوانب شخصيته النحوية إلى جانب اختياراته وترجيحاته ، لهو الجانب الجدلي الذي تجلت فيه ثقافة الشارح المنطقية والكلامية ، وهي ثقافة كان لها أثر كبير في اختياراته وترجيحاته . وكنّا وفينا البحث حقه في تلك الجوانب ، ورأينا اندفاع الشارح إلى تعليل كل حكم أو قاعدة ، حتى المسميات والمصطلحات كانت تعلل . وإذا كنا لانقدم على المجازفة فننسب إليه أموراً لندّعي أنّه تفرّد بها في النحو ، فإننا نستطيع أن نؤكد أن

---

(١) شرح المفصل ٤ : ١٠٩ | ١١٠.

معظم الآراء التي تبناها وذهب إليها ورجحها ، تملك من أدلة الرجحان مالايملكه غيرها ،وذلك لما حشده لها من العلل والأدلة العقلية والنقلية ، حتى إننا إذا سمينا كتابه "النحو المعلل " فإننا لن نخطئ التسمية ، ولن تخطئ التسمية موقعها .

**٢ – مواقفه من الزمخشري**

ومن معالم بروز شخصية ابن يعيش النحوية ، بعض مواقفه من الإمام الزمخشري صاحب المفصّل ، وهو وإن كان يسير عموماً على سنن الزمخشري ، إلا أنه كانت له مواقف عارض فيها الزمخشري ، كما عارض ابن جني في مواضع كنا عرضنا لبعضها ، إلا أنه لم يجعل دَأبه معارضة الزمخشري كما زعمت دائرة المعارف الإسلامية التي نصّت على أن ابن يعيش " كان يعارض الزمخشري في أغلب الاحيان "(١)

إن ابن يعيش أثنى على الزمخشري في مقدمته للشرح كما أثنى علي كتابه " المفصل " ووضّح طبيعة عمله في شرحه قال : " استخرت ا لله تعالى في إملاء كتاب أشرح فيه مشكِله ، وأوضح مجملَه ، وأتبع كلَّ حكمٍ منه حججه وعلله ، ولا أدعي أنه رحمه ا لله أخلَّ بذلك تقصيراً عما أتيت به في هذا الكتاب ؛ إذ من المعلوم أن مَنْ كان قادراً على بلاغة الإيجاز كان قادراً على بلاغة الإطناب" (٢)

---

(١ ) دائرة المعارف الاسلامية ١ : ٤١٦ .

(٢) شرح المفصل ١ : ٢ .

فالعلامة الشارح يوضح موقفه منذ المقدمة ، إنه موقف الشارح المتواضع أمام الماتن .وهو أيضاً موقف المتأدب العارف فضل مَنْ تقدمه ، ومهّد له الطريق وذللها . وإن الشرح من أوله إلى آخره يخلو من أي تهجم على الزمخشري أو تجريح أو اعتراض لمجرد الجدل والمماحكة ، بل إن المواضع التي خالف فيها ابن يعيش الزمخشري تبدو قليلة العدد محدودته إذا ما قورنت بحجم الشرح وما اشتمل عليه من تفصيل . ولا شك لدينا في أن ابن يعيش كان يتوخى من خلال معارضته بعض آراء الزمخشري – في مادةٍ نشأ فيها وحولها جدال كثير وخلاف كبير – أن يعرض ما يرى أنه الحق والصواب من وجهة نظره ، ويمكن أن نعدّ أن موافقة الشارح للماتن هي الأصل في هذا الشرح ، وأما الاعتراضات والاستدراكات فهي الفرع على ذلك الأصل . وإن قول نصير الدين الطوسي في مقدمته لشرح الإشارات والتنبيهات لابن سينا ليمثل تمام التمثيل موقف ابن يعيش من الزمخشري قال : " ومن شرط الشارحين أن يبذلوا النصرة لما قد التزموا شرحه بقدر الإمكان والاستطاعة ، وأن يذبّوا عما قد تكفلوا بإيضاحه ، بما يذبّ به صاحب تلك الصناعة ، ليكونوا شارحين غير ناقضين ، ومفسرين غير معترضين ، اللهم إلا إذا عثروا على شيء لا يمكن حمله على وجه صحيح ، فحينئذ ينبغي أن ينبهوا عليه بتعريض أو تصريح ، متمسكين بذيل العدل والإنصاف ، متجنبين عن البغي والاعتساف "[1] ويمكننا الآن أن نستعرض ما وقعنا عليه من

---

(١) الإشارات والتنبيهات ١ : ١٦٢ ، ١٦٣ وانظر مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق المجلد ٥٦ ص : ٥١ .

المواضع التي وقف فيها ابن يعيش من الزمخشري موقف الناقد أو المستدرك .

وأول مآخذ ابن يعيش عليه مآخذه على ما ورد من قول الزمخشري في خطبة المفصل : " لإنشاء كتاب في الإعراب محيط بكافة الأبواب " فأخذ عليه ابن يعيش قوله " بكافة الأبواب "وقال: " وقوله بكافة الأبواب شاذ من وجهين :

أحدهما : أن كافة لا تستعمل إلا حالاً ، وههنا قد خفضها بالباء ، على أنه ورد منه شيئ في الكلام عن جماعة من المتأخرين كالفارقي الخطيب والحريري وقد عيب عليهما ذلك . والذين استعملوه لجؤوا إلى القياس ، والاستعمال ما ذكرناه .

والوجه الثاني : أنه استعمله في غير الأناسي ، والكافة : الجماعة من الناس لغة " [(١)] ونرى أن الشارح لم ينصف الزمخشري وذلك أن الحكم بمجيئ " كافة " على صورة واحدة إنما هو حكم مبني على استقراء ناقص ، فقد استعملت ( كافة ) مجرورة بعلى في كتاب عمر بن الخطاب " على كافة بيت مال المسلمين [(٢)] أما كونُ كافة هي لجماعة الناس فقط فهذا أمر لم تجمع عليه المعجمات، بل إن صاحب اللسان ينص أولاً على أن الكافة هي الجماعة ، ثم يتبعها بقوله : وقيل الجماعة من الناس [(٣)]

والمأخذ الثاني مأخذ منطقي يتعلق بحدّ الاسم ، وهو حدّ اختلف فيه كثيراً كما مر بنا ، وقد حدّه الزمخشري بقوله " الاسم

---

(١) شرح المفصل ١ : ١٧ .

(٢) تاج العروس : كفف ، وفي التاج أدلةٌ أخرى .

٣ اللسان : كفف وانظر حول هذا الموضوع معجم الخطأ والصواب في اللغة ٢٣١ ، ٢٣٢ .

مادل على معنى في نفسه دلالةً مجردة عنْ الاقتران " وأخذ عليه ابن يعيش عدم الدقة في قوله ما دل " قال " وأما قول صاحب الكتاب في حده " مادل " فقوله : " ما دل " ترجمة عن الحقيقة التي يشترك فيها القبيل الثلاث نحو كلمة ، ولو صرح بها لكان أدل على الحقيقة لأنه أقربُ إلى المحدود ، إذ ( ما ) عام يشمل كل دال من لفظ وغيره ، والكلمة لفظ ، والاسم المحدود من قبيل الألفاظ ، لكنه وضع العام في موضع الخاص " (١)

وقال الزمخشري في مبحث الأسماء التي تمنع من الصرف : "حَضاجر وسراويل في التقدير جمع حَضْجَر وسَرَوالة" .

وعقب عليه ابن يعيش بقوله إن ما أورده الشارح إنما هو " إشكال أورده على نفسه ، لأنه قد تقدم من قاعدة هذا الباب أن يكون جمعاً لا نظير له في الآحاد ... وسراويل اسم مفرد لهذا اللباس ، فكان في ذلك هدم هذه القاعدة بإيراد نظير لهذا الجمع من الآحاد (٢)

وكان الزمخشري قاس منع الصرف وجوازه في نحو " نوح ولوط ، على نظيره في هند ودعد " ولم ير الشارح صحة هذا القياس فعقَب على الزمخشري بقوله : " وصاحب الكتاب لم يفرق بين هند وجُمْل وبين لوْط ونوح ، وجعل حكم نوح ولوط في الصرف ومنعه كهند ودعد ، وهو القياس إلا أن المسموع ما ذكرنا " وابن يعيش يرى أن الاسم الأعجمي الساكن الوسط مصروف ،

---

(١) شرح المفصل ١ : ٢٣ وانظر تفسير الرازي ١ : ٣٤.

(٢) شرح المفصل ١ : ٦٤.

وأن حكم التأنيث أقوى في منع الصرف من العجمة بدليل السماع[1] .

وفي مبحث المبتدأ والخبر قسم الزمخشري الجملة وجعلها على أربعة أضرب : فعليه واسمية وشرطية وظرفية ، وعلق الشارح بأن هذه القسمة هي قسمة أبي علي ، وقال إنها قسمة لفظية . وهو يرى أن تقسم الجمل إلى ضربين : فعليه واسمية ، لأن الشرطية ما هي لدى التحقيق إلا مركبة من جملتين فعليتين : الشرط فعل وفاعل ، والجزاء فعل وفاعل ، . والظرف في الحقيقة للخبر الذي هو استقر وهو فعل وفاعل [2] .

وفي مبحث خبر ( ما ) و ( لا ) المشبهتين بليس ، ذكر الزمخشري أنه " لا يصح دخول الباء إلا على لغة أهل الحجاز لأنك لا تقول : زيد بقائم " وَعقب ابن يعيش على هذا الرأي بقوله : " يريد أن ما بعد ( ما ) التميمية مبتدأ وخبر ، والباء لا تدخل في خبر المبتدأ ، وهذا فيه إشارة إلى مذهب الكوفيين وليس بسديد . وذلك لأن الباء إن كان أصل دخولها على ليس ، و (ما ) محمولة عليها لاشتراكهما في النفي ، فلا فرق بين الحجازية والتميمية في ذلك ، وإن كانت دخلت في خبر ( ما ) بإزاء اللام في خبر إن ، فالتميمية والحجازية في ذلك سواء . ويدل على ذلك مسألة الكتاب وهو قولهم : " ما أنت بشيئ إلا شيءٌ لا يُعْبَأ به "[3] يرفع شيئ على البدل من موضع الباء لتعذر الخفض والنصب [4] .

---

(١) شرح المفصل ١ : ٧٠ ، ٧١ .

(٢) شرح المفصل ١ : ٨٨ .

(٣) انظر كتاب سيبويه ١ : ٣٦٢ .

(٤) شرح المفصل ٢ : ١١٦ .

وفي مبحث المجرورات قال الزمخشري " والعامل هنا غير المقتضي كما كان ثم ، وهو حرف الجر أو معناه " .

وتوقف ابن يعيش لدى هذه العبارة فقال معلقاً بأدب الشارح " فكذلك العامل في المضاف إليه حرف الجر المراد لا معناه ، وقوله " أو معناه " تسامح لأن المعاني لا تعمل جرا " [1] .

وأنشد الزمخشري في مبحث الإضافة اللفظية قول عبد الرحمن بن حسان :

أيها الشاتمي لتحسب مثلي
إنما أنت في الضلال تهيم [2]

شاهداً على أن الشاتم لما أضيف إلى ياء المتكلم حذفت منه النون . ولم ير ابن يعيش ههنا موضعاً للشاهد الذي أراده الزمخشري فعقب على ذلك بقوله : أنشده شاهداً على ما ادعاه ، وزعم أن الياء في موضع جر ، والصواب أنها في موضع نصب وذلك على رأي سيبويه وأبي الحسن جميعاً [3] .

وأيضاً نجد الزمخشريّ في مبحث الإضافة اللفظية يرى أنه لا يتصل باسم الفاعل ضمير إلا مجرور وعلق ابن يعيش على هذا بقوله « ولا أعرف هذا المذهب » ثم رأى أن يجدَ للزمخشريّ سنداً فقال: وقيل : إنه رأيٌ لسيبويه وقد حكاه الرماني في شرح الأصول . ثم

---

(١) شرح المفصل ٢ : ١١٨ .
(٢) انظر فرحة الأديب : ١١٧ والخزانة ٤ : ٤٦٣ وفي ط هارون ١١ : ١٥٨ .
(٣) شرح المفصل ٢ : ١٢٤ .

وضّح ابن يعيش المشهور من مذهب سيبويه كما ذكره أبو سعيد السيرافي في شرحه فقال : « إن سيبويه يعتبر المضمر بالمظهر في هذا الباب فيقول : الكاف في ضاربوك في موضع مجرور لا غير ، لأنك تقول : ضاربو زيد ، بالخفض لا غير ، والكاف في الضاربك والضاربوك يجوز أن تكون في موضع جر وهو الاختيار ، وأن تكون في موضع نصب لأنك قد تقول : الضاربو زيداً على من قال:

الحافظو عورةَ العشيرة[1]

بالنصب ، وهو الاختيار ، وإذا قلت : الضاربك ، كانت في موضع نصب لا غير ، لأنك لو وضعت مكانه ظاهراً لم يكن إلا نصباً نحو الضارب زيداً « ثم يذكر ابن يعيش مذهب الأخفش الذي يجعل المضمر إذا اتصل باسم الفاعل في موضع نصب على كل حال . ويقول : « فهذان المذهبان . فأما ما ذكره صاحب الكتاب - أي الزمخشري - فمذهب ثالث لا أعرفه »[2] .

وذهب الزمخشريّ في مبحث إقحام المضاف إلى أن المضاف مقحم في الشواهد الآتية : في قول لبيد :

إلى الحول ثم اسم السلام عليكما[3] ....

---

(١) البيت لعمرو بن امرىء القيس الخزرجي وهو في سيبويه ١ : ٩٥ والمقتضب ٤: ١٤٥ والمنصف ١: ٦٧ والإيضاح العضدي ١٤٩ والمسائل البصريات ٢: ٨٦٢ وتهذيب اللغة ١٠: ٣٩٣ والمحتسب ٢:٨٠ والخزانة ٢: ١٨٨ ، ٣٣٧ ، ٤٨٣ و ٣: ٤٧٣ .

(٢) شرح المفصل ٢ : ١٢٤ .

(٣) وتتمة البيت : « ومن يبك حوْلاً كاملاً فقد اعتذر » والبيت ديوانه ٢١٤ ق ٢٨ ب ٧ وأمالي الزجاجي ٦٣ والخصائص ٣ : ٢٩ والمنصف ٣: ١٣٥ وشرح الكافية للرضي ٢: ٢٤٢ والخزانة : ١ : ٢١٧ .

وفي قـــــول ذي الرمـــــة : .......

داع يناديه بأسم الماء مبغوم[1]

وقوله أيضاً :

تداعين باسم الشيب في متثلم[2] ... الخ

والزمخشري يعتقد أن في هذه الشواهد زيادة مضـاف ، وابـن يعيش يعتقد فيها حذف مضاف ويقدره بقوله : إلى الحول ثم معنى اسـم السـلام عليكمـا . ثـم علـق علـى رأي الزمخشـري بقولـه : " وصاحب الكاتب قد اعتقد زيادة المضاف الذي هو ( اسم ) هنـا ، ولم يعتقـده في الـذي قبلـه ، فكأنـه مذهـب ثـالث ، والحـق ماذكرناه"[3] .

وقال الزمخشري يحدّ الصفة " هـي الاسـم الـدالّ علـى بعـض أحوال الذات " .

ولم يرقْ هذا الحد للشارح ، ولم يجده جامعاً ولا مانعـاً فعلـق عليـه بقولـه : " وقولـه الاسـم الـدال علـى بعـض أحـوال الـذات ، فتقريب وليس بحدّ على الحقيقة ، لأن الاسـم ليـس بجنـس لهـا ، ألا ترى أن الصفة قد تكون بالجملة والظرف نحو : مررت برجل قام ،

---

(١) صدر البيت " لا ينعش الطرف إلا ما تخونه " والبيت في ديوانه ١ | ٣٩٠ ق ١٢ ب ١٨ والخصائص ٣: ٢٩ ، والمنصف ١: ١٢٦–٣ : ١٤٣ وشرح الكافية ٢: ٢٤٢ والخزانة ٢: ٢٢٠– ٣: ٨٦ والبغام : صوت الظبية .

(٢) وتتمة البيت " جوانبه من بصرة وسلام " والبصرة والسلام حجارة وانظر ديوانه ٢ : ١٠٧٠ ق ٣٣ ب ٤٦ والخزانة ١ : . ٥ – ٢ : ٢٢ – ٣ : ٨٩ واللسان : شيب بصر،.

(٣) شرح المفصل ٣ : ١٣ ، ١٤ ، ١٥ . ويشير ابن يعيش بقوله : ولم يعتقده في الذي قبله أي في إضافة المسمى إلى اسمه في نحو قولهم : لقيته ذات مرة . وقوله : إليكم ذوى آل النبي تطلعت نوازع من قلبي ظماء وألبب

ومررت برجلٍ أبوه قائم وبرجل في الدار ، ومن الكرام ، فقولنا : لفظ ، أسدّ لأنه يشمل الاسم والجملة والظرف . وقوله الدالّ على بعض أحوال الذات ، لا يكفي فصلاً ، ألا ترى أن الخبر دالّ على بعض أحوال الذات نحو زيد قائم وإنّ زيداً قائمٌ وكان زيدٌ قائما فإن أضاف إلى ذلك ( الجاري عليه في إعرابه ، أو التابع له في إعرابه ) استقام حداً، وفصله عن الخبر ، إذ الخبر لا يتبع المخبر عنه في إعرابه " [1].

وذكر الزمخشري في مبحث البدل أن المضمر يبدل من المضمر كقولك : مررت بك بك . ووضح هذا ابن يعيش بقوله : " وتقول: مررت به به فالضمير الثاني بدل الأول ، وأعدت حرف الجر لما ذكرناه من أن المجرور لا منفصل له " .

ولكنه لم يلبث ان اعترض على المثال الذي ضربه الزمخشري فقال : " والأقرب في هذا أن يكون تأكيداً لا بَدَلاً ، لأنك إذا أبدلت إسماً من اسم وهما لعين واحدة ، كان الثاني مرادفاً للأول ، ليعلم السامع بمجموعهما ، فأما إعادة اللفظ بعينه فمن قبيل التأكيد" [2] .

ويتحدث الزمخشري في مبحث المضمرات عن التقاء الضميرين ويتبنى رأي سيبويه فيقول : " وينبغي إذا اتصلا أن تقدم منهما ما للمتكلم على غيره ، وما للمخاطب على الغائب فتقول :: أعطانيك وأعطانيه زيد . والدرهم أعطاكة زيد ، وقال الله تعالى : ﴿ أنلزمكموها ﴾ [3] .

---

(١) شرح المفصل ٣ : ٤٧ .

(٢) شرح المفصل ٣ : ٦٩ ، ٧٠ .

(٣) هود : ١١/٢٨ .

وابن يعيش يقر هذا الترتيب في حالة من حالات الكلام ، ويجنح إلى التفصيل في سائر الحالات فيقول : وإذا اتصل الضميران بالمصدر فالأول هو الفاعل والثاني هو المفعول على الترتيب الذي ذكره من " تقديم المتكلم ثم المخاطب ثم الغائب من نحو : عجبت من ضربيك وضربيه ومن ضربِكَهُ على الترتيب الذي أورده الزمخشري " بينما يرى غير ذلك في حالات أخر :

فإذا اتصل المضمران بفعل وكان أحدهما فاعلاً والآخر مفعولاً لزم تقديم الفاعلِ على كل حال من غير اعتبار الأقرب نحو: ضربتك وضربتني وضربته وضربني وضربَك . فإذا كان المتصل به الضميران مصدراً نحو : عجبت من ضربي إياك ، ومن ضربيك ، فلك من الثاني وجهان :

١ - أن تأتي بالمتصل نحو : عجبت من ضربيك .

٢ - وأن تأتي بالمنفصل نحو : عجبت من ضربي إياك .

وأتى ابن يعيش بأمثلة أخر ثم عقب بقوله :

" وقد اشترط صاحب الكتاب أنه إذا التقى ضميران متصلان بدئ بالأقرب إلى المتكلم من غير تفصيل ، والصواب ماذكرته[1].

وكذلك نجد الزمخشري في مبحث أسماء الأفعال والأصوات يورد هذين المثالين للتمثيل لاسم الفعل فيقول : وحِذْرَك بكراً وحذارك " والشارح يخالف الزمخشري فيما ذهب إليه ويقول بأنه لا يرى في " حذْرَك بكراً وحِذارك " أسماء أفعال ، وإنما هي من مصادر مضافة إلى ما بعدها فهي من باب عمرَك الله ، وقعدَك الله.

---

(١) شرح المفصل ٣ : ١٠٤ ، ١٠٥ .

وإنما أوردها الزمخشري ههنا لأن فيها تحذيراً كـالتحذير في : وراءك وأمامك ونحوهما [١] .

وفي مبحث المركبات ذكـر الزمخشري ضربين منهـا ، الأول يقتضي تركيبه أن يبني الاسمان معاً ، وضرب لا يقتضـي تركيبـه إلا بناء الأول منهما . وذكر من الضرب الثاني قـول العـرب : ( افعـل هذا بادي بدا ، وذهبوا أيدي سبا " .

وعلق ابن يعيش على هذا الرأي بقولـه " وقـد ذكـر صـاحب الكتاب : بادي بدا وأيادي سبا ، من هذا الضـرب ، وليس منـه ، وإنمـا هـو مـن الضرب الأول ، لأنهمـا ليسـا علمـين ، وسـيوضح أمرهما إن شاء الله " [٢] .

ويخالف الشارح الزمخشري في تقدير بيت الفرزدق :

كـم عمـةٍ لـك يـا جريـر وخالـة
فَدْعـاءَ قـد حلبـتْ علـيَّ عِشَـاري [٣]

وذكر الزمخشري أن الرفع على معنى : كم مرّةٍ حلبت عليّ عمّاتك .

وقدّره ابن يعيش بقوله : كم مرةأو حلبةٍ عمةٌ لك قد حلبت عليَّ عِشاري .

ثم قال : « وصاحبَ الكتاب فسّره في حال الرفع بـالجمع ، وفيه نظر ، والصواب ما ذكرته لك » [٤]

وفي مبحث إعراب ما يجمع بالواو والنون قال الزمخشري : «

---

(١) شرح المفصل ٤ : ٧٥ .
(٢) شرح المفصل ٤ : ١١٢ ، ١٢٢ ، ١٢٣ .
(٣) ديوان الفرذدق ١١٢:٤،١٢٢،١٢٣ .
(٤) شرح المفصل ٤: ١٣٤ .

وقد يجعل إعراب ما يجمع بالواو والنون في النون ، وأكثر ما يجيء ذلك في الشعر ، ويلزم الياء إذ ذاك . قالوا : أنت عليه سنينُ . وقال :

دعانيَ مِنْ نَجْدٍ فإنَّ سِنينَه
لعِبْنَ بِنَا شِيباً وشَيَّبننا مُرْدَا[1]

وماذا يدَّري الشعراءُ مِنّي
وقدْ جَاوزتُ حدَّ الأربعينِ[2]

وقد أخذ ابن يعيش على الزمخشري إطلاقه الحكم ، وكان عليه أن يقيده في نوع من الكلمات قال : " اعلم أن من العرب من يجعل إعراب ما يجمع بالواو والنون في النون ، وذلك إنما يكون فيما يجمع بالواو والنون عوضا من نقص لحقه نحو قولك : سنون وقلون وثبون ، والشيخ قد أطلق ههنا . والحق ما ذكرته "[3]

وفي مبحث الجموع قال الزمخشري : " وحكم المؤنث مما لا تاء فيه كالذي فيه التاء ، قالوا : أَرضَات وأهلاَت في جمع أرض وأهل..": قال ابن يعيش: " وأما أهلات فهو جمع أهْلة بالتاء ،

---

(١) نسبه الشارع لسحيم وهو للصمة بن عبد الله من قصيدة رواها الهجري في التعليقات والنوادر : ١ : ١٦٤ برقم ٢٧٤ وهي في ديوانه ٥٩ ق ١٣ ب ٥ وانظر الأمالي الشجرية ٢: ٥٣ والمقاصد : ١ : ١٦٩

(٢) البيت لسحيم بن وثيل الرياحي ، ورد في الأصمعيات ص ٣ ق ١ ب ٦ وورد البيت في المقتضب ٣ : ٣٣٢ – ٤ : ٣٧ الخزانة ٣ : ٤١٤ و المقاصد ١ : ١٩١ والهمع ١ : ١٤٩ ، والاسرار ٦٢،٦٣،١٠٢،٠

(٣) شرح المفصل ٥ : ١١ .

وليس بجمع أهل كما ظنه صاحب الكتاب ، ألا ترى أن أهلاً مذكر يجمع بالواو والنون نحو أهلون " [1]

وفي مبحث الجموع أطلق الزمخشري حكمه ، فوجد الشارح نفسه مضطراً إلى تقييد ذلك الحكم قال الزمخشري : " ويجمع الجمع فيقال في كل أفعُل وأفعِلة : أفاعل . وفي كل أفعال : أفاعيل نحو : أكاليب وأساور وأناعيم " .

فعقب الشارح بقوله : " اعلم أن جمع الجمع ليس بقياس فلا يُجمع كلّ جمع وإنما يوقف عند ما جمعوه من ذلك ولا يتجاوز إلى غيره ، وذلك لأن الغرض من الجمع الدلالة على الكثرة ، وذلك يحصل بلفظ الجمع، فلم يكن بنا حاجة إلى جمع ثان . قال سيبويه : اعلم أنْ ليس كل جمع يجمع ، كما أنه ليس كُل مصدر يجمع كالأشغال والحلوم [2] ، وقال أبو عمر الجرمي . لو قلنا في أفلس : أفالس وفي أكلب : أكالب ، وفي أدل : أدال ، لم يجز ، فإذن جمع الجمع شاذ ، وأما قول صاحب الكتاب : فيقال في كل أفعُل وأفعِلة أفاعل ، وفي كل أفعال أفاعيل ، فتسمُّحٌ في العبارة والصواب ما ذكرناه . فأما تمثيله بأكالب فكأنه قاسَه وما أظنه ورد ، ولذلك قال الجرمي : لو قلت : أكالب لم يجز ، على أن الجوهري قد حكى أكالب في جمع أكلب [3]

وقال الزمخشري في مبحث الاسم المصغر : " ومنهم من قال :

---

(١) شرح المفصل ٥ : ٣١ .

(٢) كتاب سيبويه ٢ : .. ٢ وعبارته : " ليس كل جمع يجمع ، كما أنه ليس كل مصدر يجمع: كالأشغال والعقول والحلوم والألباب ، ألا ترى أنك لا تجمع الفكر والعلم والنظر ، كما أنهم لا يجمعون كل اسم يقع على الجميع نحو : التمر .

(٣) شرح المفصل ٥ : ٧٤ ، ٧٥ والصحاح : كلب .

فُريزق : وجُحيرش ، بحذف الميم لأنها من الزوائد ، والدال لشبهها بما هو منها وهو التاء ، والأول الوجه ، قال سيبويه لأنه لا يـزال في سهولة حتى يبلغ الخامس ثـم يرتـدع ، فإنما حـذف الـذي ارتـدع عنده [1] " .

فقال الشارح : " فأما قول صـاحب الكتـاب في جَحْمَـرش : جُحيرش ، بحذف الميم فليس بصحيح ، وأظنه سهواً ، لأن الميم وإن كانت من حروف الزيادة فهي بعيدة من الطرف غـير مجـاورة لـه ، فلم يحسن إلا حذف الشين نحو : جحيمر " .[2] .

وواضح هنا أن الشارح العلامة تعجّل المأخذ على الزمخشـري الذي كان يروي قول بعضهم ويـردّ عليـه بقـول سـيبويه ، مفضـلا الوجه الأول وهو تصغير جحمرش على جحيمر .

وفي مبحث الاسم المصغر : وذهب الزمخشـري إلى أن الألـف إذا كانت مقصورة رابعة ثبتت نحو : حُبيلى .

قال ابن يعيش : وقول الشيخ : " إذا كانت مقصورة رابعـة : فيه زيادة قيد لا حاجة به إليه ، لأنها إذا كانت رابعـة لا تكـون إلا مقصورة " . [3]

وفي مبحث النسب قال الزمخشـري : " .. وتقـول في كلتـا : كَلْتِيّ وكلتوي على المذهبين "يعني مذهب يونس ومذهب سيبويه".

قال ابن يعيش : وقوله : " تقول كلْتي وكلتوي على المذهبـين

---

(١) انظر كتاب سيبويه ٢ : ١٢١ .

(٢) شرح المفصل ٥ : ١١٧ .

(٣) شرح المفصل ٥ : ١٢٩ .

" يعني يونس وسيبويه ، وليس بصحيح لأن سيبويه يقول : كَلَوِيّ" [١] .

وفي مبحث مواضع الزيادة ذكر الزمخشري اجتماع الزيادتين وفصلهما بين العين واللام قال : " وبين العين واللام في نحو : كلّاء وخُطّاف وحِناء وجلواخ وجِرْيال وعِصْواد وهبيّخ وكِدْيَون وبِطّيخ وقبّيط وقيّام وصَوّام وعقنقل ... الخ . "

قال ابن يعيش : و ( القيّام ) بمعنى القيوم ، وقُرئ : ﴿ الحيُّ القيامُ ﴾ [٢] وذكره في هذا الفصل كالغلط ، لأن هذا الفصل يتضمن اجتماع الزائدتين ، وأن يفصلا بين العين واللام ، والقيام : **فيعال** ، أصله : قيوام ، فلما اجتمعت الواو والياء ، وسبق الأول منهما بالسكون قلبوا الواو ياءً وأدغموا الياء في الياء " [٣] .

وفي المبحث نفسه قال الزمخشري : " والزيادتان المفترقتان في نحو : حَبَوْكَرى وخَيْتَعُور ومنْجَنُون وكنابيل وجِحِنبار " .

قال الشارح : " وأما المنجنون فلا أرى هذا الفصل موضع ذكره ، وذلك لأنه ضمنه أن يذكر فيه ذوات الزيادتين المفترقتين من الرباعي ، ومنجنون فيه قولان :

أحدهما : أنه من ذوات الثلاثة ، والنون الأولى فيه زائدة ، والواو وإحدى النونين الأخيرتين زائدتان ، ويجمع على هذا على

---

(١) شرح المفصل ٦ : ٦ وانظر كتاب سيبويه ٢ : ٢٨ .

(٢) البقرة : ٢|٢٥٥ قال أبو جعفر النحاس في معاني القرآن ١ : ٢٦٠ : وقرأ عمر بن الخطاب: القيام ونسب ابن جني هذه القراءة في آل عمران ٢ ، إلى عمر بن الخطاب وعثمان ابن عفان وابن مسعود وإبراهيم النخعي والأعمش وغيرهم . المحتسب ١ : ١٥١ وزاد المسير ١: ٣٠٢ ، ٣٠٣ .

(٣) شرح المفصل ٦ : ١٢٧ ، ١٢٨ .

مجانين ويكون من الثلاثة وفيه ثلاث زوائد وموضعه ما تقدم .

والثاني : أنه رباعي ، والنون الأولى أصل ، والواو زائدة وإحدى النونين ، ويجمع حينئذ على مناجين ، وهو المسموع عن العرب . وعلى هذا وإن كان رباعيا وفيه زيادتان فليستا مفترقتين على ما شرط في هذا الفصل . [1] .

وفي بداية القسم الثاني من المفصل ، هو القسم المخصص للأفعال ، كان لابن يعيش اعتراض على حدّ الزمخشري للفعل ، وكان الزمخشري حدّه بقوله : " الفعل مادلّ على اقتران حدثٍ بزمان " ورأى ابن يعيش أن قول الزمخشري رديء من وجهين :

أحدهما : أن الحدّ ينبغي أن يؤتى فيه بالجنس القريب ثم بالفصل الذاتي ، وقوله : ( مادلّ ) فـ ( ما ) من ألفاظ العموم ، فهو جنس بعيد ، والجيد ان يقال : كلمة أو لفظة أو نحوهما لأنهما أقرب إلى الفعل من ( ما ) . فإن قلت ( ما ) ههنا وإن كان عاماً فالمراد به الخصوص ، ووضع العام موضع الخاص جائز .

قيل : حاصل ماذكرتم المجاز ، والحدّ المطلوب به إثبات حقيقة الشيئ فلا يستعمل فيه مجاز ولا استعارة .

والآخر قوله : ( على اقتران حدث بزمانٍ ) لأن الفعل لم يوضع دليلا على الاقتران نفسه ، وإنما وضع دليلا على الحدث المقترن بالزمان ، والاقتران وجد تبعاً ، فلا يؤخذ في الحدّ على ما تقدم . ثم هذا يبطل بقولهم " القتال اليوم " فهذا حدث مقترن

---

(١) شرح المفصل ٦ : ١٤٠ ، ١٤١ وانظر كتاب سيبويه ٢ : وفيه منجنون : فنعلول وفعللول وانظر أيضاً ٢ : ١٢٠ ، ٣٤٤ .

بزمان ، وليس فعلا ، فوجب أن يؤخذ في الحد "كلمة " حتى يندفع هذا الاشكال " .[1]

وفي مبحث نواصب الفعل المضارع ذكر الزمخشري ( أو ) وجعلها بمعنى إلى ، وذكر ذلك ابن يعيش قال : " ومن النحويين من يقدر ( أو ) هذه بـ ( إلى ) ويجعل مابعد ( أو ) غاية لما قبلها ، وإياه اختار صاحب الكتاب – أي الزمخشري – . واعترض ابن يعيش على هذا الاختيار مفضلاً عليه الوجه الأول الذي هو اختيار سيبويه ، وهو أن تكون ( أو ) بمعنى: إلا أن .[2]

وفي مبحث أفعال القلوب يجد الشارح نفسه مدفوعاً لتعديل صياغة الزمخشري ، فقد قال الزمخشري : " ولك في المفعولين المتغايرين أن تسند إلى أيهما شئت ، تقول : أُعطي زيد درهماً ، وكسي عمرو جبةً ، وأعطي درهم زيداً ، وكُسيت جبّةٌ عمراً ، إلا أن الإسناد إلى ما هو في المعنى فاعل أحسن ، وهو زيد لأنه عاطٍ ، وعمرو لأنه مكتسٍ . "

قال الشارح منتقداً صوغ الزمخشري : " وأعلم أن صاحب الكتاب قد أطلق العبارة من غير تقييد ، والصواب أن يقال : ما لم يكن هناك لبس أو اشكال . فإن عرض في الكلام لبس أو إشكالٍ امتنع إقامة الثاني مقام الفاعل ، وذلك إذا قلت : أعطى زيد محمداً عبدَه ، أو نحوه مما يصحّ أخذه فإن هذا ونحوه مما يصحّ منه الأخذ ، إذا بنيته لما لم يسم فاعله لم تقم مقام الفاعل إلا المفعول الأول فتقول : أعطي محمد عبداً ، ولا يجوز إقامة العبد مقام الفاعل

---

(١) شرح المفصل ٧ : ٣ .

(٢) شرح المفصل ٧ : ٢١ ، ٢٢ .

فتقول: أعطي عبد محمداً ، لأن العبدَ يجوز أن يأخذ محمداً كما يجوز لمحمد أن يأخذ العبد فيصير الآخذ مأخوذاً ، فأما ، : أعطي درهم زيداً ، فحسن لأن الدرهم لا يأخذ زيداً ، فإن رفع فلا تتوهم فيه أنه آخذٌ لزيد". [1]

ومن هذا الضرب أي انتقاد الإطلاق والجنوح إلى التقييد ، موقف الشارح من عبارة الزمخشري في حديثه عن فاعل نعم وبئس قال " وفاعلهما إما مظهر معرف باللام أو مضاف إلى المعرف به ".

وقيّد الشارح هذا الكلام بقوله " . يريد تعريف الجنس لا غير، وأما إطلاقه فليس بالجيد . فإن قيل : و لم لا يكون الفاعل إذا كان ظاهرا إلا جنسا ؟ قيل لوجهين :

أحدهما : ما يحكى عن الزجاج أنهما لما وضعا للمدح العام والذم العام جعل فاعلهما عاما ، ليطابق معناهما ، إذ لو جعل خاصا لكان نقضا للغرض ، لأن الفعل إذا أسند إلى عامٍ عمَّ ، وإذا أسند إلى خاص خصَّ .

والوجه الثاني : أنهم جعلوه جنساً ليدل أن الممدوح والمذموم مستحق للمدح في ذلك الجنس . فإذا قلت : نعم الرجل زيداً ، أعلمت أن زيدا ، الممدوح في الرجال من أجل الرجولية وكذلك حكم الذم .. " . [2]

وجنح الزمخشري في مبحث فعلي التعجب إلى اعتبار صيغة (أفعل به) فعل أمر لا فعلاً ماضياً جاء على صورة الأمر ، وقد عبر الزمخشري عن اعتراضه على النحاة بقوله : " و في هذا ضرب من

---

(١) شرح المفصل ٧ : ٧٧.

(٢) شرح المفصل ٧ : ١٣٠ .

التعسف ، وعندي أن أسهل مأخذا أن يقال : إنه أمر لكل أحد بأن يجعل زيداً كريماً " . ورفض الشارح ما ذهب إليه الزمخشري مفضلاً عليه مذهب سيبويه والجماعة ، ثم ذكر أن ما عزاه الزمخشري إلى نفسه من الرأي ، إنما هو شيء يحكي عن أبي إسحاق الزجاج . وقد ذكر الزمخشري في الباء وجهين :

١ – أحدهما : أن تكون مزيدة للتأكيد على حدّها في قوله تعالى : *( ولا تُلْقُوا بأيديكم إلى التَّهْلُكة ) [1] والمراد أيديكم .

٢ – والوجه الثاني : أن تكون للتعدية ، ويكون معنى (أكرم بزيد) صير الكرم في زيدٍ ، كما يقال : نزلت الجبل ، أي في الجبل .

وعلق الشارح على آراء الزمخشري هذه بقوله : " وذلك بعيد عن الصواب ، وذلك لأمور منها : أنه وإن كان بلفظ الأمر فليس بأمر ، وإنما هو خبر محتمل للصدق والكذب فيصح أن يقال في جوابه : صدقت أو كذبت لأنه في معنى : حسن زيد جداً .

ومنها : أنه لو كان أمراً لكان فيه ضمير المأمور ، فكان يلزم تثنيته وجمعه وتأنيثه على حسب أحوال المخاطبين .

ومنها : أنه كان يصح أن يجاب بالفاء كما يصح ذلك في كل أمر نحو : أكرم بعمر فيشكرك وأجمل بخالد فيعطيك ، على حدّ قولك: أعطني فأشكرك . فلما لم يجز شيء من ذلك دلّ على ما ذكرناه ".[2]

---

(١) البقرة : ١٩٥ قال في الكشاف ١ : ١٧٩ : الباء في "بأيديكم" مزيد ، مثلها في أعطى بيده للمنقاد ، والمعنى : ولا تقبضوا التهلكة أيديكم ، أي لا تجعلوها آخذة بأيديكم مالكة لكم.

(٢) شرح المفصل ٧ : ١٤٨ .

ولّما ذكر الزمخشريّ حروف الحلق في مبحث الفعل الثلاثي جعل الخاء قبل الغين ، و لم يناقش الشارح هذا الأمر مناقشة مفصّلة واكتفى بالقول : والغين قبل الخاء ، لا على مارتبها صاحب الكتاب[1] .

وأيضاً فإنه يأخذ عليه تسامحه في العبارة وعدم تحديدها بدقة ، فقد ذهب الزمخشري في مبحث الفعل الثلاثي إلى أن " أبنية المزيد فيه على ثلاثة أضرب : موازن للرباعي على سبيل الإلحاق ، وموازن له على غير سبيل الإلحاق ، وغير موازن له ، فالأول على ثلاثة أوجه :

ملحق بدحرج نحو : شَمْلَل وحَوقَل وبيطَر وجهور وقَلنس وقلسى .

وملحق بتدحرج نحو : تجلبب وتجورب وتشيطن وترهوك وتمسكن وتغافل وتكلم ..

قال الشارح : فأما قوله في تجلبب وتجورب وتشيطن وترهوك أنها ملحقات بتدحرج فكلام فيه تسامح ، لأنه يوهم أن التاء مزيدة فيها للإلحاق ، وليس الأمر كذلك لأن حقيقة الإلحاق في تجلبب إنما هي بتكرير الباء ، ألحقت جلبب بدحرج ، والتاء دخلت لمعنى المطاوعة ، كما كانت كذلك في تدحرج ، لأن الإلحاق لا يكون من أول الكلمة ، إنما يكون حشواً أو آخراً ، وكذلك تجورب وتشيطن وترهوك ، الإلحاق بالواو والياء ، لا بالتاء على ما ذكرنا.

وأما تمسكن وتغافل وتكلم فليست الزيادة فيها للإلحاق وإن كان على عدة الأربعة ، فقوهم : تمسكن ، شاذ من قبيل الغلط،

---

(١) شرح المفصل ٧ : ١٥٣ .

ومثله قولهم : تمدرع وتمندل ، والصواب : تسكن وتدرع وتندل .

وكذلك تغافل ليست الألف للإلحاق ، لأن الألف لا تكون حشواً ملحقة لأنها مَدّةٌ محضة فلا تقع موقع غيرها من الحروف ، إنما تكون للإلحاق إذا وقعت آخراً لنقص المد فيها مع أن حقيقة الإلحاق إذا وقع آخرا إنما هو بالياء ، لكنها صارت ألفا لوقوعها موقع متحرك وقبلها فتحة .

وتكلّم كذلك لأن تضعيف العين لا يكون ملحقاً . فإطلاقه لفظ الإلحاق هنا سهو [1]

وقال الزمخشري في مبحث الحروف المشبهة بالفعل :

" ولأن محل المكسورة وما عملت فيه الرفع ، جاز في قولك : إن زيداً ظريف وعمراً ، وإن بشراً راكب لا سعيداً أو بل سعيداً ، أن ترفع المعطوف حملاً على المَحل " .

فقال ابن يعيش معلقاً على قول الزمخشري " إنه ليس بسديد، لأن ( إنّ ) وما عملت فيه ليس للجميع موضع من الإعراب لأنه لم يقع موقع مفرد ، وإنما المراد موضع ( إن ) قبل دخولها ، على تقدير سقوط ( إن ) وارتفاع ما بعدها بالابتداء ، وهو شبيه بقوله :

ولا ناعبٍ إلا ببينٍ غرابُها [2]

---

(١) شرح المفصل ٧: ١٥٥ ، ١٥٦ .

(٢) صدر البيت " مشائيم ليسوا مصلحين عشيرة " وهو للأخوص الرياحي أو الفرزدق ، انظر سيبويه ١ : ٨٣ ، ١٥٤ ، ٤١٨ والخصائص ٢ : ٣٥٤ والإنصاف ١ : ١٩٣ ، ٣٩٥ ، المسائل ٢٣ ، ٥٧ ، والخزانة ٢ : ١٤٠ - ٣ : ٥٠٧ ، ٦١٣ .

على توهم دخول الباء في المعطوف عليه إذ كان تقع فيه كثيراً ، توهم سقوط (إنّ) ههنا " [1]

وفي مبحث حرفي الشرط قال الزمخشري :

" وللاستفهام صدر الكلام ، لا يجوز تقديم شيء مما في حيزه عليه لا تقول : ضربت أزيداً ، وما أشبه ذلك " .

وعلق الشارح على هذا الكلام بقوله : " والجيد أن تقول : زيداً أضربت ، فتقدم المعمول على الهمزة ، لأنك إذا قدمت شيئاً من الجملة خرج عن حكم الاستفهام ومن تمام الجملة " [2] .

وفي مبحث التنوين جعل الزمخشري التنوين على خمسة أضرب :

١ – الدال على المكانة .

٢ – الفاصل بين المعرفة والنكرة .

٣ – والعوض من المضاف إليه .

٤ – والنائب مناب حرف الإطلاق .

٥ – والتنوين الغالي .

وابن يعيش يرى أن التنوين النائب مناب حرف الإطلاق والتنوين الغالي إنما هما نوع واحد . قال : " وصاحب الكتاب جعل هذا الغالي قسماً غير الأول ( أي النائب مناب حرف الإطلاق) والصواب أنه ضرب منه ويجمعهما الترنم ، إذ الأول إنما يلحق القوافي المطلقة معاقباً لحروف الإطلاق ، والثاني وهو الغالي

---

(١) شرح المفصل ٨ : ٦٧ .

(٢) شرح المفصل ٨ : ١٥٥ .

إنما يلحق القوافي المقيدة " [1] وستردد بعض كتب النحو بعد ابن يعيش هذا الرأي وتناقشه فيه كما سيرد في القسم الأخير من هذا الفصل .

وأيضاً نجد الشارح يتتبع الزمخشري في مبحث التنوين ، فإنه أخذ عليه إخلاله بتنوين المقابلة . فقال : " وقد أخلّ بتنوين المقابلة وهو قسم من أقسام التنوين ذكره أصحابنا ، وذلك أن يكون في جماعة المؤنث معادلاً للنون في جماعة المذكر ، وذلك إذا سمي به نحو إمرأة ، سميتها بـ ( مسلمات ) ففيها التعريف والتأنيث ، فكان يجب ألا ينون لاجتماع علتين فيه، لكن التنوين فيه بإزاء النون التي تكون في المذكر من نحو قولك : المسلمون . فسموه بتنوين المقابلة[2] .

وكان الزمخشري قد سمى القسم الرابع من المفصل بالمشترك ، وتوقف الشارح لدى هذه التسمية وعدها مما " فيه نظر " ثم حاول توجيهها قال " :

وفي تسميته بالمشترك نظر ، لأن المشترك اسم مفعول ، وفعله: اشترك ، ولا مفعول له إذ كان لا زماً ، ولا يبني من اللازم فعل للمفعول إلا أن يكون معه ما يقام مقام الفاعل ، من جار ومجرور أو ظرف أو مصدر . وأحمل ما يحمل عليه أن يكون أراد المشترك فيه ، وحذف حرف الجر وأسند اسم المفعول إلى الضمير فصار مرفوعاً به ، وأما أن يكون قد حذف الجار والمجرور معا فليس بالسهل ، لأن ما أقيم مقام الفاعل يجري مجري الفاعل ، فكما لا يحسن حذفُ الفاعل كذلك لا يحسن حذف ما أقيم مقامه " . [3]

---

(١) شرح المفصل ٩ : ٣٤ .

(٢) شرح المفصل ٩ : ٣٤ .

(٣) شرح المفصل ٩ : ٥٣ .

وأيضاً نجد الشارح ينتقد الزمخشري في مبحث تخفيف الهمزة، فإن الزمخشري ذهب إلى أنه " في ( اقرأ آية ) ثلاثة أوجه ، أن تقلب الأولى ألفا ، وأن تحذف الثانية وتلقي حركتها على الأولى ، وأن تجعلا معاً بين بين وهي حجازية " .

واعترض الشارح على الوجه الثالث فقال : " وأما قول صاحب الكتاب " أن تجعلا معاً بين بين " فليس بصحيح ، وهو وهم ، لأن الأولى ساكنة ، والهمزة الساكنة لا تجعل بين بين ، لأن معنى جعلها بين بين ، أي بين الهمزة وبين الحرف الذي منه حركتها ، وإذا لم تكن متحركة فلا يصح فيها ذلك مع أن الغرض من جعلها بين بين تخفيفها بتقريبها من الساكن ، وإذا كانت ساكنة فقد بلغت الغاية في الخفة ، إذ ليس وراءه خفة ، فأما لوقلت : قرأ آية ، بتحريكها ، جاز أن تجعلا بين بين معاً . وذلك على لغة أهل الحجاز وعلى لغة غيرهم لأنهما مفتوحتان بخلاف : اقرأ آية" .[1]

وذهب الزمخشري في مبحث حكم أوائل الكلم إلى أن العرب ( ليس من لغتهم الابتداء بالساكن ) . وعقب الشارح على ذلك قائلاً :

" ربما فهم منه أن ذلك مما يختصّ بلغة العرب ، ويجوز الابتداء بالساكن في غير لغة العرب وليس الأمر كذلك ، بل إنما كان ذلك لتعذر النطق بالساكن ، وليس ذلك مختصاً بلغة دون لغة " [2] وقد

---

(١) شرح المفصل ٩ : ١٢٠ .

(٢) شرح المفصل ٩ : ١٣٦ .

مر بنا أن الشارح وإن كان يرى أن العرب لا تبتدئ بساكن إلا أنه يرى أيضاً أنه لا شبهة في إمكان ذلك [١] .

وذهب الزمخشري في مبحث زيادة الحروف إلى أن التاء في كلمة ( تولج ) وهو كِناس الوحش ، زائدة . فقال الشارح إن تولج عند البغداديين وزنها تَفْعَل ، والتاء عندهم زائدة ، وكأن صاحب هذا الكتاب – أي الزمخشري – نحا نحو ذلك ولذلك استثنى من أن تكون أصلاً ، وعدّها مع ما هي فيه زائدة ، وليس الأمر فيها عندى كذلك ، لأن ( تفعل ) معدوم في الأسماء ، وفوعل كثير ، والعمل إنما هو على الكثير " : . [٢]

وفي مبحث الإعلال عدَّ الزمخشري هذه الألفاظ : القَوَد ، الحوَكة ، الخونة ، الجورة ، ألفاظاً شذّت فصححت و لم تعل ، وكأن العرب أخرجوها منبهةً على أصل الباب ، ثم قاس عليها : حال حِوَلاً .

واعترض عليه الشارح بقوله : " وقد جعل صاحب الكتاب (حِوَلاً) جارياً على الفعل : ، وأخرج صحته على الشذوذ من نحو القود والحوكة ، والوجه ما بدأنا به لأنه على القياس " وكان ابن يعيش علل صحة الواو في ( الحِوَل ) لمخالفة بنائها بنية الأفعال [٣].

وفي مبحث الإدغام عقَدَ الزمخشري فصلاً في صياغة ( أَفعالّ من الحوة على احواوى فذهب إلى أنهم لم يدغموا الواوين وقلبوا الواو الثانية ألفا لأن الإدغام كان يصيرهم إلى ما رفضوه من تحريك

---

(١) شرح المفصل ٣ : ٨٢ ، ٨٣..

(٢) شرح المفصل ٩ : ١٥٨ .

(٣) شرح المفصل ١٠ : ٨٣ وانظر الممتع ٢ : ٤٦٦.

الواو بالضم في نحو : يغزو ويسرو لو قالوا : احواوّ يحواوّ . فقال ابن يعيش : ليس بصحيح لأن الواو المشددة لا تثقل عليها حركات الإعراب نحو : هذا عَدوّ وعتوّ [1] .

وفي مبحث الإدغام أيضاً ذهب الزمخشري إلى أنهم " لم يدغموا نحو ( تذّكرون ) لئلا يجمعوا بين حذف التاء وإدغام الثانية".

وعلق الشارح على هذا بقوله إن ما ذكره الزمخشري " إشارة منه بأنه كان يسوغ الإدغام لولا الحذف ، وليس ذلك صحيحاً ، لأن هذا النوع من الإدغام لا يسوغ في المضارع لما ذكرناه من سكون الأول ودخول ألف الوصل ، وذلك لا يجوز [2] " .

إن ما قدمناه عن مواقف ابن يعيش التي عارض فيها الزمخشري ، يبرز معالم شخصية نحوية حذقت الصنعة ، وعرفت مداخلها ومخارجها ، فهي لم تمر بنص الزمخشري مرور الكرام ، بل إنها وقفت لدى كل شاردة وواردة لتعطيها حقها من الشرح والتعليق والتعقيب ، ولم يقف الشارح موقف الموافق للزمخشري على كل ما أورده ، بل أيده حيث يجب التأييد ، وخالفه حيث يجب الخلاف ، ولم يكن مولعاً بالخلاف على الزمخشري ولعَ أبي حيان بالخلاف على ابن مالك ، بل كان أميل إلى تبجيل الزمخشري واتباع رأيه عموماً ، إلا في المواضع التي اقتضت المخالفة ، وأهمها كما لاحظنا ما يسميه الشارح : تسمّح الزمخشري في العبارة في مواضع ، والشارح يريد للعبارة دائماً أن تكون غير ملتبسة ، وأن

---

(١) شرح المفصل ١٠ : ١٢٠ وانظر الممتع ٢ : ٥٨٨ .

(٢) شرح المفصل ١٠ : ١٥١ ، ١٥٢ .

يكون صَوْغها دقيقاً وفي منتهى الدقة ، واقتضى منه هذا المنهج أن يعارض الزمخشري في بعض حدوده ، وأن يعيد صوغ تلك الحدود، كما خالفه في بعض الأحكام ، وصحح له بعض الأوهام . وكل هذه المواقف تنبئ عن شخصية نحوية حاذقة ، سيطرت على المتن ، ولم تدع له مجالاً للسيطرة عليها ، فهي تسير في نهجه ما استقام ، فإن ظهر فيه ميل هنا أو انحراف هناك هبّت إليه مقومة مصححة منبهة . على أنه وعلى الرغم من كل ذلك فإن ما أخذه ابن يعيش على الزمخشري يبقى عبارةً عن مآخذ في مواضع معدودة، وعلينا لكي نحظى بواحدٍ منها أن ننقر عنه تنقيراً ، وهذا فيما نرى ينفي ماذهبت إليه دائرة المعارف الإسلامية من أن ابن يعيش كان يعارض أراء الزمخشري في أغلب الأحيان ، ولو أنها قالت : عارض بعض آراء الزمخشري لكان صواباً ، وذلك لأن معارضاته له لم تبلغ الخمسين موضعاً ، وما نحسب أنه يقال عن هذه المواضع إنها (أغلب الأحيان) بل أنها مواضع قليلة في خضم شرحٍ واسعٍ مستفيض .

### ٣- ابن يعيش والنحاة الخالفون

كان ابن يعيش مسبوقاً بعشرات المؤلفات في النحو وشروحه إن لم يكن بمئاتها ، وكانت الخزانة النحوية في أيامه مكتظة بشروح سيبويه وشواهده وشروح الإيضاح واللمع والجمل وغيرها ، وكان بإمكان النحوي الكبير والصغير في القرنين السادس والسابع أن يمر بمعاصريه ومن سبقهم مرور الكرام ، لأنه كان بالإمكان تجاوز ما قدموه والعودة إلى الينابيع نفسها التي استقى منها معاصروه من المتأخرين . ومعنى ذلك أنه ليس بالضرورة أنه يكون لكل نحوي

من المتأخرين أثـر في الخـالفين ، فقـد يهمـل هـؤلاء الخـالفون نحويـاً ويهتمون بآخر ، بل إن أحدهم قد يهتم بنحوي متـأخر فينقـل عنـه ويناقش أراءه في مصنف ، ثم يعرض عنه أو يكاد في مصنـف آخـر من مصنفاته . بل إن التلميذ قد يهمل شيخه فـلا يذكـره ولا يعـود إلى كتبه . ولكن هذا لا يلغـي تأثـير التعليـم وطريقـة توجيهـه لهـذا التلميذ . وبناء على هذا نقول إنه إذا كان قـد أتيـح للفارسـي مثـلاً بعبقريته النحوية الفذة أن يؤثر في خالفيه جميعاً أو في معظمهم فليس بالضرورة أن يؤثر ابن يعيش في خالفيـه جميعـاً ، وحسـبه أن يرجـع إليه بعضهم يقرؤون كتبه ويناقشون بعض آرائه أو ينقلون بعضاً من كلامه ، أو يقلدونه ، ويسيرون على نهجه وخطته في شرح المفصل أو غيره .

وإننا في حقيقة الأمر لا نستطيع أن نفي هذا المبحث حقه مـن البسـط لسـبب بسيط جـداً خلاصتـه : أن الـتراث النحـويّ الـذي صنف بعد ابن يعيش ، وخاصة شروح المفصل الكثـيرة ، إنمـا هـو بين مخطوط يعزُ الحصول عليـه ، ومفقـود قُطـع الأمـل أو كـاد مـن العثور عليه ، لذلك فإن مبحثنا هـذا يعـدّ مدخـلاً إلى هـذا البحـث الذي يمكن أن يتنامى مع الزمن ومع ظهور الآثار النحوية أو بعضها مما أشرنا إليه . ونستطيع أن نجمل ظهور أثر ابن يعيش في الخـالفين من أمرين :

١ – أولهما التفات بعضهم إلى مناقشة آرائه .

٢ – وثانيهما اهتمام بعضهم بالنقل عنه والاستشهاد بآرائه .

وسنعرض لكـلا الأمريـن فيمـا يلـي مـن هـذا البحـث ، دون فصل أحدهما عن الآخر ، وذلك ضمـن الحـدود الـتي تسـعفنا بهـا

المصادر المتاحة لنا . وسنبدأ برضي الدين الاستراباذي وكان سبق لنا الحديث عن مذهبه النحوي . والاستراباذي لم يعتمد كثيراً على ابن يعيش ، ولكن لا شك لدينا في أنه قرأه واستفاد منه ، وتردد صدى ذلك في مواضع من شرحه الكبير للكافية وفي شرحه للشافية. فنراه ينتقده وينعته بالتكلف في مبحث المستثنى ، فالرضي يرى أن في المفعول المطلق " إذا كان للتأكيد ووقع بعد « إلا » إشكالاً كقوله تعالى : ﴿ إن نظنّ إلا ظنّاً ﴾[1] وذلك لأن المستثنى المفرغ يجب أن يستثنى من متعدد مقدر معرب بإعراب المستثنى ، مستغرق لذلك الجنس ، حتى يدخل فيه المستثنى بيقين ، ثم يخرج بالاستثناء، وليس مصدر نظن محتملاً مع الظن غيره حتى يخرج الظن من بينه» ثم يجد له الرضي ضرباً من التخريج على أنه محتمل من حيث توهم المخاطب ، فإذا كان قولك : ضربت ، محتملا للضرب وغيره من حيث التوهم صار المستثنى منه في قولك : ما ضربت إلا ضربا ، كالمتعدد الشامل للضرب وغيره من حيث التوهم ، فكأنك قلت : ما فعلت شيئاً إلا الضرب . قال « الأعشى» :

أحلّ له الشيب أثقاله
وما اغتره الشيبُ إلاّ اغترارا »[2]

---

(١) الجاثية : ٤٥|٣٢ .

(٢) ديوان الأعشى : ٤٥ ق ٥ ب ٩ وفيه وما عزه .. الا اعتزارا . والمسائل الحلبيات ٢٢٩ ، ٢٧٩ ، ومغني اللبيب ١: ٣٢٦ برقم ٥٤٩ وشرح أبياته ٥: ٢٠٩ برقم ٤٨٧ وخزانة الأدب ٢: ٠٣٠ .

ثم أورد الشارح رأي ابن يعيش قال : « قال ابن يعيش : هذا الكلام محمول على التقديم والتأخير ، أي إن نحنُ إلاّ نظن ظناً، وما اغترّه إلا الشيب اغترارا » وعلق عليه بقوله : وهو تكلف . وعلق البغدادي بأن ما نسبه الرضي إلى ابن يعيش من تقدير إنما هو في حقيقته للفارسي ، وابن يعيش مسبوق به ، ثم ذكر رأي الفارسي نقلاً عن المغني لابن هشام ، وخلاصته « أن إلا قد توضع في غير موضعها مثل : ﴿ إن نظن إلا ظناً ﴾[1] وقوله « ما اغترّه الشيب اغترارا » لأن الاستثناء المفرغ لا يكون في المفعول المطلق التوكيدي " [2] .

ولم يبين الرضي وجه التكلف في تقدير ابن يعيش أو الفارسي، وكان الأمر على كل حال لا بد فيه من تقدير ، فإما أن تقدر الكلام بالتقديم والتأخير كما فعل ابن يعيش وأما أن تقدر صفة محذوفة كما فعل غيره . والإمام الاستراباذي كان يفضل التقدير الثاني.فنعت الأول بالتكلف.

ومن المواضع التي عرض فيها الاستراباذي لابن يعيش منتصرا لابن الحاجب ، ما ذهب إليه في معرض تعقيبه على ابن يعيش في مبحث تنكير الأعلام ، وكان ابن يعيش ذهب إلى أن اسم العلم ((إذا ثني نقل من التعريف إلى التنكير ، وزال عنه تعريف العلمية لمشاركة غيره له في اسمه ، ولصيرورته بلفظ لم يقع به التسمية في

(١) الجاثية : ٤٥ | ٣٢ .

(٢) انظر المسألة في شرح الكافية للرضى ٢ : ١٠٣ ، ١٠٤ وشرح المفصّل ٧ : ١٠٧ ، ١٠٨ وخزانة الأدب ٢ : ٣١ وفي طبعة هارون ٣ : ٣٧٤ ومغني اللبيب ١ : ٣٢٦ وشرح أبيات مغني اللبيب ٥ : ٢٠٩ وانظر رأي أبي علي المشار إليه في المسائل الحلبيات ٢٢٩ ، ٢٧٩ وإلى مثله ذهب الزمخشري في الكشاف ٤ : ٢٣١ .

الأصل فيجري مجرى رجل وفرس ، فإذا أردت تعريفه كان ذلك بالألف واللام والإضافة نحو : الزيدان والعمران وزيداك وعمراك ، فتعريفه بعد التثنية من غير وجه تعريفه قبل )) [1]

والعلامة الرضي لا يخالف ابن يعيش مطلقا فهو يرى مثله ((أن العلم إذا ثني أو جُمع فلا بد من زوال التعريف العلمي )) ولكنه يذهب مذهب ابن الحاجب في وجوب (( جبر ذلك التعريف الفائت بأخصر أداتي التعريف وهي اللام ، فلا يكون مثنى العلم ومجموعه إلا معرفين باللام العهدية ، كما قلنا في نحو قولك : خرج القاضي ، إذا لم يكن في البلد غيره ، أو كان أشهر بحيث يرجع مطلق اللفظ إليه )) ويعلق الاستراباذي بعد ذلك بقوله : ((وابن يعيش لا يوجب جبر التعريف الفائت من المثنى والمجموع ، بل يجيز تنكيرهما ووصفهما بالنكرة ، والاستقراء يقوي ما ذهب إليه المصنف – أي ابن الحاجب – مع القياس )) [2] .

كما نجده يعقب على ابن يعيش فيما ذهب إليه من أن خبر (إن) المحذوف لم يأت ( إلا ظرفاً أو جاراً ومجروراً وأن الجيد أن يقدر في : إن ذلك ، ولعل ذلك ، الظرف أيضاً ، أي إن لك ذلك ولعل لك ذلك )) [3] .

ويرى الاستراباذي أنه ( لا مُلجئ إلى جعل جميع الأخبار المحذوفة ظروفا ، فلم نرتكبه ؟ بل نقدر ما يستقيم به معنى الكلام ، ظرفاً كان أولا )) [4] .

وكذلك نجده يعترض على ابن يعيش بعنف واستنكار لما

---

(١) شرح الفصل ١ : ٤٦ .

(٢) شرح الكافية ٣ : ٢٥٨ .

(٣) شرح لالمفصل ١ : ١٠٣ .

(٤) شرح الكافية ٤ : ٣٧٧ ، ٣٧٨ .

ذهب إليه من (( أن الاستفهام سادّ مسدّ الخبر ، كسدّ جواب لولا مسدّ خبر المبتدأ ، وفيه أيضاً ، لأن محل خبر (شعري) الذي هو مصدر ، بعد جميع ذيوله ، من فاعله ومفعوله ، فمحلّه بعد الاستفهام ، فكيف يكون الاستفهام في مقام الخبر ، ومقامه بعده ، بل هو خبر وجب حذفه بلا سادّ مسده ، لكثرة الاستعمال))[1].

كذلك يعقب على ابن يعيش بعد أن يذكر رأيه في أن ((عمرك الله ما فعلت كذا ، وقِعدَك .. لا يستعملان إلا في القسم. ويرى الرضي أنهما يستعملان في قسم السؤال فيكون جوابهما ما فيه الطلب كالأمر والنهي كما قال متمم :

قعيدكِ ألا تُسْمعيني ملامةً

ولا تنكئي قرحَ الفؤاد فييجعا )) [2]

وفي مبحث الأسماء الستة مع ياء المتكلم يذكر الرضي ما نقله ابن يعيش عن المبرد من جواز ردّ اللام في أب وأخ وحم وهن لدى إضافة هذه الأسماء إلى ياء النفس ، فتقول : هذا أخي وأبي وأنشد :

قدرٌ أحلكَ ذا المجاز وقد أرى

وأبيَّ مالَكَ ذو المجاز بدارِ [3]

والشاهد في البيت قوله ( أبيَّ ) بياء مدغمة على إعادة الياء المحذوفة.؟ ورد ابن يعيش ما بناه المبرد على هذا الشاهد من

---

(١) شرح الكافية ٤ : ٣٧٨ ونظر شرح المفصل ١ : ١٠٤ ، ١٠٥ .

(٢) البيت في الشرح الرضي ١ : ٣١١ – ٤ : ٣٠٨ وهو من قصيدة لمتمم بن نويرة في المفضليات ٢٦٩ ق ٦٧ وانظر الخزانة ١ : ٢٣٤ وفي طبعة هارون ٢ : ٢٠ . وانظر شرح الكافية ١ : ٣١١ ، ٣١٢ – وشرح المفصل ، والصحاح : قعد

(٣) البيت لمؤرج السلمي وهو في مجالس ثعلب : ٥٤٤ وفيه : قدر أحلك ذا البخيل .. والأمالي الشجرية ٢ : ٣٧٠ ومغني اللبيب ٢ : ٥٢ برقم ٨٤٦ وشرح أبياته ٧ : ٣٠ وبرقم ٧١١.

احتجاج بقوله : (( ولا حجة في ذلك لا حتمال أن يكون أراد جمع السلامة لأنهم يقولون : أب وأبون وأخ وأخون ثم أضاف هذا الجمع الذي هو ( أبين ) فقال : ( أبي ) كما تقول : مسلمي ، كقوله :

وقد شئنتْ بها الأقوامُ قبلي
فما شئنت أبيَّ ولا شئنتُ[1]

فعلى هذا تكون الياء المدغمة ياء الجمع دون أن تكون منقلبة عن الواو التي هي لام في قولك : أبوان ، لأن هذا الموضوع لما كان يلزمه الإعلال بالقلب واستمر فيه الحذف أمضى ذلك فيه ولم يرد ما كان يلزمه الإعلال له )) ولم يعجب الرضي ما ذهب إليه ابن يعيش، ولم يتجه إلى نقضه ، بل اكتفى بأن علق عليه بقوله: (( والمذهب لا يثبت بالمحتملات )) [2] . وكأن الاستراباذي كان يتوقع من ابن يعيش تأييداً أو نقضا لمذهب المبرد ، وهذا ما لم يقم به هو نفسه . والرضي كان دائماً في شرحه للكافية يميل إلى مناقشة ابنٍ يعيش والاعتراض عليه في معظم المواضع التي ذكره فيها، علماً أن اسم ابن يعيش لم يرد في ذلك الشرح الضخم إلا مرات معدودة [3] . ونجد الرضي في شرحه للشافية يتجه إلى

---

(١) قال ابن دريد في الجمهرة ٣ : ٤٨٤ وقال آخر ، قصي بن كلاب :

فمن يك سائلا عني فاني … بمكة مولدي وبها ربيت
وقد ربيت بها قبلي زماناً … فما شئيت أبي ولا شئيتُ

شئيت : سبقت . والبيتان في العضديات للفارسي ٦٣ ، وهما في الخصائص ١ : ٣٤٦ ، والرواية فيه كما شرح المفصل ٣ : ٣٧ .

(٢) شرح المفصل ٣ : ٣٦ ، ٣٧ ، وشرح الكافية ٢ : ٢٧٠ ، ٢٧١ .

(٣) انظر أيضاً اعتراضه على ابن يعيش في شرح الكافية ٣ : ٤٥٨ .

الاستشهاد برأي ابن يعيش وكأنه يعتد به ، فلدى ذكر المُحْرَضة ، هي مما ذكره الزمخشري قال الرضي : وفي الصحاح : المحرضة بكسر الميم وفتح الراء ، وكذا قال ابن يعيش : لا أعرف الضم فيها[1]

ونجده كذلك يحتج بكلامه لتقييد ما أطلقه سيبويه . قال : ((وقد أطلق سيبويه وقال : تقلب الهمزة التي تجعل عند أهل التخفيف بين بين ألفا إذا انفتح ما قبلها ، وياء إذا انكسر ما قبلها ، وواواً إذا انضم ما قبلها )) قال الرضي : (( والحق أن يقيد كما قال ابن يعيش ، فيقال : الهمزة المفتوحة والمفتوح ما قبلها تقلب ألفا ، والمكسورة المكسور ما قبلها تقلب ياء ، والمضمومة المضموم ما قبلها تقلب واوا )) [2] .

إلا أنه لم يلبث أن أخذ على ابن يعيش عدم تقييده الواو والياء المقلوب إليهما بالسكون (( والأولى أن يقال : ياء ساكنة وواو ساكنة كما قدمنا . فعلى هذا لا يقلب نحو لؤم وسئم ألفا لا في ضرورة ولا في غيرها . [3]

وكذلك نراه يحتج بابن يعيش ويجعل كلامه في كفة مقابلة لما ذهب إليه سيبويه ، وينقض بكلامه ماذهب إليه ابن الحاجب من أن ( تيحان ) هو بفتح الياء كما قال سيبويه ، قال الرضي : (( وقال ابن يعيش : يجوز كسر الياء في تيحان وهيبان . فتفعلان غير

---

(١) شرح الشافية ١ : ١٩٧ وشرح المفصل

(٢) شرح الشافية ٣ : ٥٠ وانظر شرح الملوكي ٢٢٩ وشرح المفصل ٩ : ١٠٧ ، ١١٤، والصحاح : حرض .

(٣) شرح الشافية ٣ : ٥٠ وما أخذه الرضي على ابن يعيش يسقط عنه بما جاء به من تقييد في شرح للملوكي ٢٢٥ . وانظر شرح المفصل ١٠: ١٦ ، ١٩ .

موجودة وفعلان موجودة كهيّبان ، فلذا حكمنا بزيادة ياء تيحان ، وهذا مما يثبت فيه الاشتقاق الظاهر ، وعرفت الزيادة به ، إذ يقال في معناه : متيِّح ، وتياحٌ ، ويجوز أن يكون تيحان وتيهان وعيبان : فيعلان : لا فعّلان كقيقبان وسيسبان )) . [1]

أما أبو حيان النحوي فلا يذكر ابن يعيش إلا نادراً – وذلك فيما عرفناه من كتبه النحوية – فهو لم يذكره في اللمحة البدرية مثلاً ، وذكره مرة واحدة في كتابه الارتشاف وهو بصدد ذكر التنوين الغالي ، وهو تنوين يلحق الروي المقيد (( أثبته الأخفش وسماه التنوين الغالي ، وسمى الحركة قبلها الغلو ، وتدخل فيما دخل فيه التنوين الذي قبله من الاسم المتمكن ذي أل وغيره ، والمبني من الاسم والحرف وفي الفعل . والمشهور أنه قسم برأسه مغاير لتنوين الترنم . وذهب بعضهم إلى أنه ضرب من تنوين الترنم ، واختار هذا القول أبو البقاء بن يعيش )) [2] . وذكره مرة أخرى في كتابه تذكرة النحاة فذكر أن له شرحاً على المفصل في خمسة أسفار[3]. ثم نقل عن المجلد الرابع ملخصاً لمسائل نحوية تتعلق بحتى وكي والشرط وغيرها . ولم يعلق أبو حيان على هذه المسائل ولم يبد رأياً ما ولم نلمس لديه في آثاره التي عرفناها اهتماماً بابن يعيش ، فقد كان منصرفاً إلى ابن مالك . وابن مالك أيضاً لم نلمس لديه اهتماماً بابن يعيش على الرغم من جلوسه في حلقته ، ولم يذكر له رأياً ولم يورد له ذكراً لا في التسهيل ولا في شرح الكافية الشافية .

ونجد الحسن بن قاسم المرادي ( ت ٧٤٩ ) مهتماً بابن

(١) شرح الشافية ٢ : ٣٩٢ .

(٢) ارتشاف الضرب ١ : ٣١٢ وانظر رأي الأخفش في كتابة القوافي : ٤٢ .

(٣) تذكرة النحاة : ٤٣٨ .

يعيش، يستشهد ببعض كلامه ، وينقل عنه ، ويخالفه الرأي في مواضع . فهو يستدرك عليه مثلاً ما ذهب إليه من أنه (( لا يعلم مبتدأ دخل عليه حرف الجر في الإيجاب غير هذا الحرف )) يعني قولهم : بحسبك زيد . وعقب المرادي على هذا بقوله : )) قلت : جعل بعض المتأخرين الباء في قولهم : كيف بك وكيف بنا : زائدة مع المبتدأ ، والأصل : كيف أنت وكيف نحن )) [١] .

ونقل عن ابن يعيش في قوله في زيادة ( من ) الجارة : اشترط سيبويه لزيادتها ثلاث شرائط :

أحدها : أن تكون مع النكرة .

والثاني : أن تكون عامة .

والثالث : أن تكون في غير الواجب .

واعترض المرادي على الشرط الثاني فقال : (( وفي اشتراط كون النكرة عامة نظر ، لأنها قد تزاد مع النكرة التي ليست من ألفاظ العموم )) وكان المرادي قد قدم شواهد كثر حولها الجدل بين النحاة تؤيد ما ذهب إليه .[٢]

ومن الطريف مخالفة المرادي لابن يعيش في فهم عبارة من عبارات الزمخشري في المفصل وذلك في مبحث ( كأن ) فمن أحكامها أنها تخفف وإذا خففت لم يطل عملها ، وقال الزمخشري في المفصل : وتخفف فيبطل عملها ، قال الشاعر :

ونحرٍ مُشرق اللونِ

---

(١) الجنى الداني ٥٣ ، وشرح المفصل ٨ : ٢٣ .

(٢) الجنى الداني ٣١٩ وشرح المفصل ٨ : ١٢ ، ١٣ .

كـــــأن ثديــــــاه حقــــــان [1]

ومنهم من يعملها ، وحمل ابن يعيش قوله (( يبطل عملها )) على معنى يبطل ظاهراً وتعمل في ضمير الشأن )) [2] وكأن المرادي عقب بهذا لأنه يرى أنّ عبارة الزمخشري لا تحتمل ما حمله إياها ابن يعيش فاكتفى بهذه الغمزة .

هذه هي المواضع التي عقب بها المرادي على ابن يعيش ، أما في سائر المواضع الأخرى فقد كان يحتج بكلامه أو ينقل عنه ، فنجده مثلاً يذكر الحديث المروي عن النمر بن تولب عن رسول الله صلى الله عليه وسلم (( ليس من امبر امصيام في امسفر )) فيذكر بعده قول ابن يعيش : (( لم يروِ النمر عن النبي غير هذا الحديث )) وقول ابنِ يعيش هذا فيه نظر [3] ، لكن المرادي ذكر قوله محتجاً مستشهداً ، كما ذكر رأيه في التنوين الغالي بأنه ضرب من الترنم [4] . وكذلك نقل عنه أنه نقل عن المبرد وابن دَرَستويه موافقتهم للكوفيين في مجيء ( من ) لابتداء غاية الزمان [5] .

وكذلك نقل عنه في مبحث خصائص ( رب ) ، فقد ذكر المرادي أنّ من خصائص ( رب ) أن عاملها يكثر حذفه لأنها جواب لمن قال لك : ما لقيت رجلاً عالماً ، أو قدرت أنه يقول .

---

(١) سبق ذكره .

(٢) الجنى الداني ٥٧٣ ، وشرح المفصل ٨ : ٨٢ .

(٣) الجنى الداني ١٤٠ وشرح المفصل ١٠:٣ وسيرد تفصيل القول فيه نقلاً عن شرح شواهد الشافية : ٤٥٤، ٤٥٥ .

(٤) الجنى الداني : ١٤٧ وشرح المفصل ٩:٣٣، ٣٤ .

(٥) الجنى الداني : : ٣٠٨ ، ٣٠٩ وشرح المفصل ٨:١٠، ١١.

فتقول في جوابه : رب رجلٍ عالمٍ ، أي قد لقيت . ثم استشهد بقول ابن يعيش : (( ولا يكاد البصريون يظهرون الفعل العامل ، حتى إن بعضهم قال : (( لا يجوز إظهاره إلا في ضرورة الشعر)).[1]

ونقل عنه المراديُّ ما ذكره في ( علىٍ ) الاسمية [2] ، ويبدو أن المرادي اعتمد شرح المفصل مصدراً أساسياً استمد منه الكثير مما له علاقة بكتابه ، بل إنه قد يستغني به في مواضع عن الرجوع إلى المصادر الأساسية ، فهو نقل عنه رأي المبرد كما سبق ، كما نقل رأي الفراء عنه في الاسمْ المرفوع بعد منذ ومذ . قال يذكر الرأي الرابع بأن الأسم المرفوع بعدهما خبر مبتدأ محذوف (( وهو قول لبعض الكوفيين ، وتقديره : ما رأيته من الزمان الذي هو يومان . ونقله ابن يعيش عن الفراء . قال : لأن منذ مركبة من ( من ) و (ذو) التي بمعنى الذي ، و ( الذي ) توصل بالمبتدأ والخبر )) . [3] وكذلك ينقل عنه في بحث ( لعل ) قوله مفرقاً بين الترجي والتمني قال : ( قال ابن يعيش : والفرق بين الترجي والتمني ، أن الترجي توقع أمر مشكوك فيه أو مظنون ، والتمني طلب أمر موهوم الحصول ، وربما كان مستحيل الحصول نحو : ﴿ يا ليتها كانت القاضية ﴾ [4] وتنزلت أقوال ابن يعيش في الجني الداني منزلة الأقوال المحتج بها ، فنرى المرادي في ( لكنّ ) يورد رأي البصريين ثم يذكر تفصيلات الرأي بلسان ابن يعيش قال : (( ومذهب

---

(١) الجنى الداني : ٤٥٣ ، ٤٥٤ ، وشرح المفصل ٨ : ٢٨ ، ٢٩ .

(٢) الجنى الداني ٤٧٥ ، ٤٧٦ وشرح المفصل ٨ : ٢٨ ، ٢٩ .

(٣) الجنى الداني : ٥٠٢ وشرح المفصل ٤ : ٩٥ .

(٤) الحاقة: ٦٩/٢٧ . وانظر الجني الداني ٥٨١ ، ٥٨٢ ، وشرح المفصل ٨ : ٨٦ .

البصريين أن ( لكن ) بسيطة ، وهو حرف نادر البناء لا مثال له في الأسماء ولا في الأفعال ، قال ابن يعيش : وألفه أصل لأنا لا نعلم أحداً يؤخذ بقوله ذهب إلى أن الألفات في الحروف زائدة . فلو سميت به لصار اسماً ، وكانت ألفة زائدة ، ويكون وزنه ( فاعلاً ) لأن الألف لا تكون أصلاً في ذوات الأربعة من الأفعال والأسماء )) ثم يذكر رأي الفراء وقبول ابن يعيش له ثم رده وتفضيله المذهب الأول وهو مذهب البصريين )) .[1]

ومن النحاة الذين وجدنا عندهم لابن يعيش ذكراً ابن هشام في كتابه مغني اللبيب ، فإنه نقل عن ابن يعيش رأيه في التنوين الغالي[2] كذلك نقل عنه في مبحث ما يجب فيه تعلق الظرف والجار والمجرور بمحذوف ، فذكر الوجه الرابع وهو أن يقعا خبراً نحو : زيد عندك أو في الدار ، وقال : (( وربما ظهر في الضرورة كقوله :

لك العز إن مولاك عزّ وإن يهن

فأنت لدى بحبوحة الهون كائن ))[3]

ثم نقل عن شرح ابن يعيش قوله : إن متعلق الظرف الواقع خبراً ، صرح ابن جني بجواز إظهاره ، وعندي أنه إذا حذف ونقل ضميره إلى الظرف لم يجز إظهاره لأنه قد صار أصلاً مرفوضاً . فأما إن ذكرته أولاً فقلت : زيد استقر عندك فلا يمنع مانع منه )) واكتفى ابن هشام بالتعليق على هذا الرأي بقوله : وهو غريب[4]))

---

(١) الجنى الداني ٦١٧ ، ٦١٨ وشرح المفصل ٨: ٧٩ ، ٨٠ .

(٢) مغني اللبيب ١ : ٣٧٨ .

(٣) مغني اللبيب ٢ : ٢٩٧ ، برقم ٨١٩ والبيت مجهول القائل : انظر شرح أبيات المغني ٦ : ٣٤٢ وشرح المفصل ١ : ٩٠ .

(٤) مغني اللبيب ٢: ٤٩٧ .

ونراه يحتج في مبحث المتعلق الواجب الحذف أفعلٌ هو أم وصف بقول ابن يعيش فيقول : (( لا خلاف في تعيّن الفعل في بابي القسم والصلة ، لأن القسم والصلة لا يكونان إلا جملتين ، قال ابن يعيش: ((وإنما لم يجز في الصلة أن يقال : إن نحو : جاء الذي في الدار ، بتقدير مستقر على أنه خبر لمحذوف على حدّ قراءة بعضهم : ﴿تماماً على الذي أحسن﴾ [1] بالرفع لعلة ذاك واطراد هذا)) [2] .

وعلى كل حال فإننا لانجد صدى واسعاً لابن يعيش في مغني اللبيب ، ولم تتجاوز المرات التي ذكره فيها ابن هشام عدد أصابع اليد .

فإذا ما تركنا ابن هشام إلى السيوطي فإننا نجده يكثر النقل عن ابن يعيش في كتابه (( الأشباه والنظائر في النحو )) في حين لا نجد ظهوراً لابن يعيش في كتابه الآخر همع الهوامع الذي جعل عمدة مصادره فيه التذييل والتكميل لأبي حيان والتسهيل لابن مالك وأكثر من الرجوع إليهما كثرة مفرطة [3] . وما نقله السيوطي في الأشباه عن شرح المفصل كثير ، وهو يورد منه ما يلائم الباب المعقود ، ولا يورد للآراء المبثوثة مناقشة أو اعتراضاً . وليست هناك من فائدة لنقل نصوص مما نقله السيوطي إلا إثبات أن ابن يعيش نثر كثيراً من الأصول النحوية والقواعد الكلية في شرحه،

---

(١) الأنعام ٦/١٥٤ وفي الإتحاف : ٢٦١ ، وعن الحسن والأعمش ( الذي أحسن ) بالرفع على أنه خبر محذوف ، أي هو أحسن فحذف العائد وإن لم تطل الصلة وهو نادر .

(٢) مغني اللبيب ٢ : ٤٩٨ وشرح المفصل ٣ : ١٥٢

(٣) السيوطي النحوي : ٤٤٢ .

وهذا ما تقوم به الإحالات . وما يهمنا ههنا هـو أن شـرح المفصـل لابن يعيش كان من المصـادر الأساسـية الـتي عـوّل السـيوطي علـى النقل منها في استخراج كتابـه الفريـد في موضوعـه وبنائـه في تراثنـا النحوي . وكان شرح المفصل شـأنه في الأشباه شـأنَ الخصـائص ، وشرح التسهيل لأبي حيـان والمغـني لابـن فـلاح ، وشـرح المفصـل للأندلسي علم الدين اللورقـي ، والبسيط لضيـاء الديـن بـن العلـج وغيرها من أمهات المصادر النحوية.

أما الإمام عبـد القـادر البغـدادي فإنـه نقـل كثـيراً عـن شـرح المفصـل في خزانـة الأدب وشـرح أبيـات مغـني اللبيـب وفي شـرحه لشواهد الرضي في شرحه لشـافية ابـن الحـاجب ، ولم يقتصـر علـى النقل بـل نـاقش بعـض آراء لابـن يعيـش واحتـج ببعضهـا الأخـر ، وسنعرض لمـا ناقشـه فيـه أو انتقـده وذلـك ليكـون هـذا الجـزء مـن البحث ممثلاً لا نتقادات النحاة لا بن يعيش ومآخذهم عليه ، ومعبراً في الوقت نفسه عن اهتمامهم به وبآرائه .

أنشد البغدادي الشاهد التاسع بعد الثلاثين وهو قوله :

نُبئت أخوالي بني يزيدُ ظُلماً عليهم هم فديدُ

والشاهد فيه مجيئ يزيد علمـاً محكيـاً لكونـه سمـي بـالفعل مـع ضميره المسـتتر مـن قولـك : المـال يزيـد ... ثـم قـال (( واعلـم أن الرواية ( يزيد ) بالمثناة التحتية ، ورواه ابن يعيـش بالمثنـاة الفوقيـة . قال ابن الحاجب في الإيضاح : ومن رواه بالفوقية فقد تنطع وتبجح بأنه قد علـم أن في العـرب ( تزيـد ) بالتـاء الفوقيـة ، وإليـه تنسـب البرود التزيدية ، وهو مردود من وجهين :

أحدهما : أن الراوية هنا بالتحتية .

والثاني : أن تزيد بالفوقية في كلامهم مفرد لا جملة ، قال :

يَعْـــثُرْنَ في حَـــدِّ الظُّبـــاتِ كأنها
كُسِـــيت بـــرودَ بـــني يزيـــدَ الأذرُعُ . (١)

فاستعماله كالجملة خطأ )) هذا ما نقله البغدادي عن ابن الحاجب في تخطئه الرواية التي اعتمدها ابن يعيش ، وراح البغدادي يشقق القول ويفصله ، ويعدد من اسمه يزيد ، وصحح كلام ابن الحاجب بأنّ الصواب الهوادج التزيدية وليس البرود التزيدية ، والمهم في كلامه ما نقله عن القدماء بشأن هذه الرواية ، وفيه ما يبيح لا بن يعيش أنْ يرويه هكذا ، وليس الأمر خطأً محضاً كما زعم ابن الحاجب . قال البغدادي : (( ورأيت في شرح أشعار هذيل للسكري في نسخة بخط أبي بكر القارئ ، وقد قرأها ابن فارس على ابن العميد وعليها خطهما ، قال في تفسير هذا البيت : العامة تقول : بني تِزيد ، بنقتطين من فوق ، و لم أسمعها هكذا ورأيت في شرحها أيضاً للإمام المرزوقي في هذا البيت : روى الأصمعي : بني يزيد ، أي بالتحتية ، وقال : هم تجار كانوا بمكة ، وروى أبو عمرو : بني تزيد أي بالفوقية ، وقال : هو تزيد بن حلوان بن عمران بن الحاف بن قضاعة )) (٢) ولا ندرى لم سارع ابن الحاجب وطعن في رواية البيت على النحو الذي رواه عليه ابن يعيش ، مع أن رواية البيت موضع خلاف ، ولكلٍ وجه .

---

(١) البيت لأبي ذؤيب من عينيته المشهورة ، وهو في المفضليات ٤٢٥ ق ١٢٦ ب ٣٦ وفي شرح أشعار الهذليين ١ : ٢٥ ق ١ ب ٣٥ وصدر البيت فيه يعثرن في علق النجيع )) .

(٢) خزانة الأدب ١ : ١٣٣ وفي طبعة هارون ١ : ٢٧٥ وشرح المفصل ١ : ٢٨ . (( وفي جمهرة أنساب العرب : تزيد بن حيدان ))

وأورد البغدادي نقداً لابن يعيش وجهه إليه الدماميني ، وذلك في سياق إعرابه للأبيات التي كان ابن يعيش أوردها في مقدمته لشرح المفصل :

إن ترفقي يا هند فالرفق أيمن
وإن تخرقي يا هند فالخرق أشأم
فأنت طلاق ، والطلاق عزيمة
ثلاثاً ، ومن يخرق أعق وأظلم [1]

قال البغدادي : « وروى الجماعة : ومن يخرق ، فقال ابن يعيش : من : شرطية ، ورد عليه الدماميني بأنه يلزمه حذف الفاء والمبتدأ من جملة الجزاء ، والتقدير : فهو أعق وأظلم » ويرى البغدادي أن ما وجهه الدماميني من نقد لابن يعيش ليس بمتعين ، وذلك « لجواز أن تكون ( من ) موصولة ، وتسكين القاف للتخفيف كقراءة أبي عمرو : ﴿ وما يشعركم ﴾ [2] باسكان الراء ، و ( أعق ) خبر (من) الموصولة ، فلا حذف ولا ضرورة ولا قبح )) . [3]

كذلك وجه البغداديّ نَقْداً لنسبته رجزاً إلى رؤبة بن العجاج، وهذا الرجز هو قوله :

أقسمَ بالله أبو حفْصٍ عُمَرْ

قال البغدادي : وزعم ابن يعيش في شرح المفصل أن الرجز

---

(١) انظر مجالس العلماء للزجاجي ٣٣٨ ومغني اللبيب : ٥٤ ، الشاهد ٧٨ وانظر الخزانة ٢ : ٦٩ ، ٧٥ .

(٢) الأنعام : ١٠٩/٦ قال ابن مجاهد بأن أبا عمرو كان يختلس حركة الراء من ( يشعركم) كتاب السبعة ٢٦٥ وقال في الإتحاف ٢٥٥ : وقرأ (يشعركم) بإسكان الراء وباختلاس حركتها أبو عمرو من روايتيه .

(٣) خزانة الأدب ٢ : ١٧ ، وطبعة هارون ٣ : ٤٦٣ ، وشرح المفصل ١ ١٢ .

لرؤبة بن العجاج ، وهذا لا أصل له ، فإن رؤبة مات في سنة خمس وأربعين ومائة ، ولم يعدّه أحدٌ من التابعين فَضْلاً عن المخضرمين . وهذا الرجز منسوب لأعرابي ، قاله لعمر بن الخطاب ونسبه ابن حجر في الإصابة لعبد الله بن كيسبة النّهديّ »[1]

وشبيه بهذا النقد ماوجهه له البغدادي بعد أن ناقش قول الراجز:

قَدْنَي مِنْ نَصْرِ الخُبَيبين قَدِي

ليس الإمامُ بالشحيح الملحدِ[2]

قال : (( وقيل : قائل الشعر المذكور أبو بجلة قاله ابن يعيش في شرح المفصل ولا أعرف هذا)) ، ونسب إليه العيني في المقاصد والسيوطي في شرح شواهد المغني أنه نسبها لأبي بجدلة.[3]

وواضح أن في نسخ شرح المفصل التي ينقلون عنها تحريفاً ما، وليس ابن يعيش ممن يفوته معرفة قائل هذا الشاهد لتداوله وشهرته.

وانتقد البغدادي ابن يعيش لقوله بأن ( إصْمت ) في بيت الراعي منعت الصرف لأنها نقلت من فعل الأمر وجُردت من الضمير ، وبيت الراعي :

أشلى سلوقيةَ باتتْ وباتَ بها

بوحش إصْمِتَ في أصلابها أوَدُ[4]

قال ابن يعيش : « وإصْمت : فلاة بعينها ، كأنه في الأصل

---

(١) خزانة الأدب ٢:٣٥٣ وفي طبعة هارون ٥:١٥٧ وشرح المفصل : ٣:٧١ والإصابة.

(٢) البيت من شواهد سيبويه ١ : ٣٨٧ ، ونوادر أبي زيد ٢٠٥ والمحتسب ٢ : ٢٢٣ والامالي الشجرية ١ : ١٤ و ٢ : ١٤٢ وانظر الخزانة ٢ : ٤٤٩ : و ٣ : ٣٤ وشرح المفصل ٢ : ١٣١، و ٣ : ١٢٤ و ٧ : ١٤٣ .

(٣) ورأيت السيوطي نسب البيت في شرح شواهد المغني ١ : ٤٨٧ إلى حميد الأرقط .

(٤) سبق ذكره .

فعل أمر من صمت يصمت إذا سكتَ ، كأنّ إنساناً قال لصاحبه : اصمت، يسكته ليسمع حسّاً ، أو يكون في فلاةٍ يسكّت المرء فيها صاحبه خوفاً ، فسمي المكان بالفعل خالياً من الضمير ، ولذلك أعربه و لم يصرفه للتعريف والتأنيث ... وإذا نقل الفعل إلى الاسم لزمته أحكام الأسماء فقطعت الألف لذلك ، وربما أنثوا فقالوا : أصْمَتَة ، إيذاناً بغلبة الاسمية بعد التسمية ، وشجعهم على ذلك تأنيث المسمى وهو المفازة»[1] . وقد تعجب البغدادي مما ذهب إليه ابن يعيش مرجحاً على ما ذهب إليه وجهاً آخر قال « والعجب من ابن يعيش فإنه وجّه منع الصرف في ( إصمت) بما ذكرنا مع القول بالنقل ، وكونه علمَ جنس أظهرُ من كونه علمَ شخص لبقعةٍ معينة، كما هو ظاهر من استعمالهم . والصحيح أن العلم إنما هو ( إصمت وإصْمتة ) لا بمجموع وحش إصمت ووحش إصمتة بدليل أنه يقال: بلد إصمت ، وصحراء إصمت . و لم يقل أحد بعلمية المجموع فيه وما يضاف إليهما من وحش وبلد وبلدة وصحراء أيضاً . كما نقله صاحب القاموس ، إضافة للتخصيص »[2] وواضح أن خلاف البغدادي لابن يعيش إنما هو من باب الجدل النحوي الذي لا يترتب عليه حكم جديد ، وإنما هو اجتهاد بالرأي لتعليل سبب منع الكلمة ( إصمت) من الصرف .

كذلك انتقد البغدادي ما ذهب إليه ابن يعيش وذلك في سياق مناقشته لقول الشاعر :

---

(١) شرح المفصل ١:٢٩ ، ٣٠، ٣١ .

(٢) خزانة الأدب ٣: ٢٨٥ وفي طبعة هارون ٧: ٣٢٨ ، ٣٢٩ .

علـــــــى أطرقـــــــا باليـــــــات الخيـــــــا
م إلا الثمـــــــام وإلا العصـــــــي[1]
وكان الزمخشريّ ذكره في المنقول من فعل الأمرمع (إصمـت) قـال البغـدادي : (( وظـاهره أنـه كـإصمت غـير منصـرف ، وأنـه مـن التسمية بالفعل ، دون ملاحظة الضمير البارز الفاعل . ولـو لاحظه لذكره في العلم المركب مـن جملـة أو غيرهـا ، والصـواب ذكـره في قسم المركـب ، لأنه جملة مركبة من فعل وفـاعل قطعـاً )) هـذا هـو رأي البغـدادي ، ثـم عـرض لـرأي ابـن يعيـش بأنـه ( أطرقـا ) لهـا جهتان: جهة كونه أمراً ، وجهة كونه جملة ، فإيراده هنا من حيـث أنه أمر ، ولو أورده في المركبات من حيث هو جملة لجاز )) [2] .

ويرى البغدادي أن هذا التقسيم فيه نظر لأنه فاسـد ، وذلـك (( لأنّ كـل تقسـيم صحيـح ذكـرت فيـه أنـواع باعتبـار صفـات مصحّحـة للتقسـيم ، يجـب أن تكـون صفـة كـل قسـم منتفيـة عـن بقية الأقسـام، وإلا لم يصـح التقسـيم باعتبارهـا، وههناالتقسـيم قـد ذكـر فيـه المركـب ، فيجـب أن يكـون الـتركيب منتفيـاً عـن بقيـة الأقسام)). [3]

وواضح أن البغدادي يعترض على النظرة الاحتمالية الـتي نظـر من خلالها ابن يعيـش إلى الشـاهد ، وهـذا يذكرنـا بموقـف للـرضي الاستراباذي سبق ذكره ؛ رفض فيـه موقفـاً احتماليـاً لابـن يعيـش . كما أخذ عليه في موضع آخـر أنـه ذكـر أن أحـد الشـواهد يحتمـل وجوهاً ، ولم يذكر إلا وجهاً واحداً ، ففي الشاهد:

---

(١) سبق ذكره .
(٢) شرح المفصل ١ : ٢٩ ، ٣١ .
(٣) خزانة الأدب ٣ : ٢٨٧ وفي طبعة هارون ٧ : ٣٣١ .

متى ما تلقني فردين ترجف
روانف أليتيك وتستطارا[1]

فقد نقل البغداديّ عن ابن يعيش أنه قال : قوله : ( وتَستطارا ) يحتمل وجوها : أحدها : أن يكون مجزوماً بحذف النون ، فالضمير للروانف ، وعاد إليهما الضمير بلفظ التثنية ، لأنها تثنية في المعنى .

والثاني : أن يكون عائداً إلى الإليتين .

والآخر : أن يكون الضمير مفرداً عائداً إلى المخاطب ، والألف بدل من نون التوكيد .

وذكر البغدادي أن العيني نقل كلام ابن يعيش ولم يعزه إليه ، ورأى البغدادي أن هذا الكلام لا يخفى اختلاله ، لأن الشارح ذكر أنه سيورد وجوهاً ، ولم يورد إلا الجزم (( وكان يجب أن يقابله بالنصب كما فعل غيره ، ويقول بعده : والضمير للمخاطب ، والألف للاطلاق ، ويدرج عود الضمير إلى الإليتين في صورة الجزم. أو يقول : وتستطارا : مجزوم ، في مرجع ضميره ثلاثة أوجه، وجعله تعدد احتمال مرجع الضمير وجوهاً مقابلة للجزم فاسد فإن الثلاثة محتملة في صورة الجزم فتأمل )) .[2]

وتتبُّع البغدادي لابن يعيش في هذا الموضع يعدّ في منتهى الدقة، ومن الغريب أن يفوت مثل هذا على ابن يعيش ، ولا شك في أنه ضرب من السهو .

---

(١) البيت لعنترة وهو في ديوانه : ٧٥ وانظر شرح شواهد الشافية : ٥٠٥ .

(٢) خزانة الأدب ٣ : ٣٦٢ وفي طبعة هارون ٧ : ٥١٢ ، ٥١٣ وشرح المفصل ٢ : ٥٥، ٥٦ ٤: ١١٦، و ٦: ٨٧ .

وكذلك نرى البغدادي يستدرك استدراكاً قريباً من هذا على ابن يعيش ، ففي معرض حديثه عن الشاهد :

لنا إبلان فيهما ما علمتمُ[1]

ذكر قول ابن يعيش بأن (( القياس يأبى تثنية الجمع ، وذلك أن الغرض من الجمع الدلالة على الكثرة ، والتثنية تدل على القلة ، فهما معنيان متدافعان ، ولا يجوز اجتماعهما في كلمة واحدة ، وقد جاء شيئ من ذلك عنهم في تأويل الإفراد ، قالوا : إبلان وغنمان وجمالان . وحكى سيبويه : لِقاحان سوداوان ، وإنما لقاح جمع لقحة )) .[2]

وهنا تصدى البغدادي ليصحح ما ذهب إليه ابن يعيش ، وكأنه يتهمه ضمناً بعدم إدراك ما ذهب إليه النحاة بعبارتهم : ((تثنية الجمع)) قال : (( المراد من تثنية الجمع تضعيفه بجعله مثلين من نوعين ، فلا تدافع بين التثنية والجمع إلا إذا توجّها إلى مفرد)).[3] وتعقّب البغدادي ابنَ يعيش في شرحه لشاهد من شواهد سيبويه ، والشاهد قوله :

شمٌّ مهاوينُ أبدانَ الجَزُورِ مَخَا ... ميصُ العشياتِ لا خورٌ ولا قُزَمُ[4]

---

(١) وقع هذا الشطر في الأصمعيات ١٩٢ ق ٥٩ ب ١ على أنه مطلع قصيدة لعوف بن عطية وفيه :

هما إبلان فيهما ما علمتمُ ... فأدّوهما إن شئتم أن نسالما

ووقع في شرح الكافية ٣ : ٣٦٣ برقم ٥٦١ صدر البيت لشعبة بن نُمير وهو بتمامه :

لنا إبلان فيهما ما علمتمُ ... فعن أيّهما ما شئتمُ فتنكّبوا

(٢) شرح المفصل ٤ : ١٥٣ ، ١٥٤ .

(٣) خزانة الأدب ٣ : ٣٨١ وفي طبعة هارون ٧ : ٥٦٤ .

(٤) البيت للكميت بن معروف وهو من شواهد سبويه ١ : ٥٩ .

وبيّن البغدادي أن ابن يعيش تبع الأعلم الشنتمرى في شرحه وتعليقه على هذا البيت فقال : (( الأبدان جمع بدَنة ، وهي الناقة المتخذة للنحر ، يريد أنهم يسمنون الإبل فينحرونها للأضياف ، وعليه يقتضي أن يكون من إضافة أحد المترادفين إلى الآخر )) وهنا يعقب البغدادي بما يوضح به معنى البيت ، ويزيل الوهم الذي وقع فيه الأعلم ومن أخذ عنه فيقول : (( ولم يسمع جمع بدنة على أبدان ، وإنما ورد جمعها على بَدَنات وبُدُن ، بضمتين وإسكان الدال تخفيفا، والصواب جمع بَدَن ، وهو من الجسد ما سوى الرأس واليدين والرجلين ، وإنما آثر ذكره على غيره لإفادة زيادة وصفهم بالكرم ، فإنهم إذا فرقوا أفضل لحم الجزور فتفريق ما سواه يكون بالطريق الأولى ، والإضافة حينئذ من إضافة البعض إلى الكلّ . والبَدَنة : ناقة أو بقرة ، زاد الأزهري : أو بعير . قالوا : ولا تقع على شاة)).[1]
وأخذ عليه أيضاً في موضع آخر متابعته للأعلم الشنتمري في التعليق على قوله :

غيرَ أنّا لم تأتِنا بيقينٍ فنرجّي ونكثِرُ التأميلا[2]

قال الأعلم : الشاهد فيه قطع ما بعد الفاء ورفعه ولو أمكنه النصب على الجواب لكان أحسن .

وعقب البغدادي على هذا بقوله : (( وتبعه ابن يعيش في شرح المفصل ، ولم يتنبه لفساده )) والبغدادي يذهب ههنا مذهب أبي علي في أن الفعل بالرفع )) وكذلك الصواب لأنهم إنما رجّوا

---

(١) خزانة الأدب ٣ : ٤٤٩ وفي طبعة هارون ٨ : ١٥٢ . وشرح المفصل ٦ : ٧٤ ، ٧٦ .
(٢) البيت لبعض الحارثيين وانظر سيبويه ١ : ٤١٩ والخزانة ٣ : ٦٠٦ ، وشرح أبيات المغني ٧: ٥٩ برقم ٧٢٨ .

وأملوا ما لم يأتيهم بيقين ، ولو أتاهم بيقين لآل إلى الترجي والتـأميل بيقينه )) .[1]

ويبدو أن متابعة ابن يعيش للأعلـم في بعـض الشـواهد لفتـت نظر البغدادي ، فتتبعه و لم يخله من وَخَزاته في كل موضع سنح له ، فقد أنشد ابن يعيش بيت الأخطل هذا وهو من شواهد سيبويه :

وقـــال رائدهـــم : أرسُـــوا نزاولُهـــا
فكـلُّ حتـفِ امـرئٍ يجـري بمقْـدارِ[2]

وعلّق عليه بقوله : (( والشاهد فيه رفع نزاولُها على القطع والاستئناف ، ولو أمكنه الجزم على الجواب لجاز )) وهنا يحتكم البغدادي إلى علم المعاني ليثبت غلط من ذهب إلى جواز الجزم قال: (( وهذا البيت أورد في علم المعاني مثالاً لكمال الانقطاع باختلاف الجملتين خبراً وإنشاء ، لفظاً ومعنى . ولهذا لم يتعاطفا ، فإن (أرسوا) : إنشاء لفظاً ومعنى ، و ( نزوالها ) : خبر كذلك . فوجب ترك العطف و لم يجعل نزوالها مجزوما جواباً للأمر ، لأنّ الغرض تعليلُ الأمر بالإرساء بالمزاولة ، والأمر في الجزم بالعكس . أعني يصير الإرساء علة المزاولة كما في (( أسلمْ تدخلِ الجنة )) . كذا قرره التفتازاني . وبه يعرف ما في قول الأعلم ، وتبعه ابنُ يعيشٍ (( ولو أمكنة الجزم على الجواب لجاز )) من الضعف ، وتبعه أيضاً ابن المستوفى (( وبيّن البغدادي موضع الغلط بقوله : وانما استشهدوا به لأنه لا يمكن جزم ( نزاولها ) .[3]

---

(١) خزانة الأدب ٣ : ٦٠٦ وفي طبعة هارون ٨ : ٥٣٨ وانظر شرح المفصل ٧ : ٣٦ ، ٣٧.

(٢) البيت من شواهد سيبويه ١ : ٤٥ وانظر الخزانة ٣ : ٣ : ٦٥٩ .

(٣) خزانة الأدب ٣٠ : ٦٥٩ وفي طبعة هارون ٩ : ٨٨ وشرح المفصل ٧ : ٥١ ، ٥٢ .

وواضح جداً أنّ البغدادي كان يعود إلى شرح المفصل لدى تعليقه على شواهد الرضي ، ويقف على كلام ابن يعيش في كل شاهد ، ولا سيما أن الشارحين ، شارح الكافية وشارح المفصل ، تواردا على عددٍ من الشواهد ، وهذا ما أتاح للبغدادي أن يقارن بين ما ذهب إليه الرضي وغيره وبين ما ذهب إليه ابن يعيش . ومن هذه المواضع أيضاً قوله في الشاهد :

تَنْفَكُّ تَسْمَعُ ما حَيِـ ـتُ بهالِكٍ حتّى تكونَهْ[1]

وكان الرضي احتجّ به على أن حرف النفي محذوف ، والتقدير : لا تنفكُّ . وعلّق البغدادي بأن ظاهر الكلام يفيد " أن حذف النافي ، أيَّ حرف نفي كان ، يجوز حذفه من هذه الأفعال ، سواء وقعت جواب قسم ( كالآية والبيت الذي بعده ) أم لا ، كهذا البيت . فإنه لم يتقدمه شيئ . وهو الظاهر أيضاً من كلام الزمخشري في المفصل ومن كلام ابن هشام في سي (( شرح الشواهد)) . لكن ابن يعيش قيد حرف النفي بكونه ( لا ) وأنه لا يحذف من هذه الأفعال إلا إذا وقعت جواب قسم . قال : إن حرف النفي قد يحذف في بعض المواضع ، وإنما يسوغ حذفه إذا وقع في جواب القسم وذلك لأمن اللبس كقوله :

تزال حبالٌ مُبْرَماتٌ أعدُّها
لها ما مشى يوماً على خُفِّهِ جَمَلُ[2]

ولا يجوز أن يحذف من هذه الحروف غير ( لا ) ، لأنه لا يجوز

(١) البيت لخليفة بن براز ، انظر الإنصاف ٢ : ٨٢٤ والمسألة ١١٩ والخزانة ٤ : ٤٧ . وشرح المفصل ٧ : ١٠٩ ، ١١٠ .

(٢) البيت لأمرأة سالم بن قحفان ، انظر الخزانة ٤:٤٨ والحماسة ١٧٢٧ بشرح المرزوقي .

حذف لم وما ، لأن ( لم ) عاملة فيما بعدها ، ولا يجوز أن تحذف وتعمل ، وكذلك ( ما ) قد تكون عاملة في لغة أهل الحجاز » .

واستنبط البغداديّ من كلام ابن يعيش أنه لا يجوز حذف (إنْ) النافية لأنها قد تعمل عمل ( ليس ) . ووجد أنّ كلام ابن يعيش فيه نظر « وذلك لِأنه قد مثل بهذا تبعاً لصاحب المفصل . و ( تنفك ) فيه ليس جوابَ قسم . ولأن الكلام في حروف النفي الداخلة علي الأفعال ، وما الحجازية داخلة على المبتدأ والخبر، فأين هذا من ذاك ، وهل هو إلا اشتباه » ؟[1]

ونراه أيضاً يرد على ابن يعيش وأبي علي ما ذهبا إليه في قول الشاعر :

رُبَ هَيْضَلٍ لجبٍ لففت بهَيْضَلِ[2]

فقد نقل البغداديّ عن قطرب أن العرب تقول : « رُبَّ بالتشديد ، ورُبَ بالتخفيف ، ورُبْ رجلٍ فيسكنون الباء ، ثم يقولون : ربَّتَ رجل ورُبَتَ رجلٍ ، ورَبَّ رجلٍ فيفتحون الراء ويشددون ، وربما رجلٍ مشدّد ومخفف ، ورَبتما فيفتحون » .

وعدّ البغدادي هذا النقل الذي نقله عن قطرب ردّاً على ما

---

(١) خزانة الأدب ٤: ٤٨،٤٧ وفي طبعة هارون ٩: ٢٤٣،٢٤٢ وانظر شرح المفصل ٧: ١٠٩ ، والانصاف ٨٤٢ .

(٢) الشعر لأبي كبير الهذلي وصدره : « أزُهير إن يشب القذال فإنّه « والبيت من قصيدة في شرح أشعار الهذليين ٣: ١٠٧٠ وانظر شرح الأبيات المشكلة الإعراب الفارسي . الإيضاح الشعري ٨٥ والمحتسب ٢: ٣٤٣ والأمالي الشجرية ٤:٢، ٣٠٢ والإنصاف ١: ٢٨٥ ، المسألة : ٣٧ والخزانة٤: ١٦٥.

ذهب إليه أبو علي الفارسي وتابعه عليه ابن يعيش أنهم قالوا : رُبّ، بضم الراء وفتح الباء خفيفة ، ويحتمل ذلك وجوها ـ والعبارة ههنا منقولة من شرح المفصل ـ :

أحدها : أنهم حذفوا إحدى الباءين تخفيفاً كراهية التضعيف، وكان القياس أن يسكن آخرها لأنه لم يتلق فيه ساكنان ، كما فعلوا بإنّ ونظائرها حين خففوها ، إلا أن المسموع : رُبَ بالفتح نحو قوله :

رُبَ هَيْضَلٍ لجبٍ لَفَفْتُ بهيضلِ

كأنهم أبقوا الفتحة مع التخفيف دلالة على أنها كانت مثقلة مفتوحة .

ويمكن أن يكون إنما فتح باء ربَ لأنه لّما لحقه الحذف وتاء التأنيث ، أشبهت الأفعال الماضية ففتحت .

وقيل : إنهم لما استثقلوا التضعيف حذفوا الحرف الساكن .

وقد قالوا : رب بالتخفيف ، وسكون الباء على القياس ، حذفوا المتحرك لأنه أبلغ في التخفيف )) . وعقب البغدادي على ذلك بقوله : (( وقد نقض أول كلامه بآخره ))[1] والتدقيق في نص ابن يعيش يبيّن أن الشارح لم ينقض أول كلامه بآخره كما ذهب البغدادي، وإنما كان بسبيل إيراد احتمالات متعددة ، وكل احتمال له مقتضى يعتمد عليه ، فلا وجه لا دّعاء التناقض .

ونجده أيضاً ينتقد ما ذهب إليه ابن يعيش من أن نفي الماضي بـ ( لا ) قليل ، وأنها معه بمعنى ( لم ) سواء تكررت أم لا ، حملوا ( لا ) في ذلك على ( لم ) إلا أنهم لم يغيروا لفظ الفعل بعد ( لا )

(١) خزانة الأدب ٤ : ١٦٥ ، ١٦٦ وفي طبعة هارون ٩ : ٥٣٥ ، ٥٣٦ وانظر شرح المفصل ٥ : ١١٩ ، ٨ : ٣١ .

كما غيروه بعد ( لم ) لأن ( لا ) غير عاملة و ( لم ) عاملة ، فلذلك غيروا لفظ الفعل إلى المضارع ليظهر فيه أثر العمل .

وذكر البغدادي أن قول ابن الشجري في أماليه كقول ابن يعيش ، لم يقيد النفي بالقلّة ، إلا أنه قال : (( وأجود ما يجيئ ذلك مكرراً )) .

ورأى البغدادي أن ما ذهب إليه ابن يعيش وابن الشجري ليس بشيء ، لاقتضائه جوازه قياساً ورأى أن الجيد في هذا الباب ما قاله ابن هشام بأن ترك التكرار شاذ .

وكذلك انتقده البغدادي واتهمه بالاضطراب في مبحث (أم) قال : (( وممن ذهب إلى أنّ أم عاطفة ، ابن يعيش ، ثم اضطرب كلامه في نحو : أم هل ، وفي : أم كيف ، فتارةً ادّعى تجريدَ أم من الاستفهام ، وتارةً ادّعى التجريدَ عن هل . قال في فصل حرفي الاستفهام : (( ومن المحال اجتماع حرفين بمعنى واحد ، فإن قيل : فقد تدخل على هل أم وهي استفهام نحو :

أم هل كبيرٌ بكى [1]

فالجواب أنّ أم فيها معنيان ، أحدهما : الاستفهام ، والآخر العطف ، فلما احتيج إلى معنى العطف فيها مع هل ، خلع منها دلالة الاستفهام ، وبقي العطف بمعنى بل للترك . ولذلك قال سيبويه : إنّ أم تجيئ بمعنى لا بل ، للتحويل من شيئ إلى شيء ، وليس كذلك الهمزة لأنها ليس فيها إلا دلالة واحدة )) . [2]

وذكر البغدادي أن ابن يعيش في قوله : (( من المحال اجتماع

---

(١) وتتمة البيت : (( .. لم يقض عبرته إثر الأحبة يوم البين مشكوم )) والبيت لعلقمة بن عبدة من قصيدة المفضليات ٣٩٧ ق ١٢٠ وديوانه ٥٠ ق ٢ ب ٢ والبيت من شواهد سيبويه ١ : ٤٨٧ والمقتضب ٣ : ٢٩٠ وانظر الخزانة ٤ : ٥١٦ ، ٥١٩ .

(٢) خزانة الأدب ٤ : ٥١٦ وفي طبعة هارون ١١ : ٢٨٧ وشرح المفصل ٨ : ١٥٢ ، ١٥٣.

حرفين بمعنى واحد )) إنما هو تابع لا بن جني ، وكان سبق لنا أن ذكرنا أن كتاب ابن جني سر الصناعة يكاد يكون كله منثورا في شرح المفصل ، وليس الأمر مقصورا فيه على العبارة التي ذكرها البغدادي . ولا نرى كذلك في كلام ابن يعيش الاضطراب الذي لمحه البغدادي ، وذلك أن الشارح كان يعالج معاني هذه الأدوات بما يلائم سياق النصوص التي وردت فيها ، ولم يقل أحد إن حروف المعاني يلزم كل منها معنى واحداً لا يريم عنه ؟. بل من المعروف أن معنى الأداة يتغير من موضع إلى آخر ، كذلك شأن هل وأم . والموضع الأخير الذي نقد فيه البغداديُّ ابنَ يعيش هو نسبة الشارح رواية أحد الشواهد إلى الاخفش وذلك قول الشاعر :

لِتغنيَ عني ذَا إنائِك أجمعا [1]

قال البغدادي : (( إن في ( لتغنيَ عني ) رواية أخرى ، وهي فتح اللام والياء على إرادة النون الخفيفة ، ونسبها ابن يعيش في شرح المفصل إلى الأخفش )) قال البغدادي : (( ولم أرَ من نسبها إليه غيره ، والمنسوبة هي الرواية بكسر اللام وفتح الياء على المشهور . قال ابن يعيش : (( أنشده أبو الحسن بفتح اللام للقسم ، وفتح آخر الفعل على إرادة نون التوكيد ، وحذفها ضرورة )) [2]

وكأن البغدادي بتعليقه هذا ينكر رواية ابن يعيش عن الأخفش وإنَّ الرجوع إلى السياق الذي ورد فيه البيت لدى الأخفش ولدى الفارسي في العسكريات يرجّح أن ما ذهب إليه ابن

---

(١) الشعر لحريث بن عنّاب وهو من قصيدة له في مجالس ثعلب ٥٠٦ ، ٦٠٦ وصدر البيت : إذا قال : قلت : آليت حلفة . قال ثعلب : قطني : حسبي ، أي قلت : قد حلفت أن تشرب جميع ما في إنائك . وانظر مغني اللبيب ١ : ٣٣١ ، الشاهد ٣٧٩ ، ٧٥٩ وفيه : إذا قلت قدني . وشرح أبيات المغني ٤ : ٢٧٦ برقم ٣٤٣ وخزانة الأدب ٤ : ٥٨ .

(٢) خزانة الأدب ٤ : ٥٨٢ وفي طبعة هارون ١١ : ٤٤٠ وشرح المفصل ٣ : ٨ .

يعيش من الرواية هو الصحيح . قال الأخفش : (( وقال ﴿ يحلفون با لله لكم ليرضوكم ﴾ .[1] و ( سيحلفون بـا لله لكـم لـيرضوكم) ولا أعلمه إلا على قوله : ليرضنكم ، كما قال الشاعر:

إذا قلت : قَدني ، قال : با لله حلفةً

لتغني عني ذا إنائك أجمعا[2]

أي : ليغنين عني ، هو نحو : ﴿ ولتصغي إليه أفئدةُ الذين لا يؤمنون بالآخرة ﴾ .[3] أي (( لتصغين )) .[4]

وإنشاد البيت بكسر لام ( لتغني ) يجعل البيت لا شاهد فيه ، ورواية الفتح هي التي أرادها الأخفش وذكرها الفارسي .[5]

ونجد البغدادي يتتبع ابن يعيش أيضاً في شرحه شواهد الرضي في شافية ابن الحاجب ، فمما أخذه عليه تفسيره للقضيم في بيت النابغة بالجلد الأبيض يُكتب فيه . قال النابغة :

كأن مجرّ الرامسات ذيولَها

عليه قضيم نمقته الصوانع[6]

فإن البغدادي ذهب مذهب شارح ديوان النابغة بأن القضيم ههنا حصير من جريد أو أدم ترمله الصوانع ، أي تعمله وتخرزه . ثم قال: (( ومن فسّر الأديم بجلد أبيض يكتب فيه كالأندلسي وابن يعيش والجاربردي لم يُصِبْ ، فإن الصوانع جمع صانعة ، والمعهود

---

(١) التوبة : ٩/٦٢ .

(٢) سبق ذِكره

(٣) الأنعام : ٦/١١٣ .

(٤) معاني القرآن للأخفش ٢ : ٣٣٤ ، الشاهد ٢٤٧ .

(٥) انظر المسائل العسكريات : ٦٠

(٦) ديوان النابغة ٣١ ق ٢ ب ٥ ط مصر وفي ط دمشق ٤٣ ق ٣ ب ٥ وشرح شواهد الشافية ١٠٦ .

في نساء العرب : النسيج وما أشبه لا الكتابة ، والمعنى يقتضيه أيضاً، فإن الرمل الذي تمرّ عليه يشبه الحصير المنسوج )) . [1]

وكذلك نجد البغدادي ينتقد الشارح لتعميمه بعض الأحكام، فقد ذكر البغدادي أبيات الرجز التي أولها :

لقد خشيت أن أرى جدبّا

في عامنا ذا بعدَ ما أخصبا [2]

والشاهد في الأبيات هو أن تحريك المضعف للوقف كثير . ثم قال البغدادي : (( وهو في هذا تابع لقول المفصل : )) وقد يجري الوصل مجرى الوقف ، منه قوله :

مثل الحريق وافق القصبّا

ولا يختص بحال الضرورة ، يقولون : ثلثهربعة . وفي التنزيل : ﴿ لكنا هو الله ربي ﴾ [3] قال البغدادي : (( وبالغ ابن يعيش في شرحه فعمم ، قال : قد يجري الوصل مجرى الوقف ، وبابه الشعر، ولا يكون في حال الاختيار ، من ذلك قولهم : السبسبّا والكلكلا، وربما جاء ذلك في غير الشعر تشبيها بالشعر ، ومن ذلك ما حكاه سيبويه من قولهم في العدد : ثلثه ربعة ، ومنه ﴿ لكنا هو الله ربي﴾ [4] في قراءة ابن عامر بإثبات الألف (( هذا كلامه ، وهو غير جيد ، وحرره ابن عصفور في كتاب الضرائر )) [5] فالبغدادي

---

(١) شرح شواهد الشافية ١٠٧ وشرح المفصل ٦ : ١١٠ ، ١١١ .

(٢) انظر المحتسب ١ : ٧٥ وشرح شواهد الشافية ١٣٠ وملحقات ديوان رؤبة ١٦٩ .

(٣) الكهف : ٣٨/١٨ .

(٤) الكهف : ٣٨/١٨ . فقال في التبصرة : ٢٤٩ ، قرأ ابن عامر (( لا كنا )) بألف في الوصل وقرأ الباقون بغير ألف ، وكلهم وقف بألف .

(٥) شرح شواهد الشافية ٢٥٥ ، ٢٥٦ وشرح المفصل ٩ ٨٢ وضرائر الشعر : ٥١ قال ابن عصفور : (( فشدد آخر و (سبسب )) و ( القصب ) و ( التهبّ ) ضرورة ، وكأنه شدد وهو ينوي الوقف على الباء نفسها ، ثم وصل القافية بالألف ، فاجتمع له ساكنان ، فحرك ، الباء وأبقى التضعيف ، لأنه لم يعتدّ بالحركة لكونها عارضة ، بل أجرى الوصل مجرى الوقف.

يأخذ على ابـن يعيـش التعميـم في هـذا الموضـع وعـدم التفصيـل في موضع يقتضي ذلك .

وكذلك انتقده البغدادي وانتقد غيره من النحاة فيما تـواردوا عليه من الاحتجاج بالحديث المنسوب إلى النمربن تولب : (( ليـس من امبر امصيامُ في امسفر )) فقال البغدادي : وقد اشتهر أنها رواية النمر بنَ تولب وليس كذلك . وقد تقدم الكلام فيه . [1]

هذه هي المواضع التي تتبع فيها البغداديّ ابن يعيش ، وواضـح أن معظمهـا يتعلـق بـآراء جزئيـة اجتهاديـة ، حـول توجيـه بعـض الشواهد ، وإطلاق بعض الأحكام أو تقييدها ، ومعظم هذه المـآخذ وردت في قضايا احتمالية ، تختلف باختلاف التقدير أو وجهة النظر إلى المعنى المراد . وإن هذا التتبع الذي قام به البغدادي لابـن يعيـش يدل دلالة هامة على مدى اهتمامه بشرح المفصل وآراء ابـن يعيـش المبثوثـة فيـه . وإذا كنـا في النقـول السـابقة اقتصرنـا علـى مـآخذ البغـداديّ علـى ابـن يعيـش ، فـإن باسـتطاعتنا أن نمـلأ عشـرات الصفحات نسرد فيهـا مـا اقتبسـه البغـداديّ مـن كـلام ابـن يعيش مستأنساً أو مؤيداً لبعـض الآراء ، أو محتجـاً لبعضهـا الآخـر . كمـا اقتبس عنـه في شـرحه لأبيـات مغـني اللبيـب واحتـج بآرائـه . وقـد جاوزت نقوله في الخزانة عن ابن يعيش سـتين نقـلاً ، هـذا عـدا مـا خالفه فيه مما تقدم ذِكره ، وبلغت نقوله عنه في شرح شواهد المغـني نحو خمسة عشر نقلاً ، . ولا أحسِب أننا سنستطرد إلى تتبع تلـك النقـول الكثيرة الـتي وردت في أشباه السيوطي وكتـب البغـدادي وغيرها ، فحسـبنا الإحالـة إليهـا أو إلى بعضهـا ، وإنمـا يهمنـا منهـا دلالتها على اهتمام المتأخرين بالشارح ونقلهـم أقوالـه . وليـس مـن باب المصادفات أن ينقل عنه السيوطي في الجـزء الأول مـن الأشـباه

(١) انظر شواهد الشافية ٤٥٤ ، ٤٥٥ وشرح المفصل ونتائج التحصيل ٣ : ٩٠١ .

وهو جزء في الأصول والقواعد الكلية اكثر من عشرين نقلاً زد على ذلك ما نقله في الأجزاء الأخرى .

وواضح مما قدمناه أن ابن يعيش عومل من النحاة الخالفين معاملتهم لحذاق النحاة الذين تنقل أقوالهم ويستشهد بآرائهم وتناقش اجتهاداتهم ، وإذا كان هناك مَنْ نقل عنه بغير ما تحفظ كابن قاسم المرادي ، فإن هناك من نقلَ عنه وتتبَّعه وقيد إطلاقاته ، ونقد آراءه كالبغدادي ، وإذا كان هناك من أقلّ النقل عنه كالدَّلائي ، فهناك من أكثر كالسيوطي . وإذا تذكرنا أن العلماء في عصر ابن يعيش كانوا يؤلفون في شتى الفنون ، من تفسير وأصول ونحو وحديث وأن ابن يعيش ألف في فن واحد فقط ، لم يتعده و لم يكثر من التأليف فيه ، فإننا ندرك إلى أيّ حد كان عمله متميزا حتى عُرف به في عصره وبعد عصره . ومن هنا تتجلى شخصية ابن يعيش شخصية نحوية موسوعية ، تجلى فيها وفي آثارها نضج المذهب البصريّ وجمال الأسلوب ، وتواضع العالم ، والاقتصاد في الاجتهاد ، والاقتصار فيه على جزئيات المسائل ، والابتعاد عن التقعر المملّ الذي ستقع فيه بعد موسوعات نحوية أخرى . وبذلك كان شرحه للمفصل من كتب تراثنا النحوي المتميزة بالجمع والتدقيق والمناقشة ، وسعة الأفق ، وصرامة المنطق ، ونداوة الأدب مما يبيح لنا أن نقول : إن سلامة هذا الكتاب ووصوله إلينا يُعدُّ كسْباً كبيراً للتراث العربي ، عوّضَه شيئاً مّا عمّا خسره خلال القرون المتعاقبة والنكبات المتوالية . وسيكون النفع به أكبر ، والانتفاع أعم ، يوم يُتاح لهذا الشرح أن يخرج محققاً ناضراً ، وقد رُدَّتْ نقوله إلى أصولها ومصادرها ، وقورنت بها ، وذيل بالفهارس المفيدة، التي تيسر الانتفاع به والرجوع إلى مسائله المتناثرة وشواهده الكثيرة وآرائه المبثوثة .

■■■

## خاتمة

هذا بحث صنعته عن ابن يعيش وهو يعدّ في المتأخرين ، ولكنه ترك أثراً بعده جعلـه مرجعـاً في بابـه حتى يومنـا هـذا ، شـأنه شـأن معـاصره الاستراباذي .

وجاء البحث في أربعـة أبـواب ، ألمّ البـاب الأول منهـا بـالأحداث الكبرى التي كانت تموج بها بلاد الشام آنـذاك ، وقـد غـدت حلبـةً مـن حلبات الجهاد ، وفي الوقت نفسه كانت موطناً للعلماء وموئلاً لهم . كما توضحت صورةٌ للحياة السياسـية والاجتماعيـة والاقتصاديـة على نحوٍ مجمل ليكون ذلك مدْخلاً إلى سيرة الرجل ، ولتوضع سيرته في سياقها من عصره . كما تمّ الإلمام المقتصد بالحياة الفكرية والأدبية في عهـد الدولتين النورية والأيوبية ، لأن تصوير هذا النشاط يمثل الوسط الذي ينتمي إليـه الشارح . وأظهر البحث ازدهار الحياة الأدبية عامـة ، وانحسـار الفلسـفة والمنطق وانزواءهمـا إلى مـا وراء السـتور ، حتى باتـا يدرسـان سـرّاً ، وخصّت حلب بالحديث عنها لأنها بلد ابن يعيش لم يغادرها إلاّ مُدَيْدَةً في صباه .

وألمّ الفصلُ الثاني بسيره ابـن يعيـش ، بـدءاً مـن نشـأته في حلـب، وتحدث عن رحلته التي لم تتـمَّ إلى بغـداد ، وعـن إقامتـه في الموصـل مـدة قصيرة قرأ فيها الحديث ، ثـم عودتـه إلى حلـب ، وعزمـه علـى التصـدر للتدريس ، فذهب إلى دمشق ، وانتزع ثناء على علمه من أبي اليمن زيـد بن الحسن الكندي ، وتصدر لتدريس العربية .

وعرض الفصل بعـد ذلـك لشيوخ ابـن يعيـش ، هـؤلاء الشـيوخ الذين تمّ استخراجُ أسمائهم مما تناثر من ترجماته وتراجمهم في شتى المصادر، ومعظمهم من المحدِّثين والقرّاء . ثم أتبعَ البحثُ أسماء تلامذته بشـيوخه ، فذكر أولئـك الذيـن قـرؤوا عليـه أو سمعوا منـه ، ومنهـم أعـلامٌ كبـار كالقِفطي وابن العديم وابن خلكان وابن واصل الحموي ، مما يبين مكانته ويبرز مستوى حلقة تدريسه وإقرائه . وتكفـي الإشـارة إلى أن ثلاثـة مـن تلامذته في حدود من عرفنا ، قام كل منهم بشرح المفصل وأحدهم نظمه

نظماً . وعرض البحث بعد ذلك لثقافة الشارح فبين مدى اتساع ثقافته في اللغة والقرآن والحديث كما بين اهتمامه بالمنطق والكلام . فرسمت لنا بذلك صورة واضحة عن ثقافته ذات الطابع الشمولي ، مما سيكون له أثر في مؤلفاته .

واتجه الباب الثاني لرصد تطور التأليف النحوي في مجال التعليم ، من بدايته الكبرى إلى ظهور المفصل ، لذلك وسم بعنوان من سيبويه إلى الزمخشري ، وكان الابتداء بالمعلمة النحوية الأولى في تراثنا العربي ، ولم يكن الغرض من بحث هذا التطور التعرض للمادة النحوية نفسها ، فهذا أمر غير مطلوب لأن المادة النحوية واحدة ، وإنما كان اتجاه البحث إلى بيان طريقة عرض تلك المادة ، وبيان تطور تلك الطرائق ، وكسر هذا الباب على أربعة فصول :

في الفصل الأول تم استعراض الكتب التي اعتمدت لتعليم النحو قبل المفصل ، بدءاً من كتاب سيبويه وإنتهاءً بمُلْحة الإعراب ، وجرى التعريف بكل منها منهجاً وطريقة وترتيباً ومادة ، كما تمَّ البحث في شواهد كلّ منها على نحو موجز ، وكانت الوقفة لدى كتاب سيبويه أطولَ منها مع غيره ، لأنه الأساس الذي بنيت عليه واستمدت منه كتب النحو فيما بعد ، فهو الرأس وهو المنبع لذلك تم بيان اعتماده على القياس وعلى فكرة العامل ، كما بحث في ترتيبه الكليّ . بعدئذ عرض البحث لكتاب المقتضب للمبرد ، ولاحظ ما فيه من ظواهر تنظيمية كان لها أثر في ترتيبه ، كما لاحظ مافيه من نزعة نحو تجريد القواعد النحوية ، مع ظهور التأثيرات المنطقية والكلامية في مسائله وافتراضاته واتجاهه إلى مسائل التمرين .

ثم عرض البحث لأصول ابن السرّاج ، وهو كتاب تمت صناعته لإعادة صياغة كتاب سيبويه بأسلوب يتسم بالسهولة ، وكان عملاً جاداً في تهذيب النحو وتيسيره واختصار خلافاته ، كما أنه استطاع أن يصل إلى نظام سهل ميسر لترتيب موضوعاته ، وألحق البحث بكتاب الأصول كتاب « الموجز في النحو» لابن السراج أيضاً وهو كتاب رتب على

مثال الأصول ، وكان الغرض منه أن يتلقاه المتعلم المبتدىء ملخصاً مهذباً ، لذلك جمعت فيه الأساسيات ، واختصرت الشواهد . ثم جرى البحث في كتاب الجمل للزجاجي ، فتبين أنه وضع وفق ترتيب جديد روعيت فيه فكرة العامل ، فقدم باب الإعراب والفاعل والمفعول ، ويعدّ ترتيب الجمل خطوةً هامة ضمن المراحل التي مرَّ بها التأليف النحوي .

ثم تمّ الوقوف لدى كتاب الإيضاح العضدي مع تكملته لأبي علي الفارسي ، ويعدّ الإيضاح معْلَمَاً هاماً في تاريخ التأليف النحوي ، فهو قد اشتمل على بحوث النحو والصرف اشتمالاً جامعاً مع إحكام التنظيم وابتكار الترتيب ، فإنه رتبه على نحو راعى فيه أثر العوامل ، فهناك المرفوعات فالمنصوبات فالمجرورات ، مع تأييده لقواعده بالشواهد اللازمة . وأشار البحث في أثناء عرضه لكتاب الإيضاح لمسألة المذهب البغدادي الذي نسب بعضُهم أبا عليّ إليه ، وتم إثبات أن الرجل بصريّ المذهب ، واتجه إلى حصر النحو العربي في مذهبين فقط هما البصري والكوفي ورفض ماعداهما .

وبعد الإيضاح تم البحث في كتاب اللمع لابن جني ، وهو وليد كتاب الإيضاح للفارسي في ترتيبه ومادته ، ولكنه أشد إيجازاً واختصاراً ، وقد جمع مؤلفه فيه بين سهولة الجمل وترتيب الإيضاح، مما جعل الشراح يقبلون على شرحه كما اقبلوا على شرح الإيضاح . وكان ختام البحث في هذه الكتب الوقوف على مُلْحة الإعراب للحريري والتعريف به على نحو مجمل .

واتجه البحث في الفصل الثاني إلى المفصل ، ولم يكن بدّ من التعريف بمؤلفه وبواعث تأليفه ، فالمفصل لم يصنف تلبيةً لرغبة أحد وإنما ألّفه الزمخشري كما يتضح من مقدمته له ليكون ردّاً على نحو ما على الشعوبية وعلى المنصرفين عن العربية ، كما ألفّه تلبيةً لحاجة أولئك الذين يرغبون في تعلم العربية وإتقانها ، ورتبه على نحو لم يسبق إليه إذ كسره على أربعة أقسام : الأول للأسماء والثاني للأفعال والثالث للحروف والرابع للمشترك ، وجرى الحديث عن مادة الكتاب وإظهار أثر

الإيضاح في المفصّل ، كما تمت الإشارة إلى أثر الثقافة المنطقية وبروزها فيه ، ، وعرض البحث لبعض آراء الزمخشري واجتهاداته ولطبيعة شواهده من القرآن الكريم والحديث الشريف والشعر وكلام العرب .
ولمّا كان المفصّل قد أصبح قبلة أنظار الشراح ، وتعددت شروحه ، ونشأت حوله حركة نحوية نشطة ، فقد اتّجه البحث إلى ذكر شروحه المخطوطة والمفقودة ، وذكر أيضاً ما صنّف حول شواهده وما كتب في نقده وتتبّعه واستخراج المآخذ عليه . واختتم هذا الفصل بعرض ما دار بين الباحثين من المحدثين من جَدَل وخلافٍ حول المفصل ومكانته .
وخلص البحث إلى أن المفصل غدا في مرحلة زمنية الكتاب المفضّل لتعليم النحو ، ومثل قمة شامخة في هذا الاتجاه ، سواء من حيث مادته أم من حيث منهجه ، فقد تمسك بأصول البصريين وأخذ بطرائقهم مع سَعَة في الأفق نأت به عن التعصب ، وجنبته مزالق الهوى .
وخصص الفصل الثالث لوصف شرح المفصل لابن يعيش ، وأظهر الوصف نزعه الشارح إلى الشمول والإحاطة ، كما أبرز طريقته في الشرح وأبان عن النسق الذي سار عليه ، وأنه كان يبدأ بالحدّ المنطقي وتفسير مصطلحات البحث ، ثم يقفّي ذلك بتفسير كلام الزمخشري وما يمرّ به من اللغة والشواهد . كما عرض البحث لمزج النحو بعلم المعاني وأظهر استفادة الشارح من ثمرات هذا العلم الذي نشأ أساساً في كنف النحو ونما في ملاحظات سيبويه ، ثم انفصل عن النحو انفصالاً شكلياً لينمو ويتسّع ، وليستفيد منه النحاة بعد ذلك . وعرض البحث لظاهرة الجدل النحويّ ، وهي ظاهرة برزت – على اختلاف مفهوماتها في النحو ، وكان الأثر المنطقي بارزاً جداً في هذه الظاهرة ، وأظهر البحث ههنا استفادة الشارح من الإرث النحوي الجدلي العريق ، واتساعه في ذلك ومبالغته في استخدامه .

واتجه البحث بعدئذ لتبيين أثر ثقافة الشارح في شرحه ، فأظهر أثر الثقافة الدينية من قرآنية وحديثية وفقهية وكلامية ، وتمهل ليبين أثر الثقافة الكلامية على نحو خاص ، فكانت أهم مظاهر تأثيرها متجلية في

انتشار الجدل النحوي ، وفي دقة الصوغ وإحكامه . ثم أظهر البحث أثر الثقافة اللغوية والأدبية والتاريخية ، وتوقف ملياً عند أثر الثقافة المنطقية في النحو ، فبيّن أنها أثرت في صياغة الحدود وبرزت بسبب من ولع الشارح بها ، كذلك قادته هذه الثقافة إلى التعلق بالتعليل والبحث عن الأسباب ، وتعقب المسببات . وانتهى الكلام عن ثقافتة المنطقية بالحديث عن أثرها في طريقته في التأليف .

وعقد الكلام بعد ذلك للبحث في مصادر ابن يعيش في شرحية ، وهي مصادر تمّ استنباطها من استقراء آثاره ، فذكرت المصادر النحوية واللغوية والأدبية والمنطقية وغيرها . وعقد الفصل الرابع للحديث عن كتابه (( شرح التصريف الملوكي )) فجرى الكلام عن نشأة الصرف مع النحو ، ثم استقلال الصرف بالتصنيف لدى بعض النحاة ، وذكر البحث أوليات ذلك ثم اتجه إلى التعريف بالمتن ( التصريف الملوكي ) وشروحه وتوقف طويلاً للتعريف على نحو مفصل بكتاب (( شرح التصريف الملوكي )) لابن يعيش وأبان عن طريقته ومصادره وشواهده ، وتبين اعتماد الشارح كتب ابن جني وخاصة المنصف والخصائص وسر صناعة الإعراب ، مع اعتماده على مصادر أخر كشرح الثمانيني مثلاً . ثم تم عقد مقارنة بين مادة الصرف في شرح المفصل وبين مادة شرح الملوكي ، وظهرت غزارة مادة الصرف في شرح المفصل، بينما كانت موجزة في شرح الملوكي . ولكن شرح الملوكي يظل على الرغم من إيجازه محتفظا بفائدة التعليمية .

أما الباب الثالث فإنه خصص للبحث في أصول النحو لدى ابن يعيش ، وبدأ الباب بتحديد معنى الأصول ، وبيّن كيف أن أصول النحو استنبطت على نمط استنباط أصولِ الفقه ثم صيغت مجردة على يد ابن الأنباري .

وخصص الفصل الأول للحديث عن السماع ، فتم الحديث عن المفهوم أولاً ثم عن موقف ابن يعيش من السماع ، وأظهر البحث بالحجة والبرهان احترامَ ابن يعيش لمواد السماع وطرق الراوية . ثم تدرج

البحث إلى بيان مواقف الشارح من أدلّة السماع، فكانت الوقفة الأولى مع القرآن الكريم ، وميز البحث بين القرآن وبين القراءات ، وتحدث عن مواقف بعض النحاة تجاه بعض القراءات وطعنهم فيها ، فاستعرضت مواقف لسيبويه والفراء والمبرد والأخفش والفارسي ، وأظهر البحث كيف أن هؤلاء النحاة أجروا مقاييس العربية على القراءات وحكّموها فيها ، ولم يختلف موقف الزمخشري عن موقف أولئك النحاة . ثم وقف البحث وقفة مطوّلة مع ابن يعيش ومواقفه من القراءات ، فبين أنه كان أميل إلى الاعتدال من غيره وأرقَّ لهجة تجاه القراءات والقراء . وخلص البحث إلى أن طعن الشارح أو غيره في قراءات معدودة إنما كان غيرةً منه ومنهم على النص القرآني وتنزيهاً له ، وأن النحاة يصح أن يُنظر إليهم على نحو ما بأنهم من أجلِّ خدمة الكتاب العزيز .

وعرض البحث للدليل الثاني من أدلة السماع ، وهو الحديث النبوي الشريف فبيّن قِدَم الاحتجاج بالحديث النبوي في اللغة والنحو معاً ، كما بيّن أن سيبويه الذي اتهم مراراً وتكراراً بأنه لم يحتجّ بالحديث ، إنما كان من المحتجين ، ولكن على قلة . وهنا بينت الأسباب التي حدت بالنحاة إلى الابتعاد عن الإكثار من الاستشهاد بالحديث ، فهم ليسوا من المحدثين ، ورواة الحديث أحاط بهم من الملابسات ما أخرجهم عن دائرة الذين يحتجّ بهم حسب أصول النحاة ، فابتعاد النحاة عنهم كان يمثل انسجاما مع أصولهم الصارمة التي أخذوا بها . وتعرض البحث لقضية إثارة مسألة الاحتجاج بالحديث على نحو نظري وبيّن أدلة الداعين إلى الاحتجاج كما بين أدلة المانعين ، وتم تتبع ذيول هذه المسألة حتى عصرنا هذا ، بعدئذ تمّ استعراض ما احتج به الزمخشري وابن يعيش من الأحاديث ، وتبيين موضع الاحتجاج في كل منها ، وتبين أن معظم مواضع الاحتجاج إنما كانت لغوية قبل أن تكون نحوية ، ولكن ورود هذه الأحاديث عند الماتن والشارح تدل على أنهما كان يأخذان بمبدأ الاحتجاج بالحديث على نحوٍ تطبيقي واعٍ .

ثم اتجه البحث إلى الدليل الثالث من أدلة السماع وهو الشعر،

فبين اهتمام النحاة بـه وبروايتـه ، وإفرادهـم شـواهده بـالتصنيف ، كمـا ذكر أصولهـم وشـروطهم الـتي وضعوهـا للاستشـهاد بالشـعر ، وعـرض لموقف ابن يعيش ، فوجده منسجماً تمام الانسـجام مـع مواقـف متقدمـي النحاة ، وتبين أن ما ذكره من أبيات لا تنطبق عليهـا قواعـد الاحتجـاج إنما أتى بها للتمثيـل أو لبيـان أمـر آخـر لا علاقـة لـه باسـتنباط القواعـد وتقريرها ، كما تقرر أن الشعر الفصيح لدى الشارح منزهٌ عن الغلـط – حسب تعبيره – وهذا الشعر الفصيح فقط هـو الـذي يصلـح لأن يكـون المرجع لا سـتنباط القواعـد والاحتجـاج لهـا . وتطـرق البحـث إلى ذكـر بعض مواقف للشارح من الشعر المولد والمحـدث ومـن الضـرائـر الشـعرية ومن الشواذ .

وخُصص الفصل الثاني مـن الأصـول للاسـتدلال الذهـني فكـانت هناك وقفة مع القياس ، فجرى الحديـث عـن مفهومـه ونشـأته، كمـا تم استعراض بعض صوره عند المتقدمين كابن أبي إسحاق والخليل وسـيبويه ومن تلاهم . ثم عرض البحـث لعنـاصر القيـاس علـى نحـو نظـريّ ، ثـم توقف لدى ابن يعيش فعرض لصور القياس لديه وأشكاله ، فتحدث عـن قياس النظير على نظيره لعلة جامعة ، وعن قياس صيـغ المفـردات بعضهـا على بعض ، وعن القياس الذي يتجه إلى التوجيه والتخريج ، وعن قيـاس الشيء على ما يساويه، وقياس الشيء على عكسه ، وحمله على نقيضـه ، وتبين اتساع الشارح في القياس مع احترامه العميق للسمـاع ، مما ينسجـم وأصول مذهبه البصري .

وعرض البحث للعلة النحوية ، فاستعرض بداياتها وتطورهـا علـى نحو موجز ، وبيّن الاتجـاه القَصْديّ للخليـل بـن أحمـد إلى العلـل وطلبهـا واختراعها ، ثم ذكر شيئاً من علـل الخليـل وسـيبويه ، وعـرض لتقسـيم العِلل عند الزجاجي إلى علل تعليمية وقياسية وجدلية نظرية، كما تحـدث عن تطور العلة في القرن الرابع على يد الفارسي وابـن جـني ، وتبـين أن العلة أضحت بحثاً محورياً أساسياً ، وانتقل هـذا الاهتمـام للخـالفين ، فـلا

عجب أن يجعل ابن يعيش من التعليل عنصراً أساسياً قائماً في صلب منهجه ، وقد صرح بذلك في مقدمة كلٍ من كتابيه .

وتطرق البحث في العلل عند ابن يعيش على نحو من التفصيل، فجرى الحديث عن العلل الصوتية ، وهي علل تجنح إلى الاحتجاج بثقل الحال أو خفتها وهي من أكثر العلل دورانا في الصرف والنحو ، وضُربت الأمثلة التي تبين تمكّن الشارح من الإتيان بهذه العلل، وقدرته على البرهان على صحتها، كما تم تبيين كيفية اجتماع العلل القياسية والعلل الصوتية أحياناً في موضع واحد.

وعرض البحث لقضية الحسن والقبح في إطار التعليل ، فبيّن مفهومها العام ثم مفهومها في النحو ، وتم وضع اليد على استعمالها عند النحاة منذ سيبويه ، ولكن الاستحسان والاستقباح لم يكونا يقرنان بالتعليل ، أما المتأخرون من حذّاق النحاة وشراحهم الكبار فكانوا يقرنون كل حكم بالقبح أو الحسن بما يرونه علّة لهذا القبح أو ذاك الحسن . والتعليل لدى ابن يعيش يبدأ عادة في مطلع كل بحث ولا ينتهي إلا بنهايته ، ويشتمل البحث غالباً على أنواع العلل اللازمة من صوتية وقياسية وعقلية .

وذكر في نهاية البحث هجوم ابن حزم الأندلسي ومن بعده ابن مضاء القرطبي على العلل والتعليل ، وقد اتضح في البحث أن دعوتهما إلى إلغاء العلل لم تجد صدى لها لدى الشارح ولا لدى غيره ممن عرفناهم من النحاة ، لذلك لم يوقف عندها مطولاً ، وتم ههنا عرض لمواقف بعض معاصرينا من التعليل ، ثم استعرض البحث أنواع العلل التي استخدمها الشارح مع التمثيل لكل نوع بما يوضحه .

ثم عقد الكلام عن العامل النحوي ، وفكرة العامل النحوي من الأصول الأساسية التي قام عليها بناء النحو العربي ، لذلك عرض البحث لظهور فكرة العامل مبكرة لدى عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي ، ولتطورها لدى خالفيه ، ولتجليها لدى الخليل وسيبويه ، ولنموها لدى النحاة ، وعرض البحث فكرته التي اتجهت إلى أن فكرة

العامل هي ثمرة عقيدة التوحيد ، انسربت على نحو ما إلى المجال اللغوي ، وذلك في إطار تأثير العلوم والأفكار بعضها في بعض ، وتم التمييز في البحث بين العوامل المعنوية والعوامل اللفظية، كما تمت مناقشة فكرة ابن جني حول العامل ، وعرضت أيضاً مهاجمة ابن مضاء القرطبي لفكرة العامل، وأظهر البحث أنها كانت مجرد صرخة ، لم تؤثر ولم تأت بنتيجة لأنها لا تمتلك مقومات التأثير ، فهي تريد أن تهدم ، وليس لديها القدرة على البناء .

وقد تبين أن ابن يعش اتخذ من العامل نظريةً بنى عليها وفسّر بها كثيراً مما واجهه من قضايا ، وفي هذه المرحلة من البحث تم استعراض جميع العوامل والكشف عنها لدى الشارح ، فالعوامل لديه معنوية ولفظية ، فالمعنوية هي الابتداء ومضارعة المضارع للاسم . ورفض الشارح سائر العوامل التي قال بها الكوفيون .

أما العوامل اللفظية فهي الأفعال والأفعال الناقصة وما يشبه الأفعال كاسم الفاعل والصفة المشبهة باسم الفاعل والمصدر والمضاف وغيرها،وقد تم استعراض ظهورهذه العوامل في شرحي ابن يعيش بالاستعانة بتصنيف الإمام عبد القاهر الجرجاني لهذه العوامل.

أمّا الأصل الأخير الذي كان الوقوف عنده وقوفاً عابراً فهو الإجماع ، وقد تم توضيح مفهومه لدى الأصوليين لأن مورده منهم، ثم تبيين مدلوله لدى النحاة وذكر أنه يقع في الأحكام الأساسية ، وأنه من الصعب الوقوع على الإجماع في العلل والأحكام الجزئية الاجتهادية ، لأن باب الاجتهاد في العلل مفتوح على مصراعيه . وقد سمع صدى للإجماع لدى الشارح بما يذكره من اتفاق النحاة على بعض الأحكام ، أو بما يذكره من أن أكثر أصحابه ذهبوا إلى كذا ، فهذا ضرب من الإجماع الجزئي . ولم يقع البحث على رأي نظري للشارح في قضية الإجماع ، وإنما لمح أثره في أثناء ترجيحاته ومناقشاته .

وعُقد الباب الرابع بعنوان ابن يعيش والمذاهب النحوية ، وتم كسره على ثلاثة فصول : في الفصل الأول جرى الحديث عن المذاهب

النحوية في القرنين السادس والسابع الهجريين ، فاتجه البحث إلى بيان مفهوم المذهب أولاً ، ثم جرى الكلام عن المذهبين البصري والكوفي ، مع بيان الخلاف المنهجي الأساسي بين المذهبين، ونفى البحث بالدليل وجود مذهب ثالث . ثم بين أن النحو الكوفي لم يتح له من النمو والتطور ما أتيح للمذهب البصري ، فلذلك كان كبار نحاة العرب من أصحاب المذهب البصري ، وفعلاً فإننا نكاد لا نقع على نحوي كوفي كبير بعد الفراء . ثم تم استعراض مذاهب أربعة من كبار النحاة في القرنين السادس والسابع ، وقد كانوا جميعاً على الرغم مما بينهم من خلافات ، ينتمون إلى مذهب واحد هو المذهب البصري ، على الرغم من أخذهم ببعض آراء الكوفيين في مسائل محدودة .

أما الفصل الثاني فقد خصص لعرض المذهبين كما تجليا لدى الشارح ، فاتجه البحث إلى بيان المذهب البصري من خلال تجليه لدى ابن يعيش ، وكانت الإشارة قد سبقت إلى أن الماتن والشارح معاً يَعدُّ كلٌّ واحدٍ منهما نفسَه بصرياً بصريح العبارة . وقد تجلت أهم ظاهرة مذهبية لدى الشارح في تأييده لسيبويه على نحو يكاد يكون مطرداً ، كما كان يؤيد البصريين الآخرين وإن خالفهم في آراء جزئية ، وهنا تم الوقوف عند نماذج من مسائل الخلاف بين المذهبين وتجلّى فيها موقف الشارح في تأييده للبصريين على نحو مطّرد ، كما أظهر البحث أن الشارح كان يكتفي بالاطلاع على آراء الكوفيين من كتب البصريين .

وفي القسم الثاني من هذا الفصل جرى الحديث عن المذهب الكوفي لدى الشارح وأثبت البحث أن هذا المذهب لم يبرز لدى الشارح إلا في نطاق نقض الشارح لآراء أئمة الكوفيين والردّ عليهم غالباً ، مع أن ابن يعيش أخذ ببعض آراء الكوفيين ، واستشهد نادراً بكلام لبعض أئمتهم . كما تبين أن ابن يعيش في كثير من مسائل الخلاف يتبنى رأي ابن الأنباري كمال الدين ويستعمل عباراته نفسها ، سواء في تعبيره عن رأي الكوفيين أم في ردّه عليهم. ومواقفه تجاه أئمة الكوفيين وآرائهم الفردية لا تختلف عن موقفه تجاه المذهب كله على نحو عام . وقد توجه

البحث ههنا إلى نقد الشارح لا عتماده كتب البصريين فقط ، ولعدم تحققه من آراء الكوفيين في كتبهم ، وتم إثبات ذلك بالدليل .

وفي الفصل الثالث اتجه البحث إلى شخصية ابن يعيش النحوية وكسر هذا الفصل على ثلاثة مباحث : أما المبحث الأول فقد خصص للحديث عن آراء الشارح وترجيحاته ، وبما أن الشارح سُبق بتراث نحويّ عريق ، اشتمل على عشرات الشروح والمتون فلم يكن أمامه إلا الاجتهاد الجزئي في المسائل الجزئية والآراء الفرعية ، وفي هذا المجال برزت شخصيته الجدلية ، في ترجيح رأي على رأي، أو تفضيل أحدهما على الآخر ، أو في استقباح وجه واستحسان آخر، وكل هذا بالدليل والتعليل ، وأنبأت ترجيحاته عن شخصية نحويّ مجتهد في الرأي ، ولكن ضمن أصول مذهبه ، لا يخرج عنها قِيد أنملة ، وعلى الرغم من أن الشارح خالف سيبويه من مواضع محدودة محصورة إلا أنه لم يخرج فيها عن مذهبه ، كما أنه ناقش كبار النحاة مناقشة الند للند ، وقوّى بعض آرائهم وضعف بعضها، كل هذه الأمور جعلت البحث يخلص إلى أن ابن يعيش نحويّ له رأيه واجتهاده وله وجهة نظره في إطار مذهبه .

أما المبحث الثاني من هذا الفصل فقد عرض لمواقف ابن يعيش من الزمخشري ، وتتبعها ، وقدرت مخالفات الشارح للماتن في نحو أربعين موضعاً ، وكان الغرض من هذا القسم تبيين أن ابن يعيش لم يكن مولعاً بالخلاف على الزمخشري كما اتهمته دائرة المعارف الإسلامية ، وإنما كان على نحو عام موافقاً للزمخشري ، منافحا عن آرائه إلا في مواضع اقتضى الأمر أن يخالفه فيها. وهذه المخالفة لم تكن عن هوى ، وإنما كان الشارح حريصاً على ذكر أسبابها وعللها بالتفصيل غالباً ، وأنبأت مواقفه هذه ومناقشاته عن شخصية نحوية لها استقلاليتها ، فهي لم تستسلم للمتن بما فيه ، بل كانت توفي كلّ موضع حقه ، وكان الشارح يجلّ الماتن ، فلم تتخذ مخالفاته طابع التهجم والتجريح ، بل بقيتْ في إطار آداب المناقشة والبحث المعروفة عند علمائنا .

أما المبحث الثالث والأخير فقد خُصص للكلام عن ابن يعيش

والنحاة الخالفين ، وظهر في هذا القسم أن تأثيره في غيره لا يمكن أن يدرس على نحوٍ دقيق ، لأن الآثار النحوية التي وصلتنا مما ألف بعده محدودة جداً ، ومع ذلك فإنه تبين أن كبار النحاة من معاصريه والمتأخرين بعدهم قد قرؤوا كتبه ، ومنهم من ناقش آراءه واحتج بكلامه ونقل عنه ، منهم مَنْ أكثر ومنهم مَنْ أقلّ ، وعلى الحالين فالدلالة واحدة، وهي تتجلى في أن آثار الشارح كان لها أثرها فيمن بعده ، وأنها كانت مرجعاً لهم ، وأن آراءه كانت موضوعاً لمناقشاتهم ، بل إن منهم من اعتمدها اعتماداً يكاد يكون كلياً . فالشارح كانت له منزلته العلمية في حياته وبين معاصريه ، وكان له أثره في خالفيه ، مما يدل وينبئ عن شخصية نحوية ممتازة ، لها شأنها في عصور زخرت بعشرات النحاة ومئات المؤلفات النحوية .

ومن خلال هذه الدراسة تجلى لنا : أن النحو العربي بعد أن انشطر إلى مذهبين بصريّ وكوفيّ كاد يعود إلى التوحد بعدئذ في مذهب واحد يعتمد المذهب البصريّ غالباً ، وأن المجتهدين من النحاة كانوا مجتهدين في كنف أصول هذا المذهب .

وأن ثقافة النحاة الجامعة أثرت تأثيراً كبيراً في بحثهم النحوي ، فتأثر النحو بطرائق المنطق والكلام والأصول وبمصطلحاتها تأثراً عميقاً ، وأن الإقبال على التأليف في النحو وغيره من العلوم في القرنين السادس والسابع إنما كان موقفاً حضارياً ، فرضته الظروف الاجتماعية والسياسية، بل إنه كان ضرباً من الجهاد كما عبّر بعضهم عن ذلك .

وأن الشارح كان ثمرة هذه البيئة ، فأحاط بثقافاتها ، وتصدر لتدريس النحو والتأليف فيه ، بعد أن حذِق اللغة والنحو والمنطق والأدب وغيرها من مستلزمات الثقافة العربية ، وأنه اتجه اتجاهاً موسوعياً في شرحه فعمد إلى جمع العلل والآراء وعرضها بأسلوب جدلي وقد أبان البحث أن ما جاء به الشارح لم يخرج في حدوده الفكرية عما جاء به الفارسي وابن جني والسيرافي ، ولكنه زاد على هؤلاء أنه أكثر من استعمال مصطلحات المنطق ، وتطبيق مبدأ السببية في تتبعه للعلل .

ومن هنا كـان لنـا أن نزعـم أن آثـار الشـارح تمثـل تتويجاً لجهـود البصريين المتعاقبة ، وأنه بعمله هذا قدّم موسوعةً شاملة لعلمهـم وآرائهـم وعللهم ، عليها مسحةٌ من شـخصيته ، ولمسـة مـن أسـلوبه ، ومـن أبـرز ملامح هذه الشخصية أنه لم يبقِ أسـيراً لمـتن المفصـلِ ، ولم يقيّـد نفسـه في إطاره ، ولم يجعل شرحه تفسيراً لعباراته فقط ، وتتبعاً نسقياً لجمله ، وإنمـا كان ينطلق من الفكرة الأساسية ليستوعبها على نحو شامل ، فيخرج مـن حدود المتن الضيقة إلى آفاق الموسوعية الرحبة . ومن هنـا نبيـح لأنفسـنا أن نزعم أننا جلونا بهذا البحث وجه علَم كبير من أعلام نحاتنا المتأخرين، وذلك بإبراز مواقفه ، وأنماط اجتهاده ، وتبيـان خصائصـه . وفـوق كـل ذي علم عليم .

■■■

# ملحق

## الشعراء الذين احتج ابن يعيش بشعرهم
## أو استأنس به مع قوافيهم
## في شرح المفصل

١ – الجاهليون .

٢ – الإسلاميون (المخضرمون – وشعراء صدر الإسلام ، والأمويون) .

٣ – شعراء لم نستطع تحديد زمانهم .

٤ – الأعراب .

٥ – الشعراء المولدون .

٦ الأبيات التي لم نقع لها على قائل .

١ - الجاهليون مع قوافيهم :

---

(١) وانظر الإيضاح الشعري ١٥٩ وجمهرة اللغة ٣ : ٥١٠ .

(٢) لم يذكره هارون إلا في شرح المفصل ، ونسبه الفارسي في الحجة ٢ : ٣٧ لأوس . ولم أجده في ديوانه.

---

(٣) قال ابن يعيش : مردود لا يعرف قائله .

---

(٤) ونسب لأمية وللنابغة الجعدي .

(٥) وينسب إلى ديسم بن طارق .

---

(٦) ونسب إلى أبي مروان أو مروان النحوي .

- يزيد بن الخذاق : الرؤوسا ٦ : ١١٥ .

٢ - الشعراء الإسلاميون (المخضرمون والأمويون) مع قوافيهم :

- ابن أحمر عمرو بن أحمر الباهلي "مخضرم" : ذهبا ٤ : ٤٧ - وكلـوُم [٧] ٦ : ٧٢ .
- الأخطل غياث بن غوث التغلبي "أموي" وظباءَ ٣ : ١١٥ - بردادِ ٧ : ١٥٢ - الظفرُ ١ : ١٢٣ - الدهرِ ٢ : ٢٤ - نهْشلا ١ : ١٠٤ - دليلا ١ : ٢١ - يقومُها : ١٠ : ٩٠، ٩٧ - ولا محرومُ ٣ : ١٤٦ ، ٧ : ٨٧ - عظيمُ [٨] ٧ : ٢٤ - حانا ٥ : ١٥٣ .
- الأخوص الرياحي : غرابُها [٩] ٢ : ٥٢ ، ٥ : ٦٨ ، ٧ : ٥٧ ، ٨ : ٦٧ ، ٦٩ .
- أبو الأسود الدؤلي (مخضرم) وقد فعلْ ١ : ٧٦ - وما فضلْ ٧ : ١٥٤ - التعليمُ ٢ : ١٥ بلِبانها ٣ : ١٠٧ .
- الأعلم بن جرادة السَعْدي (أدرك الإسلام) شنآنا ٩ : ١١٠ .
- الأعور بن براء الكلبي (أموي) : كمرَه - خزرَه ٦ : ٢٤ .
- الأقيشر الأسدي "المغيرة بن عبد الله" (أموي) : المئزرِ ١ : ٤٨ .
- امرأة في عهد عمر : جوانبُه ٩ : ٢٣ .
- امرؤ القيس بن عابس الكندي (مخضرم) : اليدِ ١ : ٢١ .
- أمية بن أبي عائذ الهذلي (أموي) : لحاصِ ٤ : ١١٥ .
- أنس بن العباس السلمي (مخضرم) : الراقعِ ٢ : ١٠١ ، ١١٣ - ٩ : ١٣٨ .

---

(٧) هذا البيت للبيد في ديوانه ١٢٥ ق ١٥ ب ١٩ ونسبه ابن يعيش إلى ابن أحمر .

(٨) ويروى هذا البيت السابق البربري وللطرمّاح وللمتوكل الليثي .

(٩) ونسب في كتاب سيبويه ١ : ٨٣ للفرزدق وانظر الخزانة ٢ : ١٤٠ - ٣ : ٥٠٧ - ٦٣٣.

- ابن الأيهم "عمر الأيهم التغلبي" (أموي) : الرقابِ ٢ : ٨٠ .
- البعيث المجاشعي "خِداش بن بشر" (أموي) : المطامعُ ١ : ١٣ - مقانعُ ٣ : ٥١ ، ٥ : ٥٥.
- تَوبة بن الحمير العامري (أموي) : صريرُها [١٠] ٧ : ١٣٤ ، ٩ : ١٢ .
- جُبار بن جَزء الغَطفاني (مخضرم) : مشمعلّ - الكسلْ [١١] ٢ : ٤٦ ، ٣ ٢٠ - المَعَلْ ، الإبلْ ٦ : ٧٣ .
- جِران العَود عامر بن الحارث بن كلَدة (أموي) : أنيسُ ، العيسُ ٢ : ٨٠ ، ١١٧ ، ٣ : ٢٧ .
- جَرير البَجَلي (مخضرم) : سُحّاح ١٠ : ١٠٠ ، ١٠٣ - يا أقرعُ - تصرَع [١٢] ٨ : ١٥٨.
- جرير بن عطية الخطفي اليربوعي التميمي (أموي) :
وتعذيبُ : ٨١ - المصابا ٣ : ١١٠ ، ١٣٥ - ولا كلابا ٩ : ١٢٨ _ تَولجا ٦ : ٣ ، ١٠ : ٣٨ - راحِ ٨ : ١٢٣ - القدرُ ٢ : ٣٠ - مزورا ٢ : ١١٤ - الخضرِ ١: ١٢١ سيارِ ٦ : ٩٦ - القناعيسِ ١ : ٣٥ - تعريسي ٥ : ١٥٧ - بالعيسِ ٨ : ٨٧ - أشكلُ ٨ : ١٨ - نواصلُه ٤ : ٣٥ - نزولُ ٦ : ٤٦ - لا قتالا ١ : ٦٥ - الأوعالا ١ : ٤٦ - عليلا ١٠ : ٦٠ - الخليلِ ، فيلِ ١ : ٣٧ - الخيامُ ٤ : ١٥ ، ٩ : ٣٣ ، ٧٨ - حرامُ ٨ : ٨ ، ٩ :١٠٣ - إلالماما ١ : ٥٤ - لِماما ٢ : ١٢٨ - ٥ : ١٣٨ - اليتيمِ ٥ : ٩٦ - الأيامِ ٣ : ١٢٦ ، ١٣٣ ، ٤ : ٣٦ - ٩ : ١٢٨ ، ١٢٩ - سوامي ٩ : ٨ - وحرمانا ٣ : ٥١ - وإيانا ٣ : ٧٥ - قتلانا ٥ : ٩ - كانا ٧ : ١٤٠ .
- جميل بن مَعْمَر العُذْريَ (أموي) : يجزعُ ٤ : ٢٧ ، ٤٣ - جملِ ٩ : ١٩ -

---

(١٠) نسبه ابن يعيش لرجل من الضبّاب . ووجدته في الإيضاح العضدي ٨٦ وأسرار العربية : ١٠٦ والتعليقات والنوادر للهَجَري .
(١١) ونسب للشماخ.
(١٢) ونسب لعمرو بن خازم العجلي .

جلِله ٣ : ٢٨ ، ٧٩ - ٨ : ٥٢ - النجوّ ٥ : ٣٦ .

- جندل بن المثنى الطّهوي التميمي (أموي) : عزّلِ ٥ : ٧٤ .

- الحارث بن خالد المخزومي (أموي) : المواكب ٧ : ١٣٤ .

- الحارث بن هشام المخزومي (مخضرم) : مفسدِ ٢ : ٥٤ .

- أبو حِزابة "قتل مع ابن الأشعث نحو عام ٨٢" (أموي) : أعصرا ١٠ : ١١٦ .

- حسان بن ثابت الأنصاري (مخضرم) : رمادِ ٤ : ٩ - الجماخيرِ ٢ : ١٥ ، ١٠٢ - المطاعِ [١٣] ١ : ١٣١ . دما ٥ : ١٠ - مصرما ٧ : ١٢٧ - قوامِ ٧ : ١٢٠ ، ١٢٦ - إيانا ٤ : ١٢ - هُوَهْ : ٩ : ٨٤ .

- الحُطيئة جرول بن أوس العبسي (مخضرم) : المشاءُ ٨ : ١٤١ - والبعدُ ١ : ١٠ ، ٧٠ - ٥ : ٧٨ - ولا شجرُ ٥ : ١١٦ - حضاجرْ ١ : ٣٧ ، ٦٤ - تامرْ ٦ : ١٣ - الكاسي ٦ : ١٥ - لكاعِ ٤ : ٥٧ - وكيفُ ٦ : ٧٢ - مهلهلِ ٢ : ٦ - الطولْ ٣ : ٤٩ - فيعجمه ٧ : ٤٠ ، ٥٥ بسيّ ٢ : ٨٥ .

حكيم بن الأعور بن عياش الكلبي (أموي) : وأسودينا ٥ : ٦٠ .

- حميد الأرقط (أموي) : المساكينُ ٧ : ١٠٤ .

حميد بن ثور الهلالي (مخضرم) : فتغيبُ ٤ : ١٤١ - مهوبُ ١٠ : ٧٩ - يرودُها : ٧ : ١٦٢ - وقابلَه ٤ : ٥٥ - لم تكلمي [١٤] ٣ : ٣٩ ، ٤١ .

- حميد بن حريث بن بحدل (أموي) : السناما ٣ : ٩٣ ، ٩ : ٨٤ .

- أبو حيّه النميري (أموي) : يزيلُ ١ : ١٠٣ - مأتمِ ١٠ : ١٤ - تخوفيني ٢ : ١٠٥ .

---

(١٣) ونسب لقيس بن ذريح .

(١٤) لم يذكره هارون ورودَه إلا في شرح المفصل ، والبيت في ديوان حميد ١٣٣ والمذكر والمؤنث لابن الأنباري ص ١٦٨ وكتاب الزهرة ٢٦٧ .

---

(١٥) قال هارون : وليس في ديوانها .
(١٦) لم يذكر هارون وروده إلا في ابن يعيش وقال : ليس في أشعار الهذليين .
(١٧) انظر التعليق السابق .
(١٨) ونسب لمالك بن خويلد .

٣٣ - ٩ : ٣٠ ، ١٥٦ - المكلفُ ٤ : ١٠٢ - يترقرقُ ٤ : ٨٦ - يخرقُ ٣ : ١٤ - المفاصلِ : ٥ : ٢٨ - معالِ - شملالِ ٤ : ٨٩ - هينومُ ٣ : ١٣٧ - الرومُ ٥ : ١٥٤ - ١٠ : ١١٩ لياليَا ٢ : ١٠٣ ، التقاضيا ٤ : ٣٦ - ٦ : ٤٥ - خاليا - بيا (١ : ٢١/والبيت هنا ملفق من بيتين).

- راشد بن عبد الله السُّلمي (مخضرم) : لمحدودُ [19] ٨ :١٤٦.

- رؤبة بن العجاج التميمي (أموي) :

أعماؤه ٢ : ١١٨ - هيهاؤه ٤ : ٦٨ - جدبّا ، خضبّا ٩ : ٦٩ ، شهربَه ، رقبَه ٣ : ١٣٠ - ٧ : ٥٧ ، ٨ : ٢٣ - الحضبِ ١ : ١١٢ - السيسابْ ٢ : ١٨ - الموتُ ٧ : ١٥٥ - مشتّي - الدشْتِ ١ : ٩٩ - وعاجِ ٤ : ٨٣ - والبرُود ، فريدُ ١ : ١١٢ - الجارود [20] ٢ : ٥ - شكيُر [21] ٧ : ١٠٣ - سطرا ١ : ٩ ، ٢ : ٣ ، ٣ : ٧ - نزارا ، أبرارا ١ : ١١٧ - شطيرا ، أطيرا ٧ : ١٧ - ضمحز ، بالنكزِ ٦ : ١٣٨ - حمزِ ، جمزِ ٦ : ٩ - التهبيشِ ، العشوشِ : ٥ : ١٦ ، ١٩ - الفضفاضِ ، إباضِ ٦ : ٩٣ ، ٧ : ١٤٧ - بُعْثُطِه ٥ : ٧٣ - ازدهافِ : ١٠ : ٤٩ ، صديقها ٥ : ٤٩ - الخرقْ ١٠ : ٤١ - الحققْ ، الطرق ١٠ : ١٠٣ ، عن عبد الملك [22] ٢ : ٣ - سُمهْ ١ : ٢٤ - قتمُه ٨ : ١٠٥ - دائما ، صائما ٧ : ١٤ - ١٢٢ - وأينما ٢ : ١٢ - العيَّنِ ١٠ : ٩٥ - المدَّه ، تألهي ١ : ٣ - فلاذَهِ ٤ : ٨١ .

- الراعي النميري :

يا جملُ ٢ : ١١١ ، ١١٣ - تبديلا ٢ : ١٠٤ - أفيلا ٦ : ٤٤ -

---

(١٩) ونسب للجموح الظفري .

(٢٠) ونسب للحرمازي .

(٢١) ونسب للعجاج .

(٢٢) ونسب لأبي نخيلة .

فَحيلا ١٠ : ٤ - وباقلِ[٢٣] ٣ : ١٤ ، وميمُها ٦ : ٢٩ - ومتاليا ٥ : ٧٦ .

- ربيعة بن مقروم الضبي (مخضرم) : انزلِ ٤ :٢٧ .

- ابن الزِّبَعْرى (عبد ا لله ) (مخضرم) : ورمحا ٢ : ٥٠ - عجاف ٩ : ٣٦ .

- أبو زبيد الطائي (مخضرم) . عناءُ ٦ : ٣٠ ، ١٠ : ٥٧ - بقاء ٩ : ٢٩ ، ٣٢ - شديدِ ٢ : ١٢ - ميسرا ١ : ١١٤ ، ما أسعُ ٤ : ٤٩ .

- زياد الأعجم (أموي) : أضربُه ٩ : ٧٠ ، ٧١ ، أو تستقيما ٥ : ١٥ .

- زياد بن حمل المرار بن منقذ (أموي) : هضمُ ٦ : ٤١ .

- زياد بن منقذ العدوي "المرار العدوي" (أموي) : همُ ٧ : ٢٦ - نُقُمُ ٧ : ١٣٩ .

- زياد بن زيد العذريّ (أموي) : ترتب ٦ : ١١٧ .

- زيد الخيل بن مهلهل الطائي (مخضرم) : فديدُ ٦ : ٧٣ - المكيِّس ٦ : ٥٠ ، ٥٥ - رضا ٩ : ٧٦ .

- زيد بن عتاهية التميمي (مخضرم) : الاحرينْ - الامرَين ٥ : ٥ .

- ساعدة بن جؤية الهذلي (مخضرم) : تشعبُ ٧ : ٣٨ - وموحدُ ٨ : ٥٧ - لم ينم : ٦ : ٧٢ ، ٧٣ .

- سالم بن دارة "سالم بن مسافع الغطفاني" (مخضرم) : أنتا ، جعتا[٢٤] ١ : ١٢٧ ، ١٣٠ .

- سحيم عبد بني الحسحاس[٢٥] (مخضرم) :

لابسُ ١ : ١١٩ - سباً جديدا يمانيا ١ : ١٢٤ - ناهيا ٢ : ١١٥ - ٧ : ٨٤ ، ١٤٨ - ٨ : ٢٤ ، ٩٣ ، ١٣٨ - ورائيا ٤ : ١٣٠ .

- أبو سدرة الأسدي =سحيم بن الأعرف (إسلامي) : حاذره ١ : ١٢٢ .

---

(٢٣) لم يذكر هارون وروده إلا في ابن يعيش وهو في الإيضاح الشعري ٤٤ ، ٥٧٠ ، ٥٧٢.

(٢٤)ونسب للأحوص .

(٢٥) سماه ابن يعيش : العبديّ . شرح المفصل ١ : ١٢٤ .

- سراقة البارقي (أموي) : بالترهاتِ ٩ : ١١٠ .
- سعد بن ناشب المازني (أموي) : العواقبا ١٠ : ٣٩ .
- سليم بن سلام الحنفي (إسلامي) : عقيلِ ، قتيلِ ٤ : ٦٠ .
- سُماعة بن أشول النعامي من بني أسد بن خزيمة (أموي) : سكوبِ ٧ : ١١٧ ، ٩ : ٦٢ - عاشرِ ١ : ٣٦ .
- سنان الطائي (أموي) : طويتُ ٣ : ١٤٧ .
- سوّار بن المضرّب السعدي التميمي (أموي) : راضيا ١ : ٨٠ .
- سويد بن أبي كاهل اليشكري : بأجذع [٢٦] لم يُطع ٤ : ١١
- سويد بن الصامت الجشمي (مخضرم) : الفرواحِ ٥ : ٧٠ .
- الشماخ بن ضرار الغطفاني (مخضرم) : بيترِبِ ١ : ١١٣ - الجيدِ ٥ : ٦٦ - سبالَها ٢ : ٦٣ - الوتينِ ، باليمينِ ٢ : ٣١ - الظنونِ ٣ : ١٠١ - سرا ، ما اشتهى ٩ : ٧٦ .
- صخر الغي الهذلي (أموي) : والنادي ٤ : ٣٣ .
- أبو صخر الهذلي (أموي) : القطرُ ٢ : ٦٧ - عصرُ ٨ : ٣٥ - علْمِ ٦ : ٧٦ .
- الصمة بن عبد الله القشيري (أموي) : بعقدِ ٥ : ١٢٦ .
- ضابئ بن الحارث (مخضرم) : لغريبُ ١ : ٩٣ - ٨ : ٦٨ .
- الطِرّماح بن حكيم الطائي : شِيامْ ٩ : ٦٣ .
- أبو الطّمحان القيني "حنظلة بن الشرقي من بني القين من قضاعة" (مخضرم) : نائلي ٥ : ٣٢ .
- عامر بن الأكوع (مخضرم) : ما اهتدينا - ولا صلينا [٢٧] ٣ : ١١٨ .
- عباس بن مرداس السلمي (مخضرم) : مجمعِ ١ : ٦٨ - كميلا ٤ : ١٣٠ .

---

(٢٦) ذكره ابن يعيش على أنه لامرأة من العرب ، ووضعه هارون في العين المفتوحة .

(٢٧) ونسب لابن رواحة ولكعب بن مالك .

---

(٢٨) ونسب لغير العجاج .
(٢٩) ونسب للعماني .

---

(٣٠) ونسب لأبي دؤواد .
(٣١) ونسب للمجنون .

(٣٢) نسبه صاحب اللسان للفرزدق أو جرير وهو للفرزدق.
(٣٣) ينسب للحزين الكناني .
(٣٤) ونسب لابن الإطنابة .

(٣٥) نسبه ابن يعيش إلى ابن أحمر .
(٣٦) ونسب للمعلوط بن قريع ولسويد بن حذاق .

– ابن هَرْمة إبراهيم بن هرمة القرشي (أموي) :
النجبا ٤ : ٤٩ – ولاهادِ ٤ : ٨٠ – أعوادِ ٨ : ١٥٠ .
– هشام أخوذي الرمة (أموي) : مبذولُ ٣ : ١١٦ .
– أبو الهندي عبد المؤمن بن عبد القدوس من بني يربوع (أموي) : العجمْ ٥ :١٢٧.
– هَوْبر الحارثي : عقيمُ ٣ : ١٢٨ – ١٠ : ١٩ ، اللسان : صرع والدرر ١ : ١٤ .
– وَدَاك بن ثميل من تميم (إسلامي) : سفوانَ ٤ : ٤١ .
– الوليد بن يزيد (أموي) : الصحاريًا ٥ : ٥٨ .
– يزيد بن الحكم الثقفي (من هوازن) (أموي) : جدالُ ٦ : ٢٩ .
– يزيد بن الطَّثرية القشيري (أموي) : فرفعا ٨ : ٣٨ .
– يزيد بن مفرّغ الحِمْيري (أموي) : الحمارِ ٣ : ١٥ .

٣ – شعراء احتجّ بهم ابن يعيش ومَنْ قبله مِن النحاة ولم نستطع تحديد زمنهم في حدود ما رجعنا إليه من المصادر وهم :

– الأخيل الطائي أبو المِقدام : قال عنه الآمدي في المؤتلف ٣ : الشاعر المشهور : التفيِّ ، الطويِّ ، الصفيّ ٥ : ٢٢ .
– الأزرق العنبري من تميم : قال البغدادي : لم أقف على ترجمته ولا على أصل شعره هذا ش[٣٧] ١٣٤ : شُمُلا ٥ : ٣٤ ، ٤١ .
– الأسدي : تحلبُ ١ : ٢٨ ولم نعرف مِنْ هو ، والبيت من شواهد سيبويه ونسب في معاهد التنصيص ١ : ١١٥ إلى تأبط شراً ، وليس في ديوانه.
– الأسود بن شَعوب : هشامِ – تهامِ ٧ : ١٣٣ ويبدو لي أنه جاهلي . انظر شرح أبيات المغني ٥ : ٢٢٣ . ونسب لبجير القشيري ولأبي بكر بن الأسود .
– ابن جِذل الطِّعان الكناني : الهوالكِ ٥ : ٥٦ ، ذكره المبرد في الكامل

---

(٣٧) ش = شرح شواهد الشافية

٦٤٢ والشاهد أنشده أبو عمرو .
- خطام المجاشعي التميمي : يؤثفينْ ٨ : ٤٢ .
- دلم أبو زغيب العبشمي : ليلاهْ ٥ : ٧٣ قال البغدادي : هذا الرجز لم أقف على قائله وذكر اسم الراجز في اللسان فقط (عكل ، درخم، كر) .
- رويشد الطائي : الصوتُ ٥ : ٩٥ ونسب البيت إلى عمرو بن معد يكرب.
- سُؤر الذئب : الجحفتْ ٢ : ١١٨ ، ٤ : ٦٧ / ٥ : ٦٩ ، ٨ :١٠٥ ، ٩ : ٨٠ ، ٨١ ، ١٠ : ٤٥ . ذكره البغدادي في ش ١٩٨ ، ٢٠٢ ولم يذكر عنه شيئاً .
- سعد بن قُرط بن عبد القيس : نارِ ٦ : ٧٥ . وذكر في العقَقَة والبَرَرة باسم معبد بن قرط . نوادر المخطوطَات ٢ : ٢٦٤ . وانظر حماسة أبي تمام ٢ : ٤٥٩ تح العسيلان - والخزانة ١١ : ٨٦ ط هارون .
- السفاح اليربوعي : الرباعْ ١٠: ٤٠ وانظر الخزانة ١٠ : ٢٩٠ ط هارون.
- ضبّ بن نعره : الجعدينْ - مناتينْ ٥َ : ٢٧ احتجّ به سيبويه ، وله بيت في اللسان "نتن" .
- عبد الله بن يعرب : الحميم ٤ : ٨٨ "الفراتِ" الخزانة ١: ٤٢٩ ، ٤٣٠ ط هارون وانظر معجم الشعراء ٤٨٠ . ونسب ليزيد بن الصّعِق.
- العُذَافر الكِنْدي : دقيقا ، سويقا ٩ : ١٢٤ وذكر أبياته أبو زيد وانظر ش ٢٢٦.
- عمرو بن جابر الحنفي : حريصُ ١ : ٥٤ وهو من شواهد سيبويه .
- عمرو بن حسان بن مرة : تمامُ ٤ : ١٠٣ معجم الشعراء ٥٣ ، ٥٤ .
- عَيلان بن شُجاع النهشلي : ومشرفِ ٧ : ١٣٨ وشرح أبيات المغني ٦ : ١١٨ والزاهر.
- أبو الغَمْر الكلابي : وغاربُه ٧ : ١٢٩ ، ١٥٢. وذكر البغدادي أنه رأى هذا البيت في حاشية الصحاح لابن بري منسوباً لعبد الرحمن بن حسان.

الخزانة ٤ : ٣٦٠ ط هارون.

- غُنية الكلابية : العصا ١ : ١٥ - أعرابية ذكرها الجاحظ في البيان والتبيين ٣ : ٤٩ .
- أبو الغول الطّهوي : الفصيلُ ٥ : ١٠٩ - ظنوني ، الزبونِ ٥ : ٥٥ علاها ، حقواها ٣ : ٣٤ .
قال البغدادي : لم أقف على كونه جاهليا أو إسلامياً ، شرح أبيات مغني اللبيب ٦ : ٢١٨.
- غَيلان بن حريث الرّبعي : جريرهِ ، حنجورهِ ٢ : ١٢٧ . من علا ٤ : ٧٣ ، ٨٩ - عيطلا ، علا ٤ : ٨٠ . احتجّ به سيبويه . قال البغدادي : لم أقف له على ترجمة ش ١٦٣.
- قُريط بن أنيف العنبري : إحسانا ٦ : ١٠٢ من شعراء الحماسة .
- قطيب بن سنان الهجيمي : الذكورِ ٥: ١٢ ذكرها أبو زيد في النوادر ١٦٢ .
- المتمرس الصحاري بن عبد الرحمن العبسي : هجاجِ ٤ : ٥٦ .
- المخلّب الهلالي : نجيبُ ١ : ٦٨ ، ٣ : ٦٩ قال البغدادي : وهذا الشاعر لم أقف على نسبه ولا على شيء من أثره . الخزانة ٢ : ٣٩٩. ونسب الشاهد إلى العُجير.
- المسيب بن زيد مناة : سُبينا ، شَجينا ٦ : ٢٢ . ذكره صاحب اللسان (شجا).
- معاوية الأسدي : بكَيرِ ٤ : ٢٧ . وانظر شرح أبيات المغني ٦ : ٣٠٤ ، ٣٠٧ .
- معروف بن عبد الرحمن : أثؤُبا ١٠ : ١١ ، ٧٩ ، من شواهد سيبويه . ونسبت القصيدة أيضاً إلى حميد بن ثور.
- نافع بن سَعْد الطائي : أنْ أتقدما ٨ : ٨٧ وهو من شعراء الحماسة ١١٦٢ وانظر اللسان لعلّ.

٤ - وهناك طائفة من الأعراب الذين احتجّ بهم الشارح مع تأخر زمانهم

وذلك لصفاء سلائقهم وهم :

- أبو ثروان العكلي : العلّةْ ٤ : ٨٧ .
- محمد بن مَسْلمة : عليّ كريمُ ٨ : ٦٣ ، ٩ : ٢٥ ، ١٠ : ٤٢ والبيت ليس له وإنما من روايته .
- أبو مَهْدية : المآزما ، اللهازما ٥ : ٣٨ وهو من أعراب الكسائي . شرح أبيات المغني ٣ : ٣٥٦ .
- يحيى بن المبارك اليزيدي : الوليدِ ٦ : ٩٢ . معجم الشعراء ٤٨٧ مولى عديّ الرباب.

٥ - أما الشعراء المولّدون الذين ذكر ابن يعيش شعراً لهم على سبيل الاستئناس فهم :

- البحتري : روابيها ١ : ٧ .
- أبو تمام : الإجامُ ٦ : ٥٤ .
- الحيص بيص : بالتعظيم ، العظيمِ ، بالتحريمِ ١ : ٥ .
- ربيعة الرقي : مُسَالمِ ١ : ٤٤ .
- ابن الرومي : متحرزِ ، توجزِ ، مُستَوفزِ ١ : ١٨ .
- أبو العتاهية : ذووه ١ : ٥٣ - ٣ : ٣٨ .
- أبو العلاء المعرّي : سائحُ ٦ : ٤١ . وأنشد أبو العلاء فرّ - شرّا ٢ : ٩ .
- المهلّبي : لَواجدُ ، واحدُ ١ : ٤١ ونسب للخالديِّ . انظر مَنْ غاب عنه المطرب ٨٧ ط الملوحي .
- المتنبي : رسيسا ٢ : ١٦ - سقمُ ١٠ : ٤٤.

٦ - ويبقى لدينا الأبيات التي لم نعثر لها على قائل وإنما وجدنا بعضها في كتب النحو الأخرى :

- إتلائها ٤ : ١٠١ - ٨ : ٣٥ وهذا مما احتجَّ به سيبويه ١ : ١٣٤ وغيره.
- غائبُ ٨ : ٦٥ لم يأت به للاحتجاج النحوي .
- صاحبُهْ ٣ : ٣ لم أعثر عليه إلا في المقرّب ١ : ٢١١ .
- رقابُها ٧ : ٢٩ احتجّ به النحاة قبله ، المقتضب ٤ : ١٩٩ والمنصف ١ :

١٣٠ ، وغيرهما.

- فيجيبُ ٢ : ٢٠ احتجّ به ابن الشجري ١ : ١٢٩ والإنصاف ٣٤٨ .
- الرغابُ ٥ : ٥٨ .؟
- شبّوا ، الخَبُّ ٨ : ٩٤ انظره في المقتضب ٢ : ٨١ والأمالي الشجرية ١ : ٣٥٧ .
- إلاّ معذّبا ٨ : ٧٥ نَسب البغدادي روايته إلى المازني . شرح أبيات المغني ٢ : ١١٦ ، ١١٧ .
- عجبًا ١ : ٨ نسب الشارح إنشاده إلى الأصمعي .
- ذهابا ١ : ٩٧ - ٨ : ١٤٢ ، ١٤٣ . قال الشنقيطي : لم أعثر على قائله . وقد احتجّ به الزمخشري في المفصل.
- مَطْيُوبه ١٠ : ٨٠ انظر المقتضب ١ : ١٠١ والمنصف ١ : ٢٨٦ ن ٣ : ٤٧ .
- عجبِ ٣ : ٧٨ ، ٧٩ من شواهد سيبويه ١ : ٣٩٢ .
- اللزبِ ٥ : ١٨ من شواهد سيبويه ٢ : ١٧٨.
- الكلابِ ٩ : ٤٧ من شواهد الجُمل ١٩٥ .
- الكليبْ ٥ : ١٧ ، ١٠ : ٥٦ . وجدته في كتاب التكملة للفارسي ١٤٩ غير منسوب.
- مِلْكذبِ ٨ : ٣٥ - ٩ : ١٠٠ ، ١١٦ . انظر الخصائص ١ : ٣١١ ، ٣ : ٢٧٥.
- إرزَبّا - حبّا ١ : ٢٨ وهو من شواهد سيبويه ٢ : ٦٢ .
- أرنبَا ١ : ٣٦ - ٩ : ١٣٠ انظر الخصائص ١٤٨ والمنصف ١ : ٢٨١.
- ابهْ - الرقَبهْ ٢ : ١٢ ؟ .
- مَغْضَبَه ، أبَهْ ٨ : ١١٩ وجدته في الإبدال لابن السكيت ٨٨ والإبدال لأبي الطيب اللغويّ ٢ : ٥٦٩ ورجح أبو عبيد البكريّ في فصل المقال ٢١٨ نسبته للأغلب العِجلي , وانظر الأمالي ٢ : ٦٨ .
- صاحبي - الركائبِ ١ : ٤٤ . انظر المنصف ٣ : ١٣٤ والإنصاف ٣١٦

- الأواطبِ ٥ : ٧٥ من شواهد سيبويه ٢ : ٢٠٠ وغيره .
- الأساةُ ٧ : ٥ مجالس ثعلب ١٠٩ والإنصاف ٣٨٥.
- شنئتُ ٣ : ٣٧ العضديات ٦٤ والخصائص ١ : ٣٤٦ وجمهرة اللغة ٣ : ٤٨٤.
- فاشتريتُ ٧ : ٧٠ رواه عن ابن الأعرابي . وانظر الدرر ٢ : ٢٢٢.
- أتيتا ٤ : ٣٢ من شواهد سيبويه ١ : ٣٣٧ والخصائص ١ : ٢٧٩.
- نَبْتِ ٤ : ١٢١ ؟.
- يَهْياتي ٤ : ٣٠ (اللسان : هتا).
- زفراتِها ٥ : ٢٩ . الخصائص ١ : ٣١٦ .
- بترنموتِها ٩ : ١٥٨ . المنصف ٣ : ٢٢ .
- آل أعوجِ ١ : ٣٤ ؟.
- الساجْ - النساجْ ٧ : ١٣٩ ، ١٤١ والخصائص ٢ : ١١٥ وغيره.
- وصفيحُ ٤ : ٣٩ وهو في شرح الأبيات المشكلة الإعراب "إيضاح الشعر" ٢٠ للفارسي ، ونسبه لامرأة من بني قريط.
- سبوُح ٥ : ٣٠ وهو في المحتسب ١ : ٥٨ والخصائص ٣ : ١٨٤ والمنصف ١ : ٣٤٣.
- فِراحُ ٥ : ٢٦ ؟.
- وسودُها ١ : ٧ "اللسان : حمر".
- يقودُها ٧ : ٩٦ . سيبويه ١ : ٢٤ والمحتسب ٢ : ١١٦ .
- بُعْدَا ٤ : ٣٤ "اللسان : أمن . ورواه صاحب اللسان نقلا عن الزجاج".
- ورْدَا ٤ : ٤٤ وهو في المذكر والمؤنث لابن الأنباري غير منسوب ٧٣٠.
- لمجهودَا ٨ : ٦٤ ، ٨٧ والبيت في الخصائص ١ : ٣١٦ ، ٢ : ٢٨٣ ومجالس ثعلب ١٥٥.
- السيّدا ٥ : ١٢ والبيت في الإيضاح الشعري للفارسي ١٨٣ وتذكرة النحاة لأبي حيان ٣٧٨.

- كالمواردِ ٦ : ٦١ من شواهد سيبويه ١ : ٩٧ - ٢ : ٦٣.
- المنادِى ٨ : ١١٤ . اللسان "حعل" .
- الحسد ٩ : ١١٨ سيبويه ٢ : ٦٧ .
- أولادُها - أعضادُها ٥ : ١٠٣ . والرجز ورد في الحيوان ٣ : ٨٩ و ٦ : ٥٠٦. تعتادُها - حصادُها.
- أسودا ٣ : ١٤ ، ٤ : ٨٢ وهو في الخصائص ٣ : ٣٠ والمنصف ١ : ١٢٦ و ٣ : ١٣٥.
- حَفَدَا - مَطّرِدَا ٣ : ٤٥ والإنصاف ٤٥٣ .
- ما توسّدا - اليدا ٤ : ١٥٢ وقد ورد في رسالة الملائكة ١٦٥ والخزانة ٣ : ٣٥٥.
- والأجرُ ٨ : ١٣٩ وورد في اللسان (كفي) وانظر الخزانة ٤ : ١٦٠.
- ويبصرُ ٢ : ١٨ ؟.
- المسيّرُ ٨ : ٩١ الخصائص ١ : ٣٤٨.
- الحُبَاتِرُ ١ : ٦؟.
- يثيرها ٧ : ١٠٤ ورد في التكلمة لأبي علي ٢١٦ وانظر اللسان "فجر" .
- لمغرورُ ٥ : ٩٣ وهو في الخصائص ٢ : ٤١٤ وانظر الدرر ٢ : ٢٢٥.
- فأنظوُر ١٠ : ١٠٦ وورد في المحتسب ١ : ٢٥٩ والخزانة ١ : ٥٨ و٣ : ٤٧٧ ، ٥٤٠.
- والفخارُ ٢ : ٥١ ، ٥٢ وسيبويه ١ : ١٥١.
- الصّوارُ ٥ : ٤٢ (اللسان : صور).
- الفجرُ ٥ : ٤٦ ؟.
- الغادرُ ٣ : ١٣٠ . الأمالي الشجرية ١ : ٣٠٨ ، ٣٢٣ .
- يا عامرُ ، ناصرُ ٥: ١٠١ . الأمالي الشجرية ٢ : ١٦٠ وإعراب الحديث للعكبري ٥١٤.
- جعفرا ١ : ٤٠ "اللسان : جعفر" .
- أثرا ٤ : ١١٠ "الخزانة ٣ : ١٩٥"

- طاهرِ ٥ : ١٠٠ "اللسان : حيض".
- نارهِ ٥ : ٩٣ "العيني ٤ : ٥٥٨".
جارِ ٢ : ٢٤ ، ٤٠ - ٨ : ١٢٠ سيبويه ١ : ٣٢٠.
بالجارِ ٧ : ٨ - المحتسب ٢ : ٤٢ :اللسان : صلف" .
- الأوبرِ ٥ : ٧١ وهو في المقتضب ٤ : ٤٨ ومجالس ثعلب ٦٢٤ والخصائص ٣ : ٥٨ .
- وذِكرْ ٩ : ٨٨ . الأمالي الشجرية ٢ : ٢٣٣ .
- الصدْرُ ٥ : ٣٨ وانظر الصحاح : قَمْطَر وكذلك اللسان .
- أقصرُ ٥ : ٩٣ ؟.
- مؤزرُ ٨ : ٥٢ ؟.
- الخوزرى ٦ : ١٢٥ "المخصص ١٤ : ٢٦" .
- تيرا ٥ : ٢٢ في اللسان "تور" عن ابن الأعرابي .
- الظهرْ ٤ : ٤٦، ٤٧ "أمثال الميداني ١ : ٣٠٦".
- إبرْ ٩ : ٦٩ ؟.
- الجُمرْ ٩ : ٧٠، ٧١ ؟.
- الخزبارِ ٤ : ١٢٢ وفي سيبويه ٢ : ٣٥.
- هموسا ٩ : ١٥٤ "اللسان : هرس".
- مرمريسِ ٦ : ١١٥ . المنصف ١ : ١٣ .
- عدسْ ٤ :٢٤ ، ٧٩ . المحتسب ٤ : ٩٤ واللسان : عدس .
- الأبارصا ٩ : ٢٣ . المنصف ٢ : ٢٣٢ والحيوان ٤ : ٣٠٠.
- بعيصي ٤ : ١١٥ . اللسان : حيص .
- تُقْضى ١ : ٢٥ - ٩ : ٣٣ سيبويه ٢ : ٣٠٠ .
- وغيظا ٣ : ١٣٦ . انظر الخزانة ٢ : ٤٧٠.
- مولعُ ٦ : ٦٣ والإنصاف ٢٣٣ .
- يلمعُ ٩ : ٤٨ "المقاييس والمجمل واللسان : لمع" .
- متتابعُ ١ : ٥٣ - ٥ : ٣٨ ، ٦ : ٣ ، ١٠ : ٤٠ ، ٤٤ - سيبويه ٢:

٨١ والمقتضب ٢ : ٢٧٠ والمنصف ٣ : ١٣٩ .

- دَعْدَعَا ٤ : ٣٤ - تهذيب الأزهري ١ : ٩٣ .

- لأسمعَا ٧ : ٢٩ الإنصاف ٥٩٣.

- مَنْ دعا ٧ : ٦٠ ، ٩ : ٢٤ ذكر ابن يعيش أنه من نوادر أبي زيد .

- بَلْقَعِ ٧ : ١٩ - ٩ : ١٦ الخزانة ٣ : ٥٨٥.

- ناعي ٣ : ١٣ والخصائص ٣ : ٣١ (اللسان : ذا) .

- أرباعِها ٤: ٥١ . سيبويه ٢ : ٣٦ .

- عارفُ ١ : ١١٨ و سيبويه ١ : ١٦١ ، ١٧٥.

- لمستعطفِ ١ : ٦٤ والمقتضب ٣ : ٣٤٦ .

- المدووفِ ١٠: ٨٠ والخصائص ١ : ٢٦١ والمنصف ١ : ٢٨٥ واللسان : دوف.

- خضفْ ٤ : ٥٨ الكامل ١٣١١ والأساس "خضف" .

- رواهقُه ٢ : ١٢٥ . و سيبويه ١ : ٩٦ .

- المذلّقِ ٦ : ٩٢ ميداني ٢ : ٢٧ .

- سلقِ ١٠ : ١٣ ؟.

- بباقِ ٢ : ١١ الإنصاف ٧٥ والمساعد ٤ : ١٦٩ .

- الطريقِ ١ : ١٢٩ والجُمَل ١٦٥ .

- ولا تشتاقُ ٩ : ٣٠ والمقتضب ٣ : ١٨١.

- محمَّقَه - معلّقَه ٤ : ١٤٣ وانظر إصلاح المنطق ١٨٩ والمنصف ٢ : ١٣٠.

- حقِّ ٥ : ٥٣ - المقتضب ٢ : ٢٥٨ - الكامل ٧٦٢ واللسان : ختم.

- شمالكِ ٨ : ٤٠ وجدته غير منسوب في أسرار العربية ٢٥٤ .

- دونَكا - يحمدونَكا ١ : ١١٧ والرجز في أمالي القالي ٢ : ٢٤٤ والمنصف ٢ :٢٣٢، والمقاييس واللسان والتاج "ميح".

- هواكَا ٣ : ٩٧ سيبويه ١ : ٩ والخصائص ١ : ٨٩ ....

- وجندلُ ١ : ١٢٢ سيبويه ١ : ١٥٨ والمقتضب ٣ : ٢٢ .

– أوائله ٦ : ٣١ سيبويه ٢ : ٣٣ والمقتضب ١ : ٣٥ .
– والعملُ ٧ : ٦٣ سيبويه ١ : ١٧ والمقتضب ٢ : ٣٢١ ، ٤٣١ والخصائص ٣ : ٢٤٧.
– المالُ ٣ : ٢٤ والبيت في الإيضاح الشعري ٤٠٤ والمعاني الكبير ٤٩٧ وصدره في عيون الأخبار ١ : ٢٣٩ .
– يفعلوا ، يتحولوا ١ : ٣٦ سيبويه ١ : ٤٤٦ والمحتسب ٢ : ٧٦ .
– مسؤول ٨ : ٣٢ ؟.
– مرْحلا ٥ : ١٠٤ ؟.
– الرجُلَهْ ٥: ٩٨ والمذكر والمؤنث للمبرد ٨٤ وإعراب ثلاثين سورة لابن خالويه ٤٤ .
والصحاح واللسان والتاج " رجل " .
– أولاً ٥ : ١٢٠ الخصائص ١ : ٢٠٩ ، ٢ : ٣١ ، ١٧٠ – المحتسب ١ : ١٨٨ .
– من عقل ٩ : ١٠٢ .
– السلاسل ٤ : ٨٥ ، اللسان : جوه .
– طائل ٥ : ٩٨ وفي الحيوان ٢ : ٢٨٥ واللسان : برذن .
– صقيل ٧ : ١٤٧ والإنصاف ١٥٤ .
– في العمل : مر ذكره في اللام المضمومة " والعمل " وهو في سيبويه .
– ابن حمال ٧ : ١٤٣ وانظر الكامل ٤٦٧ والإنصاف ١٢٩ .
– نعم وبالفعل ٥ : ٤٦ ؟.
– ولاعكل ٥ : ٤٧ ؟.
– بالرمال ٥ : ١٠٨ وهو في الخصائص ٢ : ١٥٣ والمنصف ٢ : ٥٩ وديوان الهذليين ٢ : ١٧٦ .
– ثم هلْ ٤ : ٣٢ ؟.
– هلَ هلْ ٤ : ٣٢ ؟.
– الجبلْ ٨ : ١٣٥ " اللسان : حمض ".

- الأجلْ ٦ : ٥٩ ، ٦٤ سيبويه ١ : ٩٩ ، المنصف ٢ : ٧١ .
- الحِجل - الرجلْ ٩ : ٧١ مجالس ثعلب ١١٨ والمنصف ١ : ١٦١ .
- فضالـه - تهالـه ٤ : ٧٢ . النـوادر ١٣ والمقتضـب ٣ : ١٦٨ والحماسة ١٦٢ ، ٢٤٠ ، بشرح المرزوقي واللسان : هول .
- الدّلى ١٠ : ١٠٨ سيبويه ٢ : ٥٦ .
- آهالها ٥ : ٧٣ . اللسان : بلا .
- كلْ ، مستعجلْ ، فلْ ، ينكلْ ٤ : ٧٢ اللسان : ويه .
- لاوَكلْ ٦ : ١١٩ ؟.
- حملْ ، الجبلْ ٩ : ٨٠ ؟.
- طامِ - خالْ ٩ : ٣٤ ؟.
- علقم ٣ : ٩٦ نقله البغدادي في شرح أبيات المغني ٦ : ٣١٧ عن تذكـرة الفارسـي وقـال الشـنقيطي : لم أعثر على قائلـه . الـدرر ١: ٣٧ - ٢: ٢١٦ .
- بهيمها ٩ : ١٣٠ - ١٠ : ١٢ اللسان : شعل .
- كريم ٨ : ٦٣ - ٩ : ٢٥ - ١٠ : ٤٢ أنشده محمد بن مسـلمة وهـو في مجالس ثعلب ١١٣ والخصائص ١ : ٣١٥ و ٢ : ١٩٥ .
- الحكـام و٣ : ١٣٢ أنشـده الكوفيـون وانظـر الخصـائص ٣ : ١٣٢ والمحتسب ١ : ٤٥ .
- ويكرما ٩ : ٨٩ ؟.
- الطخْم ١٠ : ٢٧ . اللسان : ظرف ، طخم .
- ينْدمِ ٤ : ٨ . السبع الطوال ٤٥ والخزانة ٣ : ٦٣١ واللسان : مهه .
- والتكـرم ٦ : ١١ سـيبويه ٢ : ٧٠ والإنصـاف ٣٥٠ والجُمـل ٢٥٤ واللسان : قرش .
- يد الكريم ٥ : ٨٤ - ١٠ : ٥٦ نسبه الجوهري (يدي) لبعـض بـني أسـد وانظر الحماسة ١٩٣ واللسان : يدي .
- سنام ٤ : ٢٥ . المقتضب ٤ : ١٣٢ .

- خضمّ ٤ : ٧٩ انظر المقاييس والصحاح واللسان بخخ ورفد . والخزانة ٣ : ١٠٣ .
- ديمومُ ٦ : ١٢٢ وسيبويه ٢ : ٣٢٥ والمخصص ١٠ ، ١١٦ .
- الطعيمُ ١٠ : ٣٥ ، ١٤٤ والنوادر ١٣٤ والمقتضب ١ : ٢١٧ .
- سُمّه ١ : ٢٤ – النوادر ١٦٦ والمقتضب : ١ ٢٢٩ .
- خضّما – قيّما ١ : ٣٠ ، ٦٠ ، الخصائص ٣ : ٢١٩ .
- طاسِما ٦ : ٢٩ وسيبويه ٢ : ٣١ والجُمل ٢٨٦ والمخصص ١٧ : ٤٩ .
- هلمّه ٤ : ٤٢ وسيبويه ٢ : ٢٧٩ والخصائص ٣ : ٣٦ .
- اسلمي ٦ : ١٣٥ / يادار سلمى في حماطان اسلمي / ؟ .
- البراجم ٣ : ١٩ .
- غنمْ – فقمْ – ولُمْ ٨ : ١١١ وإصلاح المنطق ٤٥١ والخصائص ٣ : ٢٢.
- وإيانا ٣ : ٧٥ ؟ الدرر ١ : ٤٠ .
- سودانا ٥ : ٦٣ – ٩ : ١٤٧ سيبويه ٢: ١٢ والمنصف ١ : ٣٦ – ٣ : ٧ .
- السمانا ٩ : ١٤١ (ضابط نحوي – المنصف ١ : ٩٨ ) .
- حقان ٨ : ٨٢ . سيبويه ١ : ٢٨١ ، ٢٨٣ والمحتسب ١: ٩ والمنصف ٣ : ١٢٨ والإنصاف ١٩٧ وغيرها .
- مني ٣ : ١٢٥ الحجّة لابن خالوية ٢٠٣ والخزانة ٢ : ٤٤٩ .
- ديوانا ، فلانا ، العينانا ، ظَبيانا ٣ : ١٢٩ – ٤ : ٦٧ ، ١٤٣ . النوادر : ١٥
- الجّنهْ – وأمهنّه ١ : ٤٤ . انظر الخصائص ٢ : ٧٣ .
- بَدْنَهْ – أَنَهْ ٣ : ٩٤ . الخزانة ٢ : ٣٨٩ .
- أمكنَهْ – هنَهْ – فمه ٣ : ١٣٨ – ٤ : ٦ – ٩ : ٨١ – ١٠ : ٤٢ ، ٤٣ المنصف ٢ : ١٥٦ ، والمحتسب ١ : ٢٧٧ .
- البطن – خُشنِ ١ : ٨٢ . المخصص ١٤ : ١٨ .
- قطني – بطني ٢ : ١٣١ ، ٣ : ١٢٥ ، مجالس ثعلب ١٨٩ ، والخصائص

١ : ٣٢ ، والمخصص ١٤ : ٦٢ .

- اللذين - المحملجين ٣ : ١٥٣ ؟ الدرر ١ : ٦٢ .

- الجبنّ ٦ : ١٢٠ ؟.

- سخنِ ١٠ : ٣٥ والمقتضب ١ : ٢١٨ " اللسان : خنجر" .

- حسنْ - عنْ ٨ : ٣٢ . والنوادر ١٠٣ - الخزانة ٣ : ٣٢٣ .

- ذات الحرينْ ٥ : ٥ : ؟

- غايتاها ١ : ٣ ، ٣ : ١٢٩ . الإنصاف ١٨ وغيره .

- الطّوى ٦ : ٣٩ وهو في الحجة للفارسي ٣ : ٢٠٩ .

دَلْوًا - غَدْوًا ٥ : ٨ - المقتضب ٣ : ٢٣٨ - ٤ : ١٥٣ والمنصف ١ : ٦٤ ، ٢ : ١٤٩ .

- ليهْ - سرباليه ٧ : ٤٤ ؟.

- للمَطيِّ ٢ : ١٠٢ ، ١٠٣ ، ٤ : ١٢٣ . سيبويه ١ : ٢٥٤ والمقتضب ٤ : ٣٦٢ .

- مزدَرى ١٠ : ٥٢ .

- وإنْ بكرتم بكرةً ٨ : ٧٨ ؟.

## * مراجع البحث *

منسوقة على الحروف

١ - المراجع المطبوعة :

- آداب الشافعي ومناقبه : عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي (تـ٣٢٧ هـ) تـح : عبد الغني عبد الخالق - دار الكتب العلمية - بيروت . ب ت.
- الإبانة عن معاني القراءات : مكي القيسي (تـ٤٣٧هـ) تح د. محيي الدين رمضان - دار المأمون للتراث - دمشق ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م.
- الإبدال : ابن السكيت «يعقوب» (تـ ٢٤٤ هـ) تح د. حسين محمد شرف مراجعة الأستاذ علي النجدي ناصف - القاهرة - مجمع اللغة العربية ١٩٧٨م.
- الإبدال : أبو الطيب اللغوي «عبد الواحد» (تـ ٣٥١ هـ ) تح. عز الدين التنوخي (تـ١٩٦٦) . دمشق - المجمع العلمي العربي . ١٩٦٠ م .
- إبراز المعاني من حرز الأماني : أبو شامة ، عبد الرحمن بن إسماعيل (تـ٦٦٥ هـ) القاهرة - ١٣٤٩ هـ .
- ابن الأنباري في كتابه الإنصاف في مسائل الخلاف د. محيي الدين توفيق إبراهيم . جامعة الموصل .
- ابن تيمية : محمد أبو زهرة (تـ ١٣٩٤ هـ) دار الفكر العربي - القاهرة ط ١٩٥٨/٢.
- ابن تيمية : د. محمد يوسف موسى - المؤسسة المصرية - أعلام العرب رقم ١٩٦٢/٥ .
- ابن جني النحوي : د. فاضل صالح السامرائي - بغداد ١٣٨٩ هـ - ١٩٦٩ م.
- ابن سناء الملك ومشكلة العقم والابتكار في الشعر العربي : د. عبد العزيز الأهواني - مكتبة الأنجلو - القاهرة ١٩٦٢ .
- ابن عساكر في ذكرى مرور تسعمائة عام على ولادته : وزارة التعليم العالي - دمشق ١٩٧٩ .

- ابن عصفور والتصريف : د. فخر الدين قباوة - دار الأصمعي - حلب ١٩٧١ .
- أبنية الصرف في كتاب سيبويه : د. خديجة الحديثي - مكتبة النهضة - بغداد ١٩٦٥ .
- أبو البركات بن الأنباري ودراساته النحوية - د. فاضل صالح السامرائي - بغداد ١٩٧٥ .
- أبو حامد الغزالي في الذكرى المئوية لميلاده - المجلس الأعلى للفنون والآداب - دمشق ١٩٦١ .
- أبو الحسين بن الطراوة وأثره في النحو : د. محمد إبراهيم البنا / ط. تونس ١٩٨٠ .
- أبو حنيفة / محمد أبو زهرة (تـ١٣٩٤ هـ) دار الفكر العربي ط ٣ ١٩٦٠ .
- أبو حيان النحوي : د. خديجة الحديثي - مكتبة النهضة - بغداد ١٩٦٦ .
- أبو زكريا الفراء ومذاهبه في النحو واللغة : د. أحمد مكي الأنصاري - المجلس الأعلى / القاهرة ١٩٦٢ .
- أبو عثمان المازني ومذاهبه في الصرف والنحو : رشيد عبد الرحمن العبيدي - بغداد ١٩٦٩ .
- أبو علي الفارسي : د. عبد الفتاح إسماعيل شلبي - مكتبة نهضة مصر - القاهرة ١٣٧٧ هـ .
- أبو اليمن تاج الدين زيد بن الحسن الكندي (تـ ٦١٣) : د. سامي مكي العاني وهلال ناجي / مطبعة المعارف - بغداد ١٩٧٧ .
- إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربع عشر : الشيخ أحمد الدمياطي (تـ ١١١٧ هـ) المطبعة العامرة ١٢٨٥ هـ .
- الإتقان في علوم القرآن : جلال الدين السيوطي (تـ ٩١١هـ) - المطبعة الأزهرية - القاهرة ١٣١٨ هـ .
- أثر القراءات في الأصوات في النحو العربي : د. عبد الصبور شاهين -

مكتبة الخانجي – القاهرة ١٩٨٧م .
– الإحكام في أصول الأحكام : سيف الدين الآمدي (تـ ٦٣١ هـ) دار الكتب الخديوية القاهرة ١٩١٤ .
– الإحكام في أصول الأحكام : ابن حزم الأندلسي (تـ٤٥٧هـ) تح محمد أحمد عبد العزيز – مكتبة عاطف – القاهرة ١٩٧٨ .
– إحياء النحو : إبراهيم مصطفى (تـ ١٩٦٢ م) : لجنة التأليف والترجمة والنشر – القاهرة ١٩٥٩.
– أخبار النحويين البصريين : أبو سعيد السيرافي (تـ ٣٦٨ هـ) تح : كرنكو – بيروت ١٩٣٩.
– الأخلاق عند الغزالي : د. زكي مبارك (تـ١٩٥٢م) القاهرة – ب ت .
– أدب الدول المتتابعة : د. عمر موسى باشا – دار الفكر الحديث – لبنان ١٩٦٧.
– الأدب في العصر الأيوبي : د. محمد زغلول سلام – دار المعارف بمصر ١٩٦٧.
– إدغام القراء: أبو سعيد السيرافي (تـ٣٦٨ هـ) تح محمد علي عبد الكريم الرديني دمشق ١٩٨٦م.
– ارتشاف الضَّرب من لسان العرب : أبو حيان الأندلسي (تـ ٧٤٥هـ) تح د. مصطفى أحمد النمّاس – مكتبة الخانجي – القاهرة ١٩٨٩م.
– إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب "معجم الأدباء" : ياقوت الحموي (تـ ٦٢٦هـ) نشره د. احمد فريد الرفاعي (ت١٩٥٦م) – القاهرة ب ت .
– إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول : محمد بن علي الشوكاني (تـ١٢٥٥ هـ) مطبعة السعادة بمصر ١٣٢٧ هـ .
– أساس البلاغة : الزمخشري (تـ٥٣٨هـ) تح عبد الرحيم محمود – القاهرة ١٩٥٣م.
– أسرار العربية: ابن الأنباري كمال الدين (تـ٥٧٧هـ) تح الشيخ محمد بهجة البيطار (تـ١٩٧٦م) ط. المجمع العلمي العربي بدمشق ١٩٥٧م.

- الأسلوبية والأسلوب : د. عبد السلام المسدي - الدار العربية للكتاب ١٩٨٢م.
- الإشارات والتنبيهات : ابن سينا (تـ٤٢٨هـ) بشرح نصير الدين الطوسي (تـ٦٧٢هـ) تح د. سليمان دنيا - دار المعارف بمصر ١٩٦٠.
- الأشباه والنظائر في النحو : جلال الدين السيوطي (تـ٩١١ هـ) مجموعة من المحققين ط مجمع اللغة العربية بدمشق ١٩٨٥ - ١٩٨٦ م.
- أشتات مجتمعات في اللغة والأدب : عباس محمود العقاد (تـ١٩٦٤م) دار المعارف بمصر ١٩٦٣.
- الاشتقاق : ابن دريد (تـ ٣٢١ هـ) تح عبد السلام هارون (تـ ١٩٨٨م) مؤسسة الخانجي - القاهرة ١٩٥٨م.
- الإصابة في تمييز الصحابة : ابن حجر (تـ ٨٥٢ هـ) ط مصر . مصورة .
- إصلاح غلط المحدّثين : الإمام الخطّابي (تـ٣٨٨ هـ) تح د. حاتم صالح الضامن نشره في مجلة المجمع العلمي العراقي ، المجلد ٣٥ .
- الأصمعيات : اختارها الأصمعي (تـ ٢١٦هـ) تح أحمد محمد شاكر (تـ١٩٥٨ م) وعبد السلام هارون (تـ١٩٨٨م) دار المعارف بمصر ١٩٥٥م.
- الأصول : د. تمام حسان - دار الثقافة - الدار البيضاء ١٩٨١م.
- أصول التفكير النحوي : د. علي أبو المكارم - الجامعة الليبية ١٩٧٣ .
- الأصول في النحو : ابن السراج (تـ٣١٦هـ) تح عبد الحسين الفتلي. مؤسسة الرسالة - بيروت ١٩٨٥م.
- أصول النحو العربي : د. محمد خير حلواني (تـ ) الناشر الأطلسي - الدار البيضاء ١٩٨٣.
- إعراب الحديث النبوي : أبو البقاء العكبري (تـ٦١٦ هـ) تح عبد الاله نبهان - ط ٢ - مجمع اللغة العربية بدمشق ١٩٨٦ .
- الأعرابيات : خليل مردم بك (تـ١٩٥٩م) ط . المجمع العلمي العربي ١٩٦٦م.

- الأعلام : خير الدين الزركلي (تـ ١٩٧٦م) دار العلم للملايين - بيروت ١٩٧٩.
- إعلام النبلاء بتاريخ حلب الشهباء: محمد راغب الطباخ (تـ ١٣٧٠ هـ) ط حلب ١٣٤٢ هـ.
- إغاثة الأمة بكشف الغمة : المقريزي أحمد بن علي (تـ ٨٤٥هـ) نشره د. محمد مصطفى زيادة وجمال الدين الشيال ط ٢ - القاهرة ١٩٥٧م .
- الأغاني : أبو الفرج الأصفهاني (تـ ٣٥٦ هـ) دار الكتب المصرية .
- الإغراب في جدل الإعراب : ابن الأنباري ، كمال الدين ( تـ ٥٧٧ هـ ) تح الأستاذ سعيد الأفغاني . الجامعة السورية ١٩٥٧ .
الاقتراح في أصول النحو : جلال الدين السيوطي (ت ٩١١ هـ ) تح د. أحمد محمد قاسم ط١ - القاهرة ١٩٧٦.
- اقتضاء الصراط المستقيم : ابن تيمية (تـ ٧٢٨ هـ) تح محمد حامد الفقي - دار المعرفة - بيروت . ب ت .
- إلى طه حسين في عيد ميلاده السبعين "فيه بحث بعنوان : فخر الدين الرازي" بقلم جورج قنواتي - دار المعارف بمصر ١٩٦٢ م.
- الأم : الإمام الشافعي (تـ ٢٠٤ هـ) ط كتاب الشعب - مصر ١٩٦٨م.
- أمالي ابن الشجري : ابن الشجري (تـ ٥٤٢ هـ) دار المعرفة - بيروت - مصورة عن طبعة الهند ١٣٤٩ هـ.
- الأمالي : أبو علي القالي (تـ ٣٥٦ هـ) دار الكتب المصرية .
- أمالي الزجاجي : أبو القاسم الزجاجي عبد الرحمن (تـ ٣٣٧هـ) تح عبد السلام هارون (تـ ١٩٨٨م) المؤسسة العربية - القاهرة ١٣٨٢هـ .
- الإمام أحمد بن علي الرازي الجصاص (تـ ٣٧٠ هـ) د. عجيل هاشم النشمي - دار القرآن الكريم - الكويت ١٩٨٠م.
- الإمتاع والمؤانسة : أبو حيان التوحيدي (تـ ٤٠٠ هـ تقريباً) تح أحمد أمين (تـ ١٩٥٤م) وأحمد الزين . لجنة التأليف والترجمة - القاهرة ١٩٥٣م.
- الأمثال : أبو عبيد القاسم بن سلام (تـ ٢٢٤هـ) تح د. عبد المجيد

قطامش. جامعة الملك عبد العزيز ١٩٨٠م.
- الأمثال : أبو عكرمة الضبي (تـ ٢٥٠ هـ) تح د. رمضان عبد التواب - ط - مجمع اللغة العربية بدمشق١٩٧٤م.
- الأمثال : أبو فيد مؤرج بن عمرو السدوسي (تـ ١٩٥ هـ) تح د. رمضان عبد التواب . مصر . وزارة الثقافة ١٩٧١ .
- أمثال الحديث : الحسن بن عبد الرحمن الرامَهُرمزِي (تـ ٣٦٠ هـ) تح أمة الكريم القرشية حيدر آباد - باكستان ١٩٦٨م.
- إملاء ما منَّ به الرحمن : أبو البقاء العكبري (تـ ٦١٦هـ) المطبعة الميمنية بمصر ١٣٢١هـ.
- إنباه الرواة على أنباه النحاة : القفطي علي بن يوسف (تـ٦٤٦هـ) تح محمد أبو الفضل إبراهيم - دار الكتب المصرية - القاهرة ١٩٥٠.
- الأنس الجليل بتاريخ القدس والخليل : القاضي مجير الدين الحنبلي (تـ ٩٢٨ هـ). دار الجيل - بيروت ١٩٧٣م.
- الأنساب : السمعاني (تـ٥٦٢ هـ) نشرة مصورة عن نشرة مرجليوت لمصور الأنساب مكتبة المثنى - بغداد ١٩٧٠م.
- الإنصاف في مسائل الخلاف : ابن الانباري كمال الدين (تـ٥٧٧ هـ) تح محمد محيي الدين عبد الحميد (تـ١٩٧٣م) - المكتبة التجارية - مصر - ط٤ ١٩٦١م.
- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك : ابن هشام الأنصاري (تـ٧٦١ هـ) تح محمد محيي الدين عبد الحميد (تـ١٩٧٣م).
- إيضاح الشعر للفارسي = شرح الأبيات المشكلة الإعراب.
- الإيضاح العضدي : أبو علي الفارسي (تـ ٣٧٧ هـ) تح د. حسن شاذلي فرهود مصر ١٩٦٩م.
- الإيضاح في علل النحو : أبو القاسم الزجاجي (تـ ٣٣٧ هـ) تح د. مازن المبارك دار العروبة - القاهرة ١٩٥٩م.
- إيضاح الوقف والابتدا في كتاب الله : أبو بكر محمد بن القاسم بن بشار

الأنباري (تـ ٣٢٨ هـ) تح د. محيي الدين عبد الرحمن رمضان – ط – مجمع اللغة العربية بدمشق ١٩٧١ م.
- البحر المحيط "تفسير أبي حيان" أبو حيان الاندلسي (تـ٧٤٥ هـ). الرياض. ب ت .
- البداية والنهاية : ابن كثير (تـ ٧٧٤ هـ) – مكتبة المعارف – بيروت . ب ت .
- البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع : محمد بن علي الشوكاني (تـ ١٢٥٠هـ) مطبعة السعادة بمصر ١٣٤٨هـ .
- برنامج ابن جابر الوادي آشي : محمد بن جابر الوادي آشي (تـ٧٤٩هـ): تح د. محمد الحبيب الهيلة – تونس ١٩٨١م.
- البرهان في علوم القرآن : الزركشي (تـ٧٩٤هـ) تح محمد أبو الفضل إبراهيم (تـ ) ط٢ دار المعرفة بيروت ١٩٧٢م.
- البصائر والذخائر : أبو حيان التوحيدي (تـ ٤٠٠ هـ تقريباً) تح د. ابراهيم الكيلاني دمشق – مكتبة أطلس ١٩٦٤م.
- البغداديات = انظر المسائل المشكلة .
- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة : جلال الدين السيوطي (تـ ٩١١ هـ) تح محمد أبو الفضل ابراهيم – القاهرة ١٩٦٤م.
- البلغة في تاريخ أئمة اللغة : مجد الدين الفيروز أبادى (تـ ٨١٧ هـ) تح محمد المصري وزارة الثقافة – دمشق ١٩٧٢ م.
- بلوغ الأماني في سيرة الإمام محمد بن الحسن الشيباني : محمد زاهد الكوثري (تـ١٣٧١ هـ) نشرها راتب حاكمي – حمص ١٩٦٩م.
- البيان في غريب إعراب القرآن : ابن الأنباري (تـ٥٧٧ هـ) تح د. طه عبد الحميد طه ومراجعة مصطفى السقا – وزارة الثقافة بمصر ١٩٦٩م.
- البيان والتبيين : الجاحظ (تـ٢٥٥ هـ) تح عبد السلام هارون . ط الخانجي – القاهرة ط٣ ١٩٦٨ .
- تأويل مختلف الحديث : ابن قتيبة (تـ ٢٧٦هـ) صححه وضبطه محمد زهري

النجار ، مكتبة الكليات الأزهرية ١٩٦٦م.
- تاج التراجم في طبقات الحنفية : ابن قطلوبغا (تـ٨٧٩هـ) مكتبة المثنى ببغداد ١٩٦٢م.
- تاج العروس من جواهر القاموس : السيد محمد المرتضى الحسيني الزَّبيدي (تـ١٢٠٥هـ) ط . الكويت .
- تاج اللغة وصحاح العربية : الجوهري (تـ٤٠٠ تقريباً) تح أحمد عبد الغفور عطار.
- تاريخ الأدب العربي : كارل بروكلمن (تـ ١٩٥٦/) ترجمة د. عبد الحليم النجار وآخرين دار المعارف بمصر ١٩٧٤ وما بعدها ...
- تاريخ بغداد : الخطيب البغدادي (تـ٤٦٣هـ) نشرة محمد أمين الخانجي – مصورة .
- تاريخ التشريع الإسلامي : الشيخ محمد الخضري بك (تـ١٩٢٧) ط ٧ – المكتبة التجارية – القاهرة ١٩٦٠م.
- تاريخ دولة آل سلجوق : عماد الدين الإصبهاني (تـ٥٩٧ هـ) اختصار الفتح بن علي البُنْداري الإصبهاني (تـ٦٤٣هـ)دار الآفاق الجديدة – بيروت – ط٢ ١٩٧٨.
- تاريخ العرب العام : سيديو (تـ١٨٧٥م) ترجمة عادل زعيتر (تـ١٩٥٧م) البابي الحلبي – القاهرة ١٩٦٩ .
- تاريخ القرآن : أبو عبد الله الزنجاني (تـ ١٣٦٠ هـ) بيروت – مؤسسة الأعلمي ط٣ / ١٩٦٩م.
- تاريخ القرآن : د. عبد الصبور شاهين – دار القلم ١٩٦٦م .
- التبصرة في القراءات : مكي القيسي (تـ٤٣٧ هـ) تح د. محيي الدين رمضان – منشورات معهد المخطوطات العربية بالكويت ١٩٨٥م.
- التبصرة والتذكرة : عبد الله بن علي بن إسحاق الصيمري (توفي في القرن الرابع) تح د. فتحي أحمد مصطفى علي الدين – جامعة أم القرى – دار الفكر بدمشق ١٩٨٢م.

- التبيين عن مذاهب النحويين : أبو البقاء العكبري (ت٦١٦هـ) تح د. عبد الرحمن العثيمين - دار الغرب الإسلامي - بيروت ١٩٨٦م.
- تبيين كذب المفتري : ابن عساكر (ت ٥٧١هـ) دار الكتاب - بيروت ١٩٧١م.
- تتمة المختصر في أخبار البشر - ابن الوردي (ت٧٤٩ هـ) - استانبول ١٢٨٦هـ . مصورة .
- تحصيل عين الذهب - الأعلم الشنتمري (ت٤٧٦ هـ) بذيل كتاب سيبويه ط. بولاق ١٣١٧ هـ .
- تذكرة النحاة : أبو حيان الأندلسي (ت٧٤٥هـ) تح د. عفيف عبد الرحمن - مؤسسة الرسالة - بيروت ١٩٨٦م.
- التراث والتجديد : د. حسن حنفي - بيروت ١٩٨١ م.
- تراجم رجال القرنين السادس والسابع المعروف بالذيل على الروضتين :
أبو شامة المقدسي (ت٦٦٥ هـ) بتصحيح عزة العطار الحسيني - دار الجيل - بيروت ١٩٧٤م.
- ترويح القلوب في ذكر الملوك بني أيوب : المرتضى الزَبيدي (ت١٢٠٥هـ) تح د. صلاح الدين المنجد - - مجمع اللغة العربية بدمشق ١٩٧١م.
- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد : ابن مالك (ت٦٧٢ هـ) تح د. محمد كامل بركات وزارة الثقافة - القاهرة ١٩٦٨م.
- التصريف الملوكي : ابن جني (ت٣٩٢ هـ) تصحيح محمد سعيد النعسان - تعليق أحمد الخانجي ومحيي الدين الجراح - ط٢ ١٩٧٠ م.
- التصوف الإسلامي وأثره في الأدب والأخلاق : د. زكي مبارك (ت١٩٥٢م) ط٢ - مصر ١٩٥٤م.
- تطور الدرس النحوي : د. حسن عون - معهد البحوث والدراسات العربية - القاهرة ١٩٧٠م.
- التعريفات : علي بن محمد الجرجاني (ت٨١٦هـ) المطبعة الحميدية بمصر ١٣٢١ هـ.

- التعليقات والنوادر أبو هارون بن زكريا الهَجَري (توفي في القرن الثالث) – تح د. حمود عبد الأمير الحمادي – دار الرشيد – بغداد ١٩٨٠م.
- تفسير ابن الجوزي (تـ٥٧١هـ) = زاد المسير .
- تفسير أرجوزة أبي نواس : ابن جني (تـ ٣٩٢ هـ) تح الشيخ محمد بهجة الأثري . مجمع اللغة العربية . دمشق .
- تفسير القرطبي (تـ٦٧١) = الجامع لاحكام القرآن .
- التفسير الكبير : فخر الدين الرازي (تـ٦٠٦ هـ) المطبعة البهية بمصر ب ت .
- التفكير فريضة إسلامية : عباس محمود العقاد (تـ١٩٦٤م) ط١ – دار القلم . ب ت.
- التقريب لحدّ المنطق : ابن حزم الأندلسي (تـ ٤٥٧ هـ) تح د. إحسان عباس .
- تقويم الفكر النحوي : د. علي أبو المكارم – دار الثقافة – بيروت ب ت.
- التكملة "وهي الجزء الثاني من الإيضاح العضدي" أبو علي الفارسي (تـ٣٧٧ هـ) تح د. حسن شاذلي فرهود – عمادة شؤون المكتبات – الرياض ١٩٨١م.
- تكملة المعاجم العربية : دوزي (تـ١٨٨٣م) ترجم منه إلى العربية إلى نهاية حرف الزاي – ترجمة د. محمد سليم النعيمي (تـ ) بغداد ١٩٧٨ – ١٩٨٢م.
- التكملة لوفيات النقلة : زكي الدين عبد العظيم المنذري (تـ٦٥٦ هـ) تح د. بشار عواد معروف – مؤسسة الرسالة ط٢ ، ١٩٨١م.
- تلبيس إبليس = نقد العلم والعلماء.
- تمهيد لتاريخ الفلسفة الإسلامية : مصطفى عبد الرازق (ــ١٩٤٦م) القاهرة ١٩٤٤.
- تيسير العربية بين القديم والحديث : د. عبد الكريم خليفة – مجمع اللغة الأردني ١٩٨٦م.

- التيسير في القراءات : أبو عمرو الداني (تـ٤٤٤ هـ) عني بتصحيحه أوتوبرتزل - استانبول مطبعة الدولة ١٩٣٠ - جمعية المستشرقين الألمان.
- تيسير الوصول إلى جامع الأصول : ابن الديبع الشيباني (تـ٩٤٤ هـ) عُني به محمد حامد الفقي - المطبعة السلفية بمصر ١٣٤٦هـ .
- الجامع لأحكام القرآن : القرطبي محمد بن أحمد (تـ٦٧١ هـ)مصورة عن طبعة دار الكتب المصرية - القاهرة ١٩٦٦م.
-جامع الدروس العربية : الشيخ مصطفى الغلاييني (تـ ١٩٤٤ م) ط٧ - صيدا ١٩٥٣.
- الجامع الصغير = مختصر شرح الجامع الصغير.
- الجمل في النحو : أبو القاسم الزجاجي (تـ٣٣٧ هـ) تح ابن أبي شنب (تـ١٣٤٧ هـ) ط٢ - باريس ١٩٥٧م.
- جمهرة اللغة : ابن دريد (تـ٣٢١هـ) ط دائرة المعارف العثمانية - حيدر آباد - مصورة.
- الجنى الداني في حروف المعاني : الحسن بن قاسم المرادي (تـ٧٤٩ هـ) : تح د. فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل - المكتبة العربية - حلب ١٩٧٣م.
- الجيم : أبو عمرو الشيباني (توفي نحو ٢١٠ هـ) تح إبراهيم الأبياري ومراجعة محمد خلف الله أحمد - - مجمع اللغة العربية - القاهرة ١٩٧٤م.
- حاشية الشهاب الخفاجي على تفسير البيضاوي = عناية القاضي .
- حاشية العطار على شرح مقولات السجاعي : حسن العطار (تـ ١٨٣٤ م) المطبعة الشرقيّة - القاهرة ١٣٠٦ هـ .
- حاشية على شرح بانت سعاد : عبد القادر البغدادي (تـ١٠٩٣ هـ) تح نظيف محرم خواجة - دار فرانز شتاينر بفيسبادن.
- الحجة في القراءات : ابن خالويه (تـ٣٧٠ هـ) تح د. عبد العال سالم مكرم دار الشروق بيروت ١٩٧١م.

- الحجة للقراء السبعة : أبو علي الفارسي (تـ٣٧٧ هـ) تح بدر الدين قهوجي وبشير جويجاتي - دار المأمون للتراث - دمشق ١٩٨٤م.
- الحديث النبوي في النحو العربي : د. محمود فجال - نادي أبها الأدبي - أبها ١٩٨٤ .
- الحروب الصليبية - ارنست باركر - ترجمة د. السيد الباز العريني - دار النهضة بيروت ١٩٦٧م.
- الحروب الصليبية وأثرها في الأدب العربي : محمد سيد كيلاني - مصر ١٩٤٩م.
- حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة - جلال الدين السيوطي (تـ٩١١ هـ) : تح محمد أبو الفضل ابراهيم (تـ ) ط١ ١٩٦٧م.
- الحلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل : ابن السيد البطليوسي (تـ ٥٢١ هـ) تح سعيد عبد الكريم سعودي - وزارة الثقافة - بغداد ١٩٨٠م.
- الحلل في شرح أبيات الجمل : ابن السيد البطليوسي (تـ٥٢١ هـ) تح د. مصطفى إمام ط١ - مصر ١٩٧٩م.
- الحماسة : أبو تمام (تـ٢٣١هـ) تح د. عبد الله بن عبد الرحيم عسيلان - جامعة محمد بن سعود ١٩٨١م.
- الحياة العقلية في عصر الحروب الصليبية : د. أحمد أحمد بدوي - مكتبة النهضة -- القاهرة .
- الحيدة : عبد العزيز الكناني (تـ ٢٤٠هـ) تح د. جميل صليبا (تـ١٩٧٦م). ط المجمع العلمي العربي بدمشق ١٩٦٤م.
- الحيوان : الجاحظ (تـ٢٥٥ هـ) تح عبد السلام هارون (تـ ١٩٨٨م) ط البابي الحلبي ١٩٤٥م.
- خريدة القصر : عماد الدين الإصبهاني (تـ٥٩٧ هـ) قسم شعراء الشام - تح د. شكري فيصل (تـ١٩٨٥) المجمع العلمي العربي بدمشق ما بين ١٩٥٥ و ١٩٦٨م.
- خزانة الأدب : عبد القادر البغدادي (تـ ١٠٩٣ هـ) ط بولاق.

- خزانة الأدب : عبد القادر البغدادي (تـ ١٠٩٣ هـ) تح عبد السلام هارون.
- الخصائص : ابن جني (تـ٣٩٢ هـ) تح محمد علي النجار (تـ ) دار الكتب المصرية ١٩٥٢م.
- خطط الشام: محمد كرد علي (تـ١٩٥٣م) - بيروت ١٩٦٩م.
- الخلاف النحوي بين البصريين والكوفيين : د. محمد خير حلواني (تـ ) دار القلم حلب ١٩٧٤م.
- دائرة المعارف الإسلامية : (طبعة كتاب الشعب بمصر) إعداد وتحرير إبراهيم زكي خورشيد وأحمد الشنتناوي ود. عبد الحميد يونس ١٩٦٨م وما بعدها .
- دراسات في العربية وتاريخها : محمد الخضر حسين (تـ١٩٥٨م) - دمشق ١٩٦٠م.
- دراسات في فلسفة النحو والصرف واللغة والرسم : د. مصطفى جواد (تـ١٩٦٩م) - بغداد ١٩٦٨م.
- دراسات في اللغة والنحو العربي : حسن عون - معهد البحوث والدراسات العربية القاهرة ١٩٦٩م.
- الدر المصون في علوم المكنون : السمين الحلبي (تـ ٧٥٦ هـ) تح د. أحمد محمد الخراط - دار القلم - دمشق ١٩٨٦م.
- الدر المنثور في التفسير بالمأثور : جلال الدين السيوطي (تـ ٩١١هـ) دار الفكر • بيروت ١٩٨٣م.
- الدرر اللوامع على همع الهوامع : أحمد الشنقيطي (تـ ١٣٣١هـ) دار المعرفة بيروت ب ت .
- الدرّة الفاخرة في الأمثال السائرة : حمزة الاصفهاني (تـ ٣٥١ هـ) تح عبد المجيد قطامش - دار المعارف بمصر ١٩٧١م.
- الدفاع عن القرآن ضد النحويين والمستشرقين : د. أحمد مكي الأنصاري دار المعارف بمصر ١٩٧٣م.

- دقائق التصريف : القاسم بن محمد بن سعيد المؤدب (توفي في القرن الرابع الهجري) تح د. أحمد ناجي القيسي ود. حسين تورال ود. حاتم صالح الضامن ط. المجمع العلمي العراقي ١٩٨٧م.
- دلائل الإعجاز : عبد القاهر الجرجاني (تـ ٤٧١ هـ) د. تح د. محمد رضوان الداية ود. فايز الداية - دار قتيبة - دمشق ١٩٨٣م.
- ديوان ابن الدمينة (تـ نحو ١٨٠هـ) صنعة ثعلب (تـ٢٩١ هـ) ومحمد بن حبيب (تـ٢٤٥هـ) تح أحمد راتب النفاخ تـ ١٩٩٢ - دار العروبة - القاهرة ١٣٧٩ هـ.
- ديوان أبيّ بن مقبل : (تـ بعد ٢٣١ هـ) تح د. عزة حسن - وزارة الثقافة - دمشق ١٩٦٢.
- ديوان ابن الرومي : علي بن العباس الرومي (تـ٢٨٣ هـ) تح د. حسين نصار - القاهرة - الهيئة العامة ١٩٧٣ - ١٩٨١م .
- ديوان أبي تمام (تـ ٢٣١ هـ) بشرح التبريزي (تـ٥٠٢) تح محمد عبده عزام - دار المعارف بمصر ١٩٦٤م.
- ديوان أبي نواس (تـ١٩٨ هـ) تح أحمد عبد المجيد الغزالي - مطبعة مصر - القاهرة ١٩٥٣م.
- ديوان الأدب : إسحاق بن ابراهيم الفارابي (تـ٣٥٠ هـ) تح د. أحمد مختار عمر ومراجعة د. ابراهيم أنيس (تـ ) المجمع اللغة العربية بالقاهرة ١٩٧٨م.
- ديوان الأعشى (تـ٧ هـ) شرح وتعليق د. محمد محمد حسين - مكتبة الآداب بالجماميز - مصر . ب ت .
- ديوان امرئ القيس (تـ ٨٠ ق هـ) تح محمد أبو الفضل ابراهيم (تـ ) دار المعارف بمصر ١٩٥٨م.
- ديوان أمية بن أبي الصلت (تـ٥ هـ) تح د. عبد الحفيظ السطلي - المطبعة التعاونية دمشق ١٩٧٤م.
- ديوان أوس بن حجر (تـ٢ ق.هـ) تح د. محمد يوسف نجم - دار صادر -

بيروت ١٩٦٠م.
- ديوان جِران العَوْد النميري (تـ ؟) دار الكتب المصرية ١٩٣١م.
- ديوان جرير (تـ١١٠هـ) : شرحه محمد بن حبيب (تـ٢٤٥ هـ) تح د. نعمان محمد أمين طه - دار المعارف بمصر ١٩٦٩م.
- ديوان جميل بثينة (تـ٨٢ هـ) جمع وتحقيق وشرح د. حسن نصار - مكتبة مصر القاهرة ١٩٦٧م.
- ديوان حسان بن ثابت (تـ ٥٤هـ) شرحه عبد الرحمن البرقوقي (تـ١٩٤٤م) - دار الأدندلس - بيروت ١٩٦٦م.
- ديوان ذي الرمة (تـ١١٧ هـ) : شرحه أحمد بن حاتم الباهلي (تـ٢٣١هـ). تح د. عبد القدوس أبو صالح - مجمع اللغة العربية بدمشق ١٩٧٢م.
- ديوان الراعي النميري (تـ٩٠هـ) : جمعه وحققه راينهرت فايبرت - نشر فيسبادن - بيروت ١٩٨٠م.
- ديوان زهير بن أبي سلمى (تـ ١٣ق.هـ) شرحه أبو العباس ثعلب (تـ٢٩١هـ) الدار القومية - القاهرة ١٩٦٤م.
- ديوان سُحيم (نحو ٤٠هـ) تح عبد العزيز الميمني (تـ١٩٧٨م) دار الكتب المصرية ١٩٥٠م.
- ديوان الصّمة بن عبد الله (تـ نحو ٩٥هـ) : جمعه وحققه د. عبد العزيز محمد الفيصل / النادي الأدبي - الرياض ١٩٨١م.
- ديوان الطفيل الغنوي (تـ نحو ١٣ ق.هـ) : تح محمد عبد القادر أحمد - دار الكتاب الجديد - بيروت ١٩٦٨م.
- ديوان عَبيد بن الأبرص (تـ نحو ٢٥ ق.هـ) : تح د. حسين نصار - ط البابي الحلبي بمصر ١٩٥٧م.
- ديوان عبيد الله بن قيس الرقيات (تـ نحو ٨٥هـ) : تح د. محمد يوسف نجم - دار صادر بيروت ١٩٥٨م.
- ديوان العجاج (تـ٩٠هـ) : بشرح الأصمعي عبد الملك بن قريب (تـ٢١٦هـ) تح د. عبد الحفيظ السطلي - المطبعة التعاونية - دمشق

١٩٧١م.
- ديوان علقمة الفحل (تـ نحو ٢٠ ق.هـ) شرحه الأعلم الشنتمري (تـ٤٧٦ هـ) تح لطفي الصقال (تـ ) ودرية الخطيب - وراجعه د. فخر الدين قباوة - دار الكتاب العربي - حلب ١٩٦٩م.
- ديوان عمر بن أبي ربيعة (تـ٩٣ هـ) تح محمد محيي الدين عبد الحميد (تـ١٩٧٣م) المكتبة التجارية - القاهرة ١٩٦٥م.
- ديوان عنترة بن شداد (تـ نحو ٢٢ق.هـ) : شرح وتحقيق عبد المنعم عبد الرؤوف شلبي وإبراهيم الأبياري - المكتبة التجارية - القاهرة - ب ت.
- ديوان الفرزدق (تـ١١٠ هـ) : دار صادر بيروت ١٩٦٦م .
- ديوان كثير عزة (تـ١٠٥هـ) : تح د. إحسان عباس - دار الثقافة - بيروت ١٩٧١م.
- ديوان كعب بن زهير (تـ٢٦ هـ) صنعة السكري (تـ ٢٧٥هـ) - الدار القومية - القاهرة ١٩٦٥م.
- ديوان لبيد (تـ٤١هـ) (شرح الديوان للطوسي) : تح د. إحسان عباس الكويت ١٩٨٤م.
- ديوان المتنبي ( تـ ٣٥٤ هـ) : شرحه عبد الرحمن البرقوقي (تـ١٩٤٤م) المكتبة التجارية - القاهرة - ب ت .
- ديوان مجنون ليلى (تـ٦٨ هـ) : جمع وتحقيق عبد الستار أحمد فراج (تـ ) مكتبة مصر - القاهرة ب ت .
- ديوان النابغة الذبياني (تـ نحو ١٨ ق. هـ) : شرحه ابن السكيت (تـ ٢٤٤هـ) تح د. شكري فيصل (تـ١٩٨٥م) - دار الفكر - دمشق ١٩٦٨م.
- ديوان النابغة الذبياني : تح محمد أبو الفضل ابراهيم (تـ ) دار المعارف بمصر ١٩٧٧م.
- ديوان الهذليين : الدار القومية للطباعة والنشر - القاهرة ١٩٦٥م.
- الرازي مفسراً : د. محسن عبد الحميد - دار الحرية - بغداد ١٩٧٤م.

- رحلة ابن جبير : ابن جبير (تـ ٦١٤هـ) دار التحرير - القاهرة ١٩٦٨م.
- الرد على المنطقيين : ابن تيمية (تـ٧٢٨هـ) قدم له السيد سليمان الندوي - بمباي ١٩٤٩ .
- الرد على النحاة : ابن مضاء القرطبي (تـ ٥٩٢ هـ ) تح د.شوقي ضيف - لجنة التأليف والترجمة والنشر . القاهرة ١٩٤٧م .
- الرسالة : الإمام الشافعي (تـ٢٠٤هـ) تح وشرح أحمد محمد شاكر (تـ١٩٥٨م) ط١ القاهرة ١٩٤٠م.
- رسالة الغفران : أبو العلاء المعري (تـ٤٤٩هـ) تح د. عائشة عبد الرحمن (بنت الشاطئ) دار المعارف بمصر ١٩٦٩م.
- رسالة الملائكة : أبو العلاء المعري (تـ ٤٤٩هـ) تح لجنة من العلماء - تقديم محمد سليم الجندي (تـ١٩٥٥م) بيروت ب ت .
- الرماني النحوي (تـ٣٨٤ هـ) : د. مازن المبارك ط. جامعة دمشق ١٩٦٣م.
- الروضتين في أخبار الدولتين : أبو شامة المقدسي (تـ ٦٦٥ هـ) - مطبعة وادي النيل بالقاهرة ١٢٨٧ ط مصورة في دار الجيل - بيروت ١٩٧٤م.
- زاد المسير في علم التفسير : ابن الجوزي (تـ٥٩٧ هـ) - المكتب الإسلامي دمشق ١٩٦٤م.
- الزاهر في معاني كلمات الناس : أبو بكر محمد بن القاسم الأنباري (تـ٣٢٨هـ): تح د. حاتم صالح الضامن - وزارة الثقافة - بغداد ١٩٧٩م.
- الزجاجي (تـ٣٣٧هـ) : حياته وآثاره ومذهبه النحوي : د. مازن المبارك - دمشق ١٩٦٠م.
-الزمخشري لغوياً ومفسراً (تـ٥٣٨هـ) : مرتضى آية الله زاده الشيرازي - دار الثقافة - القاهرة ١٩٧٧م.
- الزينة في الكلمات الإسلامية العربية : أبو حاتم الرازي أحمد بن حمدان

(تـ٣٢٢هـ) تح حسين بن فيض ا لله الهمداني – القاهرة ١٩٥٧م.
– السبعة : ابن مجاهد (تـ٣٢٤هـ) : تحد. شوقي ضيف – دار المعارف بمصر ١٩٧٢م.
– سر صناعة الإعراب : ابن جني (تـ ٣٩٢هـ) تح د. حسن هنداوي – دار القلم – دمشق ١٩٨٥ .
– سفر السعادة وسفير الإفادة : علم الدين السخاوي (تـ٦٤٣هـ) تح د. محمد أحمد الدالي – ط. مجمع اللغة العربية بدمشق ١٩٨٣م.
– سنن ابن ماجة (تـ ٢٧٥ هـ) تح محمد فؤاد عبد الباقي ( ت ) دار إحياء التراث العربي ١٩٧٥ .
– سنن أبي داود (تـ ٢٧٥ هـ ) : إعداد وتعليق عزة عبيد الدعاس وعادل السيد – دار الحديث – حمص ١٩٧٤م.
– سنن الترمذي (تـ٢٧٩هـ) : بعناية عزة عبيد الدعاس – حمص .
– سيبويه امام النحاة (تـ١٨٠هـ تقريباً ) : علي النجدي ناصف (تـ ) مطبعة لجنة البيان العربي – القاهرة ١٩٥٣م.
– سِير أعلام النبلاء : الحافظ الذهبي (تـ ٧٤٨هـ) ج ٢٣ تح د. بشار عواد معروف ومحيي هلال السرحان – مؤسسة الرسالة – بيروت ١٩٨٥م.
– السير الحثيث إلى الاستشهاد بالحديث في النحو العربي : د. محمود فجال نادي أبها الأدبي – أبها ١٩٨٦م.
– السيرافي النحوي في ضوء شرحه لكتاب سيبويه : د. عبد المنعم فائز – دار الفكر دمشق ١٩٨٣م.
– السيوطي النحوي (تـ ٩١١هـ) : د. عدنان محمد سلمان – بغداد ١٩٧٦م.
– شذرات الذهب : عبد الحي بن العماد الحنبلي (تـ ١٠٨٩هـ) : دار المسيرة – بيروت ١٩٧٩م.
– شرح أبنية سيبويه : ابن الدهان النحوي (تـ ٥٦٩هـ) تح د. حسن شاذلي فرهود – دار العلوم للطباعة – الرياض ١٩٨٧م.

- شرح الأبيات المشكلة الإعراب المسمى إيضاح الشعر : أبو علي الفارسي (تـ ٣٧٧هـ) تح د. حسن هنداوي - دار القلم - دمشق ١٩٨٧م.
- شرح أبيات مغني اللبيب : عبد القادر البغدادي (تـ ١٠٩٣هـ) تح عبد العزيز رباح وأحمد يوسف دقاق - دار المأمون للتراث - دمشق ١٩٨١م.
- شرح أشعار الهذليين : أبو سعيد السكري (تـ ٢٧٥هـ) تح عبد الستار أحمد فراج (تـ ) وراجعه محمود محمد شاكر - دار العروبة - القاهرة . ب ت .
- شرح جمل الزجاجي (الشرح الكبير) : ابن عصفور الإشبيلي (تـ٦٦٩هـ) تح د. صاحب أبو جناح - وزارة الأوقاف - بغداد ١٩٨٠م.
- شرح جمل الزجاجي : ابن هشام الأنصاري (تـ٧٦١هـ) تح د. علي محسن عيسى مال الله - عالم الكتب - بيروت ١٩٨٥م.
- شرح حماسة أبي تمام : المرزوقي (تـ ٤٢١هـ) نشره أحمد أمين (تـ١٩٥٤م) وعبد السلام هارون (تـ١٩٨٨) لجنة التأليف ط٢ ١٩٦٧م.
- شرح الرضي على الكافية : الرضي الاستراباذي (تـ٦٨٨هـ) تح د. حسن يوسف عمر - جامعة قاريونس - ليبيا ١٩٨٧م.
- شرح شافية ابن الحاجب : الرضي الاستراباذي (تـ ٦٨٨هـ) تح محمد نور الحسن ومحمد الزفزاف ومحمد محيي الدين عبد الحميد (تـ١٩٧٣م) - القاهرة ب ت .
- شرح الشواهد الكبرى (المقاصد النحوية) : العيني (تـ٨٥٥هـ) بهامش خزانة الأدب ط . بولاق ١٣٤٧هـ.
- شرح القصائد التسع الشهورات : أبو جعفر النحاس (تـ٣٣٨هـ) تح أحمد خطاب - وزارة الإعلام - بغداد ١٩٧٣م.
- شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات : أبو بكر الأنباري (تـ ٣٢٨هـ) تح عبد السلام هارون (تـ١٩٨٨م) - دار المعارف بمصر ١٩٦٣م.
- شرح الكافية الشافية : ابن مالك (تـ٦٧٢هـ) تح د. عبد المنعم أحمد

هريدي -- جامعة أم القرى - مركز البحث العلمي - دار المأمون للتراث في دمشق ١٩٨٢م.
- شرح اللمع : ابن برهان العكبري (تـ٤٥٦هـ) د. فائز فارس - الكويت ١٩٨٤م.
- شرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف : أبو أحمد العسكري (تـ ٣٨٢هـ) تح عبد العزيز أحمد ط. البابي الحلبي - القاهرة ١٩٦٣م. والكتاب نفسه بتحقيق د. محمد يوسف (تـ ١٩٧٨م) ومراجعة الأستاذ أحمد راتب النفاخ - ط. مجمع اللغة العربية بدمشق ١٩٨١م ج١ فقط.
- شرح المفصل : اين يعيش (تـ٦٤٣هـ) دار الطباعة المنيرية - مصر ب ت .
- شرح المفضليات : أبو القاسم محمد بن القاسم بن بشار الأنباري (تـ٣٢٨هـ) تح كارلوس يعقوب لايل - مصورة في مكتبة المثنى عن طبعة الآباء اليسوعيين ببيروت ١٩٢٠م.
- شرح مُلْحة الإعراب : الحريري أبو القاسم (تـ٥١٦هـ) المطبعة الميمنية بمصر ١٣١٨هـ.
- شرح الملوكي في التصريف : ابن يعيش (تـ٦٤٣هـ) تح د. فخر الدين قباوة حلب ١٩٧٣م.
- شرح المواقف : السيد الشريف الجرجاني علي بن محمد (تـ ٨١٤هـ) ومعه حاشية عبد الحكيم السيالكوتي (تـ١٠٦٧ هـ) وحسن جلبي (تـ ) دار الطباعة العامرة .
- شرح الهاشميات : محمد محمود الرافعي - شركة التمدن بمصر ب ت .
- الشروط وعلوم الصكوك : أبو نصر السمرقندي (تـ ٥٥٠ هـ) تح محمد جاسم الحديثي - وزارة الثقافة : بغداد ١٩٨٧ .
- الشعر والشعراء : ابن قتيبة (تـ ٢٧٦ هـ) دار الثقافة - لبنان ١٩٦٤م.
- شعر ابن أحمر الباهلي (تـ نحو ٦٥ هـ) : تح د. حسين عطوان ط. مجمع اللغة العربية بدمشق ب ت .
- شعر ابن مفرغ الحميري (تـ ٦٩هـ) : جمع وتقديم د. داود سلوم - بغداد

١٩٦٨م.

- شعر ابن ميادة (تـ ١٤٩ هـ) : جمع وتحقيق د. حنا جميل حداد - راجعه الأستاذ قدري الحكيم - مجمع اللغة العربية بدمشق ١٩٨٢م.
- شعر أبي حيّة النميري (تـ ١٦٠هـ) : تح د. يحيى الجبوري - وزارة الثقافة - دمشق ١٩٧٥م.
- شعر الأخطل (تـ ٩٠هـ) : صنعة السكري (تـ٢٧٥هـ) تح د. فخر الدين قباوة - دار الآفاق - بيروت ١٩٧٩م.
- شعر البَعيث المجاشعي (تـ١٣٤هـ) : تح د. ناصر رشيد محمد حسين - مجلة كلية الآداب - جامعة البصرة - العدد ١٤ سنة ١٩٧٩م.
- شعر الحارث بن خالد المخزومي (تـ ٨٥هـ) : تح د. يحي الجبوري - مكتبة الأندلس بغداد ١٩٧٢م.
- شعر ربيعة الرقي (تـ١٩٨هـ) : صنعة زكي ذاكر العاني - وزارة الثقافة - دمشق ١٩٨٠.
- شعر زهير بن أبي سلمى (تـ١٣ ق. هـ) صنعة الأعلم الشنتمري (تـ٤٧٦ هـ) تح د. فخر الدين قباوة - المكتبة العربية - حلب ١٩٧٠م.
- شعر عبد الله بن الزِّبعري (تـ ١٥ هـ تقريباً ) : تح د. يحيى الجبوري - مؤسسة الرسالة دمشق - بيروت ١٩٨١م.
- شعر الكميت بن زيد (تـ ١٢٦هـ) جمع وتقديم د. داود سلوم - مكتبة الأندلس - بغداد ١٩٦٩م.
- شعر المخبّل السعدي (مخضرم؟) : تح د. حاتم صالح الضامن - مجلة المورد م ٢ - ١٤.
- شعر نصيب بن رباح (تـ ١٠٨هـ) جمع وتقديم د. داود سلوم - بغداد ١٩٦٨م.
- شعراء أمويون : د. نوري حمودي القيسي - بغداد ١٩٧٦ - ١٩٨٢م.
- الشفاء : ابن سينا (تـ٤٢٨هـ) :

المنطق : المدخل : تح الأب قنواتي ومحمد الخضري وفؤاد الأهواني المطبعة

الأميرية -- القاهرة ١٩٥٣م.
المنطق : القياس : تح سعيد زايد – الهيئة العامة – القاهرة ١٩٦٤م.
– الشوارد في اللغة : الصاغاني (تـ ٦٥٠هـ) تح د. عدنان عبد الرحمن الدوري – المجمع العلمي العراقي ١٩٨٣م.
– شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح : ابن مالك (تـ٦٧٢هـ) تحقيق د. طه محسن – وزارة الأوقاف – بغداد ١٩٨٥م.
وأيضاً طبعة محمد فؤاد عبد الباقي – دار العروبة – القاهرة ١٩٥٧م.
– شواهد الشعر في كتاب سيبويه : د. خالد عبد الكريم جمعة – دار العروبة – الكويت ١٩٨٠م.
– الصاحبي في فقه اللغة : ابن فارس (تـ٣٩٥هـ) تح السيد أحمد صقر (تـ ) القاهرة ١٩٧٧م.
– الصحاح = تاج اللغة .
– صحيح البخاري : محمد بن إسماعيل البخارى (تـ٢٥٦هـ) المطبعة الميمنية – بمصر ١٣٠٩هـ.
– صحيح مسلم : مسلم بن الحجاج (تـ ٢٦١هـ) دار الطباعة العامرة ١٣٢٩هـ. استانبول.
– ضرائر الشعر : ابن عصفور الإشبيلي (تـ٦٦٩ هـ) تح السيد إبراهيم محمد ط١ – دار الأندلس ١٩٨٠م.
– الضرائر : محمود شكري الآلوسي (تـ١٣٤٢هـ) : دار البيان بغداد ودار صعب بيروت / ب ت .
– طبقات الأصوليين = الفتح المبين .
– طبقات الشافعية : ابن قاضي شهبة (تـ ٨٥١هـ) صححه وعلق عليه الدكتور الحافظ عبد العليم خان – حيدر آباد – الدكن ١٩٧٩م.
– طبقات الشافعية : عبد الرحيم الإسنوي (تـ ٧٧٢ هـ) تح عبد الله الجبوري – وزارة الأوقاف – بغداد ١٣٩١ .
– طبقات الشافعية الكبرى : تاج الدين السبكي (تـ٧٧١هـ) المطبعة الحسينية

بالقاهرة ١٣٢٤هـ.
- طبقات فحول الشعراء : محمد بن سلاّم الجمحي (تـ٢٣١هـ) تح محمود شاكر - مطبعة المدني - القاهرة ١٩٧٣.
- طبقات المفسرين : محمد بن علي الداودي (تـ٩٤٥هـ) تح محمد علي عمر - القاهرة ١٩٧٢.
- طبقات النحويين واللغويين : أبو بكر الزبيدي (تـ٣٧٩هـ) تح محمد أبو الفضل إبراهيم (تـ ) دار المعارف بمصر ١٩٧٣م.
- ظهر الإسلام : أحمد أمين (تـ١٩٥٤م) القاهرة ١٩٦٢م.
- عبث الوليد : أبو العلاء المعرّي (تـ ٤٤٩هـ) تح ناديه علي الدولة - الشركة المتحدة دمشق ب ت .
- العبر في خبر من غبر : الحافظ الذهبي (تـ ٧٤٨هـ) تح د. صلاح الدين المنجد - الكويت ١٩٦٦م.
- عجائب المقدور في أخبار تيمور . ابن عربشاة ( تـ ٨٥٤ هـ) القاهرة ١٣٠٥ هـ .
- العربية : دراسات في اللغة واللهجات والأساليب - يوهان فك
نقله إلى العربية د. عبد الحليم النجار (تـ١٩٦٤م) مكتبة الخانجي القاهرة ١٩٥١م.
- عناية القاضي وكفاية الراضي على تفسير البيضاوي : شهاب الدين الخفاجي (تـ١٠٦٩هـ) مصر ١٢٨٣هـ .
- غاية المرام في علم الكلام : سيف الدين الآمدي (تـ ٦٣١هـ) تح د. حسن محمود عبد اللطيف المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية - القاهرة ١٩٧١م.
- غاية النهاية في طبقات القراء : ابن الجزري (تـ٨٣٣هـ) نشره برجستراسر (تـ١٩٣٣م) مكتبة الخانجي بمصر ١٩٣٢م.
- غريب الحديث : أبو سليمان الخطابي حمد بن محمد (تـ٣٨٨هـ) تح عبد الكريم العزباوي - جامعة أم القرى ١٩٨٢م.

- الغفران : د. عائشة عبد الرحمن (بنت الشاطئ) دار المعارف بمصر ١٩٦٢م.
- غيث النفع في القراءات السبع : علي النوري السفاقسي (تـ ) المطبعة العثمانية ١٣٠٤هـ بهامش شرح ابن القاصح على الشاطبية .
- الفائق في غريب الحديث : الزمخشري (تـ٥٣٨هـ) تح محمد أبو الفضل ابراهيم (تـ ) وعلي محمد البجاوي - البابي الحلبي - القاهرة ١٩٧١م.
- الفاخر : المفضل بن سلمة (تـ٢٩١هـ) تح عبد العليم الطحاوي - ومراجعة محمد علي النجار - وزارة الثقافة - مصر ١٩٦٠م.
- الفارابي في حدوده ورسومه : د. جعفر آل ياسين - عالم الكتب - بيروت ١٩٨٥م.
- فتح الباري بشرح صحيح البخاري : ابن حجر (تـ٨٥٢هـ) ط بولاق - مصر ١٣٠٠هـ .
- فتح القدير : محمد بن علي الشوكاني (تـ١٢٥٥هـ) ط. مصر.
- الفتح القُسّي في الفتح القُدسي : العماد الإصبهاني (تـ٥٩٧هـ) تح محمد محمود صبح / الدار القومية - القاهرة ١٩٦٥م.
الفتح المبين في طبقات الأصوليين : عبد الله مصطفى المراغي ط٢ - بيروت ١٩٧٤م.
- فخر الدين الرازي (تـ٦٠٦هـ) : محمد صالح الزركان - دار الفكر - دمشق ١٩٦٣م.
- فُرْحة الأديب : الأسود الغُنْدُجاني (كان حيا ٤٣٠هـ) تح د. محمد علي سلطاني دار قتيبة - دمشق ١٩٨١م.
- فصل المقال في شرح الأمثال : أبو عبيد البكري (تـ٤٨٧هـ) تح د. إحسان عباس ود. عبد المجيد عابدين - دار الأمانة ومؤسسة الرسالة ١٩٧١م.
- الفصل في الملل والأهواء والنّحل : ابن حزم (تـ٤٥٦هـ) دار المعرفة - لبنان ١٩٧٥م. وهي مصورة عن طبعة الخانجي بمصر سنة ١٣٢١هـ .

- الفصول الخمسون : ابن معط (تـ٦٢٨هـ) تح د. محمود محمد الطناحي – مصر ١٩٧٧م.
- فقه اللغة في الكتب العربية : د. عبده الراجحي – دار النهضة العربية – بيروت ١٩٧٩م.
- الفلسفة في الوطن العربي المعاصر : مركز دراسات الوحدة العربية – بيروت ١٩٨٥م.
- الفكر العربي : محمد أركون – ترجمة د. عادل العوا – الجزائر ١٩٨٢م.
- فنون الأفنان في عجائب علوم القرآن : ابن الجوزي (تـ٥٩٧هـ) تح د. رشيد عبد الرحمن العبيدي – بغداد ١٩٨٨م.
- فهارس كتاب الأصول في النحو : صنعه الدكتور محمود محمد الطناحي – مكتبة الخانجي القاهرة ١٩٨٦م.
- فهارس كتاب سيبويه : صنعة محمد عبد الخالق عضيمة (تـ ) مطبعة السعادة مصر ١٩٧٥م.
- فهرس شواهد سيبويه : صنعة أحمد راتب النفاخ (تـ ١٩٩٢ م ) – دار الإرشاد والأمانة – بيروت ١٩٧٠م.
- فهرس شواهد المفصل : صنعة عبد الإله نبهان – مجمع اللغة العربية بدمشق – المجلد ٦١ ، ٦٢ .
- الفهرست : ابن النديم (توفي في آخر القرن الرابع) تح رضا تجدد – طهران ١٩٧١م.
- فهرسة ابن خير الإشبيلي (تـ٥٧٥هـ) تح فرنستكه قداره زيدين وخليان ربارة طرفوه، مؤسسة الخانجي بالقاهرة (١٩٦٣م) عن الأصل المطبوع بسرقسطة ١٨٩٣م.
- فهرس مخطوطات دار الكتب الظاهرية «النحو» وضعته السيدة أسماء الحمصي ط. مجمع اللغة العربية بدمشق.
- فهرس المخطوطات العربية في المتحف البريطاني .
- فوات الوفيات : ابن شاكر الكتبي (تـ٧٦٤هـ) تح د. إحسان عباس – دار

صادر – بيروت ١٩٧٤م.
– فواتح الرحموت بشرح مسلم الثبوت : عبد العلي محمد بن نظام الدين الأنصاري (تـ١٢٢٥هـ) ط بولاق ١٣٢٢هـ .
– في أصول النحو : سعيد الأفغاني – الجامعة السورية – دمشق ١٩٥٧م.
– قصائد نادرة من كتاب منتهى الطلب . تح د. حاتم صالح الضامن – مؤسسة الرسالة بيروت ١٩٨٣.
– قصة الحضارة . ول ديورانت (تـ ) ترجمة محمد بدران ج٧ – جامعة الدول العربية – القاهرة ١٩٦٨م.
– القوافي : أبو الحسن سعيد بن مسعدة الأخفش (تـ٢١٥هـ) تح أحمد راتب النفاخ دار (تـ ١٩٩٢ م ) دار الأمانة – بيروت ١٩٧٤م.
– القياس في النحو د. منى الياس – دار الفكر – دمشق ١٩٨٥م.
– الكافية في النحو : ابن الحاجب (تـ٦٤٦هـ) استانبول ١٣١٧هـ .
– الكامل : أبو العباس المبرد (تـ٢٨٥هـ) تح د. محمد أحمد الدالي . مؤسسة الرسالة بيروت ١٩٨٦.
– الكتاب : سيبويه (تـ ١٨٠هـ) طبعة بولاق ١٣١٧ هـ – ط مصورة وايضا طبعة السلام هارون – القاهرة ١٩٦٦ – ١٩٧٧م.
– كشف الأسرار عن أصول البزدوي (تـ٤٨٢هـ) : عبد العزيز البخاري (تـ٧٣٠هـ) ط. القسطنطينية ١٣٠٧هـ .
– كشف الخفاء ومزيل الإلباس : إسماعيل الجراحي (تـ١١٦٢هـ) وصححه أحمد القلاشي مكتبة التراث الإسلامي – حلب ب ت .
– كشف الظنون : مصطفى بن عبد الله حاجي خليفة (تـ١٠٦٧هـ) مكتبة المثني – بغداد . ب ت .
– الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها : مكي القيسي (تـ٤٣٧هـ) تح د. محيي الدين رمضان – مجمع اللغة العربية بدمشق ١٩٧٤م.
– الكلام والفلسفة : د. عادل العوا – مطبعة جامعة دمشق ط٢ ١٩٦٤م.



- الكليات : أبو البقاء الكفوي (تـ١٠٩٤هـ) بعناية د. عدنان درويش ومحمد المصري - وزارة الثقافة - دمشق ١٩٨١م.
- الكوكب الدري في تخريج الفروع الفقهية على المسائل النحوية : عبد الرحيم بن الحسن الإسنوي (تـ٧٧٢هـ) تح د. عبد الرزاق السعدي وراجعه الدكتور عبد الستار أبو غده الكويت ١٩٨٤م.
- اللامات : أبو القاسم الزجاجي (تـ٣٣٧هـ) تح د. مازن المبارك - ط مجمع اللغة العربية بدمشق ١٩٦٩م.
- لسان العرب : ابن منظور (تـ ٧١١هـ) دار صادر - بيروت .
- اللغة : ج فندريس : تعريب عبد الحميد الدواخلي ومحمد القصاص - مكتبة الأنجلو / القاهرة ١٩٥٠م.
- اللغة العربية وعلومها : عمر رضا كحالة (تـ١٩٨٧م) - المطبعة التعاونية دمشق ١٩٧١م .
- اللغة والنحو بين القديم والحديث : عباس حسن - دار المعارف بمصر ١٩٦٦م.
- لمع الأدلة في أصول النحو : ابن الأنباري : (تـ ٥٧٧هـ) تح سعيد الأفغاني - مطبعة الجامعة السورية ١٩٥٧م.
- اللمع في النحو : ابن جني (تـ٣٩٢هـ) تح الهادي كشريدة - أبسالا ١٩٧٦م.
- ليس في كلام العرب : ابن خالويه (تـ٣٧٠هـ) بتصحيح أحمد الشنقيطي (تـ١٣٣١هـ) . القاهرة ١٣٢٧هـ .
- المؤتلف والمختلف : الآمدي (تـ٣٧٠هـ) تح عبد الستار فراج (تـ ) القاهرة ١٩٦١م.
- ما بنته العرب على فَعالِ : الصاغاني (تـ٦٥٠هـ) تح د. عزة حسن ط. مجمع اللغة العربية بدمشق ١٩٦٤م.
- مباحث في علوم القرآن : د. صبحي الصالح (تـ ) دار العلم للملايين - بيروت ١٩٦٥ .

- المباحث المشرقية : فخر الدين الرازي (تـ٦٠٦هـ) مكتبة الأسدي - طهران ١٩٦٦م.
- مبادئ الفلسفة القديمة : أبو نصر الفارابي (تـ٣٣٩هـ) المكتبة السلفية القاهرة ١٩١٠م.
- المبرد حياته وآثاره : أحمد حسنين القرني ود. عبد الحفيظ فرغلي علي - الهيئة المصرية العامة ١٩٧١م.
- المبسوط في القراءات : ابن مِهران (تـ ٣٨١هـ) تح سبيع حمزة حاكمي ط. مجمع اللغة العربية بدمشق ١٩٨٦م.
- مجاز القرآن : أبو عبيدة (تـ ٢١٠هـ) تح د. فؤاد سزكين ط٢ - مؤسسة الرسالة - بيروت ١٩٨١م.
- المجازات النبوية : الشريف الرضي (تـ٤٠٦هـ) تح مروان العطية ود. محمد رضوان الداية ط. المستشارية الثقافية الإيرانية - دمشق ١٩٨٧م.
- مجالس ثعلب : أبو العباس أحمد بن يحيى ثعلب (تـ ٢٩١هـ) شرح وتح عبد السلام محمد هارون (تـ ١٩٨٨م) دار المعارف بمصر ١٩٥٦م.
- مجالس العلماء : أبو القاسم الزجاجي (تـ ٣٣٧هـ) تح عبد السلام هارون (تـ١٩٨٨م). الكويت
- المجلة : لجنة من العلماء - ط الجوائب - قسطنطينية ١٢٩٨هـ .
- مجمع الأمثال : الميداني (تـ٥١٨هـ) تح محمد محيي الدين عبد الحميد (تـ١٩٧٣هـ) تح علي النجدى ناصف ود. عبد الحليم النجّار ود. عبد الفتاح إسماعيل شلبي المجلس الأعلى - القاهرة ١٣٨٦هـ .
- المحرر الوجيز : ابن عطية (تـ نحو ٥٤٢هـ) تح الرحالي فاروق وآخرين - الدوحة ١٩٧٧م.
- محكّ النظر في المنطق : أبو حامد الغزالي (تـ ٥٠٥هـ) ط١ - مصر ب ت.
- المحمدون من الشعراء : القفطي (تـ ٦٤٦ هـ) تح رياض عبد الحميد مراد ط. مجمع اللغة العربية - دمشق .
- المحيط بالتكليف : القاضي عبد الجبار الهمذاني (تـ٤١٥هـ) تح السيد

عزمي ومراجعة د. أحمد فؤاد الاهواني (تـ ١٩٧٠م) – المؤسسة المصرية العامة ١٩٦٥م.
– مختصر تهذيب الألفاظ : ابن السكيت (تـ٢٤٤هـ) – وقف على طبعه الأب لويس شيخو اليسوعي – المطبعة الكاثوليكيه – بيروت ١٨٩٥م.
– مختصر شرح الجامع الصغير : محمد عبد الرؤوف المناوي (تـ١٠٣١هـ) والجامع الصغير للسيوطي (تـ٩١١هـ) طبع بعناية مصطفى محمد عمارة – دار احياء الكتب العربية ١٩٥٤م.
– المختصر في أخبار البشر : أبو الفداء (تـ٧٣٢هـ) – دار المعرفة – بيروت ب ت .
– مختصر في شواذ القرآن : ابن خالويه (تـ٣٧٠هـ) نشره ج برجستراسر (تـ١٩٣٣م) المطبعة الرحمانية – مصر ١٩٣٤م.
– المخصص : ابن سيده الأندلسي (تـ٤٥٨هـ) – دار الفكر بيروت ١٩٧٨م.
– المدارس النحوية : د. شوقي ضيف – دار المعارف بمصر ١٩٦٨م.
– مدرسة البصرة النحوية : د. عبد الرحمن السيد – توزيع دار المعارف بمصر ١٩٦٨م.
– المدرسة البغدادية: د. محمود حسني محمود – الشركة المتحدة – بيروت .
– مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة النحو واللغة : د. مهدي المخزومي ط٢ مصر ١٩٥٨م.
– مرآة الجنان : اليافعي عبد الله بن أسعد (تـ ٧٦٨هـ) مصورة في مؤسسة الأعلمي عن طبعة حيدر أباد .
– مراتب النحويين : أبو الطيب اللغوي (تـ٣٥١هـ) تح محمد أبو الفضل ابراهيم (تـ ) ١٩٥٥م.
– المرشد إلى أحاديث سنن الترمذي : صدقي البيك – مراجعة عزة عبيد الدعاس – مطبعة الفجر – حمص ١٩٦٩م.
– المزهر في علوم اللغة – السيوطي (تـ٩١١هـ) تح محمد أحمد جاد المولى

وعلي محمد البجاوي ومحمد أبو الفضل ابراهيم ط. البابي الحلبي . ب ت.
– المسائل البصريات : أبو علي الفارسي (تـ٣٧٧هـ) تح د. محمد الشاطر أحمد محمد أحمد – مطبعة المدني – القاهرة ١٩٨٥م.
– المسائل البغداديات = المسائل المشكلة.
– المسائل الحلبيات أبو علي الفارسي (تـ٣٧٧هـ) تح د. حسن هنداوي – دار القلم دمشق ١٩٨٧م.
– مسائل خلافية في النحو : أبو البقاء العُكْبَري (تـ٦١٦هـ) تح د. محمد خير حلواني (تـ ) حلب ب . ت .
– المسائل العسكريات : أبو علي الفارسي (تـ ٣٧٧هـ) تح إسماعيل أحمد عمايرة ومراجعة د. نهاد الموسى – الجامعة الأردنية ١٩٨١م. وأيضاً المسائل العسكريات بتحقيق علي جابر المنصوري – بغداد ١٩٨٢م.
– المسائل العضديات : أبو علي الفارسي (تـ٣٧٧هـ) تح شيخ الراشد – وزارة الثقافة – دمشق .
– المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات / أبو علي الفارسي (تـ٣٧٧هـ) تح صلاح الدين عبد الله السنكاوي – وزارة الأوقاف – بغداد ١٩٨٣م.
– المسائل المنثورة : أبو علي الفارسي (تـ ٣٧٧هـ) تح مصطفى الحدري – مجمع اللغة العربية بدمشق ١٩٨٦م.
– المساعد على تسهيل الفوائد : بهاء الدين بن عقيل (تـ ٧٦٩هـ) تح د. محمد كامل بركات – جامعة الملك عبد العزيز – دار الفكر – دمشق ١٩٨٠م.
– المستدرك : الحاكم النيسابوري (تـ٤٠٥هـ) – ط حيدر اباد .
– المستدرك على معجم المؤلفين : عمر رضا كحالة (تـ ١٩٨٧م) بيروت – مؤسسة الرسالة ١٩٨٥م.
– المستصفى في أصول الفقه : أبو حامد الغزالي (تـ٥٠٥هـ) بولاق ١٣٢٢هـ.

- المستقصي في أمثال العربية : الزمخشري (تـ٥٣٨هـ) دار الكتب العلمية – بيروت ١٩٧٧م.
- المسند : الإمام أحمد بن حنبل (تـ٢٤١هـ) – القاهرة ١٣١٣هـ .
- مشكل إعراب القرآن : مكي القيسي (تـ٤٣٧ هـ) تح ياسين محمد السواس ط. مجمع اللغة العربية بدمشق ١٩٧٤م.
- المصاحف : ابن أبي دواود السجستاني (تـ٣١٦هـ) نشره آرثر جفري (تـ ) المطبعة الرحمانية بمصر ١٩٣٦م.
- مصادر الشعر الجاهلي : د. ناصر الدين الأسد – دار المعارف بمصر ١٩٦٢م.
- المصطلح النحوي : نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجري : عوض محمد القوزي عمادة شؤون المكتبات – الرياض ١٩٨١م.
- معاني الحروف : الرماني علي بن عيسى (تـ٣٨٤ هـ) تح د. عبد الفتاح إسماعيل شلبي القاهرة ب ت .
- معاني القرآن الكريم : أبو جعفر النحاس (تـ ٣٣٨هـ) تح محمد علي الصابوني/جامعة أم القرى ١٩٨٨ "
- معاني القرآن : الأخفش الأوسط (تـ٢١٥هـ) د. فائز فارس ط٢ – الكويت ١٩٨١م.
- معاني القرآن : أبو زكريا الفراء (تـ ٢٠٧هـ) تح أحمد يوسف نجاتي ومحمد علي النجار – دار الكتب والهيئة العامة – القاهرة ١٩٥٥ – ١٩٧٢م.
- معجم البلدان : ياقوت الحموي (تـ ٦٢٦هـ) دار صادر – بيروت ١٩٧٧م.
- معجم الخطأ والصواب في اللغة : د. إميل يعقوب – دار العلم للملايين – بيروت ١٩٨٣م.
- معجم الشعراء : المرزباني (تـ٣٨٤هـ) تح عبد الستار فراج (تـ ) القاهرة ١٩٦٠م.
- معجم شواهد العربية : عبد السلام محمد هارون (تـ ١٩٨٨م) ط. القاهرة

١٩٧٢م.
- المعجم الفلسفي : د. جميل صليبا (تـ ١٩٧٦م) دار الكتاب اللبناني ط١ -١٩٧١م.
- معجم القراءات القرآنية : د. أحمد مختار عمر ود. عبد العال سالم مكرم. جامعة الكويت ١٩٨٥م.
- معجم المؤلفين : عمر رضا كحالة (تـ١٩٨٧م) دار الترقي - دمشق ١٩٥٨م. ومعه المستدرك للمؤلف نفسه - مؤسسة الرسالة ١٩٨٥م.
- المعجم المفهرس لألفاظ الحديث : ونسنك "أرندجان فنسنك" (تـ١٩٣٩م).
- المعجم المفهرس لألفاظ القرآن : محمد فؤاد عبد الباقي (تـ ) طبعة كتاب الشعب بمصر.
- معيار العلم في المنطق : أبو حامد الغزالي (تـ٥٠٥هـ) - مصر ١٣٢٩هـ .
- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب : ابن هشام الانصاري (تـ٧٦١هـ) تح د. مازن المبارك ومحمد علي حمد الله - ومراجعة سعيد الأفغاني - دار الفكر - دمشق ١٩٦٤م.
- مفتاح السعادة : طاش كبرى زادة (تـ٩٦٨هـ) تح كامل كامل بكري وعبد الوهاب أبو النور دار الكتب الحديثة - القاهرة ١٩٦٨م.
- مفرج الكروب في أخبار بني أيوب : ابن واصل الحموي محمد بن سالم (تـ ٦٩٧ هـ) تح د . حسنين محمد ربيع و د. سعيد عبد الفتاح عاشور - ج (٣) بلا تاريخ و ج (٤) سنة ١٩٧٣ م و ج (٥) سنة ١٩٧٧ م - الهيئة المصرية العامة - القاهرة .
- المفصل في علم العربية : الزمخشري (تـ ٥٣٨ هـ) - دار الجيل - بيروت ب ت وبذيله كتاب المفضل في شرح أبيات المفصل لبدر الدين النعساني.
- المفضليات : المفضل الضبي (تـ ١٧٨ هـ) تح أحمد محمد شاكر (تـ ١٩٥٨ م ) وعبد السلام هارون (تـ ١٩٨٨ م) دار المعارف بمصر ١٩٦٤ م .
- مقاصد الفلاسفة : أبو حامد الغزالي (تـ ٥٠٥ هـ) تح د . سليمان دنيا -

دار المعارف بمصر ١٩٦١ .
- المقاصد النحوية = شرح الشواهد الكبرى .
- مقامات الزمخشري : الزمخشري (تـ ٥٣٨ هـ) المطبعة العباسية - القاهرة ١٣١٢ هـ .
- المقتصد في شرح الإيضاح : عبد القاهر الجرجاني (تـ ٤٧١ هـ) تح د . كاظم بحر المرجان / وزارة الثقافة - بغداد ١٩٨٢ م .
- المقتضب : أبو العباس المبرد (تـ ٢٨٥ هـ ) تح محمد عبد الخالق عضيمة (تـ) المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية - القاهرة .
- مقدمة ابن خلدون : ابن خلدون (تـ ٨٠٨ هـ) المطبعة الخيرية - القاهرة ١٣٢٢ هـ .
- مقدمة في النحو : خلف الأحمر (تـ ١٨٠ هـ تقريبا ) تح عز الدين التنوخي (تـ ١٩٦٦ م ) .
- المقرب : ابن عصفور علي بن مؤمن (تـ ٦٦٩ هـ ) تح أحمد عبد الستار الجواري (تـ ١٩٨٨ م ) وعبد الله الجبوري وزارة الأوقاف - بغداد ١٩٧١ .
- مُلْحة الإعراب: الحريري أبو القاسم (تـ ٥١٦ هـ ) بمطبعة حسن أحمد الطوخي ١٢٩٦ هـ .
- الملل والنّحل : الشهرستاني محمد بن عبد الكريم (تـ ٥٤٨ ) صححه وعلق عليه الشيخ أحمد فهمي محمد - مكتبة الحسين التجارية - القاهرة ١٩٤٨ م .
- الممتع في التصريف : ابن عصفور الاشبيلي (تـ ٦٦٩هـ ) تح د . فخر الدين قباوة حلب ١٩٦٨ م .
- مناهج البحث عند مفكري الاسلام : د. علي سامي النشار (تـ ) دار النهضة العربية - بيروت ١٩٨٤ م .
- مناهل العرفان في علوم القرآن : محمد عبد العظيم الزرقاني (تـ ) الجامعة الازهرية - القاهرة ١٩٤٣ م .

– من تاريخ النحو النحو : سعيد الأفغاني – دار الفكر – بيروت ب ت .
– المنتظم في تاريخ الملوك والامم : ابن الجوزي (تـ ٥٩٧ هـ)
ط . دائرة المعارف العثمانية بالهند ١٣٥٨ هـ .
– مُنجد المقرئين ومرشد الطالبين : محمد بن محمد الجزري (تـ ٨٣٣ هـ )
نشره حسام الدين القدسي – القاهرة ١٣٨٩ هـ .
– المنصف شرح تصريف المازني : ابن جني (تـ ٣٩٢ هـ)
تح إبراهيم مصطفى (تـ ١٩٦٢ م ) وعبد الله أمين ط . البابي الحلبي ١٩٥٤ م .
– منطق أرسطو : حققه وقدم له الدكتور عبد الرحمن بدوي – دار القلم – بيروت ١٩٨٠ م .
– المنطق الصوري والرياضي : د. عبد الرحمن بدوي – مكتبة النهضة المصرية القاهرة ط (٣) ١٩٦٨ م .
– المنطق : نظرية البحث جون ديوي (تـ ١٩٥٢ م ) ترجمة د . زكي نجيب محمود ط (٢) – دار المعارف بمصر ١٩٦٩ م .
– منهج الزمخشري في تفسير القرآن : مصطفى الصاوي الجويني – دار المعارف بمصر ١٩٥٩ م .
– المواقف في علم الكلام : عبد الرحمن بن أحمد الإيجي عضد الدين (تـ ٧٥٦ هـ ) عالم الكتب – بيروت ب ت .
– الموجز في قواعد اللغة العربية : سعيد الأفغاني – دار الفكر – دمشق ١٩٦٨ م .
– الموجز في النحو : ابن السراج (تـ ٣١٦ هـ ) تح مصطفى الشويمي وبن سالم دامرجي مؤسسة بدران – بيروت ١٩٦٥ م .
– الموشح : المر زباني محمد بن عمران (تـ ٣٨٤ هـ ) تح علي محمد البجَاوي دار نهضة مصر ١٩٦٥ م .
الموطأ : مالك بن أنس (تـ ١٧٩ هـ ) : تح محمد فؤاد عبد الباقي – كتاب الشعب – القاهرة ب ت .

- موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف : د. خديجة الحديثي
  دار الرشيد – بغداد ١٩٨١ م .
- نتائج التحصيل في شرح كتاب التسهيل : محمد بن محمد بن أبي بكر المرابط الدّلائي (تـ ١٠٩٨ هـ ) تح مصطفى الصادق العربي – ليبيا – بنغازي ب ت .
- النجوم الزاهرة : ابن تغرى بردي (تـ ٨٧٤ هـ) دار الكتب المصرية – ط. مصورة .
- النحاة والحديث النبوي : د. حسن موسى الشاعر – وزارة الثقافة – الأردن ١٩٨٠ م.
- النحو العربي : العلة النحوية نشأتها وتطورها – د . مازن المبارك / المكتبة الحديثة – دمشق ١٩٦٥ م .
- النحو العربي والدرس الحديث : د. عبده الراجحي – دار النهضة العربية – بيروت .
- النزعات المادية في الفلسفة الإسلامية – حسين مروة (تـ ١٩٨٧ م ) دار الفارابي – بيروت ١٩٨٠ م .
- نزهة الألباء في طبقات الأدباء : ابن الأنباري (تـ ٥٧٧ هـ ) تح د. إبراهيم السامرائي ط (٢) – مكتبة الأندلس – بغداد ١٩٧٠ م .
- نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة : محمد الطنطاوي (تـ )
  مطبعة السعادة – القاهرة – ط (٢) ١٩٦٩ م .
- النشر في القراءات العشر : ابن الجزري (تـ ٨٣٣ هـ) تح محمد أحمد دهمان (تـ ١٩٨٨) دمشق ١٣٤٥ هـ .
- نشوار المحاضرة : القاضي أبو الحسن التنوخي (تـ ٣٨٤ هـ ) تح عبود الشالجي دار صادر – بيروت ١٩٧١ – ١٩٧٣ .
- نظام الجملة عند اللغويين العرب في القرنين الثاني والثالث للهجرة : د . مصطفى جطل – جامعة حلب ١٤٠٢ هـ .
- نظرات في اللغة عند ابن حزم : سعيد الأفغاني – دار الفكر – دمشق .

- نظرات في اللغة والنحو : طه الراوي (تـ ١٩٤٦ م ) - المكتبة الأهلية - بيروت ١٩٦٢ م .
- نظرية التكليف (آراء القاضي عبد الجبار الكلامية ) د. عبد الكريم العثمان (تـ ١٩٧٢ م ) . مؤسسة الرسالة - بيروت ١٩٧١ م .
- النظم الإقطاعية في الشرق الأوسط : د . إبراهيم علي طرخان - القاهرة ١٩٨٦ م .
- نفح الطيب : المقرى (تـ ١٠٤١ هـ ) تح د . إحسان عباس دار صادر - بيروت ١٩٦٨ م .
- نقائض جرير والأخطل : أبو تمام الطائي (تـ ٢٣١ هـ ) - المطبعة الكاثوليكة بيروت ١٩٢٢ م .
- نقد العلم والعلماء " تلبيس إبليس " : ابن الجوزي (تـ ٥٩٧ هـ ) بعناية محمد أمين الخانجي ومحمد منير الدمشقي - القاهرة ١٣٤٠ هـ .
- نقض المنطق : ابن تيمية (تـ ٧٢٨ هـ ) تح محمد بن عبد الرزاق حمزة وسليمان بن عبد الرحمن الصنيع - الشركة المتحدة - دمشق ١٩٥١ م طبعة مصوّرة .
- نكْت الهيمان في نُكَت العميان : الصلاح الصفدي (تـ ٧٦٤ هـ ) تح أحمد زكي (تـ ١٩٣٤ م ) - المطبعة الجمالية ١٩١١ .
- نهاية الأرب في فنون الأدب : شهاب الدين أحمد النويري (تـ ٧٣٣ هـ ) نسخة مصورة عن طبعة دار الكتب .
- النهاية في غريب الحديث والأثر : ابن الأثير (تـ ٦٠٦ هـ ) المطبعة الخيرية بمصر ١٣٢٢ هـ .
- نوادر أبي زيد : أبو زيد الأنصاري (تـ ٢١٥ ) هـ دار الكتاب العربي - بيروت وهي مصورة عن طبعة ١٨٩٤ م .
- النوادر السلطانية والمحاسن اليوسفية : بهاء الدين بن شداد (تـ ٦٣٢ هـ ) تح د . جمال الدين الشيال ط (١) - مصر ١٩٦٤ م .
- نوادر المخطوطات : حققها عبد السلام هارون (تـ ١٩٨٨ م ) ط (٢) -

البابي الحلبي ١٩٧٢ م .
- نوادر المخطوطات العربية في تركية : د . رمضان ششن .
دار الكتاب الجديد - بيروت ١٩٨٠ م .
- نور القبس المختصر من المقتبس : المرزباني (تـ ٣٨٤ هـ ) واختصره أبو المحاسن يوسف ابن أحمد الحافظ اليغموري (٦٧٣ هـ ) تح رودلف زلهايم - فيسبادن ١٩٦٤ م .
- نيل الأوطار من أسرار منتقى الأخبار : محمد بن علي الشوكاني (تـ ١٢٥٥ هـ) ط . بولاق ١٢٩٧ هـ .
- همع الهوامع شرح جمع الجوامع : جلال الدين السيوطي (تـ ٩١١ هـ ) دار المعرفة - بيروت . ب ت .
- الهوامل والشوامل : أبو حيان التوحيدي (تـ ٤٠٠ هـ ) نشره أحمد أمين (تـ ١٩٥٤ ) والسيد أحمد صقر ( ) لجنة التأليف - القاهرة ١٩٥١ م .
- الوسيط في الأمثال : منسوب إلى الواحدي (تـ ٤٦٨ تح د. عفيف محمد عبد الرحمن - الكويت - دار الكتب الثقافية ١٩٧٥ وانظر مقالاً نقدياً هاماً لهذا الكتاب في مجلة معهد المخطوطات ، المجلد ٢٩ ج٢ للدكتور محمد أحمد الدالي .
- يتيمة الدهر : أبو منصور الثعالبي (تـ ٤٢٩ هـ) .
تح محمد محيي الدين عبد الحميد (ت ١٩٧٣ م ) . ط : القاهرة .

٢ - الدوريات :

- حوليات الجامعة التونسية : العدد ١٨ - ١٩٨٠ :
خواطر هيكلية في كتاب سيبويه وكتب من جاء بعده من النحاة للأستاذ هانيس غروتسفلد تعريب عبد الجبار بن غربية .
- مجلة آداب المستنصرية : السنة الثانية ١٣٧٩ هـ - ١٩٧٧ م :
مناهج واتجاهات الدراسات النحوية واللغوية في القرن السابع والثامن الهجري د . هادي النهر .
- مجلة البحث العلمي والتراث الإسلامي : جامعة أم القرى - العدد الخامس

: نقد كتاب المدارس النحوية د . محمد إبراهيم البنا .
– مجلة كلية الآداب ، جامعة البصرة : شعر البعيث المجاشعي . تح د . ناصر رشيد محمد حسين – العدد ١٤ سنة ١٩٧٩ م .
– مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق :
– تحية لابن سينا د . شاكر الفحام – مجلد ٥٦ – الجزء الأول .
– فهرس شواهد المفصل عبد الاله نبهان المجلد ٦١ ج ٣ – ٤ – المجلد ٦٢ ج ١ .
– مجلة مجمع اللغة العربية الأردني :
– نشأة النحو العربي في ضوء كتاب سيبويه – جيرار تروبو العدد (١) سنة ١٩٧٨ م .
– حول كتاب سيبويه – د. حنا جميل حداد – العدد ٢١ – ٢٢ – ١٩٨٣ م .
– ألنا مدارس نحوية د . إبراهيم السامرائي – العدد ٢١ – ٢٢ – ١٩٨٣م.
– مجلة معهد المخطوطات العربية:
علم الدين الأندلسي بين شراح المفصل د . عبد الباقي الخزرجي المجلد (٣٢) ج١ .
– مجلة المورد :
– بين منطق أرسطو والنحو العربي في تقسيم الكلام – محمد خير حلواني مجلد (٩) العدد ١ – ١٩٨٠ م .
– شعر المخبّل السعدي : تح د . حاتم صالح الضامن المجلد ٢ العدد ١

٣ – المخطوطات والرسائل الجامعية والمحاضرات :

أ – المخطوطات :

– الإدغام الكبير : أبو عمرو (تـ ١٥٤ هـ ) نسخة مصورة لدى الأستاذ أحمد راتب النفاخ
– ديوان الزمخشري : الزمخشري (تـ ٥٣٨ هـ) مصورة عن مخطوط الظاهرية.

- مقاليد العلوم في الحدود والرسوم - جلال الدين السيوطي (تـ ٩١١ هـ) مصورة عن مخطوطة المتحف البريطاني .

ب - الرسائل الجامعية :

- البغداديات " المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات "
أبو علي الفارسي (تـ ٧٧ هـ ) تح رفاه طرقجي .
رسالة ماجستير - جامعة دمشق ١٩٨٢ .
- شرح المسائل المشكلة في المقتضب : سعيد بن سعيد الفارقي ٠ـ ٣٩١ هـ)
تح سمير أحمد المعلوف - رسالة ماجستير بجامعة دمشق .
- شعر تميم في العصر الجاهلي : د. صلاح كزارة .
رسالة دكتوراة بجامعة إيرلانجن بألمانيا ١٩٨٢ م .
- المسائل العضديات : أبو علي الفارسي (تـ ٣٧٧ هـ ) تح شيخ الراشد
رسالة ماجستير بجامعة دمشق ١٩٨٢ م .
- منهج الرضي الاستراباذي في شرح الكافية : محمد التكريتي
رسالة ماجستير بجامعة دمشق ١٩٨٣ م .
- نشأة النحو في الأندلس حتى نهاية القرن السابع الهجري مع تحقيق كتاب الواضح في النحو للزبيدي : د. منى الياس .
رسالة دكتوراه بجامعة عين شمس بالقاهرة ١٩٧٣ م .

٤ - المحاضرات :

- محاضرات الدكتور عبد الرحمن حاج صالح في اللسانيات في دبلوم الدراسات العليا بجامعة دمشق ١٩٧٥ م .
- محاضرات الأستاذ أحمد راتب النفاخ في دبلوم الدراسات العليا بجامعة دمشق ١٩٧٨ - ١٩٧٩ م .

# المحتوى



**نبهان ، د. عبد الإله ، ابن يعيش النحوي،**

**٥٥٣ . ٦٤٣ هـ، دراسة ،**

الطبعة الأولى ، منشورات اتحاد الكتاب العرب ، دمشق ،

٨٥٦ ص ، ٥ر١٧ × ٢٥ سم

*

منشورات اتحاد الكتاب العرب

---

١٩٩٧


اتحاد الكتاب العرب
ARAB WRITERS UNION
DAMASCUS دمشق




## هذا الكتاب

وجه المؤلف في عطاءات ابن يعيش النحوي تجلياً رائعاً للنحو العربي في القرن السابع الهجري، ورأى أن النحوي صاحب « شرح المفصل » حري بالاهتمام، جدير بالدرس، لا سيما أنه لم يحظ بدراسة خاصة .. ومن هنا فإن هذه الدراسة هي من أولى الدراسات التي تناولت ابن يعيش بالبحث على نحو موسع مستفيض، وحاولت أن تبرز ملامح شخصيته النحوية، مع التزام جادة الموضوعية ما وسعها ذلك.

مطبعة اتحاد الكتاب العرب
دمشق

ثمن النسخة ٣٥٠ ل.س في القطر
٤٠٠ ل.س في أقطار الوطن العربي